

المجموع النوري

المشتغل على سبب كتاب في النحو

جميع واعداد
محمد نوري ناص

مراجعة وتصحيح
فؤاد ناصر

الجزء الأول

كتاب النور

تركيبا - مديات



© Yayın Hakları Nursabah Yayıncılık'a Aittir.

Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd. Şti'ye aittir. Yukarıda belirtilen yayın hakkının sınırı dışında yayın hakkı sahibinin yazılı izni olmadan, bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dahil edilemez (elektronik, fotokopi vd.).

Exclusive rights by ©

NURSABAH YAYINCILIK

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ

1.Caddesi No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY

TEL: (+ 90482) 4622775-4622774

E-mail: nursabahyayincilik@gmail.com

مؤسسة محمد نوري ناص

Title: Mecmuatun Nuriyye

Autor: Nuri Nas

Publisher: Nursabah

Pages: 544

Year: 2010

Printed in: Turas-Lebanon

Edition: 7

الكتاب: المجموعة النورية

المؤلف: محمد نوري ناص

الناشر: دار نور الصباح - تركيا - مديات

عدد الصفحات: ٥٤٤

سنة الطباعة: ٢٠١٠م

بلد الطباعة: لبنان

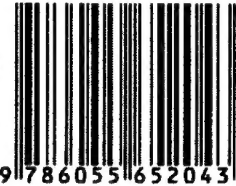
الطبعة: السابعة

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة

لدار نور الصباح - تركيا - مديات

يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على أسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً

ISBN: 978-605-5652-04-3 (1.c)



9 786055 652043

Takim numarası: 978-605-5652-03-6 (1k.)



المجموعتان النويريتان

المُشْتَمَلُ عَلَى سِتِّ كُتُبٍ فِي النِّجْوِ

الْأَوَّلُ : الْكَافِيَةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ

الثَّانِي : شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَوَّادِ

الثَّلَاثُ : حَاشِيَةُ عَبْدِ الْغَفُورِ اللَّارِي عَلَى شَرْحِ الْجَوَّادِ

الرَّابِعُ : حَاشِيَةُ عَبْدِ الْحَكِيمِ السِّيَالْكُوتِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ عَبْدِ الْغَفُورِ اللَّارِيِّ الْمَذْكُورِ

الخَامِسُ : الْحَاشِيَةُ الْمُسَمَّاهُ بِعَقْدِ النَّابِيِّ لِمُحَمَّدِ رَحْمَى الْأَكْبِينِيِّ عَلَى الْجَوَّادِ

السَّادِسُ : حَاشِيَةُ عَبْدِ الْحَكِيمِ السِّيَالْكُوتِيِّ الْمَذْكُورِ عَلَى أَوَاخِرِ الْجَوَّادِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

الطَّبعة السَّابِقة

١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠ م

دار النور للكتاب

تركيا - مديات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنبيه

يقول المتوسل إلى الله تعالى محمد نوري بن الحاج إسماعيل الأستلي جامع هذا المطبوع المشتمل على ستة كتب على هذا الطرز بعد التصحيح الممكن بدأنا بوضع متن الكافية لابن الحاجب ضمن إطار وشرح المولى عبد الرحمن الجامي في أعلى الصفح وتحت حاشية عبد الغفور اللاري وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي، مفصلاً بين كل كتاب والذي يليه بجدول وهذه الكتب المتداولة كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه الكتب وضعت حاشية عقد النامي لمحمد رحى الأكني في الوسط كما وضعت حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي مبتدأ من صفحة ٢٦٥ من الجزء الثاني وإلتامام الفائدة جعلت التعقبة لحاشية عقد النامي لمحمد رحى الأكني المذكور.

بين يدي الكتاب

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد : إنّ علم اللغة العربية من أجلّ العلوم وأفضلها ؛ لأنّه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشريف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف علماء السلف والخلف على تعلم اللغة العربية وتعليمها ، وصنّفوا المتون والشروح والخواشي لتسهيل تعلّم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن الكريم ، وكان ابن الحاجب ممن وُفّق للتّصنيف فوضع المتن المشهور المسمّى بالكافية الذي لاقى عند العلماء قبولاً لا نظير له ، فأقبلوا عليه فدرسوه ودرّسوه ، ووضعوا عليه الشّروح والخواشي ، وقد قام الشيخ الفاضل محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلي بوضع متن الكافية وشرحها للشيخ عبد الرحمن الجامي وضمّ إليهما أربع حواشي على شرح العلامة الجامي ، ووضعها في كتاب واحد ، وقد لاقى هذا الكتاب المسمّى بالمجموعة الثّوريّة قبولاً ورواجاً عند طلّاب العلم وخاصة الأتراك منهم ، وقد طبع هذا الكتاب عدّة طبعات نفدت جميعها إلّا أنّ الطلاب كانوا يعانون من تداخل بعض التعليقات بالمتن والشرح ، فقامت مع مجموعة من طلّاب العلم بتنضيد هذا الكتاب من جديد وقمنا بالخطوات التالية :

- ١- ضبط وتشكيل متن الكافية كاملاً .
 - ٢- ضبط وتشكيل أمثلة الشرح ووضعها بين قوسين .
 - ٣- فصل تعليقات المتن والشرح ووضعها أسفلهما مباشرة .
 - ٤- ضبط وتشكيل الشواهد الشعرية .
 - ٥- كتابة الشواهد القرآنية بخط المصحف الشريف .
 - ٦- وضع الأحاديث الشريفة ضمن قوسين .
 - ٧- وضع علامات ترقيم لهذه الكتب الستة .
 - ٨ - مقابلة الكتاب على نسخة معتمدة من قبل الشيخ محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلي .
- وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبّل منّا هذا العمل والجهد ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين .

فؤاد محمود ناصر

دمشق ٢٠٠٩م



يا من هو مصدر الكلمات وأفعالها، ومبتدأ العوامل وأعمالها، كل ما لا يليق بكبريائه عنه منصرف، وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف، امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته، وتلاأت على حروف المكوّنات مبنيات أماراته، عرّفها لمن ألقى السمع وهو شهيد، ونكرها على من في آذانه وقر وهو عنيد، تولت الأوهام في بيداء جلالة، وأولت الأفهام بعتيد نواله، أضمر أسرار الخفية في ضمائر أولي البصائر، وأظهر علاماته الجليّة على أبصار أولي الضمائر، ووضع آثاره دالة على ذاته، وأعماله ناطقة بأسمائه وصفاته، نحمدك حمداً تفيض به شأبيب كرمك، ونشكرك شكراً تزمه بجلايب نعمك، ونصلي على من أسلته من سلالة معد بن عدنان، وأيده بأوضح التبيان ومعجز البيان، أمارات حقه مرفوعات، وعلامات صدقه منصوبات، شرائعه مجرورات إلى يوم الدين مؤيدة، وأحكامه المؤيدة إلى الحين مؤيدة، وعلى آله الخير، وأصحابه البررة، من لف لفهم صلح ونجا، ومن نكب عن ردّهم طلع وغوى، (وبعد): فهذه فوائد عالية تهتز بإدراكها أعطاف الأذهان، وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الأوزان، نادبها خيط خاطر أبي وأستاذي، وسمح بها بسيط من إليه في العلوم استنادي، مرجع الفحول والأجلة، منبع العقول والأدلة، إمام الآفاق بالاتفاق، أستاذ الكل في الكل على الإطلاق، رديف المتقدمين، وغطريف المتأخرين ناقد السابقين، وقائد اللاحقين، عبد الحكيم بن شمس الدين، أدامه الله ما دام بشير، ولاج كوكب منير.

وهذا دعاء لا يُرَدُّ لأئمة

لإصلاح أصناف البرية شامل

معلقة على الحواشي المعلقة للفاضل الكامل، والعالم العامل، اللاري على شرح الكافية لزبدة المارفين، وقدوة العالمين، وحيد أوانه، وفريد زمانه، عبد الرحمن الجامي، أفاض الله تعالى عليه وابل الففران، وأسكنه بحبوبة خيار الجنان، وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشي الفاضل المذكور وهو مباحث الأصوات إلى آخره تكملة لها لإيضاح معظمها، وتسهيل مجملها، وتذليل صعابها، وتزميل شعابها، إسعافاً لمقترحي إطلاع رموزه، وإنجاحاً لسائلي افتتاح كنوزه، فبلغ من المقاصد قاصيتها، وملك من المحاسن ناصيتها، فيها أيها الناظرون لا تتخذوا مأخذها سهلاً سهلاً، وفي طريقكم بئراً ممطلاً، وأمنوا فيها بمين الإنصاف، واستشروها إليها بلحاظ الاعتراف، فخذوها وكونوا من الشاكرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وأنا المسكين الفقير، عبد الله الملقب

العقد النامي على الجامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن تنزه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة على من تنزل عليه الآيات البيّنات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد رحمة ابن الحاج أحمد الأكيني: هذه حاشية مسماة (بالعقد النامي) على شرح مولانا عبد الرحمن الجامي، للمقدمة الشهيرة بالكافية أخت الشافية؛ وهما توأمان أنتجتها بكر فكر من هو وحيد أوانه، وفريد زمانه، ذو المفاخر والمناقب، الشيخ العلامة ابن الحاجب، أوصله الله تعالى إلى أعلى المراتب، جمعتها بعد أن أملتيتها حين المذاكرة، وحررتها لدى المطالعة، مقتبساً من كلام أرباب الحواشي والشروح، مضيفاً إلى ذلك ما سنح بيالي الفاتر المجروح؛ لتكون مداراً في حل مشكلاته، وعوناً في كشف القناع عن معضلاته، وكان هذا دأبي في غالب ما أقرته لمن حضر مجلسي وحلقة درسي، رجاء أن لا ينسوني عن دعواتهم يوم رمسي، غير متحاش في ذلك عن طعن من هو في وجهي يُظهر الخلوص، ومن ورائي لا يزال في تفتيش مثالي يغوص، ولا غرو فيه؛ فإن إخوان هذا الزمان جواسيس العيوب والنقصان، على أنه قد قيل: من صنف فقد استُهدِف، سيما من أطنب في البيان، وليس الفاضل من لا يغلط، بل

حاشية عبد الغفور على الجامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله: الحمد) مصدر المعلوم، واللام للجنس أو الاستفراق؛ أي: كل حمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان، ويحتمل أن يكون مصدر المجهول أو القدر المشترك بين المصدرين، فإن مقام حمده سبحانه يلائمه الاستيماح كما يلائمه الاستفراق، ويحتمل أن يكون الحاصل بالمصدر بمعنى: ساس وستایش. (قوله: لولي) أي: للحرى بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعميم

(قوله: مصدر المعلوم) وهو الأظهر لكونه معدولاً من حمدة حمد الله للدلالة على الموم والدوام ولكثرة استعماله. (قوله: أي: كل حمد الخ) تفسير على كلا الوجهين وإشارة إلى أنه لا فرق بين الجنس، والاستفراق في إفادة اختصاص جميع المحامد به تعالى، وإنما الفرق بين الجنس لا يحتاج إلى مونة المقام الخطابي بخلاف الاستفراق، وعموم كل حمد: أي: قول يشعر بالتعظيم أو فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الأوقات من اسمية الجملة، وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصداً للمعوم، وفيه إشارة إلى أن اختلاف الأعراس باعتبار معالها لا يعتبر بالمعرف، وإلا لكان هذا المعوم داخلاً في عموم كل حمد. (قوله: أو القدر المشترك) في الرضي أن المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته إلى الفاعل، أو إلى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضماً فإن اعتبر من حيث إنه منسوب إلى الفاعل فهو مبني للفاعل، وإن اعتبر نسبته إلى متعلق آخر فهو مبني للمفعول، وإذا لم يعتبر شيء منهما فهو القدر المشترك، وقيل: القدر المشترك لما يطلق عليه لفظ الحمد. (قوله: الحاصل بالمصدر) المعنى المصدر من مقولة الفعل أو الانفعال فهو أمر غير قار الذات، والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه، فالحمد بالمعنى المصدر: ستودن، والحاصل بالمصدر ساس عظمة، وليس المراد منه الأثر الذي يترتب على المعنى المصدر كالأنم على الضرب. (قوله: أي: للحرى بجنس الحمد) أي: الضمير راجع إلى الجنس سواء كان اللام للجنس أو الاستفراق، وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به القاضي في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى رَبِّكَ﴾؛ وذلك ليفيد أن غيره تعالى ليس جديراً بالحمد أصلاً، ثم إن الولي بمعنى الحرى ليس من أسمائه تعالى، وإنما هو بمعنى النصير أو المتولي للأمر القائم به، بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة، نعم ذكر في

الفاضل من يُعدُّ غلطه بالبيان، فنستغفر الله مما طغى به القلم، وزلَّ به الفكر وجواد الرقم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ناصر في الدارين سواء. (قوله: الحمد لولي) الحمد: هو الوصف بجميل على جميل اختياري قصداً، فقوله: الوصف تضمن واصفاً؛ وهو الحامد، وموصوفاً؛ وهو المحمود، وصيغة دالة. وقوله: بجميل؛ يُراد به المحمود به، كما أنَّ المراد بقوله: على جميل المحمود عليه؛ أي: لأجله، على أنَّ على للتعليل، فهذه أركان خمسة للحمد، ولا يلزم ذكر جميعها كلما حمد، بل يقتصر على بعضها كما هنا حيث لم يذكر الحامد. والولي؛ إمَّا من الولي بمعنى القرب، أو من الولاية؛ لأنَّ كل من ولي أمر أحد فهو وليه؛ أي: حافظه وناظره والمتكفل بأمره، وكلُّ من المعنيين محتمل ههنا، وقيل: أي للحرى بجنس الحمد يعني لمستحقه، كما في الحمد لمستأهله، وهو المناسب لكنه لم يوجد بهذا المعنى، ويقال: إن الولي بمعنى الحرى ليس من أسماء تعالى، فمبنى التفسير على قصد المعنى الوصفي فاعرفه، ودلُّ بلامي الجنس والاختصاص على أن الحمد لا يكون لغيره كما نطق به قوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾، وإنما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه؛ لاشتمالها على زيادة أمر لا يحصل بغيرها؛ أعني: الدلالة على أهليته تعالى بالمطابقة مع ظهور كونه تعالى حرياً بالحمد، وشيوع استعماله في حقه تعالى لا غير. وعن بعض الصوفية: إن حقيقة الحمد إظهار صفات الكمال، وهذا يكون بالقول والفعل، وهذا أقوى ألا ترى أن آثار السخاوة تدل عليها قطعاً، لا تخلف فيها بخلاف الأقوال؛ فإن دلالتها وضعية، فالله سبحانه وتعالى لما بسط بساط الوجود على الممكنات وضع عليه موائد الكرم والجلود، فقد كشف عن صفات كماله وأظهرها بدلالات قطعية، وهذا أجل أفراد الحمد، ومن ثم قال عليه السلام ليلة المعراج: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وقدم الحمد على لولي مع أن اسمه الشريف أهم، نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، فإن الاهتمام بالحمد وإن كان عارضاً وبالاسم الشريف ذاتياً، إلا أن كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الأمور الذاتية

رجح العارض، ولك أن تجعل ملاحظة السجع مرجحاً، وكذا أصالة تقدم المبتدأ. (جرکسي وبوسنوي وغيرهما).
(قوله: والصلاة على نبيه) الإضافة إلى ضمير الولي للتشريف كما في بيت الله، وأورد أن في كلامه تفكيك الضمائر؛ لأن الأول راجع إلى الحمد، والثاني إلى الولي، والبواقي إلى النبي، وأجيب بأن التفكيك على ما سمع من الثقات إنما يتحقق فيما إذا وقع الضمائر في كلام واحد، وقوله: الحمد لوليهِ والصلاة على نبيه كلامان مستقلان، وأما قوله: وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه، فيمكن جعله كلاماً مستقلاً غير مربوط بما سبق، وقد يُجاب بتقدير المضاف^(١) في قوله: على نبيه؛ أي: على نبي وليه، وفي قوله: وعلى آله؛ أي: على آل نبي وليه فحينئذ يكون الضمائر بأسرها إلى الحمد فلا تفكيك، ثم النبي بالهمز عند البعض فعيل بمعنى مفعول؛ أي: المنبئ عن الله تعالى، أو بمعنى مفعول؛ أي: المخبر؛ لأنه أنبأه الله تعالى بالإحياء، والأكثر على أنه غير مهموز من النبوة بمعنى الارتفاع؛ لأنه مشرف على جميع الخلق ومرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو أيضاً إما بمعنى مفعول، أو فاعل، وعن الخليلي النبي: الطريق الواضح سُمي عليه السلام بذلك؛ لأنه طريق يوصل به إلى الحق، وعرفوه بأنه إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق؛ لتبليغ الأحكام، قيل: الأول رجل بدل إنسان؛ ليشعر بأن النبي لا يكون أنثى، فإنه وإن قيل يكون أربع من النساء أنبياء، لكنه غير صحيح على ما حقق في محله؛ وليخرج القول بكون الصبي نبياً كما قيل في يحيى عليه السلام، إذ الصحيح أن نبوته بعد البلوغ، وهذا التعريف لا يشمل بظاھر زيد^(٢) بن عمرو بن نفيل؛ لأنه إنما أُوحي إليه ما يحتاج إليه؛ لكمالهِ في نفسه من غير أن يكون مبعوثاً إلى غيره على ما قيل، وقيل: من حيث نفسه المظمتة مبعوث ومبلغ، ومن حيث نفسه الأمانة مبعوث إليه، وإنما لم يقل لتبليغ ما أُوحي إليه؛ ليشمل التعريف يوشع عليه السلام، فإنه وإن كان نبياً مأموراً بمتابعة موسى عليه السلام وتبليغ ما في التوراة إلى الخلق؛ لكنه يصدق عليه أنه مبلغ الأحكام، والرسول: أخص من النبي؛ لأنه يكون معه كتاب وشريعة جديدة كذا في الحاشية.

وأورد عليه بأن من له كتاب: آدم وشيث وإدريس وإبراهيم وداود وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، فيلزم انحصار الرسل فيما ذكر، مع أنه ورد في الحديث الصحيح: أن الرسل

والإجلال وادعاء التعيين وأن الوهم لما يذهب إلى أن الجدير بالحمد غيره تعالى، وتعليق الحمد صريحاً بما يشعر بالعلية وغرابة الأسلوب التي تجلب الطباع إليه؛ لكون الجديد لذيقاً. (قوله: والصلاة والسلام) أي: الرحمة وافضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه. (قوله: على نبيه) من النبوة بمعنى: الرفعة، وهو في الشرع: عبارة عن إنسان بعثه الله على عباده للتبليغ، ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى تعالى الله عليه وسلم على أن فيه حسن الموافقة. (قوله: وعلى آله) أي: أهل بيته. (قوله: وأصحابه) جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صاحب بسكون الحاء كنهز وأنهار، أو

البيع وغيره إذا صار أولى به، فتفسيره بالحري مبني على قصده المعنى الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وأقرب على أن استعمال مبدأ الاشتقاق كاف في الاشتقاق، فإن تم تم وإلا فلا، وتفسيره بالمحب أو النصير أو المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى. (قوله: وإن الوهم) عطف تفسيره للتعيين. (قوله: صريحاً) بخلاف الحمد لله فإنه تعليق بما يشعر بالعلية ضمناً؛ لكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق. (قوله: من النبوة) على وزن المروءة في شمس العلوم: النبوة الارتفاع، وفي الصحاح والقاموس: النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض، فإن جعلت النبي مأخوذاً منه؛ أي: شرف على سائر الناس، فأصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره نبي، والجمع أنبياء كأتقياء، وإن جعلته مأخوذاً من النبا بمعنى الخير؛ لأنه أنبأ عنه سبحانه وتعالى، فأصله الهمزة وتصغيره نبي، وجمعه نباء كإسراء على ما قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول تنبأ مسيلم بالهمز غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوها في الذرية والتبرية والخاصية، إلا أهل مكة فإنهم يهزمون هذه الأحرف ولا يهزمون غيرها، وإنما جمع على أنبياء؛ لأن الهمز لما أبدل وأنزم الإبدال جمع كجمع ما أصل لاه حرف العلة كعيد وأعياد، ولعدم احتياج الوجه الأول إلى ارتكاب تكلف اختاره، وقيل: إنه منقول عن النبي بمعنى الطريق؛ لأنه طريق إلى الله تعالى. (قوله: إنسان بعثه الخ) إنما قال: إنسان ليشمل مريم أم عيسى عليه السلام؛ فإنه قال بعضهم بنبوتها. (قوله: أهل بيته) أولاده وأزواجه وخدمه كما جاء في الحديث: ؟ سلمان منا أهل البيت؟. (قوله: كطاهر وأطهار) تنظير لا استشهاد؛ لأنه يحتمل التأويل المذكور أيضاً، قال في شرح الكشف: إنه جمع طهر بمعنى طاهر كمدل وعادل وفي المطول أطهار جمع طاهر كصاحب وأصحاب. (قوله: أو جمع صاحب) بمعنى: صاحب، أو جمع صاحب على ما في الصحاح،

(١) أراد به جنس المضاف فيشمل ما فوق الواحد فافهم.

(٢) وروي أنه قال: أيها الناس هلموا إليّ؛ فإنه لم يبق على دين الخليل إبراهيم عليه السلام غيري، وفي الحديث: ؟ إنه يبعث أمة وحده ؟؟ أي: منفرداً بدين.

صحب بكسر الحاء كتمر وأنمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال. (قوله: المتأدبين بآدابه) الأدب: تكاد داشتن حدهر جيز: أي: الذين ثبت فيما بينهم للتأدب بآدابه والانصباغ بصيغه لفضائلهم في ذاته ﷺ (قوله فهذه) أي: ما سيتلى عليك (قوله:

فيكون الأصحاب جمع الجمع. (قوله: مخفف صاحب) بحذف الألف ويجوز أن يتعلق بكليهما. (قوله: بناء على ما قيل) متعلق بكلا الوجهين من أن فاعلاً اسماً كان أو صفة. (قوله: أي: الذي ثبت الخ) لما كان ظاهر الفقرة يقتضي أن يكون كل صحابي متأدياً بجميع آدابه ﷺ بناءً على أن الجمع المعرف والمضاف للاستغراق إذا لم يكن للمهد الخارجي، وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل أولها بحمل الإسناد في الجمع الأول على التجوز مع إبقائه على العموم كما في قولهم: بنو فلان قتلوا فلاناً، وإليه أشار بقوله: أي الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه، ويجعل الجمع الثاني مجازاً عن الجنس، واعتبار الاختصاص المستفاد من الإضافة فيه؛ أي: جنس الأدب من حيث إنه مختص بذاته ﷺ وقائم به، وإليه أشار بقوله: والانصباغ بصيغته حيث أوردها بصيغة المفرد، ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالاً عليه بقوله: للفناء في ذاته، ومعنى الفناء في اصطلاح: الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الإلهية دون الذات، فكما أنها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الإلهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث، كذلك حال الفناء في النبي والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله، ولعل المحشي سمعه منه، وإلا فالظاهر المناسب للمقام أن المعنى الساعين غاية السعي في التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعّل على المبالغة، والإضافة لمجرد الارتباط. (قوله: أي: ما سيتلى عليك) وهو المعاني المدوّنة الموجودة بالوجود اللفظي إن كانت الخطبة إلحاقية والاستقبال بالنظر إلى المخاطب أو الحاضرة في الذهن إن كانت ابتدائية، أو الأنفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشاراً إليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد، وفي هذا التعبير إشارة إلى أن المشار إليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص؛ لأن المقصود مدح الكتاب وإلى أن خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية، فالمسمى المعاني المدوّنة بأي محل قامت، كيلا يلزم الاشتراك

يزيدون على ثلاثمائة، فالأصوب في وجه الفرق بينهما، أن النبي من أوحى إليه، ولو في النوم سواء أمر بتبليغ الأحكام أو لم يؤمر، والرسول من أوحى إليه وأمر به بكتاب له وشريعة مستقلة، أو بكتاب من تقدمه وشريعته، كذا حرره، ثم إن الواو في قوله: والصلاة الخ عاطفة، فإن قيل: الجملة الصلّاتية دعائية إنشائية فعطفها على جملة الحمد مع أنها خبرية عند الجمهور من عطف الإنشاء على الإخبار وهو لا يجوز، قلنا: إن الجملة الأولى أيضاً إنشائية على خلاف مذهب الجمهور، أو أن في المعطوف مقدراً مثل: نقول؛ أي: ونقول الصلاة من الله عليه، فإن هذا القول صلاة منا، ولك أن تبني الأمر على جواز التخالف بين المتعاطفين خبراً وإنشاءً بطريق عطف القصة. (قوله: المتأدبين بآدابه) جمع أدب كأسباب وسبب؛ وهو عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطايا، قال الرازي في شرح المقامات: يقال أدب الرجل فهو أديب، وقال ابن فارس: إن اشتقاقه من الأدب بوزن الضرب وهو الدعاء إلى الطعام، ومنه المأدبة؛ لأنه أمر أجمع على استحسانه، وقال غيره: اشتقاقه منه بمعنى العجب؛ لأنه يعجب الناس، وقيل: اشتقاقه من الأدب بمعنى الداهية؛ لأن الناس يخافون شر الأديب، لكن هذا الأخير غريب انتهى. ثم الأدب نوعان: أدب النفس، وأدب الدرس، فالأول: تخلية الظاهر والباطن عما لا يستحق شرعاً، وتحليتهما بما يحق، والثاني: تبليغ الكتاب والأحكام، وهكذا كانت أحوال الأصحاب الكرام، ولا يخفى ما في ذكر الآداب من براعة الاستهلال من المحسنات البديعية، وهو كون الفاتحة موافقة للمقصود؛ وذلك لأن النحو من قسم الأدب، قال الحفيد: علم الأدب علم يُحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، وعن السيد قدّس سره: إن لعلم الآداب أصولاً وفروعاً؛ أما الأصول: فعلم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان، وأما البديع فذيل لعلمي البلاغة وعلم العروض وعلم القوافي، وأما الفروع: فعلم الخط وعلم قرض الشعر وعلم الإنشاء وعلم المحاضرات، ومنه التاريخ، وقد نظمها محشي القاموس إذا أردت فانظر إلى المطالع النصرية. (قوله: فهذه الخ) اشتغل بال أرباب المقال

بتوجيه اسم الإشارة في أمثال هذه العبارة من حيث إنه موضوع للإشارة إلى الموجودات الحاضرة المحسوسة بالباصرة، وما أشير إليه هنا ليس كذلك، فقل تارة بأن الخطبة متأخرة عن تأليف الكتاب كما هو العادة في الأغلب، ويدل عليه بعض ألفاظ هذه الخطبة، وتارة بأن المقصود المعقول نزل منزلة المشاهد المحسوس، والنكتة في ذلك؛ إما الإشارة إلى إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة حاضرة عنده، أو إلى كمال فطانة الطالب حيث بلغ مبلغاً صار عنده المعاني المعقولة كالمبصرات، وفيه ما لا يخفى من المبالغة كذا قيل، وأنت خير بأن الشارح لم يتصور المعاني المذكورة بعد، ولا يقع ذلك للمصنفين خصوصاً في المصنفات الطويلة جداً، فإنها كما لم تكن موجودة في الخارج ليست بموجودة في الذهن، فالأولى أن يقال: هي إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجه إليه عزمه؛ لأنه رتب في نفسه أمراً تصوّره على سبيل الإجمال وقصد إيراده فصار مقصوده لقوة أسبابه عنده وتمكنه من إيراده بعون الله تعالى في حكم الموجود الحاضر، فعومل في الإشارة إليه معاملة الموجود الحاضر (قنالي زاده). (قوله: فوائد وافية) جمع فائدة من الفيد، أو من الفاد بالهمزة بمعنى إصابة الفؤاد؛ لانفعاله لها فرحاً، ويجوز أن تكون مشتقة من الفؤاد؛ لأنها تحصل في فؤاد المستفيد إذا فهمها وثبتت فيه (نظم):

مِنَ الْفُؤَادِ اشْتُقَّتِ الْفَائِدَةُ

وَالنَّفْسُ يَا صَاحِبَ بَدْءِ شَاهِدُهُ

لِذَا تَرَى أَفِيدَةَ النَّاسِ قَدْ

مَالَتْ لِمَنْ فِي قُرْبِهِ فَائِدُهُ

نقله في الجواهر المضيئة عن مولانا شهاب رحمه الله. وفي إسناد الوافية إلى الفوائد مجاز عقلي من إسناد الشيء إلى سببه، يعني أن الشارح بالإتيان بهذه الفوائد لم يغدر في حل مشكلات كلام الشيخ، وعن كمال باشا زاده: إن من القواعد الكلية أن كل جمع إذا كان في عين مفردة ياء لا يقرأ جمعه بالهمزة؛ كعمايش وفوايد وغيرها، وإذا لم يكن ياء يقرأ بالهمزة؛ كظائر وقلائد فاحفظه، وأما اسم الفاعل فبالهمزة (مطلوب). (قوله: بحل مشكلات الكافية) إن كان قوله: وافية من وفي بالعهد^(١) فتعلق الباء به ظاهر، وإن من وفي بمعنى تم، فبطريق تضمين معنى التعلق فاعرفه. والحل: مصدر حل، بمعنى فك، ومضارعه يحل بضم العين، وأما

(فوائد) جمع فائدة من الفيد؛ يعني: آنچه كرفته وداده شد از دانش و مال. (قوله: بحل مشكلات الكافية) المشكل من الإشكال بمعنى: الاشتباه، وإنما سمي الحق الخفي مشكلاً؛ لأنه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة أو النقل أو التأنيت باعتبار أن الكتاب رسالة. (قوله: للعلامة)

أو القول بالوضع العام. (قوله: من الفيد) في التاج: الفيد زيادة شد، ومنه الفائدة، في القاموس: فأدت له فائدة؛ أي: حصلت، وفي الصراح: الفائدة: آنچه داده وكرفته شود از دانش و مال، فلمله معنى نقل إليه من الوصفية. (قوله: من الإشكال بمعنى الاشتباه) أشكل الأمر: دخل في أشكاله وأمثاله، ثم استعمل بمعنى الاشتباه. (قوله: للمبالغة) يعني في الأصل صفة جعل علماً فإن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته للمبتدئ في علم النحو أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيت الموصوف، ولما كان هذا الوجه محتاجاً إلى زيادة اعتبار

تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع أنه الجدير بذلك؛ لتوهم التأنيث. (قوله: في المشارق والمغارب) كناية عن جميع الأرض كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، وتوجيه الجمع أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً وهي مائة واثنان وثمانون، ثم تعود إلى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب، وقد وقع لتثنية المشرق والمغرب أيضاً كناية عن جميع الأرض كما في قوله سبحانه: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ (١٧)، والتثنية: بناء على إرادة مشرقها والذهب والعود المتداولين للكل، وكذا حال المغربيين. (قوله: الشيخ) خواجه. (قوله:

آخره، وإن كان فيه إبقاء التاء على أصله. (قوله: لتوهم) أي: لمانع وهو توهم التأنيث. (قوله: كناية) أي: المشارق والمغارب كناية عن جميع الأرض، والاشتهار فيهما كناية عن الاشتها فيهما. (قوله: من أول السرطان إلى أول الجدي) وهو من غاية القرب من القطب الشمالي إلى غايته من القطب الجنوبي. (قوله: يعني: ستر الله)

مضارع حل ضد حرم فبالكسر، والذي بمعنى نزل ففي مضارعه وجهان، وقرئ بهما في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَجِلُّ عَلَيْكَ غَضَبِي﴾. والمشكل من أشكل الأمر إذا التبس، شبه خفيات الكافية بشيء معقود عليه بجامع الخفاء، وذكر المشبه وأرادته على طريق الاستعارة المكنية، والحل تخيل، والكافية اسم كتاب زيد فيه ال للمح الوصفية الأصلية، والتاء للمبالغة، أو صفة لموصوف مؤنث، أي: رسالة كافية، أو التأنيث باعتبار المسئلة (حلي). (قوله: للعلامة المشتهر) يجوز فيه كسر الهاء وفتحها بناء على مجيئه لازماً ومتعدياً، فعلى الأول: معناه شهرت يافته، وعلى الثاني: شهرت دأده شدة، قيل: والفتح أحسن؛ لاشتهاره ولتضمنه المبالغة، ولما كان المصنف متبحراً في العلوم الإسلامية مفروضها ومندوبها وعقلها ونقلها ناسب وصفه بالعلامة؛ أي: كثير العلم جداً، ووجه^(١) عدم الإتيان بالتاء في المشتهر ظاهر غير مستتر. (قوله: في المشارق والمغارب) هما كتايتان عن جميع الأرض والبلاد؛ وذلك لأن من عادة العرب ذكر طرفي الشيء وإرادة الجميع، قال الله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾؛ أي: لجميعنا، قيل: وتوجيه الجمعية إما باعتبار أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون درجة ثم تعود إلى مطالعها وكذا الحال في المغارب، وأما باعتبار أن المراد بهما البلاد التي في جانب المشرق والمغرب، فكأنه سمي كل بلد في طرف به وهذا أنسب، ويحتمل أن يكون إيراد صيغة الجمع مبنياً على كروية الأرض، فإن الشمس في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب عن أخرى. (قوله: الشيخ ابن الحاجب) وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، ولد بأسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠، وكان والده حاجباً في باب الأمير عز الدين موسك الصلاحي، وولي تدرساً بالقاهرة من المدرسة الفاضلية مدة، ثم بجامع دمشق الشام مدة، وكان الأغلب في العلوم العربية، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف، وشرح المقدمتين، وصنف في أصول الفقه المختصر المنتهى، وشرح المفصل، وكل تصانيفه في غاية

(١) وهو أن المؤنث اللفظي إذا كان علماً لمذكر حقيقي؛ كطلحة، يلزم عدم إلحاق التاء في وصفه.

تغمده الله بغفرانه) قال في الحاشية: التغمّد: الستر انتهى؛ يعني: ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه أو الناشئ من محض فضله من غير سابقة العمل، ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة، أي: أحاط الله بغفرانه وجعله شاملاً له قال في التاج: التغمّد: كناه بوشيدن، فلا بدّ حينئذ من التجريد إذا لم يقصد بإضافة الغفران إليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِيَلْآئِكْ﴾، (قوله: وأسكنه بحبوة جنانه) بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية: بحبوة الدار: وسطها، وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى؛ يعني: جعل الله خيار جنانه سكنى له. (قوله: نظمتهما) النظم: دزشته كشيدن جواهر، استعير لتأليف بسانط كلامه المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة إشارة إلى أن بسانط كلامه كالدرر في الصفاء والتلاؤل، وإنما قال ذلك ترغيباً للطلبة. (قوله: في سلك التقرير) السلك: رسته، والتقرير: قرار دادن، والإضافة من باب إضافة المشبه به إلى المشبه. (قوله: وسمط التحرير) السمط بكسر

الحسن، ثم انتقل من الشام إلى اسكندرية، وتوفي بها نهار الخميس وهو السادس والعشرون من شوال سنة ٦٤٦، ودفن خارج باب البحر بترية الشيخ صالح بن أبي شامة، ومدة عمره ست وسبعون، وما اشتهر أنه قتل شاباً فغير موثوق به (من تاريخ ابن خلكان). والشيخ لغة: من مضى له خمسون إلى الثمانين، وبما نقلنا لك عرفت أنه لا حاجة إلى ما قيل من أن الوصف به للتعظيم، وأن فيه استعارة مصرحة بتشبيه من كان فاضلاً بمن طعن في سن الشيخوخة في كون كل منهما مستحقاً للتعظيم، ثم إن للفظ الشيخ جموعاً نظمها بعضهم فقال:

مَسَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشِيخَةٌ كَذَا

شيوخٌ وأشياخٌ وشيخانٍ فأغلما
ومع شيخه جمعٌ لشيخ وضغراً

بضم وكسر في شيوخ لتفهما
(قوله: تغمده الله بغفرانه) التغمّد: الستر، وفي القاموس: تغمده بغفرانه؛ أي: غمره به، ولك أن تجعله من غمدت السيف إذا جعلته في غمده وغلافه، ففيه تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات، فيكون في الكلام استعارة بالكناية، وقال الجركسي: يلزم إجراء الاستعارة في مرجع الضمير أولاً ثم فيه تبعاً، وحينئذ فلا مجاز في تغمّد، بل في الإثبات، ويحتمل أن يكون الكلام كناية عن الستر الكامل والصفح التام، وقال اللاري: التغمّد كناه بوشيدن فيلزم أن يصار إلى التجريد عن جزء معناه كما في ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِيَلْآئِكْ﴾ فافهم. (قوله: بحبوة جنانه) الحبوة: بضم الباء الوسط، وهو نصب على الظرفية، والجنان: بالكسر جمع جنة بالفتح، وهي في الأصل حديقة ذات أشجار ونخيل، وفي الهامش بحبوة الدار وسطها، ومن كل شيء وسطه وخياره. (قوله: نظمتهما في سلك التقرير) صفة ثانية للفوائد، أي: أردت نظمها على تقدير تقدم الديباجة، وكذا يقال في سميتها، والنظم لغة: جمع اللؤلؤ في السلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل، وهو المراد فلا حاجة إلى التجريد، والتقرير: جعل الشيء مستقراً، أو جعل أحد مقراً، ثم استعمل في البيان بالعبرة، كما أن التحرير استعمل في البيان بالكتابة، أي: جمعتها في سلك البيان بحيث جعلت كلاً في قرار مكين، أو جمعتها بحيث يحمل من طالعها على الإقرار بمدحها لحسنها ودقتها،

حاصله إذا كان التغمّد بمعنى الستر المطلق فنسبته إلى الضمير إما على سبيل التوسع للمبالغة، أو على حذف المضاف؛ أي: تقصيراته وإضافة الغفران إلى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه؛ إذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه. (قوله: من غير سابقة عمل) يقال له سبقة وسابقة في هذا الأمر إذا سبق الناس إليه، فالمعنى من غير سبق في العمل. (قوله: ويجوز الخ) أي: يجوز أن يكون الستر كناية عن الإحاطة فحينئذ لا حاجة إلى التوسع أو الحذف ولا إلى جعل الإضافة للاختصاص. (قوله: قال في التاج: التغمّد كناه بوشيدن الخ) يعني: أن التغمّد إذا كان بمعنى ستر المعصية فإن قصد بإضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الأول من غير احتياج إلى معونة التوسع أو الحذف، وإن لم يقصد لا يمكن حمل التغمّد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آلية الشيء لنفسه، فلا بد من تجريده عن بعض المعاني وهو الذنب، وجعله بمعنى الستر مطلقاً ليصح جملة كناية عن الإحاطة، فإن ستر ذاته بالغفران يلزم أن يكون محاطاً به لا ستر ذنوبه بخلاف ما إذا جعل بمعنى الستر مطلقاً؛ فإنه حينئذ لا يحتاج في جملة كناية إلى معونة التجريد، فالحاصل أنه إن جعل التغمّد بمعنى الستر مطلقاً احتاج استخراج المعنى الأول إلى

السين: رسته مر وأريد باشبهه جزآن، والتحرير: نقش خط وغير آن بر كرفتن، والمراد: الكتابة والإضافة كإضافة السلك. (قوله: للولد العزيز) العزيز: ارجمد وكرامي وكم ياب. (قوله: ضياء الدين) كضياء البيت وسراجة كأنه ضياء يهتدى به إلى الدين. (قوله: عن موجبات التلهف والتأسف) التلهف: دريغ خوردين اندوهكين شدن، التأسف: دريغ درو خوردين.

معمونة التوسع أو الحذف، وإن جمل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني إلى التجريد. (قوله: التلهف الخ) فالتلهف: الحسرة والحزن على فوات المطلوب، والتأسف: الحسرة والحزن على نزول

والسلك: الخيط سواء كان فيه الخرز أو لا، والسمط: الخيط ما دام فيه الخرز، وبالجمله إن السلك أخص من الخيط وأعم من السمط، والإضافة من قبيل لجين الماء، كأن المشبه جرد^(١) منه المشبه به فأضيف إليه، ولا يخفى حسن إضافة السلك إلى التقرير، والسمط إلى التحرير الذي بمعنى تجريد الكلام عن الحشو. (قوله: ضياء الدين)؛ أي: نور يستضاء به في معرفة أمور الدين، وهذا لقب الولد العزيز، وفي كلامه تقديم اللقب على الاسم، وهو خلاف المقرر، قال في الألفية:

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا

وَأُخْرَى ذَا إِنْ سَوَّاهُ صَحْبًا

وذلك لأنه لو قدم لضاع الاسم؛ لأن اللقب يفيد فائدته مع زيادة، ف قيل في توجيهه ههنا: لعله راعى السجع، ولك أن تقول: إذا اشتهر المسمى باللقب جاز تقديمه، على أن التقديم في غير المشتهر أيضاً وارد (اشموني). (قوله سبحانه) نصب على المصدرية، وعامله محذوف وجوباً؛ لأنه بدل عنه، وهو علم جنس للتسييح، وإضافته لا تبطل علميته؛ لكونها لمجرد الإيضاح كما في حاتم طي، وقال الرضي: لا دليل على علميته؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافاً. (قوله: عن موجبات التلهف والتأسف) التأسف: أشد الحزن والحسرة على ما ذكر في تفسيره ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾، ففيه مبالغة ليس في التلهف، ففي كلامه تخصيص بعد تعميم، والمراد حفظه عن موجبات الحزن القليل والكثير مبالغة في الدعاء والمقصود الحزن الأخروي الذي يوجه قصور العاقلة والعاملة، فإن نفوس المستعدين بعد المفارقة عن البدن متأسفة بتضييع الاستعداد، فيكون هذا دعاء له بكمال العاقلة والعاملة، وهذا إذا كان المراد تلهفه وتأسفه، ويجوز أن يراد التلهف والتأسف من أبيه عليه، ويناسبه قوله تعالى حكاية عن يعقوب: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾، فالتركيب حيثل عبارة عن حفظه عما يوجبهما كما وقع في سميته. (قوله: وسميتها بالفوائد الضيائية) أي: المنسوبة إلى ضياء الدين لقب يوسف، فتعريفه بالوضع العلمي كالكنية. (فائدة): من عادتهم أنهم إذا أرادوا النسبة إلى المركب الإضافي نسبوه إلى الجزء المقصود منه، فزيري منسوب إلى ابن الزبير، المقصود منه الجزء الثاني، وههنا المقصود هو الجزء الأول

لأنه^(١) لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية، نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل،

(١) صفة للتسمية باعتبار الجزء الثاني.

(قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) أي: لأنه في التسبب والبحث لهذا التأليف كالعلة الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة

لما سبق أن المطلوب ههنا كونه ضياء يستضاء به في الدين، فظهر منه أن مقتضى القياس في نسبة ضياء الدين ضيائي لا ديني كما وهم، ثم اعلم أن القوم اختلفوا في أن أسامي الكتب والرسائل وأجزاءها هل هي من قبيل أعلام الأشخاص، أو أعلام الأجناس، أو أسماء الأجناس؛ فذهب أهل العربية إلى الأول، فعندهم أنها من قبيل وضع خاص لموضوع له خاص من الشخصي، وذهب بعض المحققين إلى الثاني، وبعض آخر منهم إلى الثالث، فيكون من قبيل وضع عام لموضوع له عام، والأول أنسب؛ لأن الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد المتلفظ به، وهذا التعدد غير معتبر عند أهل العربية؛ لأن العربي لا يعرف هذا التعدد حتى لو نطق جماعة بلفظ زيد بحضرته، وسئل: هل هو لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، لقال: لفظ واحد. (قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف الخ) علة للتسمية باعتبار الجزء الثاني، قيل: لم يكتف بالتأليف مضمناً لنفسه، إذ المتبادر من التأليف عرفاً ما فيه تحقيقات وتصرفات بخلاف الجمع فإنه يشعر بأنه كلام القوم، وهو تصدى لجمعه وذكر التأليف بعد الجمع للإشعار بأنه ألف بين ما جمع، أي: جمعه على وجه مشتمل على الألفة والمناسبة بين الأجزاء، ولما كان للفظ الجمع فائدة يعتد بها، ولا يخرج الفقرة بزيادتها عن حد الحسن لا يحسن تركها فسقط ما قيل. (قوله كالعلة الغائية) وهي ما كانت معلولاً في الخارج وعلة في الذهن كما قيل (شعر):

هَكَذَا قَالَ زُمْرَةُ الدُولِ

أَوَّلُ الْفِكْرِ أَخِرُ الْعَمَلِ
وجه إقحام الكاف أن العلة الغائية للجمع والتأليف ليس ذات الولد؛ لأنه متقدم عليه في الوجودين مع أن العلة الغائية كما عرفت لا بد أن تكون متقدمة في الوجود الذهني، ومتأخرة في الخارجي، فالعلة الغائية لهذا الجمع حقيقة تعلم الولد العزيز وأمثاله من الطلبة، ولم يقل لأن تعلمه علة غائية؛ لثلا يوهم انحصار العلة في يوسف تدبر^(١). (قوله وسائر المبتدئين) بالنصب عطف على ضمير نفعه، والسائر من السور بمعنى الباقي، قيل: وقد يستعمل بمعنى الجميع، وهو في كلام المصنفين كالزمخشري، وقد أثبت في القاموس على قلة واستشهد له بشعر على أن الزمخشري إمام في اللغة فائق

(١) إشارة إلى منع كون العلة تعلم الولد؛ لجواز أن تكون الأجر والثواب الأخرى بقرينة ﴿وَمَا تَفْقَهُ﴾.

الأقربان، واستعماله ليس كاستعمال سائرته فنسبته إلى العيب من العيوب. (قوله: وما توفيقى إلا بالله) الواو للاعتراض والجملة تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عما سبق من الكلام، والتوفيق: جعل الأسباب متوافقة للمسيبات، وهو مصدر مجهول، والباء للاستعانة أشار إليه صاحب الكشاف بقوله: أي وما كوني موفقاً إلا بمعونته، وليس مراده تقدير مضاف كما ظن، ثم إن التوفيق الذي يختص بالتعلم أربعة أشياء: العناية وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة واستواء الطبيعة، أي: خلوها عن الميل إلى غير ما يلقي إليها، ولبعضهم في أسباب نيل العلم شعر:

دَكَاةٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ

وَأَزْشَادٌ أَسْنَادٌ وَظُلُوفٌ رَمَانٌ

(قوله: وهو حسبي ونعم الوكيل) الحسب في الأصل: مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما، وههنا بمعنى اسم الفاعل؛ ليصح الحمل، أي: محسبي وكافٍ فلا يتعرف بالإضافة، فهو الخبر لا الضمير المتقدم، إذ لا يخبر عن نكرة بمعرفة إلا في صور ليس هذا منها، واعلم أن حسب إن ذكر بعد النكرة فهو صفة لها، وإن بعد المعرفة فحال، وأنه إن استعمل بحرف جر أصلي كان مفتوح السين؛ نحو قولك: هذا بحسب ذاك، أي: بقدره، وإلا كان ساكنها. وكلمة نعم: تفيد المدح على سبيل المبالغة؛ لعمومه وعدم تقيده بخصلة معينة عند الإطلاق بخلاف: نعم الرجل زيد علماً، وهي وكذا بش اسم عند الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليها في قوله: نعم السير على بش البعيرن وبدليل إضافتها كما في قوله:

بِنِعْمَ ظَنِيرٍ وَشَبَابٍ قَاخِرٍ

وفعل عند البصريين، بدليل: فيها ونعمت، حيث لحقته التاء الساكنة، وجملة: نعم الوكيل، تفيد إنشاء المدح العام، ويمكن القول بأنه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية، وهي إما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الله لدلالة الضمير السابق عليه، وعطف الإنشاء على الإخبار معيب عندهم، إلا أن يقال الجملة السابقة الخبرية لفظاً إنشائية معنى، كأنه قال: اللهم كن حسبي وكافٍ، أو عطف على خبر السابقة على تأويله بالجملة الفعلية، أي: يحسبني؛ لتلا يلزم عطف الجملة على المفرد، وهو غير مستحسن،

المكروه. (قوله: جعل الأسباب الخ) ويشترط أن يكون المطلوب خيراً، فإنه إذا كان شراً يقال له: الخذلان. (قوله: الحسب الخ) يعني: أنه في الأصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل. (قوله: عطف على جملة وهو حسبي) وكلاهما إنشائيان، وكذا قوله: وما توفيقى إلا بالله، والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم المجب الناشئ عن الكلام السابق. (قوله: لتضمنه معنى الفعل) فإنه بمعنى يحسبني. (قوله: والمخصوص الخ) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح.

إعلم أن الشيخ^(١) رحمه الله لم يُصدّر رسالته^(٢) هذه^(٣) بحمد الله^(٤) سبحانه، بأن جعله^(٥) جزءاً منها^(٦) هضماً^(٧) لنفسه بتخييل أن كتابه هذا^(٨) من حيث إنه كتابه ليس^(٩) ككتب^(١٠) السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها^(١١)،

(١) أي: ابن الحاجب. (٢) أي: الكافية. (٣) صفة الرسالة احتراز عن الشافية. (٤) متعلق بقوله: لم يصدر. (٥) يعني: بأن كنه بعد التسمية لحال الجزئية لا يكون لال بالكتابة. (٦) والظرف صفة جزء. (٧) بكسر الهاء، علة لم يصدر. (٨) كون الحمد جزء منها. (٩) خبر أن الأولى. (١٠) خبر ليس. (١١) أي: الكافية.

(قوله: هضماً لنفسه بتخييل أن كتابه إلى آخره) أي: ترك ذلك الجمل كسراً لنفسه، وذلك الكسر بتخييل أن كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم؛ فإنهم إنما يستحسنون جملة جزء فيما يمتنون بشأنه وما هو في مرتبة كتبهم، لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الألسن وهو: «إن كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم»؛ أي: أقطع لا يتم دفعه بقوله: ولا يلزم إلى آخره، وحاصله: أن المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة.

(قوله: أي: ترك التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحداً؛ فإنه شرط نصبه عند الجمهور إذ لا يصح جملة علة للتصدير، ولو جعل علة للنفي بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف. (قوله: بتخييل) التخييل: درخيال انداختن؛ أي: تخييله لنفسه دفعاً للمعجب بهذا التصنيف الأنيق؛ فإن النفس أطوع للمخيلات من المعقولات. (قوله: من حيث إنه صنعه) أشار بذلك إلى أن الحيثية في عبارته للتقيد، وإن كان الشائع في تقيد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، وذلك بحمل الإضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعاً له. (قوله: فإنهم إنما يستحسنون الخ) بدليل تركهم فيما لا يمتنون به كالمكاتبات والأمور الخسيسة؛ ولأن المأمور به في الحديث افتتاح أمر ذي بال وشرف. (قوله: لكن بقي توهم الخ) إنما قال: توهم، إما لأنه قد اندفع بقوله: بأن جعله جزء، وإما لأنه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزء للمبتدأ به وهو توهم؛ إذ لا يصح ذلك إلا فيما هو من قبيل الأنفاذ مع أن المأمور به الابتداء في كل أمر ذي بال فهو باء الملازمة؛ أي: لم يبدأ ذلك الأمر متلبساً بالحمد لله، فيكون المأمور به التلفظ به في أول الأمر لا

والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق، أي: وهو نعم الوكيل، فهي جملة خبرية خبرها جملة إنشائية، وهو أيضاً معيب عندهم، ويقدر الخبر مقولي. (قوله: لم يصدر رسالته هذه) وعن البعض أن الكافية كانت مشتملة على خطبة كما هو المستفاد من بعض الشروح، واستفيد من بعض آخر أنها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد، وكان وجهه أن الخطب في الأكثر إلحاقية فكانها اشتهرت قبل إلحاقها، ومنهم من ذهب إلى أنها متروكة الحمد فقط، وقال: لم يبدأ بالحمد هضماً لنفسه الخ. يريد أن المقام داع إلى هضم النفس؛ لمظنة الإعجاب بهذا التأليف الذي لم يسبق المصنف أحد بمثله، فقول الشارح: هذا جواب عن اعتراض مقدر بأن الشيخ لم يبدأ بالحمدلة، فقد ترك الواجب عليه بمقتضى الحديث المشهور، وحاصل الجواب المنع بحمل الابتداء في الحديث على الأعم مما هو بطريق الكتابة أو اللسان، كالاتداء في الحج بالبسملة والحمد، وقوله: بأن جعله متعلق بالتصدير وتصوير للمنفى وهو ظاهر. (قوله هضماً لنفسه) مفعول له لما يتضمنه قوله لم يصدر، أي: ترك تصدير الكتاب هضماً لنفسه، إذ لو لم يأول أفاد أن التصدير لم يكن للهضم، بل لأمر آخر بناء على ما اشتهر من أن النفي إذا دخل على المقيّد بقيد توجه إلى ذلك القيد، وعن بعضهم: إن في كلام الشارح قيدين: أحدهما؛ قوله: بأن جعله جزءاً، والثاني؛ قوله: هضماً لنفسه، فالأول من قبيل: ما ضربت زيداً إعزازاً له، والثاني من قبيل قوله: ما ضربت زيداً تأديباً له، حيث يعتبر في الأول النفي ثم دخول القيد، وفي الثاني بالعكس، ويسمى الأول نفيّاً مقيداً بالتوصيف، والثاني نفي مقيّد بالإضافة، وهذا يعرف بمعونة المقام وقرينة الكلام. (قوله بتخييل أن الخ) التخييل: جيزى أندرخيال انداختن؛ يعني: إلقاء شيء في الخيال، أي: بإيراد نقصان كتابه في خياله، أو في خيال غيره من المخاطبين، فإن هذا الإيراد يفيد هضم النفس وكسرها، وحمل التخييل على المعنى الاصطلاحي مع أنه مخصوص بالقول قول باصطلاح جديد، أو إطلاق على سبيل التشبيه وفيه تكلف. (قوله من حيث إنه الخ) الظاهر أن الحيثية للتقيد، وإن كان الشائع في تقيد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، ففي التقيد بالحيثية إشارة

ولا يلزم من ذلك^(١) عدم الابتداء به^(٢) مطلقاً^(٣)، حتى^(٤) يكون^(٥) بتركه^(٦) أقطع^(٧) لجواز^(٨) إتيانه^(٩) بالحمد^(١٠) من غير أن يجعله^(١١) جزءاً من كتابه. وبدأ بتعريف^(١٢) الكلمة والكلام، لأنه^(١٣) يبحث في هذا الكتاب^(١٤) عن أحوالهما^(١٥)،

(١) أي: عدم التصدير بالحمد. (٢) أي: بالحمد. (٣) أي: من حيث القول والحال. (٤) علة النفي. (٥) أي: كتابه هذا. (٦) أي: الحمد. (٧) خبر يكون، أي: قليل البركة. (٨) علة النفي. (٩) أي: المصنف مصدر مضاف إلى الفاعل. (١٠) من حيث القول والحال. (١١) أي: المصنف. (١٢) متعلق يبدأ. (١٣) دليل بدأ. (١٤) لو قال: هذا الفن لكان أولى لأنهما موضوعا هذا الفن لا موضوع الكتاب فقط. (١٥) من حيث الإعراب والبناء.

أو لا، ولا يلزم من ترك الأول ترك الثاني. (قوله: وبدأ بتعريف الكلمة والكلام) وبدأ بتقسيمهما أيضاً؛ لأنه من تنمة تعريفهما أو لتحصيل الأقسام المبحوث عنها. (قوله: لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما سواء أثبتت لأنفسهما أو لأقسامهما من حيث أنها أقسامهما، وفيه إشارة إلى أنهما موضوع النحو رداً على من قال: موضوعه الكلمة أو الكلام؛ لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن أحدهما

الجزئية، وهو حاصل جواب الشارح. (قوله: أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث الخ) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الإضافة، أو مما تقرر من أن الأمور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها، وفائدة الحيثية الاحتراز عن الأحوال المنسوبة إليهما باعتبار أمر أعم ككونهما عرضاً ومسموعاً غير قار الذات، أو باعتبار أمر أخص ككونهما فصيحاً أو غير فصيح وإنما لم يقل عن أحوال عارضة لهما من حيث أنها كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية إشارة إلى أن هذه الأحوال أمور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاماً. (قوله: سواء ثبتت الخ) البحث إثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم بإثباتها لنفسه أو لنوعه أو لعرضه الذاتي أو لنوع عرضه ولما كان القسمان الأخيران راجعين إلى القسم الثاني؛ لأن الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين، وفائدة قيد الحيثية أن الشيء الواحد قد يكون قسماً لموضوعين فمن حيثية يبحث عنه في علم ومن أخرى في آخر. (قوله: وفيه إشارة) وليس بياناً للموضوع قصداً حتى يرد أن التصريف والممانى والبيان والبديع والنحو، بل جميع العلوم الأدبية يشترك في أن موضوعه الكلمة والكلام، فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بأن يقال: موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً. (قوله: رداً على من قال: إن موضوعه الكلمة أو الكلام الخ) هرباً من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز إذا تحققت جهة الوحدة. (قوله: تكلف)؛ لأن كلاً منهما مبحوث عنه في العلم، وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي فجعل البحث عن أحدهما تبعاً للآخر تكلف، وبقي أنه يبحث فيه عن أحوال المركب الغير الإنساني

إلى أن هذا الكتاب في نفسه، ومن حيث الاشتمال على مسأله ككتب السلف، بل أحسن منها. والسلف: كل من تقدمك من آبائك وقربائك، وشرعاً: كل من يقتضى أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالآباء في أن كلاً منهم كان سبباً لحياتك وتربيتك، وقد ورد: «خير الآباء من علمك»، وقوله: على سنتهم، في بعض النسخ: على سنتها، والسَّنن بفتح السين: النهج والطريقة، وأراد بسنن كتبهم كون الحمد جزءاً مصدرراً منها. (قوله: ولا يلزم الخ) جواب عن مقدر، وهو ظاهر، قيل: الأولى تأخير نكتة عدم التصدير عن هذا القول انتهى. يعني: لا يلزم من عدم التصدير وعدم الجعل جزءاً من الرسالة عدم الابتداء بالحمد مطولاً سواء كان بالبنان^(١) أو باللسان. (قوله: وبدأ بتعريف الكلمة الخ) عطف على قوله: لم يصدر، والابتداء إضافي، واعلم أنه جرت عادة المصنفين أن يذكروا في أوائل كتبهم تعريف علم النحو؛ ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، ويذكرون الغرض المقصود منه؛ لتوفر رغبة الطالب، أما تعريفه: فهو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم التي هي إعراب وبناء، وأما الغرض منه: فصول اللسان عن الخطأ في المقال، والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار فافهم. (قوله: لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) يعني: أنهما موضوع الفن؛ لأنه يبحث عن أحوالهما فيه، والبحث إثبات الموضوع للمحمول، وأراد بالأحوال الأعراض الذاتية، أي: اللاحقة للذات أو للجزء أو للخارج المساوي. واعلم أن موضوع العلم قد يكون واحداً؛ كالكلمة لعلم الصرف، وقد يكون أموراً متعددة بشرط التناسب؛ كالكلمة والكلام لعلم النحو، وأن موضوع علم يجوز أن يكون موضوع علم آخر، والامتنياز بالحيثية، وأن يكون أخص منه أو أعم منه وأن يكون مبايناً له، ثم إن البحث في هذا الكتاب عن الأحوال العارضة للكلمة ظاهر كالبحث عن أحوال المبتدأ والفاعل والمنصرف والمبني والعامل، وأما البحث عن أحوال الكلام؛ فلأنه يبحث ولو ضمناً أن الجملة قد تكون خبراً أو حالاً أو صفة أو غيرها، لكن بقي البحث عن أحوال المركبات الغير

فمتى لم يُعرفا، كيف يبحث عن أحوالهما؟ وقدم الكلمة على الكلام^(١)، لكون^(٢) أفرادها^(٣) جزءاً^(٤) من أفراد^(٥) الكلام، ومفهومها^(٦) جزءاً من مفهومه^(٧)، فقال: «الكَلِمَةُ»

(١) مع أن الأهم تقديم الكلام على الكلمة عند المصنف. (٢) حلة قدم. (٣) كزيد وعمر وغيرهما. (٤) خبر يكون. (٥) وهو زيد قائم. (٦) أي: مفهوم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. (٧) أي: مفهوم الكلام.

الكَلِمَةُ:

الكلامية، إلا أن يقال: إن البحث عنها باعتبار إعراب مفرداتها أو بناءها، فتدخل في الكلمات. (قوله فمتى لم يعرفا كيف يبحث الخ) إما من التعريف أو المعرفة، ويجوز أن يكون الغرض من التعريف تمييز هذا الفن عن غيره؛ لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، وكيف للاستفهام الإنكاري بناء على أن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وأنه يتوقف على المعرفة الكاملة، أو على تعريف جامع ومانع كتعريف المصنف لهما. (قوله: لكون أفرادها جزءاً الخ) أما كون أفراد الكلمة جزءاً من أفراد الكلام فظاهر؛ لأن زیداً مثلاً جزء من زيد قائم، وأما كون مفهومها جزء من مفهومه؛ فلأن الفرد إذا كان جزءاً كان حقيقته أيضاً جزءاً، إذ الفرد عبارة عن الحقيقة مع الشخص والخصوصية، وإلا فمفهوم الكلمة ليس جزءاً من الكلام؛ لأن المراد بالكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام؛ أعني: ما تضمن كلمتين بالإسناد ما صدقنا عليه لا مفهومهما، إذ لا يصدق على مثل زيد قائم أنه تضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وجيه. وفي شرح العصام ما إيضاحه أن للتقديم وجوهاً أربعة بحكم الاستقراء، أحدها: توقف المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تحقق المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ثانيها: توقف تحقق معرفة المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تعريف المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ومفهوم الكلمة: لفظ وضع الخ. وأراد بتعريف المفهوم تعريف اللفظ والوضع والمعنى والمفرد، فإذا لم يعرف تعريف هذا المفهوم ولم يعلم مفهوم الكلمة، وإذا لم يعلم الكلمة لم يتحقق معرفة مفهوم الكلام، ثالثها: توقف تحقق الفرد، أي: فرد الكلام من أفرادها على تحقق الفرد، أي: فرد الكلمة من أفرادها، مثلاً إذا لم يتحقق زيد وقائم على حدة، وهما فردان من الكلمة لم يتحقق مجموع زيد قائم، وهو فرد من الكلام. رابعها: توقف تحقق معرفة الفرد، أي: فرد الكلام على معرفة الفرد، أي: فرد الكلمة؛ لأنه إذا لم يعرف فرد الكلمة لم يتحقق معرفة فرد الكلام، كما عرفت فهذه وجوه أربعة على حدة مستلزمة لتقديم الكلمة على الكلام هذا. (قوله: فقال الكلمة الخ) حكى الفراء في الكلمة ثلاث لغات، وهي على ما في الشذور: كلمة بوزن نقة، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل؛ مثل ﴿وَلِئَلَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾، الثانية: كلمة بوزن سدره، الثالثة: كلمة

راجعاً إلى الآخر تكلف. (قوله: فمتى لم يعرفا) أي: لم يتصورا لم يصح البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما، ولما ثبت وجوب تصورهما عرفاً لتحصيل ما هو الواجب، إن قيل: الواجب حاصل قبل التعريف؛ لتوقف تعريف كل شيء على تصور، أجب: بأن ذلك التوقف بالقياس إلى المعلم المفكر لا بالقياس إلى المتعلم، إن قيل: المتعلم أيضاً عالم بالمعرف قبل تعريفه؛ لأن لام التعريف يشير إلى ما يعلمه المخاطب، قلنا: لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم؛ لجواز أن يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب، فإذن التعريف بالقياس إليه يفيد أصل المعرفة، وبالقياس إلى المخاطب زيادة المعرفة. (قوله: وقدم الكلمة: لكون أفرادها جزء من أفراد الكلام إلى آخره) أي: سواء نظر إلى أفرادهما أو إلى مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب الكلمة، ولا يخفى أن المتقدم بحسب الوجود الخارجي إذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات الأربعة؛ أعني: الكتبي واللفظي والذهني والخارجي، وإن المتقدم بحسب الوجود الذهني إذا قدم في الكتابة

أيضاً فيجب أن يجعل موضوعه الأمور الثلاثة، اللهم إلا أن يقال: إنه لقلة مباحثه لم يمتد به وجمل راجعاً إلى أحدهما، والصواب أن موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة. (قوله: أي: لم يتصورا) إشارة إلى أن لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف؛ إذ البحث عن أحوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف. (قوله: ولما ثبت وجوب تصورهما الخ) دفع لما يرد من أن توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصاً على هذا التعريف فلا يتم التريب، وحاصل الدفع أنه لما ثبت وجوب تصورهما عرفاً بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصيهما والفاعل المختار إذا ظهر له طريقان في تحصيل المقصود يختار أيهما شاء بإرادته، والمرجح إرادته كما هو طريقة أهل الحق. (قوله: إن قيل الخ) لا يخفى أن البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ليتمكن من إثبات الأحوال المخصوصة لهما، والتعريف إنما يتوقف على تصورهما مطلقاً فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله: لم يصح البحث عن أحوالهما الخ، فالأولى إسقاط الحيثية أو إسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق. (قوله: وجد جهة التقدم الخ) وهي الجزئية، أما جزئية الفرد للفرد فظاهر، وأما جزئية المفهوم للمفهوم؛ فلأنه أخذ في تعريف الكلام والكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جمل عنواناً لملاحظته، ومن لم يفهم وقع في حيص بيص. (قوله:

قيل : هي والكلام مشتقان من الكلم - بتسكين اللام :- وهو الجرح ^(١) ، لتأثير معانيهما ^(٢) في النفوس ^(٣) كالجرح ^(٤) ،

(١) لأن كلام المتكلم مؤثر في السامع كما أن جراحه الجرح مؤثر في المرحوم . بالفتح مصدر جرح وبالضم اسم للجراحة . متعلق بالاشتقاق . (٢) أي : الكلمة والكلام . (٣) أي : نفوس السامعين . (٤) فالتشبيه في مطلق التأثير .

توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي . (قوله : قيل ، هي والكلام مشتقان من الكلم) الاشتقاق : أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة واشتراكاً في جميع الحروف الأصلية مرتباً أو غير مرتب ، أو اشتراكاً في أكثر الحروف الأصلية مع تقارب ما بقي في المخرج ؛ كتمق ونهق ، وقد أشار إلى بعد هذا الاشتقاق بقوله : قيل وذلك ؛ لأن التأثير المناسب لأن يشبه بالجرح تأثير يصحبه الألم ، ولا يخفى أن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع أن المناسب أن يقال : إن تأثير أنفسهما بقرع الأسماع ونقش الصور في الأذهان ، وما يترتب عليهما من الأفعال والانفعالات على أي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم ، فإن تقايلها كلها لا تخلو عن قوة وشدّة ، والكلمة والكلام والكلم متساوية الأقدام في أن تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف . (قوله : وهو الجرح) الجرح بفتح الجيم :

توافقت (الخ) : لأن التصور يتبع التلفظ ، والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني ، والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم . (قوله : الاشتقاق (الخ) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم : فتردّ أحدهما إلى الآخر إشارة إلى أنه ليس داخلاً في الحد ، بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه ، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه . (قوله : تناسباً) أشار به إلى أنه لا بد من التقايل بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً من القتل ، وكلمة لو للتقسيم ولبیان أنواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر لا للإبهام والتفكيك . (قوله : وقد أشار الخ) حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله في بيان التناسب المعنوي هو أن المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس يشبه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فرد للتأثير ، وحاصل وجه البعد أن تشبيه تأثير المعنى مطلقاً بالجرح غير مناسب لانقضاء مرجح اعتبار الجرح مشبهاً به ، وإن أريد تشبيه تأثير يصحبه الألم به كان التشبيه مناسباً ، لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفاها ؛ فإنها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض أفرادها غير لازمة لشيء من معانيهما فإن تأثير المعاني بالألم يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والأحوال ، وحاصل ما ذكره المحشي أن التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث أنفسهما ؛ أي : مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي ، وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف . (قوله : مع أن المناسب (الخ) لا يخفى ؛ أي : لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة . (قوله : تأثير أنفسهما) أي : أنفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر إلى معانيها . (قوله : ونقش الصور في الأذهان) أي :

صور ذواتها . (قوله : وما يترتب عليها) أي : على

بوزن تمرّة ، وهي لغة تميم . وقوله : قيل هي إنما مرضه إشارة إلى ضعف الأول بالاشتقاق المذكور ؛ وذلك لأن التناسب هنا بين المشتق والمشتق منه ليس إلا باعتبار التأثير المخصوص ، أعني : تأثير يصحبه الألم الذي هو لازم معنى الجرح ، وهو ليس مدلولاً مطابقاً للمشتق ولا تضميناً ، بل التزامي فاعرفه . (قوله مشتقان من الكلم) أي : بالاشتقاق الصغير كما هو المتبادر عند الإطلاق كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول من المصدر ، فاعلم أن الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشروط أربعة ؛ أحدها : أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين في الدلالة على أصل المعنى ، وبه احترز عن الألفاظ المشاركة في اللفظ ؛ كالذهب بمعنى ما يقابل الفضة ، وذهب الذي ماض من الذهاب ، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر ؛ لعدم اشتراكهما في الدلالة على المعنى الأصلي ، ثانيها : أن يكونا متناسبين تركيباً بأن يشتملا على الحروف الأصلية وبهذا احترز عن الألفاظ المترادفة ؛ كالذئب والسرطان ؛ لفقدان التناسب في التركيب ، ثالثها : أن يكونا متغايرين في الصيغة وبه احترز عن مصدر أريد به المفعول ؛ كضرب الأمير ، أي : مضروبه ، ومصدر مستعمل في معناه الأصلي ، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر ؛ لاتحاد الصيغة ، رابعها : أن يكون المشتق زائداً على المشتق منه شيء من المعنى ، واحترز به عن نحو : شاهد وشهيد ، فإن القيود المذكورة متحققة فيهما غير أن واحداً منهما لا يدل على معنى زائد ؛ لأن معانيهما واحد وهو الحاضر ، والمثال المشتغل على جميع ما ذكر ضارب مع الضرب ، كذا في شرح الهارونية . (قوله : وهو الجرح) المناسب هنا فتح الجيم على ما قالوا ^(١) بمعنى ريش كردن ، لكن في القاموس وغيره أن الكلم بفتح فسكون بمعنى الجرح بالضم ؛ أعني : الجراحة ، وبالفارسية ريش ، وجمعه الكلوم ، وفي الحديث : «زملوهم بكلومهم» . (قوله : لتأثير معانيها) أي : اللغوية إذ الاشتقاق باعتبار اللغة يعني أن ما صدق عليه تلك المعاني تؤثر في نفوس كالجرح ، وهذا إشارة إلى إثبات جزء المدعى بتقدير في العبارة توضيحه أن الكلمة والكلام مشتقان من الكلم ؛ لأن الاشتقاق كما عرفته أخذ كلمة من أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى وفيما نحن فيه كذلك ، أما المناسبة في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلتأثير معانيهما في النفوس ، فإن الألفاظ تؤثر في نفوس السامعين

(١) وقرئ قوله تعالى : «ذَابَتْ مِنَ الْأَرْضِ نَكَلُهُمْ» من الكلم بمعنى الجرح ، أي :

نجرهم .

وقد^(١) عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما^(٢) بالجرح حيث قال^(٣) :
 جِرَاحَاتُ^(٤) السَّنَانِ^(٥) لَهَا^(٦) التِّيَامُ^(٧) وَلَا يَلْتَأَمُ^(٨) مَا جَرَحَ^(٩) اللِّسَانُ^(١٠)
 والكلم - بكسر اللام - : جنس^(١١) لا جمع

(١) حال. (٢) أي: الكلمة والكلام. (٣) استدلال على دهواء. (٤) جمع جراحة. (٥) جمع سنن. بالتركي سونكي. (٦) الظرف صفة جراحات. (٧) فاعل الظرف. (٨) على وزن يمتاز للضرورة والأصل يَلْتَمُّ بكسر الهزة. (٩) أي: جرحه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا آلِيُ بَكْتَهُ﴾. أي: بعث الله. (١٠) فاعل جرح. أي ما يصدر عن اللسان من الكلام. (١١) يقع على القليل والكثير كالماء والعسل.

بحسب حسنها أو قبحها فرحاً وانسباً أو غصة وانقباضاً كالكَلَم الذي هو الجرح في البدن، ففي كلامه إظهار ما خفي وإعراض عما ظهر. (قوله بعض الشعراء) في هذا التعبير إشارة إلى أن البيت مما لم يعلم قائله، ففيه تعريض بما قاله الشارح الكازروني وغيره من أن قائله علي رضي الله عنه، فما قيل: إن المعنى بعض الموصوفين في سورة الشعراء وهو أمير المؤمنين، فلا يصدر عن عاقل، ثم المقصود من إنشاء هذا الشعر بيان أن العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى أنهم أطلقوا الجرح على كلم اللسان، وقوله: عن بعض تأثيراتهما، هو التأثير بإحداث الألم المعبر عنه بالجرح. (قوله: جِرَاحَاتُ السَّنَانِ لَهَا التِّيَامُ الخ) بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى، وضربه الأول وزنه مفاعيلن مفاعلتن فعولن مرتين، الجراحات بالكسر: جمع جراحة، والسنان بالكسر: الرمح، بالفارسية نيزه، والالتيام: البرء، يعني: ييوسته شدن وفراهم آمدن ريش، وما جرح اللسان، أي: ما أثرته بذكر الملزوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد، واللسان الجارحة أو اللغة يذكر ويؤنث، وجمعه الألسنة والألسن، وفي معناه ما ينسب إلى علي رضي الله عنه:

وَكُلُّ جِرَاحَةٍ فَلَهَا دَوَاءٌ
 وَسُوءُ الْخُلُقِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءٌ
 (قوله: والكلم بكسر اللام جنس الخ) ههنا ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنه اسم جنس، وهو المختار عند الجمهور فيكون مفرداً لفظاً، ثانيها: أنه جمع، وإليه ذهب الزمخشري وصاحب اللباب، ثالثها: أنه اسم جمع نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم، وتحقيق ذلك يتوقف على بيان الفرق بين هذه الثلاثة، فنقول: الجمع ما دل على آحاده بالمطابقة، فإذا قلت: جاء الزيدون فكأنك قلت: جاءني زيد وزيد وزيد؛ لأنه موضوع للأحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض، واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الأفراد بالتضمن؛ كالقوم والرهط، فإنه موضوع لمجموع الأفراد، فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من أجزائه، وأما اسم الجنس فعلى قسمين اسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي، فالأول: ما وضع للحقيقة^(١) ملغى فيه اعتبار الفردية، ويصدق على القليل والكثير؛ كماء وتراب وعسل،

خسته كردن. (قوله: وقد عبر بعض الشعراء) يعني: أن ذلك التشبيه علاقة معتبرة. (قوله: جراحات السنان) جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى: خستى، السنان: سرنيزه وعصلو نيزه مرجزي. (قوله: جنس) وإليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل إلا ما فوق الاثنين. (قوله: بدليل)

الفرع، ونقش الصور من الأفعال والانفعالات؛ فإنه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والإقدام والإحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك. (قوله: من مستتبعات) خبر إن. (قوله: مدلول الكاف واللام والميم) أي: المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة. (قوله: فإن تقالبيها الخ) يقال: ملكك المعين إذا شددت عجنه، ويقال: كمل الشيء إذا تم، ففي التمام قوة ذلك الشيء، ويقال: مكلت البئر إذا قل ماؤها؛ فإنها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها، والملك جلاء يكتحل به العين فإن الاكتحال يوجب القوة. (قوله: فالكلمة) فذلك لما تقدم: أي: فحصل من ذلك التفصيل أن الألفاظ الثلاثة متساوية الأقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تأثيرها في الأسماع والأذهان لأجل القوة المفهومة التزاماً من جوهر تلك الحروف، فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي، وأما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات.

ك (تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ) بدليل^(١) قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾^(٢). وقيل: جمع^(٣)، حيث لا يقع إلا على الثلاث^(٤) فصاعداً^(٥). والكلم^(٦). والطيب يؤول^(٧) ببعض^(٨) الكلم. واللام فيها^(٩) للجنس،

(١) متعلق بمقدر. (٢) فإنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (٣) أي: العمل الصالح. (٤) أي: هو جمع علة. لأنه صاحب المصباح والباب والمصباح حيث كانوا فإنه جمع في نفر وما فوق العشرة وما وزنها فإن الكلمات جمع قلة. (٥) كالجمع على شيء من الأشياء. (٦) الفاء للمطف، حال من فاعل يرتفع. (٧) جواب الاعتراض بالآية على قبل. (٨) مجذوف المضاف. (٩) إذا المساعد الحضرة الإلهية إنما هو المكلم. (١٠) هذه الكلمة.

قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فإنه لو كان جمعاً لوجب التأنيث، وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (قوله: وقيل: جمع) وإليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب. (قوله: والكلم الطيب) فإن الصاعد إلى محل العرض ليس إلا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. (قوله: واللام فيها للجنس) هذا الوجه هو المختار؛ لأن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستفراق، والتعريف ليس إلا

والثاني: ما وضع للحقيقة، لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كالكلم والتمر ولا يلزم من انتفاء انتفاء الواحد والاثنين فيما ذكرنا ظهر أن الحق كونه اسم جنس، وما استدلوا به على الجمعية لا ينتهز حجة؛ لكونه اسم جنس جمعي، ولا منافاة في قولهم: إنه اسم جنس جمعي؛ لأنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعاً وجمعي استعمالاً هذا. (قوله: جنس كتمر وتمر) لعله أراد به بيان أن الكلم مفرد لفظاً، وجمع جنسي لغوي معنى، حيث لا يقع على الواحد؛ كتمر وركب، وتصريح بأنه ليس بجمع لفظي اصطلاحاً؛ لأن بناء فعل بفتح فكسر ليس من أبنية الجمع، وما وقع في التوضيح من أن الطيب صفة الكلم، وأن الكلم وإن كان جمعاً لكن كل جمع يفرق بينه وبين آحاده بالثناء، يجوز في صفته التذكير والتأنيث؛ نحو: نخل خاوية، ونخل منقعر، فمحمول على معنى أنه جمع جنسي لغوي لا جمع لفظي واصطلاحاً كما صرح به التفتازاني في شرحه (بدر الدين المناسري). (قوله: بدليل قوله تعالى) أي: في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾؛ إذ لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب، لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء، وبدليل أنه على وزن لم يبين عليه شيء من أوزان الجموع العربية، وبدليل أنه يصغر على كليم، فلو كان جمعاً لرد إلى مفرده. (قوله: وقيل: جمع) أي: لا اسم جنس مفرد؛ لأنه لا يقع إلا على ثلاث الخ. وهذه معارضة للدليل الجمهور، وإنما مرضه لظهور ضعفه؛ لأنه لو تم هذا الدليل لدل على أن مثل القوم والرهط مما يدل على الثلاث فصاعداً جمع، ولم يقل به أحد. (قوله: والكلم الطيب بأول ببعض الخ) جواب عما يرد على هذا القائل: من أنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث وصفه في الآية؛ لأن الجمع بمعنى الجماعة، وحاصل الجواب ظاهر، وفيه أن هذا يبعد عن موارد الاستعمال؛ لأن هذه القاعدة غير مطردة، ولو سلم فرعاية المناسبة اللفظية بين الصفة والموصوف أولى على أن هذا الوقوع استعمالاً لا وضعي، وأن الكلم اسم جنس جمعي فما استدلوا به لا ينتهز حجة كما قدمناه. (قوله: واللام فيها للجنس) آخر بيان اللام مع أنه مقدم في الذكر على مدخوله؛ لعدم استقلاله في المفهومية، ثم إن كون اللام للجنس هو المختار، إذ المراد بالمعروف هو الماهية، فيراد بالكلمة طبيعة

(قوله: لوجب التأنيث) لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء. (قوله: وإليه ذهب صاحب الصحاح) فإنه قال: الكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة. (قوله: فإن الصاعد الخ) يعني: أن تأنيث الضمير وإن كان ظاهراً بالنسبة إلى لفظ الكلم إلا أن الصاعد في الواقع ليس إلا بعضها فيجوز تذكره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع إلى المؤنث بتأويله بالشخص على ما تقرر من أن المرجع إذا كان مذكراً باعتبار ومؤنثاً باعتبار آخر يجوز تذكر ضميره وتأنيثه، وليس مراد الشارح رحمه الله أن لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم. (قوله: يقتضي تعريف المصطلح)؛ لأنه المبحوث عنه في الملم. (قوله: لا تعريف الفرد النوعي) أي: لا يقتضي المقام تعريفه بهذا العنوان وإن كان متجداً بالمصطلح عليه. (قوله: ولا بيان الطرد) أي: لا يقتضي المقام بيان أطراد تعريف الكلمة وكونه شاملاً لجميع أفرادها كما قيل؛ إذ المقصود معرفة ما يبحث عن أحواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام. (قوله: والتعريف الخ) عطف على أن المقام يقتضي تعريف المصطلح؛ أي: التعريف ليس إلا تصور حقيقة المعرف إما بالكنه أو بالوجه من حيث هي مع قطع النظر عن تحققه في ضمن

والتاء للوحدة^(١)، ولا منافاة بينهما، لجواز^(٢) اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية، يقال: (هَذَا) الْجِنْسُ (٣) وَاحِدٌ (٤) وَذَلِكَ (٥) الْوَاحِدُ (٦) جِنْسٌ. ويمكن حملها على العهد الخارجي^(٧) بإرادة^(٨) الكلمة المذكورة على السنة^(٩) النحاة^(١٠). «لَفْظُ» اللفظ في اللغة^(١١): الرمي^(١٢)

(١) أي: النوعية الفردية. (٢) دليل عدم المنافاة. (٣) مثلاً يقال: هذا الرجل واحد، وذلك الواحد رجل، ولا يجوز أن يقال لهذا الحجر حجر. (٤) كالحَيوان. (٥) شاة واحدة. (٦) كالحَيوان. (٧) الكلمة المذكورة على السنة النحاة. (٨) يعني بإرادة الكلمة معناها اللغوي ثم بإرادة عقلك. (٩) جمع لسان. (١٠) بقرينة ذكر مسائل النحو وأن التكلم نحوي. (١١) أي: في أصل اللغة. (١٢) أي: معنى اللفظ معنى الرمي.

لَفْظٌ

الجنس وحقيقته من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها. (قوله: ولا منافاة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهره، فاعلم أن الوحدة نوعان جنسية وفردية، أي: إما صفة للجنس، أو صفة لفرد من الجنس، يقال: هذا جنس واحد، وهذا فرد واحد من الجنس، فاتصف الجنس بالواحد وبالعكس، فلا منافاة بينهما، بل هما يتصادقان. (قوله: ويمكن حملها على العهد الخارجي) أي: التقديري، وإياه عنى من قال: إن اللام عوض عن المضاف إليه، أي: كلمة النحاة لفظ وضع الخ. ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفراداً وحقاتق؛ أحدها: الكلمة اللغوية، الثاني: الكلمة المنطقية، الثالث: النحوية، إلى غير ذلك من الأفراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات، وأرباب كل صناعة إنما يعرفون ما هو متداولهم كذا قيل، والأولى أن يقال: المراد بالكلمة حيثئذ المذكورة على السنة النحاة: وهي الكلمة العربية التي لا يبحث النحاة إلا عن أحوالها، وهي حصّة من مطلق الكلمة المعرفة بالتعريف المذكور؛ لأنها شاملة للكلمة الفارسية واليونانية وغيرهما من اللسان، إذ الكل موضوع لمعنى مفرد هذا؛ ثم إن التصدير بالإمكان يشعر بالضعف فيه، قد بينه العصام بوجهين وله وجه ثالث: وهو أن التعريف حيثئذ يكون تعريفاً بالأعم، وإن أمكن دفعه بأنه جائز عند القدماء. (قال: الكلمة لفظ الخ) عرّفها ابن هشام بأنها: قول مفرد، ثم قال: عدلت عن اللفظ؛ لأن القول جنس قريب، واللفظ بعيد، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر، انتهى. وفيه أنه إن أراد أنه فاسد فغير صحيح؛ لأنهم جوزوا التعريف بالأعم، وإن أراد أن الأولى خلافه فهو لا يضر بالمقصود، على أنه يرد عليه أيضاً أن القول يطلق حقيقة عرفية على الرأي والاعتقاد، واستعمال اللفظ المشترك في الحدود معيب عندهم، وأنه اكتفى في تعريفه عن الوضع بالدلالة الالتزامية، وهي مهجورة في التعاريف، فالأولى ما قاله ابن الحاجب. (قوله: اللفظ في اللغة: الرمي) أي: من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظة الرمي الدقيق؛ لأنه مجاز صرح به في الأساس، وقال: الجزائري: إن اللفظ في اللغة يطلق على ثلاثة معان: الرمي المطلق، الرمي من الفم المنطق، وقد اتفق أرباب الحواشي على أن الشارح قصد

للطبيعة. من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة. (قوله: والتاء للوحدة) ولتأني أن يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة إلى اللفظ وقال: الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف أسماء الأجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر، وليس التاء نصاً في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتعمرتين. (قوله: ولا منافاة بينهما) هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه. (قوله: لجواز اتصاف الجنس بالوحدة) طبيعية كانت أو صناعية أو غير ذلك وفيه نظراً، لأن هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فإنها فردية لا جنسية، ويمكن أن يجاب بأن الكلمة اللغوية إذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية، ويلزم من ذلك أن لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية إلى الكلم كنسبة تمرة إلى تمر. (قوله: والواحد بالجنسية) يعني: أن

فرد أو أفراد. (قوله: فاللام للجنس والطبيعة) أي: الماهية من حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه إشارة إلى أن ليس الجنس ههنا بالمعنى الأعم الشامل للطبيعة والاستفراق والعهد الذهني. (قوله: ولتأني أن يمنع الخ) يعني: أنه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية، ثم لما نقل إلى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حيثئذ لمجرد التأنيث اللفظي. (قوله: على تقدير الخ) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول تتوین التذكير. (قوله: وليس التاء الخ) رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستنداً بأن التاء نص فيه. (قوله: بدليل كلمتين الخ) فيه أن الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا تتأني التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما، نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه آخر من جنسه، ولك أن تقول: لو كان التاء نصاً في الوحدة لما جاز كمأة للجنس وكماً للواحد. (قوله: وتسليم ما منعناه) ولتأني أن يمنع. (قوله: طبيعية كانت) أي: خلقية كانت كالإنسان أو اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة أو لا. (قوله: ويمكن أن يجاب الخ) يعني: نقلت الكلمة من المعنى اللغوي؛ أعني: اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية إلى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية. (قوله: فيجوز الخ) فيقال: فيما نحن فيه فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بأن

يقال: (أَكَلْتُ الثَّمَرَةَ وَلَقَفْتُ الثَّوَابَ) أي: رميتها، ثم نقل في ^(١) عرف النحاة ابتداء ^(٢)، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كـ (الخلق) بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به

(١) أي: في اصطلاح النحاة بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي. (٢) قبل أن يعمل بمعنى الملفوظ.

بين الجنس والواحد تصادقاً فيجوز أن يجعل الجنس أصلاً والواحد وصفاً له وأن يتمكس. (قوله: اللفظ في اللغة: الرمي) ورمي الشيء من الفم والتكلم.

(قوله: ثم نقل في عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى: التكلم ثم استعمل لفة في الملفوظ به وهو المراد هنا، فعلى هذا لا يكون فيه نقل، لا يقال: يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة؛ لأننا نقول: المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكماً، ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على أن النحاة لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة أو حكماً. (قوله: ابتداء) فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام، وليس فيه مؤنة تعدد النقل. (قوله: أو بعد جعله بمعنى الملفوظ) فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا أقرب، ويجوز أن يجعل منقولاً من اللفظ بمعنى: الرمي من الفم، أو بمعنى: التكلم ابتداءً أو بواسطة. (قوله: إلى ما يتلفظ به) التلفظ، كفتن، والباء للتمدية وليس فيه دور؛ لأن التلفظ متممة اللفظ اللغوي

يعتبر اللام مقدماً في المعنى على التاء كما في التلفظ رعاية لجزالة المعنى، أو يقال: الكلمة الواحدة التي هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء، وفيه إشارة إلى دفع ما يتوهم من استدراك قوله: والواحد بالجنسية؛ لأنه يكفي لدفع المناهضة اتصاف الجنس بالوحدة. (قوله: ورمي شيء من الفم) يعني: أن اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم أو غيره ولرمي شيء من الفم حرفاً أو غيره وللتكلم، والشارح رحمه الله اختار أنه لمطلق الرمي؛ إذ لو كان موضوعاً لواحد من المعنيين الأخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك أو المجاز والأصل بتفنيهما بخلاف ما إذا كان موضوعاً للمطلق فإن استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد. (قوله: خروج المنوي الخ) لعدم كونه ملفوظاً بالمعنى اللغوي. (قوله: المراد باللفظ الخ) لا يخفى أن هذا التعميم إما بطريق التجوز أو بطريق النقل، والأول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني. (قوله: لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الخ) فصار المعنى اللغوي؛ أعني: الملفوظ حقيقة متروكاً في استعمالاتهم وهذا معنى النقل. (قوله: من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبيل تسمية الخ) فإن التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به، فيجوز اعتبار كل واحدة من الملاحظتين. (قوله: وليس فيه مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثاني فإن فيه نقلاً من المعنى المصدرى إلى الملفوظ، ثم إلى ما يتلفظ به الإنسان. ولا يخفى أن استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل إلا أن يراد بالنقل المعنى اللغوي. (قوله: وهذا أقرب) لقرب وجه المناسبة إلى الفهم. (قوله: ابتداء أو بواسطة) كما ذكره على تقدير كونه من الرمي

المعنى الأول، حيث أطلق الرمي أولاً، ثم أطلقه ثانياً، بقوله: أي رميتها؛ لئلا يتوهم أن المراد به الرمي من الفم، وظاهر الحال وإن كان كما قالوا إلا أنه عند التحقيق قصد المعنى الثاني؛ وذلك لأنه مثل بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه؛ ولأن ترتب اللفظ على الأكل أعدل شاهد على تقديم الأكل عليه، فاللفظ حيث لا يكون إلا من الفم، وفي الصراخ لفظ ازدهان يبرون أنذاختن وسخن كفتن، فما قيل: معنى لفظت النواة رميتها لا من الفم، بل أخرجتها من الثمرة قبل إدخالها من الفم غير معقول فاعرفه. وقوله: في اللغة متعلق بالاتحاد المفهوم من الحمل، فلا يرد أنه لا معنى لتعلقه بالرمي ولا باللفظ، قيل: وإنما فسرنا بقوله: أي رميتها تصريحاً بأن المراد الرمي مطلقاً لا من الفم، وفيه ما تقدم فارجع إلى السيلكوتي. (قوله: في عرف النحاة) العرف: ما يتفق عليه طائفة، وأراد ههنا العرف الخاص بقرينة الإضافة إلى النحاة، ولك أن تقول: إن اللفظ عبارة عما ذكر عند جميع أهل العربية، والنحاة: جمع تكسير للناحي من نحا إذا نظر في النحو، وأصله نحوه بوزن كنية بفتحات، ولما قلبت الواو ألفاً ضم أوله؛ لدفع الالتباس. (قوله: ابتداء) أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وعلى هذا ليس فيه مؤنة تعدد النقل، وقوله: أو بعد جعله الخ. فعلى الأول: يكون من تسمية المسبب باسم السبب، إذ رمى الحروف من مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها، وعلى الثاني: من تسمية الخاص باسم العام، فإن الملفوظ بمعنى الرمي مطلقاً حروفاً أو غيرها، وهذا أنسب. (قوله: ما يتلفظ به) الباء للتمدية لا للآلة، والتلفظ: بمعنى كفتن، فلا دور، وقوله: حقيقة أو حكماً صفة مصدر محذوف، أي: تلفظاً حقيقياً: بأن يكون من قبيل الحروف والأصوات، أو تلفظاً حكماً: بأن يكون مشاركاً للملفوظ في الأحكام، وقوله: أو موضوعاً، إنما قال هكذا، ولم يقل: أو مستعملاً كما في عبارتهم المشهورة؛ تنبيهاً على أن مرداهم بالمستعمل هو الموضوع، أي: مجازاً بعلاقة المشاركة أو الخصوص، وإلا يلزم الوساطة بين المهمل والمستعمل؛ وهو لفظ وضع لمعنى ولم يستعمل بعد، وقدم المهمل مع كون الموضوع أشرف منه؛ لأن الأصل في كل كلمة الإهمال والوضع طار. (قوله: واللفظ الحقيقي) بمعنى: الملفوظ به، كما يستعمل القول بمعنى المقول لا بمعناه المصدرى، فسقط

الإنسان حقيقة^(١) كان أو حكماً^(٢) مهملًا كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً^(٣). واللفظ الحقيقي ك (زَيْدٌ)^(٤) و (ضَرَبَ)^(٥) والحكمي: كالمنوي في (زَيْدٌ ضَرَبَ) و (اضرب)، إذ ليس من مقولة الحرف والصوت^(٦) أصلاً، ولم يوضع له لفظ^(٧)، وإنما عبروا^(٨) عنه باستعارة^(٩) لفظ المنفصل له من نحو: (هُوَ) و (أَنْتَ)

(١) أي: ما له صوت وحرف. (٢) أي: ليس له صوت أو حرف. (٣) الأولى التلغظ. (٤) أي: حال كونه موضوعاً مفرداً في الاسم كزيد. (٥) في الفعل ولم يذكر الحرف والمركب. (٦) الصوت كيفية الهواء عند تخرج الهواء بالقرع أو بالقلع. (٧) حتى يعبر عنه إرادة إجراء الأحكام النحوية على نفس ذلك النحو. (٨) أي: النحاة. (٩) أي: باستعمال.

ما في العصام، والحقيقي بمعنى ما يقابل الحكمي لا المجازي، وترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو فلا تغفل. (قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت) من عطف العام على الخاص، وفي ذكره مبالغة في نفي كون المنوي ملفوظاً فلا استدراك، وفي أشباه السيوطي: ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، وإن أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم، انتهى. ثم إن عدم كون المنوي من مقولة الحرف والصوت ظاهر؛ لأنهما من الكيفيات المحسوسة بحس السمع والمنوي ليس كذلك ولم يوضع له لفظ خاص به دال عليه، بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ. (قوله: وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ الخ) جواب عن سؤال مقدر ناشئ من قوله: ولم يوضع له لفظ فكأنه قيل: إذا لم يوضع للمنوي لفظ، فإذا اقتضى التعبير عنه كيف يكون الحال؟ فأجاب عنه بقوله: إنما عبروا الخ. والاستعارة بمعناها اللغوي، وإنما استعير المنفصل المرفوع؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المنوي، وقوله: وأجروا عليه ليس معطوفاً على إنما عبروا كما يترأى من ظاهر العبارة، بل عطف على قوله: إذ ليس من مقولة الخ. فهو في حيز التعليل، والفاء في قوله: فكان لفظاً حكماً تفريع على هذا المعطوف فتبصر. وقال الرضي في بحث المضمرات: وقول النحاة: إن الفاعل في زيد ضربت وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يصغ لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لا أن المقدر هو ذلك المصرح به، وقال في موضع آخر، وليس المستر ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو، وَهَاسِكُنْ أَنْتَ وَزَيْدُكَ الْجَنَّةَ، بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل، انتهى. وفي الامتحان ما نصه أن الضمير المستر ليس من الأعيان الموجودة؛ كالأصوات ونحوها حتى يكون من إحدى المقولات، بل هو من الأمور الاعتبارية المحضة كآنياب الأغوال، وإنما اعتبره النحاة حفظاً لقاعدتهم؛ كالعدل والعلمية التقديرين في عمر وأسامة هذا، وفيه بحث من وجوه ذكرها الكليني في تعليقاته. (قوله: لأنه قد يثلفظ به الإنسان) أي: لكونه من مقولة الحرف فيصدق عليه التعريف، وكلمة قد لمجرد التحقيق بقرينة قوله: في بعض الأحيان، يعني: أن المحذوف لظهوره في بعض

الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي، اعلم أنهم اختلفوا في أن الحركة إعرابية كلمة أو لا، فمن ذهب إلى الثاني أشكل عليه صدق تعريفها، وقد أجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلغظ وفيه بحث: إذ ظاهر قوله: أو حكماً يدخلها. (قوله: الإنسان) إنما قيد به تقريباً لتصوير اللفظ من الفهم. (قوله: أو حكماً) أي: تلفظاً حكماً، وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الأحوال. (قوله: مهملًا كان أو موضوعاً) قال قدس سره: إنما قال موضوعاً ولم يقل مستعملًا كما في عباراتهم المشهورة تنبيهاً على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع، وإلا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل انتهى، قوله: قبل أن يستعمل، أي: قيل أن يطلق فيراد منه المعنى، فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله، أو من قبيل تسمية العام باسم الخاص. (قوله: أو مركباً) قيل: إنما صح إطلاق

مطلقاً. (قوله: والباء للتعدية) لا للسببية أو الآلة حتى ينتقض باللسان ونحوه. (قوله: وليس فيه دور الخ) تصريح لما علم ضمناً من تفسير التلغظ بكتن. (قوله: اختلفوا) فإنها دالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة فذهب الشارح الرضي إلى أنها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم إلى أن الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون كلمة. (قوله: من تحقيق معنى التلغظ) حيث اعتبر أن يكون متعلقه الكلام، أو الحرف والحركة ليست شيئاً منهما. (قوله: وفيه بحث الخ) يعني: أنه وإن خرجت عما يثلفظ به على التحقيق المذكور، ولكن تميم التلغظ بقوله: حقيقة أو حكم يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ؛ أعني: الواو والألف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة. (قوله: إنما قيد به تقريباً الخ) يعني: كان الظاهر ما يثلفظ به مطلقاً لكن لما لم يكن تلفظ غير الإنسان من الملك والجن معلوماً قيد بذلك تقريباً للتصوير من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقيد. (قوله: أي: تلفظاً الخ) إشارة إلى أن قوله: حقيقة أو حكماً صفة لمصدر محذوف؛ أي: تلفظاً ثابتاً له في حد ذاته بأن يكون من قبيل الحرف والصوت أو تلفظاً ثابتاً بالنظر إلى الأحوال بأن يشارك الملفوظ في الأحوال. (قوله: فالمستعمل الخ) بيان لكيفية إرادة الموضوع من المستعمل بأنه مجاز مرسل، إما باعتبار المشاركة فإن ما يصح استعماله مشارف للاستعمال، أو باعتبار ذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: لأنه في الأصل مصدر) والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير؛ لأنه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع. (قوله: أي: الملفوظ به الحقيقي) فسر بذلك: ليصح مقابله بالحكمي، وإلا فكلاهما لفظ حقيقي لكونهما

اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنه في الأصل مصدر. (قوله: واللفظ الحقيقي) أي: الملفوظ به الحقيقي. (قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت) الذي هو أعم من الحرف ولا أدري أنه من أي مقولة هو، قال المصنف في الإيضاح: إن المستتر هو المحذوف، لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوتاً للسان عن حذف الفاعل. (قوله: ولم يوضع له لفظ) خاص به فكما لا يكون مذكراً بنفسه لا يكون مذكراً بعبارة خاصة

فردين له. (قوله: الذي هو أعم من الحرف) أي: صدقاً إن فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجود أن فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفي الصوت مبالغة في نفي كونه ملفوظاً، فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له في اللفظ والبارز ما له صوت في اللفظ. (قوله: ولا أدري أنه من أي مقولة هو) تحقيق المقام يقتضي بسطاً في الكلام وهو أنه لا شك أن ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل، ولذا يفيد التقوي بسبب تكرار الإسناد بخلاف ضرب زيد، فلا يقال: إن فاعله هو المقدم كما ذهب إليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل، فأما أن يقال: إن الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار أمر آخر معه، وهو ظاهر البطلان وإلا لكان الفعل فقط مفيداً لمعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو: ضرب زيد فلا بد أن يقال: إن الواضح اعتبار مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر أمراً آخر عبارة عما تقدم كالجزم والتتمه له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما أبقى دليلاً على ما ألقى، نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ، ولذا قال بعض النحاة: إن المقدر في نحو: زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل من ألف ضرباً بنصفه أو ثلثه ليكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضح في إفادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفاً أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة، بل اعتبره من حيث إنه عبارة عما تقدم، وكالجزء له فلم يكن داخل في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه؛ لأنه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظاً حكماً موضوعاً لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلطف الحكمي به إلا بما قبله، فظهر فساد ما قيل من أنه الفاعل المعقول، واعتبر جزء من الكلام الملفوظ كجمله جزء من الكلام المعقول، فهو ليس من مقولة معينة، بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة من مقولة الصوت بأن رجع الضمير إلى الصوت، فقوله: ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي الخ؛ لأنه حينئذ كيف يصح جملة قسماً من الضمير؛ لأن الوضع معتبر فيه، وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ إلى اعتبار الوضع الحكمي، وهذا أعجب من الأول؛ لأنه لا بد من المفارقة بين الموضوع والموضوع له وإن كان حكماً؛ وأنه أي حاجة إلى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه، وكذا ظهر فساد ما قيل: إنه معدوم، فلا يكون داخل في شيء من المقولات؛ لأنه إن أراد أنه معدوم مطلقاً فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله، وإن أراد أنه معدوم من اللفظ وإن كان موجوداً في نفسه فلا يفيد. (قوله: قال المصنف رحمه الله في الإيضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلطف به أنه محذوف في كل موضع، ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلطف به حكم بأنه موجود، وإلا فالضمير في قولك: زيد يضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُ أَنْفُسُكُمْ﴾ وإن كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً انتهى، ففهم منه المحشي أن الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح وإلا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس كذلك، بل مراده أنه عند عدم التلطف بالفاعل يحكم بوجوده، ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منوياً بخلاف المحذوف؛ فإنه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جملة في حكم الملفوظ باعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفاً غير منوي، وإن كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام إلى اعتبارهما، فعلى هذا يكون كلامه - أي المصنف في الإيضاح - موافقاً لما قاله القوم. (قوله: كناية عنه) لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر. (قوله:

وأجروا^(١) عليه أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً لا حقيقة، والمحذوف^(٢) لفظ حقيقة، لأنه^(٣) قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان^(٤)، وكلمات الله تعالى داخلة فيه^(٥)، إذ هي مما يتلفظ به الإنسان^(٦)، وعلى هذا^(٧) القياس كلمات^(٨) الملائكة^(٩) والجن. والدوال الأربع: وهي الخطوط^(١٠) والعقود^(١١) والإشارات والنصب^(١٢) غير داخلة في اللفظ^(١٣) فلا حاجة إلى قيد زائد يخرجها. وإنما قال (لَفْظٌ) ولم يقل (لَفْظَةٌ) لأنه لم يقصد الوحدة^(١٤). والمطابقة^(١٥) غير لازمة^(١٦) لعدم الاشتقاق

(١) علة كونه لفظاً. (٢) من فصل المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً. (٣) جواب لسؤال مقدر تقديره أي: المحذوف هو لفظ أو غيره فأجاب بقوله: والمحذوف. (٤) أي: في تعريف اللفظ. (٥) أي: الأوقات. (٦) لأن كلمات الله مكتوبة في مصاحفنا مقروءة محفوظة في قلوبنا فنكون ملفوظة. (٧) خبر مقدم. (٨) مبتدأ مؤخر. (٩) ك: سبوح وقلدوس رب الملائكة والروح. (١٠) جمع خط وهو الطريق الفاصلة. (١١) جمع عقدة وهي موضوعة للهيئة الحاصلة من وضع الإبهام على سائر أصابع الأصابع عند تعدد الإشارة. (١٢) جمع نصبة وهي الحجارة التي تنصب في الطريق كيلا يضل ابن السبيل. (١٣) في تعريف اللفظ. (١٤) لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عند المصنف خارج عن الكلمة عند من قال لفظة. (١٥) بين المبتدأ والخبر من غير حاجة. (١٦) إنما قال غير لازمة اكتفاء.

الأحيان يتلفظ به الإنسان؛ لأن الحذف إن كان جائزاً فالتلفظ به ظاهر، وإن واجباً فالمحذوف حيثنل يمكن التلفظ به وإن كان غير محتاج إليه، ومن ثم قيل: التلفظ في واجب الحذف فرضي تقديره، ثم إن في كلام الشارح ردّاً للفاضل الهندي حيث قال: والمحذوف لفظ حقيقة؛ لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا يتأنيه، فهو قد حمل اللفظ على ما من شأنه أن يتلفظ، وقد يقال: إن هذا تعليل مستحسن، وقوله: في بعض الأحيان، أي: في غير هذا التركيب الذي حذف هو فيه. (قوله: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان) يعني: أنها من شأنها أن تتلفظ حين القراءة، ولك أن تبني الكلام على حذف المضاف في تعريف اللفظ، أي: ما يتلفظ بنوعه الإنسان فلا إشكال. (قوله: والعقود) جمع عقدة، ويراد بها عقود الأصابع، أي: ما يعقد في الإصبع لتذكر شيء قال الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِي نَفْسِيكُمْ

فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّئِاسِمْ
وقيل: إن عقد كل واحد من الأصابع يدل على عدد معين من الأعداد عند أهل الحجاز، وقوله: والإشارات كإشارة الأخرس ومعتل اللسان، فهي ليست بكلمات حقيقة، بل مجازاً، والنصب بضمين جمع نصيبة؛ كصحف وصحيفة، وهي ما نصب لتعيين الطريق أو غيره. (قوله: لأنه لم يقصد الوحدة) إذ مثل عبد الله داخل عنده في تعريف الكلمة كما سيأتي. (قوله: والمطابقة غير لازمة) إذ المطابقة إنما تجب بثلاث شرائط: أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه، وأن لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأن يكون حاملاً لضمير المبتدأ، فلا يؤنث في هند حسن وجهها، بخلاف هند حسنة الوجه (سيد). وقوله: مع كون اللفظ^(١) أخصر، فيكون الاختصار بترك التاء فقط، ويحتمل أن يكون المعنى مع كون العبارة أخصر، فإنه لو قيل: لفظة، لقل في وصفها وضعت

دالة عليه، لكن جعلوا مثل هو وأنت كناية عنه فهو عارية. (قوله: وأجروا عليه أحكام اللفظ) عطف على قوله: ليس، والمراد بأحكامه: الإسناد إليه والمعطى عليه وتأكيده والإبدال عنه وكونه ذا حال إلى غير ذلك. (قوله: والمحذوف لفظ حقيقة): إذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان. (قوله: وكلمات الله داخلة فيه) أي: في اللفظ بمقتضى هذا التعريف؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليها، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكماً كالمنويات، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الأولين؛ إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها؛ لأننا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء

فهو عارية؛ لأن المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به: نحو: ما ضرب إلا هو، فإن قلت: بل المفصول المصرح به غير المتصل، فهو تحكم كذا في الرضي. (قوله: عطف على قوله: ليس الخ) والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أنه ليس لفظاً حقيقياً والمعطوف لإثبات أنه لفظ حكمي. (قوله: لأنه على تقدير وجوده الخ) إنما قال ذلك؛ ليشمل المحذوف الواجب الحذف. (قوله: يتلفظ به الإنسان) لكونه من مقولة الحرف. (قوله: وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ) اعلم أن هذا الكلام إشارة إلى سؤال وجواب أوردهما السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي ومنشؤه ما وقع فيه من أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله حيث قال قيل: فيكون اللفظ أخص من الكلمة؛ لأنها تطلق على مفردات كلام الله تعالى، فلا يجوز أخذه في حدها، وأجيب بأن المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكماً ليتناول الضمائر المنوية، ولا شك أن تلك الكلمات من شأنها أن يتلفظ بها قطعاً، بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالقياس إليه تعالى انتهى، فلا اعتراض بهذه الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا ونقرؤها، وأنه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشي رحمه الله آنفاً: إن قيد الإنسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم، وإلا فالمراد مطلق

فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان، ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن لكلمات الله سبحانه قياماً به، وهو يخالف ما عليه المحققون، ونقض بما في علمه من الكلمات أو بما يظهر في غير الإنسان. (قوله: والنصب) جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة أو طريق. (قوله: غير داخل في اللفظ) الذي هو أول أجزاء التعريف، ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف إلى اعتبار إخراجها بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تصسف كما تصفوا حيث قالوا: إن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنساً والجنس فصلاً. (قوله: لأنه لم يقصد الوحدة) إما لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة، وإما لما سيأتي. (قوله: لعدم الاشتقاق) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط: الاشتقاق أو ما في حكمه، والإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعدم تساوي التذكير والتأنيث كجريح، وقد انتفت هنا الثلاثة بأسرها.

التلفظ، وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو الأخير في كلام السيد قدس سره: أن كلماته تعالى إنما لا يقال لها لفظ بالقياس إلى ذاته تعالى، فلا تكون كلماته ألفاظاً من هذه الحيثية وهي ألفاظ في أنفسها؛ لأنه يتلفظ بها الإنسان في بعض الأحيان؛ أي: حين القراءة، وحاصل الجوابين الباقيين أن كلماته تعالى ليست ألفاظاً باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفهم، بل بالمعنى الاصطلاحي؛ أعني: ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً أو ما من شأنه أن يتلفظ به، فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى ألفاظاً بالقياس إلى ذاته تعالى أيضاً، وإنما تركهما الشارح رحمه الله؛ لأن جعلها ألفاظاً حكمية أو التأويل بما من شأنه إنما يناسب أن يصار إليه إذا لم تكن ألفاظاً حقيقة فإذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك أن ما ذكره المحشي بقوله: لا يقال لا موقع له أصلاً؛ لأن الكلام في الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا لقوله: ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى أو المعلومة له أو ما تظهره في أمر آخر سوى الإنسان لا يضرنا حتى يتمحل لإدخالها؛ إذ تدوين النحو إنما هو لمعرفة الألفاظ التي تتلفظ بها. (قوله: إذا ثبت أن لكلمات الله تعالى) كما ذهب إليه الحنابلة من أن كلامه تعالى هو هذه الألفاظ المتلوة بهذا الترتيب، والقراءة حادثة والمقروء قديم، والكُرَامِيَّة من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى. (قوله: جمع نصيبية) على وزن فعلية كصعف وصعيفة في شمس العلوم النصب بضميتين وبالتخفيف العلم، ويقال: هو جمع نصيبة. (قوله: الذي هو أول أجزاء التعريف) قيد بذلك؛ لأنه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلاً مع دخوله في الجزء الأول احتيج في تصحيح التعريف إلى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهملات؛ فإنها غير داخلية في الوضع ودخلة في اللفظ، ولا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع. (قوله: لم يحتج الخ) معنى هذا النفي، وكذا ما في قول الشارح رحمه الله: أنه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا يهتدي لمناره؛ أي: لا اعتداء ولا ضار، وفيه إشارة إلى أن قول من قال: إنه احتراز عن الدوال الأربع غلط من وجهين لا شتمال كلامه على أنه لا بد من إخراجها من التعريف، وأن هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من أن الظاهر أن تقول: فلا معنى لإخراجها به رداً على من قال: إنه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج إلى اعتبار قيد. (قوله: حتى يلزم علينا الخ) وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله في شرحه، فلذا تصفوا في تصحيحه، ولعل مراده أنه زيد لفظ ولم يكتب بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه أخصر احترازاً من دخول الدوال الأربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه. (قوله: وأما لما سيأتي) في قوله: فإنه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الإيضاح. (قوله: وقد انتفت ههنا الخ)؛ لأنه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث. (قوله: يجعل المعنى حيزاً للفظ) إذ بذلك التمييز يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه إلا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز. (قوله: ملحوظ بخصوصه) بأن يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته أو بعمومه بأن يلاحظ بأمر أعم يشمل وغيره، وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات أربعة: أن يلاحظهما بخصوصهما كما في الأعلام وأسماء

مع كون اللفظ أخصر. «وُضِعَ» الوضع: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحسَّ^(١) الشيء^(٢) الأول فُهِمَ^(٣) منه الشيء الثاني^(٤). قيل^(٥): يخرج عنه^(٦) وضع الحرف، حيث^(٧) لا يفهم معناه متى أطلق بل^(٨) إذا أطلق مع ضم ضميمة، وأجيب عنه^(٩): بأن المراد^(١٠) متى أطلق^(١١) إطلاقاً صحيحاً^(١٢)، وإطلاق^(١٣) الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح،

(١) أي البصر كما الدوال الأربع. (٢) من قبيل الشارع. (٣) أي: اللفظ. (٤) أي: المعنى. (٥) قائله فاضل الهندي. (٦) أي: من تعريف الوضع فم يكن حكمها. (٧) علة. (٨) يفهم معنى الحرف. (٩) عن اعتراض الهندي. (١٠) إطلاق المذكور. (١١) أي: الشيء الأول. (١٢) فلا يخرج وضع الحرف عن تعريف الوضع. ولذا لم يكتف بالإحساس. (١٣) حال.

وُضِعَ

بخلاف لفظ، والأول هو المتبادر، ولذا قصر عليه العصام. (قال: وضع) وهو بمنزلة الفصل يخرج الألفاظ المهمة، واعلم أن الفعل الواقع في التعريفات ماضياً كان أو غيره يراد به الاستمرار غالباً فاحفظه (أشياء). ثم إن الوضع لغة: جعل الشيء في حيزه المعبر عنه بنهادهن، فكان المعنى ظرف للفظ ومكان له، وهذا على عكس ما يقال: الألفاظ قوالب المعاني فلا تغفل. (قوله: الوضع تخصيص شيء الخ) أي: الوضع المطلق الشامل للفظي وغيره في عرف أهل العربية عبارة عن تخصيص شيء، وهو الدال بشيء وهو المدلول، وقوله: بحيث، ظرف مستقر حال من الشيء الأول، أي: حال كونه ملاسماً بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وللشمول للدوال الأربع لم يقل: تخصيص لفظ الخ. ثم التخصيص ههنا بمعنى: التعيين لا بمعنى: القصر المصطلح عند أهل المعاني، فلا يرد خروج وضع الألفاظ المشتركة والألفاظ المترادفة؛ لأن الكل معين لمعنى، على أن عدم التخصيص فيهما مم، فإن الوضع لما كان متعدداً فيهما بتعدد الأزمان، فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه أحدهما بالآخر فتأمل. (قوله: متى أطلق) أي: وسمع بقرينة الجزاء؛ لأن الألفاظ التي أطلقت ولم تسمع لا يفهم معناها، وقوله: أو أحس، أي: علم بحس غير السمع بقرينة للمقابلة، وفائدة هذا التنوع: الإشارة إلى قسمي الموضوع؛ أعني: الألفاظ والدوال الأربع، وكلمة متى للوقت العام وسور للقضية الكلية مثل: كلما، بخلاف إذا، وقال الكردي: إنهما بمعنى واحد؛ لأنهما عند النحاة ظرف لما يستقبل من الزمان، وإنما الفرق عند المنطقيين، وفيه ما فيه. (قوله: قيل: يخرج عنه وضع الحروف) المراد: حروف المعاني، مَرَضَه؛ لأن الإطلاق لو أبقى على إطلاقه لخرج جميع الكلمات، حيث لا يفهم معانيها إذا أطلقت عند غير العالم بالوضع، فلذا زاد بعضهم هذا القيد في التعريف، ولو قيد، أي: الإطلاق بالصحيح عرفاً فلا يخرج وضع الحروف أيضاً. (قوله: وأجيب الخ) والمجيب الفاضل الهندي، وحاصله: صرف الإطلاق على الصحيح؛ لكونه الفرد الكامل المتبادل، وقوله: بلا ضم ضميمة، أي: مضمومة، والمراد بها متعلقات الحروف، ومتعلق الحرف ههنا عبارة عما له تعلق في فهم معناها كمجرور حرف

(قوله: الوضع) في اللفظ جعل الشيء في حيز، فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ. (قوله: تخصيص شيء) ملحوظ بخصوصه أو بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظاً بخصوصه أو بعمومه، ولا يدخل في الموضوع الحرف؛ لأن الحرف الأول لم يقصد جعله، بل قصد المعنى به بتوهم أنه مجعول له، إن قلت: إن

الأجناس، أو يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات، أو عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات، وأما الاحتمال الرابع: وهو أن يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق، أقول: ولعل المنوي من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقه توهم أنه مجعول له لمساواة المحرّف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة إلى التصريح بقيد التواطؤ لإخراج المحرّفات كما في الرضي. (قوله: إن كانت الباء الخ) ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشي الكشاف: الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد؛ أي: صار مقصوراً على زيد إلا أن الأكثر في الاستعمال إدخال الباء على المقصور كقولك: خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والإفراد انتهى، فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال. (قوله: لا يوجد في كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشتراك على تقدير آخر. (قوله: بتجريد معنى الخ) فيؤول إلى التعريف المختار وهو تعيين شيء بإزاء مثلى. (قوله: بحسب الجعل) بأن يكون أحدهما مقصوراً على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل لا بحسب الحكم؛ أي: الأثر المترتب على الجعل من كونه موضوعاً وموضوعاً له ودالاً ومدلولاً. (قوله: ولما كانت الأوضاع الخ) بناء على أن الواضع واحد وهو الله سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الأشعري، والحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق إفادة ما في الضمير، فالأصل أن يكون لمعنى واحد لفظ واحد فإن وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة أو من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مغل بالتفاهم، فالترادف والاشتراك خلاف الأصل وقع من الواضع بعد ذلك لعراض كتقليد الألفاظ تسهيلاً للحفظ، وإفادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف. (قوله: وبأن التخصيص إضافي) أي: بالنسبة إلى بعض الألفاظ وبالنسبة إلى بعض المعاني. (قوله: وبأن معنى كل من المترادفين الخ) يعني: أن معنى

كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف؛ لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما، وإن كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما، والحال: أن الجزء السلبى الذي يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع، قلنا؛ يمكن أن يجاب عنه بتجريد التخصيص من الجزء السلبى، وبأن التخصيص بحسب الجمل لا بحسب الحكم، ولما كانت الأوضاع في المشترك والألفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الأزمنة المترتبة للأوضاع إلا المجمول الواحد، والمجمول له الواحد، وبأن التخصيص إضافي لا حقيقي، وبأن معنى كل من المترادفين من حيث إنه من آثار جمل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف الآخر، وأن المشترك بحسب كل جمل لا يوجد إلا في معنى واحد، ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه علماً، وما وضع له خاصاً. (قوله: بحيث) أي: حال كون ذلك الشيء المخصص ملائماً لتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لفرض التركيب. (قوله: متى أطلق) وسمع. (قوله: أو أحس) بغير السمع، وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالذوال الأربع، ولا فيكفي أن يقال: متى أحس، إن قلت: إن الكلية غير صادقة إلا بعد انضمام العلم بالتخصيص إلى الشرط، قلنا؛ لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة؛ إذ العبارة ظاهرة في أن التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة، ومن المعلوم أن لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال: متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص. (قوله: فهم منه) إن لم يكن مفهوماً أو فهم منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل. (قوله: يخرج عنه وضع الحرف) وكذلك وضع الفعل؛ لأنه باختيار دلالة على النسبة كالحرف، وهكذا وضع الأسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمتى وما كان وضعه عاماً وما وضع له خاصاً كأسماء الإشارة، والجواب عنها كالجواب عن الحرف. (قوله: وأجيب) ولا يجاب بأن الفهم اللازم لإدراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة؛ لأن قوله: متى أطلق إلى آخره إشارة إلى غاية الجمل، وهذا الفهم ليس غاية له. (قوله: ولا يبعد أن يقال) يعني: أنه لا حاجة إلى التقييد فإن المتبادر من الإطلاق الاستعمال في المقاصد، والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة. (قوله: المعنى ما يقصد بشيء) ويراد به صريحاً أو ضمناً أو تبعاً سواء كان بحسب الوضع أو لا، فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما إذا سعلت وأردت به حضورك، وقال بعضهم: المعنى ما يصح أن يقصد بشيء. (قوله: اسم مكان) من مصدر المعلوم أو المجهول.

تخصيص شيء بشيء جمل شيء خاصاً بشيء آخر من حيث ذلك الجمل فقيد الحيثية مراد إلا أنه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات بناء على ما تقرر من أن قيد الحيثية في تعريفات الأمور الإضافية مأخوذ، ثم لا يخفى أن الأجوبة المذكورة إنما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على التبيين، والأوجه أن يقال: أن التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً يتضمن معنى الجمل والخصوص، فالباء متعلق به باعتبار الجمل لا الخصوص كما في قولهم: تعيين شيء بإزاء شيء فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً بمقابلة شيء سواء اعتبر بخصوصيته من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد، أو من حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات، وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف؛ إذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع أصلاً، بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من أن قيد الحيثية في قولهم: موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز أن يتعلق بالبحث وأن يتعلق بالمعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما. (قوله: ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ) أما إذا كان الباء داخلاً على المقصور عليه فمورد الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد، وأما إذا كان داخلاً على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات، فإنما يمبر واحد منها وضع له لفظ بخصوصه أيضاً. (قوله: أي: حال كون الخ) إشارة إلى أن الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالاً من الشيء الأول. (قوله: متى أطلق وسمع الخ) يعني: أن المعطوف محذوف بقرينة الجراء؛ لأن الفهم من اللفظ إنما يترتب على السماع لا على مجرد الإطلاق ومقابلة أو أحس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص، وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع. (قوله: لا يبعد كل البعد) وإن كان بعيداً في الجملة في مقام التعريف. (قوله: ظاهرة في أن التخصيص الخ) لما أنه جعل التخصيص ملائماً للدلالة دائرة معه. (قوله: فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الخ) بأن يقال أن متى لموم الأوقات مع أنه إذا أطلق الشيء الأول أو أحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل. (قوله: وكذا وضع الفعل الخ) لعدم فهم النسبة الجزئية إلا بعد ذكر الفاعل. (قوله: كأسماء الإشارة) لعدم انفعال المشار إليه منها إلا بعد ضم الإشارة. (قوله: فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه) يعني: الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوماً قبل انضمام الضميمة. (قوله: وهذا الفهم ليس غاية له)؛ لأن المقصود فهم المعاني الجزئية. (قوله: لا حاجة إلى تقييد الخ) كما يشعر به عبارة المجيب. (قوله: كما إذا سعلت) من السعال بمعنى: سرفه كردن من حد نصر. (قوله:

ولا يبعد^(١) أن يقال: إن المراد^(٢) بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم^(٣) وبيان^(٤) مقاصدهم^(٥). فلا حاجة^(٦) إلى اعتبار قيد^(٧) زائد^(٨). «لَمَعْنَى»^(٩) المعنى: ما يقصد^(١٠) بشيء، فهو^(١١) إما (مفعول) اسم^(١٢) مكان بمعنى المقصد^(١٣) أو مصدر مبني بمعنى (المفعول)^(١٤) أو مخفف^(١٥) (معنى) اسم المفعول، كـ (مَرَمَى). ولما كان المعنى مأخوذاً^(١٦) في الوضع، فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه، فخرج به^(١٧) المهملات^(١٨)

(١) جواب آخر. (٢) أي: مراد المصنف. (٣) أي: كلامهم. (٤) عطف تفسير. (٥) أهل اللسان. (٦) أي: إذا كان الأمر كذلك لا حاجة. (٧) أي: للدخول الحرف في التعريف. (٨) وهو إطلاق. (٩) أي: اصطلاحاً. (١٠) أي: ضرب مثلاً في ضرب. (١١) في اللغة. (١٢) وهو ير ولا يقرأ. (١٣) ثم نقل إلى المقصود. (١٤) عطف على إما مفعول. (١٥) وهذا الوجه أقرب الوجوه معنى وأبعدها لفظاً مع أنه لا يوجد للتخفيف نظير في كلام العرب. (١٦) أي: موجوداً. (١٧) أي: بالوضع المجرد. (١٨) أي: بعضها كديز.

لَمَعْنَى

(قوله: أو مصدر مبني) للمعلوم أو المجهول. (قوله: بمعنى المفعول) يجوز أن لا يعتبر نقله إليه فيرتفع مؤونة النقل. (قوله: أو مخفف معنى) تخفيفاً غير قياسي، والذي جراه على هذا الاحتمال مع بعده لفظاً الميل إلى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف، فيقال: معنى الكلام ومعنيته واحد. (قوله: فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه) حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية أيضاً؛ لأنها قيد مقيس إلى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها، ويذكر المعنى يعود معنى الوضع؛ لأن تخصيص شيء بمعنى: أي: بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع، وإنما قيل بالتجريد؛ لأن ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله

ما يصح أن يقصد بشيء) سواء تعلق به القصد من شيء أو لا من شيء، أو لم يتعلق به القصد أصلاً. (قوله: مع بعده لفظاً) للزوم التخفيف الغير القياسي. (قوله: الميل إلى جانب المعنى) لصحته من غير اعتبار النقل والتجوز. (قوله: حتى يكون المراد الخ) فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني مع الشرطية لا للشيء الثاني فقط. (قوله: لأنها قيد الخ)؛ لأن قوله: متى أطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء، وهو قيد للشيء الثاني، فإذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزمًا لترك الشرطية أيضاً، فعلى هذا يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله: ولما كان المعنى مأخوذاً عبارة عن الشيء الثاني سماء معنى باعتبار ما يؤول إليه، والأظهر أن يقال: معناه لما كان مدلول المعنى، وهو الشيء الثاني مأخوذاً مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد، ولذا وضع المظهر موضع المضمهر، وإليه يشير قول المحشي وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فإنه يدل على أن مؤذى لفظ المعنى وبشيء مع الشرطية واحد. (قوله: أي: بما يقصد بذلك الشيء) أي: بسبب ذلك التخصيص. (قوله: لاشتماله عليه) من غير أن يفيد أمراً زائداً عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع إلى اللفظ بعد الوضع؛ فإنه مفيد لتعيين الشيء الأول المفهوم من الوضع ضمناً كأنه قيل: تخصيص شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل،

الجبر، ومدخول لام التعريف وغير ذلك. (قوله: إن يستعملها أهل اللسان) أي: الفصحاء وأهل البلاغة في محاوراتهم ومخاطباتهم، فيدخل في الحد وضع الحروف بلا اعتبار قيد زائد، وهو قوله: مع ضم ضمنية، أي: كما اعتبر في الجواب الأول، والفرق بين الجوابين يحتاج إلى إمعان فتبصر. (قوله: ما يقصد بشيء) هذا مفهومه الاصطلاحي، أي: ما من شأنه أن يقصد بشيء سواء كان ذلك الشيء لفظاً أو غيره كما في الدوال الأربع، فلذا لم يقل: بلفظ، ثم إن اعتبار القصد في تعريف المعنى يوجب أن يكون كلمات النائم والمجنون خارجة عن حد الكلمة؛ إذ لا يصدق عليها أنها لفظ وضع لما يقصد بذلك اللفظ، فالأولى الاكتفاء بصحة القصد. (قوله: مأخوذ في الوضع) أي: في مفهومه؛ وذلك لأن الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى، كما أن الشيء الأول عبارة عن الدال، وأورد أن ما ذكره الشارح بيان معنى الوضع مطلقاً لا تعريف وضع الألفاظ؛ إذ لم يقل تخصيص لفظ لمعنى، فاللفظ لبيان الشيء الأول، والمعنى لبيان الشيء الثاني، فعلى هذا وجه الاحتياج إلى التجريد غير ظاهر. (قوله: فذكر المعنى بعده) أدخل الفاء على جواب لما بناء على ما جوزه السيد قدس سره، وإن منعه جمهور النحاة، فالجواب في أمثاله محذوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه، أي: كان ذكر المعنى بعده تكراراً فذكره بعده مبني على التجريد، أي: تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه فيكون مجازاً من ذكر المقيّد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده، وارتكاب التجريد أهون من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل؛ لقربه من الحقيقة ولشيوخ^(١١) أمر التجريد في أمثاله، وفيه أيضاً كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع. (قوله: فخرج به المهملات) أي: إذا كان الوضع مجرداً عن المعنى خرج به المهملات من حيث إنه مهملات، وإنما أخر بيان فائدة قيد الوضع عن ذكر المعنى؛ لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد التجريد عن المعنى، والتجريد إنما يعلم بعد ذكر المعنى وههنا بحث، وهو أنه لا يخرج بقوله: وضع بعد التجريد شيء من المهملات؛ لأنه ما من مهملة إلا وعين، ولا أقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة، بل

(١١) لأنه قد شاع عندهم وتقرر أنه إذا أخذ شيء في مفهوم تبعاً وضمناً، فإذا صرح به جرد ذلك المفهوم عنه حتى لا يلزم التكرار.

و^(١) الألفاظ الدالة بالطبع^(٢)، إذ^(٣) لم يتعلق^(٤) بهما وضع وتخصيص^(٥) أصلاً^(٦)، وبقيت حروف الهجاء الموضوعية^(٧) لغرض التركيب^(٨) لا بإزاء^(٩) المعنى، وخرجت^(١٠) بقوله: (لَمَعْنَى)، إذ^(١١) وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، فإن قلت: قد^(١٢) وضع بعض الألفاظ^(١٣) بإزاء بعض^(١٤) آخر^(١٥) فكيف^(١٦) يصدق عليه أنه^(١٧) وضع لمعنى؟ قلت: (١٨) المعنى^(١٩) ما يتعلق به القصد^(٢٠)، وهو أعم من أن يكون لفظاً أو غيره^(٢١)، فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة؛ كلفظ

(١) من عطف الخاص والعام. (٢) كدلالة أح على وجع الصدر. (٣) حلة الخروج. (٤) عطف تفسير. (٥) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٦) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٧) أي: الموجودة، صفة الحروف. (٨) الإضافة بيانية. (٩) أي: بمجالاته. (١٠) عطف على بقيت. (١١) دليل الخروج. (١٢) فيه إغماض عن عموم تفسير المعنى أي هذا التعريف غير جامع لأفراده. (١٣) كلفظ اسم وفعل وحرف مثلاً. (١٤) أي: بعض اللفظ. (١٥) آخر كزيد وضرب وقد. (١٦) فعل أي حال وأي وصف. (١٧) فاعل يصدق. (١٨) لتلا يكون جامعاً. (١٩) أي: تعريف المصنف جامع لأفراده. (٢٠) أي: لفظ المعنى في تعريف الكلمة. (٢١) يعني: المعنى ما يكون مقصود التكلم ومراده. (٢٢) مثل: ضرب، فإن المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعاً لأفراده ومانعاً لأغيارها.

عليه لا لأنه لا حاجة إليه كما قيل، وارتكاب التجريد أقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل، لقربه من الحقيقة وضوع أمر التجريد في أمثاله، وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع، على أن ذكر اللفظ مفن عن الصوغ؛ إذ ما من لفظ إلا له صوغ فلا فائدة في ذكره إلا ليتعلق به قوله: لمعنى. (قوله: والألفاظ الدالة بالطبع) وكذا الألفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل، ولك أن تجعل الطبع في مقابلة الوضع. (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: حروف تعدد بأسمائها كآف با تا؛ وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ) فيه إغماض عن عموم تفسير المعنى.

فكما أن ذكرهما بعده تبيين لما يفهم منه مبهماً وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا، فما قيل: إن ذكر اللفظ بعده أيضاً مبني على التجريد تركه الشارح رحمه الله اعتماداً على المقايضة كلام ظاهري. (قوله: لا لأنه لا حاجة إليه): لأن عدم الاحتياج إنما نشأ من ذكر الثاني، فلا يصح أن يقال: أن ذكر الثاني بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج إلى اعتباره. (قوله: من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضي في التاج الصوغ زر كزي كردن وأفريدن. (قوله: لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي، ولذا سماه الشيخ فخر الإسلام حقيقة قاصرة. (قوله: وفيه كشف الاحتراز الخ) حيث خرج بالأول المهملات والدال بالطبع والعقل، وبالثاني حروف الهجاء ولأجل التخصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد. (قوله: كما يدل الخ) يعني: ترك ذكره بقرينة عموم الدليل وما للاختصار. (قوله: أن تجعل الخ) يذكر الخاص وإرادة العام؛ لأن الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة أمراً عقلياً إلا أنه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسماً على حدة، ولذا قال بعض الفضلاء: لم يظهر لي فرق بينهما. (قوله: أي: حروف الخ) هكذا ذكر الفاضل اليمني والطبيبي وفي الأساس تعداد الحروف مطلقاً، وفي القاموس: الهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفها وفي تاج الهجو والهجا هيجا كردن. (قوله: فيه إغماض الخ) مقصوده دفع ما قيل: إن الجواب ليس إلا إعادة المصنف المستفاد من التعريف

يخرج المهملات بقوله: لمعنى؛ لأنها لم تتعين لمعنى، فقوله: يخرج بقيد الوضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء ليس على ما ينبغي (عضد). (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: داخلة في التعريف، والهجاء: تقطيع اللفظ بحروفها وتعدادها، وفي الأساس: هو يهجو الحروف ويهجيها، أي: يعددها، ولا يفهم منه عد الحروف بأسمائها كما قال اللاري. (قوله: لغرض التركيب) أي: لغرض هو تركيب الكلمات، وقوله: لا بإزاء المعنى الأولى، فيه لا للدلالة على المعنى ليحسن المقابلة، وكونها موضوعة للأعداد والأرقام المخصوصة عند أهل الحساب غير مفيد؛ لأن المعتبر ما هو المعنى عند أهل العربية، وقوله: أصلاً، أي: لا لإزاء المعنى ولا لغرض من الأغراض، وقوله: وخرجت بقوله لمعنى الخ، لا يرد عليه مثل همزة الاستفهام؛ فإنها داخلة من حيث أنها موضوعة للمعنى، وإن خرجت من حيثية أخرى؛ أعني: كونها من حروف الهجاء. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ الخ) أي: كلفظ الاسم والفعل والحرف؛ فإنها ألفاظ موضوعة لمثل زيد وضرب وقد، وهذا نقض لتعريف الكلمة؛ بأنه غير جامع لأفراده، فمورده التعريف، ومنشؤه قيد المعنى، بناء على توهم أن المعنى مقابل اللفظ، إذ كثيراً ما يذكر في مقابلته، أي: فحصلت عند السائل مقدمة وهمية، وهي أن المعنى لا يكون لفظاً. (قوله: قلت: المعنى ما يتعلق به القصد) يعني: لا نعلم أنه يصدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى، وإنما لا يصدق لولم يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى أيضاً، وهو مم إذ المعنى ما يتعلق القصد المعهود به، أي: القصد بشيء، ولما كان اللفظ موجوداً باللفظ الموضوع بإزاءه كان معنى بهذا المعنى؛ لأن ذلك الشيء؛ أعني: المقصود بشيء أعم من أن يكون لفظاً أو غير لفظ، فسقط ما في العصام (كلنوي). (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات) وحاصله نقض لتعريف الكلمة بعدم صدقه على بعض الأفراد، وناشئ عن قيد الأفراد الذي هو صفة المعنى على الراجح، لكن بمدخلية^(١) الجواب السابق، فلذا فرع عليه بالفاء، فلا

(١) أي: بمدخلية تعميم المعنى من اللفظ.

(الْجُمْلَةُ) و (الخَبَرُ)، ^(١) فكيف يكون موضوعاً لمفرد؟ ^(٢) قلنا هذه الألفاظ ^(٣) وإن كانت بالقياس ^(٤) إلى معانيها مركبة، ^(٥) لكنها بالقياس إلى ألفاظها ^(٦) الموضوعية بإزائها مفردة. ^(٧) وقد أجيب ^(٨) عن الإشكاليين: بأنه ليس ههنا لفظ ^(٩) وضع ^(١٠) بإزاء لفظ آخر ^(١١) مفرداً كان ^(١٢) أو مركباً ^(١٣)

(١) والإضافة والإنشاء. (٢) بل يكون موضوعاً لمركب فلا يكون التعريف جامعاً. فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لمعنى بلا قيد الأفراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك لمعنى مفرداً أو مركباً. (٣) أي: المركبة الموضوعية بإزاء المفرد. (٤) أي: بالنظر. (٥) لدلالة أجزائها على أجزائها معانيها. (٦) أي: الألفاظ الجملة وهي ج م ل ة. (٧) خبر لكنها، لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه. (٨) المجيب صاحب المتوسط. (٩) اسم ليس. (١٠) صفة لفظ. (١١) سواء كان مفرداً أو مركباً. (١٢) ناظراً إلى السؤال الأول. (١٣) بناء على السؤال الثاني.

يرد أنه لا وجه لإيراد هذا السؤال ههنا، وقوله: فكيف يكون موضوعاً، أي: لا يكون موضوعاً لمفرد، بل هو موضوع لمركب، فلا يكون التعريف جامعاً. (قوله: قلنا: هذه الألفاظ الخ) أي: الألفاظ المذكورة في قوله: بإزاء الألفاظ المركبة التي هي معانٍ للألفاظ المفردة، وحاصل الجواب: أن هذه الألفاظ التي هي معانٍ للألفاظ المفردة وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها إلا أنها مفردة بالقياس إلى الألفاظ التي هي الألفاظ معانٍ لها، إذ لا ريب أن جزء لفظ الجملة - أعني: الجيم مثلاً - لا يدل على جزء معناها؛ كزيد من زيد قائم، بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى، وتوضيح البحث على ما في كلنبوي: أن الخبر والجملة مثلاً موضوعان لقولنا زيد قائم، وهذا القول وإن كان مركباً بالقياس إلى معناه الذي هو قيام زيد إلا أنه مفرد بالقياس إلى لفظ الجملة والخبر الموضوعين بإزائه، فإنه بالقياس إليهما معنى مفرد؛ إذ لا يدل شيء من أجزاء لفظ الخبر والجملة على جزء ذلك القول؛ أعني: زيد قائم، وقوله: وهذه الألفاظ، مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وهذه الألفاظ وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها لا تكون مركبة بالقياس إلى الألفاظ الموضوعية بإزائها، وإنما تكون مركبة بالقياس إليها لو لم تكن مفردة بالقياس إليها، لكنها مفردة بالقياس إليها، ويؤيده ما في بعض حواشي المطول من أن ما قرن بإلا أو لكن في مثل هذه العبارة قائم مقام الخبر وليس بخبر، ومنه قولهم: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل، وقولهم: هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن علمه كثير، وسبب الإتيان بإلا أو لكن ما في شرح الكشاف للعلامة: من أن كل مبتدأ عقب بأن الوصلية يؤتى في خبره بإلا الاستدراكية أو لكن لما في المبتدأ باعتبار تقييده بأن الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكاً له واشتمالاً على مقتضى خلافه هذا فليحفظ. (قوله: وقد أجيب عن الإشكاليين) السيد ركن الدين صاحب المتوسط، فإنه أجاب عنهما: بأنه ليس ههنا؛ أي: في مقام النقض على تعريف الكلمة، وقيل: هذا الجواب منع؛ لوجود الكلمات الموضوعية بإزاء الألفاظ، والجواب الأول تسليمي لذلك، فالمناسب تقديم المنع على التسليم، إلا أنه آخره إشارة إلى ضعفه؛ لورود النقض عليه، وحاصل ما أفاده المجيب: أنا لا نعلم أن ههنا لفظاً موضوعاً بإزاء لفظ آخر مفرد أو مركب، بل جميع الألفاظ موضوعية بإزاء معانٍ

(قوله: وقد أجيب عن الإشكاليين بأنه ليس ههنا) أي: في مقام نقض

فإن سلم المعتبر عن العموم فلا اعتراض وإلا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع أن الاعتراض مبني على الإغماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فإنه ما من عام إلا وقد خص منه

بل بإزاء مفهوم كلي أفرادهِ^(١) ألفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة^(٢) والخبر^(٣) وغيرها، ولا يخفى عليك^(٤) أن هذا^(٥) الحكم متقوض بأمثال الضمائر^(٦) الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة،^(٧)

(١) صفة، أي: أفراد مفهوم الكلي. (٢) أي: ما تضمن من كلمتين. (٣) أي: ما يحتمل الصدق والكذب. (٤) أيها الطالب المصنف. (٥) أي: قوله: ليس هنا لفظ وضع. (٦) والمراد بأمثال الضمائر الموصولات كاسماء الإشارة وغيرها. (٧) مثل: زيد قائم هي جملة.

تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة. (قوله، إلى ألفاظ مخصوصة) أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة سواء كانت في أنفسها مفردة أو مركبة؛ وذلك لأن النقص الأول إنما يتجه على تلك الحثية ولا مدخل للإفراد والتركيب فيه، ولذا لم يقل إلى ألفاظ مفردة بخلاف النقص الثاني،

البعض، والجواب إحضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص. (قوله، أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر أن يقول: إلى ألفاظ مفردة أو مركبة؛ إذ لا تقابل بين الألفاظ المخصوصة والمركبة، وحاصل الدفع أن النقص الأول لما كان بالنظر إلى قيد المعنى كان مادة النقص الألفاظ من حيث أنها ألفاظ مشخصة من غير نظر إلى إفرادها وتركيبها فلذا قال: إلى ألفاظ مخصوصة بخلاف النقص الثاني؛ فإنه بالنظر إلى قيد الأفراد فالمعتبر في مادة النقص كونها ألفاظاً مركبة فلذا جمل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة من تصحيف

جزئية أو كلية، فلفظ الخبر والجملة ونحوهما موضوع بإزاء معنى كلي أفرادهِ ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة وقوله: مفرداً، كان ناظر إلى الإشكال الأول، كما أن قوله: أو مركباً، ناظر إلى الثاني. (قوله: بل بإزاء مفهوم كلي) أي: بل هناك لفظ موضوع بإزاء مفهوم كلي أفرادهِ ألفاظ، فلفظ الاسم مثلاً موضوع لمفهوم قولنا كلمة دلت على معنى الخ. وفيه أن هذا أيضاً مفهوم مركب، إلا أن يقال: إنه وإن كان مركباً بالنظر إلى معناه، لكنه مفرد بالقياس إلى اللفظ الموضوع بإزائه، وفيه ما فيه، فالأصوب أن يقال: إنه موضوع لمفهوم إجمالي عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته، فهو في حد ذاته مفرد. (قوله: أفرادهِ ألفاظ كلفظ الاسم الخ) فيه احتمالان؛ أحدهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، بياناً للألفاظ المجملة، فعلى هذا يكون البيان مخصوصاً بمفهوم الاسم، فكأنه قال: للاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم أفراد هي ألفاظ كلفظ اسم وفعل وحرف وزيد وغيرها، فذكر مفهوم الاسم وأحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرها، ومفهوم الخبر: كلام يحتمل الصدق والكذب، وأفرادهِ ألفاظ؛ كزيد قائم وقام زيد، وثانيهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، متعلقاً ومتمماً للفظ سابق، والتقدير: ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل الخ وضع بإزاء لفظ آخر، بل بإزاء مفهوم كلي أفرادهِ ألفاظ، وهذا أنسب وإن كان الأول أقرب (نعمه). (قوله: ولا يخفى عليك الخ) رد على المجيب بأن هذا الحكم؛ أي: الحكم الكلي بأنه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بإزاء لفظ متقوض بالضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة؛ إذ ليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعاً بإزائه؛ نحو: ضرب، هو فعل ماض، وزيد قائم، هي جملة اسمية، واعلم أنهم اختلفوا في وضع أمثال الضمائر فذهب المحققون إلى أنه من قبيل وضع عام لموضوع له خاص، وذهب القدماء إلى أن الوضع والموضوع له فيها عامان، والظاهر أن المجيب اختار مذهب القدماء وبنى كلامه عليه فلا ينتقض حكمه المذكور، فكان الشارح لم يعتد بهذا المذهب حيث حكم بانتقاض الحكم المذكور على الإطلاق، فتدبر. وقوله: بأمثال الضمائر؛ أي: كالموصولات التي أريد بها لفظ

فإن الوضع^(١) فيها وإن كان عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك^(٢) مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة^(٣). «مُفْرَد»^(٤) وهو إما مجرور على أنه صفة^(٥) لمعنى، ومعناه^(٦) حيثث^(٧) ما لا يدل جزء لفظه على جزئه، وفيه^(٨) توقف، لأنه

(١) أي: هو. دليل منقوض. (٢) أي: في مقام رجوع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة المفردة أو المركبة. (٣) وإن كان الموضوع له مجازاً. (٤) وهو ما لا ينقسم لفظ عليه. (٥) يجوز الإضافة إلى المعنى ويجوز التنوين. (٦) أي: معنى المعنى الموصوف بالمفرد من قبيل إضافة العام إلى الخاص فهي لا ولا حذف. (٧) حين كون المفرد صفة المعنى. (٨) أي: في وقوع المفرد صفة المعنى.

مُفْرَد^(١)

(١) أي: ليس بمركب إذ المفرد يحوي لمعاني أربعة في هذا الكتاب.

مفرد أو مركب؛ كقولك الذي قلته كلام فلاني، وكأسماء حروف الهجاء وأسماء السور والكتب وغيرها. (قوله: فإن الوضع فيها) أي: في أمثال الضمائر أو في الضمائر، فقوله: وإن كان عاماً، على الأول: إشارة إلى أن ما لم يكن الوضع فيه عاماً أولى بهذا الحكم؛ لما تقرر أن كلمة أن الوصلية ولو الاستمرارية إنما تستعملان فيما يكون لزوم الجزاء أليق لنقيض الشرط المذكور، وعلى الثاني: يكون بياناً للواقع فتبصر، وفي قوله: لكن الموضوع له خاص، اختيار لمذهب المحققين كالعضد والسيد كما أشرنا إليه، وتفصيل دليل الطرفين في شرحنا الجديد على الوضعية. (قوله: فليس هناك الخ) تفريع على كون الموضوع له في أمثال الضمائر خاصاً؛ أي: جزئياً مشخصاً؛ أي: فحيثث ليس في مقام وضع أمثال الضمائر المذكورة مفهوم كلي حتى يكون هو الموضوع له. (قوله: ما يدل جزء لفظه) أي: المعهود - أعني: الموضوع - فاندفع ما قاله عصام، والمعنى: ما لا يراد الدلالة بجزء لفظه سواء كان له جزء أو لا كهزمة الاستفهام على جزء؛ أي: سواء كان له جزء أو لا كالنقطة هذا وسيأتي فائدة هذا التحرير، ولم يقل على جزء معناه؛ لأنه بصدد تعريف المعنى المفرد، فلو قال هكذا لزم أن يكون للمعنى معنى، ثم اعلم أن صدق المعنى السلبي لا يتوقف على تحقق شيء من قيوده الواقعة في حيزه كما أشرنا آنفاً فيصدق تعريف^(١) المفرد على أنواع أربعة، بل خمسة ذكرها الكلبي، وتامه في شروح الرسالة الأثيرية. (قوله: وفيه أنه الخ) أي: في جعل المفرد صفة للمعنى تردد؛ لأنه يوهم أن اللفظ موضوع لمعنى كان متصفاً بالأفراد قبل الوضع؛ وذلك لأن الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الأفراد، والفعل أو شبهه إذا تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة إن قيد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به فالمفهوم من قولنا: رأيت زيداً الراكب، ركوبه قبل الرؤية، وبالجمله يلزم أن يكون المعنى سابقاً على وضع اللفظ له لا متنازع وضع شيء لأمر معدوم، وإذا كان المعنى المتقدم متصفاً بصفة يجب أن يكون تلك الصفة متقدمة وليس^(٢) كذلك، ثم إن مثل هذا الإيهام على ما يستفاد من سابق الكلام موجود في قوله: لمعنى أيضاً إلا أنه لم يتعرض له الشارح؛ لأنه في صدد تزييف جعل

فإنه إنما يتجه على تركيبها ولذا قال: أو مركبة. (قوله: فليس هناك) أي: في مقام رجوع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المركبة. (قوله: ما لا يدل جزء لفظه) من حيث إنه جزء لفظه معنى حيوان ناطق حال كونه علماً لشخص إنساني مفرد؛ لأنه ليس اسماً لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العلمي، وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى. (قوله: وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع) إلى آخره وذلك لأنك إذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرية إما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وإنما قال: يوهم مع أن القاعدة

الناسخ. (قوله: وذلك لأنك إذا عبرت الخ) ذهب بعض الناظرين في الشرح إلى أن القاعدة أن التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي رحمه الله أنه يفهم منه أن الاتصاف به حاصل حال التعلق، وأنه ليس بسبب هذا التعلق، بل يستفاد منه كون الاتصاف سبباً للتعلق كما إذا كان الوصف صالحاً للعلة، وهو الظاهر المنساق إلى الفهم، وأما القبلية فباطلة؛ لأن قولنا: جاءني الرجل الراكب يفهم منه أنه متصف بالركوب حال المجيء، وأما أن الركوب مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلما فحاصل كلام الشارح رحمه الله أنه لو جعل مفرداً صفة للمعنى لفهم منذ أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالأفراد، والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الأمر كذلك، فإن اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله: بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله: المعنى المتصف

(١) أي: بهذا المعنى المشار إليه.

(٢) أي: وليس وضعه للمعنى المتصف بالأفراد قبل الوضع.

يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف^(١) بالافراد والتركيب^(٢) قبل الوضع، وليس الأمر كذلك، فإن^(٣) اتصاف المعنى بالافراد والتركيب إنما هو^(٤) بعد الوضع،^(٥) فينبغي^(٦) أن يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا)^(٧)

(١) صفة للمعنى. (٢) لا طائل تحته هنا. وذكر التركيب استطراد. (٣) دليل ليس الأمر كذلك. أي ليس المعنى متصفاً بالافراد والتركيب قبل الوضع فإن اللفظ مقدم على وصف المعنى بالافراد والتركيب. (٤) أي: اتصاف المعنى بالافراد والتركيب. (٥) أي: بعد وضع اللفظ للمعنى الجمل. (٦) أي: إذا كان اتصاف المعنى بالافراد بعد الوضع. رفع الإيهام. (٧) والمراد من القتل هو الكافر.

تقتضيه اقتضاء بيناً لظهور المراد ههنا. (قوله: كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً) وهو سجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد.

بالافراد فهو من الناسخ. (قوله: لظهور المراد هنا) يعني أن وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهمياً لا ينساق إليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس إلى الحقيقة المتروكة في لا يأكل من هذه النخلة، وكما هي قوله عليه الصلاة والسلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه». (قوله: بطريق المشاركة) المشاركة: دربودن. (قوله: المفهوم من كلام الشيخ الرضي الخ) بل كلامه أن المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة للفظ، فيقال: اللفظ المفرد والمركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ غريبة، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف؛ لأن الحد للتبيين انتهى، وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بأن جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف مغل بالفرض من الحد، ولا دلالة له على أن الافراد صفة للمعنى عند النحاة. (قوله: وكان النكتة) أيضاً في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع أن كون الأصل في الصفة الافراد يقتضي تقديم مفرد. (قوله: فاستعير الخ) ولا بد من ضم مقدمة وهي أن صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع، بل للمضي عما

المفرد صفة للمعنى على وجه يتأتى به أن يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ، وقد يقال: أن المعنى إذا فسر بما يقصد بشيء يتحقق الإيهام فيه أيضاً، إذ يتوهم أن الموضوع له متصف بكونه معنى قبل الوضع، وأما إذا فسر بما يمكن أن يقصد بشيء واكتفى بصحة القصد، فلا يرد ذلك الإيهام. (قوله: يوهم أن اللفظ) عبر عن دلالة الكلام التي هي أمر محقق بالإيهام لا لضعف الإفادة، بل لضعف المفاد لظهور المراد في هذا المقام، فإن اتصاف المعنى بالافراد وكذا بالتركيب إنما يكون بعد وضع اللفظ له بعد استعماله فيه، ولك أن تقول: التعبير بالإيهام لضعف الإفادة؛ لأن ظهور تقدم الوضع على الافراد صارف على خلافه، وقوله: والتركيب، ذكره استطرادي. (قوله: إنما هو بعد الوضع) لأنهما عارضان له؛ وذلك لأن المعنى المفرد على ما عرفت: ما لا يدل جزء لفظه على جزءه، والمركب بالعكس، والدلالة وعدمها فرعان لهما عارضان. (قوله: أن يرتكب فيه) أي: في كون المعنى متصفاً بالافراد قبل الوضع تجوز، وبيانه: أنه لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول إليه؛ كما قيل في قوله عليه السلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه»؛ أي: من قتل شخصاً حياً من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسمى الشخص الحي المشرف على القتل قتيلاً تفاؤلاً؛ لأنه يؤول إلى القتل، فهو مجاز باعتبار المآل، هذا هو المشهور بين الجمهور^(١) خلافاً لما حققه الفاضل البركي في الامتحان: من أنه لا تجوز في التعريف، ولا في الحديث الشريف؛ لأن زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد، فيكون حقيقة، وإنما يكون مجازاً لو كان وجود الافراد قبل زمان الوضع، وليس كذلك، نعم؛ للوضع تقدم ذاتي على الافراد والمعنوية لكن هذا غير معتبر في المجازية، كما أن زمان القتل والمقتولية واحد؛ لأن القتل لا يقع على الحي حين هو حي، بل على المقتول بذلك القتل، فالقتل حقيقة هذا. وفي قوله: ينبغي أن يرتكب، فيه تجوز إشعار بأنه اختار الثاني، ويؤيده ما نقل عن البعض من أن الافراد: صفة للفظ عند النحاة، وصفة للمعنى عند المنطقيين، وصرح العصام بأولوية جعل المعنى صفة للفظ فلا تغفل. (قوله: أو مرفوع على أنه صفة للفظ) ولك أن

(١) قيد به لما ذكر الكرمان في شرح البخاري: أنه يحتمل أن يكون الحديث حقيقة بأن يراد بالقتل قتل بهذا القتل لا بقتل سابق.

أو مرفوع^(١) على أنه صفة اللفظ، ومعناه حيثئذ^(٢) ما^(٣) لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حيثئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة^(٤) فعلية^(٥)، والآخر مفرداً^(٦)، وكأنَّ النكتة فيه^(٧) التنبيه على تقدم الوضع على الأفراد، حيث أتى به بصيغة المضي^(٨) بخلاف الأفراد^(٩)، وأما نصبه^(١٠) - وإن لم يساعده^(١١) رسم الخط^(١٢) - فعلى^(١٣) أنه حال من الضمير المستكن في (وُضِعَ) أو من المعنى^(١٤)، فإنه^(١٥) مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته^(١٦)، أن الوضع وإن كان متقدماً على الأفراد بحسب الذات^(١٧) لكنه مقارن^(١٨) له بحسب الزمان^(١٩) وهذا القدر^(٢٠) كافٍ

(١) عطف على المجرور. (٢) أي: كون المفرد صفة اللفظ. (٣) أي: لفظ. (٤) مفعول به لإيراد. (٥) ماضوية. (٦) أي: لفظ مفرد، وفيه لطافة لا يخفى عليك. (٧) أي: فائدة أي في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية، والآخر مفرداً. لأن المتكلم بليغ لا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة. (٨) بقوله: الكلمة: لفظ وضع. (٩) فإنه أتى بلفظ الاسم بقوله مفرد. (١٠) أي: نصب لفظ مفرد. (١١) أي: وإن لم يوافق. (١٢) أي: كتبه بلا ألف زائدة. (١٣) الفاء جواب إما الجار والمجرور خبر للمبتدأ الذي دخلت ما عليه. (١٤) تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط. (١٥) أي: المعنى. (١٦) أي: كون المفرد منصوباً على الحالية لوضع. (١٧) لأن الوضع مقدمة على الأفراد. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: في الوجود لأن الوضع لا يوجد إلا مع المفرد. (٢٠) أي: المقارنة في الزمانين.

تجعله صفة اللفظ على تقدير كونه مجروراً أيضاً حملاً له على الجر بالجوار بناء على القول بقياسيته، فإن قيل: إذا كان صفة اللفظ ينبغي أن يقدم على قوله: وضع؛ لأن الوصف المفرد مقدم على الوصف الجملة، قلنا: إنه أكثرى لا كلي؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَعَذَاتُ كُنْتُمْ تُبَارَكُونَ﴾ على أنه لو قدم؛ لتبادر منه أنه مفرد قبل الوضع، وللزم الإغناء عن ذكر الوضع؛ لاستلزام الأفراد الوضع، وبهذا ظهر أنه يمكن أن يختصر التعريف بأن يقال: الكلمة لفظ مفرد (عصام). (قوله: ما لا يدل جزؤه) ولم يقل: جزء لفظه؛ لأنه يلزم حيثئذ أن يكون للفظ لفظ كما مر نظيره. (قوله: ولا بد حيثئذ من بيان نكتة) النكتة: اللطيفة المستخرجة من الكلام بقوة الفكر وجودة القريحة، من نكت الأرض نكتاً إذا أثر فيها بنحو قضيب، وبابه: ضرب، وجمعه: النكات بكسر النون، وإذا ضمنتها حذفت الألف، وكثير من الناس يضمونها مع إثبات الألف وهو غلط؛ يعني: لا بد إذا جعل المفرد صفة اللفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان؛ إحداها: جملة فعلية؛ أعني: وضع، والأخرى: مفرد وهو مفرد، والأحسن في الوصفين التشابه؛ ليكون الكلام على نسق واحد، فمخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة؛ لأن المتكلم - أعني: المصنف - بليغ لا يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وحكمة. (قوله: وكان النكتة فيه) أتى بكأن الدالة على الشك والظن إشارة إلى أنه يمكن أن تكون النكتة غيرها، وهي مذكورة في عصام. (قوله: على تقدم الوضع) أي: رتبة لا زماناً؛ لأن التقدم الزمني غير معقول ههنا لمقارنتهما فيه، فاستعير ما يدل على التقدم الزمني؛ أعني: صيغة وضع للدلالة على التقدم الزمني. (قوله: وإن لم يساعده رسم الخط) أي: قاعدته؛ لأن الرسم فيه: أن يكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف، والتنوين تقلب ألفاً في الوقف إذا كان منصوباً، فقوله: المفرد يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب، مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب. (قوله: ووجه

(قوله: ومعناه حيثئذ ما لا يدل جزؤه) من حيث إنه جزؤه على جزء معناه، المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن الأفراد صفة اللفظ عند المنطقيين، وصفة للمعنى عند النحاة، لكن المشهور أن الأفراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى. (قوله: وكان النكتة فيه التنبيه) وكان النكتة أيضاً في تقديم الوضع على الأفراد، وكأنها الأحسن لا اعتبار الأفراد إلا بعد اعتبار الدالة أو ما يستلزمها هو الوضع. (قوله: حيث أتى به بصيغة الماضي) فاستعير صيغة السبق الزمني للسبق الزمني. (قوله: فعلى أنه حال من الممكن في وضع) إن قلت: لو كان حالاً منه لكان بجنبه كما في ضربت قائماً زيداً، قلنا: لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فإن بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به، ولئن سلم فذلك إذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وقد تحققت هنا: لأن الأفراد صفة للفظ بالذات، وإذا تغير المعنى على تقدير جعله حالاً عما يليه، ولا خفاء في أن أفراد المعنى يؤول إلى

يقارنه وهو قيد الأفراد، ومعلوم أنه لا سبقية للوضع على الأفراد زماناً فلملم أنه مستعار لسبقه عنه رتبة. (قوله: لكان بجنبه) وإن تأخر عن المفعول تعين كونه حالاً من المفعول كما في ضربت زيداً قائماً. (قوله: فإن بعضهم يراعون الخ) ويقولون: إن في صورة التأخير عن المفعول يجوز أن يكون حالاً من الفاعل ومن المفعول، والتعيين مفوض إلى القرينة. (قوله: ولئن سلم) أي: لزوم ذلك عند الكل بأن جعل خلاف البعض غير معتمد به فذلك؛ أي: لزوم كون حال الفاعل بجنبه فيما إذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وأما إذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولَا إِلَهِ قَائِمًا﴾، فإن قائماً حال من الله آخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل. (قوله: وإذا تغير المعنى) عطف على إذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة، ولعل تخصيص بالنظر إلى العلة؛ فإنه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى. (قوله: تبع الشارحين الخ) بناء على قول من جوز ذلك. (قوله: من غير اشتراط) قال

(١) أي: قوله مفرد. (٢) فإنها ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي.

إفراد اللفظ. (قوله: أو من المعنى) تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره، لا يقال: لو كان حالاً منه قدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة؛ لأننا نقول: هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجروراً، فأما تقديمها عليه مطلقاً فممتنع عند أكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الإيضاح. (قوله: فإنه مفعول) للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً ومعمولاً له فاتحد عامل الحال وصاحبها. (قوله: لإخراج المركبات) فالمركبات: ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما أشرنا إليه. (قوله: فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل) ومثل رجل أيضاً فإن لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقاً، وأما تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة إلى أنها أيضاً من حروف المعاني، وذهب جماعة إلى أنها من حروف المعاني، وجعلوا مجموع الصيغة دالاً على المعنى المقصود، إلا أن تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبة الدلالة إليها كما نسب الطلب إلى سين استقل والمطاوعة إلى نون انقل. (قوله: وأعرب بإعراب واحد) كان المراد بالإعراب معنى يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، والحاصل: أنه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق به، فإن الحرف الأخير في قائمة لم يستحق الإعراب بل البناء، والمستحق للإعراب هو قائم، فجعل المجموع كلمة واحدة فأعرب بإعرابها، ولا يخفى أن هذا ظاهر في قائمة وبصري وحلي وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون، فإن المعرب في

صحته (الخ) أي: وجه صحة وقوع قوله: مفرد حالاً سواء كان من الضمير أو من المعنى أن الوضع الخ والغرض دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقترنين، ألا ترى أن المفهوم من قولنا: رأيت زيداً راكباً، ركوبه حال الرؤية، والوضع هنا مقدم على الأفراد كما عرفته، وحاصل الدفع: أن الوضع وإن كان مقدماً على الأفراد ذاتاً ورتبة إلا أنها مقترنان زماناً، وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية. (قوله: وقيد الأفراد؛ لإخراج المركبات الخ) أي: الألفاظ المركبة؛ لأنها موضوعة على الأصح للمعنى، أما باعتبار أن مجموع أوضاع أجزائها بعينها وضعها كما حققه الشريف، أو باعتبار أنها موضوعة بالوضع النوعي كما ذكره عصام، واعلم أن لبعض الأعلام رسالة على هذا المقام، وخلاصته: أن في جعل الأفراد قيداً لما قبله ثلاثة أقوال: قول أهل المعاني، وقول المنطقيين، وقول النحاة، أما المعانيون: فنظروهم إلى جانب المعنى فجعلوه صفة له؛ لأن المعنى مقصود مقدم لا يح في القلب أولاً، واللفظ ترجمانه كما قال الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا

جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ ذَلِيلًا ونظر المنطقيين إلى جانب اللفظ^(١) فجعلوه صفة له؛ لأن اللفظ سبب دال على المعنى، وهو استفاد منه، وأما نظر النحويين: فمائل إلى كلا الجانبين؛ لأنهم يبحثون عن أحوال اللفظ من حيث الإعراب والبناء والإضافة اللفظية وغيرها، وعن أحوال المعنى من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة المعنوية وغيرها؛ فنظروهم إلى اللفظ تارة فجعلوه صفة له، وإلى معنى آخر فجعلوه صفة له؛ وذلك ليذهب كل ذاهب إلى كل مذهب كما صرح الشارح بقوله: مفرد، إما مجرور صفة لمعنى، أو مرفوع صفة للفظ، فإن جعلته صفة للمعنى دخل في حد الكلمة كل ما كان معناه مفرداً سواء كان لفظه أيضاً مفرداً كزيد، أو مركباً كعبد الله، فإنه وإن كان لفظه متعدداً لكن معناه مفرد باعتبار علميته، وإن جعلته صفة للفظ دخل فيه كل ما كان لفظه مفرداً سواء كان معناه مفرداً أو مركباً كالرجل، فإنه وإن كان معناه متعدداً لكن لفظه مفرد، والمناسب في الكتب المعانية أن يراعى جانب المعنى، وفي الكتب المنطقية والنحوية جانب اللفظ، كما أشار إليه بقوله: ولا يخفى على العارف الفطن الخ. وقال في حق صاحب المفصل: ولو لم يخرج له لكان أنسب، والجواب عن كلا الجانبين ما حرره عصام حيث قال: إن غرض النحوي ليس ببيان حال آخر

أبو حيان في التهر في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَأْمُرُ الْكِتَابُ تَمَازُوا إِنَّ كَلِمَتَهُ سَلَامٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ قرئ سواء بالنصب على أنه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك. (قوله: كما سيذكره) وهو كونها مخصصة بالصفة أو الإضافة أو بوقوعها بعد النفي أو النهي أو الاستفهام أو كون المعرفة مشاركة لها في الحال. (قوله: لأن صاحب الحال نكرة) والقاعدة أن صاحبها إذا كان نكرة وجب تقديمها. (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان مجروراً بالإضافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ أو مجروراً بحرف الجر كما فيما نحن فيه. (قوله: عند أكثر البصريين) خلافاً لابن كيسان وأبي علي وابن برهان فإنهم جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالاً بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلِمَةً لِّلَّذِينَ﴾. (قوله: واللام واسطة الخ) فإن حروف الجر لإفضاء معنى الفعل إلى مدخولها. (قوله: فاتحد الخ) فلا يرد أن عامل الحال الفعل، فلا يتحد عاملهما، والجمهور على اشتراط الاتحاد. (قوله: موضوعة بالوضع النوعي) بيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية فهو الوضع الشخصي، ويحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وأما أن يضع قانوناً كلياً يعرف منه وضع الألفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي، وتلك الألفاظ قياسية يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف والنحو. (قوله: كما أشرنا إليه)

في تعريف الوضع.

(١) وفيه ما فيه.

سواء^(١) كانت كلامية^(٢) أو غير كلامية^(٣)، فيخرج به^(٤) عن حد الكلمة، مثل: (الرَّجُلُ)^(٥) و(قَائِمَةٌ) و(بَصْرِيٌّ) وأمثالها^(٦) مما^(٧) يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى^(٨)، لكنه^(٩) يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظاً^(١٠) واحدة، وأعراب بإعراب واحد. ويبقى^(١١) مثل: (عَبْدُ اللَّهِ)^(١٢) علماً^(١٣) داخلاً^(١٤) فيه مع أنه^(١٥) معرب

(١) خبر مقدم لكانت، بيان الإطلاقة. (٢) كزيد قائم. (٣) نحو: غلام زيد. (٤) أي: بالمفرد. (٥) من باب الكتابة. (٦) الأمثال أنواع المذكورة. (٧) أي: من الألفاظ. (٨) المعنى نسخة. (٩) وهو الجواب الأظهر. (١٠) مفعول ثاني يُعَدُّ. (١١) عطف على قوله: فيخرج. يقول مفردة. (١٢) مما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. (١٣) حال. (١٤) حال بعد حال. (١٥) مثل: عبد الله.

الكلمة مطلقاً إلى قوله: وإجراؤه مجرى الكلمة، فالقول بإخراج مثل عبد الله عن تعريفه غير مسلم، كيف وقد قال^(١) بعد تقسيم الاسم العلم فالمفرد؛ نحو: زيد، والمركب إما جملة؛ نحو: تأبط شراً، أو غير جملة، بل اسمان جعلاً اسماً واحداً؛ نحو: بعلبك، أو مضاف ومضاف إليه؛ نحو: عبد مناف انتهى. فعلى هذا مثل عبد الله إنما يخرج عن الحد باعتبار وصفه الإضافي دون اعتبار علميته، مع أن المعبر في الكتب النحوية علميته، وقد صرح الفتازاني بأن عبد الله اسم باتفاق النحاة، وكل اسم كلمة، وقال الرضي: إن الأفراد صفة للمعنى عند النحاة الخ. وقال عصام: ونحن نظن أن إخراج مثل عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية، فعلم مما ذكر كله أن إدخال عبد الله وإخراج مثل الرجل يكون أنسب، فعليك بالاعتبار ثم الاختيار هذا. (قوله: سواء كانت كلامية) أي: بأن يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن، وهي المركبات التامة؛ كزيد قائم، وغير الكلامية ما عداها من الإضافي والعدي ونحوهما، واعلم أن لفظ المفرد مشترك بين هذا المعنى - أعني: ما يقابل المركب -، وبين ما يقابل المثنى والمجموع - أعني: الواحد -، وما يقابل المضاف وشبهه، وبين ما يقابل الجملة، واستعماله بجميع هذه المعاني سيرد عليك في هذا الكتاب مع أن استعمال اللفظ المشترك في الحدود مخل، فلذا صرحوا بأن على صاحب التعريف أن يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وعن المجاز وغيرهما، ومعناه أن لا يستعمل من غير قرينة واضحة تدل على أن المراد ما هو، ويمكن أن يقال: القرينة ههنا تبادر هذا^(٢) المعنى من المفرد كما يستفاد من الأطول عند قوله: والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط (قوله: مثل الرجل وقائمة الخ) فإن حرف التعريف من حروف المعاني بالاتفاق، وكذا التاء، ويدل على أن التاء كلمة أخرى جواز نحو: حسنة بالفتحات؛ إذ لو كان جزءاً منه لم يجز لا متنازع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة (امتحان). (قوله: لكنه يعد الخ) من عد المتعدي إلى اثنين، وهذا استدراك من قوله: مما يدل الخ فهو من تمة البيان للأمثال. (قوله: ويبقى مثل عبد الله الخ) أي: كل مركب إضافي صار مفرداً بسبب العلمية، وإنما صار مفرداً؛ لأن المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا

الأول ليس إلا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الأول، وكذا في الآخرين فإن علامة التثنية والجمع فيهما إعراب بالحقيقة وفيه تأمل. (قوله: مع أنه معرب بإصرايين) إن قلت: ما توجيه الإصرايين لكلمة واحدة، وتعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في إطلاق واحد. قلنا: قد تعتبر في الأعلام الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باختيار الوضع السابق كلمتان، وقال صاحب اللباب، إن إعراب آخره محكي كما في تأبط شراً، ولما كان الآخر مشغولاً والأول طارحاً أظهر إعرابه في الجزء الفارغ، كما أظهر إعراب ما بعد غير في

(قوله: ومثل رجل) فإنه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة، والنكرة من أقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة. (قوله: تاء التأنيث المتحركة) احتراز عن تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي فإنهم عدوها من حروف المعاني، وذكروا أحوالهما في الحرف. (قوله: وجماعة إلى أنها الخ) وجه الفرق أن هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المباني بخلاف اللام والتوين. (قوله: كان المراد بالإعراب الخ) دفع لما يرد من أنه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله أنه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة أن يعرب بإصرايين إلا أنه بواسطة شدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد، وليس كذلك؛ لأن أحد الجزأين لم يستحق الإعراب، بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للإعراب. (قوله: ولا يخفى أن هذا ظاهراً)؛ وذلك لأنه أجرى الإعراب فيها على الجزء الثاني، وزال عنه البناء الذي يستحقه فصار آخر الجزء الأول وسط الكلمة سالماً عن الإعراب الذي كان يستحقه، فصح أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة. (قوله: فإن المعرب في الأول ليس إلا الجزء الثاني) والجزء الأول باق على حاله السابق من السكون فمن أين يعلم أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني. (قوله: فإن علامة التثنية والجمع فيهما الخ) فلا يصح أنه أعرب المجموع بإعراب واحد، بل جعل إعراب إحدى الكلمتين إعراب الأخرى. (قوله: وفيه تأمل) وهو أنه إذا كان الإعراب بالحركات، والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الإعراب مفصلاً للكلمتين، وأما إذا كان بالحروف فلا يحتاج إلى حرف آخر، فلا يكون الإعراب مفصلاً للكلمتين، بل إحدى الكلمتين تقبل الإعراب فتدبر. (قوله: ولا تعدد للمقتضى الخ) لا متنازع توارد العاملين كتوارد الملتين المستقلتين. (قوله: الوضع السابق) على الوضع العلمي. (قوله: وهو) أي: عبد الله باعتبار

بإعرابين،^(١) ولا يخفى على الفطن^(٢) العارف بالغرض من^(٣) علم النحو أنه^(٤) لو كان الأمر بالعكس^(٥) لكان أنسب. وما أورده^(٦) صاحب المفصل^(٧) في تعريف الكلمة حيث قال: «هِيَ اللَّفْظَةُ»^(٨) الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ، فَمِثْلُ^(٩): (عَبْدُ اللَّهِ) علماً خرج عنه^(١٠)، فإنه^(١١) لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل: (الرَّجُلُ) وَقَائِمَةٌ وَبَصْرِيٌّ مما يعد لشدة الامتزاج لفظة^(١٢) واحدة داخل^(١٣) فيه^(١٤)، فأخرجه^(١٥) بقيد الأفراد ولو لم يخرج^(١٦) بتركه لكان أنسب^(١٧)، كما عرفت^(١٨). واعلم أن الوضع يستلزم^(١٩) الدلالة،

(١) وهما رفع المضاف وجر المضاف إليه. (٢) حال من فاعل يخرج ويبقى على التنازع. (٣) أي: على الزكي بفتح الفاء وكسر الطاء صفة مشبهة. (٤) تدوين. (٥) شأن فاعل لا يخفى. (٦) بأن يخرج عبداً من المهدود ولم يخرج عنه الرجل وقائمة. (٧) أي: التعريف الذي. (٨) وهو متن من علم النحو للكشاف واسمه عمود. (٩) بناء الوحدة. (١٠) الفاء جواب الشرط لأن المبتدأ إذا كان موصولاً جملة يلزم الفاء. (١١) في قوله لفظ. (١٢) أي: حيد الله. (١٣) مفعول ثاني ليعد. (١٤) حال من فاعل بقي. (١٥) أي: في تعريف المفصل لأنه يقال: لفظة واحدة لأنه لا يصلح أن يتكلم به مرتين. (١٦) صاحب المفصل. مثل قائمة وبصري. (١٧) صاحب المفصل. أي: مثل قائمة وبصري. (١٨) من قوله: ولا يخفى من ذكره. (١٩) بقوله لو كان الأمر بالعكس لكان الأنسب. (٢٠) فيه أن الدلالة الاستلزامية مبهورة.

العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات. (قوله: العارف بالغرض) من عرفه بمعنى علمه، والباء للتحوية فلا غبار في العبارة، ثم الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فالمناسب أن كل ما أعرب بإعراب واحد يكون كلمة، وكل ما أعرب بإعرابين يكون كلاماً، فترك رعاية اللفظ والميل إلى جانب المعنى يناسب اصطلاح أهل الميزان لا أهل النحو. (قوله: لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب) أي:

لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل داخلياً في تعريف المفرد، ومثل عبد الله خارجاً عنه لكان أشد مناسبة لغرض الفن، وصيغة أفعل ههنا مشتق من المزيد فهو شاذ. (قوله: وما أورده الخ) لما ذكر في تعريف المصنف خللاً من وجهين أراد أن يذكر أن تعريف صاحب المفصل أيضاً مختل من وجه، وصاحب المفصل: هو الإمام العلامة أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى لسنة ٥٣٨، والمفصل من مؤلفاته: وهو كتاب في النحو عظيم القدر كما قيل في مدحه:

إِذَا مَا أَرَدْتَ النَّحْوَ فَيْكَ مُحَصَّلًا

عَلَيْكَ مِنَ الْكُتُبِ الْحَسَنَةِ مُفَصَّلًا

جعله أربعة أقسام في الأسماء في الأفعال في الحروف في المشترك من أحوالها، شرحه ابن الحاجب وسماه بالإيضاح، وشرحه الفخر الجاربردي وابن مالك والرازي وصدر الأفاضل وابن البخاري وغيرهم (من كشف الظنون). (قوله: فمثل عبد الله خرج عنه) أي: خرج عن تعريف صاحب المفصل بقيد اللفظة كما هو المناسب بالغرض من الفن؛ لكونه معرباً بإعرابين كما ذكرناه. (قوله: مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة) الظاهر أن المراد الوحدة العرفية عند أرباب اللسان ولم يصدق مثل هذه الوحدة على نحو: عبد الله، وقوله: كما عرفت، أي: آنفاً بقوله: ولا يخفى على الفطن الخ. (قوله: واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة) يعني: أن حقيقة الوضع المعرف سابقاً تستلزم الدلالة استلزام الخاص للعام؛ كالإنسان للحيوان من غير عكس كلي، فكما تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص في ضمن العام بلا عكس، والمقصود من هذا

العلمي كلمتان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقتضية له، والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل. (قوله: والأول فارغاً الخ) بخلاف تأبط شرأ، فإن الجزء الأول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزائه قابلاً للإعراب فجعل إعرابه تقديراً على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنياً على مذهب الجمهور. (قوله: فليس لعبد الله إلا إعراب واحد) فعلى هذا المراد بقوله: معرب بإعرابين، فكيف بعركتين على طبق قوله أعرب بإعراب واحد. (قوله: أعرب بإعراب الكلمة الواحدة) بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة، وبقي أحد الجزأين على حاله السابق مثل الرجل ورجل، فإنه ليس فيه إهمال جانب اللفظ أصلاً حينئذ فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى بإخراجه عن حد الكلمة، وفيه إشارة إلى أنه يمكن أن يجعل قوله: واحد مضافاً إليه لإعراب لا صفة، وإن كان حسن التقابل بقوله: مع أنه معرب بإعرابين عنه وما قيل: إنه يندفع بهذا التقدير ما سبق من أنه يستفاد من العبارة أن حق قائمة مثلاً أن يعرب بإعرابين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث مبني الأصل من غير حاجة إلى تأويل الإعراب بما يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فليس بشيء؛ لأنه يرد عليه أنه يفهم من العبارة حينئذ أن حق قائمة أن يعرب بإعراب لفظين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب لفظ، وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث لم تستحق الإعراب. (قوله: أدنى ما يطلق عليه اللفظ) بأن أريد الوحدة الحقيقية. (قوله: ندر بالنون المفتوحة) وفتح الدال المهملة؛ أي: قل والنزر بالنون المفتوحة وسكون الزاي المعجمة القليل. (قوله: ثم يخرج عنه مثل عبد الله) لوجود الوحدة العلمية فيه. (قوله: وإن أريد خصوص وحدة) بأن تكون وحدة من حيث الإعراب. (قوله:

لأن الدلالة كون الشيء^(١) بحيث يفهم منه شيء^(٢) آخر. فمتى تحقق^(٣) الوضع تحققت الدلالة. فبعد^(٤) ذكر^(٥) الوضع^(٦) لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما^(٧) وقع في هذا الكتاب^(٨). لكن^(٩) الدلالة لا تستلزم الوضع لإمكان^(١٠) أن تكون^(١١) بالعقل^(١٢) كدلالة لفظ (دَيْرُ) المسموع^(١٣) من وراء الجدار^(١٤) على وجود الالفاظ وأن^(١٥) تكون بالطبع كدلالة لفظ (أح أح) على وجع الصدر. فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع^(١٦) كما في (المفصل)^(١٧) «وَهْي»^(١٨) أي الكلمة: «اسْمٌ»^(١٩) وفعل^(٢٠) وَحَرْفٌ^(٢١)،

(١) أي: الدال. (٢) أي: المدلول. (٣) أي: وجد. (٤) أي: إذا كان الوضع يستلزم الدلالة فبعد. (٥) أو في هذا المقام اعتراض للمصام وجوابه في وجبه فالدين. (٦) المستلزم الدلالة أولاً. (٧) عبارة عن الاستثناء أي: المدلول. (٨) أي: الكافية. (٩) استدراك من قوله: اعلم أن الوضع. (١٠) حلة عدم الاستلزام. (١١) أي: أن توجد. (١٢) بلا وضع. (١٣) صفة لفظ. (١٤) فذكر الجدار لمجرد التمثيل والحجاب مثله. (١٥) عطف على قوله: أن تكون. متعلق بالدلالة. (١٦) لعدم الاستلزام. (١٧) فيه لظافة لأن التعريف المفصل مفصل بالنسبة لتعريف الكافية. (١٨) أي: الكلمة باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامه منحصرة في الثلاثة. (١٩) كزيد ورجل وعلم وجهل. (٢٠) كضرب وعلم وأكرم. (٢١) لكن وبلا.

وَهْيٌ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ؛

وان أريد خصوص وحدة فلا تدل اللفظة عليه، إن قلت: اللفظة للمرة، والمفهوم منها ما تكلم به دفعة، قلنا: لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علماً دفعة، بل يجب أن يتكلم به كذلك اللهم إلا أن يقال: المراد بالمرة ما تكلم به مرة، وليس فيه ما يصح أن يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علماً؛ لاشتغاله على كلمتين يصح أن يتكلم بهما مرتين. (قوله: وبقي مثل، قائمة وبصري) إلى قوله داخلاً؛ أي، مسامحة ومجازاً. (قوله: لأن الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) وهي ثلاثة أقسام، وضعية إن كانت بسبب جعل جاعل، وطبيعية إن كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها، وعقلية إن كانت بغير ذلك. (قوله: كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وإنما قيد به؛ إذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة، أو لم يدل كما قاله السيد قدس سره فإن وجود الالفاظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ. (قوله: أي،

على ذلك فليس أخذه في التعريف إلا تقييداً مأخوذاً من خارج لإخراج مادة النقض. (قوله: أي: مسامحة ومجازاً): لأن البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول سابقاً على اللفظة فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الأمرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله، مثل قائمة وبصري حال كونه داخلاً فيه لم يحتج إلى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول. (قوله: إن كانت) وبهذا تمتاز عن العقلية، فإن المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار، واندفع ما قيل: إن العلاقة في الطبيعية أيضاً عقلية فلا وجه لإخراجها منها وإبقاء الباقي على حاله. (قوله: ثم يظهر دلالة) لاجتماعه مع سبب آخر للملم وهو المشاهدة. (قوله: لا من اللفظ): لأن العلم إذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهياً، والبديهي لا يمكن استقاداته بطريق النظر؛ أعني: الاستدلال من الأثر على المؤثر. (قوله: السر في تثليث القسمة الخ) دفع لما يرد على التقسيم من أنه إن أريد الأقسام الأولية فهي اثنان كما يرشدك الدليل، وإن أريد أعم من الأولية والثانوية فلا وجه للحصر في الثلاثية. وحاصل الدفع أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة ليبحت عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتبع فالملحوظ في القسمة

الكلام دفع ما يمكن أن يقال: لم ترك المصنف قيد الدلالة المعبرة في مفهوم الكلمة مع أنها مذكورة في تعريف المفصل، وحاصل الدفع: أن الوضع المذكور في تعريف المصنف مستلزم للدلالة، فلم تكن متروكة بالكلمة. (قوله: كون الشيء بحيث الخ) أي: ملائماً بحالة يلزم من فهمه فهم شيء آخر، والشيء الأول: هو الدال، والثاني: المدلول، فالدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبيعية؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضعه بإزاءه، أو بواسطة العقل مجرداً عن مدخلة الوضع، أو بواسطة اقتضاء الطبع، فالأولى: دلالة وضعية منقسمة إلى المطابقة والتضمنية والالتزامية، والثانية: عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على الالفاظ، والثالثة: طبيعية كدلالة أخ على الوجع مطلقاً ودلالة أح على وجع الصدر؛ أعني: السعال، فهذا خلاصة المقال. (قوله: لا مكان أن تكون بالعقل) أي: لجواز أن تكون الدلالة حاصلة بالعقل دون الوضع، والعقل: قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات، ويقال: العقل والذهن والنفس واحد بالذات مغاير بالاعتبار، وقوله: بالطبع؛ هو ما يكون مبدأ الحركة سواء كان له شعور وإدراك أو لا، وأما الطبيعة فما يكون مبدأ الحركة من غير شعور، فينبهما عموم وخصوص مطلقاً. (قوله: وهي؛ أي: الكلمة الخ) فإن قيل: لفظ هي إما عائد إلى لفظ الكلمة أو إلى مدلولها، وأياً ما كان يرد النقض، أما إذا كان عائداً إلى الكلمة وهو اسم لوجود حرف التعريف فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسميه، وأنه محال وإن كان عائداً إلى مدلولها وهو ليس بمؤنث، فلا يصح هي، قلنا: إنه عائد إلى لفظ الكلمة، والتقسيم عائد إلى مفهومها ومدلولها؛ أي: هذه اللفظة باعتبار مدلولها منقسمة الخ (سيد على الوافية). ومن ثم قال المحمودي: أي لفظة الكلمة من حيث المعنى منقسمة إلى الأقسام الثلاثة، فمرجع الضمير اللفظ، ومورد القسمة المعنى، انتهى. وقال الكليني في تحقيق هذا المقام: أنه يحتمل أن يكون ضمير هي راجعاً إلى الكلمة المعروفة سابقاً؛ أي: حقيقة الكلمة من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الأفراد، فمعنى اسم وفعل الخ: أن الكلمة تصير بزيادة قيد عليها ماهية الاسم، وبزيادة قيد

لأنها

منقسمة إلى هذه الأقسام) السز في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام واختلافها مادة وصورة للكلام. (قوله: منحصرة) يفهم من السكوت في معرض بيان الأقسام ويتعلق به قوله: لأنها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه أنه في قوة تقسيم كل منهما دائر بين النفي والإثبات كما يرشدك

تباين الأحوال واختلافها دون الأولية والثانوية. (قولك تباين أحوال الأقسام) أي: تباين خواصها منصرفه وغير منصرفه وتبعية وجمعاً مكسراً وسالماً وكونها متعددة لازمة وأمرأ ونهياً ومضارعاً وجادة وعاطفة ومشبهة إلى غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يبحث عنها في مبحث كل منها. (قوله: واختلافها) أي: تخالفها باعتبار كون تلك الأقسام مادة وصورة للكلام فإن الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزأيه، والفعل مادة له باعتبار جزئية أحد جزأيه والحرف مادة له باعتبار جزأيه كقولنا: الإنسان لا حجر ولا حجر إنسان، وكذا باعتبار الصورة فإن اسمية الجزء الأول توجب كون الجملة اسمية وفعلية توجب فعليتها، وفي جعلها عين صورة الكلام إشارة إلى أن اسمية الجملة وفعليتها ليس أمرأ زائداً على فعلية الجزء الأول واسميته. (قوله: يفهم الخ) فتقوله: وهي اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدماً على الإخبار يفهم منه منقسمة؛ لأن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها، بل باعتبار صدقها على أفرادها، وهو معنى الانقسام ويسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام يفهم منه الانحصار فتقول الشارح رحمه الله: أي: منقسمة ومنحصرة ليس تقديراً للخبر في العبارة، بل بيان للمعنى اللازم والكثائي للذين وقع قوله: اسم وفعل وحرف خبراً باعتبارها وإنما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع أن الشائع في التقسيمات كلمة أو الدالة على الانفصال الحقيقي أو منع الخلو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي. (قوله: ويتعلق به الخ) يعني: أن الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة، فإنها عبارة عن ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى أمر مشترك فهي تصوّر محض لا يحتاج إلى الدليل، ولذا جمل من تمة تعريف المقسم. (قوله: هذا الحصر عقلي) إن كان الجزم بالانحصار حاصللاً بمجرد ملاحظة مفهوم الأقسام من غير استئانة بأمر آخر بأن يكون دائراً بين النفي والإثبات فعقلي، وإن كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي - أي: يقيني -، وإن كان مستفاداً من تتبع فاستقراء، وإن حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي. (قوله: إنه في قوة تقسيمين) لما كان الحصر العقلي دائراً بين النفي والإثبات لا يمكن أن تكون الأقسام الحاصلة إلا قسمين والأقسام المذكورة ثلاثة، فلذا وجهه بأنه في المعنى تقسيمان كأنه قيل: وهي اسم أو ليس باسم وما ليس باسم إما فعل أو ليس بفعل. (قوله: وإن

آخر ماهية الفعل وهكذا، وبه يظهر أن الواو بمعناه لا بمعنى أو كما وهم، وهذا هو المطابق لما هو التحقيق من أن المراد من المقسم هو الماهية، وأن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن الأفراد كما هو المطابق لما قيل: إن المراد من المقسم الأفراد، فمعنى قوله: اسم وفعل وحرف؛ أن أفراد الكلمة يصدق عليها الاسم والفعل الخ، وعلى كلا الاحتمالين لزم انقسام الكلمة إلى هذه الأقسام انقسام الكلي إلى جزئياته، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن جميع الأفراد لكن بمعنى الكلي المجموعي، فالمعنى: أن مجموع تلك الأفراد يصدق عليه مجموع هذه الأقسام، فيلاحظ العطف قبل الربط، فيكون من تقسيم الكل إلى أجزاءه، انتهى باختصار. وقال السيلكتي: اختار الواو مع أن الشائع في مثله من التقسيمات كلمة، أو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي هذا. (قوله: أي: منقسمة الخ) تفسير باللازم الكثائي، فإن بملاحظة العطف مقدماً على الإخبار في قوله: وهي اسم وفعل وحرف، يفهم الانقسام المذكور، توضيحه: أن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار نفس الكلمة، بل باعتبار صدقها على أفرادها كما ذكرنا فهذا معنى الانقسام، قال الجزائري في التفسير بقوله: أي منقسمة الخ فوائد؛ أحدها: الإشارة إلى أن هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة، بل قصد به تكميل تعريفها بتصويرها ثانياً بضم قيود إليها يحصل بملاحظتها تفصيل الأقسام، ثانيها: الإشارة إلى تصحيح الحمل، فإنه على الظاهر أن كل واحد من الأقسام الثلاثة خبر لها، وهو لا يصح؛ لأنها أعم من كل منها، ومن شأن الخبر أن يكون أعم من المبتدأ أو يكون مساوياً له، فجعل الخبر مقدراً؛ ليتحقق شرط صحة الحمل، ثالثها: أن الضمير إذا كان مرجعه مذكراً وخبره مؤنثاً أو على العكس، كان رعاية الخبر أحسن وأولى، وهو ههنا مذكر فالأنسب أن يعتبر بضمير المذكر فأجاب بأن الخبر محذوف، رابعها: الظاهر أن ضمير هي راجع إلى مفهوم الكلمة لا إلى لفظها، والمفهوم لا يكون اسماً وفعلأً وحرفاً كما هو المفهوم من واو الجمعية، فأجاب: إن المقصود أن هذا المفهوم منقسم إليها بضم قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران بالنسبة إلى الفعل وقس عليه أخويه الخ. (قوله: منحصرة فيها) ولما سكنت المصنف عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام فهم منه الانحصار فيها، والحصر استقراء؛ لاحتمال قسم آخر عقلاً يدفعه الاستقراء، فما في الرضي أنه عقلي وتبعه الأكثرون، فقد رده العصام في

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع^(١) يستلزم الدلالة فهي^(٢) «إِذَا» من صفتها^(٣) «أَنْ تَدُلَّ عَلَى»^(٤) مَعْنَى، كَمَا فِي^(٥)، فِي نَفْسِهَا أَي: فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ.

(١) حال. (٢) أي: الكلمة جملة اسمية مع الفاء وجواب لما قسم. (٣) أي: من شأنها. (٤) مبتدأ مؤخر. (٥) أشار بالتقدير إلى كون الجار والمجرور ظرف مستقر.

إِذَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا،

الدليل، وإن أبين عن أنه عقلي فظاهر أنه قطعي؛ إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات محصلة سوى ما أخرجه التقسيمان. (قوله: أما من صفتها) قيل: التقدير هكذا؛ لأن حالها أو دلالتها، أو لأنها إما ذات دلالة، ولا يخفى أن تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول، أما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة، ولا القول بأن الثاني حرف والأول اسم وفعل، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول وعدم صحة الحمل على الثاني؛ لأن حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع أن الضرورة التي دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني.

أبييت الخ؛ لأن القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني الدائر بين النفي والإثبات مفهوم سلبي يجوز أن يكون أعم من الحرف. (قوله: إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات) معينة عند النحاة وضع هذه ألفاظاً بأرائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمان المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دائراً بين النفي والإثبات، فيكون الحصر في الأقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعياً لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما إذا كان للأقسام المذكورة مفهومات سوى ما أخرجه التقسيمان، وإن كانت مساوية له في الصدق؛ فإنه لا يكون الحصر المذكور قطعياً لتجوز العقل قسماً آخر بالنظر إلى تلك المفهومات. (قوله: قيل: التقدير) يعني: أن الكلام على حذف المضاف، إما من اسم إن أو من خبرها. (قوله: أن تقدير الخ) وهو تقدير الجار والمجرور خبراً؛ لأن تدل أو عاملاً فيه، والمجموع خبراً؛ لأن وإنما لم يقدر صفتها بدون الجار بأن يكون مبتدأ وإن تدل خبراً رعاية لجانب المعنى فإن الدلالة من بعض صفاتها، وليكون نصاً في عدم تقدير المضاف. (قوله: فلا يناسب الخ)؛ لأنه حينئذ يكون التقسيم للحال أو الدلالة قصداً للكلمة تبهماً. (قوله: ولا القول بأن الثاني حرف الخ)؛ لأن الظاهر أن المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف، بل حال الحرف وإرادة الكلمة المذكورة في القسم الثاني ركيك غير مناسب. (قوله: لأن حال الكلمة الخ) دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول. (قوله: ودلالتها الخ) دليل لقوله: وعدم صحة الحمل على الثاني. (قوله: مع أن الخ) متعلق بقوله: فلا يناسب الخ علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم. (قوله: الضرورة) وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات. (قوله: من الثاني) أي: من قوله: إما أن تدل لا من الأول أي من لأنها. (قوله: فاللائق الخ) لئلا يكون كنز الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: وأما تقدير الذات) عطف على قوله: أما تقدير الحال. (قوله: فيخالف ما اقتضاه

الشرح، وقال القاسم العبادي: إن الحصر في الثلاثة ليس بعقلي، وإنما العقلي الحصر في الدال وغيره، وحصر الدال في المقترن وغيره؛ أي: فبذلك يجمع قول من قال: أنه عقلي، وقول من نفاه، انتهى. وفي اللاري: السر في تثليث القسمة تبين أحوال الأقسام، وتوضيحه: أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة؛ لبحث عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتبعية، فالملاحظ في القسمة تبين الأحوال - أي: خواص الأقسام - انصرافاً وغيره، وتثنية وجمعاً مكسراً أو سالماً، وتعدية أو لزوماً، وأمرأ أو نهياً أو مضارعاً، وكونها جارة أو عاطفة إلى غير ذلك مما يبحث عنها في هذا الفن (سيد). (قوله: لما كانت موضوعة الخ) فائدة: اعتبار هذه الشرطية التنبيه على أن الدلالة معتبرة في المقسم، حتى لا يرد أن قوله في التقسيم أو لا تدل على معنى في نفسها يصدق على أمرين؛ أحدهما: ما لا يدل على معنى أصلاً؛ والثاني: ما يدل على معنى، لكن لا يدل على معنى في نفسها، والقسم الأول ليس بحرف، فلا يصح قوله الثاني الحرف، فلما أشار أولاً إلى أن الدلالة على معنى معتبرة في المقسم لم يتناول قوله: أو لا تدل على معنى في نفسها القسم الأول؛ أعني: ما لا يدل على معنى أصلاً، فيصح قوله الثاني الحرف (نعمه). (قوله: فهي إما من صفتها أن تدل) جواب لما؛ فإنه قد يكون جملة اسمية مع الفاء، فلا إشكال، ثم إن وجه التقدير في نظم الكلام تصحيح الحمل ودفع الملام؛ لأن قوله: أن تدل، في تأويل المصدر، ولا يصح أن يقال: إن صفتها إما دلالة أو لا دلالة، ولكن يصح أن يقال: إن صفتها إما دلالة أو لا، قيل: وإنما أتى بمن مع أن المقصود يتم بدونها للتنبيه على كثرة أوصاف الكلمة، وفيه شيء، فالوجه أن تقدير من لتزيين اللفظ وتحسينه، وقال العصام في الشرح: ولما لم يصلح حمل خبر إن على اسمها احتيج إلى تأويل أن تدل بالدال أو تقدير الحال مضافاً إلى الاسم، وفرق شارح الباب بين صريح المصدر والمؤول به في صحة حمل الثاني على الجثة دون الأول، وارتضاه الشريف في هذا المقام من حواشي الرضي حيث قال: لا حاجة هنا إلى تقدير شيء؛ فإنه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بأن؛ فإنه في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه أو الإضافة أو

والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدلَّ الكلمة عليه بنفسها^(١) من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى^(٢) إليها لاستقلاله^(٣) بالمفهومية «أو»^(٤) من صفتها أن «لا» تدلُّ^(٥) على معنى في نفسها^(٦) بل تدل على معنى تحتاج^(٧) في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى^(٨) إليها لعدم^(٩) استقلاله^(١٠) بالمفهومية^(١١)، وسيجيء تحقيق ذلك^(١٢) في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى. القسم^(١٣) «الثاني»:

(١) أي بذاتها وانظروها. (٢) أو مركب إليها. (٣) تحليل وبيان لما ذكره من قوله: والمراد بكون المعنى أنه. (٤) عطف على أن تدل. (٥) يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى. (٦) من صفتها. (٧) صفة جرت له على غير من هي له للكلمة. (٨) وهو المتعلق معنى إلى ما يدل كلمة أخرى لهذه الكلمة. (٩) دليل احتياج. (١٠) في الدلالة على معنى. (١١) بمعنى الانضمام من الكلمة. (١٢) أي: عدم الاستقلال. (١٣) أورد القسم حيث جعل موصوف القول الثاني بقرينة كونه قسماً للكلمة.

أولاً، الثاني:

فاللائق التأويل فيه لا في الأول، وأما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة أن، وكذا جعل أن يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره: التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من أن الفعل مع أن في تأويل المصدر، ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج إلى ما ذكر، لكن النظر إلى المعنى يقضي عنه؛ إذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة. (قوله: من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى) أو مركب إليها. (قوله: الثاني الحرف) استئناف؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا كان سائلاً قال: ما الأول وما الثاني، فقال: الثاني الحرف، والأول إما كذا أو كذا، معطوفاً على الجملة الاستئنافية، ولك أن تعطف أولاً ثم تجعل المجموع جواباً، وكذا الحال في قوله الثاني: الاسم، والأول: الفعل.

زيادة إن؛ لأن زيادة إن مع الفعل تجعله نصاً في معنى الحدث المتجدد، والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها. (قوله: وكذا) أي: يخالف مقتضى زيادة إن تأويل إن تدل باسم الفاعل لأجل صحة الحمل؛ لأنه نص في الأمر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت. (قوله: قال السيد) رحمه الله لا في حواشيه على شرح الرضي. (قوله: التقدير) أي: تقدير المضاف من الخبر. (قوله: إذ ليس في معنى المصدر حقيقة)؛ لأن معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقيد والفعل مع أن مشتمل على النسبة التامة إلى الفاعل فهذا الاعتبار يصح إسناده إلى الذات، نعم إنه مأوّل به وليس كل ما أوّل حكمه حكم ما أوّل به. (قوله: ولا يخلو من خدشة) لعل ذلك أن الفعل بعد دخول أن يصح مسنداً إليه فلا تكون النسبة المعتمدة حينئذ تامة، بل تقييدية فإشكال العمل باق. (قوله: أو مركب إليها) زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج إلى المركب كحروف الشرط، والحروف المشبهة بالفعل فإنها تدل على معنى من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى، بل إلى انضمام مركب. (قوله: معطوفاً على الجملة الاستئنافية) فيكون اعتبارها استئنافاً مقدماً على المعطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما في أنفسهما كما أن الجامع حينئذ في السؤالين كونهما ناشئين عما سبق. (قوله: ولك أن تعطف أولاً) فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنافية وهو اشتغالها على بيان حال المتقابلين كما أن الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالاً عن حال المتقابلين، ثم تجعل المجموع جواباً لمجموع السؤالين، وهذا أبلغ لاغتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والأول أظهر لتقدم الاستئناف على المعطف ذكراً.

غيرهما، ولا شك أن معنى الفعل مرتبط بلا تقدير، انتهى. وقال بعض: أنه مخدوش، وفي تعليقات الكليني: أنهم قد استشكلوا في أمثاله واحتاجوا إلى تكلفات مستغنى عنها؛ لأن الكلام في أمثاله على حذف الجار من أن كما هو القياس؛ أي: لأنها إما بأن تدل؛ أي: ملازمة بأن تدل الخ فلا إشكال. (قوله: والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدل) إرادة هذا المعنى من قوله: معنى في نفسها، إما بالتجوز في الظرفية بناء على أن ظرفية الدال للمدلول مجازية، وإما بطريق التشبيه البليغ؛ أي: معنى كأنه في نفسها حيث لا ينفك عنها كما لا ينفك المظروف عن ظرفه، ثم الغرض من تفسير الدلالة بنفسها وصرفها عن ظاهرها أن لا يختل بالأسماء والأفعال المشتركة بين معنيين فأكثر؛ كعين جارية؛ لأن الظاهر من دلالة الكلمة بنفسها على معنى أن لا يحتاج في الدلالة عليه إلى أمر خارج أصلاً، فيخرج هذه الألفاظ المشتركة؛ لاحتياجها في الدلالة على معانيها إلى قرائن معينة، فلما فسرت بعدم احتياج إلى انضمام كلمة أخرى لم تخرج، فإن العين مثلاً وإن دلت على معنى بواسطة انضمام لفظة جارية إلا أنها لا يحتاج إليه في الدلالة؛ لأنها قد تدل عليه بواسطة قرينة حالية، وكذا الكلام في دلالة المضارع على خصوص الحال أو الاستقبال بخلاف الحرف؛ فإنها تحتاج في الدلالة على معانيها إلى انضمام كلمة أخرى دائماً ولا تدل عليها بقرائن الأحوال (كلنيوي). (قوله: من غير حاجة الخ) كلمة غير بمعنى لا النافية؛ كما في قوله تعالى: «غَيْرِ الْمُنْضَرِبِ عَلَيْهِمْ»، ومن بمعنى الباء؛ أي: بلا حاجة في تلك الدلالة إلى انضمام كلمة؛ أي: مثلاً؛ إذ قد يحتاج إلى انضمام كلمتين كـبعض الحروف، وإلى كلام كهزمة الاستفهام، فلو قال: إلى أمر آخر لكان أشمل، وقوله: بالمفهومية؛ أي: في الكون مفهوماً من الكلمة. (قوله: أو من صفتها أن لا تدل) يشير إلى أن قوله: أو لا من تمة خبر إن، وعطف على تدل لا على في نفسها (عضد). (قوله: القسم الثاني) اللام للعهد الخارجي، وتقدير الشارح القسم للإشارة إلى وجه تذكير قوله: الثاني، إذ المناسب بالسوق الثانية والأولى؛ لأنه عبارة عن الكلمة، فالتذكير باعتبار القسم وترك العطف؛ لأنه ليس مقدمة من مقدمات الدليل، بل جملة اعتراضية احتيج إليها لتعيين معنى الحرف، وإنما قدم الحرف

وهو ما^(١) لا يدل على معنى في نفسها «الحَرْفُ» كـ^(٢) (مِنْ وَإِلَى) فإنهما^(٣) يحتاجان في الدلالة^(٤) على معنييهما^(٥) - أعني^(٦): الابتداء^(٧) والانتهاء^(٨) - إلى^(٩) كلمة أخرى كـ^(١٠) (البَصْرَةُ^(١١) وَالْكُوفَةُ^(١٢)) في قولك: (سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ). وإنما سمي هذا القسم^(١٣) حرفاً، لأن الحرف في اللغة^(١٤): الطرف^(١٥) وهو في طرف، أي: في جانب مقابل^(١٦) للاسم والفعل^(١٧) حيث يقعان عمدة^(١٨) في الكلام وهو^(١٩) لا يقع عمدة فيه كما سنعرف^(٢٠). «و» القسم «الأَوَّلُ»^(٢١) وهو ما يدل على معنى في نفسها^(٢٢)، «إِذَا» من صفتها^(٢٣) «أَنْ يَقْتَرِنَ» ذلك^(٢٤) المعنى المدلول عليه^(٢٥) بنفسها في الفهم^(٢٦) عنها بأحد^(٢٧) الأزمنة الثلاثة^(٢٨):

(١) أي: كلمة. (٢) كائن أي: كما عند. (٣) كلمة أو كلم. (٤) دلالة كل منهما. (٥) متعلق بالدلالة. (٦) من المعنى. (٧) أي: الجزئي. (٨) أي: الجزئي. (٩) متعلق بيحتاجان. (١٠) وتلك الكلمة كائنة كالبصرة آه. (١١) كانضمام البصرة إلى من. (١٢) كانضمام الكوفة إلى إلى. (١٣) الثاني. متعلق بسمي. (١٤) معناه اللغوي. (١٥) يقال حرف الوادي أي طرفه. (١٦) صفة جانب. (١٧) متعلق بمقابل. (١٨) والمراد بالعمدة المستند خبر إن والمستند إليه مفعول يقعان. (١٩) أي: الحرف. (٢٠) أنت في حد الاسم. (٢١) أي: كلمة عطف على القسم الثاني. (٢٢) فالكلمة. (٢٣) أي: الكلمة. أي: من شأنها تحقيق سبب التقدير تأمل مثل ذلك. (٢٤) فاعل يقترن. (٢٥) قام مقام فاعل للمدلول أي الضرب مثلاً في ضرب. (٢٦) متعلق بيقترن. (٢٧) متعلق بيقترن. (٢٨) صفة الأزمنة.

الحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ^(١) إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الْأَزْمَنِ الثَّلَاثَةِ

(١) وهو ما يدل على معنى في نفسها، إما من صفتها أن إلخ.

(قوله، لأن الحرف في اللغة الطرف) يقال، حرف الوادي طرفه. (قوله، أي، جانب مقابل للاسم والفعل) لم يقل: أي: في جانب من الكلام؛ لأنه قد يقع جزأ له، نحو: زيد لا حجر. (قوله، أن يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة في الفهم من كلمة خرج من حد الفعل ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق كضرب مصدراً، وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب أمس، وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما إذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان.

(قوله: ثم يقل) أي: في جانب من الكلام مع أنه أنسب لنقله من حرف الشيء بمعنى طرفه. (قوله: لما اعتبر الخ) فبالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثاني، وبالفهم لذي هو ظرف المقارنة خرج الأول، ويتبيد الفهم بكونه عنها خرج الثالث، ولو أخر الأول عن الثاني لكان أظهر ليكون التشر على ترتيب اللف.

لبساطته، وأخره في الأقسام؛ لكونه عديمياً، وفي الهندي قدمه في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر. (قوله: وهو ما لا يدل على معنى الخ) الظاهر المناسب لما سبق، وهو ما من صفتها أن تدل الخ إلا أنه لاستلزام كل منهما للآخر عبر هكذا للاختصار، وقوله: كالبصرة والكوفة؛ أي: وكلفظ سرت أيضاً فاعرفه. (قوله: في اللغة الطرف) يقال: حرف الوادي والجبل؛ أي: طرفهما، وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ مِنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾؛ أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكن (شذور). فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محله. (قوله: وهو لا يقع عمدة فيه) يعني: مستقلاً، وإن وقع جزءاً من العمدة؛ نحو: اللا حي جماد. (قوله: أن يقترن ذلك المعنى الخ) يشير إلى أن ضمير يقترن راجع إلى المعنى المذكور في ضمن الأول؛ إذ قد ذكر أن الأول عبارة عما يدل على معنى في نفسها، ولا يلزم إخلاء الخبر عن ضمير راجع إلى المبتدأ؛ لأن الراجع ضمير صفتها فاعرفه، ثم المراد بذلك المعنى هو المعنى التضميني - أعني: الحدث - بالنسبة إلى الفعل، والمطابق بالنظر إلى الاسم، إلا أن مدلول الاسم لا يقترن بالزمان وهو ظاهر. (قوله: في الفهم عنها) متعلق بالاقتران؛ أي: في المفهومية عن تلك الكلمة، وخرج به ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق والوجود؛ كالضرب مثلاً؛ فإنه لا يتحقق في الخارج بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه، وخرج أيضاً ما يدل على الزمان بقرينة لفظية؛ كضارب أمس، وما يكون مقارناً للفهم، لكن يكون فهمه بقرينة حالية كما إذا أطلق ضارب وفهم الزمان. (قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة) الإضافة للعهد الذهني، والثلاثة صفة الأزمنة، وأورد عليه بأن الثلاثة مذكر والأزمنة مؤنث فلا مطابقة بينهما وأن الأزمنة جمع والثلاثة مفرد، وأجيب عن ذلك: بأن اسم العدد إذا وقع صفة لجمع أو خبراً أو مضافاً إليه لا يقع إلا صفة لمفرده أو خبراً أو مضافاً إليه؛ نحو: والأسباب

الماضي والحال والاستقبال، أي^(١): حين يفهم ذلك المعنى^(٢) عنها^(٣) يفهم عنها أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً^(٤).
مقارناً له^(٥) «أو» من صفتها^(٦)، أن «لا» يقترن ذلك^(٧) المعنى المدلول عليه بنفسها^(٨) في الفهم عنها^(٩) مع أحد
الأزمنة الثلاثة، القسم^(١٠) «الثاني»: وهو ما يدل على معنى في نفسها غير^(١١) مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
«الاسم» وهو مأخوذ من السمو^(١٢) وهو العلو لاستعلائه^(١٣) على أخويه حيث يتركب منه وحده^(١٤)
الكلام^(١٥) دون أخويه. وقيل^(١٦): من الوسم وهو العلامة^(١٧)؛ لأنه^(١٨) علامة على مسماه^(١٩). «و»^(٢٠)
القسم «الأول»: وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن

(١) تفسير لقوله: إما أن يقترن. (٢) المدلول عليه بنفسها. (٣) أي عن القسم الأول. (٤) أي: كما يفهم ذلك المعنى. (٥) أي: فيه المعنى لا قبله ولا بعده وبلا
شرط أي: فهم المعنى مقارناً لأحد الأزمنة وعلى العكس. (٦) أي: من صفة قسم الأول. (٧) فاعل يقترن كما مر. (٨) مطابقة. متعلق يقترن. (٩) الأولى الباء
بدل مع من القسم الأول. (١٠) جملة مستأنفة. (١١) حال من معنى المدلول. (١٢) عند البصريين. (١٣) تعليل النقل لا تعليل الاشتقاق. (١٤) أي: بغير فعل ولا
حرف. (١٥) فاعل يتركب. (١٦) أي: الكوفيون. (١٧) يقال: وصمت الدابة إذا جعلت لها علامة. (١٨) أي: الاسم علة لمقدر إلهاً سمي هذا القسم الاسم. (١٩)
اسم. (٢٠) عطف على القسم الثاني.

أولاً، الثاني الاسم، والأول

(قوله: مأخوذ من السمو) أي: سمي اسماً حال كونه مأخوذاً منه،
وأصله سمو بحركات السين حذفت الواو، ثم نقل حركة السين إلى ما
بعدها ليصح الوقف عليه، ثم أتى بهزمة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالباء. (قوله: لاستعلائه على أخويه) ولأنه يرفع المسمى.
(قوله: وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي، وجمعه على أسماء؛
فإنه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه أوساماً، وارتكاب القلب بعيد.
(قوله: لتضمنه الفعل اللقوي) فيكون من قبيل تسمية الدال باسم

(قوله: من السمو) بضمين وتشديد الواو مصدر سما يسمو كما
يعلو علواً. (قوله: أي: سمي اسماً الخ) أراد أن قوله: مأخوذاً حال
من مفعول سمي المستفاد من حمل الاسم على الثاني. (قوله:
بحركات السين) ولا يجوز أن يكون أصل اسم سمو بفتح السين؛ لأن
فعل بفتح الفاء إذا كان صحيح العين مجموع على أفعل ومفعول كفلس
وأفلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على أفعال كأعمال
وأقوال في جمع حمل وقفل. (قوله: حذفت الواو) لمجرد التخفيف
من غير علة قياسية؛ ولذا دار الإعراب على آخر ما بقي. (قوله:
ليصح الوقف) فإن الوقف بالإسكان أو الإشمام أو الروم وشي منها
لا يصح بدون الحركة. (قوله: ولأنه يرفع المسمى): إذ به يتميز
في الذهن والخارج. (قوله: ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فإن
أمثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها
منقوص كسمي وأسماء وأسامي وسمي وسميت وسميت، ولو كان مشتقاً
من الوسم لكان أمثلة اشتقاقه مثلاً وأوياً وكوسم وأوسام وأواسم
ووسمت وتوسمت. (قوله: وارتكاب القلب بعيد) رد لما يقال على
الاستشهاد من أنه لم لا يجوز أن يكون أصله وسم جعل الفاء في موضع
اللام لما قصد تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف
نسياً ورد في تصرفاته في موضع اللام؛ إذ حذف من ذلك المكان؛
يعني: أن القول بالقلب بعيد؛ لأنه مع كونه خلاف الأصل
لا يكون مطرداً كما عرفت.

المانعة تسعة وسبع ليال وثمانية أيام، والنكتة فيه: أنه إذا وقع
صفة لجمع إن اعتبر أقل الجمع يلزم أن يكون الأزمنة تسعة، وإن
اعتبر ما فوقه يلزم أن يزداد (ابن كمال). وقوله: أعني: الماضي
والحال الخ إشارة إلى أن اللام في المتن للعهد الخارجي
العلمي، فلا يرد حين إذ وقع هذا اللفظ في الحدود إيراد الألفاظ
المبهمة المجملة في التعريفات، ولو كانت ضمنية كما ههنا،
وقوله: أي حين يفهم ذلك المعنى، تفسير لقوله: إن يقترن،
وبيان لحاصل المعنى. (قوله: مقارناً له) حال من المعنى؛
أي: حال كونه مقارناً لأحد الأزمنة، وفيه رمز إلى أن الاقتران
بمعنى المقارنة، ثم إنه من مقارنة المظروف بالظرف كما لا
يخفى، وقوله: المدلول عليه بنفسها لم يوجد في بعض النسخ.
(قوله: مأخوذ من السمو) دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق
فالتعبير به أسلم، والسمو: إما بوزن قنو أو قفل لا بالفتح؛
لجمعه على أفعال، وفعل بفتح فسكون لا يجمع عليه
بخلافهما؛ نحو: جذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا مذهب
البصريين، وما ذكره بعده مذهب الكوفية، ولكل من الطرفين
دلائل ذكرناها في دوحة العنادل، وقوله: على أخويه؛ أي:
مثليه - أعني: الفعل والحرف - ففيه مجاز. (قوله: وقيل الخ)
وهم الكوفيون كما قلنا، ووجه التمريض كون مذهبهم
مرجوحاً. (قوله: والأول: وهو ما يدل على معنى في نفسها
مقترن) فاعلم أن الفعل ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين،
وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناء على أنه
مقطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدرة، وانتصر
لهم ابن هشام في المغني وقواه، وإنما كانت ثلاثة؛ لانحصار
الزمان في ذلك؛ لأن الفعل الذي هو الحدث، إما متقدم على
زمان الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه، فالأول الماضي،
والثاني الحال، والثالث الاستقبال، وقال ابن الخباز: الدليل
على أن الأزمنة ثلاثة، قوله تعالى: ﴿مَا بَكَيْنَ آيَاتِنَا وَمَا خَلَقْنَا وَمَا
يَكُنْ ذَلِكَ﴾ (فاكهة على قطر الندى). واعلم أيضاً أنه وقع
الإجماع على كون الكلمة منحصرة في الاسم والفعل
والحرف، وخالفه الجمهور من لا يعتد بخلافه، فعن أبي

بأحد الأزمنة الثلاثة. «الفعل»: سمي به لتضمنه^(١) معنى الفعل اللغوي وهو المصدر، «وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ» أي: بوجه^(٢) حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة «حَدُّ كُلِّ»^(٣) «وَاحِدٍ مِنْهَا»^(٤)، أي: من تلك الأقسام^(٥) الثلاثة وذلك لأنه^(٦) قد عَلِمَ به، أي: بوجه الحصر أن^(٧) الحرف كلمة^(٨) لا تدل على^(٩) معنى في نفسها^(١٠) بل تحتاج^(١١) إلى انضمام^(١٢) كلمة^(١٣) أخرى^(١٤) إليها، والفعل كلمة^(١٥) تدل على^(١٦) معنى في نفسها^(١٧) لكنه مقترن^(١٨) بأحد الأزمنة الثلاثة، والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(١) أي: تضمن الفعل الاصطلاح الفعل الحقيقي لأنه جزء مدلول. (٢) فبدليل الحصار الكلمة وهو قوله: إما أن تدل. (٣) وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام ولكنه يمنع التصريح بها. وإضافة الحد إلى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها. (٤) فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول. ومن للتبويض والجار والمجرور صفة لقوله حد. (٥) أي: الحرف والاسم والفعل واقع وثابت. (٦) شأن. (٧) أن مع جملتها بعد التأويل نائب فاعل علم. (٨) بقرينة كون الحرف فيها للكلمة. (٩) كائن. (١٠) بقرينة أولى. (١١) في الدلالة على المعنى. (١٢) أي: إلى إحانة. (١٣) أي: المتعلق. (١٤) أي: إلى الحرف. (١٥) جنس بعيد. (١٦) جنس قريب. (١٧) فصل بعيد. (١٨) فصل قريب.

الفعل، وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ^(١) حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

(١) أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة - إلخ.

حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً للكلمة وسماه الخالفة، وهي اسم الفعل ووجه التسمية أنه خلف الفعل وقائم مقامه، وهذا مردود بأنه اسم لصديق التعريف عليه (نعمه). (قوله: سمي به؛ لتضمنه) أي: سمي ما صدق عليه الفعل بلفظ الفعل؛ لتضمنه الحدث، فالتسمية من تسمية الكل باسم الجزء، لا الدال باسم المدلول التضميني؛ لأن من عادتهم أن يسموا الدال باسم المدلول إذا كان مدلولاً مطابقاً وههنا تضميني. (قال: وقد علم بذلك) الواو إما اعتراضية لمدح الدليل ترغيباً للطالب أو لنكتة أخرى، أو حالية، أو عاطفة على مقدر؛ أي: قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم الخ. وكلمة قد للتقريب أو للتحقيق، والباء للمسيبة، ولم يقل وقد عرف؛ لأن حدودها كليات، والمعرفة إنما تستعمل في الجزئيات، ثم الظاهر أن يقال به بدل قوله بذلك كما في الشرح، إلا أنه وضع الظاهر موضع الضمير؛ لزيادة التمكن في الذهن، وقوله: أي: بوجه حصر الكلمة، الوجه: بمعنى الدليل، ففي الهندي؛ أي: بالدليل المذكور، وقال عصام: ولك أن تجعل ذلك إشارة إلى المدعي والباء بمعنى مع. (قال: المصنف حد كل واحد منها) واعلم أن الحد في اللغة: المنع والحاجز بين شيئين وتأديب المذهب والنهاية، وفي العرف: ما يوصل إلى التصور المطلوب وهو الحد المرادف للمعرف عند الأصوليين؛ لأن الحد عندهم هو الجامع المانع فيشمل الرسم، وعند أهل المنطق الحد تعريف الشيء بالذاتيات، ومعنى الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه، ومن شرطه أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه متى عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لم يكن مانعاً؛ لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً؛ لكونه أخص من المحدود، وعلامة ذلك استقامة دخول كلمة كل في الطرفين؛ كقولك: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار (أبو البقاء). (قوله: قد علم به أي بوجه الخ) فسر؛ لثلاثتهم رجوعه إلى كل واحد، وفيه تعريض للمصنف بأن الأولى أن يقول في المتن به

المدلول. (قوله: وقد علم) الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديده الإشارة أو للمطف على انحصار؛ لأنها أو للمطف على العلم بالانحصار الذي أفاده الدليل؛ أي: علم انحصار الكلمة، وقد علم بذلك؛ أي: بوجهه، وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال. (قوله: بذلك) الباء للاستعانة ووضع اسم الإشارة موضع المضمير لزيادة التمكن في الذهن وكمال اكتشافه، واختار ذلك دون هذا إشارة إلى استحسان التعظيم لجودته. (قوله: حد كل واحد منها) إضافة الحد إلى كل بمعنى اللام، ويجوز التصريح بها، وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام أيضاً، لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الإضافة من أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو

(قوله: باسم المدلول) أي: التضميني. (قوله: الواو للاعتراض) لعدم ذكر المصنف عليه صريحاً وهذا مختار صاحب الكشف من أنه لا يشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يكون في آخر الكلام نحو قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». (قوله: لتنبيه من لا تجديده الإشارة) لا يخفى أن هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح، فالأولى تركه وإيراد نكتة مختصة به إلا أن يقال إنه تعرض به للإشارة إلى أن الاشتغال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض. (قوله: أو للمطف على انحصار) وهي جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كأنه قيل: لم كانت الكلمة منحصرة فيها فأجاب انحصرت لأنها الخ. (قوله: أي: علم انحصار الكلمة) فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتغال. (قوله: وعلى هذا التقدير الخ) لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الأول؛ إذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها. (قوله: الباء للاستعانة) لأن المبادئ آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر في محله. (قوله: إشارة إلى استحسانه التعظيم) باستعارة الصيغة الموضوعية للبعد المكاني للبعد الرتبي وكل ما بعد رتبة

فالكلمة^(١) مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف^(٢) ممتاز عن أخويه بعدم^(٣) الاستقلال في الدلالة^(٤)، والفعل^(٥) ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران^(٦)، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران^(٧). فعِلِمَ^(٨) لكل واحد منها^(٩) مُعرِّف^(١٠) جامع^(١١) لأفراده^(١٢)، مانع عن دخول غيرها^(١٣) فيه^(١٤). وليس المراد بالحد ههنا^(١٥) إلا المعرف الجامع المانع، ولله^(١٦) در المصنف^(١٧) حيث أشار إلى حدودها^(١٨) في ضمن دليل الحصر^(١٩)، ثم نبه^(٢٠) عليها بقوله: وقد^(٢١) علم بذلك حد كل واحد منها، ثم صرح^(٢٢) بها فيما بعد^(٢٣) بناء^(٢٤) على تفاوت^(٢٥) مراتب الطبائع^(٢٦).

(١) إذا علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة كلمة فالكلمة مشتركة. (٢) فالحرف نسخة. (٣) الباء سببية. (٤) متعلق بعدم الاستقلال. (٥) مشترك أيضاً لأخويه في كونه كلمة تدل على معنى إلا أنه ممتاز عن الحرف بالاستقلال. (٦) بأحد الأزمنة الثلاثة. (٧) بأحد الأزمنة. (٨) أي: إذا كانت الكلمة جنساً مشتركاً بين هذه الأقسام الثلاثة، وامتناز كل واحد منها عن أخويه بفصله المخصوص. (٩) أي: من الأقسام الثلاثة. (١٠) أي: تعريف. (١١) صفة جامع. (١٢) (١٣) فيكون منعكساً. (١٤) أي: غير الأفراد، فيكون مطرداً. (١٥) أي: في كل واحد من الأقسام الثلاثة. (١٦) أي: في هذا الفن أو في هذا المقام. (١٧) أي: لأجل الله. (١٨) أي: شفقة على التلمذ حيث لم يعمل. المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم أنه. (١٩) أي: إلى حد كل قسم من أقسام الكلمة أولاً. (٢٠) دليل الحصر إما أن تدل أنه. (٢١) ثانياً. (٢٢) بدل من القول الكائن. (٢٣) ثالثاً. (٢٤) أي: بعد تعريف الكلام. (٢٥) حلة للأفعال الثلاثة. (٢٦) من الأعلى والأوسط والأدنى. (٢٧) جمع طبعة.

مدلول اللام كيوم الأحد وكل رجل وكل واحد، ومن في قوله: منها للتبعض، والجار والمجرور صفة لقوله: واحد. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن فإن الحد عند الأدباء هو المعرف الجامع المانع، وفي هذا المقام؛ لأن المركب من ما به الاشتراك وما به الامتناز لا يستلزم أن يكون حداً مقابلاً للرسوم. (قوله: ولله در المصنف) الدز في اللغة: اللين، وفيه خير كثير عند العرب، فأريد به

يستحق التعظيم. (قوله: بحدوته) فإنه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتغال على كمية صلاحية الاسم والفعل؛ لكونهما عمدين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام. (قوله: بل يكفي إفادة الاختصاص الخ) وهو كون المجرور مرتبطاً بما قبله سوى الظرفية والجنسية. (قوله: للتبعض)؛ لأن كل واحد جزء من مجموع الأقسام الثلاثة. (قوله: فإن الحد عند الأدباء الخ)؛ إذ ليس غرضهم من الحد إلا التمييز التام، وأما التمييز بين الذاتيات والمرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن أحوال الموجودات على ما هي عليه. (قوله: لا يستلزم الخ) لجواز كون المشترك عرضاً عاماً والتمييز خاصة، فلا يكون حداً لجواب اشتغاله على الذاتيات. (قوله: في اللغة اللين الخ) هكذا في الصحاح، وفي الرضي: الدرما يدر من الضرع من اللين، أو من السحاب من المطر. (قوله: وفي خير الخ)؛ إذ به معاشهم فأريد به الخير إما مجازاً لغوياً أو منقولاً لغوياً فيكون لغة طارئة. (قوله: أي: لا كثر خيره) قدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة. (قوله: وذلك) أي: كونه مفيداً للمدح ثابت. (قوله: وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص أفاد التعجب؛ لأن الله تعالى منشئ المعجائب في القاموس اللام يجيء للقسم والتعجب معاً، ويختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في الله دره وفي النداء: نحو: يا للماء ولا يخفى أن كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللين، فالمعنى أن اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الأول؛ فإنه يجوز أن يكون لمجرد الاختصاص وأن يكون مع التعجب، فالأظهر أن يقول: وقد يقال الدر اللين واللام للتعجب الخ.

كما أشرنا إليه. (قوله: لكنه مقترن) أي: بالصيغة لا بالمادة فيخرج؛ نحو: أمس، وأيضاً المراد الاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه؛ نحو: عسى ونعم وبش، ثم المناسب ترك لفظ لكنه ههنا بخلاف إتيانها في الاسم، فإن له وجهاً، بل الأنسب تقديم قوله: والاسم كلمة الخ وتأخير قوله: والفعل الخ؛ ليكون الترتيب موافقاً لترتيب المتن، فحينئذ يتحقق وجه الاستدراك، وقوله: لكنه غير مقترن؛ أي: وضعاً وإن اقترن عقلاً. (قوله: فالكلمة مشتركة الخ) أي: اسم مفعول بمعنى مشترك فيها، والأقسام مشتركات بالكسر؛ يعني: أن الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن وعند الأدباء إلا المعرف الجامع المانع، لا ما اصطلاح عليه أهل المنطق كما عرفته، فهذا جواب عن منع التقريب بأن الحد معرف يشتمل على الذاتيات فقط وكون ما علم من الدليل تعريفاً بالأجزاء الذاتيات، ثم وحاصل الجواب ظاهر. (قوله: والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال) اتفق المتأخرون على أن الفعل يدل على الحدث فاستقلال معناه باعتبار معناه التضميني - أعني: الحدث - حتى إنهم شنعوا على من أطلق أن معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضميني، ولعل هذا غير موافق للتحقيق؛ لأن النسبة وإن احتاجت إلى الطرفين إلا أنهما جزآن للفعل، فهي لم تحتاج إلى أمر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف إليه، وكلام المتقدمين مضطرب فيما عدا الزمان من أجزاء معنى الفعل، فمنهم من وافق المتأخرين، ومنهم من ذهب إلى أن دلالة عليه بطريق الالتزام (جزائري). ولما كان مراد الشارح بيان الامتيازات المفهومة من المتن لم يذكر امتياز الفعل عن الحرف بالاقتران بالزمان. (قوله: ولله در المصنف) مأخوذ من شرح الهندي والدر في الأصل ما يدر؛ أي: ينزل من الضرع ومن الغيم من المطر، إلا أنهم جعلوه ههنا كناية عن الفعل الصادر عن الممدوح، وإنما نسبوه إليه تعالى؛ لأنه عز سلطانه هو المنشئ

«الكَلَامُ» في اللغة: ما^(١) يتكلم به^(٢) قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة: «مَا تَضَمَّنَ» أي: لَفْظٌ تَضَمَّنَ^(٣) «كَلِمَتَيْنِ»، حقيقة^(٤) أو حكماً^(٥)، أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه. فَاَلْمُتَضَمِّنُ - اسم فاعل - هو المجموع، والمُتَضَمَّنُ - اسم مفعول^(٦) - هو كل واحدة من الكلمتين^(٧)، فلا^(٨) يلزم اتحادهما. «بِالإِسْنَادِ»، أي:

(١) أي: لفظ. (٢) ثم استعمل استعمال المصدر فقل كلمته كلاماً كأعطى إعطاء مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (٣) وأراد بالتضمن التركيب إما تحقيقاً مثل: زيد قائم أو تقديرأ مثل: اضرب. (٤) تميز للكلمتين مثل: زيد قائم أو قام زيد. (٥) مثل جسق مهمل. (٦) عين الكلمتين الحد وذلك لأن المتضمن كلمتان ههنا. . الاجتماعية المتضمن اسم مفعول كلمتان ههنا الافتراقية المجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما. (٧) إشارة إلى دفع ما يتوهم من اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل: زيد قائم لأن زيد قائم. (٨) إذا علمت هذا الفرق من الكلمتين إجمالاً وتفصيلاً.

الكَلَامُ مَا^(١) تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِإِسْنَادٍ،

(١) أي: لفظ.

الخير مجازاً، فيقال في الذم لا درّ ذره؛ أي: لا أكثر خيره، وفي المدح لله ذره؛ وذلك لأن العرب إذا عظّموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه قصدوا إلى أن غيره لا يقدر عليه، وقد يقال: اللام للتعجب، والذرّ اللين، والمعنى: تعجبوا من لبن أم ريت به كاملاً في العلم، أو القدر إلى غير ذلك من الصفات الكمالية. (قوله: الكلام) لم يعطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام. (قوله: في اللغة ما يتكلم به) ثم استعمل استعمال

(قوله: إلى غير ذلك الخ) مما جعل تمييزاً من نسبة الدر إلى الضمير؛ نحو: لله دره فارساً. (قوله: فصل آخر الخ) لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التسمية والتطفل. (قوله: في اللغة ما يتكلم به) أما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة. (قوله: ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم. (قوله: تضمن الكل لجزئه) لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين، فكانه قال: كلمة وكلمة فكما أنه في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لا أنه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق إلى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد، وفيه إشارة إلى أن منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظاً لا الكلية والجزئية، وإلا لتوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة. (قوله: قيل: لو جعلت الباء الخ) قائله السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي، والمقصود من النقل تحقيق المقام أو الاعتراض على الشارح بأنه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة، ولذا قال للرضي: الباء للاستعانة؛ أي: تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكبت التأويل مع أنه لا احتياج إليه، ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع؛ أي: على جعله للمصاحبة كان الواجب أن يقول: المتضمن كل واحد من الأجزاء الثلاثة لكل واحد من الكلمتين. (قوله: على جعل الهيئة الخ) أشار بلفظ الهيئة إلى أن الإسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسري. (قوله: لفظاً حقيقة)؛ إذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظاً إلا على التسامح، وجعل الكل ملفوظاً باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة.

للعجائب المتفرد بإنشاءها، فكل شيء عجيب يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى، فمعناه إذن ما أعجب فعله، وقال الجزائري: يراد بالدر الخير مجازاً، فيقال: درّ ذره؛ أي: أكثر خيره، ولك أن تجعله باقياً على حقيقته فالمراد به لبن أمه التي غذته حتى صار نحريراً كاملاً، إذ كل يعمل على شاكلته؛ أي: لبته. (قوله: ثم نبه عليها بقوله الخ) فالمقصود تنبيه الغافل عن الالتفات إلى التعريف الضمني المجمل فعليك بالتنبيه. (قوله: بناء على تفاوت مراتب الطبائع) أي: العقول فلزم مراعاة حال كل من الذكي والغبي والمتوسط لحديث: «كلموا الناس على قدر عقولهم»، فاعلم أن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس عليها باتفاق العقلاء للقطع بأن عقل نبينا عليه السلام ليس مثل عقول سائر الأنبياء، وعن البعض: عقل ابن سينا فائق على كثير من سائر العقول، ويحكى أنه كان يأكل الملح في كل صباح ومساء بحفنتين (أبو البقاء). (قال: الكلام ما الخ) ترك العطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام؛ لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع العلم برأسه، والألف واللام مثل ما في الكلمة، وهو في اللغة: قول يتكلم ويتلفظ به قل أو أكثر تضمن كلمتين أو لا بالإسناد أو لا، وهذا المعنى أعم من الذي نقله عصام عن القاموس، وفي المصباح: الكلام في الحقيقة، هو المعنى القائم بنفس المتكلم كما قيل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا

جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

(قوله: أي: لفظ تضمن) أراد اللفظ الموضوع؛ لأن المبحث فيه، والتضمن مطاوع ضمنه بالتشديد، يقال: ضمنته الرعاء؛ أي: جعلته فيه، ن وفهمت ما تضمنه كتابك؛ أي: ما اشتمل عليه. (قال: تضمن كلمتين) يعني: كلمة^(١) وكلمة بأن يفهما منه، ويشملهما شمول الأفراد، والكلمتان حكماً كجسق مهمل كما سيأتي؛ لأن المهمل المراد به نفسه في حكم الاسم بحيث يجري عليه أحكامه، وببحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية، وكيف لا وشيء من الأصوات ليس بكلمة؟ قال عضد: ولكون المراد من الكلمة أعم من الحكمية دخل في التعريف؛ نحو: زيد قام، مع أنه متضمن لأكثر من كلمتين. (قوله: فالتضمن اسم فاعل الخ) جواب اعتراض يرد على المصنف، وأول من تصدى لدفعه الفاضل الهندي، وتقريره أنه

تضمناً حاصلًا بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة^(١) أو^(٢) حكماً إلى الأخرى بحيث^(٣) تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها. فقوله: (مَا) لفظ يتناول^(٤) المهملات^(٥) والمفردات^(٦) والمركبات^(٧) الكلامية وغير الكلامية^(٨) وبقيد^(٩) (تَضَمَّنَ الْكَلِمَتَيْنِ) خرجت المهملات والمفردات، وبقيد (الإِسْنَادُ) خرجت المركبات غير الكلامية، مثل: (غَلَامٌ زَيْدٌ)^(١٠) وَ (رَجُلٌ فَاضِلٌ)^(١١) وبقيت المركبات الكلامية^(١٢) سواء كانت خبرية^(١٣)، مثل: (ضَرَبَ زَيْدٌ) وَ (ضَرَبَتْ هِنْدٌ) وَ (زَيْدٌ قَائِمٌ) أو إنشائية^(١٤) مثل: (اَضْرِبْ) وَ (لَا تَضْرِبْ). فإنَّ كلَّ واحد منهما^(١٥) تضمَّن كلمتين، إحداهما: ملفوظة، والأخرى: منوَّية، وبينهما^(١٦) إسناد^(١٧) يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث^(١٨) كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكماً، دخل في التعريف^(١٩) مثل: (زَيْدٌ أَبُوهُ^(٢٠) قَائِمٌ) أو (قَائِمٌ أَبُوهُ^(٢١)) أو (قَائِمٌ أَبُوهُ)، فإن الأخبار^(٢٢) فيها مع أنها^(٢٣) مركبات^(٢٤) في حكم الكلمة المفردة^(٢٥) أعني: (قَائِمٌ^(٢٦) الأبُ). ودخل فيه^(٢٧) أيضاً مثل: (جَسَقٌ مَهْمَلٌ)،

(١) مثل: زيد قائم ضرب زيد. (٢) تميز للكلمتين. (٣) متعلق بالنسبة. (٤) يعني جنس. (٥) كزيد. (٦) كزيد. (٧) كزيد ضارب. (٨) كغلام زيد. (٩) متعلق بخرجت الآتي. (١٠) وفيه إسناد بالإضافة. (١١) فإنه كلمتان فليس كلاماً وكذا خمسة عشر وبعلبك وسيبويه وغير ذلك. (١٢) المقصود من التعريف. (١٣) أي: محكية بها عن الواقع. (١٤) أي: غير محكية بها عن الواقع. (١٥) أي: من الأمر والنهي من قوله: اضرب ولا تضرب. (١٦) أحدهما كلمة حقيقة والأخرى كلمة حكماً. (١٧) يعني نسبة أحد الكلمتين إلى الأخرى. (١٨) تعليل مقدم لقوله دخل وإنما قدم. (١٩) أي: في تعريف الكلام. (٢٠) جملة اسمية خبر لزيد. (٢١) أو قائم أبوه صح. (٢٢) جمع خبر. (٢٣) أي: الأخبار. (٢٤) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى. (٢٥) عند المصنف. (٢٦) وذا قائم. (٢٧) أي: في تعريف الكلام الذي خبره الأول في حكم الكلمة، والثاني كلمة حقيقة.

المصدر فقيل كلمته كلاماً كأعطى عطاءً مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (قوله: لفظ تضمّن) تضمن الكل لجزئه. (قوله: أي يكون كل واحدة منهما في ضمته) فإن التثنية اختصار العطف فكانه قال: كلمة وكلمة قيل، لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج إلى هذا التأويل، لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين، والإسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج إلى أن يؤول بأن يقال: المتضمن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة، ولا يخفى أن هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً للكلام، ويلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقياً، بل مسامحة ولو لم يجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج إلى التأويل. (قوله:

(قوله: ولو لم يجعل جزءاً) كمن جعله شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات في الوضع، واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسهم فجعل أحدهما داخلاً والآخر خارجاً تحكماً، كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الأجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقص تعريفهما بالمشتقات. (قوله: فقط) بخلاف المركب من أكثر من كلمتين؛ نحو: ضربت زيداً قائماً فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين. (قوله: أي: تضمناً الخ) يعني أن الباء للسببية، والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف أو ظرف لغو، فيكون زيادة حاصلًا لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق، وسببية الإسناد للتضمن إن كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار أنه شرط أخير لحصول المجموع الذي هو المتضمن أو جزء له وإن كان عن مدلولها فباعتبار أنه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية. (قوله: ويجوز أن يكون الخ) ينتقص تعريف الكلام حينئذ بغلام زيد في غلام زيد قائم؛ لأنه يصدق عليه أنه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقاً بإسناد قائم إليه مع أنه مركب إضافي، فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما إذا حمل على السببية، فإن تضمنه لغلام وزيد ليس بسبب الإسناد، بل بسبب

يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن؛ لأن الكلمتين أيضاً كلام، وحاصل الجواب: أن المتضمن بالكسر هو مجموع الكلمتين دون كل واحدة الذي هو المتضمن فلا اتحاد، وقال بعضهم: لو جعل الباء في الإسناد للاستعانة لم يحتج إلى هذا الجواب؛ لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والإسناد، وإن جعلت بمعنى مع احتيج إليه. (قال: بالإسناد) يراد به ههنا الإسناد الأصلي عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين، وهو إسناد الفعل أو ما يسد مسده كاسم الفاعل، والإسناد الأصلي المقصود لذاته عند من يجعله أخص من الجملة فليست الجملة الواقعة صفة أو حالاً أو خبراً كلاماً عنده، ولم يقل بالنسبة؛ لثلا يكون الحد غير مانع؛ إذ النسبة يوجد في التركيب الإضافي ونحوه وليس بكلام، ولم يقل بالإخبار؛ لأن الإسناد أعم فيشمل الإنشاء أيضاً بخلاف الإخبار. (قوله: أي: تضمناً حاصلًا بسبب الخ) يشير إلى أن الظرف^(١) مستقر صفة لمصدر محذوف، وإلى أن الباء سببية، فيكون علة اجتماع الكلمتين الإسناد فهو خارج عن الطرفين، فالمتضمن بالكسر مجموع الأجزاء الثلاثة والمتضمن كل واحد منها، وقد جوز الفاضل الهندي مع هذا أن يكون الباء إما للاستعانة أو الإلصاق أو المصاحبة. (قوله: نسبة إحدى الكلمتين) الشائع في عرفهم أن النسبة بمعنى الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول لا الدال، فلذا أوله اللاري بحمله على معناه اللغوي؛ أعني: الضم والربط. (قوله: يفيد المخاطب الخ) أي: ما من شأنه هذه الإفادة؛ إذ ليس المراد الإفادة بالفعل بناء على أنه لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، وقوله: يصح السكوت عليها، صفة كاشفة للفائدة والمراد: سكوت المتكلم لا المخاطب بقرينة أن السكوت يقتضي سبق الكلام ولا كلام من المخاطب، فحمله على سكوته بمعنى عدم انتظاره ركيك.

(قوله: فقول: لفظ) يعني: الذي فهم من كلمة ما جنس شامل للأفراد وغيرها، وقوله: الغير الكلامية، من قبيل الحسن الوجه صفة المركبات، وقوله: بقيت؛ أي: داخله في الحد أو غير خارجه، والخبرية ما يحكى بها عن الواقع أو ما لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، والإنشاء بخلافه، وقوله: إنشائية؛ أي: طلبية؛ نحو: أضرب، أو غير طلبية؛ نحو: بعث واشترت، قوله: والأخرى منوية؛ أي: مسترة فيهما وجوباً فهي ملفوظة حكماً لا حقيقة. (قوله: بينهما إسناد يفيد الخ) أي: نسبة أو الصفة كاشفة، وقيل: مبني على تصريح ما علم ضمناً من الإسناد أو على التجريد. (قوله: وحيث كانت الكلمتان الخ) الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الأئمة على المصنف حيث قال: كان عليه أن يقول: كلمتين أو أكثر؛ ليعم مثل زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه. (قوله: أعني: قائم الأب) فإن قيل: قائم الأب أيضاً مركب

فلا يلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط. (قوله: أي: تضمناً حاصلأ بسبب الإسناد) ويجوز أن يكون الباء للإلصاق؛ أي: تضمناً ملصقاً بالإسناد. (قوله: والإسناد نسبة إحدى الكلمتين) أي: ضم إحدى الكلمتين أو نسبة مدلول إحدى الكلمتين. (قوله: حقيقة أو حكماً) الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه، لا يقال: يخرج عنه الإسناد الذي في الجملة الشرطية؛ لأن الشرط قيد للجزء على زعم المصنف وزعمهم، ولذا قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزء - كما حققه السيد - يخرج عنه قطعاً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفي ضربتك، وإن لم يوجد منك ضرب المخاطب. (قوله: بحيث يفيد المخاطب) أي: من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها؛ أي: لو سكوت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخبطه، ونسبته إلى القصور في باب الفائدة فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب. (قوله: خرجت المهملات) الصرفة أما المركب من كلمتين ومهملاً فلا يخرج. (قوله: سواء كانت خبرية) أي: محكية بها عن الواقع. (قوله: أو إنشائية) أي: غير محكية بها عن

كان الشائع في عرفهم أن النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح إضافتها إلى الكلمة أوله بحمل النسبة على المعنى اللغوي أو بحذف المضاف، وعلى الأول يكون إطلاق المسند إليه والمسند على الألفاظ حقيقة، وعلى الثاني مجازاً تسمية للدال بوصف المدلول، واعلم أن المصادر الثلاثة - أعني: الإسناد والضم - والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول، وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلوليهما، ولذا عبر عنه الشارح الرضي بالرابط بين الكلمتين. (قوله: يخرج الخ) لكونه إسناداً بين الجملتين دالاً على تعليق حصول مضمون إحدى الجملتين بالأخرى. (قوله: لأن الشرط الخ) دليل للنفي؛ يعني: لا نسلم أن الإسناد فيها بين الجملتين، بل الإسناد إنما هو في الجزء، والشرط قيد للحكم الذي في الجزء بمنزلة الظرف، فمعنى قولك: إن جئتي أكرمك، أكرمك في وقت مجيئك، فالإسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند إليه والمسند في الجزء. (قوله: ولذا قالوا الخ) أي: ولأجل أن الشرط قيد للجزء بمنزلة الظرف، قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال المصنف: إن الكلام لا يحصل إلا من اسمين أو من اسم وفعل، ولو كان في الجملة الشرطية من الشرط والجزء لم يصح القولان لتحقيق الإسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما. (قوله: ولو جعل الرابط الخ) بأن يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزء بحصول الشرط لا الإخبار بوقوع الجزء وقت وقوع الشرط. (قوله: كما حققه السيد قدس سره) في حواشيه على شرح التلخيص. (قوله: يخرج عنه قطعاً) أي: يخرج الإسناد الذي في الجملة الشرطية من تعريف الإسناد قطعاً؛ إذ ليس المسند إليه والمسند فيها كلمة حقيقية، وهو ظاهر ولا حكماً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفيها؛ أي: الشرط والجزء بمفرد؛ إذ المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم، فتكون النسبة في كل واحد منهما تفصيلاً ملحوظاً لا بد فيها من ملاحظة المسند إليه والمسند قصداً لا إجمالاً، فلا يصح التعبير بالمفرد، ومن هذا ظهر أن التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيراً عن معناها بل عما يلزم معناه. (قوله: والدليل الخ) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزء رداً على المحقق التفتازاني حيث قال: إن الحكم في الجزء والشرط قيد له حاصله: أن الجملة الشرطية صادقة إذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزء بالشرط سواء تحقق الجزء والشرط أو لا، ولو كان الشرط قيد للجزء كالظرف كان صدقها موقوفاً على تحقق الجزء في وقت تحقق الشرط كقولك: أكرمك وقت مجيئك؛ وذلك لأن الإخبار عن نسبة واقعة في وقت إنما يصدق إذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت، وليس الأمر كذلك فإن قولك: إن ضربتني ضربتك صادق إذا كان المقصود التعليق، وإن لم يوجد منك ضرب للمخاطب أصلاً ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِيْمَا بَيْنَهُمَا شَرْطٌ﴾ صادقة مع امتناع تحقق الجزء في وقت تحقق الشرط لامتناعه. (قوله: أي: من شأنه الخ) أي: ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الإفادة بالفعل؛ إذ لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، بل المراد كونه بحالة يمكن أن يقصد به إفادة المخاطب. (قوله: أي: لو سكوت المتكلم الخ) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم، وبالصحة عدم نسبة القصور إليه في المعارضات وإن كان محتاجاً إلى ذكر شيء آخر، وقد يقال: المراد سكوت المخاطب بأن لا يبقى منتظراً انتظاره للمسند والمسند إليه، ولا يخفى أن تفسير السكوت بعدم الانتظار زكيك، وإن السكوت يقتضي سبق الكلام وإن تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص بلا مخصص. (قوله: فدخل فيه الخ) فإن هذه الجمل وإن كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات، أو معلومة للمخاطب لكن من شأنها أن يقصد بها الإفادة كما إذا لم تكن واقعة موقعها أو غير معلومة له. (قوله: فلم يخرج) ولا ضير؛ لأنه كلام إلا أنه مشتمل على حشو. (قوله: أي: لا محكية بها عن الواقع) لله در المحشي حيث فسر الخبرية والإنشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبدئي فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها. (قوله: لأن النسبة في هذه المركبات مجملة) لا يخفى أن النسبة ليست مشتملة على أمور متعددة حتى يتصور فيها الإجمال والتفصيل في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبراً مجملة إنها ملحوظة في ضمن المجموع المركب من حيث إنه مجموع وليست مفصلة؛ أي: ملحوظة قصداً؛ إذ لو كانت كذلك

(دَبَز مقلوب زَيْد) مع أن المسند إليه فيهما ^(١) مهمل ^(٢)، ليس ^(٣) بكلمة فإنه في حكم هذا اللفظ ^(٤).
اعلم أن كلام المصنف ^(٥) ظاهر ^(٦) في أن نحو ^(٧): (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا) ^(٨) بمجموعه ^(٩) كلام بخلاف كلام ^(١٠) صاحب المفصل، حيث ^(١١) قال ^(١٢): «الكَلَامُ هُوَ الْمُرْكَبُ ^(١٣) مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى»، فإنه ^(١٤) صريح في أن الكلام ^(١٥) هو: (ضَرَبْتُ) ^(١٦) فقط والمتعلقات ^(١٧) خارجة عنه. ثم اعلم، أن صاحب المَفْصَلِ وصاحب اللُّبَابِ ذهباً إلى ترادف ^(١٨) الكلام والجمل. وكلام المصنف أيضاً ^(١٩) يَنْظُرُ ^(٢٠) إلى ذلك ^(٢١)؛ فإنه ^(٢٢) قد اكتفى في تعريف الكلام. بذكر الإسناد مطلقاً ^(٢٣).

(١) أي: في (جسق مهمل)، (دبز مقلوب زيد). (٢) خبر أن. (٣) صفة مهمل. (٤) أي: في معنى هذا اللفظ. (٥) أي: تعريفه بالكلام الاصطلاحي. (٦) خبر أن. (٧) أي: الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته. (٨) حال. (٩) الباء متعلق بكلام الآتي. (١٠) خبر أن. (١١) علته. (١٢) صاحب المفصل في تعريفه. (١٣) حقيقة أو حكماً ليدخل ما استكن فيه فاعل سواء كان جوازاً أو وجوباً. (١٤) أي: تعريف المفصل. (١٥) أي: المصطلح. (١٦) أي: الفعل مع فاعله فقط. (١٧) أي: متعلقات الفعل من المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها. (١٨) الترادف اتحاد الشئين في المعنى وتفاوتهما في اللفظ كلياً وأسد. (١٩) كلام المفصل وصاحب اللباب. (٢٠) يحيل. (٢١) إلى ترادفهما. (٢٢) حلة ينظر. (٢٣) أي: سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

الواقع. (قوله: في حكم الكلمة المقردة): لأن النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الإجمال وهو المفرد. (قوله: أهني، قائم الأبي) أو ذا. (قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ) فلا يصح القول بأن الألفاظ موضوعة لأنفسها حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من أن الألفاظ غير دالة على أنفسها، بل هي تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها، ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع؛ لثبوتها في الألفاظ المهملة، ودعوى وضع المهملات لأنفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ؛ إن قلت: إذا لم تكن الألفاظ موضوعة لأنفسها لم تكن أسماء،

لما أمكن حمل المركب المشتمل عليها على شيء كما يشهد به الوجدان. (قوله: فيجوز التعبير عنها الخ) بخلاف ما إذا كانت ملحوظة قصداً؛ فإنه لا بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب إليه مفصلاً ممتازاً كل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد. (قوله: ولا يصح القول الخ) توهم البعض وضع الألفاظ مطلقاً لأنفسها لانفهامها منها عند إطلاقها فهي دالة على أنفسها، وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الأثر على المؤثر أو بالعكس ولا تأثير هنا ولا طبيعية لعدم مدخلة الطبع هنا فهي وضعية. (قوله: حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل) أي: تأويل المهمل الواقع طرفاً للكلام بهذا اللفظ وجمله كلمة حكيم لاندرجاه حينئذ في الكلمة الحقيقية. (قوله: غير دالة على أنفسها): إذ لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة. (قوله: بل هي تحضر الخ) بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع، يعني أن انفهامها نفسها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلقظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها، وانفهام الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة. (قوله: فيحكم عليها) عطف على تحضر؛ أي: تحضر بأنفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الألفاظ بأحوال عارضة لها بالنظر إلى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المماني؛ نحو: ضرب فعل ماض. (قوله:

ولئن سلمت دلالتها) بناء على التغاير الاعتباري

بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع، بل هي بالمقل فإنها

فكيف يصدق قوله في حكم المفرد؟ قلنا: المقصود منه القائم فقط، والأب مضاف إليه؛ لتعيين القيام لا لغرض التركيب، فالتقييد داخل والقيد خارج. (قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ) يعني: في حكم هذا اللفظ لتعيين المشار إليه، وإلا فمجموع هذا اللفظ مركب لا يقال على رأي السعد العلامة من أن الألفاظ موضوعة لا نفسها وضعباً غير قصدي، لا حاجة إلى تأويل المهملات بهذا؛ لاندرجاه حينئذ تحت الكلمة الحقيقية؛ لأننا نقول هذا الرأي غير سديد على ما حققه السيد قدس سره من أن الألفاظ تحضر بأنفسها في ذهن السامع بدون ما يدل عليها، ولو سلم فليست تلك الدلالة وضعية؛ لثبوتها في المهملات، ودعوى وضع المهملات لأنفسها خروج عن الإنصاف ومكابرة في قواعد اللغة وتامم البحث في العنقود. (قوله: كلام المصنف ظاهر) الظاهر عند أهل الأصول ما عرف مراده بسماع صيغته؛ أي: مع احتمال التأويل؛ وذلك لأنه يمكن أن يقال: أراد ما تضمن كلمتين فقط، أو أراد بالتضمن التركيب، وقيل: لأنه ما قال: ما تضمن كلمتين بأن تكون الكلمتان في ضمنه فهو إذن أكثر منهما، والحق ما ذهب إليه صاحب المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي؛ ولأن الإسناد نسبة لا يتقوم إلا بشئين مسند ومسند إليه لا بأكثر، وهما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به وإليه. (قوله: فإنه صريح في الخ) أي: هذا القول صريح ونص في أن الكلام الاصطلاحي هو ضربت فقط، وهو الحق لما مر، وقيل: إنما كان صريحاً؛ لأن المسند إليه إذا كان ضميراً والخبر معرفاً باللام يفيد الحصر، لكن الظاهر أن مناط كون هذا الحد صريحاً فيما ذكر ليس وجود أداة الحصر؛ إذ لو قيل في التعريف ما تركب من كلمتين بدون الأداة لكان صريحاً فيه أيضاً، بل المدار هو كلمة من حيث تفيد أن ما بعده هو الأجزاء للكلام، وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاءه أزيد منهما كما لا يخفى. (قوله:

والمتعلقات خارجة) أي: المعمولات غير الفاعل؛ كالمفعول والحال، ويجوز فيها كسر اللام نظراً إلى أن الفعل عامل فيها، وفتحها نظراً إلى أن الحدث يتعلق بها، والمتعارف هو الأول. (قوله: ذهباً إلى ترادف الخ) حيث قال الزمخشري: ويسمى الكلام جملة، وقال صاحب اللباب: أن الجملة تطلق على الكلام، وأعلم أن صاحب اللباب هو الإمام العلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائني، ثم الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم والمال صدق؛ كالليث والأسد؛ يعني: أنهما ذهبا إلى ترادفهما كما هو الظاهر من عبارتهما، وقيل: الحق أن الجملة أعم، وأما هذه العبارة؛ أعني: يسمى الكلام جملة نظير أن يقال يسمى زيد إنساناً فتبصر، وقوله: ينظر إلى ذلك؛ أي: يميل إلى الترادف، وفيه مجاز فلا تغفل. (قوله: ولم يقيد بكونه مقصوداً لذاته) بيان لمعنى الإطلاق؛ أي: سواء كان الإسناد مقصوداً لذاته أو لا، وقد مر فتذكر. (قوله: ومن جعله أخص) أي: ومن اعتقد أن الكلام أخص كالرضي والهندي قيد الإسناد بالأصلي المقصود لذاته. (قوله: على

فكيف يصح الإخبار عنها ولحوق التثوين بها؟ قلنا: إن الألفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه، وإن الإخبار عنها ولحوق التثوين بها من الخواص الإضافية للاسم بمعنى أنهما لا يوجدان في غير الاسم إذا كان ذلك الغير موضوعاً لمعنى ومستعملاً فيه، أما إذا لم يكن كذلك فجاز الإخبار عنه ولحوق التثوين به، والألفاظ كلها متساوية الأقدام في ذلك مثلاً تقول: من حرف جر، وضرب فعل ماضٍ، وجسق مهمل. (قوله: أعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن نحو: ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام) لا يخفى

في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التباين وهو حال من أحواله وأثر من آثاره. (قوله: ودعوى الخ) دفع لما قال ذلك المتوهم من أن وضع المهملات لأنفسها لا يناهي كونها مهملة؛ لأن إهمالها بمعنى أنها ليست موضوعة لمعاني سوى أنفسها. (قوله: مما لا يقدم عليه الخ) فإنهم في جميع مباحث الألفاظ اعتبروا حال الألفاظ بالقياس إلى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشتك وغير المشترك والكلي والجزئي، ولو كانت المهملات موضوعة لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات؛ ولأن الحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية إعلام ما في الضمائر واستعلامها لتمام المعاش، فإن الإنسان مدني بالطبع؛ وذلك مفقود في وضع الألفاظ لأنفسها، والمسكة بالضم العقل الوافر. (قوله: إذا لم تكن الألفاظ أي: الألفاظ المهمة. (قوله: لم تكن) أي: المهملات. (قوله: فكيف يصح الإخبار عنها الخ) في قولنا: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد. (قوله: في تأويل الاسم المفرد) لوقوعها في موقعه. (قوله: من الخواص الإضافية) الخاصة ما يكون خاصة للشيء بالنسبة إلى بعض ما عدا. (قوله: إذا كان ذلك الغير موضوعاً الخ) فهما خاصتان بالقياس إلى الفعل والحرف إذا كانا مستعملين في المحاورات، واعتبر قيد الاستعمال؛ لأنهما لا يوجدان في الاسم أيضاً بدون الاستعمال. (قوله: والألفاظ كلها) مهمة كانت أو موضوعية فعلاً أو حرفاً أو اسماً. (قوله: في ذلك) أي: في جواز الإخبار ولحوق التثوين. (قوله: لا يخفى عليك الخ) يعني: يلزم على الظاهر أو على المصنف رحمه الله بناء على ما هو ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة أفراد من الكلام، وهي ضربت وضربت زيد أو ضربت زيداً قائماً في هذا التركيب مع وحدة الإسناد فيه، والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل؛ فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو: ضربت أقوم رجلاً ضرب، وهو قائم مع تعدد الإسناد. (قوله: أو جملة قسمية الخ) أشار إلى أن ما تطلق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الإعراب كما يتراءى من اقتصار الشارح رحمه الله في الأمثلة عليها. (قوله: فليس شيء من الشرط والجزاء)؛ لأنهما مدخول أداة الشرط انسختا عن الإسناد الذي بين طرفيهما وصار الإسناد التعليلي بينهما

ولم يقيدَه^(١) بكونه مقصوداً لذاته. ومن جعله^(٢) أخصَّ من الجملة قيده به فحينئذ^(٣) تصدق الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة أخباراً^(٤) أو أوصافاً^(٥) بخلاف الكلام. وفي بعض الحواشي^(٦): أن المراد بالإسناد هو الإسناد
المقصود لذاته، وحينئذ^(٧) يكون الكلام عند المصنف^(٨) أيضاً^(٩) أخصَّ من الجملة. «وَلَا يَتَأْتِي^(١٠) أَي: لا
يحصل «ذَلِكَ» أي الكلام:

(١) أي: صاحب الفصل. (٢) أي: الكلام. (٣) أي: حين قيد الإسناد بمقصود لذاته. (٤) نحو: قام أبوه في زيد قام أبوه. (٥) والصفة ليس مقصوداً لذاته بل
يتبع لموصوفه نحو: مررت برجل. (٦) أي: بعض شروح الكافية أي: الهندي. (٧) أي: حين إذا كان المراد بالإسناد مقصوداً لذاته. (٨) ابن الحاجب. (٩) كمنه
من جملة أخص. (١٠) عطف كلاماً واستئناف أو اعتراض.

وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكْ

أنه يلزم عليه ارتكاب تحقق أفراد من الكلام في هذا التركيب. (قوله،
إخباراً أو أوصافاً) أو جملة قسمية فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة
القسمية للتأكيد أو شرطاً فإن الكلام هو الجزء على زعمهم، وأما على
التحقيق فليس شيء من الشرط، والجزء كلاماً بل الكلام هو المجموع.
(قوله، يخلاف الكلام) فإنه لا يصدق عليها؛ لأن الإسناد فيها وسيلة
لما هو المقصود بذاته. (قوله، ذلك، أي، الكلام) أشار بذلك إلى
الكلام لا إلى تعريفه أو إلى التضمن أو إلى الإسناد كما قيل؛ لأن الكلام
مسوق للكلام ولبعده.. ولأن قوله: ولا يتأتى إشارة إلى تقسيم الكلام بعد
تعريفه كما أن قوله: وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها،
وانما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر؛ لأن التركيب العقلي
من الاثنين يرتقي إلى ستة.

فيكون الكلام هو المجموع، وحينئذ لا بد أن يزداد في تعريف الكلام أو
جملتين. (قوله: لأن الكلام مسبق للكلام) أي: فالإشارة إلى
المقصود بالسوق أولى. (قوله: ولبعده) أي: لبعد الكلام في الذكر
من الأمور الثلاثة، فالإشارة بذلك الموضوع للبعد إليه أولى. (قوله،
ولأن قوله، ولا يتأتى الخ) يعني: رعاية الأسلوب السابق في الكلمة
يقتضي أن يكون ذلك إشارة إلى الكلام ليكون هذا تقسيماً بعد
التعريف كالسابق. (قوله: لأن التركيب العقلي يرتقي إلى ستة)
والمحقق منها بالاستقراء قسمان، فلدفع تلك الاحتمالات الأربعة
كانت العناية بشأن الحصر أكثر، فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة
في الأقسام الثلاثة؛ فإنه حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فيه فترك
التصريح به تعويلاً على حكم العقل بذلك.

الجمل الخبرية) قيد بالخبرية؛ لأن الجمل الإنشائية عنده لا
تقع أخباراً ولا أوصافاً إلا على التأويل، والحق جوازه ثم
الجملة الخبرية مثل: يضرب في زيد يضرب والواقعة وصفاً؛
نحو: يضرب أبوه في جاءني رجل يضرب أبوه، فإن إسناد
يضرب إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ ليس مقصوداً بالذات،
بل المقصود إسناده إلى المبتدأ، ولما كان الضمير محصلاً
لربط بين الفعل ومبتدأه أسند إليه وقس عليه. (قوله: إخباراً
أو أوصافاً) أي: أو جملة قسمية، فإن الكلام هو جواب
القسم، والجملة القسمية للتأكيد، أو شرطاً، فإن الكلام هو
الجزء عندهم، وأما على التحقيق فالكلام مجموع الشرط
والجزء (عضد). (قوله: وفي بعض الحواشي) أي: المنسوبة
إلى المصنف، فإنه كتب حواشي على هامش الكتاب حال
المذاكرة، أو الحواشي التي كتبها التلامذة بإملائه وهي
المسماة بالأمالى غير الإيضاح شرح الكتاب، قال في كشف
الظنون: الأمالي جمع الإملاء: وهو أن يقعد عالم وحوله
تلامذته بالمحايير والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله عليه
من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً فيسمونه الأمالي
والتعليق الخ. (قوله: عند المصنف أيضاً أخص) ويقال: إن
قول المصنف في بحث حروف الاستفهام أن لها صدر الكلام
ينافي هذا المرام. (قال: ولا يتأتى أي: لا يحصل) تفسير
مجازي بذكر الملزوم وإرادة لازمه؛ إذ الإتيان والذهاب من
خواص ذوي الأرواح، وفسر اسم الإشارة بالكلام؛ لأنه
الملائم بغرض المصنف؛ لأن مقصوده بيان الكلام والبحث
عنه بالذات فالتفسير به أنسب. (قوله: إلا في ضمن اسمين)
هذا التقدير لدفع اعتراض أورده الهندي، ثم أجاب عنه حيث
قال: ولا يحصل؛ أي: الكلام أو ما تضمن كلمتين أو
التضمن أو الإسناد الأصلي المقصود لذاته، وعلى الأولين
يشكل الظرفية، فيجاب: بأن الكلام كلي يصح مظهراً
للجزئي، وحاصل الاعتراض: أن كون الكلمتين ظرفاً للكلام
يستلزم كون الشيء ظرفاً لنفسه؛ لأن الكلمتين هما الكلام،
وحاصل الجواب: أن الكلام العام لا يحصل إلا في ضمن
الكلام الخاص، وأجاب أيضاً بجعل في بمعنى من. (قوله:

«إِلَّا فِي»^(١) ضمن «اسمَيْنِ»^(٢) أحدهما مسند والآخر مسند إليه «أَوْ»^(٣) في ضمن «اسم» مسند إليه «وَفِعْلٍ» مسند. وفي بعض النسخ^(٤) «أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ» فإن التركيب الثنائي^(٥) العقلي بين الأقسام الثلاثة^(٦) يرتقي إلى ستة أقسام، ثلاثة منها^(٧) من جنس واحد، اسم^(٨) واسم، فعل وفعل، حرف وحرف. وثلاثة منها من^(٩) جنسين مختلفين اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف. ومن البَيِّن، أن^(١٠) الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بدُّ له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان^(١١) إلا في ضمن اسمين^(١٢)، أو في اسم وفعل. وأما الأقسام^(١٣) الأربعة^(١٤) الباقية، ففي^(١٥) الحرف و الحرف^(١٦) كلاهما^(١٧) مفقودان^(١٨)، وفي الفعل والفعل^(١٩)، وفي الفعل والحرف^(٢٠) المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف^(٢١) أحدهما مفقود، فإن الاسم إن كان مسنداً فالمسند إليه مفقود^(٢٢)، وإن كان مسنداً إليه فالمسند مفقود. ونحو: (يَا زَيْدُ) بتقدير: أَدْعُو زَيْدًا^(٢٣)، فلم يكن من تركيب الحرف^(٢٤) والاسم بل من تركيب الفعل^(٢٥)

(١) مستثنى مفرغ تقديره ولا يتأتى في شيء إلا في اسمين. (٢) نحو: زيد قائم. (٣) عطف على اسمين. (٤) أي: نسخ الكافية بتقديم فعل على اسم. (٥) أي: من جهة العقل. (٦) أي: الاسم والفعل والحرف. (٧) كائن، صفة ثلاثة. والظرف خبر المبتدأ. (٨) بدل من ثلاثة. (٩) الجار والمجرور خبر المبتدأ. (١٠) أي: المصطلح. (١١) أي: لا يوجدان. (١٢) أحدهما مسند والآخر مسند إليه. (١٣) مبتدأ. (١٤) فعل وفعل، حرف وحرف، اسم وحرف، فعل وحرف. (١٥) الفاء جواب إما والجار متعلق بقوله مفقودان الآتي. (١٦) نحو: قد قد. (١٧) مبتدأ ثاني. (١٨) خبر المبتدأ مع خبره الأول. (١٩) نحو: ضرب ضرب. (٢٠) نحو: ضرب قد. (٢١) نحو: زيد قد. (٢٢) نحو: يا زيد. (٢٣) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده. (٢٤) كما ذهب إليه المبرد. (٢٥) أي: المقدر وهو ادعو.

إِلَّا فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ -

(١) ضمن اسم يكون مسنداً إليه.

(قوله: إلا في ضمن اسمين) حقيقة أو حكماً وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص، فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، وإنما قدم هذا القسم لاستحقاق الجزئية التقديم. (قوله: أو في ضمن اسم) إلى آخره إنما قدم الاسم على الفعل مع أنه إشارة إلى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم، وأما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل. (قوله: بتقدير: ادعو) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده.

(قوله: المنقول إلى الإنشاء الخ) زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من أنه كيف يكون بتقدير ادعو، والحال: أن يا زيد إنشاء، وادعو إخبار. (قوله: قوله: وإلا) بيان للعملة

أو في ضمن اسم الخ) يعني: أنه منحصر^(١) في هذين القسمين؛ لامتناع الإسناد في غيرهما، وفي شرح عضد: المراد بالتأتي في اسمين أو في اسم وفعل أنه يتأتى في هذين النوعين لا أن كل اسمين أو كل فعل واسم يصلح لذلك، قوله: وفي بعض النسخ الخ ووجه ذلك أن المركب من فعل واسم يلزم فيه تقدم الفعل رتبة تقدمه في الذكر. (قوله: فإن التركيب الثنائي الخ) هذا إنما يفيد انحصار الكلام الثنائي، والمدعي أعم من ذلك؛ فإنه على مذهب المصنف أعم من أن يكون ثنائياً فوق ثنائي، وقال عصام: وجه الحصر أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً والمسند لا يكون حرفاً، وقوله: لا يحصل بدون الإسناد؛ أي: على ما هو مقتضى مفهومه لأخذ الإسناد فيه شطراً أو شرطاً. وقوله: كلاهما مفقودان؛ لأن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية، بل مدرك تبعاً فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه. (قوله: المسند إليه مفقود) أي: متنف، قيل: لم يقل معدوم؛ لأن العدم يقتضي سبق الوجود دون فقدان، ثم إن وجه فقدان أن المعنى المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية وكذا معنى الحرف، فلا يصلح أن يقع محكوماً عليهما أو بهما، والمعنى التضمني للفعل - أعني: الحدث - وإن كان مستقلاً لكن ذلك الحدث مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شيء آخر، فيلزم كون الفعل مسنداً بهذا الاعتبار لا مسنداً إليه؛ لأنه خلاف وضعه كما سيأتي تحقيقه. (قوله: ونحو: يا زيد بتقدير الخ) أي: عند سيبويه، وسيأتي في بحث المنادى، وهذا جواب عما يقال: إن يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد، فأجاب: بأن

والاسم، الذي هو المنوي في (أدعو)^(١). الاسم^(٢): «مَا دَلَّ» أي^(٣): كلمة دَلَّتْ «عَلَى مَعْنَى» كائن في نفسه أي: في نفس ما دَلَّ، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير بناء^(٤) على لفظ الموصول^(٥). قال المصنف في الإيضاح شرح^(٦) المفصل: الضمير في (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ) يرجع إلى (مَعْنَى) أي: ما دل على معنى باعتباره^(٧) في نفسه وبالنظر إليه في نفسه، لا^(٨) باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: الدار^(٩) في نفسها^(١٠) حُكْمُهَا^(١١) كذا^(١٢)، أي: لا باعتبار^(١٣) أمر خارج عنها،

(١) وهو أنا. (٢) اللام للجنس، وقيل: للمهد. (٣) هذا التفسير. (٤) أي: مبني من قبيل رجل عدل، غيره. (٥) لا نفس الاسم... لتوقفه معرفة المعرفة حل معرفة المعرفة ويلزم الدور وكل ضمير وقع في التعريف لا يجوز إرجاعه إلى المعرفة للزوم الدور منا باطل. (٦) صفة الإيضاح. (٧) إشارة أي: كلمة في معنى الاعتبار. (٨) أي: لا يدل على معنى كائن باعتبار أمر خارج عن المعنى. (٩) هذه الدار. (١٠) أي: اعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بأن تكون معمورة وجميع ما يحتاج إليه موجوداً فيها. (١١) مبتدأ ثاني. (١٢) أي: ألف درهم مثلاً. (١٣) أي: باعتبار كون الدار في وسط البلد وكونها قريبة من الجامع بل يكون حكمها.

الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى^(١) فِي نَفْسِهِ^(٢)

(١) مستقل بالمفهومية من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها. (٢) كائن في نفس

(قوله، أي، كلمة) ولا دخل في التعريف المركب، والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة. (قوله، كائن في نفسه) جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره إلى ما أو إلى معنى، ولم يجعله ظرف لفظ لدل، أو حالاً عن ضميره حتى يكون معناه على الأول ما دل بنفسه أو في حد ذاته، وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبراً في حد ذاته؛ لأن في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار، ومجازاً غير مشهور في التعريف، وإن الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته، بل هي ثابتة له بالقياس إلى الوضع مع أن صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف، ولا قصور إلا في معناه لاحتياجه تصوراً أو

الباعثة؛ أي: وإن لم يفسر ما بالكلمة، بل أبقى على عمومها، وقوله: والقرينة بيان للنكتة المصححة للتفسير؛ يعني: أنه جعله من أقسام الكلمة، والمقسم معتبر في الأقسام إلا أنه عبر بما اختصاراً. (قوله: ما دل بنفسه أو في حد ذاته) المعنى الأول بناء على أن في بمعنى الباء على ما هو المشهور، والثاني على أن يكون للظرفية المجازية بأن يشبه تمكن الشيء في مرتبة دالة من غير ملاحظة أمر آخر معه يتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة أمر آخر معه على ما هو المختار من أن كلمة في للظرفية إما حقيقة أو مجازاً، وإن ما قالوا من أنه يكون بمعنى الباء أو على أو اللام كأنها راجعة إلى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي. (قوله: لأن في جعل الخ) تعليل للنفي؛ أي: جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الأول خلاف المختار إن أريد أن في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور في التعريف إن أريد أنه مجاز في معنى الباء، وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه. (قوله: وإن الدلالة الخ) تعليل رد للوجه الثاني والثالث؛ يعني: أنه لا يصح جعله ظرفاً لفظاً أو حالاً من ضمير دل؛ لأنه حينئذ يكون قيد الدلالة، والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعاً للمعنى، لا يقال: إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأننا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون

طرفي الكلام فيه مقدران، والمبرد ذهب إلى أن أحد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل، والجزء الآخر مقدر وهو الفاعل، فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف، إلا أن يقال الفعل أعم من الحقيقي ومما يقوم مقامه، فيرجع إلى ما ذكره الشارح. وقوله: هو المنوي؛ أي: المقدر في أدعو وهو أنا فالمنادي ليس بجزء من الجملة. (قال المصنف: الاسم ما دل الخ) لم يعطف على ما سبق؛ لأنه لم يقصد الربط، بل أراد البيان على سبيل التعداد كما هو دأبه رحمه الله في هذا الكتاب. (قوله: أي: كلمة دلت) أي: بحسب الوضع كما هو المتبادر، وباعث التفسير ورود السؤال بدخول نحو الدوال الأربع، وفائدته دفع هذا الإيراد، ومصححه كون الاسم من أقسام الكلمة؛ إذ المقسم معتبر في أقسامه. (قوله: كائن في نفسه) يشير إلى أن الظرف صفة معنى، وقال عصام: أنه متعلق بدل وضميره راجع إلى ما، وكلمة في بمعنى الباء؛ أي: دل بنفسه من غير حاجة إلى ضميعة لفظ آخر بخلاف الحرف، فإن دلالاته على المعنى بغيره؛ أي: بسبب متعلقه، وأراد بالضمير في قوله: وتذكير الضمير، جنسه فيشمل ضمير في نفسه؛ أي: التذكير مبني على لفظ ما؛ فإنه مذكر باعتبار اللفظ، مؤنث باعتبار المعنى، فجاز في الضمير الراجع إليه رعاية الجانبين، فاعلم أن للتذكير والتأنيث ثلاثة أقسام: إما لفظاً ومعنى معاً كما في عائشة وزيد، وإما معنى فقط كما في هند وطلحة، وإما لفظاً فقط كعرفة ولفظة ما. (قوله: على لفظ الموصول) فإن قلت: الظاهر على لفظ الموصوف حيث فسر لفظة ما بكلمة فجعلها موصوفة، قلنا: لفظ ما في مثل هذا المقام يحتمل الأمرين فنبه على الأمر الأول أولاً، وعلى الأمر الثاني ثانياً، وإنما قدم الإشارة إلى الموصوفة؛ لأنها أنسب وأشد في الامتزاج من حيث العبارة. (قوله: قال المصنف: في الإيضاح) غرضه من هذا النقل توطئة لبيان معنى كون المعنى في نفسه، وجواز رجوع ضمير في نفسه إلى المعنى بصرف في عن الظرفية، وجعلها بمعنى اعتبار مدخولها، وقوله: كقولك الدار في

التفاتاً إلى الغير، وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة، وبالوضع لم يثبت حاجة أخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة، فإن كثيراً من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير، وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضمنية كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب، والمتكلم والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك، وبالجمله توقف فهم المسمى على شرط لفظاً كان أو غيره لا يستلزم قصوراً في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل والفاعل. (قوله: ما دل على معنى) باعتباره (في نفسه) أي: ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله. (قوله: كقولك: الدار في نفسها) أي: الدار الملحوظة لا في ضمن غيرها، أو ملحوظة في حد ذاتها، أو ينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار أمر خارج عنها من كونها في وسط البلد، أو قريية من بيت فلان، اعترض عليه الشيخ الرضي بأن قولهم: في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم: على معنى في نفسه، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال لا في نفسها، ويمكن أن يجاب عنه بأن ليس مقصوده أن مؤدى في في الموضعين واحد، بل لا يتصور ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وملحوظاً في غيره معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة؛ لأن تنسب إلى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها، بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج

نفسها من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس للتوضيح وتنوير المقصود. وقوله: حكمها كذا؛ أي: قيمتها كذا؛ يعني: مائة درهم مثلاً، وأراد بالأمر الخارج مثل الجيران والقرب إلى المسجد أو السوق وغير ذلك. (قوله: ولذلك قيل الخ) أي: لأجل^(١) أن أداة الظرف في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها قيل الخ، والتقديم للحصر؛ يعني: ولأجل هذا صح أن يقال في تعريف الحرف: ما دل الخ، لا لأجل أن المقابلة تستدعي ذلك؛ إذ المقابلة إنما تستدعي أن يقال: الحرف ما دل على معنى لا في نفسه. (قوله: أي: باعتبار متعلقة) لفظ الاعتبار إشارة إلى ما ذكره من المجاز، ولفظ المتعلق إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجي بقرينة شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلق، وإلى دفع سؤال وهو أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل والاسم أيضاً؛ لأن معناه حاصل بلفظهما، وهو غير المعنى، فيكون تعريف الحرف غير مانع لأغياره. (قوله: ما

(١) ويقال: أي: ولكن في بمعنى اعتبار المدخول.

الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأننا نقول: الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه والتعريف إنما هو للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها. (قوله: مع أن صحة الخ) متعلق بقوله: لأن في جمل الخ دليل ثان على عدم جملة ظرفاً لغواً أو حالاً؛ يعني أن قوله: في نفسه على التقديرين يكون قيداً للدلالة، وتقيد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه، وإنه لا يدل عليه بنفسه، والحال: أنه ليس الأمر كذلك؛ إذ لا قصور في دلالة الحرف، فإنها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الأقدام في ذلك، وإنما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل إلى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظاً بتبعيته؛ وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة، فلا يكون قصوراً في دلالة الحرف. (قوله: وبالوضع لم يثبت الخ) يعني: بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة أخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سبباً لقصور الدلالة، وإنما قيد بالذات؛ لأن ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى ثابت للحرف بالتبع ولا يلزم من ذلك؛ أي: من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة الحرف. (قوله: وبالجمله الخ) خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة الحرف أن توقف فهم المعنى في نفسه على أي شرط لفظاً كان ذلك كالمراجع المتقدم في ضمير الغائب، والضمنية في الحرف أو غيره كالخطاب في ضمير المخاطب، والتكلم في ضمير المتكلم أو الإشارة في الأسماء إشارة لا يستلزم قصوراً في دلالة اللفظ على ذلك المسمى، كما أن توقف فهم المسمى على تحقق القائل والفاعل لا يستلزم القصور في دلالة عليه. (قوله: أي: ملحوظ في حد ذاته) يعني: أن كينونة المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج، والمراد منه أن يكون ملحوظاً بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فإن معناه آلة لملاحظة متعلقة ملحوظة بتبعيته. (قوله: أي: الدار الملحوظة الخ) يعني: أن في نفسها إما صفة للدار فيكون المقدر معرفة بلام التعريف بناء على أن صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته، أو يكون حالاً من المبتدأ عند من جوز الحال منه، أو يكون حالاً من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر إلى المبتدأ عند من لم يجوز. (قوله: لا باعتبار أمر خارج عنها) متعلق بالوجوه الثلاثة. (قوله: واعترض عليه الشيخ الرضي الخ) حاصل الاعتراض: أنه لا يصح أن يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم: الدار في نفسها؛ لأنه في مقابلة في غيره، ولا يقال: الدار في غيرها حكمها كذا، بل يقال: الدار لا في نفسها أو مع غيرها حكمها كذا. (قوله: بأن ليس مقصوده الخ) أي: ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه: إذ المعنى الذي هو مؤدى كلمة في المومضين؛ أي: في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد، بل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلاً عن أن يقصد ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في ذاته بأن يكون مقصود حصوله بنفسه وكونه ملحوظاً في غيره بأن يكون ملحوظاً في ضمن غيره آلة لتعرف حاله أمر معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة لأن تنسب إلى الغير بفي لا في الخارج ولا في الذهن، مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها كاختلاف القيمة، وكذا حكم الدار غير قابل لأن ينسب إلى الغير بفي. (قوله: بل المقصود الخ) إضراب عن قوله: ليس مقصوده وكلمة، بل الأولى للترقي؛ أي: المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الأمر الخارج مهما تارة، وعدم اعتبار

ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه^(١)، وعصوله^(٢): ما ذكره بعض المحققين^(٣) حيث قال: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره، كذلك في الذهن معقول^(٤) هو مُدرَكٌ قصداً^(٥) ملحوظ في ذاته، يصلح^(٦) أن يُحكَمَ عليه وبه، ومعقول هو مُدرَكٌ تبعاً وآلة لملاحظة غيره^(٧)، فلا يصلح لشيء منهما^(٨). فالابتداء مثلاً^(٩)

(١) أي: المصنف في الإيضاح. (٢) حصل كلام المصنف في الإيضاح. (٣) السيد الشريف في حاشية الرضي. (٤) أي: معلوم. (٥) حال كونه مقصوداً يعني كما أن في الخارج موجودين أحدهما. (٦) أي: ذلك المعقول. (٧) والمراد بالغير هو المتعلق. (٨) أي: من المحكوم عليه وبه. (٩) أي: بمثل مثلاً.

تارة وعدم اعتباره أخرى وإن امتازا. (قوله: كما أن في الخارج موجوداً) أي: كما أن الموجود الخارجي قد يكون وصفاً لأمر تابِعاً له، وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابِعاً لأمر في الملاحظة وقد لا يكون، وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس، ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في، وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لأمر العرض القائم بالجواهر التابع له صح أن ينسب إلى ذلك الأمر بلفظة في كما ينسب العرض إلى محله بلفظة في، والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح أن يقال أنه كائن في نفسه بمعنى أنه لم يكن في غيره كما يقال: إن الجوهر قائم بذاته، بمعنى: أنه غير قائم بغيره. (قوله: وآلة لملاحظة غيره) والمراد بالغير هو المتعلق. (قوله: فلا يصلح لشيء منهما): إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت بالذات

ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف حيث قال في حاشية الرضي بعد نقل كلام المصنف في الإيضاح: ومحصوله ما ذكرناه إشارة إلى ما قد كان ذكره أولاً بقوله فنقول: كما أن في الخارج إلى آخره، وللسيد رحمه الله رسالة مستقلة في تحقيق معنى الحرف والفعل قال فيها: وهذا مدلول ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح حيث قال: الضمير في ما دل الخ فليراجع. (قوله: موجوداً قائماً بذاته) وهو الجسم والجوهر، وأراد بالقيام بذاته عدم القيام بالغير وعدم التبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به. وقوله: وموجوداً قائماً بغيره؛ أي: كالسواد والبياض القائمان بالجسم، ومعنى القيام بالغير كونه وصفاً للغير تابِعاً له في التحقق. (قوله: كذلك في الذهن معقول الخ) أراد بالمعقول المعلوم، وفي الكلام تشبيه المعقول بالمحسوس، وقوله: ملحوظ في ذاته، بيان لقصد؛ أي: وهو بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية، وقوله: وآلة لملاحظة غيره، بمعنى مرآة لمشاهدة ما سواه؛ أعني: المتعلق، فهو بهذا الاعتبار غير مستقل. (قوله: فالابتداء مثلاً) أي: مفهوم الابتداء لا لفظه بقرينة الملاحظة، وإنما قال: مثلاً؛ لجريان ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما. وقوله: إذا لاحظ العقل؛ أي: إذا تصوره والتفت إليه حال كونه مقصود بالذات؛ نحو: ابتداء قراءتي من يوم الجمعة.

الخارج معهما تارة أخرى، وإن امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج فاعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابِعاً وآلة لتعرف حاله، واعتبار الخارج في الدار يكون ذلك الخارج تابِعاً ووصفاً لها. (قوله: أي: كما أن الموجود الخارجي الخ) أفاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفاً لأمر تابِعاً له في التحقق، ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به، والشارح رحمه الله قدمه في الذكر لشرافته وأصالته في الوجود. (قوله: في الملاحظة) أي: بأن تكون ملاحظة العقل إياه والتفاتة إليه بتبعية أمر آخر وهو ملتفت إليه بذاته كالابتداء الذي هو آلة لملاحظة السير، وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما وهم؛ إذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة العقلية للسير فإن لكل واحد منهما في العقل صورة على حدة إلا أن حصول إحدى الصورتين في العقل يتبع الأخرى. (قوله: وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس) فالمراد بالموجود القائم بذاته: الجسم، وبالموجود القائم بغيره: الأعراض المحسوسة؛ ليكون التشبيه تنويراً للمقصود. (قوله: ويظهر منه وجه آخر) سوى ما أشار إليه الشارح بقوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم والفعل معنى الخ كما سيجيء بيانه بعض الناظرين، توهم أن مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله: الدار في نفسها فاعترض بأن في قولهم: السواد في زيد بمعنى الاعتبار، والدلالة على أن وجود السواد ليس إلا باعتبار المحل كما أن معنى الموجود في نفسه أنه موجود من غير اعتبار غيره، فقولنا: السواد في زيد، وقولنا: الدار لا في نفسها من واد واحد، فمن قال: يظهر

إذا لاحظته^(١) العقل قصداً وبالذات كان^(٢) معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً^(٣) في^(٤) ذاته، ولزمه تعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار^(٥) مدلول لفظ الابتداء فقط، فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم كلمة أخرى إليه^(٦) ليدل على متعلقه، وهذا هو المراد بقولهم^(٧): إن للاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه. وإذا لاحظته^(٨) العقل من حيث هو^(٩) حالة^(١٠) بين السير والبصرة مثلاً، وجعله^(١١) آلة لتعرف حالهما، كان^(١٢) معنى غير مستقل بالمفهومية

(١) أي: الابتداء. (٢) أي: من الابتداء ملحوظ قصداً وبالذات. (٣) ولما قسم. (٤) تفسير لقوله مستقل بالمفهومية. (٥) أي: اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصداً أو بالذات يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء. (٦) أي: إلى لفظ الابتداء. (٧) أي: بقول النحاة. (٨) أي: معنى الابتدائية. (٩) أي: مفهوم الابتداء. (١٠) أي: نسبة وواسطة. (١١) أي: مفهوم الابتداء وبهذا الاعتبار. (١٢) وكون الابتداء السير منها.

(قوله: ولزمه تعقل متعلقه) أي: لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً له لا أنه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه، والمتعلق الإجمالي عبارة عن شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء. وقوله: من غير حاجة إلى ذكره؛ يعني: لا يحتاج إليه في فهم ذلك من اللفظ وإن كان قد يحتاج إليه للإيضاح والبيان. (قوله: وهو بهذا الاعتبار) أي: مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظاً قصداً وبالذات ومستقلاً بالمفهومية مدلول لفظ الابتداء فقط لا مدلول لفظه من. (قوله: لا حاجة في الدلالة الخ) بدون الفاء فيكون خبراً ثانياً للمبتدأ، وفي بعض النسخ: فلا حاجة، والدلالة هنا من دل المتعدي كما أن قوله: لتدل من دل اللازم. وقوله: وهذا هو المراد أي: عدم احتياج الكلمة في الدلالة على المعنى إلى انضمام أمر آخر هو المراد بكون المعنى في نفس الكلمة المستفاد من قولهم أن للاسم الخ. (قوله: وإذا لاحظته العقل الخ) عطف على إذا لاحظته العقل قصداً، أي: وإذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة - أي: نسبة - بين السير والبصرة تربط أحدهما بالآخر، كما أن نسبة القيام في زيد قائم إنما احتيج إليها لربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها لا تكون مقصودة، بل كان معنى غير مستقل بالمفهومية؛ لأنه موقوف على تصور طرفيه ولا تظن أن مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون لفظ الابتداء ومن متحدين لمنافاته لما سيأتي من أن لفظة من موضوع لكل واحد من الجزئيات المخصوصة، بل المقصود تصوير أن هذا المفهوم يجري فيه الاعتباران، وإن أردت أن تعرف كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصوداً بالذات وتارة أخرى بالعرض، فلنوضحه لك بمثال فنقول: أنك إذا نظرت إلى امرأة شاهدت فيها صورة، فلك هناك حالتان أحدهما: أن تكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً للمرأة حينئذ آلة في مشاهدتها، ولا شك أن المرأة مشاهدة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر على إبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها، الثانية: أن تتوجه إلى المرأة نفسها وتلاحظها قصداً

بديهية. (قوله: ملحوظاً في ذاته) تفسير لقوله: مستقلاً بالمفهومية. (قوله: من غير حاجة إلى ذكره)، لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء، ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات، بل ملتفتاً بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات؛ فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى لتدل عليه. (قوله: فلا حاجة في الدلالة عليه) من دله على كذا. (قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم) إلى آخره؛ يعني: أن ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى، ويدخل الحرف فيه، بل معناه أنها إذا انتقلت، وحدها إلى

من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في لم يتدبروا المجيب إن ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على أن معنى قولنا: السواد في زيد، أنه حاصل في زيد كما أن الماء حاصل في الكوز إلا أن الأول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية. (قوله: وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي الخ) يعني: أن مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مصححة لاستعمال كلمة في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة، وعدم التبعية فيها كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى: التبعية في الحصول عدم التبعية فيه كما يقال: شابه لإبليس فعمل عمله، وليست المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات. (قوله: بهذا المعنى) أي: بالمعنى الذي ذكر سابقاً وهو أن يكون تابعاً لأمر آخر في الملاحظة، ويكون التقات النفس إليه لأجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظاً، إلا أن أحدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى أن يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعولها؛ إذ المعاني الحرفية ليست صوراً لمتعلقاتها، وبهذا ظهر أن ما قيل: إن مفهوم كل رجل ملحوظ أبداً تبعاً لملاحظة أفراد الرجل، وآلة لتعرفها مع أن كل رجل بصير محكوماً عليه، ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه، فما قالوا: إن المعقول تبعاً لا يصح لكونه محكوماً عليه وبه، وأنه لا بد من ذكر الغير لأجل فهم معناه، كلا الأمرين باطلان منشأ عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره، وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة أفراد على أنا لا نسلم أن مفهوم كل رجل محكوم عليه، بل الحكم على الأفراد والوصف العنواني مرآة لملاحظتها عند من يقول: العلم بالوجه مفاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه، ولا نسلم أن مفهوم كل رجل ملحوظ تبعاً لملاحظة أفراد، بل الملحوظ بالذات هو المفهوم إلا

ولا يصلح^(١) أن يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن أن يُتَعَقَّل^(٢) إلا بذكر متعلقه بخصوصه^(٣).
ولا أن يدلَّ عليه^(٤) إلا بضَمِّ كلمة دالة على متعلقه بخصوصه. والحاصل^(٥)، أن لفظ (الابتداء) موضوع لمعنى كلي، ولفظة (من) موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة^(٦)، من حيث إنها حالات^(٧) لمتعلقاتها^(٨)، و^(٩)آلات^(١٠) لتعرّف أحوالها، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يُتَعَقَّل قصداً^(١١)، ويلاحظ في حد ذاته^(١٢) فيستقل بالمفهومية، و^(١٣) يصلح أيضاً^(١٤) أن يكون محكوماً عليه^(١٥)، وبه^(١٦)، وأما تلك الجزئيات^(١٧) فلا تستقل بالمفهومية^(١٨)، ولا تصلح أن تكون محكوماً عليها، أو بها، إذ لا بد في كل منهما^(١٩) أن يكون ملحوظاً قصداً، ليمكن أن تعتبر النسبة^(٢٠) بينه^(٢١) وبين غيره^(٢٢)، بل تلك الجزئيات لا تُتَعَقَّل إلا بذكر متعلقاتها، لتكون آلات، لملاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم^(٢٣): إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره، وإذا عرفت هذا^(٢٤)،

(١) لعدم كونه مستقلاً في الدلالة على معناه. (٢) مفهوم لفظ الابتداء معنى من الأشياء. (٣) كالسير والبصرة. (٤) أي: على ذلك المفهوم. (٥) أي: حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من. (٦) صفة بعد صفة. (٧) واسطة. (٨) مثل السير والبصرة. (٩) الواو عطف تفسير. (١٠) أي: متعلقات نفسها. (١١) مقصوداً. (١٢) من حيث هو هو. (١٣) أي: ذلك المعنى. (١٤) أي: المعنى الكلي. (١٥) نحو الابتداء واقع عليه؟ (١٦) لقولك: هذا هو الابتداء. (١٧) التي معنى الحروف. (١٨) كلفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها. (١٩) معناه مستقلاً بالمفهومية. (٢٠) ناشئة. (٢١) أي: الإسناد. (٢٢) أي: المحكوم به إضراب عن. (٢٣) أي: بقول النحاة. (٢٤) التحقيق الناشئ في إرجاع الضمير المجرور في تضمنته إلى المعنى وإلى لفظ ما دل.

ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه، فكان قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل: إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال: من أن للحرف معنى كأنه في غيره فمعناه أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره، إذ به يظهر. (قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة) لا من حيث هو هو، وهو معنى قائم بالسير بالقياس

أن الحكم عليه باعتبار صدقه على الأفراد عند من يقول باتحادهما وتقصيله لا يليق بهذا المقام. (قوله: والمراد بالغير هو المتعلق) أي: ليس المراد بالغير ما يغيره مطلقاً، بل ما يكون له تعلق به ويكون حالاً من أحواله، فلا يرد أن الشيء كيف يكون آلة لملاحظة أمر يغيره. (قوله: إذ الصالح لهما الخ) فإن النفس مجبولة على أنها ما لم تلتفت إلى شيء قصداً لم تتمكن من الحكم عليه ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المرأة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً ولا يتمكن من الحكم على المرأة لكونها مرئية تبعاً، فكذا حال البصيرة. (قوله: مفهوم من لفظ الابتداء) بطريق الالتزام. (قوله: فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه) لا لفهم معنى الابتداء، بل لفهم ذلك المتعلق. (قوله: من دله على كذا) أي: من دل المتمدي، وقوله: لتدل من دل اللازم، فلا يلزم تحليل الشيء بنفسه. (قوله: حتى يخلو الكلام الخ) لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في نفسه إشارة إلى أنه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة؛ إذ كون المعنى مدلولاً للاسم يفهم من كون كلمة ما. (قوله: بل معناه الخ) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن إليه عند انتقالها إليه وحدها، وهذا المعنى وإن كان مجازياً إلا أنه لما شاع قولهم: الأنفاذ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجازاً متعارفاً فيه فيجوز استعماله في التعريف. (قوله: فلذا قيل:

فتكون صالحة؛ لأن تحكم عليها كقولك المرأة صيقلية، ويكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعاً، وأنت استوضح ذلك في المعقولات أيضاً بقولك: قام زيد، وقولك: نسبة القيام إلى زيد؛ إذ لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام إلى زيد لا أنها في الأول مدركة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام دالة لتعرف حالهما فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، وفي الثاني: مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها، فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية، وعلى الثاني معنى مستقل بها هذا. (قوله: ولا يمكن أن يتعقل الخ) أي: لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على هذا الوجه إلا بذكر متعلقه المخصوص، ثم المتعقل أما المتكلم إن كان الذكر بالضم، أو السامع إن كان بالكسر. (قوله: ولا أن يدل عليه) بصيغة المجهول وفاعله المحذوف هو المتكلم فالدلالة بمعنى الإرشاد. (قوله: من حيث أنها حالات لمتعلقاتها الخ) قيل عليه: إن حالات المتعلقات هي أحوالها فكون حالات المتعلقات آلات لتعرف أحوالها يستلزم آلية الشيء لنفسه، وأجيب: أن بينهما مغايرة اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه، ومن حيث كونه حالاً للطرفين ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: لكل واحد من جزئياته) المراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافية لا حقيقيات؛ لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء المطلق وتماهه في (سيد)، ثم إن كون من وأمثاله من الحروف موضوعة لكل واحد من جزئيات

المفهوم الكلي مذهب المتأخرين دون المتقدمين؛ فإنها عندهم موضوعة للمفهوم الكلي نفسه بشرط الاستعمال في الجزئيات. (قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن الحرف يعني: كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل إلا بذكر متعلقاتها هو المقصود بقولهم: إن الحرف يدل على معنى في غيرها، فالمراد بغيرها المتعلقات ويكون معنى الحرف فيها أن يكون متعلقاً باعتبارها وملاحظتها. (قوله: وإذا عرفت هذا) هذا كلام

إلى البصرة. (قوله: وجعله آلة لتعريف حالهما) أي: لتعريف نفسه لا من حيث هو هو، بل من حيث إنه حال للطرفين ومن منسوبياتها. (قوله: كان معنى غير مستقل بالمفهومية) أي: معنى ملتفتاً بالتبع. (قوله: ولا يمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه) أي: لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعلق متعلقه بخصوصه وذلك بَيِّن؛ لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما، وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات، ولموم وضع من فإن ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضميمته، وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والتكلم في ضمير المتكلم، والإشارة في اسم الإشارة إلى غير ذلك، فنذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم. (قوله: ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته)؛ لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال، والقول بأنه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه، ثم الظاهر إن تلك الجزئيات إضافية لا حقيقية كما قيل، لأنها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعاً وإثبات الأفراد له مما لا شاهد عليه، والظاهر أيضاً أنه يجوز أن يلاحظ قصداً، لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفياً قيل، إن معنى من ليس من جزئيات الابتداء،

الكلمة بكلمة في، وقيل: إن المعنى ثابت في نفس الكلمة إذا كان مفهوماً منها من غير كلمة أخرى. (قوله: وما يقال: الخ) أي: وليس معناه أن المعنى الحرفي مدلول الغير، بل إنه لما لم ينتقل إليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كطرف حال عن المظروف، فلا يصح أن ينسب إليه بكلمة في، وصح نسبته إلى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله، فكأنه حاصل فيه، ولا يخفى عليك أنه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية إلى أمثال هذه التكاليف البعيدة عن الفهم الغير اللاتمة بمقام التعريف خصوصاً بالنسبة إلى المبتدأ، وأنه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا إلى اعتبارها فتدبر. (قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة) أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما موجب انكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: هو معنى قائم الخ) عطف تيسيري لقوله: هو هو؛ أي: لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة؛ فإنه بهذا الاعتبار معنى أسمى ملحوظ في ذاته، ونسبته إلى السير والبصرة ملحوظة تبعاً؛ أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به؛ فإنها من حيث أنها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونها مدلولة للرابط بخلاف ما إذا لوحظت في حد ذاتها، وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما؛ فإنه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً يدل عليه بقولنا: النسبة التي بين الطرفين ويصح أن يكون محكوماً عليها وبها. (قوله: أي: لتعرف نفسه الخ) لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذي جعل آلة للمعرفة وليس الأمر كذلك؛ إذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس إلى البصرة مثلاً أوله بأن المغايرة بينهما اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالاً لهما، ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: أي: معنى ملتفتاً إليه بالتبع) أي: ليس المراد بكونه غير مستقل بالمفهومية أنه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس إلى المطابقي، بل إنه ملتفت إليه بتبعية معنى آخر وإن المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى، وإنما التفت إليه الذهن لكونه حالاً من أحواله. (قوله: أي: لا يمكن أن يتعقله السامع الخ) لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهراً؛ إذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه بينه بأن المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحاً، ولا يكون قول الشارح رحمه الله: ولا أن يدل عليه إلا بضم كلمة دالة على متعلقه تكراراً؛ لأن قوله: لا يمكن أن يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه، وقوله: ولا أن يدل عليه الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه، والأوجه أن يقال: المراد الذكر القلبي فيفيد أن تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه. (قوله: لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً) يعني: أن الكلام في تعقل الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة، وهذا لا يمكن إلا بتعقل الطرفين قصداً، وهذا لا يمكن إلا بذكر الطرفين صريحاً. (قوله: ولعموم وضع من) عطف على لكونه، وقال بعضهم: الصواب عطف على لأن لا على لكونه؛ أي: فيكون علة ثابتة لعدم إمكان السامع من تعقل معنى الحرف إلا بتعلق متعلقه بخصوصه وكونه بيناً، ويظهر معنى قوله الآتي وهذا الوجه الخ، ويكون معنى قول اللاري: وذلك التعقل لا يمكن الخ؛ أي: تصور الطرفين ملتفتاً إليه؛ يعني: أن الحرف وضعه عام والموضوع له خاص، فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه، وهذا الوجه يدل على أن توقفه على ذكر المتعلق لأجل اللفظ الدال عليه، والأول يفيد توقفه عليه لأجل ذاته. (قوله: والقول الخ) دفع سؤال مقدر وهو أنه يجوز أن تكون من موضوعة للابتداء مطلقاً إلا أن الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها لها، وحاصل الجواب أنه حينئذ يلزم أن تكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له، فيلزم أن يكون مجازاً لا حقيقة له، والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو

علمت أن المراد بكيونة المعنى في نفسه^(١) استقلاله بالمفهومية، وبكيونة المعنى، في نفس الكلمة؛ دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية. فمرجع^(٢) كيونة المعنى في نفسه وكيونته^(٣) في نفس الكلمة، الدالة عليه إلى أمر^(٤) واحد وهو، استقلاله^(٥) بالمفهومية. ففي هذا الكتاب^(٦)، الضمير^(٧) المجرور^(٨) في (نفسه)^(٩)، يحتمل أن يرجع إلى (ما) الموصولة^(١٠) التي هي عبارة عن الكلمة وهذا^(١١) هو الظاهر، ليكون على طبق^(١٢) ما سبق في وجه الحصر^(١٣) من كيونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن^(١٤) يرجع^(١٥) إلى المعنى تنبيهاً على صحة إرادة كلا المعنيين، ولكن^(١٦) عبارة (المفصل) ظاهرة في المعنى الأخير^(١٧)، وهو^(١٨) إرجاع الضمير إلى المعنى، لعدم مسبوقيتها بما يدلُّ

(١) بناء على إرجاع الضمير المجرور إلى معنى. (٢) مبتدأ. (٣) صفة لقوله: في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب. (٤) خبر. (٥) أي: المعنى. (٦) في كتاب الكافية. (٧) مبتدأ. (٨) صفة. (٩) أي: لفظ في نفسه، صفة بعد صفة. (١٠) الموصولة. (١١) أي: رجوع الضمير إلى ما الموصولة. (١٢) أي: على سبيل. (١٣) في إرجاع ذلك الضمير إلى الكلمة. (١٤) على اعتبار الدلالة إلى انضمام كلمة بأخرى. (١٥) أي: الضمير في نفسه. (١٦) استدراك من الاحتمالين. (١٧) أي: الرجوع إلى المعنى. (١٨) عطف التفسير للمعنى الأخير.

بل الابتداء من لوازمه، وأنه في نفسه يأبى عن الالتفات إليه قصداً. (قوله: وإذا عرفت هذا علمت) وعلمت أيضاً أن كيونة المعنى في غيره من المعاني، أو في كلمة أخرى عدم الاستقلال بالمفهومية. (قوله: ظاهرة في المعنى الأخير) أي: كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وذلك لقرب المرجع ورد العبارة إلى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن أخويه. (قوله: وإرجاع الضمير إلى المعنى) أي: لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها إلى آخره.

إليه ولو كان الأمر كذلك لما ترددوا في لزوم الحقيقة للمجاز. (قوله: ثم الظاهر أن تلك الجزئيات الخ) دفع لما يترأى من مخالفة الحاصل للمحصل فإن المحصول يدل على أن الابتداء أمر واحد إذا لاحظته قصداً كأن مدلولاً اسمياً، وإذا لاحظته من حيث إنه حالة بين السير والبصرة كان الفعل مدلولاً حرفياً، والحاصل يفيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي، والابتداء الجزئي حرفي، ولا شك أن الجزئيات مغيرة للكلي وحاصل الدفع: أن جزئيات الابتداء جزئيات إضافية لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء؛ لأن المراد الابتداء من حيث إنه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً، وبذلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتمال الوقوع على أنحاء شتى، والحصّة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصع أن الابتداء المطلق مدلول اسمي وأن الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً إضافياً له أيضاً. (قوله: وإثبات الأفراد الخ) أي: إثبات الأفراد الحقيقية لمفهوم الابتداء؛ وهي ما يتمتع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولاً لكلمة من مما لا شاهد عليه؛ إذ لا يفهم منه إلا ابتداء شيء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية. (قوله: والظاهر أيضاً أنها الخ)؛ لأن كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن أن يلاحظه قصداً لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً؛ لأن الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث إنها هي روابط وآلات للمعاني الملحوظة بالذات. (قوله: قيل: إن معنى من الخ) يعني: أن الحروف لما كانت روابط

بين الأسماء والأفعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آية عن الالتفات إليها قصداً؛ لأن

الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين؛ أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته وملتبساً قصداً ولا يحتاج تعقله إلى أمر آخر، وهو المعنى المستقل، وأن بعضاً آخر منها يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقل، علمت أن المراد الخ. (قوله: بكيونة المعنى) الكيونة: مصدر أصله كيونة بتشديد الياء عند الخليل بدليل عوده إلى التشديد في قول الشاعر حتى يعود الوصل كيونة، فأصلها كيونونة بوزن فيعلولة فاعلٌ بقاعدة معروفة عند الصرفيين، ثم إن قوله: بكيونة المعنى في نفسه ناظر إلى رجوع الضمير إلى المعنى كما أن قوله: وبكيونة المعنى في نفس الكلمة إشارة إلى رجوعه إلى لفظ ما. (قوله: فمرجع كيونة المعنى) مبتدأ خبره قوله إلى أمر واحد، وهو مصدر مبني بقرينة ذكر إلى أي فرجوعهما إليه، وفي بعض النسخ: لم يوجد كلمة إلى، فالمرجع حينئذ اسم مكان. وقوله: ففي هذا الكتاب جواب شرط مقدّر؛ أي: إذا كان رجوع الكيونتين إلى أمر واحد، ففي هذا الكتاب - أعني: الكافية - الضمير المجرور الخ. (قوله: وهذا هو الظاهر الخ) أي: هذا الاحتمال هو الراجح المتبادر ليكون الإرجاع مطابقاً لما سبق في بيان وجه الحصر؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها، وموافقاً لضمير دل، ولثلاث يحتاج إلى صرف في عن الظرفية. وقوله: ليكون علة للإرجاع أو للحكم بالظهور. (قوله: ظاهرة في المعنى الأخير) وإن احتمل الأول أيضاً، وهو - أي: المعنى الأخير - إرجاع الضمير إلى المعنى، وحاصله: كون المعنى ملحوظاً في نفسه ووجه الظهور قرب المرجع حينئذ وشيوع المعنى الأخير ورد العبارة على ما هو المشهور فيما بينهم من أنهم إذا أرادوا الحكم على شيء باعتبار ذاته أرجعوا الضمير إلى نفس ذلك الشيء، ويقولون: الشيء في نفسه كذا، وحملها على ما هو مدار امتياز الحرف عن أخويه؛ أعني: كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع، والمعنى الاسمي والفعلية ملحوظاً بالذات.

على اعتبار كينونة المعنى^(١) في نفس الكلمة، ولهذا جزم المصنف هناك^(٢) برجوعه^(٣) إلى المعنى. وبما^(٤) سبق من التحقيق ظهر أنه لا يحتلُّ حدُّ الاسم جمعاً، ولا حدُّ الحرف منعاً بالأسماء^(٥) اللازمة للإضافة، مثل: (ذو، وفوق، وتحت، وقُدَّام، وخَلْفُ). إلى غير ذلك، لأن معانيها^(٦) مفهوماتٌ كلية مستقلة بالمفهومية، ملحوظة في حدِّ ذاتها، ولزمها تعقُّلُ متعلقاتها^(٧) إجمالاً من غير حاجة إلى ذكرها^(٨)، لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة، لأن^(٩) الغرض من وضعها^(١٠)، لزم ذكرها^(١١)، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل^(١٢) فهم أصل المعنى فهي^(١٣) دالة على معانيها^(١٤) المتبعة في حدِّ نفسها لا في غيرها، فهي^(١٥) داخلية في حدِّ الاسم خارجة عن حدِّ الحرف. ولما كان الفعل دالاً على^(١٦) معنى في نفسه باعتبار معناه^(١٧)

(١) أي: لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل. (٢) أي: في إيضاح شرح المفصل. (٣) أي: الضمير في نفسه. (٤) وهو المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني: لا يحتاج في الدلالة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، والباء تعلق وآخر ظهر. (٥) متعلق به يحتل. (٦) أي: معنى كل واحدة من تلك الأسماء فإن معناه صاحب وضماً. (٧) وهي ما أضيف ليس مثل ذو والخال فوق زيد وتحت عمرو. (٨) متعلقات. (٩) أي: لأن المتعلقات الخصوصية الغرضي من وضع تلك الأسماء اللازمة للإضافة. (١٠) أي: وضع كل واحدة. (١١) أي: متعلقات كل واحدة. (١٢) جزم الذكر. (١٣) كل واحد من تلك الأسماء. (١٤) هذه الأسماء تلك الأسماء اللازمة للإضافة. (١٥) هذه الأسماء. (١٦) المدلول عليه تضمنياً. (١٧) أي: معنى الفعل.

(قوله: لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الإخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف أو الإخبار بها مع أنها لازمة الظرفية؛ لأننا نقول: المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه أو به إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء لمدلول ما يدل عليه كمتى، أو خارجاً عنه كالظروف المذكورة، فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني. (قوله: لكن لما جرت العادة باستعمالها) إلى آخره؛ يعني: أن العادة جرت بأن تستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكلية، وأن تستفاد الخصوصية من الإضافة بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملاً في مطلق، وأن يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة وإلا لصح الإخبار عنه كما يصح الإخبار عن ابتداء سير البصرة، وفيه تأمل. (قوله: باعتبار معناه التضمني) يعني: أنه أراد بالمعنى ما يشمل

(قوله: لعدم مسبوقتها) علة لعدم الصرف عن الظاهر المستفاد من المقام الذي أشار إليه بعض الأعلام؛ أي: إنما لم يصرف عبارة المفصل عن الظاهر؛ لعدم مسبوقة تلك العبارة بما يدل الخ؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها المذكور في وجه الحصر. (قوله: ولهذا جزم المصنف هناك) أي: ولعدم المسبوقة جزم ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل برجوع ضمير في نفسه إلى المعنى، ولم يشر إلى الاحتمال الأول؛ إذ لكل مقام مقال. (قوله: وبما سبق من التحقيق) وهو أن معاني الأسماء مفهومات كلية لزمها تعقُّل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات منضمة إلى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف، فإنها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة ظهر أنه الخ وهذا المقال جواب عما يرد على حد الاسم والحرف من الاختلال. (قوله: مثل ذو وفوق) قال العضد في التنبيه الحادي عشر من الرسالة: إن ذو وفوق مفهوما كلي؛ لأنهما بمعنى صاحب وعلو وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين؛ لعروض الإضافة فلا يكونان جزئيين، وقال العصام في شرحه: ولما كان هنا شبهة مشهورة، وهو كون بعض الأسماء اللازمة للإضافة حروفاً لتوهم التزام ذكر المضاف إليه فيها؛ لعدم دلالتها بدونه، دفعه بما ترى، ولها دفع آخر؛ وهو أن التزام المتعلق في هذه الأسماء؛ لأجل إنما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه، لا لأن الدلالة يتوقف عليه، وحاصل الفرق أن هذه الأسماء مفهوماتها كلية، ومدلول الحرف جزئي، وإن ذكر المتعلق في هذه الأسماء لتحصيل الغرض من وضعها وفي الحروف لتصحيح الدلالة والاستعمال فهذه خلاصة المقال. وقوله: إلى غير ذلك؛ أي: عدّ منتهياً إلى غير ذلك المذكور من لفظ حيث وإذا وأمثالهما. (قوله: ولما جرت العادة الخ) أي: ثبتت بذكر السبب وإرادة المسبب والعادة ما انتفى خلافها أو ندر. (قوله: باعتبار معناه التضمني)

النسب والتعلقات من حيث أنها تعلقات بين الأطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً، وما يعبر بها من الابتداء والانتها والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني، فمن وإلى موضوعة للتعليق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتداءه منه وانتهائه إليه، وفي للتعليق بين الشئيين بطريق الظرفية، وإن موضوعة للربط الخاص بين المسند والمُسند إليه بطريق تأكيد الحكم وعلى هذا القياس. (قوله: من المعاني) بيان للغير على تقدير إرجاع ضمير في غيره إلى المعنى. (قوله: أو في كلمة أخرى) بيان له على تقدير إرجاع الضمير إلى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتكثيرها وإيراد من في الأول وتعريفه. (قوله: ورد العبارة إلى ما هو المشهور) فإنهم إذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الأمور الخارجة قالوا: الشيء في نفسه كذا كما مر من قولهم: الدار في نفسها كذا. (قوله: وحملها على ما هو الخ) فإن مدار امتياز الحرف عن أخويه إنما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع والمعنى الاسمي والفعلية ملحوظاً بالذات، والامتياز باحتياجه إلى الضميمة وعدم احتياج أخويه متفرع على ذلك. (قوله: أي: لم يصرف الخ) إشارة إلى أن قوله: لعدم مسبوقتها بيان لعدم المانع للظهور

التَّضْمِينِي أعني: الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل^(١) أخرجه^(٢) بقوله: «غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ»

(١) جواب. (٢) أي: الفعل.

غَيْرُ مُقْتَرِنٍ^(١) بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ،

(١) إما مجرور على كونه صفة لمعنى أو منصوب حال منه أو مفعول لأعني المقدر أو مرفوع على أنه خبر هو المقدر.

(٢) أي: غير مقترن مع أحد الثلاثة في الفهم.

المعنى التضميني فيدخل فيه الفعل ويحتاج إلى خروجه بقوله، غير مقترن، ولو أراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه؛ لأن المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل، فلم يحتج إلى أن يخرج بقوله، غير مقترن. (قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة) يعني: زماناً أنت فيه وزماناً قبله وزماناً بعده، وشهرة أمرها كفت مؤونة التفسير.

والمقتضى ما مر أنفاً تركه الشارح رحمه الله؛ لظهوره، فلا يرد أن عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافة لا يدل على ظهوره ولا يخفى أن المناسب أن يكون مناهل هذه الحاشية قوله: لعدم مسبوقيتها، لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله: وهو إرجاع الضمير إلى المعنى، فتدبر. (قوله: لا يقال لو كان كذلك) أي: مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب؛ إذ لا دخل للكلية في صحة الإخبار عنه وبه وإنما ذكرها استطراداً. (قوله: مع إنها لازمة الظرفية) أي: لا تستعمل إلا ظرفاً. (قوله: المفهوم المستقل الخ) أي: لكونه ملتفتاً إليه قصداً يصح الحكم عليه وبه نظراً إلى ذاته ولا يقدر في ذلك امتناعه لأجل أمر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبراً في أصل الوضع أو طارئاً في الاستعمال. (قوله: داخل في الأول) فإن متى موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام؛ فإنه موضوع لما تقدم الشيء إلا أنه لا يستعمل إلا في المكان المقدم وكذا أحوال أخواته. (قوله: وفيه تأمل) إذ يجوز أن يكون عدم صحة الإخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلاً على عدم استعماله في المطلق، ولو قال بدل قوله: وإلا لصح الخ، وإلا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف أتم من غير مناقشة، وتصير خلاصة الفرق أن معاني تلك الظروف معاني كلية ملحوظة بالذات لاتفهامها منها عند الإطلاق، والخصوصية المستفادة من الإضافة خارجة عنها كما في سائر الأسماء المضافة ولزوم إضافتها في الاستعمال لأجل تحصيل الفرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف؛ فإنه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم أصل معناه. (قوله: معنى إنه أراد بالمعنى) أي: المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمن على سبيل البديل كما هو شأن التكرار؛ أي: ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد إلى خروج الفعل بقوله: غير مقترن بإرجاع الضمير إلى المعنى الموصوف بقوله: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الأزمنة، وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتراح ما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله: فبالصفة الأولى

أعني: الحدث) قيد به؛ لأن للفعل معنى تضمينياً آخر وهو الزمان، لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة إذا الشيء لا يقارن نفسه. (قوله: ولما كان الفعل دالاً إلى قوله: أخرجه بقوله: غير مقترن) تحقيقه أن الفعل التام كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث، وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث أنها حالة بين طرفيها؛ أعني: الحدث والفاعل المعين، ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف، فكما أن من موضوعه وضاعاً عاماً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى فاعلها بخصوصها، لكن الفرق بينهما أن الحرف لا يدل إلا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوماً عليه، وبه إذ لا بد لكل واحد منهما أن يكون ملحوظاً بالذات؛ ليتمكن من اعتبار النسبة بين ذلك وبين غيره، والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم إليه غيره - أعني: النسبة إلى الفاعل - وجب ذكر الفاعل ووجب أن يكون مستنداً باعتبار الحدث، ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستنداً إليه؛ لأن ذلك خلاف وضعه، وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية، فلا يصلح لأن يكون محكوماً عليه أو به، فلما كان المعنى المأخوذ في هذا الحد شاملاً للمعنى المطابقي والتضميني لم يخرج به الفعل، فأخرجه بقوله: غير مقترن الخ وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أن الفعل موضوع للنسبة إلى فاعل معين، وأما على ما ذهب إليه بعض المحققين من أنه موضوع للنسبة إلى فاعل ما فمعناه المطابقي أيضاً مستقل من حيث إن هذا الفاعل مفهوم من الفعل، فالنسبة موقوفة على جزء الفعل، فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي؛ لأنه الشائع المتبادر، والألفاظ المذكورة في الحدود تحمل على المتبادر، ولو صح ما ذهبوا إليه للزم عليهم^(١) خلاف ما أجمعوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة؛ لأنها تابعة لها وبيان ذلك أن من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع أنه لم يفهم المعنى المطابقي؛ لأن من جملة النسبة إلى فاعل معين، وأما توجيه العصام واقتضاه به وعده من الإلهام فقد قيل أنه من الأوهام، وبالجمله أن الفعل موضوع للحدث وللنسبة إلى فاعل ما، إلا أنها استعملت مع الفواعل المعينة؛ لفهم الخصوصيات كما أن مثل ذو وفوق

(١) وأجاب عنه السيلاوني في حواشي التصورات بأن الفعل لا يستعمل بدون ذكر الفاعل استعمالاً صحيحاً في كلام البلغاء وأهل اللسان حتى يلزم ما ذكر.

أي: غيرُ مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدالُّ عليه^(١) فهو صفة بعد صفة (لمعنى)،
بالصفة^(٢) الأولى خرج الحرف عن حدِّ الاسم^(٣)، وبالثانية الفعل^(٤). والمراد (بعدم الاقتران)^(٥)

(١) وهو كائن في نفسه أي على المعنى. (٢) الباء متعلق بخرج الآي. (٣) أي: بصفة الثانية باعتبار معناه التضميني. (٤) عن حد الاسم. (٥) المفهوم من قوله غير مقترن.

وغيرهما موضوعة لمفهومات كلية، لكن لفهم الخصوصيات
وزيادة الفائدة ذكرت معها متعلقاتها كما عرفت، فإن قلت:
إذا كان معنى الفعل المطابقي مستقلاً فلم لا يجوز أن يقع
محكوماً عليه، قلنا: عدم وقوعه محكوماً عليه؛ لأنه لا يكون
إلا ذاتاً متقررته يحكم عليها بالأحكام المختلفة مع بقائها على
حالتها، وأحد أجزاء الفعل وهو الزمان متجدد غير مستقر على
حالة فهو مانع من أن يكون محكوماً عليه فتأمل فإنه من المزالق
من الحواشي الجزائية ملخصاً. (قوله: أي: غير مقترن مع
أحد الخ) أشار به إلى أن الباء إذا وقعت صلة الاقتران يكون
بمعنى مع وإلى أن الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في
حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ آخر،
فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل^(١) الضارب في قولك:
زيد ضارب أمس، وتحقيقه أن تفسير قيد عدم الاقتران في حد
الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن
السلب إنما يتعلل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد
محمول على المتبادر، وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان
المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق فيكون
مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب
الوضع الأول الأصلي الغير المسبوق، فيشمل ما لا اقتران
لمعناه أصلاً كرجل ودار، وماله اقتران بحسب الاستعمال
كاسم الفاعل، وماله اقتران بحسب الوضع العارضي كرويد
وصه، فاندفع ما قاله عصام في الشرح: من أنه لا يتم ما قيل أن
المعتبر الدلالة بحسب وضع أول؛ لأنه مع بعده عن الفهم
يوجب خروج نحو: شمر ويزيد، علمين عن حد الاسم؛
ولأنه يوجب أن يكون مثل عليك ودونك خارجين عنه؛ لأن
كلًّا منهما في الأول مركب فاعرفه. (قوله: وبالثانية الفعل)
يعني: خرج بقيد عدم الاقتران الفعل لكن هذا باعتبار إرجاع
ضمير غير مقترن إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى؛
أعني: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه
الكائن في نفسه بزمان من الأزمنة نبه عليه السيلكوتي، وهذا
معنى ما قيل: إن تعريف الاسم يصدق على الفعل؛ لأنه يدل
على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان
- أعني: المعنى المطابقي - إذ لا يقترن الشيء بجزئه،
وأجيب: بأن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف
بالصفة الأولى، فإن قيل: وبعد يصدق على الفعل أيضاً؛ لأنه

(قوله: فهو صفة بعد صفة للمعنى) أو حال عنه وهو بعيد. (قوله:
والمراد بعدم الاقتران) أي: المراد بعدم اقتران المعنى المستقل

من حصول الامتياز بين الأقسام الثلاثة فإن قيل لو كان الفعل دالاً في
نفسه على معناه التضميني؛ أعني: الحدث أو الزمان مع عدم دلالاته
على معناه المطابقي بدون ذكر الفاعل؛ أعني: الحدث والزمان
والنسبة إلى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة،
وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة، قلنا:
دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته
فهي دلالة مطابقة وإن كان المدلول مدلولاً تضمينياً للفعل لكونه
موضوعاً بإزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على
ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان والنسبة، والدليل على
ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع
أن المقرر أن المفرد لا يدل على أجزاء مدلوله تفصيلاً، أو نقول:
المأخوذ في مدلول الفعل النسبة إلى الفاعل المعين إجمالاً وهي
مفهومة منه مع الحدث والزمان، وإنما المحتاج إلى ذكر الفاعل
تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله، وقد قيل في الجواب: الدلالة
ليس مجرد انتظام المعنى من اللفظ، بل انتظامه منه من حيث إنه
مراد المتكلم بدليل أن فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن
تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس
العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة للفظ؛ لأنها متأخرة عنه
بمرتبتين فهي التفات النفس إليه من حيث إنه مراد المتكلم فحضور
الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ؛ فإنه في
ضمن تذكر الوضع على الوجه العام، إنما الدلالة حضور معناه من
حيث إنه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي
بالضميمة ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة
التضمنية وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأن القول بأنه يتحقق عند سماع
اللفظ الالتفات إلى جانب المعنى مرتين؛ إحداهما: في ضمن تذكر
الوضع، والثانية: من حيث إنه مراد خلاف الوجدان، وأما ثانياً؛ فلأن
القول بأن فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد، بل
تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم إنه متأخر عن
العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ، وأما ثالثاً؛
فلأنه إذا كان حضور المعنى من حيث إنه مراد متأخراً عن حضوره
في ضمن تذكر الوضع، فلا يمكن حضور المعنى المطابقي للفعل من
حيث هو مراد إلا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر
الوضع، وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور الحدث والزمان
مجرداً عن النسبة لا يكون تذكراً في ضمن تذكر وضع الفعل. (قوله:
باعتبار اشتماله على النسبة) أي: النسبة التامة إلى فاعل معين
غير مستقل بالمفهومية؛ إذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة

(١) فإن قلت: يخرج من التعريف مثل: منصر اسم زمان، ونحو: الصبح؛
فإنهما يدلان على معنى في نفسه وهو مقترن بالزمان، قلنا: نعم أنهما يدلان
على معنى مقترن بالزمان وضماً إلا أن هذا الزمان ليس بأحد الأزمنة على
التعين، بل يشمل كلاً منها (حاشية الامتحان) وفيه ما فيه.

أن يكون بحسب الوضع الأول، فدخل فيه ^(١) أسماء الأفعال جميعاً، لأن ^(٢) جميعها إمّا منقولة، عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه ^(٣) صريحاً نحو: (رُوِيَ) ^(٤) فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً ^(٥)، أو غير صريح نحو: (هَيَّات) ^(٦) فإنه وإن لم يستعمل مصدراً ^(٧) إلا أنه ^(٨) على وزن (قَوَاة) مصدر (قَوَّى) أو عن ^(٩) المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو: (صَة وَمَة) أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور نحو: (أَمَامَكَ زَيْدًا)، و(عَلَيْكَ زَيْدًا) فليس لشيء منها ^(١١) الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، بحسب الوضع الأول، وخرج ^(١٢) عنه الأفعال ^(١٣) المنسلخة عن الزمان نحو ^(١٤): (عَصَى وَكَادَ) لاقتران معناها ^(١٥) به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه ^(١٦) المضارع أيضاً ^(١٧)، فإنه على تقدير ^(١٨) اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ^(١٩) أيضاً ^(٢٠) في ضمنهما إذ ^(٢١) لا يقدح ^(٢٢) في الدلالة على معين ^(٢٣) الدلالة على ما ^(٢٤) سواء، نعم يقدح ^(٢٥) في إرادة المعين إرادة ما سواء،

(١) أي: في حد الاسم. (٢) ما كان بمعنى الأمر والماضي. (٣) أي: في الاسم الفعل. (٤) بمعنى أمهله. (٥) كما استعمل اسم فعل. (٦) أي: بعد. (٧) كما في قوله ﴿فَيُحِلُّ الْكُفَّيْنَ أَتَاهُمْ رِيًّا﴾. (٨) سمي مصدر مجازاً تسمية باسم ما يوازيه نحو قَوَاة مصدر. (٩) أي: إما منقولة. (١٠) أي: لزمه. (١١) أي: من المذكورات. (١٢) أي: حد الاسم. (١٣) بحسب الاستعمال. (١٤) لأنها اعتبار أصل الوضع يدلان على الزمان الماضي. سيد عبد الله. (١٥) أي: بالزمان. (١٦) أي: حد الاسم. (١٧) كالأفعال المقارنة. (١٨) إشارة إلى الاختلاف إذ في المضارع أقوال ثابتة. (١٩) من الزمانين. (٢٠) كالزمانين. (٢١) علة ليدل. (٢٢) لا يمتنع. (٢٣) نائب الفاعل ليقدح معنى. (٢٤) أي: معنى. (٢٥) أي: بشر ويمتنع.

أن يكون ذلك لعدم بحسب الوضع. (قوله: الأول) أي: الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم أو فعل أو مركب فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأن معانيهما العلمي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عنهما بحسب الوضع الأول، وذلك وضع الفعل، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة بأحد الأزمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الأول وهو وضع اسم أو مركب إضافي أو جار ومجرور كما سيظهر، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان؛ لأن معانيها وهي منسلخة عن

يدل على معنى في نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترناً بأحد الأزمنة، وأجيب ^(١): بأن الاقتران في حد الفعل معتبر بطريق الإيجاب الجزئي وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلي؛ يعني: لم يكن شيء من معانيه المستقلة مقترناً بأحد الأزمنة، فيخرج الفعل عن حد الاسم؛ إذ بعض معانيه المستقلة وهو الحدث مقترن بأحد الأزمنة. (قوله: بحسب الوضع الأول) أراد بالأول الغير المسبوق فهو مستعمل في جزء معناه بطريق التجريد؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق أحدهما على الآخر. (قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال) وقيل: لم يخرج أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المطابقة ألفاظ وهي غير مقترنة، وإنما المقترن معاني تلك الألفاظ؛ لأن رويد مثلاً اسم لا مهل والاقتران لمدلولة، وفيه أنه صرح الرضي بأن العربي القح ربما يقول صه ولم يخطر بباله لفظ اسكت، فعلم أنه لم يوضع للفظه، ويأتي تمام الكلام في بحث أسماء الأفعال. (قوله: مصدراً أيضاً) أي: كما يستعمل اسم فعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَتَاهُمْ رِيًّا﴾؛ أي: إمهالاً، وهذا يدل على أنه في الأصل مصدر، ثم نقل إلى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه. (قوله: فإنه وإن لم يستعمل (الخ) يعني: أنه وإن لم يستعمل في الأصل مصدراً حتى يكون منقولاً منه إلا أنه على وزن قَوَاة مصدر قَوَّى من باب دحرج أو سلقي، فكأنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل اسماً لفعل هو بعد، والقَوَاة في اللغة صياح الدجاجة. (قوله: نحو: صه) فإنه نقل من اسم الصوت إلى المعنى المصدري - أعني: السكوت - ثم منه إلى اسكت، وهكذا يقال في م، وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة

النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند أيضاً كالمصدر، وما قيل: إن النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فإن الفعل يدل على مفهومه تفصيلاً مع أن المقرر أن المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلاً، ففيه أنه إن أراد أن للهيئة التركيبية مدخلاً في الدلالة على النسبة فمسلم ولا يقتضي استقلالها بالمفهومية، وإن أراد أن الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخذه أن لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له، والقول بأن الحدث في مفهومه معتبر من حيث إنه مستند للإسناد إلى شيء تكلف صريح؛ إذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد أصلاً، وأما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلاً، فلتعدد أوضاعه؛ فإنه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة، ولعمري إن الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تمرى لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي أن يقدم عليه. (قوله: وشهرة أمرها (الخ) يعني: كان على الشارح تفسير الأزمنة الثلاثة لكن لشهرة أمرها تركه. (قوله: وهو بعيد)؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك. (قوله: أي: المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل (الخ) يشير إلى أن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف بالصيغة الأولى فيفيد أن المعتبر في الاسم عدم الاقتران بالنسبة إلى

صه والإمام يخطب فقد لغوت». وقوله: أو عن الظرف - يعني: ما عدا الجار والمجرور - بقرينة ما بعده؛ إذ العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراءه. (قوله: وخرج عنه المضارع أيضاً) لعله ابتداء كلام مسوق لدفع دخل مقدر كما يظهر من السوق؛ إذ في^(١) العطف كلام كما لا يخفى على أهل الذوق. (قوله: على تقدير اشتراكه) وهو الراجع المختار من بين الأقوال الثلاثة، والمراد الاشتراك اللفظي، وقد يقال: أن هذا الجواب على تقدير وضعه للمعنيين كليهما، وأما على تقدير أنه موضوع لأحد الأزمنة في أصل الوضع، وإنما نشأ الاشتراك من الاستعمال فعليه فلا إشكال وفيه شيء. (قوله: وأين الدلالة من الإرادة) يعني: بينهما بون بعيد كما يقال: أين الثريا من يد المتناول، وأعلم أن الإرادة بمعنى التفات النفس

(١) أي: في عطف قوله وخرج الخ عل ما قبله شيء ما.

الزمان بمقتربة بأحد الأزمنة في الوضع الأول، وفيه بحث؛ لأن معانيها بعد الانسلاخ إنشائية، وتلك المعاني الإنشائية غير مقتربة بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأول، ويمكن أن يدفع بأن المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الأفعال؛ لأن المعنى المستقل في تلك الأفعال ليس لا ما يقارنه صفة الإنشاء وهو بحسب الوضع الأول مقترب، ولك أن تقول: المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب أصل الوضع، فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأنهما بحسب الوضع العلمي غير مقتربين بأحد الأزمنة، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية، وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب، فإنها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبة، وخرج عنه الأفعال المنسلخة من الزمان بناء على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية، ولما كان القول بأن لا وضع لأسماء الأفعال في المعاني الفعلية ولا للأفعال المنسلخة في المعاني الإنشائية بعيداً غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق؛ ولهذا لم يجب أيضاً عن شبهة أسماء الأفعال بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال ولا بأنها موضوعة

المعنى المستقل بالزمان لا إلى المعنى مطلقاً وإلا لم يخرج الفعل عن حده؛ لأنه يصدق عليه أنه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترب بالزمان وهو المعنى المطابقي؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه. (قوله: أي: الوضع الغير المسبوق) يعني: أن الأول مستعمل في جزء معناه فإن مدلوله المطابقي السابق غير المسبوق، وإنما فسر بذلك؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق أحد الوضعين على الآخر. (قوله: لأن معناهما العلمي الخ)؛ لأن الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجود أو كذا الحال في أسماء الأفعال. (قوله: وخرج عنه الأفعال المنسلخة) أي: ما يدل على إنشاء معنى من غير دلالة على الزمان إما لازماً كما في عسى أو لا كما في اشتريت وبعث لاقتران معانيها؛ أي: المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الأول وهو الوضع الخبري، وأعلم أن تفسير هذا القيد؛ أعني: عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السلب إنما يتعمل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق، فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسما الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهم بحسب الاستعمال دون الوضع وأسماء الأفعال لدلالاتها بالوضع الثاني العارض، ويدخل الأفعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الأصلي فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأصلي الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران لمعناه أصلاً وما له اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارضي دون الأصلي، ويخرج ما له اقتران بحسب الوضع الأصلي دون العارضي فاندفع ما قيل: إن تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الأول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالأعم باعتبار تقييده بما يجمله مساوياً وإن نحو: يزيد ويشكر علمين وأسماء الأفعال اسميتها إنما هي باعتبار الوضع الثاني، فاللائق أن يعتبر عدم الاقتران أيضاً بحسب هذا الوضع دون الوضع الأول، فإن فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والفائدة من وجه آخر. (قوله: لأن معانيها الخ) يعني: أن الأفعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لإنشاء المعاني الحديثة وهي غير مقتربة بالزمان بحسب الوضع الأول، بل المعاني الحديثة الخبرية، وحاصل الجواب: أن المعتبر اقتران المعنى المستقل وهي المعاني الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها إنشائية أو خبرية وهي معتبرة في الوضعين فصح كونها مقتربة بالزمان بحسب الوضع الأول. (قوله: ولك أن تقول) في بيان قوله: غير مقترب بأحد الأزمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس. (قوله: بحسب أصل الوضع) أي: الأصل الذي هو الوضع زاده احتياطاً فإن الاستعمال الشائع يقال له الوضع أيضاً لكنه وضع طار. (قوله: إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية) بل استعمل فيها استعمالاً شائماً بحيث صارت المعاني الوضعية متروكة. (قوله: على التغليب) فإن أكثرها أسماء وإن كان بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (قوله: على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية) بل استعملت فيها استعمالاً شائماً. (قوله: بعيداً) في نفسه؛ لأن المتبادر إلى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع. (قوله: كما يقتضيه ظاهر عبارته) أي: ظاهر عبارة المصنف رحمه الله في تعريفاتها حيث قاله أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، وأفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه وأسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر والماضي، وإنما قال ظاهر لا مكان أن تصرف عن الظاهر بأن اللام ليست صلة للوضع، بل لام الفرض وأن المراد ما كان في الاستعمال. (قوله: لم يسلك) أي: الشارح رحمه الله هذا الطريق؛ أي: اعتبار الوضع، بل قيد الوضع بالأول. (قوله: ولهذا) أي: لأجل البعد وعدم رضی المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً. (قوله: بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال) يعني أنها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها إلا أنه لما لوحظت معها الأفعال العاملة فيها أطلق عليها أسماء الأفعال بأدنى الملاسة وليست بمعنى الأفعال حتى تقتضى التعريفات بها طرداً وعكساً. (قوله: ولا بأنها الخ) أي: لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً بأنها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ أمهل، وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) تأييد لضعف الجواب الأخير. (قوله: لم يخطر بباليه لفظ اسكت) فعمل أنه ليس موضوعاً للفظ. (قوله: الذي حملهم) مع تأديتها

للأفعال الاصطلاحية لا لمعانيها، قال الشيخ الرضي: العربي القح: أي، الخالص ربما يقول: منه، مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت. (قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال) الذي حملهم على أن قالوا إنها ليست بأفعال مخالفتها للأفعال صيغة وقبولاً لما لا يقبل الأفعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (قوله: نحو، رويد؛ فإنه قد يستعمل مصدرًا) نحو: رويد زيد، وهو مصغر أرواد مصدر أروء؛ أي: رفق تصغير ترخيم؛ أي: ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً. (قوله: أو غير صريح) أي: لم يثبت استعماله مصدرًا، لكنه يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل؛ لأنه قام دليل على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشباه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: رويد زيد. (قوله: على وزن قوقاة) فأصل مبهات مبهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوق؛ أي: تصبح قوقاة وبقاء على وزن فعلل فعلة وفعلاً. (قوله: نحو: أمامك زيداً) أي: تقدم. (وعليك زيداً) أي: لزم. (قوله: فإنه على تقدير اشتراكه) وهو الراجع على ما قيل من أنه للحال

معاني الأفعال. (قوله: فإنه قد يستعمل مصدرًا) في الصحاح وله أربعة أوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالأول: نحو: رويد عمراً؛ أي: أروء عمراً بمعنى أمهله والصفة: نحو: قولك سار سيراً رويداً، والحال: نحو: سار القوم رويداً لما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها والمصدر: نحو قولك: رويد عمر وبالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّيْنِ﴾ (قوله: تصغير ترخيم) أي: بحذف الزوائد. (قوله: لأنه قام دليل)

وأين الدلالة من الإرادة ؟ ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة^(١) به، فقال: «وَمِنْ خَوَاصِهِ مُنْبَهُا»^(٢) بصيغة جمع الكثرة^(٣) على كثرتها^(٤) وبـ (من) التبعيضية^(٥)، على أن ما ذكره بعض منها. وهي: جمع خاصة، وخاصة^(٦) الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي؛ إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكتاب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة^(٧) كالكتاب بالفعل^(٨) له، فمن خواص الاسم

(١) للمخاطبين بهذا الكتاب. (٢) من الأول الأمر حال من فاعل قال. (٣) يستعمل فوق العشرة. (٤) قيل: عددها يرتقي إلى قريب من ثلثين. عصمت. (٥) بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت متباعدة اتصالية. (٦) إما الاسم. (٧) لجميع الأفراد. (٨) إن الكتابة بالفعل لا توجد في جمع أفراد الإنسان.

وَمِنْ خَوَاصِهِ دُخُولُ اللَّامِ

إلى جانب المعنى من حيث إنه مراد المتكلم، وهي ليست بشرط - أي: موقوف عليها - في دلالة اللفظ على المعنى عند الجمهور خلافاً للشيخ الرئيس أبي علي حسين بن عبد الله الشهير بابن سينا؛ فإنه ذهب إلى أن الدلالة موقوفة على الإرادة، واختاره العصام في هذا المقام، فارجع إليه جازماً بأن الحق الذي عليه جمهور المحققين أن الإرادة ليست شرطاً في الدلالة ولا تابعة لها بل للوضع. (قوله: فقال: ومن خواصه) وهي والخصائص بمعنى واحد، لكن الأول أكثر استعمالاً وأشهر، فلذا على الثاني أثر ولم يقل: ومن علاماته؛ لأن العلامة لا تنفك عن ذي العلامة كالرفع للفاعل بخلاف الخاصة كذا قيل فافهم. وقوله: منبهاً الخ؛ أي: منبهاً في أول الأمر على كثرة الخواص وتعددتها، فتقديم الخبر للتنبيه المذكور لا للحصر، وقال اللاري: أن عدد الخواص ترتقي إلى اثنين منها التاء المتحركة وباء النسبة والتصغير وكونه تمييزاً ومستثنى ومنادى ومنصرفاً إلى غير ذلك، وتامه في السيلكوتي. (قوله: جمع خاصة) أي: جمع كثرة للخاصة اسم فاعل أو خاص؛ فإنهما بمعنى واحد، وتأنيتها؛ لكونها حالة الشيء، أو التاء للمبالغة أو النقل، وقيل: هي مصدر بوزن العافية. (قوله: وخاصة الشيء ما) أي: الخاصة في العرف العام ما يختص بذلك الشيء، والباء داخل على المقصور عليه - أعني: ماله الخاصة - وهو الأصل فيقال: خص المال بزيد؛ أي: المال له دون غيره، لكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور - أعني: الخاصة - وهذا مبني على تضمين معنى التمييز والأفراد، أو على جعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ نَعْبُدُكَ﴾ نخصك بالعبادة وهو على المعنى الثاني، وقال قطب الدين التحتاني: الصواب نخص العبادة بك، فخطأ الزمخشري في مقاله، والخطأ في كلام ابن أخت خالته (شرح إيضاح). (قوله: ولا يوجد في غيره) تصريح لما يتضمنه لفظ يختص من جزء السليبي، قال اللاري: وقيل: النفي راجع إلى القيد فيكون المال ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، فالتفسير لكلا معنى الاختصاص؛ أي: الإيجابي والسلبي معاً لا السليبي فقط قاله عصام، والجواب في المنافع فليراجع. وقوله: كالكتاب بالقوة؛ أي: ما من شأنه

حقيقة وللاستقبال مجازاً أو بالعكس. (قوله: ومن خواصه) خير قدم للاهتمام به أو للقصر أو مبتدأ كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾، ولا يبعد أن يقال: يفهم حينئذ أن المذكور أقل من المتروك. (قوله: منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) التي تتجاوز المشرة قالوا: إنها تبلغ قريباً من ثلاثين. (قوله: وبمن التبعيضية) بقرينة دخولها على الجمع، فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك: هذا من الناس أو من الإنسان، لا يقال: يفهم منه أنه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً، لكنه عار من التنبيه مع أنه لا يصح؛ لأن أقل مرتبة جمع الكثرة عشرة؛ لأننا نقول: لا نسلم لزوم ذلك، ولئن سلم فلا نسلم أن أقل مرتبته العشرة؛ إذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة، ولئن سلم فكثيراً ما يقوم كل منهما

وهو مخالفتها لها صيغة وتصرفاً. (قوله: قدم للاهتمام) ليكون إفادة الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين، فلا يرد أن الأهمية لا تصير سبباً ما لم يبين وجهها. (قوله: أو للقصر) تأكيداً للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص إزالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الإضافة في الفعل والحرف على ما يبين في محله. (قوله: أو مبتدأ) يتأويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف وبالتأويل غير شائع أيده بقول صاحب الكشف، لكن عبارة الكشف نصاً في ذلك فإنه قال: ومن في من يقول موصوفة كأنه قيل: من الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى: ﴿يَنْ آتَيْنِينَ يَبَا﴾ (قوله: ولا يبعد أن يقال يفهم حينئذ) أي: حين جمعه مبتدأ أن الخواص المذكورة أقل من المتروكة؛ وذلك لأن كلمة من تكون مأولة بلفظ البعض المضاف إلى الخواص والشائع في لفظ البعض المضاف إلى الكل استعماله في الأقل من المتروك بخلاف ما إذا جعل خبراً فإنه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائناً من الخواص على وجه البعضية فتدبر. (قوله: تبلغ قريباً من ثلاثين) من جملة تاء التأنيت المتحركة وباء النسبة وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومكبراً ومنسوباً ومستثنى ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإبدال اسم صريح منه والإخبار به مع مباشرة الفعل؛ نحو: كيف كنت والقيام إذا خرجت والتذكير والتعريف والتذكير والتأنيت. (قوله: لكانت ابتدائية اتصالية) وهي ما يكون المجرور بها مبدءاً لشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لإنباؤها عن الاتصال؛ نحو قوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»؛ أي:

مقام الآخر، فذلك مجاز غير عزيز. (قوله: وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره) تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي، وإنما لم يقل: ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بأخذه فيه، ولم يتحاش عن كون التعريف بأعم؛ لأن المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والمرض العام، ولك أن تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال، ولا يخفى أن الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الأمر وإطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان

أنت متصل بي ونازل مني منزلة هارون متصلاً ونازلاً من موسى. (قوله: هذا من الناس أو من الإنسان) فإن الأولى تبعيضية لكونه بعضاً من الجماعة، والثانية ابتدائية؛ إذ ليس الشخص بعضاً من الطبيعة، بل جزئياً لها والجزئي متصل به الكل خارج منه. (قوله: لأن أقل مرتبة الخ) على ما هو المشهور من أن جمع القلة للثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة للعشرة إلى ما لا يتناهى. (قوله: لا نسلم لزوم ذلك)؛ لأن التنبيه على فائدة لا ينافي أن يكون له مدخل في إفادة أصل المعنى. (قوله: إذ لا فرق الخ) على ما هو رأي المحققين من أن الاختلاف بينهما إنما هو في جانب الكثرة دون القلة فإن الأقل منهما ثلاثة. (قوله: تفسير لما يتضمنه يختص به الخ) وفائدته دفع احتمال أن يكون الباء داخلاً على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال. (قوله: وإنما لم يقل الخ) حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج إلى التفسير. (قوله: بأخذه فيه) أي: بأخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فإنها في اللفظ ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيداً زائداً وهو كونه خارجاً محمولاً. (قوله: ولم يتحاش الخ) دفع لما يرد من أنه إذا كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف بالأعم لشموله للفصل ولما يكون خارجاً غير محمول، وحاصل الدفع أن التعريف بالأعم جائز عند المحققين؛ إذ كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه وهنا كذلك؛ إذ المقصود تمييز الخاصة عن الجنس والمرض العام لشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر؛ إذ المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجاً محمولاً لا مدخل له في ذلك. (قوله: كما هو ظاهر الأمر)؛ لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معان مجازية عند أهل العرف، لكن هذا إنما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النعاة أيضاً كما يشير إليه فرق المصنف رحمه الله في الإيضاح بين الحد والخاصة بأن الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فإنه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم شمولها. (قوله: ويؤيده لفظ الحد) فإن ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد.

«دُخُولُ اللَّامِ» أي: لام التعريف، ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامٌ، فِي أَمْسَفَرٍ» لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام وحدها إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من ^(١) أن أداة ^(٢)

(١) يعني آلة التعريف وحرفه.

الكتابة والقوة كون الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن، ويقابله الفعل، وما ذكر هنا؛ أي: في المتن من الخواص الغير الشاملة كما سيذكره. (قوله: أي: لام التعريف) يشير إلى أن اللام في اللام للعهد الخارجي بإرادة اللام السابقة في كلامهم وهي لام التعريف، أو إنها عوض عن المضاف إليه، الأول مذهب البصريين، والثاني للكوفيين، وإنما احتاج إلى القيد؛ لأنها قد تكون لغير التعريف كلام الأمر والابتداء ولام الجحود والتعجب والقسم وجواب لو إلى غير ذلك. (قوله: شاملاً للميم) أي: المفيد للتعريف؛ وهي لغة حمير ونفر من طي، قال الزجاج: حمير تقبلون اللام ميماً إذا كانت مظهرة ^(١)؛ كالحديث: «من أمير» إلا أن المحدثين أبدلوه في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع قلب اللام المدغمة في أشعارهم نحو قوله: يرمي ورائي بامسهم وامسلة؛ أي: بالسهم والسلمة ^(٢)، ومن حمير من يبدل الهمزة هاء فيقول: هالرجل في الرجل قاله الفاكهي، ونقل في شرح المغني عن بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح واركب امفرس، وهذه لغة بعضهم. (قوله: في قوله عليه السلام: «ليس من أمير اصيام في امسفر») كذا رواه نمر بن تولب، وأخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح كذا في الشمي، قال الجزائري: وهذا جوابه عليه السلام لرجل من حمير التي هي قبيلة من طي حين سأل: أمن أمير اصيام في امسفر، والمعنى: أمن جملة الإحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر، فأجابه عليه السلام مطابقاً للغة: «ليس من أمير الخ»، وهذا محمول على حال المشقة بأن أجهده الجوع والعطش، وإلا فالصوم مندوب لقوله تعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»، وقد صام عليه السلام في السفر ابن ملك وغيره. وقوله: لعدم شهرته؛ أي: واختصاصه ببعض اللغات كما عرفته. (قوله: وفي اختياره اللام) أي: على حرف التعريف وعلى الألف واللام فصلة الاختيار محذوفة للتعميم، وسبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشيرازي نشأ بالبصرة ولقب بسبويه لذكائه ولطافته، أو لاعتياده شم التفاح، وهو الذي صنف الكتاب وقسم الأبواب، وكان قد أخذ النحو عن الخليل، واللغة عن الأخفش،

عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة، وهي ذكر المبدأ وإرادة المشتق. (قوله: دخول اللام) أي: اللام باعتبار دخولها، وإنما قال ذلك؛ لأن المتبادر من الحكم بالاختصاص أن يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف بالاسم بها ولا بقريتها. (قوله: أي: لام التعريف) احتراز عن لام الأمر ولام الابتداء، فكان اللام فيها بدل من المضاف إليه أو للعهد الخارجي والذهني، والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه. (قوله: لكان شاملاً للميم) هي لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملاً أيضاً لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلاً، فإن القابل للنداء ليس إلا بعض الأسماء. (قوله: في مثل قوله عليه الصلاة والسلام) في جواب حميري قال أمن أمير اصيام في امسفر. (قوله: لعدم شهرته) واختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول: إن الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف. (قوله: وفي اختياره) أي: في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف أو في اختياره اللام على

(قوله: لكان عد المذكورات الخ) لعدم كونها معمولات على الاسم. (قوله: وهي ذكر المبدأ) أي: المشتق منه وإرادة المشتق فالمراد مدخول الكلام والجور والتوين والمضاف والمسد إليه. (قوله: أي: اللام باعتبار دخولها) فسر بذلك؛ لأن المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله أن يكون الدخول المضاف إلى اللام خاصة دون اللام لما أن المضاف إليه خارج عن المضاف مع أن اللام والتوين والجور من خواصه. (قوله: وإنما قال ذلك) أي: دخول اللام ولم يكتف على قوله: اللام مع أنه أخصر وأظهر؛ لأن المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء أن يكون المختص وصفاً للمختص به ناعياً له وليس اللام والتوين والجور مما يتصف به الاسم وإن كانت حاصلة فيه. (قوله: فكان اللام فيها) أي: لام التعريف في قوله: اللام بدل من المضاف إليه كما هو رأي الكوفيين، أو للعهد الخارجي إشارة؛ أي: اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقاً فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فإنه يستعمل فيه بإضافة فيقال: لام الابتداء ولام الأمر ولام جواب القسم أو للعهد الذهني؛ أي: فرد مبهم من جنس اللام، وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه؛ فإنه مستعمل في الفرد المبهم. (قوله: لكنه لم يتعرض له) أي: لم يتعرض الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلاً، فلا حاجة إلى بيان اختصاصه بالاسم فشمولاً لا يصير داعياً إلى اختياره على اللام. (قوله: أي: في ضمن اختياره الخ) فيكون نكتة أخرى لاختيار اللام على حرف التعريف

مرجحة له، وعلى الثاني كلاماً مبتدأ

(١) أي: غير مدغمة، قال ابن هشام: لكن هذه لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى أنها في الحديث دخلت في التعيين. (٢) أي: الحجارة.

التعريف هي: اللام وحدها زينت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن. وأما الخليل^(١): فقد ذهب إلى أنها^(٢) أل كهـ (هل).

(١) ابن أحمد أستاذ سيبويه. (٢) أداة التعريف.

الألف واللام، أو الألف هذه الإشارة. (قوله: هي اللام وحدها)؛ لأن نقیض التعریف التثکیر، ودلیلہ حرف ساکن، فكذا دليل نقیضه یتوافق النقیضان فی الدال یتوافق دلیلاهما. (قوله: زیدت علیها همزة الوصل) مفتوحة مع أنها مكسورة فی سائر المواضع؛ لأن الخفة فیها مطلوبة لكثرة استعمالها. (قوله: إلى أنها أل كهـ) وأیضا لو لم یكن

الكبير، وناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي فغلب على سيبويه، فخرج إلى فارس مضطرباً، ومات هناك في أيام الرشيد سنة ١٨٠، ويأتي تمام الكلام في بحث إذا المفاجأة. (قوله: هي اللام وحدها) وهو الذي ذهب إليه المصنف، والدليل عليه: أن التعريف نقیض التثکیر وقد جعل علامته حرفاً واحداً وهو التنوين وكذا علامة نقیضه؛ لأنه قد یحمل النقیض على النقیض، ویأن الألف قد تسقط فی الدرج ولو كانت أصلاً لمنعت من السقوط، ولو سلم جواز سقوطها بناء على أن الاسم الكثير الاستعمال یناسبه التخفيف بحذف أحد حروفه، لكن یجب أن یفوت تعريف مدخولها عند حذفها؛ إذ المركب ینتفی بانتفاء أحد أجزائه، وأما ثبوتها فی یا الله وآ الذکرین فمعارض بحذفها فی أكثر منه، مع أن ثبوتها فی هذه المواضع لعلة كاملة، أما فی یا الله فللمحافظة على التسخيم، وأما فی الآية فلالتباس الاستفهام بالخبر. (قوله: لتعذر الابتداء بالساكن)؛ لأن اللام زیدت ساكنة مبالغة فی الخفة، أو لأن علامة نقیضه، وهو التثکیر ساكنة، ولما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها؛ لأن اللام إن حركت بالفتح التبتت بلام الابتداء، وإن بالكسر فلام الجر، وإن بالضم فیحصل الثقل فیما كثر استعماله، واختاروا الهمزة؛ لأنها التي تزداد عند الحاجة إلى زيادة حرف وفتحت مع أن همزة الوصل مكسورة فی أكثر المواضع مبالغة فی التخفيف. (قوله: وأما الخليل النخ) وهو أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد النحوي البصري الأزدي الفراهيدي نسبة إلى فراهيد؛ علم على بطن من الأزدي^(١)، مات بالبصرة سنة ١٧٠ وله أربع وسبعون سنة، ولم یكن فی العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع، وكان من أزهد الناس وأشدهم تعقفاً، وهو أستاذ سيبويه وواضع علم العروض. (قوله: إلى أنها أل كهـ) أي: على وزن هل بمنزلة قد فی الأفعال قالوا والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر فصلها من الكلمة كما يفصل قد، نحو قوله: يَا خَلِيلِيَّ اذْبَعَا وَاسْتَخِيرَا أَلْ

مَنْزِلَ الدَّارَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْجَلَالِ
وقد ذكرنا تمام البحث في موهبة المعبود على المقصود نقلاً عن تصريف ابن جني والمازني، وقال الجزائري: واحتج عليه؛ أي: على أن حرف التعريف أل كهـ بأن

(١) قبيلة من اليمن.

والمبرد: إلى أنها^(١) الهمزة المفتوحة وحدها^(٢)، زيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف^(٣) بالاسم لأنه^(٤) موضوع لتعيين^(٥) معنى مستقل بالمفهومية يدلُّ عليه اللفظ مطابقةً، والحرف لا يدلُّ على المعنى المستقل بالمفهومية، والفعل يدلُّ عليه^(٦) تضمناً لا مطابقةً^(٧)، وهذه^(٨) الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر، وأسماء الإشارة وغيرها، كالموصولات^(٩) وكذلك

(١) أداة التعريف. (٢) لأن المبرد رأى أنها كثير ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء. (٣) على مذاهب الثلاثة. (٤) حرف تعريف موضوعه. (٥) نقل عن الأستاذ رحمه الله بأن هذا التعليل لا يتجلى من دور إلا اللهم أن يقال إن هذا. (٦) أي: على المعنى. (٧) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتهاء الشرط. (٨) أي: حرف التعريف. (٩) كالحرف التعريف.

حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبأن الهمزة مفتوحة، وقد عرفت الجواب. (قوله: والمبرد إلى أنها الهمزة) وهو ضعيف؛ لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله وأضعف منه ما قيل: جاز حذفها مع كونها علامة؛ لأن اللام اللازمة لها تذكرها (نعمه). والمبرد: هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى الأزدي البصري لقب به؛ لتكلمه دائماً بقوله: برد الله من بردني، أو لأنه إذا مثل عن شيء من المسائل يبرده؛ أي: يؤخره إلى ثلاثة أيام ليتأمل في الجواب، وعلى هذا القراءة بكسر الراء مع أن المشهور الفتح، تولد سنة ٢١٠، وأخذ العلوم عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٦، وله: كتاب المقضب والروضة والكامل. (قوله: وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم) الباء داخلة على المقصور عليه؛ لأن الاسم ذو الخاصة، وفي الشذور: ومن علامات الاسم التي يتميز بها عن قسميه ال وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقول أبي الطيب:

الْحَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَغْرِفُنِي

وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول ال عليها، فإن قلت:

كيف دخلت على الفعل في قول في زوق؟:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرْضَى حُكُومَتُهُ

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، واستعمال مثل ذلك خطأ بالإجماع؛ أي: لأنه لا يقاس عليه، وال في ذلك اسم موصول بمعنى الذي. (قوله: لأنه لتعيين معنى الخ) هذا التعليل للفاضل الرضي، ونقض بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن، فإنه لتعيين الذات المعبرة في مفهوم الحسن ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين، وأجيب بأنها في هذه الأمثلة لتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف، والأظهر أن اختصاص هذه الأمور بالاسم اتفاقي فليس الدليل إلا الاستقراء، ثم إن التعيين أعم من الخارجي والذهني، فيشمل لام العهد الذهني، أو نقول إن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي

وذلك على خلاف وضعه. (قوله: فإن حرف التعريف لا يدخل الخ) أي: لثلا يلزم تحصيل الحاصل، والمراد بحرف التعريف اللام بقرينة المقام، فلا يرد أن من حروف التعريف

كهل كان المناسب كسرة الهمزة، وفيه أن عنده قد سبق. (قوله: إلى أنها الهمزة) يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف. (قوله: لأنه لتعيين معنى) سمعت من بعض الأفاضل ناقلاً عن بعض ضروح المختصر الذي صنفه الزمخشري أن اللام الداخلة على اللفظ الذي أريد به معناه، لتعيين المعنى المستقل، ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقاً، فإنها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي. (قوله: يدل عليه اللفظ مطابقة) هكذا قالوه، وفيه أنه لو أريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم أن لا يدخل اللام على الاسم مستعملاً في معناه المجازي وليس كذلك، ولو أريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولاً قياسياً اللهم إلا أن يقال: إن

لبيان نكتة اختيار اللام على الألف واللام. (قوله: إن اللام الداخلة) بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلاً والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية، ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه. (قوله: ومنحصرة في الجنس والعهد)؛ لأنه إن أريد به معناه من حيث هو أو من حيث التحقق في ضمن كل الأفراد أو فرد منه فهي للجنس وإن أريد به حصة معينة من معناه فهي للمعهد. (قوله: كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي) فإن المراد منه اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين، وما قيل: إن اللفظ إذا أطلق يحتمل أن يراد به نفسه وأن يراد به معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين أن يراد به اللفظ دون معناه ففيه أن ذلك مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه، ولو كان لتعيين لكان للجنس أو للمعهد وقد انتفى الأمران ههنا. (قوله: معناها الحقيقي) وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم أن لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملاً في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه، فإن المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له. (قوله: ولو أريد الخ) أي: لو أريد بالمطابقة ما تكون قصدية لا هي ضمن دلالة أخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له، قالوا: دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملاً فيه مقصوداً منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم. (قوله: لزم جواز دخول الخ) أي: لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل إذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلاً مدلوله مطابقة بهذا المعنى. (قوله: لكن أبي عن دخولها

سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا^(١). «و»^(٢) منها دخول «الجَرِّ»، وإنما اختص دخول^(٣) الجر بالاسم^(٤) لأنه أثير حرف الجر^(٥) في المجرور به لفظاً وفي المجرور به تقدير^(٦)، كما في الإضافة المعنوية^(٧)، ودخول حرف الجر لفظاً أو تقدير^(٨)، يختص بالاسم لأنه لإفضاء^(٩) معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي^(١٠) معنى الفعل إليه^(١١)، وأما الإضافة^(١٢) اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا تخالف^(١٣) الأصل، بأن^(١٤) تختص بما يخالف ما يختص به الأصل^(١٥) - أعني^(١٦): الفعل - أو تزيد عليه^(١٧) بأن تعم الاسم^(١٨) والفعل. «و» منها^(١٩)

(١) أي: في المتن. (٢) أي: ومن خواص الاسم. (٣) أي: لحق الجر. (٤) لئلا يلزم تخلف الأثر من المؤثر. (٥) وجبه الهدى. (٦) نحو: غلام زيد في تقدير غلام لزيد. (٧) فإن الجر في المقولية أثر حرف الجر بحرف الجر نحو مررت بزيد. (٨) أي: حرف الجر. (٩) أي: الإيصال مثل مررت بزيد. (١٠) أي: ليوصل. (١١) أي: إلى الاسم. (١٢) لا يكون المضاف إليه في المعنوية لا فاعلاً. (١٣) حط رمى لفظ الفرع. (١٤) قيد إلى المنفي في بيان للمخالفة. (١٥) أي: الإضافة المعنوية. (١٦) تفسير مما الأولى. (١٧) أي: المتوية. (١٨) لفظة الفعل. (١٩) أي من خواص الاسم.

وَالْجَرُّ

هذا التعليل وإن اقتضى جواز دخولها عليه لكن أبى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم، فإن كلتا حالتها مصححة، أو يقال: لا يصح تجريد الفعل عن النسبة. (قوله: وكذلك سائر الخواص الخمسة) اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقية، بل إضافية لوجودها هي غير الاسم إذا لم يرد به معناه، نعم إذا أريد به المعنى لا يوجد فيه، ولذلك طوي بيان الاطراد

(الخ) يعني: أن الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فإن كلتا حالتها على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلاً. (قوله: أو يقال الخ) يعني أن فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقص يجب أن تكون موجودة. (قوله: ليست أكثرها الخ) إنما قال لذلك؛ لأن الإضافة بمعنى كونه مضافاً بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية. (قوله: إذا لم يرد به معناه) سواء أريد به مجرد اللفظ فقط؛ نحو: اللام على كرواشد الهل أو اللفظ من حيث دلالة على معناه؛ نحو قوله تعالى: ﴿زَيْدًا يَدُ لَهُم مَّا يَتَوَكَّلُونَ﴾ أي: هذا القول من حيث دلالة على معناه. (قوله: ولذلك) أي: لعدم كونها حقيقية طوي بيان إطرادها بأن يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوي بيان انعكاسها بأن يقول كلما انتفتت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف. (قوله: لا يختصص كونه موصوفاً الخ) فإن الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسنداً إليه للصفة والحال والمفعول به مسند إليه للفعل المبني للمفعول والتميز عن النسبة مزال عن الفاعل أو المفعول، فلا يصلح لشيء منهما إلا ما يصلح أن يكون مسنداً إليه. (قوله: وأيضاً لتلك الخواص الخ) أي: لأكثرها وهي ما عدا الجر فإن للتعريف باللام والإضافة والتكرير الذي هو مدلول التوطين دواعي تقتضي إيرادها، وكذا للإسناد إليه من كونه فاعلاً ومبتدأً أو مذكوراً ومتروكاً مقدماً ومؤخراً إلى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقية الفضيلة. (قوله: أراد بالجر الخ) أي: الجر إما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافاً إليه فيكون معطوفاً على اللام، أما مجروراً حملاً على لفظه أو

حرف النداء مع أنه يدخل عليها فتبصر، وقدر المضاف في قوله: ودخول الجر إشارة إلى أن الجر ههنا بمعنى أثر العامل؛ أي: الكسر لا معناه المصدر، وقوله: لفظاً حال من ضمير به، وكذا قوله: تقدير؛ أي: حال كونه ملفوظاً أو مقدراً. (قوله: كما في الإضافة المعنوية) وهي الإضافة إلى غير معموله المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً، وفي العامل في المضاف إليه بهذه الإضافة خلاف، فمنهم من قال: إنه الحرف المقدر واختاره الشارح نظراً إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد، غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأصل الحرف، ولا ينكر عمل حرف الجر مقدراً، ومنهم من قال: إن عامل الجر هو المضاف واختاره الرضي، فقال: لأن حرف الجر كشرعية منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأول فهو الجار بنفسه، ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو معنى الإضافة، وخير الأمور أوسطها، أما الأول: فبعيد من جهة أن الحرف وإن كان موقع الإضافة في الأصل إلا أن الموقع لها بالفعل إنما هو الاسم المضاف، وأما الثالث: فلأن صاحبه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل. (قوله: وأما الإضافة اللفظية) جواب عما يقال: إن دخول الجر بالاسم في الإضافة اللفظية ليس أثر حرف الجر فلا يتم الدليل، والجواب ظاهر. وقوله: أن لا يخالف حامل للضمير العائد إلى الفرع، فقوله: الأصل منصوب وعبرة عن الإضافة المعنوية. (قوله: بأن يختص الخ) تصوير للمنفى؛ أعني: المخالفة؛ أي: بأن يختص الفرع بما؛ أي: بفعل يخالف؛ أي: يقابل ما؛ أي: اسماً يختص بذلك الاسم، الأصل؛ أي: المعنوية، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وكتب على هذه العبارة بعض الناظرين ما ملخصه، قوله: فينبغي أن لا يخالف الأصل؛ يعني: أن الإضافة اللفظية فرع للمعنوية، فهي أصل لها ومختص بالاسم فينبغي أن لا يخالفه الإضافة اللفظية؛ لأنه

دخول «التَّنْوِينِ» بأقسامه^(١) إلّا تنوين^(٢) الترّم، وسيجيء في آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى - تعريفه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما^(٣) عدا تنوين الترّم به^(٤) وجهة عدم اختصاص تنوين الترّم به^(٥).
(و) منها^(٦) «الإِسْنَادُ»^(٧) إِلَيْهِ هو^(٨) بالرفع عطف على (دخول)

(١) أي: الخمسة. (٢) فالاستثناء متصل والكلام موقف تام فينمي. (٣) أي: التنوين. (٤) أي: بالاسم. (٥) أي: بالاسم. (٦) أي: من خواص الاسم. (٧) لا فرغ من خواص اللفظ شرع إلى الخواص المنوية. (٨) أما معناه الحقيقي وهو الذكر ا.هـ.

والتَّنْوِينُ^(١)، والإِسْنَادُ إِلَيْهِ،

(١) أي: ومن خواص الاسم دخول التنوين بأقسامه الأربعة.

أصلها بأن يختص بالفعل المخالف للاسم الذي يختصه ذلك الأصل، فقوله: بما يخالف متعلق بـيختص، وما موصولة عبارة عن الفعل، وقوله: ما يختص به مفعول يخالف، وما موصولة عبارة عن الاسم، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وقوله: أو يزيد عليه^(١) منصوب معطوف على صلة أن يختص في قوله: بأن يختص والمحصل أن مخالفة الأصل إليه يكون بطريقتين؛ إما بالاختصاص بما يخالف، أو الزيادة عليه بأن يعم الاسم والفعل، انتهى. (قوله: دخول التنوين) اسم للنون الساكنة بقرينة الدخول، وأقسام التنوين خمسة: تنوين تمكن، وتنكير، ومقابلة، وعوض، وترنم، ومنه^(٢) الغالي، وابن هشام وبعض الأعلام أنهى الأقسام إلى عشرة كاملة، كما قيل:

أَقْسَامُ تَنْوِينُهُمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا

فَإِنْ تَقْسِمْنَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِّزَا
مَكَّنٌ وَعَوُضٌ وَقَابِلٌ وَالْمَنْكُرُ زُدْ

رَنَمٌ أَوْ أَحَكِ اضْطَرُّرُ غَالِي وَمَا هُمَزَا
(قوله: إلا تنوين الترّم) فإنه غير مختص بالاسم، بل مختص

بالشعر ويجمع مع اللام ويكون في الاسم والفعل والحرف، فمن دخوله في الاسم والفعل قوله:

أَقْلِي الْكُرْمَ عَاذِلٌ وَالْعِثَابَيْنِ

وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ
ومن دخوله في الحرف قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ

كَانَ قَقِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ
وكذا تنوين الغالي؛ نحو:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفُنِ

ونحو:

تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُنْ

ونحو: وكان قدن، ثم إن الترّم: التغني والترجيع بالصوت،

(١) وقيل: الظاهر أنه معطوف على أن لا يخالف الأصل؛ أي: ينبغي أن لا يزيد على الأصل بأن يعم.

(٢) يعني: أن ابن يعيش جعل تنوين الغالي من نوع تنوين الترّم زاعماً أن الترّم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، وأما الأخفش والعروضيون: فقد جعلوه قسماً سادساً زائداً على الخمسة غير الترّم.

والانكاس، ثم اعلم أنه اختار هذه الخمس؛ لأن كلاً منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف والجزم متضمنة لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإضافة لاختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، والتعريف والتخصيص والتخفيف والإسناد إليه لاختصاص كونه موصوفاً، وإذا حال ومفعولاً ومميزاً وأيضاً لتلك الخواص خواص، ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص. (قوله: ومنها دخول الجر) أراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الإضافة إليه وحينئذ يكون عطفاً على اللام لفظه أو محله، ولو أريد بالجر مصدر جر مجهولاً كان عطفاً على دخول اللام وقس عليه التنوين، وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام طيهما؛ فلأن المصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي؛ فلأنها لفظية وهي أظهر من المنوية في الدلالة على الاختصاص، وأما تقديم الإسناد على الإضافة؛ فلأنه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة. (قوله: لأنه أثر حرف الجر) أي: حرف أثره الجر، أو حرف يجر معنى الفعل إلى الاسم، ويعضد الأول حرف الجزم. (قوله: وأما الإضافة اللفظية) أي: أما الجر الذي ليس أثره حرف الجر كما هي الإضافة اللفظية؛ فلأنها فرع للمعنوية، أو لأنه لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً، والفعل والحرف لا يكونان كذلك. (قوله: بأن يختص)

مرفوعاً حملاً على محله لكونه فاعلاً للدخول، وأما مصدر مبني للمفعول؛ أي: كون الشيء مجروراً فيكون مرفوعاً معطوفاً على الدخول. (قوله: وقس عليه التنوين) يعني: هو إما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر فيكون معطوفاً على اللام، وإما مصدر بمعنى كون الشيء منوئاً فهي عطف على الدخول. (قوله: أي: حرف أثره الجر الخ) يعني: أن الجر إما بالمعنى الاسمي أو بالمعنى المصدرية. (قوله: حرف الجزم) فإنه حرف أثره الجزم، وأما الجزم بالمعنى المصدرية فهو بمعنى القطع. (قوله: أي: إما الجر الذي الخ) قدر ذلك؛ لأن قوله: وأما الإضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله: لأنه أثر حرف الجر الخ من أنه إنما يدل على اختصاص الجر الذي هو أثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقاً، ولا شك أنه لا يتم بدون ذلك التقدير، وحاصله: أن الجر الذي ليس أثره حرف الجر لا يكون إلا في الإضافة اللفظية وهي فرع المعنوية، واختصاص الأصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الأصل. (قوله: بيان للمخالفة) لا لنفي المخالفة. (قوله: أن يختص الخ) فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الأصل الاسم؛ لأنه الذي تختص به الإضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل؛ لأن الحرف لعدم كون معناه

لا على مدخوله^(١)، لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول^(٢) أو اللحق بالآخر، وكلاهما متتبيان^(٣) في الإسناد^(٤) وكذا في الإضافة. والمراد به^(٥) كون الشيء المسند إليه، وإنما

(١) وهو اللام. (٢) يعني: أن يكون مذكوراً في الكلمة. (٣) تشير إلى أن مرة أفضل للصيرورة مثل متى الرجل. (٤) ليس الإسناد علامة لفظية لا في الأول ولا في الآخر. (٥) بإسناد إليه.

بيان للمخالفة بأنها متصورة على وجهين؛ أحدهما: أن يختص بقسم مقابل للاسم، وهو الذي يختص به الإضافة المعنوية، وذلك القسم المقابل ليس إلا الفعل، لأن الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لأن يضاف إليه شيء، وثانيهما: أن يزيد على الاسم؛ أي: على الأصل الذي يختص بالاسم بأن الخ؛ أي: يعمم الاسم فهو مقابل قوله: أن يختص بالخ؛ لأنه في تأويل أنه لا يشمل الاسم ولا يعمه بأن يدخله والفعل. (قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه) لا كون الاسم مسنداً إليه كما يقتضيه سياق الكلام، وإلا لخلأ الحكم عن الفائدة، وتوجيه ذلك أن الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه، فكانه قال: والإسناد إلى نوع الاسم ومطلقة، وفائدة هذا الأداء أنه أخصر من أن يقال كون الشيء مسنداً إليه، وأن لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص، وهو الشيء؛ أو أن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الإضافة، ثم يعتبر الإضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته أن معناه علامة الرجل للحيية، والحيية: مضافة إليه مختصة به، فالإضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا: أن معناه من خواصه الإسناد إلى شيء وذلك الشيء هو الاسم، وبالجمله يجب أن ينظر إلى المطلق حتى يكون الحكم مفيداً سواء كان ذلك النظر قبل النظر إلى خصوص المضاف إليه أو بعده، والقول يرجع الضمير إلى الشيء المركوز في الطباع أو إلى اللفظ بعيد.

ملحوظاً بذاته غير صالح لأن يكون مضافاً إليه فضلاً عن أن يختص به نوع من الإضافة فلذا فسره بالفعل. (قوله: كما يقتضيه سياق الكلام) في حد الاسم وضمير خواصه راجع إلى الاسم بخصوصه. (قوله: وإلا لخلأ الحكم) أي: وأن لا يكون المراد كون الشيء مسنداً إليه، بل يكون الاسم مسنداً إليه لخلأ الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة أن كون الاسم موصوفاً بصفة مختصة به. (قوله: وتوجيه ذلك) أي: كون المراد به كون الشيء مسنداً إليه مع أن الضمير راجع إلى الاسم وجهان حاصل الأول أن الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فإن حكم على زيد باعتبار أنه إنسان بالحيوانية كان لفظاً، وإن حكم عليه باعتبار أنه جسم كان مفيداً فكذا الحكم بالاختصاص على الإسناد إليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه، بل باعتبار ملاحظته بما هو أعم منه كالكلمة والشيء مثلاً، وحاصل الثاني ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الإسناد إلى ضمير الاسم. (قوله: ويكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته). (قوله: وبالجمله) أي: مجمل الوجهين وخلاصتهما أنه يجب أن ينظر حالة الحكم بالاختصاص إلى مطلق الاسم ونوعه لا إلى خصوصه حتى يكون مفيداً سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الإضافة فيكون الحكم مقدماً على الإضافة في الملاحظة كما في الوجه الثاني أو بعد ملاحظة الإضافة إليه كما في الوجه الأول. (قوله: بعيد): لأنه خروج عن السوق.

يقال: ترنم إذا رجع صوته، صحاح، وفي الامتحان: ترنم بكذا؛ أي: رفع صوته مطرباً ومغنياً، سمي به؛ لأنه تنوين محصل للترنم، وعن سيبويه أنه جيء به لقطع الترنم، والغالي: من الغلو وهو تجاوز الحد، سمي به؛ لتجاوز حد الوزن، وأعلم أن تنوين الترنم يدخل القوافي المطلقة^(١) بدلاً عن حرف الإطلاق؛ أعني: الواو والياء والألف، وكذا يلحق الصدور المقفأة أو المصرفة، وإن الغالي يلحق القوافي المقيدة؛ أي: التي يكون رويها ساكناً غير حرف لين. (قوله: على وجه يظهر) أي: به وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم من الأقسام بالاسم، فقد قالوا في بيان وجه الاختصاص: أن تنوين التمكن؛ لتتمكن مدخوله؛ أي: لتقرره وأصالته في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف أصلاً، وفي الفعل أصالة، وأن تنوين التنكير؛ لتنكير المعنى المطابقي المستقل، وهو لا يوجد في غير الاسم، وأن تنوين العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة، وأن تنوين المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد في غير الاسم. (قوله: لا على مدخوله) فلذا لم يقل ههنا ومنها دخول الإسناد إليه كما قال فيما سبق. وقوله: وكلاهما متتبيان في الإسناد؛ أي: لأنه أمر معنوي لا لفظي، والدخول والحقن من عوارض الألفاظ. (قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه) يعني: أن ضمير إليه راجع إلى الشيء لا إلى الاسم حتى يرد أن الاختصاص حيثنذ معلوم عقلاً فلا يفيد الخبر، وعبرة الهندي هكذا، والإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من إليه المختص به عقلاً، فيفيد الخبر، انتهى. وعلى هذه العبارة الهندية تعليقات لغير واحد من الفضلاء منهم كمال باشا زاده حيث قال: قوله: أي: الاسم، وعلم أنه لما عاد الضمير في إليه إلى الاسم كان معنى قوله: ومن خواصه الإسناد إليه، كون الاسم مسنداً إليه من خواص الاسم، فورد عليه أن هذا الحكم ضروري غير مفيد أصلاً، فأجاب بقوله: والحكم عليه - أي: حكم المصنف - على الإسناد إلى الاسم بالخصوص؛ أي: بكونه مخصوصاً بالاسم بقوله: ومن خواصه الإسناد إليه باعتبار الطبيعة النوعية؛ أي: باعتبار مطلق نوع المسند إليه دون الصنفية؛ أي: لا باعتبار صنف المسند إليه من الاسم المستفادة تلك الصنفية من إليه حيث عاد الضمير فيه إلى الاسم المختص ذلك الصنف المأخوذ في ضمن العنفة، وفي بعض النسخ: المختصة به؛ أي: بالاسم عقلاً، فيفيد الخبر ويندفع الإشكال هذا، ومنهم الفاضل البهشتي حيث قال: قوله: أي: الاسم، فورد عليه أن المآل بواسطة العطف إسناد

(١) وهي التي أطلقت عن السكون بأن كانت متحركة.

اختص هذا المعنى^(١) بالاسم لأن^(٢) الفعل وضع لأن يكون أبداً^(٣) مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه. «و» منها: «الإضافة» أي: كون الشيء مضافاً، بتقدير حرف الجر^(٤) لا بذكره لفظاً^(٥). ووجه اختصاصها^(٦) بالاسم اختصاص لوازِمها^(٧) من التعريف والتخصيص^(٨) والتخفيف به^(٩). وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء

(١) أي: كون الاسم مسنداً إليه. (٢) اللام للفرض. (٣) في الأزمان كلها. (٤) كخاتم فضة. (٥) أي: حال كون الحرف ملفوظاً. (٦) أي: لإضافته. (٧) أي: لإضافته. (٨) إن كان المضاف إليه. (٩) في اللفظية.

وَالْإِضَافَةُ،

الشيء إلى الاسم من خواص الاسم، فهذا لغو من الكلام، فأجاب عنه بقوله: والحكم عليه؛ أي: على الإسناد إليه بالخصوص؛ أي بكونه خاصة للاسم باعتبار الطبيعة النوعية للاسم المتناول للمسند والمسند إليه دون الطبيعة الصنفية: وهي قسم المسند إليه المستفادة صفة للطبيعة الصنفية من لفظ إليه المختص وصف لقوله: إليه، وضمير به راجع إلى الصنف والجار داخل على المقصور، وملخصه: أن المراد إسناد الشيء إلى صنف الاسم من خواص نوع الاسم فلا لغو كما إذا قيل: سواد الحبشي خاصة لنوع الإنسان، فيفيد الخبر هذا ما سنح لي في هذا المقام؛ انتهى. وقد وجدت تعليقات ثلاثاً أخرى على هذه لكن تركتها خوفاً عن الإطالة، والعاقل يكفيه الإشارة. (قوله: لأن الفعل) أي: جنسه وضع؛ أي: باعتبار معناه التضميني؛ أعني: الحدث فيه استخدام، وقوله: وضع لأن يكون الخ؛ أي: لهذا الغرض بخلاف الاسم؛ فإنه وضع لأن يكون تارة مسنداً وتارة مسنداً إليه. (قوله: أي: كون الشيء مضافاً) يعني: لا مضافاً إليه كما سيصرح به، وفي التفسير إشعار بأن الإضافة مصدر مبني للمفعول كما أن الإسناد كذلك، وأراد بالإضافة مطلقاً؛ أي: معنوية أو لفظية، فقوله: مضافاً؛ أي: حقيقة أو صورة كما في اللفظية، وقوله: لا بذكره لفظاً؛ أي نحو: مررت بزيد، وسيأتي تمامه في المجزورات. (قوله: أو وجه اختصاصها) بالاسم دون الفعل أنه لا يحتاج إليها؛ لأن تلك اللوازم على الكلمة، والفعل لا يحتاج إلى هذه الزوائد لإفادة الفعل بدونها. (قوله: اختصاص لوازِمها) أي: لوازم مطلق الإضافة فإن من لوازم المعنوية التعريف والتخصيص؛ كغلام زيد وغلام رجل، وهما من خواص الاسم ومن لوازم اللفظية التخفيف، وهو إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه؛ أعني: نوني التثنية والجمع والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت، وكذا لا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه، وأما نحو: يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير الفاعل دون الفعل. (قوله: من التعريف والتخصيص) فيه أن تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك متصور في الفعل، ووضعه لمطلق الحدث لا ينافي ذلك؛ لأن رجلاً موضوع لمبهم، ثم عين بدخول اللام وهذا كالصفات، فإنه دخل عليه حرف التعريف؛ لتعيين الذات التي هي جزء معناه، وأما التخفيف فقد يكون بحذف الضمير وهو

(قوله: لأن الفعل) يعني: أن العرب لاحظت معنى الفعل منساقاً إلى أمر مرتبطاً به لا غير بخلاف معنى الاسم؛ فإنه لاحظته لا على وجه منساق إلى شيء أو منساق إليه شيء فلذا كان صالحاً للمتقابلين. (قوله: من التعريف والتخصيص) المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الأفراد، ولا يراد بالفعل إلا الطبيعة فلا يقبل التخصيص، وفيه تأمل لجواز أن تقول: ضرب يوم مريداً به نفس الطبيعة، ولا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص، ولا يخفى أن هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال، فإن قلت: جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى، وهو معنى اسمي فلم يوجد إلا في الاسم، قلنا: المعنى المصدرى سواء كان في قالب المصدر أو الفعل صالح لذلك القيد، وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو

(قوله: يعني: إن العرب لاحظت الخ) بدليل أنهم لا يستعملوهما إلا كذلك. (قوله: والمراد بالتخصيص الخ) لا التقييد حتى يرد أن الفعل أيضاً قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها. (قوله: إلا الطبيعة الخ) أي: المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه الأفراد؛ لأنها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء إن لا أكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا أكل أكلأ، وقال المنطقيون: إن القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية. (قوله: فلا يقبل التخصيص) أي: بالمعنى المذكور (قوله: وفيه تأمل) أي: في كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تأمل؛ لأنه يجوز إضافة المصدر الدال على مجرد الحدث إلى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم أن لا تكون هذه الإضافة مفيدة للتخصيص لعدم إفادة تقليل الاشتراك؛ إذ لا اشتراك في الطبيعة مع أنه لا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص لكونه إضافة معنوية إلى النكرة، وقد صرحوا بأنها تقيد التخصيص، فعلم أن المراد من التخصيص الذي هو فائدة الإضافة أعم من تقليل الاشتراك والتقييد، ولا خفاء في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل، فلم يصح أن فائدة الإضافة مختصة بالاسم مطلقاً. (قوله: إن قلت جريانه فيه الخ) إثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بأن جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل إنما هو باعتبار معناه المصدرى؛ لأنه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقي، وهو معنى اسمي لكونه مدلولاً مطابقياً للمصدر تضميناً للفعل فلم يوجد هذا النوع إلا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقاً بالاسم، وحاصل الجواب:

متصور في الفعل، فتدبر. (قوله: وإنما فسرنا الإضافة الخ) فإن الظاهر يقتضي تفسيره بأمر عام شامل للمضاف والمضاف إليه وملاحظة ما يأتي من المصنف من قوله: والجر علم الإضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة، فالعدول عنهما للفائدة المذكورة. (قوله: لأن الفعل أو الجملة قد يقع) وفي نسخة: لأن الفعل والجملة قد يقعان، والنسخة الأولى هي الظاهرة؛ لأن هذا إشارة إلى الخلاف الواقع فيه، فذهب المصنف وجماعة إلى أن المضاف هو الفعل وذهب آخرون إلى أنه هو الجملة، واختاره نجم الأئمة حملاً للمضاف إليه في هذا الباب على المضاف إليه في قولك: زمن الحجاج أمير، فإنه الجملة بالاتفاق.

المدلول عليه بالفعل؛ وأيضاً لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد، فإن الربط المدلول عليه بالباء ليس إلا بين المرور وزيد. (قوله: والتحقيق به) وذلك بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه، وأما الحسن الوجه فمحمول عليه طرداً للباب. (قوله: وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً) أي: لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف إليه جميعاً، وإنما لم نجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً إليه، إذ لا دليل على تقدير إليه، والمطف على الإسناد بعيد، ولقوله قدس سره: فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً؛ ولأن المصنف ردّ عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال: والإضافة كذلك؛ يعني: من الخواص إلا أنه لم يرد بها الإضافة مطلقاً فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل، وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع؛ لأنه إنما يضاف إلى الفعل بتأويل المصدر انتهى، إن قلت: كيف يصح إرادة الجميع من الإضافة؟ قلنا: لا شبهة في أنا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة إلى طرف وتارة إلى آخر، فلعله يدعي أنها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وأن لفظة الإضافة موضوعة لها، أو يدعي أن إطلاق الإضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه، وحمل الجميع على إرادتها على سبيل البذل بعيد. (قوله: لأن الفعل أو الجملة) إشارة إلى اختلاف

أنا لا نسلم أنه لم يوجد إلا في الاسم وإنما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدرى التقييد بالطرف والحال إلا في قالب المصدر، وليس كذلك؛ فإنه قابل له في قالب الفعل أيضاً، كيف لا يكون كذلك والحال أنه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله. (قوله: ليس إلا بين المرور وزيد) والمرور معنى اسمي فلم توجد الإضافة بواسطة حرف الجر لفظاً إلا في الاسم فلا حاجة إلى التقييد بتقدير حرف الجر. (قوله: وأما الحسن الوجه الخ) فإن الإضافة فيه متحققة مع عدم إفادتها التخفيف بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه؛ لأن سقوط التنوين فيه بواسطة اللام. (قوله: لا بمعنى ناعت الخ) أي: بمعنى يصح أن يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه. (قوله: وإنما لم نجعله الخ) على صيغة المتكلم: أي: إنما جعلنا كون الشيء مضافاً في عبارة الشارح رحمه الله في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافاً إليه؛ إذ عبارة المصنف رحمه الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه؛ لأنه محتاج إلى تقدير إليه ولا دليل على تقديره. (قوله: والعطف الخ) جواب ما يتوهم من أنه يجوز أن يكون قوله: والإضافة مطلقاً على قوله: والإسناد، فيكون لفظ إليه متعلقاً بهما، وإنما قال: بعيد؛ لأن الظاهر حينئذ تأخير إليه عنهما. (قوله: ولقوله قدس سره الخ) عطف على قوله: إذ لا دليل على الخ؛ أي: لاحتياجه إلى تقدير إليه؛ ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً أهم من كونه مضافاً ومضافاً إليه من خواص الاسم. (قوله: ولأن المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام؛ يعني: أنه مرضي للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال: وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع، ولم يقل: أو أراد كونه مضافاً إليه. (قوله: إن قلت: كيف تصح إرادة الجميع) أي: كونه مضافاً ومضافاً إليه من لفظ الإضافة؛ فإنه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين، وحاصل الجواب: أن إرادة الجميع منه مبني على استعماله في معنى يشملهما إما على سبيل الحقيقة بأن يكون لفظ الإضافة موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين، وإما على سبيل عموم المجاز بأن يراد منه ما يطلق عليه الإضافة. (قوله: لا شبهة في أنا نجد الخ) إذ لا شك أن بين غلام وزيد حالة مخصصة؛ أي: ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة إلى غلام ويعبر عنه بكونه مضافاً، ومنتسبة تارة إلى زيد ويعبر عنه بكونه مضافاً إليه. (قوله: فلعله) أي: فلعل المصنف رحمه الله يدعي أن تلك الحالة يمكن تصورهما مجردة عن خصوصية الطرفين بأن يلاحظ من حيث إنه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر إلى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً إليه، وإنما قال: يدعي؛ لأن تصورهما مجرد فرع أن تكون الحالة المقيسة إلى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة إلى طرف آخر، وهو ممنوع؛ لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك لا في مجرد لفظ الإضافة. (قوله: وإن لفظة الخ) عطف على أنها؛ أي: يدعى أن لفظة الإضافة موضوعة بتلك الحالة المجردة عن الخصوصية، وهذا أيضاً مجرد دعوى؛ إذ المتبادر من لفظ الإضافة من غير لفظة إليه الحالة المقيسة إلى أحد الطرفين؛ أعني: المضاف لا ما يشملهما والمتبادر علامة الحقيقة. (قوله: أو

مضافاً^(١)، لأن^(٢) الفعل والجملة قد^(٣) يقع مضافاً إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الْفَالِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقد يقال هذا^(٤) بتأويل المصدر^(٥) أي: (يَوْمَ نَفَعُ^(٦) الصَّادِقِينَ)، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً تختص^(٧) بالاسم وإنما قيدناها^(٨) بقولنا: بتقدير حرف الجر، لثلاثا ينتقض بمثل قولنا: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ، فَإِنَّ (مَرَرْتُ) مضاف إلى (رَيْدٍ)^(٩) بواسطة حرف الجر لفظاً. «وَهُوَ»^(١٠) أي: الاسم^(١١) قسماً: «مُعَرَّبٌ، وَمَبْنِيٌّ»

(١) مع أن الإضافة محتملة لأن تفسير كون الشيء مضافاً إليه كالمضاف. (٢) مطلقاً بفسرنا. (٣) أي: القول والجملة. (٤) أي: الأمرين من الفعل والجملة. عصمت. (٥) إضافة المفعول. (٦) أي: بتأويل. (٧) أي: الإضافة. (٨) أي: قولنا كون الشيء مضافاً. (٩) أراد بمررت الفعل لا الجملة وإلا فلا يضر وقوعها مضافاً بالاختصاص الإضافي فامل. عصمت. (١٠) ابتدائية أو استثنائية أو اعتراض. (١١) يشير إلى أن هذا من تقسيم الكلّي إلى الجزئيات.

وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ؛

(قوله: كما في قوله تعالى) أي: في سورة العائدة: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الْفَالِقِينَ﴾، وإنما قالوا: إن ينفع مضاف إليه؛ لأنه لو لم يكن مضافاً إليه لكان يوم منصوباً منوناً، فعلم أن تنوينه محذوف لأجل الإضافة، وقوله: أي: يوم نفع صدق الخ، فالمضاف إليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل، والدليل عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف؛ نحو: جتتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، فإن الحار صفة يوم، وهو نكرة ظاهراً فأثارة التعريف من قبل المصدر المعرف بالإضافة إلى العلم. (قوله: فالإضافة بتقدير الخ) جزء شرط محذوف؛ أي: إذا كان ينفع بتقدير نفع وتأويله بالإضافة الخ. وقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان بمعنى كون الشيء مضافاً أو مضافاً إليه. (قوله: أي: الاسم قسماً الخ) فيه إشارة إلى أن هذا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، وتنبه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال وتفصيل، وهو أوقع في النفوس فسقط ما قاله عصام. (قوله: قال: معرب ومبني) قدم المعرب؛ لأن دلالة على المطلوب أعني: الفاعلية الخ أوضح من المبني؛ ولأن المعرب أمر وجودي والمبني عدمي والوجوديات لشرفها تقدم على العدميات، وفي شرح القطر: وقدمت المعرب؛ لأنه الأصل والمبني فرع، انتهى. فقيل: الأصل بمعنى الراجح الغالب أو العمدية في الاعتبار، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لاختصاص المعرب بتعاقب معان لا يتميز إلا بإعراب بخلاف الفعل أو يمكن تمييزها بغيره (فاكهة). ويؤيده ما قيل: سمي المعرب معرباً؛ لأنه تبيين فيه المعاني العارضة عند التأليف؛ أعني: الفاعلية الخ (إقليد). فهو إما اسم مكان من الإعراب بمعنى الإظهار؛ أي: محل إظهار المعاني أو اسم مكان منه بمعنى إزالة الفساد؛ أي: المعرب لفظ مزال عنه فساد، فيناسب المنقول إليه وعن البعض: أن المعرب يحتمل أن يكون بمعنى ما صلح للإعراب بأن يركب فيعرب، وأن يكون بمعنى ما استحق الإعراب بأن يركب مع العامل بالفعل، وهو الصحيح المختار عند المصنف، فالأسماء عنده قبل التركيب مبنية كما سيأتي، وأورد على قوله: معرب ومبني، ما نصه: أن ذكره قبل الإعراب مع أنه مشتق منه ومعرفته متوقفة عليه ليس مما يليق، فينبغي تقديم الإعراب، وأجيب: بأن المشتق منه الإعراب

القولين ذهب المصنف إلى الأول كما نقلناه، وذهب بعضهم إلى الثاني، قال الشيخ الرضي: الظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: أتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده، كما أن الاسم في قولك: أتيتك زمن الحجاج الأمير هي المضاف إليها، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين. (قوله: وقد يقال هذا بتأويل المصدر) ينبغي أن يكون هذا القول مرضياً لثلاثا يخالف السابق من اختصاص الجر، فإن الجر لازم للإضافة إليه، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم، ولثلاثا يخالف قول المصنف فيما سيأتي المضاف إليه كل اسم؛ ولأن معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الإضافة كما يأبى عن الإسناد إليه قال الشيخ الرضي: قيل: والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف؛ نحو: أتيتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، أما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم. (قوله: وهو معرب) من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة

يدعى الخ) هذا أيضاً مجرد دعوى؛ لأنه استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة. (قوله: وحمل الجميع) أي: حمل لفظ الجميع في عبارة المصنف رحمه الله على إرادة كلا المعنيين للإضافة على سبيل البديل فكأنه قال: وإنما أراد المضاف فقط، أو أراد كلا من المضاف والمضاف إليه على سبيل البديل فبعد إذ لفظ الجميع لا يساعده، وأيضاً المقابلة بين إرادة المضاف وبين إرادتهما على سبيل البديل ركيكة. (قوله: كما نقلناه) أي: من الإيضاح فيما سبق من قوله: فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل. (قوله: كما أن الاسم في الخ) فإن المضاف إليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ، وهذا مبني على أن المعرب لا يكون له إعراب محلي، وفي قولنا: إن زيدا قائم الواقع في محل المبتدأ مجموع إن مع اسمها. (قوله: ينبغي أن يكون الخ) ولمن ينصر القول الأول أنه يقول: إن المختص بالاسم الجر لفظاً أو تقديراً لا محلاً، والمراد من المضاف إليه فيما سيأتي المضاف إليه الذي هو من أقسام المعرب بدليل أنه في بيان المجزورات التي من أقسام المعرب، وأن معنى الفعل؛ أعني: الحدث فقط يأبى عن كونه مضافاً إليه لاعتباره في الفعل من حيث كونه منسوباً، وأما الحدث بعد اعتباره نسبته إلى الفاعل فلا نسلم آباء عنه، كيف وهو يقع مستند إليه أيضاً في قولك: تسمع بالمعديدي؟. (قوله: نحو: أتيتك يوم زيد) الحار أو البارد فإن الحار والبارد وقعا صفة ليوم، فلو لم يتعرف بالإضافة لما جاز توصيفه بهما.

الفساد وهو محل إظهار المعاني، وإزالة الفساد الالتباس، أو من أعربت الكلمة إذا جعلت الإعراب فيها والوجه ظاهر لا من الإعراب العرفي باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه، لأن القياس معرب بكسر الراء كذا في الإيضاح وفيه أنه لو جاز

(قوله: من الإعراب بمعنى الإظهار) يقال: أعرب الرجل إذا بين وأفصح فالهمزة للتعدية. (قوله: أو إزالة الفساد) من عربت معدته إذا فسدت وعرب الجرح إذا عفن وفسد فالهمزة للإزالة كما في أشكيت. (قوله: وهو محل إظهار المعاني الخ): فإنه لصلاحته للإعراب صار محلاً لإظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافة وإزالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني، فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان. (قوله: أو من أعربت الكلمة الخ) ومنه إعراب الحروف وهو تبين حركاتها وسكونها. (قوله: لا من الإعراب العرفي) أي: ما اختلف آخره به على رأي المصنف رحمه الله واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري. (قوله: باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه) يعني: أن الإعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف أو باختلاف الآخر اسم جامد، أما على الأول فظاهر؛ لأنه عبارة عن الحركة أو الحرف، وأما على الثاني: فلأن الاختلاف وإن كان معنى مصدرياً إلا أن اختلاف الآخر ليس معنى حديثاً حتى يكون الإعراب مصدرراً، فلا يجوز الاشتقاق منه أصلاً إلا باعتبار النسبة إليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم: ليل مقمر؛ أي: ذو قمر باعتبار تحققه فيه، وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه، لا يقال: جاء الظرف من الجامد أيضاً؛ نحو: سبعة ومضبعة ومفمعة؛ لأنه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل، وبما حررنا لك ظهر لك اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى. (قوله: وفيه أنه لو جاز الخ) يعني: لا نسلم أن القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر، بل القياس الفتح على أن يكون اسم مكان؛ لأن صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه، قيل في جوابه: أن كلام المصنف رحمه الله مبني على ما اختاره الزمخشري من أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء؛ لأن الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف؛ إذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان، وفيه بحث أما أولاً؛ فلأن قوله باعتبار تحقق الإعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فإن المعرب إذ كان متصفاً باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة إلى اعتبار الظرفية، وأما ثانياً؛ فلأن الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب، وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة، نعم إنه يستلزم وصفاً اعتبارياً للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره إلا أنه ليس معنى الإعراب العرفي، وأما ثالثاً؛ فلما عرفت من أنه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدرياً أن يكون اختلاف الآخر معنى مصدرياً حتى يكون الإعراب مصدرراً ويصح الاشتقاق منه. (قوله: من البناء) أي: المبني مأخوذ من

البناء بالمعنى المصدري المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد

نقله من معناه الحقيقي إلى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا تتغير

لأنه لا يخلو إما أن يكون مركباً مع غيره^(١) أو، لا، والأول^(٢) إما أن يشبه مبني الأصل أولاً، وهذا - أعني: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل -، وهو المعرب، وما عداه - أعني: غير^(٣) المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل - مبني. «فالمُعَرَّبُ» الذي هو قسم من الاسم^(٤). «المُرْكَبُ» أي: الاسم

(١) بأحد التراكيب الستة مثل: قام زيد وهذا زيد. (٢) أي: المركب مع غيره لا يخلو. (٣) كالفصائل وأسماء الإشارة. (٤) لأن المنكر إذا أعيد معرفاً يكون الثاني عين الأول.

فَالْمُعَرَّبُ^(١) الْمُرْكَبُ

لغة، وكلامنا في المعرب اصطلاحاً فافهم، وفي الموشح أن تقسيم الاسم إليهما تقسيم إلى ما هو أعم من وجه؛ إذ الاسم قد يكون معرباً كزيد، وقد يكون مبنيّاً كهؤلاء، والمعرب قد يكون اسماً، كما ذكر وقد يكون فعلاً كالمضارع؛ نحو: يضرب، فبينهما عموم من وجه انتهى. ثم إن الحصر استقرائي؛ لكون الجزم بالانحصار حالاً من الاستقراء، وعدم كفاية مجرد ملاحظة مفهوم الأقسام فيه، لكن قد يذكر فيه الدليل بصورة التردد تسهياً للضبط، فيرسل القسم الأخير كما ههنا فلا تغفل. (قوله: لأنه لا يخلو الخ) دليل الحصر فاللام متعلق بالانحصار المفهوم من سياق الكلام؛ يعني: أن الاسم لا يخلو إما أن يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الأصل أو لا، والأول معرب والثاني مبني (فجحدواني). والمبني مأخوذ من البناء وهو القرار، وعدم التغير مشابه للبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح. (قال: فالمعرب الخ) الفاء للتفسير أو التعقيب الذكري، وقوله: الذي الخ، يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، فيخرج المضارع، وقال الرضي: يشير إلى أن هذا حد الاسم المعرب؛ لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر فيه إلا أقسامها فكانه قال الاسم المعرب المركب الذي الخ، وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. (قوله: أي: الاسم الذي ركب الخ) إشارة إلى دفع تناقض وهو أن المعرب قسم من الاسم، وهو قسم من الكلمة وقد أخذ المصنف الأفراد في تعريفها فوصف الاسم المفرد المعرب بالمركب غير صحيح، وحاصل الدفع: أن المركب المقابل للمفرد هو المركب من غيره لا المركب مع غيره؛ يعني: ما من شأنه أن يكون مركباً مع غيره فلا حاجة إلى ما قيل: إن هذا من قبيل إطلاق الكل وإرادة الجزء على أن المركب مشترك كما قال نعمة الله نقلاً عن نجم الأئمة: أن هذا الكلام الغرض منه دفع اعتراض الرضي من أن المركب يطلق على أحد الجزئين بالنسبة إلى الآخر، وعلى مجموعهما كإطلاق الزوج على أحد الخفين

أخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ذكره. (قوله: ومبني) من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير؛ وذلك لأنه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء. (قوله: فالمعرب) الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوع للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر. (قوله: الذي هو قسم من الاسم) يعني: أن اللام الداخلة على هذا الاسم والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب؛ وذلك لأنه ذكر أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: أي: الاسم) بقرينة المقام، ويندفع به ما يقال من أن التعريف غير مطرد؛ لأنه يصدق على مبني الأصل أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لأن الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه، وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله: تركيباً يتحقق في دفعه أنا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه؛ لأن له أقسام ثلاثة يشبه بعضها بعضاً، وفيه بحث لجواز أن يقال: إن المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة متفية

لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي؛ أعني: القرار وعدم التغير. فلا ينافي قوله: لأنه شبه الخ حيث يدل على أنه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور. (قوله: والمصحح الخ) يعني: أن الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان، لكنه يستعمل مجازاً في كون المذكور بعدها مرتباً في الذكر على ما قبلها، ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمع على المجمع، والمفسر على المبهم؛ لأن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، ثم إنه وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولو يظهر فائدة زيادة اسم الإشارة. (قوله: الداخلة على قيد القسم الخ) يعني: أن المعرب وكذا المبني ليس قسماً من الاسم؛ لأن القسم يكون أخص من المقسم مطلقاً، ولا شيء من المعرب والمبني كذلك؛ لشمول المعرب لشمول المضارع والمبني لمبني الأصل، بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني، ولذا حمل اللام على العهد؛ إذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالأخص؛ إذ المعرب مطلقاً شامل للمضارع مع أن التعريف لا يصدق عليه، لكونه معرباً حال الرفع بدون التركيب. (قوله: وذلك الخ) أي: كونه للعهد والإشارة إلى الاسم المعرب ثابت؛ لأنه ذكر أحوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذكر أقسامه فالقسم الاسم المعرب. (قوله: بقرينة المقام) وهو كون المقام مقام بيان أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: فنذكر الاسم حيثنذكر) أي: حين اندفاع النقض بقوله: تركيباً يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبيينه بتصريح الجنس فيه. (قوله: يشبه بعضها بعضاً) في كون كل منها

الذي^(١) رُكِبَ مع غيره تركيباً^(٢) يتحقق^(٣) معه عامله^(٤)، فيدخل فيه^(٥) (زَيْدٌ، وَقَائِمٌ، وَهَوْلَاءٌ) في قولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ) و(قَائِمٌ هَوْلَاءٌ) بخلاف ما^(٦) ليس بمركب أصلاً^(٧) من^(٨) الأسماء^(٩) المفردة المدودة نحو: (أَلِفٌ^(١٠)، بَا، تَا، ثَا، زَيْدٌ، عَمْرُو، بَكْرٌ^(١١)) وبخلاف ما^(١٢) هو مركب مع غيره^(١٣)، لكن لا^(١٤) تركيباً يتحقق معه عامله، كـ (عَلَامٌ)، في (عَلَامٌ زَيْدٌ) فإن جميع ذلك^(١٥) من قبيل المبنيات عند المصنف^(١٦). «الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِ»^(١٧)

(١) لم يقل تركيباً مع عامله لتلا بخرج. (٢) عاملة معنوي للأول. (٣) أي: يوجد. (٤) سواء كان العامل لفظياً أو معنوياً. (٥) أي: في تعريف المعرب. (٦) فإنه لا يدخل. (٧) أي: قطعاً فإنه ليس مركب لأن التركيب يشترط أن يكون الاسم معرباً. (٨) بيان لما. (٩) التي لم يتحقق معها عاملها. (١٠) أي: حرف الهجاء. (١١) موقوفاً. (١٢) فإنه لا يدخل أيضاً. (١٣) الأسماء. (١٤) يتركب. صحح. (١٥) أي: جميع المذكور من الأسماء المدودة بتقسيهما. (١٦) إذ كان عند صاحب الكشف معرباً. (١٧) صيغة المركب.

الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِ

عنه، والا لزم الدور ولزم أن يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه. (قوله: الذي ركب مع غيره) المركب يطلق على معنيين المضموم إلى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن، فالمركب بالمعنى الأول: زيد في قام زيد، وبالمعنى الثاني: مجموع قام زيد كما يقال لأحد الخفين زوج ولجميعهما زوج، واعتراض عليه بأن المتبادر من المركب هو المعنى الثاني، والألفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر، فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك. (قوله: تركيباً يتحقق معه عامله) لم يقل: تركيباً مع عامله؛ لتلا يخرج ما عامله معنوي، ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه. (قوله: الذي لم يشبه؛ أي: لم يناسب) فسر الأضواء الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي أعم منه؛ لأن المصنف فسره بذلك، وذلك لأن مانع الإعراب هو الثاني لا خصوصية الأول، ولذا قال: المبني ما ناسب. (قوله: مناسبة مؤثرة في منع الإعراب) مبينة في بحث المبني، فلا

مبني الأصل فلم يصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. (قوله: وفيه بحث الخ) يعني: أن المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة؛ إذ ما من كلمة إلا ولها مناسبة بوجه ما بمبني الأصل ولا أقل من كونه كلمة ولفظاً، بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منفية عن مبني الأصل فصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. (قوله: والا لزم الدور الخ)؛ لأنه حينئذ يكون بناء كل من أقسامه لأجل بناء الآخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الآخر. (قوله: ومجموع المضمومين) هذا مركب في نفسه والأول مركب مع غيره. (قوله: كما يقال لأحد الخفين زوج للآخر) والمجموع زوج. (قوله: فالظاهر) يعني: أن الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركباً من كلمتين فصاعداً كبعلبك فقط، وعدم صدقه على مثل زيد في قام زيد مع أن الأمر بالمعكس؛ فإن الأول ليس بمعرب عند المصنف رحمه الله، والثاني معرب. (قوله: لم يقل تركيباً مع عامله) فقط مع أنه أقل تقديراً؛ لتلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله معنوي؛ نحو: زيد في زيد قام؛ فإنه معرب مع أنه غير مركب مع عامله؛ إذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى. (قوله: ويبعد أن يراد الخ) إذا أطلق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته به في التحقق بميد. (قوله: لا خصوصية الأول) فإن المناسبة المؤثرة في البناء إما بتضمن معنى مبني الأصل؛ نحو: ابن زيد، أو مشابهته إياه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار أو وقوعه

وعلى مجموعهما، ومراد المصنف المعنى الأول مع أن استعماله في المعنى الثاني أشهر، وأن الألفاظ المشتركة لا تقع في الحدود فضلاً عن أن يكون المقصود منها معنى غير مشهور، وحاصل الجواب: أن استعمال الألفاظ المشتركة في الحدود معيب إذا كان بلا قرينة وهي ههنا موجودة؛ لأن المصنف بصدد تعريف المعرب الذي هو من أقسام الاسم فلا يكون مركباً، وبهذا يندفع اعتراض صاحب المتوسط بأنه يرد النقض بنفس مبني الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لا امتناع مشابهة الشيء لنفسه وحاصل الدفع أن المركب صفة الاسم، ومبني الأصل ليس باسم هذا. (قوله: ركب مع غيره) أي: ركب تركيباً إسنادياً مع غيره، فالمركب بمعنى المضموم إلى الغير. وقوله: يتحقق معه عامله، وهذا أيضاً إشارة إلى دفع ما في الرضي من أنا لا نعلم أن كل مركب مع غيره معرب، بل إذا كان مركباً مع عامله، وحاصل الدفع: أن المراد بالمركب هو المركب مع عامله؛ لأنه الشائع بين أرباب هذا الفن، ومن ههنا يظهر الجواب عما أورده بعضهم في هذا المقام: من أنه إن عني بالتركيب تركيب الإسناد يلزم أن يكون زيد في غلام زيد مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، وإن عني مطلق التركيب يلزم أن يكون خمسة عشر معرباً، وهو مبني بالاتفاق، وإن عني التركيب الإضافي يلزم أن يكون زيد في زيد قائم مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، فتبصر. ثم إن تحقق العامل معه أعم من أن يكون موجوداً في اللفظ أو محذوفاً لفظياً أو معنوياً فالمقارنة المفهومة من مع أعم مما هو بحسب المعنى. (قوله: كغلام في غلام زيد) بسكون الميم؛ لأنه كسائر الأسماء المدودة فيكون الغلام مبنياً عارضاً، وعلته بنائه عدم وقوعه مركباً بالتركيب الإسنادي (حلي)؛ فإن الغلام مركب مع زيد تركيباً إضافياً ولم يشبه مبني الأصل مع أن ذلك ليس بمعرب؛ لعدم تحقق عامله في هذا التركيب (سيد)، فاندفع ما قيل: إنا لا نعلم أنه ليس بمعرب؛ لأن المصنف قال في شرح المفصل في باب الترخيم: أن المضاف

أي: لم يناسب مناسبة مؤثرة^(١) في منع الإعراب «مَبْنِيَّ الْأَصْل»^(٢) أي: المبني الذي هو الأصل في البناء. فالإضافة بيانية، وهو^(٣) الماضي

(١) أي: موجبة للبناء. (٢) قال السيد السند: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً من المبني الأصل (عصمت). (٣) أي: مبني الأصل ثلاثة.

مَبْنِيَّ الْأَصْل

والمضاف إليه معربان بإعرابين مختلفين، وقال في شرح هذا الكتاب: أن المضاف والمضاف إليه ليسا بمبنيين (غجدواني)، وقوله: عند المصنف؛ أي: وإن كان معرباً عند صاحب الكشف. وقوله: الذي الخ صفة المركب؛ لأن الموصول على ما ذكروا مساو في التعريف للمعرف باللام، ثم إن تعريف المعرب مشتمل على قيدتين؛ الأول: وجودي وهو التركيب^(١)، والثاني: عديمي وهو عدم المشابهة. (قوله: أي: لم يناسب الخ) كما يعرف من حد المبني، ولو لم يحمل على هذا المعنى لكان المركب الذي لا يشبه مبني الأصل، بل يناسبه مثل يومئذ معرباً وهو خلف (ابن سيد)، وفي القوائد: فسر المشابهة التي هي أخص بالمناسبة التي هي أعم؛ ليناسب قوله فيما سيأتي: المبني ما ناسب مبني الأصل، وقيد المناسبة بكونها مؤثرة في منع الإعراب، فيكون في الكلام مجازان، الأول: ذكر الخاص وإرادة العام، والثاني: ذكر المطلق وإرادة المقيّد. (قوله: مناسبة مؤثرة) في منع الإعراب؛ أي: لا في منع الصرف، فالمراد المشابهة التامة المؤثرة في منع الإعراب كما عرفته، وقد ضبطها المصنف بوجوه أربعة؛ أولها: المشابهة الوضعية كما في الضمائر، ثانيها: كون الاسم متضمناً لمعنى من معاني الحروف كمتى ومن، ثالثها: كونها نائبة عن الفعل كهيئات، رابعها: افتقار الاسم إلى متعلق مثل الحرف كما في أسماء الإشارة والموصولات، انتهى. وأما أي في نحو: اضرب أيهم، فهو معرب بالاتفاق مع عدم صدق التعريف عليه؛ للزوم الإضافة التي هي من خواص الاسم، فلذا رجح جانب الإعراب. (قوله: أي: المبني الذي هو الخ) مراده دفع اعتراض الرضي من أن المتبادر من قوله: مبني الأصل كونه مثل ضرب اليوم؛ أي: مبني في الأصل، بمعنى أن الأصل فيه البناء، فيدخل فيه جميع الأفعال فينبغي أن يبيّن ما شابه المضارع من الأسماء، وحاصل الدفع: أن الإضافة بيانية؛ أي: مبني هو أصل المبنيات، واللام عوض عن المضاف إليه فخرج المضارع؛ لأنه ليس بمبني ولا هو الأصل في المبنيات، وقوله: فالإضافة بيانية؛ أي: مثل خاتم فضة؛ إذ يبين المبني والأصل عموم من وجه يجتمعان في نحو: في ومن وعلى ونحوها، ويوجد المبني في مثل هؤلاء دون الأصل، ويوجد الأصل دون المبني في نحو: ضرب مصدرأ. (قوله: وهو الماضي)

تلتزم في التعريف جهالة كما تلتزم فيه إذا فسرت المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم تبين، فإن للقوة عرضاً واسماً وليس بعمومه مراد. (قوله: أي: المبني الذي هو الأصل في البناء) لم يفسر بما أصله البناء، لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة، لأن أصل جميع الأفعال البناء، وإنما الإعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم، ولأن فيه صرف العبارة عن الظاهر؛ لأن المتبادر من مبني الأصل أنه مبني وذلك بحسب الأصالة دون العروض، والمتبادر من ما أصله البناء أن أصله أن يبنى سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب. (قوله: وهو الماضي) إلى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة

موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم أو إضافته إليه؛ نحو: «يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ»، ولا شك أن المشابهة من أحد وجوهه. (قوله: فلا تلتزم في التعريف الخ) نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك؛ لأن الأعدام تتصور بملكاتها ولأجل هذا قدم بعضهم المبني على المعرب، والمصنف رحمه الله أخره لكثرة مباحث المعرب. (قوله: كما تلتزم فيه) أي: الجهالة في التعريف ولم يبين؛ أي: تلك القوة. (قوله: لم يفسره بما أصله البناء) أي: جعل الإضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني أصله بأن تكون إضافة اسم المفعول إلى مفعوله أو مبني في أصله أو مبني لأصله. (قوله: لأن أصل جميع الأفعال البناء) عند البصريين خلافاً للكوفيين؛ فإنهم قالوا: المضارع أصل في الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه. (قوله: لأن المتبادر من مبني الأصل الخ) بناء على ما تقرر من أن إطلاق المشتق على ما انتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وما من شأنه أن يتصف به مجازاً، فالمتبادر من مبني الأصل لا أن يكون البناء حاصلأ له بالفعل وبحسب الأصالة أن يكون من شأنه البناء سواء حصل له أو لا.

والأمر بغير اللام والحرف. وبهذا^(١) القيد خرج مثل (هَؤُلَاءِ) في مثل: (قَامَ هَؤُلَاءِ) لكونه^(٢) مشابهاً لمبني الأصل كما سيجيء في بابه^(٣) إن شاء الله تعالى.

اعلم أن صاحب الكشف^(٤) جعل الأسماء^(٥) المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة^(٦) معربة^(٧). وليس النزاع في المعرب^(٨) الذي هو اسم مفعول من قولك^(٩): (أَعْرَبْتُ الْكَلِمَةَ)^(١٠) فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب^(١١) على آخر^(١٢) الكلمة بعد

(١) أي: بقوله لم يشبه مبني الأصل. (٢) أي: هؤلاء. (٣) أي: في باب أسماء الإشارات فلتطلب ثمة. (٤) الزهري. (٥) كواحد واثان وألف وياء وطاء وعمر و زيد وبكر وأمثالها. (٦) كالمشابهة بمبني الأصل. (٧) مفعول جمل. (٨) أي: في لفظ المعرب. (٩) مأخوذة. (١٠) يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي. (١١) بالفعل. (١٢) لفظاً أو تقديرًا.

أي: الفعل الماضي لا مطلق الفعل؛ إذ المضارع معرب فلا يرد الممتع؛ أعني: غير المنصرف، فإنه معرب؛ إذ هو غير مشابه للماضي والأمر وإن كان مشابهاً لمطلق الفعل (حضي). وقوله: والأمر بغير اللام؛ أي: أمر المخاطب، وهذا عند البصريين، وقيد به؛ لأن الأمر باللام معرب بالاتفاق، وأما الجملة فقد عدها^(١) الشريف قدس سره من جملة مبني الأصل. (فوائد): فإن قيل الجملة من حيث هي جملة لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها فكيف يكون معرباً؟ قلنا: إنها تكون حينئذ في قوة المفرد كما إذا وقعت خبراً أو حالاً، وإنما لم يذكرها المصنف؛ لأن المراد بالمبني الأصل ههنا ما لا يكون معرباً بحال من الأحوال كما في الماضي والحرف وهي ليست كذلك، وقال العصام: الأحق بالكون من مبني الأصل الأصوات؛ لأنها وضعت لأن تستعمل من غير تركيب أبداً بخلاف هذه الثلاثة. (قوله: والحرف) فجميع الحروف مبنية لاستغنائه عن الإعراب لعدم قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، وقيل: لجمودها ومعنى جمودها عدم اشتقاقها من غيرها، وعدم اشتقاق غيرها منها، وليس المراد بالجمود عدم التصرف، فلا يرد أن في رب لغات عديدة. (قوله: خرج مثل هؤلاء النخ) أي: من حيث إنه محتاج إلى الغير، وهو المشار إليه كما يحتاج الماضي والأمر بغير اللام إلى الفاعل والحرف إلى المتعلق، وقوله: كما يجيء؛ أي: في الشرح فسقط ما قاله عصمت. (قوله: في بابه) أي: في باب اسم الإشارة أو في باب المبني. (قوله: جعل الأسماء المعدودة) أي: كواحد واثان وثلاثة النخ، وكسائر الأسماء؛ كزيد وعمر وبكر وغيرها قبل التركيب (حضي). قال الجزائري: إن ما ذهب إليه صاحب الكشف هو الصواب، والدليل عليه: أن المعرب والمبني متقابلان، وقد أجمعت النحاة على أن المبني ما شابه مبني الأصل، ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، وفي الألفية:

لِئَسْبَبُو مِنْهُ الْخُرُوفُ مُذْنَبِي

فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله أو لا هذا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسماً ثالثاً مسماة بالموقوفة ومشى عليه اليضاوي، وقوله: العارية بتخفيف الياء لا تشديدها. (قوله: وليس النزاع النخ) أي: بين المصنف وبين صاحب الكشف، وهذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: الأسماء المعدودة كيف يجعل معربة مع أن الإعراب لم يجز عليها؟ فأجاب بقوله: وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول؛ يعني: لا نزاع

(١) وعبارة بعضهم قال سيد المحققين: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً، انتهى فاعرفه.

التركيب، بل^(١) النزاع في المعرب اصطلاحاً^(٢)، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية، لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو^(٣) الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر^(٤) واعتبر المصنف مع الصلاحية^(٥) حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا^(٦) أخذ التركيب في تعريفه، وأما وجود الإعراب^(٧) بالفعل في كون الاسم معرباً، فلم يعتبره^(٨) أحد.

(١) النزاع. (٢) منصوب على نزع الخافض. (٣) إنما اعتبار العلامة مجرد الصلاحية. (٤) الجرجاني. (٥) أي: مع كونه صالحاً للإعراب يعني لم يكن مشابهاً لمبني الأصل. (٦) أي: لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف أخذ. (٧) بعد التركيب في الكلمة. (٨) أي: وجود الإعراب بالفعل.

بينهما في المعرب اللغوي؛ أعني: الاسم الذي أجرى عليه الإعراب بالفعل؛ كقولك: جاء زيد؛ إذ لا مجال للنزاع فيه. وقوله: بل في المعرب؛ أي: بل النزاع في المعرب الاصطلاحي. (قوله: فاعتبر العلامة الخ) تفصيل للنزاع؛ أي: فاعتبر في تحقق المعرب لا في مفهومه جار الله العلامة الصلاحية المجردة عن اعتبار أمر آخر؛ أعني: حصول الاستحقاق بالفعل، فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، والحاصل: أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة، والمصنف بالقوة القريبة من الفعل، وقال السيد في حواشي الرضي: إن ههنا أمرين؛ الأولك صلاحية الاستحقاق؛ يعني: أن ذات الاسم بحيث إذا ركب مع عامله يظهر الإعراب فيه سواء تحقق ذلك التركيب فيستحق الإعراب بالفعل أو لم يتحقق، فإن اعتبر في كون الاسم معرباً مجرد ذلك يكون مثل زيد معرباً قبل التركيب؛ لثبوت تلك الحيثية له بالفعل، الثاني: المركب مع الصلاحية المذكورة والاستحقاق بالفعل، وهذا المجموع لا يتحقق إلا بعد التركيب فاعتبر العلامة والشيخ عبد القاهر مجرد^(١) الصلاحية، واعتبر المصنف المركب المذكور. انتهى. وبين المذهبين عموم مطلق وهو ظاهر. (قوله: لاستحقاق الإعراب بعد التركيب) وأعلم أن الصلاحية بمعنى القابلية وكذا الاستحقاق فإنه في اللغة بمعنى: (سزاوار بودن)، وهو بمعنى الصلاحية فيصير المال أنه اعتبر مجرد الاستحقاق؛ لاستحقاق الإعراب، ولا محصل له ومن ثم أوله بعضهم: بأن هذا من إقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية؛ لوجود الأسباب التي بها يستحق الاسم للإعراب. (قوله: من كلام الإمام الهمام عبد القاهر): وهو الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤، وهو صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وغيرهما. (قوله: حصول الاستحقاق بالفعل) أي: بأن يوجد أسباب استحقاق الاسم للإعراب وهو التركيب، وتحقق العامل معه وعدم المشابهة بمبني الأصل كما في جاء زيد. وقوله: ولهذا

من حيث هي جملة. (قوله: فاعتبر العلامة) إلى آخره يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد، أو لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به، بل زاد مع القابلية وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم؛ لأن يعطى الإعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الأصل.

(قوله: من حيث هي جملة) لا من حيث وقوعها موقع المفرد فإنها بهذا الاعتبار معربة محلاً فضلاً عن أن يكون مبني الأصل. (قوله: اكتفى في تحقق المعرب الخ) أفاد المحشي بهذه العناية فوائد؛ الأولى: أنه ليس المراد من قوله: اعتبر العلامة أنه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب؛ فإنه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل، بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم؛ أي: في كونه معرباً، الثانية: أنه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة أنه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يترأى من ظاهر العبارة؛ فإنه باطل للزوم أن لا تكون الأسماء حال اتصافها بالإعراب معربة، بل المراد أنه اعتبرها مجردة عن اعتبار أمر آخر فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، الثالثة: أن الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز أن تجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجامع حصول الشيء بالفعل، الرابعة: أن الاستحقاق في اللغة بمعنى: مزاور وبودن، وهو بمعنى الصلاحية فيرجع إلى أنه اعتبر استحقاق استحقاق الإعراب، ومعناه غير ظاهر فأزال خفاءه بإقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق، فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية لوجود الأسباب التي بها يستحق الإعراب فانضع المقصود غاية الاتضاح، والمراد بكونه قابلاً لوجود الأسباب قابليته لوجود جميع الأسباب على أن الإضافة للاستغراق كما هو الأصل في الجمع المضاف، وهذه القابلية بأن لا يكون مبني الأصل ولا مناسباً له؛ لأن مبني الأصل لعدم كونه محلاً للمعاني المعتبرة لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله، والمناسب له لكونه متصفاً بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة. (قوله: سواء وجدت) أي: جميع الأسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة، أو لم توجد الجميع بالفعل، بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وإن وجد فيه عدم المناسبة. (قوله: بل زاد مع القابلية وجود الأسباب الخ) فإن قلت: بعد اعتبار

ولذلك يقال^(١): لم تعرب^(٢) الكلمة^(٣) وهي معربة^(٤). وإنما عدل المصنف عما^(٥) هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل،

(١) قوله: يقال: لم تعرب الكلمة، والحاصل: أن هذا الكلام يدل على عدم اعتبار أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرب لأنه لو كان الأمر كذلك لوقع التناقض في هذا الكلام إذ لو لم يعمل قوله لم تعرب الكلمة على كونه بالفعل وهي معربة على كونه بالقوة لكان قولهم هذا خارجاً عن دائرة السداد. وقوله: لم تعرب الكلمة على صيغة الخطاب وهو المناسب للمقام وإن فهم الغائب المبني للمفعول. كلام عثي. مصطفى حلي. (٢) على المعنى اللغوي. (٣) الواو الحالية. (٤) على المعنى الاصطلاحي. (٥) أي: التعريف.

(قوله: عند الجمهور) كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الإعراب في إفراده فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا أن ذلك من عوارضه المفارقة.

وجود أسباب الإعراب في تحقق المعرب ما الحاجة إلى اعتبار القابلية؛ إذ لا يمكن وجودها بدون القابلية. قلت: فائدته التصريح بأن مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء، وما انتفى فيه الأسباب مع وجود القابلية كالأسماء المعدودة وإخراج كل منهما عن المعرب قصداً. (قوله: كأنهم وقعوا في ذلك) أي: في ذلك التعريف لأمرين؛ أحدهما: لفظ المعرب فإنه يستلزم الإعراب، والإعراب ما يختلف الآخر به، والثاني: أن أفراد المعرب يوجد في أكثرها الإعراب فإن الأسماء المعدودة وما إعرابه مقدر قليلة، فتوهموا أن حقيقة الاصطلاحية ذلك وأقاموا العارض مقام الحقيقة، ولم ينفروا أن الإعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل صحة قولهم: ما أعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال: ضرب خالد جعفر بإسكانهما، وبالعكس في هؤلاء. (قوله: على اختلاف فيه) فإن من قال: إن العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جمل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم، ومن قال: إنه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علماً. (قوله: أشار به إلى أنه ليس الخ)؛ لأنه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة المعرب حتى يلزم الدور، وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في إفراده على معرفة أنها معربة بالنظر إلى غير المتبجح لا يقدح في التعريف، وبهذا يظهر فساد ما قيل في تقرير وجه المدول أنه لو جعل ذلك حداً لزم الدور؛ لأن معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم الدور، وما أوجب به عنه من أنا لا نسلم أن

أخذ التركيب؛ أي: اعتبر المصنف التركيب في مفهوم المعرب؛ إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل. (قوله: ولذلك يقال الخ) أي: ولأجل أنه لم يعتبر وجود الإعراب بالفعل في جعل الاسم معرباً اصطلاحاً يقال: لم تعرب الكلمة؛ أي: بالفعل وهي معربة؛ أي: بالقوة، يعني: لم تظهر إعرابها في اللفظ بسبب السكون مع أنها معربة في الاصطلاح، وقال الجزائري: أي: ولأجل أن جريان الإعراب بالفعل ليس شرطاً في المعرب الاصطلاحي يسمون زيدا من قولك: جاءني زيد ورأيت زيد محذوف الإعراب معرباً، ويعترض السامع لهذا الكلام على قائله بأنك الخ، فالمناسب للمقام كون قوله: لم تعرب على صيغة الخطاب وإن فهم من كلام العصام كونه على صيغة الغائبة من المجهول؛ وذلك لأن السامع لهذا الكلام يعترض على قائله بأنك لم تركت إعراب هذه الكلمة مع أنها معربة، وليس هناك علة باعثة على الحذف كالوقف؛ أي: فيجري عليها أسماء الإعراب نفيًا وإثباتاً (قوله: وإنما عدل المصنف الخ) هذا التحقيق مأخوذ من حاشية السيد على المتوسط، وحاصله: أن المتعلم الشارع في علم النحو من لم يعرف أن المعرب مما يختلف آخره، بل يحصل له هذه المعرفة بعد الشروع في هذا العلم وإثبات هذا الحكم على المعرب، فلا بد له من معرفة المعرب أولاً؛ ليثبت له هذا الحكم فإذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم أن يتوقف معرفة المعرب على إثبات هذا الحكم، وإثباته متوقف على معرفة المعرب، فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور، وأجيب عن طرف النحاة: بأن تعريفهم هذا أسمى بالنظر إلى الذين يعلمون انقسام الاسم إلى المعرب والمبني بالسماع من النحاة، وإن مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل، وإن مثل هذا لا يختلف آخره، لكن لا يعلمون أن المعرب على أيهما يطلق، فلا يعلمون بالتعريف إلا أن المعرب اسم لمختلف الآخر؛ إذ الانقسام ومعرفة اختلاف الآخر معلومان لهم قبل التعريف فلا يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب فلا دور (السعدية على الهندي). (قوله: عدل المصنف عما هو المشهور) يعني: أنه عدل عن المشهور هرباً عن الدور كما أوضحه الشارح. (وفي الفوائد): والمقصود من هذا التعبير تفهيم للمتعلمين إجمالاً في بادئ

لأن^(١) الغرض^(٢) من^(٣) تدوين علم النحو أن يعرف به^(٤) أحوال أواخر الكلم في^(٥) التركيب^(٦) من لم يتتبع لغة العرب، ولم يعرف أحكامها^(٧) بالسمع^(٨) منهم، فإن^(٩) العارف بأحكامها^(١٠)، كذلك^(١١) مستغن عن النحو ولا^(١٢) فائدة له معتداً^(١٣) بها في معرفة اصطلاحاتهم^(١٤). فالمقصود من^(١٥) معرفة المعرب

(١) حلة عدول. (٢) أي: المقصود. (٣) بيان لما. (٤) أي: يعلم النحو. (٥) بمعنى عند. (٦) فاعل يعرف. (٧) أي: الكلمة. (٨) متعلق بلم يعرف. (٩) من العرب. (١٠) أي: الكلمة. (١١) أي: بالسمع منهم كالعرب. (١٢) إلى النتيجة. (١٣) أي: معتداً. (١٤) أي: العرب والنحاة. (١٥) إشارة إلى الصغرى.

الأمر المعرب والمبني من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، ونظيره ما قاله في الشافية: ويعبر عنها بالفاء والعين واللام كما يظهر بالمراجعة إلى سيد عبد الله، وعن بعض الأساتذة: أن الدور موجود بالوسائط في تعريف ابن الحاجب أيضاً؛ لأنه قال: المعرب المركب الخ. وقال الشارح: أي الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله، فيتوقف معرفته على معرفة العامل، ثم ذكر العامل بأنه الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب فيتوقف معرفته على معرفة الإعراب الموقوف على معرفة المعرب، انتهى. أقول: لعل هذا من قبيل شبهة الشبهة فلا اعتبار بذلك كما علم في موضعه فتدبر. (قوله: لأن الغرض الخ) أي: الغرض الأهم^(١) من تدوين مسائل علم النحو وتعيين موضوعه أن يعرف به أحوال أواخر الكلم من كونها معربة أو مبنية، وهذا الغرض مستفاد من تعريف علم النحو بقولهم: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب البناء، ويسمى هذا غاية العلم وفائده، فاعلم أن غاية العلم ما يطلب ذلك العلم لأجله، فإن كان ذلك العلم من العلوم الآلية كالنحو فغايتها غير نفسه؛ أي: خارجة عنه مرتبة عليه كعصمة اللسان عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة إلى العلوم العربية، وإن كان من غيرها كعلم الفقه فغايتها حصول نفسه؛ لأنها في حد نفسها مقصودة بذاتها وإن أمكن أن يترتب عليه منافع آخر كنبيل سعادة الدارين. (قوله: ولم يعرف أحكامها) أي: لم يعرف هذه الأحوال بالسمع من العرب، فقوله: بذلك؛ أي: بالسمع منهم. (قوله: في معرفة اصطلاحاتهم) أي: اصطلاحات النحاة بأن هذا الاسم يسمى فاعلاً وذاك مفعولاً وذلك معرباً أو مبنياً إلى غير ذلك، وبالجمله إن من سمع من العرب أن زيداً مثلاً في جاء زيد مرفوع وكان من أهل السليقة فهو لا يتكلم به إلا موافقاً لما سمع منهم، وجئت بمعرفة علم النحو لا يفيد له إلا معرفة اصطلاحات النحاة، وهذه فائدة غير معتد بها. (قوله: فالمقصود من معرفة المعرب) الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب، فاعلم أن

(قوله: فإن العارف بأحكامها كذلك) أي: معرفة بالتتبع والسمع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف من لم يتتبع أصلاً، أو تتبع ولم يعرف أحكامها، فإنه محتاج إلى تعلم المدون، وذلك التعلم إن كان مع الدليل فذلك التعلم تعلم علم النحو اتفاقاً، وإن لم يكن معه فهو علم النحو أو حكاية عنه على اختلاف فيه. (قوله: فالمقصود من معرفة المعرب) إلى آخره أشار به إلى أنه ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف، ويبيانه أن المقصود من تعريف المعرب أن يعلم المعرب بوجه صالح لأن يكون وسطاً للحكم بأن هذا أو ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف

المعرب، وفساد ما قيل: إن معرفة الاختلاف وإن لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر إلى المتتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر إلى غير المتتبع وهو الذي دون النحو له فالدور لازم بالنظر إليه، وكذا فساد ما قيل: إن المتعلم للمعرب لا يمكن أن يعرف اختلاف الأواخر بالتتبع؛ لأن العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف؛ لأنه يكون عبثاً فتعين أن تكون معرفة اختلاف الأواخر بالتعلم في هذا الفن، وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه، أما أولاً؛ فلأننا لا نسلم لزوم الميث لجواز أن يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف أن يجعلها واسطة لأحكام أخرى سوى الاختلاف، وأما ثانياً؛ فلأنه إن أراد بقوله: وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب إن معرفة أن هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة أن هذا معرب فظواهر الفساد، وإن أراد أنها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: بل الفساد في المقصود من التعريف) أي: في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه أن المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم أن تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به أحكامها إلى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفاهيم على تلك الجزئيات، مثلاً المقصود من تعريف الفاعل أن يعلم الفاعل بمفهوم يصلح أن يصير وسطاً تتعدى به أحكامه إلى جزئياته بأن يصدق تعريفه عليه، بأن يقال: هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع، واختلاف الآخر من جملة أحكام المعرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطاً

لتعدية ذلك الحكم إلى جزئياته، فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه، وبما ذكرنا

(١) قيد بالأهم؛ لأن من جملة الأغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وعكسه كوجوب تقديم التضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الأحوال.

مثلاً^(١)، أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطبق كلامهم. فمعرفة^(٢) متقدمة على معرفة أنه^(٣) مما يختلف آخره، فلو كان معرفته^(٤) المتقدمة^(٥) حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه^(٦) به^(٧)، وجب^(٨) أن يعرف^(٩) أولاً بأنه^(١٠) مما يختلف آخره في كلام العرب، ليعرف أنه^(١١) مما يختلف آخره فيلزم تقدم

(١) إنما قال: مثلاً لأن هذا الحكم من جملة أحكام العرب عند المجتنب كما أشار إليه فيما بعد. (٢) أي: العرب. (٣) العرب. (٤) أي: ذات العرب. (٥) صفة معرفة. (٦) أي: العرب. (٧) أي: باختلاف. (٨) جواب لو. (٩) معرب. (١٠) معرب. (١١) معرب.

العوامل، ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف؛ لصحة أن يقال: زيد في قام زيد معرب؛ أي: مركب لم يشبه مبني الأصل، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور، فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون وسطاً للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور أولاً في ضمنه؛ وذلك لأنك إذا قلت: زيد في المثال المذكور معرب؛ أي: ما اختلف آخره باختلاف العوامل، وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم أن تكون الصفرة عين النتيجة، والصفرة متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداءً أو بواسطة الدليل، فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصفرة بقوله: من معرفة المعرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب وإلى النتيجة بقوله: أن يعرف أنه؛ أي: ما عرف أنه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل وإلى الوسط بقوله: حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به؛ أي: بسبب معرفة مفهوم

ظهر لك أن الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه، وليس مقصوداً بالنسبة إلى غير المتتبع على ما وهم من قول: أن الفرض من تدوين علم النحو الخ. (قوله: لزم أن يكون الصفرة عين النتيجة) لا يقال: ويلزم أيضاً أن لا يكون الحكم في الكبرى مفيداً لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الأكبر؛ لأننا نقول: يكفي لإفادة الحكم الفرق بالإجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود وبخلاف التوقف كما سيجيء. (قوله: والنتيجة متأخرة عنها ابتداءً أو بواسطة) ولا شك أن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء، فإن قلنا: أنه توقف آخر مسبب عن توقف الوسطة كان تأخر النتيجة عن الصفرة ابتداءً، وإن قلنا: إنه هو التوقف الأول إلا أنه ثبت للوسطة ابتداءً يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل. (قوله: فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لا في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصفرة ابتداءً، وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل. (قوله: وقد أشار الخ) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكر من البيان. (قوله: أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب الخ) إشارة إلى دفع ما يرد على عبارة الشارح من أنه إن أراد بالمعرب مفهومه لا يصح إرجاع ضمير أنه إليه؛ إذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف آخره وإن أراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التعريف؛ لأن الكلام في مفهوم المعرب، وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني، لكن

المقصود الخ، وحاصله: أن المقصود من البحث عن أحوال المعرب معرفة أنه من الأسماء المختلفة الأواخر في كلام العرب؛ ليجعل آخره في كلام غيرهم مختلفاً ليطابق الكلامين، فحيث أن معرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف؛ لأن معرفة الاختلاف إنما تحصل بعد البحث عن أحواله ولا يمكن البحث عن أحوال شيء وأحكامه إلا بعد معرفة ذاته، فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وتعريف المعرب به وجب أن يعرف المعرب أولاً - أي: قبل البحث عن أحكامه - بأنه مما يختلف آخره كما فعله الجمهور، ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة أنه مما يختلف آخره، لما عرفت أن ذلك هو المقصود من البحث عن أحوال المعرب فمعرفة المعرب حيث أنه موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور، ومعرفتها موقوفة على معرفته؛ لأن المقصود من البحث عن أحواله معرفتها، ولا يمكن البحث عن أحوال شيء إلا بعد معرفته فيلزم الدور صريحاً، هذا ملخص ما في الجزائية وعليه مشى العصام فلا تغفل فإن هذا المقام من مزالق الأقدام. وقوله: مثلاً، يحتمل أن يتعلق بالمعرب؛ أي: ذكر المعرب على سبيل التمثيل؛ أي: فكذا المبني وغيره من مسائل النحو، وأن يتعلق بما بعده - يعني: أن كون المعرب مما يختلف آخره - مذكور على سبيل التمثيل، ومثله سائر أحكامه المشار إليها فيما بعد. (قوله: أن يعرف أنه مما الخ) أي: أن يعرف أن المعرب صادق على اسم مخصوص كزيد مثلاً. (قوله: فيطبق كلامهم) الفاء فصيحة؛ أي: إذا جعل آخره مختلفاً كان مطابقاً لكلامهم كالفاء في قوله: فمعرفة متقدمة؛ فإنها أيضاً فصيحة؛ أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة الخ ضرورة تقدم الموصوف^(١) على صفته. (قوله: وجب أن يعرف) على صيغة المجهول من التعريف كذا قيل، لكن لا وجه للتخصيص، بل يجوز أن يكون من المعرفة. وقوله: أولاً؛ أي: قبل معرفة أنه مما يختلف آخره. (قوله: ليعرف أنه مما الخ) مجهول من المعرفة، وهذا علة لقوله أن يعرف؛ أي: يعرف بهذا التعريف لتحصل هذه المعرفة. (قوله: فيلزم تقدم الشيء

الشيء^(١) على نفسه^(٢). فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما عرفه^(٣) به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه^(٤) كما فعله المصنف. «وَحُكْمُهُ»^(٥) أي: من جملة أحكام المعرب، وآثاره^(٦) المترتبة عليه^(٧) من حيث هو معرب،

(١) أي: وصف المعرب. (٢) أي: ذات المعرب. (٣) معرب. (٤) أي: المعرب. (٥) م. أي: حاصله وأثر الثابت به وحكم وقع والاسم بإضافة الحكم إلى الهاء عبر للملاسة أو للجنس أسدي. (٦) جمع الأثر وهو العلامة، ويعني حكم. (٧) أي: على صفة الإعراب.

وَحُكْمُهُ

الاختلاف وتعريف مفهومه به، فإن التصديق بأن هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف، لا يقال الصفري مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه؛ لأننا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فإن الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصويره به وهو واحد في صورتَي الإجمال والتفصيل، وهذا ظاهر لا ستره

قيد الحيثية ملحوظ، فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث إنه معرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب. (قوله: فإن التصديق الخ) بيان لكون المعرفة المتقدمة؛ أعني: التصديق بأنه معرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف. (قوله: فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه)؛ لأن المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الإجمال في ضمن لفظ المعرب، والمتأخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن ما اختلف آخره به. (قوله: لأننا نقول: لا مدخل الخ) حاصله: أن الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف إنما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه إذا كان للاعتبارين دخل في التوقف؛ فإنه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين، أما إذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تفاير فيه بوجه يؤثر في التوقف، والأمر ههنا كذلك؛ إذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا أو ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصفري، وهو أي: نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الإجمال والتفصيل؛ أي: في الصفري والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلاً متوقفة على ملاحظته إجمالاً حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه، ولقد بالغ المحشي

على نفسه) فهذه هي النتيجة الفاسدة عن المقدمتين السابقتين؛ أي: فيلزم تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف. (قوله: فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما الخ) أي: إذا فسد تعريفهم المذكور فينبغي العدول عنه إلى غيره والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الإعراب في إفراده، فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك مع أنه من عوارضه المفارقة كما عرفت. (قال المصنف: وحكمه أن يختلف آخره الخ) خص بيان هذا الحكم بالتصوير على خلاف ما هو عادته في ذكر المسائل؛ للتنبيه على أن التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن، ويتوقف معرفته على معرفة المعرب، وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم شيئاً، ثم إن إضافة الحكم إلى الضمير لم يكن للاستغراق بأن يكون المعنى كل حكم من أحكام المعرب لعدم صحته؛ إذ له أحكام آخر كما ستعرف؛ كالتركيب مع عامله، وحدث الإعراب في آخره، ولا للجنس المشهور؛ أي: الماهية من حيث هي هي حتى يفيد الكلام قصره على الاختلاف، بل للجنس الغير المشهور؛ أي: الماهية من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً؛ أي: من غير بيان كميته كلاً أو بعضاً، فهو في قوة المهمة فيؤول إلى الجزئية؛ أي: بعض حكم من أحكامه، وإلى هذا أشار بقوله: أي: من جملة أحكامه، وقد يقال: إن الإضافة للعهد الذهني لكن الجنس ظاهر. (قوله: أي: من جملة أحكام الخ) يشير إلى دفع سؤال سيذكره بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف الخ. ثم المراد بأحكام المعرب: أحواله التي يحكم بها عليه في الفن؛ كالرفع والنصب والجر والانصراف وضده وغير ذلك. وقوله: وآثاره المترتبة عطف تفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم ما هو المتعارف عند الأصوليين مثلاً، يقال: حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك؛ أي: أثر المترتب عليه في الآخرة ذلك فلا يرد ما قيل: من أن هذا المعنى لم أعثر على مأخذه في أفانين الكلام. (قوله: من حيث هو معرب) يعني: من حيث الإعراب لا من حيث الذات، وقيد الحيثية^(١) للإطلاق؛ إذ لا مدخل لقيد من القيود لهذا الحكم، ولم يقل: اسم معرب؛ ليشمل الفعل المضارع، فالمراد بقوله: وحكمه، خاصة الاسم المعرب

(١) خلافاً للبعض حيث قال: قيد بهذه الحيثية؛ لإخراج المبني فإنه أيضاً يختلف آخره تقديراً، لكن لا من حيث أنه معرب انتهى. وقوله: تقديراً، سهو فتدبر.

أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ (١)

(١) كالحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً أو حكماً أو صفة.

عليه. (قوله، حقيقة أو حكماً) المراد بالتبديل الحقيقي تبديل ذات الدال وبالتبديل الحكمي تبديل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فإن هذا التبديل في حكم تبديل الذات. (قوله، أو صفة) أي: حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة، لأن الحركة لا تقوم بالحرف، بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له. (قوله، باختلاف العوامل) إن قيل: إن فاعل إذا كان صفة لا يجمع على فواعل، فكيف جاء جمع عامل على عوامل، أجيب بأنه صار اسماً.

بالقياس إلى المبني من الأسماء، فإن الفعل المضارع يختلف آخره باختلاف العوامل؛ نحو: هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (ابن سيد)، وفيه أن البحث في الاسم المعرب اللهم إلا أن يرجع ضمير حكمه إلى مطلق المعرب بطريق الاستخدام. (قوله: أن يختلف آخره) أي: ذو أن يختلف؛ لأن المحمول على المعرب ذو الاختلاف (عصام) فافهم المرام، وقال العجدواني: أي: أن يختلف بالقوة؛ لئلا يرد عليه زيد في جاءني زيد، ولم يسمع شيء آخر من العوامل، توضيحه: أن المراد صحة اختلاف ليكون الحكم كلياً؛ إذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب، وقيل: بل أريد الاختلاف بالفعل ولا يجب أن يكون شاملاً لكل معرب؛ إذ الخاصة قد تكون غير شاملة، ويرده أن الكلام في حكم قد جعله القوم حداً للمعرب. (قوله: أن يختلف آخره باختلاف الخ) قيد بالآخر؛ لأن الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الرأ في امرأ، والنون في ابنم، أصله ابن زيدت الميم للتأكيد كما في زرقم والفاء في فم (جار بردي). ويقال: إن في الكلام تجوزاً؛ لأن الآخر لا يختلف وإنما يتغير حاله من الرفع إلى النصب وإلى الجر، وإن الآخر أعم من الحقيقي كدال زيد والمجازي كدال يد فإنها ليست آخراً حقيقة، لكن لما حذفت الآخر الذي هو الياء حكم للدال بحكم الآخر؛ إذ أصله يدي (خطائي)، فإن قيل: لم وضع الإعراب في آخر الكلمة؟ قلنا: لأن آخر الكلمة محل العوارض، والتغيرات والإعراب من جملة العوارض للكلمة بسبب دخول العامل عليها، فناسب أن يوضع في الآخر؛ ليكون من وضع الشيء في موضعه، أو لأن الإعراب دال على وصف الاسم وكونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله: ذاتاً إلى قوله: أن صفة) اعترض عليه صاحب الامتحان بما حاصله: أن اختلاف الآخر في الإعراب بالحركة ظاهر؛ لانتقال الاسم من السكون إليها، وأما في الإعراب بالحروف فمشكل؛ لوجودها قبل العامل؛ نحو: مسلمون ومسلمين، فالعامل لا يحدث شيئاً من الاختلاف، انتهى. إلا أن يقال: أن الواو والألف في نحو: مسلمون ومسلمان، وإن كانتا ثابتتين قبل العامل إلا أن تعيينهما في حالة التركيب بواسطة العامل، فكأنه حدث فيهما الاختلاف بالاعتبار، وبالجمل: الأظهر أن المراد باختلاف الآخر اختلاف صفته فقط، لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة، ثم إن قوله: ذاتاً أو صفة تميزان عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة أن يختلف آخره، وفي هذا التعميم إشارة إلى دفع ما قيل: الأصوب أن يقال: أن يختلف هيئة آخره؛ لأنه لا يختلف آخره، بل هيئته. (قوله: حقيقة أو

بأن^(١) يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة^(٢) أو^(٣) حكماً، إذا كان إعرابه^(٤) بالحروف أو^(٥) صفة بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة^(٦) أو حكماً، إذا كان إعرابه^(٧) بالحركة. «بِاخْتِلَافِ^(٨) الْعَوَامِلِ^(٩)» أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه^(١٠) في العمل، بأن يعمل بعض منها^(١١) خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها^(١٢) بكونه^(١٣) في العمل، لثلاث يتنقض بمثل قولنا: «إِنَّ زَيْدًا مَضْرُوبٌ»، وإِنِّي ضَرَيْتُ زَيْدًا»، وإِنِّي ضَارِبٌ زَيْدًا، فإن العامل في (زَيْد) في هذه الصور^(١٤) يختلف^(١٥) بالاسمية^(١٦) و^(١٧) الفعلية^(١٨) والحرفية^(١٩) مع أن آخر المعرب^(٢٠) لم يختلف باختلافه^(٢١). «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا» نصب على التمييز - أي: يختلف لفظ آخره،

(١) متعلق بالاختلاف. (٢) تميز من نسبة النسب إلى الحرف. (٣) كما في التثنية والجموع. (٤) معرب. (٥) عطف على ذاتاً. (٦) أي: مثل جاءني زيد ورأيت زيدا. (٧) أي: المعرب. (٨) لا اختلاف نسخه. اللام للوقت نحو: «أَفَرَأَيْتَ الْكَلْبَ إِذَا لَقِيَ الْكَلْبَ». (٩) اللام فيه للجنس. (١٠) أي: على المعرب. (١١) أي: من العوامل. (١٢) عوامل. (١٣) وكلام المصنف مطلق يعني يقتضي بعضه الرفع والبعض الآخر النصب والبعض الآخر الجر. (١٤) الثلاث. (١٥) خبر إن. (١٦) لف ونشر غير مرتب. (١٧) مثل: يهرب زيدا. (١٨) أي: في قولنا: إني ضربت زيدا. (١٩) أي: في قولنا: إن زيدا مضروب. (٢٠) وهو زيد. (٢١) أي: العوامل.

بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا،

(قوله: الداخلة عليه) خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنما ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمراً ومررت ب بكر. (قوله: وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل) كما ينبئ عنه العنوان. (قوله: أي: يختلف لفظ آخره) أي: صورة آخره.

حكماً) بأن يتبدل دلالاته المقصودة مع بقاء الذات كما في نحو: رأيت مسلمين أو اثنين، فإن الباء في حالة النصب وإن كان عين الباء في حالة الجر حقيقة لكنها غيرها حكماً والحرف الأخير في زيدان الألف وفي مسلمين الباء وفي مسلمون الواو؛ لأن النون عوض عن التثنية، فهذا يسقط عند الإضافة، فأخر الاسم الألف والواو والياء (فوائد). وقوله: إذا كان إعرابه بالحروف تقديره أن اختلافه ذاتاً حاصل إذا كان إعرابه الخ، وقس عليه ما يأتي بعده. (قوله: بأن يتبدل صفة الخ) أراد بها حالة شبيهة بالصفة وهي الحركة فإنها تتبدل على صفة وحركة أخرى، وأما ذات الآخر فباقية على حالها، وقوله: أو حكماً؛ نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فإن الفتحة مثلاً في أحمد من حيث أنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر فحصل التبدل حكماً. (قوله: أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة) يعني: أن الباء للسببية؛ أي: البعيدة؛ إذ القريب ما ستعرفه، وفي بعض النسخ: لا اختلاف باللام فهو للوقت أو العلة (هندي). وقوله: الداخلة عليه ليس لإخراج^(١) شيء؛ إذ لا يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل إلا بالداخلة عليه، فاللام في العوامل للعهد الخارجي. وقوله: في العمل متعلق بالاختلاف؛ أي: لا في الاسمية والفعلية ونحوهما، بل في العمل. (قوله: المصنف لفظاً أو تقديرًا) أراد بالأول كل ما كان صحيح الآخر، وبالثاني كل معتل الآخر، ولم يقل، أو محلاً؛ لأن المبني أيضاً قد يختلف آخره باختلاف العوامل محلاً؛ نحو: جاءني هؤلاء فلر زاد للزم دخوله في المعرب، والفرق بين التقديري والمحلي: أن المانع عن ظهور الإعراب في المحلي نفس الكلمة، وفي التقديري الحرف الأخير فقط. (قوله: أي: يختلف لفظ آخره) إشارة إلى أن التمييز عن نسبة يختلف إلى آخره لا عن النسبة الإضافية في قوله: باختلاف العوامل، وإلى أن التمييز عن النسبة فاعل في المعنى، وحاصله: أن المعرب يختلف من جهة لفظ آخره، ومن غفل عن هذا قال: فالتثنية عوض عن المضاف إليه.

رحمه الله في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه، والمجرب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه وشنع عليه عجباً لفضله. (قوله: تبدل ذات الدال) أي: الدال على الفاعلية والمفعولية والإضافة وبالضرورة إذا تبدل ذات الدال تبدل دلالاته أيضاً. (قوله: تبدل دلالاته المقصودة الخ) أي: دلالاته على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذات الدال، مثلاً الفتحة في رأيت أحمد ومررت بأحمد باق على حاله، وفي الأول دالة على المفعولية وفي الثاني على الإضافة. (قوله: لأن الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه في التلفظ لذا يتلفظ بالحرف في حالة الوقف من غير الحركة. (قوله: بما يقوم به الحرف) وهو التكلم في متفاهم المرف، والهواء المتموج في المخارج في التحقيق. (قوله: لكنها تابعة له) أي: لا يمكن التلفظ بالحركة إلا بعد تلفظ الحرف كما أن الصفة تابعة للموصوف في التحقيق. (قوله: إن قيل: إن فاعلاً الخ) فاعل إذا كان اسماً مذكراً كان أو مؤنثاً يجمع على فواعل؛ نحو: كواهل وكواعب وإذا كان صفة فلا يجمع على فواعل، وقد شذ نحو: قوارس وهواك ولمؤنثه سواء كان بالتاء أو بدونه مثالان فواعل وفعل؛ نحو: ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب: أنه يجوز أن يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله ﷺ: «ليس في العوامل والحوامل صدقة؟» لأن العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال. (قوله: صار اسماً) أي: صار في عرف النحاة اسماً لما به يتقوم المعنى المقنضي للإعراب. (قوله: خرج به الخ) قيل: إنه خرج بقوله: آخره؛ أي: آخر المعرب؛ لأن من الاستفهامية مبنية، والجواب: إن المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه، بل باعتبار نوعه كما في قوله: الإسناد إليه على ما مر لا يقال: تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر؛ لأن الدخول إما للقوق بالآخر أو الأول، وإذا لا يتصور في الأمور الممنوية؛ لأننا نقول: ذلك التقييد بالنظر إلى

أو تقديره^(١) - أو على المصدرية، أي: يختلف^(٢) اختلاف لفظ أو تقدير. والاختلاف^(٣) لفظاً كما في قولك: (جاءني زيدٌ) و: (رأيتُ زيداً) و(مررتُ بزيد) وتقديراً كما في قولك: (جاءني فتىٌ) و: (رأيتُ فتىً) و: (مررتُ بفتىً)، فإن أصله فتى، وفتياً وفتي. قلبت الياء ألفاً^(٤)، فصار الإعراب تقديرياً، والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة، أو حكماً كما أشرنا^(٥) إليه^(٦)، لثلاث^(٧) ينتقض بمثل قولنا: رأيتُ أحمدَ، و: مررتُ بأحمدَ، وقولنا: رأيتُ مُسليماً، و: مررتُ بِمُسليماً، مثني أو مجموعاً، فإنه قد اختلف العوامل فيه^(٨)، ولا اختلاف في آخر (أحمدَ) حقيقة بل^(٩) حكماً، فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة الجار علامة الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فأخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة. فإن قلت^(١٠): لا^(١١) يتحقق الاختلاف لا في آخر^(١٢) المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء^(١٣)

(١) إنما قيد به لأن التمييز إذا رفع الإيham من نسبة بين الفعل والفاعل فذاك التمييز بمعنى فاعل. وتقدير الضمير أي: تقدير آخره. (٢) معرب. (٣) مبتداً. (٤) في الأحوال الثلاثة لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٥) وهو قوله بأن يتبدل حرف بحرف حقيقة أو حكماً. (٦) أي: إلى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتاً أو صفة. (٧) علة المصوم. (٨) أي: في المذكور. (٩) الاختلاف. (١٠) منشأ هذا السؤال قوله وحكمه أن يختلف آخره. (١١) إذا قلت: جاءني زيد ولا يوجد الاختلاف ما لم يأت بصورة النصب والجر. (١٢) متعلق بـ لا يتحقق. (١٣) مثل: زيد عمرو بشير.

(قوله: أو تقديره) أي: يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي، أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض، أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي، فإن آخرهما لا يمتنع من قبول الإعراب بحسب الفرض والحكم، وإن كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج. (قوله: أي، يختلف اختلاف لفظ أو تقدير) أي: اختلافًا منسوباً إلى الصورة أو إلى التقدير على ما مر، وإنما لم يقل: اختلافًا ملفوظاً أو مقدراً بحذف الموصوف، لأن الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظاً، ولم يجعل قوله: لفظاً أو

المعنوي بطريق التقلب؛ لأن الاختلاف لا يتحقق بالمعامل المعنوي وحده. (قوله: اختلاف منو ومنا الخ) في الرضي إذا استقهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيته في لفظة من، فعلى هذا كان الأولى أن يقول: رجل بدل زيد إلا أنه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة على المستقهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستقهم عنه اكتفى على المثال الفرضي. (قوله: كما ينبئ عنه العنوان) أي: التعبير بلفظ العوامل فإنه وإن صار اسماً لكن فيه لمح الوصفية الأصلية وهو اعتبارها منبئ عن الحيثية كأنه قيل باختلاف العوامل من حيث أنها عوامل. (قوله: أي: صورة آخره الخ) في الرضي إذا قصدنا أن نرد التمييز والمنصب عنه إلى مركزهما الأصلي جعلنا المنصب عنه إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز أو عطف بيان له، فنقول في كفى بزيد رجلاً: كفى رجل زيد، وفي طاب زيد أباً طاب أب زيد، وإن كان التمييز متعلقاً بما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا لتمييز إلى المنصب عنه، فنقول في طاب زيد علماً وداراً: طاب علم زيد ودار زيد، فعلى هذا لما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالإضافة وجب أن يكون اللفظ المختلف متعلقاً بآخر المعرب، إما وصفاً له أو غير وصف، وليس الأمر كذلك ففسر المحشي اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فإن اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة، فيكون متعلقاً بآخر المعرب وصفاً له وإنما لم يجعل اللفظ مصدراً بمعنى التلطف مع مناسبتة لقوله: تقديراً وعدم الاحتياج حينئذ إلى التجريد؛ لأن التلطف ليس من

(قوله: أو على المصدرية) أي: على كونه مفعولاً مطلقاً بحذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه، ولم يقل: اختلافًا ملفوظاً؛ لأن وصف الاختلاف بكونه ملفوظاً مجاز. (قوله: والاختلاف لفظاً) أي: واختلاف آخر المعرب من حيث اللفظ واقع في قولك الخ، فاللام للمعهد الخارجي. وقوله: انقلب الياء ألفاً؛ أي: إلى الألف في الأحوال الثلاث؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ففيه حذف وإبدال؛ لأن القلب لازم، وفي بعض النسخ: قلبت، وهي الظاهرة. (قوله: أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً الخ) فمثال الاختلاف اللفظي صفة حكماً في قوله: جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد، ومثل الاختلاف التقديري صفة حكماً كقولنا: جئتني سعدى، ورأيت سعدى، ومررت بسعدى، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حقيقة كما في الأسماء الستة، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حكماً كالتثنية والجمع المذكر السالم، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حقيقة كالجمع المصحح المضاف إلى المعرف باللام؛ نحو: جاءني صالحوا القوم، ورأيت صالحي القوم الخ، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حكماً؛ نحو: مررت بصالحى القوم، ورأيت صالحى القوم، فالحقيقي بين الرفع وغيره، والحكمي بين النصب والجر، والأقسام عشرة. (قوله: لثلاث ينتقض بمثل الخ) والمفهوم من كلام عصام وغيره أنه لا انتقاض بما ذكر، وإن لم يجعل اختلاف العوامل أعم؛ إذ المراد بالاختلاف في العمل أن يطلب كل منهما أثراً مبايناً لأثر الآخر، فقولنا: رأيت، والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف، وعاملان مختلفان في المنصرف، وفيه تكلف. وقوله: فإن فتحة أحمد بعد الناصب الخ؛ أي: إن فتحة من حيث إنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر. (قوله: فإن قلت: لا يتحقق الخ) نقض في العبارة، وحاصله: أن المفهوم من قوله: وحكمه أن يختلف الخ إن هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك، فإن في بعضها لم يتحقق اختلاف الأواخر ولا اختلاف العوامل، وهي الأسماء التي وقعت

تقديرًا تفصيلًا للعوامل؛ أي: سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة؛ لأن العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر؛ لأنه قد يكون معنويًا؛ ولأنه لا يلائم قوله الآتي: التقديري واللفظي في بيان ضبط إعراب الأسماء؛ وذلك لأن الظاهر أنه إشارة إلى ما يشير قوله: لفظًا أو تقديرًا. (قوله: رأيت أحمد ومررت بأحمد) ورأيت حبلى ومررت بحبلى. (قوله: وقولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) أي: مدلول هاتين الصورتين، فإذا ظهر شموله للمثنى والمجموع. (قوله: علامة النصب) أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر. (قوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب) إلى قوله: مع عامله ابتداء، إن قلت: التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان العامل لفظيًا فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداءً مسبقاً بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل، أجيب: بأن المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض؛ لأن عمل العامل المعنوي ليس إلا الرفع. (قوله: قلت: هذا

صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكماً من أحكامه؛ ولأنه لا يتصف بالاختلاف في نفسه، بل باعتبار الملفوظ. (قوله: أي: يختلف آخره بحسب التقدير) إشارة إلى أن التقدير مصدر وليس بمعنى القدر على ما وهم؛ إذ لا نقدر في حبلى مع كون إعرابه تقديرًا. (قوله: كما في مسلمي) حالة الرفع فإنه قدر أن الياء بدل من الواو. (قوله: كما في عصا وقاض) فإنه قدر أن أصلهما عصو وقاضي بالحرف مع الحركة. (قوله: كما في حبلى وغلامي) فإنه أقدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف أما في غلامي فظاهر، وأما في حبلى فلكون الألف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء. (قوله: فإن آخرهما الخ) يريد أن فرض إعراب آخرهما غير متمتع لعدم المانع منه إنما المتمتع المفروض وهو وجود الإعراب فيهما في التلطف لاشتغال محل الإعراب بالحركة في غلامي، وبالسكون - أي: الملازم - في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء، فإن فرض إعراب آخره متمتع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته لمبني الأصل وإن كان واقعاً في محل الإعراب. وبهذا تبين الفرق بين الإعراب التقديري في نحو: حبلى والإعراب المحلي في نحو: هؤلاء فتدبر. (قوله: لأن الاختلاف الخ) يعني: يحتاج في جعل قوله: لفظاً أو تقديرًا منصوباً على المصدرية بحذف الموصوف إلى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظاً؛ لأن الاختلاف أمر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظاً حقيقة بخلاف القول بكونه منصوباً على حذف المضاف، وأما التجوز في قوله: لفظاً نشترك بينهما بجعله مجازاً عن الصورة في الوجه الأول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني. (قوله: لو جعلت الخ) متعلق بقوله: مجازاً اختلفوا في أن الحركة لفظ أو لا، فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظاً، بل كلمة، ومن فسر بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً قال إنها ليست ملفوظة؛ لأنها أبعاض حروف المد، وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والإمالة والفنة. (قوله: لأن العامل الخ) فيكون التفصيل قاصراً مع عدم احتياج بيان الحكم إليه هذا على تقدير أن يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع في استعماله في مقابلة الملفوظ، أما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفاً أو لا شمل المعنوي أيضاً لكنه خلاف الظاهر. (قوله: ولأنه) أي: الجعل المذكور. (قوله: وذلك) أي: عدم الملائمة ثابت. (قوله: لأن الظاهر) بناء على الأصل في اللام أن يكون للمهد. (قوله: إنه) أي: قوله: الآتي الخ) وإنما لم يقل إشارة إلى قوله: لفظاً أو تقديرًا؛ لأن قوله: الآتي بيان لأقسام الإعراب، فهو عبارة عن تقدير الإعراب والإعراب اللفظي، وقوله: لفظاً أو تقديرًا ههنا بمعنى الصورة والفرض، لكنه مشير إلى تنوع الإعراب فيكون قوله: الآتي إشارة إلى ما فهم من قوله: لفظاً أو تقديرًا، ولا يكون إشارة إلى نفسه. (قوله: ورأيت حبلى ومررت بحبلى) إشارة إلى أن بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري حكماً مع أنه أخفائه أحق بالبيان. (قوله: أي: مدلول هاتين الصورتين) إشارة إلى دفع ما يترأى من أنه لا يصح جعل قوله: مثنى أو مجموعاً حالاً من قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين؛ لأنه إن قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعاً وإن قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى، وحاصله أن المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى هذان النقشان وينتقل إلى مدلولهما ولا يقرآن وهذا الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات، يقال مثلاً الزعم مثله الفاء؛ أي: مدلول هذه الصورة مثله الفاء، وأما ما قيل من أن قوله: وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين، فقوله: مثنى ومجموعاً متعلق بالمثلى لا بهذا القول مع كونه تكلفاً محتاجاً إلى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور؛ لأن مسلمين وبمسلمين إن قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر ألفاظ المثنى وإن قرئ مجموعاً كان المراد سائر ألفاظ الجمع فلا يكون شاملاً، وحمل المثل على ما هو مماثل لهما في الإعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية أو الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بأن يقضي منه المجب. (قوله: أي: علامة هي النصب) أي: الإضافة بيانية لا لامية فإن فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما. (قوله: إن قلت: التركيب مع العامل الخ) لما كان السائل بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف ناقضاً لشمول الحكم المذكور لجميع أفراد المعرب مستنداً عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداءً كفى للمجيب أن يمنع عدم شمول الحكم المذكورة للصورة المذكورة مستنداً بالجواز، فلذا قال: فيجوز أن يكون التركيب. (قوله: إلا إذا كان العامل لفظياً)؛ إذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي. (قوله: بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان) أي: بجنس التركيب فلا يرد أنه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد. (قوله: عاملان معنويان) مخالفان في العمل للعامل اللفظي. (قوله: فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب) أي: المعرب الذي جعل مادة النقص. (قوله: أجيب الخ) إثبات للنقض بالصورة المذكورة بأنه وإن تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظي، لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا. (قوله: لأن عمل العامل المعنوي)؛ لأنه منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع، فإن قلت: قد ذكر في الباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب أيضاً كما في: ﴿وَمَنْذَرًا بَنِي شَيْمًا﴾ فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي في الرفع؟ قلت: هذا اصطلاح مختص بصاحب الباب، والقول المشهور وما عليه الجمهور: أن العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب، ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب

المعدودة غير المشابهة لمبني الأصل مع^(١) عاملة ابتداءً، و^(٢) لا يترتب عليه^(٣) اختلاف الإعراب بل هناك^(٤) حدوث الإعراب بدخول العامل. قلت: هذا^(٥) حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين^(٦) في الآخر، لا فساد فيه^(٧). فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر ههنا، فليكن هذا^(٨) الحكم أيضاً من^(٩) هذا القبيل^(١٠)، غاية^(١١) الأمر أن هذا الحكم^(١٢) لا يكون من خواصه الشاملة. «الإعرابُ: ما»

(١) متعلق بقوله ركب. (٢) عطف على لا يتحقق. (٣) أنى أي: على ذلك المعرب ابتداءً. (٤) أي: في تركيب بعض الأسماء. (٥) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل عليه. (٦) المتغايرين. (٧) أي: في عدم الدخول. (٨) أي: حدوث الإعراب بدخول الفعل. (٩) كالأحكام الكثيرة. (١٠) أي: من جملة الأحكام التي لم يذكر ههنا. (١١) أي: حاصل الكلام. (١٢) أي: حكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل.

الإعرابُ ما^(١)

(١) أي: حركة أو حرف.

حكم آخر) حاصله، أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له إن قلت، يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل بأحد الأزمنة وحينئذ يكون لازماً للمعرب، وإن لم يكن قيل تقييده بالظرف لازماً له، قلنا، فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع أنه بعد ذلك التقييد أيضاً غير لازم لجواز أن يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة، نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه، ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له، وقيل المراد بالاختلاف الأول معنى يشمل الاختلاف الذي

ابتداء ومعنى الفعل المستتب من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستتب منه. (قوله: لا يلزم أن يكون لازماً) أي: لا يتمتع مفارقاته عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداءً، ويعرض بعد التركيب ثانياً وثالثاً. (قوله: إن قلت، يجوز أن يقيد الخ) أي: يمكن أن يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازماً للمعرب بأن يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف بأحد الأزمنة، ولا شك أنه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب؛ إذ يصدق عليه أنه يختلف آخره في وقت ما أعني وقت التركيب ثانياً وثالثاً. (قوله: وإن لم يكن الخ) والسرفيه أن لزوم الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الأزمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداءً بخلاف الاختلاف المقيد بأحد الأزمنة، وهذا كالمتمنفس المطلق فإنه غير لازم للإنسان بخلاف المتمنفس في وقت ما. (قوله: فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ) أي: في هذا التوجيه صرف الكلام؛ أعني قوله: أن يختلف عن الظاهر، وهو الإطلاق بلا ضرورة؛ إذ لا داعي إلى جعل الحكم لازماً، لا يقال: المتبادر من القضية الخالية عن الجهات إطلاق النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا: في بيان وجه تسمية المطلقة العامة، وسيجيء في كلام المحشي أيضاً؛ لأننا نقول: ذلك الإطلاق بمعنى فعلية النسبة بالمقابل للإمكان الشامل للدوام والوقوع في أحد الأزمنة، والمقصود ههنا التقييد بأحد الأزمنة المقابل للدوام، ولذا اختار المحشي رحمه الله لفظة أحد الأزمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك روماً للاختصاص ذهل عن هذه الفائدة. (قوله: مع أنه بعد التقييد الخ) أي: مع أن الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف أيضاً غير لازم؛ لأن اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في أحد الأزمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق

معربة أولاً، فإن فيها حدوث الإعراب بدخول العامل لا اختلاف الآخر باختلاف العوامل. وقوله: مع عامله؛ أي: حال كون ذلك البعض مع عامله ومتحققاً معه، فللفظ مع غير متعلق بقوله: إذا ركب (عضد). وقوله: ابتداءً ظرف للتركيب؛ أي: قبل أن يتركب مع عامل آخر، فإن آخر المعرب إذا حرك ابتداءً بالضمه مثلاً لم يكن هناك اختلاف، فإذا فتح أو كسر بعد ذلك حصل الاختلاف. وقوله: بل هناك؛ أي: في مقام تركيب بعض الأسماء مع عامله ابتداءً. (قوله: قلت: هذا) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل حكم آخر للمعرب غير الاختلاف المذكور في المتن، فإن للإعراب أحكاماً كثيرة كما أشار إليه في تفسيره بقوله: أي: من جملة أحكام المفرد الخ (قوله: فليكن هذا أيضاً)؛ أي: فليكن حدوث الإعراب بدخول العامل كالأحكام الكثيرة من قبيل الأحكام التي لم تذكر في هذا المقام. (قوله: غاية الأمر الخ) هذا أولي مما قيل: إن المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل: إن المتبادر حصول الاختلاف بالفعل؛ لأن المختار أيضاً خلاف المتبادر من أن حكم الشيء خاصته اللازمة دون المفارقة؛ بل لأنه يلزم أن لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فإننا إذا قلنا: زيد عمرو بكر بشر بطريق التعداد يكون كل منها مستعداً لحصول الاختلاف، ولا يكون شيء منها بذلك معرباً (علامك). (قوله: إن هذا الحكم) أي: اختلاف الآخر باختلاف العوامل لا يكون من الخواص الشاملة لجميع أفراد المعرب؛ أي: ولا ضير فيه غير ما أسلفناه أن الكلام في حكم جملة القوم حداً للمعرب، فتذكر. (قال: الإعراب الخ) قدمه على العامل؛ لأن الإعراب جزء من مفهوم العامل، والجزء مقدم على الكل، واعلم أنهم اختلفوا في أن الإعراب أمر لفظي أو معنوي، فعند أكثر النحاة أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، فجعلوه أمراً معقولاً بدليل أن الحركات والسكون موجودة في الكلمة، والإعراب غير موجود فيها، فيكون عبارة عن استحقاق الكلمة لهذه الحركات؛ وهي حالة معقولة لا محسوسة، فقيل: وليس على هذا بمستقيم أن يقول: وأنواعه رفع ونصب

مبدؤه حاله البنائي، والاختلاف الثاني الوجود، وقد عبر عنه بالاختلاف للمشكلة وبالعوامل جنس العامل فإن اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله. (قوله: غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة) أي: خواصه الإضافية بالقياس إلى المبني، وإنما قلنا ذلك لوجوده في المضارع، ولذلك قال ههنا: حكمه، ولم يقل خاصته، ولا يخفى أن القول بأنه ليس من خواصه الشاملة مبني على أن لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الأزمنة؛ إذ لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل

معه عوامل في شيء من الأزمنة، فلا يكون مختلفاً آخره باختلاف العوامل في شيء من الأزمنة فما قيل: إن الاحتمال الصرفي لا يكفي لنقض الأحكام الأدبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من أن الاحتمال ينافي للزوم. (قوله: نعم قابلية الاختلاف الخ) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو أنه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في أحد الأزمنة الذي هو عرض مفارق. (قوله: ولما كان الخ) يعني: لما كان المتبادر من قوله: أن يختلف أن يكون الاختلاف واقعاً في وقت ما وحمله على الإمكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدس سره لهذا التوجيه، وما قيل: إن المقصود ببيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم، وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كلياً، ففيه أن الحمل على فعلية الحكم إنما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته، نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة لأخل بذلك، ودونه خرم القتاد. (قوله: وقيل الخ) أي: قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازماً أن المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي كما في الأسماء الممدودة المركبة مع العامل ابتداء، والاختلاف الذي حصل بعد الحال الإعرابي كما في المعربات المركبة مع العامل ثانياً وثالثاً، والمراد بالاختلاف المذكور ثانياً بقوله: باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى؛ لأن الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق، وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشكلة قوله: أن يختلف، والمراد بالعوامل الجنس، فيكون المعنى أن يتبدل آخره بأن تزول حالة البناء وهو الوقف أو تزول حالة الإعراب لوجود جنس العامل، وحينئذ يكون الحكم لازماً للمعرب بلا شبهة. (قوله: فإن اللام الداخلة الخ) قالوا: إن اللام الداخلة على الجمع للمعهد فإن لم يكن معهود فللاستفراق فإن تعذر الاستفراق؛ نحو: لأتزوج النساء فهو مجاز عن الجنس. (قوله: ولا يخفى بعد ذلك كله) أما الأول: فلأن المتبادر من قوله: أن يختلف آخره: أي: آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معرباً، وأما الثاني فظاهر، وأما الثالث: فلأن نسبة الاختلاف إلى العوامل ينادي على إرادة الجمعية، فكيف يحكم ببطلانه؟ (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن الظاهر أن تكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفي؛ أي: ما تكون لجميع الأفراد وحينئذ يرد أن الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة إنما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما إذا تركيب الأسماء الممدودة مع عاملة ابتداء عواملها في شيء من الأزمنة، فإنه لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة المتعددة كانت تلك الأسماء متعلقة بالاختلاف وإن لم تكن متصفة به في وقت ابتداء التركيب. (قوله: لكنها ليست شاملة الخ) استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله: شاملة لكل معرب، وإشارة إلى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بأن يراد

اختلف آخره (١)

(١) أي: آخر المعرب.

وقت. (قوله: أي حركة أو حرف) كانت القرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف أو ما سيذكره في ضبط إعراب الأسماء ولا يخفى بعده. (قوله: اختلف آخره به) اعترض عليه بأن التعريف غير جامع، لأن تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون، وأجابوا عنه بأن النون فيهما كالتنوين في المضرد، ولعلمهم أرادوا به أن هذه الحثية لما وجدت فيه في بعض الأوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر إلى هذه الحثية في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر، وإنما قلنا في بعض الأوقات؛ لأنه قد لا يكون بمنزلة التنوين؛ وذلك في المثني والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام

الشاملة لكل وقت. (قوله: كان القرينة الخ) لما كان ذكر العام وإرادة الخاص مجازاً لا بد له من قرينة بينها بأنها إما حالية أو مقالية. (قوله: بالنون فيهما الخ) حيث يدل كل منهما تمامية الكلمة ويسقط عند الإضافة. (قوله: ولعلمهم الخ) أي: ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الأحكام فإنه باطل؛ لأنه كلمة برأسها بخلاف النون؛ فإنها جزء لها، بل مرادهم أن حثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلوهما عن اللام جاز أن يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر إلى أن مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحثية، وإن كان جزء لهما بالنظر إلى كونه علامة للتثنية والجمع. (قوله: لامتناع اجتماع اللام الخ) يعني: لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم

وجر؛ إذ لا يصح أن يكون الاختلاف خبراً لهذه الثلاثة وإليه ذهب الزمخشري، وعند المحققين: أنه عبارة عن ما به الاختلاف وإليه ذهب الشيخ عبد القاهر وابن هشام^(١)، ورجح المصنف اصطلاح الشيخ في هذا التعريف؛ لأن الإعراب علامة وحقه الظهور، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام: إعراب بالأصالة كإعراب الأسماء، وإعراب بالمشابهة كإعراب المضارع، وإعراب بالتبعية كإعراب التوابع، كما أن أقسام البناء أيضاً ثلاثة: بالأصالة كبناء الحروف، وبالمشابهة كالأسماء المبنية، وبالتبعية كما في توابع المنادى المبني. (قوله: أي: حركة أو حرف) وأما الحذف فلا يوجد في الأسماء، والبحث فيها، وكلمة أو للانفصال الحقيقي لا للشك والترديد، ولما اشتهر عندهم كون الإعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف وأرادهما. (قال: اختلف آخره) قيل: أي: هيئة آخره، ومعنى الاختلاف يتحقق بانقلاب حركة إلى أخرى أو حرف إلى آخر، وقال الرضي: أي: انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر؛ أي: من السكون إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات، وقيل: إن زيدا مثلاً قبل الوقوع في التركيب غير معرب، بل مبني عند المصنف على السكون فإذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلاً حصل الاختلاف للانتقال من السكون إلى الحركة، وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحد منها فيكون سبباً تاماً، وأما السكون الأصلي فلا اختلاف مع السكون بالفعل أصلاً وإن كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عد السكون إعراباً. (قوله: أي: آخر المعرب) فيخرج ما به يختلف الوسط كامراً وقد مر، وفي شرح القطر: ولو كان التغير في غير الآخر لا يكون إعراباً كما في فلس إذا صغرت فليس وإذا كسرت فليس أو فلوس، وكذا لو كان التغير في الآخر، ولكن ليس بسبب العامل كما في لفظة حيث المستعملة بحركات الثاء، انتهى. وقوله: ذاتاً أو صفة تمييزاً عن النسبة في ما اختلف آخره؛ أي: ما اختلف ذات آخره كما إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفته إذا كان بالحركات.

(١) حيث قال في بعض تأليفه: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم الخ.

ذاتاً^(١) أو صفة^(٢) «يه»، أي^(٣): بتلك الحركة أو الحرف، وحين يراد به (ما) الموصولة، الحركة أو الحرف، لا يرد النقص بالعامل والمقتضى. ولو أبقيت^(٤) على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله^(٥): «يه» فإن المتبادر^(٦) من السبب هو السبب^(٧) القريب. والعامل، والمقتضى من الأسباب البعيدة، وبقيد الحيثية^(٨) خرجت حركة نحو: (غَلَامِي)،

(١) إذا كان بالحرف. (٢) إذا كان بالحركة. أشار موصوفية ما. (٣) تبه أولاً على كون ما موصوفة وثانياً على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة. (٤) أي: لا يرد السؤال بالعامل والمقتضى. (٥) أي: فترت بقوله أتى شيء. (٦) مصنف. (٧) حركة وحرف. (٨) هو الحركة والحرف.

يه (١)

(١) أي: بسبب الحركة أو الحرف.

(قوله: بما الموصولة) أشار أولاً بقوله: أي: حركة أو حرف، إلى كون ما موصوفة، ثم تبه على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة الخ، ثم صرح بالموصولة إيماء إلى جواز الوجهين في أمثاله، وقد مر نظيره. وقوله: لا يراد العامل، وفي بعض النسخ: لا يرد، من الورد؛ أي: لا يرد العامل، والمقتضى؛ أعني: المعاني المختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نقضاً على تعريف الإعراب، فإن العامل مثل: جاء ورأيت، والمقتضى مثل الفاعلية الخ، وإن كانا سببين للاختلاف إلا أنهما ليسا حركة ولا حرفاً، ويقال: لكن يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وإبقاء ما على عمومها هذا، وقد يقال: إن المتبادر من الحرف الواقع تفسيراً للإعراب أن يكون محله آخر الاسم المعرب فحينئذ يخرج الباء الجارة، أو أن المراد بالحرف المقابل للحركة حروف المباني لا حروف المعاني فلا إشكال. (قوله: على عمومها) أي: بأن تكون ما نكرة موصوفة بمعنى شيء، وفيه أن تخصيص الموصول كالسنة المؤكدة عندهم. (قوله: وهو السبب القريب) وهو ما يكون بلا واسطة، والسبب البعيد لكون سبباً بواسطة، فيخرج الأمور المذكورة؛ لأنها أسباب بعيدة لحصول الاختلاف، توضيحه: أن العامل سبب قريب لحصول الإسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضى، وهو سبب قريب لحصول الاختلاف، فكان العامل سبباً بوسائط، والإسناد سبباً بواسطتين، والمقتضى سبباً بواسطة واحدة، والإعراب سبباً بلا واسطة، فكان هذا قريباً، غاية التحقيق، ثم المراد بالسبب القريب هنا: ما هو غير تام، وهو ما يكون له تأثير في السبب لكن غير تام التأثير. (قوله: وبقيد الحيثية خرجت حركة؛ نحو: غلامي) أراد به كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم مفرداً كان أو جمعاً، فإن الميم في غلام ساكنة في الأصل، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم اقتضت هي حركة الميم بالكسرة، لكنها ليست بإعراب؛ لأنها لم تكن من حيث إنه معرب. وقوله: لأنه معرب؛ أي: وإعرابه تقديري في الأحوال الثلاث كما سيأتي، وأنه مختلف الآخر حكماً كما مر فتذكر، وقد حرر ههنا الفاضل علي بن يوسف الاكرماني ما ملخصه: أنه لما اتجه على المصنف أن يقال أن نحو: غلامي معرب على ما ارتضاه، ويقع الاختلاف بحركته بأن يقال: هذا غلام زيد،

والتنوين. (قوله: ذاتاً أو صفة) أما الاختلاف الآخر - أي: تحوله ذاتاً - فكما يتحول وأو أبوك إلى ألف أبالك، وأما تحوله صفة فكما تتحول ضمة زيد إلى فتحة. (قوله: لا يرد العامل والمقتضى) وكذا وصف كونه معرباً، قال قدس سره في الحاشية: لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة، فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة، وإبقاء ما الموصولة على عمومها انتهى، إنما قال: فالأولى، ولم يقل: فالصواب؛ لجواز أن يجعل الباء ثلاثة فيسند إخراجها إليها، أما خروج العامل: فلأن النحاة جعلوه بمنزلة العلة

اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع. (قوله: أي نحو له الخ) فسر الاختلاف بالتحويل؛ لأن الاختلاف لا يكون ناشئاً إلا من متعدد فيلزم أن لا تكون حركة زيد في ابتداء التركيب إعراباً ولو اعتبر بالنسبة إلى السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب أيضاً معرباً؛ لأن نسبة الاختلاف إلى الطرفين على السواء فإذا كان الاسم في أحد طرفيه معرباً لزم أن يكون في الطرف الآخر أيضاً معرباً للتحكم بخلاف التحويل؛ فإنه ناشئ من الحركة الثانية، أو الحرف الثاني وإن كان تقدم حركة أو حرف شرطاً له؛ لأن التحويل أن يتصف بشيء لم يكن له قبل فتدبر. (قوله: وكذا وصف كونه معرباً) فإن عدم المشابهة والتركيب أيضاً سبب للاختلاف. (قوله: لكنه يشكل الخ) الوجه الأول أعني: تخصيص كلمة ما مما اختاره الفاضل الهندي، والوجه الثاني أعني: الحمل على السببية القريبة نقله بقيل إشارة إلى ضعفه فما في الشرح نقل لكلام الغير، وما في الحاشية مختارة، فلا يرد أن الحاشية تخالف الشرح، وما قيل في جواب هذا الإشكال أن المراد حرف علة ساكنة أو حرف الآخر أو حرف المباني بقرينة ذكره مع الحركة، فلا يخفى ركاكته؛ لأن تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحتز عنه في المحاورات، فكيف يرتكب في التمرينات؟ ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التمرينات جمعاً ومنعاً على أنه يخرج من التعريف حروف الإعراب؛ لأنها من حروف المعاني، ولذا جعلها بعضهم كلمة. (قوله: والأولى الخ) إنما قال: فالأولى ولم يقل: فالصواب، إما تأذياً كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الإعجاب، وإما للمناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية الآتية، أو لأن ما لا يخرج تخصيص كلمة ما يخرج بإرادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الأولى أن يخرج الجميع من السببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف. (قوله: ولك أن جعل الباء للآلة الخ) أي: للاستعانة التي دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد كذا في الرضي. (قوله: فلان آلة الشيء) يعني: أن المقتضى سبب بعيد لتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف، والآلة لا تكون إلا سبباً قريباً فلا يكون

المؤثرة، ولهذا سموه عاملاً وليس علة مؤثرة بالحقيقة؛ لأن التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير، وأما خروج المقتضي؛ فلأن آلة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك، ولا يخفى أن قوله: ليدل على آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجاً لكان حسناً لكن المصنف لم يجعله من تمامه. (قوله: لخارجاً بالسببية) الخ إن قيل: ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فإنها سبب قريب له، قلنا: ليس للعلة التامة سببية إلا سببية أجزائها مركبة من قريب وبعيد، نعم لو ثبت سبب قريب سوى الإعراب لصح النقص به، لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب ابتداء؛ لأننا نقول: السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة الغلبة بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه، ولا يخفى أنه لا يقتضي استلزام المسبب، لا يقال: فالمعبرة الصحيحة أن يقول: ما يختلف بدل ما اختلف؛ لأننا نقول: لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين، إن قيل: يمكن أن يجاب أيضاً بأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول

وزيد غلامي مثلاً، فيصدق التعريف على تلك الحركة مع أنها ليست من المحدود فيختل طرداً، اعتذر^(١) الشارح عنه بالالتجاء إلى قيد الحيثية، وقوله: لأنه معرب الخ دفع لما عسى أن يقال: إن نحو: غلامي غير داخل في الحد؛ لأنه مبني كما ذهب إليه بعض النحاة فلا حاجة للإخراج إلى قيد الحيثية، والمحصول أن نحو: غلامي وإن كان معرباً عنده على ما سيفصح عنه بقوله: ونحو: غلامي مطلقاً، إلا أن هذا الاختلاف في آخره ليس من حيث إنه معرب؛ أي: ليس هو بالحركة الحاصلة من العامل معه، بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم بدون اعتبار العامل معه؛ أي: لو فرض عدم العامل معه لحصل ذلك الاختلاف فيه أيضاً فلا يصدق التعريف فيطرد، ثم التقيد بالحيثية على ما صرحوا به سنة مؤكدة في تعريفات الأمور الاعتبارية ذكرت أو لم تذكر سيما أن تعليق الحكم بالمضاف إلى الوصف يشعر بها كما في هذا المقام، كالتعليق بنفس الوصف نص عليه النكاري في حواشي المعلول هذا وبما ذكرنا اندفع ما يتوهم من أنه لا اختلاف بحركة؛ نحو: غلامي في الأحوال فلا انتفاض بها، ولا اختلال وما عسى أن يقال: إنه لا مغايرة بين الحيثيتين على أصل المصنف، فما وجه النفي تارة والإثبات أخرى، وما يخطر بالبال أيضاً من أنه لا اعتبار للتقيد بالحيثية في التعريفات لعدم انسياق الذهن إليه، وقال الفاضل العصام: لو قال الشارح خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح في النحو؛ لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي، أقول: لا يخفى على أهل العربية أن اعتبار العموم والمشاركة من كل الوجه ليس بلازم في لفظة النحو، وما ذكره مبني على ذلك قال الشيخ أكمل الدين: في شرح المشارق في قوله عليه السلام: من توضعاً نحو وضوئي الخ؟ إن لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة المثل، فعلى هذا فالمراد بنحو: غلامي كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم أعم من أن يكون بالحركة أو الحرف فيشمل نحو: مسلمي ومن اقتفى أثر العصام، وقال: أراد بنحو: غلامي كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى

المقتضى آلة. (قوله: حتى يخرجاً) أي: العامل والمقتضى. (قوله: لكن المصنف) اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بأنه مخالف لمرضى المصنف رحمه الله. (قوله: فإنها سبب قريب لها)؛ إذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك. (قوله: قلنا ليس الخ) أي: لا نسلم الانتقاض المذكور؛ لأن العلة التامة ليس لها سبب إلا سببية أجزائها المترتبة من سببية سبب قريب وبعيد، والسببية المترتبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة؛ إذ لو كانت كذلك كانت سببية أجزائها بأسرها سببية بعيدة فلم تكن مترتبة من القريبة والبعيدة وليست ببعيدة أيضاً لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول، فهي كالمركب من الداخل، والخارج ليس بداخل ولا خارج، وهذا الجواب مبني على تسليم أن لها سببية سوى سببية الأجزاء، وإلا فيمكن أن يقال: إن العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل والخارج ليست لها سببية أصلاً بناء على ما قالوا: من أن العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول، وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه فيما إذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والمعلول حيثئذ، ولذا قالوا: في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما في زيد العالم أبوه. (قوله: مركبة من قريب وبعيد) وفي بعض النسخ المترتبة من القريبة والبعيدة، فعلى الأول حال من سببية، وعلى الثاني صفة لها وهو الظاهر. (قوله: نعم لو ثبت) تقرير لما سبق وأورد كلمة لو إشارة إلى انتفائه، وأما التكلم فالظاهر أنه يتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول أثر المتكلم إلى المعرب. (قوله: لا يقال: لو كان الخ) إبطال؛ لأن يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الإعراب بناء على أن السبب القريب يستلزم المسبب، فلو كان الإعراب سبباً قريباً للاختلاف لزم عدم تحقق الإعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه. (قوله: لأننا نقول الخ) حاصل الجواب: منع استلزام السبب القريب للمسبب؛ لأن السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببيته؛ أي: لا تتخلل بينهما واسطة، وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب. (قوله: لا يقال فالمعبرة الصحيحة الخ) أرد الفاء إيذاناً بأن منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز أن لا يتحقق الاختلاف مع وجود الإعراب كما في المركب ابتداء؛ يعني: فعلى هذه العبارة الصحيحة أن يقال: ما يختلف ليشمع بتأخر الاختلاف عن الإعراب، وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدال على تحقق الاختلاف بسببه. (قوله: إن قيل يمكن أن يجاب أيضاً الخ) أي عن السؤال المذكور بقوله: لا يقال: لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الخ بمنع الملازمة؛ لأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة أو الحرف حتى يقتضي سابقية أحدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء. (قوله: ومن التحول الخ) بيان لجميع أقسام الاختلاف استطراداً؛ إذ لا دخل له في الجواب. (قوله: كلام

لأنه^(١) معرب على اختيار المصنف، لكن^(٢) اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب^(٣)، ليس من حيث إنه معرب بل^(٤) من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم وبهذا^(٥) القدر تم حد الإعراب جمعاً^(٦) ومنعاً^(٧)، ولكن المصنف أراد أن ينبّه على فائدة اختلاف وضع الإعراب

(١) ما أضيف إليها. (٢) أي: اختلاف المعرب بهذه الحركة. (٣) لم يخرج بإضافة الآخر إلى المعرب. (٤) الاختلاف. (٥) أي: الإعراب ما اختلف آخره به. ع. (٦) لإفراد. (٧) لأغياره.

ياء المتكلم لم ينبّه للمقصود، ثم قال العصام: ولو قيل: في تعريف الإعراب أنه ما في آخر المعرب؛ أعني: من حيث إنه معرب لثم التعريف ولم يتجه عليه شيء وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأنه يصدق على التثوين وهو ليس بإعراب بالاتفاق ولا محيص عنه بجعل ما عبارة عن الحركة أو الحرف على ما أسلفه الشارح؛ لأنه حرف، والتثبت بذيل كون الحرف من حروف المعاني مع أنه خلاف المتبادر؛ إذ المتبادر من اقترانه بالحركة كونه من حروف المباني لا يجدي نفعاً؛ لأنه يمكن ادعاء كون التثوين منها لدلالته على معنى أمكنية الاسم، فإن قلت: فيكون كلمة، قلنا: لا ضير فيه؛ إذ هو ليس بأبعد من كون الحركات الإعرابية كلمة، وقد صرح الفتازاني وصاحب الكشف في حواشيهما على الوافية بكونها^(١) حروفاً؛ لدالتها على معنى في غيرها، وأما ثانياً؛ فلأنه ينتقض بالاختلاف الذي ليس بإعراب عند المصنف، إلا أن يقال: إن كلمة ما عبارة عن شيء، والاختلاف أمر اعتباري، أو تخصص بالحركة، أو الحرف، فحينئذ لا انتقاض به، انتهى ما حرره الكرمانلي. (قوله: على اختيار المصنف) متعلق بمعرب، وقيل: بخرجت، وأما على ما ذهب إليه بعض النحاة من أن نحو: غلامي، مبني لإضافته إلى المبني، فيخرج حينئذ بالضميم الراجع إلى المعرب، وأجاب المصنف عن هذا البعض: بأن هذه الإضافة لا توجب البناء كما لا توجه في نحو: غلامك وغلامه، وقوله: بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم؛ أي: ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل كما عرفت. (قوله: وبهذا القدر) أي: بقوله: ما اختلف آخره ثم حد الإعراب جمعاً لأفراده ومانعاً عن دخول غيره فيه. (قوله: أراد أن ينبّه على فائدة الخ) وهي تمييز بعض المعاني عن بعض كما في مثل: ما أحسن زيد؛ أي: وأن ينبّه أيضاً على عدم جريان الإعراب في الأفعال والحروف، فإن المعاني التي في الأفعال لم تعتور على كلمة واحدة، بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد، فإن صيغته ضرب، والمثنى ضرباً، وقس عليهما، وكذا الحروف فإن الابتداء له من والظرفية لها في فالتمييز لتلك المعاني بعضها عن بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الأسماء، فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها إلا الإعراب نحو: ما^(٢) أحسن زيداً، أو ما أحسن زيد، وما أحسن زيد، فإن معنى

عن الحركة أو الحرف بخصوصه، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة، ومن التحول من عدم الدلالة إلى الدلالة كلام الأسماء الستة، ومن كونه علامة لأمر إلى كونه علامة لأمرين كالف المثنى وواو الجمع فإنهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع، وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية، ومن علامة إلى علامة كيائي التثنية والجمع، قلنا: هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة، فإن المتبادر من رجوع ضمير قوله: آخره إلى المعرب أن الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معرباً. (قوله: خرجت حركة، نحو: غلامي) وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة، وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» بكسر اللام، وأما

الأسماء الستة فإنه قبل التركيب مع العامل كان جزء منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالاً على الفاعلية والمفعولية والإضافة. (قوله: ومن علامة إلى علامة) كيائي التثنية والجمع فإن الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للإضافة فهما كضمتين في هلك مفرداً وجمعاً، ولا يقدر ذلك في الألف والواو بأن يقال: إن الألف في التثنية قبل الإعراب مغايرة لها بده وكذا الواو؛ لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضي. (قوله: غير مرضي عند المصنف رحمه الله) لما سيأتي فيما نقله المحشي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف من أن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف على غيره. (قوله: فإن المتبادر الخ) يعني: أن المتبادر من نسبة الفعل إلى المشتق وما في حكمه أن يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقاً على حصول هذا الفعل فيقتضي رجوع ضمير قوله: آخره إلى المعرب أن يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معرباً، فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (قوله: وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة) اعلم أن نحو: غلامي؛ أي: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون إلى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه؛ لأنه تحول آخر المبني وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من الكسرة إلى الإعراب التقديري وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركاته التقديرية في الإعراب؛ لأنها ما يختلف آخره به من حيث إنه معرب تقديراً، أو تحول من الإعراب اللفظي إلى الكسرة؛ لأنه لما لم يشابه مبني الأصل كان حقه أن يعرب لفظاً إلا أنه لا اشتغال محله بالكسرة تحول إعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب إلى الكسرة بعد التركيب بأن أبقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الإعراب تقديرياً، وهذا هو المقصود فإن كسرة غلامي بعد التركيب بالمعامل ما به تحول آخر المعرب من الإعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه ما قبل الياء وإذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا: بأن أبقى الخ إشارة إلى دفع ما قيل من

(١) أي: الحركات الإعرابية.

(٢) كلمة ما في المثال الأول للتعجب، وفي الثاني للنفي، وفي الثالث للاستفهام.

فضم إليه قوله: (لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُعْتَوَرَةِ عَلَيْهِ) وكأنه أراد هذا المعنى^(١) حيث قال: ليس هذا من تمام الحد^(٢)، لا أنه خارج عن الحد^(٣)، واللام في (لِيَدُلَّ) متعلق بأمر^(٤) خارج عن الحد، يعني: وضع الإعراب^(٥) المفهوم^(٦) من فحوى^(٧) الكلام، فإنه^(٨) بعيد عن الفهم غاية البعد. فاللام فيه متعلق بقوله: (أُخْتَلِفَ آخِرُهُ)، يعني^(٩): اختلف آخره (لِيَدُلَّ^(١٠)) الاختلاف أو ما به الاختلاف. «عَلَى الْمَعْنَى»، يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة «الْمُعْتَوَرَةِ»، على صيغة اسم الفاعل^(١١) «عَلَيْهِ»،

(١) أي: في الأسماء أي: التنبيه على فائدة وضع الإعراب. (٢) أي: حد الإعراب. (٣) بل تنمة من الحد. (٤) أي: بفعل. (٥) أي: الرفع والنصب والجر. (٦) صفة وضع الإعراب. (٧) أي: من معنى الكلام. (٨) علة لا أنه، والضمير أي تعلق اللام بقوله وضع المفهوم من فحوى الكلام. (٩) مصنف. (١٠) فيكون هذا بياناً للعلة الفاعلية بعد تمام الحد كما يدل عبارته في الشرح. (١١) فيه رد على الهندي حيث اختار كونه على صيغة المفعول - حلي.

لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُعْتَوَرَةِ عَلَيْهِ

حركات ما قبل هذه الأدوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتي التنثية والجمع فخارجة برجع الضمير إلى المعرب؛ لأن ما لحقته تلك الأدوات ليست بمعربة، وإن أبيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية. (قوله: ليس من حيث أنه معرب) لوجوده قبل عامل الجر، بل قبل مطلق العامل، وكذا الحال في الصورة المذكورة. (قوله: لِيَدُلَّ

أن الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحويل الإعراب إليها قد تحير الناظرين في هذا المقام ولم يحوموا حول المرام، قيل: لو قال الشارح رحمه الله: خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي في جاءني مسلمي. (قوله: وكذا جر الجوار) أي: جر حصل بسبب الجوار كجر أرجلكم بسبب رؤوسكم؛ فإنه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفاً على وجوهكم إلى الجر فاختلف به آخر المعرب، لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه جار رؤوسكم وليس هذا الجر من الإعراب على ما وهم، وإلا لزم تحقق الإعراب بدون العامل والمقتضى، ولذا أورده الشيخ السيوطي في إفتية في الخاتمة وقال: أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت؛ نحو: جحر ضب خرب، وفي التوكيد كقوله: يَا صَاحِبَ بُلْعٍ ذُو الرُّؤُوسَاتِ كُلُّهُمْ، بجر كلهم على المجاورة، وزاد قوم وقوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى: «وَأَنْسُوا رُبُّكُمْ وَآزِلْكُمْ»، قال أبو حيان: وذلك ضعيف جداً ولم يحفظ من كلامهم، وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان، وأما البديل فقال أبو حيان: لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه أحد شيئاً. (قوله: وأما حركات ما قبل هذه الأدوات الخ) هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضي بقوله: ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذي كان على الآخر انتقى لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر وانتقى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل إلى الياء والتاء لتركيبهما مع الاسم، وهذا تغير في الآخر كذا في ألف المثني وياؤه وواو الجمع وياؤه؛ وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع إلا بعد إلحاق الأحرف المذكور بها؛ لأنك أخبرت مثلاً في قولك: جاءني مسلمان عن المثني ولم يخبر عن مفرد ثم تنثية، وكذا البواقي فقبل إلحاق هذه

الأول: أي شيء أحسن زيداً، ومعنى الثاني: ما صار زيد ذا حسن، ومعنى الثالث: أي عضو من أعضاء زيد، وأي خلق من أخلاقه حسن (نعمه). (قوله: وضم إليه قوله: ليدل الخ) يعني: أن قوله: ليدل الخ، تنبيه على فائدة اختلاف وضع الإعراب في الأسماء، وقوله: حيث قال أي: المصنف في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل ليس هذا؛ أعني: قوله ليدل على المعاني الخ من تمام الحد جمعاً ومنعاً، وقوله: لا إنه خارج عطف على مفعول أراد على ما قيل: والأولى جعله من تنمة مفعول القول. (قوله: واللام في ليدل الخ) بالنصب عطف على اسم إن في قوله: لا أنه يعني، لم يرد المصنف بقوله: ليس هذا من تمام الحد أنه خارج عن الحد، وأن اللام فيه متعلقة بأمر خارج عن الحد؛ أعني: لفظة وضع المفهوم من فحوى الكلام، وهو علة له كما توهم، بل أراد به أن الحد قد تم قبله، لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد، وقوله: فإنه بعيد؛ أي: ما ذكر من الخروج والتعلق بالخارج بعيد كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسط. (قوله: ليدل الاختلاف) وفيه أن نفس الاختلاف ليس بإعراب عند المصنف إلا أن يقال أنه مجاز عقلي من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، ولك أن تقول: أشار بإرجاع الضمير إلى الاختلاف إلى الاختلاف في ماهية الإعراب بين الأسلاف كما مر، وقوله: على المعاني؛ أي: على معنى من المعاني، والظاهر: أن المعنى ههنا بمعنى ما يقوم بالغير كما هو المناسب لقوله: الفاعلية والمفعولية الخ، وقوله: المعتورة، من الاعتوار بمعنى: دست بدست كردن جيزيرا، وقوله: على صيغة اسم الفاعل، رد على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول؛ أي: أن الأسماء تتعاور المعاني، بأن يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيره ويأخذها وهكذا، ووجه الرد أن هذه المعاني إنما اقتضت الإعراب باعتبار كونها طارئة على الاسم فاحتيج إلى ما يميز كلا من هذه العوارض عن العوارض الأخر لا بسبب كونها معروضة للأسماء مع أن المروي من المصنف كسر الواو، فلا حاجة إلى ما قيل: هذا إن كانت المناوبة معتبرة في الأخذ، وأما إذا اعتبرت في المأخوذ فلا إشكال فيما قاله الهندي فافهم.

على المعاني) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين. (قوله: واللام هي ليدل إلى آخره) معطوف على اسم إن وخبرها. (قوله: يعني: وضع الإعراب) أي: وضع الإعراب في الأسماء، ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الأسماء من غير استعانة إلى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشأنها. (قوله: فإنه بعيد): إذ لا نظر إلى وضعه لا قصداً ولا تبعاً. (قوله: ليدل الاختلاف) فيه أن الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرين، لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره، إلا أن يقال: إن نسبة الدلالة إلى الاختلاف بضرب من المسامحة، ووجه ذلك أن اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله: المعنوية عليه لما كان مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة إليه قال المصنف: إنما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين، لأن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج، وما به الاختلاف موجود به والموجود في الخارج أولى بأن يحمل علامة؛ ولأن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف إلى غيره، فإذن يلزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب أولاً، ويمكن أن يقال أيضاً: إن الإعراب ما يوضح المعاني وما يزيل فساد الالتباس، والموضح ومزيل الفساد بالذات هو

الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف. (قوله: وإن أبيت عن ذلك) أي: عن خروجها برجع الضمير إلى المعرب بناء على أنها وإن لم تكن معربة قبل لحوق هذه الأدوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات إنها اختلفت بها آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية؛ لأن الاختلاف العاصل بتلك الحركات ليس من حيث أنها معربة بل من حيث أنها قبل هذه الأدوات. (قوله: لوجوده قبل عامر الجر) تعرض أولاً لعامل الجر اهتماماً بشأنه رداً لما ذهب إليه البعض من أن إعراب نحو: غلامي حال الجر لفظي، فتكون كسرتة مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب، فلا يكون إعراباً ثم أضرب عنه بقوله: بل قبل مطلق العامل؛ لأنه المقصود؛ يعني: أن كسرة غلامي ليست من الإعراب في شيء من الأحوال الثلاث لوجودها قبل مطلق العامل؛ لأنها بسبب الإضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت. (قوله: كذا الحال في الصور الخ) إذا أخرجت بقيد الحيثية. (قوله: جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء) هذا المعنى أيضاً مستعمل فيما بينهم حيث قالوا: الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى قائم وإنما حمله على هذا المعنى وإن كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شيء أكثر ليكون قوله: ليدل على المعاني المعنوية مشيراً إلى الدليل الآتي بقوله: وإنما جعل الإعراب في آخر المعرب كما أنه متضمن لوجه كونه مختلفاً باعتبار توصيف المعاني بالمعنوية. (قوله: معطوف على اسم إن الخ) يعني: أنه داخل تحت النفي مفعول لأزاد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفي، ثم المعطف على اسم إن: أعني: الضمير إما على محله القريب فيكون منصوباً عطفاً مفرداً على مفرد، وإما على محله البعيد فيكون مرفوعاً، وعلى هذا يحتمل أن يكون عطفاً مفرداً وأن يكون عطفاً جملة على جملة. (قوله: في الأسماء) قيد بذلك؛ لأن وضع الإعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني. (قوله: من غير استعانة إلى العامل) عدى الاستعانة إلى تضمين معنى الاحتياج. (قوله: فذلك للاعتناء بشأنها) أي: بشأن المعاني؛ لأنه يتعلق بإفادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد أو بشأن الأسماء لكونها عمدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الأفعال والحروف. (قوله: إذ لا نظر الخ) فإن المقصود ههنا بيان المعنى العرفي للإعراب ولا تعلق له بالوضع أصلاً وفي تصريح التعميم بقوله: لا قصداً ولا تبعاً إشارة إلى كونه في غاية البعد. (قوله: فكان الإعراب هو الاختلاف) لاتفاقهم على أن الدال على المعاني هو الإعراب. (قوله: ووجه ذلك الخ) يعني: أن محط الفائدة والمقصود من الإفادة في الكلام مثبتاً كان أو منفيّاً هو القيد الأخير كيلا يكون ذكره نقواً فالمقصود بالإفادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله: المعنوية عليه، ولما كان اختلاف المعاني مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعاني المختلفة إلى اختلاف الإعراب إشارة إلى مدخلة اختلاف الإعراب في اختلاف المعاني. وبما ذكره المحشي ظهر وجه تقديم إرجاع الضمير إلى الاختلاف على إرجاعه إلى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني؛ فإنه حينئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحاً هو أنه حينئذ تكون الفائدة القيد الأخير كما هو استعمال الفصحاء على الوجه الثاني يكون القيد الأخير لمجرد بيان الواقع لا مقصوداً بالإفادة. (قوله: أولى بأن يجعل علامة) لكونه ظاهر الوجود والدلالة. (قوله: هو التحول من حرف أو حركة)؛ لأن الاختلاف من خواص المعرب وما يختص به هو التحول من حرف أو حركة دون التحول مطلقاً فإنه تحقق في المبني أيضاً حيث تحول؛ نحو: غلامي قبل التركيب من السكون إلى الكسرة. (قوله: يلزم أن لا يتحقق الإعراب الخ)؛ إذ لا تحول فيه من الحرف والحركة، بل من السكون إلى الحركة أو الحرف. (قوله: ما يوضح المعاني) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى الإظهار. (قوله: وما يزيل فساد الالتباس) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى إزالة الفساد. (قوله: لا يناسب) أي: على الوجه الأول. (قوله: بل لا يصح) أي: على الوجه الثاني. (قوله: إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه الخ)؛ لأن عدم الشيء يكفي عدم سبب وجوده ولا يحتاج إلى سبب آخر لما تقرر من أن عدم المعلول علة عدم العلة. (قوله: وليس الحركة والسكون الخ) جواب عن قوله: ولا يطلق البناء على الحركات. (قوله: والتقابل الخ) جواب عن قوله: أن البناء ضده الخ؛ يعني: أن التقابل بين الإعراب والبناء لا يقتضي أن يكون أحدهما سبب الآخر، بل يكفي في ذلك أن لا يجتمعا في شيء واحد وهو حاصل ههنا؛ لأن سبب الاختلاف لا استلزامه الاختلاف مناه لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه أصلاً. (قوله: هي كون الاسم عمدة الخ) وحينئذ لا حاجة إلى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علماً له حقيقة أو حكماً كما سيجيء. (قوله: حتى يكون المعنى) يعني: أن الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي، بل

الحركات والحروف، قال الشيخ الرضي: الظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً، ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر؛ لأن في المعرب شيئين مختلفين وسببه وقد تبين أن الاختلاف لا يناسب، بل لا يصح أن يجعل إعراباً فتعين أن يكون سببه إعراباً، وأما المعني فليس فيه إلا عدم الاختلاف؛ أي: البقاء على حالة واحدة؛ إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه، بل يكشفه عدم سبب الاختلاف فتعين أن يكون نفسه بناء، وليس الحركة والسكون في آخره سبباً لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات، والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة، وذلك كاف في جعلهما متقابلين. (قوله: يعني: الفاعلية) قال الشيخ الرضي: المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة، بلا واسطة حرف الجر وبواسطته. (قوله: المعتورة على صيغة اسم الفاعل) لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى: أن الأسماء تأخذها على سبيل المناوئة؛ وذلك لأن توصيف المعاني بهذا الوصف ليس إلا لأن المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الإعراب، والوصف الذي به اقتضاء الإعراب هو كون أحدهما طارئاً أبداً لا كون أحدهما مطروفاً عليه، فإذا تمين الكسر، ويوافقه أيضاً الرواية، ويرشدك إلى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو أن المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض، ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرؤ عليه، ومن ثم احتاج المجاز إلى قرينة، والطارئ الغير اللازم لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التفسير

مستعار لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل البدلية فإما أن يعتبر أن المعاني آخذة للأسماء لمرونها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيجيء فيقرأ على صيغة الفاعل، وأما أن يعتبر أن الأسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول، لكن الأول راجح، والثاني بالنسبة إليه مرجوح متوهم إما معنى؛ فلما ذكره المحشي رحمه الله، وإما لفظاً؛ فلأن فاعل الاعتوار يكون متعدداً ومفعوله واحداً في الصحاح اعتوروا الشيء؛ أي: تداولوه فيما بينهم، وكذلك تموروه وتعاوروه وإنما أظهرت الواو في اعتوروا؛ لأنه في معنى تعاوروا فبني عليه انتهى، فإذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها وإذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بأن يقال المعتور كل واحد منها للمعرب؛ أي: للأسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر أن ما قاله: الفاضل الهندي من أن المعتورة على صيغة اسم المفعول؛ لأن المعاني متداولة فإن ثبتت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي؛ نحو: ﴿عَيْنُ رَأْيَةٍ﴾ فيكون المعنى على المعاني المعتور مظهرها إياها وهو العامل تحكم؛ لأن الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح إسناده حقيقة لا إلى المعاني ولا إلى مظهرها، وبالمعنى المجازي؛ أعني: التناوب يصح إسناده حقيقة إلى كل منهما، فالقول بأن الإسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم. (قوله: لأن توصيف المعاني) جمل الملة الفائية لاختلاف آخر المعرب لدلالة على المعاني المعتورة فيفيد أن المعاني لأجل وصف الاعتوار تقتضي الإعراب الدال عليها وإلا لم يكن لذكره فائدة ولا شك أن ذلك الوصف الموافق لمقابله إنما هو طريان أحد المعاني عليه أبداً بلا كون أحد المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروفاً عليه أبداً فتعين أن يكون لفظ المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروفاً عليه. (قوله: يرشدك إلى ما ذكرناه) من كون الوصف المقتضي للإعراب كون أحد المعاني طارئاً عليه أبداً التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضي رحمه الله فإن ذلك التفصيل يتضمن بيان أن تلك المعاني لكون أحدها طارئاً عليه أبداً تقتضي الإعراب، وإنه لو انتفى أحد هذه القيود بأن لم تكن المعاني المتعددة طارئة أو كانت غير لازمة أو كان واحد منها على التعيين طارئاً لازماً لم يقتض الإعراب. (قوله: وهو أن المعاني قد يطرأ بعضها على بعض) إنما قال: قد؛ لأنه قد يكون في كلمة معنيين أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلام المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني من الآخر؛ لأن جاعله واضعاً كان أو مستعملأ لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما. (قوله: ولا بد للطارئ من علامة الخ) دون المطرؤ عليه لكونه أصلاً

أي: على المغرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء. يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه، إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة، واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية، لا على^(١) سبيل الاجتماع، فإذا تداولت^(٢) المعاني المختلفة، المقتضية للإعراب على المغرب^(٣) متعاقبة^(٤)، متناوبة غير مجتمعة لتضادها^(٥)، ينبغي أن تكون علاماتها^(٦) أيضاً^(٧) كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المغرب. فوضع أصل^(٨) الإعراب، للدلالة^(٩) على تلك المعاني ووضع^(١٠) بحيث يختلف

(١) متعلق بأخذ. (٢) أي: تعاقبت. (٣) أي: على عمل واحد هو الاسم المغرب. (٤) حال كوبا. (٥) لأن الفاعلية تعارض المفعولية والإضافية. (٦) أي: الرفع والنسب والجر. (٧) كالمعاني. (٨) على آخر المغرب بالحركات. (٩) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافية. (١٠) ذلك الأصل والفرع.

(قوله: على تضمين الخ) أي: تعلق كلمة على بالمعتورة اسم فاعل مبني على تضمين المصنف إياه مثل معنى الورود كالتعاقب والطريان، فالتضمين من ضمن المتعدي إلى اثنين، واعلم أن التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى دالة عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية، فهنا قد أشرب الاعتوار معنى الاستيلاء مثلاً دالاً عليه كلمة على المعدية له، وإلا^(١) فلاعتوار من الأفعال المتعدية بنفسها. (قوله: يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه الخ) استئناف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن بابي الافتعال والتفاعل ههنا^(٢) بمعنى واحد كما في مادة اجتور، وإلى أنها تتعدى بغير حرف الجر فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة، ويكون المفعول واحداً ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل، وهو خلاف استعمال هذه الكلمة. (قوله: أي: تداولوه فيما بينهم) مأخوذ من الدولة يقال: تداولته الأيادي؛ أي: أخذته هذه مرة وهذه أخرى، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ تَدَاوَلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾، وقوله: واحد بعد واحد، بدل بعض من جماعة. وقوله: على سبيل المناوبة؛ لأن هذه المعاني يأخذها الاسم على سبيل التناوب؛ أي: يأخذ الاسم هذا المعنى تارة ويأخذ ذاك المعنى تارة، وذلك أخرى كذا قيل: فاعرفه، وقوله: متعاقبة متناوبة الخ أحوال مترادفة أو متداخلة. (قوله: غير مجتمعة لتضادها) أي: لتضاد تلك المعاني، فإن الفاعلية معنى العمدة، والمفعولية معنى الفضلة، فيكون اختلافها سبباً لاختلاف الإعراب، وقوله: ينبغي جواب إذا. (قوله: أيضاً كذلك) يعني: متداولة على التعاقب دون الاجتماع كالمعاني المعتورة فوقع بسببها؛ أي: العلامات التي هي الإعراب اختلاف في الآخر. (قوله: فوضع أصل الإعراب الخ) أي: غير مأخوذ معه وصف الاختلاف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض نشأ من الكلام السابق تقريره أنه قد ظهر من قولك: فإذا تداولته المعاني الخ أن وضع الإعراب لاختلاف المعاني، مع أن ظاهر عبارة المصنف: أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا

والتكسير، وقد يجتلب له حرف كما في المثني، وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف إليه الدال على معنى في المضاف، وإن كان طريان المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ واحداً ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره، وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، وجعلت في بعض

بخلاف الطارئ؛ فإنه بدونها لا يسبق الذهن إليه فلا بد له من علامة مميزة، ولذا احتاج المجاز إلى قرينة دون الحقيقة. (قوله: لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات) لكونه غير لازم للكلمة، بل يستعمل في بعض الأحيان فلا يطلب له كثير خفة. (قوله: والتكسير) والفعل المسند إلى المفعول. (قوله: وقد يجتلب له حرف) أي: قد يجتلب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف. (قوله: كالمضاف إليه) كالوصف الدال على معنى في موصوفه. (قوله: للملتبس بغيره) ولا التباس فيما إذا كان الطارئ واحداً. (قوله: بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة) على صيغة التأنيت صفة بعد صفة لعلامة: أي: إتقان العلم أو الإطلاع على الأشياء على ما هي عليه يقتضي أن يطلب له أخف علامة: لأن طرو أحدهما غير معين يقتضي نسب العلامة دعماً للالتباس ولزومه له يقتضي أن تكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه، ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وأن تكون في غاية الخفة كيلا تنقل الكلمة. (قوله: ومثل هذا المعنى الخ)؛ لأن الاسم عند التركيب لا يخلو من أحد المعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة. (قوله: وجعلت في بعض الأسماء) كما في الأسماء الستة والمثنى والمجموع فإن إعرابها وإن كان بالحروف التي هي أثقل من الحركات، لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزء منها. (قوله: ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال الخ) وهو أن

الاسم يلزمه طريان أحد المعاني وهو يقتضي أخف علامة ولا أخف علامة تمكن من الإعراب التي هي

(١) أي: وإن لم يصر.

(٢) أي: في هذه الكلمة (تلك) إلى التضمين لم يصح الكلام؛ لأن الاعتوار الخ

به آخر المعرب^(١) لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب^(٢) في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم يدل على المسمى^(٣) والإعراب يدل على صفته^(٤). ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب^(٥) أن يكون الدال^(٦) عليها أيضاً^(٧) متأخراً عن الدال عليه^(٨)، وهو^(٩) مأخوذ من أعربه إذا أوضحه. فإن الإعراب^(١٠) يوضح المعاني^(١١) المقتضية، أو من (عَرَبَتْ^(١٢) مَعِدَّتَهُ) إذا (فَسَدَتْ)، على أن تكون الهمزة للسلب^(١٣) فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، ثُمَّي به، لأنه^(١٤) يُزِيلُ فساد التباس بعض المعاني ببعض. «وَأَنْوَأَعُهُ»

(١) مثلاً كزيد. (٢) أصلاً كان أو فرعاً. (٣) أي: ذات شخص لفظ. (٤) يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٥) في الأول. (٦) وهو الإعراب. (٧) كالصفة. (٨) أي: على الموصوف. (٩) أي: الإعراب لفة. (١٠) أي: ثم به الحركة والحرف. (١١) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (١٢) من باب علم. (١٣) أي: لسلب قبل الفعل. (١٤) ما يسمى بالإعراب.

وَأَنْوَأَعُهُ:

الاسماء حروف المد التي لم تجلب، ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال: إن الأصل في الأسماء: الإعراب، وفي الأفعال والحروف: البناء. (قوله: على تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء) فإن أخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان. (قوله: يقال: اعتوروا الشيء) الاعتوار: دست بدست كردن جيزي را، والتعاور والتعور مثله، وقد جعل هنا مستعاراً، لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة، أو مجازاً مرسلًا عن التناوب. (قوله: وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم) أي: جعل الإعراب الذي هو الأصل حالاً في الآخر، أو جعل مطلق الإعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الإعراب بالحركة، أو تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الإعراب بالحرف، أو جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الأول لم يعلم موضع الإعراب بالحرف؛ لأننا نقول: إذا تعين موضع الأصل تعيين موضع فرعه، وهو جانب السفلى بقدر الإمكان، وإلا

الحركات أو الحروف التي هي أجزاء الكلمات بخلاف الفعل؛ فإنه وإن طرأ عليه كونه مسنداً أبداً إلا أن الطارئ واحد لازم، فلا يطلب علامة له فيه، بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف؛ لأنه لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف، فيكون الأصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة أبداً. (قوله: مستعاراً لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بأن شبه ذلك التعلق بالأخذ المذكور، ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة. (قوله: أو مجازاً مرسلًا) باستعمال اللفظ الموضوع للأخذ على المناوبة في المناوبة فتكون العلاقة الكلية والجزئية إن كانت المناوبة داخلية في مفهوم الاعتوار والمجاورة إن كانت خارجة عنه. (قوله: أي: جعل الإعراب) لما لم يكن الإعراب مطلقاً في الآخر، بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها بأحد وجوه ثلاثة: الأول: تخصيص الإعراب بالإعراب بالحركات وإبقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف، والثاني: إبقاء الإعراب على عموميه وتعميم الظرفية بحيث تشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئي لكونه فإن الجزئي لاشتماله على الكلي كأنه ظرف له، والثالث: حذف المضاف: أي: جعل الإعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر

أو وصفاً له. (قوله: حالاً في الآخر) أي: شبيهاً للحال

على اختلافها، وحاصل الدفع: أن وضع أصل الإعراب غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني، وأما وضعه مختلفاً فعلته اختلاف تلك المعاني (نعمه). وقوله: ووضع بحيث يختلف؛ يعني: وضع الإعراب بحيثية هذا^(١) الاختلاف علته ذاك الاختلاف. (قوله: وإنما جعل الإعراب) أي: مطلقاً حرفاً أو حركة في آخر المعرب؛ لأن نفس الاسم؛ أي: ذات المعرب يدل على المسمى النخ، وتأخر الحركة ظاهر، وأما تأخر الحرف؛ فلأن الحرف الذي هو علامة الإعراب لما كان آخر الحروف فكان الآخر ظرفاً له مجازاً؛ أو لأنه لما وقع بعد أكثر الحروف، فكانه وقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكل. (قوله: على صفته النخ) أي: صفة المسمى؛ أعني: الفاعلية النخ، وقيل: أي: كون الاسم عمدة أو فضلة، وهذا ملائم ما ذهب إليه الرضي من أن هذه صفات الألفاظ لا المدلول (نعمه). وعن السيد عبد الله: فلو جرد زيد مثلاً عن الإعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العامل، فجعل الحركات التي هي أجزاء حروف المد، واللين التي هي أخف الحروف، أو نفس هذه الحروف دليلاً على هذه المعاني. (قوله: إن الصفة متأخرة) أي: في الوجود أو التعقل، ولك أن تقيد التأخر بالذاتي، فتدبر. (قوله: مأخوذ من إعرابه) أي: من مصدر أعربه، وقوله: إذا أوضحه الإيضاح وأكردن فالهمزة للتعدي وهي أكثر من كونها للإزالة، فلذا قدمه، وفي الشذور: الإعراب لغة الإبانة والإظهار، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه؛ أي: أبان عنه، وفي الحديث: «والأيم تعرب عن نفسها»؛ أي: تبين رضاها بصريح النطق، وقال الشاعر:

وَأَنِّي لَأَكْثُو عَنْ قَدُورٍ بِغَيْرِهَا

وَأَعْرَبُ أَحْيَاناً بِهَا قَاصَارُحُ

وقوله: أو من عربت معدته من باب علم؛ أي: فسدت معدة الفصيل من كثرة شرب اللبن، والفصيل: ولد الناقة، والمعدة: بوزن الكلمة والمحنة موضع الطعام قبل الانحدار إلى الأمعاء. (قوله: للسلب) أي: للإزالة كما في أشكيت، أو مأخوذ من العروب بمعنى: المتحبة، قال في المختار:

(١) قوله: هذا الاختلاف؛ أي: اختلاف المعاني الآخر، وقوله: ذاك.

أي: أنواع إعراب الاسم ثلاثة: «رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ» هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات

رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ

لزم تقديم الفرع وتأخير الأصل. (قوله: والإعراب على صفتيه) أي: صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على أن الفاعلية ومقابلتها صفات للمدلول، وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة أو فضلة فقال: جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدال على الوصف بعد الموصوف. (قوله: فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه) إن قيل: إن الحركات الإعرابية مع الأواخر، والحروف الإعرابية نفس الأواخر، فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه، لا يجاب بأن المراد بيان حال الإعراب بالحركة الذي هو الأصل، والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني، ولا شبهة في تأخرها الذاتي؛ لأنها تابعة للحروف؛ لأنها نقول: تأخرها الذاتي لازم لها أينما وضعت، بل يجاب: بأن المقصود بيان الإعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال: إن الحركات أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وقس عليه أخويه، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده، وإذا أضيفتها صارت حرف مد، ويمكن أن يجاب أيضاً: بأن المراد

في الآخر لما مر من أن الإعراب شبيه بالصفة في كونه تبع الآخر لا صفة له لتأخره عنه. (قوله: وهو جانب السفلى) وهو بعد نصف الكلمة. (قوله: وذلك) أي: كون الإعراب دالاً على صفة المدلول مبني على أن الفاعلية والمفعولية والإضافة في الأصل صفات للمدلول، ثم أطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول. (قوله: وقد جعلها) أي: الفاعلية ومقابلتها صفات للدال في نفسه؛ لأنه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة أو فضلة بدون توسط حرف الجر أو بتوسطه وما ذكره الشيخ الرضي أنسب بالنظر إلى الاصطلاح، وما ذكره الشارح رحمه الله أنسب بالنظر إلى التحقيق؛ لأن المعاني الممتورة مدلول الإعراب ومفاده، ولا شك أن المفاد في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ. (قوله: لأن الدال على الوصف بعد الموصوف)؛ لأن ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها. (قوله: مع الأواخر) حيث يتلفظان معاً. (قوله: لأننا نقول: تأخرها الذاتي الخ) يعني: لو أريد بالتأخر الذاتي لا يتم التقريب؛ لأن التأخر الذاتي للإعراب إنما هو عن الحرف الذي تبعه ولا يقتضي أن يوضع الإعراب في آخر الاسم، فإنه أينما وضع في الأوسط والأول يكون متأخراً بالذات عن الحرف الذي يتبعه. (قوله: وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح قول السائل: أن الحركات مع الأواخر. (قوله: لكن من فرط اتصالها الخ) بيان غلط السائل. (قوله: وإذا أشبعها صارت حروفاً) وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع أن الإشباع ليس إلا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين. (قوله: ويمكن أن يجاب) مبني الجواب الأول

العروب من النساء: المتحبة إلى زوجها، وجمعها عرب بضمين، ومنه: «عَرَبًا أَرْبَابًا» ﴿١٧﴾، فما قيل إنها بمعنى المحبوبة فخطأ، ووجه الأخذ من هذا الأخير أن الاسم إذا كان في آخره هذا التغير كان كلامك محبوباً عند المخاطب. (قوله: فساد التباس بعض المعاني ببعض) كما سبق في أمثلة: ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد الخ، فإنك إذا نصبت زيداً فالمراد منه التعجب، وإذا رفعته فالمراد منه النفي، وإذا جررت مع رفع أحسن، فبمعنى الاستفهام، وإنما مثلاً بهذه الأمثلة التي لا يتميز بها المعنى المقتضى بسبب العامل؛ ليتم الاستدلال على الحاجة إلى وضع الإعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل. (قال المصنف: وأنواعه الخ) إشارة إلى تقسيم الإعراب بعد تعريفه كما هو المعتاد في الكتاب، ولم يقل: وأقسامه؛ ليشعر بأن الأقسام كليات لا أشخاص، وأراد بالأنواع الأبعاض لا الأنواع المنطقية. (فوائد:) وإنما قال: وأنواعه، ولم يقل: وهو رفع ونصب الخ، تنبيهاً على أن الحق ما ذهب إليه من أن الإعراب هو ما به الاختلاف كما يدل عليه عبارة المتأخرين من النحاة، فكأنه قال: لما كان أنواعه الرفع الخ التي هي عبارة عن الحركات والحروف اتفاقاً، ولا شك أن الحركات والحروف ليست نفس الاختلاف، بل أسباباً له، ظهر أن الصواب ما ذكره السيد الشريف، والحاصل: أن مطلق الإعراب جنس تحته الأنواع الأربعة: رفع ونصب وجر وجزم، لكن المصنف ترك الأخير؛ لكون البحث في الاسم، وعن ابن سيد: لما كان السكون من الهيئات البنائية لم يكن لها دخل في الهيئات الإعرابية فافهم، ثم إن هذه الأنواع تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار محالها: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وقسم يختص به الأسماء وهو الجر، وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم، ولهذه الأنواع علامات مذكورة في أبوابها. (قوله: ثلاثة رفع الخ) أشار بتقدير ثلاثة إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر، خبر واحد؛ ليصح الحمل، فيكون من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء بتقديم^(١) العطف على الربط والحمل؛ كقولك: البيت سقف وجدران، وهذا على طريقة الجمهور، وأما على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الخبر هو الذي يتم به الفائدة مع متعلقه إن كان، فلا حاجة إلى مثل هذا التقدير، ثم إنه قدم الرفع؛ لأن الكلام لا يستغنى عنه، ثم النصب؛ لأن عامله قد يكون فعلاً، والفعل أصل في العمل فكذا معموله، واعلم أيضاً أن الجر اصطلاح البصريين كما أن الخفض عبارة الكوفية. (قوله: مختصة بالحركات والحروف الإعرابية) يعني: أن هذه الثلاثة لا يختص بالحركات الإعرابية، بل مشتركة اشتراكاً معنوياً بين الحركات والحروف الإعرابيتين، وقوله: بخلاف الضمة والفتحة الخ، فيبين الألقابين عموم وخصوص من وجه، فمادة الاجتماع في

والحروف الإعرابية ولا تطلق^(١) على الحركات البنائية^(٢) أصلاً^(٣) بخلاف (الضمة والفتحة، والكسرة) فإنها^(٤) مستعملة في الحركات البنائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلة^(٥) «الرُّفْعُ»^(٦) حركة كان أو حرفاً^(٧) «عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ» أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو^(٨) حكماً^(٩) ليشمل^(١٠) الملحقات بالفاعل أيضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما. «والتَّصْبُ» حركة كان أو حرفاً «عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ» أي: علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً^(١١) ليشمل الملحقات به «وَالْجَرُّ» حركة كان أو حرفاً «عَلَمُ الْإِضَافَةِ» أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه.

(١) أي: الأسماء الثلاثة. (٢) عند البصرية. (٣) تأكيد للنفي المفهوم من قوله مخصصة بالحركات أو إشارة إلى الاختصاص الإضافي ثم هذا الاختصاص عند البصرية. وأما عند الكوفية فتطلق على الحركات البنائية أيضاً - عصمت - (٤) أي: الضمة والفتحة والكسرة. (٥) الفاء للتفسير، واللام للمهد الخارجي. (٦) كما في الإعراب بالحروف. (٧) من كونه عمدة من كل وجه. (٨) تعليل للمقدر تقدير إما عمداً بقولنا حقيقة أو حكماً ليشمل. (٩) أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم إن وأخواتها.

فَالرُّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ عَلَمُ الْإِضَافَةِ،

التأخر عن الدال بقدر الإمكان أو التأخر عما عدا الحرف الأخير فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل. (قوله: ثلاثة) أشار به إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر خبر واحد، يصح الحمل على قوله: وأنواعه، فيكون العطف مقدماً على الحمل كما في قوله: البيت سقف وجدران. (قوله: هذه الأسماء الثلاثة إلى آخره) اعلم أن الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية أو غير بنائية، إعرابية أو غير إعرابية كضمة قفل، لكنها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابية، وتسمى أيضاً رفهاً ونصباً وجرّاً إذا كانت إعرابية ولا تختص بها، بل معناها شامل للحروف الإعرابية أيضاً، فالنسبة بين الضمة والرفع

مثل زيد ومادنا الافتراق في مثل قفل ومسلمون، هذا بالنسبة إلى الرفع والضمة وقس عليهما غير ذلك، ثم إن بيان الشارح على مذهب البصريين، وأما الكوفيون: فيطلقون كلاً من الألقاب على كل من الحركات الإعرابية أو البنائية أو غيرها (لاري). وقوله: وفي الحركات الإعرابية على قلة؛ يعني: أن البصريين قد يطلقون الضمة وأختيها على الحركات الإعرابية مع القرينة؛ كقوله بالضمة رفهاً الخ. (قوله: أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً) فيه إشارة إلى أمور؛ الأول: أن العلم بفتحيتين بمعنى العلامة هنا لا بمعنى الجبل وعلم الثوب والراية، وقال عصام: استعمال العلم بهذا المعنى في التعريف مخل؛ لأنه في هذا الفن علم لغيره فلا تغفل، الثاني: أن الياء مع التاء في الفاعلية للمصدرية لا للنسبة، ومعنى ياء المصدرية أنها التي إذا دخلت على كلمة أولتها بالمصدر، وكون الشيء فاعلاً صفة للفاعل، فالرفع علم لفاعلية الفاعل التي هي صفة للفاعل حقيقة لا للفاعل نفسه، فلو قال: علم الفاعل لكان غير صحيح، وقيل: المراد الخصلة الفاعلية؛ أي: المنسوبة إلى الفاعل: وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة، ففي كلام هذا القائل إشعار بكون الياء للنسبة^(١) دون المصدرية، الثالث: الإشارة إلى جواب ما يقال: أن الرفع علم الفاعلية، والفاعلية لا توجد في غير الفاعل فينبغي أن لا يوجد الرفع في غير الفاعل، وحاصل الجواب بالتعميم عن الحقيقي والحكمي؛ يعني: أن الرفع علم للفاعلية أصالة، ويجعل علامة لمعاني آخر كالمبتدأ والخبر على سبيل التبع والإلحاق بالفاعل في الكون عمدة من كل وجه، فالمراد بالفاعل الحكمي سائر العمدة التي لم تجعل في حكم الفضلة، الرابع: الإشارة إلى أن أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداها ملحق، وهو مذهب الخليل خلافاً لسيبويه، وقوله: مفعولاً حقيقة، فيه أيضاً تنبيه على أصالة المفعول في النصب على ما عليه النحاة، وقوله: أو حكماً؛ أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم باب أن (قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه) أي: لا علامة ذات

تخصيص التأخر بقدر الإمكان وإبقاء الدال على ظاهر معناه ومبني الجواب الثاني إبقاء التأخر على إطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الأخير. (قوله: فإنه في حكم المستثنى) بدلالة العقل لما أن الإعراب يكون مع الحرف الأخير. (قوله: فإن التأخر) يعني: عبر عن التأخر عما سوى الأخير بالتأخر عن الدال؛ لأنه تأخر عن أكثر الحروف بناء على أن الأصل في بناء الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف والتأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من أن للأكثر حكم الكل. (قوله: خبر واحد) أي: من حيث المعنى، وإن كان من حيث اللفظ أحدها خبر والآخر أن معطوفين عليه بناء على تعدد الألفاظ. (قوله: فيكون العطف الخ) أي: من حيث المعنى مقدماً على الحمل، وأما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل والا لم يصح العطف؛ لأنه يقتضي كون الثاني تابياً للأول في الإعراب. (قوله: إعرابية كانت أو غير إعرابية) تعميم للحركات بعد تميم لا لغير البنائية؛ لأن غير الإعرابية يشمل البنائية أيضاً. (قوله: يراد بها الغير الإعرابية) سواء كانت بنائية كحيث وأين وجر أو غير بنائية كحركات الأوائل والأواسط. (قوله: ولا تختص بها) أي: لا تختص هذه الأسماء بالحركات الإعرابية. (قوله: بل

عموم من وجه، وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجزم، وإنما سميت الحركات بتلك الأسماء لحصول الأولى بضم الشفتين، ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم، ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطاً فنصبته؛ أي: أقمته بفتحك إياه، وحصول الثالثة بجزم الفك الأسفل وخفضه وهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يستقط ويهوي إلى الأسفل، ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة، ولذا سمي الجازم جازماً والوقف والسكون بمعنى واحد، والأول مختص بالإعرابي والأخيران بالبنائي. (قوله: ولا تطلق على الحركات البنائية) عند البصرية، وأما عند الكوفية فالكل في الكل. (قوله: فإنها مستعملة في الحركات البنائية) بل في الحركات الغير الإعرابية. (قوله: على قلة) فالقرينة كقوله: بالضمه رفعاً الخ. (قوله: حقيقة أو حكماً) وذلك إذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع، لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة، ولا يخفى أن هذا التعميم هو الحق، والقول بأن الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه، نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق، ومن جعل الياء فيهما للنسبة وأراد الخصلة المنسوبة إلى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح وتوجيه الشرح أقرب من توجيهه إلى الفهم. (قوله: حقيقة أو حكماً) وذلك فيما إذا كان الاسم فضلة. (قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه) بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فإنه المقابل لهما لا كون الشيء مضافاً، وإنما لم يقل: حقيقة أو حكماً، لأن الجزم لا يوجد في غير المضاف إليه، وأما نحو: بحسبك زيد، فلما كان الجار زائداً فيه لم يمتدوا به أو كان الجرم زائداً كالجار،

الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية لا مشتركاً لفظياً. (قوله: فالنسبة لاجتماعهما) في حركات أواخر الأسماء المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة في حركات الأوائل والأواسط وافتراق الرفع والنصب والجزم في الحروف الإعرابية ويتبعه رفعهما؛ لأنك إذا ضمنت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمناً وحركة الإعراب رفعاً؛ لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة. (قوله: أي: أقمته بفتحك إياه) فكان النصب تابعاً للفتح فلذا سمي حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً. (قوله: بجر الفك الأسفل) إلى الأسفل. (قوله: وهو ككسر الشيء) فسمى حركة الإعراب جراً وخفضاً وحركة البناء كسراً؛ لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث. (قوله: ولذلك سمي الجازم جازماً)؛ لأنه كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمى الإعرابي جزماً والبنائي سكناً ووقفاً. (قوله: فالكل في الكل) أي: كل واحد من الألقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية. (قوله: بل في الحركات الغير الإعرابية) بنائية كانت أو غير بنائية كضمه قتل. (قوله: وذلك إذا كان الاسم عمدة) وإنما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يجوز حذفه أصلاً بخلاف سائر المرفوعات. (قوله: لكنه قد يتخلف الخ)؛ لأن وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء، بل لا بد من ارتفاع المانع أيضاً. (قوله: بعلة المشابهة بالفضلة) كما في اسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس. (قوله: ولا يخفى أن هذا التعميم) أي: تميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق؛ لأنه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الأصالة كما هو الظاهر بخلاف ما إذا لم يممم، ويقال: الرفع علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة؛ فإنه يحتاج إلى القول بأن الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الأصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة. (قوله: نعم الرفع والنصب الخ) بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: أن الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضي أن يكون الرفع والنصب فيما سواهما لأجل المشابهة، وهذه العبارة موجودة في أصل النسخة وقد رأيت في نسخة مصححة بنسخة المصنف رحمه الله أنه خط عليها. (قوله: ومن جعل الياء فيهما) أي: في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدر؛ أي: الخصلة. (قوله: فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح)؛ لأن مرادهما تميم الفاعلية فإن مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ومؤدى قولنا: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل أنه علم كون الشيء عمدة، وكذا الحال في المفعولية. (قوله: وتوجيه الشرح أقرب)؛ لأن المعنى المصدرى ينساق إلى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيداً له بخلاف المعنى النسبي؛ فإنه يحتاج إلى تقدير الموصوف المؤنث. (قوله: لا تكون الشيء مضافاً) فإن المضاف يكون فاعلاً ومفعولاً. (قوله: وأما نحو: بحسبك الخ) أي: إما الجرم الذي يوجد في المبتدأ، نحو: بحسبك زيد وفي الفاعل، نحو: كفى بالله مع أنه ليس بمضاف إليه، فلما كان الجار زائداً، وفي هذا التركيب لم يمتد بهذا الجرم فكأنه ليس بموجود، أو يقال: إن الجرم وإن كان موجوداً فيه إلا أنه لما كان الأثر للجرم الزائد كان زائداً، فلا يكون علامة الشيء فلا يناهي قولنا: الجرم علم الإضافة؛

وإذا كانت الإضافة نفسها^(١) مصدراً^(٢) لم يحتاج^(٣) إلى إلحاق الياء المصدرية إليها^(٤) كما في الفاعلية والمفعولية. وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول، لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل لأنه واحد فأعطى الثقيل^(٥) للقليل^(٦)، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة، لأنها خمسة، فأعطى الخفيف^(٧) للكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جُعِلَ علامة له.

(١) أي: بصيغتها. (٢) من الأفعال. (٣) المصنف. الأولى لم يصح الياء المصدرية لكونه مصدراً. (٤) أي: إلى الإضافة. (٥) أي: الرفع. (٦) أي: الفاعل. (٧) أي: النصب.

فكانه ليس علامة. (قوله: لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل، لأنه واحد) مبني على أصالة الرفع في الفاعل، ولو ترك قوله: لأنه واحد، وقيل: لأن الرفع ثقيل والفاعل حقيقة أو حكماً قليل بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها، وكذا الكلام في قوله: والنصب خفيف إلى آخره، ولك أن تقول: لأن الرفع أقوى الحركات فيناسب الممدة. (قوله: فأعطى الثقيل للقليل) أي: مجعولاً للقليل للتعادل، ولذا جعل الخفيف للكثير. (قوله: والنصب خفيف) أو ضعيف، والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف. (قوله: ولما لم يبق) الخ إنما احتيج للإضافة إلى علامة: لأن المضاف إليه فضلة بواسطة حرف الجر، فأريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف، أما كونه فضلة: فلأنه اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليست عمدة، وأما أنه بالواسطة: فلأن إيصال معنى العمدة إليه بواسطة الحرف، ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما، أما عمل الحرف ففي ظاهره، وأما عمل الفعل ففي محله، ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه إذا حذف الحرف، ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علماً للفضلة، يبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم بتقدير الحرف كقلام زيد، فإن الفعل

المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذاته، بل لصفته وهي الإضافة، ولم يقل: علم الإضافة بإلحاق ياء المصدرية، فإن الإضافة مصدر لا وجه لإلحاق الياء به كما سيصرح، وفي هذا إشعار بكون الياء في أخويه للمصدرية، ولم يفسره بكونه علم المضاف بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافاً يجامع الفاعلية والمفعولية، وبالجمله إن الإضافة تارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً كما مر في بحث الخواص، وتارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً إليه كما ههنا، وتارة بمعنى النسبة بين المضافين، وظاهر أن النسبة الإضافة ليست من المعاني المعنوية حتى تحتاج إلى العلامة فتعين المعنى الثاني. (قوله: مضافاً إليه) لم يقل: ههنا حقيقة أو حكماً؛ إذ لا يوجد الجر في غير المضاف إليه نعم إن الإضافة أعم مما بحسب المعنى أصالة كما في المعنوية ومما بحسب اللفظ والصورة كما في اللفظية على سبيل التبع والتشبيه كما لا يخفى على النبيه. (قوله: لم يحتاج إلى إلحاق الياء) بل لم يصح الإلحاق؛ إذ لا مجال لياء المصدرية فيها، وليس لها ملحق حتى يتوصل لدخوله إلى ياء النسبة، ولم يلتفت بمثل بحسبك درهم؛ لقلته أي: ولكون الجار زائداً. (قوله: وإنما اختص الرفع الخ) هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل، والمضاف إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات كذا قيل، والأظهر: أنه قصد الحصر الحقيقي؛ لأن ما ذكره من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من التعميم عن الحقيقي والحكمي، وقوله: لأن الرفع ثقيل، هذا من باب التعادل حيث أعطوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير لا من باب التناسب. (قوله: فأعطى الثقيل للقليل) ضمن الإعطاء معنى الجعل فعدها إلى المفعول الثاني باللام، وقوله: ولما لم يبق الخ، أو يقال: لما لم يبلغ كثرة المضاف إليه مبلغ المفاعيل أعطى ما هو ثقيل من وجه إياه، قال المصنف: العامل الألف واللام للعهد الخارجي، والإشارة إلى العامل المذكور ضمناً في تعريف الإعراب، وقال عصام: أي: عامل الاسم المعرب، فاللام للعهد فلا يرد أنه يرد على الحد تعريف عامل الفعل حيث لا يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب هذا فإن أردت العامل المطلق قلت: هو ما أوجب اختلاف الآخر على وجه مخصوص، وإنما تعرض لتعريفه إيداناً بأن معرفته

إذ معناه أنه علم مختص بالإضافة ليس علماً لشيء آخر. (قوله: مبني على أصالة الرفع الخ) أي: هذا التعليل مبني على أن الرفع للفاعل الحقيقي بالأصالة ولما يشبهه؛ أي: المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به؛ لأن الواحد في كل كلام إنما هو الفاعل الحقيقي، فلا يناسب ما اختاره سابقاً من تميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالأصالة. (قوله: بحسب الأقسام) لانهصارها في الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ أو بعده بخلاف المفعول فإن أقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس. (قوله: لم يكن مبنياً عليها) أي: على أصالة الرفع في الفاعل لكن يخدشه أن قلة أقسام الفاعل لا تقتضي قلة أفرادها المستعملة في المحاورات حتى يجبر النقل بالقلة ويحصل التعادل. (قوله: وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ) فإنه أيضاً مبني على أصالة النصب في المفاعيل وأن ما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله: لأنها خمسة، وقيل: والمفاعيل حقيقة أو حكماً كثيرة بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها. (قوله: فيناسب العمدة) لكونه الأقوى. (قوله: أي: مجعولاً للقليل) يعني: جعل الإعطاء المتعدي بلا واسطة إلى المفعول الثاني متعدياً باللام يتضمن معنى الجعل للدلالة على أن إعطاء الثقيل للقليل:

أعني: الفاعل الذي هو واحد بطريق الجميل والوضع فلا

ينافي حصوله في غيره لأجل المشابهة. (قوله: إنما

«وَالْعَامِلُ»^(١)، لفظياً كان أو معنوياً «مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ» أي^(٢): يحصل «الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي»^(٣)، أي: معنى^(٤) من المعاني^(٥) المعتورة على المعرب المقتضية^(٦) «لِلإِعْرَابِ»^(٧)، ففي (جَاءَنِي زَيْدٌ)، جاء: عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في (زَيْدٌ) فجعل الرفع علامة لها وفي (رَأَيْتُ زَيْدًا)، رأيت^(٨): عامل إذ به حصل معنى المفعولية في (زَيْدٌ) فجعل النصب علامة لها، وفي (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، الباء: عامل إذ به حصل معنى الإضافة في (زَيْدٌ)، فجعل الجر علامة لها. «فَالْمُقَرَّدُ»^(٩) الْمُتَصَرَّفُ

(١) أي: عامل الاسم والعامل المطلق هو ما أوجب. (٢) بسببه لا يغيره تفسير باللازم لأن المتقوم يلزمه الحصول. (٣) اسم فاعل. (٤) يحصل. (٥) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٦) صفة معاني. (٧) ليكون علامة دالة عليها لما أنها معان خصية تستدعي عند. (٨) هذا بظاهره موافق للمذاهب الكوفيين حيث قالوا بجمع الفعل والفاعل عامل في المفعول لأنه صار فضلة لمجموعهما وأما عند البصريين لا. (٩) المراد بالمفرد المفرد من كل وجه. الهندي.

وَالْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ^(١) الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ. فَالْمُقَرَّدُ^(٢) الْمُتَصَرَّفُ

(١) أي: يحصل وهذا تفسير اللازم لأن التقوم يستلزم الحصول.
(٢) الفاء الفصيحة أي: إذا عرفت ذلك فنقول المفرد. هندی.

محذوف نسباً منسياً، الثاني: في المجزور المسند إليه كمر بزيد، وكان قياس المستثنى بالإلا إذا كان غير مضرع والمفعول معه أيضاً الجراً؛ لأنهما فضلة بواسطة الواو وإلا لكن لما كان الواو في الأصل للمطف وغير مختص بأحد القبيلين؛ يعني: الاسم والفعل، وكان إلا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما فبقي ما بعدهما منصوباً، كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي. (قوله: العامل) احتيج إلى بيانه إما لاحتياج بيان حكم المعرب، بل تعريفه أيضاً إليه، لأن العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه، وإنما أخره عن الإعراب؛ لأنه سبب بعيد للاختلاف، والإعراب سبب قريب له، وأما لاستيفاء ذكر العلل الأربع التي

احتيج (الخ) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة. (قوله: أما كونه فضلة (الخ) يعني: أن الفضلة لا يتعلق به الفعل ولا يكون مسنداً إليه ومسنداً والمضاف إليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسنداً إليه ومسنداً. (قوله: أما عمل الحرف ففي ظاهره): إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغلاً بالجر جاز العطف بالنصب على محله؛ نحو: مررت بزيد وعمراً. (قوله: ويظهر نصبه) أي: يظهر إعرابه المحلي إذا حذف حرف الجر؛ نحو قوله تعالى: «وَأَخَذَ مَوْثَنَ قَوْمِهِ»؛ أي: من قومه؛ نحو: والله لأفعلن. (قوله: فإن الفعل محذوف نسباً منسياً) أي: كان الأصل غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه؛ إذ الفرض التعريف أو التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظاً، فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجزور ومعنى لإفادته الاختصاص الذي هو معنى اللام. (قوله: كمر بزيد) على صيغة البناء للمجهول فإن الفضلة صارت عمدة بقيامها مقام الفاعل. (قوله: لكن لما كان الواو في الأصل للعطف) مطلقاً لا اختصاص له بالفضلات. (قوله: لم يروا إعمالها): لأن الأعمال يقتضي اختصاص العامل بالمفعول فبقي ما بعدهما منصوباً؛ أي: بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع وإلا منصوباً بالفعل. (قوله: مراد في تعريفه) فإن المراد من المركب الذي ركب تركيباً يتحقق معه عامله. (قوله: وإنما أخره (الخ) يعني:

محتاج إليها، فإنه من جملة اصطلاحات هذا الفن: (قال: المصنف ما به يتقوم) أي: عامل يتقوم ويحصل بسببه أو باستعانت (هندي) وقال عصام: الباء داخلة على الآلة فالفاعل حقيقة هو المتكلم وهو الحق، وتقديم الجار؛ للاهتمام إذ حمله على الحصر غير محتاج إليه في الحد، وقوله: أي: يحصل فسره به؛ لأن المعاني المعتورة لا تقوم بالعامل، بل يحصل بسببه وتقوم بالمعرب (عصمت). (قوله: أي: معنى من المعاني (الخ) إشارة على أن اللام للعهد الذهني، وهو في معنى النكرة، وقوله: المعتورة إشارة إلى أن كون المعاني مقتضية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على المعرب. (قال المصنف: للإعراب) فيه أن أخذ الإعراب في حد العامل يوجب الدور؛ لأن المعرب مأخوذ في تعريف الإعراب، والعامل مأخوذ في تعريف المعرب، اللهم إلا أن يقال: إن العامل لم يصرح به في تعريف المعرب، وإن ذكر صريحاً في حكمه فتذكر. (قوله: رأيت عامل إذ به حصل (الخ) واعلم أن في عامل الفضلات اختلافاً، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات، وهو المعتمد عليه، فإن الفعل عامل في الفاعل الذي هو أقوى من المفعول بالاتفاق، وكلام الشارح صريح في هذا الأخير، وقوله: معنى الإضافة؛ أعني: كونه مضافاً إليه كما مر. (قال المصنف: فالمفرد المنصرف) الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الأعراب وأنواعه فنقول: المفرد الخ (هندي)، والظاهر أنها تفصيلية؛ إذ الفصيحة داخلة على مسبب عما قبله (فاضل أمير). فاعلم أن الفاء التي تدخل في جواب الشرط المحذوف تسمى فصيحة؛ لإفصاحها عن الشرط المحذوف، والفصيحة بمعنى المفصحة، كالبديع بمعنى المبدع، وعن شمس الدين محمد الخوافي: أن معنى فاء الفصيحة بالفارسية أينك، بيت، كفتي، كه بموصل بتو بسيارم دل، اينك من واينك تو واينك موصل (كشف على هندي). والمشهور في تمثيل فاء الفصيحة قوله:

قالوا خراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا

ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ
أي: فلزم القفول بمقتضى ما قالوا، وهذه الفاء تسمى فاء النتيجة عند أهل الميزان، وفاء الفصيحة عند أهل البلاغة،

هي مقاصد هذا الفن كما قالوه؛ فإن المعرب مادة والإعراب صورة والدلالة على المعاني غاية، والعامل فاعل وتأخيرها عن المادة والصورة ظاهر، وأما تأخيرها عن الغاية؛ فلأنها مذكورة تبعاً لانسحاق بيان الصورة إليها، أو لأنها مقصودة بالذات، والمراد ببيان عامل الاسم إذا كانت المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب إليه البصرية، وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقاً عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي، أو الشبه التام بالاسم، وأيضاً المراد بعامل الاسم: العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقص بالباء في بحسبك زيد. (قوله: ما به يتقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر؛ إذ لا مدخل له في التعريف إن قلت: التعريف غير مانع؛ لصدقه على كل من الإسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل وأحد الأمور المذكورة، قلنا: الباء للآلة؛ أي: ما عدوه آلة لتأثير المتكلم؛ إذ اعتقدوا أنه آلة وإن لم يسموه آلة، بل يسمونه مؤثراً لا يقال: فيتوقف إثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو، ويبتطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب؛ لأن العامل مأخوذ في تعريفه؛ لأننا نقول: قد كفى ضبطه المذون وخصره العوامل مؤونة التتبع، ولا يخفى أنه لو قال: العامل ما يقوم المعنى المقتضي للإعراب لكان سالماً عن الاعتراض الأول؛ لأنه نص في الآلة، واعلم أن العامل قد يقال: إنه آلة وقد يقال: إنه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ، ويتفرع عليه ما قالوه من أن رتبة العامل التقدم إما على الأول؛ فلأن الآلة تتقدم بالذات على ما هو آلة له، ومن حق المتقدم بالذات أن يتقدم لفظاً ليوافق الوضع الطبع، وإما على الثاني؛ فلأن حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم على ما هي علامة له لتعرف أولاً، ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر أيضاً ما يقال من أن حق العامل أن يكون لفظياً، لا يقال: هو آلة أو علامة للإعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب؛ لأننا نقول: تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب، ولما ثبت ذلك

كان اللائق حينئذ أن يذكره عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدماً على تعريف الإعراب، إلا أنه لاحظ أن الإعراب سبب قريب للاختلاف، والعامل سبب بعيد؛ فاللائق تأخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع موافقاً للطبع. (قوله: وأما لاستيفاء ذكر العلل الأربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو. (قوله: كما قالوه) في اللباب اعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلها يرجع إلى أنها اختلاف وآخر كلم دون كلم لاختلاف أشياء معهودة من العوامل والمعاني المقتضية فعلية البحث عن علل الاختلاف الأربع عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب، وعن ما به الاختلاف وهو العامل، وعن ما لأجله الاختلاف وهو المقتضي، وأنا أسوق إليك الأربعة بعون الله تعالى مبينة في أربعة أقسام. (قوله: وتأخيرها عن المادة والصورة ظاهر) أي: تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهرة؛ لأنهما من علل الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على الوجود طبعاً لكونه من عوارضها. (قوله: وأما تأخيرها عن الغاية) مع أنها معلولة لمعلول الفاعل؛ فلأن الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الإعراب حيث قال: الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعاً من تقديم بيان الصورة. (قوله: أو لأنها مقصودة بالذات) يعني: أن الغاية وإن كانت متأخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات، وإن المعلوم إنما قصد لأجل ترتبها عليه فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها أكثر والاهتمام بذكرها أوفر ولذا قدمت على الفاعل. (قوله: كما ذهب إليه البصرية) الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفية: أعرب المضارع؛ لأنه تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك ويتعين لأحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك نحو قولك: لا يضرب رفقه مخلص لكون لا للنفى دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف، ورفعها على كونها للمطف ونحو: ليضرب جزمه دليل على كون اللام للأمر ونصبه على كونها لام كي أو لام الجعود لتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم اطرده الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى: نحو: يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول: نحو: أكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت في الأقل كحذفهم الواو في تمد واعد ونعد لحذفهم لها في يعد. (قوله: مما اقتضاه الخ) أي: من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم أو اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل المضارع. (قوله: للاهتمام الخ) معنى الاهتمام هنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصوداً بالبيان؛ لأن مطلق الاهتمام؛ أعني: الاعتناء بالشأن لا يصير سبباً للتقديم ما لم يبين وجهه؛ ولأنه شامل للحصر أيضاً. (قوله: إذ لا مدخل له في التعريف) يعني: أن الحصر وإن كان صحيحاً في نفسه لأن تقوم المعنى المقتضي للإعراب منحصر في العامل، لكن لا مدخل له في التعريف؛ لأن المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه في ذهن السامع، فلا حكم فيه والحصر منوط بإفادة الحكم حقيقياً كان أو إضافياً بهذا ظهر ركازة ما قيل: أي: به يحصل دون غيره تنبيه على أن سببية التقوم ليست كسببية الإعراب للاختلاف، فإن الإعراب سبب غير تام بخلاف العامل. (قوله: لصدقه على كل من الإسناد الخ)؛ إذ لكل من هذه الأمور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة. (قوله: الباء للآلة) أي: بناء النقص المذكور على جمل الباء للسببية وعدم جعل الباء للآلة وليس كذلك، بل هو للآلة؛ أي: للاستعانة؛ لأن استعمال الباء في الاستعانة أكثر، ولذا جملة صاحباه معنى حقيقياً مقابلاً للإلصاق بخلاف المعاني الأخر على ما في كتب الأصول، وليس المراد به الآلة الحقيقية لظهور انتقائها هنا، بل الاصطلاحية؛ أي: ما اعتبروه واسطة لإحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه، وليس ذلك إلا العامل لما أن المتكلم إنما اعتبر المعاني المذكورة لاقتضاء العامل إياها فلا يرد النقوض بالأمور المذكورة. (قوله: وإن لم يسموه آلة الخ) دفع لما يقال كيف يقال أنهم عدوه آلة وقد سموها عاملاً ومؤثراً؟ وحاصل الدفع: أن عدم التسمية بالآلة لا ينافي

لزم أن يمتنع انعقاد علاقة العاملة والمعمولية بين شيئين، بمعنى: أن كلاً منهما عامل في الآخر، وإلا لزم أن يكون حق كل منهما التقدم على الآخر، إلا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فإن كلاً منهما عامل في الآخر؛ نحو: قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا دَعَرُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فإن أيّاً من حيث تضمنه معنى إن وإفادته معنى التعليق في الفعل صار عاملاً فيه، ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولاً له، فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين. (قوله: أي، يحصل) فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه أصل اللغة؛ لانشقاقه من القيام الذي هو قيام المرض بمحله؛ وذلك لأن المعنى المقتضي ليس قائماً بالعامل. (قوله: أي، معنى من المعاني المعتورة) أما قيد المعنى به؛ لأن اقتضائه الإعراب ليس بحسب ذاته، بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه. (قوله: إذ به حصل معنى الفاعلية)؛ لأن له استدعاء الإسناد إليه. (قوله: إذ به حصل معنى المفعولية) أي؛ بالفعل الذي في رأيت؛ لأن له استدعاء التعلق قال الكوفية؛ مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة بمجموعهما. (قوله: وفي مررت يزيد الباء عامل) أي؛ في لفظه، وأما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا إذا كان حرف الجر مذكوراً أما إذا لم يكن مذكوراً كغلام زيد، فمنهم من قال: إن المقدر عامل وجاز إعمال حرف الجر مقدراً لوقوع المضاف موقعه، ومنهم من قال: إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسباً منسياً، ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه وإليه مال الشيخ الرضي. (قوله: فالمفرد) لما ذكر الإعراب وأنواعه وكان لكل واحد من أنواعه أقسام وتلك الأقسام محال أراد أن يذكر عقيبها تلك الأقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها.

اعتقادهم الآلية؛ فإنهم للتبعية على كونه آلة نسبوا التأثير إليه وسموه مؤثراً تمييزاً له عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني؛ وذلك لأن الآلة ينسب إليها الفعل بالمعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال: قطع السكين ولذا سموا القوى التي هي آلات الإدراك والتحريك مدركة ومحركة. (قوله: ويبطل ما قيل) أي؛ يبطل ما قيل في وجه العدول من أن الفرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح؛ لأن يكون حداً وسطاً للأحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور؛ وذلك لأن تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذاً في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل متوقف حينئذ على تتبع ما يعدونه آلة، فلا يكون الوجه المذكور صالحاً لأن يصير وسطاً لمن يتبع لغة العرب وليس المراد أنه يلزم تقدم الشيء في نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى. (قوله: لأنه نص في الآلة) لما عرفت أن الفعل ينسب في العرف إلى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل، ولا شك أن العامل ليس بفاعل فيكون آلة. (قوله: واعلم الخ) أفاد بهذا البيان أحكاماً ثلاثة؛ أحدها: أن حقه التقديم، وثانيها: أن حقه أن يكون لفظياً، وثالثها: أنه لا يجوز انعقاد العاملة والمعمولية بين الشئين من جهة واحدة. (قوله: لا يتصور بدون تقدمه على المعرب)؛ لأن الإعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن الانفصال بينهما. (قوله: كما في كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما في اسم الشرط وفعل الشرط. (قوله: وإفادته التعليق) أي؛ تعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط. (قوله: في الفعل) أي؛ فعل الشرط (قوله: كان عاملاً الخ) ولذا سقط عنه النون الإعرابية. (قوله: ومن حيث وقوع الفعل) أي؛ الدعوة على أي واحد من الأسماء كان معمولاً لتدعوا فكان لأي تقدم وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسماً. (قوله: فسر التقوم بالحصول) بأن جعل الباء في به للآلة والتقوم مشتقاً من قام بمعنى تثبت كما في شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير؛ أي؛ الحصول فيه بأن الباء صلة للتقوم لأن المعنى المقتضي ليس حاصلًا في العامل مختصاً به اختصاص النعت بالمنعوت. (قوله: كما يقتضيه أصل اللغة) الظاهر أن يقول: كما في هو الظاهر على ما في الرضي؛ لأن القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بأن يكون ناعياً له، وأما كونه أصل اللغة فجعل بحث؛ لأنه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب فإن المرض لما كان وجوده وتحيزه تابعاً لتحيز غيره كان شبيهاً بالأمر المنتصب بالغير. (قوله: إنما قيد المعنى به الخ) الظاهر أن يقول: إنما فسر المعنى به بأن جعل اللام في قوله: المعنى للمهد، وأراد به معنى من المعاني المعتورة إلا أنه لما كان التفسير المذكور مستلزماً لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظاهر قال: إنما قيد به المعنى. (قوله: كما ذكرناه) في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه الله في تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل. (قوله: استدعاء الإسناد إليه)؛ لأن النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل. (قوله: لأن له استدعاء التعلق) قالوا: إن الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول كاستدعاء الإسناد إلى الفاعل. (قوله: لأنه صار فضلة لمجموعها الخ) يعني: أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي والمعنى المقتضي قوله: للنصب كونه فضلة، وهو إنما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملاً. (قوله: أي؛ في لفظه) إنما جعل الباء عاملاً في لفظه؛ لأنه يوصل الفعل إليه فهو أقدم في استحقاق العمل. (قوله: فالعامل هو الفعل)؛ إذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل إليه. (قوله: لوقوع المضاف موقعه) أي؛ ليس حرفاً محذوفاً نسباً منسياً لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز أن يلاحظ أن نصب أن المقدرة في نحو: احضر الوغى ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية أو واو الجمع جاز نصبها مطرداً. (قوله: ولذا يكتسب الخ) ولو كان الحرف مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام زيد؛ لأن المقدر كالمذكور. (قوله: لما ذكر الإعراب) أي؛ تعريف الإعراب وأنواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الأنواع أقسام، للرفع ثلاثة أقسام: الضمة والواو والألف، والنصب أربعة: الفتحة والكسرة والألف والياء، وللجر ثلاثة: الكسرة والفتحة والياء. (قوله: فأتى بالفاء لبيانها) يعني: أن الفاء فصيحة والجزء محذوف أقيم تفصيله مقامه؛ أي؛ إذا عرفت الإعراب وأنواعه فاعلم أقسامه ومحالها فالمفرد المنصرف الخ وترك العاطف ليشرع بكون كل منها قسماً ومحللاً بالاستقلال ولم يرد أن الفاء لتفصيل ما أجمل سابقاً؛ إذ المجمل غير مذكور فيما

أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى^(١) ولا مجموعاً ولا غير^(٢) منصرف كـ (زَيْدٌ، وَرَجُلٌ)^(٣) «وَ» وكذا «الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ الْمُنْصَرَفُ» أي: الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن غير منصرف كـ (رِجَالٌ، وَطَلَبَةٌ). فالإعراب في هذين القسمين^(٤) من الاسم على الأصل، من وجهين: أحدهما: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة

(١) يشير إلى أن المفرد هنا ما يقابل من المثنى والجمع. (٢) بقرينة ذكره بعده. (٣) مثال للجمع المكسر بزيادة الألف. (٤) أي: المفرد المنصرف والجمع المكسر.

والْجَمْعُ الْمَكْسَرُ الْمُنْصَرَفُ^(١)؛

(١) إما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لأنهما لو كانا غير منصرفين لم يكن خبرهما بالمكسر.

(قوله: الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، والمراد هنا الأخير بقرينة المقابلة إن قيل لا بد من تقييده بكونه غير الأسماء الستة، وما ألحق بالمثنى والمجموع؛ لأنها داخلية هي المفرد خارجة عن الحكم فلا يجب بأنها غير داخلية فيما حكم عليه بناء على أن القضية مهمة، أو أن الأسماء الستة وبعض ما ألحق بالمثنى غير خارجة؛ لأن شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الأفراد، لا شموله لجميع الأفراد في جميع الأحوال؛ لأن مقام الضبط يأباه مع أن ذكر المنصرف حينئذ لإخراج غير المنصرف الذي لم يضاف ولم يعرف باللام أصلاً لإخراج غير المنصرف مطلقاً كما هو الظاهر، كما يجب بأنها غير داخلية بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان إعرابها،

سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق. (قوله: المفرد في المشهور الخ) وقد استعمله المصنف رحمه الله في المعاني الأربعة فبالمعنى الأول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله: فالأول عن مفرد مقدر غالباً، وبالمعنى الثالث في قوله: ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة وبالمعنى الرابع ههنا. (قوله: داخلية في المفرد)؛ لأن المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً خارجة عن الحكم؛ لأن إعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب أن يكون مساوياً للمحكوم عليه ليحصل التميز بين أقسام الإعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب. (قوله: فلا يجب الخ) أي: لا يجب بمنع دخولها في المفرد بناء على أن قولنا: فالمفرد المنصرف بالضمة رفعاً الخ قضية مهمة بأن يكون اللام للمهد الذهني والمهملية في قوة الجزئية، فكأنه قيل: بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجب بمنع خروجها عن الحكم؛ لأن القضية الكلية ما حكم فيها على جميع أفراد الموضوع فتقتضي القضية المذكورة على تقدير كونها لام الاستقراق شمول الحكم لجميع أفراد المنصرف، وذلك ثابت؛ لأن الأسماء الستة يكون إعرابها بالحركات الثلاث في الجملة وهو عند عدم الإضافة، وكذا بعض ما ألحق بالمثنى؛ أعني: كلاً عند إضافته إلى المظهر يكون إعرابه بالحركات الثلاث تقديرًا، ولا تقتضي شمول الحكم لجميع الأفراد في جميع الأحوال حتى يرد النقض بها. (قوله: لأن مقام الضبط الخ) تعليل للنفي؛ أي: لا يجب لأن مقام ضبط أقسام أنواع الإعراب ومحالها يأبى عن كون القضية مهمة أو كون الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال. (قوله: مع أن ذكر المنصرف حينئذ الخ) أي: حين إذا جعل الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال يكون قيد المنصرف لإخراج

وفاء السببية عند أهل الأصول، وفاء التفريع وفاء التفصيل في مقام الترتي من الإجمال إليه (كافيجي). ثم المراد بالمفرد المنصرف غير الأسماء الستة بقرينة ما بعده فاعرفه. (قوله: أي: الاسم المفرد الخ) أي: الاسم المفرد المعرب الذي لم يكن من الأسماء الستة يعرب بما ذكر في المتن فيشمل نحو: غلامي، فإنه معرب لا مبني كما ذهب إليه البعض، وقال قوم: مثل غلامي ليس بمبني؛ إذ لا علة لبنائه ولا معرب؛ إذ لا ظهور للإعراب فيه، وسموه خصياً وخثنى ومشكلاً، والأخيران بالتسمية أولى على ما قاله أبو البقاء؛ لأن الخصي ذكر حقيقة، والخثنى لا يعلم أذكر هو أم أنثى، ولك أن تسميه بالتعامه بالفارسي مرغ شتر. (قوله: الذي لم يكن مثنى الخ) قد ذكرنا إطلاقات لفظ المفرد في تعريف الكلمة، ولما كان إرادة ما عدا ما يقابل المثنى والمجموع فاسداً ههنا فسر به، والقرينة: جعله مقابلاً للجمع وبديل ذكر المثنى والجمع بعدهما. وقوله: ولا غير منصرف؛ أي: بقرينة أنه يأتي بعده. (قوله: أي: الذي لم يكن بناء الواحد) أي: لم يكن صيغة مفردة سالماً عن التغيير فهذا إشارة إلى تعريف جمع المكسر، وذلك التغيير إما أن يكون محققاً أو مقدراً، والأول: إما أن يكون بتغيير الشكل دون الحرف كآسد وأسد، أو بتغيير الشكل وزيادة في الجمع؛ نحو: رجل ورجال، أو بتغيير الشكل ونقصان في الجمع؛ نحو: رسل ورسول، أو بالزيادة والنقصان معاً؛ نحو: غلام وغلمان، والثاني: نحو: فلك تقدر ضمته في المفرد كضمة قفل، وفي الجمع كضمة آسد، وإنما أعرب جمع المكسر بإعراب المفرد؛ لمشاركته ومشابته بالمفرد في كونه صيغة مستأنفة عن وضع مفردة، ويكون وضع بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح؛ لأن يجعل إعراباً (رضي). (قوله: لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ وذلك لوجوه، الأول: إنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة أولى؛ لأنها أخف وأخصر من الحرف وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف الأثقل، وثانيها: إنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتميز بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامات غير المعلم^(١)،

(١) أي: غير ذي العلامة.

إن قيل: قد بين فيما بعد إعراب غير المنصرف فكان ينبغي أيضاً أن يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازاً عنه، أجب: بأن تلك الأسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتياط في الاحتراز عنه؛ لئلا يقع غلط في أمور كثيرة، واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بأدنى شيء؛ إذ ليس الاعتناء بحالتها كالاكتفاء بما لا ينحصر مع أن الاختصار في العبارة مطلوب له جداً. (قوله: وكذا الجمع المكسر المنصرف) إنما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان؛ لأنه قصد نوع تلقيب؛ ولأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر أو لتوهم التلقيب كما قيل وهو بعيد جداً؛ لأن مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك، ولو لم يأب عن توهم التلقيب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون ٤ من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مَرْفَقًا﴾ في مقابلة: ﴿وَحَسَنَتْ مَرْفَقًا﴾. (قوله: الذي لم يكن الواجد فيه سالماً) الأظهر أن يقال: الذي لم يكن ملحقاً بآخر واحد واو ونون ولا ألف وتاء؛ ليظهر خروج مثل سنون وضريات عنه، ويظهر دخول فلك جمعاً لملك فيه. (قوله: أحدهما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ لخفتها ولأنها أبعاض للحروف، وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا

غير المنصرف المخصوص؛ أعني: ما لم يضاف ولم يعرف باللام؛ لأنه الذي لا يكون بالحركات الثلاث لا لإخراج غير المنصرف مطلقاً؛ لأن غير المنصرف المضاف أو المعرف باللام يكون معرباً بالحركات الثلاث في الجملة فلا معنى لإخراجه عن الحكم مع أن الظاهر أن القيد المذكور لإخراج غير المنصرف مطلقاً. (قوله: بل يجاب الخ) أي: هذا الحكم وإن كان شاملاً للأسماء الستة وما ألحق بالمتنى والمجموع، إلا أنه مخصص بما عداها بقريئة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصص البعض بكلام مستقل كقولك: أكرم العلماء ولا تكرم زيداً. (قوله: فكان ينبغي الخ) فإن التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم. (قوله: أجب الخ) أي: لا تحكم في التصريح ببعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور أكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في أمور كثيرة فيجب التصريح بإخراجها بخلاف المحصور. (قوله: إن الاختصار الخ) فلولاً ذلك لكان اللائق التصريح بإخراجها أيضاً. (قوله: لأنه قصد نوع تلقيب) أي: قصد أن يجعل كل واحد من المحلين للإعراب بالحركات الثلاث ملقباً ومعرباً باسم مختص. (قوله: ولأنه يلزم الفصل الخ) أي: يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة؛ أعني: المنصرفان وبين موصوفها؛ أعني: مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة الجمع. (قوله: أو لتوهم التلقيب) بأن عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكه معه في الحكم. (قوله: لأن مقام) أي: مقام الفرق بينهما في حكم الإعراب يأبى عن توهم التلقيب على أن توهم التلقيب باق في المذكور أيضاً بأن يقال: عبر عن المفرد المنقسم إلى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تلقيباً، وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف. (قوله: عن توهم المشاكلة في المذكور) أي: لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التلقيب في التعبير المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور؛ إذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة أن يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في صعبته. (قوله: فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مَرْفَقًا﴾ الخ) فإن معناه موضع الارتفاق في النار؛ لأنه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار إلا أنه عبر عن مقام الكفار بالمرتق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق أهل الجنة: ﴿وَحَسَنَتْ مَرْفَقًا﴾ الخ. (قوله: ليظهر خروج الخ) فيه إشارة إلى أن مثل ستون وضريات خارج عن تعريف الشارح رحمه الله، وأن نحو: فلك داخل فيه، لكنه ليس بظاهر، أما خروج مثل سنون؛ فلأن المراد أن لا يكون فيه إذا جمع كما سيصرح به المحشي رحمه الله، قال الشارح الرضي: بعدما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفردة، وأما التغير في نحن تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها، فيقدر أن حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وإن لم تثبت؛ نحو: تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالألف والتاء بعد إلحاقهما لاجتماع التأمين فجميعها من باب السلامة انتهى، فعلى هذا يقدر أن تغير السين في نحو: سنون جمع سنة من الفتحة إلى الكسرة أو الضمة بعد جمعها للتبعية على عدم سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان شرط جمع السلامة، وهذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به الرضي، وأما دخول مثل فلك فبأن يقال المراد أن لا يكون الواحد فيه سالماً إما حقيقة أو حكماً أو تقديرأ، وعد السلامة التقديري متحقق في مثل فلك لما تقرر أن ضمة المفرد

فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث فالإعراب فيهما «بِالضَّمَّةِ رَفْعاً» أي: حالة الرفع «وَالْفَتْحَةِ نَصْباً» أي: حالة النصب، «وَالْكَسْرَةِ جَرّاً» أي: حالة الجر، فنصب قوله^(١) (رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً) على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول^(٢) مثل: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، و: (رَأَيْتُ رَجُلًا)، و: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) والقسم الثاني: مثل: (جَاءَنِي طَلَبَةٌ)، و: (رَأَيْتُ طَلَبَةً)، و: (مَرَرْتُ بِطَلَبَةٍ).

(١) مصنف. (٢) هو المفرد المنصرف.

بِالضَّمَّةِ رَفْعاً وَالفَتْحَةِ^(١) نَصْباً وَالْكَسْرَةِ^(٢) جَرّاً،

(١) أي: حالة النصب.

(٢) أي: حالة الجر.

توهماً ولو سلم فذلك يقتضي الأصالة بحسب الذات لا بكونها علامة. (قوله: والفتحة نصاً) قال قدس سره في الحاشية: هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين، لكن المعمول المقدم مجرور أجازاه المصنف انتهى، وذلك لأن الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء، ونصباً عطف على رفعاً والعامل فيه هو الإعراب المقدر والقرينة عليه المقام؛ لأنه يصدد بيان أقسام الإعراب ومجالاتها، ولك أن لا تقدر الإعراب في نظم الكلام فإن ملاحظته كافية في كونه عاملاً، ولك أيضاً أن تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر. (قوله: ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية) قال قدس سره في الحاشية: على معنى أنه أعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو أعربا بالضمة إعراب رفع على هذا القياس نصباً وجراً انتهى، قد أشار بقوله: على معنى إلى ملاحظة الإعراب سواء كان في قالب المصدر، أو الفعل وسواء قدر في نظم الكلام أو لم يقدر، ولا يخفى

ضمة فعل وضمة الجمع ضمة أسد. (قوله: وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا توهماً) يعني أن بعضيتها إنما تقتضي الأصالة إذا كانت حقيقة لكون البعض مقوماً للكل والمقوم أصل المتقوم، لكن بعضية الحركات للحروف ليست إلا توهماً بناءً على حصولها في إشباع الحركات، وأما في الحقيقة فالحركات كصفات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في المخارج. (قوله: ولو سلم الخ) أي: لو سلم كون الحركات أبعاضاً في الحقيقة فالبعضية تقتضي الأصالة بحسب الذات؛ لأن ذات الجزء مقوم لذات الكل، ولا تقتضي أصالتها لها باعتبار كونها علامة؛ إذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار. (قوله: ولك أن لا تقدر الإعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير جعل قوله: رفعاً ظرفاً أو حالاً دون كونه مصدراً؛ لأن عاملها يجوز أن يكون معنوياً بخلاف المصدر. (قوله: قد أشار بقوله: على معنى الخ)؛ لأنه يشعر بأن الحالية والمصدرية مبنيان على إفادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته

وثالثها: أن الأنسب أن يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه (نعمه)، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون ملفوظاً، وإن كان مقدراً فلعله (سيد). (قوله: فالإعراب فيهما بالضمة الخ) أشار بتقدير مبتدأ إلى دفع سؤال على ظاهر العبارة حيث قال: بالضمة رفعاً الخ فإن الضمة والفتحة والكسرة هي الرفع والنصب والجر، وهذا إنما يرد على تقدير جعل الباء في قوله: بالضمة للسببية، وأما إذا جعل للملابسة فلا يحتاج إلى هذا التقدير، وأورد أيضاً بأن الضمة والفتحة والكسرة من ألقاب البناء فكيف يصح إعراب هذين بها؟ وأجيب: بأن المذكورات بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها إعرابية بخلاف المجرد عن التاء؛ فإنها ألقاب البناء هذا، وقد تقدم أيضاً أن هذا الإيراد مبني على مذهب البصريين على أنهم أيضاً قد يطلقون هذه الثلاثة على الحركة الإعرابية على قلة مع القرينة، وما نحن فيه من هذا القبيل. وقوله: فنصب قوله الخ، تفريع على التفسير في المواضع الثلاثة. (قوله: ويحتمل النصب الخ) استئناف أو عطف بحسب المعنى على التفسير؛ أي: هذا القول يحتمل النصب على الظرفية ويحتمله على الحالية بتأويل مرفوعين، وقوله: أو المصدرية؛ أي: بتقدير أعربا إعراب رفع الخ. (قال المصنف: جمع المؤنث السالم) أي: صيغته فلا يرد أن نحو: سنين، جمع مؤنث سالم وليس إعرابه إلا بالواو والياء؛ وذلك لأن صيغته لا تسمى في اصطلاح النحاة جمع مؤنث، بل هو جمع مؤنث لغةً ولا يرد أيضاً مثل: سجلات، جمع سجل من جموع المذكر، فإن صيغته في عرفهم تسمى جمع المؤنث، وبالجمله: إن المراد هو الصيغة سواء كان جمع مذكر أو مؤنث من لفظه أو غيره، فلا يخرج نحو: سفرجات وأولات بمعنى صاحبات (علامك)، وإنما قدمه على غير المنصرف مع أنهما معربان بالحركتين؛ لأنه خالف القياس في شيء^(١) أضعف وهو الفتح، وخالف غير المنصرف في شيء أقوى وهو الجر، فتقدم الجمع المؤنث بهذا الاعتبار؛ ولأنه أوضح من غير المنصرف؛ إذ معرفته يحصل بما يكون بالألف والتاء بخلاف غير المنصرف لا احتياجه إلى تسع علل، وأما تقديمه على جمع المذكر السالم فظاهر؛ لأنه في صدد بيان مواضع الإعراب بالحركات، ثم إن إعراب جمع المؤنث

(١) مع أن تبعية النصب للجر شاذ.

أن مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفماً ونصباً وجرأً على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية؛ فإن الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر إذا كان متلبساً بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابس من قبيل ملابس العام للخاص أفادت ذلك. (قوله: جمع المؤنث السالم) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن باقي أقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو يصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها؛ ولأنه أكثر خلافاً للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث؛ ولأن جمع المؤنث السالم أكثر ارتباطاً بالقسمين الأولين؛ لأنه مقابل للأول ومناسب للثاني؛ باعتبار الجزء الأول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني؛ وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية: قوله: السالم مرفوع على أنه صفة للجمع انتهى؛ لا مجرور على أنه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التخيير إذا جمع وجاز توصيف المضاف إلى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور؛ لأنهما في درجة من التعريف عندهم، وأما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، ومثله بدل عنده.

أولم يقدر هذا إذا لم يجعل مصدرأً لما مر. (قوله: لا المصدرية) فإنه على هذا التقدير يفيد أن الإعراب بالضمة نفس الإعراب بالرفع بناء على أن المصدر يكون بمعنى الفعل. (قوله: فإن الإعراب الخ) يعني: أن مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية أن الإعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر؛ أي: تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على كون تلك الملابس ملابس العام للخاص، فصح أن مجرد العبارة لا يفيد. (قوله: وهو يصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها) فلانحطاطه كان مستحقاً للتأخير عن جميع الأقسام إلا أنه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون إعرابه بالحركات التي هي أشرف. (قوله: للأصل) أي: لما هو أصل في الإعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف. (قوله: بخلاف جمع المؤنث) فإنه لم يترك فيه التنوين وإن لم يكن تنوين التمكن الذي هو خاصته. (قوله: ارتباطاً الخ) بخلاف غير المنصرف؛ فإنه أقل ارتباطاً إذ لا ارتباط له بالقسمين الأولين إلا باعتبار المقابلة. (قوله: باعتبار الجزء الأول) متعلق بقوله: مقابل ومناسب على سبيل التنازع؛ أي: مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الأول؛ أعني: الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره أيضاً. (قوله: باعتبار الجزء الثاني) أي: باعتبار السالم سماه ثانياً تسامحاً باعتبار كون المضاف إليه من تنمة المضاف فكان مجموع الجمع المؤنث جزء أول. (قوله: وليكون ذكرهما) عطف على قوله: لانحطاطه؛ أي: ليكون ذكر جمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما فإن مقابل الجمع - أعني: المفرد - مقدم في الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف. (قوله: لا مجرور) على أنه صفة للمؤنث مع ظهوره؛ لأن السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه؛ أي: سالم مفردة رعاية للاصطلاح فإنهم قسموا الجمع إلى السالم والكسر وجعلوهما نعتاً له. (قوله: إذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون

«جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ»^(١): وهو ما يكون بالآلف والتاء. واحترز به عن المكسر^(٢)، فإنه^(٣) قد علم «بِالضَّمَّةِ»^(٤)، رفعاً، «وَالْكَسْرَةِ» نصباً وجراً. فإن النصب فيه^(٥) تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة^(٦) الأصل الذي هو (جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ): فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره، مثل: (جَاءَتْهُنَّ مُسْلِمَاتٌ)، و: (رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ)، و: (مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ) «غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ بِالضَّمَّةِ» رفعاً، «وَالْفَتْحَةِ» نصباً وجراً. فالجر فيه^(٧) تابع للنصب^(٨)، كما سنذكره، نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد. «أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَخَمُوكَ»، بكسر^(٩) الكاف، لأن اللحم قريب المرأة من جانب زوجها^(١٠)، فلا يضاف إلّا إليها^(١١). «وَهَنُوكَ» والهن: الشيء المنكر الذي

(١) لما ذكر الاسم المربوب بالحركات الثلاث أراد أن يذكر الاسم المربوب بالحركتين وهو نوعان الأول جمع المؤنث السالم والثاني غير منصرف. مصنف. (٢) أي: عن جميع المؤنث المكسر كحمر في جمع حمراء. (٣) يعني: قد علم أن الإعراب المكسر ليس كذلك ولا فجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه. (٤) خبر الجمع. (٥) أي: في الجمع المؤنث السالم. (٦) أي: الطريقة لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل. (٧) أي: في غير المنصرف. (٨) لأنه لما ترك خبره شبه الفعل باعتبار الفرضيتين حل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما. (٩) لأن الكاف تكسر في المؤنث لكونهن. (١٠) أسفل في الحكم والحقيقة. (١١) أي: إلى المرأة.

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِالضَّمَّةِ^(١) وَالْكَسْرَةِ^(٢). غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ بِالضَّمَّةِ^(٣) وَالْفَتْحَةِ^(٤) أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَخَمُوكَ^(٥) وَهَنُوكَ^(٦)

(١) أي: في حالة الرفع، وهو ما يكون بالآلف والتاء واحترز عن الكسر إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة، ولكن لا يصح أن يطلق السالم. (٢) أي: في حالة النصب والجر فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على طريقة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر. (٣) رفعاً. (٤) نصباً وجراً. (٥) كسر الكاف لأن اللحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلّا إليها. (٦) أي: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالمودة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة.

(قوله: وهو ما يكون بالآلف والتاء) سواء كان واحده مؤنثاً أو مذكراً كسجلات جمع سجل، ومرفوعات جمع مرفوع، وسواء كان جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل، فدخل عرفات فيه، لا يخفى أن تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف أو بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو: سنين جمع سنة فكما لا حاجة في إدخال الأول إلى تقدير مضاف وهو صيغة أو معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف. (قوله: غير المنصرف بالضمة والفتحه) أي: إذا خلى وطبعه كان

وقلوون وأرضون فإن التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع. (قوله: جمع سجل) على وزن قطر وهو الشيء الضخم. (قوله: فدخل عرفات فيه) فإنه في الأصل جمع عرفة ثم صار علماً للجبل. (قوله: سواء كان بحسب العرف) بأن يقال: جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النعاة لما يكون بالآلف والتاء. (قوله: أو بعموم المجاز أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من أفراده فالمعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعاً لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على هيئته ولم يكن جمعاً لمؤنث، وأريد ههنا المعنى الأعم الشامل لهما؛ أعني: ما يكون بالآلف والتاء. (قوله: يخرج نحو: سنين) لعدم كونه بالآلف والتاء وإن كان داخلاً باعتبار المعنى؛ لأنه جمع المؤنث السالم عن التغير إذا جمع. (قوله: فكما لا حاجة الخ) على ما قيل من أن في الكلام حذف مضاف؛ أي: صيغة جمع المؤنث السالم أو حذف معطوف؛ أي: جمع المؤنث السالم وما على صيغته، فلا يخرج ما جمع بالآلف والتاء من جموع

بالحركتين وإن جعل علماً نحو: عرفات، فتدبر. (قوله: ما يكون بالآلف والتاء) هذا مفهومه اصطلاحاً، وهو شامل لما كان مفردة مؤنثاً؛ نحو: مسلمات، أو مذكراً؛ نحو: أشهر معلومات، ولما هو سالم النظم كما ذكرنا، وغيره مثل: كسرات بكسر ففتح جمع كسرة بوزن سدره، فتسمية جمع المؤنث السالم على ما قيل باعتبار الغالب، وقوله: بالآلف والتاء؛ أي: الزائدين؛ لثلاث يرد مثل أموات وأوقات، وكذا لا يرد قضاة. (قوله: على وتيرة الأصل) الوتيرة كالطريقة لفظاً ومعنى؛ يعني: إنما جعل نصب جمع المؤنث تابعاً لجره كما في جمع المذكر السالم؛ لثلاث يلزم مزية الفرع على أصله، فإن قيل: المزية حاصلة لأن إعراب جمع المؤنث بالحركات وإعراب جمع المذكر بالحروف، وكان الأصل في الإعراب الإعراب بالحركات، قلنا: إنما فعلوا ذلك؛ لأن المؤنث ثقيل بالنسبة إلى المذكر، فلذا جعل علة لغير المنصرف، فإذا كان المؤنث ثقیلاً والحركات خفيفاً أعطى الخفيف للثقل تعادلاً. (قوله: ومررت بمسلمات) واعلم أن نحو: مسلمات، إذا جعل علماً كعرفات اختلف فيه فذهب الزمخشري إلى أنه منصرف، وحال إعرابه كحال قبل العلمية كما مررت إليه الإشارة، وذهب جماعة إلى أنه غير منصرف، والتنوين للمقابلة لا للتمكن، ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه باقياً على ما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو: مسلمات علماً أربعة أقوال (قوله: فالجر فيه تابع للنصب) ولا إشكال بكسرة جوار؛ فإنها بنائية لا إعرابية ولا منافاة لغير المنصرف معها وسيأتي. (قوله: من جانب زوجها كآبيه الخ) وقد يطلق على أقارب الزوجة (سجاعي)، فقوله: فلا يضاف إلّا إليها، مبني على الغالب. (قوله: وهنوك) وإلا فصح في الاستعمال من كند محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: رأيت هنا، ومررت بهن، وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب يستعملونه كذلك تقول: هذا هنك الخ، وبعضهم يجري مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء والزجاج فأسقطاه من عداد الأسماء المعتلة وعداها خمسة (شرح القطر).

يستهلج ذكره^(١)، كالعورة، والصفات الذميمة^(٢)، والأفعال القبيحة^(٣)، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية. «وَفُوكَ» وهو أجوف واوي، لانه هاء، إذ أصله (فَوْة) «وَدُو مَالٍ» وهو (لَفَيْفٌ مَقْرُونٌ بِالْوَاوَيْنِ، إذ أصله (ذَوَو) وإنما أضيف (ذُو) إلى الاسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس^(٤). فإعراب هذه الأسماء الستة «بالواو» رفعاً، «وَالْأَلِفُ» نصباً «وَالْيَاءُ» جرّاً ولكن لا مطلقاً

(١) من الرجل والمرأة. (٢) والعداوة لغير الله والبلادة. (٣) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها. (٤) كالعلم والمال والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف إليه.

وَفُوكَ وَدُو مَالٍ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ^(١) وَالْيَاءِ

(١) نصباً.

(قوله: كالعورة) أي: الغليظة؛ أعني: السواتين، وقيل: هو كناية عن الفرج خاصة، وقوله: والصفات الذميمة كالكذب والغيبة والأفعال القبيحة كالزنا وشرب الخمر وغيرها. (قوله: منقوصات واوية) فاصل أب أبو كعصو بدليل أبوان وكان القياس قلبها ألفا كما في عصا، إلا أنهم حذفوا آخره على غير القياس وعلى هذا القياس وإنما سميت بالمنقوصات؛ لأن الواو تنقص منها حال الأفراد وحال الإضافة إلى ياء المتكلم (نعمه). (قوله: إذ أصله فوه) بوزن قوس لا فرس بدليل أفواه، وفويه فحذفت الهاء على غير قياس لخفاءها؛ لأن الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فإذا وقعت طرفاً حذفت لاستئصال الحركة عليها فأضيف إلى الكاف وضم الفاء لمناسبة الواو، وفيه لغات تأتي في آخر بحث المجزورات. (قوله: إذا أصله ذوو) فحذفت الواو الثانية وجوباً للتخفيف وضم الذال للاتباع، وقيل: النحاة أطبقوا على أن أصله ذوي وهو الصواب؛ لقولهم ذويان (نعمه)، وفيه شيء. (قوله: إلى أسماء الأجناس) كالمال والعلم والذهب وذلك؛ لأن الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم الجنس وصفاً فحيث لم يتيسر لهم ذلك؛ إذ لا يقال: جاء رجل مال مثلاً جعلوه وصفاً بواسطة ذو فقالوا: رجل ذو مال فرجل موصوف بذو فهو صفة ومضاف إلى مال اسم جنس. (قوله: وإعراب هذه الأسماء) إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بتقدير مضاف وإلى أن المراد كليات هذه الأسماء لا جزئياتها المذكورة؛ ليشمل ما أضيف إلى غير ذلك؛ يعني: أنه من قبيل ذكر الشيء، وإرادة الصفة المشتهرة؛ لأن دأبه جعل الموضوع عاماً عند ذكر القواعد إلا أن هذه الأسماء لما كانت ستة بينها تسهيلاً للمتعلم (فوائد)؛ أي: فلا يلغو قوله الآتي مضافة والحكم عليها بالواو، ولا يلزم امتناع الحكم بالألف والياء (عصمت). (قوله: بالواو رفعاً والألف الخ) واعلم أن في إعراب هذه الأسماء مذاهب؛ أحدها: ما ذهب إليه المصنف وهو مشهور، ثانيها: أنها معربة بالحروف اللفظية والحركات التقديرية، وهو مذهب سيويه فاصل أبوك عنده أبوك فاعل، ثالثها: أنها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف، وهذا مذهب الأخفش فحروف العلة: إما أصلية كما في حال الرفع، أو عوض عن حرف أصلي وهو الألف أو الياء المتقلبة عن الواو؛ أي: لا مشبعة عن الحركة كما عند المازني، وحاصل ما قاله الأخفش: أن الأصل فيها الواو المتحركة نقلت حركتها إلى ما قبلها للاستئصال وأبقيت في الرفع وقلبت ألفاً في النصب وياءً في الجر، رابعها: وهو مذهب المازني

كذلك. (قوله: فإعراب هذه الأسماء الستة) أي: لا بخصوصها بل بعمومها؛ إذ كثيراً ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه، فحاصله: أن الأسماء الستة حكمها كذا، قيل في توجيه تلك الإرادة: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة مسماه بها، فيصح أن يوؤل أبوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت بها، وهي كونها أسماء ستة، فيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعاً لنفسه. (قوله: بالواو رفعاً) الخ لا بالحركة التقديرية أو اللفظية،

المذكرين؛ لأن صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكور. (قوله: لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لإخراج الثاني؛ لأن حذف المعطوف لا يخرج عنه لأنه داخل في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي. (قوله: إذا خلي وطبعه) أي: إذا خلي من جميع المواضع متروكاً بطبعه كان بالضمه والفتحة قيد بذلك؛ لأنه إن أدخله باللام أو الإضافة ينجر بالكسر. (قوله: أي: لا بخصوصها الخ) يعني: وصف اسم الإشارة بوصف عام ولم يكتف على قوله: فإعراب هذه للإشارة إلى أن المراد هذه الأسماء المذكورة لا بخصوصها، بل بعمومها؛ أي: باعتبار كونها أسماء ستة؛ لأن المقصود الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر أو إلى المضمر الفاعل أو المخاطب، وأما ما قيل من أنه يلزم على تقدير إرادتها بخصوصها أن يكون الحكم بالواو لخواص الألف والياء متمماً فمحل بحث تدبر. (قوله: إذ كثيراً الخ) تعليل لصحة الإرادة بعمومها. (قوله: ويراد الحكم على نوعه) بناء على أن ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع أيضاً وإنما لم يقل: الأسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء لتكون الأسماء الستة المذكورة صريحاً والحكم متضمناً للمثال ومبنيّاً بطريق كون إعرابهم بالحروف وأن ذو لا يستعمل إلا مضافاً إلى مظهر. (قوله: يكون علماً) لصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنيّاً على كون اللفظ موضوعاً لنفسه. (قوله: وفيه ما مر الخ) قد مر ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه. (قوله: لا بالحركة التقديرية) في الرضي عن سيويه أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فإعرابها كإعراب المقصور، لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها بحركات إعرابها كما في امرئ

بل حال كونها مكبرة^(١) إذ مصغراتها^(٢) معربة^(٣) بالحركات نحو: جَاءَنِي أَخِيكَ وَرَأَيْتُ أَخِيكَ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ. وموحدة، إذ المثني والمجموع منها^(٤) معرب بإعراب التثنية، والجمع. وإنما لم يصرح بهذين القيدين^(٥) اكتفاء بالأمثلة. و^(٦) «مُضَافَةٌ»^(٧)، لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة ولم تكن مضافة أصلاً، فإعرابها^(٨) بالحركات نحو: جَاءَنِي أَخٌ، وَرَأَيْتُ أَخًا، وَمَرَرْتُ بِأَخٍ، فينبغي أن تكون^(٩) مضافة^(١٠) ولكن «إِلَى غَيْرِ»^(١١) ياء المتكلم،

(١) ضد المصغر. (٢) أي: ما يضيف منها فإن ذو لا يضيف. (٣) بكونها ملحقة بالاسم الصحيح وإن لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وظي - ق. (٤) من الأسماء الستة. (٥) أي: قيد المكبرة والموحدة. (٦) عطف على قوله موحدة أو مكبرة لأن هذه أسماء. (٧) علة لتقيده بكونها مضافة. (٨) أي: إعراب الأسماء الستة. (٩) أسماء الستة. (١٠) ليكون إعرابها بالحروف. (١١) متعلق بمضافة.

مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ ياء المتكلم^(١)

(١) حال مبتدأ وما عطف عليه على المحمود.

وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل؛ للزوم الإعراب في الوسط والمدول إلى خلاف الأصل، وهو التقدير مع الفناء عنه. (قوله، إذ مصغراتها) أي: ما يصغر منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن ذو لا يصغر. (قوله، معربة بالحركات)؛ لأنه يتحرك عينه ولا مه وجوباً لئيم وزن فعيل وحرف العلة المجمول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. (قوله، ومضافة) فيه تغيير لنظم المتن حيث أخر قوله: مضافة من قوله: بالواو إلى آخره؛ وذلك إما لأنه جعل قوله: مضافة حالاً من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملاً فيه، وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير، وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، فلذا قدم ما أخره؛ أو لأن للمآزج تغيير النظم لتكنة كالعناية أو حسن الموقع أو موافقة الأسلوب السابق إلى غير ذلك، ولا يخفى أن قوله: مضافة يجوز أن يكون حالاً من معمول الإعراب المفهوم من المقام

وابتم، ثم حذفت الضمة للاستتال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضاً للاستتال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة أنماً لتحركها وانفتاح ما قبلها، واعترض عليه أنه كيف خالف الأربعة منها؛ أعني: محذوفة اللام أخواتها من يد ودم في رد اللام في الإضافة والغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب أقل قليل، وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهل لا تجعلها مثلها في كونها أعلاماً للمعاني. (قوله، أو اللفظية) في الرضي قال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف. (قوله، للزوم الإعراب في الوسط) على تقدير كون إعرابها بالحركات اللفظية. (قوله: والعدول إلخ) على تقدير كون إعرابها بالحركات التقديرية. (قوله: لما مر) أنه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية. (قوله: ليشابه الحركة) في كونها متولدة من إشباع الحركات. (قوله: وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم إلخ) إلا أنه قدم في الذكر ليكون شرط الإضافة مقروناً بالشرطين المذكورين ضمناً. (قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي) مبني على كون الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب إليه الجمهور واختاره المصنف رحمه الله في شرحه. (قوله: فلذا أقدم ما أخره) أي: لأجل التنبيه على أن العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما أخره المصنف رحمه الله. (قوله: أو لأن للمآزج تغيير النظم) يعني: أن الشارح رحمه

أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها، خامسها: مذهب الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً؛ يعني: أن الضمة التي في باء أبوك إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف وكذا القياس في النصب والجر، وكل من هذه الأربعة ضعيف مردود، أما الأول والأخير: فلحصول الكفاية بأحد الإعرابين، بل لا يمكن أن يعرب كلمة واحدة بإعرابين مختلفين^(١) في حالة واحدة، وأما ثاني: الأربعة؛ فلأنه يلزم الإعراب على هذا في غير الحرف الأخير، وأما الثالث؛ فلأنه يلزم منه أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في فوك وذو مال؛ ولأن الإشباع من أحكام ضرورة الشعر (جيصي)، سادسها: أنها معربة بالحركات اللفظية كحالة الأفراد وعليه ورد قوله عليه السلام: «من تعزى^(٢) بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»، سابعها: كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قول البعض: (مكره أخاك لا بطل)، وأول ما قاله عمرو بن العاص رضي الله عنه لما عزم عليه معاوية رضي الله عنه ليخرجن إلى مبارزة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما التقياً ورأى منه الصولة الحيدرية، قال: مكره أخاك لا بطل؛ يعني: لا تقتلني لظنك أنني بطل شجاع أقدر على حماية أو على نقل راية، بل أنا أخوك يا أمير المؤمنين قد أجبرني على ملاقاتك معاوية رضي الله عنه. (قوله: إذ مصغراتها) أي: ما يصغر منها؛ لأن ذو لا يصغر ففيه تغليب، وقوله: بالحركات - أي: اللفظية -، وقوله: أخيك بضم الهمزة وتشديد الياء تصغير أخ أصله أخوك وإعلاله ظاهر، وقوله: موحدة بمعنى مفردة عطف على مكبرة. (قوله: بإعراب التثنية والجمع) فإن كانت جمع مكسر أعربت بالحركات على الأصل؛ نحو: جاءني أبائك الخ، وإن كانت جمع مصحح أعربت بالواو والياء؛ نحو: جاءني أبون ورأيت أبين الخ، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم (شرح القطر). (قوله: اكتفاء بالأمثلة) فلما تعين بذكرها بخصوصها اللغة المخصوصة من بين اللغات للأسماء

(١) أعني: اللفظي والتقديري.

(٢) قوله: تعزى؛ أي: انتسب، وهو الذي يقول: يا فلان ليخرج الناس إلى القتال في الباطل، قوله: فاعضوه بالضاد المشددة؛ أي: قولوا له اعضض على من أبيك؛ أي: على ذكر أبيك؛ أي: قولوا له ذلك استهزاء به ولا نجيبوه إلى القتال الذي أراد؛ أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسب إليه عسى أن ينفعك، وأما نحن فلا نخيك، وقوله: ولا تكنوا بفتح الفاء؛ أي: لا تذكرها كناية، بل اذكروا له صريحاً باسم الأير (من نعمة الله).

لأنها^(١) إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم. فحالها^(٢) كسائر الأسماء المضافة إليها^(٣)، ولم يكتف في هذا الشرط^(٤) بالمثال، لئلا يتوهم اشتراط إضافتها^(٥) بكونها^(٦) إلى الكاف. وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضاً^(٧) كذلك^(٨)، لئلا يكون بينهما^(٩) وبين الأحاد وحشه^(١٠) ومنافرة^(١١) تامة.

(١) أي: الأسماء الستة. (٢) أي: حال أسماء الستة عند الإضافة. (٣) أي: إلى ياء المتكلم. (٤) أي: في الإضافة إلى غير ياء المتكلم. (٥) أي: الأسماء الستة غير أو. (٦) أي: الإضافة. (٧) أي: كالمثنى والجمع الذي على حدة. (٨) بالحروف. (٩) أي: بين المثنى والجمع المذكور. (١٠) بدء. (١١) مباحة والواو عطف تفسير.

الستة تعين أن المراد مكبراتها، وعدم شمول الحكم المذكور للثنائية والجمع في غاية الظهور. (قال المصنف: مضافة إلى غير الخ) حال من فاعل الظرف أو عن المبتدأ كما جوزه المالكي، وفي الشرح لما كان قصد خصوص هذه الألفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف إلى المخاطب في الأكثر، وإلى اسم الجنس في بعض، قال: مضافاً إلى غير ياء المتكلم، فاعلم أن كلا من هذه الأسماء الستة يضاف إلى مضمير ومظهر إلا ذو، فإنه لا يضاف إلا إلى اسم جنس مظهر لما تقدم، وتفصيل البحث: أن الأب والأخ يجوز أن يكونا غير مضافين، ويكون إعرابهما بالحركات بعد حذف لام الكلمة منها، ويجوز أن يكونا مضافين إلى مظهر وإلى مضمير غير ياء المتكلم، ويكون إعرابهما بالحروف، وأما إذا أضيفا إلى ياء المتكلم فجمهور النحاة على أنه يحذف لام الكلمة منهما، ثم يضافان إلى الياء؛ لأن إثبات لام الكلمة فيهما لأجل أن يكون إعرابهما بالحروف وإذا لم يكن إثبات الألف للنصب، والواو للرفع مع ياء المتكلم على صورة واحدة، فكأنه لا إضافة فيحذف اللام منهما كما يحذف في غير الإضافة، وقال المبرد: لا يحذف لام الكلمة، بل تقلب الواو منهما ياء وتدغم في ياء المتكلم، فتقول: أبي بالتشديد في إعراب الأحوال الثلاث؛ لأنه لا ضرورة لحذف لام الكلمة. (قوله: فحالها كسائر الأسماء المضافة) أي: كباقي الأسماء التي أضيفت إلى الياء في كون إعرابها بتمام الحركات التقديرية عند المصنف، ويكون مبنياً عند^(١) البعض كما سبق فلا تغفل، ولم يقل: فإعرابها كما هو الظاهر؛ ليشمل مذهب هذا البعض فله دره، وقوله: في هذا الشرط؛ أي: شرط الإضافة إلى غير المتكلم. (قوله: إلى الكاف) أي: كاف الخطاب في ما عدا ذو، وإلى اسم الجنس فيه ففي كلامه تغليب. (قوله: وحشة ومنافرة) أما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر، ومن حيث الإعراب فإن إعراب المفردات بالحركات وإعرابهما بالحروف، فصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات مرغوب إليها؛ لأنها أصل المثنى والجمع، فأعرب بعض المفردات إعرابهما طلباً لتلك المناسبة، وقوله: فجعلوا في مقابلة كل الخ؛ لأن هذا الإعراب للتناسب بينها وبين المثنى والجمع فالرعاية من كل

أو المقدر في نظم الكلام. (قوله: ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لئلا يتوهم) تفصيله أن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة والبصير إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج إلى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك. (قوله: لئلا يكون بينهما وبين الأحاد)؛ ولأن الحروف وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لنقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى؛ لأن كل حرف من تلك الحروف كحركتين أو أكثر فكهروا أن يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين

الله مزج عبارة المتن بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله: مضافة وعطفه على عبارة نفسه؛ أعني: موحدة وللممازج تغيير الممزوج؛ لأنه اعتبر كلام نفسه. (قوله: كالمعناية) كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان أقسام أنواع الإعراب ومحالها كانت المعناية بذكر المحال والأقسام أكثر من المعناية ببيان شروطها. (قوله: أو حسن الموقع) فإن حسن الموقع ههنا يقتضي أن تكون شروط الإعراب المذكورة معاً. (قوله: أو موافقة الأسلوب السابق) فإن موافقة الأسلوب السابق ههنا تقتضي أن يكون الخبر مذكوراً بعد المبتدأ بلا فصل. (قوله: يجوز أن يكون حالاً الخ) وحيث لا يكون الحال مقدماً على العامل. (قوله: تفصيله) أي: تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا أن خصوصية المضاف إليه؛ أعني: كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف إليه المخصوص إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط؛ أي: دون ما عداه من المظهر والمضمير الغائب في غاية الخفاء إذ الانتقال من الإضافة المخصوصة إلى نفي إضافة أخرى مخصوصة بعيد غاية البعد. (قوله: وليس الاحتراز الخ)؛ إذ الانتقال من ذكر الضد إلى نفي الضد الآخر ظاهر غاية الظهور. (قوله: كحركتين أو أكثر) لما كانت المدات حاصلة من إشباع الحركات الثلاث والإشباع يحتمل أن يكون مقدار حركتين أو أكثر. (قوله: فكهروا) لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل. (قوله:)

وإنما^(١) اختاروا أسماء ستة^(٢)، لأن إعراب كل من المثني والمجموع ثلاثة^(٣) فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً. وإنما اختاروا^(٤) هذه الأسماء الستة، لمشابتها^(٥) المثني والمجموع^(٦) في كون معانيها^(٧) منبئة^(٨) عن تعدد^(٩) ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ (يد^(١٠))، ودم^(١١) فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب. «المثني^(١٢)»

(١) جواب سؤال مقدر. (٢) مع أن المقصود يحصل بأقل منها أو أكثر. (٣) أي: رفع ونصب وجر. (٤) أي: من بين الأحاد. (٥) أي: الأسماء الستة. (٦) أي: معنى كل واحد منها. (٧) أي: خبرة ومشعرة. (٨) أي: كالمثني والمجمع. (٩) أصله يدي. (١٠) أصله دمو. (١١) يسرع إلى القسم الثاني من الثلاثة التي كان إعرابها بالحروف ناقصاً. لحرره.

المثني

للمفرد بالإعراب الأقوى. (قوله: لمشابتها المثني والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد) كالأخ للأخ دون غد، وليظهر ذلك التعدد خصوصاً ذلك بحال الإضافة. (قوله: ولوجود حرف صالح) فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط لتكونا محذوفة قبل نسياً منسياً، فهي إذن كالحركات المجتلية للإعراب وكذا الواو في فوق؛ لأنها كانت مبدلة منها الميم في الأفراد فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب، قال الشيخ الرضي: الأقرب عندي أن اللام في الأربعة الأول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم للعمدة، والألف والياء في النصب والجر علم للفضلة، والمضاف إليه مع كونها بدلاً من لام الكلمة وعينها، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف، وقال المصنف: إن الواو والألف والياء مبدلة

في كون معانيها (الخ) لا ألفاظها وإلا لكانت ملحقة بالمثني وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد؛ لأن كل واحد منها يدل على معنى واحد، وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر كالأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الأب، والحم عن المرأة، والفم والهن عن صاحبه، وذو معنى الصاحب عما يصاحبه، وإنما لم يقل مستلزم للتعدد؛ لأن المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل، وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونها من مقولة المضاف، وبما ذكرنا ظهر أنه لا حاجة إلى ما قيل في أثناء الفم عن التعدد بأن الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة إذا كانتا على الوجه، وأما إذا بينا عنه فلا يقال لهما الفم، فالإضافة إلى الوجه مأخوذة في مفهومه وإلى ما قيل في الهن: إن المستكره إنما يكون بالنسبة إلى المستكره. (قوله: دون غد) فإنه وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب سماعاً إذ جاء غدو بالواو، لكن معناه لا ينبئ عن التعدد، وفي الصحاح: الغد أصله غدو وحذفوا الواو بلا عوض قال لبيد:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا

بِهَا يَوْمٌ خَلَّوْهَا وَعَدَّوْ بِلَاوَعٍ

فجاء على أصله. (قوله: فاستراحوا الخ) وحصلت المشابهة بينها وبين المثني والمجموع لفظاً في وجود حرف صالح للإعراب في كل واحد منها. (قوله: لأنها كانت مبدلة منها الميم الخ) في الصحاح وإذا أفردوا لم يحتمل الواو التثوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميماً فقالوا: هم وفمان وفموان. ولو

وجه مطلوبة. (قوله: وإنما اختاروا هذه الأسماء الخ) أي: دون غيرها مثل: غد ويد ودم من الأسماء المحذوفة الإعجاز، وقوله: لمشابتها المثني والمجموع؛ يعني: أن هذه الأسماء في حكم المثني لاقتضاءها التعدد وإنشاءها عنه؛ وذلك لأنك إذا قلت أخوك وأبوك مثلاً يفهم منه الاثنان أنت والأخ أو الأب، ويؤيده ما قاله الرضي: إنها مشابهة له في كون كل منهما مستلزم ذاتاً أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن، وقال الجزائري: المراد بالتعدد ما يستفاد من تعدد الألفاظ بأن يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور، فإن الأخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف إليه، فما قاله عصام لا يليق بالاعتصام، وإن كان ظاهر ما قاله الرضي شاهداً له فافهم، وقوله: حين الإعراب الظاهر حين الإضافة لما فيه من نوع مصادرة. (قوله: سماعاً) تمييز يرفع الإيهام عن نسبة الوجود إلى الحرف؛ أي: أنه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الإضافة إلى غير الياء وقت إرادة الإعراب، وإن حذفت حالة الأفراد وحالة الإضافة إلى الياء بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأواخر، وبخلاف ما لم يكن في آخره حرف علة أصلاً؛ نحو: ابنه وعمه وعبدته وسيدته وغير ذلك، فإن حرف العلة في الأسماء الستة أصلية لا يحتاج فيها إلى زيادة حرف بخلاف؛ نحو: عمه فإنك إذا أعربت العم مثلاً بالحرف احتجت إلى زيادة فنقول: جاءني عموه ورأيت عماء الخ، والزيادة في الكلمة من غير ضرورة خلاف الأصل. (قوله: المحذوفة الإعجاز بالإضافة اللفظية) أي: المحذوفة إعجازاً وهي بفتح الهمزة جمع عجز بوزن عضد وهو مؤخر الشيء؛ أي: بخلاف هذه الأسماء المحذوفة الأواخر، فإن آخر كل منها غير ثابت سماعاً في حال الإضافة، فلا يرد النقض بها على الدليل، ثم المراد بالحذف عدم التلغظ فيعم القلب في فم. (قال المصنف: المثني الخ) أراد به كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف أو ياء مع نون فلا يدخل كلا واثنان فيه، وأما قوله: قلت رجلها سلامي زائدة، فالألف محذوفة للضرورة؛ أي: قلنا رجلها. وقوله: وما يلحق به قال الفاكهي: إنه مما ألحق بالمثني في الإعراب ما سمي به منه كزيدان علماً فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان

وما يلحق به: «وَ» هو «كِلَا»، وكذا (كِلْتَا) ولم يذكره لكونه فرع (كِلَا). «مُضَافاً»^(١)، أي: حال كون (كِلَا أَوْ كِلْتَا) مضافاً^(٢) «عَلَى مُضْمَرٍ». وإنما قيد^(٣)

(١) قوله: مضافاً، حال عن مفعول ما لم يسم فاعله تقديره: أعرب كلا مضافاً إلى مضمر بالالف والياء أو عن المصدر تقديره: إعراب كلا مضافاً إلى مضمر. (٢) تقدير الكلام: أعرب المثني وكلاً حال كون كلا مضافاً إلى مضمر - عصمت - (٣) مصنف.

وَكِلَا مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ

فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فإذا دخل عليه ال جرُّ بالكسر كقوله: إلا بإدبار الجن بالشعبان. (قوله: وهو كلا الخ) وفي الموشح أن كلا موحد اللفظ مثني المعنى ومن حيث إنه لا يقع إلا مضافاً إلى المثني يكتسى التثنية؛ إذ قد يكتسى المضاف حكم المضاف إليه كما في التأنيث ومنه قوله:

وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي

ولكن حُبٌّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارَ وعند إضافة كلا إلى المضمر يتأكد تثنيته اللفظية؛ لشدة الاتصال بين الضمير وما أضيف إليه هذا، وفي الجزائري: وإنما لم يجعلوه مثني لفظاً مع أنه لا يطلق إلا على اثنين؛ لأنه لم يسمع مفردة ولجواز إمالته وإرجاع ضمير المفرد إليه قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ مَأْتَتَا أُكُلَهُمَا﴾، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الفراء: أن ألف كلا للتثنية، فهي تثنية كل المفيد للإحاطة فخفت بحذف إحدى اللامين وزيدت ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثني لا في الجمع، وحذفت نون التثنية للزوم الإضافة وهو ضعيف عند البصرية، بل فاسد وإلا لوجب أن ينقلب الألف في النصب والجرياء؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل، وقال عصام: إن قوله: وكلا في حكم المستثنى من المفرد المنصرف؛ لأنه ليس بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين؛ لأن لزوم الإضافة يخفي وجود النون وعدمه، ولعدم إعرابه بالحرف حال الإضافة إلى المظهر؛ إذ لا مثني تارة يعرب بالحركة وتارة بالحرف، ثم إنه قدم كلا على اثنان إما لكون إعرابه في بعض الأحوال بالحركة، أو لكونه مفرداً صورة، أو لكونه أخف من اثنان. (قوله: وكذا كلتا الخ) أصل ألف كلا وكلتا الواو بدليل قولهم: كلوي، والتاء بدل من لام الكلمة كما في تخمة وتراث وتكلان والألف للتأنيث وهو قول سيبويه، وليست التاء للتأنيث؛ لأن تلك التاء لا يقع وسطاً (كذا في المقاليد). (قوله: ولم يذكره؛ لكونه فرع كلا)؛ لأن المؤنث طار على الذكر؛ لأنك تقول: ضارب ثم ضاربة فأغنى ذكره عن ذكره، وفيه أن الفرع قد يتخلف إعرابه عن إعراب الأصل كجمع المؤنث السالم، فإنه فرع المذكر السالم مع أن إعرابه يخالف إعرابه فافهم، وقوله: إلى مضمر؛ أي: مضمر مثني المعنى سواء كان مثني

من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيين؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب كالتاء في بنت تقيد التأنيث، ولا يبقى ذو وهوك على حرف؛ لقيام البديل مقام المبدل منه، واعتراض عليه بأن لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لفرض التخفيف كما في المثني والمجموع، وله أن يقول: إن علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني. (قوله: وهو كلا) وهو ليس بمثنى؛ لأنه لم يثبت كل في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه كقولك: كلا الرجلين جاء، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ مَأْتَتَا أُكُلَهُمَا﴾ وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال إضافته إلى المظهر ولجواز إمالته؛ فإن المثني لا يمال، وألفه بدل من الواو لإبدال التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء إلا في التثنية، وقال السيرافي بدل من الياء

كان الميم عوضاً عن الواو لما اجتمعتا انتهى، فالأولى أن يقال: لأنها محذوفة في الأفراد فلم ترد إلا للإعراب. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) خلاصته أن هذه الحروف مع كونها جزء لكلمة جعلت إعراباً. (قوله: مع كونهما) أي: الألف والياء بدلاً من لام الكلمة في الأربعة الأول وعين الكلمة في الباقيين. (قوله: وجعل الخ) يعني: كان ما قبل اللام والعين في الأصل مفتوحاً، ثم جعل مضموماً ومكسوراً لمناسبة الواو والياء للتخفيف، وليكون حرف مد مشابهاً للحركات الإعرابية. (قوله: لأن دليل الإعراب الخ) أي: دليل الإعراب الخ) أي: دليل كون الكلمة معربة لا يكون من أصل الكلمة؛ لأنه دليل وصف كون الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء، وسنخ الكلمة لا يكون متأخراً عنها، والسنخ بكسر السين المهملة والنون والياء المعجمة: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها كذا في الصحاح. (قوله: فهي بدل) أي هذه الحرف بدل من الواو الذي هو سنخ الكلمة (قوله: تفيد ما لم تفده الخ) أي: تفيد هذه الحروف شيئاً لم تفده لام الكلمة وعينها وهو الإعراب؛ أعني: كون هذه الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. (قوله: كالتاء في بنت) فإنها مبدلة من الواو تفيد ما لم يفده الواو وهو التأنيث؛ ولذا تكتب طويلة. (قوله: لا يبقى الخ) دفع لما يحتاج من أن دليل الإعراب إذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم أن يكون فوؤذو على حرف واحد مع أنه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد. (قوله: واعتراض عليه الخ) بصيغة المعلوم؛ أي: الشيخ الرضي. (قوله: لفرض التخفيف) فيه أن التخفيف حاصل على تقدير الإبدال أيضاً. (قوله: بل من حروف المعاني) ملحقة بالفرد لتحصيل معنى

لسماع الإمالة ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ إلا ما كان من ذوات الياء. (قوله: وكذا كلتا) على وزن فعلى والألف للتأنيث جعل إعراباً كاللام في كلا، وإنما جاء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن الياء لم تتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها، بل فيها راحة منه لكونها بدلاً من اللام، ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء أخت وبنت هاء في الوقف؛ ولأنها ليست لمحض التأنيث وكذا الألف؛ لأنها تتغير للإعراب جاز الجمع بينهما والحق التاء بكلا مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريد، وفي قوله: فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال: إنها ليست للتأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ويجب أن يكون ما أضيف إليه كلا وكلتا مثنى إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط كقولك: كلاهما، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر

التثنية والجمع فيجوز أن تجعل دليل الإعراب بخلاف اللام والعين فيها فإنهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما، فهما متقدمان على الإعراب، فكيف يكونان دليله؟ (قوله: وهو ليس بمثنى) على ما قال الكوفيون: الألف في كلا وكلتا للتثنية، ولزوم حذف نونيهما للزومهما الإضافة، وقالوا: أصلهما كل المفيد للإحاطة فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى دون الجمع. (قوله: ولزوم الألف الخ) ولو كان علامة للتثنية لانقلب بالياء حالتي النصب والجر فإن المثنى لا يحال؛ لأن العلامة لا تتغير. (قوله: ولم تبدل التاء من الياء الخ) بخلاف إبدال التاء من الواو إذا كان لا ما فإنه كثيراً نحو: أخت وبنت وسنة، فالحمل على الأكثر الشائع أولى. (قوله: ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنين) فإن قلت: ذكر في الفصل إبدال التاء من الياء هاء في نحو: أنسروا ما في أسنت واثنين وكيت وذيت، قلت: مراد المحشي رحمه الله إبدال التاء من الياء إذا كان لاماً؛ لأن الكلام فيه، فلا يرد نحو: أنسروا ما نحو: أسنت وكيت وذيت، فقد اختلف فيها، ومراد المحشي رحمه الله الإبدال المتفق عليه في الصحاح يقال: أسنى القوم يستنون إسناد إذا لبثوا في موضع سنة وأسنوا إذا أصابهم الجذب تقلب الواو تاء للفرق بينهما، ويقال: كان من الأمر كيت وكيت أصل التاء فيهما هاء، وإنما صارت تاء للوصل، وحكى أبو عبيدة كان من الأمريكية بالهاء، وقولهم: كان ذيت أصله ذيو على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو فبقي على حرفين فشدد كما شدد كي إذا جعلته اسماً ثم عوض عن التشديد التاء انتهى، فالإبدال المتفق عليه ليس إلا في اثنين فإنه من قولك: ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث؛ إذ لا يكون التأنيث في وسط الكلمة. (قوله: ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ) قيد بكونه اسماً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة في فعل مطلقاً، وبكونه ثلاثياً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت، وبكونه على غير الشذوذ؛ لأنه أميلت العلي مع كونه اسماً ثلاثياً وألفه وأواً لكنه شاذ. (قوله: إلا ما كان من ذوات الياء) أي: من الألفاظ التي ألفها منقلبة عن الياء. (قوله: لكونها بدلاً من اللام) لوقعها موقع اللام، ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دحر دليل لقوله: لم تتمحض للتأنيث لا لقوله: بل فيها رآية منه كما لا يخفى. (قوله: ولهذا لم يفتح ما قبلها) أي: لكونها بدلاً من اللام أو لعدم كونها متمحضة للتأنيث لم يفتح ما قبلها مع أن تاء التأنيث يجب انفتاح ما قبلها. (قوله: ولم تنقلب الخ) أي: لأجل البدلية أو عدم التحض لم تنقلب تاء أخت وبنت هاء لكونها بدلاً من الواو مع أن تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف. (قوله: ولأنها ليست لمحض التأنيث) علة لقوله جاء الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل بمجموعهما. (قوله: وفي قوله: فلذا جاز توسيطها رد للمصنف رحمه الله) أي: في قول الرضي فإن ما ذكره منقول عن شرح الرضي، لكن في كونه رد للمصنف رحمه الله نظر؛ لأنه إنما رد بعدم التوسط على القائل بأنه لمحض التأنيث حيث قال في الإيضاح: وأما كلتا فممنهم من يقول: هي بدل من الواو، وممنهم من يقول هي من الياء، وممنهم من يقول ليست بدلاً البتة، فمن قال إنها من الواو: فلأن أبدال التاء من الواو أكثر، فحملها على الأكثر أولى، ومن قال إنها من الياء: فلأن الأعلام بالياء أكثر، وهذا معتل فيحمل على الأكثر، وأما من قال إنها ليست بدلاً فقد زعم أنها لمجرد التأنيث والألف بعدها هي اللام فيكون وزنه معتلاً وليس بمستقيم؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً وفعل أيضاً ليس من أبنيهم. (قوله: ولا يجوز تفريق المثنى) بأن يعبر عنه بمفردين

بذلك لأنَّ (كِلَا) باعتبار لفظه «مُفْرَدٌ»^(١) وباعتبار معناه (مُثنًى) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف^(٢)، فروعياً^(٣) فيه كلا^(٤) الاعتبارين^(٥) فإذا أضيف^(٦) إلى المظهر^(٧) الذي هو الأصل^(٨)، روعي فيه جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته^(٩) تقديرية، لأنَّ آخره^(١٠) ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو: (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ)، وَ: (رَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ)، وَ: (مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ)، وإذا أضيف^(١١) إلى المضمر الذي هو الفرع^(١٢)، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب^(١٣) بالحروف التي هي الفرع^(١٤)، نحو: (جَاءَنِي كِلَاهُمَا) وَ: (رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا) وَ: (مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا)، فلذلك قيد كون إعرابه^(١٥) بالحروف بكونه^(١٦) مضافاً إلى مضمر. «وَائْتَانِ» وكذا (ائْتَانِ وَائْتَانِ) فإنَّ هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها^(١٧)

(١) ليس فيه علامة التثنية والجمع. (٢) لأن معناه تكرار بواحد يعني اثنان. (٣) أي: في كلا. (٤) نائب فاعل روعي. (٥) أي: اللفظ والمعنى. (٦) أي: كلا وكلتا. (٧) يجب أن يكون في هذا المظهر مثنى ومعرفة - عصمت - (٨) لكونه مفرداً. (٩) حيث لا يمكن أن يجعل لفظية. (١٠) كلا. (١١) أي: كلا. (١٢) لما سبق. (١٣) كلا. (١٤) أي: فرع الحركة. (١٥) أي: كلا. (١٦) أي: كلا. (١٧) ليمده وإلا لتكرر.

وَائْتَانِ

كقولك: كلا زيد وعمر. (قوله، فإذا أضيف إلى المظهر) يجب أن يكون معرفة (قوله، وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع) قيل، إنه إذا كان مضافاً إلى المضمر فالأغلب كونه جارياً على المثنى وهو موافق له لفظاً ومعنى، وأصل المثنى أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم اطرده ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب؛ نحو: جئنا كلانا، وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلاً. (قوله، وائتان) قال الشيخ الرضي، كان عليه أن يذكر مذكر وإن، إذ لم يستعمل مفردة فإن زعم أنه ثابت في التقدير، إذ كان مذكرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائيا، وذلك لأن

(قوله، معرفة) لأن وضمهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي إلا المعارف. (قوله، قيل: إنه الخ) أي: قيل في الفرق بين حال إضافة كلا وكلتا إلى المظهر وبين حال إضافتهما إلى المضمر. (قوله، فالأغلب كونه جارياً على المثنى) تأكيداً له نحو: جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وإن جاز أن يقول: كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيداً. (قوله، معنى ولفظاً) أما معنى فلكونه مثنى معنى وأما لفظاً فلكون آخره أنفاً، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون. (قوله، وأصل المثنى أن يكون معرباً)؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما عرفت. (قوله، فالأولى وجعله الخ) فلذا جعل إعرابه بالحروف الثلاثة التي إعراب المثنى بها. (قوله، فإنه لا يجري على المثنى)؛ لأنه لا يكون تأكيداً فهو مفرد منصرف فيكون إعرابه بالحركات الثلاث إلا أنه لما كان منقوصاً جعل إعرابه تقديرية. (قوله، إذ لم يستعمل مفردة) فلا يكون مثنى مع أن إعرابه إعراب المثنى في شمس العلوم المذكور مذكر وإن بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرقتاً الاتيتين، وليس له واحد؛ لأنه لو كان واحداً مذكرى على ما زعم أبو عبيدة لقالوا في التثنية مذكران؛ لأن المقصور إذا كان

اللفظ أو لا. (قوله: لأن كلا باعتبار لفظه مفرد) كما أن لفظ كل مفرد اللفظ مجموع المعنى، وقوله: إلى المظهر الذي هو الأصل بالنسبة إلى المضمر لعدم احتياج المظهر إلى مرجع، وفي الرضي أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف؛ لأن وضعهما لتأكيد المعارف. (قوله: التي هي الأصل) أي: في الكون علامة للإعراب؛ لكونها أخف الدوال. وقوله: لكن يكون حركاته تقديرية؛ أي: يكون إعرابه بتمام الحركات التقديرية كعصا على أصح اللغات. (قوله: يسقط بالتقاء الساكنين) أي: يسقط في اللفظ دون الخط والكتابة. وقولهم: حَلَقْنَا الْبَطَانَ شاذ. (قوله: نحو: جاءني كلا الرجلين) بالالف في الأحوال الثلاث في اللفظ، وأما في الخط فكذا على الأكثر، وعن بعضهم: أنه في الخط يكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وفي لغة كنانة يعرب إعراب المثنى مطلقاً سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر (جيصي). (قوله: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه) ولم يعكس لتناسب الحركات والمظهر وتناسب الحروف والمضمر؛ لأن المضمر فرع المظهر كما مر والحروف فرع الحركة. وقوله: وإعراب بالحروف؛ أي: ببعض الحروف اللفظية. (قوله: فلذلك قيد الخ) فلكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى مضمر، وبالحركات التقديرية إذا أضيف إلى مظهر قيد المصنف الخ. (قال المصنف: وائتان) ليس بمثنى لعدم اثن، فالألف والنون من جوهر الكلمة فهو ملحق بالمثنى في الإعراب؛ أي: وإن ركب مع العشرة، وكذا مؤنثه؛ نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، واثنا عشرة امرأة، وإضافة اثنان وائتان إلى ضمير التثنية ممتنعة، فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما؛ لأن ضمير المثنى نص في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه كذا في شرح اللمحة، وقيل: هذا إذا أريد بهما المعدود، وأما إذا أريد غيره كما لو أردت به عبيدهما مثلاً فإنه لا يمتنع (فاكهي). وقوله: وائتان في لغة تميم، ولم يذكرهما أيضاً؛ لأنهما فرع اثنان. (قال المصنف: بالالف والياء) أي: لفظاً أو تقديراً كقوله:

صورة التثنية، ومعناها^(١) معنى التثنية فألحقت^(٢) بها «بِالْأَلِفِ» رفعاً، «وَالْيَاءِ» المفتوح ما قبلها نصباً وجرّاً كما سيجيء «جَمْعُ»^(٣) المَذْكُرِ السَّالِمِ والمراد به^(٤) ما سمي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون فيدخل فيه^(٥) نحو: (سَيْنِينَ، وَأَرْضِينَ^(٦)) مما لم يكن^(٧) واحده مذكراً يجمع بالواو والنون. «و» ما ألحق به

(١) أي: الألفاظ. (٢) أي: الألفاظ. (٣) والثالث من الأقسام الثلاثة التي إعرابها بالحروف - نوناً - أي: بالجمع. (٤) عند الجمع. (٥) وقلين. (٦) الأظهر أن يقول: ولا سالماً - منظمه ..

بِالْأَلِفِ (١) وَالْيَاءِ (٢) جَمْعُ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ

(١) أي: هو كائن بالالف من جهة رفعه.
(٢) أ - أي: هو كائن بالياء من جهة نصبه وجره. ب - المفتوح ما قبلها إذ لو كانت الياء المكسور ما قبلها يكون علامة في الجمع على حد التثنية.

معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان اثنان، إذ ليس في المفرد معنى التثنية، فالثنائيان طرفا الحبل المثنى، فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد

على أربعة أحرف يثنى بالياء على كل حال. (قوله: فإن زعم الخ) أي: إن زعم المصنف رحمه الله أنه داخل في المثنى؛ لأن مفردة وإن لم يكن مستعملاً لكنه ثابت في التقدير؛ إذ كأنه كان مذكر معناه طرف الآلية ثم ثنى لطرفي الآليتين. (قوله: لم يمكنه) يعني: أن ثنائيان بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتية معناه طرفا الحبل المثنى؛ أي: المعطوف أحد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع أنه معرب بإعراب التثنية، فكان على المصنف رحمه الله أن يذكره فيما ألحق بالمثنى ولا يمكن المصنف رحمه الله أن يقدر مفردة ثناء كما قدر في مذكر وإن؛ لأنه لو فرض استعماله ثناء كان معناه أحد طرفي الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى؛ لأنه في اللغة المعطف، يقال: ثنيته؛ أي: عطفته، ولا عطف في أحدهما، فلا يمكن اشتقاق ثناء منه، وتقديره مفرد الثنائيين وفيه بحث؛ لأن معنى الشيء عارض للطرف الواحد من الحبل، وإن لم يكن داخل فيه؛ وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه في الصحاح الثنائيان بالياء عقال البعير ونحوه من حبل مثنى، وكل واحد من ثنيته فهو ثناء، لو أفرد تقول: عقلت البعيرة ثنائيين إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو طرفي حبل وإنما لم يهمز؛ لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال: ثناء فترك الياء على الأصل؛ لأنه من ثنيته ولو أفرد واحده، قيل: ثنائ بالهمز كما تقول: كسان وردا أن انتهى، فإن قوله: لا يفرد واحده فيقال: ثناء إلى آخره يشعر بأن له واحداً مقدر الكثرة لم يفرد في الاستعمال. (قوله: إذ ليس في المفرد معنى الثنى) أي: صيرورة الشيء ثانياً يقال: ثناء؛ أي: صار له ثانياً، وهذا كلام حق لا شبهة فيه فالثنائيان؛ أي: إذا لم يكن له مفرد فمعناه طرفا الحبل المثنى، فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه، وفيه ما مر لي من أنه كما يجوز أن يقال للحبل أنه مثنى باعتبار اشتماله على الثنى يقال لكل

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ شَرَّ مَقَالَةٍ

وَيَكْفِيكَ يَا عَبْدَ الْعَزِيزُ حَسْبُهَا
فعبدان: هو فاعل رفعه بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ لأنه مثنى، وعبد^(١): منادى مرخم أصله يا عبداً، والعزير مبتدأ وحسبها خبر (فاكهى).
(قال: جمع المذكر السالم) بالرفع صفة الجمع، وقال عصام: وسيحذره بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الخ فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفرداً مذكراً؛ نحو: سنون، وفيه أنه إن أريد بالجمع أعم مما هو جمع في الأصل أو في الحال؛ لورد عليه جمع جعل نونه معتقب الإعراب؛ نحو: قسرين، فإنه بالحركات، وإن أريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء؛ نحو: عليون، وبالجملية يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجري الإعراب على نونه كقوله:
دَعَانِي مَنْ نَجِدْ فَإِنَّ سَيْنِينَ

لَجِبْنَ بِنَا شَيْباً وَشَيْبَتَنَا مُرْدَاً
وفي الحديث: «اللهم اجعل عليهم سنيناً كسنيين يوسف» حيث أجرى النصب في الأولين والجر في الثالث على النون، فلذا لم تحذف بالإضافة، ويشكل أيضاً بأربعين حيث جعل نونه محل الإعراب كما في قوله: وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ، بكسر النون فتدبر. (قوله: والمراد به ما سمي به) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن جمع المذكر السالم أن يكون مفردة مذكراً، والحال أن بعض الجموع ليس كذلك مثل: أرضين وسنين؛ لأن مفردهما مؤنث، وحاصل الجواب: أن جمع المذكر في الاصطلاح أن يجمع بالواو والنون أعم من أن يكون مفردة مذكراً أو مؤنثاً وقد مر نظيره في جمع المؤنث فتذكر، وفي كلام الشارح رد على الفاضل الهندي حيث حمل الكلام على حذف المعطوف وجعل جمع المذكر بمعناه اللغوي؛ وهو كون مفردة مذكراً، فعلى هذا يخرج مثل سنون وأضرابه، وليس كذلك، بل المراد الجمع في اصطلاح النحاة، وهو جمع بواو ونون. (قوله: وأرضين بتحريك الراء) ويجوز إسكانها لضرورة الشعر كما في قوله:

لَقَدْ رُجِّبَ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سدوس خَطِيبٌ^(٢) فَوْقَ أَعْوَادٍ وَمُنْبَرٍ
(قوله: ما لم يكن واحده مذكراً) وضابط هذا الباب أن كل

(١) أي: في قوله: يا عبد العزيز.
(٢) يعني: أن هذا الرجل لبلاغته في خطبته واشتمالها على ما فيه من الموعظة تكاد الأرض تزلزلت لعظمتها حتى كأنها تتأثر منها وتنمط.

وهو «أَلُو» جمع (ذو) لا عن لفظه «عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا». أي نظائرها السبع وهي (ثَلَاثُونَ إِلَى تِسْعِينَ) وليس (عِشْرُونَ) جمع عشرة ولا (ثَلَاثُونَ) جمع ثلاثة، وإلا^(١) صح إطلاق (عِشْرِينَ) على (ثَلَاثِينَ)؛ لأنه ثلاثة مقادير^(٢) العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة لأنه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا^(٣) القياس البواقي، وأيضاً هذه الألفاظ^(٤) تدل^(٥) على معانٍ معينة، ولا تعيين في المجموع^(٦). فأعرابها «بِالْوَاوِ» رفعاً «وَالْبَاءِ» نصباً وجراً. وإنما جعل إعراب المثني مع ملحقاته^(٧) والجمع مع ملحقاته بالحروف، لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب^(٨)

(١) أي: ولو كان عشرون جمع عشر. (٢) لأن أقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد. (٣) أي: على قياس عشرين وثلاثين في عدم أن يكون تعريف الجمع موجوداً فيه. (٤) أي: المقود الثمانية من الأعداد. (٥) كل واحد منها. (٦) سالماً أو مكسراً مذكراً أو مؤنثاً. (٧) أي: ذلك الحرف. (٨) معنى الإعراب كالأسماء الستة.

اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث يعرب إعراب جمع المذكر السالم، ألا يرى أن لفظة سنة أصلها سنو أو سنه، وكذا القول في نظائرها نحو: عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون وغيرها، وفي التنزيل: ﴿جَمَلُوا الْفَرَكَانَ عِشِينَ﴾، ﴿وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾. (قوله: وما الحق به) أي: جمع المذكر، وفي شرح القطر: ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب بنون وعليون وما أشبهه مما سمي به من المجموع، فإن عشرين سمي به أعلى الجنة، وأعرّب بهذا الإعراب نظراً إلى أصله، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْآبَرَارِ لَفِي عِزِّينَ﴾. (قوله: وأولو جمع ذو النخ) وكتب فيه الواو بعد الهمزة حملاً على أولي، وأما فيه فثلاثا يلزم الالتباس بالي الجارة. وقوله: من غير لفظه؛ أي: فلا يكون جمعاً سالماً ولو قيل أميت مفردة كما أميت ماضي يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص أخواتها ببعض أفرادها استعمالاً لكان متجهاً، وكانت داخلة في جمع المذكر السالم واندفع أشكال كون أولو اسماً مفرداً متمكناً في آخره واو مضموم ما قبلها، ولم يحتج إلى أن يقال: اغتفر لكونه بمنزلة الضمة، أو لأنه غير ثابت على حال (عصام)، وفيه (قوله: أي: نظائرها) يشير إلى أن المراد بالأخت^(١) المثل والنظير بطريق الاستعارة المصروفة، أي: أمثال عشرون، في كونها أسماء العقود التامة لما بين العشرة والمئة. (قوله: وليس عشرون جمع عشرة) أي: ولكنها موضوعة وضعه، وقوله: وإلا لصح النخ؛ وذلك لأن ثلاثين عبارة عن ثلاث عشرات، فلو كان عشرون جمع عشرة لصح إطلاق عشرين على ثلاثين كما يصح إطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد. (قوله: لأنها ثلاثة مقادير العشرة) أي: والجمع يطلق على ثلاثة مقادير الواحد، وهذا مبني على مذهب من قال: إن أقل الجمع ثلاثة لا اثنان، وقوله: ولا تعيين في المجموع؛ يعني: أن المجموع من حيث إنه مجموع مع قطع النظر عن القرينة لا يدل على عدد معين، فلا يرد أن الجمع في مثل: رجال ثلاثة يدل على عدد معين، وأما هذه

وَأَلُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ^(١)
وَالْبَاءِ^(٢)

(١) أي: هم كائنون بالواو من جهة رفعه.

(٢) أي: هم كائنون بالياء من جهة نصبه وجره.

من طرفيه. (قوله: وهو أولو جمع ذو لا عن لفظه) فلا يكون جمعاً سالماً لوجوب أن يكون مفردة عن لفظه، وكذا أولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم، فينبغي أن يذكر أولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاتاً به، وأما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته، وإنما قدم أولو على عشرين؛

إذا عطفته. (قوله: لوجوب أن يكون مفردة من لفظه) قال المصنف رحمه الله: جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة، ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين. (قوله: وأما ذووا) أورده بإسقاط النون إشارة إلى أنه لازم الإضافة كمفردة.

(١) والتاء في أخت بدل من اللام، فلم يتمحض للتأنيث، بل فيه راتحة منه؛ ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولم يتقلب هاء الوقف.

وهو علامة التثنية والجمع. فناسب أن يُجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه^(١) كما أنها فرعان له^(٢)، لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، ولما جعل إعرابهما^(٣) بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة^(٤)، وإعرابهما^(٥) ستة، ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع، فلو جعل إعراب كل واحد منهما^(٦) بتلك الحروف^(٧) الثلاثة لوقع الالتباس بينهما^(٨) ولو خص المثنى بها^(٩) بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب، فوزعت^(١٠) عليهما^(١١) بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو^(١٢): (يَضْرِبَانِ، وَضَرَبَا)، والواو علامة الرفع في الجمع،

(١) أي: لواحد. (٢) أي: للواحد. (٣) أي: المثنى والجمع. (٤) أي: الواو والياء والألف. كالحركات. (٥) أي: المثنى والجمع. (٦) أي: من المثنى والجمع. (٧) أي: الواو والياء والألف. (٨) بين المثنى والجمع. (٩) بتلك الحروف. (١٠) أي: قسمت الحروف الثلاثة. (١١) أي: على المثنى والجمع. (١٢) وإنما قدم المضارع على الماضي لأنه معرب وهذا بحث المعرب.

لأنه جمع، ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع. (قوله: وهو علامة التثنية والجمع) قال الشيخ الرضي: جعلت الألف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى والمجموع، نحو: ضربا وضربوا وأنتما وأنتما وهما وهما وكما وكما. (قوله: لأن الضمير المرفوع للتثنية) الخ؛ ولأن كلاً من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابه وأسبق الإعراب الرفع؛ لأنه علامة العمدة فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين، وهي التي أولى بالقيام مقام الحركة، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها فقبلت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف

(قوله: لأنه جمع الخ) بخلاف عشرين لانتفاء الأمرين فيه. (قوله: كما هو مقتضى الجمع) تشبيه للنفي لا للنفي. (قوله: قال الشارح الرضي: جعلت الألف الخ) في هذا النقل بيان وجود ما يصلح للإعراب. (قوله: فيهما تعيين ذلك) أي: جلبت الألف قبل الإعراب لتحصيل بناء التثنية، والواو لتحصيل بيان الجمع؛ لأن الألف لكونه خفيفاً يناسب قلة عدد المثنى، فإن القلة توجب الخفة، وكذا الواو لكونه ثقیلاً يناسب كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. (قوله: وهذا الحكم) أي: جعل الألف علامة التثنية كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. (قوله: فيكون الألف والواو لكونهما علامتي التثنية والجمع متقدمين على الإعراب. (قوله: والجر أولى بها) أي: الجر أحق بالياء لكونها

الأعداد فإن التعيين معلوم منها عند الإطلاق؛ أي: بلا قرينة، وقوله: بالواو رفعاً؛ أي: لفظاً أو تقديرًا؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ. (قوله: لأنهما فرعان للواحد) هذا الدليل مخصوص بالمثنى والجمع وبه يثبت بالمقايضة كون إعراب الملحقات أيضاً بالحروف فلذا قال عصام: الأولى ترك قوله مع ملحقاته، وإنما قال: الأولى، لإمكان التوجيه بأن يرجع ضمير؛ لأنهما إلى المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته، ويراد بالواحد ما لا يكون تثنية وجمعاً وما في صورتها وهذا تكلف. (قوله: وفي آخرهما حرف الخ).

يعني: أن في آخر المثنى والجمع السالم حرفاً دالاً على التثنية والجمع، فامتنع إعرابهما بالحركة لفظاً؛ لوجود الألف والياء، فإما أن يعربا بالحركة تقديرًا أو بالحروف لفظاً وكلاهما خلاف الأصل، لكن الإعراب بالحروف لفظاً أولى؛ لأنه أظهر في الدلالة من المقدر وإن كان بالحركة (هندي). وقوله: يصلح للإعراب؛ أي: بقلب بعضها إلى بعض، وهذا يدل على أن علامة التثنية الألف أو الياء ثم قلبت إحداها إلى الأخرى، وعلى أن علامة الجمع هي الواو أو الياء قلبت إحداها إلى الأخرى (سيد عبد الله). (قوله: وهو علامة التثنية الخ) أي: ما من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل الملحقات، ولك أن تحمل الكلام على حذف المعطوف؛ أي: علامة التثنية والجمع وما على صورتها (حمزة). (قوله: فناسب أن يجعل تلك الحروف الخ) وقيل: إنما جعل إعراب التثنية بالحروف؛ لأنها ضعف الواحد، وإعراب الواحد بالحركة فيجعل إعرابها بما هو ضعف الحركة؛ لأن كلاً من حروف اللين كحركتين؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف، وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيه. وقوله: فلو جعل جواب لما، وفي بعض النسخ: فلو جعلوا. (قوله: فلو خص المثنى بها) أي: امتاز بتلك الحروف فالباء داخل على المقصور. وقوله: فوزعت من التوزيع بمعنى التقسيم. (قوله: بأن جعلوا الألف علامة الرفع) أي: كما أنه علامة التثنية؛ إذ الشيء الواحد يجوز أن يكون علامة لشئين؛ كاللام في الرجل، فإنه علامة التعريف

لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: (يَضْرِبُونَ وَضَرَبُوا) وجعلوا إعرابهما^(١) بالياء حال الجر على الأصل، وفرقوا بينهما^(٢) بأن فتحوا^(٣) ما قبل الياء في التثنية، لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه^(٤) في المجموع^(٥)، لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر، لوقوع كل منهما^(٦)

(١) أي: المثنى والجمع. (٢) أي: بين المثنى والجمع. (٣) هذا من باب رعاية التعادل لا التناسب ج. (٤) أي: ما قبل الياء. (٥) في الجمع نسخة صحح. (٦) أي: النصب والجر.

في الاسم (إيضاح). وقال مظهر الدين: أن النون في غير الإضافة علامة التثنية والجمع لا الإعراب، واختلف في الألف والياء، فقال سيويه: هما حرفا الإعراب لا نفس الإعراب، وقال الكوفيون: هما نفس الإعراب، وعن المبرد والأخفش: أن هذين الحرفين ليسا حرفي الإعراب ولا نفس الإعراب، بل يدلان على الإعراب، وكذا الكلام في حروف الجمع السالم، فإن قيل: إذا كان النون علامة فكيف يحذف إذا العلامة لا تحذف؟ قلنا: هذا إذا لم يوجد معها علامة أخرى، أو شيء يدل عليها، وإلا فلا بأس أن تحذف. (قوله: والواو علامة الجمع في المجموع) أي: للمناسبة من حيث المخرج والاستعمال؛ لأنها حاصلة من جمع الشفتين؛ ولأن الواو للجمع في مثل: ضربوا ويضربون. قوله: على الأصل؛ لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل. (قوله: وفرقوا بينهما الخ) وهذا من باب رعاية التعادل لا التناسب كما مر نظيره، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس، والفرق في المعقول والمناسب ههنا كون فرقوا من الفرق، وكلمة بين تستعمل ظرف مكان إن أضيفت إلى مكان، وظرف زمان إن أضيفت إلى زمان؛ كبين العشائين، وههنا مضاف إلى مكان مجازي بتشبيه المثنى والجمع بالمكان المحسوس في مطلق المكانية. (قوله: بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية) وفي نسخة وكسروا النون، قال: الحلبي فلم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع؛ لأنه قد يفتح ما قبلها فيهما؛ نحو: مصطفين، فلزم يفرق بالنون لالتبس في هذه الصورة، انتهى وهذا وهم بل سهو، قال الرضي: توهم بعض أن الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من معتل اللام في حالتي النصب والجر؛ نحو: أشقين بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع، وهكذا في مصطفين وهذا سهو؛ لأن لام الفعل لا يحذف من المثنى، فيقال: أشقين وأشقيين ويحذف في الجمع فلا اشتباه، وفي التنزيل: ﴿الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ﴾. (قوله: وكثرة التثنية الخ) أي: بالنسبة إلى الجمع؛ لأنه يتوقف على أفراد ثلاثة وشروط ثلاثة؛ وهو كونه علماً لمذكر يعقل بخلاف التثنية، فإنه يتحقق بفردين بدون شروط، وما كان أقل شرطاً كان أكثر أفراداً فلا يلزم مخالفة هذا القول لقول أئمة الصرف في تسوية تثنية المخاطب والمخاطبة في الماضي والمضارع دون جمعها بقلة

فاتبع الجر دون الرفع؛ لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع. (قوله: وفرقوا) قال الشيخ الرضي: تركت فتحة ما قبل الياء في المثنى إبقاء على الحركة الثانية قبل إعراب المثنى مع عدم استتقالها، وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسراً لاستتقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السمي لو قلبت الياء لضمه ما قبلها وأوأمع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع إن حذف نوناهما بالإضافة، وكسر النون في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما

حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل في الجر. (قوله: فاتبع الجر) على صيغة بناء المجهول ونصب الجر؛ أي: جمل النصب تابعاً للجر. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) إشارة إلى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره. (قوله: إبقاء على الحركة الثابتة الخ) فإن الألف لما جلب علامة للتثنية والألف يقتضي فتحه ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل إعراب المثنى فأبقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير. (قوله: وأما الضم الخ) أي: الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع فقلب كسراً حين قلب الواو ياء لاستتقال الضم قبل الياء الساكنة لو أبقيت الياء على حالها وللزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر إذا قطع النظر عن العامل وبطلان السمي في قلب واو الجمع بالياء ولا لو قبلت الياء بالواو لضمه ما قبلها. (قوله: مع أن تفسير الحركة) وهي ضم إلى الكسرة أولى من تغير الحرف؛ أي: الياء إلى الواو وإبقاء الضم. (قوله: إن حذف نوناهما للإضافة) قيد بذلك إشارة إلى دفع الالتباس الحاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة إلى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره. (قوله: وكسر النون الخ) عطف على قوله: ترك فتحة الخ. (قوله: لكونه تنويناً ساكناً في الأصل) يعني: أنه لما ألحق في آخر المفرد المنصرف الذي هو الأصل في الأسماء الألف التي هي علامة التثنية والواو التي هي علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فحرك التنوين بالكسر في التثنية؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن على ما بين في التصرف وكون المثنى أسبق من الجمع وبالفصح في الجمع للفرق، وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن نون المثنى والمجموع تنوين حركة للساكنين، والمختار أنه كالتنوين في كونه

فضلة في الكلام. ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة^(١) والحرف^(٢)، وبيان مواضعهما المختلفة شرع^(٣) في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه^(٤) إليهما فيما سبق، ولما كان التقديري أقل^(٥)، أشار إليه^(٦) أولاً ثم^(٧) بين أن اللفظي ما عدا، فقال: «التَّقْدِيرُ»: أي: تقدير الإعراب - «فِيمَا» أي: في الاسم المعرب، الذي «تَعَدَّرَ» الإعراب فيه، أي: امتنع^(٨) ظهوره في لفظه وذلك^(٩) إذا لم يكن الحرف الذي هو محل^(١٠) الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره^(١١) ألف^(١٢) مقصورة^(١٣) سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (العَصَا) بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين

(١) التي هي الأصل. (٢) التي هي الفرع. (٣) جواب لما. (٤) أي: تقسيم الإعراب. (٥) والأقل يكون كالجزم وهو متقدم على الكلي. (٦) المصنف. (٧) بعد بيان التقديري. (٨) لأن التعذر يلزمه امتناع الظهور. (٩) أي: تقدير الإعراب. (١٠) وهو الحرف الأخير. (١١) في موضع آخره. (١٢) فاعل الظرف لاعتداده على الموصول. (١٣) صفة ألف.

التَّقْدِيرُ (١) فِيمَا تَعَدَّرَ (٢)

(١) أي: تقدير الإعراب فإن قيل: لم قدم التقدير على اللفظي؟ قلنا: التقدير قليل واللفظي كثير، والقليل مقدم على الكثير. (٢) أي: الإعراب.

فطارئة للإعراب. (قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق) أي: في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف إلى اختلاف لفظ أو تقدير وإنما قال ذلك: ليصح تفسير قوله: التقديري واللفظي المعروف بلام العهد بما أراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه، فعلى هذا يكون قوله: التقدير إلى آخره بياناً لمحل القسمين لا لهما كما قيل. (قوله: ولما كان التقديري أقل) سهل الضبط وأشار إليه أولاً، والا كان المناسب تأخيرها عن اللفظي؛ لأن

علامة التمام. (قوله: وأما الياء الخ) دفع لما يتوهم من أن الياء مشتركة بين المثنى والمجموع، فلم يحصل الاعتدال بالكسر في المثنى وبالفتح في الجمع حالتي النصب والجزم، وحاصل الدفع: أن الياء طارئة والطارئ لا يعتبر بخلاف الألف والواو فإنهما لتحصيل البناء. (قوله: من تقسيم الاختلاف الخ) فإن انقسام الاختلاف إليهما إنما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف إليهما. (قوله: وإنما قال ذلك: ليصح تفسير قوله: التقدير واللفظي المعروف بلام العهد)؛ لأنه الأصل ولعدم صحة الاستفراق؛ إذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم مع أن الظاهر تركه، قوله: ليصح؛ يعني: أن الشارح رحمه الله أراد أن يفسر قوله: التقدير واللفظي المعروف بلام العهد الخارجي المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الإعراب والإعراب الملفوظ فزاد قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما بياناً لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التفسير. (قوله: كما بين) في بعض النسخ وفي بعضها بضيعة المضارع فالماضي بالنظر إلى تبين الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشي رحمه الله والمستقبل بالنظر إلى إرادة الشارح رحمه الله، وكلمة ما مصدرية؛ أي: إرادة مماثلة للتبيين أو موصولة حال كون ما أراده مماثلاً لما بينه إنما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه؛ لأن الباحث على زيادة قوله: الذين إرادة ذلك

الثنية، وكثرة الجمع؛ لأن المراد بقولهم: مطلق^(١) الثنية والجمع، ويقول الشارح هنا الجمع المقيد؛ أعني: صيغة جمع المذكر السالم فلا منافاة؛ فمعنى قوله: وقلة الجمع؛ أي: هذا النوع من جنس الجمع، وهو نوع ما جمع بالواو والنون هذا. (قوله: وكسروه في الجمع) أي: وفتحوا النون كما في نسخة؛ وذلك لأن ما قبل الألف لما كان مفتوحاً والنون مكسوراً لخفة الألف جعلوا ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً والنون مكسوراً رعاية للموافقة، وعن الرضي: النون لكون أصله تنويناً ساكن وتتحريك الساكن بالكسر. (قوله: فضلة في الكلام) أي: علامة فضلة بتقدير المضاف فيصح الحمل. وقوله: وبيان مواضعهما المختلفة، وهي ستة: ثلاثة بالحركات، وثلاثة بالحروف فتذكر. (قوله: أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق) أي: في حكم المعرب حيث قال: لفظاً أو تقديرًا وغرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: التقديري واللفظي، للعهد الخارجي. وقوله: أشار إليه أولاً؛ يعني: أن وجه التقديم كون التقدير أقل أفراداً وأسهل ضبطاً بالنسبة إلى اللفظي، يرشدك إلى هذا قوله الآتي: واللفظي فيما عدا. (قوله: أي: تقدير الإعراب) يعني: أن اللام للعهد أو قائمة مقام المضاف إليه، وفي بعض النسخ: التقديري حتى قيل: على النسخة الأولى ياء النسبة مقدرة - وإن كان حذفها غير قياس بدليل - واللفظي فيما عدا؛ أي: ليحصل حسن المقابلة - وإن لم يكن إليه حاجة لتصحيح المعنى بعد أن أريد بالتقدير تقدير الإعراب كما لا يخفى، وقال عصام: تقدير الإعراب عبارة عن نيته لا عن وجوده. (قوله: أي: في الاسم الذي الخ) يعني: أن ما موصولة لا مصدرية حينية كما قاله الهندي؛ لفوات الملازمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ لأنها أسماء، وقال عصام: أي: لتعذره فيكون في التعليل كما في: «عُدَّتْ امرأة في هرة»؛ أي: لأجل هرة، ويأباه قوله: واللفظي فيما عدا، فالأولى في اسم

(١) إذ الجمع المطلق أكثر من الثنية وهو ظاهر.

من حق العلامة الظهور، (قوله: أي: في الاسم المعرب) أشار به إلى أن ما ليست مصدرية كما قيل، وذلك للاحتياج إلى جعل في بمعنى اللام إن لم يقدر الوقت، وإلى لزوم تقدير التعذر أو الاستئصال في الأمثلة، ونفوت الملائمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ ولأن في قوله: واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام، ولا لكان معناه أن الإعراب اللفظي حاصل لأجل ما هو مغاير للتعذر أو الاستئصال ولا يخفى فساده. (قوله: الذي تعذر الإعراب فيه) ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع إلى الإعراب، ولك أن تقول: الذي تعذر إعرابه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ أعني: الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل. (قوله: الذي في آخره) أي: في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، ولك أن تقول: إن آخر الاسم عام والألف خاص فلا يلزم الاتحاد. (قوله: ألف مقصورة) سميت بها، لأنها ضد الممدودة، أو لأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً، والقصر المنع، والأول أولى بدليل مقابلتها للممدودة، وعدم اختصاص المنع بالألف لتحقيقه في ميم غلامي. (قوله: أو محذوفة) وهي في حكم الثابت، ولهذا لم يعرب ما قبل الألف، ولخفاء أمر هذا القسم وظهور مقابله

تعذر إعرابه بتقدير مضاف. وقوله: تعذر الإعراب، فيه إشارة إلى أن فاعل تعذر ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: التقدير، مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محذوف: أعني: فيه هكذا يستفاد من حاشية عصام، لكن بينه وبين ما في شرحه نوع مخالفة. (قوله: أي: امتنع ظهوره) بمعنى امتناع الوجود، وقد يجيء أي: التعذر بمعنى التعسر، والمراد هنا الأول، فلذا فسرته بالامتناع؛ يعني: تقدير الإعراب في اسم استحال النطق فيه بالإعراب اللفظي. وقوله: في آخره ألف؛ أي: في موضع آخره ألف مقصورة كعصا وحبل وهلكي، واحترز به عن نحو حمراء وصحراء، فإن إعرابهما بالحركات لفظاً، والمقصورة ضد الممدودة، أو بمعنى الممنوعة عن مطلق الحركة، والقصر المنع والحبس ومنه: **مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَارِ**، والأول أولى. (قوله: أو محذوفة بالتقاء الساكنين) فإن المحذوف لعله في حكم المذكور الثابت، فلذا لم يجر الإعراب على صاد عصا، فأصل عصا عصور قلبت الواو ألفاً فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف وجعل التنوين تابعاً لما قبلها، فإن قيل: التنوين تتبع حركة

التفسير لا نفسه. (قوله: وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فإن سابق الكلام؛ أعني قوله: فالمفرد المنصرف إلى هنا كان لبيان محال الإعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال الإعراب التقديري واللفظي، فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلاً للحمل المفهوم من قوله: وأنواع رفع ونصب وجر. (قوله: كما قيل) وقع في بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره. (قوله: سهل الضبط) أشار إلى أن القلة سبب للتقديم باعتبار لازمه وهو سهولة الضبط. (قوله: لأن من حق العلامة الظهور) فاللفظي أصل في الإعراب حقيق بالتقديم نظراً إلى ذاته. (قوله: إن لم يقدر الوقت الخ) وإن قدر الوقت أو جعل المصدر حيناً تكون في بمعناها على التقادير ضمير الفاعل راجع إلى الإعراب لا إلى المعرب حتى يحتاج إلى تقدير المضافين؛ أي: حين تقدر تلفظ إعرابه على ما في الحواشي الهندية. (قوله: في الأمثلة) أي: في قوله: كمصا وغلامي في قوله: كقاض ونحو: مسلمي. (قوله: لما سبق من بيان محال الإعراب) من قوله: بالمفرد المنصرف إلى قوله: التقدير. (قوله: ولا يخفى فساده)؛ إذ الإعراب اللفظي ليس لأجل كل ما يباير التعذر والاستئصال. (قوله: ولك أن تقول) وإليه ذهب الشارح الرضي، وتركه الشارح رحمه الله؛ لأن حذف الفضلة أمون من حذف العمدة. (قوله: أي: في موضع آخره الخ) هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة في، والظاهر تركها. (قوله: ولأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً) بخلاف باء القاضي؛ فإنها من حركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين. (قوله: لتحقيقه في ميم غلامي)؛ فإنه ممنوع من الحركات الإعرابية أيضاً مع أنه لا يسمى مقصوراً، وإنما قال: أولى إذ اطراد الألقاب مستحسن وليس بواجب. (قوله: وبخفاء أمر هذا القسم) أي: لخفاء تعذر الإعراب فيما حذف منه الألف لسقوط الألف الذي هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الألف المقصورة مثل المصنف رحمه الله بالأول تمرضاً للخفي، وترك الثاني روماً للاختصار؛ لكونه

«كَ (عَصَا) بالتونين فإن الألف المقصورة في صورتين^(١) غير قابلة^(٢) للحركة^(٣)، «وَ» كما في الاسم المعرب بالحركة، المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «غَلَامِي»^(٤) فإنه^(٥) لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل،

(١) أي: الموجود أو المحذوف. (٢) كباب عصا وكباب غلامي. (٣) مطلقاً. (٤) داري وثوب أي ودلوي وظني. (٥) شأن.

كَعَصَا وَغَلَامِي

مثل بأول وترك الثاني. (قوله: كعصا وغلامي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو - أي: ما تعذر - عصا وأمثاله، وغلامي وأمثاله، أو صفة مصدر محذوف؛ أي: تعذراً كتعذر عصا وغلامي، وإن جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلاً من قوله: ما تعذر أو بياناً له، وقوله: مطلقاً على التقدير الأول حال من مدخول الكاف، والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل أو ما يفهم من الكلام من التعذر، أو تقدير الإعراب وعلى التقدير الثاني حال مما أضيف إليه التعذر المحذوف أو ظرف أو مصدر لذلك المحذوف، والمعنى كتعذره في زمان مطلق أو تعذراً مطلقاً وعلى التقدير الثالث حال من قوله: كعصا غلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر أو ظرف لذلك العامل. (قوله: فإن الألف) ما دامت ألفاً. (قوله: وكما في الاسم المعرب بالحركة) لم يقل: وكما في الاسم المفرد كما قيل: ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، ولو قيل بالحركة لفظاً لكان أولى؛ ليخرج مثل عصاي، فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة،

معلوماً بطريق الأولى. (قوله: وإن جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما إذا جعلت حرفية؛ فإنه لا يجوز إبدال الحرف من اسم ولا بيانه به. (قوله: والمعنى كتعذره في زمان مطلق) أي: غير مقيد بكونه زمان الرفع أو النصب أو الجر وهذا على تقدير كونه ظرفاً. (قوله: أو تعذراً مطلقاً) أي: غير مقيد بحال كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وهذا على تقدير كونه مصدرراً للتعذر المحذوف. (قوله: حال من قوله: كعصا وغلامي) أي: من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلاً مما في قوله: فيما تعذر أو بياناً له. (قوله: والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه. (قوله: أو ظرف لذلك العامل) عطف على قوله حال. (قوله: ما دامت ألفاً) قيد بذلك؛ لأن الألف إذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع. (قوله: ليدخل فيه الجمع المكسر الخ) نحو: مسلماتي وعبادي فإن الإعراب فيها أيضاً متعذراً لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة. (قوله: ولو قيل) يعني: أن مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله؛ لأنه اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مع أن تعذر إعرابه ليس لأجل الإضافة، بل لكونه مقصوراً فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان أولى. (قوله: فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة) لا بعدما حتى يكون من قبيل

الآخر، فإذا حذفت الآخر يلزم أن يكون التونين أيضاً محذوفة، قلنا: التبعية قسمان تبعية في الوجود وتبعية في الظهور وتبعية في التونين للآخر في الظهور، فلا يلزم حذفها من حذف الآخر، بل يجعل تابعاً لما قبل الآخر في الظهور كذا حرر. (قوله: كعصا بالتونين) أراد به كل اسم مقصور غير مضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ المضاف تعذر إعرابه للإضافة، قال مظهر الدين: الإعراب التقديري أربعة أنواع؛ أحدها: الأسماء المقصورة: وهي ما في آخره ألف مقصورة؛ أي: ممنوعة عن الإعراب بحيث لا يدخله شيء من الحركات الثلاث؛ إذ الألف لا تقبل الحركة، وإلا كانت همزة، وحينئذ يشبه بالمهموز؛ ولأن الألف أخف من الهمزة، فلو صيرنا الألف همزة لجعلنا الخفيف ثقیلاً، وهذا خلاف العربية؛ لأن بناء كلامهم على تخفيف الثقل، وقوله: غير قابلة للحركة؛ أي: ما دامت ألفاً، وأما إذا انقلبت إلى همزة فتقبل الحركة كما في قائل. (قوله: المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: غلامي) أراد به كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم، فيدخل نحو: رجالي ومسلماتي، والتحقيق: أن لا يخصص؛ نحو: غلامي بالمضاف إلى ياء المتكلم، بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف إعرابه غيره من الإعراب، فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر، فإنه منصوب تقديرًا، لا يقال: هو معرب محلاً لا تقديرًا؛ لأننا نقول ليس بمبني حتى يكون معرباً محلاً فما اشتهر من أن المجرور في محل النصب فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير، وإنما اختار غلامي للتمثيل دون غيره من المحكي والمجرور للرد على بعض النحاة حيث جعلوا المضاف إلى الياء مبنياً لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ، وهو منقوض بغلامه وغلامنا، وقد مر فتذكر. وقوله: إلى ياء المتكلم؛ أي: ولو حذفت أو قلبت ألفاً؛ نحو: يا غلامي ويا غلاما (امتحان). (قوله: لما اشتغل) أي: امتلاً وبالفارسية يرشد.

اعلم أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن غلامي مبنى لإضافته إلى المبني؛ وخالفهم المصنف؛ لأن غلاماي معرب؛ ولأن الإضافة إلى المبني لا يوجب البناء إلا بشرط سيذكر إن شاء الله. (قوله: فإنه لما اشتغل) إلى قوله: قبل دخول العامل؛ لأن العامل إنما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه، وهو هنا مضاف إلى الياء فالإضافة إليها متقدمة على العامل، وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها. (قوله: فما ذهب إليه) إلى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله: لما لا على الشرطية، وتوضيحه: أن كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الإعراب بمراتب؛ لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الإعراب، فلا يجوز أن تكون هي إياها، إن قلت: لم لا يجوز زوال الأولى بمعرض الثانية؟ قلنا: لا وجه لزوالها لبقاء سببها، مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان، وأن العناية بكسرة الملازمة أكثر، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكسرة؛ لجواز تقديره، إن قلت: لم لا يجوز أن تجعلها علامة أيضاً بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع؟ فقد أجيب عنه: بأنه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحاً

غلامي وإنما كان التعذر فيه قبل الإضافة؛ لأن الإعرال مقدم على الإضافة لما قالوا؛ إن الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الإعرال فيها بحسب كل تركيب فأعلاها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلاً علم أن عصو إذا وقع في التركيب يتحرك واوه فيقلب ألفاً، فحركها وقلبها ألفاً، وكذا علم أن القاضي إذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر، ويلزم النقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح بما ذكرنا ظهر فساد ما قيل: إن أصل عصاي عصوي، فالقلب بالألف بعد تعذر الإعراب بالإضافة، ولا يكون تعذر الإعراب بالإضافة ولا يكون تعذر الإعراب قبل الإضافة، ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الإضافة: إلا ياء المتكلم فإن كان آخره ألفاً ثبت، وكذا فسادها، قيل: إن التقييد باللفظية يخرج نحو: قاضي مضافاً إلى ياء المتكلم مع أنه داخل فيه؛ لأن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأن المحذوف من آخره حركة الكسر التي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب حتى يكون تقديره للاستئصال؛ لأننا لا نسلم أن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأنه عند الإضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين، ثم تدغم الياء في الياء فيكون الإعراب فيه مستغنياً لبقاء الياء الساكنة نعم لو كان العائد بعد الإضافة الياء المتحركة لكان الإعراب فيه متعذراً لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لأجل الياء يدل على ذلك ما سيأتي في بحث الإضافة إلى ياء المتكلم من قوله: وإن كان في آخره ياء أدغمت وفتحت الياء للساكنين؛ أي: للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون. (قوله: واعلم أن أكثر النحاة الخ) أي: الأشهر بين النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسرة لإضافته إلى ياء المتكلم المبني كذا في العباب. (قوله: لأن غلاماي معرب) لثبوت الألف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالتي النصب والجر فالإضافة إلى ياء المتكلم لو كانت سبباً للبناء مطلقاً لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول: إن علة الياء هو المجموع المركب من ثلاثة أجزاء الإضافة إلى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة، فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق. (قوله: إلا بشرط سيذكر) خلاصته: أن ظهور الإضافة يرجع جانب الاسم لاختصاصها بالأسماء، وإنما يوجب البناء إذا كانت الإضافة ولم يبدل من المضاف إليه شيء كالإضافة إلى الجمل؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادرها فكان المضاف إليه محذوفاً فأشبه الحروف في الاحتياج إلى اعتبار ضميمة، ولما أبدل في كل وبعض التثوين من المضاف إليه لم يبن؛ إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله وهو هنا مضاف على الياء؛ إذ المقصود بالنسبة الفلام المضاف إلى المتكلم لا مطلق الفلام، ثم نسب إلى المتكلم. (قوله: تفريع على المقدمة الاستثنائية) فإن كلمة لما كانت لوقوع أمر لوقوع أمر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع أمر آخر والاستثنائية: أعني: استثناء المقدم فكانه قيل: إن اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى لكنه اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع أن يدخل عليه حركة أخرى فيكون إعرابه تقريراً مطلقاً وإذا كان ما قبله مشغولاً بالكسرة قبل العامل فما ذهب إليه البعض غير مرضى لامتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر، فالتفريع المذكور لكونه مبنياً على امتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة أخرى كما لا يخفى. (قوله: وتوضيحه) أي: توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية. (قوله: إن قلت: لم لا يجوز الخ) يعني: أن ما ذكرتم إنما يدل على امتناع أن يكون كسرة الملازمة كسرة الإعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الإعراب لفظياً حالة الجر لجواز زوال كسرة الملازمة بمعرض الثانية بعد دخول العامل. (قوله: لا وجه لزوالها) يعني: أن سببها وهو الياء باق فالحقول بالزوال قول: بلا دليل فلا يعتبر. (قوله: مع أن الأصل الخ) يعني: مع أنه لا دليل عليه خلاف الأصل. (قوله: وإن العناية الخ) أي: مع أن العناية بكسرة الملازمة أكثر من كسرة الإعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة؛ لأن الياء لشدة اتصالها صارت كالأجزاء مما قبلها بخلاف كسرة الإعراب فإنها عارضة لأجل العامل. (قوله: خصوصاً إذا لم يفت الخ) بخلاف ما إذا قيل بزوال كسرة الملازمة فإنه يفوت رعاية جانب

امتنع أن يدخل عليه^(١) حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة. فما ذهبت من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي، غير مرضي^(٢)، «مطلقاً»^(٣)، أي: في الأ، الثلاث يعني: كون الإعراب تقديرياً هذين النوعين من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال^(٤) غير مختص^(٥) ببعضها^(٦). «أو استثنى»^(٧) عطف على قوله: (تَعَذَّرَ)، أي: تقدير الإعراب فيما تعذر أو في الاسم^(٨) الذي استثنى ظهور الإعراب في لفظه^(٩)، وذلك^(١٠) إذا كان محل الإعراب^(١١) قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقیلاً على اللسان، كما^(١٢) في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة

(١) أي: على ما قبل الياء المشتغل - أي العامل - بالكسرة اللازمة. (٢) أي: غير مقبول. (٣) حال من مضاء غلامي. (٤) أي: الرفع والنصب والجر. (٥) أي: خبر المبتدأ. (٦) أي: الأفعال. (٧) السين للمهد يعني بعد أهل اللسان ثقیلاً على اللسان. (٨) المعرب. (٩) أي: اسم المعرب. (١٠) أي: تقدير الإعراب للاستثقال واقع. (١١) وهو الحرف الأخير حقيقة أو حكماً. (١٢) كالاتثقال.

مطلقاً^(١) أو استثنى^(٢)

(١) أي: في الأحوال الثلاث.

(٢) عطف على قوله تعذر.

على أثر، وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على أثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحاً على أثر، ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتَي التثنية والجمع؛ لأن حمل علامتهما على الإعراب مسند إلى العامل، وهو مؤثر اصطلاحاً وحملهما على معنى التثنية والجمع مسند إلى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي. (قوله: أي، هي حالتي الرفع والجر) يعني: أن قوله: رفعاً وجرّاً ظرف للاستثقال المقدر، والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته

الياء بالكسرة. (قوله: إن قلت: لم لا يجوز) يعني: ما ذكر مما لا يدل على أنها حركة الإعراب لم لا يجوز أن يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملازمة للياء وبعد دخول العامل للملازمة وحركة الإعراب أيضاً كما جعل الألف والواو والياء في المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الإعراب أيضاً. (قوله: وكما يستحيل توارد الخ) لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستثناء بالنسبة إلى شيء في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية كل واحد منهما في وجود الأثر الحقيقي أو الاصطلاحي. (قوله: ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه) فإن الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحاً وإن كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتَي التثنية والجمع؛ لأن المؤثر في كون علامتهما إعرابيا العامل وهو مؤثر اصطلاحاً، والمؤثر في كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين جائز؛ لأنه في الحقيقة يفيد أحدهما للأثر جوداً اعتبارياً اصطلاحياً والآخر وجوداً حقيقياً مثلاً قصد المتكلم أفاد وجود نفس العلامات للدلالة على معنى التثنية والجمع، وإلحاقها بالمفرد والعامل أفاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية بالإضافة؛ إذ به يتقوّم المعنى المقترض للإعراب مسنداً إلى قصد المتكلم قصد إيرادها على المعنى المذكور.

وقوله: للمناسبة؛ أي: للمجانسة بين الياء والكسرة. (قوله: امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى) للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركتين مختلفتين وهو محال، وكسرة البناء مغايرة لتسرة الإعراب، وتفصيل البحث ما قيل: إن كسرة آخر غلامي واجبة للمناسبة للياء المضاف هو إليها ولمضاداتها كسرة الإعراب والفتحة والضمة، أما مضاداتها الفتحة والضمة فظاهرة؛ لامتناع تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين، وأما مضاداتها لكسرة الإعراب فكذلك؛ أي: ظاهرة لامتناع تحريك حرف واحد بحركتين متماثلتين، لا يقال هذه الكسرة للإعراب، ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب اكتفاء بها عنها؛ لأننا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب مع العامل المقترض للإعراب. (قوله: غير مرضي)؛ لأن كسرة الجر هي التي يحدثها عامله، وقد عرفت أن كسرة الملازمة سابقة على العامل، وقد ذهب بعض إلى أن مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني؛ لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء من صفات الآخر، والجواب: أن مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخراً، ألا ترى إلى امتزاج نحو: بعليك، فإنه مع كونه أشد من هذا الامتزاج لا يخرج آخره عن كونه آخراً حتى ذهب كثير إلى إعراب الجزء الأول منه. (قوله: مطلقاً؛ أي: في الأحوال الخ) حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية؛ لأنه بيان لحاصل المعنى على أن الحال في معنى الظرف؛ ألا ترى أن معنى ركباً في قولك: جاءني زيد ركباً وقت ركوبه أو في حال ركوبه، وقوله: في هذين النوعين إشارة إلى أن قوله: مطلقاً قيد لبعضاً وغلامي معاً، وإن كانت فائدة التعميم مختصة بغلامي؛ إذ فائدته رد من قال: إن مثل غلامي معرب لفظاً في حال الجر. (قال المصنف: أو استثنى) أي: فيما استثنى يعني: في اسم منقوص عد ثقیلاً عند المعرب الفصيح إعرابه لفظاً، ولو قال: أو تعسر، لكان أنسب فاعرفه. وقوله: في لفظه، إشارة إلى حذف العائد إلى الموصول كما في جانب المعطوف عليه. (قوله: وذلك إذا كان الخ) أي: تقدير الإعراب للاستثقال إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة: أي: أو كان الإعراب بالحروف،

ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين «كَ (قَاضٍ)» أو غير محذوفة كـ (القَاضِي) ^(١) «رَفْعاً وَجَرّاً» أي: في حالتي (الرَّفْعِ وَالْجَرِّ) لا ^(٢) في حالة (النَّصْبِ) ^(٣)، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ^(٤) دون الفتحة. «وَنَحْوُ: مُسْلِمِي» ^(٥) عطف على قوله كـ ^(٦) (قَاضٍ)، يعني: تقدير الإعراب للاستثقال، قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو: (مُسْلِمِي) بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه ^(٧) يختص بالإعراب بالحركة ^(٨). «رَفْعاً» يعني تقدير الإعراب في نحو: (مُسْلِمِي)

(١) والجواري والدواهي. (٢) يكون الإعراب فيه تقديرًا. (٣) لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. (٤) المكسورة. (٥) أصله مسلمي فأبدلت الواو ياء وأدغمت كما في مرمى - منه - . (٦) مع الكاف. يعني على الجار والمجرور لا على المجرور وحده لو عطف على المجرور لكان نحو مستدركاً في الظاهر. (٧) أي: تقدير الإعراب للتعذر. (٨) ولا يوجد في الإعراب بالحروف.

كَقَاضٍ (١) رَفْعاً (٢) وَجَرّاً (٣) وَنَحْوُ: مُسْلِمِي رَفْعاً

(١) أي: هو كائن من جهة رفعه وجره دون نصبه.
(٢) أي: في حالتي الرفع والجر نحو: جاءني قاض والقاضي، ومررت بقاضي.
(٣) وهو عطف على كقاض ليكون كلمة نحو مرفوعاً ويجوز عطفه بدخول الكاف ليكون مجروراً وإشارة إلى كثرة الأمثلة. ع. ب.

ومجروريته أو وقت رفع العامل وجره له، ولك أن تجعل مصدراً، أي: استثقال رفع وجر، أو حالاً مما أضيف إليه الاستثقال المقدّر؛ أي: حال كونه مرفوعاً ومجروراً إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله: مطلقاً. (قوله: لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي؛ وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان كطبي وكربي. (قوله: ونحو: مسلمي عطف على قوله: كقاض) مرفوعاً أو منصوباً لا على قوله: قاض؛ إذ لو قصد حينئذ بلفظ: نحو: تمثيل تقدير الإعراب كان مستدركاً لإفادة الكاف إياه، ولو قصد به كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم لم يحتج أيضاً إلى ذكره، إذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات، بل

(قوله: وقت مرفوعيته ومجروريته) على أن يكون رفعاً وجرّاً مصدر المجهول. (قوله: أو وقت رفع العامل الخ) على تقدير كون رفعاً وجرّاً مصدر المعلوم. (قوله: ولك أن تجعله مصدراً) أي: مفعولاً مطلقاً للاستثقال المقدّر؛ أي: كاستثقال قاض استثقال رفع أو جر. (قوله: أو حالاً مما أضيف الخ) أعني: قاضي لكونه فاعلاً للاستثقال المصدر. (قوله: إلى غير ذلك من الاحتمالات) أحدها: أن يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل أو التقدير أو الاستثقال المفهوم مما تقدم؛ وذلك على كون الكاف خبر مبتدأ محذوف، وثانيها: أن يكون حالاً من قوله: كقاض وذلك على تقدير أن يكون الكاف اسمية بدلاً أو بياناً لما في قوله: فيما استثقل والعامل فيه عامل الظرف المستقر، وثالثها: أن يكون ظرفاً لذلك العامل، وقوله: مرفوعاً أو منصوباً يحتمل أن يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعاً بأن يكون خبر المبتدأ محذوفاً أو منصوباً بأن يكون صفة لمصدر محذوف وأن يكون المعنى حال كون نحو: مرفوعاً أو منصوباً على وفق المعطوف عليه، فإن قلت: فما فائدة زيادة لفظ: نحو: وترك المعطف على قاض بدونه كما في قوله: كمصا وغلامي مطلقاً مع أنه أخصر، قلت: فائدته ما أشار إليه

واجتمع حرف الإعراب مع حرف آخر يوجب الثقل، وإنما قلنا ذلك؛ ليصح التمثيل بنحو: مسلمي، وعطفه على كقاض. وقوله: في آخره ياء مكسور الخ؛ أي: ولم يكن مضافاً إلى الياء؛ إذ نحو: قاضي من قسم المتعذر لا المستثقل. (قوله: محذوفة بالتقاء الساكنين) وإنما حذف الياء دون التنوين؛ لأن الكسرة قبلها تدل عليها والتنوين لا دليل على حذفه؛ ولأن التنوين يدل على معنى وهو الصرف، وحذفه مخّل بخلاف الياء؛ لأنه جزء مما يدل على معنى. (قوله: رفعاً وجرّاً) وقد يحرك للجر عند الضرورة كما في قوله:

مَا إِنْ رَأَيْتُ فِي مَدَنِي وَلَا أَرَى

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّخَرَاءِ

قيل: وثبت في الرفع أيضاً التحريك كقوله:

وَعَرَقُ فَرَزْدَقٍ شَرُّ الْعَرَوِقِ

خَبِيثُ الثَّرَى كَأَبِي الْأَزْنَدِ

(امتحان الأذكياء).

(قوله: أي: في حالتي الرفع) والجر إشارة إلى أن قوله: رفعاً وجرّاً ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الهندي. وقوله: لا في حالة النصب؛ أي: لا يستثقل فيها حتى يقدر؛ لأن الفتحة أخف الحركات إلا لضرورة الشعر كما في قوله:

يَا بَارِي الْقَوَسِ أَغِطِ الْقَوَسَ بَارِيهَا

بسكون الياء. (قال المصنف: ونحو: مسلمي) أراد به جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، وعن البعض أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديرية مطلقاً؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ، وكذا المثني في حالة الرفع فقط، ولم يلتفت إليه المصنف؛ لأنه أمر عارض بواسطة ^(١) كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم، فإنه بمنزلة اللازم لعدم الاستقلال، ولك أن تقول: أشار المصنف إلى هذه الأمثلة بإحكام لفظة النحو فلا تترك في الحقيقة والعامل يكفيه الإشارة. وقوله: عطف على قوله: كقاض؛ أي: مرفوع معطوف على الجار والمجرور لا على المجرور وحده وإلا فيكون التقدير: وكنحو مسلمي، وهذا مستدرك في الظاهر يعني: يكون من قبيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. (قوله: يعني:

(١) أي: بواسطة الإضافة إلى كلمة مستقلة في اللفظ.

إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر، نحو: (جَاءَنِي مُسْلِمِيٌّ)، فإن أصله (مُسْلِمُون) بسقوط النون^(١) بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق^(٢) منهما

(١) أي: نون الجمع. (٢) هو الواو.

يراد المذكورات وإضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها. (قوله: فإن أصله مسلموي) قال الفاضل الهندي: إن تلفظ الإعراب في مسلمي بعد الإعلال متمذر، وقبله مستثقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الإعلال من التمذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة وثقله

الشارح رحمه الله بقوله: يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون بالحركة الخ، وهو أنه نبه بعدم إدخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامي؛ فإنهما مندرجان تحت نوع واحد، فلذا جعلهما مدخول حرف واحد. (قوله: لم يحتج أيضاً إلى ذكره) كما لم يحتج إلى ذكره على التقدير الأول إلا أنه غير مستدرك حينئذ لكونه تصريحاً لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الأول. (قوله: ونحوها) أي: نحو: الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير. (قوله: قال الفاضل الهندي الخ) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمي في جعل إعراب أحدهما متمذراً وإعراب الآخر مستثقالاً. (قوله: متمذر) لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء. (قوله: وقبله) أي: الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أنه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقیلاً. (قوله: كما في عصا) فإنه بعد الإعلال متمذر لامتناع الألف عن قبول الحركة، وقبل الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أن التلفظ بالحركة ثقیل. (قوله: لكن المؤثر في التقدير الخ) فالمعتبر في عصا حاله بعد الإعلال وفي مسلمي حاله قبل الإعلال. (قوله: لأن إعرابه بالواو) أي: لأن إعراب مسلمي بالواو، وثقل ذلك الإعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو، فالاستثقال جلب موجباً لتقدير الواو بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة، وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب إبدال الواو بالألف، وهذا ليس تقديرًا للحركة، بل قدر الحركة بعد الإبدال لامتناع الألف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الألف الحركة جعلنا الإعراب لفظياً فيكون التمذر موجباً

تقدير الإعراب للاستثقال الخ) يريد أن المصنف أراد التنبيه على أن تقدير الإعراب للاستثقال، نوعان بخلاف تقديره للتمذر، فإنه نوع واحد، وفي الجزائية مقصود الشارح من هذا الكلام أن غرض المصنف من تعداد الأمثلة أن تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف لا استيفاء جميع صور التقديري، حتى يرد عليه أنه ترك بعض الأمثلة كمثال التقديري في الأحوال الثلاث كما في الأسماء الستة، ورأيت بخط بعض الأفاضل: أن مجموع ما قدر فيه الإعراب هو المضاف إلى ياء المتكلم، والمقصور، والمدغم، والمحكي، والمنقوص رفعاً وجرّاً، والموقوف عليه، والمتحرك بحركة الاتباع؛ نحو: الحمد لله، وبحركة النقل؛ نحو: ﴿لِلَّهِ كِبَرُ الشُّعْبِ﴾، ومحذوف الحركة؛ نحو: أعط القوس باريها وبارئكم، وتابع المبنى على اللفظ والجر الجوّاري، انتهى. وأما السكون: فيقدر في ثلاثة؛ أحدها: ما كسر لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾، الثاني: الممهوز إذا أبدل لنا محضاً على لغة ضعيفة، الثالث: في مثل: لم يلد أبو، من همع الهوامع للسيوطي شرح جمع الجوامع، وفيه أيضاً: أنه اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال؛ أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه خرج قوله تعالى: ﴿وَبِعُولَتْنِ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ بسكون التاء، ورسنا بسكون اللام: ﴿فَتَبَيَّأُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ بسكون الهمزة، وقول الشاعر:

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمَشْرِزِ

الثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، وقال الرواية في البيت: وقد بدا، ذاك، الثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور فليحفظ. (قوله: مختص بالإعراب بالحركة) فهذا قال فيه كعصا وغلامي بالعطف على المجرور (فوائد). (قوله: إنما هو في حالة الرفع فقط) يعني: أن إعرابه بالواو يكون تقديرياً في الرفع؛ لأن الياء تدل على الجمعية دون الرفع (حلي)؛ وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو، وقد زالت فيندفع ما يقال^(١): إن الياء الأولى في مسلمي عوض عن الواو، وكل ما كان عوضاً كان مذكوراً لفظاً لا تقديرًا. وقوله: دون النصب والجر؛ أي: فإنهما على حالهما، تقول: رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي، بالياء فيهما، فيكون الإعراب تقديرياً في الرفع، ولفظياً في النصب والجر، وهذا عند بعضهم، وأما عند الأكثرين فيكون مبنياً في الأحوال الثلاث؛ لإضافته إلى المبنى وهو ياء المتكلم. (قوله: فانقلبت الواو ياء) أي: إلى الياء؛ لاستثقالهم اجتماعهما مع سكون السابق منهما، والمراد أنه قلبت أثقلهما إلى أخفهما؛ إذ الغرض من الإعلال

(١) أي: ما قال الفاضل الجاربردي في كتابه المنني.

ساكن^(١) فانقلبت الواو ياء^(٢)، وأدغمت^(٣) الياء في الياء وكسر ما قبل الياء، فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع (تقديرية)^(٤) بخلاف حالتي النصب والجر فإن الإدغام لا يخرج الياء^(٥) عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً^(٦) ياء^(٧)، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرية في الأحوال الثلاث^(٨) في مثل: (جَاءَنِي أَبُو الْقَوْمِ) وَ: (رَأَيْتُ أَبَا الْقَوْمِ) وَ: (مَرَرْتُ بِأَبِي الْقَوْمِ)، فإنه لما سقط حروف^(٩) الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين^(١٠) لم يبق^(١١) الإعراب (لفظاً)^(١٢) بل صار (تقديرية). «وَاللَّفْظِيُّ» أي: الإعراب المتلفظ^(١٣) به. «فِيمَا عَدَاهُ» يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل^(١٤). و^(١٥) لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف^(١٦) وكان غير المنصرف أقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس^(١٧) الإعراب التقديري واللفظي عرّف^(١٨) غير المنصرف واكتفى

(١) أي: مستعد للإدغام. (٢) طلباً للتخفيف لأن الياء أخف من الواو. (٣) لاجتماع الحرفين من جنس واحد. (٤) لتكون العلامة فيه مقدرة. (٥) المدغمة. (٦) كالمدغم فيه. (٧) باقية على سكنها. (٨) كما في الأسماء الستة إذا أضيف إلى الاسم الذي في أوله همزة وصل. (٩) الواو والياء والألف. (١٠) أي: الحروف واللام في القوم لأن همزة الوصل تسقط في الدرج. م (١١) جواب لما. (١٢) لأن المتبر هو اللفظ لا الكتابة. (١٣) يشير إلى أن المصدر. (١٤) بمعنى المعمول. (١٥) لما فرغ من بيان أنواع الإعراب وعلمها شرع في بيان صنف من الاسم - عود - (١٦) لأنه فرع المنصرف لاحتياجه إلى سببين أو سبب واحد قائم مقامهما. (١٧) الإضافة لامية. (١٨) مصنف.

وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا (١) عَدَاهُ (٢)

(١) أي: الإعراب المتلفظ به.

(٢) أي: في الاسم الذي عداها تعذر الإعراب فيه أو استثقل. ج.

والإدغام هو التخفيف في الكلام. (قوله: فلم يبق علامة الرفع الخ) فإن علامته الواو بخصوصها لا ما يبذل منها كما مر آنفاً. (قوله: وقد يكون الإعراب بالحروف، وضابطه كل ما كان حرف الإعراب فيه مدة ولاقي ساكناً بعدها. قال: واللفظي فيما عداها) نحو: زيد ودلو وظلي وكوسي ورجال ومسلمات وأحمد ومساجد وقاض في النصب والأسماء الستة والمثنى (موشح). (قوله: يعني: فيما عدا ما ذكر الخ) جواب عما يقال: إن ما عدا اللفظي في موضعين، فالمناسب أن يقال: فيما عداها، وحاصله: أن أفراد الضمير باعتبار ما ذكر للاختصار، وهذا شائع في كلامهم، وقال الجزائري: يريد توجيه أفراد الضمير مع تعدد مرجعه بأنه راجع إلى المذكور، وفي الفوائد: إنما احتيج إلى التوجيه؛ لأن الظاهر من كون القضية المنفصلة من قبيل مانعة الجمع فقط أن يقال: فيما عداها كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوَّْلُ بِهِمَا﴾، وبهذا سقط ما قاله عصام. (قوله: مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل) بيان لما ذكر؛ أي: ما ذكر من قسمي الإعراب المتعذر والمستثقل، لا ما ذكر من الأمثلة السابقة، حتى يرد أن الإعراب في بعض ما عدا الأمثلة المذكورة تقديرية أيضاً كما تلوناه عليك (نعم). (قوله: ولما ذكر في تعريف المعرب) أي: عند بيان مواضع الإعراب بالحركات والحروف، وهذا إشارة إلى بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله، ونكتة ذكر غير المنصرف وترك ضده. (قوله: أقل من المنصرف) أي: أقل أفراداً منه؛ لأن شرائطه ومعايناته أكثر، وقد مر أنه كلما كان الشيء أكثر شروطاً كان أقل أفراداً. (قوله: عرف غير المنصرف) أي: وإن كان الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وهو يقتضي تقديره على غير المنصرف، والمعرب بالحروف كالمثنى لا يوصف بالصرف ولا بعدمه، فإن سميت به ومنعته من الصرف لوجود مقتضى فذاك، وإلا كان منصرفاً. وقوله: واكتفى بتعريفه عن تعريف المنصرف؛ إذ الأشياء تنكشف بأعدادها. (قوله: فقال: غير

يوجب إبدال الحرف لا الإسكان وتقدير الحركة. (قوله: فصار الإعراب حالة الرفع تقديرية)؛ وذلك لامتناع أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلاً عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلاً من الفتحة، لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت، فلو جعل الياء بدلاً عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع؛ فإنها غير ثابتة تقديرية. (قوله: فإن الياء المدغمة أيضاً ياء) باقية على سكنها. (قوله: وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرية في الأحوال الثلاث) أو بعضها فيما كان إعرابه بالحروف، ولا في مدة آخره ساكناً بعدها سواء كان مضافاً أو لا كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْسِنِينَ﴾ على قراءة النصب، وإنما لم يقل: ولا في آخره، لئلا ينتقض

للتقدير في عصا. (قوله: لا الإسكان الخ) أي: ليس ثقل إعراب عصا موجباً لإسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون إعرابه تقديرية للاستثقال كما في قاض فإن استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب إسكانها وهو تقدير للحركتين، فالإعراب فيه تقديرية للاستثقال، وبهذا تبين أنه لا اشتباه بين عصا وقاض؛ لأنه بعد الإعلال محل الإعراب في عصا وهو الواو غير باق، فإعرابه متعذر وفي قاض بعد الإعلال محل الإعراب، وهو الياء باق إلا أنه لضعفه بثقل تلفظه بالحركة. إنما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء الواو فيهما قبل الإعلال وعدم بقائه بعد الإعلال، فمن تمرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشيء. (قوله: فيما كان إعرابه بالحروف الخ) متعلق يكون بعد تقييده بقوله: في الأحوال الثلاث أو بعضها؛ أي: يكون الإعراب بالحرف تقديرية في اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فإنه إذا لاقت مدة آخره ساكناً بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الإعراب تقديرية، إما في الأحوال الثلاث

القاعدة بمصطفوا القوم ولعله إنما لم يعدده المصنف؛ لأنه بصدد بيان الإعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار عارض، وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة إن قلت؛ فلم لم يعد في مع أن إعرابه ينبغي أن يكون بالواو تقديراً في حالة الرفع كما في مسلمي، ولما لم يعد من التقديري بطل قوله؛ واللفظي فيما عدا، أجيبت عنه؛ بأنه جعله داخلاً في باب غلامي نظراً إلى إخوانه وإلى اللفظة الأخرى فيه؛ وهي فمي وإن كانت قليلة، نعم بقي الإشكال في الأعلام التي تحكى في لغة الحجاز؛ نحو: من زيد ومن زيداً ومن زيد؛ فإنه معرب تعذر إعرابه وجوباً لاشتغال محله بحركات الحكاية، وكذا في المثنى المحكي إذا جوز الحكاية فيه. (قوله؛ واكتفى بتعريفه) إنما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف، فإذا علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان إلى آخره علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك، ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بأنه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف بأنه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح، وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما أعرب بالحروف مثلاً عنهما. (قوله؛ غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي المنصرف به لاشتغاله على زيادة على الإعراب؛ أعني؛ علامته وهي التنوين أو لاتصافه بزيادة تمكن، ولذا يقال له الأمكن ولما عري مقابله

كما في الأسماء الستة والجمع المذكر السالم أو في بعض الأحوال كما في المثنى والجر؛ فإنه يحرك بحركة موافقة له ولا يحذف لعدم الدلالة عليه فيكون الإعراب لفظياً. (قوله؛ ثلثا ينتقض الخ)؛ فإنه معرب بالحرف ولا في آخره ساكناً بعده مع أن إعرابه لفظي، فإذا أريد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة. (قوله؛ ولعله إنما لم يعدده المصنف رحمه الله) أي؛ لم يعد المصنف رحمه الله هذا الموضع في مواضع الإعراب التقديري واللفظي مع أنه في صدد ضبط مواضع إعرابها ليعرف به من لم يتبع كلام العرب إعراب الكلمات الواقعة في كلامهم، ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم، ولذا أورد الأمثلة المتعددة المتمثلة بإشارة إلى كل نوع من أنواع الكلمات التي يكون الإعراب فيها تقديرياً، فمن قال؛ إنه ليس المقصود هنا الحصر، بل مجرد التمثيل فلا ينافي وجود موضع آخر للإعراب التقديري، وإن الضمير في قوله؛ واللفظي فيما عدا راجع إلى ما الموصولة، ويجوز أفراد الضمير الراجع إلى الاسم المصطفين بكلمة أو أي اللفظي فيما عدا المتمذر والمستقل لم يأت بشيء؛ لأنه حينئذ لا تنضبط مواضع الإعراب التقديري ما لم تنضبط مواضع المتمذر والمستقل، فلو لم يكن المقصود من الأمثلة حصر المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام؛ ولذا أرجع الشارح رحمه الله ضمير فيما عدا إلى الأمثلة بتأويل المذكور، فتدبر والله الموفق. (قوله؛ لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الإعراب إنما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين. (قوله؛ وكان الياء في مثل غلامي الخ) إشارة إلى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي من أن تقدير الإعراب بواسطة عارض وهو ملاقات ياء المتكلم، فلا يصح أنه بصدد بيان الإعراب التقديري للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر. (قوله؛ لشدة الامتزاج) لكونه ضميراً متصلاً لا يتلفظ به استقلالاً بخلاف ما نحن فيه فإن كلاً منهما كلمة مستقلة. (قوله؛ إن قلت؛ فلم لم يعد الخ) أي؛ إذا كان الياء لشدة الامتزاج كالجاء من الكلمة فلم لم يعد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع التقديري المستقل فإن أصله قوي قلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار الإعراب حال الرفع بعد انقلب تقديرياً كما في مسلمي بخلاف النصب والجر. (قوله؛ يطل قوله الخ)؛ لأن الضمير راجع إلى الأمثلة المذكورة بتأويل المذكور لما عرفت وهي داخل فيما عدا الأمثلة المذكورة؛ لأنه ليس مقصوراً ولا اسماً معرباً بالحركة مضافاً إلى ياء المتكلم ولا منقوصاً ولا جمعاً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم. (قوله؛ أجيبت عنه بأنه جعله داخلاً في باب غلامي الخ) يعني؛ أن في حال الإضافة إلى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما أن أخي وأبي وحمي كذلك، فهو داخل في باب غلامي، فكان أصل قوي نقل كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم أدغمت ولما استقل ما قبل الياء بالكسرة جعل إعرابه في الأحوال الثلاث تقديرياً، وليس إعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديرياً وحالتي النصب والجر لفظياً. (قوله؛ نعم بقي الإشكال الخ) فإن مذهبهم في العلم أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقولون في استعلام من يقول؛ جاءني زيد ورأيت زيداً ومرت بزيد من زيد ومن زيداً ومن زيد، فهو معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية. (قوله؛ إذا جوز الحكاية فيه) ومنه قول من قال؛ دعيني من تمرتان فإن الإعراب فيه مقدر؛ لأن الألف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظاً فحكمنا بأنها في التقدير. (قوله؛ وذلك) أي؛ المدول للانحصار ولمثل ما سبق ثابت. (قوله؛ لاستلزامه) أي؛ تعريف النحاة. (قوله؛ فيما هو المقصود من التعريف) أي؛ تعريف غير المنصرف مثلاً أن يعرفه من لم يتبع لغة العرب فيجري عليه حكمه من عدم دخوله الجر والتنوين ليطلق كلامه كلامهم، فلو عرف غير المنصرف به لزم أن يعرف أولاً عدم دخول الجر والتنوين ليعرف أنه لا يدخله الجر والتنوين، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. (قوله؛ وعدم انحصار المعرب الخ) عطف على قوله؛ توقف الشيء على نفسه؛ أي؛ لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف؛ لخروج ما أعرب بالحروف وهي الأسماء الستة، والمثنى وما ألحق به، والجمع المذكر السالم وما ألحق به عن القسمين، أما عن المنصرف؛ فلعدم كونه معرباً بالحركات الثلاث، وأما عن غير المنصرف، فلعدم تحركه بالفتح، وإنما قال؛ مثلاً؛ لأنه يخرج عن القسمين ما أعرب بالضم والكسرة أيضاً. (قوله؛ من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب المحشي رحمه الله في العاشية يقال؛ ما بين الدرهمين صرف؛ أي؛ فضل، وفي الحديث؛ «من طلب صرف الحديث» وهو تزيينه بالزيادة انتهى في النهاية في حديث إلى إدريس الخولاني من طلب صرف الحديث يبتغي به إقبال وجوه الناس إليه، أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة، وإنما كره ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب، وقيل من الصريف وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل من الانصراف في جهات الحركات، وقيل من الصريف والصريف هو اللبن الخالص؛ لأنه خلص عن شبه الفعل، وقيل من الانصراف وهو الرجوع؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل كذا في شرح التسهيل. (قوله؛ أعني؛ علامته) أي؛ علامة المنصرف وهي تنوين التمكن. (قوله؛ ولذا يقال له الأمكن) لزيادة تمكنه وقوته في الاسم حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع

بتعريفه^(١) فقال: «غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ^(٢)» «مَا» أي: اسم معرب^(٣) «فِيهِ عِلَّتَانِ^(٤)» تؤثران باجماعهما واستجماع شرائطهما فيه^(٥) أثراً سيجيء ذكره^(٦). «مِنْ^(٧)» علل «تَسْعُ أَوْ» علة «وَاحِدَةً مِنْهَا» أي: من تلك التسع «تَقُومُ^(٨)» هذه العلة الواحدة «مَقَامَهُمَا» أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر^(٩) وحدها تأثيرهما. «وَهِيَ» أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين ومن^(١٠) الأمور التسعة، لا^(١١) كل واحد منها حتى يقال^(١٢) لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع:

(١) غير المنصرف. (٢) علم كعبد الله. (٣) قيد الاسم بالمعرب احترازاً عن المبني. (٤) فاعل ظرفه وخبر شرط. (٥) في الاسم المعرب. (٦) أثر. (٧) بيان لقوله: علتان فتكون صفة. (٨) صفة بعد صفة للواحدة أو حال. (٩) متعلق بتقوم. (١٠) فيه إشارة إلى أن الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط. (١١) يعني انقسام الكلي إلى الأجزاء. (١٢) فيه رد على الهندي حيث قال: وهي راجعة إلى العلة لا إلى العلل لأن كل واحدة منها علة لا علل.

غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ مَا فِيهِ^(١) عِلَّتَانِ مِنْ تَسْعِ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا^(٢) تَقُومُ مَقَامَهُمَا^(٣) وَهِيَ^(٤)

(١) أي: اسم معرب يجعل ما موصوفة لكونه خبراً والخبر يكون نكرة.
(٢) أي: من تلك العلل التسع.
(٣) أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما ج.
(٤) أي: العلل التسع وكلمة هي مبتدأ ومجموع ما في هذين البيتين خبره. قال قدس سره:
أوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب أي: فما للصرف نزول.

عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف. (قوله: ما أي اسم معرب) جعل ما موصوفة لا موصولة، لأن حق الخبر أن يكون نكرة، ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ؛ لأن غيراً لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وفيه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة، وله أن يقول: إنه بهذا المعنى أيضاً نكرة؛ لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس؛ لأنه علم ضروري ولا ضرورة هنا، والقول بأنه خبر قدم يخالف الأسلوب الشائع من تقديم المعارف وجملة موضوعاً، والقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق العلم بشيء يستدعي جعله موضوعاً، وقد سبق العلم بغير المنصرف. (قال: فيه علتان) فاعل الظرف أو مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللفظ عارض

منه خواصه من الجر والتثوين. (قوله: لأن غير لا يكتسب الخ) قد يقال: إذا كان للمضاف إليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالإضافة وهما كذلك، وفيه أنه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالإضافة إليه. (قوله: وهو مفهوم محصل) أي: معين لا إبهام فيه؛ إذ لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون ميبهاً بإبهام الغير. (قوله: لأنه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة، وفيه أنه إنما يكون في حكم النكرة إذا أريد فرد ما من أفرادها، وأما إذا أريد به المفهوم في ضمن أي فرد كان فلا. (قوله: لا علم جنس)؛ وذلك بأن يقدر أنه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع. (قوله: لأنه) أي: علم الجنس علم ضروري حيث وجدوا بعض الألفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه أحكام المعارف، ولا تعريف فيها قدروا أنه علم لذلك المفهوم الكلي. (قوله: والقول بأنه خبر) أي: القول بأن غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه. (قوله: عارض غير طبيعي) احتراز بغير الطبيعي عن العارض الطبيعي كالصحة للإنسان،

المنصرف، قيل: بالإضافة لامية والتقدير مغاير للمنصرف)، ثم إنه مأخوذ من الصرف بمعنى: اللين الخالص الحار، والمنصرف خلص عن شبه الفعل والحرف، أو مأخوذ من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره تنويناً، وهو غنة في الخيشوم، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، وبهذا البيان يعلم حال غير المنصرف. (قوله: ما، أي: اسم معرب) أي: بالحركة لما عرفت أنفاً أن المعرب بالحروف لا يوصف بشيء من الصرف وعدمه، وهذا القيد يخرج المنيات التي فيها علتان من تسع، وفي تفسيره إشارة إلى أن ما موصوفة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة على أن في جعله موصولاً لزوم تعريف الخبر مع تنكير المبتدأ، وهو لا يجوز لما تقرر أن كلمة غير لا تعرف وإن أضيفت إلى المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، ولكنها تقبل تخصيصاً فيجوز كونها مبتدأ تدبر. (قوله: واستجماع شرائطهما الخ) احتراز عن مثل ضاربة، فإنه يوجد فيه التأنيث والوصف، لكنه لم يستجمع شرائطهما؛ إذ لم يوجد شرط التأنيث، فلم يؤثر في منع الصرف، ولا يرد أيضاً؛ نحو: هند، بأن فيه علتين. (قوله: من علل تسع جمع علة) وهي ماله تأثير أولاً، والسبب: ما يتوصل به إلى المقصود، وفي اللاري: تسمية كل واحدة منها علة مجاز من قبيل إطلاق اسم الكل على جزء فافهم، وقيل: تنوين تسع للعرض ويرده تقدير الشارح الموصوف وتمامه في الحواشي. (قوله: مجموع ما في هذين البيتين) يعني: أنه من قبيل انقسام الكل إلى الأجزاء كما مر نظيره في قوله: وأنواعه رفع الخ، كما أشار إليه الشارح هناك بتقدير قوله: ثلاثة، ولكن صرح هنا قصداً للرد على الهندي حيث قال: إن ضمير هي راجع إلى العلة في ضمن العلل بناء على أن كل واحدة علة لا علل، فإن ما صنعه الهندي غير مناسب للسياق والسباق، وتوضيح ذلك: أن الضمير راجع إلى التسع إلا أن العطف مقدم على الحكم، فكانه عطف أولاً بعضها على بعض، ثم حكم على المجموع بأنه خبر المبتدأ فتقدير لفظ مجموع لذلك؛ أي: لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا أن الخبر مقدر كما وهم. وقوله: حتى يقال، القائل هو الهندي كما عرفت. (قوله: وذلك المجموع عدل إلخ) نقل عنه أول البيتين:

غير طبيعى يستدعي حالة غير طبيعية، وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب، بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه؛ وذلك الأمر المناسب يسمى الحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد واحد مجازاً، لكن صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقة، وبني ذلك على أن صاحب المفصل لثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال: ما فيه سببان، ولم يقل: ما فيه سبب، ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده. (قوله: واستجماع شرائطهما) إنما قال ذلك؛ لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما، وبما دخله اللام أو أضيف للأحمر وأحمركم في أنه منصرف مع صدق التعريف عليه، وإنما يندفع النقض به؛ لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما، وقد وجد المعارض فيما ذكر أما في الأولين فلأن سكون الوسط يعارض أحد السببين، وأما في الآخرين فلأن دخول اللام أو الإضافة يعارض السببين، أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم، إن قلت: يبقى النقض بما دخله الكسر والتثوين للضرورة أو التناسب لصدق التعريف عليه مع أنه منصرف عنده لقوله: ويجوز صرفه، وبمسلمات أيضاً علماً لمؤثت لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتثوين عليه أوجب من الأول بما سيجيء في تحقيق قوله: ويجوز صرفه، وعن الثاني بأن يمتنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من أن هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث؛ لدلالاتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء؛ لأن التاء الظاهرة مانعة من تقدير أخرى، أو أن يقول: إن تثوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجاء أو أن يحذف الكسرة والتثوين كما ذهب إليه بعضهم. (قال: من تسع) مبينة بقوله: وهي عدل إلى آخره فلا حاجة إذن إلى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه الحصر فيها استقرائي. (قوله: من علل تسع) أو من تسع علل والأول أوفق بقوله: أو واحدة منها وبما في أول البيت: أعني قوله: موانع الصرف تسع. (قوله: أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك: البيت سقف وجدران، قال قدس سره في الحاشية أوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثَنَانٌ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْنُوبٌ

وبقوله: يستدعي حالة عما لا يستدعي حالة أصلاً كصفره الوجل وعما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظ الصحة. (قوله: ليست بمعنى الموجب)؛ لأن الموجب لتغيير آخر الكلمة ليس إلا تلفظ المتكلم. (قوله: بل بمعنى ما ينبغي الخ) لم يقل ما يختار المتكلم؛ لأن المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لمعارض كالصرف للضرورة والتناسب.

(قوله: فعلى هذا يكون الخ)؛ لأن كل واحد منهما ليس مما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله الحكم؛ أعني: عدم دخول الكسرة والتثوين، بل عند حصولهما، فلذا قال الشارح رحمه الله: تؤثران باجتماعهما. (قوله: لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل في اختيار الحكم. (قوله: وبني ذلك) أي: كون ذلك الإطلاق على كل واحد حقيقة ثنى السبب، فيكون كل واحد منهما سبباً، والأصل في الإطلاق الحقيقة. (قوله: ولا يخفى أن هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو أنه ثنى العلة. (قوله: لزيادة الاختصاص لهما) أي: اللام والإضافة بالاسم فيدخل أحدهما قوي جانب الاسم، وضعف جانب الفعل بالفرعيتين. (قوله: إن قلت: يبقى النقض الخ) بقاء النقض بما ذكر مبني على أن المراد بالشرائط في قوله: باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة في بيان العلل، وإلا فيمكن أن يقال: لا نسلم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب؛ لأن من جملتهما انتفاء الضرورة والتناسب. (قوله: لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية والتأنيث مع شرائطهما. (قوله: بما سيجيء في تحقيق قوله الخ) من أن المراد بصرفه جملة في حكم المنصرف أو المعنى اللغوي أو الضمير راجع إلى الحكم أو يطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتثوين. (قوله: وعن الثاني بأن يمنع) أي: المصنف رحمه الله وجود السببين بشرائطهما في مسلمات؛ لأن التأنيث المؤثر في منع الصرف، إما التأنيث اللفظي أو التقديري لا يوجد شيء منهما في مسلمات، أما اللفظي؛ فلأن التاء لدلالاتها على الجمعية ليست خالصة للتأنيث، وأما التقديري؛ فلأن وجود التاء فيه يمنع من تقدير تاء أخرى فهو كتاء بنت وأخت حال كونهما علمين؛ فإنهما منصرفان؛ لأن التاء لكونها عوضاً عن الواو ليست للتأنيث ولوجودها في اللفظ يمنع تقدير أخرى، وحاصل الجواب: منع صدق التعريف عليه وتسليم أنه منصرف وهو اختيار الزمخشري. (قوله: أو يقول) عطف على أن يمنع الخ؛ أي: بأن يقول المصنف رحمه الله: سلمنا صدق التعريف عليه، لكن لا نسلم أنه غير منصرف، وقولكم: لدخول الكسر والتثوين عليه، قلنا: التثوين الذي في مسلمات تثوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر، بل تكون في حال النصب أيضاً، وهما غير ممنوعين من غير المنصرف، إنما ممنوع منه تثوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر، وإنما قلنا: إن الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه؛ لأنه لو منعت الكسرة الغير المختصة منه لكان إعرابه بالفتحة حال النصب والجر، فيكون الجر فيه تاباً للنصب، وقد كان في الأصل؛ أعني: الجمع المذكر السالم النصب تاباً للجر، فيلزم مخالفة الفرع الأصل. (قوله: أو أن يحذف الخ) عطف على أن يمنع؛ أي: أوجب بأن يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتثوين ومن مسلمات، ويقول: لا نسلم دخول الكسرة والتثوين عليه حال العلمية كما ذهب إليه البعض، واستشهد بما وقع في بعض الأشعار بدون الكسر والتثوين. (قوله: حتى يلزم الخ) غاية للمنفى لا للمنتفى. (قوله: والحصر استقرائي) يعني: تتبعا الأسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير الملل المتسع المذكورة. (قوله: أو من تسع علل) على حذف الصفة على ما قال الرضي: أعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة؛ لأن القصد من التمييز التخصيص وهو معدوم في أكثر الأوصال، بل إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يتقبح؛ نحو: ثلاثة علماء ومائة فاضل، وقال في بحث النعت: وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى، لا على حذف المضاف إليه على ما وهم حتى يرد عليه إن حذف المضاف إليه وتميؤص التثوين عنه مختص بلفظ كل وبعض وإذا على ما صرح به الرضي. (قوله: والأول أوفق) لتعين حذف الموصوف فيه. (قوله: وبما في أول البيت الخ)؛ لأن الإخبار بمد العلم بها أوصاف فيكون تسع صفة الملل. (قوله: فما للصرف تصويوب) كلمة ما ناهية في التاج: التصويوب: بنست فردد أوردن وكسى رادر كاري نسبت بصواب كردن، وكلا المعنيين يناسب

عَدَلٌ^(١) وَوَصَفَ^(٢) وَتَأْنَيْتُ^(٣) وَمَعْرِفَةٌ^(٤) وَعُجْجَمَةٌ^(٥) ثُمَّ جَمَعَ^(٦) ثُمَّ تَرْكِيبٌ^(٧) تَرْكِيبٌ^(٨)

والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو إلى (ثم)^(٩) لمجرد المحافظة على الوزن. «والنون»^(١٠) زائدة^(١١) مِنْ قَبْلِهَا^(١٢) أَلِفٌ^(١٣) وَوَزَنٌ^(١٤) فِعْلٌ^(١٥)

(١) مستعمل. (٢) فاعلن. (٣) مستعملن. (٤) فعلن. (٥) مفاعلن. (٦) فاعلن. (٧) مستعملن. (٨) فعلن. (٩) وثم للتراخي في الأول والنون في الثاني. (١٠) مستعملن. (١١) فاعلن. (١٢) مستعملن. (١٣) فعلن. (١٤) مفاعلن. (١٥) مفاعلن.

عَدَلٌ وَوَصَفَ وَتَأْنَيْتُ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْجَمَةٌ ثُمَّ جَمَعَ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ^(١) وَوَزَنٌ الْفِعْلُ

(١) فاعل الظرف وهو من قبلها أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم.

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ

اثنانٍ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبٌ
والآيات الثلاثة لأبي سعيد الأنباري النحوي من البحر
البيسط من عروضه الأولى المخبونة، وضربه الثاني
المقطوع، والموانع جمع مانع؛ لأن وصف ما لا يعقل
يجمع على هذا، وتسمية كل منها مانعاً مجاز كما مر،
والتصويب بمعنى: النزول، أو من الصواب؛ أي: إذا اجتمع
فيه علتان، فالصرف ليس بصواب، بل خطأ ولو ذكر البيت
الأول لاستغنى عن التعريف إلا أنه لا يكون جامعاً؛ لخروج
ما فيه علة تقوم مقامهما، واعلم أن ابن النحاس النحوي نظم
موانع الصرف التسعة فقال:

وَزَنُ الْمُرْكَبِ عُجْجَمَةٌ تَغْرِيقُهَا

عَدَلٌ وَوَصَفَ الْجَمْعُ زِدْ تَأْنِيئُهَا
وقال آخر:

اجْمَعْ وَزَنٌ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ

رَكْبٌ وَزِدْ عُجْجَمَةٌ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا
(من شرح القطر والشذور). وقوله: ثم جمع أراد به جمع
التكسير فالتنوين للعهد. (قوله: لمجرد المحافظة) أي:
المجرد عن النكتة، وقد يقال: إن ذلك لنكتة جليلة ذكرها
عصام؛ وهي الإشارة إلى أن ما بعده أعلى رتبة مما قبله أو
أدنى؛ إذ الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة ثم في
الملتين لهذه النكتة، فاعلم أنه يجوز في مثل هذا التركيب
عطف المعطوفات على أول المعدودات، وعطف كل واحد
منها على ما قبله. فقوله: ثم جمع معطوف على العجمة أو
على العدل، وكلاهما أسفل مرتبة منه؛ لأنه قائم مقام علتين،
وهما ليسا كذلك، فثم ههنا لعطف الأعلى على الأسفل على
كلا التقديرين. وقوله: ثم تركيب أيضاً معطوف على الجمع،
أو على العدل، وهو أسفل منهما، أما أسفليته بالنظر إلى
الجمع فظاهر، وأما بالنظر إلى العدل؛ فلأن التركيب مشروط
بالعملية وعدم الإضافة وعدم الإسناد والعدل لا يشترط
بشرط، والمشروط أسفل من غير المشروط، فثم الثانية
أيضاً؛ لعطف الأسفل على الأعلى على كلا التقديرين، وكان
العصام لم يطلع على أن التركيب أسفل من العدل هذا.
(قوله: والنون زائدة) حال من النون؛ لأنه فاعل معنى، وقيل:
صفته. وقوله: من قبلها ألف جملة اسمية حال من صاحب
الحال الأول أو صفة، وكتب أيضاً على هذا القول ما نصه:

الخ هذه الآيات لأبي سعيد الأنباري النحوي، وإنما لم يذكر أولها حتى
يكون له غنى عن التعريف؛ لأن التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم
صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما إلا بضرب من التكلف بأن يقال:
المراد اجتماع الثنتين حقيقة أو حكماً. (قوله: لمجرد المحافظة)
فجردت عن التراخي وأريد مجرد المشاركة؛ وذلك لأن ثبوت العلية للجمع
ليس متأخراً عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب. (قال:
والنون) فيه مساهلة، إذ اللة مجموع الألف والنون. (قوله: منصوب
على أنه حال) أو صفة موصوف محذوف ومنصوب بتقديره: أعني: لأن
النون لما ذكرت مطلقة احتيج إلى تعيين المراد، ويجوز أن يكون

المقام، وما قيل: التصويب النزول فوهم. (قوله: لأن ثبوت العلية
الخ) وما قيل: إن كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها
أعلى رتبة مما قبلها أو أدنى، ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله
ومما بعده، فكلمة ثم في الملتين لهذه النكتة الجليلة توهم؛ لأنه إنما
يصح ذلك لو كان الجمع أعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب إليه؛
أعني: كونه واحداً من التسع وليس كذلك. (قوله: فيه مساهلة)
بجمل جزء اللة شرطاً لها. (قوله: أو صفة موصوف هو محذوف
الخ) والتقدير والنون؛ أعني: نوناً زائدة. (قوله: لأن اللام للعهد
الذهني) وهو في حكم النكرة

«وَهَذَا الْقَوْلُ»^(١) تَقْرِبُ^(٢)، فقولُه زائدة، منصوب على أنه حال، إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة، وقوله: (أَلِف) فاعل الظرف - أعني: من قبلها - أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه. ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف^(٣)، مع أنها أيضاً^(٤) زائدة، ولهذا^(٥) يعبر عنهما^(٦) بالألف والنون الزائدتين^(٧)، ولو جعل (الألف) فاعلاً لقوله^(٨) (زائدة) والظرف^(٩) متعلقاً بالزيادة^(١٠)، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الألف عليها^(١١) في هذا الوصف، لَقَهْم^(١٢) زيادتهما^(١٣) جميعاً^(١٤). وهذا^(١٥) كما^(١٦) إذا قلت: جاءني زيد راكباً من قبله أخوه،

(١) أي: القول بأنها تسع أو القول المنظوم للسندي. (٢) يعني مقرب. (٣) لأنها ليست متعلقة بالزيادة. (٤) كالنون. (٥) أي: لأجل كون الألف زائدة كالنون. (٦) أي: من الألف والنون معاً. (٧) على أن تجعل وصفاً لهما. (٨) لاعتداده على ذي الجمل وهو النون. (٩) يعني من قبلها. (١٠) لنوأ. (١١) أي: النون. (١٢) جواب لو. (١٣) أي: الألف والنون. (١٤) حال من ضمير المجرور. (١٥) أي: هذا التوجيه، وهي مبتدأ. (١٦) خبره.

وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِبُ

مرفوعاً على أنه صفة للنون؛ لأن اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي، أو بدل بحذف موصوف؛ أي: نون زائدة أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي زائدة والجملة معترضة. (قوله: إذ المعنى ويمتنع الثنون الصرف)؛ وذلك لأن قوله: عدل إلى آخره تعداد للموانع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: تلك التسع هذه، أو بدل من تسع، أو بيان لها، فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام، قيل: يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾. (قوله: وقوله: ألف) الخ الجملة حال من صاحب الحال الأولى فيكون من الأحوال المترادفة، أو من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الأحوال المتداخلة أو صفة. (قوله: ولو جعل الألف فاعلاً) الخ الفرق بين بين ما إذا جعل ظرفاً للزيادة أو لنفس الزائد؛ إذ على الأول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الأولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم

ذكر هذه العلة معرفة باللام دون باقي العلل؛ لمجرد المحافظة على الوزن، ولذا جوز بعضهم كون قوله: زائدة صفة من قبيل: على اللثيم يسني، وأما تنكير باقي العلل؛ فلأن السبب مثلاً عدل ما لا كل عدل، فإن بعض العدل يكون سبباً للبناء. وقوله: ويمتنع النون قدر يمنع بقرينة أن الكلام في موانع الصرف. (قوله: فاعل الظرف) أي: الظرف المستقر لاعتماده على الموصوف، أو ذي الحال. وقوله: أو مبتدأ خبره الظرف؛ أي: والجملة على التقديرين صفة للنون؛ أي: النون ثابتة من قبلها ألف. (قوله: ولا يخفى أنه لا يفهم الخ) وبالجمله في قوله: والنون زائدة الخ قصوران أوقعه ضيق الوزن فيهما، أحدهما: إفادته كون السبب النون الخاص مع أن السبب هو الألف والنون، وثانيهما: إفادته أن السبب النون التي قبلها ألف زائدة سواء كانت النون زائدة أو لا، فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف، أو أن السبب النون الزائدة التي قبلها ألف سواء كانت الألف زائدة أو لا، والحاصل: يمكن أن يكون قوله: وهذا القول تقريب إشارة إلى هذا القصور. (قوله: لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف)؛ لأن قوله: من قبلها ألف، كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد؛ أعني: الزيادة، وحاصل المعنى: ويمتنع النون الصرف حال كون النون زائدة، ومنعها الصرف مشروط بكون الألف حاصلة قبل النون إلا أن يقدر المتعلق هنا خاصاً من جنس قوله: زائدة لدلالاتها عليه؛ أي: مزيدة من قبلها ألف، وإن كان الشائع المتبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامة. وقوله: الزائدتين، لا يقال: فليكن هذا التعبير من قبيل التغليب؛ لأننا نقول أنه خلاف الظاهر لا يذهب إليه بلا حاجة ولا نكتة. (قوله: والظرف متعلقاً بالزيادة) وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف موصوفاً بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها في الذكر، وقوله: فهم زيادتهما

لاشتراكهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز إجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها. (قوله: زيدت الخ) لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم إفادتها سوى تحسين الكلام، وأما عند علماء المعنى فهي لام الجنس مع قرينة البعضية في حكم النكرة. (قوله: والجملة معترضة بين الجزاء) أعني: والنون وبين متعلقها؛ أعني: من قبلها لبيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فإنها مدار منع الصرف. (قوله: فالعامل هو المنع الخ) فيكون عامل الحال معنوياً، ولذا قال الشارح رحمه الله: إذ المعنى، ولم يقل: إذ التقدير. (قوله: قيل يجوز أن يكون عاملها الخ) أي: أعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة، وفيه أن تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود إنما المقصود تقييد النون بها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾. ولذا قال المحشي: قيل. (قوله: الفرق بين بين الخ) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله: والظرف متعلقاً بالزيادة؛ يعني: أنه بعد جعل قوله: ألف فاعل زائدة الفرق بين ما إذا جعل قوله من قبلها ظرفاً لنوأ متعلقاً بالزيادة وبين جملة ظرفاً مستقراً متعلقاً بالزائد؛ أعني: ألفاظاً لا ستره عليه؛ فإنه على الأول يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها

فإنه^(١) يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف^(٢). وقوله^(٣): (وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ) يعني أن ذكر^(٤) العلل^(٥) بصورة^(٦) النظم تقريب لها^(٧) إلى الحفظ لأن حفظ النظم^(٨) أسهل^(٩)، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة^(١٠)، قول تقريبي^(١١) لا تحقيقي، إذ العلة في الحقيقة^(١٢) اثنان منها^(١٣) لا^(١٤) واحد، أو القول بأنها^(١٥) تسع تقريب لها^(١٦) إلى الصواب^(١٧)، لأن في عددها^(١٨) خلافاً، فقال بعضهم: إنها تسع، وقال بعضهم: إنها اثنان، وقال بعضهم: إنها «إِخْدَى عَشْرَةٌ»، ولكن القول بأنها^(١٩) تسع تقريب لها^(٢٠) إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة^(٢١) العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال: «مِثْلُ: عُمَرُ» مثال للعدل،

(١) أي: هذا القول. (٢) أي: وصف الركوب. (٣) أي: قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين. (٤) أي: مواضع العلل. (٥) الموجبة عدم الصرف. (٦) الإضافة بـ. (٧) أي: للعدل التسع. (٨) للمبتدئين. (٩) لأن طبيعته أميل إليه. (١٠) خبر إن. (١١) أي: مجازي. (١٢) أي: في نفس الأمر. (١٣) من الأمور. (١٤) علة التسع. (١٥) أي: العلة الموجبة لمنع الصرف. (١٦) أي: العلة. (١٧) بمعنى الأصل بين النحاة. (١٨) علة. (١٩) أي: علة. (٢٠) علة. (٢١) يعني: أراد المصنف تعريفه بالأمثلة ليتضح في الجملة مبني بيان شرائطها.

مِثْلُ: عُمَرُ^(١)

(١) مثال للعدل.

جميعاً، فيه ما لا يخفى من التكلف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضاً منه. (قوله: جاءني زيد ركباً من قبله أخوه) فأخوه: فاعل ركباً، والظرف: أعنى: من قبله، متعلق براكباً، والمعنى: جاء زيد حال كونه ركباً أخوه من قبل ركوبه، إلا أن القبلية هنا زمانية، وفيما نحن فيه مكانية (نعمه). (قوله: يعني أن ذكر العلل في سورة النظم (الخ) في شرح العصام لنا بدائع في قوله: وهذا القول تقريب، أحدها: أن جعل عدم الانصراف للسينين ليس قولاً تحقيقياً، بل اعتبار محض لتقريب غير المنصرف إلى الضبط، ثانيها: أن جعل الجمع والتأنيث بالآلف بمنزلة السينين دون العكس أو اعتبارهما على حيالهما قول تقريبي، ثالثها: أن قولنا: غير المنصرف ما فيه علتان إلخ دون ما قالوا: أنه الذي لا يدخله الكسر والتثنية تقريب إلى المعرفة، رابعها: أن علة منع الصرف هو المتكلم، وجعل السبب سبباً قول تقريبي؛ كجعل العامل غير المتكلم، وقوله: إلى الحفظ؛ أي: إلى حفظ المبتدأ وضبطه لا بمعنى الحفظ من العيوب لما مر. (قوله: قول تقريبي) أي: ظاهري تسامحي، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: تقريب في النظم كما في قولهم: عرض مفارق مثلاً. (قوله: تقريب لها إلى الصواب) أي: القول بأن الأسباب تسعة أقرب إلى الصواب مما قيل أنها أحد عشر هذه التسع مع شبه ألف التأنيث؛ كآرطى^(١) علماً، ومراعاة الأصل في مثل أحمر وعطشان إذا نكر بعد العلمية، ومما قيل: إنها عشر هذه مع لزوم تاء التأنيث وعدم النظر في الأحاد (موشح)، وشبه ألف التأنيث عبارة عن كل ألف ليست للتأنيث وزيدت في آخر الاسم، وجعل ذلك الاسم علماً كآرطى فإن ألفه ليست للتأنيث، بل للإلحاق بدليل قبولها تاء كقولهم أرطاة. (قوله: فقال بعضهم) كالزمخشري والمصنف والبيضاوي. (قوله:

إلا تقدم الأولى بحسب الوضع على الثانية. (قوله: يعني أن ذكر العلل) إلخ من فسر التقريب بالأقرب، فلمعه فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه، أو من الصيغة فإن باب التفعيل يجيء للتكثير، وفيه أنه إذا كان متعدياً يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل. (قوله: أو القول بأن كل واحد) إلخ الأظهر أن يقال بدل قوله: علة مانع؛ إذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع أن الظاهر أن إطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه. (قوله: وقال بعضهم: إنها اثنان) لعله أراد ضم النشر، والاثنان الحكاية

في الذكر، وعلى الثاني يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة كائناً قبلها فيفيد كون الألف الزائد متحققاً قبل النون ولا يفيد زيادة النون، والمطلوب زيادتهما معاً، فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغواً. (قوله: أو لنفس الزائد) ظرفاً مستقراً حالاً من الزائد؛ أعني: الألف. (قوله: من فسر التقريب إلخ) لما كان التفسير للتقريب؛ أي: جعل الشيء قريباً بالأقرب؛ أعني: الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشي رحمه الله بأن معنى الأقربية إما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف به؛ نحو: رجل عدل فإنه يدل على كماله فيه حتى أنه صار عين الذات فيفيد أن هذا القول كامل في القرب وهو الأقرب وحينئذ صيغة التفعيل بمعنى أصل الفعل، وإما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فإن كثرة القرب هي الأقربية. (قوله: وفيه أنه إذا كان متعدياً إلخ) نحو: «وَعَلَّسْتُ الْآيْرَبَ» قيد بذلك؛ لأنه إذا كان لازماً يجيء لتكثير نفس الفعل؛ نحو: جؤلت وطلؤقت، ولتكثير الفاعل؛ نحو: مؤقت الإبل، وأما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى أكثرت جراحاته وقطعانه فهو أيضاً لتكثير

المفاعيل. (قوله: لعله أراد إلخ) فيه أنه لو أراد ضم

(١) آرطى اسم شجر يدبغ به الجلود، وهو منصرف؛ لأن ألفه للإطلاق لا للتأنيث، بدليل أرطاة، فإذا جعل علماً للمذكر امتنع من قول تاء التأنيث في عدم دخول التاء عليها، فمنع من الصرف للعملية وشبه ألف التأنيث.

والتركيب، أما الحكاية؛ أي: النقل من الفعل إلى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كأعلم أو مع العلمية كيشكر علماً ولا يخفى أنها لا تتناول؛ نحو: أكل علماً، بل نحو: أعلم أيضاً، أما التركيب ففي البواقي، وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في إيراده. (قوله؛ وقال بعضهم؛ إنها إحدى عشرة) هذه التسع مع مراعاة الأصل في نحو: أحمر إذا سمي به ثم نكر، وشبه ألف التانيث المقصورة، وهو كل ألف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علماً سواء كانت للإلحاق كأرطى أو لا كتبعثري؛ لأنها

النشر لأدرج وزن الفعل أيضاً في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه أكثر تكلفاً من اعتباره في البواقي. (قوله؛ كأعلم الخ) فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية إلى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل أيضاً كذا في بعض الشروح. (قوله؛ ولا يخفى أنها لا تتناول أكل الخ) في الصحاح الأفل على وزن أفعل الرعدة ولا يبنى منه فعل، يقال: أخذ أكل إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو منصرف وإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتمريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة فإنه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه. (قوله؛ بل نحو: أعلم أيضاً) أي: ماخو على صيغة اسم التقضيل فإنه وإن وجد الفعل على وزنه فإنه غير منقول منه؛ لكونه صيغة برأسه، ولو أريد بالحكاية في وزن الفعل إن هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين، فإذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الإشكال بنحو: أعلم لكنه يرد عليه أن يلزم أن يكون أكل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل، وفيه أنه إنما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثير اجتماعه مع الوصف أو العلمية. (قوله؛ وقد تكلف الخ) في بعض الشروح، وأما تركيب التانيث بالتاء ظاهرة أو مقدرة أو بالألف وهو إما تركيب التانيث مع العلمية أو تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر؛ فإنه منزلة علمين تقدير إلا أن الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس إلى عمر، ونحو: ثلاث؛ فإنه بمنزلة ثلاثة ثلاثة، وتركيب الجمع؛ فإنه بمنزلة جميعين، وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الألف والتون إما مع العلمية؛ نحو: عمران أو مع الوصفية كسكران، وتركيب المجمة وهو إما تكريرها في المجمي والعربي أو تركيبها مع العلمية انتهى، وأثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج إلى البيان. (قوله؛ سواء كانت للإلحاق) في الإيضاح معنى الإلحاق أن توجد حروف بنية ناقصة عن حروف بنية أخرى، وليس في الأصول معانها فيزيد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند إرادتهم مثل تلك البنية المخصوصة. (قوله؛ كأرطى) شجر من أشجار الرمل يدبغ به؛ إذ أنه للإلحاق بجعفر في الأكثر؛ لأن الواحدة أرطاة، ولقولهم: أديم مأروط فلما حذف الألف من مفعوله دل على زيادتها وأصالة الهمزة في الإيضاح، ويجوز أن يكون ألفه أصلية ويكون وزنه أفعل ويدل عليه قولهم: أديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها وإثبات الباء يدل على أصالتها. (قوله؛ أو لا كتبعثري)؛ إذ ليس في الأصول سداسي حتى تلحق به قال في الصحاح؛ قال المبرد: القبعثري العظيم الشديد، والألف ليس للتانيث وإنما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة؛ لأنك تقول منه قبعثرة، فلو كانت الألف للتانيث لما لحقه تانيث آخر انتهى، وقد أخطأ الجوهري في هذا الحكم؛ أي: الحكم بالإلحاق

«وَأَحْمَرُ»^(١) مثال للوصف، «وَطَلْحَةٌ» مثال للتأنيث، «وَزَيْنَبٌ» مثال للمعرفة، وفي إيراد^(٣) (زينب) مثلاً للمعرفة بعد (طلحة) إشارة إلى^(٤) قسمة التأنيث اللفظي والمعنوي، «وَأَبْرَاهِيمُ» مثال للعجمة، «وَمَسَاجِدُ» مثال للجمع، «وَمَعْدٍ يَكْرِبُ»^(٥) مثال للتركيب، «وَعُمَرَانُ» مثال للألف والنون، «وَأَحْمَدُ» مثال لوزن الفعل. «وَحُكْمُهُ» أي وحكم غير المنصرف والأثر المترتب^(٦) عليه من حيث اشتماله على علة واحدة منها تقوم مقامهما^(٧)

(١) فيه وزن الفعل أيضاً إلا أنه غير معتبر لما قلنا آنفاً. (٢) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المنصرف وأسبابه. (٣) مقدم خبر. (٤) مبتدأ وخبره مقدم وهو قوله: وفي إيراد زينب. (٥) المشهور بكسر الراء وسكون الياء. (٦) اسم مفعول. (٧) أي: العلتين.

وقال بعضهم: اثنان) وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما، لعل هذا البعض أراد ضم النشر فحصرها في الاثنين^(١). (قوله: وقال بعضهم: أحد عشر) وهو صاحب اللباب ومن تبعه، حيث زادوا شبه ألف التأنيث في نحو: أرطى، ومراعاة الأصل في نحو: أحمر بعد التنكير، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي، ومنع صرف الأول؛ أعني: شبه ألف التثنية لم يثبت عنده. (قوله: أنه ذكر أمثلة العلة) أي: أراد ذكرها توضيحاً لها، وفيه مقابلة الجمع فيصار إلى التوزيع. (قوله: مثال للعدل) فهو غير منصرف؛ لأنه تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع علة أخرى هي العلمية، ويناسب ما قال بعضهم:

أَعْدِلْ تَكُنْ مِنْ صُرُوفِ الدُّهْرِ مُنْتَبِهاً

فَالصَّرْفُ مُنْتَبِغٌ لِلْعَدْلِ فِي عُمَرِ وقوله: مثال للمعرفة، بل للتعريف العلمي والتأنيث المعنوي. وقوله: إلى قسمة التأنيث؛ يعني: أنهما معتبران في منع الصرف. (قول: معدي كرب) مثال للتركيب؛ أي: مع العلمية، وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام وفيه لغات ثلاث، معدي كرب برفع الباء غير منصرف، ومعدي كرب بنصب الباء مضاف إليه غير منصرف؛ لأن كرب عند صاحب هذه اللغة مؤنث معرفة ومعدي كرب مضاف إليه مصروف وياء معدي ساكنة بكل، حال ونسبته إلى الجزء الأول، فيقال: معدي وتصغيره معيدي كرب. (رضي على الشافية ومختار الصحاح)، وأما الراء في كرب فهو مكسور أو مفتوح والأول مشهور وروي السكون. (قوله: وأحمد مثال لوزن الفعل) أي: مع العلمية فإذا نكر صرف. (لطيفه): جاء رجل من العرب اسمه أحمد وأراد أن يدخل بيت امرأة أجنبية من العرب، فقالت المرأة: انصرف وأنت أجنبي، قال: أنا أحمد وأحمد لا ينصرف، فقالت: إن كانت معرفة وإلا انصرف. (قوله: وحكمه؛ أي: حكم غير المنصرف) الظاهر أن الإضافة للاستغراق، وقوله: والأثر المترتب الخ عطف تفسير للحكم، وإشارة إلى أن الحكم هنا بمعنى الحكم المتعارف عند الأصوليين كما مر؛ إذ للحكم معان أخرى غير هذا. (قوله: من حيث اشتماله) من اشتمال الموصوف على الصفة

وَأَحْمَرُ^(١) وَطَلْحَةٌ^(٢) وَزَيْنَبٌ^(٣) وَأَبْرَاهِيمُ^(٤) وَمَسَاجِدُ^(٥) وَمَعْدٍ يَكْرِبُ^(٦) وَعُمَرَانُ^(٧) وَأَحْمَدُ^(٨) وَحُكْمُهُ^(٩)

(١) مثال للوصف. (٢) مثال للتأنيث. (٣) مثال للمعرفة. (٤) مثال للعجمة. (٥) مثال للجمع. (٦) مثال للتركيب. (٧) مثال للألف والنون. (٨) مثال لوزن الفعل. (٩) أي: حكم غير المنصرف.

بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث، وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة وإن كانت ممتنعة من التاء، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده، وإن كان القياس يقتضيه؛ لأنه أشبه بألف التأنيث من الألف والنون الزائدتين. (قوله: إشارة إلى قسمة التأنيث) الخ يعني: أن التأنيث اللفظي معتبر وإن كان مع التنكير الحقيقي الذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال: جاءت طلحة، وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة. (قوله: من حيث اشتماله على علتين) الخ إنما قال ذلك؛ لأن

كذا قال السيد في حواشيه على الرضي. (قوله: لأنها بالعلمية تمتنع من التاء الخ) فيه أن امتناعها من التاء لأجل العلمية لا للألف وجميع الأعلام مشاركة له في هذا الوصف، فكيف يصير سبباً لمشابتها بألف التأنيث؟ (قوله: وأما ألف الإلحاق الممدودة) كملباء فإنه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علياوان، والسرداح بكسر السين والحاء المهملة: الناقة الكثيرة اللحم، وقال الفراء: العظيمة. (قوله: فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة) في الرضي لاجتماع شيئين؛ أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة؛ أعني: الهمزة في نحو: حمراء في باب التأنيث دون ألف التأنيث في نحو: كبرى لكون الهمزة في الأصل ألفاً، والثاني: كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي؛ ولذلك أثر الألف والنون في نحو: سكران لمشابهة ألف التأنيث الممدودة؛ لأن النون ليست في مقام حرف أصلي، وألف الإلحاق المقصورة وإن كانت في مقابلة الحرف الأصلي لكنها تشبه علامة التأنيث الأصلية؛ أي: الألف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث؛ أي: ألف التأنيث الممدودة. (قوله: أشبه الخ) لمشابتها لها لفظاً وامتناعاً من التاء. (قوله: يعني: أن التأنيث الخ) أي: ليس مراد الشارح رحمه الله الإشارة إلى انقسام التأنيث إلى قسمين، بل مراده

«أَنَّ^(١) لَا كَسْرَ^(٢) فِيهِ «وَلَا تَنْوِينَ» وذلك^(٣) لَأَنَّ^(٤) لكل علوة^(٥) فرعية^(٦)، فإذا وقع في اسم^(٧) علتان حصل فيه فرعيتان: يشبه^(٨) الفعل من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم: إحداهما: افتقاره^(٩) إلى الفاعل^(١٠). وأخرهما: اشتقاقه من المصدر. فمنع منه^(١١) الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو

(١) وهي غففة اسمها ضمير الشأن المقدر وجوباً لكونه أصل الباب - سعد الله - (٢) لنفي الجنس يشير إلى صدق خبر لا. (٣) أي: عدم الكسر فيه وعدم التنوين. (٤) ثابت. (٥) من علل التسع. (٦) لأخرى. (٧) المرب. (٨) ذلك الاسم. (٩) أي: احتياج الفعل. (١٠) لا يكون الفاعل إلا اسماً. (١١) أي: من الاسم المشابه له.

أَنَّ^(١) لَا كَسْرَةَ وَلَا تَنْوِينَ

(١) إن مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب أعلاها يوجب التاء وأدناها عدم الانصراف وأوسطها العمل. عب.

الحكم يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة، ورجع الضمير إلى وجود أحد الأمرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق إلى الفهم. (قال: إن لا كسر فيه ولا تنوين) إنما ذكر الكسرة هنا مع أن انتفاءها قد علم بقوله: غير المنصرف بالضممة والفتحة؛ لأنه أراد الجمع بين الحكمين فإنه أقرب ضبطاً، ولا يخفى أن ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث إلا إذا أصرياً إصراب المفرد كما ذهب إليه بعضهم. (قوله: لأن لكل علة فرعية) اعلم أن الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه، بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجع، وأنها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى إلى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه. (قوله: فإذا وقع في الاسم علتان) الخ لم يمتنع

الإشارة إلى اعتبار القسمين في منع الصرف. (قوله: وإن كان مع التذكير الخ) إشارة بأن الوصلية إلى أنه إذا كان معه التأنيث الحقيقي كضمرة أو لا يكون معه شيء من التذكير والتأنيث الحقيقيين فاعتباره أولى. (قوله: وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة) أي: علامة التأنيث أشار بالوصف إلى أن ليس المراد بالمعنوي ما يكون تأنيث من حيث المعنى بأن يكون مؤنثاً حقيقياً، بل ما يكون فيه علامة التأنيث مقدراً غير ملفوظ. (قوله: إنما قال ذلك الخ) قيد الحيثية بيجيء للإطلاق وأنه لا قيد هناك وللتقييد وللتمثيل، وهنا ليس من قبيل الأول؛ لأن ذلك إنما يستفاد إذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قولك: الإنسان من حيث هو إنسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني؛ إذ الاشتغال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله، فلا فائدة في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لأجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة التقييد حينئذ الإشارة إلى أن نسبة هذا الحكم إلى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لأن الحكم إنما ينسب إلى علته لأن معناه الأثر المترتب على الشيء وعلة عدم دخول الجر والتنوين إنما نحو السببان أي وجودهما لا ذات غير المنصرف وما قيل: إن فائدة التقييد الإشارة إلى أن لغير المنصرف أحكاماً

آخر لا من هذه الحيثية فمنه أنه إنما يتم لو كانت

أو المحل على الحال، وفيه إشارة إلى أن الحكم والحمل مقيد بقيد الحيثية حتى لا يرد الاعتراض بكونه معرباً بالضممة والفتحة مثلاً فإنه حكم آخر فقيد الحيثية للتقييد، وتوضيحه: أن له أحكاماً كثيرة، لكن كل حكم من جهة فمن حيث إنه - أي: غير المنصرف - معرب حكمه الاختلاف، ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع الخ، فنبه على أن هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا أنه ليس له حكم إلا هذا الحكم كما وهم. (قوله: أن لا كسر فيه الخ) يشير إلى أن أن مخففة من أن واسمه ضمير الشأن. وقوله: لا كسر، اسم لا لنفي الجنس وخبره محذوف وهو فيه للدلالة المقام عليه؛ أي: لا كسر أصلاً لا إعرابياً ولا بنائياً موجود فيه، والجملة مفسرة فما قيل: إن قوله: لا كسر، اسم إن وفيه خير فسهو. (قوله: ولا تنوين) أي: فيه ففيه اكتفاء، والتركيب من قبيل لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم إن المراد بالتنوين ما هو مخصوص بالاسم، وهو ما سوى الترثم، وقيل: بل المراد تنوين التمكن فقط وهو الفارق بين المنصرف وغيره، وما دخله اللام أو أضيف مستثنى عن الحكم بقرينة ما سيأتي، ومنهم من ذهب إلى أن غير المنصرف مبني في موضع الجر متمسكاً باتفاق النحاة على تسمية هذا الجر فتحة والفتحة من ألقاب البناء، وإنما لم يقل إن لا جر؛ لأن الفتحة في غير المنصرف مثل مررت بأحمد هو الجر؛ إذ للكسر أنواع وعلامات، وأما الكسر في نحو: مسلمات، فليس مخصوصاً بالجر، بل مشترك بينه وبين النصب، فإن قلت: لم أخص الجر والتنوين بالمنع عن غير المنصرف من بين خواص الاسم؟ قلنا: أما التنوين فإن لها مزيد اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص من حيث أنها للقطع عن الإضافة التي لا توجد إلا في الاسم؛ لأن الفعل متصل بفاعله دائماً، وأما الكسر؛ فلأن بينه وبين التنوين مؤاخاة من حيث إنه يقوم مقام التنوين دون أخواته كذا ذكروا. وقوله: كذلك؛ أي: كون حكمه ما ذكر. (قوله: فإذا وقع في الاسم علتان) أي: أو واحدة منها تقوم مقامهما ففيه اكتفاء كذا قيل، ولك أن تقول: علتان حقيقة أو حكماً فلا اكتفاء. (قوله: فيشبه الفعل من حيث الخ) المشابهة للفعل على ثلاثة أقسام: أعلاها يوجب البناء كما في أسماء الأفعال، وأوسطها يوجب عدم الانصراف كما فيما نحن فيه، وأدناها

بفرعية واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه الملل خفي فلم تكف واحدة إلا إذا قامت مقام التنتين. (قوله: هيشبه الفعل) اعلم أن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل العمل والبناء، فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في أسماء الأفعال يبنى ويعطى عمله، وإذا شابهه في تركيب الحروف الأصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء، ولذا يعرب المضارع بتطفله على الاسم، وإذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي، بل ينزع بها علامة الإعراب، وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو ينزعان معاً. (قوله: فمتنع منه الإعراب) وفي تقديم الكسرة على التنوين إشارة إلى ذلك أو منع التنوين أولاً ثم اتبع الكسرة، وقد جُوز المصنف الأمرين في الإيضاح ومال الشيخ الرضي إلى الثاني؛ لعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها، وإنما اتبع الكسر التنوين؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف واللام والإضافة، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهته الفعل فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، وقال المصنف: إنما يتبعه؛ لأن الكسر يلزم التنوين؛ يعني: أن أي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر، فإذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى

يوجب العمل كعمل اسم الفاعل بمشابهة المضارع. وقوله: افتقاره؛ أي: احتياجه في الإفادة. (قوله: واشتقاقه من المصدر) هذا التعليل لا يستقيم إلا على مذهب البصريين دون الكوفيين، لكن لما كان المذهب المنصور هو الأول لم يخرج الخلاف المذكور عن العلية. (قوله: والتنوين الذي هو الخ) عطف على الإعراب لا على الجر وهو ظاهر؛ أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكناً في الإعراب، وفيه إشارة إلى أن التنوين الممنوع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين كما عرفت وإلا لانتقض بعرفات؛ فإنه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة خلافاً للزمخشري حيث قال: التنوين في مثل عرفات للتمكن، وعدم سقوطه؛ لأن هذا التأنيث فيها ضعيف وذلك لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث، ورده الرضي بأن عرفات مؤنث وإن قلنا: أنه لا علامة تأنيث فيها؛ لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً، تقول:

الحيثية للتقييد وليس كذلك ولأن وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافي وجود أحكام آخر له حتى تقيد بالحيثية نعم إن دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج إلى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كأنه قيل حكمه أن لا كسرة ولا تنوين إلا عند الضرورة والتناسب، وأما قيد الحيثية في قوله: وحكمه أن يختلف الخ حيث قال: أي حكم المعرب من حيث إنه معرب فهو لبيان الإطلاق أنه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فإن له باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفاً أو غير منصرف أو فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك أحكاماً آخر. (قوله: ورجع الضمير) هل إرجاع ضمير حكمه إلى وجود أحد الأمرين المذكورين لتكون نسبة الحكم إلى علته صرف للمباراة عن الظاهر المتبادر فإن المنساق إلى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وحكمه. (قوله: ولا يخفى الخ) في الرضي إنما لم يظهر أثر منع الصرف في المتن وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو: أحمران ومسلمون علمين لمؤنث؛ لأن النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب. (قوله: إلا إذا أعربا إعراب المفرد) أي: جمل النون متعاقب الإعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للملتين؛ لأنه إذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضي (قوله: بل يحتاج في إثباتهما إلى تكلف) وهو أن الأفعال فرع الأسماء إفاضة واشتقاقاً، أما إفاضة فلا يحتاج الفعل في كونه جزء كلام إلى الاسم واستثناء الاسم عنه، وأما اشتقاقاً فلكونه مشتقاً من المصدر. (قوله: خفي) كما يشهد به بيان الفرعية. (قوله: فلم تكف واحدة) إعادة لمضمون قوله: ولم يتنع بفرعية واحدة إلا أن ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء. (قوله: اعلم أن أصل الاسم الإعراب) لا عتوار المعاني عليه فيحتاج إلى علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض، وأما الفعل فلا يطراً عليه إلا معنى واحد لازم وهو كونه عمدة فيما تركب منه من غيره. (قوله: يبنى) أي: الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والفضلات. (قوله: ولهذا يعرب الخ) ولو كان أمره قوياً في البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم. (قوله: بل ينزع عنه علامة الإعراب) فيكون اسماً معرباً بلا علامة الإعراب. (قوله: أو منع التنوين أولاً)؛ لأنه علامة التمكن؛ أي: علامة إعرابه هي التنوين. (قوله: وعدم ضرورة عودها) كما في قوله: أعد ذكر نعمان؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة. (قوله: صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل) ولذا يؤتى بنون العماد في نحو: ضربني ويضربني، وإنما قال: صورة الكسر؛ لأن

علامة التمكن وإنما قلنا: إنَّ لكلِّ علوِّ فرعية، لأنَّ العدل فرع^(١) المعدول عنه، والوصف^(٢) فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، لأنك تقول: قائم، ثم تقول: قائمة، والتعريف فرع التنكير^(٣) لأنك تقول: رجل، ثم تقول: الرجل، والمعجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع^(٤) الواحد والتركيب^(٥) فرع الأفراد، والألف^(٦) والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم^(٧)، لأن أصل كل نوع أن لا^(٨) يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه^(٩) هذا^(١٠) الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي «وَيَجُوزُ»

(١) لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (٢) قوله: الوصف فرع الموصوف، أقول: الأول أن يقال: الوصف ههنا مشتق وهو فرع المشتق منه فيكون فرعته كفرعية الفعل للاسم - عيسى - (٣) لأنه الأصل لعدم احتياجه إلى شيء. (٤) إذ هو ضم آحاد. (٥) لأنه عبارة عن ضم مفرد إلى مفرد ليحصل أسماء واحد. (٦) سواء كانا في الاسم مثل: عثمان، أو الوصف مثل: سكران. (٧) لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل. (٨) أي: الوزن الموجود في الاسم. (٩) أي: في كل نوع. (١٠) أعني في نوع الاسم.

وَيَجُوزُ

الكسر أيضاً؛ لأنه يلزمه وإنما قال: من غير عوض؛ إذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام أو الإضافة لم ينتسب الكسر؛ لأن وجود العوض وجود المعوض. (قوله: لأن العدل فرع المعدول عنه)؛ لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (قوله: والوصف فرع الموصوف) لتوقف معناه على ما يقوم به. (قوله: لأنك تقول قائم) الخ فهو فرع له لفظاً، ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث؛ لأن التأنيث طار على قائم مطلقاً لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء، والمذكر هو هذا لا ذاك فإنه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية: ايستاده، من غير تعرض للتذكير والتأنيث. (قوله: لأنك تقول: رجل ثم الرجل) يعني: أن التعريف طار على التنكير غالباً؛ إما بوضع جديد أو بأداة فهو فرع له لفظاً، ولما كان ما نعرفه كان مجهولاً لنا كان التعريف فرعاً للتنكير معنى. (قوله: والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه) منهم من قال: إن منعهما للصرف لمضارعتهما لألفي التأنيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا

معنى الكسر وهو الجرة في صورة الفتحة يدخله. (قوله: لأن الأصل الخ) إشارة إلى أن فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه، بل بمعنى كونه خلاف الأصل؛ أي: الراجح المطابق للقياس. (قوله: ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى) بمعنى كونه راجحاً بالنسبة إليه كما قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ بِالْمَعْنَى﴾. (قوله: لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء) وإلا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها. (قوله: والمذكر هو هذا الخ) أي: المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقاً، لا يخفى أن هذا الفرق تدقيق فلسفي وأما أهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد، ويقولون: إن التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، والجمع والتثنية فرعاً الواحد مع أن هذا البحث مطرد في جميع ذلك. (قوله: لمضارعتهما بألفي التأنيث) المراد بهما الهمزة المتقلبة عن ألف التأنيث في نحو: صحراء والألف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتأنيث دون الألف قبلها؛ لأنها في الأصل صحرى فزيد من قبل هذه الألف ألف للمدة والبناء وقلبت ألف

هذه عرفات مباركاً فيها الخ. (قوله: والمعجمة في كلام العرب الخ) قال مظهر الدين: النحو عربي فالمعجم في العربي دخيل، والدخيل فرع الأصل، والاسم المعجمي إنما يكون غير منصرف إذا كان علماً في المعجم، فإن كان عجمياً ولم يكن علماً فيه فهو منصرف، وإن وضع بعد المعجم علماً لشخص نحو: فرند، فإنه اسم جنس ويدخله الألف واللام، فإذا أدخلته اللام صار عربياً معرباً. (قال المصنف: ويجوز صرفه) أما عطف على قوله أن لا كسر فيكون تحت قوله وحكمه أو عطف على حكمه، وقوله أي لا يمتنع فاعلم أن الأشياء منحصرة في ثلاثة: واجب؛ وهو ما يكون وجوده ضرورياً كوجود الباري تعالى، وجائز؛ وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه ضرورياً كأفراد الإنسان، وممتنع؛ وهو ما يكون عدمه ضرورياً كشريك الباري، والممكن: إما خاص؛ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عام؛ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين، فإن سلب الضرورة عن جانب الوجود فجانب العدم يكون مطلقاً؛ أي: سواء كان ضرورياً أو لا، فهذا هو الإمكان العام السالب، وإن سلبت عن جانب العدم يكون جانب الوجود مطلقاً وهذا هو الإمكان العام الموجب، إذا عرفت هذا فاعلم أن يجوز ههنا بمعنى يمكن، ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاص؛ لأنه لا يصح تعلق قوله: للضرورة، ولا يجوز أيضاً أن يراد به الإمكان العام السالب، بل يراد الإمكان العام الموجب، فالمعنى أنه لا ضرورة في عدم الانصراف فوجود الانصراف يكون مطلقاً سواء كان ضرورياً أو لا كما في التناسب، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لا يمتنع الخ، وكتب أيضاً على هذا التفسير المولى الجزائري ما نصه: أن غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب، والمصنف أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب: أن الجائز قد يطلق ويراد به ما

أي: لا يمتنع^(١) سواء كان ضرورياً^(٢) أو غير ضروري^(٣) «صَرَفَه» أي: جعله^(٤) في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله^(٥) منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال^(٦) الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما^(٧) وقيل: المراد بالصرف^(٨) معناه اللغوي^(٩) لا^(١٠) الاصطلاحي والضمير في (صَرَفَهُ) راجع إلى (حُكْمِهِ) لِلضَّرُورَةِ

(١) أي: لا يسلب الوجود لأن الصرف قد يجب في الضرورة. (٢) أي: صرفه واجب. (٣) جائز. (٤) أي: غير المنصرف. (٥) غير المنصرف. (٦) متعلق بقوله: لا يلزم.. (٧) قائله الهندي. (٨) في قوله: يجوز صرفه. (٩) وهو المنع. (١٠) معناه.

صَرَفُهُ لِلضَّرُورَةِ^(١)

(١) أي: لضرورة وزن الشعر مثل قولها: رضي صحت على مصائبه.

معاً وحذفنا معاً وكون أولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفاً شبيهاً بحرف العلة، ولا يخفى أن لا بد حينئذ من إثبات الفرعية بين المشبه والمشبّه به. (قوله: لأن أصل كل نوع) الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع. (قال: ويجوز صرفه) ولا يجوز عكسه؛ وذلك لأن الضرورة تزد الأشياء إلى أصولها، ولا تخرج الأشياء عن أصولها؛ ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً، وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية. (قوله: أي، لا يمتنع) الجواز قد يراد به الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، وقد يراد به الإمكان العام، وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل، ولا يجوز إرادة المعنى الأول لوجوب الصرف في الضرورة، بل يراد به المعنى الثاني، ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله: لا يمتنع. (قوله: أي، جعله في حكم المنصرف) فإن ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم، وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي، اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف

التأنيث همزة. (قوله: معاً) لما لم تفارق إحداها صاحبها سميتا معاً ألقي التأنيث على طريق التغليب كذا في العباب، فالوصف بالممدودة بتأويل للعلامة. (قوله: والثانية حرفاً الخ) فإن الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والإعلال كحرف العلة. (قوله: ولا يخفى أنه لا بد حينئذ من إثبات الفرعية الخ) بأن يقال: المشبه به أصل المشبه فيما قصد من التشبيه. (قوله: لا القسم الآخر الخ) لعدم اختصاصه بالفعل، وقد قيل: في بيان الفرعية في القسم الآخر أن الحرف الزائد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه أصلاً للاسم الذي فيه الزيادة لا لمعنى؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون لإفادة المعنى. (قوله: ولذا جاز قصر الممدود)؛ لأن المقصور أصل الممدود كما عرفت. (قوله: بشرط العلمية) دون غيرها من الأسباب لقوتها بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ

يَفُوقَانِ مِرْدَأْنَ فِي مَجْتَمَعٍ

يقابل الواجب وهو مساوي الطرفين، وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا، فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجباً كما في حالة الضرورة أو جائزاً كما في حالة التناسب هذا، وبالجملة: أن الجواز في هذا المقام بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن طرف العدم، وعبارة ابن السيد ههنا هكذا، فإن قيل: الضرورة ههنا موجبة لا مجوزة فلم يقل يجب مكان يجوز؟ قلنا: لأنه عطف على الضرورة. قوله: أو للتناسب وهو لا يجب لأجله أو أراد بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر الوزن به وبين ما ينزحف به، وذلك مجوز لا موجب، انتهت. (قوله: أي: جعله في حكم غير المنصرف الخ) يشير إلى دفع ما عسى أن يقال: أن المصنف ذكر أولاً أن غير المنصرف ما فيه علتان الخ، ولم يقل: ما لا يدخله الكسر والتنوين، بل جعل هذا حكماً له، ثم قالك ويجوز صرفه فظهر بين كلاميه تباین، وحاصل الدفع: أن قوله صرفه مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره (فوائد). (قوله: عند المصنف ما فيه الخ) قيد به؛ لأنه عند غير المصنف - أعني: الجمهور - معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين، فإذا دخله أحدهما يكون منصرفاً حقيقة. (قوله: وقيل: المراد بالصرف الخ) قائله الشارح الهندي، وإنما أتى بصيغة التمریض إشارة إلى ضعفه؛ لأن المناسب بالمقام هو الأول، مع أن الثاني أيضاً مجاز بالنسبة إلى اصطلاح النحاة، وإن كان حقيقة بالنسبة إلى اللغة ومعناه اللغوي التغيير، ومعناه الاصطلاحي الخلو عن علتين. وقوله: راجع إلى حكمه؛ أي: فالمعنى، ويجوز تغيير حكمه إلى حكم آخر. (قوله: قال المصنف: للضرورة) من قبيل خرجت مخافة الشر؛ يعني: أنه من المفعول له الحصولي؛ أي: لوجود ضرورة وإنما لم يمثل المصنف للضرورة؛ لظهور أمرها، ومن أمثلة الصرف للضرورة ما في الهندي من قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ يَوْمَ غَنِيْرَةِ

وقول عزة:

ثُمَّ فَتَاوِي زَفَرٍ وَبَعْدَهُ

مَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَحْدَهُ

(قوله: وهو سلب الضرورة عن الطرفين) أي: الوجود والعدم أو طرفي الحكم؛ أي: الإيجاب والسلب. (قوله: وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) أي: للحكم فإن كان الحكم إيجابياً فسلب ضرورة عدم وإن كان سلبياً فسلب ضرورة الوجود. (قوله: ويقيد بجانب الوجود) أي: يقيد الجواز بجانب الوجود؛ أي: يجوز وجود صرفه فيكون ممناه أن عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا قسره بلا يمتنع. (قوله: فإن ما لا يترتب عليه الخ) دليل لحكم مطوي؛ أي: عبر عن جملة في حكم الصرف بالمنصرف؛ لأن ما لا يترتب الخ. (قوله: والتوجيه الآتي الخ) أي: في الشرح وهو رجوع الضمير إلى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي. (قوله: من عدم مانعية التعريف) أي: تعريف غير المنصرف؛

واعلم أن الصرف للضرورة ليس على الإطلاق، فإن ما في آخره ألف التانيث المقصورة مثل: حبل، لا يجوز صرفه بالإجماع إذ لا فائدة فيه؛ لأنه يسقط التنوين بالألف، وأنه لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة إلا نادراً، وجوزه الكوفيون وبعض البصريين بشرط العلمية كما في قوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ

يَسْفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

ومن ثم قيل: الكوفيون والأخفش يقيمون العلمية مقام علتين؛ لقوتها، وكثرة دورها، وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وقد جمع بعضهم ما يرتكبه في الضرورة فقال:

ضُرُورَةُ الشَّعْرِ عَشْرُ عُدَّ جُمْلَتِهَا

رَقِفَتْ وَوَضِلَتْ وَتَحْرِيكَ وَتَسْكِينٌ

حَذَفَتْ وَإِثْبَاتٌ وَتَخْفِيفٌ وَتَشْدِيدٌ

صَرَفٌ وَمَنْعٌ وما في الغَيْرِ تَحْسِينٌ

وإن من أقبح ضرورات الشعر إدخال اللام على الفعل كقوله:

إِلَى رَبَّنَا صَوْتَ الْحِمَارِ الْيَجْدَعِ

وفي الموشح أن للشاعر أن يرد الأشياء إلى أصولها فإذا احتيج إلى إلحاق التنوين به لإتمام الوزن ألحقه كما في قوله:

لَا أَتُوحُّ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا

أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهْدًا

لأن الضرورات تبيح المحذورات، فلاباحة رد الشيء إلى أصله أولى وأصل الأسماء الصرف، وهذا فيما فيه فائدة، وأما في مثل: حبل، فالأكثر على أنه لا يجوز الصرف للضرورة؛ لعدم الفائدة وإجازة بعضهم، وقد مرت إليه الإشارة. (قوله: أي: لضرورة وزن الشعر) يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر لا يجوز في النثر إضافة الضرورة إلى الوزن لامية، وحاصل المعنى: لضرورة الشاعر إلى صرف غير المنصرف الواقعة لأجل الوزن؛ أي: لأجل تحصيل الوزن نفسه أو محافظته عن الانكسار وعدم السلاسة، فاعلم أن الشعر كلام موزون مقفى قصداً وهو موضوع علم العروض؛ إذ به يعرف صحيح أوزان الشعر^(١) وفاسدها وما يعتريها من الزحافات والعلل، فالعروض: يبحث فيه عن الشعر من حيث هو موزون بأوزان مخصوصة، والوزن: عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذة مخصوصة ذوقية، فللشعر حروف وحركات وسكنات محصورة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان عنها إلا للضرورة، فمن ثم قيل: الشاعر يرضى بهدم بيته لا بإخلال بيته، ثم اعلم أن للعروض خمسة عشر بحراً عند الخليل، والبحر: عبارة عن التفاعيل

أو^(١) رعاية القافية فإنه^(٢) إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار^(٣) يخرج منه عن الوزن^(٤)، أو انزحاف يخرج منه

(١) عطف على وزن الشعر. (٢) شأن. (٣) فاعل يصح. (٤) أي: الاستقامة.

المكرر بعضها على وجه شعري كتقديم بعض الأجزاء على بعض، يوزن به ما لا يتناهى من الأشعار والأبيات، والبيت: شعر مركب من مصراعين سواء توافق قافيتهما أو لا، وقد نظم بعضهم تلك البحور فقال:

طويلٌ مديدٌ فالبسيطُ فوافِرٌ

فكاملٌ إهزاجُ الأراجيزِ أرملا

سريعٌ سراجٌ فالخفيفُ مضارعٌ

فمقتضبٌ مجتثٌ قَرَبٌ لتفضلاً

فافهم. (قوله: أو رعاية قافية) عطف على الوزن؛ أي:

لضرورة الشعر الواقعة لأجل رعاية توافق القافية وتجانسها، فإن رعايته واجبة، فاعلم أن علم القافية علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الأبيات من حركة وسكون وفصيح وقبيح وغيرها، فموضوعه أواخر الأبيات الشعرية وواضعه مهلهل بن ربيعة خال امرئ القيس، وفائدته الاحتراز عن الخطأ في القوافي؛ وهي جمع قافية في اللغة من قفا يقفو إذا تبع فهي منقولة من الوصفية إلى الاسم، وفي الاصطلاح عند الخليل من المتحرك قبل الساكنين مع ما بينهما من المتحركات إلى انتهاء البيت، وعند الأخفش الكلمة الأخيرة من البيت، والصحيح مذهب الخليل، والتفصيل في الكافي والصابي من كتب العروض والقوافي، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر، فلذا قيل: مراعاة الفواصل في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر فتبصر. (قوله: فإنه إذا وقع غير منصرف الخ) قيل: هذا علة للعلية، وتحقيقه على ما أفيد أنه إثبات لوجود الضرورة إلى صرف غير المنصرف لأجل الوزن، وحاصل الإثبات: أن يقال كلما كان قد يقع من منع صرف غير المنصرف الواقع في الشعر انكسار أو انزحاف فضرورة الشاعر إلى الصرف حاصلة، لكنه قد يقع ذلك فالضرورة ثابتة فقوله: فإن قلت الخ، منع لملازمة باعتبار الانزحاف؛ أي: لائم من وقوع الانزحاف من منع الصرف ثبت اضطراب الشاعر إلى الصرف هذا. (قوله: من منع صرفه انكسار) أي: لأجل منع صرفه نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفعال والتفاعيل كما لا يخفى على العروضي. (قوله: أو انزحاف): انفعال من الزحاف بكسر الحاء المهملة مصدر زاحف، وهو يطلق لغة على الإسراع ومنه: ﴿إِذَا لَيْسَ الْبَيْنُ كَفَرُوا زَحَفًا﴾؛ أي: مسرعين إلى قتالكم، وعلى المشي على الأست ويقال: بالفارسية غريدن كودك، وعلى الضعف فهو من الأضداد، ومنه ما قيل

عن السلاسة، أما^(١) الأول فكقوله:

«صُبَّتْ^(٢) عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْآيَامِ^(٣) صِرْنَ لَيَالِيًا»

(١) أي: أما مثل غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرج. (٢) صفة انكسار. (٣) النورة بنور الشمس وضائها.

والقول بأنه وافق القدماء في الحكم بالانصراف، وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جداً. (قوله: فكقوله: صبت) الخ الصب: ريختن أب، قال قدس سره في الحاشية: هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مريثة النبي ﷺ وأوله:

ماذا على مَنْ شَمُّ تُرْبَةِ أَحْمَدَ

أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا

وفي حاشيتها جمع غالية: بوي خوش، انتهى، مريثة: بتخفيف الياء كمفطرة، برمرده ستايش كردن وكريستن، يقال ريشته وروثه أيضاً، التربة: خاک، المدى: غاية، والمعنى ما الذي أو أي شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان وامتداده أنواع الغالية.

لأن ما يصرف للضرورة ليس من أفراد غير المنصرف عنده دليل قوله: ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه، وإنما اندفع: لأنه غير منصرف عنده إلا أنه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من أفراد المحدود. (قوله: والقول الخ) أي: القول في دفع عدم المانع بأن المصنف رحمه الله وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتثوين للضرورة، وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتثوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان. (قوله: بعيد جداً): إذ لا وجه لاختيار ما لخوا مزيف عنده. (قوله: والتمنى ما الذي أو أي شيء الخ) يعني: أن كلمة ما استهامية وذا إما موصولة وزائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف، وأن لا يشم منصوب بنزع الخافض أو مجرور بحذفه، وخلاصة المعنى لا حرج على من شم تربة أحمد ﷺ

في معناه: بأي كشان رفتن شتر مانده شده وتیری که فرود آرنشانه افتد، وفي الاصطلاح: تغيير - أي: في الأجزاء - مختص بثواني الأسباب مطلقاً^(١) بلا لزوم سمي به؛ لأنه إذا دخل الكلمة أضعفها وأسرع النطق بها بسبب نقص حروفها أو حركتها، ويقال للجزء الداخل فيه ذلك المزاحف بفتح الحاء فلا يدخل الزحاف في الحرف الأول والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثواني الأسباب، والحاصل: أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بسبب حذف ونقصان يقع في الشعر فمنه ما يخرج عن السلاسة وجرى اللسان بالعذوبة كما مثل به الشارح، ومنه ما لا يخرج عن ذلك كما في قوله:

أثوى ابن جرموز عمير شلوه

والاستشهاد في جرموز؛ فإنه لا يجب فيه الصرف، بل يجوز كما في التناسب؛ لعدم خروجه عن السلاسة، وهي السهولة والانسجام بحيث يتحدّر الكلام بسبب ذلك كتحدّر الماء، وبالفارسية: سلاست نرم شدن وروان شدن، يقال: شيء سلس؛ أي: سهل، ورجل سلس؛ أي: منقاد لين، ومنه سلس البول بكسر اللام في الكل، فقولهم سليس: غلط. (قوله: أما الأول، فكقوله: صبت علي الخ) هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مريثة النبي عليه السلام على ما شاع بينهم، فلعله لم يثبت الرواية عند الشارح فلذا أطلقه^(٢)، فهو بريء من الكذب بخلاف ما إذا صرح فإنه حيث إن ثبت الرواية فهو صادق وإلا فلا، ثم البيت من البحر الكامل من عروضه الأولى وضربه الأول، وبعض أجزاءه سالم، وبعضه مضمر، لا من بحر آخر كما لا يخفى، وقبل هذا:

ماذا على مَنْ شَمُّ تُرْبَةِ أَحْمَدَ

أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا وهي جمع غالية بمعنى الرائحة الطيبة، والمعنى: ما الذي أو أي شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان، وامتداده أنواع الطيب؛ أي: لا يقع عليه شيء؛ لأنه استغنى بشم ما هو أحسن منها رائحة، والاستشهاد في قوله: مصائب، حيث صرف بإدخال التثوين؛ لضرورة انكسار الوزن، والصب: بمعنى ريختن، ومصائب: جمع مصيبة ما يصيب الإنسان من مكروه، ولو أنها؛ أي: لو ثبت أن تلك المصائب أريقت على الأيام المضيتة صرن بظلمة تلك المصائب ليالي لغلبتها على نور الشمس، وفيه ما لا يخفى من المبالغة، وقد ترجم بعضهم هذا البيت فقال:

(١) سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة وفي الحشو أو غيره.

(٢) مع عدم تعلق الغرض بذكر القائل.

وأما الثاني فكقوله^(١):

«أَعِذْ ذِكْرَ نِعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْجِسْكَ^(٢) مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ^(٣)»

فإنه لو فتح نون (نِعْمَان) من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف^(٤) يخرج عن السلاسة كما يحكم به^(٥) سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري^(٦)، فكيف يشمل^(٧) قوله: للضرورة. قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند^(٨) الشعراء، وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله^(٩):

سَلَامٌ^(١٠) عَلَى^(١١) خَيْرِ الْأَنَامِ^(١٢) وَسَيِّدِ^(١٣) حَبِيبِ إِلِهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ^(١٤)
بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكْرَمٍ عَطُوفٍ^(١٥) رَوْفٍ مِّنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدٍ

(١) أصله أعود. (٢) كالمسك - من قيل تشبيه البلخ. (٣) تنتشر ريمه. (٤) أي: تغير في الحركة. (٥) أي: بالخروج عن الوزن. (٦) لأنه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل بالوزن لم يكن ضرورياً. (٧) أي: الضرورة. (٨) يعني: ما عده الشعراء ضروري. (٩) أي: في قول من مدح النبي عليه السلام. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره. (١٢) مفرد اللفظ مجموع المعنى. (١٣) عطف تفسير، بمعنى المحبوب. (١٤) عطف بيان للحبيب. (١٥) شقيق على أمته.

<p>بجانم ريخته جندان عم ودرد ومصبيتها كه كر پروزا ريزند كردد تيره جون شبا (قوله: وأما الثاني: فكقوله) أي: فكقول الشافعي رحمه الله في مدح إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان، والبيت من الطويل من ضربه الثاني المقبوض تقطيعه هكذا: أَعِذْ ذِكْ فَعَوْلَنَ رَ نُعْمَانَن مَفَاعِلِنَ، فلو حذف تنوين نعمان يكون وزنه مفاعيلن وهو مكفوف، وبهذا القدر يخرج البيت عن الوزن كما ذكره الشارح، فإن قيل: الضرورة تندفع بإعادة التنوين في نعمان فلا حاجة إلى إعادة الكسر، وجعل الاسم بحيث لا يبقى فيه أثر ما من آثار منع الصرف، قلنا: إن الممنوع بالأصالة هو التنوين، فإنه منشأ الثقل وهو المنافي لمعناه؛ لعدم الانصراف، فلما أعيد عاد الاسم إلى أصله بالكلية ولم يبق شيء من آثار منع الصرف، فإن قلت: الساقط في البيت الأول أيضاً تنوين مصائب فلم أوجب هناك سقوطه الانكسار وهنا الانزحاف، قلنا: التنوين في البيت الأول مقابل لنون متفاعلن المختص بالكامل والتنوين هنا مقابل لنون مفاعيلن وسقوط نون متفاعلن ليس من الزحافات، بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن، وذلك لما عرفت أن الزحاف مختص بثواني الأسباب، وعلن في متفاعلن وتد لا سبب بخلاف نون مفاعيلن؛ فإنها قد تسقط بالكف فيبقى مفاعيلن كما ذكرناه فافتراقاً. (قوله: ليس بضروري) أي: فلا يجب الصرف لأجله، بل يجوز كما في حال التناسب، ولا يخفى وجه تفریع هذا السؤال على ما قبله. (قوله: عن بعض الزحافات) قيد به؛ لأن بعض الزحافات لعدم إخراج الوزن عن السلاسة لا يضطر إلى الاحتراز عنه عند الشعراء وإن أمكن كما في قوله: أَثْوَى ابْنِ جَرْمُوزٍ عَمِيرٍ شَلُوهُ كما مر. (قوله: فكما في قوله: سلام) أي: قول ما مدح النبي عليه السلام، وهو من الطويل من ضربه الثاني المقبوض.</p>	<p>(قوله: فكقوله: أهد) الخ يجوز الكسر في إن وحينئذ تكون الجملة استثنائية، والفتح وحينئذ يكون منصوباً بنزع الخافض، وهو اللام وإنما لم يمثل للضرورة لظهور أمرها. (قوله: قلنا: الاحتراز) إلى قوله: ضروري، فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة. في تركه شم الفوالي لعدم الاحتياج إليه. (قوله: والجملة استثنائية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة: أي: لم أعد ذكر نعمان.</p>
--	--

فإنه^(١) لو قال: (بِأَمْحَدَ)^(٢) - بفتح الدال لا يُجِلُّ بالوزن ولكنه يَجُلُّ بالقافية فإن حرف^(٣) الروي^(٤) في سائر الأبيات، الدال^(٥) المكسورة «أَوْ لِلتَّنَاسُبِ» أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف، لأن^(٦) رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد^(٧) الضرورة. «مِثْلُ: «سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا» حيث صرف (سَلَسِلًا) ليناسب المنصرف الذي يليه - أعني^(٨) (أَغْلَلًا) - فقوله^(٩): (سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا) مثال لمجموع غير^(١٠) المنصرف الذي صرف^(١١)، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه^(١٢) «وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا» أي: العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع، علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما^(١٣) مقام علتين لتكررها^(١٤)،

(١) أي: شأن. (٢) بفتح الدال في موضع الجر بدل من الخبر. (٣) أي: حرف القافية. (٤) سمى حرف يجب تكرره في آخر كل بيت في القافية بمعنى. قوله: فإن حروف الروي حروف. (٥) خبر إن. (٦) وهو تعليل لليلة المستفادة من قوله ليحصل. (٧) مرتبة. (٨) المنصرف. (٩) أراد أن ذكر أغللا ليس زائداً لأن المقصود تمثيل للمجموع والأظهر أن التقدير كمصرف سلا في هذا التركيب عصام. (١٠) سَلَسِلًا. (١١) أي: لتناسب المنصرف. (١٢) أشار إلى موصولة ما. (١٣) أي: الجميع وألفا التائيث. (١٤) أي: تكرر كل واحدة منهما.

أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مِثْلُ: «سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا»^(١) وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا^(٢)

(١) حيث صرف سلا سلا وقوا ريرا للتناسب المنصرف الذي يليه.
(٢) أي: العلتين.

(قوله: لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم) في السجع وغيره وهذا يقال، هنائي الشيء ومرآني، والأصل امرآني عند من لم يثبت مرآني، وقال الله تعالى: «وَالْفَجْرِ»، ثم قال: «يَسْرِ»، ويقال: «سَيَّ»، لموافقته: «قَلَّ». (قوله: لتناسب المنصرف الذي يليه) قد ينصرف: لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى: «قَوَارِيرًا» على قراءة التثنية فإنه صرف لتناسب أواخر الأبيات، فإنها كالتقواهي يعتبر توافقها وتجانسها، وأما إذا قرئ بالألف فليس نصاً فيما استشهد به لجواز أن لا يكون الألف بدلاً من التثنية، بل أن يكون للإطلاق كما في قوله تعالى: «الْأُنثَى» اعلم أن غير الفصح في نفسه قد ينضم إليه أمر فصيح فيصير فصيحاً فإن «سَلَسِلًا» في نفسه غير فصيح و«أَغْلَلًا» حسنة وجعله فصيحاً، وكذا «يَبْدُوُ الْهَلَقُ» يحسنه قوله تعالى: «يَبْدُوُ» وإلا فاللغة الفاضلة يبدأ، روي أن بعض البلغاء قال لكتابه: اكتب يا حار إن الركب قد حاروا بضم الراء في يا حار، فقال الكاتب: يا سيدي يا حار بالكسر أفصح فأمره بما أمره به أولاً وأراد به أن التناسب يحسنه. (قوله: مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف) وإلا لكان الأنسب الاكتفاء بسلا. (قال: وما يقوم

(قوله: فإن حرف الروي) وهو آخر حرف من البيت بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه نسبة الكل إلى الجزء، فيقال: قصيدة نونية أو لامية أو ميمية مأخوذ من الروية، وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فاعل بمعنى مفعول أو من الرواء بالكسر والمد وهو الحبل الذي يشد به الحمل على البعير سمي به؛ لأنه يشد به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فاعل بمعنى فاعل، واعلم أن كل حرف يصلح أن يكون رويّاً سوى حروف الإطلاق وهي المدات والمضمرات كالمادات وكذا التثنية وياء الإضافة لا يصلحان لذلك، والتفصيل في محله. (قال المصنف: أو للتناسب) مفعول له تحصيلي، وقوله: للضرورة، حصولي فلذا أعاد اللام وإلى هذا أشار بقوله: أي: يجوز صرف غير المنصرف؛ ليحصل التناسب، والجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص، قال في الفوائد: فلكون هذا الجواز مغايراً للأول بحسب النوع نبه عليه بإعادة الجار، وفي تفسيره أيضاً إشارة إلى أن ذكر سلا سلاً مع أغللاً له وجه، وهو أن المناسبة لا يعرف إلا بذكرهما معاً، وقوله: أمر مهم عندهم؛ أي: عند بلغاء العرب، ومقصود لازم عند علماء الأدب، فلذا صار السجع من أجل محسنات الكلام على ما حققه الفاضل العصام. (قوله: مثل سلا سلاً وأغللاً) على قراءة نافع والكسائي وأبي بكر، ولما كان رعاية التناسب أبعد ما يظن صرف غير المنصرف لأجلها مثل: من أوثق الكلام، ومثله قول الملك العلام: «قَوَارِيرًا» حيث صرف لتناسب رؤس الآي والفواصل؛ أعني: الوقف على الألف. (قوله: مثال المجموع الخ) أي: فلا يكون ذكر قوله: «أَغْلَلًا» زائداً كما ذكرناه آنفاً. (قوله: أي: العلة الواحدة) يشير إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه أو واحدة منها تقوم الخ وإلى أن ما موصولة وأن الموصول للعهد حيث قال: من العلل التسع. (قوله: قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررها) اختلفوا في سبب قيام كل منهما مقام علتين فالأصح تكرر كل واحدة منهما كما فصله، وقال عصام: وجه تحقق الفرعتين في الجمع أنه للزومه بمنزلة الجمعين وكذا التائيث بالألف، والأولى أن

(قوله: هنائي الشيء ومرآني) بالحركات الثلاث في العيين. (قوله: عند من لم يثبت مرآني) قال الأخفش: يقال مرآني الطعام، وقال بعضهم: تقول امرآني الطعام، قال الفراء: مع هنائي، قالوا: بغير الألف وإذا أفردوها قالوا: امرآني كذا في الصحاح. (قوله: ثم قال يسر) الأصل يسري أسقط الياء واكتفى بالسكر لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة. (قوله: لموافقته قلى) فإن إمالته قياسي لكون ألفه متقلبة عن الياء، وأميل ألف سجا مع كونها متقلبة عن الواو لموافقته. (قوله: أفصح) لما سيجيء من أن بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم أفصح

من جعله

أحديهما: «الْجَمْعُ» البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، فإنه^(١) قد تكرر فيه^(٢) الجمعية حقيقة كـ (أَكَالِبُ)^(٣) و(أَسَاوِرُ)^(٤) و(أَنَاعِيمُ)^(٥) أو حكماً كالجموع الموافقة لها^(٦) في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ (مَسَاجِدُ) و(مَصَابِيحُ).

وثانيهما: التأنيث لكن لا مطلقاً بل بعض أقسامه (و)^(٧) هو «أَلِفًا التَّأْنِيثُ» المقصورة والممدودة أي:

(١) شأن. (٢) أي: في هذا الجمع. (٣) جمع أكلب وهي جمع كلب. (٤) جمع أسورة وهي جمع سوار. (٥) جمع أنعام وهي جمع نعم، وكثيراً ما يطلق على الإبل. (٦) أي: للجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة. (٧) ذلك البعض.

الْجَمْعُ وَأَلِفًا التَّأْنِيثُ

مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم؛ لأنه بيان لما أبهمه في حد غير المنصرف. (قوله: أحدهما الجمع البالغ إلى صيغة منتهى الجموع) أي: الجمع الذي يجمع إلى أن ينتهي إلى وزن الممنوع عن جمع التكسير، اعلم أن النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب إلى أن قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير، والمصنف ذهب إلى أنها لتكرر الجمعية حقيقة أو حكماً كما ذكره قدس سره، والأكثرون ذهبوا إلى أنها لكونه لا نظير له في الأحاد العربية، وأما نحو: ثمان فساد، وأما نحو: الترامي، فالأصل فيه ضم ما قبل الياء، وأما نحو: هوازن لقبيلة من قيس فمقول من الجمع، وأما نحو: يمان وشام في المنسوب إلى اليمن والشام فالألف فيهما عوض عن إحدى يائي النسبة، فهذا الوزن عارض لم يعتد به؛ لأنه بسبب إحدى يائي النسبة، والألف الذي هو بدل عن الأخرى، وياء

منادى برأسه. (قوله: لأنه بيان لما أبهمه الخ) يعني: أنه أبهم في حد غير المنصرف قديدين من تسع وما يقوم مقامهما، وقد بين الأول بقوله: وهي عدل الخ فكان المناسب أن يبين الثاني أيضاً في جنبه ويقدمه على الحكم، وأما قوله: فالعدل الخ بيان الأسباب فهو بيان لما أبهم في تفسير ما أبهم في الحد فاندفع ما قيل: إن بيان الأسباب كلها من تنمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة في وقوعها أينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان أنها لا تصلح للتعريف قدمت إلى هنا. (قوله: لكونه نهاية جمع التكسير) فإن الشيء إذا بلغ نهايته وكماله قوي غاية القوة. (قوله: لتكرر الجمعية) وتكرر الشيء يوجب قوته. (قوله: لكونه لا نظير الخ) فإنه إذا لم يكن له نظير في الأحاد كان غير مشبه بالأحاد فيكون قوياً في جمعيته. (قوله: وأما نحو: ثمان الخ) لما كان بعض الأحاد وارداً على صيغة منتهى الجموع، فلا يصح أنه لا نظير له في الأحاد اعتذر عن ذلك، والمراد بنحو ثمان أمثاله من نحو: رباع لمن ألقى رباعيته، وشناح بمعنى طويل، وضراب؛ أي: غليظ قصير، ومعنى قوله: شاذ أنه قليل في حكم عدم. (قوله: وأما نحو: الترامي) أي: المصادر المنقوصة من باب التفاعل. (قوله: وأما نحو: هوازن) أي: سراج، وبراقس اسم كلب، ومعاقر اسم حي من اليمن. (قوله: فالألف فيهما الخ) والأصل يمني وشامي. (قوله: كذا تهام الخ) أصله تهمي عوض الألف من إحدى يائي النسبة فصار تهامي ثم سقط الياء للتوئين. (قوله: وإنما لم يعد الخ) حيث جعل

المؤنث بالألف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم، وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في أنه كما لا يتغير العلم لا يتغيران أيضاً. وقوله: البالغ إلى صيغة الخ زاد لفظ الصيغة؛ لأن مساجد مثلاً ليس منتهى الجموع، بل على صيغة ووزنه؛ يعني: أن كونه على تلك الصيغة يقوي الجمعية بخلاف الصفة مثلاً. (قوله: حقيقة كأكالب الخ) جمع أكلب جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار^(١)، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم كذا في الهامش، ونعم بفتحيتين: سارياً ومنه قوله:

مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهُدِهِ

وَلَا نَعَم قَطُّ إِلَّا جَاءَتِ النَّعَمُ

ففي هذه الأمثلة تكررت الجمعية فكل جمع قائم مقام علة، وكل علة فرع لشيء؛ لأن الجمع فرع المفرد، ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم. (قوله: الموافقة لها) أي: للجموع التي تكررت فيها الجمعية حقيقة، وفي قوله: في عدد الحروف الخ، إشارة إلى أن المراد الوزن التصغيري لا الصرفي، فلذا لم يقل: في الوزن، وبالجمله: إن الجموع الموافقة لها في حكمها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانياً جمع تكسير. وقوله: والسكنات جمعه مع أن الساكن واحد أو اثنان للمشاكله أو باعتبار الأفراد أو بناء على أن أقل الجمع اثنان. (قوله: وثانيهما: التأنيث، لكن لا مطلقاً) أشار به إلى وجه مخالفة المصنف لما ذكره في تعداد العلل والأسباب المانعة حيث قال هناك: وتأنيث، ولم يقل: وألفا التأنيث، وهنا قال كما ترى: فوجهها أن العلة في الحقيقة ألفا التأنيث لا مطلق التأنيث، فيكون مجازاً بذكر الشيء وإرادة بعض أقسامه، قيل: بل العلة هي التي تضمنها ألفا التأنيث فيكون مجازاً من قبيل إضافة السبب إلى المسبب فهذا ظهر لك فائدة مخالفة الإجمال للتفصيل. وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا التأنيث المطلق الأعم من التأنيث بالتاء أو الألف أو المعنوي. (قوله: وهو ألفا التأنيث) قيل: الصواب والتأنيث بالألف عطفاً على الجمع، وقال عصمت: في العبارة مسامحة، والمراد: والتأنيث الواقع بسبب أحدهما، وقد مر ما به يندفع ذلك، فتبصر. (قوله: والممدودة) الهمزة الممدودة في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد؛ إذ الألف للزومها صارت كلام الفعل، فجاز زيادة الألف

(١) بمعنى: دسنيته، وفي التنزيل: ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا بَيْنَ أَسَاوِرَ﴾.

النسبة عارضة لا يمتد بها في الوزن، وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب إلى تهم بمعنى: تهامة هي بلدة، قال الجواهري: إنه منسوب إلى تهامة لكن حذف منه إحدى يائي النسبة، وإنما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو: عواري جمع عارية منسوب إلى العار؛ لأنها تثبت في واحد وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد، وقيل: إن ثمانياً مثل يمان؛ لأنه منسوب إلى الذي هو الثمن ولا يخفى بعده، وقيل، منسوب إلى ثمانية نسبة المعدود إلى العدد فإن ثمانية في الأصل عدد، والثماني هو المعدود ليس إلا فإذا ألف التي فيها غير ألف المنسوب إليه تقديرًا؛ لكونه بدلاً من إحدى يائي النسبة، وكذلك الياء غير الياء، وأما سراويل فأصجمي أو هربي مفرد شاذ، أو جمع تقديرًا، وأما نحو: أكلب وأحمال وإن لم يأت لهما نظير في الأحاد فالاعتذار فيهما أنهما جمعاً قلة، وحكم جمع القلة حكم الآخذ بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الأحاد فصاراً كأنهما باقيان على أفرادهما، ولا يصح الاعتذار بمجيء أقمل في الواحد؛ نحو: أدرج في اسم موضع لكونه منقولاً عن الجمع كمداخن، ولا بأجر وأنك؛ لأنهما أعجميان؛ ولأن أنك يحتمل أن يكون فاعلاً، ولا بأشد؛ لأنه جمع شدة على غير القياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه، قال قدس سره في الحاشية: فأكلب جمع أكلب وهي جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار، وأناعم جمع أنعام جمع نعم انتهى، السوار: ياره دست، وقد يلحق التاء بأساور وعليه قوله تعالى في قراءة: ﴿فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾، نعم، جهاز باي، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، وأرادوا بجمع جمعه التكثير فقط؛ لأن جمع الجمع إما أن يراد به التكثير أو الضروب المختلفة كذا في الصراح. (قوله: أو حكماً كالجموع) الخ إنما جعل ملحقاً بالقسم السابق؛ لأنه شابهه من وجوه ثلاثة: أحدهما: أنه على وزنه، وثانيها: أنه جمع مثله وقد أشار إليهما قدس سره في الشرح، وثالثها: أنه ممتنع من الجمع مرة أخرى. (قوله: والممدودة)

غير منصرف وأراد بنحو: عواري قماري وكراسي وبخاتي ودباسي في جمع قمرى ويختى كرسى ودبسى. (قوله: جمع عارية) بالتشديد منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب. (قوله: لأنها تثبت الخ) أي: لأن تلك الياء تثبت في واحدة فصارت أصلية بالقياس إلى الجمع وإن كانت عارضة في الواحد. (قوله: وقيل: إن ثمانياً الخ) أي: قيل في الاعتذار عن مجيء ثمان أنه مثل يمان، والأصل يمتنى عوض الألف عن إحدى الياءين فصار ثمان. (قوله: الذي هو الثمن) وإبدال الضم الذي كان في المنسوب إليه بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل: تهامي في النسبة إلى تهامة. (قوله: ولا يخفى بعده): إذ لا معنى للنسبة في ثمان فإنه بالإضافة إلى الثمن كالأربع بالنسبة إلى الربع، والخمس بالنسبة إلى الخمس، ولا معنى لنسبة هذين العددين إلى جزئيهما كذا في الرضي. (قوله: في الأصل عدد) أي: لا معدود. (قوله: والثمانى هو المعدود) أي: الثماني لا يستعمل إلا في المعدود لا العدد. (قوله: فإذا الخ) أي: إذا كان ثمان منسوباً إلى ثمانية فالألف التي في ثمان غير الألف التي في ثمانية تقديرًا، وكذا الياء التي في ثمان غير الياء التي في ثمانية ليصبح كونه منسوباً إليه، وإن أُلغى عوض عن إحدى اليائين وهذا كما قيل في هجان وفلك. (قوله: وأما نحو أكلب الخ) جواب عما يقال: إنه لو كان قوة هذا الجمع؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فكذلك أكلب وأحمال لا نظير له في الأحاد، فلم لم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله. (قوله: بدليل تصغيره على لفظه) فيقال: أكلب وأجيميل. (قوله: ولا يصح الاعتذار) أي: لا يصح الاعتذار عن نحو: أكلب بأن له نظيراً في الأحاد لمجيء أدرج وأجر وأنك وأشد؛ لأن الأول منقول، والآخران أعجميان، الأجر قد يشدد راؤه، قال في الصحاح: الآنك الأسرب، وهو أقمل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد إلا أنك وأشد. (قوله: بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه) قال: بلفتها وأجمعت أشدي. (قوله: السوار ياره دست) بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسي معناه: دست برنجن. (قوله: التكثير) فقد دون الضروب المختلفة. (قوله: وقد أشار الخ) بقوله: كالجموع

كل واحدة منهما كـ (حُبْلَى) ^(١) و(خَمْرَاء) ^(٢) لأنهما لازمتان للكلمة وضماً ^(٣)، لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في: (حُبْلَى): حُبْل ولا في (خَمْرَاء) ^(٤): خَمْر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكرراً ^(٥)، بخلاف التاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل ^(٦) الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو

عرض

(١) مثال الألف المقصورة. (٢) تفسير لمعنى اللزوم، أي: لا ينفك كل واحدة منهما. (٣) أبداً ومستمراً. (٤) يحذف ألف التأنيث لأن مذكراً آخر لا حر. (٥) حكماً لا حقيقة. (٦) وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كالحجارة والتجارة لكن لما لم يكن في نوعها ذلك اللزوم لم يعتبر.

للمد قبلها فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما؛ لصار الاسم مقصوراً وضاع العمل، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى؛ لتبقى على مذهبها، وإنما قلبت همزة لا واو أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى أحدهما لاحتيج إلى قلبها ألفاً كما في كساء ورداء، فيكون تطويلاً للمسافة بلا فائدة (سيد). وأورد عليه بأن علامة التأنيث الهمزة؛ لأنها المنقولة عن ألف التأنيث إلا أن يقال: المراد بالألف الممدودة هي الهمزة سميت بها؛ لأنها الممدودة بها ففيه حذف وإبصال، ولا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة؛ لأن الألف إما اسم للأعم أو للمتحرك فقط، واسم الساكن لا (شرح عصام). (قوله: أي: كل واحدة منهما الخ) لما كان قوله: وألفا التأنيث مضطرباً، حيث يوهم كونهما معاً علة واحدة أو له بقوله: أي: كل واحدة منهما، وقيل: لما كانت الثنية اختصار العطف فمعنى قوله: وألفا التأنيث، ألف وألف والواو لمطلق الجمع، توهم منه أن الألفين ليستا مستقلتين في العلية، بل العلة مجموع الألفين دفعه بهذا التفسير. (قوله: لأنهما لازمتان للكلمة) علة للدعوى الضمنية والتأنيث اللازم بمعنى كونه بحيث لا يجوز إسقاط علامته على إرادة التذكير؛ نحو: طلحة وحبلَى وصحراء، فإنه لا يقال في المذكر منها طلح وحبل كما ذكره الشارح. (قوله: فصار التأنيث مكرراً)؛ لأن كونها ألف تأنيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تأنيث آخر فكان فيه علتين فرعيتين، وقوله: فإنها ليست لازمة الخ؛ أي: وإن اتفق اللزوم في بعض الاسم؛ نحو: حجارة وعرفة، فإن هذا اللزوم لما لم يكن معتبراً في نوعها لم يعتد به. (قوله: فلو عرض لها اللزوم لعارض الخ) جواب عما يقال: إن ألف التأنيث قامت مقام علتين لأجل لزومها، والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلاً، فإن الأعلام محفوظة عن التصرف، فحينئذ ينبغي أن يقال: أن فاطمة ثلاثة أسباب؛ العلمية والتأنيث ولزومها، وحاصل الجواب: أن التاء وإن كانت لازمة فيما قلت، إلا أن لزومها عارض بسبب العلمية، فلذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله، فلم يكن هذا اللزوم العارض نازلاً منزلة علة كاللزوم الوضعي. وقوله: كالعلمية

الهمزة الممدودة منقولة عن الألف وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها ولما لم يفارق إحداهما الأخرى نسباً إلى التأنيث تغليباً. (قوله: فإنها ليست لازمة للكلمة) أي: لتبناها وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كحجارة وتجارة.

الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وإنما لم يقل في الوزن كيلا يسبق إلى الفهم أن المراد الموافقة في الوزن الصرفي. (قوله: الهمزة الممدودة) هي عند سيبويه في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد؛ وذلك لأن الألف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الألف للمد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى لتبقى على مذهبها، وإنما قلبت همزة لا واو أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى إحداهما لاحتيج إلى قلبها الهمزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفاً كما فيهما. (قوله: نسباً؛ أي: الألفان إلى التأنيث) حيث قيل الممدودة للتأنيث فإن الممدودة مجموعهما. (قوله: تغليباً) لألف التأنيث على الألف الزائدة. (قوله: أي: أبناؤها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها الخيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وإنما لم تكن التاء لازمة لبناء الكلمة؛ لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث. (قوله: وإن اتفق الخ) بأن صارت داخلة في مادتها.

اللزوم يعارض كالعلمية^(١) مثلاً، لم^(٢) يَقَوْ قُوَّةَ اللزوم الوضعي^(٣) «فَالْعَدْلُ»^(٤). مصدر مبني للمفعول أي: كون الاسم معدولاً «خُرُوجُهُ»^(٥) أي: خروج الاسم،

(١) مثلاً. والمنقول من الوصفية لا الاسمية كالليحة والنطحة. (٢) أي: لزوم المعارض. (٣) أي: الأصلي. (٤) اللام للمعهد الخارجي. (٥) المصدر مضاف إلى الفاعل.

فَالْعَدْلُ خُرُوجُهُ

(قال، فالعدل) الفاء لتفسير العدل وأخواته؛ أي: بيان نفس مفهوم السبب أو شرط تأثيره وعلته، وهو في اللغة الصرف يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته. (قوله، مصدر مبني للمفعول) فيصح تفسيره بالخروج؛ لأن مفهومه أعم من أن يكون مستنداً إلى الإخراج أولاً، وإن كان المتبادر الخروج بنفسه، وإنما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم؛ لأنه لا

(قوله، أو شرط تأثيره) كلمة أو لمنع الخلو. (قوله، وهو في اللغة الصرف) وقع في الرضى ولو قال: إخراج له كان أوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال: اسم معدول، والظاهر أن مقصوده بيان المعنى المرقي للعدل كما وقع في بعض شروح التسهيل: العدل صرفك اللفظ؛ يعني: أن العدل في عرفهم بمعنى الصرف، يقال: اسم معدول الخ، فالأوفق أن يفسر بالإخراج؛ ليكون التعريف باللازم المحمول، وإنما قال: أوفق؛ لأن الخروج أيضاً لازم للصرف إلا أنه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول أولى لا أن الأدباء جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي، وإلا لم يتوجه الاعتراض؛ إذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لا توقفهما في التعدية واللزوم، ولا شك في تحققها لهما فإن الصرف يستلزم الخروج، فالصواب إسقاط لفظة في اللغة، أو أن يقال: وهو في اللغة الصرف، يقال: عدل عنه؛ أي: صرفه، وفي الاصطلاح صرف الاسم عن بنيته يقال: اسم معدول الخ، فما قيل: لو كان العدل بمعنى الإخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل، يقال: عدل عنه؛ أي: مال عنه، وعدل إليه؛ أي: مال إليه، وجاء بمعنى التباعد، يقال: عدل الجمال الفحل؛ أي: نجاه كذا في القاموس، ولا داعي إلى كون العدل النحوي بمعنى التباعد دون الميل إلا اشتقاق المعدول، وتسمية الاسم معدولاً وليس بقوي؛ لأنه بمعنى المعدول إليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت أن مبني الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على أن المذكور في القاموس أن العدل الموصول بمن معناه الميل على أن المذكور في القاموس عدله وعدل عن يعدل عدلاً وعدولاً حاد وإليه عدولاً رجوع، وهو يدل على أن الموصول بمن معناه الميل، والموصول بإلى معناه الرجوع، فلا يصح أن يكون إطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول إليه. (قوله، فيصح تفسيره بالخروج الخ) يعني: أن مفهوم الخروج أعم من أن يكون بالإخراج أو بنفسه وإن كان المتبادر منه عند الإطلاق الخروج بنفسه فإن العام يراد إطلاقه في فرد منه شائعاً فليشيعه يتبادر إلى الذهن كالوجود؛ فإنه أعم من الخارجي والذهني وإن كان المتبادر منها الخارجي، وإذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند إلى الإخراج وهو المخرجة، فيصح تفسير العدل المبني للمفعول؛ أعني: المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازماً محمولاً عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضي،

بيان للمعارض؛ أي: لأن الأعلام لا تتغير كما أن ضروب الأمثال كذلك. (قوله: لم يبق قوة للزوم) من باب علم، وقوة: منصوب بترج الخافض؛ أي: مثل قوة اللزوم الوضعي الكائن في مثل حبل وحمرأ. (قال المصنف: فالعدل الخ) قدمه لعدم كونه مشروطاً بشيء، والفاء للتفسير أو للتفصيل؛ أي: تفصيل ما أجمله في مقام تعداد الأسباب، فالثاني عين الأول؛ لكونه معاده باللام المعهية فلذا لم يقل: فالمعدولية، وقيل: الفاء لتفسير العدل وأخواته من العلل، فالأولى عطف الأسباب الباقية عليه؛ لتكون في حيز التفسير فافهم، ثم إن العدل في اللغة: مصدر من باب ضرب بمعنى الميل، يقال: عدل عن الطريق إلى ظلي؛ أي: مال، فالمعدول من قبيل الحذف والإيصال، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف، وإنما عرّفه من بين الأسباب تعييناً لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه. (قوله: مصدر مبني للمفعول) غرضه من هذا دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف من أن العدل عبارة عن الإخراج لا الخروج؛ لأن العدل متعدد، والخروج لازم، وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز، بل الواجب أن يقال: إخرجه، وحاصل الدفع: أن العدل مصدر مبني للمفعول، وأن الخروج بمعنى كون الاسم مخرجاً كذلك، فيكون تفسيراً للمتعدي بالمتعدي فيستقيم الحمل، ولك أن تقول: غرضه أن العدل صفة المتكلم، والخروج صفة الاسم، ولا يجوز تفسير صفة شيء بصفة آخر، فقدّر بما يرجع إلى أنهما صفتا الاسم (نعمه)، فاعلم أن المصدر قد يكون بمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول مجازاً كخلق بمعنى مخلوق، وعدل بمعنى عادل، والفرق بينهما وبين المصدر المبني للفاعل أو المبني للمفعول: أنه يراد بالأولين الذات مع الوصف وبالأخيرين الصفة فقط. (قوله: أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه، يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته، وإنما أرجع الضمير إلى الاسم بقرينة أن البحث في الاسم، فخروج الفعل لا يسمى عدلاً اصطلاحاً، ولم يرجع الضمير إلى العدل؛ لثلا يلزم كونه الشيء معلوماً قبل نفسه، ثم الفرق بين العدل والاشتقاق أن الخروج في عدل بحسب اللفظ فقط وفي الاشتقاق بحسب اللفظ والمعنى (ابن سيد).

أي: كونه مُخْرَجاً «عَنْ صَيَغَتِهِ»^(١) الْأَصْلِيَّةِ أي: عن صورته^(٢) التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى عليك أن صيغة المصدر ليست

(١) أي: الاسم المدول عنه. (٢) أي: الهيئة.

عَنْ صَيَغَتِهِ^(١) الْأَصْلِيَّةِ

(١) أي: الاسم.

يدل على ما هو سبب للمنع إلا ضمناً؛ لأن السبب ما قام بالاسم إذ به تتحقق الفرعية فيه، وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم. (قوله: أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه. (قوله: عن صيغته) كأنه أراد بها ما يشمل صورته الحكمية أيضاً فإن خروج سحر معيناً من السحر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية؛ إذ لا دخل فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية؛ لأن اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الإشكال؛ لأنها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن أو الإضافة، ولهذا يغير التفسير بأنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة أو استلزام كلمة أخرى معه، وفيه أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة معدولاً عن صمت في يوم الجمعة مع أنه ليس معدولاً عنه، ولا يرد على تفسير المصنف؛ إذ ليس لفي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن أن

وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه مخرجاً، ثم أنه ذكر الشارح الرضي في بحث المصدر أن المصدر موضوع للحدث الساذج، والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به، والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب، فالنسبة إلى ما قام به أو إلى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم في الوجود فإن أضيف إلى الفاعل كان مبنياً للفاعل، وإن أضيف إلى المفعول كان مبنياً للمفعول، وإن لم يذكر معه شيء منهما كان محتملاً للمعنيين كما فيما نحن فيه، فقد ظهر لك مما ذكرنا أن ما قيل: إن صيغ المصدر لم توضع إلا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل والمأخوذة للفاعل لا بد له من دليل كلام لا طائل تحته. (قوله: إلا ضمناً) أي: تبعاً فإن الإخراج يستلزم المخرجة. (قوله: أي: مادته) إما بحذف المضاف أو التجوز بذكر الكل وإرادة الجزء. (قوله: إذ لا يتصور الخ) تحليل لمقدر؛ أي: إنما فسرناه بالمادة؛ إذ لا يتصور خروج الكل؛ أي: الاسم الذي هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة.

(قوله: فإن خروج سحر الخ) يعني: لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم أن لا يكون سحر إذا أريد به سحر معين معدولاً عن السحر المعروف باللام؛ لعدم خروجه عن صورته الحقيقية؛ لأن اللام لكونها كلمة برأسها لا دخل لها في الصورة مع أنهم صرحوا بأنه معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة. (قوله: لأنها غير متناولة الخ)؛ لأن من والمضاف إليه ليس داخلاً في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر، ولا في صورته

وقيل: الفرق أن اتحاد المعنى شرط في العدل من غير زيادة بخلاف الاشتقاق. (قوله: أي: كونه مخرجاً) فسر الخروج بالكون مخرجاً إشعاراً بأن المراد بالخروج هنا الخروج المستند إلى الإخراج لا الخروج بنفسه وإن كان متبادراً فيصح التفسير والحمل ويندفع الاعتراض على ما عرفت، فيكون معنى العدل: كون الاسم مخرجاً عن صيغته إلى صيغة أخرى. (قوله: أي: عن صورته) فسر الصيغة بالصورة؛ لأن الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما تعرضه من الهيئة، فيقال: ضرب صيغة ماض، وهي ليست بمرادة هنا، بل المقصود الهيئة والصورة المجردة عن المادة ففي التفسير بيان أن الصيغة هنا مجردة عن أحد جزأي معناها؛ أعني: المادة والصورة، قال النجدواني: اعلم أن للاسم مادة: وهي نفس المركب من الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لذلك الاسم. (قوله: التي تقتضي الأصل والقاعدة) أراد بالأصل: الوضع اللغوي، وبالقاعدة: الاصطلاح والاستعمال كذا قيل، والظاهر أن الأصل: هنا بمعنى القاعدة، فيكون عطف تفسير، وتوضيح البحث: أن ثلاث مثلاً كان أصله أن يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة بخلاف نحو: ضارب المشتق عن الضرب؛ إذ ليس أصله أن يكون على صيغة الضرب، بل هنا أخذ صيغة من صيغة أخرى لا خروج اسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى فلا يلزم كون ضارب مثلاً غير منصرف للعدل والصفة (ابن سيد)، ونوقش بأن الاسم بعد الخروج عن صيغته الأصلية لا يبقى فكيف ينتقل إلى صيغة أخرى؟ وتحقيقه: أن يقال أن للاسم مادة: وهي الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف، وهي المراد بالصيغة بطريق التجريد كما مرت الإشارة آنفاً، فخروج مادة عن صورة، ومادة كانت لها في الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى هو العدل، فيكون المضاف مقدراً في الكلام؛ أي: العدل خروج مادة الاسم، فيصح المعنى فلا تغفل. (قوله: ولا يخفى الخ) أي: عليك كما في نسخة: يعني: بمعنى عرفت، من معنى الصيغة الأصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل وأضرابه عن حد العدل، فإن الضارب المشتق من الضرب ليس أصله، وقاعدته يقتضي أن يكون على صيغة الضرب، فإن القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل، بل هناك خروج صيغة من صيغة، لا خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى كما قدمناه، وهكذا يقال في جميع الأمثلة الآتية بعد إلا أن في مثل عمر إشكالاً، فإنه ليس له أصل وقاعدة يقتضي أن يكون عليها ويمكن أن يقال: لما اقتضى ضرورة منع الصرف

صيغة^(١) المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها. وإن^(٢) المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة^(٣) باقية^(٤)، والتغيير إنما وقع في الصورة فقط، فلا^(٥) ينتقض بما^(٦) حذف عنه^(٧) بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل: (يَدٌ وَدَمٌ) فإن المادة^(٨) ليست باقية فيهما، وإن^(٩) خروجه^(١٠) عن صيغته الأصلية يستلزم^(١١) دخوله في صيغة^(١٢) أخرى - أي: مغايرة للأولى - ولا^(١٣) يبعد أن يُعتبر مغايرتها^(١٤) لها^(١٥) في كونها غير داخلية تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى^(١٦) داخلية تحتها، فخرجت عنه^(١٧) المعغيرات القياسية.

(١) أي: ليست صيغة المصدر موضوعة بإزاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولأن المصدر مشتق منه والأصل في الاشتقاق أن يكون المشتق مغايراً للمشتق منه. م. (٢) عطف على أن صيغة المصدر. (٣) أي: الحروف الأصلية التي ركب الصيغة المدول عنها منها. (٤) في المدول. (٥) حد المدول. (٦) بكلمة. (٧) أي: من تلك الكلمة. (٨) أي: الحروف الأصلية. (٩) ولا يخفى أيضاً. (١٠) أي: الاسم. (١١) يقتضي ذلك الخروج. (١٢) أي: في صيغة غير الصيغة الأولى. (١٣) معطوف على قوله. ولا يخفى. (١٤) أي: مغايرة الصيغة المدولة. (١٥) أي: للصيغة المدول عنها. (١٦) صيغة المدول عنها. (١٧) أي: عن حد المدول.

يقال: إن ذلك الخروج غير تام؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ. (قوله: فخرجت عنه المعغيرات القياسية) كالمقام قيل: لم تدخل في الخروج؛ لأنها مخرجة لا خارجة، وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل.

الحكمة لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو: هو أحسن لو أنصفت من الشمس، وكذا بين المضاف والمضاف إليه بالطرف، ونحوه في الشعر. (قوله: ولهذا) أي: لعدم تناول قوله: صيغته للصورة الحاصلة لاسم التفضيل بمن أو الإضافة يغير تفسير العدل ليدخل فيه؛ نحو: آخر على جميع التقادير. (قوله: وفيه) أي: في هذا التغيير أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة منصوباً بتقدير في معدولاً عن المجزوء بلفظ في؛ لأنه يصدق أنه خرج عمالخواحقه من استلزام في ويمكن أن يجاب بأنه لا نسلم خروجه عمالخواحقه فإن حق المفعول كلا الأمرين أن يستعمل منصوباً ومجزوراً. (قوله: بجواز الفصل هنا الخ) لم أجد مثلاً في الكتب المتداولة. (قوله: إن ذلك الخروج) أي: خروج يوم الجمعة منصوباً عن في يوم الجمعة خروج ناقص؛ لأن في مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكأنه لم يخرج. (قوله: قيل لم تدخل الخ) قائله السيد الشريف في حواشي الرضى، وأما نحو: مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الأصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند إلى إخراج كما في قولك: خرج زيد إلى بلد كذا، وحاصله: أن خروج الاسم عن صيغته لا يكون إلا بإخراج المتكلم وتلفظه، وهذا أمر بديهي فالمراد من خروجه أن لا يكون مستنداً إلى إخراج العلة فخرجت المعغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فإن خروجها غير مستند إلى علة وإن كان مستنداً إلى إخراج المتكلم، وحينئذ اندفع اعتراض المعشي كما لا يخفى.

إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل منه خرج عن صيغته التي على مقتضى القاعدة وهي عامر إلى عمر. (قوله: فبإضافة الصيغة الخ) نتيجة لما سبق، وحاصله: أنه إذا كانت صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جمع المشتقات بإضافة الصيغة إلى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسماً أو فعلاً؛ لأنها وإن كانت خارجة عن صيغة إلا أنها^(١) غير خارجة عن صيغتها، والمعتبر في العدل أن يكون ذلك الاسم المخرج عن صيغة نفسه هذا وإنما قال: كلها مع أن بعضها كالأفعال المشتقة خرجت بقوله: خروجه المفسر بخروج الاسم بناءً على المجاز^(٢) أو التأكيد كما لا يخفى؛ إذ لا يسند الإخراج إلى ما خرج سابقاً. (قوله: وإن المتبادر الخ) بفتح الهمزة عطف على قوله: إن صيغة الخ؛ أي: ولا يخفى أيضاً أن المتبادر إلى الفهم الخ، وقيل: الواو للاستئناف، وقوله: أن تكون المادة باقية؛ أي: تكون مادة المعدول عنه باقية في المعدول. (قوله: فلا ينتقض بما الخ) أي: لا ينتقض حد العدل منعاً باسم حذف عنه بعض حروفه اعتباطاً كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا محذوفة الأوائل؛ نحو: عدة، ومحذوفة الأواسط كعمول على رأي، وقوله: وإن خروجه عطف على ما سبق، فهو في حيز قوله: ولا يخفى. (قوله: ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها) أي: مغايرة الصيغة الأخرى لها؛ أي: للأولى في كونها؛ أي: الصيغة المدولة غير داخلية الخ، قيل: هذا هو المتبادر حيث إن الصيغة الأولى لما كانت موافقة للأصل والقاعدة فإذا خرج عنها إلى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا الفرد المذكور. (قوله: فخرجت عنه المعغيرات القياسية) تفريع على قوله: ولا يبعد الخ؛ أي: إذا اعتبر بمغايرة الثانية للأولى عدم دخول الثانية تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المعغيرات القياسية التي مادتها باقية بقرينة السياق (عصمت). وقوله: القياسية؛ أي: المنسوبة إلى موافقة القياس كالمقام والمقام، فإن أصلهما مقوم ومقوم وهو جار

(١) خارجة عن غير صيغتها (نسخه).

(٢) بأن يراد بالمشتقات بعضها.

وأما المغيرات الشاذة^(١) فلا نسلم أنها مُخرجة عن الصيغ الأصلية فإن الظاهر أن مثل : (أَقْوَسُ)^(٢) و(أَنْيَبُ)^(٣) من المجموع الشاذة ليست مُخرجة عما^(٤) هو القياس فيهما - أعني : (أَقْوَسَا) و(أَنْيَبَا) بل إنما جمع (الْقَوَسُ) و(النَّابُ) ابتداء^(٥) على (أَقْوَسِ) و(أَنْيَبِ) على^(٦) خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أولاً^(٧) على (أَقْوَسِ) و(أَنْيَبِ) وإخراج (أَقْوَسِ) و(أَنْيَبِ) عنهما. وقال بعض الشارحين: قد جوز بعضهم^(٨)

(١) كالمجموع الشاذة مثل: أقوس وأنيب، والمصغرات الشاذة كويب وعريب بغير الناء والقياس أن يصغر مع الناء والمنسوبات - غير داخله تحت أصل وقاعدة - الشاذة مثل: يهرى بالكسر في الأول لا بصره وبدوي في بادية وثلاثي ورباعي. (٢) جمع قوس. (٣) جمع ناب وهو السن. (٤) أي: عن الجمع الذي. (٥) يعني: أول وهلة. (٦) حال من أقوس وأنيب. (٧) قبل أن يجعلا على خلاف القياس. (٨) متقدم المنطقيان.

على القياس؛ لأن قياس الواو المتحركة في الأصل قلبها ألفاً، ولما قلبت ألفاً وصارت إلى صيغة أخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس، حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومقام من الأسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه إذا جعل علماً وفيه تكلف، فلك أن تقول: المتبادر من الخروج أن لا يكون مستنداً إلى إخراج علة فخرجت المغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئاتها كالحركة فيما مثلنا به (نعمه). (قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالمجموع الشاذة؛ نحو: أقوس وأنيب، وكالمصغرات الشاذة؛ نحو: عريس، والقياس: عريسة كعينة، وكالمنسوبات الشاذة؛ نحو: سليقي، والقياس: سلقي مثل حنفي، وتفصيله في الشافية، وقوله: من المجموع الشاذة، بيان للمثل، وكونهما شاذة: بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقلية عليهما، وفي الشافية: وامتنعوا من أفعل في المعتل العين، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذ، انتهى. فالقياس: الأنياب والأقواس، قال النابغة:

وفي أنيابها السُّمُّ نَائِعٌ

(قوله: أعني: أقواساً) أو قسماً بوزن عصي، أصله قووس فقلب قلب مكان ثم أعلّ فصار كما ترى. وقوله: أي: ابتداء؛ أي: أول وهلة قبل أن يعتبر جمعهما على أقواس وأنياب، فلذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما، ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب نسباً إليهما. وقوله: وإخراج أقوس، بالرفع عطف على قوله: جمعهما. (قوله: قال بعض الشارحين الخ) لعل هذا لتوسيع الدائرة، وحاصله: أن بعض الشارحين نقل عن المتقدمين من المنطقيين جواز تعريف الشيء بما هو أعم منه، واختاره المحقق الشريف، فلعل ابن الحاجب يذهب إلى هذا؛ لأن مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض وهذا يحصل بتعريف العدل بما ذكر وإن دخل فيه الأمور التي تكلف في إخراجها، وكان الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لردّه، لكن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض، ففي شرح العصام ومنهم من قال: المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي الأسباب فلا يخل صدقه على ما ليس بسبب وليس بشيء؛ لأن المقصود من معرفة الأسباب تمييز المنصرف من غيره، وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب

(قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالمجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة، وأما القلب كآيس في يس فقيل: إنه ليس خارجاً عن صورته، إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فإنه أمر اعتباري، وأما نحو: فخذ وعنق بسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجاً تاماً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل ولا يخفى أن الاحتياج إلى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي. (قوله: بل إنما جمع القوس والنباب ابتداء على أقوس وأنيب) ولهذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب

(قوله: فإنه أمر اعتباري) فلو كان له دخل في الصورة لزم أن يكون الأمر الاعتباري داخلاً في الكلمة، فلا تكون موجوداً فضلاً عن أن تكون ملفوظاً ومسموعاً. (قوله: واللفظ الخ) فالمراد بالخروج التام. (قوله: على تقدير كون تغييره غير قياسي) فهما خارجان

تعريف الشيء^(١) بما^(٢) هو أعم منه^(٣) إذا كان المقصود منه^(٤) تمييزه^(٥) عن بعض ما عداه^(٦)، فيمكن أن يقال: المقصود ههنا^(٧) تمييز العدل عن سائر العلل^(٨) لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه^(٩) هذا التمييز^(١٠) لا بأس بكونه أعم منه فحيث^(١١) لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكاليف. واعلم أنا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا^(١٢) (ثلاث ومثلك وأخر ومجموع وعمر) غير منصرف

(١) أي: شيء كان. (٢) أي: بتعريف. (٣) أي: من المرفع بحيث كل ذلك غير المرفع. (٤) تعريف. (٥) أي: شيء المرفع. (٦) كتعريف. (٧) أي: هذا البحث أي في مقام تعريف العدل. (٨) أي: علل الثمانية. (٩) عدل. (١٠) أي: تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل. (١١) أي: حين كان المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه. (١٢) علماء النحاة.

نسباً إليهما. (قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً) الخ كان وجهه أن نظر النحاة في تتبعهم أولاً إلى إعراب الكلمة، وينالها فإذا نظروا إلى إعراب تلك وأخواته وجدوا إعرابها إعراب منع الصرف، ولما علموا بالتتابع أن منع الصرف لا يكون إلا بفرعيتين حقيقة، أو حكماً فتشوا عن حال تلك الأمثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية أو الوصفية، ولم يجدوا أخرى فاضطروا إلى اعتبار فرعية أخرى، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الأصل ففي بعض الأمثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الأصل، إلا اقتضاء العدل المعدول عنه، وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر فالثاني: هو العدل الحقيقي؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو محقق؛ أي: في الخارج، والأول هو العدل التقديري؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج.

بما خرجت به المفيزات القياسية. (قوله: كان وجهه) أي: وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الأمور الثلاثة: أعني: وجد أن هذه الأمثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش

انتهى، وفيه أن غير المنصرف قد تميز عن المنصرف بالتعريف وبيان حكمه، وأن المقصود من بيان العدل مثلاً تكميل التمييز الحاصل من التعريف لا التمييز الاستقلالي (ابن داود)، وفيه أن تمييز غير المنصرف عن المنصرف بالتعريف فرع تبين أجزاء التعريف وتميزه عن الغير فلو لم تكن الأجزاء متميزة عن الغير لم يكن التعريف مختصاً به (يوسف أصم) والله أعلم. (قوله: إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه) نحو: المثلث شكل مضلع إذا قصد تمييزه عن الدائرة فقط لا عن سائر الأشكال. وقوله: فحيث لا حاجة الخ؛ أي: حين إذ كان المقصود بالتعريف ههنا تمييز العدل عن بعض ما عداه وكان هذا التمييز حاصلًا فلا حاجة إلى ارتكاب تلك التكاليف التي أخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها، وإنما سماه تكلفاً؛ لعدم كون العبارة صريحة في إفادة بعض القيود. (قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً الخ) أشار بهذا التحقيق إلى دفع سؤال ناشئ من ظاهر قول المصنف: تحقيقاً أو تقديراً بأن يكون العدل محققاً أو مقدراً في الحقيقة وليس كذلك، بل العدل في كل تقديري في الحقيقة، والحاصل: أن انقسام العدل إليهما إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً وكتب عليه الجزائي ما ملخصه: غرضه تحقيق معنى العدل الحقيقي والتقديري وبيان أن معناهما غير الذي اشتهر عند النحاة؛ وذلك لأن ما اشتهر بينهم أن العدل الحقيقي هو الذي يكون خروجه محققاً فهو مقدم على منع الصرف كما قال الرضوي وظاهر عبارة المصنف معه حيث جعل قوله: تحقيقاً أو تقديراً صفة الخروج، إلا أن الشارح صرفها عن ظاهرها، وحاصل تحقيقه: أن ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فإننا نعلم يقيناً أنهم لما وجدوا ثلاث وأضرابه وعمر وأمثاله غير منصرف، لم يجدوا فيه إلا علة واحدة اعتبروا فيها العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الأصلية، ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة، بل من وجه آخر كما ستعرفه. (قوله: إنهم لما وجدوا) وجه الترتيب المستفاد من كلام الشارح بين الأمور الثلاثة؛ أعني: وجد أن هذه الأمثلة غير منصرفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن أحوال أصولها المذكور في حاشية اللاري

ولم^(١) يجدوا فيها^(٢) سبباً ظاهراً^(٣) غير^(٤) الوصفية أو العلمية احتاجوا^(٥) إلى اعتبار سبب آخر^(٦)، ولما لم يصلح للاعتبار إلا العدل، اعتبروه فيها^(٧) لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا (عمر) من هذه الأمثلة، فجعلوه^(٨) غير منصرف، للعدل، وسبب آخر^(٩)، ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين^(١٠) : أحدهما : وجود أصل للاسم المعدول^(١١) . وثانيهما : اعتبار إخراجها عن ذلك الأصل إذ لا تتحقق الفرعية^(١٢) بدون اعتبار ذلك الإخراج . ففي بعض تلك^(١٣) الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك^(١٤) ، وفي بعضها^(١٥) لا دليل^(١٦) غير منع الصرف، فيفرض^(١٧) له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل^(١٨) . فانقسم العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو^(١٩) باعتبار كون ذلك الأصل^(٢٠) محققاً^(٢١) أو مقدراً^(٢٢)، وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل^(٢٣) ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلا منع^(٢٤) الصرف^(٢٥) . فعلى هذا

(١) حاله . (٢) أي : في الأمثلة المذكورة . (٣) يقتضي عدم انصرافها من الأسباب التسع . (٤) في الأربعة الأول . (٥) جواب لما . (٦) غير الوصفية أو العلمية من الأسباب . (٧) عطف على أنهم لما وجدوا . (٨) أي : ما عدا عمر . (٩) وهو الوصفية وأما حال عمر مسكوت عنه . (١٠) يعني : من اعتبار العدل مطلق شرطان . (١١) دون وجوده في نفس الأمر . (١٢) أي : فرعية المعدول . (١٣) أي : ما عدا عمر . (١٤) وإذا عدل عنه يكون العدل محققاً . (١٥) أمثلة مثل عمر . (١٦) يدل على الأصل المعدول عنه . (١٧) وهو تكرار المعنى في ثلث ومثلث . (١٨) أي : المفروض . (١٩) انقسام . (٢٠) أي : المعدول عنه . (٢١) فيما عدا عمر . (٢٢) أي : من عمر . (٢٣) أي : المتحقق أو المقدر . (٢٤) بمعنى غير صفة الدليل . (٢٥) فلا ينقسم العدل باعتباره .

فليراجع، وقوله : احتاجوا إلى آه جواب لما ؛ أي : اضطروا لحفظ قاعدتهم إلى سبب آخر . (قوله : إلا أنهم تنبهوا الخ) عطف على قوله أنهم لما وجدوا وفيه إشارة إلى رد الرضي كما أشير إليه آنفاً ؛ أي : ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري أنهم تنبهوا ووجدوا العدل ؛ أي : الإخراج عن الأصل فيما عدا عمر من أمثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققاً وفي عمر وأضرابه مقدراً يدل عليه منع الصرف، بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج من الصيغة الأصلية . وقوله : فجعلوه تفريع على قوله : تنبهوا، لا على قوله : اعتبروه . (قوله : ولكن لا بد في اعتبار العدل الخ) دفع توهم نشأ من قوله : اعتبروه فيها وهو أن اعتبار العدل في تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لما وجد عدل تحقيقي أصلاً ففيه توطئة لذكر الفرق بين العدلين، وحاصله : أن العدل التحقيقي هو الذي يكون له أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف، والتقديري بخلافه . (قوله : إذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج) ولا يتوهم أن الأصل إذا كان محققاً كان إخراج الفرع عنه أيضاً كذلك ؛ لأنه ليس المراد بالأصل ههنا إلا ما يكون القياس أن يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه، ثم خرج عنه أو لم يكن والخروج لا يتحقق إلا بأن يكون الاسم عليه ثم يخرج عنه فتحقق ثبوت الأصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب إليه الرضي . (قوله : ففي بعض تلك الأمثلة) وهو ما عدا عمر وهذا إشارة إلى التفيتش عن حال أصولها، وقوله : على وجود الأصل ؛ أي : على العلم بوجوده، وهكذا يقال في قوله : ولا دليل، فلا دور^(١)

(١) توضيحه : أن اعتبار العدل في الأمثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور في جعل أمثلة العدل غير منصرف ؛ إذ لا شك أن منع الصرف موقوف على عليه العدل فإذا توقف اعتباره على منع الصرف يلزم الدور، وجوابه : أن منع الصرف موقوف على ذات العدل، والعلم به موقوف على منع الصرف فتباير جهتا التوقف .

(قوله : فانقسم العدل إلى التحقيقي والتقديري) الخ المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف، ولعله وجه أن إثبات الأصل قصد إثبات للفرع ضمناً، فإذا ثبت بدليل غير منع الصرف أن أصل ثلاث ثلاثة ثبت أن ثلاث فرعه، وليس فرعته لذلك الأصل إلا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف، إن قلت : فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه إلا منع الصرف؟ قلنا : أراد به أن الدليل المؤثر المثبت أولاً للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس إلا منع الصرف أو ضرورة مثله، وأما ثبوت العدل فما لا ضرورة فيه كما سيجيء فيالمرض (قوله : فعلى هذا

عن حال أصولها . (قوله : المشهور) نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله أنه قال في شرح المنظومة : أعني : بالتحقيقي ما ثبتت معرفته صرف أو لم يصرف، ونعني بالتقديري : ما توقف معرفته على منع الصرف . (قوله : ولعل وجه الخ) خلاصته : أن الدليل المثبت للأصل سوى منع الصرف مثبت للعدل أيضاً لكن بالواسطة ؛ لأن مثبت الأصل من حيث إنه أصل مثبت للفرع من حيث إنه فرع، وليست فرعته إلا باعتبار العدل فيكون مثبتاً للعدل، وإنما لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله ؛ لأن اعتبار العدل في نظر النحوي مقدم على اعتبار الأصل وتفتيش حاله، فلا يكون الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل في نظره وقصده وإن كان يستلزمه ضمناً . (قوله : فكيف يصح الخ) أي : إذا كان الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله؟ وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل أولاً، وبالذات في نظر النحاة، فلا يناهض وجود دليل آخر يكون مثبتاً له ثانياً وبالعرض . (قوله : أو ضرورة مثله) كالبناء في نحو : أمس وحضار وطمار . (قوله : وأما ثبوت العدل الخ) جواب سؤال وهو أن يقال :

قوله ^(١) «تَحْقِيقًا» معناه ^(٢) خروجاً كائناً عن أصل محقق ^(٣) يدل عليه دليل غير منع الصرف «كَ: ثَلَاثٌ» ^(٤) وَمِثْلُكَ، والدليل على أصلهما أن في معنهما تكراراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً ^(٥) مكرراً ^(٦)، كما في (جَاءَنِي الْقَوْمُ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ). فَعُلِمَ ^(٧) أَنَّ أَصْلَهُمَا ^(٨) لَفْظٌ مُكْرَرٌ وَهُوَ ^(٩) (ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ) وكذا ^(١٠) الحال في (أَحَادٌ) ^(١١) و(مَوْحَدٌ) ^(١٢) و(ثَنَاءٌ) و(مِثْنَى) ^(١٣) إلى (رُبَاعٌ) و(مَرْبَعٌ) ^(١٤) بلا خلاف، وفيما ^(١٥) وراءها إلى (عُشَارٌ) ^(١٦) وَمَعْشَرٌ خلاف، والصواب ^(١٧)

(١) مصنف. (٢) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بفتح اللام - حلي. (٣) صفة الأصل. (٤) على وزن فاعل. (٥) كالمعنى. (٦) يوافق الدال المدلول. (٧) من هذا التقرير. (٨) ثلاث ومثلث. (٩) قولك. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) معدولان عن واحد واحد. (١٣) معدولان عن اثنين اثنين. (١٤) معدولان عن أربعة أربعة. (١٥) أي: بعد هذه الأسماء. (١٦) معدولان عن عشرة عشرة. (١٧) أي: الحق من المذهبين.

تَحْقِيقًا كَثَلَاثٍ (١) وَمِثْلُكَ (٢)

(١) أي: خروجاً كائناً كخروج، وخروجاً مثل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي مثاله مثل ثلاثة.
(٢) والسبب في منع ثلاث ومثلث وأخواتهما العدل.

قوله: (تحقيقاً) الخ وصف بحال المتعلق، وأما على المشهور فمعناه خروج تحقيق، أي: خروجاً محققاً كرجل سوء، بمعنى: رجل مسيء، فيكون وصفه بالتحقيق وصفاً بحال نفسه، وكذا معنى قوله: تقديره. (قال: كَثَلَاثٍ وَمِثْلَاثٍ) صفة بعد صفة لخروجاً أو خبر محذوف، أي: ذلك الخروج كخروج ثلاث. (قوله: والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً) الخ ليوافق الدال المدلول هذا أخصر مما قال الشيخ الرضي: وهو أن الدليل على ذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد في كلام

فافهم. (قوله: فانقسام العدل الخ) يعني: الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الأصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك، فإنه لا يدل عليه إلا منع الصرف لا كما قاله الرضي، وقال بعضهم: المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن بعض الأمثلة عدله ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف. (قوله: فعلى هذا قوله الخ) أي: فعلى أن الانقسام إلى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً لا باعتبار الإخراج عن ذلك الأصل فقول المصنف: تحقيقاً معنا الخ. (قوله: خروجاً كائناً عن أصل الخ) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بفتح اللام، وقوله: دليل غير منع الصرف؛ أعني: تكرار معناه كما سيصرح بقوله: والدليل على أصلهما؛ أي: الدليل المعهود، وهو دليل غير منع الصرف. (قال: كَثَلَاثٍ وَمِثْلَاثٍ) أراد به ما هو على وزن فعال ومفعول من العدد، قال الجيبي: إعراب ثلاث وآخر إذا وقعا بعد نكرة تابعان بها تقول: جاءني رجال ثلاث وآخر، ورأيت رجالاً ثلاث أو آخر الخ، وإذا وقعا بعد معرفة فهما منصوبان على الحال فحينئذ يكونان غير منصرف للعدل والصفة، فإن سمي بهما مذكر لزم الصرف لزوال العدل والوصفية وإن بمؤن فلا للعدل والتأنيث. (قوله: والدليل على أصلهما الخ) إثبات لكون القياس في ثلاث وأخواته التكرار لفظاً، وهذه أخصر من طريقة الرضي، لكن يرد على طريقة الشارح أنها تقتضي أن يكون أسماء العدد كلها معدولة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها العدد، وأجيب: بأن مفهوم كل عدد واحد مركب من الوحدات تركيب الكل من أجزائه، وليس بمكرر بخلاف ثلاث مثلاً؛ فإنه كرر فيه مفهوم ثلاثة التي هي مركبة من الوحدات الثلاث، فأين التكرار من التركيب على أن اعتبار العدل في ثلاث وإضرابه أمر اضطراري دعا إليه وجوده غير منصرف؛ وذلك الداعي ليس بوجود في أسماء العدد كلها كذا أفيد. (قوله: والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً الخ) يعني: إذا كان المعنى ملحوظاً مرتين يكون اللفظ أيضاً مذكوراً مرتين ليوافق الدال المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني، وبيان التكرار أنهم قالوا: جاءني القوم ثلاث؛

إن العدل قد ثبت من غير منع الصرف أو ضرورة مثله كما في نحو: قطام، وحاصل الجواب: أن ثبوته في قطام إنما هو بالعرض طرداً للباب، والكلام في ثبوت العدل قصداً ولا يكون إلا لمنع الصرف أو لضرورة مثله. (قوله: هذا أخصر الخ) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضي متحدان في أن معنى ثلاث ومثلث مكرر، والفرق أن الشارح رحمه الله أثبت كون القياس في ثلاث التكرار لفظاً بأن الأصل: إن المعنى إذا كان مكرراً يكون اللفظ مكرراً، والشيخ الرضي فوائد بيان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي أجزاء على هذا العدد، والمطرد في غير العدد إذا أريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلاث أيضاً التكرار، ولا شك أن طريقة الشارح رحمه الله أخصر من طريقته لكن طريقة الرضي تشتمل على فوائد ذكره في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه إعرابه، وهو أنه منصوب على الحالية كأنه قيل: منقسمة على هذا العدد كما في قولك: قرأت الكتاب جزء جزء، إلا أنه أجرى الإعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان كون الأصل فيهما التكرار بوجه لا يجري في غير أسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله؛ فإنه يقتضي أن كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الأصل

يعنون أنهم جاؤوا ثلاثة ثلاثة. (قوله: وكذا الحال في أحاد وموحد) وإنما حكمنا بكون أحاد وأخواته معدولاً عن الفاظ العدد المكرر؛ لأن المراد بأحاد وأخواته العدد المكرر (سيد). وقوله: إلى رُبَاع ومربع؛ لتعيين الحد، وإلا فالمناسب: ورباع فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاه الغاية. (قوله: بلا خلاف)؛ أي: لورودها في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾.

العرب مكرر؛ نحو: قرأت الكتاب جزء جزء، فكان القياس في باب العدد أيضاً كذلك عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل: إنه أصله. (قوله: إلى رباع) أراد بإلى تعيين الحد، وإلا فالأظهر الواو بدل إلى. (قوله: وفيما ورائها إلى عشر ومعشر خلاف والصواب مجيئها) قال الشيخ الرضي: جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون إلى التسمية: نحو: خماس وخميس ومسدس، والسماع مفقود، بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي.

فيه تكرار اللفظ فيلزم أن تكون أسماء العدد كلها معدولة مثلاً اثنين لكونه دالاً على معنى واحد، وواحد يكون معدولاً عن واحد واحد، وكذا ثلاثة وأربعة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد، والتحقيق أن المعنى المكرر إذا قصد به إفادة المعنيين معاً كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ، وإذا قصد به تقرير المعنى الأول وتأكيدَه فالأصل فيه تكرار اللفظ. (قوله: مكرر) أي: على الاطراد على ما نص عليه في الرضي ليطم التقريب، فالأولى التنصيص عليه. (قوله: كذلك) أي: أن يكون اللفظ مكرراً على الاطراد، ويجوز أن يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة، وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث. (قوله: إلحاقاً للمفرد المتنازع فيه) أعني: لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بأنه مكرر الأصل أولاً. (قوله: بالأعم الأغلب) أعني: المكرر لتشاركهما في المعنى المفاد بهما. (قوله: أراد بإلى الخ) فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاه الغاية. (قوله: فالأظهر الواو) لمدم الواسطة بين ثلاث ورباع. (قوله: قال الرضي رحمه الله) إشارة إلى ما ذكره الشارح رحمه الله مغالفاً لما ذكره الرضي رحمه الله، وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى البناءين الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت أحاد إلى عشر، ومن حفظ حجة من لم يحفظ. (قوله: من عشرة) أي: من لفظ عشرة. (قوله: من قول الكميت)

وَلَمْ يَسْتَرِيدُوا حَتَّى زَمَيْتَ
فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً مُشَارَا

مجيئها والسبب في منع صرف^(١) (ثَلَاثَ وَمِثْلَكَ)، وأخواتهما^(٢) العدل والوصف، لأن الوصفية العرضية التي كانت في (ثلاثة ثلاثة). صارت أصلية في (ثَلَاثَ^(٣) وَمِثْلَكَ) لاعتبارها^(٤) فيما^(٥) وضعها له. «وآخر»^(٦) جمع أخرى^(٧) مؤنث آخر، وآخر^(٨) اسم التفضيل لأن معناه

(١) لعدم استعمال هذه الأعداد المعدولة عنه صفات . عصمت . (٢) من أحاد إلى عشر عند سيبويه . (٣) لأن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع معنى الوصفية فيه . (٤) أي: الوصفية . (٥) عبارة عن معنى التكرار . (٦) معدول عن الآخر . وآخر بمعنى الجماعة دون المفرد . (٧) على وزن فاعل . (٨) على وزن آخر .

وَأَخَرُ^(١)

(١) عطف على قول عمر وخطام اسم امرأة من العرب كجذام . محرره .

(قوله ، والسبب) إلى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة إلى أن السبب تكرار العدل؛ لأنه عدل فيه عن صيغة إلى صيغة وعن مكرر إلى غير مكرر أو اسمية إلى وصفية. (قوله ، لأن الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اعلم أن ثلاثة من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون أوصافاً بحسب الأصل لم يستعمل فيما له الوحدات مجازاً، وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلاث له صارت الوصفية أصلية بالقياس إلى وضعهما، ولتأني أن يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازاً في المعنى الوصفية. (قوله ، وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف؛ نحو: آخر آخران آخرون، وأواخر أخرى آخريان أخريات وآخر؛ نحو: أفضل أفضلاً أفضلون وأفاضل فضلي فضليان فضليات وفصل. (قوله ، لأن معناه في الأصل أشد تأخراً) أي: في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً كما تقول: جاءني زيد وآخر؛ أي:

(قوله ، وعن مكرر) أي: عن لفظ مكرر إلى لفظ غير مكرر وفي الصحاح ما حاصله: أنه عدل فيه عن معنى غير مكرر إلى معنى مكرر حيث قال: وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة؛ لأنه عدل من ثلاثة إلى ثلاث ومثلث وهو صفة؛ لأنك تقول: مررت بقوم مثني وثلاث، وهو قول سيبويه، وقال غيره: إنما لم ينصرف لتكرر العدل فيه في اللفظ والمعنى؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثني وثناء وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين واثنين، إذا قلت: جاءت الخيل مثني، فالمعنى اثنين اثنين؛ أي: جاؤوا مزدوجين وكذلك جميع معدول العدد. (قوله ، وهي موضوعة للوحدات الخ) فمعنى أسماء العدد الوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا ماله الوحدات المكررة. (قوله ، حتى يكون أوصافاً) فإن الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها. (قوله ، صارت الوصفية أصلية) وإن كانت عارضة بالقياس إلى وضع ثلاثة ثلاثة. (قوله ، ولتأني الخ) يعني: لم لا يجوز أن يكون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفية، وإن كانت باعتبار الوضع الإفرادي موضوعة للمعنى الاسمي؛ أعني: الوحدات الثلاث. (قوله ، إلا فيما هو من جنس الخ) المراد الجنس المعرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الإنسان جنسان

(قوله: والصواب مجيئها) أي: والحق مجيء ما وراء هذه الأسماء أيضاً على فعال ومفعول؛ إذ الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم، قال الجزائري: يعني الصواب أطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة؛ لوروده في كلام العرب، قال الشاعر:

تَظَلُّ الطَّيْرُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ
مَوْرَقَةً وَأَجْنَحَةً عُشَاراً

وقال كميت من المتقارب:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ

ثَ فَوْقَ الرُّجَالِ خِصَالاً عُشَاراً

والجواب: بضعف الرواية مما لا يلتفت إليه لعدم ورود ما يناقضه، وعدم تجاوزه إلى ما وراءها في التنزيل لا ينهض حجة؛ لعدم انحصار الألفاظ العربية فيه، وفي الرضي والمبرد: والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة؛ نحو: خماس ومخمس الخ، والسماع مفقود، بل يستعمل بياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي الخ، وقد عرفت أنه وارد في كلام العرب، وفي درة الغواص أنهم ساعدوا من واحد إلى عشرة في وزن فعال حتى روى هذه الألفاظ كلها في شعر خلف الأحمر، فليراجع. (قوله: العدل والوصف) أي: الأصلي اللازم وهذا عند سيبويه، وأما عند غيره: فالسبب تكرار العدل. (قوله: لأن الوصفية العرضية) جواب سؤال مقدر: وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض كمروضه في أربع؛ لأنها موضوعة للأعداد لا للمعدود حتى يكون وصفاً بحسب الأصل، والوصف العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيجي، وحاصل الجواب: أن المعدول عنه وإن كان اسماً للعدد وهو غير صفة إلا أن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه، وعن بعضهم: أن الوصفية في نحو ثلاث ومثلث أصلية؛ لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً، فالوصفية لازمة لهذا المكرر فيكون أصلية فيما يؤخذ منه؛ أعني: ثلاث مثلاً، وإن لم يكن الوصفية في أسماء العدد؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة الخ أصلية كما سيأتي. (قوله: لاعتبارها فيما وضعها له) أي: لاعتبار الوصفية التي وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فإن معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة، وقوله: أشد تأخراً؛ أي: في معنى من المعاني، وتقدير أشد لإظهار كونه أفعل تفضيل، فإذا قلت:

في الأصل^(١): أشدُّ تأخراً، ثم نقل^(٢) إلى معنى (غَيْر) وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو^(٣) بالإضافة أو كلمة (من)^(٤) وحيث لم يستعمل بواحد^(٥) منها علم أنه^(٦) معدول

(١) أي: في المعنى اللغوي. (٢) من مضاد اللغوي. (٣) إلى المفصل عليه كقولك: زيد أفضل الناس. (٤) التفضيلية. (٥) أي: من هذه الثلاثة. (٦) آخر.

زيد آخر من عمرو، كان معناه أنه أشدُّ تأخراً منه. (قوله: ثم نقل إلى معنى غير) أي: نقل عن هذا المعنى اللغوي إلى معنى مجازي وهو معنى غير، فإذا قلت: جاءني نسوة آخر فمعناه نسوة غير النسوة الأولى وفي التنزيل: ﴿فَوَيْدٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ثم إن هذا التعليل عليل؛ لأن ما ذكره قياس أفعل التفضيل، وما نحن فيه ليس كذلك، بل هو منقول إلى معنى غير كما اعترف به فلا يلزم أن يكون القياس فيه أن يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولاً من أحدها فالأولى^(١) أن يقال إن آخر مشابه لأفعل من جهتين إحداهما: الوصف، ثانيهما: أن لا يتم معناه إلا بأمرين متغايرين كما أن معنى أفعل من لا يتم إلا بمفضل ومفضل عليه، فلما أشبهه استحق أحكامه في جميع تصاريفه فعلى هذا فكان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع ال أو بالإضافة إلى معرفة فلما خولف بها عن ذلك كان عدلاً عما استحقه بمقتضى المشابهة (نعمه). (قوله: وقياس اسم التفضيل أن يستعمل (الخ) يعني: القاعدة في كل فعلي مؤنث أفعل أن لا يستعمل إلا باللام أو بالإضافة الخ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَخَذَ الْكُفْرُ﴾ فلا يجوز أن يقال صغرى وكبرى ومن ثم لحنوا أبان نواس^(٢) في قوله: كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ قَفَاقِعِهَا

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِّنَ الذَّهَبِ والجواب في المغني وسيأتي في بحث اسم التفضيل إن شاء الله تعالى، الفقاقع: بالفاء فالقاف فالعين المهملة بمعنى النفاحات التي تفوق فوق الماء كالقوارير، والحصباء: الحصى، وضمير فقاقعها إلى الخمر، يريد أن الخمر إذا مزجت بالماء يرتفع فوق الماء نفاحات بعضها صغار وبعضها كبار، فكان الفقاقع لما ارتفع على الماء در على ذهب؛ لأن الخمر حمراء والنفاحات أبيض فكانها در على ذهب، وفي الكشاف عن المأمون أنه ليلة زفت إليه بوران بنت الحسن بن سهل، وهو على بساط منسوج من الذهب، وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر إليه مثوراً على ذلك البساط فاستحسن المنظر، فقال: لله در أبي نواس كأنه أبصر هذا حيث، قال: كأن صغرى الخ، وقد أولع الشعراء بهذا المعنى فقال الصفي الحلبي يصف خمراً:

بَكْرٌ إِذَا زُوِّجَتْ بِالماءِ أَوْلَدَهَا

أَطْفَالٌ دُرٌّ عَلَى مَهْدٍ مِّنَ الذَّهَبِ

رجل آخر لا حمار آخر أو امرأة أخرى. (قوله: وقياس اسم التفضيل الخ) إن قلت: إن أريد به ما وضع للزيادة وإن لم يستعمل فيها فلا يتم القياس، وإن أريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فأخر ليس كذلك؛ لأنه نقل إلى معنى الأغيار، قلنا: نختر الأول ونقول: ما ذكره الشيخ الرضي من أن القياس في آخر بحسب الأصل الاستعمال بأحد الوجوه الثلاثة، لكن عدل عما كان حقه لتعريبه عن معنى الزيادة المستلزمة لأحدها، ولما كان المعدول بالقياس إلى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحداً بعينه من الثلاثة، بل يقتضي واحداً منها لا بعينه لا ندعي المعدول عن لازم بخصوصه، واحتج حينئذ إلى تغير التفسير بما ذكرنا ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير.

مختلفان. (قوله: إن قلت: إن أريد الخ) يعني: أن حاصل الكلام راجع إلى قياس على هيئة الشكل الأول بأن يقال: آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، ويرد عليه أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن آخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة؛ لعدم احتياجه إلى المفضل عليه، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن آخر مستعمل بمعنى الأغيار. (قوله: قلنا الخ) وحاصل الجواب: اختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة أن القياس بحسب الأصل: أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور لكن يجب أن لا يتعرض لكون آخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ الوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً لا واحداً بعينه، ويجب أن يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقاً من أنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى ليظهر صدق العدل على آخر في جميع التقادير، أما على تقدير كونه معدولاً عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية

عن أحدها^(١). فقال بعضهم: إنه^(٢) معدول عما فيه اللام^(٣) أي: عن الآخر. وقال بعضهم: إنه^(٤) معدول عما^(٥) ذكر معه (من) أي: عن آخر^(٦) من، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة، لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى^(٧) مثلها نحو: (جَيْثِلْد) و(قَبْلُ) و:

(١) أي: من أحد المستعمل الثلاثة. (٢) آخر. (٣) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف أفراداً. (٤) آخر. (٥) أي: الاسم التفضيل. (٦) لأنه الأصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه أظهر. (٧) صيغة إضافة.

(قوله: فقال بعضهم: إنه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف أفراداً وتننية وجمعاً وتنكيراً وتانيثاً كما هو شأن المستعمل باللام قيل، لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيراً وتعريفاً، وأجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظاً ومعنى كما في سحر إذا أردت به سحراً معيناً، وهو سحر ليلتك فإنه معدول عن السحر لفظاً ومعنى، أما لفظاً، فلأن كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفرادها فلا بد من لام العهد سواء صار بالقلبية علماً: نحو: النجم أو لا: نحو: «فمصى فرمون الرسول»، وأما معنى، فلأنه لو كان معنى اللام محفوفاً لبني لتضمنه معنى الحرف مع أنه معرب وغير منصرف في المشهور، وذلك بالعدل والعلمية المقدرة، وكأما حالة الرفع عند بني تميم، فإنه معدول عن الأمس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل، وأما حالتي النصب والجر فبني عندهم، وكضحي إذا أردت به ضحى يومك عند الجوهري، والقياس يقتضي أن يكون صباح ومساء معينين كأمس وسحر مع أنهما

لما مر أن اللام بمنزلة الجزء، وأما على التقديرين الآخرين، فلكونه معدولاً عن استلزام الإضافة أو من. (قوله: يؤيده لزوم المطابقة الخ) يقال: جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال: على تقدير كونه معدولاً عن آخر من أنه لما غيرت صيفته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها. (قوله: لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه الخ) فإن المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ» (قوله: بجواز عدول الخ) بأن يغير عن صيفته الأصلية وعن معناه الأصلي أيضاً كما مر نقلاً عن الجوهري في ثلاث ومثلث. (قوله: إذا أردت به سحراً معيناً الخ) أي: قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك: جئتكم يوم الجمعة سحر، فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى: «يَجْتَنُّهُمْ سَحَرٌ»، أو التعيين دون الظرفية عرف باللام أو الإضافة نحو: طاب السحر أو سحر ليلتنا. (قوله: لفظاً ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين؛ إذ طريق تعريف النكرات إنما هو اللام أو ما يجري مجراه: أعني: الإضافة فعدل عن ذلك الطريق إلى طريق آخر وهو التعريف بالعلمية فتنه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام من حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي. (قوله: فلا بد من اللام) أو الإضافة على ما صرح به في الرضي في بحث العلم من أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراد المعين بأداتي التعريف وهما

اللام والإضافة. (قوله: سواء صار بالقلبية) فإن اللام في الأصل في الأعلام الغالبة لتعريف العهد.

(ملخص شرح قطر). وقوله: أن يستعمل باللام الخ؛ يعني: يلزم استعماله بأحد الثلاثة؛ ليكون المفضل عليه ظاهراً معلوماً. (قوله: من أحدها) أي: من اسم تفضيل مستعمل بأحدها كما هو مقتضى السياق: وإضافة أحدها للعهد الذهني؛ أي: من واحد لا يعنيه، واعلم أن حاصل كلام الشارح إشارة إلى قياس اقتراني على هيئة الشكل الأول على ما ذكروا بأن يقال آخر اسم تفضيل، وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، فيرد عليه: أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن آخر موضوع للزيادة لكن لا تسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة، لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن آخر مستعمل بمعنى الأغيار، وأجيب: باختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل الخ، أن القياس بحسب الأصل؛ أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال، لكن يجب أن لا يتعرض لكون آخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ المعدول إنما يكون بالقياس إلى مقتضى الوضع، والوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً، فلذا قال الشارح: علم أنه معدول عن أحدها وعزا كونه معدولاً عن واحد بعينه إلى غيره حيث قال: فقال بعضهم فاعرفه. (قوله: عما فيه اللام) ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف، وقوله: إلى تقدير الإضافة؛ أي: فرضها واعتبارها. (قوله: لأنها توجب التنوين) أي: في المضاف؛ لأن التنوين في جيتلد إنما حصل بسبب الإضافة وحذف المضاف إليه، وقوله: أو البناء؛ أي: في المضاف أيضاً، فإن بناء قبل مثلاً، إنما هو بسبب إضافتها إلى ما بعدها وحذف المضاف إليه. (قوله: أو إضافة أخرى مثلها) أي: في المضاف إليه لا في المضاف فإن إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور أوجبت كون عدي المحذوف مضافاً إليه؛ لأن إضافة المذكور قرينة على المضاف إليه المحذوف، وقوله: نحو جيتلد وقبل الخ، نشر للأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وقوله: يا تيم عدي بعض بيت لجريز وتماهم:

..... لا أَبَا لَكُمْ

لا يَلْقَاكُمْ فِي سَوْءٍ عَمَرُ

منصرفان اتفاقاً. (قوله: وقال بعضهم، إنه معدول عما ذكر معه من) يؤيده شيوخ توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتكثير، لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع أن المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثني والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكور، ولا يخلو عن بعد، وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريح إلا آخر: لأن تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه، وعلى التقدير الأول يتحقق العدول في جميع التصاريح؛ لأن للام دخلاً في صورته الحكمية، وعلى كلا التقديرين لا يظهر أثر العدل إلا في آخر جمع أخرى؛ لعدم احتياج أخرى وأواخر إليه وعدم إعراب منع الصرف في البواقي. (قوله: لأنها توجب) الخ الحصر ممنوع بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته، فالأولى أن يقال: إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره هنا. (قوله: أو إضافة أخرى مثلها) في المضاف إليه سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول أو لا، نعم يشترط أن يكون تابعاً للأول، ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة: أو دلالة ما أضيف إليه تابع

(قوله: في المشهور) فإن الجمهور على أن فتحته إعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولاً عن ذي اللام، بل لكونه علماً وزعم صدر الأفاضل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس ورد بثلاثة أوجه الأول: أن منع الصرف خروج عن الأصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الأصل بكل وجه، الثاني: أنه لو كان مبنياً لكان عين الفتحة به أولى لثلا يوهم الإعراب، الثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله:

عَلَى جَيْنٍ عَمَّابُتُ الْمَشْيَبِ عَلَى الصَّبِي

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وفي الثالث نظر؛ لأن تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضاً كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري، وحاصل الكلام: أنه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتكثير، فالمعدول عن المعرف باللام إذا لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره علماً بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر. (قوله: والعلمية المقدرة) أي: علمية الجنس كما صرح به في المنهل. (قوله: وكأمس الخ) عطف على قوله: كما في سحر. (قوله: حالة الرفع عند بني تميم الخ) أي: في لغتهم فإنهم يقولون: مضى أمس بالضم وقت أمس وخرجت أول من أمس بالكسر على ما نقل سيبويه، واللفة بناؤها على الكسر في الأحوال كلها وهو مذهب الحجازيين، ونقل الزمخشري وجماعة من النحاة أن أمس معرب عند بني تميم في جميع الأحوال، ووجه الفرق أنه جاز أن يعتبر في أمس علة البناء كما ذهب إليه أهل الحجاز وأن يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الإعراب؛ إذ هو أشرف وأولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع غير منصرف، والحالتان الياقيتان إن سوى بينهما في الفتح لم يتبين بناؤها لكونها إعراب غير منصرف، وإن سوى بينهما في الضم فهما كحيث لم يتبين إعرابها فلم يبق إلا الكسر فسوى بينهما. (قوله: وكضحي الخ) عطف على كما في سحر. (قوله: عند الجوهري) فإنه حكم بأن ضحي إذا أردت به ضحي يومك لم تتوَّنه كسحر ويفهم منه أنه معرب غير منصرف. (قوله: والقياس الخ) أي أن القياس الذي سبق من أن كل اسم جنس أطلق وأريد به فرد معين الخ، يقتضي أن يكون صباح ومساء إذا أردت بهما صباح يومك ومساء يومك كأمس وسحر مبنين أو غير منصرفين مع أنهما منصرفان، والجواب عنه أنهما وإن كانا معدولين عن المعرف باللام إلا أنهما لم يوجد مبنين أو غير منصرفين فلا حاجة فيهما إلى اعتبار تضمن معنى اللام، أو تقدير العلمية وإليه يشير كلام الرضي في بحث الظروف حيث قال: ولم يبين صباحاً ومساءً وأخواتهما المعينة مع كونها أيضاً معدولة عن اللام؛ لأن التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في أمس. (قوله: وعدول ظواهر المثني) عطف على المطابقة؛ أي: ينبؤ عن القول بكونه معدولاً عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثني، وإنما أدرج لفظ ظاهر في الموضعين؛ لأنه لا عدول في معنى المثني والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكور لاتحادهما في المعنى؛ لأن ذلك الواحد يستوي فيه الجميع. (قوله: ولا يخلو عن بعد) أي: لا يخلو القول بكون المثني والجمع والمؤنث معدولاً عن الواحد المذكور عن بعد؛ لأنها تغييرات قياسية وإن كان فيها باعتبار استلزامه كلمة من. (قوله: وعلى هذا يتحقق الخ) أي: على تقدير كون آخر معدولاً عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريفه إلا صيغة الواحد المذكور؛ إذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه إلا باعتبار تقدير من في الأول؛ وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكمية. (قوله: وعلى كلا التقديرين) أي: على تقدير العدل من المعرف باللام أو من المستعمل بمن لا يظهر أثر العدل وهو منع الصرف إلا في آخر لعدم احتياج أخرى وأواخر إلى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما؛ أعني: ألف التأنيث والجمع المنتهي وعدم إعراب منع الصرف وهو الفتحة في البواقي؛ أعني: آخران وآخرون وأخريات، أما في المثني والجمع السالم فلكون إعرابهما بالحروف، وأما في الجمع المؤنث السالم؛ فلأن إعرابه في الحالتين بالجر لما أن النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكور السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للأصل سواء كان منصرفاً أو غير منصرف كما عرفت في مسلمات حال كونه علماً لمؤنث. (قوله: بما ذهب إليه الخليل) من كونها معرفات بتعريف الإضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالأصل في جاءني القوم أجمعون أجمعهم، وقرأت الكتاب أجمع أجمعه. (قوله: سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول) كما في تيم تيم عدي أولاً، كما في بين ذراعي وجبهة الأسد والبيت الآتي. (قوله: نعم يشترط الخ) أي: يشترط أن يكون المضاف الثاني تابعاً للمضاف الأول. (قوله: ولذا) أي: لأجل الاشتراط المذكور. (قوله: أو دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مفعول ما لم يسم فاعله لأضيف وعليه متعلق بدلالة: أي: دلالة اللفظ الذي أضيف إليه تابع ذلك

وليس في (أخر) شيء من ذلك^(٣) فتعين أن يكون^(٤) معدولاً عن أحد^(٥) الآخرين «وَجُمِعَ» جمع^(٦) (جَمَعَاءَ)^(٧) مؤنث (أَجْمَعَ) وكذلك^(٨) (كُتِبَ)^(٩) وَتُبِعَ وَبُصِعَ^(١٠) وقياس (فَعْلَاءَ)^(١١) أَفْعَلُ^(١٢) إن كانت^(١٣) صفة أن تجمع على (فُعِلَ) كـ (خَجَرَاءَ) على (خَجَرَ) وإن كانت اسماً أن تجمع على (فَعَالِي) أو (فَعْلَوَاتٍ) كـ (صَحْرَاءَ) على (صَحَارَى) أو (صَحْرَوَاتٍ) فأصلها^(١٤) إِمَّا (جَمْعُ)^(١٥) أو (جَمَاعَى)^(١٦) وجمعاواتٍ فإذا اعتبر إخراجها^(١٧) عن واحدة منها^(١٨)

(١) ابن عبد مناف. (٢) أخوه. (٣) أي: التوئين أو البناء أو الإضافة الأخرى. (٤) آخر. (٥) إما اللام أو كلمة من. (٦) صفة جمع. (٧) كصحراء. (٨) خبر مقدم. (٩) مبتدأ مؤخر. (١٠) وهذه الثلاثة بمعنى جمع. (١١) الذي مذكوره أفعل. (١٢) صفة أفعل. (١٣) جمع. (١٤) إن كانت وصفاً - كحمر. (١٥) عند أبي علي الفارسي. (١٦) جمع. (١٧) أي: من هذه الأمور الموجودة لها.

وَجُمِعَ^(١)

(١) جمع جمعاء مؤنث أجمع.

ذلك المضاف عليه نحو: إلا علالة أو بداهة سابع. (قوله: وقياس فعلاء أفعل إن كانت صفة) الخ عليه الأكثرون، واعترض عليه بأن فعلاء إنما يجمع على فعل إذا كان مذكوره مجموعاً على فعل أيضاً، وأجمع مجموع على أجمعون لا على جمع. (قوله: وإن كانت اسماً أن تجمع على فعالي) بالتكسير أو فعلاوات بالتصحیح وعليه أبو علي، ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك فجمعه على أجمعون شاذ، إذ لا يجمع هذا الجمع إلا الوصف والعلم، وله أن يقول: إنه علم جنس مخالفتها.

المحذوف. (قوله: نحو: إلا علالة أو بداهة سابع) من أقوال الأعشى تمامه: نهد الجزاره، ولا تقاثل بالمصي ولا ترامي بالحجارة، إلا حرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جري الفرس، والبداهة بضم الباء أول جرى الفرس، والسابع الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابع مضاف إلى الجزارة إضافة الصفة إلى فاعلها وهي بضم الجيم والزاي المعجمة والراء المهملة المفتوحة القوائم الأربع، والتقدير إلا علالة أو بداهة سابع، يعني: كنا في حرب قد انقطع فيها جميع الأفراس عن السير ولم يبق لها جري إلا علالة أو بداهة الفرس السريع السير العظيم القوائم؛ أي: غليظها. (قوله: إذا كان مجموعاً) نحو: أحمر وحمراء وحممر، وأصفر صفراء وصفر. (قوله: لا على جمع) فلا يكون قياس جمعاء أن يجمع على جمع. (قوله: إنه علم جنس) فإنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف أجمع لو وزن الفعل والعلمية، وقال الخليل: إن تعريفه تعريف الإضافة كما مر، ومنع الصرف فيه لو وزن الفعل والتعريف الإضافي وهو ضعيف؛ لأن التعريف الإضافي غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول: إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه: لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه

(قوله: وليس في آخر شيء من ذلك) أي: ليس فيه شيء من هذه الثلاثة؛ لأنه معرب غير منصرف، وكل من هذه الأمور الثلاثة مناف له. وقوله: عما عدا الآخرين قيل: يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها، أقول: لا يخفى ما فيه، بل يجوز فيه فتح الخاء وكسرها، وفي بعض النسخ: عن أحد الأمرين. (قال المصنف: وجمع الخ) أو قال: وفعل تأكيداً لكان أشمل، وقوله: وكذلك أي: مثل جمع لفظاً ومعنى كتع الخ. (قوله: وقياس فعلاء أفعل) بالإضافة وهي لأدنى ملاسمة؛ أي: الأصل في مؤنث أفعل الذي على وزن فعلاء ولك أن تقول القياس في فعلاء التي مذكورها أفعل وحقه ما ذكر. (قوله: وإن كان اسماً) أي: كأجدل وأفكل وأحوص وأراد بالاسم ما لم يكن فيه معنى الوصفية بقرينة المقابلة كصحراء؛ أي: مما كانت الألف الممدودة في الاسم على صحاري بفتح الراء أصله صحاري بكسر الراء وتشديد الياء، واعلم أن في جمع كل من نحو: صحراء وعذراء ثلاث لغات فعالي ثم فعالي ثم فعالي الأول سماعي وأصل للآخرين وإثبات الياء في الجمع الثاني؛ أعني: فعالي محله، وأما في الوصل فمحذوفة كما في قاض (شرح ألفية ومختار الصحاح). وقوله: أو صحراوات ففي المختار الصحراء البرية، والجمع الصحاري بالفتح وصحراوات. (قوله: فأصلها إما جمع أو جماعي الخ) هذا الترديد؛ إما إشارة إلى الخلاف الواقع فيها فإن المشهور بين النحاة أن جمعاء صفة، لكن وقع الخلاف بينهم في أنه من أي الصفات، أهو من باب أحمر حمراء، أم من باب أفضل فضلى، والحق أن يقال: أنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع في الأصل أتمّ جمعاً في قراءتي من كل شيء، ثم جعل بمعنى جميعه وانمحي عنه معنى التفضيل، ولا يجوز أن يكون من باب أحمر كما قيل؛ لجمعه على أجمعون، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن جمعاء اسم لا صفة، فالترديد للإشارة إلى الخلاف، وإما إشارة إلى أن جمعاء صفة في الأصل، لكنه صار بالغلبة اسماً فالجمع فيه تارة باعتبار الأصل وأخرى باعتبار الغلبة كما في قول الأعشى:

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ تَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

(١) جمع. (٢) لكون المدل محققاً. (٣) وصليّة. (٤) جمع. (٥) بمعنى كل. (٦) وهي أحتج وأبنت وأبغع الظرف متعلق بما قبل تقدير أحد السببين. (٧) إذا كان في الأصل بمعنى مجتمع. (٨) متعلق بقوله الآتي لا يرد. (٩) شأن. (١٠) أي: عن الجمع. (١١) استفهام إنكاري. أي كيف يتمتر إخراجهما عما هو القياس فيهما. (١٢) أي: أنيب وأنوس. (١٣) أيضاً. (١٤) أي: ليس للاسم المدلول قاعدة قابلية. (١٥) فاعل ليلزم. (١٦) اللام بمعنى حتى. (١٧) أي: من عدم اعتبار الإخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الفرق غير موجود -ح-

(قوله) ، والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالقلبة في باب التأكيد اسماً) وإليه ذهب المصنف، واعترض عليه بأنه لو كان صفة؛ فإما أن يكون من باب أحمر حمراء، أو من باب الأفضل، فإن كان الأول لم يصح جمع أجمع على أجمعون؛ لأن جمعه باعتبار الأصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي أفاعل كاساور، وإن كان الثاني لم يكن مؤنث أجمع جمعاء، بل يجب أن يكون مؤنثه جمعي كفضلى، وأجاب عنه الشيخ الرضي بأنه اسم التفضيل في الأصل، فمعنى قرأت الكتاب أجمع؛ أنه أتم جمعاً في

كما سيحيء، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا في الرضي.
(قوله: إليه ذهب المصنف رحمه الله) فهو عنده كأسود وأرقم.
(قوله: فإن كان الأول الخ) يعني: لأجمع حالان الوصفية الأصلية
والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على أجمعون على كلا الحالين.
(قوله: إنه أتم جمعاً الخ) أي: الكتاب أتم من حيث جمعه للألفاظ
والحركات والسكنات والتجريد في قراءتي من كل شيء فعذف
المفضل عليه ذهاباً إلى التعميم كما في الله أكبر. (قوله: ثم جرد
من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه. (قوله: عن لوازم اسم
التفضيل) من الإضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة.
(قوله: فهو كأخر) في حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن
اللوازم إلا أنه معرفة وآخر نكرة. (قوله: كما يصح حسناء
وخسناء الخ) يعني: إذا صح أن يكون مؤنث حسن وخشن على وزن
فعلاء لمجرد مشابهتهما لأحمر في الاستعمال على المعنى الوصفي
كان صحته في أجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة أولى لمشاботه
لأحمر لفظاً ومعنى. (قوله: وفيه بحث الخ) حاصله: أنه إذا كان

171

القياس؛ لوجود سببه بخلاف الشاذ. (قال المصنف: أو تقدير كعمر وباب قطام) خلاصة ما في المقام على ما ذكره ابن هشام في شرح القطر: أن العدل على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات، فالواقع في المعارف يأتي على وزنين؛ أحدهما: فُعِلَ؛ وذلك في علم المذكر وعدله من فاعل كعمر وزفر وزُجِّلَ، الثاني: فَعَالَ؛ وذلك في المؤنث؛ أي: علم المؤنث وعدله عن فاعلة؛ نحو: حذام وقطام ورقاش في لغة تميم خاصة؛ إذ الحجازيون يبنونه على الكسر، وأما سحر، فجميع العرب يمنعون من الصرف بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً، الثاني: أن يكون من يوم معين كقولك: جئتكَ يوم الجمعة سحر؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر، فإن كان غير معين فالصرف كقوله تعالى: ﴿يَجْنِيهِمْ يَسْحَرَ﴾، والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره، فالواقع في العدد: يأتي على صيغتين؛ فُعَالَ ومفعَل، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول: أحاد

قرايتي من كل شيء، ثم جرد عن معنى الزيادة، فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر هصار في حكم أحمر لفظاً ومعنى، فصح أن يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن لمجرد أنهما في حكم أحمر معنى، وفيه بحث؛ لأنه قد صار اسماً كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم أحمر معنى. (قوله: وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبينه بالأمثلة لا يرد الجموع الشاذة؛ أي: لا ينتقض التفسير بها. (قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما) يعني: أن أقوساً أنيباً لو كانا مغيري أقواس وأنياب لم يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ إذ نسبة الشذوذ إليهما؛ إما من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع، أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل إلى الأول؛ إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداءً، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة تلزم من مخالفتها الشذوذ. (قال: أو تقدير كعمر) قال الشيخ الرضي ما حاصله: راجع إلى أن فعل ثلاثة أقسام: اسم جنس غير صفة، وصفة، وعلم، أما الأول: فلا عدل فيه مفرداً كان أو جمعاً كسرد وضرر، وأما الثاني: فإن كان جمع فعلى - أي: المؤنث بالالف - فلا عدل فيه إلا آخر وجمع، وإن كان صيغة مبالغة فاعل، وإما أن لا يختص بالنداء كخشع في مبالغة خاشع؛ أي: ذاهب في الأرض فلا عدل فيها، وإما أن يختص به؛ نحو: يافق وهي في المذكر كفعال في المؤنث؛ نحو: يافق، ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا ممتنع صرفهما، وتمسكوا بأن الأصل فيهما مساواتهما لما هما لمبالغته في عدم الاختصاص بباب، وفيه منع؛ إذ لا دليل على أن الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع، وأما الثالث: فإن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل، إلا إذا ثبت استعماله متصرفاً كاد إلى قبيلة، وإنما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف، واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه كقنم؛ لأنه ثبت قائم، وعدم قنم قبل العلمية فهو معدول عن قائم

اسماً بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون في حكم أحمر معنى؟، والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية رحمهم الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ أن سجودهم كان على سبيل الاجتماع، فلفظ أجمعون وإن صار بالقلبة بمعنى كلهم إلا أن فيه لمع الوصفية باعتبار أصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح. (قوله: من تفسير معنى الخروج الخ) جمل بيان الموصول مجموع الأمرين من تفسير الخروج عن الصيغة الأصلية بأن يعتبر خروجه عنها وتبينه بالأمثلة إشارة إلى دفع التكرار يعني: أن ما ذكر سابقاً بقوله: وأما المغيرات الشاذة الخ كان جواباً بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الأصلية وهنا استدل على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير الخروج والتبني بالأمثلة؛ فإنه قد اتضح بالأمرين المذكورين غاية الاتضاح أنه إن اعتبر الخروج عن الصورة الأصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الأمثلة المذكورة وإلا فلا، وفي المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج وإلا لم تكن شاذة، فلم تكن معدولة، وبما ذكرنا ظهر أن ما قيل: إنه كان على الشارح رحمه الله أن يذكر قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما أولاً على أنياب الخ عقيب قوله: وأما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج إلى تكرار من دفع؛ لأنه لم يتضح قبل ذكر الأمثلة أن المراد من الخروج عن الصيغة الأصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج في الجواب، وأجاب أولاً بالمنع بناء على أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج، وثانياً بالاستدلال بعد أن وضع أن المراد منه ذلك. (قوله: إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداءً) وعلى تقدير كونهما مغيري أقواس وأنياب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيري الواحد ابتداءً فضلاً عن أن يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع، ولا يخفى أن بيان المحشي رحمه الله مخالف لبيان الشارح رحمه الله فإن الظاهر أن المشار إليه بقوله: فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية أقواس وأنياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه أنه لو اعتبر جمعهما أولاً على أقواس وأنياب، فلا شذوذ في هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ أصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهراً لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعهما في نفسهما، ولك أن تجعل المشار إليه جمعية أقواس وأنياب، ويكون معنى قوله: ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين.

أي: خروجاً كائناً عن أصل مقدر مفروض^(١) يكون الداعي إلى تقديره^(٢) وفرضه^(٣) منع^(٤) الصرف لا غير^(٥) «كَعَمَر»، «و» كذلك «زُفَر» فإنهما لما وجدا غير منصرفين^(٦) ولم^(٧) يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل^(٨) ولم يكن فيهما دليل على وجوده^(٩) غير^(١٠) منع الصرف قدر^(١١) فيهما أن أصلهما (عَامِرٌ وَزَافِرٌ) عدل عنهما إلى (عَمَرٌ وَزُفَرٌ) «و» مثل «بَابِ قَطَامٍ»^(١٢) المعدولة عن (قَاطِمَةٍ)^(١٣) وأراد بياها^(١٤) كل ما^(١٥) هو على (فَعَالٍ)^(١٦) علماً

(١) صفة كاشفة. (٢) أي: تقدير الأصل. (٣) عطف تفسير. (٤) خبر يكون. (٥) أي: لا غير منع الصرف من دليل. (٦) في استعمال العرب بالملة الواحدة. (٧) حالية. (٨) وهو المعدول عنه. (٩) أي: الأصل. (١٠) صفة دليل. (١١) أي: فرض. (١٢) اسم امرأة من العرب لحزام معدولة عن حازمة. (١٣) مصنف. (١٤) أي: يذكر الباب. (١٥) أي: لفظ. (١٦) وإلا لقال: وقطام.

كَعَمَرُ وَزُفَرٌ وَبَابُ قَطَامٍ^(١)

(١) المعدولة من قاطمة وأراد بياها كل ما هو على فعال فلأعيان المؤنثة من غير ذوات الرأى يعني ليس في آخره راء كحصر وطمار . ج .

وموحد إلى رباع ومربع، قال النجاري: لا يتجاوز^(١) العرب الأربعة، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن الألفاظ العدد الأربعة المكررة قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ مَثْنً وَثْنًا وَثْنًا﴾، وأما قوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»، فمثنى الثاني تأكيد لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول والواقع في غير العدد آخر؛ وذلك في مثل قولك: مررت بنسوة آخر، وكذا جمع وأخواته. (قوله: أي: خروجاً كائناً الخ) فالمصدر - أعني: التقدير - بمعنى اسم المفعول، وهو صفة للأصل لا للخروج كما قيل وقد مر تحقيقه، وقوله: لا غير، مبني على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة؛ أي: لا غير منع الصرف من القياس. (قوله: وكذلك زفر) هذا القول من الشارح، وقال عصام: لا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر إذا أريد به سحر بعينه، فإنه معدول عن السحر، وكأنه لم يذكره جرياً على أنه مبني على الفتح وإن كان المشتبه خلافه؛ لأنه يعني عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر أمس، فإنه غير منصرف مطلقاً أو في حالة الرفع، وكأنه لم يذكره؛ لأن اللغة العليا بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاث، انتهى. وقوله: إلا العلمية من قبيل: ﴿هَآءَ مَقْلُوءٌ إِلَّا قَلِيلٌ﴾. (قوله: قدر فيهما أن أصلهما الخ) وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي، وفيه أن مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر إلا أن يقال: المناسب أن تكون الصيغة الأصلية لهذين العلمين عامر من العمارة، وزافر بمعنى السيد. (قوله: ومثل باب قطام علماً لمؤنث الخ) فاعلم أن فعال خمسة أقسام: ما بمعنى الأمر، والمصدر المعرفة، والصفة المؤنثة، والحال، والعلم المؤنث للأعيان، وكلها معدولات عن مؤنث خلافاً لسيبويه فيما هو بمعنى الأمر، وقطام: اسم امرأة أو مدينة في اليمن، فقوله: علماً للأعيان المؤنثة احتراز عن فعال الذي هو صفة

اسم جنس وإن اختلف أحد الشرطين (الصرف، إن قلت: فينبغي على هذا صرف صمر وزفر؛ لكون صمر قبل العلمية جمع عامر، وزفر قبل العلمية بمعنى السيد. قلنا: لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بأنهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بأنهما منقولان من فعل الجنس انتهى، إن قلت: الشرط الأول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من أن المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت. قلنا: قوله هذا إنما يصح إذا كان المعدول عنه فاعلاً اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل

(قوله: وإن اختلف أحد الشرطين) إما بانتفاء الأول فقط بأن لا يجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال، أو بانتفاء الثاني فقط بأن وجد له فعل وفاعل قبلها كخنع وخطم علمين، أو بانتفاء كليهما بأن لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يمهّد له مثال أيضاً. (قوله: انصرف) لعدم تحقق العدل، أما في الأول فلانتفاء المعدول عنه، وأما في الثاني والثالث، فلجواز كونه منقولاً عن فعل جنساً. (قوله: فينبغي على هذا) أي: على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمي. (قوله: قلنا: لما سمعنا الخ) حاصل الجواب أيضاً: بطلان المذكور وإن كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين إلا أنهما لما سمعنا غير منصرفين اضطررنا إلى اعتبارهما معدولين لا منقولين فهما في حكم المستثنى. (قوله: قلنا قوله: هذا الخ) أي: قول السائل الشرط الأول يناهني ما قال الشارح رحمه الله، إنما يصح إذا كان المعدول عنه في العدل التقديري فاعلاً اسم جنس، وهي: أي: كون المعدول عنه فاعلاً اسم جنس يخالف ما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل علماً، والظاهر أن الحق هذا؛ أي: القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع فحينئذ لا يكون المعدول عنه ثابتاً في العدل التقديري، بل ما يماثله في الصورة، وخلاصة الجواب: أن ما ذكره الرضي يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي ثبوت أصالته حتى يناهني ما ذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضي ناطقة على أن الشرط الأول ثبوت فاعل اسم جنس، فيكون معدولاً عنه حيث قال: وأما علم وهو أن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجعى لثبوت قائم وجاحى وعدم قثم وجعى قبل العلمية فتحكمنا بكونه معدولاً عن فاعل اسم جنس وقطامنا بعدم كونه منقولاً عن فعل الجنس فالنتاهي بين ما قاله

(١) والصحيح ما قاله أبو حيان: من أن هذه الألفاظ مسموعة من واحد إلى عشرة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (فاكهة) وقد سبق.

للأعيان المؤنثة من^(١) غير ذوات الرءاء «في» لغة «بني تميم» فإنهم اعتبروا العدل في هذه الباب حلاً له^(٢) على ذوات الرءاء في الأعلام المؤنثة مثل (حَضَار^(٣) وَوَبَار^(٤) وَطَمَار^(٥)) فإنها^(٦) مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء^(٧)، فلما اعتبر فيها العدل^(٨) لتحصيل سبب البناء

(١) حال بعد حال أو صفة لما هو على فَعَال. (٢) مفعول لتحصيل. (٣) معدول من حاضرة. (٤) معدول عن طامرة. (٥) معدول عن بادرة. (٦) علة لعله الحمل للاعتبار. (٧) لأن يكون مشابهاً لقول. وهو العدل والوزن. (٨) لأن السبب الثالث يوجب البناء والسببان يوجب منع الصرف.

في بني تميم (١).

(١) خبر منصرف للعلمية والتأنيث.

علماء، والظاهر أن الحق هو هذا. (قوله: فإنهم اعتبروا العدل) على زعم بعض النحاة. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ لينضم إلى مناسبتها لنزال وزناً مناسبتها له عدلاً فيحصل البناء؛ وذلك لأن مجرد المناسبة الأولى لا توجب البناء إلا لبني كلام وسحاب، وإنما عنوا بناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء؛ إذ كسر الرءاء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة؛ ولأن الرءاء ثقيل لكونه حرفاً مكرراً والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب.

وما قاله الشارح رحمه الله ثابت. (قوله: على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل: إنه كيف يصح أن بني تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذي من مصطلحات النحاة، وحاصل الدفع: أن بعض النحاة زعموا أنهم اعتبروا في لغتهم ومحاوراتهم. (قوله: لينضم الخ) قال صاحب العباب: لينضم سبب ثالث إلى السببين فيحصل موجب البناء؛ لأن السببين يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء؛ إذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي رحمه الله الأولى؛ لأنه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب؛ فإنه يوجب البناء مطلقاً. (قوله: إذ كسر الخ) دليل لمقدمة مطوية؛ أي: إنما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء؛ لأن كسر الرءاء مصحح للإمالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الرءاء لثقله وتكرره. (قوله: ولأن الرءاء الخ)

لمؤنث مثل فساق، وكذا عن فعال الذي هو علم لمعني لا لعين، مثل: فجار، فإنهما من قبيل المبنيات عند الكل. (قوله: من غير ذوات الرءاء) بأن لم يكن في آخره راء فإن كان فيه راء كخضار، فإن بني تميم اختلفوا فيه فأكثرهم مع الحجازيين في بناءه، وبعضهم لا يفرقون بين ذوات الرءاء وغيرها، ويقولون: بإعراب الكل غير منصرف، فقوله: في لغة بني تميم؛ أي: عند أكثرهم فتبصر، ثم اعلم أن لغات العرب على أنواع سبعة: لغة حجاز، ويمن، وهوازن، وثقيف، وطى، وتميم، وعقيل، وفي الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»؛ أي: على سبع لغات فافهم. (قوله: حملاً له على الخ) مفعول له تحصيلي؛ أي: اعتبره بنو تميم في باب قطام حملاً له إلى فعال مما آخره راء واطراداً للباب، وهذا من حمل النظر فتنبه، وقوله: في الأعلام المؤنثة، صفة ذوات الرءاء، وإنما قيد بذلك؛ لأن ذوات الرءاء غير الأعلام المؤنثة كفجار ليست نظائر لهذا الباب. (قوله: مثل حضار وبوار وطمار) الأول: معدول عن حاضرة اسم كوكب^(١) كذا في الهامش، والثاني: عن باورة علم قبيلة، والثالث: عن طامرة المكان المرتفع، وفي بعض النسخ: وبار، بدل قولهم بوار، ففي القاموس: أنه أرض باليمن، وكذا سفار: اسم للماء، وقوله: أنها مبنية؛ أي: على الكسر علة لعلية الجمل لاعتبار العدل. (قوله: وليس فيها إلا سببان) أي: وليس فيها ما يوجب البناء؛ لأن المناسبة في الوزن لا يوجبه، وإلا للزم بناء مثل: سحاب، بل فيها ما يوجب الإعراب - أعني: العلتين - فما في حاشية العصام فساقت. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ وذلك لأن تقديري الإعراب والبناء في جميع الأمثلة مستقيمان، لكن قد يترجح أحد التقديرين لغرض من الأغراض، والغرض من ذوات الرءاء قصد الإمالة وهي أمر مستحسن، ومصحح الإمالة هنا كسر الرءاء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء؛ لأنه إذا أعرب غير منصرف لم يكسر بخلاف ما إذا بني فإنه حيثئذ مكسور دائماً، وأما كون العلل الثلاثة موجبة للبناء؛ فلأن الاسم بسببها لما ثقل ثقلاً تاماً كالفعل منع منه جميع أنواع الإعراب مثله، وأما على ما ذكره الشارح؛ فلأن

(١) أو جبل بين البصرة والبصرة (قاموس).

اعتبر^(١) فيما عداها مما جعلوه^(٢) معرباً غير منصرف أيضاً^(٣)، حملاً^(٤) على نظائره مع عدم الاحتياج إليه^(٥) لتحقيق السببين لمنع الصرف والعلمية^(٦) والتأنيث، فاعتبار العدل فيه^(٧) إنما^(٨) هو^(٩) للحمل على نظائره لا^(١٠) لتحصيل سبب منع الصرف^(١١) ولهذا يقال: (ذُكِرَ بَابُ قَطَامٍ) وهنا ليس في محله لأن الكلام^(١٢) فيما^(١٣) قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع^(١٤) الصرف وإنما قال^(١٥): «فِي بَيْتِي تَمِيمٌ» لأنَّ الْحِجَازِيِّينَ^(١٦) يَتَنَوَّنُونَ^(١٧) مطلقاً فلا يكون مما نحن فيه^(١٨) والمراد من (بَيْتِي تَمِيمٌ) أكثرهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الرء مبنية بل جعلوها^(١٩) غير منصرف، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها^(٢٠)، لتحصيل سبب البناء، وحمل^(٢١) ما عداها عليها. «الْوَصْفُ» هو: كون الاسم دالاً على ذات مبهمه^(٢٢)

(١) أي: في فعال الذي. (٢) بيتي تميم. (٣) كما في ذوات الرء وهو باب الحضار. (٤) مفعول لا اعتبر. (٥) عدل. (٦) يدل من السبين. (٧) أي: في باب قطام. للحمل على نظائره لا غيره. توفادي. (٨) أداة قصر مشتمل على النفي والإثبات - رضا. (٩) اعتبار العدل. (١٠) أي: ليس اعتبار العدل. (١١) أي: ولأجل أن اعتبار العدل ليس إلا. (١٢) بحث. (١٣) أي: في الاسم المرب الذي وحده غير منصرفه بالعلمية وحدها. (١٤) وهو العدل. (١٥) مصنف. (١٦) أي: يعملون فعال هذه مبنية وإن كان ممدولاً أيضاً عنده. (١٧) على الكسر. (١٨) أي: العدل التقديري. (١٩) يعني: جعلوا باب قطام سواء كان من ذات الرء أو لا. (٢٠) أي: في ذوات الرا الممدود من أسباب منع الصرف. (٢١) عطف على اعتبار. (٢٢) غاية الإبهام.

الْوَصْفُ

(قوله، ولهذا يقال، ذكر باب قطام هنا ليس في محله) فكانه ذكر استطراداً وفيه إشارة إلى أن تقدير العدل في غير المنصرف، قد يكون للحمل على الأخوات. (قوله، فلا يكون مما نحن فيه) وهو غير المنصرف. (قال، الوصف) الأنسب تفسيره لخالفه. (قوله، وهو كون الاسم دالاً) فسر به لا بالدال؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف. (قوله، على ذات مبهمه) لم تتعين إلا ببعض الصفات التي أخذت معها، وفيه نظر؛ لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمه، بل تدل على تلك الذوات المعينة فإن الفيض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل

عطف على قوله: ليحصل الكسر. (قوله، والمبناء أخف من الإعراب) لكون الكلمة في البناء على حالة فيمتاد بها المتكلم بخلاف الإعراب. (قوله، لخالفه)؛ لأن الوصف يقال: بمعنى التعت وبمعنى الأمر القائم بالغير وبما يقابل الاسم وهو المراد ههنا. (قوله، لم يتعين إلا ببعض الصفات الخ) اعتبر هذا القيد ليخرج أسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلالاتها على تعيين الذات باعتبار كونها مكاناً وزماناً وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة في مفهوماتها، ثم لا يخفى أن الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمه من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقرر في محله ففي التعريف كون الاسم دالاً باعتبار هيئته على ذات مبهمه لم تتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة إلا بالصفة التي أخذت معها، فلا ينافي ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذي ذكره المحشي رحمه الله؛ لأن الفيض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمه غير معينة إلا باعتبار اتصافه بالفيض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصفر باعتبار هيئته لا يدل إلا على ذات مبهمه موصوفة بالتعليل واستفادة كونها رجلاً أو حماراً أو داراً باعتبار خصوص المادة. (قوله، لأن الأوصاف) المراد بالأوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وبكونها مقيسة إلى ذوات معينة أن النسبة إلى تلك الذوات مأخوذة فيها

تقدير العدل في ذوات الرء يجعلها مشابهة لنزال بمعنى أنزل (نعمه). (قوله: اعتبر فيما عداها) أي: فيما عدا ذوات الرء؛ أعني: باب قطام، وقوله: أيضاً؛ أي: كما اعتبروا العدل في ذوات الرء. (قوله: فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره) يفهم من هذا التحقيق الجواب على الاعتراض المشهور، وحاصله: أن تقدير العدل كما أوجب البناء في ذوات الرء فليوجب في باب قطام أيضاً، وحاصل الجواب: أن العدل الذي قدر للبناء في ذوات الرء له قوة أثر بها في البناء؛ لأن تقدير العدل له أصالة، وأما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظر، فليس فيه تلك القوة والأصالة فلم يؤثر في البناء. (قوله: ذكر باب قطام ههنا) أي: في بحث العدل التقديري ليس في محله اللاتق به، فمن ثم قيل أنه استطرادي، وعن السيد ركن الدين أنه قال: وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام، فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم المطابقة للمقصود. (قوله: لأن الحجازيين ينون) أي: يجعلون باب قطام مبنياً على الكسر فلا يكون من غير المنصرف الذي نحن بصده كما قال النابغة:

أَتَارِكَةٌ تَذَلُّهَا قَطَامٌ^(١)

رَضِينَا بِالتَّحِيَةِ وَالسَّلَامِ

وقال آخر:

إِذَا قَالَتْ خَدَامٌ قَصَدُوا مَاءَ

فَلِإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ خَدَامٌ

(قوله: فلا حاجة الخ) تقرير على قول الأقلين، وسيأتي تمام تحقيق الأقوال في آخر بحث أسماء الأفعال. (قال المصنف:

مأخوذة^(١) مع بعض صفاتها سواء كانت^(٢) هذه الدلالة بحسب الوضع^(٣) مثل^(٤) : (أَحْمَر) فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل : (أَرْبَع) في (مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَع). فإنه موضوع لمرتبة معينة^(٥) من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع^(٦)، بل قد تعرض له الوصفية^(٨) كما في المثال المذكور^(٩) فإنه^(١٠) لما أجري فيه على (النِسْوَةِ) التي هي من قبيل المعدودات^(١١) لا^(١٢) الأعداد علم أن معناه^(١٣) : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالْأَرْبَعِيَّةِ وهذا^(١٤) معنى وصفي عرض له^(١٥) في الاستعمال لا^(١٦) أصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي

(١) معتبرة. (٢) القرينة على التعميم قوله شرطه. (٣) سواء بقيت على الوصفية. (٤) أو جعلت اسماً برأسها من غير اعتبار الوصفية كأسود وأرقم كما يأتي. (٥) إذ الأربع في الأصل اسم لهذا العدد. (٦) بين الثلاثة والخمسة. (٧) لأن أربع اسم في مقابلة الوصف. (٨) بعد الوضع بحسب الاستعمال. (٩) أورده الشارح. (١٠) أربع. (١١) وهي النسوة. (١٢) أي: ليس تلك النسوة من قبيل الأعداد وهو ظاهر. (١٣) معنى مررت. (١٤) أي: كون الأربع وإلا على النسوة الموصوفة بالأربعية لحرره. (١٥) أي: لا أربع بعد الوضع اسماً. (١٦) وصف.

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة الماء؛ فإنه بعيد، وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع أنه وصف مثلاً أدير مصغر أدير جمع دار، يدل على أدير متصفة بالحقارة مع أنه وصف، ولذا كان غير منصرف بالوصفية، ووزن الفعل الذي كان في المكبر، فإن التصغير لا يخل بالوزن فيما أوله إحدى الزوائد الأربع، فالأولى أن يقال: كون الاسم دالاً على ذات مبهمه لم تتعين إلا ببعض الصفات المأخوذة معها، أو بما قياس إليه ذلك البعض إن قلت: إذا كان المصغر وصفاً فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث. قلنا: هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر. (قوله: سواء كانت هذه الدلالة) القرينة على التعميم قوله:

والذوات خارجة عنها والمراد بكون الأوصاف مأخوذة من تلك الصفات إنها أخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملية العبارة لا تخلو عن إغلاق، والأظهر أن يقال: الأوصاف المشتقة من المصادر التي أخذت في مفهومها النسبة إلى الذوات المميّنة. (قوله: فإنه بعيد) لعدم سبق الذهن إليه. (قوله: لا يخل بالوزن فيما أوله الخ) في الرضي يخل بالتصغير وزن الفعل إن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم في خضم، وأما إن كان في أوله زيادة كزيادة الفعل فإن التصغير لا يزيله كأحيمد ونريجس ويشيكر وتغليب؛ لأنه على وزن مضارع فيعمل. (قوله: فكيف يصح الخ) فإن الوصفية تنافي العلمية. (قوله: كما هي طارية على يعمل): لأن يعمل للمذكر ويعمل للمؤنث فالتاء طارية فصدق على يعمل أنه قابل للتاء. (قوله: والمذكر الخ) فيكون أربعة مقدماً على أربع فصدق على أربع

الوصف الخ) اللام للعهد الخارجي والوصف يطلق على معنيين؛ أحدهما: الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمه الخ، وثانيهما: ما ذكره الشارح من المعنى المصدرية، وهذا هو علة منع الصرف؛ لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لا نفس الصفة؛ لأنها عين الاسم وذاته، وهي ليست بعلة فهذا ظهر وجه تفسير الشارح بكون الاسم الخ، وقال اللاري: الأنسب للمصنف تفسيره لخفائه، وأشار الفاضل العصام إلى الجواب فليراجع. (قوله: على ذات مبهمه) غاية الإبهام لا تعين فيها أصلاً فلذا احتاجت الصفات المشتقة إلى موصوف مذكور أو مقدر وقد اشتهر أنه ما من صفة إلا وهي جارية على موصوف، وللذات إطلاقات ثلاثة والظاهر أنها ههنا بمعنى ما قام بنفسه، وعن البعض: الذات المبهمه ما لم يعتبر فقيه تعين ما، بل اعتبرت على وجه الإبهام والاحتمال لكل فرد، فإن معنى ضارب مثلاً ذات ما ثبت له الضرب، وتلك الذات مبهمه غاية الإبهام، وفي هذا المقام كلام للعصام فيطالع. (قوله: مع بعض صفاتها) كلمة مع ههنا داخلة على التابع كما في جاء الأمير مع الوزير؛ لأن الملحوظ أولاً، وبالذات في الصفات جانب الذات، وقوله: سواء كانت الخ قرينة هذا التعميم قوله: وشرط الخ. (قوله: موضوع لذات ما) أي: موضوع لها بالوضع النوعي، وكلمة ما، مزيدة للإبهام. وقوله: التي هي الخ، صفة بعض. وقوله: والحمرة؛ أي: والذكورة أيضاً. (قوله: لمرتبة معينة)؛ أعني: ما بين الثلاثة والخمسة. وقوله: من مراتب العدد؛ وهي واحد إلى مئة، ومنها إلى ألف، ومنها إلى غير النهاية، ثم العدد ما يتألف من الوحدات، أو ما يقع في العد والإحصاء. وقوله: كما في المثال المذكور؛ أي: فالمراد بقوله: مررت بنسوة أربع، كل اسم عدد استعمل مع مميزه. (قوله: لما أجرى فيه الخ) أي: لما أجرى لفظ أربع في المثال المذكور على النسوة والمراد بالجريان ههنا وقوعه صفة لها، ثم إن النسوة جمع امرأة من غير لفظه وتصغيره نُسِيَّة

لأصالته^(١) لا العرضي لعرضيته، فلذلك^(٢) قال المصنف: «شَرْطُهُ» أي: شرط الوصف^(٣) في^(٤) سببية منع الصرف «أَنْ يَكُونَ»^(٥) وَضْفًا فِي الْأَصْلِ الذي هو الوضع^(٦) بأن يكون وضعه^(٧) على الوصفية لا^(٨) أن تعرضه^(٩) الوصفية بعد الوضع في الاستعمال^(١٠) سواء بقي^(١١) على الوصفية الأصلية أو زالت عنه «فَلَا تَضُرُّهُ»^(١٢)، بأن تخرجه^(١٤) عن سببية منع الصرف «الغَلْبَةُ»^(١٥) أي: غلبة الاسمية على الوصفية. ومعنى الغلبة:

(١) لأن الأصل لكونه أصلاً يؤثر في الأحكام والقواعد والأمثلة والشواهد. ح. (٢) أي: لأجل أن المعتبر في السببية الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته. (٣) المعدود من أسباب منع الصرف. (٤) متعلق بشرط. (٥) أي: الوصف. (٦) يشير إلى أن المراد بالأصل هنا الوضع لا ما يبنى عليه الشيء. حلي. (٧) أي: وضع الوصف. (٨) عطف على أن يكون وصفاً. (٩) أي: الوصف. (١٠) عرفت أن المعتبر في السببية هو الوصف الأصلي. (١١) أي: الوصف. (١٢) إذا كان الأمر كذلك. (١٣) أي: الوصف الأصلي. (١٤) الوصف الأصلي - قيد للمنتفي لا للمنتفي. حلي. (١٥) فاعل لا يفره.

شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ فَلَا تَضُرُّهُ الغَلْبَةُ^(١)

(١) أي: غلبة الاسمية على الوصفية بأن وخروجه عن سببية منع الصرف.

كذا قيل، وفي التنزيل: ﴿وَقَالَ يَسُوءُ فِي الْمَدِينَةِ﴾؛ أي: جماعة من النساء، ويقال: هي اسم مفرد بجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي كالثبة اسم لجماعة الرجال، ولذا لم يلحق فعله تاء التأنيث، وعن أبي البقاء: إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله فليحفظ. (قوله: بنسوة موصوفة الخ) نوقش فيه بأن الصواب متصفة؛ لأنها في حد ذاتها متصفة بالأربعية فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ أولم يلاحظ، والموصوفية لا تكون إلا باعتبار الملاحظة، وهذه مناقشة حكمية لا تليق بأرباب هذا الفن. (قوله: والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي) قال الرضي: لم يقدّر لي إلى الآن دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، وأما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل، وهو عدم قبوله التاء؛ فإنه يقبلها لقولهم: أربعة لا لعدم شرط الوصف، ثم أطال الكلام كما هو دأبه، والجواب: أن المراد بالتاء في شرط وزن الفعل هو تاء التأنيث وتاء أربع ليست للتأنيث، وأيضاً: المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب أصل الوضع؛ ولهذا يؤثر وزن الفعل في أسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء حيثئذ، فإنه يقال للحية الأنثى أسودة، وأربع لا يقبلها بحسب أصل وضعه؛ لكونه موضوعاً للمرتبة المعينة، بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي (نعمه). (قوله: لعرضيته) أي: لكونه عارضاً في معرض الزوال فكانه لم يثبت، والسبب الرفع للأصل وهو الصرف هنا لا يكون إلا إذا كان راسخاً. (قال المصنف: شرطه أن يكون) الشرط: ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه غير مؤثر فيه. وقوله: في سببية منع الصرف؛ يعني: في هذا الخصوص لا غير مثل كونه مثني ومجموعاً أو عاملاً إلى غير ذلك. (قوله: وصفاً في الأصل) لا يقال يلزم في العبارة اتحاد الاسم والخبر؛ لأننا نقول جانب الخبر مقيد بكونه في الأصل، فالتركيب من قبيل: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾. (قوله: أو زالت عنه) يعني: أو

شرطه. (قوله: لا العرضي لعرضيته) فإنه في معرض الزوال فكانه لم يثبت السبب الرفع للأصل وهو هنا الصرف لا يكون إلا إذا كان راسخاً، قال الشيخ الرضي: لم يقدّر لي إلى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف أربع مدخول؛ لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء، وما يقال من أن التاء في أربعة ليست طارئة على أربع كما هي طارئة على يعمل، لأن أربعة للمذكر وأربعة للمؤنث، والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن، فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجاً عن شرط اعتبار الوزن؟ قال السيد قدس سره، وليس أيضاً بشيء ما قيل من أن المانع قبول تاء التأنيث، وهذه التاء ليست للتأنيث، بل للتذكير؛ لأن قولك: أربعة رجال أو زیدین باعتبار الجماعة انتهى، والتذكير مفهوم من

أنه غير قابل للتاء؛ لأنه حصل من إسقاط التاء. (قوله: لأنه إذا جاز الخ) يعني: أن وزن الفعل في يعمل كان في الأصل، ثم خرج عنه بسبب لحوق التاء ولم يكن ذلك الوزن حاصلًا في أربع في الأصل؛ لكونه بالتاء ابتداء، ثم بعد إسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابق في أربع، وفي يعمل لاحق فإذا لم يعتد بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض المخرج لاحق، فكيف يعتد بالوزن العارض الحاصل في أربع بسبب سقوط التاء، ويمكن أن يقال: أن قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فإنه يقوّي المشابهة، فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد في أربع. (قوله: لأن قولك الخ) تعليل للمنتفي يعني: أن التاء في أربعة أيضاً للتأنيث وتوصيف الجمع المذكر سواء كان مكسراً أو سالماً بتأويل الجماعة. (قوله: والتذكير الخ) جواب دخل مقدر وهو أنه لو كان إجراء أربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور. (قوله: وعدم انصراف قولهم: أربعة الخ) في شرح الرضي قال ابن جني في سر الصناعة، وكذا في بعض نسخ

زالت عنه الوصفية الأصلية ولكن لا بالكلية، بل بقي منها شيء بقرينة الأمثلة^(١)، فإنه قد اختص ببعض أفراد كان له سابقاً، فلا يرد ما قيل: إن الزوال قد يضر في تأثير الوصفية الأصلية كما إذا زالت الوصفية بالعلمية؛ فإنه لا تأثير للوصفية الأصلية حين العلمية بالاتفاق، فالكلام على إطلاقه ليس على ما ينبغي، ومنهم من قيد قوله: زالت، بقوله: غير العلمية، لكن على ما ذكرنا من العناية لا حاجة إليه أيضاً. وقوله: بأن تخرجه؛ أي: الغلبة الوصفية تصوير للمنفى. (قال المصنف: فلا تضره الغلبة) الفاء للنتيجة أو للتفريع بحسب العلم أو الواقع وإنما صرح بهذا الفرع دون الفرع الآخر وهو أن لا يكون الوصفية العارضة مؤثرة؛ لأن في هذا الفرع خلافاً؛ إذ البعض يصرف أسود وأرقم، وقيد بعضهم الغلبة في المتن بما عدا الغلبة العلمية فلا تغفل، وفي تفسير الشارح إشارة إلى أن اللام في الغلبة للعهد أو عوض عن المضاف إليه. (قوله: ومعنى الغلبة) الغلبة كالتغلب بفتحيتين مصدر وبابه ضرب، وفي العرف عبارة عن اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراد الخ، والباء داخل على المقصور عليه؛ يعني: أن تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية على شيء مثل أسود كما أوضحه الشارح، وقال الشيخ عlish في رسالة البسملة: اعلم أن الغلبة هي استعمال اللفظ العام في بعض أفراده بحيث يرجع إليه عند الإطلاق بلا قرينة، بل القرينة إنما تطلب عند إرادة معنى العموم الذي هو المعنى الأصليين ثم الغلبة إما تحقيقية إن استعمل أولاً في

(١) أعني: أسود وأرقم وأجدل وأخيل.

اختصاصها بجماعة الذكور، ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم: أربعة نصف ثمانية، وقال المصنف: التاء الفاحشة هي الداخلة قياساً، والتاء هي أربعة ليست كذلك. (قال: شرطه أن يكون) الأولى أن يقول أيضاً، وأن لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم، وكأنه تركه؛ لأنه يعلم فيما بعد، قال قدس سره في الحاشية: وإنما كان الوضع أصلاً لتفريع الدلالات المعتمدة عليه انتهى؛ أي: لتفريع الدلالات الثلاث المعتمدة في باب الإفادة، والاستفادة عليه كان الوضع أصلاً؛ لأن الأصل ما يبنى عليه شيء، وإذا كان الوضع أصلاً والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة إليه بفي بتوهم أن احتمال الأصل على الفرع كاشتغال الطرف على المظروف، ولك أن تقدر مضافاً والتقدير في زمان الأصل. (قوله: فلا تضره) الفاء للتفريع. (قوله: ومعنى الغلبة) أي: معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره، أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على معنى ببعض أفراده إلى آخره، ذهب الشيخ الرضي إلى أن غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فإذا لم يصح اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسماً محضاً، وإن خرج عن كونه وصفاً لفظاً لعدم صحة إجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم، قال السيد قدس سره: ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية، والتقييد بالصفة وفيه أن الحمل على الإطلاق مخالف للغة، قال في الصراح: أسود، مار بزرگ سیاه، وأرقم: مارییه، وقالوا: إن أدهم اسم للتقيد من الحديد لما فيه من الدهمة، فالأولى أن يقال: إنه بصدد تعيين الذات

المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت إعلاماً فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر كقولك: ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى، والظاهر كونها علم شخص؛ لأن كل مرتبة من مراتب الأعداد شخص معين إنما التعداد في المعدودات، ولذا صح وقوعها مبتدأ، وما قيل: إن المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم. (قوله: لتفريع الدلالات الثلاث) أي: المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعية فإنهما لعدم انضباطها غير معتبرين في باب الإفادة والاستفادة. (قوله: بتوهم أن اشتغال الخ) بجامع عدم الخروج. (قوله: ولك أن تقدر الخ) فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية. (قوله: أي: غلبة الاسمية) فعلى الأول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس. (قوله: عن كونه وصفاً لفظاً) أي: لا يتبع الموصوف لفظاً. (قوله: وهو ظاهر)؛ لأن خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهومه، فلا يصح إجراؤه على غيره. (قوله: ولا عليه) أي: لعدم صحة إجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبراً في مفهومه فلا يقال: قيد أدهم. (قوله: يقتضي عدم اشتراط) أي: عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة. (قوله: لعدم تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمه وبياض، والتقييد بما فيه دهمه. (قوله: وفيه أن الحمل على الإطلاق) أي: حمل كلام المصنف رحمه الله على الإطلاق، وأرقم: اسم للحية مطلقاً مخالف للغة. (قوله: فالأولى أن يقال إنه بصدد الخ) أي: الأولى أن يقال: إن المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التي غلبت فيها هذه الأسماء ولا مدخل في ذلك التمييز للتقييد بالصفة، فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية، وفيه بحث؛ لأن المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الأسماء على صحة مذهب سيويه في شرح قوله: وخالف سيويه الأخفش حيث قال: ومذهب سيويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها معنى انتهى، فإن عبارته هذه تنادي بأن هذه الأسماء زال عنها معنى

اختصاصه^(١) ببعض أفراده بحيث لا يحتاج^(٢) في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن (أَسْوَدَ) كان موضوعاً^(٣) لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث^(٤) لا يحتاج^(٥) في الفهم عنه^(٦) إلى قرينة «فَلِدْلِكَ»^(٧) المذكور، من اشتراط

(١) من اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده. (٢) ذلك اللفظ. (٣) عاماً. (٤) متعلق بكثرة. (٥) أي: الحية السوداء. (٦) أي: عن أسود. (٧) متعلق بصرف.

فَلِدْلِكَ

ولا مدخل في ذلك لتقيدهما بصفة. (قال، فلذلك) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل، فيفيد ترتيب المعلوم، فلا تفني إحداهما من الأخرى، وذلك إشارة إلى ما ذكر من مجموع الأصلين المترتب أحدهما على الآخر لا إلى الأصل الأول؛ ليصح عطف امتنع على صرف، ووجه ذلك أن يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعاً على مجموع الأصلين، ويحال رد كل فرع إلى أصله على ذهن المتعلم، وأما قوله: وضمت فهو عطف على صرف بلا إشكال.

الوصفية بالكلية. (قوله: الفاء للنتيجة الخ) دفع لما يتوهم من استدراك الفاء أو اللام. (قوله: فيدل على ترتيب العلم) أي: كون العلم بالأول سبباً بالعلم بالثاني سواء كان المرتب عليه علة أو معلولاً أو غيرهما. (قوله: فيفيد ترتيب المعلوم) أي: كون الأول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه أولاً. (قوله: ليصح الخ) يعني: إن عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو جعل ذلك إشارة إلى الأصل الأول لم يصح ذلك العطف، فلا بد أن يجعل إشارة إلى مجموع الأصلين ليصح العطف المذكور بأن يجعل مجموع المعطوفين متفرعاً على مجموع الأصلين ويحال رد الأول إلى الأول ورد الثاني إلى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهراً غاية الظهور.

معنى ثم غلب على آخر في اسم كالبيت للكعبة، أو في صفة كالصعق لخويلد^(١) بن نوفل، فإنه بمعنى الذي أصابته الصاعقة ثم غلب فيه، وإما تقديرية بأن لا يستعمل في ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى مع اقتضاء القياس ذلك، وهذه إما في اسم كلفظة الله أو في صفة كالرحمن، انتهى. (قوله: بحيث لا يحتاج في الفهم الخ) كما في حديث: «اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة» بخلاف سائر السود، فإنه لا بد لكل منا إذا قصدته من قرينة، أما الموصوف قليل أسود أو غيره؛ نحو: عندي أسود من الرجال (رضي). (قوله: فلذلك المذكور) يشير إلى أن ذلك إشارة إلى الأصلين السابقين بتأويل المذكور، وفي شرح عصام فلذلك؛ أي: لاشتراط كونه في الأصل، ويؤيده كون ذلك للبعيد والجار في لذلك متعلق بقوله الآتي صرف^(٢) وامتنع، وفي مثل هذه العبارة يقرر القياس من وجهين؛ الأول: استثنائي مستقيم، والثاني: غير مستقيم، أما ترتيب المستقيم فبأن يعتبر المشار إليه مقدماً ومتعلق الجار تالياً هكذا كل ما لم تضره الغلبة الاسمية صرف أربع الخ، لكن المقدم حق والتالي مثله فيكون الدليل كميّاً، كما في قولهم: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم، وأما ترتيب الغير المستقيم فبأن يعتبر نقيض المشار إليه مقدماً ونقيض المتعلق للجار تالياً نحو كلما تضره الغلبة فلا ينصرف أربع لكن انصرف ينتج أنه لا تضره الغلبة وهذا دليل إنّي كما في قولهم: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط. (قوله: صرف أربع في مرت بنسوة أربع) وقد ناظر أبو عثمان المازني مع الأخفش في هذه المسألة فسأله عن سبب صرف أربع في هذا التركيب مع أن فيه الوصفية ووزن الفعل، فقال الأخفش: كان في الأصل اسماً منصرفاً والوصفية عارضة، والحكم للأصل لا للعارض (ضوء)، وكانت نسخة العصام هكذا صرف مرت بنسوة أربع، فلذا قال في شرحه: إسناد حال الأربع إلى ما يشتمل عليه مسامحة، وليس في تقدير صرف أربع في مرت بنسوة أربع؛ لأن حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز. (قوله: صرف لعدم أصالة

(١) روى أن خويلداً كان يطعم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب في جفانه فشتتها فرمي بصاعقة فقتله.
(٢) فالعطف يلاحظ قبل الربط.

أصالة الوصفية^(١) وعدم مضرة الغلبة «صُرف» لعدم أصالة الوصفية «أربع في» قولهم «مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ وَامْتَنَعَ» من الصرف لعدم مضرة الغلبة «أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ»^(٢)، حيث صار اسمين «للحية» الأول للحية السوداء^(٣)، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض «وَأَدْهَمُ»^(٤)، حيث صار اسماً «لِلْقَيْدِ»^(٥) من الحديد، لما فيه من^(٦) الدهمة، أعني: السواد، فإن^(٧) هذه الأسماء^(٨) وإن^(٩) خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها^(١٠) بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر^(١١) استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً^(١٢) بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء^(١٣): الصفة الأصلية ووزن الفعل. وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في منع صرفها^(١٤) لوزن^(١٥) الفعل والوصف في^(١٦) الأصل والحال^(١٧). «وَضَعُفَ»^(١٨) مَنَعَ أَقْفَى، اسماً «لِلْحَيَّةِ»^(١٩) على زعم وصفيته^(٢٠) لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث «و» كذلك^(٢١) مَنَعَ^(٢٢) «أَجْدَلُ»^(٢٣) لِلصَّقْرِ على زعم^(٢٤) وصفيته لتوهم

(١) انظر إلى آخر الأول. (٢) في الأصل وصف بمعنى ذي رقم. (٣) وهي الحية العظيمة السوداء. (٤) في الأصل بمعنى ذي وهمة أي سوء. (٥) بالزكية. بقائي - على سبيل الغلبة العارضة. (٦) بيان لما. (٧) علة امتنع. (٨) أي: أسود وأرقم وأدهم. (٩) حال من اسم إن أي حال كونها خرجة. (١٠) إلا أن هذه الأسماء، أي لا يجوز صرفها وإنما يجوز صرفها لو لم يكن أوصافاً في الأصل لكنها بحسب آه. رضا. (١١) لم يترك ولم يمنع بعد الغلبة. (١٢) أي: كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية ح. (١٣) أي: أسود وأرقم وأدهم. (١٤) أي: هذه الأسماء. (١٥) متعلق لإشكال. (١٦) أي: في الوضع. (١٧) الذي هو الاستعمال. (١٨) لعدم الجزم بالوصف الأصلي. (١٩) الحية الشديدة السم. (٢٠) في الأصلي - متعلق على الزعم وعلة له في المواضع الثلاثة - حلي. (٢١) أي: كافى. (٢٢) من الصرف. (٢٣) أسماء. (٢٤) ظن.

صُرِفَ^(١) أَرْبَعُ^(٢) فِي، مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ، وَامْتَنَعَ^(٣) أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ^(٤) لِلْحَيَّةِ وَأَدْهَمُ^(٥) لِلْقَيْدِ وَضَعُفَ مَنَعَ أَقْفَى لِلْحَيَّةِ^(٦) وَأَجْدَلُ لِلصَّقْرِ^(٧)

(١) قال صرف نسب الصرف إلى الكل لأنه صفة لجزء لارى.
(٢) لعدم أصالة الوصفية بل عرض له بسبب التركيب.
(٣) قولهم. (٤) أي: من الصرف لعدم مضرة الغلبة.
(٥) حيث صار اسمين للحية، الأول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض.
(٦) أ - حيث صار اسماً للقيد من الحديد.
ب - إن أسود وأرقم وأدهم صفات في الأصل وأسماء بسبب العارض.
(٧) أي: اسماً للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث - ح.
(٨) طوفان.

الوصفية أربع) أي: لعروض الوصف في أسماء العدد لكونه موضوعاً لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز، ومثل أربع لفظ صفوان وأربب إذا أخرجهما عن معناهما الأصلي الاسمي - أعني: الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتها بمعنى القاسي والذليل، وقلت: هذا قلب صفوان، وهذا رجل أربب، فإنك تجعلهما منصرفين؛ لعروض الوصفية فيهما (شرح قطر). (قوله: أسود وأرقم) الأسود في الأصل: ذات لها سواد، والأرقم في الأصل: ذات لها سواد وبياض، حية أو غيرها، ثم غلب في حية في لونها سواد وبياض وجمعه أراقم، قال الشاعر:
إِيَّاكَ^(١) إِيَّاكَ وَالْعَجَائِزُ إِنَّهَا

أَشَدُّ سُؤْمُومًا مِنْ سُؤْمِ الْأَرَاقِمِ
قال عصام: فهذه الأمثلة صارت أسماء حتى لا تقع أوصافاً، وتؤنث بالتاء فيقال: للأنثى أسودة وتجمع على أساود. (قوله: للقيد من الحديد) ومنه قول الحجاج الثقفي للقبصري: لأحملنك على الأدهم. (قوله: ولم يهجر استعمالها) أي: لم يترك بالكلية لما عرفت من اختصاصها ببعض الأفراد، فظهر بهذا ضعف قول المصنف عند قوله: وخالف سيبويه الأخفش، من أن مذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحققها معنى، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب؛ لأن معنى الوصف في أحمر وإن زال بالعلمية تحقيقاً لم يعد بعد التثنية؛ لأن معنى رب أحمر إذن: رب مسمى بأحمر، سواء كان فيه حمرة أو لا، حتى أنه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم بأحمر، رب أحمر لقيته، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يعتبر في منع الصرف. وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنها

(قال: صرف) نسب الصرف إلى الكل؛ لأنه صفة لجزء. (قال: وامتنع أسود) أي: صرف أسود أو امتنع أسود من الصرف. (قال: منع أقفى)، ماريوزك. (قوله: اشتقاقه من الجد) الجد: محكم بافتن رسن را. (قال: للطائر) قالوا، هو الشقراق، وهو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصل على كل شيء، قال في الصراح: أخيل، نام مرغی که اورا بفال بغداد آرد. (قوله: لاشتقاقه من الخال) خال: نقطه سياه که براندام باشد

(قوله: فهو عطف على صرف) فهو فرع الأصل الأول وليس داخلاً في المجموع المتفرع على المجموع. (قوله: إلى الكل) أي: كل المثال؛ لأنه صفة لجزء الذي هو أربع. (قوله: أي: صرف الخ) احتياج إلى أحد التقديرين؛ إذ لا معنى لامتناع نفس أسود. (قوله: الشقراق) بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف. (قوله: وهي تاء زائدة) احتراز عن تاء أخت وبنت وهنت، وقوله: ينقلب في الوقف هاء نصب علامة أخرى لتمييز كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا: الهاء أصله

(١) بالتخفيف للضرورة.

اشتقاقه من الجدل بمعنى القُوَّة «وَأَخِيلُ لِلطَّائِرِ» أي: لطائر ذي خيلان^(١) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال، ووجه^(٢) ضعف منع الصرف في هذه الأسماء^(٣) عدم^(٤) الجزم بكونها أوصافاً أصلية فإنها^(٥) لم يقصد بها المعاني الوصفية^(٦) مطلقاً لا في الأصل^(٧) ولا في الحال^(٨)، مع أن الأصل في الاسم^(٩) الصرف. «التَّائِيْتُ» اللفظي^(١٠) الحاصل^(١١) «بِالتَّاءِ» لا بالألف، فإنه لا شرط له، «شَرْطُهُ» في سببية^(١٢) منع الصرف «الْعَلَمِيَّةُ» أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التائيث لازماً، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان^(١٣) ولأن العلمية^(١٤) لها وضع ثان، وكل^(١٥) حرف وضعت الكلمة عليه

(١) على وزن عمران. (٢) مبتدأ. (٣) بعد النقل. (٤) خبره. (٥) حلة عدم الجزم. (٦) وهي في أفعى ذو خبث وفي أجدل ذو قوة وفي أخيل ذو خال. ح. (٧) أي: في الوضع. (٨) في الاستعمال. (٩) المغرب. (١٠) وصفه به بقرينة ذكر المعنوي بعده. (١١) إشارة إلى كون قوله: بالتاء ظرف مستقر. صفة للتائيث. (١٢) يشير إلى كونه مقيداً بمناسبة سبق الكلام في باب غير المنصرف. (١٣) إشارة إلى أنه قد ينصرف في الإعلام أيضاً بالترخيم والنسخ. (١٤) أي: الأسماء العلمية. (١٥) الواو حالية.

وَأَخِيلُ^(١) لِلطَّائِرِ التَّائِيْتُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ^(٢) الْعَلَمِيَّةُ،

(١) وضعف منع أخيل من الصرف حيث صار اسماً للطائر.
(٢) أي: شرط التائيث في سببية منع الصرف.

بحسب أصل الوضع أوصاف. (قوله: ووزن الفعل) فإن أرقم كأكرم، وكذا غيره وهو ظاهر. (قوله: وضعف منع أفعى) أي: منع صرف أفعى، فتقول: هذه أفعى بالتونين، بالفارسية مار بزرگ، وجمعه أفاعي، والضعيف ما لا يجوز عند البلغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم، فكأنه قال: ولم يجوز عند من يعتد به لفوات الشرط، والجار في على زعم، متعلق بالمنع فأعرفه، والعقوة: بوزن شقوة الخبث وشدة السم، ومنه يقال: أفعى الرجل إذا ساء خلقه. وقوله: للصقر في المختار، الصقر: طائر يصاد به، وبالفارسية جرخ. (قوله: من الجدول) يفتح فسكون بمعنى: تافتن رسن، فتفسير الشارح تفسير باللازم فقلب هذا الاسم على هذا الطائر لقوته، ونسي معناه الأصلي. (قوله: وأخيل للطائر) المعهود فاللام للعهد فلذا لم يقل: لطائر، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لطائر ذي خيلان، يقال: له بوقلمون، ويقال: رجل أخيل؛ أي: كثير الخيلان جمع خال، والخال: الذي يكون في الخد، وفي الصراخ: أخيل نام مرغي كه اورايقال بددارند؛ أي: يعرف بين العرب بالشامة؛ يعني: يتشامون به، وقال الجزائري: هو الطائر الشقراق^(١). (قوله: لتوهم اشتقاقه من الخال) بمعنى: نقطه سياه كه براندام باشد فهو اسم جامد بخلاف الأولين، وقد تقرر في محله أنه قد يكون مأخذ الاشتقاق جامداً مثال استحجر واستنوق. (قوله: فإنها لم يقصد بها الخ) في الرضي، ولنا أن نقول: صرفت هذه الكلمات ونحوها؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً؛ أي: لا عارضياً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل طائراً ذا قوة، وأخيل طائراً ذا خال، إلا إنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجداً، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة. وقوله: مطلقاً قيد، لم يقصد. وقوله: لا في الأصل الخ، تفسير للإطلاق كما يتضح بما نقلناه عن الرضي. (قوله: مع أن الأصل في الاسم الصرف) أي: لعدم احتياجه إلى الشرط؛ وليكون إعرابه بآتم وجه. (قوله: أي: علمية الاسم المؤنث) يعني: أن اللام بدل عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث لا التائيث لفساده. (قوله: لأن الأعلام محفوظة عن

ونشان خيلان جماعزة. (قوله: لا في الأصل ولا في الحال) أما الأول فظاهر أنه لم يثبت، وأما الثاني؛ فلأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال، وإن كانت في نفسها متصفة بتلك الأوصاف. (قال: التائيث بالتاء) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تتقلب في الوقف هاء فتاء، أخت ليست للتائيث لانتفاء القيدين الأخيرين قطعاً، بل هي بدل من اللام، فلو سمي بأخت مذكر صرف، ولو سمي بها مؤنث كانت كهند، قال السيد قدس سره: يحتمل أنها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فإنها مصروفة عنده؛ لأن التاء الملقوفة فيها ليست متمحضة للتائيث فلا تعتبر في منع الصرف، ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها؛ إذ لم يمهدهم تقدير التاء مع التاء الملقوفة وإن لم تكن متمحضة. (قوله: فإنه لا شرط له) للزوم الألف. (قوله: ليصير التائيث لازماً) أي: بعد ما لم يكن لازماً؛ لأن التاء في أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسماً كانت تلك الكلمة أوصفة كحمار وحسنه، وقد تجيء على خلاف

التاء، ولو قال: زائدة في آخر الكلمة لكان أولى؛ لأنها قد تدخل الحرف نحو: ربة وثمة وليلة ولات. (قوله: فلو سمي به مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العلمية. (قوله: كانت كهند) في جواز الصرف وعدمه لكون تائيثها معنوياً وانتفاء شرط تحتم تأثيره. (قوله: ليست متمحضة للتائيث) فلا يكون تائيثها لفظياً. (قوله: ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها) حتى يكون تائيثها مقدراً وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنوياً. (قوله: للزوم الألف) لكونها جزء الكلمة. (قوله: وحينئذ تكون لازمة للكلمة) وقد فصل الشارح الرضي معاني التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة. (قوله: كحجرة) فإن دخول التاء فيها لا معنى من المعاني، بل هو ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي. (قوله: ولم يعتبروا هذا للزوم) لكونه عارضاً بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فإن العلمية وضع ثان. (قوله: تصرف) على صيغة المضارع المعلوم بحذف إحدى التائين. (قوله: فالمراد بالأعلام) أي: في قول

(١) هو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصلح على كل شيء.

لا ينفك عن^(١) الكلمة «و» التانيث «المَعْنَوِي»^(٢) كَذَلِكَ، أي: كالتانيث اللفظي بالتاء^(٣) في اشتراط العلمية فيه^(٤)، إلا أن بينهما^(٥) فرقاً فإنها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه. ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار^(٦) إليه^(٧) بقوله: «وَشَرَطُ تَحْتُمُ تَأْثِيرُهُ»^(٨)، أي: شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور ثلاثة: «الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ»^(٩)، أي: زيادة حروف الكلمة على الثلاثة^(١٠)، مثل: زينب، «أَوْ تَحْرُكُ» الحرف^(١١) «الْأَوْسَطِ»^(١٢) من حروفها الثلاثة مثل: سَقَر «أَوْ الْعُجْمَةُ» مثل: مَاءٌ وَجُورٌ. وإنما اشترط^(١٣) في وجوب تأثير التانيث المعنوي أحد الأمور^(١٤) الثلاثة ليخرج^(١٥) الكلمة بثقل^(١٦) أحد الأمور الثلاثة عن الخفة^(١٧) التي من شأنها أن تعارض^(١٨) ثقل أحد

(١) بقدر الإمكان. (٢) ما يكون تأوّه مقدرة. نوري. (٣) كما رو لا مجال لتقدير الألف للزومها. (٤) أي: في كون العلمية شرطاً في سببية منع الصرف. (٥) بين الشرطين. (٦) المصنف. (٧) شرط. (٨) مع العلمية. أي: المعنوي. (٩) يشير إلى أن وهما مانعة الجمع والخلو يعني قضية منفصلة حقيقية كقولك: المد وإما زوج وإما فرد لهره. (١٠) أحرف يقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة. (١١) قدر الحرف ليكون موصوفاً للأوسط. (١٢) أي: بالفعل مدار كهند مع أنها متحرك الأوسط بحسب الأصل. (١٣) بعد شرط العلمية. (١٤) وجوباً بعد العلمية لأن العلمية إذا لم يوجد. (١٥) علة اشترط. (١٦) الباء سببية. (١٧) متعلق بـ يخرج. (١٨) أي: تقاوم.

**وَالْمَعْنَوِي كَذَلِكَ ، وَشَرَطُ تَحْتُمُ تَأْثِيرُهُ
الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ (١) أَوْ تَحْرُكُ (٢)
الْأَوْسَطِ (٣) أَوْ الْعُجْمَةُ (٤)**

- (١) أي: زيادة حروف الكلمة على ثلاثة أحرف مثل: زينب. ج.
(٢) الحرف الأوسط من حروف مهملة الثالث مثل: سكر.
(٣) أي: بالفعل فذاك كهند مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل.
(٤) وهو كون اللفظ غير ما وضعه غير العرب.

أصله وحينئذ تكون لازمة للكلمة كحجرة، لكن لم يعتبروا هذا اللزوم. (قوله: لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان) اعتناء بشأنها إنما قيد بقدر الإمكان؛ لأن التصرف قد يكون فيها للضرورة، أو ما في حكمها كما في الترخيم؛ فإنه في غير المتأدى لضرورة الشعر، وفي المتأدى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الأعلام التي ليست من الكلام العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل: جبريل وجبرال وجبرين؛ وذلك لتفسير تكلمهم بها لعدم ورودها على أوزان كلمهم الخفيفة وتراكيب حروفها المتناسبة؛ ولك أن تقول: إن التصرف في تلك الأعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذا قالوا أعجمي فاعلب به ما شئت، فكأنها ليست أعلاماً فالمراد بالأعلام الأعلام التي هي من كلمهم. (قوله: والتانيث المعنوي) أي: ما تكون تأوّه مقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها.

الشارح رحمه الله: لأن الأعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر الإمكان احترازاً عن التصرف الواقع في الأعلام العربية بالتخريم وغيره فقط. (قوله: أي: ما يكون تأوّه مقدرة) أي: ليس المراد بالتانيث المعنوي ما يكون اسماً لمؤنث حقيقي، بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسماً لمؤنث حقيقي كهند وزينب أو لمذكر حقيقي كقدم إذا سمي به مذكر أو لا تلك ولا ذاك كحلب ومصر. (قوله: ولا مجال لتقدير الخ) بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التانيث المعنوي. (قوله: وشرط الظاهر العلمية) فما يكون تاء تانيثه مقدرة أولى بهذا الشرط. (قوله: مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال من أنه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله:

لأن العلمية كما أنها شرط لوجوب تأثير التانيث اللفظي

التصرف) اعتناء بشأنها فإذا كان علماً يصير التانيث لازماً غير منفك عنه، وفي قوله: بقدر الإمكان إشارة إلى أن الأعلام قد تتصرف فيها أيضاً بالتخريم ونحوه، ثم إن عدم التصرف في الأعلام إذا كانت أعلاماً إنما هو في لغتهم، وأما إذا كانت أعلاماً في غير الكلام العربية فربما يتصرف العرب فيها بمثل تغيير الحركة وقلب الحروف إن استنقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وأرسطاطاليس حيث يقال: جبريل وميكال وأرسطو وغير ذلك؛ لوروده على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، فلذا قيل: أعجمي فاعلب به ما شئت (نعمه). (قوله: والتانيث المعنوي) يعني: المؤنث بالتاء المقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها. (قوله: أي: كالتانيث اللفظي في التشبيه تنبيه على أنه دون التانيث بالتاء في هذا الشرط من حيث إنه لا يجب به تأثيره، ويلزم للوجوب ضمنية أخرى كما يذكره. (قوله: زيادة على الثلاثة) قدمه؛ لأن الزائد نائب مناب علامة التانيث، والتحرك نائب عن الزيادة وآخر العجمة؛ لأنها ليست نائبة منابها ولا مناب الزائد، بل مقوية لأمر منع الصرف. (قوله: وتحرك الحرف الوسط) أي: تحركه بالفعل فدار كهند في جواز الصرف وعدمه مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل، إذ أصلها دور. (قوله: من حروفها الثلاثة) قيد به؛ لأنه لا حاجة في الزيادة على الثلاثة إلى تحرك الوسط، وإلا فتحرك الأوسط الذي هو أحد الأمور أعم منه، وكذا العجمة لا يحتاج إليها في الزائد على الثلاثة وفي تحرك الأوسط، وإلا فهو أعم من الثلاثي الساكن الأوسط كماه وجور. (قوله: وإنما اشترط في وجوب تأثير التانيث المعنوي الخ) حاصله: أن غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع من الكسر كما مر، وإذا كان الاسم ثلاثياً متحرك الوسط أو ساكنه وهو غير ثلاثي حصل نوع خفة فينتفي إحدى العلتين فلم يشابه الفعل، لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وأزالها، وحركة الوسط تزيد خفته كانت حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع، وهو منزل تاء التانيث، وأما وجوب منع

السبيين فتزاحم^(١) تأثيره، وثقل الأولين^(٢) ظاهر وكذا العجمة، لأن لسان المعجم ثقیل على^(٣) العرب فهند^(٤) يجوز صرقه^(٥) نظر إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي أعني: أحد الأمور الثلاثة^(٦)، ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود سبيين^(٧) فيه، «وزينب^(٨)» «علماء للمرأة»، «وسقر^(٩)» «علماً لطبقة^(١٠)» من طبقات النار، «وماء^(١١) وجور^(١٢)» علمين لبلدتين^(١٣)؛ «ممتنع^(١٤)» صرفها^(١٥)، أما «زينب^(١٦)» فللعلمية^(١٧) والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره^(١٨)، وهو الزيادة على الثلاثة، وأما «سقر^(١٩)» فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو تحرك الأوسط. وأما «ماء^(٢٠)» و«جور^(٢١)» فللعلمية والتانيث المعنوي^(٢٢) مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة. «فإن سمي^(٢٣) به» أي: بالمؤنث المعنوي «مذكر فشرطه^(٢٤)» في سببية منع الصرف «الزيادة على الثلاثة» لأن الحرف الرابع في حكم^(٢٥) تاء التانيث، قائم مقامها «فقدم^(٢٦)» وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي^(٢٧) إذا سمي به رجل^(٢٨) «منصرف^(٢٩)» لأن التانيث^(٣٠) المعنوي الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم مقامه شيء^(٣١) والعلمية وحدها لا تمنع الصرف «وعقرب^(٣٢)» وهو مؤنث معنوي سماعي^(٣٣) باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل «ممتنع» صرفها، لأنه وإن زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُقر (قدم) ظهر التاء المقدر كما يقتضيه^(٣٤) قاعدة التصغير^(٣٥)،

(١) أي: منع. (٢) أي: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط. (٣) لأن لسان كل قوم ثقیل على قوم آخر وإن كان خفياً لهم. (٤) وإن وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي. (٥) وقيل حرفه أجود. (٦) لوجود الزيادة - مبتدأ. (٧) متحرك الأوسط. (٨) إشارة إلى وجه كونها مؤنثة. (٩) إشارة إلى وجه تانيثهما - من بلاد فارس. (١٠) خبر زينب. (١١) فاعل ممتنع، أي: صرف كل واحد منهما. (١٢) أي: عدم صرف زينب بخلاف المضاف. (١٣) يعني: شرط الجواز. (١٤) أي: مع وجود الشرط الواجب. (١٥) أي: عدم صرف سقر. (١٦) عدم صرفه. (١٧) تسمية باسم المتن - رضا. (١٨) إذا عرفت ذلك. (١٩) لأنه لو لم يكن في اللفظ ما يدل على التانيث وهو الحرف الرابع كان التانيث زائلاً بحسب اللفظ والمعنى فلم يكن معتبراً. (٢٠) الفاء جواب إذا، قدم مبتدأ لرجل. (٢١) وهو كونه آلة المنى حالها بالفارسية: ياي. (٢٢) بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المنى. (٢٣) خبره - لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظاً ومعنى وحكماً. (٢٤) كونه موضوعاً للالة. (٢٥) وهو الحرف الرابع. (٢٦) علماً للرجل. (٢٧) أي: لفظ عقرب. (٢٨) علم تانيثه بالسماع لا بالقياس. (٢٩) ظهور التاء. (٣٠) لأن التصغير.

الصرف في ما هو جور؛ فلأن فيه ثلاث علل، فإذا عادل أحد الأسباب خفة الوسط بقي سبيان، ولا ريب أنهما كافيان (نعمه) تدبر. (قوله: ليخرج الكلمة بثقل النخ) أي: فيناسبه منع الصرف للمستلزم للخفة بإسقاط الكسرة والتنوين كذا قيل، وقوله: فتزاحم تأثيره؛ أي: تدافع تلك الخفة تأثير أحد السبيين. (قوله: ويجوز عدم صرفه) والأجود للمنع صرح به ابن المالك وظاهر كلام الشارح أن الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وعن البعض: أن الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود بمعنى عدم الامتناع بقريئة المقابلة بقوله: ممتنع. (قوله: ممتنع صرفها) يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كان الظاهر حينئذ ممتنعاً بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح بتأنيث صرفها، إلا أن المصنف قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وقوله: فشرطه؛ أي: شرط التانيث لا التانيث المعنوي؛ لأنه قد زال، ولا المؤنث وهو ظاهر، وقوله: مؤنث معنوي؛ أي: سماعي، كما في بعض النسخ، فقوله: باعتبار معناه الجنسي في مقام التعليل للتأنيث المعنوي السماعي؛ أي: سمع من العرب تأنيثه وإجراء أحكام المؤنث عليه كالإشارة، وإرجاع ضمير المؤنث وغير ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على القليل والكثير؛ أي: والكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث الجمع، لكن إطلاقه على الجمع الكثير على سبيل النوبة، والبدل لا

فَهِنْدُ يَجُوزُ صَرْفُهُ^(١) وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ^(٢) وَمَاءُ^(٣) وَجُورُ^(٤) مُمْتَنِعٌ فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ^(٥) مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ^(٦) الزَّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ^(٧) فَقَدَّمَ مُنْصَرَفٌ وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ.

(١) ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود العلمية والتانيث المعنوي فيه. (٢) علماً لطبقة من طبقات النار. (٣) علماً لبلدة. (٤) علماً لبلدة. (٥) أي: بالمؤنث المعنوي. (٦) شرط المؤنث المعنوي في سببية منع الصرف الزيادة. آه (٧) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل منصرف إلخ.

(قوله: أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء) قيل: لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر وضرط الظاهر العلمية. (قوله: شرط لوجوب منع الصرف) مستلزم له. (قوله: أو تحرك الأوسط) أي: بالفعل فداركهند مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل. (قوله: ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة) إن قلت: هذا النقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما، فلم جعله المصنف موجباً لتحتم

شرط لوجوب تأثير المعنوي أيضاً؛ لأن كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب أيضاً، وحاصل الدفع: أن المراد بكونها شرطاً للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى أنه كلما تحقق تحقق الوجوب لا شك أنها ليست كذلك في التانيث المعنوي، وإن كانت شرطاً لها بمعنى أنها تتوقف عليه. (قوله: فداركهند) في جواز الصرف

على سبيل الاجتماع، ومثله: عقرب، إذا سمي به رجل؛ أي: بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة. (قوله: باعتبار معناه الجنسي) لا العلمي، ويقال لها بالفارسية: كزدم، ومعناه الجنسي: كل حيوان ليس له عين وذنب أعوج وفي رأسه سم، قيل: إذا حملت تسلط عليها أولادها فأكلوا بطنها فخرجوا كهيئة الذر، ثم يكبرون ويطفون في الأرض ولها ثمانية أرجل ولا تضرب النائم إلا إذا تحرك شيء منه (مستظرف). (قوله: إذا سمي به رجل بطريق الاستعارة) أي: بعلاقة كونه موصوفاً بصفته، وهو الإيذاء ويناسب هنا ما قيل نظم:

رَأَيْتُ عَلَى صَخْرَةٍ عَفْرَباً
وَقَدْ جَعَلَتْ ضَرْبَهَا دَيْدَنًا
فَقُلْتُ لَهَا هَلْ لِي صَخْرَةٌ
وَطَبْعُكَ مِنْ طَبْعِهَا أَلَيْنَا
فَقَالَتْ صَدَقْتَ وَلَكِنَّنِي
أُرِيدُ أَعْرِفُهَا مَنْ أَنَا
(قوله: قاعدة التصغير) أي: من رد الأشياء إلى أصولها، وقوله: من غير إظهار التاء؛ أي: في تصغيره؛ لئلا يلزم النائب والمنوب عنه.

تأثير التأنيت؛ قلنا: لأن الكلام مسوق لبيان شرط التأنيت، أو لأن المحتاج إلى التقوية هو التأنيت لكونه معنوياً دون العلمية، وفي الأخير بحث؛ لأنه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح. (قوله: علمين ببلدتين) أشار بقوله: ببلدتين إلى وجه تأنيث العلمين اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف، وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعمال معلوماً فذلك، وإن لم يكن معلوماً فلك فيه الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي. (قوله: ممتنع صرفها) أو ممتنع كل منها عن الصرف، والأول أوفق بقوله: يجوز. (قوله: قال: فشرطه الزيادة على الثلاثة) وهنا شروط تركها: أحدها: أن لا يكون ذلك الاسم المؤنث مذكراً بحسب الأصل فالمؤنث الذي كان منقولاً عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف، وكذا حائض؛ فإنه في الأصل لمذكر وهو الشخص، لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد عن التاء منها صيغة المذكر، وثانيها: أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كرحال فإن تأنيثه بتأويل الجماعة، وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع، وثالثها: أن لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر، ثم إن تساوى استعماله مذكراً ومؤنثاً تساوى الصرف ومنعه، وإن غلب استعماله مؤنثاً فمنع الصرف راجح، وإن لم يستعمل إلا مؤنثاً فمنع الصرف واجب، والسر في اشتراط الأولين: أن التأنيت المذكور في الأول يقسميه طارئ وفي الثاني عارض بتأويل غير لازم، وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق التأنيت، والسر في اشتراط الثالث: أن الحكم للغالب، ومما ذكرنا يظهر وجه

وعدمه. (قوله: بحسب الأصل): لأن أصلها دور. (قوله: هذا الثقل يوجب الخ): لأن هذا الثقل يوجب زوال الخفة التي تمارض أحد السببين لا على التعمين فيكون شرطاً لتأثيرهما عند اجتماعهما، وليس المراد أنه يلزم كونه شرطاً للعلمية مطلقاً حتى يرد أن العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط إذا كان مجامعاً لسبب آخر. (قوله: قلنا: لأن الكلام الخ) يعني: أن الأمر كما قلت إلا أن المصنف رحمه الله إنما خص التأنيت المعنوي بالاشتراط المذكور؛ لأن الكلام مسوق لبيان شرطه، ولا يلزم من التخصيص الذكري التخصيص الثبوتي حتى يرد ما ذكر. (قوله: أو لأن الخ) أي: لا نسلم أنه شرط لتحتم تأثير كل منهما، بل للمعنوي فقط؛ لأنه المحتاج إلى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الأول؛ إذ لا وجه للمنع بعد التسليم إلا أنه قدمه لكونه موافقاً لبيان الشارح رحمه الله. (قوله: دون العلمية) فإنها قوية ولذا كانت سبباً برأسها وشرطاً لتأثير سبب آخر موجباً لقوته. (قوله: لا يلائم البيان الخ) حيث جعل الخفة معارضاً لأحد السببين مطلقاً من غير تعيين وإنما قال: لا يلائم؛ إذ يمكن أن يقال: المراد بأحد السببين التأنيت. (قوله: ممتنع صرفها الخ) يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كان الظاهر حينئذ ممتنع بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير راجع إلى المعطوفات بالواو لا يجوز إفراده، وإليه أشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها إلا أن المصنف رحمه الله قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وما قيل: إنه أشار بقوله: صرفها إلى أنه يحتاج تذكير العائد إلى هذه المؤنثات إلى التأويل ولم يشر إلى وجه التأويل؛ لظهور أمره وهو أنه عمل معها معاملة اللفظ والعرف ففيه أن المراد من هذه الأسماء نفسها والاسم إذا أريد به مجرد اللفظ يستوي فيه الأمر أن التذكير والتأنيت لا رجحان لأحدهما على الآخر، ولذا قال الرضي: أن أسماء الكلم مبنية؛ نحو: إن تصبب وضرب ماض وإن أعربت فلك الصرف بتأويل اللفظ والكلمة. (قوله: أو ممتنع كل منها) يعني: أن الإسناد على حقيقته والمتعلق محذوف. (قوله: والأول أوفق الخ) فإن الجواز فيه مسند إلى الصرف فيكون الامتناع أيضاً مسنداً إليه. (قوله: وهنا شروط تركها) يعني: أن بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأثير التأنيت المعنوي قاصر؛ لأن هنا شروطاً آخر تركها فما قيل: إن المراد أن شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الأخيران لا يدفع القصور في البيان، نعم لو قدر الاعتراض بأن شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر، بل هنا شروط آخر لكان هذا الجواب نافعاً. (قوله: أن لا يكون ذلك المؤنث الخ) كرباب اسم امرأة فإنه قبل التسمية كان مذكراً بمعنى السحاب. (قوله: وكذا حائض) أي: ما كان نعمتاً بغير التاء لمؤنث. (قوله: لأن الأصل الخ) فكل نعت بغير التاء لمؤنث فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث. (قوله: كرجال) أي: كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء ودون ونسوة. (قوله: لجواز تأويله بالجمع) فيكون مذكراً. (قوله: أن لا يغلب) أي: لا يغلب استعماله مذكراً قبل تسمية المذكر به. (قوله: ثم إن تساوى استعماله) أي: قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية، وكذا الحال في الشرطين الباقيين. (قوله: في الأول) أي: فيما كان ذلك المؤنث مذكراً في الأصل. (قوله: بقسميه) أي: الاسم والصفة. (قوله: طارئ) أي: على الوضع الأصلي. (قوله: وفي الثاني) أي: فيما تأنيثه بالتاء غير لازم. (قوله: وقد زال بالعلمية) أي: العلمية المذكورة ما طرأ في الأول وما عرض في الثاني. (قوله: إن الحكم للغالب) يعني: أن المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية؛ إذ لا تأنيث حال التسمية والحكم للغالب، فأَيُّ الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وإن تساوى تمارضاً فيعتبر حكمهما. (قوله: يظهر وجه ترك الشرط) وهو أن قوله فإن سمي به مذكر بيان لحكم التأنيت بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيت وفي الأقسام الثلاثة لم يبق التأنيت، وثبة وكذا شاة وعدة فإن أصلهما شيعة

فيقال: (قُدِّمَتْ) بخلاف (عَقَرَبَ) فإنه إذا صغر يقال: (عُقِّرَبَ) من غير إظهار التاء، لأن الحرف الرابع قائم مقامه. فـ (عَقَرَبَ) إذا سُمِّيَ به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي. «المَعْرِفَةُ»^(١) أي: التعريف^(٢)، لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات^(٣) المعرفة. «شَرَطُهَا»^(٤) أي: شرط تأثيرها^(٥) في منع الصرف «أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً» أي: يكون هذا النوع^(٦) من^(٧) جنس التعريف على^(٨) أن تكون (الياء) مصدرية أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة وإنما جعلت^(٩) مشروطة بالعلمية لأن لتعريف المضمرات والمبهمات^(١٠) لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام^(١١) أو الإضافة^(١٢) يجعل غير المنصرف منصرفاً^(١٣)

(١) الممدود من أسباب منع الصرف. (٢) أي: التمين وهو قائم بغيره. (٣) أي: الاسم المعرفة. (٤) أي: شرط نفس وجودها. (٥) أي: المعرفة. (٦) أي: العلمية. (٧) تمييزية. (٨) لأن جنس تاء التعريف عند المصنف ستة أنواع. (٩) أي: المعرفة بمعنى إما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً. (١٠) وهي الأسماء والإشارات والموصولات. (١١) كالأحر باللام. (١٢) نحو: مروت بأحد المقيم. (١٣) حقيقة.

المَعْرِفَةُ شَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً.

(قوله: والتأنيث الحكمي) وهو الحرف الرابع؛ لأنه في حكم تاء التأنيث. (قال المصنف: المعرفة؛ أي: التعريف) فسر به أخذاً من الهندي حيث قال بعد التفسير هكذا؛ إذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة؛ إذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف، كما أن النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير هذا وظاهره أنه مشترك، لكن قال الجزائري: المعرفة الاسم الذي عرض له التعريف كما حمد مثلاً وعلة منع الصرف إنما هو التعريف العارض لذلك الاسم المراد من المعرفة هو التعريف مجازاً أو الاشتراك بعيد انتهى، وفيه تنبيه على ما يقال: المجاز خير من الاشتراك، ومنهم من قال: المعرفة هنا بمعنى الاسم المشتغل على التعريف، ويقدر المضاف -أي: تعريف المعرفة- أو يعتبر فيه الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة، لكن ما ذكره الشارح أولى؛ لموافقته لسائر الأسباب. (قوله: وصف التعريف) الإضافة يائنة، وقوله: لا ذات المعرفة، لما عرفت أن السبب ما قام بالاسم؛ إذ به يتحقق الفرعية وذات المعرفة هي نفس الاسم لا ما قام به. (قوله: أي: شرط تأثيرها الخ) بتقدير المضاف أشار إلى أن الشرط ليس لذات المعرفة من حيث أنها معرفة، بل من حيث أنها مؤثرة في منع الصرف. (قال المصنف: أن تكون علمية) أي: كون محلها علماً، ولا يخفى أنه فرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب بها، وهو أن المعرفة لا تحقق لها إلا بتحقيق العلمية؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق نوعه بخلاف البواقي فإن تحققها مغاير لتحقيق العلمية للباين بينها وبين العلمية. (قوله: أي: تكون هذا النوع الخ) أي: تكون تلك المعرفة هذا النوع من أنواع التعريف فالجنس بمعناه اللغوي، وإضافته إلى التعريف استغرافية فتبصر، وهذا

ترك الشروط. (قوله: لأن الحرف الرابع) فيما هو على أربعة أحرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة أحرف وبالجملية الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، ساد مسد التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، وثبة إن كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام وأصلها ثبي، وإن كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين وأصلها ثوب. (قوله: أي: التعريف) يجوز أيضاً أن يقدر المضاف؛ أي: تعريف المعرفة وأن تعتبر الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة. (قال: أن تكون علمية) قيل: لم يقل: شرطها علمية؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف، وهو ليس علماً، إن قلت: يجوز أن يراد علمية ما فيه التعريف كما أراد في قوله:

وعدة. (قوله: يجوز أيضاً) يعني: أن الشارح رحمه الله جمل المعرفة بمعنى التعريف إما بالاشتراك أو المجاز كما في الوصف والمجبة، ويجوز أن تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتغل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف أو الحيثية ولا يخفى أولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الأسباب؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف؛ لأنه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علماً والتعريف ليس بعلم، بل يوجد في العلم. (قوله: يجوز أن يراد الخ) يعني: أن ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لا يجوز أن يكون المراد علمية ما فيه التعريف. (قوله: هناك لام أبدل الخ) يعني: أن ال في قوله: التأنيث لام التعريف وهي تؤدي مؤدى المضاف إليه؛ أي: علمية المؤنث؛ لأنه يدل على أن المراد منها علمية مميّنة وهي علمية ما فيه التأنيث، وليس المراد أنه حذف المضاف إليه وعوض عنه اللام؛ لأن حذف المضاف إليه مشروط بالبناء على الضم أو بإضافة مثله أو بالتثوين، والقول إن المراد هناك لام أبدل من الضمير أو المضاف إليه فإن البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير إذا لم يكن عائداً وتعمييض اللام عنه يحتاج في إرجاعه إلى الضمير المؤنث إلى تكلف.

المعنى مبني على أن يكون الباء مصدرية، وهذا المصدر للنوع فكأنه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفاً بالعلمية، وما قيل: إنه لا حاجة حيثئذ إلى قوله: أن يكون فوهم لفساد المعنى. (قوله: أو منسوبة) بالنصب عطف على قوله هذا النوع؛ أي: أن تكون تلك المعرفة منسوبة إلى العلم نسبة الصفة إلى الموصوف. (قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً) أي: لوجود المانع عن التأثير؛ وهو قوة الاسمية، وهذا عند الجمهور. وقوله: أو في حكم المنصرف، وهذا

التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث. قلنا: هناك لام أبدل عن المضاف إليه وليس هنا لام، إن قلت: لم يأت باللام ههنا حتى يكون أخصراً قلنا: للزوم التكرار لفظاً، إن قلت: فيلزم التكرار في اشتراط المجمة. قلنا: لا لزيادة قوله: في المجمية. (قوله: بأن تكون حاصلة في ضمنه) الأظهر أن يقال: حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها، ولا يخفى أن التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له إلا بتحقيق العلمية بخلاف البواقي فإن تحققها مفاير لتحقيق العلمية. (قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً) أو في حكم المنصرف. (قوله:

(قوله: وليس هنا لام) أي: ليس في قوله: أن تكون علمية لام حتى تعتبر عوضاً عن المضاف إليه ومؤدياً معناه فلو قيل: شرطها علمية كان معناه شرطها أن يكون علماً والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح. (قوله: للزوم التكرار لفظاً) أي: يفوت التفنن في الكلام الذي هو طريق البلفاء، وإنما قال: لفظاً لعدم التكرار معنى. (قوله: فيلزم التكرار) أي: يلزم حيثئذ التكرار لفظاً في اشتراط كون المجمة شرطها أن تكون علمية. (قوله: قلنا: لا يلزم لزيادة قوله في المجمية) أي: لا يلزم التكرار لفظاً لوجود زيادة اشتراط المجمة، وهو قوله في المجمية؛ يعني: أن التفنن إنما يراعي في الجملة التامة دون المفردات وما في حكمها؛ إذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما في حكمها، وليس في اشتراط المجمة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة القيد ههنا. (قوله: الأظهر الخ) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحاً تاماً؛ إذ تقدير المصدرية حصول الكلي في الجزئي؛ إذ على تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف، فإن قلت: العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف، قلت: العلمية جزء من مفهوم العلم، والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له. (قوله: ولا يخفى الخ) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب حتى لا يتوهم أنها على نسق واحد. (قوله: لا تتحقق له إلا بتحقيق العلمية)؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع. (قوله: فإن تحققها مفاير لتحقيق العلمية) للتباين بينها وبين العلمية. (قوله: أو في حكم المنصرف) أي: على تعريف المصنف رحمه الله.

أو في حكمه^(١) كما سيجيء^(٢). فلا يتصور كونه^(٣) سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العَلَمِي. وإنما جعل^(٤) المعرفة سبباً^(٥) لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل^(٦) العلمية سبباً كما جعل^(٧) البعض لأن فرعية التعريف للتذكير أظهر من فرعية العلمية له^(٨). «العُجْمَةُ»^(٩) وهي كون اللفظ^(١٠) مما وضَعَهُ. غيرُ العرب. ولتأثيرها في منع الصرف شرطان «شَرْطُهَا» الأول: «أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً» أي^(١١): منسوبة^(١٢) إلى العَلَم

(١) حقيقة. (٢) في بحث قول المصنف وجميع الباب. (٣) أي: كون التعريف باللام أو الإضافة. (٤) مصنف. (٥) من أسباب منع المنصرف. (٦) مصنف. (٧) العلامة الشيخ جاد الله العلامة. (٨) التذكير. (٩) المعلوم من أسباب منع الصرف. (١٠) مطلقاً منصراً أو غير منصرف. (١١) أن يكون اللفظ العجمي منسوبة. (١٢) خصص الشارح هنا يكون الباء للنسبة لأنه لا يمكن جعلها مصدرية كما في المعرفة لأن الجملة لا تشمل الأنواع حتى يكون التأويل حيثل كما بينا في المعرفة. حلي.

العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً

فلم يبق إلا التعريف العلمي هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية، أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة، أو اللام المقدرة كما ذهب إليه جمع. (قوله: وإنما جعل المعرفة سبباً) قيل: فعلى هذا ما جرى في قوله: وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره، أو على التجوُّز؛ أي: بإرادة العام من الخاص، وفيه أن كون تأثير التعريف مشروطاً بتحقيقه في ضمن العلمية أو بثبوتها في العلم راجع إلى أن المؤثر هو العلمية، وإنما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوُّز ولا تكلم باصطلاح الغير. (قوله: لأن فرعية التعريف للتذكير أظهر): لأن الفرعية لمقابل التذكير، والتعريف يذكر في مقابل التذكير لا العلمية. (قوله: وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب) لا غير.

(قوله: الصفة الأصلية) كما ذهب إليه المصنف رحمه الله. (قوله: أو العلمية) أي: العلمية الجنسية كما ذهب إليه البعض قائلاً: إنه يجيء لتأكيد المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة إلا معرفة نادرة فيكون فرداً منه، ولا يمكن اعتبار نوعي العلمية فيه فيكون علماً. (قوله: لا التعريف بالإضافة) فإنه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصراً في العلمية، بل التعريف بالإضافة أو اللام يمنع الصرف إذا كان المضاف إليه أو اللام مقدراً. (قوله: كما ذهب إليه جمع الخ) قالوا: إن أصل قولنا: جاءني القوم كلهم أجمع أجمعهم أو الأجمع. (قوله: جرى في قوله الخ) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع أن المؤثر عنده التعريف. (قوله: أي: بإرادة العام) أعني: التعريف من الخاص؛ أعني: العلمية كأنه قيل وما فيه تعريف مؤثر. (قوله: متحققة في ضمن العلم) على تقدير المصدرية. (قوله: أو بثبوتها في العلم) على تقدير النسبة. (قوله: راجع إلى أن المؤثر الخ)؛ إذ لا تحقق له إلا في ضمن العلمية فمؤثرته مؤثرتها. (قوله: لا العلمية) ففرعيتها باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التذكير. (قوله: لا غير) أي: غير غير العرب احتراز به عن الألفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فإنها يصدق عليها من حيث إنها عربية أنها مما وضعها غير العرب من حيث إنها كذلك.

عند المصنف ولم يوجد في بعض النسخ. (قوله: فلم يبق إلا التعريف) فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرض له بأنه لا يصلح للسببية لمنع الصرف لكونه غير لازم؛ لأن بعض أقسامه من المبني، وأيضاً هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة أو باللام المقدرة كما ذهب إليه جمع، وقد سبق. وقوله: كما جعل البعض قيد للمنفق، والمراد بالبعض الزمخشري. (قوله: لأن فرعية التعريف للتذكير الخ) حاصله: أنك قد عرفت أن كل علة فرع لأصل أنه إذا كان فيه علتان حصل فيه فرعتان فيمتنع من الصرف، وفرعية التعريف للتذكير أظهر من فرعية العلمية؛ لأنهم يبنونه بقولهم: لأنك تقول رجل ثم الرجل، وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتذكير في ضمن أنواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص التعريف العلمي للتذكير؛ ولأن فرعية التعريف العلمي له بواسطة كونه معرفة، والتعريف فرع التذكير بواسطة المعرف باللام، فالتعريف بواسطة والعلم فرع بواسطتين الخ (نعمه). وقوله: أظهر من الخ قال المحمودي: وجه الأظهرية أن فرعية التعريف للتذكير بلا واسطة، وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعاً من أنواع التعريف مطلقاً، ولا يخفى أن الفرعية بلا واسطة أظهر. (قوله: وهي كون اللفظ الخ) هذا معناه الاصطلاحي، وأما في اللغة فبمعنى اللكنة. (قوله: مما وضعه غير العرب) سواء كان من لغة الروم أو الترك أو الهند أو غير ذلك، وطريق معرفتها النقل وإجماع أهل اللغة كما في عنقود الزواهر، فاعلم أن أصول اللغات على ما في الأنموذج سبعة: الصين، والهند، والسودان، والروم، والترك، والفرس، والسريانية، لغة الملائكة حتى المنكر والنكير، وكل هذه اللغات قد علمها الله تعالى آدم عليه السلام، وأما العربية فأول من تكلم بها يعرب بن قحطان أبو اليمن، لها مزية على باقيها حتى قالوا: يكره التكلم بغيرها لمن يحسنها، والعرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، وقرش أجود العرب انتقاداً، وقد يوجد لفظ غير عربي في مستعملاتهم، ويعرف ذلك بنقل الأئمة وبمخالفة هيئات الأسماء العربية المضبوطة؛ كإبرسيم وبنون مع راء، أو لا كترجس وزاي مع دال في آخره، كمنذر

«في» اللغة^(١) «العَجَوِيَّة» بأن تكون متحققة^(٢) في ضمن العَلَم^(٣) في العَجَم حقيقة كـ (إِبْرَاهِيمُ) وحكماً بأن ينقله^(٤) العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف^(٥) فيه^(٦) قبل النقل كـ (قَالُونُ)^(٧) فإنه كان في المعجم اسم جنس^(٨) سمي به أحد رواة القُرَاء لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان عَلَمًا في العجمية^(٩). وإنما جعلت شرطاً لثلاث يتصرف فيها^(١٠) مثل تصرفاتهم^(١١) في كلامهم فيضعف فيه^(١٢) العجمة، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف، فعلى^(١٣) هذا لو سُمِّيَ بمثل (لِجَام) لا يمتنع صرفه لعدم علميته^(١٤) في العجمية «و» شرطها الثاني: أحد الأمرين «تَحَرُّكُ» الحرف^(١٥) «الْأَوْسَطُ»^(١٦) أو الزيادة

(١) قيد الموصوف. (٢) موجودة. (٣) الأولى أن يقال: في العلمية. (٤) أي: الاسم المعجمي. (٥) كالحذف والتبديل والزيادة من مصرفاتهم بل ينقل على الهيئة الأصلية. رضا. (٦) أي: في اسم المعجمي. (٧) خبر - علم في المعجم. (٨) بمعنى الجيد يعني كان يطلق على كل ما كان جيداً. (٩) لأن عدم التصرف قيد دل على أنه علم في المعجم لأن العلم مصون قدر الإمكان. (١٠) العرب نسخة. (١١) كالحذف والتنوين. (١٢) أي: في الاسم المعجمي. (١٣) أي: العلمية شرط في العجمة لانتهاء الشرط وهو العلمية في المعجم حقيقة أو حكماً. (١٤) لا حقيقة ولا حكماً وتصرف العرب بتبديل الكاف إلى الجيم. (١٥) إشارة إلى حذف الموصول. (١٦) من الثلاثة.

فِي الْعُجْمَةِ وَتَحَرُّكُ^(١) الْأَوْسَطِ أَوْ الزِّيَادَةِ

(١) وشرطها الثاني: أحد الأمرين؛ الأول: تحرك الحرف الأوسط، و الثاني: الزيادة على الثلاثة لمحorre.

(قوله: كان في المعجم اسم جنس) بمعنى: الحيد في لغة الروم.
(قوله: سمي به أحد رواة القراء) سمي به راويه عيسى. (قوله: وإنما جعلت شرطاً) الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب، ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم، فإذا وقعت فيه أولاً مع العلمية وهي منافية للام والزيادة فامتعتا معها جاز أن

(قوله: سمي به ذافع راويه عيسى) سمي على البناء للفاعل فاعله تافع ومنفعله راويه وعيسى بدل منه أو عطف بيان له. (قوله: إن العجمة في الأعجمي) أي: وصف العجمة في اللفظ الأعجمي في الصحاح الأعجم الذي في لسانه عجمة، ثم ينسب إليه فيقال: أعجمي وكتاب أعجمي، العاصل: أن للفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تنافي الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمعناه الجر والتنوين وإذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب. (قوله: أن يتصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضي التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة إلى الأعجمي، وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث، ولعله وجه تأويل الأعجمي بالكلمة وإرجاعها إلى العجمة بأن يراد منها لفظ العجمة ومن الأعجمي الإنسان تسف لاشتماله على التجوز بإطلاق العجمة على اللفظ، واستلزام استدراك قوله في الأعجمي، والإسناد المجازي في يقتضي وعدم موافقته لقوله: وأما إذا لم يقع الأعجمي. (قوله: فإذا وقعت فيه أولاً مع العلمية) أي: في أول الاستعمال

وجيم مع صاد نحو: صولجان، وجيم مع قاف كمنجنيق، إلى غير ذلك كإسحق ويعقوب وداود، قال المأمولي: الاسم الأعجمي إذا وافق عربياً كإسحاق، فإنه مصدر إسحق، فلو قصد به قاصداً المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة، أو قصد اللفظ العجمي فحيث لا غير منصرف، قال أبو حيان: فإن جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء. (قوله: في اللغة العجمية) أي: كما أنها منسوبة إلى العلم في الحال، وبالجمل: أن الشرط الأول كون الاسم الأعجمي علماً في ابتداء نقله إلى العربية فإن كان ذلك شرطاً فيها فالمنقول منها إليها اسم جنس مثل لجام وإستبرق فمنصرف، فإن جعل بعد ذلك علماً كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً فينظر إن كان فيه من العلمية سبب آخر غير العجمة يكون غير منصرف كإستبرق، ويقم فقيهما وزن الفعل والعلمية وإن لم يكن صرفت كلجام (رضي). (قوله: كقَالُونُ): وهو لفظ رومي وموضوع في تلك اللغة لجنس الجيد، جعله العرب لقباً لعيسى راوي نافع لجودة قراءته. (قوله: لثلاث يتصرف فيها) أي: في الكلمة العجمية، وقوله: قبل أن يتصرف فيه؛ أي: في اللفظ العجمي، فالمرجع متحد واختلاف الضميرين تذكيراً وتأنياً اعتباري، وحاصل ما أفاده: أن في اللفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين: العجمة ووقوعه في كلام العرب، والأول: يقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، والثاني: يقتضي التصرف فيه كذلك فهما متنافيان الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمعناه الجر والتنوين عنه، وإلا فرجحنا جانب الوقوع في كلام العرب، وقوله: مثل تصرفاتهم في كلامهم؛ أي: في كلام العرب كإدخال اللام والإضافة، ثم إذا لم يتصرف فيه بإدخالها ناسب أن لا يتصرف فيه بإدخال التنوين أيضاً؛ لأنها من مقولة واحدة في الكون لإتمام الكلمة. (قوله: لو سمي بمثل لجام)؛ لأنه كان في العجمة بكاف فتصرف فيه العرب بإبدالها جيماً فضعف عجميته، فلو

عَلَى الثَّلَاثَةِ، أي: على ثلاثة أحرف^(١)، لئلا تعارض الخفة أحد السببين «فَنُوحٌ مُنْصَرَفٌ» هذا^(٢) تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني. فانصراف (نُوح) إنما هو لانتفاء الشرط الثاني^(٣) وهذا^(٤) اختيار المصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه أمرٌ معنوي فلا يجوز اعتبارها^(٥) مع سكون الأوسط^(٦). وأما التأنيث المعنوي

(١) عند المصنف لأن الحركة قائم مقام الرابع كما في التأنيث وأما عند سيبويه فتحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة. (٢) مستأنف من الفاء. (٣) تحرك الأوسط والزيادة. (٤) أي: انصراف نحو: نوح نظر إلى انتفاء الشرط الثاني. (٥) أي: العجمة. (٦) فلزم صرفها كما مر.

عَلَى الثَّلَاثَةِ فَنُوحٌ^(١) مُنْصَرَفٌ

(١) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثالث.

جعل علماً في لغة العرب لم يتمتع من الصرف؛ لتصرف العرب فيه حتى صار كأنه من جنس كلامهم (نعمه). (قوله: تحرك الحرف الأول) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس أسلوبه في التأنيث؛ لانتفاء الداعي إلى تقديم الزيادة في التأنيث وهو أن تحرك الأوسط ليس نائباً عنه في العجمة ووجود الداعي إلى تقديم تحرك الأوسط، وهو الرد على أكثر النحويين حيث لم يجعله نافعاً في منع الصرف، وجعل لمك كعضد اسماً لأبي نوح عليه السلام منصرفاً، وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئاً من تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة شرطاً في التأنيث، بل في تحتمه، فجعل نوحاً كهند بخلاف الزيادة على الثلاثة، فإنه ليس فيها إلا الرد على الزمخشري. (قوله: لئلا تعارض الخفة الخ) أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلا تعارض الخفة ثقل أحد السببين، فإن قلت: قد مر أن في العجمة ثقل، وبها يخرج الكلمة عن الخفة المعارضة؛ لثقل أحد السببين فلا يتحقق ههنا خفة حتى تعارض ثقل أحد السببين، قلت: يعتبر ثقل العجمة معارضاً ومقوماً للخفة ومدافعاً لها إذا كانت تلك الخفة معارضة لسبب آخر وبانضمام العجمة إلى ذلك السبب يتضاعف الثقل فتندفع الخفة، وأما ههنا فلكون الخفة معارضة لنفس العجمة لا تكون العجمة وحدها مقوماً لها ومدافعاً، بل لابد من انضمام أحد الأمرين المذكورين إلى العجمة التي هي السبب هنا حتى يتضاعف الثقل فتندفع الخفة المعارضة لها هكذا حقق، وقوله: فنوح منصرف؛ أي: وجوباً لا أنه جائز الصرف كما ذهب إليه الزمخشري. (قوله: هذا تفريع الخ) أي: قوله: فنوح منصرف إلى قوله: ممتنع، تفريع على الشرط الثاني، لكن الأول - أعني: الانصراف - متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والثاني - أعني: الامتناع - متفرع على وجوده، وقوله: وهذا اختيار المصنف؛ أي: انصراف نوح وجوباً مختار المصنف ومذهبه خلافاً للزمخشري كما عرفته. (قوله: لأنه أمر معنوي) الضمير للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمراً معنوياً أن لا علامة لها في اللفظ يسد مسدّها شيء، وإلا فأسباب منع الصرف كلها أمور معنوية. (قوله: وأما التأنيث المعنوي الخ) جواب عن سؤال مقدر وهو أن التأنيث المعنوي كيف اعتبر معه سكون الأوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه في نوح مع كونها مشتركين في الكون أمراً معنوياً، وحاصل الجواب: أن التأنيث في هند وأشباهها له

يتمتع معها ما يقابلهما أيضاً؛ أعني: التثوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التثوين على ما هو العادة، وبقي الاسم قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرّر، أن الطارئ يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الإعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها؛ نحو: جرجان وأذربيجان في كركان وأذربايجان، وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أو لا مع العلمية قبل اللام والإضافة؛ إذ لا مانع فيقبل التثوين أيضاً مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات. (قوله: وتحرك الأوسط) ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة، ولا اعتبار لتحرك الأوسط، لأن الثلاثي خفيف، ووضع كلام المصنف على الطول فكان الثلاثي ليس منه. (قوله: وهذا اختيار المصنف) ذهب الزمخشري إلى أن نوحاً كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوي، أو غره تحتّم منع ما وجور، ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره، قال الشيخ الرضي: ما ذهب إليه ليس بشيء؛ إذ لم يسمع؛ نحو: لوط غير منصرف في شيء من كلامهم. (قوله: لأنه أمر معنوي) أي: ليس له علامة لفظية.

مقارنة مع العلمية سواء كانت علماً في العجمة أو جعلت علماً في العربية في أول الاستعمال. (قوله: وهي) أي: العلمية منافية للام والإضافة؛ لأن التعريف إذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام أو الإضافة. (قوله: فامتنعتا معها) أي: امتنعت اللام والإضافة مع العلمية ودخول اللام في الإضافة إعلام للمعنى الوصف باعتبار الأصل. (قوله: جاز أن يمتنع الخ) جواب فإذا وقمت؛ أي: جاز أن يتمتع مع العلمية ما يعاقب اللام والإضافة. (قوله: رعاية) مفعول له لجاز وضمير أمكنت راجع إليها. (قوله: ولا اعتبار لتحرك الأوسط) في تأثير العجمة. (قوله: لأن الثلاثي) سواء كان متحرك الأوسط أو ساكنه. (قوله: ووضع كلام الخ) أي: أكثر كلامهم على الطول. (قوله: إلى أن نوحاً كهند) أي: يجوز صرفه وعدم صرفه. (قوله: وكأنه قاس الخ) فكما أن التأنيث المعنوي يؤثر وإن لم توجد معه الزيادة أو تحرك الأوسط فكذا العجمة. (قوله: أو غره) أي: غر الزمخشري وجوب منع صرف ما وجور فإذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الأوسط، فلنكن مؤثرة في

فإن له علامة^(١) مقدرة تظهر في بعض التصرفات^(٢) فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا^(٣) يعتبر^(٤). فإن قلت: قد اعتُبرَت العجمة في (مَاءَ وَجُورَ) مع سكون الأوسط فيما سبق^(٥)، فلم لم يُعتبر ههنا^(٦)؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقوية سببين آخرين لثلا يقاوم^(٧) سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها^(٨) لتقوية سبب آخر اعتبار^(٩) سببها^(١٠) ههنا بالاستقلال. «وَشَتْرُ» وهو اسم حُصْنٍ بديار بكر «وإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ» صرفهما^(١١) لوجود الشرط الثاني^(١٢) فيهما^(١٣) فإن في (شَتْرَ) تحرك الأوسط وفي (إِبْرَاهِيمَ) الزيادة على الثلاثة، وإنما خص^(١٤) التفرع^(١٥) بالشرط الثاني، لأن غرضه^(١٦) التنبيه على ما هو الحق^(١٧) عنده^(١٨) من انصراف نحو: (نُوحَ) ولهذا^(١٩) قدم انصرافه^(٢٠)

(١) وهي التاء. (٢) وهي التصغير وإرجاع الضمير وإسناد الفعل إليه والتصغير كقديمة هتيدة. (٣) ولذا قال المصنف فيما سبق. (٤) معه فهند يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والعجمة عنده. (٥) أي: في بيان الشرط التانيث المعنوي. (٦) أي: نوح. (٧) يقابل. (٨) أي: العجمة. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) عجمة. (١١) أي: شتر وإبراهيم. (١٢) وهو تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة. (١٣) مع وجود السبب الذي هو العجمة. (١٤) مصنف. (١٥) بقوله: فتوح منصرف. (١٦) مصنف. (١٧) والصواب. (١٨) مصنف. (١٩) الصواب أي: ويكون غرضه التنبيه. (٢٠) نحو: نوح.

وَشَتْرُ وَإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ.

(قال، وشتر) قيل: يجوز أن يقال: امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة، وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكراً ولا يرجع إليه ضمير المؤنث، وللمناقشة فيه مجال، فلو مثل بملك اسم أبي نوح النبي عليه السلام لكان أسلم. (قوله: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده) يجوز أن يقال: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر، وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر؛ لأن انصراف نوح مخالف لأصل هذا الكتاب؛ أعني: المفصل دون عدم انصراف شتر؛ ولأن انصراف نوح جلي مما لا ينبغي أن ينازع فيه، بخلاف امتناع صرف شتر؛ فإنه ليس بهذه المثابة.

جواز الصرف في نحو: نوح، ولا يخفى اندفاعه في نحو: نوح. (قوله: ولا يخفى اندفاعه) أي: اندفاع كل واحد من القياس، وما غره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التانيث والعجمة وبين كون العجمة شرطاً وسبباً. (قوله: في شيء من كلامهم) أي: في كلام فصيح ولا في غير فصيح.

(قوله: لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها للتانيث والعلمية فلا يدل على أن العجمة مؤثرة مع تحرك الأوسط. (قوله: وللمناقشة فيه مجال)؛ إذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه. (قوله: بملك) بتقديم اللام على الميم متحركة. (قوله: لكان أسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش فيه. (قوله: مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح وأكثر النحاة قالوا: بعدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة، وشتر امتناع صرفه لأصل التانيث. (قوله: وتقديم الخ) مع تفرعه على انتفاء الشرط. (قوله: مما لا ينبغي الخ) يعلم مما مر من أنه لم

يسمع في شيء من كلامهم عدم انصراف نحو: نوح.

علامة وهي وإن كانت مقدرة إلا أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة (نعمه). (قوله: فإن له علامة مقدرة تظهر في الخ)؛ وذلك لأن التانيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة، فإنه ليس لها معنى ثبوتي، بل معناها أمر عديم؛ وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث أقوى منها (رضي). وقال نجم الدين: وجه الأقوية أنه يؤثر مع العلمية؛ ولأن له علامة مخصوصة فلا يلزم من اعتبار حركة الوسط مع الذي هو أقوى اعتبارها مع العجمة التي هي أضعف. (قوله: فجاز أن يعتبر مع الخ) أي: جاز نظراً إلى أن له علامة مقدرة، وقولها وأن لا يعتبر؛ أي: نظر إلى أن تانيثه معنوي، والحاصل: أن تحرك الأوسط فيه ثلاثة مذاهب؛ أحدها: جعل العجمة كالتانيث المعنوي، فيجوز في نوح الوجهان كهند، وهذا للكشاف، الثاني: عدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة بخلاف التانيث، وهذا لسببويه وأكثر النحاة وارتضاء الرضي، الثالث: اعتباره بدليل منع نحو: سقر وشتر، وهذا مذهب المصنف ومن معه، ورد بأنهما اسمان لبقعة وقلعة وإنما يظهر الثمرة في نحو: لملك اسم رجل، ولم يسمع منه (امتحان). (قوله: فإن قلت: قد اعتبر العجمة) نقض إجمالي منشؤه قوله: فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، وقوله: فيما سبق متعلق باعتبار؛ أي: في التانيث المعنوي، وقوله: لتقوية سببين؛ أي: أحد سببين، وهو التانيث المعنوي، وقوله: وآخرين؛ أي: غير العجمة، وقوله: أحدهما؛ أي: ثقل أحدهما. (قوله: وهو اسم حصن) أي: قلعة وفي القاموس: هي قلعة بين بردعة وكنجة، وعلى التقديرين يجوز أن يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث إنه اسم بلدة. (قال المصنف: وإبراهيم ممتنع) وكذا أبرهام وأبرهم من لغاته قاله إبراهيم^(١). (قوله: وإنما خص التفرع بالشرط الثاني) الباء داخل على المقصور عليه، وهذا جواب عن اعتراض الشارح

(١) وهو خصام الدين.

مع أنه ^(١) متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى ^(٢) تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى. واعلم أن أسماء الأنبياء ^(٣) عليهم السلام ^(٤) ممتنعة عن الصرف ^(٥) إلا ستة: (مُحَمَّدٌ، وَصَالِحٌ، وَشُعَيْبٌ، وَهُودٌ) لكونها ^(٦) عربية (نُوحٌ وَلُوطٌ) لخفتها ^(٧). و ^(٨) قيل: إنَّ هوداً كنوح لأنَّ سيبويه قرنه ^(٩) معه، ويؤيده ما ^(١٠) يقال من أن العرب من ولد إسماعيل ومن كان قبل ذلك ^(١١) فليس ^(١٢) بعربي (هُودٌ) قبل إسماعيل فيما يذكر ^(١٣) فكان كنوح. «الجمع» وهو ^(١٤) سبب قائم مقام السببين «شَرْطُهُ» أي: شرط قيامه مقام السببين «صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ» ^(١٥)

(١) انصرف نوح. (٢) للمقام. (٣) وكذا جمع أسماء الملائكة. حلي. (٤) محلها نسخة. (٥) يعني غير منصرف للعلمية والعجمة. (٦) أي: لكون هذه الأربعة. (٧) أي: نوح ولوط. (٨) قائله أبو سعيد السيرافي المشهور أنه عربي. (٩) أي: ذكر معه. (١٠) يحتمل أن يكون من تمة ما قيل وأن يكون من كلام الشارح أي يؤيد ما قيل. (١١) يحتمل الإشارة إلى إسماعيل وإلى أولاده. عصمت. (١٢) لكن قال الإمام الرازي في المحصول في علم الأصول: العربية قسمان؛ عربية قحطان وهي لغة حمير وجرهم تعلمها منهم إسماعيل عليه السلام فتق الله تعالى لسانه بالفصحاة. وعربية عدنان وهي التي توارثها عليه السلام على أوجه الفصحاة انتهى. كان إسماعيل عليه السلام تزوج من جرهم لما قاموا عنده بمكة. (١٣) من كتاب التواريخ والقصص. (١٤) يشير إلى أن اللام في الصرف للمهد. (١٥) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الجمع منتهية. حلي.

الْجَمْعُ (١) شَرْطُهُ (٢) صِيغَةُ مُنْتَهَى (٣)

(١) سبب قائم مقام السببين.
(٢) أي: شرط قيام الجمع مقام علتين.
(٣) أي: أن يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع.

(قال: الجمع) أي: الجمعية، أو جمعية الجمع، أو الجمع من حيث إنه جمع، ويجوز أن يجعل اللام شرطه بما ذكره قدس سره. (قال: صيغة منتهى الجموع) منتهى مصدر ميمي مضاف إلى الفاعل؛ أي: صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى أن تلك الصيغة من حيث أنها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال بناء على أنه بخصوصه غير قابل للتكسير، فإن وزن فعال قابل للتكسير، ولذا يجمع حمار على حمير.

(قوله: فإنه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والثاء المثناة والباء الموحدة مجتمع الناس بمد تقريظهم؛ أي: ليس امتناع صرف؛ نحو: شتر بهذه المجتمع من الناس فإن أكثر الناس ذهبوا إلى عدم اعتبار تحريك الأوسط في العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوي. (قوله: للعهد) لتقديم ذكره بهذا الوصف في قوله: وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث. (قوله: جموع التكسير) المراد من الجموع ما فوق الواحد. (قوله: من حيث إنها) أي: من حيث إنها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة. (قوله: بناء على أنه الخ) تعليل للمنفى. (قوله: فإن وزن فعال) تعليل للمنفى. (قوله: على حمير) في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار.

الهندي حيث قال: وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر، وكان الأولى أن يقول: ونوح وفردن، أو لجام منصرف، وشتر وإبراهيم ممتنع، وحاصل الجواب: أنه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده انصرافه نص عليه بالذكر وقوله ولهذا قدمه أي لكون غرضه من التخصيص التنبيه المذكور قدم تفريع الشرط الثاني على الأول كما أسلفناه (قوله والأولى تقديم الخ) الواو للحال أو للعطف على مدخول كلمة مع؛ أي: ومع أن الأولى تقديم فرع الأمر الوجودي على العدمي وهذا غير خاف؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كل كمال. (قوله: واعلم أن أسماء الأنبياء الخ) هذه قاعدة مشهورة حتى نظمها بعضهم فقال:

الأنبياء أسماءهم لا تنصرف

وسنة مستئنات فاعترف

محمد نوح شعيب صالح

هود ولوط صرف هذا واضح

إلا أنها منقوضة بنحو: شيت وعزير، فإنهما منصرفان كما تدل عليه النصوص، وقال الحلبي: جميع أسماء الملائكة غير منصرف إلا أربعة: منكر ونكير ومالك ورضوان الخ. (قوله: وقيل: إن هوداً الخ) قائله الشيخ الرضي حيث قال: إن هوداً مثل نوح في كونه عجمياً، وقوله: ويؤيده يحتمل أن يكون من تمة ما قيل ومن الشارح؛ أي: ويؤيد كون هود مثل نوح ما يقال الخ. (قوله: من ولد إسماعيل عليه السلام) الولد بفتحين مفرد، وبضم فسكون جمع كأولاد، والإشارة بذلك إلى إسماعيل أو إلى أولاده. (قال المصنف: الجمع وهو سبب الخ) يشير إلى أن اللام للعهد، وأراد بالجمع معناه المصدرية؛ أي: الجمعية؛ أعني: كون الاسم دالاً على أحاد مقصودة الخ، ففي ضمير شرطه الراجع إلى الجمع بمعنى اللفظ استخدام؛ وذلك لأن الصيغة عبارة عن اللفظ لا المعنى المصدرية إلا أن يقال التقدير شرطه أن يكون صيغته صيغة منتهى الجموع. (قال المصنف: شرطه صيغة منتهى الجموع) قال صاحب الكشاف: أنه قام مقام علتين لا لأنه على هذه الصيغة، بل لأنه جمع مفقود النظير في الأحاد، وما قاله

وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً^(١) وبعد الألف حرفان متحركان أو ثلاثة أحرف^(٢) أو سطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع، لأنها^(٣) جمعت في بعض الصور مرتين تكسيراً فانتتهى تكسرها^(٤) المغير للصيغة، فأما جمع السلامة فإنه لا يغير^(٥) الصيغة فيجوز أن تجمع^(٦) جمع السلامة كما يجمع (أَيَّامُنْ)^(٧) جمع (أَيَّامُنْ)^(٨) على (أَيَّامَيْنِ)^(٩) وصَوَاحِبُ جمع صَاحِبَةٍ عَلَى (صَوَاحِبَاتٍ) وإنما اشترطت^(١٠) بذلك لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر «بِغَيْرِ هَاءٍ»^(١١) منقلبة^(١٢) عن تاء التانيث حالة الوقف أو المراد بها^(١٣)

(١) يقال لها: ألف التكسير. (٢) أولها مكسور فلا يرد النقص بكلمات لأنها جمع صحيح. لاري. (٣) أي: لأن هذه الصيغة تعليل للانتهاء لأن الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المكرر. م. (٤) أي: الصيغة، كاساور وأناعيم. (٥) أي: صيغة مفردة لأنه يلحق تلك الحروف آخر المفرد. (٦) تلك الصيغة. جمع التكسير. (٧) جمع تكسير. (٨) جمع يمين. (٩) جمع سالم. (١٠) أي: صيغة منتهى الجموع أن يكون قائماً مقام السببين. (١١) أي: بلا هاء بل لا بهاء كما يقال: كنت بغير مال. (١٢) بالجر صفة هاء. (١٣) فيه لطافة لا تحفى.

الْجُمُوعُ بِغَيْرِ هَاءٍ^(١)

(١) أي: ملائماً بلا هاء.

(قوله: وبعد الألف حرفان) أولهما مكسور، أو ثلاثة أولها مكسور فلا يرد النقص بصحاري وكلمات. (قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين) أي: لأنها صيغة جمع جمع، وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا. (قوله: لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير) فتصير لازمة فصح أن ترفع أصلاً وهو الصرف. (قال: بغير هاء) الباء للملابسة، والغير بمعنى النفي، والمعنى بلا هاء، بل لا بهاء كما في قولك: كنت بغير مال، فإن المعنى كنت بلا مال، بل لا بهاء لا أنك كنت بما يغير المال، وهو خبر آخر لشرطه أو صفة لقوله: صيغة. (قوله: منقلبة عن تاء التانيث) الخ فعلى الأول يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة

منقوض بأفلس وأجمال ونحوهما، وأجيب: بأن نحو: أكلب وأجمال وإن عدم نظيرهما صورة إلا أنهما يماثلانه في قبول التصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه، وقد يفسر المنتهى بالانتهاء على أنه مصدر ميمي لكن لا وجه للقصر عليه، فلك أن تجعله اسم مفعول أو اسم مكان؛ أي: صيغة هو منتهى جموع التكسير فتصير. (قوله: التي كان أولها مفتوحاً الخ) أي: سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل، أو لا فيدخل جماهر وجعافير، فالمراد بالوزن الوزن العروضي مقابلة لا التصريفي نص عليه الهندي، قال الفاكهي: معنى الوزن العروضي مقابلة حرف بحرف فيشمل ما أوله ميم وما ليس كذلك، ومعنى الثاني^(١): أنهم يقابلون الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويعبرون عن الحروف الزوائد بلفظها انتهى، وفيه شيء؛ إذ الظاهر أن المراد بالوزن هنا الوزن التصغيري لا التصريفي ولا العروضي؛ إذ لا يعتبر في الوزن العروضي مقابلة خصوص الحركة بخصوصها بخلاف ما نحن فيه، وتماه في حاشيتنا غالية النوافج على النتائج. (قوله: وهي التي لا تجمع جمع التكسير الخ) تفسير للمعنى المراد بمنتهى الجموع وبيان لوجه التسمية في العرف بهذا الاسم، وقال عصام: أراد به ما هو جمع مفردة جمع كأكالب جمع أكلب جمع كلب، فالمراد بالجموع ما فوق الواحد، ولك أن تجعله منتهى الجموع في الرتبة؛ لأن له امتيازاً عن الأحاد حيث لا نظير له فيها فالجموع حيث لا نظير له فيها. (قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين) علة للعلة؛ أي: لأن مفرداً جمعت الخ بتقدير مضاف، وبالجملة أنها صيغة جمع الجمع. وقوله: المغير للصيغة صفة للتكسير كاشفة؛ إذ جمع التكسير ما غير صيغة مفردة للجمعية. وقوله: فيجوز أن تجمع جمع السلامة إلا أنه موقوف على السماع كصواحبات في قوله عليه السلام: إنكن صواحبات يوسف؟. (قوله: وإنما اشترطت لتكون الخ) أي: اشترط أن تكون على هذه الصيغة؛ لتكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمعه جمع التكسير (نعمه). (قوله: مصونة عن قبول الخ) يعني: مع حفظ معنى الجمعية؛

(قوله: وكلمات) والقول بأن المراد بالجمع جمع التكسير فكلمات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على أن المعتبر في منع الصرف جمع التكسير دون السالم. (قوله: أي: لأنها صيغة جمع جمع) بإضافة جمع إلى جمع لا بالوصف على ما وهم؛ أي: المراد بقوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين أنها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فإنه باطل، وذلك بأن يقال: التقدير؛ لأنها جمعت مفرداً فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: «وَتَسْلَى الْقَرْيَةَ»، أو يقال: معنى جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز. (قوله: وهو تعليل للعلة الخ) دفع لما يترأى من أن قوله: لهذا يدل على أن علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار إليه بهذا، وهي أنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى فلا معنى للتعليل بقوله: لأنها جمعت الخ، وحاصل الدفع: أنه تعليل لكون المشار إليه بقوله: لهذا علة التسمية المذكورة؛ يعني: إنما كان عدم جمعيتهما جمع التكسير مرة أخرى علة لهذه التسمية؛ لأن صور صيغة جمع الجمع انتهت تكسيرها فصدق أنه صيغة انتهت لها الجموع؛ أعني:

ما فوق الواحد. (قوله: والغير بمعنى النفي)؛ إذ

ليس المعنى متلبس بأمر مفابير للهاء. (قوله:

(١) أي: التصريفي.

تاء التانيث، لكن عبر بالهاء باعتبار ما يؤول^(١) إليه حالة الوقف فلا يرد نحو: (فَوَارُهُ) جمع (فَارِهَةٌ) وإنما اشترط كونها^(٢) بغير هاء لأنها^(٣) لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ (فَرَازَنَةٌ) فلإنها على زنة كراهية^(٤) وطواعية بمعنى الكراهة^(٥) والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا^(٦) حاجة إلى إخراج نحو: (مَدَائِنِي) فإنه مفرد محض ليس جمعاً^(٧)،

(١) بملاقة الأول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْبَىٰ أَقْبَرُ حَرْفًا﴾ أي مصيراً يؤول إلى الخمر. وجيه الدين. (٢) أي: كون صيغة منتهى الجموع. (٣) أي: الجمعية. (٤) وهما مفردان بالاتفاق. (٥) فيه نشر على ترتيب اللف، إنما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية بينهما. (٦) رد لصاحب المتوسط. (٧) إنما هو بياء النسبة اسم بلدة بعيدة.

ليظهر قيامه مقام السبين، وإلا فالصيانة تحصل بالعلمية أيضاً. (قوله: منقلبة عن تاء الخ) وهو مذهب البصريين من أن أصل الهاء التاء وصار هاء في الوقف، وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء صار تاء في الوصل وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والوصل هو الأصل، وبالجمله: الغرض من هذا بيان أن شرط الجمع أن يكون بغير تاء التانيث، فالتعبير عنها بالهاء إما باعتبار الصفة المقدرة؛ أي: هاء كانت تاء التانيث، أو انقلبت حالة الوقف هاء، أو أراد بالهاء التاء من قبيل المجاز المشارفة كما قال باعتبار ما يؤول إليه؛ أي: مجازاً مرسلأ بملاقة الأول. (قوله: فلا يرد نحو: فواره) تفريع على التقييد بقوله: منقلبة عن تاء التانيث؛ أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد على المصنف ما أورده صاحب المتوسط أن فواره لم يوجد شرط الجمع فيه وهو كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم الورد ظاهر؛ لأن الهاء في فواره من نفس الكلمة غير منقلبة عن التاء؛ لأنه جمع فاره يقال: فرس فاره بمعنى: رهوار. (قوله: وإنما اشترط كونها بغير هاء) واعلم أن تلك التاء لا تدخل من الجموع إلا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده أعجمي، وتسمى إمارة العجمة كما في جوارية جمع جوب ولا تلزم، فيجوز جوارب بدونها أو مفردة منسوب كما في اشاعة جمع أشعني فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: أشاعت، والتفصيل في شروح الشافية. (قوله: لكانت على زنة المفردات) لا يقال هذا لا يظهر في مصاييح إذا لحقته التاء؛ لأننا نقول بين ياء الجمع وتاء التانيث مناصرة فلا يقال: زناديقة وفرازينة، بل فرازنة أو فرازين، فلذا قيل التاء في نحو: فرازنة، عوض عن الباء تقديراً، وفي الرضي وجه الاشتراط الاحتراز عن نحو: ملائكة؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد كملانية فتكسر قوة الجمعية، فلا يقوم مقام سبين سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الأحاد الخ. (قوله: على زنة كراهية) بتخفيف الباء قيل: ولتشابههما أيضاً من حيث إن المصدر بمعنى الجمع باعتبار الجنسية؛ إذ الجنس حقيقة لكل أفراد ومحمّل له (نعمه). (قوله: ولا حاجة إلى إخراج الخ) يعني: لا حاجة في إخراج نحو: مدائني عن الجمع إلى زيادة ولا بياء النسبة وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيد ركن الدين حيث قال: ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان أصوب؛ لئلا ينتقض بمثل مدائني، فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه

الوقف، وعلى الثاني يكون مقيداً بخلافه. (قوله: جمع فارهة) لا فاره كما قيل: لأن فاعلاً إذا كانت صفة لا يجمع على فواعل، قال قدس سره في الحاشية: الفاره الحاذق، ويقال للبلبل والحمار فاره بين الفروهة، ويقال للفرس جواد انتهى، الحاذق: مرد زيرك، ويقال للفرس: رالع أيضاً. (قوله: لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) إن قيل: التاء غير لازمة فينبغي أن لا يعتبر تغيير الوزن بها. أجيب: بأنها وإن كانت غير لازمة لكن لها أثر في تغيير الأوزان كما في وزن الفعل على أن التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة؛ لعدم استعمال أشاعت وفرازن، وفيه نظر؛ لأن التاء إنما تكون لازمة في فعالة إذا كانت للمنسوب كأشاعة في جمع أشعني؛ لأنها بدل من ياء النسبة بخلاف ما إذا كانت للأعجمي كجوارب في جمع جوب، وأيضاً عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء. (قوله: ولا حاجة إلى إخراج: نحو: مدائني) بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل: مع أنه لو زيد لخرج: نحو: كراسي مع أنه غير منصرف. (قوله: فإنه مفرد محض) لا يصح إلا معاملة المفرد

والمعنى بلا هاء بل لا بهاء؛ إذ ليس المعنى على المدول، بل على السلب؛ أي: لا يكون معه هاء. (قوله: أو صفة لقوله صيغة الخ) ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر في قول صاحب التلخيص فالنصاحة في المفرد الكائنة في المفرد. (قوله: فعلى الأول يكون الخ) يعني: على تقدير أن يكون الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة الوقف وعلى تقدير أن يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيداً بحال الوصل؛ وذلك لأن مفاد قوله بغيرها سواء كان خبراً أو صفة حكم إيجابي متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه أن يكون بلا هاء في وقت ما؛ لأنه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الأول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حال الوصل، ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل انتقض بفرازنة، وليس مفاده الحكم السلب حتى يقال: إن المراد أن لا يكون بهاء أصلاً، فلا حاجة إلى التقييد فتدبر. (قوله: ويقال للبلبل) أورد الواو إشارة إلى أنه معنى آخر للفاره في تاج البيهقي الفراهة والفروهة في الفراهة: سنحت زيرك شدن ونيك شدن، والنمت منها فاره، ولا يقال: للفرس فاره، ولكن رالع وجواد. (قوله: فينبغي أن لا يتغير الخ)؛ لأن العارض في معرض الزوال. (قوله: كما في وزن الفعل) فإن عروض التاء يخرج من وزن الفعل إلى وزن الاسم (قوله: على أن التاء الخ) فلا تكون التاء في هذا الوزن غير لازمة. (قوله: لأن التاء إنما تكون الخ) أي: في جمع أقصى

لا في الحال ولا في المال وإنما الجمع (مدائني) وهو لفظ^(١) آخر بخلاف (فرازنة) فإنها (جمع فرزين^(٢)) أو فرزان بكسر الفاء، فعلم مما سبق^(٣) أن صيغة منتهى الجموع على قسمين، أحدهما: ما يكون بغير^(٤) هاء، وثانيهما ما يكون بهاء^(٥). فأما ما^(٦) يكون بغير هاء فيمتنع صرفه^(٧)؛ لوجود شرط^(٨) تأثيرها^(٩). كمساجد مثال لما^(١٠) بعد ألفه حرفان متحركان «ومصاييح» مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن «وأما فرازنة» وأمثالها^(١١) مما^(١٢) هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء. «فمنصرف» لفوات شرط تأثير^(١٣) الجمعية وهو كونها^(١٤) بلا هاء «و»^(١٥) حجاجر علماً للضبع هذا^(١٦) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن يقال: إن حجاجر علم^(١٧) جنس للضبع

(١) ولو كان جمعاً لرد في النسبة إلى الواحد كما هو شأن الجموع. وجيه الدين. (٢) هو عرب. قال في المهذب الفرزين أداة لعب للعروق. (٣) أي: من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء. (٤) أي: الصيغة التي لا تكون فيها تاء التانيث. (٥) أي: الصيغة التي تكون مع تاء التانيث. م. (٦) أي: الجمع الذي. (٧) أي: الجمع. (٨) أي: هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف. (٩) أي: الجمعية. (١٠) أي: للجمع الذي وقع بعده. (١١) جملة من باب حذف المعطوف مثل: (سرايل تقيكم الحر والبرد)، لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط، وليكون ذكره على سبيل التمثيل. م. (١٢) أي: من الجموع. (١٣) وإن وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا: إن السبب غير مؤثر بدون الشرط. (١٤) أي: جمعية. (١٥) عطف على عل أما فرازنة أو استئناف. (١٦) أي: قوله: حجاجر. (١٧) على سبيل البذل لا على سبيل الاجتماع.

كَمَسَاجِدَ وَمَصَايِيحَ، وَأَمَّا فَرَاذَنَةُ فَمُنْصَرِفٌ وَحَضَّاجِرٌ عَلَمًا لِلضُّبُعِ^(١)

(١) خبر تكون.

بخلاف فرازنة؛ فإنه جمع محض لا يصح إلا معاملة الجمع. (قوله: جمع فرزين أو فرزان) هو معرب. (قال: وأما فرازنة منصرف) قيل: ليست أما للتفصيل، لعدم التمدد، ولا للاستئناف؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يقال: الاستئناف لعدم سبق الإجمال، وإنما لم يقل: فمنصرف؛ لأن المنصرف صار اسماً، فيجوز اعتبار اسميته، أو لأن المراد: نحو: فرازنة، أو لأن المراد هذا اللفظ، وهذا هو الظاهر لا يقال: فعلى هذا

واحد معرب كجورب أو منسوب كأشمي؛ فإنهم يلحقون آخره التاء، أما في الأول فعلى الأغلب؛ لأن الأعجمي فرع العربي فزيد فيه إمارة الفرعية كجواربة، وقد جاء جوارب تشبيهاً بالجمع العربي كمساجد، وأما في الثاني فوجه باعتبار أن ياء النسب كالتاء من حيث إنها تجميعان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج، فتناسب أن تقوم: التاء مقام الياء في الجمع. (قوله: في جمع أشعني) أي: منسوب إلى أشعث اسم رجل، وأما في جمع أشعث فيقال: أشعث. (قوله: وأيضاً عدم الاستعمال الخ) يعني: أن التقريب غير تام ويؤيد أنهم قالوا: يلحقون آخره التاء. (قوله: بزيادة ولا بياء النسبة) هذا القيد معطوف على قوله: بغيرها، فإن قلت: مدايني ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر تفسيره؛ لكونه بعد ألف التكسير فيه أربعة أحرف، قلت: المقصود إخراج مدائن في مدايني لما تقرر من أنه إذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة أو تاء التانيث حكم يجري الإعراب على ياء النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة، فلما اعتبر جمعية مدائن لكان مدايني غير منصرف. (قوله: يخرج نحو: كراسي) فيه بحث، أما أولاً؛ فلأن الياء

منصرف، والجواب ظاهر. وقوله: نحو: مدائني؛ أي: نحو مدائن في مدائني، وهي علم مدينة كسرى يقرب بغداد، وأعلم أن النسبة إلى مدينة النبي عليه السلام مدني، وإلى مدينة منصور مديني، وإلى مدائن كسرى مدائني للفرق بينها (مختار). (قوله: فإنه مفرد محض) بخلاف نحو: فرازنة، فإنه جمع فيحتاج في إخرجه إلى زيادة قيد بغير هاء. وقوله: لا في الحال ولا في المال، أراد بالمال: أصل الوضع، ثم وجه كونه مفرداً في حال الاستعمال أنه يراد به الآن؛ أي: بعد لحوق الياء رجل منسوب إلى مدائن وهو علم مدينة كسرى كما مر، فلذا لم يرد في النسبة إلى مفردة مع أنه القياس في نسبة الجمع، وأما كونه مفرداً في الأصل؛ أي: قبل دخول الياء فلما عرفت أيضاً أنه علم مدينة. (قوله: وهو لفظ آخر) أي: غير لفظ مدائني بالياء، فلذا قلنا: فيما سبق؛ أي: نحو مدائن في مدائني. (قوله: فرزين أو فرزان) قال الهندي: أنه علم، وقال الجزائري: أنه معرب من الفارسي، بمعنى: العارف وذو فنون، وفي البرهان القاطع: فرزان بفتح الفاء بوزن أرزان العلم والحكمة. (قال المصنف: وأما فرازنة) لما كانت الياء غير صريحة في تاء التانيث قال: وأما الخ تبييناً للهاء وتبييناً على أنها ليست هاء مثل فواره (عصام)، فأعلم أن ههنا سؤالاً استشكله بعضهم، وهو أن الأنسب أن يأتي المصنف بقاء التفرع، ويقول: ففرازنة منصرف؛ إذ المقام ليس مقام؛ إما لأنه ليس مقام التفصيل، وحل الإشكال: أن شذوذاً من النحويين ذهبوا إلى أن تاء التانيث لا تخل بالصيغة؛ لأنها زائدة على جمعيتها ووجودها كعدمها، والمصنف أراد إبطاله فشرط أولاً أن يكون بغير هاء وأكد ثانياً بقوله: وأما فرازنة؛ أي: مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف على ما أفاده سيويه، في قوله: أما زيد فمنطلق، ويمكن أن يقال: أن مساجد ومصاييح عدلان له معنى فكأنه قال: أما مساجد ومصاييح فغير منصرف، وأما فرازنة فمنصرف. وقوله: وأمثالها مما هي الخ نحو: طيالة وجواربة في الأعجمي، وأشاعة

يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح تنوينه؛ لأننا نقول: تنوينه للمناسبة، ومشكلة المسمى مع أنه يجوز أن لا يكون منوئاً. (قوله: وحضاجر علماً للضبيع) ليس منصوباً بأعني؛ لأن المنصوب به لا يخلو، ولما يخلو من مدح أو ذم أو ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني، بل هو منصوب على أنه حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي، فإنه حينئذ في قوة لا، وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتأكيد النفي، ولا يخفى ما فيه من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية، وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير أيضاً، وفي بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وينبغي أن تكون الجملة اعتراضية لا حالية؛ ليخلو الكلام عن ذلك الإيهام.

ومشاهدة^(١) في النسبة، والتاء في زنادقة وفرازة يجوز أن تكون بدلاً عن ياء الجمع وأن يكون دليل العجمة (رضي على الشافية). (قال المصنف: علماً للضبيع) حال من حضاجر مع أنه مبتدأ؛ لأنه جوزه ابن مالك واختاره الشارح^(٢)، وقيل: حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي؛ لأنه حينئذ في قوة لا وفيه ما فيه. (قوله: هذا جواب عن سؤال مقدر) يعني: لما ذهب البعض إلى أن السبب لمنع الصرف وزن منتهى الجموع، وجعل المصنف السبب هو الجمع وكان منع صرف حضاجر

(١) جمع مشهدي.

(٢) حيث قال في تقرير الجواب: أن حضاجر حال كونه علماً.

فيه ليس للنسبة، في شرح الرضي للشافية: إن الياء التي لحقت لا لمعنى كردي وكوسي لا يقال لهذه الأسماء أنها منسوبة، ولا لياؤها أنها ياء النسبة، وأما ثانياً؛ فلأن قوله: ولا يياء النسبة أن لا تكون صيغة الجمع يياء النسبة والياء في كراسي لم تلحق الجمع، بل مفردة. (قوله: لا يصح إلا معاملة المفرد معه) تفسير لقوله: مفرداً خالصاً؛ يعني: أن مدائن في مدائني مفرد محض كلمة برأسها؛ إذ لو كان جمعاً لعمول مع مدائني معاملة الجمع لما علمت سابقاً من أن ياء النسبة وتاء التأنيث كالجاء لما دخلتا عليه، فلا حاجة إلى إخراجها بخلاف فرازين في فرازنة؛ فإنه جمع محض فلا بد من إخراجها فما قيل: إن المقصود إخراج مدائن في مدائني من الحكم ومدائن جمع في الحال، وفي الأصل قلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف؛ لأن الإعراب الذي يظهر في ياء النسبة إعراب مدائن توهم محض منشأ توهم اتحاد مدائن جمع مدينة ومدائني في مدائني. (قوله: إلا أن يقال الاستئناف الخ) نقل الفاضل عن بعض الشراح أنه يكفي لأما الاستئنافية عدم سبق الإجمال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقاً. (قوله: وإنما لم يقل فمنصرفه) مع أن الخبر المشتق تجب مطابقتها للمبتدأ. (قوله: لأن المنصرف الخ) أي: المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسماً لما ليس فيه علتان، فلم يبق فيه معنى الوضعية وصار اسماً محضاً فلا يلزم مطابقتها. (قوله: أو أن المراد) يعني: أن الكلام على حذف المضاف وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله: وأمثاله. (قوله: هذا اللفظ الخ) يعني: أن المراد من فرازنة هذا اللفظ، فيكون المبتدأ مذكراً معنى ومؤنثاً لفظاً كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد إليه. (قوله: وهذا هو الظاهر): لأن الكلام في بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه. (قوله: بالعلمية) لما تقرر من أن الألفاظ موضوعة لأنفسها وضماً شخصياً تبعياً وإن خالف فيه السيد قدس سره كما مر. (قوله: تنوينه للمناسبة الخ) كتونين سلاسل مناسبة أغلاً، ومن هذا تبين أن تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه. (قوله: مع أنه يجوز الخ) جواب ثان يعني يجوز أن لا يكون فرازنة في عبارة المتن منوئاً، وقيل: إنه يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه مع أن المقصود ذلك ففيه أن اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الإخلال في ذاتها حتى يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه. (قوله: جاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير) وإن كان لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف. (قوله: إذا كان بمعنى النفي) وهنا كذلك إذ ليس المعنى أنه مغاير للمنصرف، بل إنه ليس منصرفاً. (قوله: من تقديم معمول الخ) بيان لما فإن المراد من المدخول في الموضعين مدخول لا. (قوله: وزيادة لا الخ) كما في لا زيد في الدار ولا عمرو. (قوله: من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية) قيد للعامة وإنما قال إيهام؛ لأنه إذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الأولى لتحقق الجمعية حينئذ فلا معارض فالتقييد لإفادة ورود الإشكال على ذلك التقدير. (قوله: على أنه خبر مبتدأ محذوف) أي: هو علم ولم يجعله خبراً لحضاجر لعدم كون هذا الحكم مقصوداً للتحوي. (قوله: اعتراضية) فائدتها بيان منشأ الإشكال. (قوله: ذلك الإيهام) أي: إيهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية.

يطلق على الواحد، والكثير^(١) كما أن (أسامة) عَلِمَ جنسٍ للأسد^(٢)، فلا جمعية فيه، وصيغة^(٣) منتهى الجمع ليست^(٤) من أسباب منع الصرف بل هي شرط^(٥) للجمعية، فينبغي أن يكون^(٦) منصرفاً لكنه^(٧) غير منصرف. وتقدير الجواب: أن حضاجر حال كونها^(٨) علماً للضبع «عَيْرٌ مُنْصَرِفٌ» لا للجمعية الحالية^(٩) بل^(١٠) بل للجمعية الأصلية^(١١) «لأنه»^(١٢) مَنَقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ، فإنه^(١٣) كان في الأصل^(١٤) جمع (حِضْجَرٍ) بمعنى عظيم البطن^(١٥)، سَمِّيَ^(١٦) به^(١٧) الضُّبُعُ مبالغة في عظم بطنها، كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه^(١٨) العلمية والتأنيث^(١٩)، لأن الضُّبُعَ هي أنثى الضبعان. قلنا: علميته^(٢٠) غير مؤثرة^(٢١) وإلا^(٢٢) لكان بعد التذكير منصرفاً والتأنيث غير مسلّم، لأنه^(٢٣) علم الجنس الضبع^(٢٤)، مذكراً كان أو مؤنثاً. وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا^(٢٥) القول ولم يقل^(٢٦): الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال^(٢٧) في الوصف، لثلاثتهم أن الجمعية^(٢٨) كالوصف، قد تكون أصلية معتبرة^(٢٩) وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك^(٣٠) إذ لا يتصور^(٣١) العروض في الجمعية. «وَسَرَاوِيلٌ»^(٣٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد تفصّيت عن الإشكال الوارد^(٣٣) على قاعدة^(٣٤) الجمع بـ (حَضَاجِرٍ)^(٣٥) يجعل الجمع أعم من أن يكون^(٣٦) في الحال أو في الأصل، فما تقول^(٣٧) في (سَرَاوِيلٍ) فإنه اسم جنس يطلق على الواحد

(١) ليس كإطلاقه على الجميع بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي جمعيته. (٢) ونعالية للثعلب. (٣) الواو الحالية. (٤) استعمالاً. (٥) والشرط على الانفراد لا يكون مانعاً من الصرف بدون المستعمل هو الجمع. (٦) حضاجر. (٧) حضاجر. (٨) أي: الحضاجر. (٩) غير حضاجر لأنه مبتدأ. (١٠) أي: في الحال. (١١) عدم صرفه ليس إلا للجمعية. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) حضاجر. (١٤) حضاجر. (١٥) أي: في أصل استعماله. (١٦) إنساناً كان أو غيره. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره: لم سمي الضبع بحضاجر ولم يسم بمحضجر؟ فأجيب بقوله: سمي به لحرره. (١٨) حضاجر. (١٩) حضاجر. (٢٠) المعنوي تحتم مع تأنيها وهو الزيادة على الثلاثة. (٢١) حضاجر. (٢٢) لكونه علم جنس والمؤثر في منع الصرف هي العلمية الشخصية والتأثير غير مسلم. حلبي. (٢٣) أي: وإن كان علمية مؤثرة كسائر الأعلام. (٢٤) حضاجر. (٢٥) كما أن أسامة علم جنس للأسد مذكراً كان أو مؤنثاً. (٢٦) أي: بقوله: وحضاجر علماً للضبع غير منصرف، نعلم من أن الجمع المنقول يكون معتبراً في منع الصرف. (٢٧) مصنف. (٢٨) شرطه أن يكون علمية في الأصل. (٢٩) والإمكان اعتبار الجمعية المطلقة. (٣٠) كما في أسود. (٣١) قد تكون أصلية وقد تكون عرضية مطلقاً سواء كان سبباً قائماً مقام السبين أو لا. (٣٢) أي: لا يمكن. (٣٣) يقال بالفارسية: سلوار. هندي. (٣٤) صفة له. (٣٥) متعلق الوارد. (٣٦) حيث لا جمع فيه فينبغي أن يكون منصرفاً إلا أنه غير منصرف. (٣٧) أي: الجمع. (٣٨) أي: فما جوابك.

عَيْرٌ مُنْصَرِفٌ ، لَأَنَّهُ مَنَقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ وَسَرَاوِيلٌ

(قوله: بل للجمعية الأصلية) الجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية، لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، ومن قال: الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الأشخاص برجال فلم يأت بشيء؛ لأن نوع إبهام مناف للعلمية لازم

(قوله: وإن كانت منافية للعلمية): لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الإطلاق على معين. (قوله: كالوصفية) فإن الوصف يقتضي إبهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات. (قوله: لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية) أي: اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر فيه الجمعية فقط، فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية باعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سيجيء. (قوله:

ومن قال الخ) القائل الشارح الرضي حيث قال: يصح

اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة

منافياً لما ذكره المصنف ومؤيداً لما ذهب إليه البعض احتاج إلى التوجيه، فلذا قال: وحضاجر علماً الخ. وقوله: علم جنس للضبع يقال لها بالفارسية: كفتار، وعلم الجنس: ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الأفراد من حيث أنها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس، فإنه موضوع للطبيعة المطلقة من غير اعتبار التعيين فيها. (قوله: يطلق على الواحد والكثير) لكن هذا الإطلاق ليس كإطلاق الجمع، بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي الجمعية (قوله: كما أن أسامة علم جنس الخ) فالفرق بين أسد وأسامة أن الأول: اسم جنس موضوع للأفراد، والثاني: علم جنس موضوع للحقيقة، وعن البعض اسم الجنس موضوع لكل فرد فرد لا بعينه، فإذا استعمل في الجنس بأسره يكون مجازاً من باب إطلاق اسم البعض على الكل. وعلم الجنس الموضوع للماهية بأسرها إذا استعمل في الأفراد يكون مجازاً من قبيل إطلاق اسم المطلق على المقيّد. قوله: بل هي شرط للجمعية؛ أي: فلا بد من الجمعية أيضاً؛ إذ لا فائدة في وجود الشرط بدون المشروط. (قوله: فينبغي الخ) تفريع على قوله فلا جمعية فيه بالنظر إلى انتفاء سائر الأسباب فيه. وقوله: منقول عن الجمع؛ أي: عن معنى الجمع؛ لأن الجمع هو المنقول لا المنقول عنه. (قوله: جمع حضاجر) بكسر ففتح فسكون بوزن

قمطر. وقوله: أنثى الضبعان في الهامش الضبع الأنثى، والضبعان: هو الذكر، والجمع ضباعين كبيران وسراحين. (قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً) على ما ذهب إليه المصنف في قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف وإن كان فيه خلاف. وقوله: والتأنيث غير مسلم، وهذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفاً، وإن كان حقاً في نفسه كما صرح به في الصحاح والقاموس. (قوله: ولم يقل الجمع شرطه) بيان لنكتة تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من شرح الفاضل الهندي، وقوله: قد تقصيت - أي: تخلصت - وفي هذا التقرير إشارة إلى وجه تقديم المصنف حضاجر على سراويل. (قوله: على قاعدة الجمع) وهي أن ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلا لجمعيته، والقاعدة بمعنى الأساس صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات؛ أي: صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر لها موصوف ولا يقدر. (قوله: ولا جمعية فيه) أي: فيلزم أن يكون منصرفاً مع أنه غير منصرف.

لمعنى الجمعية كما أن الإبهام المناهض للعلمية لازم لمعنى الوصفية، نعم يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما إذا سميت شخصاً ذا حمرة بالأحمر، قال قدس سره في الحاشية: الضبع هي الأنثى، والضبعان هو المذكر، والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى، قال في الصراح: حضاجر كفتار، وضبع كفتار، وضبعان بالكسر كفتارين وضبعانة مادة، وهذا يوافق الصحاح، فعلى هذا اندفع السؤال. (قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً) الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون مثل أحمر علماً إذا نكر، قال قدس سره في الحاشية: فعلى هذا معنى قوله: علماً للضبع أنه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى، هذا التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع، وقد عرفت ما فيه. (قوله: لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف) ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة.

معينة من الرجال يكرم مثلاً وإن لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فتكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمي بأبانيين جبيلان فروعياً مع العلمية معنى التثنية فيهما وإن جملاً كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ أبانيين معنى التثنية، أو معناه هذان الجبيلان المعينتان، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية.

(قوله: لأن نوع إبهام) يعني: أن عدم تعيين الجماعة التي هي مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما أن عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما يتأفیان العلمية. (قوله: نعم يجوز الخ) بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: يجوز أن تبقى شائبة معنى الجمع في العلم بأن يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز أن تبقى شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية. (قوله: فعلى هذا اندفع السؤال) أي: على ما نقل عن الصراح من كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للذكر والأنثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله: فإن قلت: لا حاجة الخ؛ لأن مبناه على كون حضاجر بمعنى الأنثى. (قوله: الملازمة ممنوعة) أي: لا نسلم أنه لو كانت العلمية في حضاجر لكان بعد التنكير منصرفاً لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ما يتأفياها؛ أعني: العلمية كما في أحمر علماً إذا نكر حيث قيل: تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله: فعلى هذا) أي على تقدير كونه علماً لجنس الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً. (قوله: وقد عرفت ما فيه) من أن الضبع شامل للذكر والأنثى. (قوله: ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة) أي: الأصلية والحالية فلو قال شرطه أن يكون في الأصل لأفاد عدم اعتبار الجمعية الحالية.

والكثير^(١) ولا^(٢) جمعية فيه^(٣) لا في الحال^(٤) ولا في الأصل؟ فأجاب^(٥) عنه : بأنه قد اختلف في^(٦) صرفه ومنعه^(٧) منه^(٨)، فهو^(٩) «إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ^(١٠) الْأَكْثَرُ^(١١)» في موارد الاستعمال، فيرد به^(١٢) الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت^(١٣) «فَقَدْ^(١٤) قِيلَ^(١٥)» في التقصي عنه^(١٦) «إِنَّهُ^(١٧)» اسم «أَعْجَمِيٌّ» ليس^(١٨) بجمع لا في الحال^(١٩) ولا في الأصل، لكنه «حَمَلٌ^(٢٠)» في منع الصرف^(٢١) «عَلَى مُوَازِنِهِ^(٢٢)» أي : على ما يُوازَنُه من المجموع العربية كـ «أَنَاعِيْنُ وَمَصَابِيْنُ» فإنه^(٢٣) في حكمهما^(٢٤) من حيث الوزن، فهو^(٢٥) وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه^(٢٦) من قبيله حكماً، فالجمعية على هذا التقدير^(٢٧) أعم من أن تكون^(٢٨) حقيقة أو حكماً، فبناء^(٢٩) هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو^(٣٠) الحمل على الموازن «وَقِيلَ» هو^(٣١) اسم «عَرَبِيٌّ» ليس بجمع تحقيقاً، لأنه^(٣٢) اسم جنس^(٣٣) يطلق على الواحد والكثير، لكنه «جَمْعٌ سِرْوَالَةٌ^(٣٥)» تَقْدِيرًا^(٣٦) وفرضاً^(٣٧)، فإنه لما وُجِدَ^(٣٨) غير منصرف^(٣٩) ومن قاعدتهم^(٤٠) أن هذا الوزن بدون الجمعية^(٤١) لم يمنع الصرف - قدر^(٤٢) حفظاً لهذه القاعدة أنه^(٤٣) جَمْعٌ سِرْوَالَةٌ فكَأَنَّهُ^(٤٤) سمي كل قطعة من السراويل^(٤٥) سِرْوَالَةً، ثم جمعت (سِرْوَالَةٌ)

(١) على سبيل البدلية. (٢) حالية. (٣) أي : في سراويل. (٤) مع أصل. (٥) مصنف. (٦) نائب فاعل اختلف. (٧) سراويل. (٨) من الصرف. (٩) السراويل. (١٠) أي : عدم الصرف. (١١) والجملة معترضة. (١٢) أي : السراويل. (١٣) أي : السائل. (١٤) جواب إذا. (١٥) قائله الإمام سيويه وتبعه أبو علي. (١٦) أي : من الإشكال الوارد. (١٧) السراويل. (١٨) سراويل. (١٩) صفة جمع أي كائن في الحال. (٢٠) صفة أعجمي. (٢١) غير منصرف. (٢٢) أو موازنة في كلام العرب. (٢٣) سراويل. (٢٤) أي : في حكم المجموع العربية. (٢٥) سراويل. (٢٦) اعتذار عن أنه لم يعد الحمل على الموازنة من الأسباب، وقد يعتد عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال. (٢٧) أي : على هذا الجواب. (٢٨) أي : الجمعية. (٢٩) المقصود من هذا الكلام رد لصاحب المتوسط وهو الشارح الأول للكافية. (٣٠) أي : سبب الزيادة على التسعة. (٣١) إشارة إلى حذف المبتدأ. (٣٢) خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف، وأشار الشارح بتقدير هو اسم. (٣٣) سراويل. (٣٤) كتمر ونخل. (٣٥) وهي قطعة من الخرق. (٣٦) قدر تقييلاً. (٣٧) عطف على تفسير لتقدير. (٣٨) في استعمال العرب. (٣٩) حالية. (٤٠) نخاع. (٤١) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها. م. (٤٢) أي : قدر جمعه لحفظ قاعدتهم. (٤٣) سراويل. (٤٤) شأن. (٤٥) المشتمل على القطع.

**إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ^(١) الْأَكْثَرُ فَقَدْ قِيلَ، إِنَّهُ
أَعْجَمِيٌّ حَمَلٌ عَلَى مُوَازِنَةٍ وَقِيلَ، عَرَبِيٌّ
جَمْعٌ سِرْوَالَةٌ تَقْدِيرًا**

(١) أي : المفهوم لم يصرف.

(قوله : وهو الأكثر في موارد الاستعمال) أو مذهب الأكثر. (قال، أعجمي) خبر محذوف. (قال، حمل على موازنه)؛ لأنه دخيل، والدخيل يميل إلى المجانس، وإنما لم يمنع من الصرف أجر المعرب مخففاً حملاً على موازنة من أفعال علماء؛ لأن جميع ما يوازنه ليس ممنوعاً من الصرف كأكلب وأبحر. (قوله : لكنه من قبيله حكماً) الخ اعتذار

(قوله : ومذهب الأكثر) يعني: أن قول المصنف رحمه الله في الأكثر، إما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله، أو على حذف المضاف. (قوله : خبر محذوف) أي : هو أعجمي. (قوله : والدخيل يميل إلى المجانس) بخلاف ما إذا كان عربياً؛ فإنه لا يمكن أن يقال: منع صرفه للحمل على موازنه؛ لأن الأصل لا يتبع الأصل. (قوله : أجر المعرب مخففاً) أجر: فارسي معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا في الصحاح. (قوله : حملاً على موازنه) كاذر اسم بلدة. (قوله : لأن جميع ما يوازنه الخ)

بخلاف ما يوازن سراويل فإن جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طرداً للباب، وإن لم يكن فيه شيء

(قوله : فقد قيل : إنه اسم أعجمي) قائله سيويه، وتقديم مذهبه وإتيانه بلفظ قد دل على ترجيحه لقوته، قال في المختار : السراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويلات، وقال سيويه : سراويل واحدة وهي أعجمية عُرِّبَتْ فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف، ويحتاج في ترك صرفه بقول ابن المقبل : فتى فارسي في سراويل راح. (قوله : لا على زيادة سبب آخر) المقصود من هذا رد كلام صاحب المتوسط والوافية والرضي حيث قالوا : إن هذا الجواب يستلزم أن تكون علل منع الصرف عشرة، فإن الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة. (قوله : وقيل : هو اسم عربي) قائله المبرد؛ أي : فيحتاج في منع صرفه إلى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر إلى تقدير العدل. (لطيفة) : حكي عن جماعة من النحاة أنهم اختلفوا في بناء سراويل، وهل هو منصرف أم لا، ودخل البرقي عليهم فقال : فيما أنتم قالوا : في بناء سراويل فما عندك فيه قال : مثل ذراع البكر أو أشد (صفدي). (قوله : لكنه جمع سروالة) والسروالة : قطعة خرقه قال الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ السُّرُومِ سِرْوَالَةٌ

فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَنْطَفٍ

قال العصام في شرحه : قد سألتني الوالد الأعز في صباه حين قرأ عليّ هذا الدرس ببلد هراة أنه لِمَ لَمْ يُحْمَلْ على موازنه على

على (سَراويل). «وَإِذَا» ^(١) صُرِفَ ^(٢) أي: سَراويلُ لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً. والأصل في الأسماء الصرف «فَلَا إِشْكَالَ» ^(٣) بالنقض به ^(٤) على قاعدة الجمع، ليجتاح ^(٥) إلى التقصي ^(٦) عنه ^(٧). «وَنَحْوُ»: (جَوَارٍ ^(٨)) أي: كل جمع ^(٩) منقوص على وزن (فَوَاعِل) يائياً كان أو واوياً كـ (الجَوَارِي ^(١٠)) والدَّوَاعِي ^(١١) «رَفْعاً وَجَرّاً» أي: في حالتي ^(١٢) الرفع والجر «كَقَاضٍ» أي: حكمه حكم (قَاضٍ) بحسب الصورة في حذف الياء عنه ^(١٣) وإدخال التنوين عليه ^(١٤) نقول: (جَاءَتْني جَوَارٍ) و(مَرَرْتُ بِجَوَارٍ) كما نقول: (جَاءَني قَاضٍ) و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ) وأما ^(١٥) في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو: (رَأَيْتُ جَوَارِي) فلا إشكال ^(١٦) في حالة ^(١٧) النصب، لأن الاسم غير منصرف، للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه ^(١٨) قد اختلف فيه. فذهب بعضهم ^(١٩): إلى أن الاسم ^(٢٠) منصرف والتنوين فيه تنوين ^(٢١) الصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصل (جَوَارٍ) في قولك: (جَاءَتْني جَوَارٍ) (جَوَارِي) بالضم ^(٢٢) والتنوين، بناء ^(٢٣) على ^(٢٤) أن الأصل في الاسم ^(٢٥) الصرف فبنى الإعلال

(١) عطف على إذا لم يصرف. (٢) لو قال وإن صرف. (٣) أي: بسراويل. (٤) اللام للاستفهام الإنكاري. (٥) أي: التخلص. (٦) عن الإشكال. (٧) استئناف أو اعتراض. (٨) يشير إلى أن الحكم الآتي ليس مخصوصاً بل يعم وفتر. (٩) جمع جارية. (١٠) جمع داعية في الأصل داعوة من الدعوة. (١١) إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف. (١٢) أي: مثل جوارٍ. (١٣) أي: على مثل جوارٍ. (١٤) كأنه قيل في حالة الرفع والجر فأمره كأمير كلمة قاضي في حال حالة الجر فأجاب بما ترى. محرومة. (١٥) اسم لا. (١٦) خبره. (١٧) فإن صيغة منتهى الجموع مفقودة بحسب الظاهر. (١٨) الزواج ومن تابعه وتبع الأخفش. (١٩) يعني: جوارٍ في جاءَني جوارٍ، وجوارٍ في مرت جوارٍ. (٢٠) أي: تنوين التمكين المعوض. (٢١) أي: بضم الياء. (٢٢) علة لكون جوارٍ بالتنوين أو مفعول مطلق مقدر تقديره ببنى بناء. (٢٣) ثم الإعلال ثم منع الصرف. (٢٤) أي: المغرب مطلقاً.

وَإِذَا صُرِفَ فَلَا إِشْكَالَ وَنَحْوُ جَوَارٍ رَفْعاً وَجَرّاً كَقَاضٍ.

تقدير كونه عربياً، واحتيج إلى تقدير الجمعية؟ فاستحسنه كل من بلغه من الفضلاء، فأجبت: بأن العجمي غريب في كلام العرب، والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر، فاستحسن الجواب أيضاً. وقوله: تقدير؛ أي: قدر تقديرأ أو للتقدير والفرض. (قوله: فكانه سمي الخ) ويؤيده مجيء سرؤالة بمعنى: قطعة من الثوب كما مر بالفارسية: بارة أزجامه، وفي الهندي يقال في الفارسية: شلوار، وعن أبي البقاء: السروال معرب شلوار، والتبآن: سراويل صغير مقدار شبر ساتر للعبرة الغليظة، ومن قيل سراويل عبايد وعبايد وشمايط؛ بمعنى: القطع المتفرقة، فإنها مفردات عند الكل، ولذا يقال: عبايدي، وكأن المصنف خص السراويل بالذكر؛ لاختلاف القوم في توجيهه، وبه يظهر أن تقدير الجمع أولى (عصام). وكتب على قوله: فكانه سمي الخ ما نصه صدر التسمية بكأن؛ لأن السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل، بل بمعنى: قطعة الخرقه أو القطعة مطلقاً وكذا صدر الجمع به أيضاً؛ لأن السراويل اسم جنس لم يلاحظ فيه معنى الإقطاع فالمراد أنه قدر جمعيته في الحال، ولم يقدر الجمعية في حضاجر علماً؛ لأنه في الأصل جمع تحقيقاً بخلاف سراويل، فإنه لم يوجد في كلامهم بمعنى الجمع فقدّر أنه في الحال جمع سرؤالة ثم جمعت فأطلق على الإزار. (قال المصنف: فلا إشكال) باعتبار انتفاء الجمعية يعني: لا حاجة إلى شيء من التوجيهين؛ أعني: الحمل والتقدير. (قال المصنف:

من أنه لم يعد الحمل على الموازن من الأسباب، وقد يعتذر عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع، قال المصنف في شرحه: يلزم هؤلاء أن يقولوا: الجمع وما أشبه الجمع، وقد قال، بعضهم بذلك. (قوله: قال، تقديرأ) أي: قدر تقديرأ. (قوله: فكانه سمي كل قطعة من السراويل سرؤالة) هذه عبارة السيد قدس سره، إنما قال: كأنه؛ لأن السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل، بل جاءت بمعنى قطعة الخرقه فيكون المفرد مفروضاً، وإنما لم يجعل جمعاً لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققاً؛ لأن السراويل مختص بالإزار، فلا يصح أن

من أسباب منع الصرف. (قوله: بأنه سبب على سبيل الاحتمال)؛ لأنه على تقدير كون سراويل أعجمياً سبب، وعلى تقدير كونه عربياً ليس بسبب. (قوله: قال المصنف رحمه الله) تأييد لكونه سبباً لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره في قران الجمع وإن قرنه بعضهم. (قوله: قدر تقديرأ) والجملة صفة لسروالة. (قوله: وإنما لم يجعل جمعاً لها) أي: لم يجعل جمع سرؤالة بمعنى قطعة الخرقه كما نقل الرضي حيث قال: قال المبرد: وهو عربي جمع سرؤالة. والسروالة: قطعة خرقه، قال الشاعر: عليه من اللؤم سرؤالة. (قوله: فلا يصح أن يكون الخ)؛ إذ لا يصح إطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقه على الإزار. (قوله: ولقائل أن يقول الخ)

ونحو: جوار) سواء كان علماً أو لا عند الجمهور، وقال يونس: أنه مقيد بكونه غير علم، فإنه علماً غير منصرف، والجواري: جمع جارية، وقوله: أي كل جمع الخ، تفسير للنحو مأخوذ من شرح الهندي. (قوله: والدواعي) مثال للجمع المنقوص الواوي، فإنه جمع داعية، وهي في الأصل داعوة من الدعوة. وقوله: أي: في حالي الخ، إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. (قوله: بحسب الصورة) يعني: أن التشبيه ليس بحسب الحقيقة، بل المشبه جمع والمشبه به مفرد، وأن المشبه غير منصرف بخلاف المشبه به، وقال عصام: ولا عليك أن تستفيد من قوله: كقاض الانصراف أيضاً؛ لأنه أبعد من التكلف وإن كان الجمهور على عدم الانصراف، كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له من أن يجعل التنوين عوضاً عن الياء أو عن حركته، ولا نظير له، وأن يعتبر الاسم أولاً مع الجر وتنوين الصرف ثم بعد الإعلال يسقط تنوين الصرف، ويأتي بهذا التنوين أو يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف، ثم يأتي بتنوين العوض، وقوله: في حذف الياء عنه؛ أي: بعد الإسكان لثقل الرفع والجر عليه. (قوله: فإنه قد اختلف فيه) أي: في جوار رفعاً وجرأ أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أن الاسم المعهود؛ أعني: نحو جوار في حالي الرفع والجر منصرف؛ يعني: بعد الإعلال أيضاً كما قبله. (قوله: لأن الإعلال المتعلق الخ) ولأن الإعلال سببه محسوس وهو الاستئصال، فيكون أقوى، ومنع الصرف سببه أمر معنوي فيكون أضعف. وقوله: بناء على أن الأصل الخ، تعليل لقوله: والتنوين؛ أي: ينبغي أن يقال: بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الأصل، إلا أنه مبني الإعلال على ما هو الأصل

يكون السروالة بهذا المعنى مفرداً له، ولقائل أن يقول: أن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى هذا الجنس، ولم يلاحظ فيه معنى الإقطاع أصلاً فجاز أن يكون منقولاً إليه من معنى إقطاع الخرق لا من إقطاع الإزار، إن قيل: نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجز نعم جاء في الأشخاص كمدائن. أجيب: بأن ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع، وبأن المفرد إذا اشتمل على الإقطاع جاز إطلاق اسم تلك الإقطاع عليه كما يقال: ثوب شرادم جمع شردمة وهي القطعة، وفيه أن ذلك من باب إجراء الجمع على الواحد لا من باب إطلاق الجمع عليه اللهم إلا أن يقال: إذا صح الإجراء صح الإطلاق. (قال: وإذا صرف) لما كان عدم الصرف غالباً، والصرف مغلوباً كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه، وفي الثاني واقعاً موقع إن للمشكلة. (قال: فلا إشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى أن نفي جنس الإشكال بهذا المعنى لا ينافي إثبات الإشكال، من وجه آخر هو أن سراويل إذا صرف كان ينبغي أن يصرف مصابيح؛ لأنه يوازن مفرداً كما يصرف فرازة؛ لأنه يوازن كراهية ويمكن أن يدفع بأن سراويل مفرد أصح، ولا اعتبار لموازنة الأعجمي أو بالندور أو بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرف، أو لم يصرف؛ وذلك

يعني: إنما لا يصح إطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرق على الإزار ابتداء، لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على العدد إلى هذا الجنس؛ أعني: الإزار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع أصلاً حيث لا يعمل معه إلا معاملة المفرد فحينئذ جاز أن يكون منقولاً إلى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرق لوجود المناسبة المصححة للثقل، فيكون مفرداً محققاً لا من قطاع الإزار. (قوله: إن قيل الخ) أي: إن قيل في الجواب عن قوله: لقائل أن يقول: إن القول بكونه منقولاً عن المعنى الجمعي إلى الجنس باطل؛ لأن نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجز في كلامهم، فلا يقال لرجل: رجال، نعم جاء ذلك في الأشخاص كمدائن لمدينة معينة، اعلم أن الصواب أن يقال: في الأعلام ليشمل الأعلام الجنسية كحضاجر، والقول بأن المراد بالأجناس أسماء الأجناس أو بأن المراد بالأشخاص الأعلام سواء كان شخصياً أو جنسياً، أو بأن المماني الجنسية إذا أخذت من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق فهي أشخاص تكلف. (قوله: أجيب بأن ذلك الخ) أي: عدم نقل الجمع إلى الواحد إنما هو في الجمع الذي ثبتت جمعيته بأن استعمل في إطلاقاتهم بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة؛ فإنه منقول كمدل عمر؛ وذلك لأن لنا قاعدة مهيأة أن ما على وزن الوزن لم يمنع إلا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسماً لآلة مفردة، وقد رناها لثلاً يلزم نقض القاعدة المهيأة. (قوله: بأن المفرد الخ) جواب ثان بالتغيير؛ يعني لا نقول: إن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى الجنس حتى يلزم نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس، بل نقول: إن السراويل بمعنى الأقطاع تطلق على الإزار بناء

لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن نظر إلى التقدير منعه من الصرف، ومن نظر إلى وقوعه على الواحد صرفه. (قوله: أي، كل جمع منقوص) وكذا كل فرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة، وأميل مصغراً لا مقصوراً كاملاً، فإن الألف فيه ثابتة لخفتها. (قوله: أي، هي حالي الرفع والجر) إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. (قوله: لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة)؛ ولأن الإعلال سببه قوي وهو الاستئصال المحسوس، ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

على أن المفرد إذا اشتمل على الأقطاع جاز إطلاق بناء اسم تلك الأقطاع عليه، وفيه بحث؛ إذ هذا إنما يصح إذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرق. (قوله: إن ذلك) أي: ذلك القول من قبيل الإجراء بجعله صفة للواحد وخبراً له لا من قبيل الإطلاق بأن يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه. (قوله: إذا صح الإجراء)؛ لأنه إذا صح التوصيف به صح التفسير به. (قوله: كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه الخ) فإن إذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع. (قوله: والثاني الخ) أي: إذا الثاني وقع موقع إن؛ لأن كلمة إن تستعمل في المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع. (قوله: للمشاكلة) وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وراعى المشاكلة مع أنه خلاف أسلوب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَلْسَنَةٌ﴾ الآية؛ لأنه صرح بمغلوبيته بقوله: وهو الأكثر اهتماماً بشأنه، فيراد كلمة أن يكون تكراراً. (قوله: بهذا المعنى) أي: بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع. (قوله: مفرداً) وهو سراويل. (قوله: ولا اعتبار الخ) إنما الاعتبار لموازنة العربي فإنه يحصل به فتور في الجمعية. (قوله: أو بالندور الخ) أي: يمكن أن يدفع بأن سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجيء غيره أصلاً، والنادر كالمعدوم، فكأنه لا نظير لمفرد المصاييح في العربية. (قوله: فمن نظر الخ) دفع لما يتوهم من أنه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور والاختلاف في صرفه وعدم صرفه. (قوله: وكذا كل مفرد الخ) أي: مثل كل جمع منقوص حالي الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأصله قاضي بالرفع والتثوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف حذف الضمة للاستئصال، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض، فلما أسقط منه تثوين الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة أو حركتها التثوين لاستئصال الياء المكسور ما قبلها لفظاً مع كونه مستقلاً معنى للفرعيتين صار قاض. (قوله: وكذا الحال في حالة الجر) وكذا أعيل فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار. (قوله: لا مقصور بالجر) عطف على منقوص؛ فإنه لا يحذف منه الألف ولا يدخله التثوين كأعلى فإن أصله أعلى أبدل الياء بالألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أسقط عنه تثوين الصرف وأبقيت على حالها لخفتها بخلاف قاضي وأعيل؛ فإنه بعد حذف تثوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التثوين سد الباب عود الياء بعد حذف تثوين الصرف كيلا ينقل اللفظ بعودها. (قوله: منصوبتان الخ) فكان الأصل حالة الرفع والجر حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (قوله: والعامل الخ) والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر بقاض بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة له إلى التقييد بحالة الرفع والجر. (قوله: لأن الإعلال متعلق الخ) معنى تعلقه بجوهر الكلمة إن الإعلال سواء كان بالحذف أو القلب والتسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس معناه أن الإعلال يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى يرد أن إعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب نقل الحركة الحاصلة بالعامل. (قوله: سببه قوي) فالاعتناء بشأنه أهم.

على ما^(١) هو الأصل^(٢) ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار^(٣) (جَوَارٍ) على وزن (سَلَامٍ وكَلَامٍ) فلم^(٤) يبق على صيغة منتهى الجموع فهو^(٥) بعد الإعلال أيضاً^(٦) منصرف^(٧)، والتنوين فيه^(٨) للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك^(٩). وذهب بعضهم: إلى أنه^(١٠) بعد الإعلال غير المنصرف، لأن فيه^(١١) الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، لأن المحذوف بمنزلة المقدّر، ولهذا^(١٢) لا يجري^(١٣) الإعراب على الراء^(١٤)، والتنوين فيه^(١٥) تنوين العوض فإنه لما أسقط تنوين^(١٦) الصرف^(١٧) عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين^(١٨). وعلى هذا^(١٩) القياس^(٢٠) في حالة^(٢١) الجر بلا تفاوت،

(١) عبارة عن الصرف. (٢) وهو الصرف لأنه مقدم على الإعلال. (٣) أي: جوارٍ بعد الإعلال. (٤) نحو: جوارٍ بعد الإعلال. (٥) نحو: جوار. (٦) كما قبل الإعلال. (٧) بناء على الأصل. (٨) نحو: جوار. (٩) كما أن التنوين قبل الإعلال كان للصرف. (١٠) نحو: جوار. (١١) أي: في نحو جوار. (١٢) أي: لأجل أن المحذوف ثابت تقديراً للإعراب م. (١٣) أي: لا يتصور. (١٤) أي: في نحو جوار. (١٥) الذي: في نحو جوار. (١٦) أي: الضمة وبقي جوار على الحركة. (١٧) لعدم الصرف. (١٨) أي: تنوين نحو جوار. (١٩) مقدم غير. (٢٠) الذي جرى في حالة الجر. (٢١) مؤخر مبتدأ.

(قوله: على وزن سلام) فصار مثل فرائضة المشبهة بكراهية. (قوله: وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال الخ) يفهم منه أن من جملة غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك؛ لأن منع الصرف لو كان مقدماً على الإعلال لوجب الفتح حالة الجر، والقول بأن الفتح في حكم الكسر؛ لأنه بمعناه بعيد لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمفهوم من كلام الرضي أن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأصل جوار جوارٍ بالتنوين؛ لأن أصل الاسم الصرف، ثم جوارٍ بحذفها وإثبات الحركة، ثم جوارٍ بحذف الحركة للاستتقال، ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة؛ ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

(قوله: يفهم منه الخ) حيث صرح بأنه بعد الإعلال غير منصرف وبأن المحذوف بمنزلة المقدّر. (قوله: سواء كان التنوين عوضاً عن الياء) كما هو المشهور من أن سيبويه والخليل قالا: إن التنوين عوض عن الياء. (قوله: أو عن الحركة) كما هو الأولى والأنسب بالقياس؛ لأنه إذا كان حذف الياء لأجل التنوين بناءً على أن الإعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمناهي للياء والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسباً له كذا في بعض الشروح. (قوله: أن يكون كذلك) أي: يكون الإعلال مقدماً على منع الصرف على التقديرين. (قوله: لوجب الفتح في حالة الجر)؛ لأن منع الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كما في حالة النصب. (قوله: والقول) أي: القول في دفع هذا الاعتراض بأن الفتحة في جوارٍ في حالة الجر في حكم الكسرة؛ لأنه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقیلاً على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جوارٍ، ثم عوض عن الكسرة المحذوفة بالتنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين؛ فإن الياء المكسورة ما قبلها في أثقل الجموع ثقیلاً جداً بعيد جداً؛ لأن الثقل إنما هو بالكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها. (قوله: لكن الخ) استدراك على التعميم المذكور بقوله: سواء كان عوضاً عن الياء أو عن الحركة؛ أي: هذا التعميم غير صحيح؛ لأن القائل بتعويض الحركة هو المبرد، وهو يقول بتقديم منع الصرف على الإعلال كما ذكره الطارح الرضي رحمه الله، والجواب:

أن حصر القول بتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقديم الإعلال على

في الاسم وهو الصرف. (قوله: فصار جوارٍ على وزن سلام) أي: يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام كما أن صياغة وفراضة مشابهان بكراهية وطواعية على ما سبق. وقوله: على صيغة؛ أي: على وزن صيغة الخ كما في نسخة. وقوله: أيضاً؛ أي: كما كان منصرفاً قبل الإعلال. (قوله: وذهب بعضهم) وهو سيبويه ومن معه، وليس قوله: مبنياً على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قال المبرد؛ وإلا لوجب الفتح في قولك: مررت بجوارٍ كما في اللغة القليلة الخبيثة، بل الأصل عنده جوارٍ بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء؛ لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظاً بكونه منقوصاً، ومعنى لكونه فرعاً، فعوضوا التنوين^(١) عن الياء. (قوله: بعد الإعلال غير منصرف) فينظر أنه قبل الإعلال هل هو منصرف أو غير منصرف كما عند المبرد؟ فإن لي في هذا تردداً. (قوله: عوض عن الياء المحذوفة أو حركتها الخ) المفهوم من هذا البيان أن من يجعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمستفاد من كلام الرضي كما سنقله إن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأجيب: بأن حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقديم الإعلال على منع الصرف هذا وعبارة الرضي، قال المبرد: التنوين عوض عن حركة الياء؛ إذ منع الصرف وأصله جوارٍ بالتنوين ثم جوارٍ بحذفه ثم جوارٍ بحذف الحركة للاستتقال، ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة؛ لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين، وقال سيبويه والخليل: أن التنوين عوض عن الياء، ففسر^(٢) بعضهم وهو

(١) لأن التنوين أخف من الياء والخفة اللفظية مقصود في غير المنصرف بقدر الإمكان تنبيهاً على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعيتين.

(٢) وهو الخ.

وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب. تقول^(١): (مَرَزْتُ بِجَوَارِي^(٢)) كما تقول: (رَأَيْتُ جَوَارِي^(٣)) وبناء هذه اللغة^(٤) على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ^(٥) تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة^(٦) فما^(٧) وقع فيه^(٨) الإعلال وأما^(٩) في حالة الرفع فأصل (جَوَارِ) (جَوَارِي^(١٠)) بالضممة بلا تنوين^(١١) حذفت الضمة للثقل^(١٢) وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار (جَوَارِ)^(١٣) وعلى هذه اللغة^(١٤) لا إعلال إلا في حالة واحدة^(١٥)، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيها الإعلال^(١٦) في الحالتين^(١٧)، كما عرفت^(١٨). «التَّرْكِيْبُ»^(١٩).

(١) حالة النصب. (٢) بفتح الياء بلا تنوين. (٣) بفتح الياء بلا تنوين. (٤) أي: لغة بعض العرب. (٥) أي: حين تقدم منع الصرف على الإعلال. (٦) كونه جزء الألف فلا يوجب الإعلال. (٧) نافية. (٨) أي: في مثل جوار في حالة الجر. (٩) بناء هذه ألفا. (١٠) مثل ضوارب. (١١) لتقدم منع الصرف على الإعلال. (١٢) على الياء. (١٣) بالكسر والتنوين. (١٤) أي: تقدم منع الصرف على الإعلال. (١٥) وهي حالة الرفع فقط. (١٦) أي: في الجوار. (١٧) أي: الرفع والجر. (١٨) تفصيلاً. (١٩) الألف واللام للمهد، الممدود من أسباب منع الصرف.

التَّرْكِيْبُ^(١)

(١) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو: النجم ويفرد علمين - حلي.

(قوله: وفي لغة بعض العرب إثبات الياء) وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق:

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَجْزُئَةٍ

وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم، والأصل موالى بتشديد الياء حذفت الياء الأولى وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجوم. (قوله: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة) ولا شبهة في أن التركيب الذي يناسب أن يعد من الأسباب تركيب يوجد في الأسماء، وهو المعروف هنا لا مطلق التركيب، فصح التعريف جمعاً، لا يقال: فإذا لا

منع الصرف. (قوله: ثم جوارى) بإثبات الياء الساكنة مع التنوين. (قوله: ليخف الخ) أي: عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان الياء والتنوين، ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين. (قوله: موالى بتشديد الياء) كان الأصل موال فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياءان فأدغمت إحداهما في الأخرى فصار موالى بالتشديد. (قوله: حذفت الياء الأولى) في الرضي وربما ورد في الندرة الحذف؛ أي: حذف الياء والقلب؛ أي: قلبها ألفاً في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للآزدواج، فهنا يجوز أن يقال: حذفت الياء الأولى اكتفاء بالكسرة، ويجوز أن يقال: قلبت الياء الثانية ألفاً، لكن لما كان الحذف أكثر اختاره المحشي رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في الهجوم حيث جعله مولى موالى نفسه. (قوله: لا مطلق التركيب) أي: ليس المعروف مطلق التركيب حتى يرد أنه غير جامع لخروج التراكيب من الإسنادية والإضافية والتوصيفية ما لم يصير فيها الكلمتان واحدة، بل المعروف التركيب الذي يوجد في الأسماء، فلا يضر خروجها عن التعريف؛ لعدم كونها من أفراد المعروف. (قوله: فإذا الخ) أي: إذا كان المعروف التركيب الذي يوجد في الأسماء.

(قوله: ولو سلم) أي: لو سلم الحصر، فنقول: العلمية شرط لتحقيق التركيب وثبوته، فلا يقتضي وجود فرد

السيرافي قول سيبويه: بأن أصله جوارى بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف، لما ذكرنا من أن الإعلال سببه قوي، وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ومنع الصرف سببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فحذف الياء للساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف بالإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف إلى آخر ما ذكرناه سابقاً. (قوله: وفي لغة بعض العرب) وهي لغة رديّة إثبات الياء في نحو: جوار في حالة الجر كقوله: كجوارى يلعبن بالصحراء. (قوله: إثبات الياء في حالة الجر) استقبحها الرضي، ووجهه: أن الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف، فإن الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحاً عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق:

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَجْزُئَةٍ

وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ^(١) مَوْلَى مَوَالِيَا

واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها؛ لأن ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختر اللغة القبيحة للهجو للتعريض بأن عبد الله من أهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة، وجوز البعض أن يكون الياء ضمير المتكلم والألف للإشباع، وفيه أنه حينئذ لا وجه لحذف اللام من الكلمة إلا أن يقال: حذف لضرورة الشعر أو حذف ياء المتكلم وعوض الألف عنه كما في يا غلامياً. (قوله: وبناء هذه اللغة) مبتدأ خبره قوله: على تقديم؛ أي: بناء لغة بعض العرب كائن على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قاله المبرد، وقوله: فإنه حينئذ علة لكون بناء هذه اللغة على التقديم المذكور، وقوله: مفتوحة؛ أي: بدون تنوين، وقوله: وعوض عنها التنوين؛ أي: عوضت عن الضمة كما قال به

(١) أراد به عبد الله بن أبي أسحق النحوي، والمولى: الخليف للقوم لا يكون إلا ذليلاً ينضم معهم يعتز بهم، وعبد الله مولى لبني الحصرم، وهم موالى لبني عبد شمس (عصام).

وهو صيرورة^(١) كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد نحو: (النجم وبصري) علمين «شَرْطُهُ»^(٢) الْعَلَمِيَّةُ، ليأمن^(٣) من^(٤) الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف «وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ»^(٥)، لأن^(٦) الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف^(٧) أو إلى حكمه^(٨)، فكيف يؤثر^(٩) في المضاف إليه ما^(١٠) يضاده؟

(١) مصدر من صار يصير مضافة إلى اسم. (٢) في سبب منع الصرف. (٣) حلة لمقدر بشرط العلمية. (٤) سبب الإعلال. (٥) الباء للملابسة. (٦) حلة لعدم الإضافة. (٧) عند الزعرشري. (٨) عند المصنف لما سبق. (٩) أي: الإضافة. (١٠) أي: منع الصرف.

شَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ

حاجة إلى اشتراطه بالعلمية؛ لأن المركب المجهول كلمة واحدة لا يكون إلا علماً؛ لأننا نقول: لا تسلم الحصر لجواز أن ينقل أولاً إلى معنى جنسي أو ينقل أولاً إلى معنى علمي، ثم ينقل إلى معنى جنسي كما إذا أنكر ذلك العلم، ولو سلم فنقول: العلمية شرط لتحقيقه وثبوته لا اشتراطه. (قوله: من غير حرفية جزء) إن قلت: اعتبار هذا القيد فيما أريد بالتركيب من غير اعتبار في الإضافة والإسناد تحكم. قلنا: الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر أثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب أن يعد سبباً، بخلاف التركيب من الاسمين إسنادياً كان أو إضافياً، ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج إلى نفيه بوجه. (قوله: ليأمن من الزوال) والانهلال أو ليتحقق سبب آخر حتى

آخر سوى العلم. (قوله: لا اشتراطه) أي: ليس العلمية تقييداً له بالشرط حتى يقتضي وجوده بدونها. (قوله: إن قلت اعتبار الخ) يعني: أن هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الأقدام في أن التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار أحدها؛ أعني: عدم حرفية جزء في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الآخرين في مفهومه وجعله شرطاً لتأثيره في منع الصرف تحكم؛ أي: حكم من غير دليل فارق بينهما. (قوله: قلنا الخ) حاصله إبداء الفرق وهو أنه لما لم يظهر للتركيب الذي أحد جزئيه حرف أثر في اللفظ حتى أعرب المجموع بإعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كلامنا فيه، وأخرج من مفهومه لعدم مناسبتها إياه لكون ما نحن فيه سبباً ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف التركيب الإسنادي والإضافي، فإن له تأثيراً في اللفظ من البناء وإخراج المضاف إلى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبتها إياه في التأثير وأخرج بالاشتراك. (قوله: ولما لم يوجد الخ) دفع توهم أن يقال: كان على الشارح رحمه الله أن يقول: من غير فعلية الجزئين؛ لأن هذا التركيب أيضاً غير مؤثر في منع الصرف. (قوله: أو ليتحقق الخ)؛ إذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية، ثم الظاهر الواو لعدم المناهضة بين التعليلين إلا أنه أوردته تنبيهاً على استقلال كل منهما في العلمية. (قوله: أي: لزوم) أي: ليس المراد بالقوة معناها المتبادر؛ أعني: مقابلة الضعف؛ إذ التركيب لا يقبلها. (قوله: الباء للملابسة) لم يجعل الباء للسببية؛ إذ الإضافة والإسناد ليسا سبباً لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة، بل الوضع الثاني، نعم إنه ملايس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة. (قوله: وذلك لأن) أي: الاشتراط المذكور ثابت لأن الخ وفيه إشارة إلى أن دليل الشارح رحمه الله

المبرد: حتى التقى ساكنان فسقطت الخ. (قال المصنف: التركيب) أي: المعهود في باب منع الصرف؛ أعني: التركيب المزجي الغير المبني، فاعلم أن التركيب ستة أقسام: إسنادي، وتوصيفي، وإضافي، وصوتي، وتضمني^(١)، ومزجين والمراد بالتركيب المزجي: كل اسمين لم يكن بينهما ارتباط قبل التركيب بوجه ثم وضع المجموع لشخص، فالجزء الأول مبني على الفتح كالباء في ضاربة، والآخر منصرف إن لم يكن علماً وغير منصرف إن علماً، فقوله: معدي كرب، حقه أن يكون بفتح الياء؛ لكنه أسكن على غير قياس، ومعدي قيل: أصله معدي بالتشديد فخفف، والكرب: بمعنى الكربة، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب. (قوله: وهو صيرورة كلمتين الخ) يشير إلى أن التركيب مصدر مجهول؛ لأن معلومه صفة المتكلم فلزم تأويله كما في العدل وقوله: كلمة واحدة؛ أي: من جهة المعنى، وقوله: فلا يرد تفريع على القيد الأخير. (قال المصنف: شرطه العلمية) أي: ليصير لازماً بعيداً عن الانفكاك والياء مصدرية أو نسبية كما مر، وقوله: فيحصل له قوة؛ أي: لزوم لا بمعنى ما يقابل الضعف. (قال المصنف: وأن لا يكون بإضافة) أي: لا يكون مركباً إضافياً؛ نحو: امرئ القيس، فإنه لا يلائم منع الصرف، وقوله: لأن الإضافة؛ أي: التركيب الإضافي، فلا يرد المناقشة في قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده بأن المؤثر التركيب لا الإضافة كما ستعرف، وقوله: إلى الصرف؛ أي: عند الجمهور أو إلى حكمه؛ أي: عند المصنف. (قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده؛ أعني: الصرف) وقد كتب غير واحد من الفضلاء على هذا ما يكشف الغطاء، فمنهم محمود المناسري حيث قال: أي: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في المضاف إلى الصرف، وهو المنع في لفظ منع الصرف مع أن مقتضى الإضافة عدمه، وهو الصرف فقوله: ما يضاده بدل كل من لفظ المضاف، ولا يجوز أن يكون صفة له لأن ما بمعنى الذي لا يكون صفة للمعرفة كما علم في قوله تعالى: ﴿كَتَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُنْكِرْ لَكُمْ﴾ الآية. وقوله: أعني منع الصرف، تفسير للموصول، ويجوز أن يراد من قوله في المضاف إليه حقيقة المضاف إليه، وهو الجزء

(١) أي: تضمني للحرف، ويقال: لها التعدادي.

أعني^(١): منع الصرف «ولا»^(٢) «إِسْنَاد»^(٣) الأعلام المشتعلة على الإسناد من قبيل المبنيات

(١) تفسير لقوله: ما في ما يضاده. (٢) في الأصل أو في الحال. (٣) علة لحدود وإنما الشرط عدم الإسناد في التركيب لأن آه لحرره.

يترتب أثر المنع. (قوله، فيحصل له قوة) أي: لزوم (قال، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد) الباء للملابسة؛ أي: أن لا يكون ذلك التركيب ملابساً لهيئة الإضافة والإسناد؛ وذلك لأن كل كلمة قلت عن مركب إعرابها وينالها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول إليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه. (قوله، لأن الإضافة) الخ، أو لأن تأثيرها إما في الجزء الأول وهو باطل لما عرفت، وإما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو أيضاً باطل؛ لأنه مشغول بإعراب الحكاية. (قوله، فكيف تؤثر في المضاف إليه) أي: إذا كان في طبع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكماً فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة. (قوله، من قبيل المبنيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المبريات

قاصر؛ لأنه إنما يدل على أن المركب الإضافي والإسنادي لا يمكن منع صرفه نظراً إلى حال الإضافة والإسناد، ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظراً إلى الوضع العلمي الطارئ. (قوله، نقلت عن مركب الخ) بخلاف ما نحن فيه فإنه غير منقول فأثبت له حكم العلمية كالمفردات؛ لأن مدلوله مفرد. (قوله: إعرابها) المعين كما في المضاف إليه في عبد الله أو إعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه وسيضرب زيد، وفي أحدهما كما في ضرب زيد. (قوله: باعتبار المنقول عنه) ليظهر بكونه منقولاً. (قوله: ومعناها الخ) اعتباراً للوضع الطاري بالنقل. (قوله: لما عرفت) في الشرح من أن الإضافة تجعل المضاف متصرفاً أو في حكمه فلو أثرت في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين. (قوله: لأنه مشغول بإعراب الحكاية) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية. (قوله: أي: إذا كان الخ) اندفع بذلك ما يختلج في الوهم من أنه يجوز أن يكون مؤثراً في المضاف للصرف وفي المضاف إليه لعدم. (قوله: في حكم كلمة واحدة) ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه ولا يجوز الفصل بينهما في السمة. (قوله: عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) إن كانت هذه الحاشية منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الإسنادي، فيرد عليه أنه مخالف لما نقله الشارح الرضي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في بحث المركبات من أن المركب الإسنادي ليس بمعرب ولا مبني إما قبل العلمية؛ فلأن الإعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام، وإما بعد العلمية؛ فلأنه محكي اللفظ فلا يطلق عليه أنه معرب في الظاهر أو مبني لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التي كانت عليه إعرابية أو بنائية أو بالسكون الذي كان كذلك، فإن قلت: فلا يصح قول الشارح رحمه الله: فإنها من قبيل المبنيات على رأي المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل، قلت: يمكن أن يكون مراده أنه من عداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد إليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي رحمه الله عليه؛ لأنه

الثاني من التركيب الإضافي، وأن يكون جملة ما يضاده مفعول فعل التأثير، هذا ولا يخفي أن فعل التأثير لا يتعدى نفسه، بل لا يجوز تعديته من الحرف بغير كلمة في قبيل تعديته بتضمين فعل الإيجاد وفيه ما فيه انتهى ملخصاً، ومنهم السيروزي حيث قال: ما نصه لا شبهة أن فاعل تؤثر راجع إلى الإضافة؛ لأن البحث فيها وما فيما يضاده مفعول صريح لتؤثر، وقوله: في المضاف مفعول غير صريح فيرد الإشكال على هذا أن المفعول الصريح لا يجيء من تؤثر فيحتاج إلى تضمين معنى الجمل، وحاصل المعنى: أن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف يجعل أثره في المضاف إليه شيئاً هو ضد الصرف؟ أعني: منع الصرف فيكون لفظ تؤثر فعلاً معلوماً من أثر تأثيراً ويكون لفظة ما عبارة عن الشيء، ويكون مفعولاً ثانياً أو أول للجعل، أو نقول: لفظ تؤثر فعل مجهول من أثر من باب الأفعال؛ أي: اختار، فالمعنى: فكيف يختار في المضاف إليه شيء وهو ضد الصرف؟ أعني: منع الصرف، فيكون لفظة ما فاعل يؤثر بمعنى يختار عبارة عن الشيء أيضاً انتهى. ومنهم المحقق قنالي زاده حيث قال: قوله: (فكيف يؤثر) من التأثير مسند إلى ضمير التركيب الإضافي المذكور حكماً أو الإضافة المذكورة لفظاً، واستعماله بفي يقال: أثر فيه؛ أي: ألقى فيه أثره (المضاف إليه) الضمير في إليه عائد إلى الصرف والمضاف إلى الصرف هو المنع (ما) موصولة بدل من اللام الموصولة في المضاف عبارة عن منع الصرف (يضاده) مسند على ضمير منع الصرف، والبارز عائد إلى الصرف لا العكس^(١)؛ (أعني: منع الصرف) تفسير لما قبله، ومحصوله: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في منع الصرف الذي يضاد الصرف؛ لأنه لو أثر فيه لزم اجتماع المتضادين، وهذا خلف يعني: إذا كان في طبيعة شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيها اقتضاء ما يضاده، سيما إذا كان في مادة واحدة حكماً، فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة انتهى، ومنهم المولى عوض أفندي فإنه قال: استشكل بعض الطلبة قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده وليس بشيء، وما ذلك الإشكال إلا لعدم العلم بتعدية التأثير إلى المفعول صريحاً بعد تعديته بفي، وكتب التفاسير مملوءة بتلك التعدية سيما إذا تضمن التأثير معنى الجعل أو التحصيل، وقوله: أعني: تفسير لفاعل يضاده، والضمير المفعول راجع إلى الصرف انتهى، وهنا تعليق آخر

نحو: (تَأَبَّطْ شَرًّا) فإنها^(١) باقية في حالة العلمية على ما^(٢) كانت عليه قبل العلمية، فإن^(٣) التسمية بها^(٤) إنما هي لدلالاتها^(٥) على قصة غريبة، فلو تطرق^(٦) إليها^(٧) التغير^(٨) يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت^(٩) من قبيل المبنيات فكيف^(١٠) يتصور فيها^(١١) منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟ فإن قلت: كان على المصنف^(١٢) أن يقول: وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج^(١٣) (سَيَبُوتُهُ وَنَفْطُوتُهُ) ومثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ وَسِتَّةَ عَشَرَ) علمين.

(١) أي: الإعلام المذكور. (٢) أي: جملة. (٣) علة باقية. (٤) أي: بالجملة المشتملة على الإسناد. (٥) أي: تلك الجملة. (٦) أي: عرض. (٧) أي: إلى تلك الجملة. (٨) يعني: منع الصرف. (٩) تلك الجملة. (١٠) أي: فلا يمكن أن يجري. (١١) أي: في تلك الجملة. (١٢) في بيان قيود التركيب أن لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه هجره. (١٣) علة أن يقول. أي: التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتاً.

المحكية عند جمع، ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر

جملة مقابلاً لقوله: ومن المعربات المحكية عند جمع؛ لأنه عندهم أيضاً في عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكياً وإن كانت منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسببويه، ويكون تقديمه على قوله: فكأنه الخ من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحاً، أما الجزء الأول فلنصيرورته وسط الكلمة بالتركيب، وأما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف أو لمراعاة الأصل لكونه مبنياً قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فإن تضمن الثاني حرفاً أعم من أن يكون بالفعل أو بحسب الأصل، وقوله: على الأصح في قوله: وأعرب الجزء الثاني وبنى الأول على الأصح متعلقاً بكلمتي الجملتين كما هو الظاهر، فيكون الشرط: أعني: وإلا مقيداً بما إذا لم يكن الجزء الثاني مبنياً قبل التركيب احترازاً عن نحو: سببويه؛ فإنه مبني على الأصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله، وبهذا ظهر أن بناء نحو: سببويه مذكور فيما سيأتي بطريق الإشارة، فلا حاجة في دفع ما قيل: إن بناء نحو: سببويه غير مذكور فيما سيأتي إلى أن بناءه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الأصوات فذكر الأصوات ذكره، وأما قوله: ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع، فلا يصح على شيء من التقديرين؛ لأن المركب الإسنادي يجب أن يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضي والإقليد، كيف وأنه لا يكون معرباً لفظاً ولا تقديراً وهو ظاهر، ولا محلاً؛ إذ معناه أنه لو وقع معرب في محله لظهر الإعراب فيه، وقد قال: إنه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوت أو متضمن للحرف معرب إعراب غير منصرف أو بإضافة الصدر إلى المجز، ففي شرح التسهيل: وذو المزج قسماً؛ أحدهما: مختوم بغير وية؛ نحو: معدى كرب، فهذا فيه ثلاث لغات: إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى، والثانية: إضافة صدره إلى مجز، والثالثة: أن يبنى تشبيهاً له بخمسة عشر، القسم الثاني: ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر، ولم يذكر سببويه غيرها، والثانية: أن يعرب غير منصرف، فيقول: قام سببويه، ورأيت سببويه، ومررت بسببويه، قيل: هذا وجه إجازة الجرعي، فإن كان سماعاً قبل، وإن كان قياساً فالقياس منعه؛ لأنه اسم صوت والقياس بناؤه، وفي الرضي ما يكون تركيبه للعلمية ضربان إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب مسبب البناء أولاً،

أمله الصلاحي الإسكداري نقلاً عن أستاذه تركناه مخافة الملل مع كفاية ما ذكرناه في حل الإشكال. (قال المصنف: ولا بإسناد) بأن لا يكون مركباً من مسند ومسند إليه؛ أي: لا في الحال ولا في الأصل، فيخرج التركيب التوصيفي؛ لأنه في الأصل إسنادي. وقوله: المشتملة على الإسناد؛ أي: قبل العلمية، والاشتغال: من اشتغال الدال على المدلول أو الكل على الجزء. (قوله: من قبيل المبنيات) كما هو المشهور عند الجمهور، وإليه ذهب المصنف، ومن المعربات المحكية بحالها عند آخرين فلا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظاً لكن لا فائدة في منع صرفه حينئذ، ثم أن لفظ القليل يستعمل في معنيين الأول: الأمثال؛ أي: المناسبات، والثاني: الأفراد؛ أي: الجزئيات، وههنا بمعناه الأخير. (قوله: نحو: تأبط شرًّا) أي: أخذ الشر تحت إبطه، ومثله: شاب قرناها، لقب امرأة، ويقال للمرأة قرنان؛ أي: ضفيران؛ أي: ابيضت ضفيراها وذوابتا رأسها سميت بها؛ لأنها كانت كذلك، وكذا: سر من رأى، وزرى حباً؛ وهذا اسم شخص كان يبذر الحبة؛ أي: ينشرها. (قوله: فإن التسمية بها) أي: بهذه الجملة لجابر بن ثابت إنما هي لدلالاتها على قصة غريبة، وهي على ما قاله التبريزي: أنه أخذ سيفاً وخرج إلى نادي قومه فقالوا تأبط شرًّا، وقيل: في وجه التسمية أن أمه قالت يوماً أن الغلمان يجيئون لأهلهم الكماء فهلا فعلت كفعلهم، فأخذ جرابه فمضى فملاه أفاعي وأتى متأبطاً به؛ أي: جاعله تحت إبطه فالتقاء بين يديها فخرجت الأفاعي منه تسعى فولت والدته هاربة، فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متأبطاً فقالت لهن: تأبط شرًّا، وقيل: إنه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت إبطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكيش حتى لم يحتمله فرمى به فإذا هو الغول، فقال له قومه ما كنت متأبطاً يا ثابت فقال: الغول، فقالوا: لقد تأبطت شرًّا، فسمي بذلك (نعمه). (قوله: وإذا كانت من قبيل المبنيات الخ) مربوط بقوله: لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات،

قلنا: كأنه اكتفى في ذلك^(١) بما ذكره^(٢) فيما بعد، إنهما^(٣) من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتمة على الإسناد^(٤) فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك^(٥) احتاج إلى إخراجها^(٦) «مِثْلُ: بَعْلَبَكْ»^(٧) فإنه علم لبلدة مركب من (بَعْل) وهو اسم صنم، و(بَكْ) هو اسم صاحب هذه البلدة، جُمِعَا^(٨) اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما^(٩) نسبة^(١٠) إضافية أو إسنادية، أو غيرهما. «الْأَلِفُ وَالْثَوْنُ» المعدودان من أسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان

(١) أي: في خروج مثل سيبويه. (٢) مصنف. (٣) مثل سيبويه وخمسة علة. (٤) كتاب شرطاً. (٥) أي: لعدم ذكر بنائها أصلاً. (٦) أي: إلى إخراج الأعلام المشتمة. (٧) وحضرموت ومعدي كرب. (٨) أي: البعل والبك. (٩) أي: بين البعل والبك. (١٠) لا في الحال ولا في الأصل بخلاف عبد الله فإن فيه نسبة في الأصل.

وَلَا إِسْنَادٌ مِثْلُ بَعْلَبَكْ، الْأَلِفُ وَالْثَوْنُ

أثره تفضلاً. (قوله: كأنه اكتفى) إنما قال: كأنه؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمنه حرف المطف بال فعل لا لما يتضمنه بحسب الأصل، ومن الجائز التخالف؛ ولذا ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ومن هنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف، وافقهم في منع الصرف. (قوله: من غير أن يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل

وإشارة إلى كبرى قياس من الشكل الأول فلا تغفل. (قوله: كان على المصنف) كلمة على تستعمل للوجوب وفي نسخة كان الواجب على المصنف، وقوله: صوتاً قد سبق أنه عبارة عن لفظ غير موضوع لمعنى. (قوله: ولا متضمناً لحرف العطف) أي: تضمن الكل لجزءه، وقوله: ليخرج؛ أي: عن التركيب المعبر في منع الصرف، وقوله: مثل سيبويه؛ أي: التركيب المزجي المختوم بويه كدر ستويه وخالويه، ولا يخفى عليك وجه إعادة مثل في، ومثل خمسة عشر. (قوله: علمين) قيد لخمس عشرة وستة عشر؛ لأن سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية، وأعلم أن ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في سبعة أقسام؛ الأول: اسم بني مع اسم؛ نحو: خمسة عشر، الثاني: اسم بني مع صوت؛ نحو: سيبويه، الثالث: فعل بني مع اسم؛ نحو: حبذا، الرابع: حرف بني مع اسم؛ نحو: لا رجل، الخامس: حرف بني مع فعل؛ نحو: هلم، السادس: صوت بني مع صوت؛ نحو: حيها، السابع: حرف بني مع حرف؛ نحو: هلاً، وزاد قوم قسماً آخر وهو مثل: يضربن، وهو حرف بني مع فعل، وهذا مستغنى عنه بهلم (نعمه). (قوله: قلنا: كأنه الخ) إنما قال: كأنه؛ لأنه ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ولعل المصنف وافقهم في منع الصرف، فحيث لا بد من إدخالها لا إخراجها، وفي الامتحان وجه التعبير بكان إن المذكور فيما بعد حال ما قبل العلمية والكلام في حال ما بعدها فتدبر. (قوله: في ذلك) أي: في إخراج مثل سيبويه وخمس عشرة، وقوله: فيما بعد؛ أي: في بحث المبنيات، وقوله: مثل بعلبك وحضرموت ومعدي كرب وغير ذلك من التركيب المزجي الذي لم يختم بويه. (قوله: علم لبلدة) أي: بالشام وفيه أنه يجوز حيث أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث فلم يكن قطعاً في تأثير التركيب في منع الصرف، وقوله: اسم صنم؛ أي: كان لقوم إلياس عليه السلام أشير إليه بقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلَكُم﴾، ويجيء بمعنى الزوج، ومنه وهذا بعلي شيخاً. (قوله: وبك وهو اسم صاحب النخ) البك:

فإن كان فالأشهر، والأولى: إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز فيه أيضاً لكن على قلة إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً كما جاءت في معدي كرب، فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع فيه أيضاً، وإن حذف حرف المطف قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها، ويجوز إعراب الثاني إعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه أيضاً إضافة الأول إلى الثاني مع صرف الثاني وتركه، وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفاً يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية، وفي المذهل المركب المتضمن للحرف: نحو: خمسة عشر بعضهم يقول: إنه يحكى، وبعضهم يقول: يعرب غير منصرف، وكذا في الإيضاح والإقليد. (قوله: ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور أثره. (قوله: وإن لم يظهر أثره تفضلاً) لكون آخره مشغولاً بالحركة الحكائية. (قوله: مع بعده) أي: في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية. (قوله: حكم لما يتضمنه) أي: يجوز أن يكون المذكور فيما بعد بقوله: فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً حكماً لما يتضمنه الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملاً لما يتضمنه الحرف بحسب الأصل كخمس عشرة علماً، فلا يكون حكمه مذكوراً فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء، وكذا يجوز أن يجري قوله: والإعراب الثاني على إطلاقه؛ أي: سواء كان قبل التركيب معرباً أو مبنياً ولا يكون مقيداً بما قيد به الشارح رحمه الله فيما سيأتي؛ أعني قوله: إن لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب، ويكون قول المصنف رحمه الله: على الأصح قيداً لقوله: وبني الأول فقط فيكون شاملاً لمثل سيبويه كما ذهب إليه البعض من أنه معرب غير منصرف. (قوله: ومن الجائز التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الأصل وكذا بين حال الأفراد وحالة

مضارعتين أيضاً^(١)، لمضارعتهما لألفي التأنيث^(٢) في منع دخول تاء التأنيث عليهما. وللنحاة خلاف في أن سببتهما^(٣) لمنع الصرف: إما كونهما^(٤) مزيدتين،

(١) أي: كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين. (٢) أي: المقصورة والممدودة. (٣) أي: الألف والنون. (٤) أي: الألف والنون عند الكوفيين.

في معنى فيكون علماً على الارتجال. (قال: الألف والنون) قيل: الواو بمعنى مع، ولك اعتبار العطف أولاً، ثم الحكم عليه بقوله: إن كانا إلى آخره. (قوله: لأنهما من الحروف الزوائد) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الأصلية جاز صرفه كحسان، لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحس ويمنع حينئذ. (قوله: لمضارعتهما لألفي التأنيث) في منع دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائراً عليه وجوداً وعدمًا جعله وجه الشبه، ولم يجعل غيره من الوجوه وجهاً للشبه؛ لأن الوجوه الأخرى تساوي الوزنين صدرًا كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالذكر كما أن الزائدتين في نحو: حمراء مختصتان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو: حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما، ألا ترى إلى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومع صرف عمران عثمان مع عدمها. (قوله: أما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) لا

التركيب، قال الرضي: وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمنًا للعرف في الأصل؛ لأن ذلك المعنى انمى بالعلمية. (قوله: ولهذا ذهب الخ) أي: لأجل جواز التخالف ذهب بعضهم إلى أن خمسة عشر علماً وكذا نحو: سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب، وبما حررنا لك ظهر أن بيان المحشي قاصر فلا تكن من القاصرين. (قوله: جواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله: فإن قلت كان على المصنف رحمه الله. (قوله: وهو أن المصنف رحمه الله وافق البعض في عدم صرف: نحو: خمسة عشر وسيبويه) فلذا لم يخرجهما وإلى هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال: التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي كقولك: بعلبك ولا يكون إلا مع العلمية؛ لأن المركب من هذا الباب لا يجمع إلا العلمية، وإنما جاء في خمسة عشر وياسين إذا سمي بهما البناء أيضاً على حكاية حالهما. (قوله: بل من غير نقل الخ) لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه المنفي إلى القيد أضرب المحشي رحمه الله عنها بقوله: بل من غير نقل عن مركب موهماً بحصول التركيب مستعمل في المعنى؛ لأن التركيب فيه لأجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية، فأثبت له حكم عند العلمية كالمفردات؛ لأنه مفرد. (قوله: على الارتجال) أي: من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتداءً من غير تهئية قبل ذلك، وأصله القيام على الرجل. (قوله: قيل: الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله: الألف والنون إن كانا في اسم اجتماعهما فيه أو العطف مقدم على الحكم على المجموع، وقيل: التوجيهان المذكوران لأجل تصحيح إرجاع ضمير التثنية، وفيه أن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد عمرو جاء. (قوله: بالفعل) أي: دائماً فإنها قد تكون أصلية أيضاً. (قوله: فلو احتمل لفظ نونه الأصلية الخ) اكتفى

بمعنى الدق، ومنه سمي مكة بكة؛ لدقها أعناق الجبابرة كما في قصة الفيل، وقوله: جعل اسماً واحداً؛ أي: كما هو المعتبر في مفهوم التركيب المزجي كما مر، وقوله: نسبة؛ أي: أصلاً لا في الحال ولا في المآل لا إضافية ولا إسنادية ولا غيرهما كما هو مقتضى النكرة في سياق النفي. (قال المصنف: الألف والنون) الواو بمعنى مع أو العطف مقدم على الحكم على المجموع وإلا فلكون وضع الواو المطلق الجمع لا يفيد هذا القول^(١) اجتماعهما معاً في اسم واحد، وليس التوجيهان لتصحيح إرجاع ضمير التثنية في قوله: إن كانا؛ لأن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد وعمرو جاء (قوله: المعدودان من الخ) إن قلت: هذه الصفة مشتركة بين الألف والنون وسائر الأسباب فلم خصصه بالوصف بها؟ قلت: الشرط للألف والنون الخاص لا لمطلقتهما، فلذا احتيج هنا إلى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع، وقوله: من الحروف الزوائد؛ أي: العشرة التي يجمعها اليوم تساه، وقال عصام: المسميتان بالزائدتين؛ لكونهما مزيدتين وقيل: لكونهما من حروف الزيادة، ثم إن التسمية الأولى في الشرح مذهب الكوفيين، والثانية مختار البصريين. (قوله: لمضارعتهما لا لفي التأنيث) أي: المقصورة والممدودة، وقيل: الممدودة هي الهمزة لكن لما تفارق إحداها عن الأخرى سميتا معاً ألفي التأنيث على طريق التغليب كذا قيل، وفيه أنه لا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة بناء على أن الألف اسم للأعم أو للمتحرّك فقط، واسم الساكن لا كما قدمناه نقلاً عن شرح عصام، فلا حاجة إلى التغليب، وقوله: في منع دخول بيان لوجه المضارعة؛ أي: أو في كونهما مزيدتين لكن هذا ينافي لما قالوا: أن الممدودة في الأصل مقصورة لا مزيدة وإنما زيدت ألف قبلها فانقلبت همزة وفي كلام الشارح ما يقتضي أن لا يدخل في الألف والنون المضارعتين ما لم يوجد شرط منع الصرف، إلا أن يقال: الاطراد في وجه التسمية غير لازم. (قوله: في منع دخول تاء التأنيث عليهما) ضمير التثنية يحتمل الرجوع إلى ألفي التأنيث، وإلى الألف والنون وإلى كليهما، وعلى التقادير: المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة، وذهب المبرد إلى أن جهة المشبه أن النون كانت في الأصل

بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحاً، وكذا عن ذكر

(١) أي: قوله: الألف والنون إن كانا في اسم.

وفرعيتهما^(١) للمزيد عليه وإما مشابتهما^(٢) لألفي التأنيث، والراجع^(٣) هو القول الثاني^(٤)، ثم إنهما^(٥) «إِنْ كَانَا»^(٦) في اسم، يعني به^(٧): ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل والحرف^(٨) إما^(٩) أَنْ لا يدل على ذات ما، لوحظ^(١٠) معها صفة من الصفات ك (رَجَلِي وَفَرَسِي) أو يدل ك (أَحْمَرُ^(١١) وَضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ) فالأول^(١٢) يسمى اسماً^(١٣)، والثاني^(١٤) صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا^(١٥) هو هذا المعنى^(١٦) لا الاسم الشامل للاسم^(١٧) والصفة. «فَشَرْطُهُ» أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد، أو شرط ذلك^(١٨) الاسم في امتناعه^(١٩) من الصرف «الْعَلَمِيَّةُ»^(٢٠) تحقيقاً^(٢١) للزوم زيادتهما، أو ليمتنع^(٢٢) التاء فيتحقق شبههما^(٢٣) بألفي التأنيث^(٢٤) «كَعِمْرَانٍ أَوْ» كَانَا «فِي صِفَةٍ فَانْتِفَاءٌ فَعْلَانَةٌ»

(١) أي: الألف والنون. (٢) أي: الألف والنون عند البصريين. (٣) من القولين. (٤) أي: مذهب البصريين. (٥) أي: الألف والنون. (٦) أي: الألف والنون. (٧) أي: بالاسم في هذه المواضع. (٨) أن يدل من صفتها على ذات ما لوحظ معها صفة منها. (٩) من صفتها. (١٠) أي: اعتبر صفة لذات ما. (١١) وأسود. (١٢) أي: ما دل على ذات لم يلاحظ منها صفة. (١٣) لأن الاسم يدل على المسمى فقط. (١٤) أي: ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى صفة. كاحمر وضارب. (١٥) أي: في قوله إن كانا في اسم. (١٦) أي: ما يقابل الصفة. (١٧) أي: الاسم الجامد فهو لا يدل على ذات ميممة باعتبار معنى معين. (١٨) أي: الاسم الذي فيه الألف والنون. (١٩) أي: للاسم. (٢٠) أي: كونه علماً ليتحقق السبب الثاني إذ لا يتصور معها غيرها عند الكوفيين أي الألف والنون. ب - أي: مقارنة العلمية لأنه إذا كان علماً امتنع من قوله التاء فالحصول شرطها. نجم. ج - لأنه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو: سعدان نسبة في البادية، وسعدانة ومرجان ومرجانة. متوسط. (٢١) تبييناً. (٢٢) وليمتنع التاء فيتحقق الشبه عند البصريين. (٢٣) أي: الألف والنون. (٢٤) في امتناع دخول تاء التأنيث عليها.

إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ فَشَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ كَعِمْرَانٍ أَوْ صِفَةٍ فَانْتِفَاءٌ فَعْلَانَةٌ

يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتقاء التاء إلا أن يقال: وجهه أن المجرد عن التاء أصل لما زيد عليه التاء، والأصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها. (قوله: وأما مشابتهما لألفي التأنيث) أي: في منع دخول تاء التأنيث إن قلت: لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب، قلنا: السبب إما المشابهة أو المشابهة فإن كان الأولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر، وإن كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير أصلي: لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعية مغيرة

منع الصرف بدلالة الجواز. (قوله: من الحسن) بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا في الصحاح. (قوله: دائراً عليه) أي: على منع دخول التاء وجوداً وعدماً؛ أي: كلما وجد منع الدخول وجد منعهما للصرف وكلما انتفى انتفى. (قوله: جعله وجه الشبه): لأن الدوران أمانة العلمية. (قوله: ولا يدور عليهما الخ) في بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوي الوزنين صدرأ مع ما عطف عليه بيان لوجوه آخر وبدل منه، وفي بعضها بالواو فيكون عطفاً على قوله: تساوي الوزنين خبراً بعد خبر. (قوله: مع تحقق تلك الوجوه) سوى الوجه الثالث. (قوله: مع عدمها) أي: تلك الوجوه لاختلاف الصدر باختلاف حركة التاء وعدم المؤنث لهما. (قوله: إن المجرد عن التاء الخ) فإن كان ما فيه الألف والنون قابلاً للتاء يتحقق جهة الأصالة بالقياس إلى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التي يؤثران بسببها، أو ما قيل: إنه لو ضعفت الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التنحية فإن أراد أنه لضعف الفرعية فيما فيه الألف والنون بزيادة في تنحيته كعمرانان وعمرانان ففيه أنه لا معنى لتحقق

همزة بدليل قلبها إليها في نحو: صنعاني، في النسبة إلى صنعاء، وفيه أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها، وأما صنعاني فالقياس صنعاي كحمرائي فأبدلوا النون من الواو شاذاً، وذلك للمناسبة التي بينهما (نعمه). (قوله: وللمنحاة خلاف الخ) واعلم أن كلام الرضي يدل على اتفاق النحاة على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث وإنما اختلفوا في أنها هل تحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية وإما الصفة، وإليه ذهب الأكثرون أو أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، وإليه ذهب بعضهم، فالعلمية عنده في نحو: عمران، ليست سبباً، بل شرط الألف والنون؛ إذ بهما يمنع عن زيادة التاء، والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط، والحق مع الشارح فإن الخلاف واقع في الموضوعين، والمذهب الأول من المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من أهل الفن. (قوله: وأما مشابتهما لألفي التأنيث) هذا عند البصريين؛ يعني: أن تأثيرهما في منع الصرف عندهم بسبب مشابتهما لألفي التأنيث، والسبب عندهم أيضاً نفس الألف والنون لا المشابهة، إلا أن المشابهة لما كانت مستلزمة لفرعية المشبه بالنسبة إلى المشبه به فيما قصد من التشبيه أقيم الملزوم مقام اللازم فكانه قال: وأما فرعيتهما لألفي التأنيث اللازمة للمشابهة لهما، وبهذا ظهر تحقق الفرعية في السبب كذا حقق. (قوله: والراجع هو القول الثاني)؛ لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتقاء التاء غير ظاهر، وإنما اختار في مقام بيان فرعية كل سبب القول الأول؛ لأن الفرعية عليه ظاهرة، وقيل: وجه الرجحان أنه يلزم على القول الأول كون مثل بصري وهاشمي غير منصرف عند وجود سبب آخر، ويلزم عدم صرف

مثل: ضاربان في الرفع للوصفية والألف والنون. (قوله: يعني: به ما يقابل الصفة) وهو أخص مما يقابل الفعل والحرف، والقرينة: ذكر الصفة فيما بعده قسماً لهن وقوله: فإن الاسم أثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فيما بعده قسماً له، وقوله: فإن الاسم إثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه، وقوله: لا الاسم الشامل الخ؛ وهو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن بأحد الأزمنة. (قال المصنف: فشرطه العلمية) أي: فشرط هذا المجموع في تأثيره في منع الصرف أن يكون علماً ولا يخفى أن هذا الشرط متحقق في سعادة علماً، مع أنه لا يعد الألف والنون مؤثراً (عصام)، وفيه أن سعدان للنب وسعادة هما من أسماء الأجناس مثل مرجان ومرجانة. (قوله: تحقيقاً للزوم الخ) هذا باعتبار المذهب الأول، وقوله: أو ليمتنع الخ باعتبار المذهب الثاني، وعبارة الرضي؛ أي: ليؤمن بها من دخول التاء، وقوله: كعمران، وأما سبحان فإن كان مضافاً؛ نحو: سبحان الله فليس يعلم، وإلا فغير منصرف للعلمية والألف والنون. (قال المصنف: أو كانا في صفة) عطف بأو على عاملين مختلفين وليس هذا مما جوزه كما يأتي في باب العطف وتامه في المعرب، وقوله: فانتفاء فعلاية، يريد أن شرطه أن لا يكون مؤنثه على فعلاية كعطشان فإن مؤنثه عطشى لا عطشانة.

لفرعية المشبه به. (قوله: والراجع هو القول الثاني)، لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر. (قوله: لا الاسم الشامل) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية. (قوله: وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد) أو مجموع وتثنية الضمير في قوله: إن كانا باعتبار تعددهما في أنفسهما. (قوله: أو شرط ذلك الاسم) فيه أنه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتياري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الأول. (قال: فشرطه العلمية) منهم من قال: إنها شرط وسبب، ومنهم من قال: إنها شرط محقق للمشابهة لا سبب؛ لأنهما كائني التأنيت يقومان مقام علتين. (قوله: أو ليمتنع التاء) أو ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب. (قال: كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء، وفي الصفة لم يجز كسر الفاء وجاء فتحها وضمها أيضاً، لكن المؤنث حينئذ مع التاء. (قال: أو هي صفة) فيه أنه عطف بأو على عاملين مختلفين

الفرعية في التثنية لعدم منع صرفهما، وإن أراد أنه لضعف الفرعية التي في التثنية بالقياس إلى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية، ففيه أن الضعف والقوة إنما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها، وإن أراد معنى آخر فليتبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه، وفي بعض الشروح: لا شك أن في الألف والنون فرعية لفظية، وليس العلة مجرد أنهما زائدتان في آخر الاسم؛ إذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبرون إذا سمى بهما، بل هي مع أنهما علامتا التذكير علة، وذلك إنما يتحقق إذا لم تجامعهما تاء التأنيت، وإليه ذهب الكوفيون حيث قالوا: الألف والنون والتذكير علة إذا كانا مع العلم أو الصفة. (قوله: وهو ظاهر)؛ لأن السبب فرع للطرفين وجوداً وتمتعاً لتوقفه على المشابهة لأنفي التأنيت فالمشابهة شرط، والسبب الألف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه. (قوله: فلا حاجة فيه إلى إثبات الخ) بل فرعية المشبه به؛ أعني: أنفي التأنيت للتذكير فرعية المشبه؛ أعني: الألف والنون. (قوله: لا الاسم الشامل الخ) قيل: لا حاجة إلى نفيهما؛ إذ لا يذهب السامع في هذا المقام إلى غير المقابل للفعل والحرف، أقول: إن أراد أنه لا يذهب نفس السامع بالنظر إلى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله في جميع تلك المعاني، وإن أراد بالنظر إلى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة فكما لا يذهب إلى تلك المعاني لا يذهب إلى مقابل الفعل والحرف أيضاً، بل عدم الذهاب إليه أقوى ضرورة أن الألف والنون المعدودتين من أسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف، فتقيدهما بالحصول فيه يصير لفظاً بخلاف ما إذا أريد واحد من تلك المعاني؛ فإنها أخص منه فيفيد تقيدهما بالحصول فيه، بقي ههنا كلام وهو أن كون مراد المصنف رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلتها، فلا حاجة إلى إثباته بقوله: فإن الاسم المقابل للفعل والحرف الخ، ولو سلم ذلك فقوله: والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار، والجواب: إن وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الإرادة ومقصود الشارح البيان للمعنى لتلك الإرادة ومعنى قوله: والمراد ههنا الخ أن المراد في مقام بيان شرائط الألف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى؛ أي: المقابل للصفة فلذا أورد المصنف رحمه الله ذلك. (قوله: ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال: العلم إما اسم أو لقب أو كنية. (قوله: والمقابل للمهمل) كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾؛ أي: الألفاظ الموضوعية. (قوله: والمقابل للظرف اللازم الظرفية) أي: الذي لا يستعمل إلا ظرفاً في الرضي، قال أبو علي: حيث يضاف ظرفاً لا اسماً كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ فإن ما بعده صفة له، والمعنى حيث يجعل؛ أي: مكاناً يجعل فيه. (قوله: باعتبار تعددهما في أنفسهما) وإن كان الأولى إفراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع. (قوله: يخالف الشروط السابقة)؛ لأنها شروط الأسباب. (قوله: عن لزوم تنافر بين اعتياري الوحدة والتعدد) في شيء واحد في جملة واحدة موجب لتعير المبتدئ، وأن يتضمن نكتة إيهام الجمع بين المتأففين. (قوله: يقومان مقام علتين) والأول أولى لضعفهما؛ إذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به. (قوله: لكن المؤنث حينئذ) أي: حين الضم مع التاء؛ نحو: عريان وعريانة بخلاف المفتوح فإن مؤنثه يجيء مع التاء كندمان وبدونها كسكران. (قوله: فيه أنه عطف بأو الخ) فإنه عطف في صفة على معمولي كان وعطف فانتفاء فعلاية على معمول إن

أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه^(١) انتفاء (فعلانة) يعني امتناع دخول تاء التانيث^(٢) عليه^(٣)، لتبقى مشابتهما^(٤) لألفي التانيث^(٥) على حالها ولهذا انصرف (عريان) مع أنه صفة، لأن مؤنثة^(٦) (عريانة)، «وقيل»: شرطه^(٧) «وَجُودُ فَعْلَى» لأنه متى^(٨) كان مؤنثه^(٩) (فَعْلَى) لا يكون فعلانة^(١٠) فتبقى مشابتهما لألفي التانيث على حالها

(١) أي: شرط الألف والنون في منع الصرف. (٢) التي. (٣) أي: على الصفة. (٤) أي: الألف والنون. (٥) حلة المذهب البصريين. (٦) أي: الاسم الذي دخل عليه الألف والنون. (٧) أي: الألف والنون. (٨) هذا ليس بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة فلهذا عبر بقيل. (٩) أي: الاسم الذي عليه الألف والنون. (١٠) لأنه كلما كان للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر كسكر لم يفرق بينهما بدخول تاء التانيث.

وَقِيلَ: (١) وَجُودُ فَعْلَى (٢)

(١) شرطه. (٢) أنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابتهما لألفي التانيث على حالهما. ج.

(قوله: يعني: امتناع دخول الخ) تفسير للأعم بالأخص، وتام الكلام في حاشية العصام، وقوله: ليبقى الخ، هذا التعليل إنما يتم بالنظر إلى المذهب الثاني؛ وهو أن مانعية الألف والنون إنما هي باعتبار المشابهة لألف التانيث، وأما بالنظر إلى المذهب الأول فلا؛ لأن قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليها وعدمها. (قوله: ولهذا انصرف عريان) أي: لأجل اشتراط انتفاء فعلانة في الصفة انصرف عريان، وقد جاء في ضرورة الشعر ممنوعاً من الصرف تشبيهاً بباب سكران كما في قوله: كأنه لامع عريان مسلوب (رضي). (قوله: وقيل: شرطه وجود فعلى) والأول أولى فإن وجود فعلى ليس مقصود بالذات، بل المطلوب منه انتفاء التاء؛ لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لفتهم إلا عند بعض بني أسد؛ فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: غصبانة وسكرانة فيصرفون وزن فعلان فعلى، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى، فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء، وقد حصل المقصود في رحمان لا بواسطة وجود رحمي؛ بل لأنهم خصوا هذه اللغة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا بالتاء ولا بوزن فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف (ملخص رضي). (قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى الخ) يعني: لا يكون مؤنثه فعلانة قطعاً لا بالنظر إلى الاستعمال، ولا بالنظر إلى أصل وضع الصيغة بخلاف رحمان؛ فإنه نظراً إلى اختصاص استعماله بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة، وأما بالنظر إلى الوضع فحاله مبهم، فانتفاء فعلانة فيه مبهم، بل جانب الوجود راجح؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أغلب، وإلحاق المشكوك بالأكثر أنسب. (استطرد) قيل: جاء إلى ملك رجل اسمه حيان فقبل للملك: أينصرف حيان أم لا، قال: إن أكرمه فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكانه أحياء فيكون من الحي فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكانه أحياء فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والألف والنون، وإن لم يكرمه فكانه أهلكه فكان مشتقاً من الحين بمعنى الهلاك فينصرف، ومثله لفظ شيطان إن أخذ من شطن بمعنى بعد فهو منصرف، وإن من شاط بمعنى هلك فغير منصرف. (فائدة): لو التبس عليك اسم هل هو منصرف أم لا وجب عليك أن تصرفه؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، وهكذا حكم كل فرع التبس بأصل ويؤيده

وليس على شرطه، قيل: الصواب الواو بدل أو؛ لأن الألف والنون يوجدان في الاسم والصفة، وأجيب بأن الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة، بل باعتبار فردها، وفرداها لا يكون إلا في أحدهما، ويمكن أن يجاب بأن أو للتنوين. (قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى) الخ هذه عند الأكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد أفاد به أن وجود فعلى ليس مقصوداً لذاته، بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه إلى ما ليس مطلوباً غير مناسب؛ بل غير صحيح؛ لأن المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى، فهذا الوجه ضعيف وقد أشار المصنف إلى ضعفه بقيل، إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب. قلنا: لعل

الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور؛ لأن مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما، ولا يجوز أن يكون المعطف بإعادة الجار فيكون متحققاً؛ إذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال: إنه مجرور بالجار الأول، وإن الجار الثاني لأمر لفظي كما في المال بيني وبينك، ثم إن الشارح رحمه الله: دفع هذا المحذور حيث قدر كانا إشارة إلى أنه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية، فالواجب على المحشي رحمه الله أن يقول: فلذا قدر الشارح فعل الشرط. (قوله: نفس الطبيعة) أي: الألف والنون التي هي مفهوم كلي. (قوله: بل باعتبار فردها) أي: الألف والنون المخصوصين؛ وذلك لأن الحصول والتحقق صفة الأفراد حقيقة والطبيعة إنما تتصف به في ضمنها. (قوله: للتنوين) أي: للإشارة إلى أن الألف والنون نوعان: أحدهما ما يكون في الاسم، والثاني: ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير، وكان شرط أحدهما منافياً للثاني، فإن العلمية لا تجامع الصفة. (قوله: عند الأكثرين) من أهل اللغة. (قوله: وجوز بعضهم) وهو بعض بني أسد فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: سكرانة وغصبانة فيصرفون إذن فعلان فعلى ومن هذا تبين أن وجود، فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وإنما المدار انتفاء فعلانة. (قوله: لغير وجود فعلى) كما في رحمان. (قوله: قلنا: لعل الخ) لا يخفى ضعف هذا الجواب؛ لأن المشابهة بألفي التانيث تتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فما الحاجة إلى الانتفاء المؤكد، ولو سلم فما الحاجة إلى تأكيده بدليل لفظي فإن الدليل العقلي قد يكون أقوى من اللفظي كما في رحمان، ولو سلم فتحصر الدليل اللفظي في وجود فعلى ممنوع.

«وَمِنْ ثَمَّةً^(١)» أي: ومن أجل المخالفة في الشرط^(٢) «أَخْتَلَفَ فِي رَحْمَنٍ» في أنه منصرف أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث، لا رَحْمَى^(٣) ولا رَحْمَانَةٌ^(٤) لأنه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره^(٥)، لا على مذكر ولا على مؤنث، فعلى^(٥) مذهب من شرط انتفاء (فَعْلَانَةٌ) فهو^(٦) غير منصرف^(٧) وعلى مذهب من شرط وجود (فَعْلَى) فهو^(٨) منصرف^(٩) «دُونَ^(١٠) سَكْرَانٍ» فإنه^(١١) لا خلاف^(١٢) في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه (سَكْرَى^(١٣)) لا (سَكْرَانَةٌ^(١٤)) «و» دون «نَدْمَانٍ^(١٥)» فإنه لا خلاف

(١) إشارة إلى المكان الاعتباري. (٢) أي: شرط تأثير الألف والنون في الصيغة. (٣) بالألف المقصورة. (٤) لانتفاء فعلائة. (٥) الفاء للتفصيل وعلى متعلق لقوله غير منصرف الآتي. (٦) رَحْمَى. (٧) لوجود الشرط على مذهبه لا ترجى رحمانه. (٨) رَحْمَن. (٩) لأنه ليس فيه فعل. (١٠) ظرف اختلاف. (١١) شأن. (١٢) لنفي الجنس. (١٣) كفعلى. (١٤) يقال: رجل سكران وامرأة سكرى. (١٥) أي: لم يختلف أيضاً في صرفه. عوض.

وَمِنْ ثَمَّةً^(١) أَخْتَلَفَ فِي: رَحْمَانٌ دُونَ سَكْرَانٍ^(٢) وَنَدْمَانٍ^(٣).

(١) أي: من أجل المخالفة في الشرط. (٢) فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين حيث جاء في مؤنثه سكرى لا سكرانة فكان غير منصرف بالاتفاق. (٣) أي: ودون.

المطلوب عندهم انتفاء مؤكد ميني على دليل لفظي، والانتفاء الميني على الدليل اللفظي لا يكون إلا بوجود فعلي. (قوله: لأنه صفة خاصة لله تعالى) الخ لقال أن يقول: اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فإذا نظر إلى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس إما بالتاء؛ لأن الأصل في التانيث التاء، وإما بالألف وهو الراجح؛ لأن فعلاًن فعلى أكثر من فعلاًن فعلائة فعلى الأول ينبغي أن يكون منصرفاً بالاتفاق، وعلى الثاني ينبغي أن يكون غير منصرف اتفاقاً، اللهم إلا أن يقال: إن الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي. (قال: وندمان) لما كان المراد بندمان اللفظ كان علماً غير مصرف فينبغي أن لا يثنون ولا يكسر هنا إلا لمشكلة

(قوله: إلا أن يقال الخ) أي: وجود التانيث بالتاء قياساً لا يضر في منع الصرف ووجود التانيث بالألف قياساً لا يكفي في منع الصرف، إنما الضار والكافي التانيث الاستعمالي؛ إذ به تتحقق المشابهة بينه وبين ألفي التانيث وتنتفي. (قوله: كان علماً غير منصرف) لوجود الألف والنون

قراءة: «سَيَبْكُنَا تَرِيدًا» بالتثنية وفي الرضي، وقد جاءت ألفاظ يحتمل نونها الزيادة والأصالة مثل: حسان ورومان وحمار قبان الخ. (قوله: متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلائة) يعني: أن وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلائة فتذكر. (قوله: في أنه منصرف أو الخ) بدل من قوله: في رَحْمَن بدل اشتغال، قيل: والذي يرجح عندي صرفه، وصرف كل ما شك فيه أن الصرف هو الأصل فلا يعدل عنه إلا لدليل قطعي، فإن قلت: كيف اشتبه الحال في استعمال رَحْمَن على هؤلاء الأعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المنقول ولم يكشف أحدهم عن المعمول عند البلغاء؟ قلنا: كأنهم لم يجدوه مستعملاً فيما نقل من العرب إلا معرباً باللام أو مضافاً أو منادى، وأما قوله:

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا

فيجوز أن يكون الألف للإشباع فلا ينتهض حجة قطعية في كونه منصرفاً. (قوله: لأنه صفة خاصة) وقيل: علم اتفاقي كالجلالة، قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة، ثم غلب على المنعم بجلال النعم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلاً، وصرح السيد قدس سره: بأنه مشارك لاسم الذات معرباً ومنكراً، ولا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد بحسب عرف الشرع وإن لم يفده لغة، وإن تعرى عن لام التعريف تثبت الألف وإلا تحذف، فعدم الانصراف أظهر وإن أوجب اختصاصه بالله تعالى الانصراف على مذهب من شرط وجود فعلي، وعدم الانصراف عند من شرط انتفاء فعلائة إلحاقاً له بما هو الغالب في بابهِ وهو فعلاًن من باب علم، فإن أكثره غير منصرف أو أكثره على فعلى فتزل منزلة ما مؤنثه فعلى، ويحكم بأنه لو لم يطرأ الاختصاص لجاء منه فعلى، انتهى ملخصاً. (قوله: لا تطلق على غيره تعالى) وأما رَحْمَن اليمامة لمسيمة الكذاب فمن باب تعنتهم وعتوهم في الكفر، قال شاعرهم:

سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا

فتدبر. (قوله: فهو غير منصرف) الفاء لتزيل العامل منزلة الجزء كما في قوله تعالى: «وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ».

في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه (ندماناً) لا (ندمي) هذا إذا كان (ندمان) بمعنى النديم^(١)، وأما إذا كان بمعنى التادم فهو^(٢) غير منصرف بالاتفاق، لأن مؤنثه^(٣) (ندمي^(٤)) لا ندمانة. «وزن^(٥) الفعل» وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ^(٦) من أوزان^(٧) الفعل وهذا^(٨) القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل «شَرْطُهُ^(٩)» فيها أحد الأمرين^(١٠): إمّا «أَنْ يَخْتَصَّ» في اللغة العربية «بِالْفِعْلِ» بمعنى أنه لا يوجد^(١١) في الاسم العربي^(١٢) إلا منقولاً من الفعل «كَشَمَرٌ» على صيغة الفعل الماضي المعلوم من^(١٣) التشمير، فإنه نقل من هذه الصيغة^(١٤)، وجعل علماً

(١) أي: العاقل إذا كان من المنادمة بمعنى الظرافة. (٢) من باب ضرب، أي يقال: رجل ندمان أي تادم على ما فعل. (٣) ندمان. (٤) ندمان. (٥) أي: الوزن الذي بني عليه الفعل. كافية. (٦) صفة وزن. (٧) يعني: أن المانع من الصرف ليس مثلاً هيئة شرب بل كونه على هذه الهيئة كالمجم. حلي. (٨) أي: كون الاسم على وزن يمد. (٩) وزن الفعل. (١٠) أي: الاختصاص بالفعل أو وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله ليتحقق جهة الفرعية هندي. (١١) وزن الفعل. (١٢) ولا المجمي. (١٣) مأخوذ. (١٤) أي: صيغة الماضي المعلوم.

وَزْنُ الْفِعْلِ شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَرٌ

المسمى. (قوله: وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة إلى الفعل أو لا بالإضافة في قوله: وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة، وإلا لم يحتج إلى قوله: فشروطه، ولك أن تحمل عليها وتحمل قوله: فشروطه على شرط التحقق لا على الاشتراط؛ لأن السببية ليست إلا للفرعية، ولا فرعية إلا فيما له زيادة اختصاص بالفعل. (قوله: بالفعل بمعنى) الخ في أكثر نسخ المتن به والضمير راجع إلى الفعل،

وقوله: هذا إذا كان - أي: عدم الخلاف - في صرف ندمان إنما هو إذا كان بمعنى: النديم مشتقاً من المنادمة، يقال: نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، والمرأة ندمانة. (قوله: فهو غير منصرف بالاتفاق) فعلى هذا يقرأ ندمان في المتن بفتح النون الأخيرة بلا تنوين مثل: سكران ويكون كلا المثالين من نوع واحد، وقيل: لما كان المراد من ندمان في المتن اللفظ كان علماً غير منصرف لوجود الألف والنون في الاسم مع العلمية مثل: عمران، فينبغي أن لا يتوّن ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة المسمى؛ أعني: ندمان صفة انتهى، وقال مظهر الدين: إنك إذا قابلت لفظاً منصرفاً بوزن ففي الوزن وجهان؛ أحدهما: أنه منصرف؛ لأن اللفظ الذي هو الوزن علم له منصرف فكذا هذا الوزن، وثانيهما: وهو الأصح، أن الوزن غير منصرف إن كان فيه مع العلمية سبب من الأسباب الباقية، تقول: قائمة، على وزن فاعلة، فقائمة منصرف؛ لأنها نكرة، وفي فاعلة وجهان؛ الانصراف كقائمة، وعدم الانصراف للعلمية والتانيث، وهذا أصح فافهم. (قوله: وهو كون الاسم على وزن الخ) والغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف؛ وهو أن إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار بلا طائل، وحاصل الدفع: أن الإضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص، وهذا هو المراد بقوله: وهو كون الاسم على وزن يعد الخ؛ أي: ينسب للفعل ويعد من أوزانه، وإن عد من أوزان غيره أيضاً، فقوله: وزن الفعل؛ أي: وزن منسوب إلى الفعل، فالإخبار عنه حيثئذ بالخبر يفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدأ، فلو أبدل لفظ يعد ينسب أو نحوه لكان أظهر، وقوله: إما أن يختص؛ أي: الوزن بمعنى الهيئة الحاصلة للفظ لا بمعنى كون الاسم الخ إذا المختص بالفعل تلك الهيئة لا الكون المذكور ففي الضمير استخدام. (قوله: بمعنى أنه لا يوجد الخ) يشير إلى أن

في الاسم مع العلمية. (قوله: إلا لمشاكلة المسمى) وهو ندمان صفة. (قوله: يعد من أوزان الفعل) لا يخفى أن إضافة الأوزان إلى الفعل المجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة، وإلا لكفى أن يقول: كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الأوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل: إن عد الوزن المشترك من أوزان الفعل يشمر بكونه لا اختصاص له بالفعل، فالأولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل، وإنما فسر وزن الفعل بهذا المعنى؛ لأن وزن الفعل بالمعنى الإضافي فلا بد من القول بأنه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى إلى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم. (قوله: محمولة على النسبة) مجازاً شائعاً كما في قولهم: زيد أخو عمرو. (قوله: لا على زيادة النسبة) إما في الاختصاص أو بالاستحقاق أو غيرهما كما هو مدلول الإضافة وضماً. (قوله: وإلا لم يحتج الخ) أي: يكون لفظ شرطه مستدركاً؛ إذ يكفي أن يقال: وزن الفعل ما يختص به أو يكون في أوله زيادة الخ، فإن زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثراً بنفسه محتاجاً إلى البيان دون الاشتراط. (قوله: ولك أن تحمل عليها) أي: تحمل الإضافة على زيادة النسبة. (قوله: على شرط التحقق) أي: أنه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة إلى الفعل إلا في هذين القسمين. (قوله: لا على الاشتراط) أي: جملة مشروطاً في تأثيره بأحد الأمرين حتى يستدعي عدم كونه مؤثراً بنفسه، وهذا الكلام مبني على تسليم أن لا يكون لوزن الفعل

للفرس^(١)، وكذلك (بَذَر)^(٢) لماء و(عَثَر) لموضع^(٣) و(خَضَم) لرجل، أفعال نقلت إلى الاسمية، وأما نحو: (بَقَم) اسماً لصبغ معروف، وهو العندم و(شَلَم) علماً لموضع بالشام فهو^(٤) من الأسماء العجمية^(٥) المنقولة إلى العربية فلا^(٦) يقدح في ذلك الاختصاص و(و) مثل «ضَرَب»^(٧) على البناء للمفعول إذا جعل علماً لشخص^(٨)، فإنه أيضاً^(٩) غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وإنما قيدنا^(١٠) بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل^(١١)، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض^(١٢) النحاة أو^(١٣) يَكُون^(١٤)، غير مختص به^(١٥)، لكن يكون في أوله^(١٦)،

(١) قيل ذلك للحجاج ولم يذكر الشارح اسمه تحاشياً. (٢) بثر ماء بمكة من التبدير وهو الإسراف. وجبه الدين. (٣) من التعثير بالثاء وهي اللذة. (٤) أي: صنع معروف. (٥) بالتخفيف والتشديد. (٦) أي: لا يشير أي النقل. (٧) عطف على شمر. (٨) اسم رجل مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف. (٩) معين لوجود فيه بيان العلمية ووزن الفعل. (١٠) أي: كما أن شمر. (١١) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل أيضاً م. (١٢) بل يوجد في الاسم نحو: سقر وشتر. رضا. (١٣) فاعل لم يذهب. (١٤) عطف على يختص. (١٥) أي: هذا الوزن. (١٦) أي: بالفعل بل يعم الفعل والاسم. (١٧) غير يكون.

وَضُرِبَ أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ

وضمير يختص راجع إلى الوزن أو بالعكس وإذا أصرب كما هو المشهور. (قوله: وكذلك بدر) من بدر المال؛ أي: أسرف. (قوله: وخضم) من خضم الشيء أكله بجميع فمه. (قوله: وشلم علماً) مرتجلاً بالعبرانية لموضع بالشام يقال: هو بيت المقدس. (قوله: ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهولاً من الخواص لم يأت في أسماء الأجناس إلا دليل لدويبة، وقيل: العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال، فيجوز أن يكون منقولاً من قيل، بمعنى: أسرع، وأما دليل علماً لقبيلة فيجوز أن يكون منقولاً منه ومن دأب؛ بمعنى: مشى مشياً مخصوصاً، والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم، وأما الويل لفة في الوعل، والزئم بمعنى: الأست فسادان. (قوله: ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النحاة) ذهب يونس إلى

الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الاسم العربي، وفي قوله: إلا منقولاً من الفعل تنبيه على أن يكون مثل: شمر وضرب مجريين عن الضمير المستتر فيهما وإلا لكنا من المركبات، وقوله: من التشمير، بمعنى المرور، حاداً جعل علماً لفرس حجاج الثقفي لحداثتها في سرعة السير. (قوله: بذر لماء) في القاموس أنه علم لبثر بمكة ومعناه الفعلي أسرف، ومنه: «إِنَّ الْبَذْرَيْنِ كَانُوا إِخْوَانًا شَيْطَانِيَيْنِ»، وقوله: وعثر لموضع؛ وهي مأسدة، ومعناه الفعلي جعله ذا كبوة، وأما خضم فاسم رجل؛ وهو عمرو بن تميم، ومعناه الفعلي الأكل أو الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم. (قوله: وأما نحو: بقم الخ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن بقم وشلم من أوزان الفعل مع إنهما اسمان ولم ينقلا من الفعل إلى الاسم؛ لعدم استعمالهما فعلاً، وحاصل الجواب: إنهما عجميتان نقلتا إلى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية، فلا يقدح بوجود مثل هذه الأمثلة في اختصاص هذا الوزن بالفعل، فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل، قوله: اسماً لصبغ معروف، وعن السيد: إن بقم معرب إذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة؛ لأنه اسم جنس لصبغ معروف كما قيل: إنه اسم لخشب يخرج منه بعد الدق والغلي بالماء صبغ أحمر يقال له: العندم، وقوله: فلا يقدح في ذلك؛ أي: فلا يضر نحو: بقم في اختصاص هذا الوزن بالفعل، وقوله: ومثل ضرب بتخفيف العين؛ ليكون تأسيساً وكذا نحو: استخرج معلوماً ومجهولاً، وأما استبرق فأعجمي كما قد مر. (قوله: غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم كثيراً؛ نحو: حجر وشجر ورجب وطلب بخلاف المجهول؛ فإنه: لم يجيء في الأسماء إلا ألفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهي الوعل لغة في الوعل، ووسم بمعنى الاست، ووتل علماً لقبيلة، وقوله: إلا بعض النحاة، وهو عيسى بن عمر فإنه منع من الصرف ما كان منقولاً من الفعل مستندلاً بقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَظَلَّغُ النَّسَابَا

بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين، وأما على تقدير تحقق قسم آخر بأن يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجيء في كلامه، فيجوز الحمل على الاشتراط أيضاً كما في قوله: المعرفة شرطها أن تكون علمية. (قوله: لأن النسبة الخ) أي: لك أن تحمل عليها بدليل أن سببية أسباب منع الصرف ليست إلا للفرعية كما عرفت ولا فرعية إلا في الوزن الذي له زيادة اختصاص؛ أي: ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية إلا له. (قوله: والضمير راجع) أي: ضمير به تطبيقاً بين النسختين وحينئذ يكون البناء داخلاً على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل. (قوله: أو بالعكس) أي: الضمير المجرور راجع إلى الوزن وضمير يختص إلى الفعل فيكون البناء داخلاً على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور. (قوله: وإذا أعرب) بالراء المهملة أفصح؛ أي: أبين وأوضح في النهاية الجزرية من الإعراب؛ يعني: الإبانة والإيضاح حديث السقيفة أعربهم أحساباً؛ أي: أبينهم وأوضحهم. (قوله: من بدر المال) أي: منقول منه. (قوله: من خضم الشيء) بالخاء والضاد المعجمتين. (قوله: أكله بجميع ما فيه) نقل في الصحاح عن الأصمعي هذا المعنى للثلاثي المجرد، ثم قال: خضم على وزن بقم اسم عنبر

أن الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر، وذهب عيسى إلى تأثيره إذا كان منقولاً من الفعل كقوله:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَأُ النَّبَايَا

ولولا ذلك لنون جلا، ويرد بأنه إن كان علماً فمحكي مع الضمير وهو لا يغير، وإن لم يكن علماً فهو صفة مقدر؛ أي: أنا ابن رجل جلا؛ أي: انكشف أمره، أو كشف الأمور. (قال: أو يكون) إنما لم يقل: بدله أو يغلب كما قاله: النحاة؛ لأن فاعل إذا جعل علماً لمذكر كان منصرفاً مع أنه غالب في الأفعال ولم يجيء في الأسماء إلا خاتم وعالم، وساسم اسم شجر أسود؛ ولأن في إثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في إثبات الاختصاص أيضاً تلك الزيادة؛ لأننا نقول: لعله لم يجد فيه ما يحتز به عن ذلك المحذور، إن قلت: هذا الوزن إنما يصح سبباً إذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته، وزيادة الاختصاص إما بالاختصاص بالفعل أو بالغلبة. قلنا: زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الأفعال المنصرفة فصارت لا طرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أهد اختصاصاً بالفعل. (قوله: غير مختص) خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه أن الشق الأول أولى بالتأثير والظاهر أن أو لمنع الخلو،

الخ، قال بدر الدين: ولا حجة له فيه؛ لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجملة جلا من فعل وفاعل محكي لا ممنوع من الصرف. (قوله: أو يكون غير مختص الخ) بقرينة المقابلة فإن من هذا القسم أفعل ووجوده في الاسم أكثر منه في الفعل؛ لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب يجيء منه أفعل التفضيل ومن الألوان والعيوب يجيء أفعل فعلاء؛ نحو: أحمر وأعود وهما اسمان، وأما أفعل حال كونه فعلاً فلم يجيء إلا ماضياً من بعض الأفعال الثلاثية مثل: أخرج وأكرم لا من كلها فلم يسمع نحو: اقتل وانصر،

بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة يزعمون أنهم إنما سموا بذلك لكثرة الخضم، وهو المضغ؛ لأنه من أبنية الأفعال دون الأسماء وخضم أيضاً اسم ماء، وفي شمس العلوم الخضم الأكل بجميع الأسنان. (قوله: نهى الخ) في النهاية وفي الحديث (أنه نهى عن قيل وقال)؛ أي: نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم: قيل كذا وقال فلان كذا، وبنائهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلويين عن الضمير وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم: القيل وقال. (قوله: منقولاً منه) أي: من دتل المجهول بمعنى أسرع. (قوله: والتغيير) بضم الفاء وكسر العين. (قوله: للدلالة على العلمية) وأنه انفسخ عنه معنى الفعل. (قوله: في الوعل) بفتح الواو وسكون العين بذكر هي. (قوله: والرثم) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم. (قوله: الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقدمة. (قوله: ذهب يونس الخ) فمنع صرف نحو: جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم أعلاماً. (قوله: إذا كان منقولاً) أي: الوزن المشترك بين الاسم والفعل إنما يؤثر في منع الصرف إذا ثبت كونه منقولاً في الاسم من الفعل ولم يستعمل على أنه وزن الاسم. (قوله: ولولا ذلك) أي: لولا كان وزن جلا منقولاً عن الفعل لنون جلا. (قوله: ويرد الخ) أي: لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله: ولولا ذلك؛ إذ يجوز أن يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولاً. (قوله: فمحكي مع الضمير) بناء على أن الفعل المنقول إلى العلمية إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علماً فهو محكي وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه. (قوله: أي: انكشف أمره الخ) إشارة إلى أن جلا يستعمل لازماً ومتعدياً والثنايا جمع ثنية؛ وهي العقبة، وطلاع الثنايا؛ أي: ركاب صماب الأمور عطف على ابن جلا، وتماحه: + متى أضغ العمامة ترفوني =. (قوله: أو يغلب) هذا الوزن في الفعل بمعنى: أن يكون في الفعل أكثر منه في الاسم. (قوله: مع أنه غالب في الأفعال)؛ لأن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى. (قوله: ولم يجيء في الأسماء الخ) الصواب: ولم تجيء في الأسماء إلا كلمات معدودة كما في العباب؛ نحو: طابع وقالب وغيرهما، قال الراغب: الفاعل كثيراً ما يجيء في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب. (قوله: وساسم) بالسنيين المهملتين زيادة مؤنة بالنسبة إلى ما قاله المصنف رحمه الله فإن مؤنثه تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء أم لا بخلاف ما قالوا: فإنه مؤنة تتبع جميع الأسماء والأفعال ولو بوجه كلي ليعلم هل هو غالب في الأفعال أو في الأسماء. (قوله: لا يقال الخ) يعني: زيادة المؤنة وإن لم تلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم في القسم الأول فإن العلم بالاختصاص موقوف على تتبع أوزان الأفعال والأسماء كلها. (قوله: لعله لم يجد الخ) يعني: لعل المصنف رحمه الله لم يجد في الاختصاص أمراً آخر يحتز بذكره عن لزوم ذلك المحذور؛ أعني: زيادة المؤنة فبالضرورة التزمها، ولا ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يؤدي مؤداه من غير لزوم المحذور. (قوله: إن قلت: هذا الوزن الخ) استدلال على ترجيح قول النحاة بأن اعتبار الغلبة لازم لتحقيق الفرعية. (قوله: زيادة اختصاص) أي: ارتباط بقرينة إضافة الزيادة وجعله منقسماً إلى الاختصاص والغلبة. (قوله: حتى يظهر فرعيته) أي: فرعياً ذلك الوزن في الاسم فإن الوزن المشترك لا فرعياً له ولذا

أي: أول وزن الفعل أو أول ما كان على وزن الفعل «زِيَادَةٌ»^(١) أي: زيادة^(٢) حرف أو حرف زائد من^(٣) حروف (أتين)^(٤) «كَزَيَادَتِهِ»^(٥) أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد^(٦) من حروف (أتين) في أول الفعل «غَيْرُ قَابِلٍ»^(٧) أي: حال كون وزن الفعل أو ما كان وزن^(٨) الفعل غير قابل «لِلتَّاءِ»^(٩) لأنه^(١٠) يخرج الوزن بهذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن^(١١) أوزان الفعل، ولو قال^(١٢): غير قابل للتاء قياساً^(١٣) بالاعتبار^(١٤) الذي^(١٥) امتنع من الصرف^(١٦) لأجله لم يرد^(١٧). عليه^(١٨) (أربع)^(١٩) إذا سمى به رجل^(٢٠) فإن حقوق^(٢١) التاء^(٢٢) للتذكير^(٢٣) فلا يكون^(٢٤) قياساً^(٢٥) ولا (أَسْوَدُ) فإن مجيء التاء في (أَسْوَدُ) للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي^(٢٦) الذي

(١) اسم يكون. (٢) إشارة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه. (٣) من بيانية. (٤) أي: في الاسم. (٥) صفة زيادة أي: كائنة مثل زيادة الفعل ليكون غالباً بالفعل غلبةً معتبرة حسه. (٦) إشارة إلى أن المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر. (٧) صفة زيادة أي صالح للتاء اللاحقة قياساً. (٨) على صحيح. (٩) أي: المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لأنه ضعيف والساكنة مختصة بالفعل كذا في بحث الفعل م. (١٠) شأن. (١١) متعلق بـيخرج. (١٢) مصنف. سؤال مقدر تقديره. (١٣) حال من قوله: غير قابل للتاء. (١٤) وبالاختبار. نسخه. (١٥) وزن الفعل وهو الوصف الأصلي. (١٦) فهو أسود. (١٧) غير قابل. (١٨) أي: على قوله. (١٩) مع كونه غير منصرف ويلزم من قوله غير قابل أن يكون منصرفاً لأنه يقبل التاء. لهرره. (٢٠) أي: بالأربع. (٢١) قبل العلمية. (٢٢) اسم إن. (٢٣) خبر إن. (٢٤) أي: لحوق التاء بالأربع. (٢٥) والقياس يجرى من التاء. (٢٦) إذ يقال باعتبار الوصف الأصلي للحية الأنثى سوداء. ه. م.

زِيَادَةُ كَزَيَادَتِهِ^(١) غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ

(١) أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد في أول الفعل ج.

وأن النسبة بين الشقين الموم من وجه لافتراقهما في شمر وأحمر واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر، ونحو: استخرج معلوماً ومجهولاً وأمرأً واستبقر أعجمي وتباعداً وتبوعداً واقتل وانفعل. (قوله: أي، أول وزن الفعل) الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير إلى الوزن وإلى الموزون كما هو المقصود. (قوله: زيادة حرف أو حرف زائد) على الأول صح لفظة في: لأن الصفة تنسب إلى موصوفها بفي وهو شائع، وكذا على الثاني: لأن النسبة بين قوله: أوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه، وتصح نسبة العام إلى الخاص

لا يمنع الصرف. (قوله: زيادة الخ) أي: سلمنا أنه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص والغلبة لجواز أن يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الأفعال دون الأسماء، وككون زيادتها في الأفعال لمعنى كما في أحمر، وقد تكون لا بمعنى كآرنب وأفكل. (قوله: الأفعال المتصرفة) احترازاً من أفعال المدح والذم. (قوله: واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان إلى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث أن في أولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان إلى ذلك الاشتراط فما قيل: إن المختص مما في أوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج إلى اشتراط عدم قبول التاء، فلذا لم يجعل الشارح رحمه الله وقدم سره أو لمنع الخلو، يرد عليه أنه إن أراد أن المختص من حيث ذاته لا يحتاج إلى الاشتراط المذكور فممنوع، وإن أراد أنه من حيث الاختصاص لا يحتاج فغير مضر. (قوله: واستبقر أعجمي) جملة

معتزلة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر؛ وهو أن وزن استخرج غير مختص بالفعل لمجيء

والظاهر: أن أو ههنا لمنع الخلو لا الجمع فإن النسبة بين القسمين عموم من وجه؛ لافتراقهما في شمر وأحمر واجتماعهما في يزيد ويشكر. (قوله: أي: أول وزن الفعل أو أول ما كان الخ) والأول هو الظاهر؛ لأنه هو المذكور سابقاً إلا أن فيه ارتكاب مجاز فإن وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكون، وقد عبّر عنه الشارح بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها أول وآخر حتى يقال: إن الزيادة في أولها فلذا صرف الضمير عن الظاهر؛ لتبقى النسبة محفوظة على حقيقتها فقال: أو أول ما كان الخ وهو الاسم فإن له أولاً حقيقة. (قوله: أي: مثل زيادة حرف) هذا التقدير ليوافق ما سبق، ثم إن في كلامه نشراً على ترتيب اللف فالتفسير الأول بالنسبة إلى وزن الفعل، فإن الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزائد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة، والثاني بالنسبة على ما كان على وزن الفعل؛ فإنه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزائد، وغرض الشارح من هذا التقرير دفع اعتراض أورده الهندي بقوله: فإن قيل: أول أحمر مثلاً هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف، وحاصل الدفع أما إذا قدر زيادة حرف؛ فلأن الزيادة صفة الأول في قولك الحرف الأول من أحمر زائد، ويجوز نسب الصفة إلى موصوفها بفي كما تقول: العلم في زيد والسواد في جسم، وأما إذا قدر حرف زائد؛ فلأن بين أوله وبين الحرف الزائد عموماً من وجه، فإن الحرف الأول من الأسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائداً كأحمد ونرجس، وقد يكون أصلياً كنهشل فإن وزنه فعل، والأمرا ن اللذان بينهما عموم من وجه يجوز أن ينسب أحدهما إلى الآخر بفي يقال: البياض في المعشوق أحسن من البياض في

صفاته هذا. (قوله: أي: حال كون وزن الفعل أو الخ) فيه أيضاً نشر على ترتيب اللف، والحال من المضاف إليه؛ لأنه يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من قبيل: «وَأَتَّبَعَ يَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»، وقوله: لاختصاصها بالاسم؛ أي: لأن الداخلة على الفعل هي الساكنة. (قوله: لم يرد عليه أربع إلا سمي به رجل)؛ فإنه حينئذ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء، لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤنث دون المذكر، ولك أن تقول: إنه حال التسمية لا يقبل التاء؛ إذ الأعلام محفوظة من التصرف بقدر الإمكان.

بني وبالعكس، أو لأن المراد في موضع أوله. (قوله: من حروف أتين) لو غير ذلك الحرف لم يضرب كهرق وهرق من أراق ماضياً وأرق أمراً وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كسج أو بالقلب كما على أو بالإدغام كأضد أو بالرة إلى ما كان كما إذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف فإلك ترد المحذوف؛ لأن السقوط للجزم أو للوقف الجاري مجراه لا يكون في الأسماء فنقول في يقل من لم يقل وأخش اسمين جاء يقول وأخشى. (قوله: غير قابل؛ أي: حال كونه) الخ حال من ضمير أوله، وإنما لم يجعله شرطاً للشق الأول؛ لأنه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلاً. (قوله: ولو قال، غير قابل للتاء) كأنه أراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقص بأسود؛ إذ قياس مؤنثه أن يكون على فعلاء. (قال: ومن ثم امتنع أحمر والتصرف يعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من أن المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بأنه جعل اشتراط هذا

استبرق. (قوله: لما كان المراد الخ) أي: ليس المراد من وزن الفعل معناه الإضافي حتى يرد أن في قوله: زيادة كزيادته تشبيه الشيء بنفسه فإن ما في أول وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة شبيهة بزيادته. (قوله: إلى الوزن) إجراء للضمير على الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فإن الزيادة وصف حاصل في أول الموزون جعل حاصلاً في أول الوزن تجوّزاً. (قوله: وإلى الموزون) إجراء للظرفية على الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر. (قوله: لأن الصفة الخ) أي: الزيادة صفة للحرف الأول والصفة تنسب إلى موصوفها بني، يقال: السواد في الجسم. (قوله: وتصح نسبة العام إلى الخاص بني) تشبيهاً لاشتغال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتغال الظرف على المظروف. (قوله: وبالعكس) أي: تصح نسبة الخاص إلى العام بني تشبيهاً لشمول العام للخاص صدقاً بشمول الظرف للمظروف. (قوله: أو لأن المراد الخ) يعني: أن الكلام على حذف المضاف. (قوله: لم يضرب) في كونه سبباً لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الإبدال فإن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق. (قوله: كذا لو تصرف في الوزن) أي: كذا لا يضرب لو تصرف مع بقاء الحرف الزائد؛ لأنه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه. (قوله: جاء يقول وأخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبخف فإنك تقول: جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة. (قوله: حال من ضمير أوله) والحال من المضاف إليه جائزاً إذا أمكن إقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: «وَأَتَّبَعَ يَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا». (قوله: كأنه أراد الخ) بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل. (قوله: فلا يرد النقص بأسود) وأما النقص بأربع فباق؛ لأنه قابل للتاء بحسب الوضع إذ وضع الأعداد على أن يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، ثم اعلم أن قوله: بالاعتبار الذي منع من الصرف كاف في عدم ورود النقص بأربع؛ لأن قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء إلا أن الشارح رحمه الله زاد قوله: قياساً وأستد دفع النقص بأربع إليه لما قالوا: إن وزن الفعل في أربع في قولنا: مررت بنسوة أربع متحقق؛ لأن المعتبر عدم القبول قياساً، وانصرافه لانتقاء الوصف الأصلي فاندفع ما قيل: إن أربع إذا سمي به لا يقبل التاء، فلا حاجة لدفعه إلى تقييد عدم قبول التاء بقولنا: قياساً؛ لأنه إن أراد أنه لا يقبل التاء أصلاً، فممنوع وإن أراد أنه لا يقبل التاء بالاعتبار الذي منع صرفه فمسلم لكن اللازم منه أن يكون القيد الثاني مغنياً عن الأول، وعدم الاحتياج إليه مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج إليه مطلقاً. (قوله: في جعل وجود الشرط الخ) يعني قوله: ومن ثم امتنع أحمر معناه لأجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع أحمر وفي ذلك وجعل وجود الشرط علة لوجود المشروط؛ لأن ما هو شرط لتأثير السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط؛ لأن الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير أن يكون مؤثراً فيه كالنقص للإحراق، وما قيل: إن الشرط النحوي يستلزم الحكم؛ لأنه إمارة لثبوت الحكم يذكر ليعرف بمرمرته ثبوت الحكم ففيه أن المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حروف الشرط وهو هنا مفقود، وإن أراد معنى آخر،

لأجله يمتنع^(١) من الصرف^(٢) بل^(٣) باعتبار غلبة الاسمية العارضية^(٤). «وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء «إِمْتَنَعَ أَحْمَرُ»^(٥) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء^(٦). «وَانْصَرَفَ»^(٧) يَعْمَلُ^(٨) لقبوله التاء لمجيء (يَعْمَلُ) للناقة^(٩) القوية على العمل والسير^(١٠). «وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ»^(١١) أي: كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة أو مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك^(١٢) عما^(١٣) يجامع ألفي التانيث^(١٤) أو صيغة منتهى الجموع^(١٥) فإن كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية إذا^(١٦) نُكِّرَ بأن يؤول العلم بواحد

(١) نحو: أسود. (٢) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن. (٣) مجيء التاء ولحوقها ليس إلا باعتبار. (٤) على الوصفية الأصلية إذ لا يقال. (٥) ولا يقال أحمر لأن الحمزة في أوله زائدة لأنه من الحمرة وكونه خبر قابلة للتاء لأنه لا يقال أحمر بل حمراء. (٦) للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جمل وجود الشرط علة للمشروط نظر. هندی. (٧) لاتقاء الأمرين. (٨) نعم إذا سمي غير منصرف لأنه. (٩) ويقال: جل يعمل ناقة لعمله. (١٠) ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط. (١١) احتراز من العلم الغير المؤثرة كرجل إذا سمي بمساجد وحمراء فإنه لا يأتي للعلمية لاشتغال الحكم بالجمعية وألفي التانيث. محمده. (١٢) أي: يقول مؤثرة. (١٣) أي: العلمية. (١٤) نحو: حبلى وحمراء. (١٥) نحو: مصابيح. (١٦) أي: الاسم المشترك بين اثنين والمعنى بأول.

وَمِنْ ثَمَّ إِمْتَنَعَ أَحْمَرُ وَانْصَرَفَ يَعْمَلُ، وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ

(قوله: وانصرف يعمل لقبوله التاء) وكذا أرمل بوزن أحمر لمجيء أرملة بالتاء والجمع أرامل، وقوله: لمجيء يعمل للناقة القوية وجمعها يعملات كما في قوله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الزَّبَلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ^(١)
والزبل جمع زابلة وهي ناقة سريعة السير؛ يعنى: لا تنعب الناقة. (قال المصنف: وما فيه علمية مؤثرة الخ) وصف العلمية بالتأثير مع أنه شرط لاتحادها بالسبب، ولم يقل تعريف مؤثر مع أن المعداد من الأسباب هو التعريف؛ لأن تبين عدم الاجتماع إلا مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف (عصام)، وأراد بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها (رضي). (قوله: يكون فيه علمية مؤثرة) وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأنها إما تكون سبباً لا غير أو شرطاً لا غير أو شرطاً وسبباً معاً، فالأول: في موضعين العدل ووزن الفعل، الثاني: في موضع واحد وهو الألف والنون على خلاف، فإن الألف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند البعض والعلمية شرطه، وعند بعض آخر الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر، الثالث: في أربعة مواضع بالاتفاق؛ في المؤنث بالتاء لفظاً أو تقديرأ، وفي العجمة، وفي التركيب، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة، وأما العلمية الغير المؤثرة فعلى ضربين؛ إما أن لا تجامع السبب؛ وذلك مع الوصف، وإما أن تجامع ولا تؤثر وهذا إذا كان مع ألف التانيث؛ نحو: صحراء وبشرى، ومع الجمع على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: حضاجر علماً (رضي). (قوله: واحترز بذلك) أي: بقوله مؤثرة عما؛ أي: عن علمية يجامع الخ فهي صفة احترازية، وقوله: بالسببية المحضة حال من فاعل مؤثرة، وقوله: فإن كل أحد الخ، علة مصححة للاحتراز

الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل، ولا يخفى أن هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور. (قوله: بالسببية المحضة أو مع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور، خلافاً لجماعة حيث قالوا: تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون ليس إلا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بألف التانيث الممدودة. (قوله: بواحد من الجماعة)

(قوله: جعل اشتراط هذا الشرط) أي: جعل المصنف رحمه الله اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل؛ أي: للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين، ولا خفاء في أن حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناشئ من الاشتراط المذكور دأثراً معه وجوداً وعدمأ. (قوله: عند الجمهور الخ) أي: انحصار تأثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافاً لجماعة؛ فإنهم ذهبوا إلى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا: إن تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون المزدتان ليس إلا لتحقق المشابهة بالألف

من الجماعة المسماة به نحو : (هَذَا زَيْدٌ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا آخَرَ) فإنه ^(١) أريد به المسمى بزید، أو ^(٢) يجعل عبارة عن الوصف ^(٣) المشتهر صاحبه به : كقولهم : «لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى» أي : لكل مبطل محق . «صُرِفَ» ^(٤) لِمَا ^(٥) تَبَيَّنَ

(١) أي : قول المرادف . (٢) عطف على بأول العلم . (٣) مثال كالمبطل . (٤) جواب إذا . (٥) بدليل ظهر بطريق الالتزام . هندي .

صُرِفَ (١) لِمَا (٢) تَبَيَّنَ (٣)

(١) خبر للقول إذا نكرو الشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية آه .

(٢) أي : لدليل ظهر بالالتزام .

(٣) أي : حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق . ج .

أي : بمفهوم صالح؛ لأن يراد به واحد من الجماعة . (قوله : فإنه أريد به المسمى بزید) وإلا لم يصح توصيفه بآخر؛ لأنه نكرة . (قال : لما تبين) أي : لدليل ظهر بالالتزام .

الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال . (قوله : أي : بمفهوم صالح الخ) هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله : فإنه أريد به المسمى بزید وإلا فالتنكير يحصل بالتأويل بواحد من الجماعة المسماة أيضاً . (قوله : أي : الدليل ظهر بالالتزام) فإنه ظهر من قوله : وما يقوم مقامهما الجمع وألفي التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما ، ومن قوله : فلا تضره الغلبة أنها لا تجماع الوصف ، ومن اشتراطها في التأنيث والمعرفة والمجمة والتركيب والألف والنون إذا كانا في اسم أنها تجماع ما هي شرط فيه ، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنهما تجماعهما من غير اشتراط ، ومن مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل أنهما متضادان ، فقد ظهر مما تقدم أنها لا تجماع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه ، وأن العدل ووزن الفعل متضادان .

عنهما ؛ أي : فإن كلاً من السببين كاف في منع الصرف بدون العلمية فمثل حمراء وحضاجر إذا نكرا لم يصرفا . (قال المصنف : إذا نكر الخ) أي : جعل في حكم النكرة بالإخراج من التعين على الإبهام بأن يراد به وصف اكتسب صاحبه من وضع العلم له ؛ أعني : المسمى به ، وذلك إنما يكون إذا تعدد الموضوع له ، أو وصف اشتهر به كان يراد بالحاتم الجواد ، وإنما أولنا قوله : نكر بالتنكير حكماً ؛ لأن مدار التعريف والنكارة هو الوضع لا الاستعمال يرشدك إليه تعريف المعرفة والنكرة (عصام) . (قوله : بواحد من الجماعة المسماة الخ) المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد أنه يوجب أن لا يتكرر المشترك بين اثنين ، وحقيقة التنكير في هذا القسم أن لفظ زيد موضوع لواحد مشخص ، فإذا أريد المسمى بالزاي والياء والدال صار اسم جنس متواطئاً يدخل فيه كل من سمي به ، فخرج عن العلمية ، وقوله : ورأيت زيداً آخر ، ونحو : رب سعاد وقطام (هندي) ، واللام في قوله : المسمى بزید للعهد الذهني ، وقوله : عن الوصف المشتهر صاحبه الخ ، قيد الاشتهار باعتبار الأغلب ، وإلا فيجوز أن يأول بوصف غير مشتهر بقرينة . (قوله : لكل فرعون موسى) في المختار أن فرعون بدون اللام لقب وليد بن مصعب ملك مصر ، ويقال أيضاً لكل متمرد وصاحب عتو وطغيان ، ولفظه قبضي أو عبري عرب وهكذا في القاموس ، قال عاصم : المترجم أن فرعون لغة عبرية كان فيها بمعنى المتعصب المتكبر وجمعه فراعنة ، وأما موسى فاسم شخص ، قال عمرو بن العلاء : أنه مُثَغِّلٌ بدليل انصرافه بعد التنكير ، وفعل لا ينصرف على كل حال ، وقال الكسائي : هو فعلي فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجحذب ، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير ، واعلم أن موسى وفرعون أعجميان ، وقال أبو البقاء : موسى اسم سرياني سمي به ؛ لأنه ألقى بين الماء والشجر ، فالماء بلغة القبطية : مو ، والشجر : شا ، فعرب ، وفرعون وليد بن مصعب بن ريان ؛ فإنه فرعون موسى عليه السلام ، وأما فرعون يوسف عليه السلام فهو الريان ، وكان بينهما أكثر من أربعين سنة ، وفي القاموس في مادة السامري : أن اسمه موسى وذكر فيه هذين البيتين :

إذا الطفلُ لم يُكْتَبْ نَجِيباً تَخَلَّفَتْ

ظُنُونُ مُرَبِّيهِ وَخَابَ الْمُؤْمَلُ

فموسى الذي رباه جبريل كافرٌ

وموسى الذي رباه فرعون مُرْسَلٌ

أي: ظهر، حين بين^(١) أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق «مِنْ^(٢) أَتَهَا^(٣) أي: العلمية «لَا تُجَامِعُ مُؤَثَّرَةً^(٤)»
إِلَّا^(٥) مَا^(٦) أي: السبب الذي «هِيَ^(٧) أي: العلمية «شَرَطُ^(٨) فِيهِ^(٩)»، وذلك^(١٠) في التأنيث بالناء^(١١) لفظاً أو
معنى^(١٢)، والمعجمة^(١٣) والتركيب^(١٤) والألف^(١٥) والنون المزيديتين، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة
مشروط بالعلمية «إِلَّا الْعَدْلُ^(١٦) وَوَزْنُ^(١٧) الْفِعْلِ^(١٨) استثناء^(١٩) مما بقي^(٢٠) من الاستثناء الأول أي: لا
تجامع^(٢١) مؤثرة غير ما هي^(٢٢) شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعها^(٢٣) مؤثرة، كما^(٢٤) في
عُمَرَ وَأَحْمَدَ. و^(٢٥) ليست^(٢٦) شرطاً^(٢٧) فيهما^(٢٨) كما في (ثَلَاثَ^(٢٩) وَأَحْمَرَ^(٣٠))، و^(٣١) هما^(٣٢) أي: العدل
ووزن الفعل «مُتَضَادَّانِ^(٣٣)»، لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء^(٣٤) على^(٣٥) أوزان مخصوصة^(٣٦)، ليس شيء

(١) يعني ظهر من غير بيان بل في ضمن بيان أسباب منع الصرف أو شرائطها ولذا اختار تبين على بين. (٢) بيان لما. (٣) مفعول لا تجامع تقدره لا تجامع سبباً من الأسباب التسعة إلا ما. هجره. (٤) مستثنى مفرغ. (٥) أي: في هذا السبب. (٦) أي: في تأثيره لو لم تكن العلمية شرطاً فيه لم يؤثر ولم يعتبر سبباً. (٧) أي: كون العلمية مشتركاً. (٨) احتراز عن الألف. (٩) كزئب. (١٠) نحو: إبراهيم. (١١) كعبلبك. (١٢) في الاسم كعمران وفي الصفة كسكران. (١٣) كعمر. (١٤) كأحمد. (١٥) هذا استثناء من قبيل غل غلعة إلا واحداً وإلا اثنين. (١٦) وهي صيغة تنهى الجموع بقي التأنيث ووزن الفعل. (١٧) أي: العلمية كعمر. (١٨) أي: العلمية. (١٩) حال من فاعل تجامع. (٢٠) تجامع العدل في عمر ووزن الفعل في أحد. (٢١) حال. (٢٢) أي: العلمية. (٢٣) بل سبب. (٢٤) أي: في العدل ووزن الفعل. (٢٥) فإنه منصرف للعدل والصفة. (٢٦) الواو استئناف أو اعتراض أو حالته. (٢٧) مبتدأ. (٢٨) خبره، أي: غير مجتمعين. (٢٩) أي: لا تجامعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان. (٣٠) متعلق بمتضاد. (٣١) خبر إن. (٣٢) فإن النحاة تتبعوا الألفاظ التي اعتبر بها العدل فوجدوا أنها منحصرة في ستة وهي فعل كأمس وفعل كسحر وفعل كقطام وفعل كاحمر وجمع ومفعول كمثل وفعل كثلث. وجبه عصمت.

مِنْ أَتَهَا لَا تُجَامِعُ مُؤَثَّرَةً إِلَّا مَا هِيَ شَرَطُ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ وَهُمَا مُتَضَادَّانِ

(قوله: استثناء مما بقي من الاستثناء الأول) أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الأول فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عاطف؛ لأن الأول استثناء من المطلق، والثاني استثناء من المقيد، ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس إذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف، ولو جعل المصنف قوله: العدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله: ما هي شرط فيه لكان أظهر دلالة وأخصر عبارة، ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الأسلوب. (قوله: كما في عمر وأحمد) اتفق النحاة على أن العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كأحمد أو لا كأصبع ويزيد

(قوله: أي: استثناء بعد تقييد الخ) أي: استثناء من المستثنى منه المقدر بعد تقييده بالاستثناء الأول، فالمستثنى منه المقدر لفظاً سبباً مطلقاً استثنى منه لفظاً ما هي شرط فيه، ثم استثنى من لفظه سبباً المقيد بقوله: إلا ما هي شرط فيه المؤول بقولنا: سبباً غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنين من ذلك المقدر إلا أن الأول من المطلق والثاني من المقيد. (قوله: ما يقال في توجيه ظرفين الخ) قالوا: لا يجوز تعلق ظرفين؛ أي: جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف، فلا يقال: مررت بزيد بعمر، إلا أن يعتبر تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالأول؛ نحو: رأيت زيداً في المسجد في الطاق. (قوله: ولو جعل الخ) بأن قال: لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل، فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد.

(قال المصنف: إذا نكر صرف) هذه الكلية على ما قيل: منقوضة بأفعل من علماً، فإنه إذا جعل مع من علماً ونكر يعتبر وصفه اتفاقاً من سيويه وأخفش؛ لأن كلمة من تحفظ أفعل عن أن يزول وصفه، وأجيب: بأن هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما ستعرفه. (قوله: أي: ظهر حين الخ) فإنه ظهر من قوله: وما يقوم مقامهما الجمع، وألفا التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: فلا تضربه الغلبة أنها تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والمعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنها تجامعها من غير اشتراط، فقد ظهر مما تقدم كله أن العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه. (قوله: من أنها؛ أي: العلمية)؛ أي: بدون اعتبار وصف التأثير؛ لثلا يلغو الحال؛ أعني: قوله الآتي مؤثرة كما هو الأصل في الضمير بخلاف اسم الإشارة. (قال المصنف: إلا العدل ووزن الفعل) أي: العدل التقديري؛ لأن التحقيق إذا جعل علماً زالت الوصفية فإذا زالت زال العدل أيضاً تبعاً له (عصام). وقوله: استثناء ما بقي؛ أي: استثناء متصل من الكلام السابق نظراً إلى معناه (سيد). وقوله: أي: لا تجامع غير ما هي الخ، إشارة إلى مذهب أبي حنيفة رحمة الله من أن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا وإلا يلزم التناقض في الكلام (فوائد). (قال المصنف: وهما متضادان) ولما لم يضبط أوزان العدل لم يتبين مما سبق أن العدل ووزن الفعل متضادان، فلذا لم يقل: وإنهما متضادان؛ ليكون تحت التبيين، فما في السيلكوتي من أنه ظهر من مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل إنهما متضادان فليس بظاهر. (قوله:

واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف، قيل: العلمية كثرات ومثلاث، فذهب أكثر النحاة إلى انصرافه؛ لأن العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية، وذهب جماعة إلى عدم انصرافه اعتباراً للعدل الأصلي، وإليه مال الشيخ الرضي قال: إن العدل أمر لفظي وهو باق، وأما الآخر وجمع وأخواته أصلاً فغير منصرفة عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلي، ومنصرفة عند الكوفيين. (قال: وهما متضادان) دفع لما يتوهم من أن القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فإن العلمية مؤثرة فيها مع أنها غير منصرفة بعد التثنية، وقد يدفع أيضاً بأن العلمية غير مؤثرة معها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها. (قوله: على أوزان مخصوصة) هي أوزان ثلاث ومثلاث وآخر وسحر وأمس عند تميم ولطام أيضاً عندهم.

وهما؛ أي: العدل ووزن الفعل متضادان) جواب عن سؤال مقدر؛ وهو أنه إذا لم يكن العلمية شرطاً في العدل ووزن الفعل جاز أن يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية، فإذا نكر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل، فيكون غير منصرف، فحينئذ لا يصدق قوله: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، فأجاب: بأن العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة الاستقراء، فإنه ليس شيء من أوزان العدل على واحد من أوزان الفعل المعبرة في منع الصرف؛ وهو كونه مختصاً بالفعل أو في أوله زيادة كزياته. (قوله: على أوزان مخصوصة) قيل: وهي منحصرة في ستة، وهي: أمس وسحر وزفر وثلاث ومثلاث وقطام. (قوله: أي: لا يوجد معها شيء الخ) إشارة إلى جواب ما أورده الهندي بأن في الاستثناء نظراً؛ لأنه إن أريد أنه لا يوجد سبب منهما إلا أحدهما كان استثناء الكل من الكل.

(فوائد): فاعلم أنه لا يجوز استثناء الكل من الكل إذا كان بلفظ المستثنى منه نحو: نسائي طوائق إلا نسائي وكذا لا يجوز بالمساوي مفهوماً نحو: إمائي كذا إلا مملوكاتي، بخلاف نحو: نسائي كذا الأرنب وهند وفاطمة، ونحو: عبيدي كذا إلا فلاناً وفلاناً ولا عبيد له سواهم، وتماه في كتب الأصول، وكتب الجزائري ههنا ما نصه: إن هذا التقدير من الشارح دفع لما يرد على عبارة المصنف؛ لأن الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر إما شيء ما أو سبب ما أو سبب من هذين السببين، والأولان خلاف الواقع؛ إذ يوجد مع العلمية غيرها من أسباب منع الصرف، وأما الثالث: فيستلزم اتحاد

(قوله: هي الفصل) أي: فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الأول بحرف مستقل. (قوله: اختلاف تأثير العلمية) فإن تأثيرها في المعطوف عليه؛ أعني: ما فيه بالسببية مع الشرطية، وفي المعطوف أعني: العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة. (قوله: وغرابة الأسلوب) أي: سوق الكلام على وجه لا يكون مبتدلاً لا يتنفر عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظياً ولا ممنوعاً حتى يخل بالفصاحة. (قوله: اتفق النحاة الخ) المقصود منه تحقيق المقام مع الإشارة إلى وجه اختيار خصوص: نحو: عمر مما يجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بأنه مما اتفق على منع صرفه، بخلاف ما إذا كان الممدول علماً منقولاً فإنه مختلف فيه وإلى وجه اختيار: نحو: أحمد بأنه كان غير منصرف قبل العلمية، ففي تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما إذا كان منصرفاً قبلها فإن التأثير للعلمية فيه ظاهر. (قوله: فذهب أكثر النحاة الخ) فإن قلت: هذا اختلاف في تأثير العدل بأنه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية أم في تأثير العلمية قلت: لا بل اختلاف في العلمية بناء على إيجابها لزوال متبوعه الذي هو الوصف، فلا تكون مؤثرة معه أولاً توجب زواله بناء على أن المعتبر العدل الأصلي؛ أي: الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول، وأن المعنى الوصفي لا يمارض العلمية فتجاءمه فتكون مؤثرة معه كما تشير إليه عبارة الرضي حيث قال: وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الأمر كما ذكرت. (قوله: وأما آخر وجمع وأخواته) فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الأصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الأسماء، ولذا اختلف في جمع وأخواته فقال بعضهم: إن عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية. (قوله: دفع لما يتوهم الخ) يعني: أن قوله: وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه.

منها^(١) من^(٢) أوزان الفعل المعتبرة في^(٣) منع الصرف «فَلَا يَكُونُ» أي: لا يوجد معها شيء من^(٤) الأمر الدائر^(٥) بين مجموع هذين الشيئين^(٦) وبين^(٧) أحدهما فقط «إِلَّا أَحَدُهُمَا» فقط لا مجموعهما. «فَإِذَا نُكِّرَ» غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية «بَقِيَ بِلَا»^(٨) سَبَبٍ أي: لم يبق^(٩) فيه سبب من حيث هو سبب فيما^(١٠) هي^(١١) شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه^(١٢) قد انتفى أحد السببين الذي^(١٣) هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر

(١) صفة شيء - أي: من هذه الأوزان الستة. (٢) خبر ليس. (٣) صفة أوزان. (٤) بيان لشيء. (٥) أي: الاحتمال الأعم بين مجموعهما أو أحدهما. (٦) نزع على قوله: مضاف، أي: العدل ووزن الفعل. (٧) أي: لا يكون العدل ووزن الفعل مع العلمية لأحدهما إذا نكر حرف. (٨) لا بمعنى غير لأن الحرف لا يدخل على الحرف. كطلحة. (٩) أي: في ذلك الاسم الغير المنصرف. (١٠) متعلق وبقي. (١١) كالعلمية. (١٢) علة لتبقى بلا سبب فيما هي شرط فيه. (١٣) صفة أحد.

فَلَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا^(١) فَإِذَا نُكِّرَ^(٢) بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ

(١) أي: العدل ووزن الفعل فقط لا مجموعهما.

(٢) أي: غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية.

(قوله، أي: لا يوجد شيء من الأمر الدائر) يعني: أن المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقاً لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو أحد الأمرين للزوم استثناء الشيء من نفسه، بل مفهوماً مردداً بين مجموع السببين، وأحدهما أو مفهوماً مساوياً له؛ أعني: ما يجامعه العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطاً بها، وهذا المعنى وإن كان منحصراً في أحدهما لكنه أعم منه بحسب التصور، وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد. (قوله: لم يبق فيه سبب) وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في أدريجان.

(قوله: لعدم صحة الحكم)؛ إذ ليس مطلق السبب منحصراً في أحدهما. (قوله: للزوم استثناء الشيء من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله: بل مفهوماً مردداً) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فإنه يقتضي أن لا يوجد مجموعهما في اسم، وعلى تقدير الوجود يقتضي أن يوجد أحدهما فقط إلا أنه عبر بالمفهوم المردد والأمر الدائر؛ ليكون المستثنى منه صادقاً على المستثنى شاملاً له شمول العام لأفراده. (قوله: أو مفهوماً الخ) عطف على قوله: مفهوماً مردداً والتفاير بالنظر إلى الصفة، وفيه إشارة إلى أن مقصود الشارح رحمه الله من الأمر الدائر التمثيل لا التخصيص. (قوله: وإن كان منحصراً في أحدهما) بحسب الاستقراء. (قوله: بالتصور)؛ إذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة، ولم يكن مشروطاً بها سوى أحدهما وهو مجموعهما إلا أنه ثبت بالاستقراء أنهما متضادان. (قوله: وهذا القدر) أي: العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الأصول في مباحث الاستثناء. (قوله: كما قالوا في كلمة التوحيد) في دفع ما قيل: إن أريد بلفظ إله المعبود مطلقاً لم يصح الحكم بالنفي، وإن أريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه إننا نختار الشق الثاني، ولا نسلم لزوم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن المعبود بالحق أعم مفهوماً من الله تعالى وإن كان مساوياً له في الصدق. (قوله: كما في أدريجان) فإن فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والمجعة والألف والنون الزائدتين بناء على أن المعرب

المستثنى والمستثنى منه، وتوضيحه: أن العدل ووزن الفعل إذا قيسا إلى العلمية بالتحقق معها فإما أن يتحققا معاً معها فيجتمع الأسباب الثلاثة، أو يتحقق معها أحدهما فقط، أما العدل فقط أو وزن الفعل فلتتحققهما مع العلمية احتمالاً عند العقل، إلا أن الواقع في نفس الأمر الشق الأول الأخير؛ أعني: ما يكون في ضمن أحدهما فقط، وأما الشق الأول؛ أعني: ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له، فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم إلى الأمرين، وذلك المفهوم العام المشار إليه بقوله: من الأمر الدائر بين مجموع الخ، هو وجود العلمية مع هذين السببين؛ لأنه الذي كان دائراً بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو أحد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن أحدهما فقط، وفائدة قوله: فقط، التنبيه على أن المراد أحدهما المأخوذ بشرط انتفاء الآخر لا المأخوذ لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على أن تحقق الأمرين يتضمن تحقق أحدهما في ضمنهما، إلا أنه مع تحقق الآخر لا مع انتفاء الآخر، والمقصود هو الثاني لا الأول هكذا حقق الكلام في هذا المقام. وقوله: بقي بلا سبب؛ أي: إن كان معها غير واحد منهما. (قوله: من حيث هو سبب) فإن الاسم الذي فيه العلمية والتأنيث مثلاً إذا نكر زالت علميته بالذات، وأما التأنيث فباق إلا أن وصف سببته وكونه معتبراً في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا يقال: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب، وأقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون كما في أدريجان، ويزول تأثير الجميع بزوال العلمية فإن المشروط لا يؤثر بدون الشرط. وقوله: المشروط بالعلمية، الباء صلة المشروط؛ أي: وانتفى السبب الآخر الذي شرطه العلمية، لكن لا بذاته، بل من حيث

المشروط بالعلمية^(١) من^(٢) حيث وصف سببته، فلا^(٣) يبقى^(٤) فيه سبب من حيث هو سبب «أو»^(٥) عَلَى سَبَبٍ^(٦) وَاحِدٍ فيما^(٧) هي^(٨) ليست بشرط^(٩) فيه من العدل ووزن الفعل هذا^(١٠) وقد قيل^(١١) على قوله: (وَهُمَا^(١٢) مُتَضَادَّانِ) أَنَّ (إِضْمِثْ) بكسرتين علماً للمفاضة^(١٣) من أوزان^(١٤) الفعل مع وجود العدل فيه فإنه^(١٥) أمر من (صَمَتَ يَضْمُتُ)^(١٦)، وقياسه أن يجيء بضميتين فلما جاء بكسرتين^(١٧) علم أنه معدول عنه^(١٨)، والجواب^(١٩): أن هذا^(٢٠) أمر غير محقق، لجواز ورود (إِضْمِثْ) بكسرتين^(٢١) وإن لم يشتهر. فالأوزان^(٢٢) التي تحقق فيها العدل تحقيقاً^(٢٣) كان أو تقديراً^(٢٤) لم تجامع وزن الفعل، وأيضاً^(٢٥) قد عرفت فيما تقدم أن مجرد وجود أصل محقق^(٢٦) لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء^(٢٧) منع الصرف إياه^(٢٨)، واعتبار خروج الصيغة^(٢٩) عن ذلك الأصل، وههنا^(٣٠) لا يقتضيه^(٣١) لوجود سببين^(٣٢) في (إِضْمِثْ) وراء العدل وهما العلمية والتأنيث. ثم^(٣٣) إنه أشار^(٣٤) إلى استثناء مثل: (أَحْمَرُ) علماً إذا نكر عن هذه القاعدة^(٣٥) على^(٣٦) قول سيبويه بقوله: «وَخَالَفَ سَبَبِيَّوِيَّةُ^(٣٧) الْأَخْفَشُ^(٣٨)»

(١) التي هي الشرط. (٢) متعلق بقوله انتهى بعد كون السبب الآخر فاعله بالعطف على فاعل تأمل. (٣) أي: في ذلك الاسم الذي غير منصرف. (٤) يعني لا يبقى هذا السبب الآخر أيضاً من حيث وصفه السببية فيبقى الاسم بلا سبب. (٥) بقى ذلك الاسم. (٦) حيث لم تكن العلمية شرطاً. (٧) أي: الاسم. (٨) أي: العلمية. (٩) بل سبب. (١٠) أي: خذ هذا الأمر الذي هو إذا نكر الاسم الذي أحد أسبابه العلمية يبقى بلا سبب أو مع سبب واحد. (١١) أي: اعترض عليه. (١٢) أي: العدل ووزن الفعل. (١٣) بيان بأن، المفاضة صحرى. (١٤) لأن في أوله زيادة كزيادته في أول الفعل غير قابل للتاء على وزن اضرب. لجرده. (١٥) اصمت. (١٦) حال. (١٧) علماً للمفاضة. (١٨) أي: اصمت بضميتين على غير القياس. (١٩) أن هذا الاعتراض. (٢٠) أي: كون اصمت معدود. (٢١) لاسيما على مذهب أبي زيد. (٢٢) من غير اعتبار نقله من اصمت بضميتين. (٢٣) أي: أوزان العدل. (٢٤) كثلث ومثلث. (٢٥) كعمر. (٢٦) جواب آخر بتسليم وجوده. ص. (٢٧) في كلام العرب. (٢٨) مضاف إلى فاعله. (٢٩) أي: اعتبار الوزن عط. (٣٠) أي: المددولة وهي أصبحت. (٣١) أي: في قوله: اصمت بكسرتين علماً للمفاضة. م. (٣٢) أي: العدل. (٣٣) يقتضيان منع صرفه. (٣٤) أي: بعد بيانه أن معنى ما منه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه بلا سبب أو مع سبب واحد. م. (٣٥) وهي علمية وما فيه مؤثرة إذا نكر صرف. (٣٦) متعلق بأشار. (٣٧) الواو استئناف أو اعتراض. (٣٨) سيبه فارسي هو التفاح منه سيبويه أي: راتحة، وهو لقب لإمام النحاة عمرو بن عثمان - (به) فاعل خالف.

أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ وَخَالَفَ سَبَبِيَّوِيَّةُ الْأَخْفَشُ

(قوله: وإيضاً قد عرفت) به يندفع النقض بآخر على وزن أفعل حيث قيل: إنه معدول عما كان معه اللام أو الإضافة أو من.

يلحق بالمعربي في زيادة الحروف وعدمها. (قوله: به يندفع) أي: بهذا الجواب لا بالجواب الأول يندفع النقض بآخر فإنه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية إذا سمى به.

وصف سببته وتأثيره. وقوله: أو على سبب واحد؛ يعني: إن كان مع العلمية أحدهما. (قوله: وقد قيل على النخ) أي: اعترض على الحكم الاستقرائي بأن العدل ووزن الفعل متضادان بأنه غير صحيح لاجتماعهما في لفظ إصمت؛ وهو بكسرتين؛ أي: بكسر الهمزة والميم، وقطع الهمزة ووصلها علماً لبرية مخصوصة على ما في شرح اللباب، وفي الإقليد: أنه اسم صحراء بعينها سميت بهذا الاسم؛ لأنه موضع خال يخاف فيها من المؤذيات والسراق، نزل فيها رفيقان قال أحدهما لصاحبه: اصمت^(١)؛ أي: اسكت ولا ترفع صوتك؛ لئلا يسمعه السراق فيقصدوننا، فسمى تلك الصحراء بإصمت، وهو أمر من يصمت بالضم فقياسه ضم الهمزة والميم، لكن كسراً في علم تلك الصحراء على خلاف القياس فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، قال الشاعر: أَشْلَى^(٢) سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوُخْشٍ إِضْمِثَ فِي أَضْلَافِهَا أَوْدُ

(١) ومنه قوله عليه السلام: «مَنْ صَمَتَ نَجَّأ».

(٢) أشلى أي: أغرى الكلب، وسلوق: قرية من اليمن ينسب إليها الكلب الجيد الأود الأعوجاج، وأعوجاج ظهر الكلب خاصة له؛ يعني: أشلى كلاباً سلوقية في أضلافا أود باتت تلك الكلاب بوحش أصمت، وبات الوحش بها أي: بالسلوقية (أقليد).

(قوله: من أوزان الفعل) إذ في أوله زيادة كزيادته وإن لم يختص بالفعل؛ لوجود نحو: إصبع، فهو من الأوزان الغالبة في الفعل، والغلبة ليست بمعتبرة عند المصنف، وقوله: مع وجود العدل فيه؛ أي: بناء على منع حصر أوزان العدل فيما ذكر؛ أي: فإذا نكر بقي فيه العدل ووزن الفعل فلا ينصرف. (قوله: إن هذا أمر الخ) أي: كون إصمت بكسرتين معدولاً عما بضميتين شيء غير محقق الوجود في كلامه لطافة فلا تغفل. (قال المصنف: وخالف سيبويه الأخفش) حاصله: منع الصغرى؛ أي: لائم أنه إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، فلم لا يجوز أن يكون هنا سبب يعود بزوال العلمية، وترتيب القياس على ما ذكره بعض الناس، هكذا كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد وكل ما بقي بلا سبب أو على سبب واحد صرف، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج إلى البيان فيئنها المصنف بأن قال: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إما أن تكون العلمية شرطاً فيه أو تكون سبباً محضاً، وما تكون العلمية شرطاً فيه إذا نكر بقي بلا سبب، وما تكون العلمية سبباً محضاً فيه إذا نكر بقي على سبب واحد، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، ثم إن سيبويه منع الصغرى كما هو مستفاد من قوله: وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر الخ بأن قال سيبويه لائم أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد لم لا يجوز أن يعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير في نحو: أحمر علماً فإذا اعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير يكون الاسم غير منصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، ثم إن الأخفش أبطل سند سيبويه كما دل عليه قول المصنف، ولا يلزمه باب حاتم الخ بأن قال الأخفش: الوصفية الأصلية لا تعتبر بعد التنكير في نحو: أحمر علماً؛ لأن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير لزم أن تعتبر حال العلمية في باب حاتم، ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم أن يتمتع باب حاتم من الصرف، ينتج أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، فيكون نحو: أحمر بعد التنكير منصرفاً، ثم إن سيبويه أجاب الأخفش بمقتضى قول المصنف لما يلزم من اعتبار متضادين بمنع صغرى، دليل الأخفش بأن قال: لا نعلم أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، لزم أن يعتبر الوصفية الأصلية حال العلمية في باب حاتم، كيف ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، لكن اللازم محال فالملزوم مثله، فثبت أن الوصفية الأصلية لا تعتبر حال العلمية في باب حاتم بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية في نحو: أحمر بعد التنكير؛ فإنه لا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد هذا. (قوله: الأخفش المشهور) قيد به؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل المتبادر، وهذا الأخفش هو المشهور من بين الأخفاش الثلاثة^(١)، الأول: الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه، الثاني: الأخفش الأوسط؛ وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، مات سنة عشر ومئتين، الثالث: الأخفش الأصغر؛ وهو أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد

(١) بل أكثر حتى قال السيوطي في المزمهر: أن الملقب بالأخفش من النحاة أحد عشر نحوياً.

تلميذ سيبويه، ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة^(١) جعله^(٢) أصلاً وأسند^(٣) المخالفة إلى الأستاذ وإن كان^(٤) غير مستحسن، تنبيهاً^(٥) على ذلك

(١) وهي إما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (٢) مصنف أي: قول التلميذ ظاهر مع موافقته لما ذكر من. (٣) مصنف. (٤) إسناد المخالفة إلى الأستاذ. (٥) للمتعلّم.

وثعلب مات سنة ٣١٥، ولفظ الأخفش من الخفش بفثحتين بمعنى: صغر العين وضعف البصر. (قوله: تلميذ سيبويه) يحتمل أن يكون تاء تلميذ أصلية وأن تكون زائدة، والأول راجح على ما يفهم من كلام أئمة اللغة، ففي مقدمة الأدب للزمخشري تلمذ له تلمذة: شاكردي كرداورا من باب درج وتاؤه أصلية فيكون تلميذ فعليلاً بالكسر مثل: قنديل مأخوذاً من التلمذة، والتلميذ بمعنى: شاكر، وجمعه تلاميذ كقناديل، وقد يقال: تلامذة على الشذوذ، أو على توهم أنه أعجمي كجواربة، وفراغة فظهر أنه من باب درج فقراءته بتشديد الميم من باب التفعّل غلط كما أخطأ من قال: إنه مصدر من باب التفعيل إلا أنه كسر أوله شاذاً أو ليدل على انحطاط درجة المتعلم عن درجة الأستاذ، وأما من حمل تاءه على الزيادة فقال: وزنه تفعيل وهو نادر أو معدوم فحيث كان من اللمذ بمعنى الأكل بأطراف الفم، والمناسبة وإن كانت موجودة إلا أن أصالة التاء محققة كما عرفته. (قوله: ولما كان قول التلميذ الخ) دفع لما نقله الهندي من أن الأولى رفع الأخفش؛ لأن سيبويه أستاذ، ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائم لرتبته، وقوله: من القاعدة؛ أعني قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وأسند المخالفة إلى الأستاذ) هذا مبني على أن فاعل المخالفة من هو البادي للفعل، وإن كان مفعولها أيضاً فاعلاً ضمناً، ثم إن الأستاذ بالذال المعجمة لفظ مركب أعجمي بمعنى المعلم والماهر في صنعته، وليس بعربي إذ لا يوجد كلمة عربية اجتمع فيها السين والذال (قاموس)، وعن علي القاري: الأستاذ بالمعجمة معرب المهملة، وعن ابن كمال: أن أصله أست آذ، فاستعماله بالذال المهملة غلط وفيه شيء (فروق). (قوله: وإن كان غير مستحسن) أي: وإن كان هذا الإسناد إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلا أنه لا بأس به عند كون المقصود إظهار الحق وإزالة الفساد، ألا ترى إلى قول الفقهاء: قال أبو حنيفة كذا خلافاً لهما، وقال كذا خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله، قيل: في بيان حكمة مخالفة تلامذة أبي حنيفة أنه رأى صبيّاً يلعب في الطين فحذره من السقوط، فأجابه بأن احذر أنت يا إمام السقوط، فإن في سقوط العالم سقوط العالم، فحيث قال لأصحابه إن توجه لكم دليل فقولوا به، وهذا من كمال ورعه واحتياطه، فلذا حصل المخالفة من الصاحبين في مقدار ثلث المذهب رحمة الله عليهم حيث كان اختلافهم رحمة علينا.

(قوله: ولما كان قول التلميذ أظهر الخ) يبعد أن يجعل الأخفش فاعلاً؛ إذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلاً مع أنه مناف للقاعدة الحقّة عنده، وامتناع نصب اعتباراً بتقدير اللام والقول بأنه منصوب على الظرفية أو الحالية

(قوله: يبعد أن يجعل الخ) رد على من قرأ الأخفش مرفوعاً فاعل خالف كيلاً يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ أصلاً وقول الأستاذ فرعاً. (قوله: إذ يلزم حينئذ الخ)؛ إذ المخالفة إنما تتحقق بعد تقرر الأصل للقاعدة الحقّة عنده؛ أي: عند المصنف رحمه الله؛ وهي أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وامتناع الخ) عطف على قوله: جعل؛ أي: يلزم حينئذ امتناع نصب اعتباراً؛ لأن شرط نصب المفعول له عند الجمهور أن يكون فاعله وفاعل الفعل الممثل به واحداً. (قوله: والقول) أي: القول في دفع لزوم امتناع نصب اعتباراً بأنه يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية؛ أي: وقت اعتباره الصفة الأصلية أو على الحالية؛ أي: حال كونه معتبراً للصفة الأصلية وعلى كونه بدل اشتمال من سيبويه؛ أي: خالف الأخفش اعتبار سيبويه الصفة الأصلية بعيد؛ إذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشيء من الوجوه المذكورة ليس نصاً في إفادته.

«في»^(١) انصراف «مِثْلٍ: أَحْمَرٌ، عَلَمًا»^(٢) إذا نكر ، والمراد مثل (أحمر): ما^(٣) كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي^(٤). فیدخل فيه^(٥) (سَكْرَانُ) وأمثاله، ويخرج عنه^(٦) (أَفْعَل) التأكيد، نحو: (أَجْمَع) فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية^(٧) فيه قبل^(٨) العلمية، لكونه^(٩) بمعنى (كل)^(١٠) وكذلك (أَفْعَل) التفضيل^(١١) المجرد عن (مِنْ) التفضيلية^(١٢)، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية^(١٣) فيه حتى صار (أَفْعَل) اسماً^(١٤). وإن كان معه (مِنْ)^(١٥) فلا ينصرف^(١٦) بلا خلاف^(١٧)، لظهور معنى الوصفية^(١٨)

(١) متعلق بـ مخالف. (٢) حال من أحمر لأنه مفعول للمماثلة. لا رى. (٣) أي: وصف. (٤) يعني يوضع لمعنى الوصفية يستعمل فيها أيضاً وأن نسأل عنه هل خلاف مقتضى الظاهر م. (٥) أي: في هذا الخلاف. (٦) أي: من نحو: أحمر. (٧) وهي الجمعية. (٨) أي: قبل النقل من الوصفية إلى العلمية. (٩) أجمع. (١٠) أي: لفظ كل، وهو اسم جامد ليس فيه معنى الوصفية. (١١) وكذلك ثلث. تاري. (١٢) كذا علم. (١٣) يعني أفعال التفضيل ضعيف. (١٤) أ- أي: كاسم أفعال الخالي من الصفة كأديب مثلاً. ب- جامداً ليس فيه الوصف. (١٥) اسم كان. (١٦) عند التنكير. (١٧) بين سيويه والأخفش. (١٨) بعد التنكير في معنى الوصفية ولذا لم يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء فإذا تجرد عن من التيسر بأفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف. وجيه الدين.

في مِثْلِ أَحْمَرَ عَلَمًا

أو كونه بدل الاشتغال بعيد. (قال، في مثل أحمر علماً) حال من أحمر؛ لأنه مفعول للمماثلة. (قوله، وكذلك أفعال التفضيل) وكذلك ثلاث. (قوله، لضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف أفعال فعلاء ولذا لا يعمل أفعال التفضيل في الظاهر دون أفعال فعلاء. (قوله، حتى صار أفعال اسماً) أي:

(قوله؛ لأنه مفعول للمماثلة) كأنه قيل فيما يماثل أحمر علماً. (قوله؛ وكذلك ثلاث) هذا يشعر بأنه ينصرف بالاتفاق، لكن في الرضي خلافة حيث قال: إن اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الذي ألقيناه لأجل العلمية، قلنا: في ثلاث ومثلث وبأيهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما هي أحمر، وفرق بعضهم بين هذا الباب وأحمر بأن قال: إن الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل، وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير؛ إذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف أحمر المنكر؛ فإنه لا مانع أن يكون المعنى: رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة. (قوله؛ بخلاف أفعال فعلاء) فإن الوصفية فيه ظاهرة. (قوله؛ دون أفعال فعلاء) فإنه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشمار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان

(قوله: في مثل أحمر علماً) إنما قال: في مثل أحمر؛ لأن الوصفية في مثل ثلاث ومثلث لازمة للعدل، فإن انتفت بالعلمية انتفى العدل أيضاً؛ لوجوب انتفاء اللازم من انتفاء الملزوم، فلم يبق فيه إلا العلمية، فإذا نكر بقي بلا سبب (نعمه). وقوله: وأمثاله؛ أي: مما كان فيه ألف ونون زائدتان، وكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً. (قوله: ويخرج عنه أفعال التأكيد) أي: لعدم ظهور معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى كل، تقول: جاء القوم أجمعهم؛ أي: كلهم، سواء كانوا مجتمعين أو لا، فوصفته ضعيفة بسبب غلبة الاسم عليها، والوصفية الضعيفة الزائدة لم يعتبره سيويه والأخفش. وقوله: حتى صار ضمير صار راجع إلى أفعال التفضيل المجرد عن من فقوله: أفعال اسماً منصوب خبر صار؛ يعني: أنه صار ملحقاً بالفعل اسماً كأفكل وأرنب، وقيل: أي: كالاسم الخالي عن الصفة^(١) كأفكل، فإني إذا قلت: زيد أفضل يحتمل عند السامع أن معناه زيد لقبه أفضل فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق. (قوله: وإن كان معه من فلا ينصرف) فإن من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الاسمية مجال فإذا سمي رجل بأفضل من أقرانه فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق للوصفية ووزن الفعل، فلا بد أن يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما قدمناه مع أنه داخل في المراد بنحو: أحمر فيكون منصرفاً عند الأخفش وغير منصرف عند سيويه وليس كذلك، بل غير منصرف بلا خلاف، فلا بد أن يفسر نحو: أحمر، بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة، ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصاً في وصفيته بعد العلمية كذا قيل، وأظن أنه غير وارد؛ لأن مثل هذا غير داخل في نحو: أحمر، فإن أحمر على ما سيأتي قد زالت وصفيته، إلا أن سيويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف أفعال من، فإن وصفيته محققة بسبب من التفضيلية، فأين أحدهما من الآخر؟ (نعمه). (قوله: لظهور

فيه بسبب^(١) (مِنْ) التفضيلية^(٢) «إِغْتِبَاراً لِلْوَصْفِيَّةِ»^(٣) الْأَصْلِيَّةِ بعد التنكير أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره^(٤) الوصفية الأصلية بعد^(٥) التنكير، فإنه^(٦) لما زالت العلمية^(٧) بالتنكير، لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها^(٨)، وجعله^(٩) غير منصرف، للوصفية الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف^(١٠) والنون المزيديتين. فإن^(١١) قلت: كما أنه^(١٢) لا مانع^(١٣) من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث^(١٤) على اعتبارها أيضاً^(١٥) فلم اعتبرها وذهب^(١٦) إلى ما هو خلاف الأصل^(١٧) فيه^(١٨)؟ أعني منع الصرف^(١٩). قيل: الباعث على اعتبارها امتناع^(٢٠) (أَسْوَدَ وَأَرْقَمَ) مع زوال الوصفية عنهما وفيه^(٢١) بحث^(٢٢)، لأن الوصفية^(٢٣) لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما^(٢٤) شائبة^(٢٥) من الوصفية^(٢٦) لأنَّ الأسود اسم للحبة السوداء والأرقم للحبة التي فيها سواد وبياض وفيهما^(٢٧) شُمة^(٢٨) من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار

(١) لأن سبب من لا يلتبس بأفعل المسمى فظهر معنى الوصفية. م. (٢) نحو: أحر. (٣) مفعول اعتباراً واللام للتعليل لا للتعليل. (٤) سيبويه. (٥) ظرف اعتبار. (٦) شأن. (٧) الممانعة من اعتبار الوصفية لأن العلمية للخصوص والوصفية للمعوم. (٨) سيبويه. (٩) سيبويه: أي الاسم المنكر وهو نحو أحر. رضا. (١٠) كما في سكران. (١١) هذا نقض على قول سيبويه من جانب الأخفش في أحر مثلاً. (١٢) شأن. (١٣) أي: لا مقتض لما في أحر. (١٤) أي: لا سبب. (١٥) سيبويه. (١٦) لأن الأصل في الاسم المنصرف. (١٧) أي: في اسم المرب. (١٨) جواب. أي أجيب من طرف سيبويه. (١٩) من الصرف. (٢٠) أي: في هذا الجواب. (٢١) أي: نظراً. (٢٢) الأصلية التي هي سبب. (٢٣) بعد الاسم. (٢٤) أي: رائحة. (٢٥) التي وضعت أسود وأرقم لهما. (٢٦) أي: الأسود وأرقم هما اسمان للحبة. (٢٧) أي: رائحة.

إِذَا تَكَّرَ اعْتِبَاراً لِلْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ

صار ملحقاً به كافك. (قال: اعتباراً) يجوز أن يكون مصدراً لخالف، لأن ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله: لأجل اعتباره الوصفية الأصلية) بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت. (قوله: وفيه بحث الخ) إن قيل، جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما إذا سميت بأحمر من فيه حمرة، أجيب بأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضع له لغة، ولذلك تراها مجردة عن المعنى الأصلي كزيد.

كونه موضوعاً صفة. (قوله: أي: صار ملحقاً به) يعني: أنه لتجرده عن من التفضيلية صار ملحقاً بالفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف. (قوله: بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت) أي: ليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية؛ إذ ليس معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، بل معنى اعتباره أنه يجعله مع زواله كالثابت لكونه أصلياً وزوال ما يضافه حتى لو أريد منه المعنى الوصفي جاز نظراً إلى زوال المانع. (قوله: وكذلك تراها الخ) أي: ترى الأعلام في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو؛ فإن زيدا وعمراً مصدران من زاد يزيد زيدا وزيادة، وعمر بالكسر عمر أو عمارة؛ أي: عاش زماناً طويلاً لم يعتبر معناهما الأصلي في حال العلمية، وإنما قلنا: في الأغلب؛ لأنه في بعض الأعلام اعتبر بلمح ذلك.

معنى الوصفية فيه) يعني: قبل العلمية؛ أي: ولكون علامة الوصف؛ أعني: من التفضيلية مذكرة للوصفية الزائلة بخلاف باب أحر؛ لتعريه عن العلامة الدالة على الوصف، وبالجمله لا ينتقض القاعدة بمثل أفعل من ففتظن. (قال المصنف: اعتباراً للوصفية الخ) أن جعل سيبويه فاعلاً يكون قوله: اعتباراً مفعولاً له؛ لأن المعبر والمخالف حيثن واحد فيوجد شرط حذف اللام واليه أشار بقوله؛ أي: إنما خالف سيبويه الخ، وهو الأصوب وإن جعل مفعولاً لا يكون قوله اعتباراً مفعولاً له؛ لعدم اتحاد الفاعل فيمكن حيثن أن يكون بدل اشتغال بحذف الضمير؛ أي: خالف الأخفش سيبويه اعتباره للوصفية الأصلية (هندي): (قال المصنف: بعد التنكير) ظرف الاعتبار فالأخفش لم يعتبرها؛ لأن الساقط^(١) لا يعود فلا يعتبر، وقال سيبويه: الساقط لمانع يعتبر بعد زوال ذلك المانع بناء على أن المانع إذا ذهب عاد الممنوع (هندي). (قوله: وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية) يعني: أن نحو: أحر كان في الأصل وصفاً وقد زال بالعلمية فبعد زوالها يعود الحكم الأصلي لزوال المانع العارض، وأما عود نفس الوصف فلا قائل به فإن معنى أحر قبل التسمية شيء له الحمرة، وبعدها ذات مشخصة، وبعد التنكير شخص ما من الأشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد حكم الوصف لا نفسه. (قوله: فلم اعتبرها وذهب الخ) يعني: أن اعتبارها يوجب ارتكاب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل^(٢) في هذا الباب، قال العصام: فإن قلت: لم حكم سيبويه بأن منع

(١) يعني: أن الأخفش يقول الوصفية ساقطة بالعلمية التي هي وضع ثان فلا تعود في ثاني الأزمان.
(٢) إذ الأصل في الاسم الصرف.

الوصفية فيهما^(١) اعتبارها^(٢) في (أحمر) بعد التنكير لأنها قد زالت عنه بالكلية^(٣)، وأما^(٤) (الأخفش) فذهب إلى أنه^(٥) منصرف^(٦)، فإن الوصفية^(٧) قد زالت عنه^(٨) بالعلمية، والعلمية^(٩) بالتنكير، والزائِل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم^(١٠) يبق فيه^(١١) إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون^(١٢) المزيديتان، وهذا القول^(١٣) أظهر^(١٤)، ولما اعتبر سبويه الوصف الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلاً^(١٥) لزمه^(١٦) أن يعتبره في حال العلمية أيضاً^(١٧) فيمتنع نحو: (حاتم)^(١٨) من الصرف للوصف الأصلي والعلمية؛ فأجاب عنه^(١٩) المصنف بقوله: «وَلَا يَلْزَمُهُ»^(٢٠) أي: سبويه، من اعتباره الوصفية الأصلية^(٢١) بعد التنكير في مثل (أحمر) علماً .
«بَابُ»^(٢٢) حَاتِمٌ أي^(٢٣): كل كان علم في الأصل وصفاً

(١) أي: في أسود وأرقم بعد الاسم. (٢) فاعل لا يلزم. (٣) فلا يقاس على أسود وأرقم اسمين. (٤) عطف على مقدر أي: أما سبويه فذهب. (٥) أي: أحمر. (٦) بعد التنكير. (٧) أي: في نحو أحمر. (٨) أي: من نحو أحمر. (٩) قد زالت في أحمر. (١٠) بعد زوال الوصفية والعلمية الأول والثاني والثالث بالتنكير. (١١) في نحو أحمر. (١٢) في سكران. (١٣) أي: قول الأخفش. (١٤) استئناف. (١٥) بالعلمية لأن الزائِل المانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المنع. (١٦) جواب لما. (١٧) أي: كما اعتبر بعد التنكير. (١٨) لكونه اسم فاعل في الأصل. (١٩) عن هذا اللزوم من جانب سبويه. (٢٠) من الإلزام أو اللزوم. (٢١) الزائِل بالعلمية. (٢٢) فاضل لا يلزم. (٢٣) تفسير للبَاب وهذا الجُرْجُ حصص مجتمعة.

وَلَا يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتِمٍ

(قوله: وأما الأخفش) قال الرضي: قال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف. (قوله: وهذا القول أظهر): لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر.

(قوله: وأما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس عند الأخفش وعلى القياس عند سبويه.

صرف نحو: أحمر بعد التنكير للوصفية الأصلية مع أن عهد العلمية الأصلية أقرب فهي بالاعتبار أنسب، قلت: لأن الوصف الأصلي^(١) يعتبر كما مر دون العلمية الأصلية انتهى، فإن قلت: مم علم اعتبار الوصفية الأصلية في نحو: أحمر؟ قلنا: لأنها لو لم تعتبر لكان القياس أن يقال في جمع أحمر أحمر، كما يقال في أحمد أحمدون، فلما لم يقولوا كذلك علم أنهم اعتبروا الوصفية الأصلية فافهم. (قوله: قيل: الباعث الخ) يعني: أجب بعضهم بهذا، وحاصله: أن سبويه قاس اعتبار الوصفية في نحو: أحمر بعد التنكير على اعتبارها في نحو: أسود وأرقم اسمين للحية كما مر؛ لزوال الوصفية في كلا القسمين. وقوله: وفيه بحث الخ ويمكن أن يمنع اشتراط بقاء المعنى الوصفي عند غلبة الاسمية، فإنه وإن صرح به الرضي إلا أنه مخالف للغة. وقوله: ففيهما شائبة من الوصفية؛ أي: فقياس أحمر على أسود وأرقم قياس مع الفارق. (قوله: لأنها قد زالت عنه بالكلية) فإن أحمر حال العلمية اسم لذات يجوز أن تكون متصفة بالسواد، وإذا نكر فالمراد به المسمى بأحمر، وإن كان كلهم متصفين بالسواد نعم لو جعل مثل أحمر علماً للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية، وأمكن اعتبارها كما في أسود وأرقم (نعمه). (قوله: فأما الأخفش فذهب الخ) قال الأخفش في كتاب الأوسط: أن خلافه في نحو: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف؛ أي: فلا يكون بينهما خلاف في الحكم، بل الوصف الأصلي معتبر عندهما، لكن على خلاف القياس عند الأخفش، وعلى وفق القياس عند سبويه، ولعل المصنف لم يطلع على هذا، وإلا فلم يكن يحكم بالكلية (عصام وجزائري)، فيكون الحق

(١) في نحو: أرقم.

مع بقاء العلمية، بأن^(١) اعتبر فيه أيضاً^(٢) الوصفية الأصلية، وحُكِمَ^(٣) بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية «لَمَّا يَلْزَمُ» في (بَابِ حَاتِمٍ) على تقدير منعه من الصرف^(٤) «مِنْ» اِغْتِبَارِ الْمُتَضَادِّينِ^(٥) يعني^(٦): الوصفية والعلمية فإن^(٨) العلم للخصوص والوصف للعموم «فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ»^(٩) وهو منع صرف لفظ^(١٠) واحد بخلاف ما^(١١) إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب^(١٢) آخر كما^(١٣) في (أَسْوَدَ)^(١٤) و(أَرْقَمَ)،

(١) بيان اللزوم ومتعلق بقوله: ولا يلزم. (٢) كما اعتبرها في نحو أحمر. (٣) سيبويه. (٤) علة للمنفى لا للمنفى. لاري. (٥) علة للمنفى لا للمنفى من. (٦) بيان لما. (٧) المراد من المتضادين. (٨) علة التضاد. (٩) وحدة فردية لا نوعية. هندي. (١٠) من قبيل تتابع الإضافة. (١١) مصدرية. (١٢) أي: غير العلمية وهو وزن الفعل. (١٣) اعتبرت. (١٤) نظير لا مثال.

لَمَّا يَلْزَمُ مِنْ اِغْتِبَارِ الْمُتَضَادِّينِ^(١) فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ

(١) ١ - والمراد من المتضادين الوصفية والعلمية فإن العلم للخصوص بحيث لا يطلق على غير. والوصف عام مخصوص بواحد في حكم واحد وذلك الحكم منع صرف لفظ واحد. أي في شأن أثر واحد. تحصيل. ب - إذ العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع عليها.

(قال، لما يلزم) علة للمنفى لا للمنفى. (قوله، فإن العلم للخصوص والوصف للعموم) يعني: أنه أراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات؛ لأن العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف، فالتقابل بينهما بالعرض. (قال، في حكم واحد) أي: في شأن أثر واحد وتحصيله. (قوله، وهو منع صرف لفظ واحد) منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ وهو واحد؛ أي: بالنوع ولا في منع صرف أحمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع.

(قوله: لا يؤثر) بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. (قوله: علة للمنفى) أي: لنفي اللزوم فإن علة اللزوم اعتبار الوصف الأصلي في أحمر. (قوله: يعني: أن المراد الخ) أي: في تعليل الشارح رحمه الله التضاد بقوله: فإن العلم الخ إشارة إلى أمرين؛ أحدهما: أنه أراد المصنف رحمه الله بالتضاد مطلق التقابل؛ لأن الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا موجودين حتى يتصور التضاد بينهما، وثانيهما: أنه لم يرد التقابل الذاتي لأنه أثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما؛ أعني: العلم والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات معانيهما. (قوله: أي: في شأن الخ) يعني: الكلام على حذف المضاف؛ إذ ليس الحكم حاصلًا في حاتم. (قوله: منعاً شخصياً) فالمراد بقوله: في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر. (قوله: فلا يرد اعتبار المتضادين في منع الخ) أي: إذا قيد الشارح رحمه الله منع الصرف بقوله: لفظ واحد ولم يقل: وهو منع الصرف مطلقاً لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ. (قوله: وهو واحد؛ أي: بالنوع) جملة معترضة لدفع توهم أن منع صرف الألفاظ ليس حكماً واحداً فلا حاجة إلى التقييد بلفظ واحد. (قوله: ولا في منع صرف أحمر الخ) أي: إذا قلنا: منعاً شخصياً لا يرد اعتبار المتضادين في منع أحمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع؛ لأن المنع لأجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية؛ لامتناع توارد العلتين

مع سيبويه فإن القول ما قالت حذام، وقوله: من غير ضرورة؛ أي: ولا ضرورة ههنا؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الانصراف. (قوله: أو الألف والنون) أي: في سكران وأمثاله وفيه أن سكران حال العلمية من قبيل ذي الألف والنون اسماً، وبعد زوال العلمية التي هي شرط يزول الألف والنون أيضاً؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط. (قوله: وهذا القول أظهر) أي: قول الأخفش أظهر من سيبويه؛ لأن المعلوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. وقوله: بعد التنكير الأولى إسقاطه. (قوله: لزمه أن يعتبره) جواب لما، والأولى أن يقول: كان مظنة أن يلزمه (عصام)، إلا أن يقال: اللزوم إدعائي من السائل أو المعنى لزمه بحسب الظاهر لا في الحقيقة. (قوله: فيمتنع نحو: حاتم) أي: والحال أنه منصرف البتة، فهذا إشارة إلى بطلان اللازم. (قال المصنف: ولا يلزمه باب حاتم) قوله: يلزم من الملزوم أو الإلزام، وقوله: من اعتباره إشارة إلى منشأ اللزوم، وأراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفي، قال في القاموس: حاتم بكسر التاء، والعامة يفتحه انتهى، وهو من حتم بمعنى حكم وقضى، وبابه ضرب جعل اسماً لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم، ثم إن النزاع ليس في منع صرف نحو: حاتم، فإن السماع حاكم بانصرافه، بل في كونه واقعاً على القياس. (قوله: بأن اعتبر فيه أيضاً) بيان للمنفى وهو اللزوم؛ أي: بأن اعتبر سيبويه في باب حاتم كما اعتبر في باب أحمر، وقال عصام: وتقرير اللزوم أنه لو امتنع أحمر للوصف الأصلي ووزن الفعل لامتنع حاتم أيضاً للوصف الأصلي والعلمية؛ لأنه لا تضاد بينهما، وقوله: للعلمية؛ أي: الحالية كما في نسخة. (قال المصنف: لما يلزم في باب حاتم الخ) علة للمنفى لا للمنفى الذي هو اللزوم، فإن علته اعتبار الوصف الأصلي في باب أحمر كما مر، وما موصولة لا مصدرية بقرينة من؛ أي: لما يلزمه، فحذف العائد لعلمه من السياق، وليس لك أن تدفع الإلزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الأصلي مستنداً بقول الشاعر:

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْثِي

فإن^(١) قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة^(٢) والعلمية^(٣) لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل: (حاتم) لا يلزم اجتماع المتضادين^(٤). قلنا^(٥): تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر^(٦) في حكم^(٧) واحد، وإن لم^(٨) يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه^(٩) شبيه به، فاعتبارهما معاً غير مستحسن^(١٠). «وَجَمِيعُ الْبَابِ^(١١)» أي: باب غير المنصرف «بِالْأَمِّ^(١٢)» أي: بدخول لام التعريف عليه^(١٤) «أَوْ الْإِضَافَةِ^(١٥)» أي: إضافته^(١٥) إلى غيره «يَنْجَرُّ^(١٦)» أي: يصير^(١٦) مجروراً «بِالْكَسْرِ^(١٧)»، أي: بصورة الكسر لفظاً^(١٨) أو تقديراً، وإنما لم يكتف بقوله: (يَنْجَرُّ) لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: ينكسر، لأن^(١٩) الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً^(٢٠). وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة^(٢١) منصرف أو غير منصرف، فمنهم: من^(٢٢) ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً^(٢٣)، لأن^(٢٤) عدم انصرافه إنما كان لمشايبته الفعل^(٢٥)، فلما ضعفت هذه المشابهة^(٢٦) بدخول^(٢٧) ما هو من خواص الاسم أعني^(٢٨): اللام^(٢٩) أو الإضافة. قويت جهة الاسمية، فرجع^(٣٠) إلى أصله^(٣١) الذي هو الصرف^(٣٢) فدخله^(٣٣) الكسر دون

(١) أي: فلا يلزم فيهما اعتبار متضادين في حكم واحد. (٢) أي: الموجودة. (٣) أي: الحالية. (٤) فيلزم سيويه باب حاتم. رضا. (٥) بل نقول ليس في هذا المقام أن يتوهم اجتماع. (٦) أي: العلم. (٧) في منع الصرف. (٨) ذلك التقدير. (٩) تقدير. (١٠) عند البقاء. (١١) مبتداً. (١٢) واللام للمهد إشارة إلى باب غير المنصرف. (١٣) الباء سببية. (١٤) أي: على الاسم الغير المنصرف. (١٥) أي: الاسم. (١٦) غير المنصرف. (١٧) نحو: مررت بالأحر وعصرمك. هندی. (١٨) كما في أحركم. (١٩) حلة عدم الاكتفاء. (٢٠) كما يطلق على الحركات الإعرابية. (٢١) أي: حالة دخول اللام أو الإضافة. رضا. (٢٢) وهو الزجاج ومن تابعه. (٢٣) وهذا القيد لتحقيق المقابلة بين المذهب الثلاث. (٢٤) حلة منصرف. (٢٥) في الاحتياج والفرعية. (٢٦) أي: مشابهة غير المنصرف الفعل. (٢٧) متعلق بضعفت وسببية. (٢٨) تفسير لما. (٢٩) أي: دخول اللام. (٣٠) جانب أي هذا الاسم. (٣١) اسم. (٣٢) من النحاة. (٣٣) اسم.

وَجَمِيعُ الْبَابِ بِالْأَمِّ أَوْ بِالِإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ.

(قوله، قلنا، تقدير أحد الضدين) الخ، بل نقول: ليس في هذا المقام إلا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك أن لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر، ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلها وهو المدلول، ولا بين إرادة العموم والخصوص إن جُوز استعمال المشترك في المعنيين، وإن لم يجوز ذلك ليس للتقابل، ولك أن تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه، وهو أن الوجود اللفظي بإزاء الوجود المعيني فكرهوا أن يكون في عالم اللفظ ما يندر في عالم المعين، أو لا يكون فيه في بادئ النظر تأثير الضدين في أمر موجود واحد بالخص سواء كان الضدان مجتمعين أو لا، وإنما قلنا: في بادئ النظر؛ لأن الضدين قد يؤثران في أمر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج، وذلك تدقيق فلسفي. (قوله، لكنه شبيه به) فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (قوله، أي باب غير المنصرف) يعني: أن اللام للمهد. (قوله، أي، بصورة الكسر) يعني: إن أراد بالكسر صورة الكسر بطريق

على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب، وما قيل: إنه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معاً، بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء؛ لأنه إن لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدتين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا صورتين اعتبار المتضادين معاً في حكم واحد متحقق بلا مرية. (قوله، بل نقول الخ) إضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعارض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية وليس إضراباً عن جواب الشارح رحمه الله إلى جواب آخر؛ إذ حاصله إثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية، ولا يخفى أنه لا يدفع السؤال بل يحقته. (قوله، في هذا المقام) أي: مقام اجتماع الوصفية والعلمية. (قوله، وهو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر إلى المدلول

لأنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف، أو منع الصرف بالعلمية كما في قوله:
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ
(قال المصنف: من اعتبار المتضادين) أي: المتقابلين بالعرض، والمراد من اعتبارهما أن يعتبر متحققين في اسم من أثر واحد؛ فإنه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معاً وهو مستقيح، وقال الهندي: أنه ممتنع؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً لزم توارد مؤثرين على أثر واحد، وإن اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين، والفرق بين الضدين والتقيضين: أن الضدان لا يجتمعان في الوجود، بل يرتفعان كالسواد والبياض، والتقيضين لا يجتمعان في الوجود ولا يرتفعان كالموت والحياة. (قوله: فإن العلم للخصوص) يعني: أن العلم موضوع بالوضع الشخصي للخصوص، والوصف موضوع بالوضع النوعي للعموم، وبين الخصوص والعموم تضاد. (قال المصنف: في حكم واحد) أي: في شأن أثر واحد، وتحصيله بتقدير مضاف، وإنما قيده به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كما في قوله:

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ^(١) مِنْ أَلٍ جَعْفَرٍ
فِيَا عَيْدَ شَمْسٍ لَوْ نَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا

(١) الحوص شقيق في مؤخر العين.

الاستعارة؛ لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين، ويطلق على الحالة الإعرابية مجازاً، فالظاهر أن يقول: بالكسرة؛ لعدم اختصاصها بالبناء. (قوله: أعني: اللام أو الإضافة) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية، قيل: وجه ذلك أنهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي.

المطابق والتضمني والالتزامي، ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت. (قوله: ولا بين العموم والخصوص الخ) يعني: أن العموم والخصوص وإن كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما إذا أريد بأحمر المسمى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما على محل العموم الوصفي؛ أي: ذات الحمرة ومعنى الخصوص العلمي وهو الذات المعينة. (قوله: ولا بين إرادة الخ) أي: لا تدافع بين إرادة المعنى الوصفي العام وبين إرادة المعنى العلمي الخاص. (قوله: إن جوز الخ) أي: إن من جَوَّز استعمال المشترك في المعنيين لا يفرق بين أن يكون ذلك المشترك من الأضداد كالجون والبيع وبين أن لا يكون كذلك. (قوله: وإن لم يجوّز الخ) أي: إن لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك؛ أي: عدم التجويز ليس لأجل تقابل المعنيين فإنه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما أيضاً كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه، بل لأجل عدم وروده في الاستعمال. (قوله: ولك أن تقرر الكلام) أي: كلام المتن. (قوله: للشبهة) أي: الشبهة المذكورة بقوله: فإن قلت. (قوله: إن الوجود اللفظي بإزاء الوجود العيني) بناء على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور. (قوله: في بادئ النظر) أي: ظاهر النظر أو أول النظر. (قوله: سواء كان الخ) أشار بهذا التعميم إلى أنه لا مجال لورود تلك الشبهة حيثئذ؛ لأن مدارها على لزوم اجتماع المتضادين. (قوله: كالكييفيات الخ) أي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الأربعة التي تتركب منها المواليد الثلاثة؛ أي: المعادن والنبات والحيوان. (قوله: المؤثرة في المزاج) فيه بحث؛ لأنهم قالوا: إن العناصر الأربعة إذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استمدت لأن يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكييفيات الأربع متشابهة في جميع الأجزاء، فالمؤثر في المزاج هو المبدأ، والكييفيات الأربع شروط وآلات والمزاج مصدر ما زج؛ أي: خالط أطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة. (قوله: وذلك تدقيق فلسفي) في التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن؛ أي: هذا تدقيق منسوب إلى الفلاسفة؛ أي: الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك، ويقولون: الأجسام كلها مركبة من الأجزاء التي لا تتجزئ والمماثلة واختلاف الأنواع باختلاف الكييفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء. (قوله: يعني: أن اللام للعهد) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان أن اللام في الباب للمهد. (قوله: بطريق الاستعارة) أي: استعمال لفظ المشبه به في المشبه ووجه الشبه اتحادهما في الصورة والهيئة. (قوله: فالظاهر الخ) كيلا يحتاج إلى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح في العبارات من دأب الفصحاء. (قوله: دون سائر الخواص) فإنها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل. (قوله: مغيرتان لمدلول

حيث اعتبر العلمية في أحوص من جهة منع الصرف وجمعه على أحاوص، واعتبر الصفة من جهة جمعه على حُوص، توضيحه: أن الشاعر جمع الأحوص تارة حال العلمية على الحوص باعتبار الصفة الأصلية، وتارة على الأحاوص باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية لما تقرر أن أفعل الصفة يجمع على فعل، وأفعل الاسم على أفاعل كأرانب (نعمة الله). وقوله: بخلاف ما إذا إلخ، حيث لا يلزم حيثئذ اعتبار متضادين في حكم واحد فالقياس مع الفارق. (قوله: فإن قلت: التضاد الخ) يعني: إن قلت: من طرف سبويه أن التضاد اللازم في باب حاتم إنما هو الخ، وحاصله منع لقوله لما يلزم من اعتبار إلخ، وقوله: المحققة؛ أي: بالفعل لا المفروضة، وقوله: والعلمية؛ أي: الحالية. (قوله: تقدير أحد الضلدين) يعني: اعتبار الوصفية الأصلية بعد الزوال مع ضد آخر؛ أعني: العلمية الحالية في حكم واحد؛ أي: في منع صرف لفظ واحد بالشخص وإن لم يكن الخ، وقوله: لكنه شبيه به؛ أي: لكن هذا التقدير والاعتبار شبيه باجتماع الضدين، فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (قال المصنف: وجميع الباب الخ) أي: لا بعضه كما في الحكم السابق فهذا أحق بالتقديم لعمومه، والباب: عبارة عن الألفاظ، واللام للعهد الخارجي كما أشار بقوله: أي: باب غير منصرف، وقوله: باللام وكذا ميم التعريف (عصام). (قوله: أي: إضافته إلى غيره) أي: لا إضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافاً فالمصدر مبني للمفعول. (قوله: أي: يصير مجروراً) نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ فِي السَّجْدِ﴾، ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾، وقال الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

(قوله: بالكسر) قيده به لعدم صدق الكلام بدونه، والبصريون فرقوا بين الكسر بلا تاء والكسرة بها فجعلوا ما بدون التاء من ألقاب البناء وعمموا الكسرة، فالمناسب أن يقول: ينجر بالكسرة فأصلحه الشارح بقوله: أي: بصورة الكسر، ففيه استعارة^(١) أو مجاز مرسل بذكر الخاص وإرادة العام، فالتفسير مجازي بلا كلام. (قوله: وإنما لم يكتف الخ) وكذا لم يقل ينصرف؛ لأنه خلافي فبين ما هو المتفق. (قوله: ولا بأن يقول ينكسر) أي: مع أنه أخصر، وقوله: يطلق؛ أي: غالباً على الحركات البنائية، فلو قال: يكسر، لتوهم بناء غير المنصرف مع اللام والإضافة. (قوله: وللنحاة خلاف الخ) حاصله: أن ههنا ثلاثة مذاهب؛ الأول: للزجاج، الثاني: لسبويه، الثالث: للفراء، ذكرها الشارح على هذا الترتيب. (قوله: فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه الحالة أو لا، وهذا

التنوين، لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة. ومنهم: من ذهب إلى أنه^(١) غير منصرف مطلقاً^(٢)، والمنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين^(٣)، وحيث ضعفت مشابهته^(٤) للفعل لم تؤثر إلا في سقوط^(٥) التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر^(٦) إلى حاله، وسقط التنوين، لامتناعه^(٧) من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع^(٨) اللام أو الإضافة^(٩) كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً أو زالت إحداها كان منصرفاً، وبيان ذلك^(١٠): أن العلمية تزول باللام أو الإضافة^(١١) فإن كانت العلمية شرطاً للسبب^(١٢) الآخر زالتا معاً، كما في (إِبْرَاهِيمَ)^(١٣) وإن لم تكن شرطاً^(١٤) كما في (أَحْمَدَ)^(١٥) زالت بإحداها وإن لم تكن هناك^(١٦) علمية كما في (أَحْمَرُ)^(١٧) بقيت العلتان على حالهما وهذا القول^(١٨) أنسب بما عرف به المصنف غير المنصرف. «الْمَرْفُوعَاتُ»^(١٩)

(١) أي: الاسم في هذه الحالة. (٢) أ- هذا القيد لتحقيق المقابلة بينه وبين المذهب الثالث. ب- سواء كانت العلتان باقيتين مع اللام أو الإضافة أو زالتين أو أحدهما زالتة والأخرى باقية حالاً. (٣) للمكان يعني أي مكان. (٤) أي: مشابهة غير المنصرف. (٥) لكونه مقصوداً بالتبع فقط. م. (٦) أي: المنوع لأجل المشابهة القوية حين ضعفت. (٧) أي: الاسم في الأحوال الثلاثة المذكورة عند دخول اللام والإضافة. رضا. (٨) دخول. (٩) يعني إن جازا اجتماع العلتين مع اللام والإضافة وكذا العلة الواحدة المكررة كحمرء ومساجد. (١٠) أي: بيان المذهب الثالث. أي: المعنوي. (١١) كالتأنيث والتركيب والمجعة والألف والنون والمزيدتين. لحرره. (١٢) أي: العلتان. (١٣) وزينب وعلبك وعمران. (١٤) بل سبب محض كالقول ووزن الفعل. (١٥) لأن فيه العلمية ووزن الفعل. (١٦) أي: في الاسم الغير المنصرف من الأولين. (١٧) فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية. (١٨) أي: القول الثالث أنسب له، وجه الأنسية أن المفهوم من تعريفه بما فيه علتان من التسع أو واحدة. (١٩) هذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب. هندي.

الْمَرْفُوعَاتُ

(قوله، وحيث ضعفت) الخ قيل، في توجيه عدم سقوط الكسرة إن التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام أو الإضافة أو أنه محذوف لا يمنع الصرف، بل للإضافة أو اللام، وفيه أنهم صرحوا بأن الإضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر. (قوله، إن العلمية تزول باللام أو الإضافة) فيه أن اللام تجامع العلمية إن كان العلم في الأصل مصدراً أو صفة

والنكارة إلى التبيين والمعرفة. (قوله، كالثابت) فإذا كان المتبوع ثابتاً يكون التابع أيضاً ثابتاً. (قوله، لوجود خلفه) أي: ما هو كالخلف له من حيث أن بينهما وبين التنوين تماقياً. (قوله، وأنه محذوف الخ) أي: التنوين حين دخول اللام أو الإضافة محذوف لا يمنع الصرف والكسر إنما يتبع في السقوط إذا كان ساقطاً لمنع الصرف. (قوله، بل للإضافة) لأنها لا تجامعه؛ إذ التنوين دليل تمام الاسم، والإضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره أن يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير. (قوله، وفيه أنهم الخ) أي: في الوجه الأخير بحث فإن جعلهم الإضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على أن سقوط التنوين في حواج لأجل منع الصرف، وإلا كانت الإضافة معاقبة للتنوين المحقق. (قوله، فيه أن اللام تجامع الخ) وذلك للمع إلى المعنى الأصلي، وما قيل: أن المراد أنها تزول بحقيقة اللام لا لمجرد صورتها كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه أنه يقتضي أن تقول: وإن لم يكن هناك علمية أو كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان

للزجاج ومن معه، وهو أوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين. وقوله: بدخول ما هو من خواص الاسم الخ، فإن خواص الاسم ضربان؛ أحدهما: غير مدلول الاسم، والثاني: غير مغير له، فمن الأول الألف واللام والإضافة؛ فإنهما إذا دخلتا على اسم يتغير نفس مدلوله إذا الاسم قبل دخولهما نكرة وبعدهما يصير معرفة، ومن الثاني كونه مسنداً إليه ومفعولاً وداخلاً عليه حرف الجر فإن مدلول الاسم لا يتغير بها، وكتب على قوله: من خواص الاسم ما نصه؛ أي: من معظم خواصه بخلاف غيرهما حيث لا يغير سائر خواص مدلول الأسماء. (قوله، ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه العلة أو لا، وهذا المذهب سخي؛ إذ الحكم بعدم الانصراف فيه مع زوال السببين أو أحدهما باللام أو الإضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها؛ أعني: صرف ما فيه علمية مؤثرة إذ أنكر. (قوله، والمنوع من الخ) استئناف جواب لدخل مقدر وهو ظاهر، وقوله: هو التنوين؛ أي: الدال على التمكين، وإنما حذف الكسرة تبعاً له؛ لأنهما يتعاقبان في مثل: غلام زيد، فلو دخله الكسرة لتوهم جواز دخول التنوين أيضاً، فحذف الكسر تحقيقاً لحذف التنوين، والتنوين لا يمكن مع اللام والإضافة فعاد الكسر (نعمه). (قوله: إنما هو بتبعية التنوين) يعني: أن دخول الكسر؛ إما لأنه تابع للتنوين في السقوط ولا يتصور التنوين فيهما حتى يسقط فيتبعه الكسر، وإما لتقوي الأسمية بدخول أقوى الخواص وأعظمها، وإما لئلا يكون كالفعل في التعرّي عن الجر في كل الأوقات. (قوله، ومنهم من ذهب إلى أن العلتين

جَمْعُ المرفوع لا المرفوعة، لأن موصوفه (الاسم) وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا^(١) الجمع مطرداً^(٢) صفة المذكر الذي^(٣) لا يعقل كالصَّافِنَاتِ^(٤) للذكور من الخيل و(جَمَالٍ)^(٥) سَبَحَلَاتٍ أي: ضخمة^(٦) وكالأيام الخاليات هُوَ^(٧) أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات^(٨)، لأن^(٩) التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد «مَا اشْتَمَلَ» أي: اسم^(١٠) اشتمل «عَلَى

(١) منصوب شرح الخافض تقديره، على هذا آ. (٢) أي: كثيراً. (٣) فاعل يجمع. (٤) والشافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث. (٥) جمع جبل. (٦) جمع ضخمة. (٧) الدال عليه المرفوعات. (٨) فاعل الدال. (٩) صلة رجوع الضمير إلى المرفوع. (١٠) أشار إلى كون ما موصوفة ليكون الحد تاماً.

هُوَ مَا^(١) اشْتَمَلَ عَلَى

(١) أي: اسم حقيقة أو حكماً بعد حرفية دليل أعجبي إن ضربت زيداً.

كالفضل والحسن. (قوله: كالصافنات) قال قدس سره في الحاشية: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافر ناقلاً عن الصحاح. (قوله: أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات) دلالة الجمع على الجنس لا على فرد، فعلى هذا التفسير تكون جملة ما هو ما اشتمل منقطعة عن السابق، وهو إما موقوف وقف الأسماء الغير المركبة مذكور للفصل، أو مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو غير محذوف المبتدأ، والتقدير المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات واللام لاستفراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول المهد إلى ما يفهم من السابق حيث قال: وأنواعه رفع ونصب وجر، وفيه تأمل. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية) فمن جعل الضمير راجعاً إلى كل واحد من المرفوعات أو إلى المرفوعات وقال: توحيد وتذكيره بالنظر إلى خبره، أعني: ما اشتمل فإن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء، إلا أن يقال: إن اللام أبطلت معنى الجمعية وإحكام صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد

على حالهما. (قوله: دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور معنى. (قوله: لا على فرد) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد في التعريف. (قوله: فعلى هذا التفسير) أي: تفسير هو بالمرفوع، وأما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد أو لرعاية الخبر يكون جملة ما اشتمل خبراً عن المرفوعات. (قوله: مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والآتية كالباب والفصل. (قوله: واللام الخ) على جميع التقادير للاستفراق؛ إذ لا عهد، وأما الحمل على استفراق الأنواع فيعمونة المقام؛ إذ المبين فيما بعد أنواع المرفوع لا أشخاصه. (قوله: ويحتمل على التقدير) أي: يحتمل اللام على تقدير أن يكون السابق موقوفاً للمهد والإشارة إلى ما يفهم من قوله: وأنواعه رفع ونصب وجر؛ فإنه يفهم من كونها أنواعاً للإعراب الذي هو صفة الاسم أنه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات إشارة إليه، وفيه أن المفهوم مما سبق المرفوع لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات إشارة إليها، ولئن قيل ببطلان الجمعية يكون اللام للجنس؛ فإنه المبطل للجمعية إلا أن يقال على مذهب السكاكي: إن كونه للجنس لا ينافي كونه للمهد؛ فإنه

الخ) وهو الإمام الفراء حيث فصل، وقال: إن العلتين إن كانتا باقيتين مع هذه الحالة كان الاسم غير منصرف، وإلا فهو منصرف وهذا المذهب هو أحق وأولى وأنسب بتعريفه بما فيه علتان من تسع الخ، وقوله: وإن لم يكن هناك؛ أي: في مقام دخول اللام أو الإضافة على غير المنصرف، وقوله: بقيت العلتان؛ أي: الوصف ووزن الفعل على حالهما، والله أعلم بحقيقة الحال. (قال المصنف: المرفوعات) وإنما لم يأت بصيغة الأفراد مع أنه الملائم لإرجاع الضمير ولمقام التعريف؛ لأن تعريف الرفع سابقاً بقوله: الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل، فأزال ذلك الوهم بإيراد صيغة الجمع الدالة على تعدد أنواع المرفوع، وقوله: لا المرفوعة؛ أي: كما يتبادر إلى الوهم؛ يعني: أن تصريف صيغة اسم المفعول يوهم أن المرفوعات جمع مرفوعة قياساً على مضروباً مثلاً جمع مضروبة، إلا أنه ههنا جمع المرفوع لا المرفوعة. (قوله: لأن موصوفة الاسم الخ) لما كان المدعي مشتقاً على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب استدل عليهما بقوله: لأن موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة، وقوله: مذكر لا يعقل الخ؛ أي: ويجوز أن يجمع بالآلف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء آخر، كما جاز أن يجمع المؤنث بهذا الجمع. (قوله: كالصافنات) نقل عنه قدس سره الصافن من الخيل: الذي يقوم على ثلاث قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر، وقوله: الخاليات؛ أي: الماضيات، يقال: وقع الأمر في أيام خلون؛ أي: مضين. (قوله: وجمال سبجلات) الجمال: بكسر الجيم جمع جمل كجمالة، وسبجلات: جمع سبجل بكسر ففتح بوزن قمطر بمعنى الضخم. (قوله: هو؛ أي: المرفوع) ليس هذا بضمير فصل كما توهمه الهندي لوجوب مطابقته المبتدأ كما يأتي في بحثه. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية)؛ وذلك لأن التعريف قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه، فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف، وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصور، وفي كلامه رد على الشيخ الرضي حيث قال: ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث؛ أي: المرفوعات نظر إلى

عَلَّمَ الْفَاعِلِيَّةُ أَي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والألف^(١). والمراد^(٢) باشتمال الاسم عليها: أن يكون^(٣) موصوفاً بها لفظاً^(٤) أو تقديرأً^(٥) أو محلاً^(٦) ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي، إذ معنى الرفع المحلي^(٧) أنه^(٨) في محل لو كان^(٩) ثمة^(١٠) معرب لكان^(١١) مرفوعاً لفظاً^(١٢) أو تقديرأً^(١٣)، وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي^(١٤)؟ وهو يبحث^(١٥) مثلاً عن أحوال الفاعل^(١٦) إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء^(١٧) «فَمِنْهُ» أي: من المرفوع^(١٨) أو مما اشتمل علم الفاعلية: الفاعل وإنما قدّمه^(١٩)، لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، لأنه^(٢٠) جزء الجملة الفعلية^(٢١)

(١) هذا؟ (٢) مبتدأ. (٣) خبره. (٤) كجاءني زيد. (٥) كمصا وفقى. (٦) نحو: جاءني هؤلاء. (٧) يعني معنى الفاعلية. (٨) أي: الاسم المبني. (٩) أي: وجد. (١٠) مكان يا حالة. (١١) لوقوف اسم معرب مكان مرفوعاً. ح. (١٢) نحو: جاءني هذا. (١٣) نحو: جاءني فقى. (١٤) أي: بالرفع اللفظي والتقدير. (١٥) مصنف. (١٦) أي: إذا عرفت هذا منقول منه الفاعل. (١٧) في وجوب التقديم والتأخير مع كون المضمّر من المبنيات. (١٨) الكلام مسوق له. (١٩) على سائر المرفوعات. (٢٠) حلة الأصل. (٢١) أي: غالباً لئلا يشكل يزيد قام أبوه.

عَلَّمَ الْفَاعِلِيَّةُ فَمِنْهُ^(١)، الْفَاعِلُ

(١) أي: فمن المرفوع من ابتدائية اتصالية.

الأنواع، أو يقال: إن الكلام محمول على بيان الطرد. (قال، على علم الفاعلية) ثم يقل على الرفع، لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه، ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في إيهام الدور، ولأنه خال عن الإشارة إلى أصالة الرفع في الفاعل، ومن زيادة الإيضاح المناسبة لمقام التعريف. (قوله، والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها) أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيةها للمعرب، ويجوز أن يقال: إن صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة، فالمرفوع

للجنس نظراً إلى كونه مفهوماً كلياً، وللمهد باعتبار تقدم ذكره، وإلى ما ذكرنا أشار المحشي بقوله: وفيه تأمل، وبما ذكرنا ظهر أنه لا يجوز أن يكون اللام للمهد على التقدير الثاني؛ لأن المراد من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها. (قوله، فمن جعل الخ) أي: في إيراد كلمة إنما المتيدة للحصر إشارة إلى الرد على هذا الجاعل. (قوله، فيجوز مطابقتها له) بل رعاية مطابقتها أولى؛ لأنه المقصود بالإثبات. (قوله، لم يأت بشيء)؛ لأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد. (قوله، إلا أن يقال أن اللام) أي: يقال على تقدير كون الضمير راجعاً إلى المرفوعات؛ إن اللام أبطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة المهد والاستفراق؛ لأن مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف للجنس المرفوع إلا أنه اختير صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد أنواع ذلك الجنس. (قوله، أو يقال الخ) أي يقال: على تقدير كون الضمير راجعاً إلى كل واحد إن إدخال اللام على المعرف للإشارة إلى كون التعريف جامعاً لجميع أفرادها والتعريف للجنس دون الأفراد. (قوله، لأن الخفاء الخ) بناء على أن كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع أفرادها لا خفاء باعتبار ذلك المعنى في شيء من أفرادها بعد العلم بوضعه، فالخفاء في المرفوع إنما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو أخذ الرفع في تعريفه صار كأنه أخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم

تعريف الشيء بنفسه. (قوله، ولئن تنزل الخ) وجه

التنزل أن المرفوع كما أنه معلوم باعتبار الهيئة معلوم

خبر الضمير؛ أعني: ما؛ لأن المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقتها له كمطابقتها للمرجع، وحاصل الردان: الضمير راجع إلى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا للإفراد. (قوله: أي: اسم اشتمل)؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، ثم الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فيشمل الخبر الجملة وبهذا^(١) خرج عن الحد الحروف الأواخر كدال زيد؛ لأن الاسم المرفوع هو زيد، ولم يفسر بالاسم المعرب؛ لئلا يخرج مثل هؤلاء في قولك: جاءني هؤلاء، والاشتغال الموصوف على الصفة لا الكل على الجزء فاعرفه. (قوله: أي: علامة كون الاسم الخ) فالعلم بمعنى العلامة والياء في الفاعلية للمصدرية، وقوله: بأن يكون موصوفاً بها؛ أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها شبيهة بها؛ لعدم استقلالها وتبعيةها للاسم المعرب. (قوله: ولا شك أن الاسم موصوف بها الخ) لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء، وكذا في اشتغال الاسم عليه بين معناهما بهذا الكلام، وفيه رد على الشارح الهندي حيث خص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظاً أو تقديرأً، ولم يعتبر الرفع المحلي بناء على أنه لا يكون إلا في المبني، والمرفوعات من أقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميراً أو نحوه على التطفل، والشارح رحمه الله نظر إلى أن الفاعل وأخواته كما يكون من الأسماء المعربة يكون من المبنيات أيضاً بلا تفاوت، والبحث إذن كما يكون من الفاعل المعرب يكون من الفاعل المبني وكذا في أخواته، ولما كان المبني يقع فاعلاً والفاعل مرفوع فلا بد أن يكون المبني مرفوعاً فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على

(١) أي: التفسير.

ماله نسبة إلى علامة الفاعلية بكونه ملابساً لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له، أو ملابسة المطرود عليه للطاري، والمراد بالاشتغال هو هذه الملابسة. (قوله: إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل) الخ الظاهر من العبارة أن الرفع المحلي هو هذه الحيثية، وحيث لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علماً للفاعلية، نعم لو قيل: إن ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له، أو لاعتبار رفع لما هو في محله، وأن الاشتغال أعم من أن يكون محققاً أو موهوماً أو أعم من أن يكون الاشتغال له أو لما هو في محله لكان الأمر ظاهراً. (قوله: وكيف يختص الرفع) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم الفاعلية، أو جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفاً. (قوله: أي، من المرفوع) فإن الكلام مسوق له، ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله، ومنها المبتدأ. (قوله: أو مما اشتمل) لقربه ويجوز أن يجعل راجعاً إلى المرفوعات بضرب من التأويل، ويوافقه قول: ومنها المبتدأ. (قوله: لأنه جزء الجملة الفعلية)، ولأنه لا يحذف بدون المسند، وفيه أنه قد يحذف كقولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وقولهم: بدا لك، أي: رأي، ويدفع بأنه نادر؛ ولأنه لا ينتسخ بالمامل، وفيه أنه قد ينتسخ نحو: كفى بالله، ويدفع بأنه نادر غير مطرد والحرف زائد.

المبني المرفوع أيضاً وجعله مشتملاً على المرفوع المحلي، ولا يجعل المرفوع قسماً من المعرب، بل يجعله قيداً للاسم؛ لجواز أن يكون أعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي (نعمه). (قوله: فمنه؛ أي: من المرفوع) الفاء للتفصيل، وقيل: جواب شرط محذوف؛ أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل الخ، وهذا شروع في التقسيم بعد التعريف كما هو دأب أرباب التأليف، والتقسيم من قبيل تقسيم الكلّي إلى جزئياته. (قوله: أو مما اشتمل الخ) ويرجح قرب المرجع كما يرجح الأول موافقته لضمير هو، وعلى التقدير الثاني ينقسم المرفوع أيضاً بتقسيمه لاتحادهما معنى، وقال عصام: فمنه؛ أي: من المرفوعات الفاعل، والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الأعرابي: أنته كتابي فاحتقرها، أنته الضمير لكون الكتاب عبارة عن الصحيفة، وجعله راجعاً إلى ما اشتمل خلاف المتعارف؛ لأن الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف هذا. (قوله: أصل المرفوعات عند الجمهور) أي: أصل فيما بين أنواع المرفوعات عند الخليل وأتباعه، والأصل بمعنى: ما يتنى عليه الشيء، وقوله: هي أصل الجمل؛ لأن الغرض العام من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه؛ لأنه لم يوضع إلا للإخبار به؛ ولأن التركيب فيها أشد، وامتزاج أحد الجزأين وهو الفعل بالآخر

باعتبار المادة أيضاً مما سبق حيث قال: فالرفع علم الفاعلية، فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من أجزائه، بل باعتبار المجموع من حيث المجموع. (قوله: في إيهام الدور) أي: تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على المرفوع، والإيهام المذكور بناء على ما هو الشائع من أن خفاء المشتق لا يكون إلا باعتبار المأخذ. (قوله: إلى أصالة الرفع في الفاعل) المثيرة إلى كون الفاعل أصل المرفوعات لكن الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال: الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، بل هو أصل في جميع العمد. (قوله: وعن زيادة الإيضاح الخ) فإن علم الفاعلية لكونه مفصلاً أوضح من لفظ الرفع لإجماله، وفيه أنه بعدما علم الرفع بأنه علم الفاعلية لا حاجة إلى هذا الإيضاح. (قوله: وإن لم تكن أوصافاً) لمدم قيامها بالأسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والأسماء. (قوله: لعدم استقلالها بالتلفظ) أما الحرف فلكونها متولدة من إشباع حركة ما قبلها، وأما الحركات فلكونها أبعاض تلك الحروف.

(قوله: ملابسة الكل لجزئه) إن كانت تلك العلامة حرفاً. (قوله: أو ملابسة المطرود عليه للطارئ) إن كانت تلك العلامة حركة. (قوله: الظاهر من العبارة) أي: من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع، وإنما قال: الظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إن هذه الحيثية لما كانت سبباً للرفع المحلي حملة عليه اتساعاً. (قوله: ليست علماً للفاعلية) الضمة والألف والواو على ما مر سابقاً. (قوله: لتوهم رفع له) بالحركة أو الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع. (قوله: أو لاعتبار الخ) لأن هذه الحيثية إنما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو في محله. (قوله: وإن الاشتغال أعم) الوجهان ناظران إلى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب. (قوله: لكان الأمر ظاهراً) أي: أمر كون الرفع المحلي علم الفاعلية. (قوله: أو جعل اللام) أي: جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس إلا الرفع اللفظي والتقدير حيث قسم الإعراب إليهما وبين محالهما. (قوله: فإن الكلام مسوق) فإن المقصود تعريف المرفوع وأقسامه وأحوال أقسامه. (قوله: ومن ابتدائية اتصالية) أي: قصد بها مجرد كون المجزوء بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد وههنا كذلك؛ فإن الفاعل لكونه خاصاً انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه، وليست تبعية؛ لأن الفاعل ليس جزء المرفوع، بل جزئي له. (قوله: ويأبى عنه قوله: ومنها المبتدأ) لأن الضمير فيه راجع إلى المرفوعات، ومن تبعية. (قوله: لقربه)؛ إذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما. (قوله: بضرب من التأويل) كالمذكور والقسم الأول والجمع والتبيل. (قوله: بدون المسند) في بعض النسخ بصيغة المفعول من الإسناد وفي بعضها بلفظ المصدر الميمي من السد؛ أي: بدون سد شيء مسد.

التي هي أصل الجمل، ولأن^(١) عامله أقوى من عامل المبتدأ^(٢). وقيل^(٣): أصل المرفوعات المبتدأ لأنه^(٤) باقي^(٥) على ما هو الأصل في المسند إليه وهو^(٦) التقديم بخلاف الفاعل^(٧)، ولأنه يحكم عليه بكل حكم، جامد^(٨) ومشتق، فكان^(٩) أقوى^(١٠) بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. «وَهُوَ»^(١١) أي: الفاعل «مَا» أي: اسم حقيقة^(١٢) أو حكماً، ليدخل^(١٣) فيه^(١٤) مثل قولهم: (أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا) «أُسْنِدَ إِلَيْهِ»^(١٥) الفعل، بالأصالة^(١٦) لا

(١) حلة لأن الأصل. (٢) لأن عامله معنوي. إلى هنا عند الخليل. (٣) أي: سيويه. (٤) لأن لفظي. (٥) غالباً، أي: الحال. (٦) أي: الأصل في المسند إليه. (٧) يتقدم على المسند. (٨) نحو: زيد هذا. (٩) نحو: زيد ضارب. (١٠) من الفاعل. (١١) فإنه في حكم الاسم إن. رضا. (١٢) نحو: ضرب زيد. (١٣) حلة لقدور وإنما عمننا. (١٤) أي: في الاسم. (١٥) أي: إلى الاسم. (١٦) أي: بدون واسطة عطف وإبدال. مع.

وَهُوَ، مَا (١) أُسْنِدَ (٢) إِلَيْهِ الْفَعْلُ (٣)

(١) أي: اسم. (٢) الإسناد وهنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة، خبرية كانت أو إنشائية، مثبتة أو منفية عطفة أو مفروضة. (٣) أي: نسب إلى الفاعل الفعل بالأصالة لا بالتبعية.

(قوله: التي هي أصل الجمل) لاهتمالها على ما هو موضوع للإسناد. (قوله: ولأن عامله أقوى)؛ لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ، فإنه عديم معقول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في المرفوعة أقوى من المبتدأ، ولا يمارضه ما ذكر في المبتدأ؛ لأنه لا يفيد قوة رفعه، بل يفيد فضيلة حاله. (قوله: لأنه باق)؛ ولأن ما عداه يصلح أن يرد إليه فهو أم المرفوعات كما أن ألف الاستفهام أصل فيه لقيامها مقام كلماته. (قوله: ولأنه يحكم عليه بكل حكم)؛ ولأنه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال. (قوله: إلا بالمشتق) حقيقة أو حكماً فإن المصدر العامل في قوة أن مع الفعل. (قوله: قال استدلالية) الإسناد هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية أو

(قوله: غير مطرد) إشارة إلى أن المراد بكون النسخ نادراً في الفاعل إنه غير مطرد؛ أي: ليس قياساً جارياً في كل فاعل، بل سماعي بخلاف نسخ المبتدأ فإنه قياسي، فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد؛ نحو: ما جاءني من أحد. (قوله: والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم إن؛ أي: يدفع بأن الحرف في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وإن زال إعرابه بخلاف المبتدأ فإنه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية. (قوله: على ما هو موضوع للإسناد) وهو الفعل فإنه وضع مسنداً لاعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه. (قوله: محسوس) أي: مسموع. (قوله: فإنه عديمي)؛ لأن عامله التجرد عن العوامل اللفظية. (قوله: لأن ما عداه يصلح أن يرد إليه) أي: ما عدا المبتدأ من المرفوعات، بل الفضلات أيضاً يصلح أن يرد إليه، قال السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي: ليس كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة قد حكم عليه ضمناً بما هو له، فالمسند قد حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه، والمفعول بأنه واقع عليه الفعل وقس على ذلك. (قوله: فهو أم المرفوعات) أي: أصل المرفوعات بناء على أن كل شيء يرجع إلى أصله. (قوله: لقيامها مقام كلماته) فيكون الكل راجعاً إليها بخلاف ما عدا المضمرات فإن بعضها لا يقوم مقام بعض آخر. (قوله: ولأنه يحكم عليه بمتعدد)

أكثر؛ ولأن الفعلية تشتمل الخبر والإنشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة إلى وسيلة خارجية بخلاف الاسمية، ومما يدل على أصالة الفاعل قول علي رضي الله عنه: الفاعل مرفوع الخ. (قوله: ولأن عامله أقوى) وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر ووجه قوة عامله أنه لفظي ومحسوس؛ أعني: الفعل بخلاف عامل المبتدأ؛ لأنه معنوي غير محسوس؛ ولأنه يغلب على عامل المبتدأ إذا دخل عليه، واعلم أن كون رافع الفاعل ما ذكر هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين على أن الفاعل يرتفع بإحداثة الفعل، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد، وقال ابن فلاح: ويرد ذلك أن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى فالمذاهب أربعة، أقواها ما هو المشهور. (قوله: وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ) القائل سيويه ومن معه، وقوله: لأنه باق؛ أي: غالباً، وقوله: لأنه يحكم عليه وكذا يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال، وأراد بالحكم في قوله: بكل حكم، المحكوم به. (قوله: ما؛ أي: اسم الخ) أي: مستقل في الإعراب، فيخرج التوابع كما سيذكره، وقوله: أو حكماً؛ أي: كان مع الفعل فيدخل على هذا التعميم في الفاعل مثل قولهم الخ؛ يعني: الفعل الاصطلاحي باعتبار جزئه الذي هو الحدث كما في قوله:

يُسْرُ الْمَرْءُ مَا دَقَبَ اللَّيَالِي

أي: ذهابها. (قوله: أسند إليه الفعل) أي: بحسب دلالة اللفظ فيخرج نحو: زيد، في زيد ضرب، بدون الاحتياج إلى قيد وقدم عليه وإنما الحاجة إليه؛ لكونه الفارق بين البصري والكوفي كما هو المرضي عند العصام خلافاً للشارح حيث حمل الإسناد على الأعم مما هو في الحقيقة أو بحسب ظاهر اللفظ، فصدق التعريف على نحو: زيد، في زيد ضرب، فأخرجه بقوله: وقدم عليه، والإسناد بمعنى النسبة مطلقاً تامة أو لا، فلذا لم يقتصر على قوله: ما أسند إليه شيء، بل فصله بقوله: الفعل أو شبهه؛ إذ كثير من شبه الفعل لا يكون إسناده تاماً، بل منه

بالتبعية^(١)، ليخرج عن^(٢) الحد توابع^(٣) الفاعل، وكذا المراد في جميع^(٤) حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع، بقريضة ذكر التوابع بعدها «أو»^(٥) «شِبْهُهُ» أي: ما يشبهه^(٦) في العمل، وإنما قال^(٧) ذلك^(٨)، ليتناول^(٩) فاعل اسم^(١٠) الفاعل والصفة المشبهة والمصدر^(١١) واسم^(١٢) الفعل وأفعِل التفضيل^(١٣) والظرف^(١٤) «وَقُدِّمَ» أي: الفعل أو شبهه «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم^(١٥)، واحترز به^(١٦) عن نحو: (زَيْدٌ) في: (زَيْدٌ ضَرَبَ) لأنه مما أسند إليه الفعل، لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة^(١٧)

(١) متعلق بفعل المقدّر تقديره وإنما قلنا بالأصالة ليخرج م. (٢) أي: حد الفاعل. (٣) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما. (٤) مقدم غير. (٥) معطوف على الفعل. (٦) أي: الفعل. (٧) مصنف. (٨) أي: وشبهه. (٩) أي: تعريف الفاعل. (١٠) نحو: زيد قام أبوه. (١١) نحو: أصبني ضرب زيد. (١٢) نحو: مبهات زيد. (١٣) نحو: أفضل القوم. (١٤) على طريق المجاز، نحو: عندي عمر. (١٥) أي: الفاعل. (١٦) بقوله: وقدم عليه. (١٧) لأنه مفرد الإسناد.

أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ

إنشائية مثبتة كانت أو منفية محققة كانت أو مفروضة. (قوله، بقريضة ذكر التوابع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف. (قوله، قال، أو شبهه) أو للتنويع لا للشك أو التشكيك. (قوله، أي، ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف، لأنه فاعل لعامله حقيقة. (قال، وقدم) الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة أو. (قوله، لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة)، لأنه مقرر الإسناد، ولو أريد

أي: يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل؛ فإنه لا يجوز تعدد لفاعل واحد. (قوله، فله استيعاب) أي: للمبتدأ استيعاب الأخبار وشمولها. (قوله، حقيقة أو حكماً) هذا التعميم إنما يحتاج إليه بناء على أن المراد بالحكم الإسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشكلة قوله: فإنه يحكم عليه؛ إذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق، فلا يصح الحصر إلا بالتعميم المذكور ولو أريد بالحكم الإسناد التام؛ أي: الذي يصح السكوت عليه كما أريد في قوله: يحكم عليه بكل حكم، فلا حاجة إليه إلى هذا التعميم لعدم كون إسناد المصدر حكماً بهذا المعنى، لكن الظاهر ما ذكره المحشي؛ إذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق، بل بالبعض وهو الفعل أو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي، والمتبادر من قوله: لا يحكم عليه إلا بالمشتق العموم. (قوله، ناقصة كانت أو تامة) ليدخل في التعريف فاعل المصدر أو الصفة إذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر. (قوله، أو مفروضة) ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء. (قوله، أو للتنويع) يعني: أن المحدود نوعان؛ أحدهما: ما أسند إليه الفعل، والثاني: ما أسند إليه شبهه. (قوله، لا للشك) أي: لشك المتكلم أو التشكيك للسامع؛ يعني: ليس معناه أن الفاعل أحدهما من غير تعيين حتى ينافي مقام التعريف. (قوله، لأنه فاعل لعامله حقيقة) أعني: حصل أو حاصل وهو دال على الحدث. (قوله، الجملة حالية) بناء على أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسند فلو جعل قدم عطفاً عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس ممولاً له، وأما جعل الجار والمجرور متعلقاً بقدم بأن يكون المعنى وقدم الفعل مشتملاً على طريقة قيامه

ما لا يتم إسناد أصله. (قوله: وكذا المراد في جميع الحدود) يعني: لا بد من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة؛ لإخراج توابعها كما أشرنا. (قال المصنف: أو شبهه) كلمة أو لتقسيم المحدود لا للشك، وعلامته أن يكون قبل المعطوف عليه باو، لفظ يتناول المعطوفين كقولهم: الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر، قال الرضي: ولم يقل: أو معناه، حتى يدخل فاعل الظرف ضميراً كان أو اسماً ظاهراً؛ لأن الرفع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل أو شبهه، وفيه ما فيه فالوجه أن يقال: أن شبه الفعل قد يستعمل في معنى أعم من معناه وبالعكس وهنا كذلك فيدخل معنى الفعل في شبهه. (قوله: أي: ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث حتى عرفه بعضهم بأنه ما دل على الحدث من الأسماء المتصلة بالفعل، قال الرضي في بحث الحال: شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه؛ أي: يشتمل على حروف الفعل المفيد هو معناه كاسم الفاعل والمفعول، ومعنى الفعل ما يستنبط منه معنى فعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور، ولم يفسر الشارح شبه الفعل هنا بما فسر؛ ليتناول الحد فاعل الظرف وأسماء الأفعال التي ليست من تركيب الفعل كما مرت إليه الإشارة. (قوله: ليتناول فاعل الخ) أي: ليتناول الفاعل المعروف فاعل هذه الأمور، وقوله: عن نحو: زيد؛ أي: عن دخول نحو: زيد، في التعريف مع أنه من الأغيار؛ لأنه مبتدأ لا فاعل، فلا بد من إخراجه ليم التعريف منعاً. (قوله: لأنه مما أسند إليه الفعل) لخفاء الضمير المستتر وهذا علة مصححة للاحتراز المذكور، وإنما لم يكتف بأن قال: لأن الفعل مؤخر عنه؛ لثلاث يتوهم إخراج الخارج فأعرفه. (قوله: لأن الإسناد إلى ضمير شيء الخ) وهذا مبني على ما أسلفناه آنفاً من إرادة الأعم مما هو في الحقيقة، وبحسب اللفظ من الإسناد في التعريف، وعن بعضهم: أن قوله: لأن الإسناد الخ إثبات لمقدمة مطوية كبرى هكذا زيد في نحو: زيد ضرب فاعل؛ لأنه مما أسند إلى ضميره الفعل، وكل ما أسند إلى ضميره الفعل فاعل، فزيد في هذا التركيب فاعل، فقوله: لأن الإسناد الخ، إثبات لهذه الكبرى المطوية، وقوله: لكنه مؤخر عنه مربوط بقوله: لأنه مما أسند إليه الفعل واستدراك منه. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً) قيل: لأنه الفرد الكامل

لكنه مؤخر عنه^(١)، والمراد^(٢) تقديمه^(٣) عليه وجوباً^(٤)، ليخرج عنه^(٥) المبتدأ المقدم عليه خبره^(٦) نحو^(٧): (كَرَّمَ مَنْ^(٨) يُكْرِمُكَ) فإن قلت: قد يجب^(٩) تقديمه^(١٠) إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفاً^(١١) نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ). قلت: المراد^(١٢) وجوب تقديم^(١٣) نوعه^(١٤) وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه^(١٥) بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل^(١٦) «عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ^(١٧) بِهِ» أي: إسناداً واقعاً على طريقته قيام الفعل أو شبهه به^(١٨). وطريقة^(١٩) قيامه به^(٢٠) أن يكون^(٢١) على صيغة المعلوم أو على ما^(٢٢) في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد^(٢٣) عن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله كـ (زَيْدٌ) في (ضُرِبَ^(٢٤) زَيْدٌ) على صيغة المجهول^(٢٥) والاحتياج إلى هذا القيد^(٢٦) إنما هو^(٢٧) على مذهب من لم يجعله^(٢٨) داخلاً في الفاعل^(٢٩) كالمصنف، وأما على مذهب من جعله^(٣٠) داخلاً فيه^(٣١) كصاحب المفصل فلا حاجة إلى هذا القيد^(٣٢)، بل يجب أن لا يقيد به^(٣٣) «مِثْلُ زَيْدٍ» في «قَامَ زَيْدٌ» فهذا^(٣٤) مثال لما أسند إليه الفعل «و» مثل (أَبُوهُ) في «زَيْدٌ^(٣٥) قَامَ أَبُوهُ» فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل. «وَالْأَصْلُ»^(٣٦) في الفاعل، أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه، إن لم يمنع مانع^(٣٧).

(١) أي: عن الفاعل. (٢) بقوله: في قدم عليه. (٣) أي: الفعل أو شبهه. (٤) لأنه المفرد الكامل. (٥) أي: من حد الفاعل. (٦) فاعل لقوله المقدم. (٧) مقدم خبر. (٨) مع الصلة في محل الرفع. مبتدأ مؤخر. (٩) خبر. (١٠) عليه. صبح. (١١) ليخصص بالتقدم. (١٢) من تقدم الفعل وجوباً. (١٣) أي: الفعل أو شبهه. (١٤) لا فرده. (١٥) بل يجب تقديم بعض أفراده لأمر عارض كالمثال المذكور. م. (١٦) نحو: ضرب زيد. (١٧) أي: الفعل أو شبهه. (١٨) بالفاعل. (١٩) مبتدأ. (٢٠) أي: بالفاعل. (٢١) أي: الفعل. خبره. (٢٢) صيغة. (٢٣) أي: حل جهة قيامه به. (٢٤) بناء على جهة وقوعه عليه هذا من الأول. (٢٥) ولو مصدر المجهول لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. (٢٦) أي: حل جهة قيامه به. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) أي: مفعول ما لم يسم فاعله. (٢٩) أي: في حد الفاعل. (٣٠) أي: مفعول ما لم يسم. (٣١) أي: في تعريف الفاعل. (٣٢) أي: حل جهة قيامه به. (٣٣) أي: بمجهية قيامه. (٣٤) أي: هذا القول والفاء للتفصيل. (٣٥) مثال الفاعل اسم الفاعل وكذا أخواته كالمصدر. رضا. (٣٦) أي: القاعدة والأولى. (٣٧) أي: موجب من تقدم الفاعل على سائر الممولات.

عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَالْأَصْلُ

(١) متعلق بأسند.

الإسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله: وقدم لرفع توهم الدخول وإليه مال المصنف في شرح الإيضاح. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً؛) لأنه المفرد الكامل. (قوله: المراد وجوب تقديم نوعه) بقرينة أنه يصعد تعريف نوع من أنواع المرفوع، ويجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من لوازم المعرف، والسز في لزوم تقديم الفعل أن غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة، وأن المخاطب يقع

به، فقيه ما يجيء من أن الفعل لا يكون على طريقة القيام، وأنه يستلزم انقسام التقديم إلى ما يكون على طريقة القيام أو إلى ما يكون على طريقة الوقوع عليه، وما قيل: إن جعلها حالاً خال من الاستقامة فعمل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من أن الجمل الفعلية الواقعة قيوداً يتبادر منها مضيتها واستقبالها وحالها بالنسبة إلى ما جعلت قيداً له بالنظر إلى زمان التكلم، ولذا وجب في الماضي المثبت لواقع حالاً إيراد قد ليقرب الماضي لزمان الحال الذي وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما، فلو جعل قدم حالاً أفاد أن التقديم حاصل في الزمان السابق على الإسناد المتصل به وليس كذلك، والجواب عنه: أن الأفعال الواقعة في التمرينات لا يعتبر في مفهوماتها الزمان فالمعنى ما هو مسند إليه الفعل أو شبهه مقدماً عليه وتقدير قد لمجرد رعاية الضابط. (قوله:

لأنه مقرر الإسناد) ولولا أن الإسناد إلى ضمير شيء

واللفظ إذا أطلق ينصرف إليه، وقوله: ليخرج عن؛ أي: عن تعريف الفاعل، فإنه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ أنه أسند إليه شبه الفعل مقدماً عليه، إلا أن تقديمه عليه لغرض المبالغة والانحصار فليس واجباً، بل هو جائز. (قوله: نحو: في الدار رجل) فيصدق على رجل أنه أسند إليه شبه الفعل؛ أعني: الظرف مقدماً عليه وجوباً فيدخل في تعريف الفاعل ما ليس بفاعل، وقوله: ووجب تقديم نوعه؛ أي: نوع الفعل أو شبهه المسند إلى ذلك الاسم، قيل: والقرينة أنه يصعد تعريف نوع من المرفوعات. (قوله: وليس نوع الخبر مما يجب النخ) وإلا لما جاز تأخير فرد من الخبر وفساده أظهر، وقوله: أي: إسناداً واقعاً الخ إشارة إلى أن قوله: على جهة قيامه به مفعول مطلق لأسند بتقدير الموصوف، ولك أن تجعله ظرفاً لغواً متعلقاً بأسند، فيكون تفسير الشارح حيثئذ بياناً لحاصل المعنى، وقوله: قيام الفعل أو شبهه بتقدير مضاف؛ أي: قيام مدلوله، أو بإرادة المدلول من الضمير الراجع إلى الفعل بطريق الاستخدام (سيد). (قوله: وطريقة قيامه به) الطريقة: لغة الطرز والشكل، ولم يقل قائماً به؛ لأن ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل، بل على طريقة القيام، بقي أن إسناد نحو: القائم إلى فاعله ليس على طريقة القيام، بل على طريقة الاتحاد، إلا أن يقال: المراد قيام المبدأ كما في الفعل، وقوله: أو على ما في حكمها؛ أي: أو على صيغة كما في حكم صيغة المعلوم كصيغة اسم الفاعل الخ بخلاف اسم المفعول، فإنه في حكم صيغة المجهول. (قوله: واحترز بهذا القيد عن مفعول ما الخ) ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول

واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند إليه ، وههنا تفصيل وتحقيق تجده في شرح العصام ، وقوله : كصاحب المفصل ؛ أي : حيث قال : الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً ، وتابعه الشيخ عبد القاهر وأكثر البصرية ، وقوله : مثل زيد في قام زيد أشار بذلك إلى المسامحة الشائعة في مقام التمثيل بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء . (قوله : الأصل في الفاعل) يشير إلى أن اللام للعهد ؛ أي : الأولى لحال الفاعل بالنظر إلى نفسه ، فلذا فسر بقوله : أي : ينبغي الخ فالمراد بالانبغاء الأولوية الغير الواصلة إلى حد الوجوب ؛ لأن الانبغاء يستعمل بمعنى اللزوم واللباقة ، قاله العصام في حاشية شرح العقائد .

في انتظامها وفي تقديم قام على زيد تبيين الفائدة وانتظار محلها ، فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض ، ونقل عن الكوفيين جواز التقديم ، واستدلوا بأننا لو جعلنا زيداً في زيد قام فاعلاً وجعلنا الكلام معمولاً على التقديم والتأخير لم يحتج إلى الإضمار ، وتغيير محل الموجود أهون من إثبات المعدوم ، ولهذا قالوا : ليس في زيداً ضربت إلا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم أصنع ؛ لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته . (قوله : أي : إستناداً واقعاً) إشارة إلى أن قوله : على جهة قيامه متعلق بأسند أو صفة لمصدره ، قيل : يحتمل أن يكون حالاً بعد حال ، ولا يخلو عن شيء ؛ لأن الفعل لا يكون على طريقة القيام ، بل الإسناد يكون كذلك . (قوله : على طريقة قيام الفعل) أي : قيام مدلوله يقال : عملت هذا العمل على وجه عملي ، وعلى جهته ؛ أي : على طرزه وطريقته وشكله . (قوله : وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم) أي : ذلك

إسناد إليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقررراً له ؛ ولذا أفاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد . (قوله : ولو أريد الإسناد الخ) قال المصنف رحمه الله في شرحه : هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حد أنه فاعل ولا حاجة إليه حقيقة ؛ لأن قام مسند إلى ضمير مستتر والمجموع مسند إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد لتوهم أنه وارد وليس بوارد ؛ لأن هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى ؛ أي : الفعل دلنا على أن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللفظ ، بل المستفادة منها أن الفعل مسند إلى ضميره ، والمجموع مسند إلى زيد ، وإلا لزم أن يكون زيد معمولاً للفعل وأن لا يكون معمولاً له . (قوله : لأن الضرد الكامل) والمطلق ينصرف إلى الكامل على ما تقرر في الأصول . (قوله : من لوازم المعرفة له) أي : من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ، ولو أجرى وجوب التقديم على إطلاقه كان أعم من المعرفة ولا يكون من روادفه ، وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوي اندفع محذوران ؛ أحدهما : منع وجوب كون المعرفة من لوازم المعرفة ؛ لأنه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة ، إنما الواجب المساواة ، والثاني : أنه إذا كان وجوب تقديم نوعه لازماً للفاعل كان وجوب مطلق التقديم أيضاً لازماً ؛ لأن لزوم الأخص يستلزم لزوم الأعم ، فلو أريد مطلق وجوب التقديم كان المعرفة وأجزاؤه أيضاً من لوازم المعرفة فلا يتم التعريف . (قوله : ثم يحتج إلى الإضمار) بخلاف ما إذا جعل خبراً عنه ؛ فإنه لا بد من اعتبار الضمير في قيام ليكون فاعلاً له . (قوله : وتغيير محل الوجود) بأن اعتبر زيد المقدم مؤخراً أهون من إثبات الضمير المعدوم لفظاً . (قوله : إلا النصب) لا يحتاج الرفع إلى إثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فإن فيه تغيير محل الموجود . (قوله : ولا يلزم عليهم الخ) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : حينئذ يجب نصبه كله في قول أبي النجم :

قَدْ أَتَيْتُ أُمَّ الْخَيْيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

مع أن الرواية عنه بالرفع ، وحاصل الجواب : أن الفعل - أعني : لم أصنع - لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية ، بل وقع على ما أضيف إليه كل فلذا تمين رفعه ؛ وذلك لأن المعنى لم أصنع ذلك الذنب لا لم أصنع كل الذنب فإنه يفيد أنه صنع بعضه بناء على أن الظاهر توجه النفي إلى القيد . (قوله : وكذا حكم إخوانه) فيما فيه الرفع وتقدير الضمير فإن الفعل لا يقع عليه ، بل على ما أضيف إليه . (قوله : إشارة الخ) يعني : أن قوله إسناداً واقعاً الخ بيان لحاصل المعنى ، وأما من حيث اللفظ فيحتمل أن يكون الجار والمجرور ظرفاً لنفياً متعلقاً بأسند ويحتمل أن يكون مستقراً صفة لمصدر محذوف وليس نصاً في الاحتمال الثاني وإن كان ظاهراً فيه . (قوله : لأن الفعل لا يكون الخ) ؛ لأن القيام وطريقته أمر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالاً من أحوال الفعل اللهم إلا على التجوؤ . (قوله : أي : قيام مدلوله) إما على حذف المضاف أو إرادته من ضمير الفعل على الاستخدام أو جعل نسبة الإسناد إلى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله ، وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من أنه لو أريد بالفعل المعنى الحدتي لزم استدراك قوله : أو شبهه وإن أريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن إرجاع ضمير قيامه إليه ؛ لأن القائم المعنى الحدتي لا الفعل الاصطلاحي . (قوله : أي : على طرزه الخ) الطرز : الهيئة والطريقة الحالة ، يقال : فلان على طريقة واحدة ؛ أي : حالة واحدة ، والشكل : المثل يقال : هذا شكل فلان ؛ أي : أشبه به فعمط بعضها على بعض قريب من التفسير . (قوله : أي : ذلك علامتها أو من لوازمها) لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفاً للفعل لم يصح الحكم باتحادهما أوّله بأن الحمل على سبيل المبالغة ، والمراد أن ذلك من علامتها أو من لوازمها وكلمة أو للتخيير في التعبير . (قوله : وذلك) أي : كونه علامة للقيام ثابت . (قوله : لأن القيام ثبوت موجود) أي : يعتبر في مفهوم القيام كون القائم أمراً موجوداً في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به أيضاً موجوداً ؛ لا امتناع قيام الموجود بالمعدوم . (قوله : واتصاف الخ) إشارة إلى أن القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعتبر بثبوت موجود لأمر ، وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعتبر باتصاف الأمر بالموجود . (قوله : والتعبير عنه) أي : عن ثبوت

علامتها أو من لوازمها، وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم؛ لأن مصدر المجهول لا يوجد أصلاً ومصدر المعلوم قد يوجد، لكن فيه تأمل والمراد بالإسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لأمر ثبوتاً يماثل القيام، ويشاكله في المعنى أو في التعبير فتعبيره تعبير القيام، إن قلت؛ فعلى هذا يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام. قلنا؛ للقيام أفراد بعضها يماثل بعضاً. (قوله؛ واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. (قوله؛ كصاحب المفصل) والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من البصريين. (قال؛ وزيد قائم أبوه) قيل؛ لو قال؛ أبواه لكان نصاً فيما قصده؛ لأن أبواه يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه أنه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم. (قال؛ والأصل أن يلي) هو في اللفظ ما يبنى عليه شيء في العرف القاعدة، والمراد ما سيذكره قدس سره، إن قلت؛ لم أثر هذه العبارة على قولك؛ الأولى أن يلي، مع أنه أوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق. قلنا؛ لأن في لفظ الأصل لمحا إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها، وأنه ليس بمجرد أولويته، بل يبتنى عليه بعض الأحكام كما بينه بقوله؛ فلذلك جاز إلى آخره ففيه زيادة تشويق إلى استماع الحكم الملقى. (قوله؛ في الفاعل) وكذا الأصل فيما هو بمعناه أن يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الأول من باب أعطيت بالنسبة إلى مفعوله الثاني، وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس إلى المفعول بواسطة. (قوله؛ أي، ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه) الحاصل؛ أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قرينه من الفعل ورجحانه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه ونظير ذلك ما يقال؛ إن الماء بطبعه يقتضي البرودة، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن.

الموجود لأمر ليس إلا بصيغة المعلوم، فلا يكون علامة طريقة القيام إلا كونه على صيغة المعلوم. (قوله؛ لأن مصدر المجهول الخ) أي؛ مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج أصلاً، بل هو أمر اعتباري مطلقاً؛ لأنه لم يصدر من الفاعل إلا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقاً لذلك الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول، فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فإن مدلوله قد يكون أمراً اعتبارياً كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به عن القيام، ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجوداً كان التعبير عنه علامة طريقة القيام لا علامة القيام. (قوله؛ لكنه فيه تأمل) وهو أن القيام قد يكون حقيقياً كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجوداً، أو قد يكون انتزاعياً بأن يكون الموصوف في الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا الوصف؛ نحو؛ زيد أعمى، وحينئذ لا يكون الوصف موجوداً، والجواب؛ أن هذا مصطلح أرباب المعقول، وأما أرباب العربية وأهل العرف فلا يفهمون من القيام إلا الاتصاف الحقيقي؛ ونحو؛ زيد أعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر، ففيه سلب القيام لا قيام السلب. (قوله؛ في المعنى) بأن يكون ثبوت موجود لأمر. (قوله؛ أو في التعبير) بأن يكون ثبوت أمر اعتباري آخر بصيغة المعلوم. (قوله؛ فتعبيره تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشكلة في التعبير فمعناه أن يكون تعبيره تعبير القيام لا أن يكون شبيهاً به بوجه ما. (قوله؛ فعلى هذا) أي؛ على أن يكون المراد أن يكون الثبوت مماثل للقيام يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لامتثال مماثلة الشيء لنفسه فيكون الفاعل الذي إسناده نفس القيام كضرب زيد خارجاً عن التعريف. (قوله؛ قلنا؛ للقيام الخ) أي؛ لا نسلم خروجه؛ لأن للقيام أفراداً متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات يماثل فرداً آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل إسناد بصيغة المعلوم إسناداً على طريقة القيام وشبيهاً به. (قوله؛ لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها. (قوله؛ لكان نصاً فيما قصده) وهو إيراد مثال لفاعل شبه الفعل؛ لأن أبواه لا يمكن أن يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفرداً بخلاف أبوه فإنه يحتمل أن يكون مبتدأ قدم عليه خبره. (قوله؛ وفيه أنه لو كان الخ) كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل؛ نحو؛ زيد قام، أقول؛ وقع في مواضع عديدة من مفني اللبيب؛ إن زيد قائم أبوه يحتمل أن يقدر مبتدأ وأن يقدر فاعلاً لقائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشي رحمه الله في شرحه التحفة في خاتمة باب المسائل المتفرقة أن المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى، بخلاف زيد قائم أبوه؛ إذ مفاده على التقديرين واحد لعدم إفادته التقوى فتدبر. (قوله؛ كما في زيد قائم) الصواب؛ زيد قام؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد، فلا التباس في زيد قائم عند التأخير بالفاعل، اللهم إلا أن يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله. (قوله؛ ما يبتنى عليه شيء) سواء كان حسيّاً كابتناء الجدار على أساسه أو عقليّاً كابتناء الحكم على دليله. (قوله؛ وفي العرف) أي؛ عرف أهل العلم. (قوله؛ القاعدة) أي؛ الحكم الكلي يستخرج منه أحكام جزئية. (قوله؛ مع أنه أوضح) بخلاف الأصل فإن فيه خفاء لكونه مستعملاً لمعان كثيرة؛ أعني؛ المبتنى عليه، والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظراً إلى ذاته. (قوله؛ لمراعاة الاشتقاق) بين أولى يلي لكونهما مشتقين من الولي. (قوله؛ كالمفعول الأول) فإن المفعول الأول أخذ والثاني مأخوذ. (قوله؛ وكذا الحال في المفعول الخ) فإن رتبته متقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل إياه. (قوله؛ الحاصل) يعني؛ أن

اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاماً وأصلاً حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخير أو ترجحه ولا يحتاج إلى أمر آخر لوجوب التقديم، بل اقتضاء رجحان يصير واجباً لعروض أمر ومعتماً لعروض آخر، فالمراد بالابتناء في عبارة الشارح الأولى

«أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ» المسند إليه، أي: يكون بعده^(١) من غير أن يتقدم عليه^(٢) شيء آخر من معمولاته^(٣)، لأنه كالجزء^(٤) من الفعل، لشدة احتياج الفعل إليه^(٥)، يدل على ذلك إسكان اللام في (ضَرَبْتُ) لأنه^(٦) يدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة^(٧) كلمة واحدة. «فَلَيْذَلِكَ»^(٨) الأصل^(٩) الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات^(١٠) الفعل «جَازَ (ضَرَبَ)»^(١١) «غَلَامُهُ زَيْدٌ» لتقدم مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ)^(١٢) رتبة^(١٣) فلا يلزم الإضمار قبل الذكر^(١٤) مطلقاً^(١٥)، بل^(١٦) لفظاً فقط، وذلك^(١٧) جائز «وَأَمْتَنَعَ (ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا)» لتأخر^(١٨) مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ) لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل^(١٩) الذكر، لفظاً ورتبة، وذلك^(٢٠) غير جائز^(٢١)

(١) أي: الفعل. (٢) أي: المسند إليه. (٣) أي: الفعل. (٤) الأخير. (٥) كما أن الكل لا يفيد معناه. (٦) أي: إسكان اللام. (٧) في قولك: ضربت. (٨) أي: لأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل. (٩) صفة أو عطف بيان أو بدل. (١٠) كالمفاعيل الخمسة وملحقاته. (١١) أن يقال. (١٢) لأنه فاعل وأصله أن يلي الفعل لفظاً. (١٣) منصوب على التمييز. أي: معنى. (١٤) أي: قبل ذكر المرجع. (١٥) أي: لفظاً ورتبة ويلزم. (١٦) أي: إضمار قبل الذكر لفظاً دون رتبة. (١٧) علة الامتناع. (١٨) أي: قبل ذكر المرجع وهو حال لتقدم المرجع على الضمير لفظاً ورتبة. (١٩) أي: الإضمار لفظاً ورتبة قبل الذكر. (٢٠) إلا في ضمير الشأن.

أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ فَلَيْذَلِكَ جَازَ ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ وَأَمْتَنَعَ ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا،

(قال: أن يلي الفعل) لم يقل أن يليه مع أنه أخصر وأكمل لشموله شبه الفعل أيضاً، فوضع المظهر موضع المضمير؛ لزيادة التمكن في الذهن، والإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم شبه الفعل ملحق به. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه): لأن النسبة إلى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في قوام النسبة إلى الفاعل، ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم، فكما أن الهيئة لدلالاتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه. (قوله: يدل على ذلك) دلالة إن كما أن السابق دل عليه

الغير الواصلة إلى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة؛ وهي بيان أمر عارض على الأصل. (قوله: لشموله شبه الفعل الخ) لكون الضمير راجعاً إلى أحدهما المدلول عليه بأو كما مر في قدم عليه. (قوله: فوضع الخ) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقاً بناء على أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، وفي تقييد الشارح الفعل بالمسند إليه إشارة إلى ذلك مع إفادة أن ليس معنى قول المصنف رحمه الله، والأصل فيه أن يلي الفعل أن يليه بغير الفعل خلاف الأصل كما في قولهم: الأصل في الحال أن يكون نكرة، بل معناه: أن الأصل أن يلي الفعل المسند إليه، فمحط الفائدة نفس الولي دون الجزء الأخير؛ أعني: الفعل. (قوله: لزيادة التمكن): لأن إعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه. (قوله: إلى أن الفعل أصل الخ) كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء بإسكان اللام. (قوله: لأن النسبة إلى الفاعل مقوم الخ) فإن النسبة إلى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدى إلى المفعول به؛ فإنه لازم له خارج

عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتباره توقف فهم لازمه؛ أعني: النسبة، يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة

(قوله: أن يلي الفعل المسند إليه) أي: إلى الفاعل، فاللام للعهد والأوضح الاختصاص أن يليه، وفيه اكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشابهه؛ لظهور أن الفرع تابع للأصل، وقوله: أي: يكون بعده تفسير للمعنى المراد بالولي هنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقاً؛ أي: أن يكون الفاعل بعد الفعل أو شبهه حقيقة أو حكماً كالمتستر. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه) منشأ هذا أن الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقي معمولات، وقوله: على ذلك؛ أي: على كونه كالجزء من الفعل. (قوله: وذلك جائز) كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى زَيْدُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(شرح قطر)

إشارة إلى قوله تعالى: «ثُمَّ جَاءَ عَلَى قَدَرٍ يُمْسِي»، وكما في قول رؤبة:

بِأَبِي أَقْتَدَى عَدِيٍّ^(١) فِي الْكُرْمِ

وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

حيث عاد ضمير بأبه على عدي؛ لكونه متقدماً رتبة ومعنى.

(قوله: وذلك غير جائز) أي: عند الجمهور، والأولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء.

(قال الحسان رضي الله عنه):

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا

مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُظْلِعًا

(وقال الآخر):

كَمَا جَلِمُهُ دَا الْجَلْمِ أَثْوَابَ سُودُو

وَرَقَى نَدَاهُ دَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

(وقيل):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ

وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارٍ

(١) وعدي هذا ابن حاتم الطائي الجاهلي المعروف بالجوذ، وعدي رضي الله عنه كان صحابياً أسلم هو وأخته كما سيأتي.

(ومنه):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ

زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

إلى غير ذلك، وقد حصر بعضهم مواضع الإضمار قبل الذكر في سبعة؛ أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبش وبأيهما، ولا يفسره إلا التمييز نحو: نعم رجلاً زيد، ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين والمهمل ثانيها، ثالثها: أن يكون مخبراً عنه ومفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾؛ أي: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبيّن، رابعها: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿إِنَّا مِنْكُمْ شَخْصَةٌ﴾، خامسها: أن يجرّ برب، ويفسره التمييز نحو: ربّه رجلاً، سادسها: أن يكون أبدلت عنه مرجعه فكان مفسراً له نحو: ضربته زيداً، وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، سابعها: أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم يفسره مفعول مؤخر

دلالة لم، ويدل أيضاً تلك الدلالة وضع إعراب الفعل بعد الفاعل؛ نحو: يضربان ويضربون وتضربين. (قال، لذلك) اللام للتعليل فيفيد أن كون الولي أصلاً علة لجواز المثال الأول، وامتناع الثاني والفاء إما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالأصل السابق، أو للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة، فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام، ولا يخفى أن امتناع المثال المذكور وإن كان يترتب على الأصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه؛ لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة، فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه. (قوله: لتتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشيء على أمر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم المتقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب.

اللازم، وعدم جواز ذلك بالنسبة إلى الفاعل. (قوله: داخل في قوام النسبة) القوام: بكسر القاف نظام الشيء على ما هي الصحاح، والتقويم في اللغة: راست كردن؛ يعني: أن طرف النسبة مقوم للنسبة في الوجود والتعلل؛ إذ لا يمكن وجودها وتعللها بدون الطرفين وإن كان خارجاً عن حقيقتها. (قوله: ومقوم المقوم الخ) فيكون الفاعل مقوماً لمدلول الفعل في التعلل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل إليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل. (قوله: كان في عداد جزئه) وإن لم يكن جزء له لكونه كلمة برأسها. (قوله: يدل على ذلك دلالة إن) أي: دلالة برهان إن؛ وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الأمر، وهنا كذلك فإن إسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته في الخارج فما قيل: إن معنى قوله: يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج إسكان اللام فهو عليه تعليل المعمل ليس بشيء. (قوله: كما أن السابق دل عليه دلالة لم) أي: دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الأمر والتصديق به مأمراً وهنا كذلك كما لا يخفى. (قوله: تلك الدلالة) أي: دلالة الآن فإن وضع الإعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق بكونه كالجزء من الفعل. (قوله: اللام للتعليل) أي: لبيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به. (قوله: فتفيد ترتب العلم الخ)؛ لأن التفريع استخراج الفرع من الأصل؛ أعني: تحصيل العلم به من العلم بالأصل، فكانه قيل فعلم لأجل العلم بالعلم التي هي الأصل المذكور والجواز والامتناع المذكوران. (قوله: أو للتعليل الخ) كون مدخول الفاء؛ أعني: الجواز والامتناع علة لما قبله، والأول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الأصل المذكور، والثاني باعتبار الوجود في نفس الأمر. (قوله: وإن كان ترتب الخ)؛ لأنه إذا كان الأصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الإضمار قبل الذكر. (قوله: لكنه لا يتوقف أي: ليس الحال أنه لو كان الأصل المذكور انتفى، انتفى الامتناع المذكور. (قوله: لثبوته على تقدير تساويهما) فيه بحث؛ لأنه على تقدير تساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف إليه فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي، وما قيل: إن المضاف إليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته، فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة، فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير، ففيه أن معنى كونه كالجزء منه أنه لا يجوز الفصل بينهما بأمر آخر لا أنه في مرتبة التأخير منه لفظاً ورتبة لكونه قيداً له. (قوله: كون الشيء الخ) أي: ليس المراد بالتقدم الرتبي وهنا ما هو المذكور في كتب المعقولات؛ وهو كون الشيء في الترتب الحسي أو العقلي سابقاً على آخر؛ إذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حساً ولا عقلاً، بل المراد المتقدم بالشرف؛ أعني: وجود حاله يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم أو لم يقدم، ففي العرف يقال له: التقدم بالرتبة، يقال: العالم مقدم على الجاهل بالرتبة.

خلافاً للأخفش وابن جني ومستندهما^(١) في ذلك^(٢) مقول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ^(٣) عَنِّي عَدِيَّ^(٤) بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ^(٥) الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ^(٦) وَقَدْ قَعَلُ

وأجيب عنه^(٧) بأن هذا^(٨) لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه^(٩) في سعة^(١٠) الكلام، وبأنه^(١١) لا نسلم^(١٢) أن الضمير يرجع إلى

(١) أي: دليلهما. (٢) أي: في الخلاف. (٣) الضمير للمدي المؤخر. (٤) أي: جزاء الكلاب. (٥) منصوب بقرع الحافض. (٦) أي: الصايجات من باب رمي عند الجمهور. (٧) أي: عن سندهما بالسليم. (٨) أي: الإضمار قبل الذكر. (٩) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى. (١٠) لا ضرورة فيه. (١١) أي: الجواز. (١٢) جواب ثان معنى.

كضرب غلامه زيداً (كذا في شذور الذهب). (قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) فإنهما خالفاً في امتناع ضرب غلامه زيداً؛ لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، قال العصام: واشتهر فيما بين الطلبة أنهما جَوَزَا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة مطلقاً، وذلك من قلة التأمل، بل التحقيق أنهما جعلتا المفعول المتأخر مقدماً رتبة؛ لأنه لشدة الاتصال بالفعل كأنه بجنبه ومتقدم على الفاعل انتهى، حاصله: أن خلافهما إنما هو فيما إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل أو كان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني (سيد). ثم أن ابن جني كنية الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي البصري، وجني: بكسر الجيم وإسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب كني (سجاعي). (قوله: قول الشاعر: جزی ربه الخ) أي: قول النابغة الذبياني من البحر الطويل وعروضه وضربه مقبوضان، والبيت دعاء عليه، فلفظه خبر ومعناه إنشاء، والعاديات الصائحات: من عوى الكلب عواء بالضم صاح، وقيل: الكلب العاوي كلب غير الصيد والماشية، وجزاها هو الضرب والرمي بالحجارة، وقوله: وقد فعل؛ أي: قد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤلاً منه؛ أي: قد استجاب الله دعائي وفعل به ذلك الجزاء، ولعل هذا كان في زمن الجاهلية، وإلا فعدي بن حاتم صحابي جليل كما مر فلا يصح من الشاعر الهجو بهذا الهجو الفظيع والسب الشنيع كيف وهو رضي الله عنه من المهاجرين، وكان شريفاً في قومه خطيباً كريماً نزل بكوفة ومات بها سنة ٧٦، وهو ابن مئة وعشرين سنة، فما قيل: إن عدي بن حاتم وسنمار شخص واحد فمردود، ومحل الاستشهاد قوله: جزی ربه، حيث

(قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) بسكون الياء فإنهما جَوَزَا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل، وفيه أنه لا يقتضي تقدمه على الفاعل، نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل، قال الشيخ الرضي: الأولى تجويز ذلك، وليس للبصرية المنع مع قولهم: في باب التنازع انتهى، قبل تجويز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة، والضمير المضاف إليه غير عمدة، وقيل: تجويزه للضرورة؛ إذ لو لم يضمن لزم إما حذف الفاعل وهو غير جائز أو التكرار وهو قبيح، وفيه أن ارتكاب القبيح أهون من ارتكاب الممتنع مع أن مثل ما ذكره جار هنا؛ لأن حذف المضاف إليه بلا

(قوله: لشدة اقتضاء الفعل الخ) يعني: أن الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي إياهما فكما أنه لا يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم، وفي هذا الاستدلال إشارة إلى أن خلافهما إنما هو إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل؛ نحو: صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول؛ نحو: ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني. (قوله: وفيه أنه لا يقتضي الخ) أي: على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل وإلا فالفعل لكون النسبة إلى الفاعل مأخوذة في مفهومه أشد اقتضاء له من المفعول به. (قوله: إنه لا يقتضي تقدمه الخ) فيه بحث؛ لأن ما هو الواجب تقدمه على الضمير، وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل. (قوله: تجويز ذلك) أي: الإضمار قبل الذكر مطلقاً في الصورة المذكورة. (قوله: مع قولهم في باب الخ) فإنهم يضمنون الفاعل في نحو: ضربني وأكرمني زيد، ويلتزمون الإضمار قبل الذكر. (قوله: تجويز الإضمار الخ) فإن العمدة لشدة الاحتياج إليه وكون الفعل مشعراً به ينساق الذهن إليه فيحتمل فيه الإضمار قبل الذكر بخلاف الفصلة. (قوله: وقد يقال الخ) أي: في الفرق هنا وباب التنازع أو في بيان الضرورة في باب التنازع. (قوله: ثم يظهر كونه ملفى) فلا بد من الإضمار بخلاف الإظهار في المثال المذكور بأن يقال: ضرب غلام زيد زيداً، فإنه لا مانع منه فلا يحتمل الإضمار فيه غير ضرورة. (قوله: عوى الكلب الخ)

(عَدِيٌّ) بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل^(١)، أي: جرى رب الجزاء «وَإِذَا»^(٢) انتفى الإعراب^(٣) الدال^(٤) على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع «لَفْظًا»^(٥) فِيهِمَا^(٦) أي: في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً، وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، «وَالْقَرِينَةُ»^(٧) أي: الأمر الدال عليهما^(٨) لا بالوضع^(٩) إذ^(١٠) لا يعهد أن يطلق على ما^(١١) وضع بإزاء شيء^(١٢) أنه قرينة عليه

(١) فاعل يدل. أي جرى. (٢) عطف على جملة والأصل أنه. (٣) صفة الإعراب. (٤) تميز أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. (٥) أي: على الفاعل والمفعول. (٦) بل بحسب الاستعمال. (٧) صلة انتفاء الوضع. (٨) عبارة عن الإعراب. (٩) أي: الفاعلية والمفعول.

وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ^(١) لَفْظًا^(٢) فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ^(٣)

(١) أي: الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول.
(٢) أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقدير في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً.
(٣) أي: انتفى القرينة.

قرينة غير جائز، وإظهاره يوجب التكرار، وقد يقال: إن إعمال الثاني يقتضي إلغاء الأول في الاسم الظاهر، فلو أظهر لم يظهر كونه ملغى.
(قوله: جرى ربه الخ) الجملة دهاية والمراد بالكلاب العاويات، إما شرار الناس أو حقيقتها، قال قدس سره في الحاشية: عوى الكلب يعوى عواء

في التاج العواء بضم العين: بأنك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب. (قوله: أي: إذا انتفى الإعراب) أي: تلفظه دون تقديره.

أرجع الشاعر الضمير المتصل بالفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر؛ أعني: عدي بن حاتم. (قال المصنف: وإذا انتفى الإعراب الخ) لما بين ما هو الأصل في الفاعل أشار إلى ما يخرج عما هو الأصل، أو يمنعه عن أن يخرج عنه فكل منهما في أربعة مواضع، فقال: وإذا انتفى الخ، وقد مر أن الإعراب على الراجح عبارة عما به الاختلاف، واللام في الإعراب للعهد كما أشار إليه بقوله الدال على الخ. (قوله: بالوضع) إنما صرح بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة، وهي دفع لزوم استدراك ذكر الإعراب كما سينبه عليه الشارح بقوله: فلا يرد الخ، واعترض على هذا بأن دلالة الإعراب على المعاني الخفية إذا كانت بالوضع لا شك أن الحركات الإعرابية ألقاظ يكون الإعراب لفظاً موضوعاً لمعنى مفرد فيلزم كون كل كلمة معربة مركباً، وأجيب أولاً: بمنع كون الإعراب اللفظي كلمة، وثانياً: بأن المركب ما يكون مركباً من أجزاء مترتبة في السمع والإعراب يسمع مع آخر المعرب إن كان بالحركة ونفس الآخر إن كان بالحرف. (قال المصنف: لفظاً) تمييز وإنما قيد به لامتناع انتفاء الإعراب فيهما مطلقاً فانتهاء لفظ الإعراب بأن يكون تقديرية أو محلياً. (قال المصنف: فيهما) قيد به؛ لأنه لو انتفى الإعراب في أحدهما لم يترتب الحكم؛ إذ قد يكفي إعراب أحدهما في رفع الالتباس، وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مخاصمي، فإن مخاصمي مع كون إعرابه لفظياً لا يدفع الالتباس بالفاعل. (قوله: والمفعول المتقدم الخ) في الرضي والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، ثم إن صيغة الجمع في الأمثلة الأولى على حقيقته، وفي الثانية: يراد بها ما فوق الواحد. (قال المصنف: والقرينة الخ) أي: قرينة الفاعلية والمفعولية على مذاق الشارح فعلى هذا يحتاج في دفع الاستغناء إلى ما ذكر، أو قرينة الإعراب المحذوف لفظاً على مذاق العصام، فعلى هذا لا استدراك في الكلام؛ أي: وانتفى أيضاً القرينة فيهما، وإنما لم يقل فيهما؛ لأن القرينة لا تنتفي إلا وهي تنتفي فيهما؛ إذ قرينة المفعولية في أحدهما قرينة الفاعلية في الآخر وبالعكس، ثم إن القرينة فعيل بمعنى: مفعول؛ أي: المقرنة، والثاء؛ لأنها صفة للبيئة المحذوفة أو للتنقل.

فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة^(١) شاملة له، وهي إما لفظية نحو: (ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى) أو^(٢) معنوية نحو: (أَكَلَ الْكُمَثْرَى يَحْيَى) «أو»^(٣) كَانَ الْفَاعِلُ «مُضْمَرًا»^(٤) مُتَّصِلًا^(٥) بالفعل بارزاً كـ (ضَرَبْتُ زَيْدًا) أو مستكنّاً كـ (زَيْدٌ) ضَرَبَ غُلَامَةً بشرط^(٦) أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل، لئلا ينتقض^(٨) بمثل (زيداً ضربت) «أو»^(٩) وَقَعَ مَفْعُولُهُ^(١٠)، أي: مفعول الفاعل «بَعْدَ (إِلَّا)» بشرط توسطها^(١١) بينهما في صورتَي التقديم^(١٢) والتأخير^(١٣) نحو: (مَا ضَرَبَ^(١٤) زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)

(١) علة النفي. (٢) عطف على لفظية. (٣) عطف على انتفى. (٤) والقرينة لفظية وهي كون التاء بالفعل. (٥) وإنما وجب تقديمه لئلا يلزم انفصال المتصل. (٦) أو مجروراً كمجيبت من ضربه زيداً. (٧) متعلق بمكان في المتن. (٨) ما ذكره المصنف وهذا وجب تقديم الفاعل. (٩) عطف على القريب والبعيد. (١٠) نقط وهذا بخلاف ما إذا وقع بعد إلا أو متناهما كلاهما نحو: ما ضربت إلا عمرواً زيد فإنه جائز. هندي. (١١) أي: كلمة إلا بالإضافة بياناً والمضاف حال. (١٢) أي: تقديم الفاعل. (١٣) أي: صورة. (١٤) خبر الفاعل.

أَوْ كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ^(١) بَعْدَ إِلَّا

(١) أي: مفعول التاء.

إذا صاح انتهى، وقد فعل جملة إخبارية وقعت على سبيل التناول بأن الدعاء قد أجيب. (قال، لفظاً) تمييزاً، أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. (قوله، في ضمن الأمثلة) فإن إحصاء الفرد متضمن لإحصاء جنسه خصوصاً إذا لم يكن الفرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات. (قوله، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة) أو في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر.

(قوله: مع أن التعميم الخ) فيجوز أن يكون ذكر القرينة بعد الإعراب من هذا القبيل فإنه للاهتمام بشأن الإعراب لكونه قرينة شائعة ذكر أولاً ثم عمم. (قوله: اتصال علامة الفاعل الخ) يعني: أن اتصال التاء التي هي علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على أن حبلى فاعل في المثال المذكور، فلا يرد أن إلحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تأنيث الفاعل بالوضع. (قوله: واتصال ضمير الثاني الخ) فإنه قرينة على أن الثاني فاعل، وإلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (قوله، أي: بعد إلا الواقعة) أشار بتوصيف إلا بالواقعة إلى أن الجار والمجرور أعني: بشرط قيد للفظ إلا بأن يكون حالاً منها أو صفة لها وليس قيداً لقوله: مفعوله؛ لأن توسط إلا بينهما من أحوال إلا لا من أحوال المفعول. (قوله: يعني: أن التقديم الخ) لما كان دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض المحشي رحمه الله إلى أن التقديم الثابت في الاستعمال مشروط بثبوته بشرط توسط إلا؛ إذ لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلاً عن ثبوته. (قوله: لما سيذكره الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل إذا قدم المفعول مع إلا لعدم انقلاب الحصر

(قوله: فلا يرد أن ذكره الخ) تقرير على التقييد بقوله بالوضع، ويقول: لا بالوضع؛ أي: فعلى هذا التقييد لا يرد على المصنف ما في الهندي نقلاً عن الغير من أن ذكر الإعراب مستغنى عنه كما سبق. (قوله: نحو: ضربت موسى حبلى) فإن التاء المتصلة بالفعل قرينة على فاعلية حبلى، وليست دالة عليها بالوضع، بل على تأنيث الفاعل، وأما في المثال الثاني فالقرينة عقلية؛ إذ عدم صلاحية الكمثري للفاعلية والكون أكلاً إنما يدرك بالعقل، والكمثري بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون التاء المثلثة وقصر الألف فأكهة معروفة كذا ضبطه الجوهري. (قوله: أو مستكنّاً) بتشديد النون من الاستكنان والكنّ السترة ومنه: «مِنْ أَلْجَالِ أَكْثَنَّا». (قوله: بشرط أن يكون الخ) أي: الملابس^(١) بهذا الشرط أو حال كونه ملابساً به فهو ظرف مستقر صفة أو حال لقوله مضمرًا متصلاً، وفي الرضي: سواء كان المفعول اسماً ظاهراً أو مضمرًا منفصلاً أو متصلاً نحو: ضربتك الخ. (قوله: أو وقع مفعوله؛ أي: مفعول الفاعل الخ) فإن قيل: المفعول لا يضاف إلى الفاعل في العرف، بل إلى الفعل العامل، قلنا: الإضافة هنا لأدنى ملابس كما في كوكب الخرقاء، ولك أن تفسره بمفعول فعل الفاعل فالإضافة على أصلها وحقيقتها، فإن قيل: فلم لم يصفه الشارح إلى الفعل وعدل عن الحقيقة؟ قلنا: إن ذلك لكون البحث عن أحوال الفاعل، وليكون الضمير مطابقاً لسابقه ولاحقه في المرجع فما في حاشية الامتحان من أن القصر على أحد شقي البيان قصور فساقط. (قوله: بشرط توسطها) قيد لكلمة إلا وإنما قيد به؛ لأنها لو لم تتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بالفاعل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، وقوله: في صورة التقديم؛ أي: الواجب والتأخير؛ أي: الممتنع فاعرفه، فإن وجوب التقديم يلزمه الحكم بامتناع التأخير. (قوله: أو بعد معناها) أي: معنى إلا وهو الحصر المستفاد من إنما، ولم يقل بعد إلا وإنما مع أنه أخصر؛ لأن الواقع في إنما ضرب زيد

«أَوْ بَعْدَ مَعْنَاهَا»^(١) نحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ^(٢) زَيْدٌ عَمْرًا) «وَجَبَ^(٣) تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم الفاعل على المفعول به في جميع هذه الصور^(٤)، أما في صورة انتفاء الإعراب^(٥) والقرينة^(٦) فهما^(٧) فللتحرز عن الالتباس، وأما في^(٨) صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة^(٩) الاتصال^(١٠) والانفصال. وأما في صورة وقوع المفعول بعد (إلا) لكن بشرط توسطها^(١١) بينهما^(١٢) في صورتَي التقديم^(١٣) والتأخير فلثلاً ينقلب^(١٤) الحصر^(١٥) المطلوب^(١٦)، فَإِنَّ المفهوم^(١٧) من قوله^(١٨): (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا) انحصار^(١٩) ضاربية (زَيْدٍ) في (عَمْرٍو) مع^(٢٠) جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قوله: (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) انحصار مضروبية (عَمْرٍو) في (زَيْدٍ) مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما^(٢١) بالآخر انقلب معنى الحصر^(٢٢) المطلوب، وإثماً قلنا: بشرط توسطها^(٢٣) بينهما^(٢٤) في صورتَي التقديم^(٢٥) والتأخير^(٢٦)،

(١) أي: بعد معنى إلا. (٢) لأن معناه ما ضرب زيد إلا عمراً فالعلة التي ذكرناها في إلا موجودة. (٣) جواب إذا. (٤) أي: الأربع. (٥) أي: الإعراب اللفظي. (٦) أي: في الفاعل والمفعول نحو: ضرب موسى وعيسى. (٧) أي: الدالة عليهما لفظية كانت أو معنوية. (٨) وجوب تقديمه عليه. (٩) من قبيل إضافة المصدر كالفاعل. (١٠) لثلاً يصير المتصل منفصلاً نحو: قرب زيداً وث فاعله. رضى. (١١) أي: إلا. (١٢) أي: بين الفاعل والمفعول. (١٣) أي: تقديم الفاعل. (١٤) أي: يرجع. (١٥) ومعنى الحصر إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. (١٦) أي: انحصار الفاعل إلى المفعول. (١٧) كالمعنى المقصود. (١٨) أي: القائل. (١٩) خبر إن. (٢٠) متعلق بالخبر مصاحباً وملابساً مع جواز. (٢١) وضاربية زيد باقية على الاحتمال. (٢٢) أي: الانحصارين. (٢٣) وهو خلاف المقصود. (٢٤) أي: إلا. (٢٥) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٦) على المفعول. (٢٧) على المفعول.

أَوْ مَعْنَاهَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ

(قوله: فلا يرد) مع أن التميم بعد التخصيص شائع. (قوله: نحو: ضربت موسى حبلى) فإن القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما، واتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: ضرب فتاه موسى. (قوله: بعد إلا بشرط توسطها بينهما الخ) أي: بعد إلا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه، يعني: أن التقديم الثابت مشروط بتوسط إلا بينهما؛ إذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، والتأخير الممتنع أيضاً مشروط بتوسط إلا بينهما لما سيذكره قدس سره.

(قوله: المخل بالمقصود) قيد الالتباس بذلك؛ إذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه، بل يجوز الوجهان في أقائم زيد. (قوله: مع رعاية النظم الطبيعي) أي: مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه. (قوله: ولقائل أن يقول الخ) لك أن تلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة، وما الدليل على جوازه وإن تدخله في ضابط المصنف رحمه الله فإن معنى قوله: وجب تقديمه أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا عامله، ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون المفعول متأخراً عن الفعل كما قيده به في قوله: أو كان مضمراً متصلاً قال الرضوي ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشبهه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في: ضرب موسى عيسى؛ إذ لو قلت فيه: عيسى ضرب موسى يظن أن المقدم مبتدأ انتهى. (قوله: لا لتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود) فإنه يجوز أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى وعيسى مفعولاً له فيختل المقصود في تمييز الاسمية بالصفة احترازاً عن

عمرأ بعد إنما هو الفعل لا المفعول، بل المفعول واقع بعد معنى إلا؛ لأن إنما تضمن معنى ما وإلا، ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام، ومعنى إلا قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى إلا لا بعد إنما. (قال المصنف: وجب تقديمه) أي: على ما يكون بعد الفعل؛ إذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل فلا يرد: زيداً ضربت، فلو قال: وجب أن يليه لكان أوضح (عصام). وقد عرفت آنفاً من الشارح عدم الانتقاض به، وقوله: أي: تقديم الفاعل الخ؛ يعني: حقيقة أو حكماً كما في: اضرب عمرأ. (قوله: في جميع هذه الصور) صرح به لدفع توهم ربط الجزاء بالشق الأخير لبعد حرف الشرط، وتوطئة لما بعده من الاستدلال على المدعي بقوله: أما في صورة الخ فلا لغو ولا استدراك. (قوله: فللتحرز عن الالتباس) أي: التباس المعنى المقصود بغيره بحيث يخل بالمقصود، فلو لم يخل لا يجب التحرز عنه، بل يجوز الوجهان، قال اللاري: لقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى؛ لا لتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود، فإنه يحتمل حيثئذ أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى، وأن يكون عيسى مفعوله فيختل المقصود، بخلاف ما إذا كان ضرب مسنداً إلى عيسى وضمير المفعول العائد إلى موسى محذوفاً، حيث لا تخل بالمقصود، فلا يقتضي امتناع التقديم هذا ولك أن تلتزم امتناع التقديم^(١) في هذه الصورة، وأن تدخله في ضابط المصنف؛ إذ لا دليل على جوازه فالمراد بقوله: وجب تقديمه، أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه؛ أي: على الفاعل ولا على عامله (سيد). وقد يجاب: بأن الالتباس

(١) أي: تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة؛ أي: في تركيب موسى ضرب عيسى.

لأنه^(١) لو قدم^(٢) المفعول على الفاعل مع^(٣) (إلا) فيقال: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ) فالظاهر أن معناه^(٤) انحصار ضارية زيد في عمرو إذ^(٥) الحصر إنما هو فيما^(٦) يلي (إلا)^(٧) فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا^(٨) يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه^(٩) بعضهم؛ لأنه^(١٠) من قبيل قصر الصفة^(١١) على شيء قبل تمامها، وإنما قلنا: الظاهر أن معناه^(١٢) كذا، لاحتمال أن يكون معناه^(١٣) (مَا ضَرَبَ أَحَدًا أَحَدٌ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ) فيفيد^(١٤) انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف^(١٥) المقصود. وأما وجوب تقديمه^(١٦) عليه^(١٧) في صورة وقوع المفعول بعد معنى (إلا) لأن الحصر ههنا^(١٨) في الجزء الأخير^(١٩)، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً^(٢٠) «وإذا»^(٢١) اتَّصَلَ بِهِ أي: بالفاعل «ضَمِيرٌ مَفْعُولٍ»^(٢٢) نحو: (ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ) «أَوْ وَقَعَ» أي: الفاعل «بَعْدَ (إلا)» المتوسطة^(٢٣) بينهما^(٢٤) في صورتَي التقديم^(٢٥) والتأخير^(٢٦)

(١) متعلق بقلنا. شأن. (٢) أي: في صورة تقديم الفاعل على المفعول. (٣) حال كون تقدم المفعول مصححاً. (٤) أي: معنى هذا القول. (٥) علة الظهور. (٦) أي: المفعول. (٧) أي: لفظ إلا. (٨) بل يجوز. (٩) أي: تقدم المفعول على الفاعل مع إلا نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٠) أي: قوله: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١١) أي: الفعل لأن الصفة مقصورة على عمرو وهي الضرب. (١٢) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٣) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٤) هذا المعنى الغير الظاهر. (١٥) أي: من الفاعل والمفعول. (١٦) أي: الفاعل. (١٧) أي: المفعول. (١٨) أي: فيما بعد معنى إلا. (١٩) وهو عمرو في مثال نحو: إنما ضرب زيد عمراً. (٢٠) أي: بلا شك. (٢١) الواو عاطفة. (٢٢) لو قدم الفاعل في لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (٢٣) نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد. (٢٤) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٥) أي: تقديم الفاعل المتنع. (٢٦) أي: التاب الواجب.

وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ مَفْعُولٍ أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِلَّا

(قوله، فللتحرز عن الالتباس) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي، ولقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود. (قوله، فلمنافاة الاتصال الانفصال) أي: للزوم خلاف المفروض. (قوله، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا كقولك: ما ضرب أحد إلا زيدا؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروباً له. (قوله، لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من

التباسه بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بأن يكون ضرب مستنداً إلى عيسى، وضمير المفعول المائد إلى موسى محذوفاً، فإنه لا يقتضي امتناع التقديم، بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية. (قوله، أي: للزوم خلاف المفروض) يعني: أن الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافاة إلا أن الشارح رحمه الله أقام دليل الدليل مقامه اختصاراً. (قوله، هذا ظاهر الخ) ذكره الشارح رضي رحمه الله حيث قال: وإنما قلت في أول بيان المسألة إذا ذكرت قبل الاستثناء معمولاً خاصاً؛ لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحد إلا زيدا، فلا يقال: إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد إلا عمراً أمكن أن يضرب عمراً غير زيد، وقد أورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصاً أنه لا يصح في نحو: ما خلق الله على أحسن صورة إلا يوسف؛ فإنه لا يصح فيه أن يقال: المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، وعلى

الذي يهرب عنه التحوي ما يفوت به أصل المقصود كما في: ضرب موسى عيسى، حيث يلتبس الفاعل بالمفعول، وأما في: موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول؛ إذ لا يفوت به أصل المقصود وهو مضروبية موسى فليتامل. (قوله، في صورتَي التقديم والتأخير) أي: في صورة التقديم الثابت في الاستعمال، وصورة التأخير الذي يحكم عليه بالامتناع كما مر، وقوله: انحصار ضارية زيد؛ أي: قصرها عليه؛ لأن الأصل قصر ما قبل الأعلى ما بعدها كما سترفه. (قوله، مع جواز أن يكون الخ) أي: بالنظر إلى دلالة التركيب لا إلى خصوص المادة؛ إذ لا دلالة للتركيب على قصر مضروبيته لعدم الحصر فيه، وقوله: فلو انقلب أحدهما؛ أي: أحد هذين التركيبين بالآخر بأن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ويقع إلا بينهما. (قوله، لأنه لو قدم المفعول الخ) هذا دليل اشتراط التوسط في صورة التأخير الممتنع فقط، وأما دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم الثابت فغير مذكور في الشرح لظهوره؛ وهو أنه لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وهو غير جائز. (قوله، فيقال: ما ضرب إلا عمراً زيد) فلو قال: ما ضرب إلا عمراً زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل إلا فيما بعده، وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه، مع كونه عاملاً في المستثنى، وهو غير جائز مطلقاً عند الأكثرين، ولزم قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير صاحب المفتاح وقبيح عنده. (قوله، فلا يجب تقديم الفاعل)؛ لأنه إذا لم يتغير المعنى جاز التلغظ كيف ما كان؛ أي: فلذا قلنا: بشرط توسطها الخ، وقوله: لم يستحسنه بعضهم؛ وهو صاحب المفتاح يوسف السكاكي حيث جوز هذا التركيب مع قبح على ما فصل في كتب

المعاني. (قوله: لأنه من قبيل قصر الصفة الخ) أي: على الموصوف قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلق الضرب، فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنوية؛ أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي وبينهما عموم من وجه كما ذكره العلامة التفتازاني في شرح التلخيص. (قوله: معناه ما ضرب أحد أحداً إلا الخ) هذا التركيب مما لم يجوزه أكثر النحويين والتفصيل في الرضي فإنه أطال الكلام كما هو دأبه، وقوله: وهو أيضاً؛ أي: هذا المعنى الغير الظاهر خلاف المقصود مثل كون التركيب السابق غير مستحسن. (قوله: لأن الحصر هنا؛ أي: في مقام وقوع المفعول بعد معنى إلا في الجزء الأخير كما أن الحصر في إلا فيما يليها، وقد سبق ما يتعلق بهذا. قال المصنف: ضمير مفعول الخ) أي: ضمير راجع إلى مفعول من المفاعيل كما يفيد التثنية نحو: ضرب زيداً غلامه وتأدياً محبة وضرباً شديداً من يعتاده، وأحسن يوم الجمعة من لا يترك الإحسان فيه (عصام). فالإضافة هنا أيضاً لأدنى ملازمة، وقوله: في صورتني التقديم والتأخير؛ أي: التقديم الذي يحكم بامتناعه والتأخير الثابت في الاستعمال. (قوله: وفائدة هذا القيد) أعني قوله: المتوسطة بينهما بمعنى بشرط توسطها بينهما إلا أنه قال هنا هكذا للتفنن في التعبير مع الاختصار، وبالجملية فائدة هذا القيد بالنظر إلى صورة التقديم مثل ما سبق في قرينة فنقول التقديم الممتنع مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط، بل قدم الفاعل مع إلا لم يلزم انقلاب الحصر

النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون تابعاً له أو معمولاً لغير عامله أو مستثنى منه، فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (قوله: لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحداً أحد إلا عمراً زيد) كما ذهب إليه جماعة من النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف، وللمجوزين أن يستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا زَكَّاكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأَوْهُم بِإِذْنِي﴾؛ أي: ما تراك اتبعك أحد في حال من الأحوال إلا الذين هم أراؤنا في بادئ الرأي؛ أي: بلا روية قوية، وقد يرد بأن الظرف متعلق بفعل مقدر؛ أي: اتبعوا في بادئ الرأي، أو بأن الظرف مما يكفيه راحة من الفعل. (قال: وإذا اتصل به) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي؛ نحو: ضرب زيداً الذي ضرب غلامه وأكرم هنداً رجل ضرب غلامها.

عدم صحته فيما إذا كان عاماً بأنه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما إذا كان الفاعل عاماً لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد، فلا ينتهض نقضاً على القواعد الأدبية فإن مدارها على ما يقع في المحاورات، وكلا الإبرادين خبط، أما الأول؛ فلأن المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقاً على يوسف حتى يجوز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، بل خالقيته على أحسن صورة، فاللازم حينئذ جواز أن يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على أحسن الصور وهو حق فإن له صفات غير أحسنية الصورة، ألا ترى أن معنى قولنا: ما ضرب زيد بالسوط إلا عمراً قصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضروبيته له بشيء آخر، فبالجملة الأصل أن محط الفائدة في الإثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله، وأما الثاني؛ فلأن معنى قولنا: ما ضرب أحد إلا زيداً نفى الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي، وإثبات ضاربية واحد منهم فإن نقض النفي يلا يقتضي ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البديل؛ إذ لا عموم للنكرة في الإثبات، وإذا انحصرت ضاربية واحد منهم في زيد تكون المضروبية أيضاً مقصورة عليه؛ إذ لم يبق شيء بعد واحد من الآحاد يمكن أن يكون زيد مضروباً له، وليس معناه حصر ضاربية كل أحد في زيد حتى يكون كاذباً. (قوله: إلا أن يكون تابعاً له) لكونه في حكم المتبوع. (قوله: أو معمولاً لغير عامله) نحو: رأيتك إذا لم يبق إلا الموت ضاحكاً فإن ضاحكاً معمول رأيتك كما أن إذا لم يبق معمول له فليس ضاحكاً في الحيز الأجنبي عن عامله. (قوله: أو مستثنى منه) نحو: ما جاءني إلا زيداً أحداً. (قوله: فكانه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه) أي: إذا لم يكن تقديم المفعول مع إلا جائزاً عند الأكثرين فتقيد الشارح رحمه الله وجوب التقديم، بقوله: بشرط توسط إلا بينهما إما لحمل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة أو لميلانه إلى ما ذهب إليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع إلا. (قوله: أما عند أكثرهم) بعضهم جوزه مطلقاً وبعضهم منعه مطلقاً، وبعضهم فصل فقال: إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين جاز وإلا فلا. (قوله: وما تراك الخ) فالذين وبأدنى الرأي مستثنى مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين بأداة واحدة. (قوله: أو بأن الظرف الخ) يعني: أن بادئ الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتباعك، ويجوز عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إذا كان ظرفاً؛ لأنه يكفيه راحة من الفعل. (قوله: عند من لم يجوز الخ) ولو قيل: بجواز أكرم رجل هنداً ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة؛ إذ الاتصال بين الأولين أقل مما غلامها.

نحو: (مَا ضَرَبَ عَمراً إِلَّا زَيْدٌ) وفائدة هذا القيد^(١) مثل ما عرفت آنفاً «أَوْ» وقع الفاعل بعد «مَعْنَاهَا» أي: معنى (إِلَّا) نحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ) «أَوْ» اتَّصَلَ به «مَفْعُولُهُ»^(٢) بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل^(٣) «وَهُوَ»^(٤) أي: الفاعل «غَيْرٌ» ضمير^(٥) «مُتَّصِلٌ بِهِ»^(٦) نحو: (ضربك زيد) «وَجَبَ تَأْخِيرُهُ»^(٧) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور. أما في صورة^(٨) اتصال ضمير المفعول به^(٩) فثلاثا^(١٠) يلزم الإضمار^(١١) قبل الذكر لفظاً ورتبة^(١٢)، وأما في صورة وقوعه^(١٣) بعد (إِلَّا) أو معناها، فثلاثا^(١٤) ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة^(١٥) الاتصال الانفصال - بتوسط الفاعل الغير^(١٦) المتصل^(١٧) بينه^(١٨) وبين الفعل بخلاف^(١٩) ما إذا كان الفاعل أيضاً^(٢٠) ضميراً متصلاً، فإنه^(٢١) يجب^(٢٢) حينئذ^(٢٣) تقديم الفاعل^(٢٤) نحو: (ضَرَبْتُكَ). «وَقَدْ يُحَذَفُ الْفَاعِلُ»^(٢٥) الرفع^(٢٦) للفاعل

(١) أي: قيد المتوسط بينهما. (٢) أي: بالفعل. (٣) أ- أي: مفعول الفاعل أو الفعل. ب- فلا يلزم انفصال المتصل. (٤) كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّقِ الرَّبَّ﴾ هـ. (٥) والجملة الاسمية حاشية. (٦) بل اسماً ظاهراً. (٧) بالفعل احتراز عن نحو: ضربتك مثل خبر من زيد. (٨) جزاء الشرط. (٩) الأربع. (١٠) وجوب تأخير الفاعل عن المفعول. (١١) أي: بالفاعل. (١٢) الفاء جواب إما، خبر مبتدأ محذوف وجواب لإما. (١٣) في الفصل. (١٤) أي: معنى. (١٥) أي: بالفاعل. (١٦) أي: فلنقول. (١٧) أي: فلا متنازع الفصل مع الاتصال. (١٨) صفة الفاعل. (١٩) أي: بين المفعول المتصل. (٢٠) طرف توسط. (٢١) مصدرية. (٢٢) أي: كالمفعول المتصل بالفعل. (٢٣) شأن. (٢٤) (٢٥) (٢٦) أي: حين كان الفاعل ضميراً. (٢٧) صلاً بالأصل. (٢٨) استئناف أو اعتراض أو عطف على المحذوف. (٢٩) أي: ويذكر كثيراً.

المطلوب بحسب الظاهر، فيجوز هذا التقديم مع أنه واجب فلزم التقييد، ونقول: التأخير الثابت أيضاً مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط وقدم المفعول على الفاعل لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى بالمفعول، وإذا غير جائز فيمتنع التأخير فضلاً عن ثبوته في الاستعمال. (قوله: متصلاً بالفعل) شامل لنحو ضربته وضربه فلاخراج الأول قال: وهو غير متصل. (قال المصنف: وجب تأخيره) لم يقل: وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه بصدد ذكر أحوال الفاعل دون المفعول. (قوله: في جميع هذه الصور الأربع) قيل: ومن جملة المواضع التي وجب تقديم المفعول على الفاعل كونه صفة جارية على غير من هي له نحو: هند زيد ضاربه هي، ولم يذكره المصنف، وأجيب بأنه مندرج تحت قوله: إذا اتصل به مفعول وهو غير متصل. (قوله: أما في صورة اتصال ضمير المفعول به (الخ) قيل: ينبغي أن يجري خلاف الأخفش وابن جني في هذه الصورة كجواز الإضمار قبل الذكر عندهما فيها فلا تغفل. وقوله: فثلاثا ينقلب الحصر المطلوب؛ لأن مضرورة ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربة محتملة فلو قدمت الفاعل لا نعكس المعنى (رضي). (قال المصنف: وقد يحذف الفعل) أي: فقط بقرينة قوله: وقد يحذفان معاً، وكلمة قد للتحقيق كما في: ﴿قَدْ يَسْلُمُ اللَّهُ﴾، فلا يلزم استدراك قوله: جوازاً، وعدم صحة قوله: وجوباً؛ لأن الواجب لا يختلف (عصام)، وفي التوصيف بقوله: الرفع للفاعل، إشارة إلى أن المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل، وعن البعض: اللام للعهد الخارجي النوعي إشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها؛ أي: الفعل انرفع للفاعل وتلك الحصة علمت من

أَوْ مَعْنَاهَا^(١) أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرٌ مُتَّصِلٌ بِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ^(٢)، وَقَدْ يُحَذَفُ^(٣) الْفَاعِلُ

(١) عطف على اتصل. (٢) أي: وجب تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور دالة على تعيين المحذوف. (٣) الرفع للفاعل بذكر الفعل كثيراً وقد يحذف. آه.

(قال: وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل.

(قال: وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل بين الآخرين.

«لِقِيَامٍ»^(١) قَرِينَةً دالة على تعيين المحذوف «جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً «فِي مِثْلِ»^(٢) قولك: «زَيْدٌ» أي: فيما كان جواباً لسؤال محقق^(٣) «لَمَنْ قَالَ»^(٤): «مَنْ قَامَ؟» سائلاً^(٥) عمن يقوم به القيام فيجوز أن يقول^(٦): «زَيْدٌ» بحذف (قَامَ) أي: «قَامَ زَيْدٌ» ويجوز أن يقول^(٧): «قَامَ زَيْدٌ» بذكره. وإنما قدر^(٨) الفعل^(٩) دون الخبر^(١٠)، لأن^(١١) تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيهما والتقليل في الحذف أولى.

(١) حالية كانت أو مقالية. عوض. (٢) ظرف جواز. هندي. (٣) أي: ملفوظ غير مقدر. (٤) صلة من. (٥) حال من فاعل قال. (٦) أي: المجيب. (٧) أي: المستعمل. (٨) ليطابق الجواب السؤال. (٩) بأن يقال: قام زيد. (١٠) أي: زيد قام. (١١) التعليل لتقدير الخبر والأصل الإظهار.

لِقِيَامٍ قَرِينَةً^(١) جَوَازاً فِي مِثْلِ زَيْدٍ لَمَنْ قَالَ، مَنْ قَامَ؟

(١) دالة على تعيين المحذوف.

(قال، ثقيام قرينة) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد، واللام للوقت لا للأجل، لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (قوله، لأن تقدير الخبر الخ)؛ ولأن السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه، فالجواب المنطبق على السؤالين تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ، وحمل شيء عليه؛ لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية؛ ولأن الفعل موضوع كما عرفت، وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند إليه بالخبر؛ ولأن السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى، قال الشيخ الرضي، إن زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال، فإنه جملة اسمية؛ ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل،

(قوله، مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد) قيد بذلك؛ لأن القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال، والفعل مقدر في الجواب، فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى أن المراد من الفعل معناه، والقرينة إنما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف، ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي؛ أعني: ايستادن، والصواب: جملة مجازاً عن الحصول كيلا يحتاج إلى هذا التقدير الركيك. (قوله، لا باعث) فإن الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتبويه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر إلى غير ذلك. (قوله، فالجواب المنطبق الخ) لا يخفى أن كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضى تقدير المبتدأ بأن يقال: هو زيد لا تقدير الفعل؛ فإنه يدل على صدور الفعل أيضاً وهو زائد على المقصود. (قوله؛ لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية) أي: المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شيء على المبتدأ لا يتجاوز إلى أن يكون تعيين المبتدأ، فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل، وفيه أن إسناد الحدث إلى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وصفاً وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره، فكلتا الجملتين مستوية

الأقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصوداً منهما

قوله: فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل الخ؛ إذ يعلم التزاماً من كون الفاعل من المرفوعات أن له رافعاً، ويعلم من التعريف أن ذلك الرفع هو الفعل أو شبهه فعلم أن له فعلاً رافعاً، فتلك الحصة سبق ذكرها كناية فلو قال الشارح: المسند إلى الفاعل لكان سبق ذكرها بطريق الصراحة مع أنه أقرب بالمعهد. (قال المصنف: لقيام قرينة) اللام للوقت؛ أي: وقت^(١) حصولها لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح للحذف لا باعث عليه، فإن الباعث هو النكات التي ذكرها أهل البلاغة في كتبهم، وهذا تقييد للحذف احترازاً عن الحذف بلا قرينة كما في المفعول، وقوله: جوازاً بمعنى الإمكان الخاص كما أشار في كلامه فلا تغفل. (قوله: أي: حذفاً جائزاً) إشارة إلى أن جوازاً مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو المحذف، وقوله: في مثل زيد خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو في مثل كما هو الشائع في التمثيلات. (قوله: جواباً لسؤال الخ) وكون السؤال قرينة إنما هو باعتبار جزئه الذي هو قام، وقوله: فيجوز مع ما عطف عليه، تفريع على كون المثال مما يجوز فيه الحذف. (قوله: وإنما قدر الفعل دون الخبر) الغرض من هذا دفع اعتراض الشيخ الرضي حيث قال: إن زيدا مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، وما أجاب به الشارح جواب ظاهري، والجواب التحقيقي: إن من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره: أقام زيد أم قام عمر وأم قام بكر؟ إلى غير ذلك؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لدلالته على الزمان المتجدد المتغير بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه، فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعاً لمسافة التطويل، وجب تقديمه لذلك وكان دالاً على ذات الفاعل، وصارت الجملة اسمية لتقدم المسند إليه في الظاهر، ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة (نعمه). (قوله: والتقليل في الحذف أولى)؛ ولأن إظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْنَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْغَلِيْبُ﴾^(١)، ﴿وَمَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يَحْيِيهَا الَّذِي﴾ الآية، وأما تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظَلَمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ إلى قوله ﴿قُلْ اللَّهُ

(١) فالقيام مجاز عن الحصول.

«و»^(١) كذا^(٢) يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحو قول الشاعر^(٣)، في مريثة يزيد^(٤) بن نهشل. «لَيْبِك» على البناء للمفعول «يَزِيدُ»^(٥) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله «ضَارِعٌ»^(٦) أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي^(٧): «يَبْكِيهِ ضَارِعٌ» بقرينة^(٨) السؤال المقدر وهو (مَنْ يَبْكِيهِ) وأما^(٩) على رواية (لَيْبِك يَزِيدُ) على البناء للفاعل ونصب (يَزِيدُ)

(١) كالمغفرة والثناء على الميت والبكاء عليه. عمد. (٢) أي: كما يحذف فيما كان عن سؤال محقق. هـ. (٣) وهو: هرا بن نيك، ونيك كأمير اسم. (٤) ضرار بن نهشل، والنهشل كجمنر اسم وقبيلة. (٥) والأصل على زيد حذف على لكثرة الاستعمال. (٦) تفسير للمحذوف. (٧) أي: علم ذلك بقرينة السؤال. (٨) للاستفهام. (٩) معطوف على مقدر تقديره أما على هذه الرواية فهو مما نحن فيه وأما آه. (١٠) على أن يكون الفاعل ضارع.

«و»^(١) لَيْبِك^(٢) يَزِيدُ ضَارِعٌ

(١) عطف على قوله: في مثل زيد.

(٢) وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما جواباً لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مريثة يزيد بن نهشل. ج.

يُبْكِيكُمْ يَنْهَاكُمُ الْآيَةُ، فقيل: إنه لقصد التخصيص؛ أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه. (قوله: وكذا يحذف في ليبيك الخ) معطوف على المثال السابق مثل أولاً بالكلام المستفيض، وثانياً بالشعر البليغ؛ ليقرر حسن الحذف الذي هو خلاف الأصل، وقوله: نحو قول الشاعر؛ وهو ضرار بن نهشل^(١) قاله في مريثة أخيه يزيد، والبيت من البحر الطويل من ضربه الثاني، وقوله:

سَقَى جَدُّنَا أُمْسَى بِدُومَةٍ ثَاوِيَا

مِنَ الدُّلْوِ وَالْجُوزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ (قوله: في مريثة يزيد الخ) المريثة: بتخفيف الياء بوزن المحمدة مصدر رثى من باب رمى، والمريثة: عد محاسن الميت والبكاء عليه، وبالفارسية: برمرده ستايش كردن وكريستن، وقوله: يزيد مرفوع؛ أي: بلا تنوين؛ لأنه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والأصل: ليبيك على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلی فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في: «وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ»؛ أي: من قومه وهو في الاسم الصريح سماعي، وقيل: ليس من باب الحذف والإيصال؛ لأن بكى يتعدى بنفسه أيضاً كذا في الصحاح، ثم إن البكاء بالقصر: الدموع وخروجها، وبالمدة الصوت عند خروجها، وضارع: من الضراعة وهو الخضوع والتذلل. (قوله: أي: يبكيه ضارع) نكرة مفيدة للعموم، وإن كانت في حيز الإثبات مثل: ثمرة خير من جرادة، كما هو المناسب لمقام المدح وإليه أشار بقوله: أي: يبكيه من يذل، إلا أن العموم عرفي لا حقيقي كما لا يخفى، وقوله: بقرينة السؤال المقدر؛ أي: المدلول عليه بلفظ ليبيك، وههنا كلام في شرح العصام فليراجع. (قوله: وأما على رواية ليبيك الخ) وفي التجريد: ويجوز أن لا يكون في البيت محذوف مع كون يبكي مجهولاً بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء، فالجملة ندائية معترضة لبيان طريق البكاء؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة انتهى، وقوله: فليس مما نحن

والأهم تقديم السؤال عنه. (قوله: يزيد مرفوع) والأصل على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلی لكنها تحذف لكثرة الاستعمال، نقل عن المعارف الرومي قدس سره أن يزيد منادى يحذف حرف النداء، والجملة الندائية معترضة؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعي أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة. (قوله: بقرينة السؤال المقدر) المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول، فإنه منبأ للالتباس والتردد، وهو منشأ السؤال فنزل السبب منزلة المسبب. (قوله: قال لخصومة) اللام للأجل كما هو الظاهر، وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره، ويحتمل أن يكون للوقت وحينئذ يحتمل. خصومته وخصومة غيره.

وضعاً وانفهامه من ذكره فيهما. (قوله: ولأن الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه) إن أراد أن صيغة الفعل مذكورة فيه فمسلّم لكن لا يفيد؛ لأنه على تقدير الخبر أيضاً مذكور، وإن أراد أنه موضوع بطريق الإسناد إلى شيء فممنوع؛ لأنه مذكور بطريق الحمل. (قوله: ولأن السائل غير متردد في الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى؛ لأنه سؤال عن تعيين الفاعل. (قوله: فإنه جملة اسمية) قال السيد قدس سره: الصواب أن قولك: من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية، ففي الجواب روعي التشبيه على أصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع إليها انتهى. وفيه بحث؛ لأن الاستفهام إنما يكون بالفعل أولى إذا كان السؤال عنه يلي الهمة فأصل من قام أزيد قام أم عمر وأم خالد لكونه سؤالاً عن تعيين الفاعل لا أقام زيد أم عمر وأم خالد. (قوله: تحذف لكثرة الاستعمال) أي: ليس بقياسي. (قوله: والجملة الندائية معترضة) بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله فائدتها بيان طريق البكاء. (قوله: فإنه منشأ

فليس^(١) مما نحن فيه «خُصُومَةٌ» متعلق بضارع أي يبيكه^(٢) من^(٣) يذُلُّ وَيَعْجُزُ عن مقاومة الخصماء، لأنه^(٤) كان ظهراً^(٥) للعجزة، والأذلاء^(٦) وآخر البيت:

«وَمُخْتَبِطٌ^(٧) مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ»

والمُخْتَبِطُ: السائل من غير^(٨) وسيلة، والإِطَاحَةُ: الإهلاك، والطَّوَائِحُ^(٩): جمع مطيحة على غير القياس^(١٠) كـ (لَوَائِحُ) جمع (مُلَقَّحَةٌ) و^(١١) (مِمَّا) يتعلق بمختبط و(مَا)^(١٢) مصدرية، يعني: وَيَبْكِيهِ^(١٣) أيضاً^(١٤) من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك^(١٥) المهلكات ما^(١٦) له، وما^(١٧) يتوسل به إلى تحصيل المال، لأنه^(١٨) كان مُعْطِي السائلين بغير^(١٩) وسيلة. «وَ» قد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقريته^(٢٠) دالة على تعيينه^(٢١) «وَجُوباً»^(٢٢) أي: حذفاً واجباً «فِي مِثْلٍ» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ^(٢٣) اسْتَجَارَكَ^(٢٤) فَاجْرَهُ﴾

(١) أي قول: فليك يزد ضارع في هذه الرواية. (٢) يزيد. (٣) قاهر يبيكي. (٤) يزيد. تحليل لكون البكاء خصوصاً بالماجز. (٥) أي: معيلاً. (٦) وملجأ للضعفاء. (٧) والمختبط الذي يسأل من لا قرابة بينهما. (٨) أي: من غير قرابة أو صداقة. (٩) بمعنى المطيحات. (١٠) والقياس مطيحات. (١١) الأول من. (١٢) أي: لفظ ما. (١٣) يزيد. (١٤) كفا. (١٥) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٦) كالثور والحمل وغيرها ويحتمل التحليل. (١٧) كالة الحداد والرمي. (١٨) يزيد. علة لبكاء الهنة. (١٩) أي: من غير قرابة وصداقة. (٢٠) عطف على قوله جوازاً. أي: الفعل المحذوف. (٢١) قدم توجيهه تأمل تحت. (٢٢) صفة أحد. (٢٣) ومعنى استجارك: طلب الأمان منك.

لِخُصُومَةٍ وَوَجُوباً^(١) فِي مِثْلٍ، وَإِنْ أَحَدٌ

(١) أي: حذفاً واجباً.

(قوله: متعلق بضارع) وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة من الفعل لا يبيكه المقدر؛ لأن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة، مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء. (قوله: ومختبط مما تطيح) حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لاستقراره في الخيال مع بقاء أثره. (قوله: والمختبط السائل من غير وسيلة) أي: بغير علة وسابقة حق يقال: اختبطني فلان، وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليستقط ورقها. (قوله: والطوائع جمع مطيحة) على حذف الزوائد كما يقال: أعشب فهو عاشب، لا يقال: مطيحات على القياس، ويجوز أن يكون جمع طالح للنسبة مثل ماء دافق، يقال: طاح يطوح وطاح يطيح؛ أي: ذهب.

للالتهاس) أي: منشأ التهاس الفاعل والتردد فيه. (قوله: فنزل السبب) أي: نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول منزلة السبب وهو السؤال في جملة قرينة على الفعل المقدر. (قوله: وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره)؛ لأن خصومة الغير موجبة للضراعة لا خصومته. (قوله: لأن هذا البكاء بكاء فوته الخ) أي: هذا البكاء المأمور به بكاء موت يزيد لا بكاء الخصومة فلا يصح تحليله بها. (قوله: مع أنها الخ) أي: الخصومة ليست سبباً قريباً للبكاء، بل إنما كانت سبباً للضراعة بخلاف الضراعة فإنها سبب قريب له. (قوله: حكاية حال ماضية)؛ لأن الإطاحة متقدمة على الاختباط في الحصول فكان مقتضى الظاهر مما أطاحت الطوائع أورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحالة الماضية، إما بفرضها في زمان التكلم أو بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي. (قوله: قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية. (قوله: إذا كان الأمر

فيه؛ أي: مما حذف فعله جوازاً كما لا يكون مما نحن فيه على التقدير الذي نقلناه آنفاً من التجريد. (قوله: متعلق بضارع) يعني: أن لام الأجل أو الوقت متعلق بضارع لا يبيكه المقدر؛ لأنه لا يلائم مرثية يزيد، وفي قوله: عن مقاومة الخصماء إيماء إلى أن اللام بمعنى: عن بتقدير مضاف. (قوله: وآخر البيت ومختبط الخ) أي: بالعطف على ضارع يعني: أن يزيد إنما يبيكه ضارع؛ لأنه كان معيلاً له وغيره من الأذلاء فيفوته صعب أمره، وإنما يبيكه أيضاً المختبط؛ لأنه كان مغنياً للمحتاجين عن السؤال، ولا يخفي ما في البيت من وصف يزيد بغاية الكمال في أحب خصلتين عند الناس سيما العرب؛ وهما الشجاعة والسخاء، وقوله: مما تطيح، حكاية حال ماضية استحضاراً لتلك الصورة الهائلة في الذهن كما في قوله تعالى: ﴿فَنُفِثَ سَكَاكًا﴾. (قوله: والمختبط السائل) يعني: يسأل بالليل؛ لأن السؤال عار له؛ أي: يخفي سؤاله عن الناس؛ لأنه كان ذا ثروة وابتلي بالسؤال لإهلاك المهلكات المال والمنال، وقوله: من غير وسيلة يعني لا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة، وقوله: جمع مطيحة بمعنى مهلكة على خلاف القياس؛ يعني: على حذف الزوائد من المزيد كما يقال: أعشب فهو عاشب، وملقحة من الإلقاح بمعنى: أبستن كردن. (قوله: ومما يتعلق الخ) أي: لفظ مما متعلق بمختبط لا يبيكه فيه تعريض للرضي والهندي، وقوله: وما مصدرية؛ أي: لا موصولة؛ لأن المصدرية أمكن^(١) في الذهن من الموصولة؛ وذلك لأن سبب الاختباط الإهلاك والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث والوقائع (سيد). وقوله: ما له وما يتوسل الخ إشارة إلى أنه مفعول تطيح هو مال المختبط، والمال: هو ما يميل إليه الطبع ويدخر لوقت الحاجة. (قوله:

(١) أي: أشد تمكناً.

أي: في^(١) كل موضع حذف الفعل، ثم نسر لرفع الإبهام الناشئ من الحذف^(٢)، فإنه^(٣) لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار^(٤) حشواً^(٥) بخلاف المفسر الذي فيه إبهام^(٦) بدون حذفه^(٧) فإنه^(٨) يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك: (جَاءَنِي رَجُلٌ. أَي^(٩): زَيْدٌ) فتقدير الآية: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(١٠) اسْتَجَارَكَ. فَـ (أَحَدٌ) فيها^(١١) فاعل^(١٢) فعل محذوف وجوباً، وهو (اسْتَجَارَكَ) الأول المفسر^(١٣) بِاسْتَجَارَكَ الثاني. وإنما^(١٤) وجب حذفه^(١٥)، لأن مفسره^(١٦) قائم مقامه مغني^(١٧) عنه^(١٨)، ولا يجوز أن يكون (أَحَدٌ) مرفوعاً بالابتداء، لامتناع^(١٩) دخول حرف

(١) علة المحذوف. (٢) أي: الوجوب. (٣) الشأن. علة حذف. (٤) أي: الجمع فلا يجوز. (٥) أي: تطويلاً بلا فائدة. (٦) إلا إذا كان في المفسر فائدة زائدة كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَمَدَ عَشْرِ كُرْبَلَاءَ﴾ الآية. (٧) أي: حذف المفسر. (٨) شأن. (٩) مفسر. (١٠) متعلق بمحذوف في محل الرفع. (١١) أي: في الآية. (١٢) مرفوع لفظاً على أنه فاعل آه. (١٣) صفة استجارك الأول. (١٤) هذا لا طائل تحته؟ (١٥) أي: الفعل. (١٦) أي: مفسر فعل المحذوف. (١٧) خبر بعد خبر. (١٨) أي: من فعل المحذوف. (١٩) علة عدم الجواز.

مَنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

(قوله: كلوا قح جمع ملقحة) من الإلقاح آيستن كردن، يقال: رباح لواقع؛ أي: للسحاب ولا يقال ملحقات. (قوله: وما مصدرية)؛ لأنها أمكن من الموصولة بمعنى التي أهلكتها الطواغيت من الأموال. (قوله: ومما يتعلق بمحتبط) قال قدس سره في الحاشية: وتعلقه ببيكيه المقدر مما يباهه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختياط أيضاً انتهى، مع أن تعليل البكاء بإهلاك الطواغيت ليزيد مما لا يلائم؛ لأن علة البكاء هلاكه بأي سبب كان؛ وأيضاً الطواغيت بصيغة الجمع مما لا يحسن أن يجعل سبباً لهلاكه. (قوله: أي: في كل موضع حذف الفعل، ثم نسر لرفع الإبهام) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس؛ وذلك المفسر إما فعل صريح أو حرف يؤدي معناه مثل: إن الدالة على الثبوت بشرط أن يكون خبرها ماضياً؛ فإنها مع خبرها تصوير في قوة تثبت المقترن، وذلك فيما بعد لو خاصة؛ نحو: ولو أن ذات سوار

هائلاً) مثلاً فإنه إذا كان غريباً قد يورد أيضاً لصورة الحال؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكَ مُتَنَبِّئًا سَائِياً﴾. (قوله: لاستقراره الخ) فكانه حاضراً واقع في الحال. (قوله: بغير علقه) بضم العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى في الشتاء تعلق به الإبل فتستغنى به حتى يدركها الربيع، ويقال له سابقه في هذا الأمر؛ أي: سبق كذا في شمس العلوم. (قوله: يقال: اختبطني فلان) إذا جاءك يطلب معروفك من غير أصرة؛ أي: رحم أو قرابة أو صهر أو معروف كذا في الصحاح. (قوله: على حذف الزوائد) أي: حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد، ثم جمع جمعه. (قوله: كما يقال: أعشب فهو عاشب) في الصحاح: المشب الكلاً الرطب، يقال منه بلد عاش ولا يقال في ماضيه إلا أعشبت الأرض إذا أنبتت العشب، وبمعير عاشب يرعى العشب، وأعشب القوم أصابوا عشباً وأرض معشبة انتهى، فالتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم الفاعل على المزيد منه. (قوله: مثل ﴿كَوَّ كَاتِبٍ﴾) أي: ذي دفق فإن الدافق هو الرجل دون الماء. (قوله: يقال: رباح لواقع الخ) فيه إشارة إلى وجه

لقرينة دالة على تعيينه) أي: لقيام قرينة تدل على حذف الفعل وعلى تعيينه فالقرينة في الآية مجموع إن والمفسر؛ إذ الأولى لا تفي بتعيين المحذوف. (قوله: في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ الخ) هذا النظم في سورة التوبة، ونحو: ﴿وَإِذَا التَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ فثائب الفاعل حكمه حكم الفاعل في الحذف جوازاً وجوباً اكتفى بذكر الأصل، ومثال الحذف الجائز في نائب الفاعل نحو: زيد، في جواب من قال من ضرب، على صيغة المجهول (شذور). وقوله: ثم فسر؛ أي: ثم قصد تفسير ذلك الفعل إما بنفس المحذوف أو بما يفهم منه معناه لرفع الإبهام وإزالته ففائدته العامة أن إبهام الشيء أولاً، وتوضيحه ثانياً يجعله أوقع في النفس. (قوله: فإنه لو ذكر المفسر الخ) بالفتح علة لمقدر؛ أي: إنما وجب حذفه هنا؛ لأنه لو ذكر المفسر الذي فيه إبهام ناشئ من الحذف لم يبق مفسره مفسراً، بل صار زائداً ولغوياً وفيه أنه يجوز أن يكون مؤكداً لا مفسراً (عصام)، وليس قوله: ﴿وَأَنبَتْنَاهُمْ لِيَسْجُدَ﴾ من هذا القبيل، فلا يرد ما قيل. (قوله: كقولك: جاءني رجل؛ أي: زيد) وكذا قولك: قطع رزقه؛ أي: مات، فإنك إذا قلت: جاءني رجل أو قطع رزقه، كان فيه إبهام بدون ذكر المفسر؛ أعني: زيد ومات، بخلاف الآية، والحاصل: أن الإبهام في المثال حصل في نفس رجل وذاته، فيجوز الاجتماع بينهما بخلاف الآية، فإن الإبهام حصل فيها من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما. (قوله: فأحد فيها فاعل الخ) قال الإمام الرازي في تفسيره: أحد مرتفع بفعل مضمري يفسره الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء؛ لأن أن من عوامل الفعل لا يدخل على غيره كما سيذكره بعد سطرين. (قوله: المفسر باستجارك الثاني) واعلم أن حق الفعل الذي يكون مفسراً للشرط المحذوف أن يكون ماضياً سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوباً أو مرفوعاً؛ نحو: إن زيد ذهب، وإن زيدا لقيته، والمضارع شاذ كقوله: وَلَدَيْكَ إِنَّهُ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ (قوله: لأن مفسره قائم مقامه) أي: في إفادة معناه وإعطاء

الشرط^(١) على الاسم، بل لا بُدَّ له من الفعل^(٢). «وَقَدْ يُحَذِّفَانِ» أي: الفعل والفاعل «مَعاً» دون الفاعل وحده «فِي مِثْلٍ: نَعَمْ» جواباً «لِمَنْ»^(٣) قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ، أي: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ، فحذفت الجملة الفعلية، وذكر (نَعَمْ) في مقامها. وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب، لعدم^(٤) قيام ما يؤدي^(٥) مؤداه^(٦) في مقامه^(٧) كالْمُفسِّرِ، فيلزم^(٨) في الكلام استدراك^(٩). وإنما قدر الجملة الفعلية^(١٠) الاسمية بأن يقال: نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً^(١١) للسؤال في كونه جملة فعلية.

(١) ك: لو وإن وإذا. (٢) لفظاً أو تقديرًا. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف. (٤) الجار مع المجرور صفة لنعم تقديره في مثل القول لمن قال. (٥) حلة جائز. (٦) أي: مؤدى المحذوف وهو قام زيد. (٧) أي: مؤدى المحذوف. (٨) أي: كأقام المفسر مقام المفسر في وإن أحد. (٩) حتى يلزم. (١٠) فاعل يلزم. أي: زيادة بلا فائدة. (١١) بقوله نعم قام زيد. (١٢) والتطابق بينهما أمر مهم.

وَقَدْ يُحَذِّفَانِ مَعاً فِي مِثْلٍ: نَعَمْ^(١) لِمَنْ قَالَ، أَقَامَ زَيْدٌ

(١) أي: جواباً.

لطمتني، فإن لو للشرط وجوابها محذوف، والتقدير: تسهل علي، ويحتمل أن يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه، وأصله أن رجلاً شريفاً لطمته أمه. (قوله: فحذفت الجملة) إنما تقدر الجملة، لأنها تفهم نسبة تامة، ونعم غير صالحة لإفادتها، لأنها حرف

تأنيث مفردة وهو أنه صفة الريح والريح مؤنث، وأما الملقح الذي هو صفة الفحل من قولهم: القح الفحل الناقه فيقال في جمعه: ملاقح، في الصحاح: الملاقح: الفحول الواحد ملقح. (قوله: ولا يقال ملقحات) في الصحاح: رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر، وقد قيل: الأصل فيه ملقحة ولكنها لا ملحقة إلا وهي في نفسها لاقحة كان الرياح لقحت بخير فإذا أنشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك إليه. (قوله: لأنها أمكن الخ) في التاج: المكانة والمكن كالبرد جايكير كبرشدين من حد كرم؛ أي: أمكن في الدهن؛ لأن سبب الاختباط الإهلاك، والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث. (قوله: وتعلقه ببيكيه المقدر الخ) بأن يكون مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع إلى يزيد، وأما على تقدير كون مفعوله الأموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم في الخصومة وهو أن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء هلاكه. (قوله: سليقة الشعر) في الصحاح: السليقة أثر النعم في جنب البعير، والسليقة: الطبيعية، يقال: فلان يتكلم بالسليقة؛ أي: بطبعه لا عن تعلمه. (قوله: فائدة ذلك الخ) لما كان الحذف، ثم الإظهار عبثاً بحسب بادئ الرأي تمرض لبيان فائدته دفماً لذلك الإيهام. (قوله: أوقع) من الوقوع بمعنى: فرونشتن على ما في التاج. (قوله: فإنها مع خبرها الخ)؛ لأنها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضي فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسر. (قوله: وذلك) أي: كون إن مع خبرها الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة لو، فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقاً وإن مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف. (قوله: ولو أن ذات السوار لطمتني) في

مؤداه فلو ذكر لم يكن مفسراً قائماً مقامه، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال وما سبق في نوعه فلا استدراك، وقوله: مرفوعاً بالابتداء؛ أي: ويكون استجارك الثاني خبره. (قوله: لا متنازع دخول حرف الشرط الخ) أي: عند الجمهور خلافاً للأخفش، وفي الرضي الامتناع بالاستقراء، فحرف الشرط والتحضيض تخص بالجملة الفعلية؛ وفيه أن الآية ظاهر في الاسمية على أن في عدم صحة الاسمية بعد حرف الشرط والتحضيض خلاف الأخفش كما عرفته، فإنه جوز وقوع الاسمية بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلاً لكنه مع هذا التجويز يجعل الفعل أولى ويقدره، فالمثال على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه كذا قيل. (قال المصنف: وقد يحذفان معاً) أي: جميعاً واعلم أن لفظ مع اسم، وقد يسكن عينه في لغة ربيعة لا ضرورة وينون، فهو آية اسميته كدخول الجار كما في قراءة: «هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ»، وقيل: حرف خفض أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء ويكون للمصاحبة، ويكون بمعنى عند نحو: جئت من معه؛ أي: من عنده. (قوله: دون الفاعل وحده) واعلم أن حذف الفاعل وحده لم يثبت^(١) إلا عند الكسائي كما سيجيء في التنازع؛ نحو: ما ضربني وأكرمني إلا زيد، وكذا في قلما وطالما؛ فإنهما فعلاَن كُفُتَا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على الفعل، بل حذف الفاعل كثير في مثل أضربن واضربن (عصام). (قوله: في مثل: نعم) بفتحتين وكنانة تكسر العين وقد جمع بين اللغتين من قال:

دَعَايِي عِبِيدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ

فَمَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَايِي نَعَمْ نَعَمْ (مغني). هي حرف تصديق وإيجاب والفرق بينها وبين بلى؛ أي: بلى لا يأتي إلا بعد النفي ولا لا يأتي إلا بعد الإيجاب، ونعم يأتي بعدهما كما قيل:

بَعْدَ نَفْيٍ قُلْ نَعَمْ لَا بَعْدَ إِنْجَابٍ كَذَا

بَعْدَ إِنْجَابٍ نَعَمْ لَا بَعْدَ إِنْجَابٍ بَلَى (كليات).

(١) ولذا يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بأنه مسند إلى مصدره كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَدَا لَمْ مِنْ يَدَا مَا رَأَوْا الْآيَاتِ﴾ أي: يدا لهم بداء؛ يعني: ظهر لهم رأى، ومته قولهم: دار وتسلسل؛ أي: وقع الدور والتسلسل.

«وَأِذَا تَنَازَعَ الْفَعْلَانِ» بل العاملان، إذ^(٣) التنازع يجري في غير الفعل أيضاً^(٤)، نحو: زَيْدٌ^(٥) مُعْطٍ وَمُكْرَمٌ عَمْرًا، وَيَكْرُرُ كَرِيمٌ وَشَرِيفٌ أَبُوهُ، واقتصر^(٦) على الفعل لأصلته^(٧) في العمل، وإنما قال: (الْفَعْلَانِ)^(٨) مع أَنَّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين^(٩) اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان^(١٠) «ظَاهِرًا» أي: اسماً ظاهراً واقعاً «بَعْدَهُمَا» أي: بعد الفعلين،

(١) استئناف. (٢) من قبيل مجازينا الثوب. (٣) علة لمقدر إذا ذكرنا. (٤) كالفعل. (٥) مثاله التنازع في المفعول. (٦) أي: المصنف. (٧) متعلق باقتصر. (٨) ولم يقل الأفعال ولقوة. (٩) كقولهم: اللهم صل على محمد كما صليت وسلمت ورحمت. (١٠) كما قال ما تضمن كلمتين اقتصاراً على مراتب الكلام.

وَإِذَا تَنَازَعَ الْفَعْلَانِ ظَاهِرًا^(١) بَعْدَهُمَا

(١) أي: اسماً ظاهراً واقعاً بعد الفعلين إذ التقدير عليهما أو المتوسط بينهما محمول الفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع.

غير مستقل بالمفهومية. (قال: إذا تنازع الفعلان) من قبل تجاذبنا الثوب. (قوله: واقتصر على الفعل) يجوز أن يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الأكثر على الأقل أو الأصل على الفرع. (قوله: في أكثر من الفعلين) نحو: كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحينئذ يكون الأخير كالثاني والبواقي كالأول عند البصريين، والأول هو الأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين. (قوله: اقتصاراً على أقل مراتب التنازع) وأولها. (قوله: معمول للفعل الأول) اتفاقاً فلا

السوار كناية عن الحرة؛ لأنه قلما يلبس إلا ماء السوار في التاج؛ اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة. (قوله: ويحتمل أن يكون للمتمني) فلا حاجة لها إلى الجواب. (قوله: وأصله أن رجلاً الخ) يحكى أن حاتمًا أسرف في بلاد عسرة فأمرته أم المنزلة أن يفصد ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل الفصدة في المخمصة، فتحرها فقيل له في ذلك فقال: هكذا فتردى، فلطمته جارية بما فعل فقال: لو ذات سوار لطمتني؛ يعني: ولو لطمتني من كانت كنفؤاً لها ذلك علي. (قوله: لأننا نفهم الخ) أي: نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها، وكلمة نعم غير صالحة لإفادة تلك النسبة؛ لأنها حرف إيجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر، فمعنى نعم إيجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك إلا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بمدى فيما نحن فيه. (قوله: من قبيل تجاذبنا الثوب) في أن بناء فاعل من كل أحد منهما كان متعدياً إلى مفعولين تقول: نازعته الثوب وجاذبته الثوب فإذا بنى منه تفاعل صار متعدياً إلى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف أن فاعل إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازماً؛ نحو: تضارب زيد عمرو إذا كان متعدياً إلى مفعولين يكون تفاعل منه متعدياً إلى مفعول واحد. (قوله: يكون الأخير كالثاني) أي: الأخير من الأكثر يكون كالثاني من الاثنين في أن يعمل والبواقي من الأكثر كالأول من الاثنين في إضمار الفاعل وحذف المفعول وإظهاره. (قوله: والأول هو الأول) أي: الأول من الأكثر كالأول من الاثنين في الأعمال. (قوله: والبواقي كالثاني) في الإضمار كالحذف والإظهار. (قوله: فلا يجري فيه التنازع) باختيار

(قوله: وذكر نعم في مقامها) أي: معتبراً قيامه مقامها وهو مذكور قبل الحذف لكن غير معتبر قيامه مقامها فاعرفه، ومن الحذف الجائر قولك: يوم الجمعة في جواب: متى سرت وزيداً في جواب: من ضربت وراكباً في جواب: كيف قطعت الطريق، وقوله: لا واجب وقد يحذفان وجوباً كما في المنادى والحال المؤكدة والتحذير كما سيأتي في محالها. (قوله: لعدم قيام ما يؤدي الخ) يعني: أن نعم ههنا وإن ذكر في مقام الجملة، لكنه لا يؤدي مؤداها؛ لأن نعم حرف غير مستقل في إفادة بخلاف الجملة، وقيل: إن نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة يدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤداه، فإن المفسر في الآية هو الثاني وحرف الشرط هو الأول فتأمل، وقوله: بأن يقال تصوير للمنفي. (قوله: وليكون الجواب الخ) وأيضاً يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى. (قال المصنف: وإذا تنازع الفعلان) ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده أنه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع وإعمال الثاني؛ إذ لا سبيل إلى الإضمار؛ لامتناع الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة عقبه يبحث التنازع تنبيهاً على أنه يعفى فيه الإضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال: وإذا تنازع الخ، وهذا على طبق وقد يحذف الفعل وإلا فالتنازع يكون في شبه الفعل أيضاً كما أشار إليه بقوله: بل العاملان، وأطلقه فشمّل فعل التعجب؛ لأن الأصح أن التنازع يجري فيه أيضاً وإن منعه بعض لعدم كونه متصرفاً، فتقول: ما أحسن وأجمل زيد (عصام). وقد استثنى عن قوله: بل العاملان، المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين؛ لامتناع الإضمار إلا أنه قال في الامتحان: أنه سهو؛ إذ تعين الإضمار في الفاعل لازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف، انتهى. وقوله: وإنما قال الفعلان؛ أي: ولم يقل: فصاعداً أو فأكثر. (قوله: في أكثر من فعلين) كما ورد في الدعاء: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فإن أعملت الفعل الأخير من الأكثر كما هو مذهب البصريين أضمرت الفاعل^(١) في الأفعال السابقة وكذا العكس (نعمه). وتفصيله في سيلكوتي، وقوله: اقتصاراً، مفعول له تحصيلي

إذ المتقدم^(١) عليهما والمتوسط بينهما^(٢) معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه^(٣) قبل الثاني، فلا يكون فيه^(٤) مجال التنازع^(٥) ومعنى تنازعهما^(٦) فيه: أنهما^(٧) بحسب المعنى يتوجهان إليه^(٨)، ويصح أن يكون هو^(٩) مع وقوعه^(١٠) في ذلك الموضع معمولاً^(١١) لكل

(١) نحو: زيد ضرب وأكرم. (٢) نحو: ضربت زيداً وأكرمت. (٣) أي: الفعل الأول. (٤) أي: في المتقدم والمتوسط. (٥) لأنه وجد بلا معارض. (٦) أي: الفعلين. (٧) أي: الفعلين. (٨) أي: إن الاسم. (٩) أي: الاسم. (١٠) أي: خبر يكون.

يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم أو لم يعتبر. (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني) أو هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع. (قوله: ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه) لوقوعه بخصوصه أو بعمومه طرفاً لنسبتهما، وإنما قلنا، بالعموم ليدخل فيه مثل حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، ولا يخفى أن ذلك التوجيه إما بحسب الأصل والطبع أو بحسب التصور السابق على التحقيق بمرتبتين؛ إذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله، ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق. (قوله: ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع) أي: لا يابى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع

إعمال الأول والثاني. (قوله: سواء اعتبر التنازع) شرط بمضهم في التنازع أن يكون الفعلان متقاومين احترازاً من ضرب ضرب زيد؛ إذ التأكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعاً فليس هذا من باب التنازع، وكذا إذا كان الاسم الظاهر متقدماً أو متوسطاً؛ لأن الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل، وبعضهم بمجرد صحة كونه في موقعه معمولاً فكل منهما على البديل فاعتبر التنازع في صورة التقديم والتوسط، وأما التأكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله: الفعلان. (قوله: إذ هو طالب الخ) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها فإنه حين تحقق الأول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود، وكذا الحال في التعليل الثاني. (قوله: وهو مؤثر الخ) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة التأثير الحقيقي. (قوله: لوقوعه) أي: لوقوع مدلوله متلبساً بخصوصه من الأفراد والتثنية، أو لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً فإن منطلقين أو منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الأفراد والتثنية، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا أحدهما. (قوله: أما بحسب الأصل والطبع) الأصل ما يبتنى عليه، والطبع السجية التي جبل عليها الإنسان، والمراد الحالة التي وقع عليها الفعلان كما في قولهم: ليوافق الوضع الطبع؛ فالمعنى: أن توجه الفعلين إلى مدلول الاسم إما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما؛ أي: تلفظهما وهو الحالة التي وقعا عليها فإنهما لما وقعا على شيء واحد صار ذلك الشيء طرفاً لنسبتهما، وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للأعيان الخارجية على ما هو المشهور. (قوله: أو بحسب التصور السابق)

أي: توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول الاسم، إما

لقال؛ أي: وجه القول للاقتصار لا؛ لأنه يمنع تنازع الأكثر؛ إذ قد سمع تنازع ثلاثة لكن لم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (عصام)، وفيه ما لا يخفى لما في حواشي الألفية أنه قد يتنازع ثلاثة نحو: تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وقد يتنازع أربعة كما في قول الشاعر:

طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بَوَجْهِي فَلَيْتَنِي

فَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ
وأما قوله: أذاك أذاك اللاحقون أدرك أدرك، فليس من باب التنازع؛ إذ الثاني تأكيد للأول فلا فاعل له أصلاً وإلا فسد اللفظ؛ إذ حقه أن يقول حينئذ: أذاك أتوك، أو أتوك أذاك هذا. (قوله: أي: اسماً ظاهراً) يعني: ظاهراً غير مقصور عليه؛ إذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه ولا في ضمير كذلك؛ إذ يتعين في ما ضرب وأكرم إلا زيد وإلا أنا حذف الفاعل سواء أعمل الأول أو الثاني؛ إذ لا يمكن الإضمار مع إلا؛ إذ لا يضر إلا ولا بدونه؛ إذ يفوت القصر هذا، فإن قلت: قوله ظاهراً، لا يتناول التنازع في ظاهرين، قلت: لا يتحقق التنازع إلا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب، وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس إلا تنازعين فبهذا استغنيت عن أن تقول: إنه من قبيل الاقتصار على أقل المراتب (عصام). (قوله: إذ المتقدم عليهما الخ) فيه تعريض للرضي حيث قال: لا حاجة إلى قوله: بعدهما، ففي الجزائية: إنه إشارة إلى رد بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما إذا كان النزاع في المفعولية، وفي صورة التوسط بينهما إذا كان النزاع أيضاً في المفعولية، والأول اقتضى الفاعل والثاني المفعول، والشارح الرضي جوز الصورة الأولى من صورتين، ونحن رجعنا كلامه بما حاصله: أن طلب الفعلين لذلك المفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الأول بقربه؛ إذ لو كان القرب علة مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولاً للفعل الثاني فقط، ولم يقع فيه النزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل انتهى. وقوله: معمول للفعل الأول؛ يعني: أن الفعل الأول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني للنزاع (عصام). (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني الخ) وقد زيفه في الامتحان بأن دعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم، فالصواب ما قاله الشريف: إن إعمال كل واحد ههنا أيضاً جائز، لكن المختار عند الفريقين

واحد منهما^(١) على البديل^(٢)، فحيث لا يتصور تنازعهما في الضمير^(٣) المتصل، لأن^(٤) المتصل الواقع بعدهما^(٥) يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو^(٦) مع كونه^(٧) متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للأول^(٨) كما لا يخفى. وأما الضمير المنفصل^(٩) الواقع بعدهما^(١٠)، نحو: ما ضَرَبَ وأَكْرَمَ إلا أنا^(١١)، ففيه تنازع^(١٢). لكن لا يمكن قطعه

(١) أي: من الفعلين. (٢) نحو: ضربت وأكرمت زيداً. (٣) أي: الفعلين. (٤) حلة لا يتصور. (٥) أي: الفعلين. (٦) حال. (٧) أي: المتصل. (٨) أي: الفعل الأول. (٩) إن كان مرفوعاً. (١٠) أي: الفعلين. (١١) أو أنت. (١٢) أي: الضمير المنفصل.

إعمال الأول بخلاف المؤخر، ولعل وجه اتفاق أولوية تقدم العامل ومرجوحية تأخره مع الفصل في البعض انتهى. وقوله: ومعنى تنازعهما فيه؛ أي: في الظاهر الواقع بعدهما، وهذا شروع في بيان فائدة التقيد بقوله: ظاهراً. (قوله: بحسب المعنى يتوجهان إليه) أي: معاً من غير أن يكون توجه أحدهما قبل توجه الآخر فلا يرد أن التعريف يصدق على توجه الفعلين إلى المتقدم عليهما وإلى المتوسط بينهما، وتحرير ما ذكروا هنا: أن معنى الفعلين يتوجهان إلى مدلول ذلك الاسم الظاهر الواقع بعدهما ملتصقاً بخصوصه من الأفراد والتثنية، أو بعمومه مع قطع النظر عنهما طرفاً لنسبتهما، فيدخل فيه مثل: حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، فإن معنى منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الأفراد، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا الأول كما سيأتي، ثم إن توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول ذلك الظاهر إما بحسب الأصل والطبع، وهو الحالة التي وقع الإعلان عليها وهو وقوعهما في الخارج على شيء واحد، فإنه حيث صار ذلك الشيء الذي هو مدلول الظاهر طرفاً للنسبة، وهذا مبني على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية كما هو مذهب الشافعية، أو بحسب التصور السابق على التحقق؛ أي: تلفظ الفعلين بمرتبين، وهذا بناء على أنها موضوعة للتصور الذهنية كما هو مذهب الحنفية (سيد). (قوله: على البديل) أي: لا على الاجتماع والمعية؛ إذ لا يجوز اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد، وهم يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية. وقوله: فحيث؛ أي: حين إذ كان معنى التنازع في الظاهر ما ذكر واعتبر فيه صحة كون المتنازع فيه معمولاً مع وقوعه في مكانه. وقوله: في الضمير المتصل مطلقاً؛ أي: سواء كان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، وسواء كان ضميراً مرفوعاً أو غيره. (قوله: لا يجوز أن يكون معمولاً للأول)؛ إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعاً لما اتصل بفعل آخر كما لا يخفى. وقوله: ما ضرب وأكرم إلا أنا اعترض عليه بأنه كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟ وأجيب: بأن لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، فالفعل في نحو: ما يقوم إلا أنا وإلا أنت، لا يكون غائباً، ولو سلم فالمسند إليه

أن يكون معمولاً لكل منهما ليتصور النزاع، ولا يخفى أن منطلقاً في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني، بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الأول والتخالف بين المفعولين، وأن الضمير المتصل بالفعل من حيث إنه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما.

بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبين وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية، وتحقيقه أنه لا شك في أن تركيب الكلمات وتحقيقها على وفق ترتيب المعاني في الذهن، فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن، ثم إن تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالألفاظ، وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات، وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالألفاظ وتدل عليها دلالة أولية، وهو يختلف باختلاف العبارات، والتصور الأول مقدم على التصور الثاني مبدأ له، كما أن التصور الثاني مبدأ للتكلم، والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول لعدم تعدد متعلقها فيه، لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين. (قوله: ليتصور النزاع)؛ لأن نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلاً لمعمولية كل منهما في ذلك الموقع فما قيل: إنه لا حاجة إلى اعتبار قيد الحيثية لإدخال المثال المذكور في حد التنازع؛ لأن منطلقاً أو منطلقين يصح وقوعه معمولاً لكل منهما على البديل؛ لأن أفراد أو تثنيته لا يلزمانه حتى يلزم شيء منهما صحة وقوعه معمولاً لما ينافيه فخرج عن مظان التحقيق؛ لأن المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها، فلا يصح كونه معمولاً لكل منهما مع قطع النظر عن الأفراد والتثنية. (قوله: إن منطلقاً الخ) هذا على تقدير أن يكون النزاع في منطلقاً وأعمل فيه حسبي على رأي الكوفية، وأظهر منطلقين مفعول حسبتهما، وعلى تقدير أن يكون النزاع في منطلقين، فنقول: إن منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الأول، بل يأبى عنه أفراد مفعوله الأول والتخالف بين مفعوليه. (قوله: يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل)؛ لأن المتصل لا يكون معمولاً إلا لما يتصل به. (قوله: فظهر الفرق بينهما)

بما هو طريق القطع عندهم^(١)، وهو إضمار الفاعل^(٢) في الأول^(٣) عند البصريين، وفي^(٤) الثاني^(٥) عند الكوفيين، لأنه^(٦) لا يمكن إضماره^(٧) مع (إلا) لأنه^(٨) حرف لا يصح إضماره ولا بدونه^(٩) لفساد المعنى، لأنه^(١٠) يفيد، نفى الفعل عن الفاعل، والمقصود^(١١) إثباته له. ومراد^(١٢) المصنف بالتنازع ههنا^(١٣): ما^(١٤) يكون طريق قطعه^(١٥) إضمار^(١٦) الفاعل، فلهذا خصه بالاسم الظاهر^(١٧)، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي: يقطع بالحذف، وأما على مذهب الفراء: يعملان معاً، وأما^(١٨) على مذهب غيرهما

(١) أي: عند النحاة. (٢) إذا اقتضاء. (٣) أي: في الفعل الأول. (٤) أي: إضماره في الثاني. (٥) الفعل. (٦) علة لقوله: لا يمكن قطعه. شأن. (٧) أي: ضمير المنفصل. (٨) أي: ولا يمكن. (٩) الإضمار بدون إلا. (١٠) أي: مقصود التكلم. حال من فاعل يفيد. (١١) حال من فاعل لا يمكن. (١٢) أي: في موضع التنازع في الفاعل. (١٣) تنازع. (١٤) أي: التنازع. (١٥) لا حذف الفاعل وإضماره. (١٦) حيث قال: اسماً ظاهراً. (١٧) جواب إما.

(قوله، لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه، وفيه أن الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي، نعم لو كان بدل أنا هو أو كان الواجب هو الإتيان بالضمير الغائب لكان الأمر كذلك فالأنسب أن يقال: لا يمكن الإضمار إما بطريق الاتصال، فلأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، أو بما هو كجزء له ولا ليس عاملاً ولا جزء له، وإما بطريق الانفصال؛ فلأنه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء أحد العاملين

أي: بين منطلقاً وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الأول دون الثاني. (قوله: أي استتاره الخ) لما كان الإضمار في الاصطلاح على إيراد الضمير بارزاً كان أو مستتراً ولا يصح إرادته ههنا؛ لأن إيراده بارزاً مع إلا ممكن ولا يتوقف ذلك على أن يصح إضمار إلا أيضاً حملوه على المعنوي اللغوي؛ أعني: الاستتار. (قوله: وفيه أن الفاعل الخ) فلا يصح قوله: كاستتار الضمير، وفيه أيضاً أن المدعي نفى الإضمار بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنه طريق القطع عندهم وهو أعم من الاستتار، والدليل إنما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب. (قوله: لو كان بدل أنا هو) بأن يقال: ما ضرب وأكرم إلا هو. (قوله: أو كان الواجب الخ) أي: كان الواجب عند إضمار الفاعل في أحد الفعلين الإتيان بالضمير الغائب. (قوله: لكان الأمر كذلك) أي: يصح قوله: استتار الضمير الغائب فإن الغائب يستتر في الماضي. (قوله: فالأنسب) أي: في بيان امتناع إضماره مع إلا إنما قال: فالأنسب؛ لأنه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع فإنه لو أبدل بالضمير الغائب أو بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة؛ ولأنه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على أن المراد بالإضمار التعبير عنه بالضمير الغائب عن إلا أنا كما هو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث يورد الضمير نائباً عن الاسم الظاهر؛ نحو: ضرباني وأكرمتي الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه، والمعنى: لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو أنا بالضمير مع إلا؛ لأنه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فإنه مختص بالأسماء، ولا بدون إلا بأن يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لثم البيان بلا كلفة. (قوله: إلا بعامله) كضربت أو بما هو كجزء له؛ نحو: ضربتك. (قوله: ولا

في الحقيقة هو المستثنى منه العام المحذوف وهو غائب (مطلوب)، وحكم الظاهر الواقع بعد إلا كحكم المنفصل مثل: ما ضرب وأكرم إلا زيد. (قوله: ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه) أي: رفعه وإزالته بإعمال الأول أو الثاني، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعاً منفصلاً أما إذا كان منصوباً منفصلاً؛ نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول؛ إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب لمحل نحو: قمت وقعدت بك، فعلى هذا يجوز التنازع في المضمير المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين؛ نحو: إياك ضربت وأكرمت، وبك قمت وقعدت، فافهم^(١). (قوله: وهو إضمار الفاعل الخ) أي: طريق قطع التنازع في الفاعلية عند الجمهور عبارة عن إضمار الفاعل الخ، والإضمار هنا بمعناه الاصطلاحي وهو إيراد الضمير سواء كان بارزاً أو مستتراً إلا اللغوي وهو الاستتار. (قوله: لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره وإيراده بارزاً ليس مذهب الفريقين، وبهذا يتم التقريب لكن في الجزائي أن هذا التعليل إنما يجري في الضمير المنفصل المقترن بإلا كالمثال المذكور، وأما إذا كان الضمير منفصلاً بدون إلا نحو: زيد عمرو وضاربه ومكرمه هو، وأقائم أو قاعد أنت، فغير جار^(٢) فيه فالدليل خاص والمدعى عام (نعمه). اللهم إلا أن يقال: هذه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع. (قوله: ولا بدونه) أي: لا يمكن إضمار الفاعل بدون إضمار إلا لفوات الحصر المقصود؛ وذلك لأن الإضمار بدون إلا يفيد الخ وظاهر العبارة يشعر بأن الإضمار بدون إلا ممكن وليس كذلك (عصمت). (قوله: ومراد المصنف بالتنازع ههنا الخ)؛ ولأنه بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي هو من أحكامه هو التنازع في الفاعلية ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل بخلاف

ليس عاملاً ولا جزء له) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده. (قوله: فلأنه في صورة المتنازع) أي: فلأن

(١) فإن قول المصنف ظاهراً غير وارد موده، وفيه ما سيأتي في الشرح فانتظره. (٢) مع أن الحق جريان التنازع في مثل هذا أيضاً.

مطلق التنازع، فإنه من أحكام الفعلين، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. (قوله: فعلى مذهب الكسائي بقطع بالحذف) أي: بحذف الفاعل من الأول مع إعمال الثاني كما هو مذهبه، وفي الامتحان: أن الكل يوافقه هنا، صرح به شراح اللباب ولب الألباب فلا وجه لقول الشارح: أنه لا يمكن قطعه على مذهب غيرهما، فلذا وجهه العصام بأن معنى قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه على ما هو مذهبه، لا أن مذهبهم عدم إمكان قطع النزاع. (قوله: وأما على مذهب الفراء الخ) واعلم أن هذا؛ أي: تشريك الرافعين في الإعمال رواية مشهورة عن الفراء، وأما رواية المتن المشار إليها بقوله: وجاز خلافاً للفراء رواية غير مشهورة عنه نبه عليه في شرح الألفية وسيصرح به الشارح فلا تغفل.

إلا في المفعول لضرورة ملجئة إلى ترك الإلغاء فيه، ولا يظهر الإلغاء إلا بالحذف أو بالإضمار المخالف للمتنازع فيه هذا إذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع، أما إذا كانا متخالفين فيتعين الإضمار كقولك: ما ضربت إلا أنت، وما أكرمت إلا إياك، ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم. (قوله: ومراد المصنف بالتنازع الخ) لأن المناسب لما هو بصده، وذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأي البصرية فاحتيج إلى الاستثناء، ويوافقه على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الأصل السابق، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. (قوله: فهذا خصه بالاسم الظاهر) إن قلت: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر. قلنا: لعل

الضمير المنفصل الذي يؤتى في أحد الفعلين للفاعل المتكلم مع الكائن في صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه؛ إذ صيغة الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر في أنا نحو: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع إلغاء أحد العاملين من المتنازع فيه إلا عند الضرورة، ولا يظهر الإلغاء إلا بالقول: بحذف معمول أحدهما: نحو: ضربت وأكرم زيداً، أو بإيراد ضميراً مخالفاً في صورة المتنازع فيه نائباً عنه كما في ضرباني وأكرمني الزيدان؛ إذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما: نحو: ضربت زيداً وأكرم زيداً وأورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء، فلا يظهر كون أحدهما ملغى والآخر معملاً، ولا شك أن كلا طريقي الإلغاء منتف فيما نحن فيه، فلا يمكن القطع بطريق الانفصال أيضاً. (قوله: إلا في المفعول الخ) كما في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان متطابقاً. (قوله: وهذا إذا كان الفعلان الخ) أي: عدم إمكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما إذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لا امتناع الحذف والإضمار المخالف للمتنازع فيه، أما إذا كانا مختلفين فتعيين القطع بالإضمار المخالف للمتنازع فيه، وكذا إذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فإنه يتعين الحذف ولظهوره لم يترس له المحشي. (قوله: ولا يخفى أن عدم الخ) دفع لما يتوهم ظاهراً من أنه في بعض التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف أو بالإضمار كما عرفت، فلا يصح إخراج التنازع في الضمير مطلقاً عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله: ظاهر. (قوله: في بعض صور الضمير) وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع. (قوله: في عدم صحة التعميم) أي: تميم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بأن يقال: إذا تنازع الفعلان اسماً بعدهما. (قوله: لأنه المناسب) الأظهر أن يقال: المصنف رحمه الله بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي يكون في الفاعلية، ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل من أحكامه بخلاف مطلق التنازع؛ فإنه من أحكام الفعلين، وأما ما ذكره المحشي فبعيد؛ لأن مبحث التنازع ليس من تنمة الأصل السابق وإلا لذكره عتيبه. (قوله: لأنه يخالف الخ) أي: ما يكون في قطعه بطريق إضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الأصل السابق المذكور بقوله: والأصل أن يلي الفعل من امتناع نحو: ضرب غلامه زيداً على رأي البصرية حيث جوّزا الإضمار قبل الذكر في الفاعل. (قوله: ويوافقه على رأي الكوفية) فإن إضمار الفاعل الثاني مع تأخر مرجعه لفظاً لكونه مقدماً رتبة بناء على الأصل المذكور. (قوله: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا) نحو: ما ضرب وأكرم إلا زيد. (قوله: حكم الضمير المنفصل) الواقع بعد إلا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر إلغاء أحد العاملين؛ إذ الحذف والإضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الإظهار لا يظهر الإلغاء، فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بأن لا يكون واقفاً بعد إلا لإخراجه. (قوله: لعل المراد الخ)

فلا يمكن قطعه^(١)، لأن طريق القطع عندهم الإضمار^(٢) وهو ممتنع، لما عرفت، «فَقَدْ يَكُونُ» أي: تنازع الفعلين «فِي» الفَاعِلِيَّةِ، بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً^(٣) له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية «مِثْلُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ». وقد يكون تنازعهما «فِي» المَفْعُولِيَّةِ «بأن» يقتضي كل منهما^(٤) أن يكون الاسم الظاهر مفعولاً^(٥) له^(٦) فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية «مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»^(٧)، «و» قد يكون تنازعهما^(٨) «فِي» الفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ^(٩)، وذلك يكون على وجهين: أحدهما^(١٠): أن يقتضي كل منهما^(١١) فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان^(١٢) متفقين في ذلك الاقتضاء مثل: ضرب وأهان زيد عمرًا، وليس^(١٣) هذا^(١٤) قسماً ثالثاً من التنازع، بل هو اجتماع القسمين الأولين. وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم^(١٥) ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم^(١٦) الظاهر بعينه^(١٧)، ولا شك في اختلاف اقتضاء^(١٨) الفعلين في هذه الصورة، وهذا^(١٩) هو^(٢٠) القسم الثالث المقابل للأولين. فقوله^(٢١) «مُخْتَلِفَيْنِ» لتخصيص^(٢٢) هذه الصورة^(٢٣) بالإرادة^(٢٤)، يعني: قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين^(٢٥) مختلفين^(٢٦).

(١) على مذهبهم. أي: التنازع في ضمير الفصل بطريق المذكور. (٢) خبر إن. أي: إضمار الفاعل على المفعولين. (٣) مع متعلقه خبر يكون. (٤) أو قائماً مقامه. كاملة. (٥) أي: مفعولية الاسم الظاهر أي: كونه مفعولاً. (٦) البناء طريقية. (٧) أي: فعلين. (٨) صريحاً. (٩) أي: لكل واحد من الفعلين. (١٠) مفعول صريح لزيد وعمرو صريح كدخول الجر. رضا. (١١) أي: فعلين. (١٢) مآ. (١٣) بدل من وجهين. (١٤) أي: فعلين. (١٥) أي: الفعلين. (١٦) رد على الرضي. (١٧) أي: مثال المذكور وهو ضرب وأهان زيد عمرو. (١٨) ضرب وأهان. (١٩) نحو: ضربني وأكرمت زيداً. (٢٠) حال من ظاهر. أي: بعين اسم الأول. (٢١) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٢٢) أي: ثاني الوجهين. (٢٣) اختلاف اقتضاء الفعلين لا غير. (٢٤) مبتدأ. جواب لمقدور إذا كان. (٢٥) خبر. (٢٦) أي: الصورة الثالثة. (٢٧) متعلق لتخصيص. (٢٨) إشارة إلى كون قوله: مختلفين حالاً من صريح ضمير يكون.

**فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبَنِي
وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبْتُ
وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ
مُخْتَلِفَيْنِ**

المراد جواز القطع بالإضمار قياساً لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف كان ينبغي أن يحذف، ولا يجاب بأن ندعي المهمة لا الكلية لصحة المهمة على تقدير إطلاق الاسم. (قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الخ) قال الشيخ الرضي:

أي: مراد الشارح رحمه الله بقوله: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل أن يكون طريق قطعه ذلك قياساً، وذلك ممكن في الاسم الظاهر الواقع بعد إلا بإيراد الضمير المنفصل الراجع إلى المتنازع فيه مع إلا في أحد العاملين؛ نحو: ما ضرب إلا هو وأكرم إلا زيد، أفلا حاجة إلى التخصيص المذكور لإخراجه. (قوله: ولا يجاب الخ) عن الاعتراض المذكور بأننا ندعي القضية المهمة؛ أي: ندعي أن الاسم الظاهر إذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه إضمار الفاعل، ويكفي في صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر، فلا حاجة إلى التخصيص لا إن كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون طريق قطعه الإضمار حتى يرد النقص بالاسم الظاهر الواقع بعد إلا فيحتاج إلى التخصيص. (قوله: لصحة المهمة الخ) تعليل للنفي؛ أي: لا

(قوله: وهو ممتنع لما عرفت) أي: والحال أن الإضمار الذي هو طريق القطع عند الجمهور ممتنع فيما ذكر لما عرفت أنفاً من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى. (قال المصنف: قد يكون الخ) الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية، ويجوز أن يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة، والجزاء قوله: فإن أعملت الأول، إن كان قوله: ويختار بالواو على ما في أكثر النسخ. وقوله: ويختار إن كان بالفاء على ما في بعض النسخ، وقوله: في الفاعلية أعم مما في حكمها فيدخل نائب الفاعل، وليس لك أن تدخله في المفعولية؛ لأنه في سلك الفاعل في الأحكام الآتية دون المفعول، وقوله: فاعلاً له؛ أي: لذلك الواحد الذي اعتبر إنصافه بالاقتضاء. (قال المصنف: مثل: ضربني وأكرمني زيد) فاعل ضربني عند البصريين ضمير فيه راجع إلى زيد بعده، فإنه وإن لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة إلا أنه جائز في العمدة بشرط التفسير عند الجمهور، وفاعل أكرمني عند الكوفيين راجع إلى زيد؛ لتقدمه رتبة فقط، وهذا جائز كعكسه كما في قوله تعالى: ﴿وَلِإِذْ أَبْتَلَىٰ إِزْرِعَ زَيْدُ﴾، والممتنع ما اجتماعاً (امتحان). (قال المصنف: وفي المفعولية) أراد بالمفعولية المفعول وما يشبهه؛ ليتناول مطلق المفعول والحال والمستثنى وغيرها والياء مصدرية؛ أي: كونه مفعولاً حقيقةً أو حكماً (سعد الله)، فيندرج نحو: سرت إلى كذا ورجعت راكباً (عصام). (قال المصنف: مثل: ضربت وأكرمت زيداً) مفعول ضربت محذوف عند البصريين

يلزم البصريين في هذا المقام؛ أي: في مقام ما ضرب وأكرم إلا أنا أو لا زيد متابعة الكسالي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه هنا في أنه من باب الحذف لا الإضمار؛ إذ لا يستعمل إلا كذلك. (قال: فقد يكون) الظاهر بحسب اللفظ أنه جزء، وبحسب المعنى أنه بيان لأقسام التنازع وحيث أنه يكون الجزء قوله، فإن أعملت أو المقدر الذي هو جاز إعمال كل منهما أو فيختار كما في بعض النسخ. (قوله: وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع المذكور)؛ لأنه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه أفراد الظاهر وتكريره أيضاً. (قال: مختلفين) حال العامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا أن العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد

وجوباً؛ أي زيداً؛ لأنه لو ذكر لزم التكرار، ولو أضمر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة في غير العمد، وكلاهما ممكن، وأما مفعول: أكرمت عند الكوفيين فمحذوف أو مضمّر. (قوله: وليس هذا قسماً ثالثاً) وفيه تعريض للفاضل الرضي حيث قال: ولم يذكر المصنف: هذا الثالث؛ لأنه يتبين بالقسمين الأولين الخ ووجه ما قال الشارح: أن قاعدة المقسم في كل قسمة أن يكون مقيداً بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وهذا المتنازع فيه ليس قسماً واحداً من التنازع، بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم (نعمه). (قوله: يعني: قد يكون تنازع الفعلين الخ) أشار بهذا التقدير إلى حالية مختلفين، وإلى ذي الحال وإلى العامل^(١)، وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون في الفاعلية؛ لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى المصدر (نعمه)، وقال العصام: إن صاحب الحال قوله في الفاعلية

(١) أعني: الفعلين المفهومين من الكلام.

يجاب؛ لأن المهملة يصح على تقدير إطلاق الاسم عن قيد الظاهر بأن يقال إذا تنازع الفعلان، اسماً ويكون المراد تنازعاً يكون طريق قطعه الإضمار؛ إذ يكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الأسماء الظواهر فلا حاجة إلى التقييد بالظاهر لإخراج التنازع الواقع في الضمير. (قوله: قال الشيخ الرضي) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما. (قوله: أي: في مقام الخ) أي: في مقام التنازع في الوقوع لواقع بعد إلا. (قوله: في مذهبه) وهو إعمال الثاني وحذف الفاعل في الأول تحرراً عن لزوم الإضمار قبل الذكر. (قوله: من باب الحذف) أي: حذف الفاعل من الأول. (قوله: إذ لا يستعمل إلا كذلك) أي: بالحذف. (قوله: الظاهر الخ) لقربه من الشرط والترتب، إما باعتبار العلم أو بتأويل، فلا يخلو عن هذه الأقسام؛ إذ لا ترتب لتحقيق أقسام الشيء على تحققه؛ إذ تحققهما واحد حيثئذ. (قوله: ويختار) عطف على الجزء، وقوله: فإن أعملت عطف على قوله: وإذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية. (قوله: وحيثئذ يكون الخ) أي: إذا جملته بياناً لأقسام التنازع ويكون قوله: فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله: فاعلم فاعلم المرء ينفعه. (قوله: جاز إعمال كل منهما) المدلول عليه بقوله: ويختار البصريون إعمال الأول والكوفيون الثاني فيقدر قبله ويكون يختار معطوفاً عليه. (قوله: في بعض النسخ) أي: بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع ألفاً آت الثلاث. (قوله: لأنه تنازع) أي: التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم، ولم يقل فهو خارج عن أقسام التنازع؛ لأن وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين؛ لأن القيد المخرج إذا كان مذكوراً في الكلام لا حاجة إلى اعتبار قيد مستفاد من خارج على أن اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما يناقش فيه في محله. (قوله: كما يدل عليه) الظاهر إسقاط لفظه كما. (قوله: والعامل فيه معنى فعل يستفاد الخ) وقال الشارح الرضي رحمه الله أن قوله: فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية، وما ذكره المحشي رحمه الله أظهر لعدم الاحتياج إلى التأويل. (قوله: لأن العامل نفس الضمير)؛ لأن الضمير لا يعمل ولورجع إلى المصدر. (قوله: فيكون الخ) متفرع على

في الاقتضاء وذلك^(١) لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً، وإنما لم يورد^(٢) مثلاً للقسم الثالث، لأنه^(٣) إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك^(٤) يتصور على وجوه كثيرة^(٥)، مثل: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وغير ذلك مما يكون الاسم^(٦) الظاهر مرفوعاً^(٧). «فِيخْتَارُ» النحاة «البَصْرِيُّونَ إِعْمَالُ» الفعل «الثاني» لقربه^(٨) مع تجويز أعمال الأول ويختار النحاة «الكُوفِيُّونَ»^(٩) إِعْمَالُ «الأول» أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني، لسبقه^(١٠). وللاحتراز^(١١) عن الإضمار قبل الذكر «فَإِنْ أَعْمَلْتَ» الفعل «الثاني» كما هو^(١٢) مذهب البصريين. وبدأ^(١٣) به^(١٤) لأنه^(١٥) المذهب المختار^(١٦) الأكثر استعمالاً^(١٧)

(١) أي: اختلاف الفعلين في الاقتضاء. (٢) مصنف. (٣) حلة لعدم الإيراد. شأن. (٤) أي: الأخذ. (٥) أي: ثمانية بل ستة عشرة. (٦) بعد الفعلين. (٧) خبر يكون. (٨) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب. (٩) أي: أكثرهم لأن الفراء لا يختار إعمال الفعل بل يجوز كما سيأتي. (١٠) متعلق بـ «فِيخْتَارُ». (١١) حلة الثاني ليختار. (١٢) أي: إعمال الثاني. (١٣) مصنف. (١٤) أي: ببيان مذهب البصريين فقال: فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثاني. (١٥) أي: مذهب البصريين. (١٦) في هذا المقام. (١٧) تمثيل.

فِيخْتَارُ^(١) الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالُ الثَّانِي وَالْكُوفِيُّونَ^(٢) الْأَوَّلُ^(٣) فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي

(١) أي: النحاة.
(٢) أي: ويختار النحاة الكوفيون آه.
(٣) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني سبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر.

قائماً في أن العامل فيه فعل توهمي. (قوله: لقربه) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه، إن قلت: إذا كان القرب مرجحاً كان ينبغي أن يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل: والله إن أتيتني لأكرمته. قلنا: القرب مرجح مند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم وأداة الشرط في مرتبة؛ لأن القسم أقوى في اقتضاء التصدير.

قوله: والعامل فيه معنى فعل وليس داخلاً تحت النفي. (قوله: فعل توهمي) لا فعل محقق، بل متوهم من اسم جامد. (قوله: لأن القسم أقوى الخ) ليس معناه أن القسم في نفسه أقوى في اقتضاء التصدير لما صرح به الرضي أن القسم ضعيف في نفسه؛ لأن تأثيره في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالأزائد الذي يتم الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف، بل معناه أن القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطاً أقوى في اقتضاء التصدير والتصدير لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم أقوى من اقتضاء الجواب، فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط في اقتضاء الجواب فذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قرب منه إلا أن الشرط لما كان أقوى في نفسه يجوز أن يأتي بجوابه أيضاً كما نص عليه في الرضي بخلاف الفعلين، فإنهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول

والمفعولية والتذكير حيث لم يقل مختلفين؛ لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر، ولكونه مؤولاً بأن مع الفعل، أو لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة. (قوله: وذلك يتصور على وجوه) أي: وذلك الأخذ بالتركيب يمكن على وجوه عديدة؛ وهي ستة عشر وجهاً صرح الشارح بأربعة منها في الأمثلة الأربعة، وأشار إلى أربعة أخرى بقوله: إلى غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعاً، وترك ثمانية أخرى في مجموعة تحت اقتضاء الفعل الأول المفعول والثاني الفاعل (نعمه). (قوله: فيختار النحاة البصريون) واعلم أن البصريين: هم الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب والأخفش وأتباعهم مثل: قطرب والمازني والزجاج وابن كيسان والسيرافي والفارسي وابن جني وغيرهم، وأما الكوفيون: فهم أبو العباس المبرد والكسائي والفراء وثعلب وأتباعهم كمحمد الأنباري، وقال الجزائري: وليس المراد من البصريين أن يكون جميعهم من البصرة، بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخرون يسمى كلهم بصريون، بل بالتغليب فلا يراد أن الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين انتهى، ثم إن البصري بكسر الباء المنسوب إلى البصرة بفتحها، وتام الكلام في شروح الشافعية وقوله: لقربه؛ أي: من ذلك الظاهر؛ ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه فإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب. (قوله: مع تجويز إعمال الأول) يشير إلى أن المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم (نعمه)، فليس المراد بالترجيح الواصل إلى حد الوجوب. (قوله: وبدأ به؛ لأنه المذهب المختار)؛ ولأن الكتاب في مذهب البصريين، وقال العصام: والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار، وعلى مذهب البصرية ورد

«أَضْمَرْتُ^(١) الْفَاعِلَ» في الفعل «الأَوَّلُ» إذا^(٢) اقتضى الفاعل، لجواز^(٣) الإضمار قبل الذكر في العمدة^(٤) بشرط التفسير^(٥)، وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف^(٦). «عَلَى^(٧) وَفْقِ^(٨)» الاسم^(٩) «الظَّاهِرِ» الواقع^(١٠) بعد الفعلين، أي: على موافقته^(١١) أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً لأنه^(١٢) مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقاً

(١) جزاء الشرط. (٢) ظرف للإضمار. (٣) متعلق لأضمرت. (٤) أي: الفاعل. (٥) ١- والتفسير ذكر الفاعل لفظاً بعد الفعلين. ب- عطف على لجواز الإضمار. (٦) أي: حذف الفاعل على مذهب البصريين. (٧) إضمار كائناً. (٨) نحو: نعم رجلاً. و: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». (٩) صفة الاسم إشارة إلى العهد اللغوي. (١٠) أي: موافقة الفاعل المضمير الاسم الظاهر. (١١) اسم ظاهر.

أَضْمَرْتُ الْفَاعِلَ^(١) فِي الْأَوَّلِ^(٢) عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ^(٣)

(١) أي: إذا لم يميز الفاعل وإلا فلا.
(٢) أي: في الفعل الأول إن كان نزاعه في الفاعل.
(٣) كما هو مختار الكوفيون.

(قوله: لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) أعلم أن الغرض من التفسير إن كان منحصراً في رفع الالتباس وإزالة الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلاً وربه رجلاً فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسر نص في كونه مرجعاً وإن لم يكن منحصراً فيه، بل كان مذكوراً؛ لكونه فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك فمنهم من منع وإن كان في العمدة؛ لأن المفسر لا يتعين أن يكون مرجعاً فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوّز في العمدة كما نحن فيه، وقالوا: إن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وإن لم يكن نصاً فيه. (قوله: وللزوم التكرار بالذكر) وليس من باب التكرار إظهار المفعول في نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لاختلاف اللفظ أفراداً وتثنية.

عنهما وترجع الثاني لقربه. (قوله: أعلم الخ) أشار ببيان الضابط إلى فائدة قيد في العمدة وإلى أن المراد بالتفسير ما يكون مفسراً في الجملة. (قوله: في جواز الإضمار قبل الذكر في العمدة) والفضلة نحو قوله تعالى: «فَتَشَدُّهُنَّ سَبْعَ سَنَاتٍ». (قوله: لأن المفسر نص) قانع للالتباس والحيرة في المرجع. (قوله: لأنه قد جاء الخ) يعني: في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الإضمار الفاعل موجود لكنه مبهم أزيل إبهامه بما يفسره في الجملة. ولا شك أن انتفاء الفاعل في نفسه أشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره.

التنزيل كقوله تعالى: «هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَأَكْبَرُ»؛ فيها: اسم فعل بمعنى خذ، والميم: حرف يدل على الجمع، وأقرأوا: فعل أمر تنازعا في كتابيه فأعمل الثاني؛ لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه، قال الرضي: وجه كون الآية دليلاً للبصرية خلو الثاني عن الضمير؛ إذ لو أعمل الأول لقل في الثاني: أقرؤوه بناءً على أن المختار حيثل عند الكوفيين إضمار المفعول، ومن شواهد البصريين قوله تعالى: «هَآؤُورِ أَقْرَبُ عَلَيْهِ قَطْرًا» (هندي)، وكتب على قوله: وبدأ به؛ لأنه الخ ما نصه: ينبغي ذكر هذا عقيب قوله: ويختار البصريون؛ لأن قوله: فإن أعملت الخ، نشر على ترتيب اللف، فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين فافهم. (قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الأول) ينبغي أن يقول للأول باللام بدل في؛ لأن الإضمار في الشيء جعله مستتراً فيه فلذا صح قولهم: لا يضمّر الفاعل في المصدر مع أن المراد ههنا بالإضمار إيراده ضميراً متصلاً سواء كان مستتراً كما في ضمير الواحد أو بارزاً كما في ضمير التثنية والجمع، ففعل النكتة في إتيانه بفي الإشارة إلى أن المراد بالإضمار إيراد الضمير على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار. (قوله: إذا اقتضى الفاعل أي: إن كان نزاعه في الفاعل احتراز عما إذا كان نزاعه في المفعول فإنه حيثل لم يضمّر فيه. (قوله: لجواز الإضمار قبل الذكر) وإنما اغتفر الإضمار قبل الذكر مع أنه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلاً؛ لأن التركيب دار بين حذف الفاعل وإضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض^(١) التفسير، والثاني أكثر من الأول؛ لأن الثاني واقع دون الأول. (قوله: وللزوم التكرار بالذكر) أي: بالإظهار؛ يعني: أن في معمول الفعل الأول عنه إعمال الثاني، ثلاث احتمالات: الإضمار والحذف والذكر، فاختراروا الإضمار؛ لجوازه في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار في اللفظ (نعمه). (قوله: على وفق الاسم الظاهر) حال من الفاعل؛ أي: على وفق لفظه أو على وفق

(١) كما في نعم رجلاً؛ فإنه لحض التفسير، بخلاف ما نحن فيه، فإن التفسير فيه لغرض آخر أيضاً.

للمرجع في هذه الأمور ^(١) «دُون» ^(٢) الحذف ^(٣)، لأنه ^(٤) لا يجوز حذف الفاعل ^(٥) إلا إذا سد ^(٦) شيء مسده ^(٧) «خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ» ^(٨) فإنه لا يضمن الفاعل ^(٩) في الفعل الأول بل يحذفه تحريزاً ^(١٠) عن الإضمار قبل الذكر ^(١١).
ويظهر أثر الخلاف ^(١٢) في نحو: (ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي) ^(١٣) الزَّيْدَانِ ^(١٤) عند البصريين، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ ^(١٥)، عند الكسائي. «وَجَازَ» ^(١٦) أي: أعمال ^(١٧) الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل «خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ» ^(١٨) فإنه لا يجوز ^(١٩) أعمال الفعل الثاني عند ^(٢٠) اقتضاء الأول الفاعل لأنه ^(٢١) يلزم

(١) أي: المذكورة. (٢) ظرف لأضمرت. (٣) أي: حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه. (٤) شأن. (٥) وقتاً من الأوقات. (٦) أي: قام. (٧) أي: مقامه. (٨) اللام لتبيين الفاعل. (٩) يعني: لا يجوز الإضمار. (١٠) مفعول له بحذف. (١١) لفظاً ومعنى. (١٢) أي: خلاف الكسائي للبصريين. (١٣) بإضمار الفاعل. (١٤) فاعل أكرمني. (١٥) فاعل بالحذف لا بالإضمار. (١٦) عند البصريين. (١٧) يشير إلى مرجع المستكن. (١٨) تلميذ الكسائي. (١٩) إن كان من الكوفيين. (٢٠) بمعنى مع. (٢١) علة عدم التجويز.

دُونُ الْحَذْفِ خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ ^(١) وَجَازَ خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ

(١) فإنه لا يضمن الفاعل بل يحذفه تحريزاً عن الإضمار قبل الذكر.

(قال، دون الحذف) ظرف لأضمرت. (قوله: لأنه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وفي نحو: «أَتَيْتُ بِهِمْ وَأَتَيْتُ» حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه، وفي نحو: اضربن وأكرم القوم بحذف الواو أو الياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أجيب عنها، أما عن الأول فإن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظاً ولا تقديرًا، وأما عن البواقي فبأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيًا، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيًا وفيه بحث، لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي في مثل ضربت وأكرمت زيداً منزلاً منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد، فالأقرب

(قوله: ظرف) أي: باعتبار الأصل فإن معنى دون المكان القريب من الشيء؛ نحو: جلست دونك وإن كان ههنا مستعملاً بمعنى التجاوز حالاً من فاعل أضمرت؛ أي: متجاوزاً عن الحذف. (قوله: قد ينزل منزلة الجوامد)؛ لأن المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة إلى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه وإن كان لازماً له في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فإن النسبة إلى الفاعل معتبرة في مفهومه. (قوله: فليس له الخ) قال المصنف رحمه الله في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله. (قوله: فبأنها من باب تقدير الفاعل) فنحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا ليس من باب التنازع. (قوله: لا من باب حذفه نسيًا) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسيًا. (قوله: والمحذوف في باب التنازع الخ) ولو كان مقدراً والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجد أن لكل منهما معمولاً مثل معمول الآخر. (قوله: لو كان كذلك) أي: محذوفاً نسيًا. (قوله: لزم أن يكون الخ)

معناه، كأن يكون الفاعل لفظ نفس وتريد به مذكراً، وقوله: والضمير يجب أراد بالضمير جنسه، فلذا أظهر في موضع الإضمار. (قال المصنف: دون الحذف) صرح به؛ ليرتب عليه قوله: خلافاً للكسائي، وهذا أيضاً حال من الفاعل الذي هو مفعول أضمرت؛ أي: أضمرت الفاعل حال كونه متجاوزاً عن الحذف، فما قيل: إنه حال من فاعل أضمرت فليس بشيء. (قال المصنف: خلافاً للكسائي): وهو علي بن حمزة الأسدي من الكوفة، واستوطن ببغداد، وكان يعلم بها الرشيد ثم الأمين، قرأ على حمزة الزياد، ثم اختار لنفسه قراءة، وسئل عن وجه تسميته بالكسائي، فقال: لأنني أحرمت بالكساء، وقيل: كان يتلف بكساء حين قراءته على حمزة، فقال أصحاب حمزة له: قاله الكسائي، وعن الشافعي رحمه الله: من أراد أن يتبحر في النحو: فهو عيال على الكسائي مات سنة ١٨٨. (قوله: بل يحذفه تحريزاً عن الإضمار قبل الذكر) فإن الحذف عنده دون الإضمار فيختاره عند الاضطراب، ولا يخفى أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار، ومن ثم خطئ الكسائي في ذلك حتى قال الشيخ الرضي: أنه كالهارب من المطر إلى الميزاب، وهذه تخطئة في القياس، والتخطئة: التي لا مدفع لها هي أن العرب تضمنر ولا تحذف فنقول: أكرماني وضربني الزيدان، ولا نقول: أكرمني الخ (عصام). وقوله: ويظهر أثر الخلاف؛ أي: بين جمهور البصريين والكسائي في نحو الخ؛ يعني: يظهر الفرق بين الحذف والإضمار في الثنية والجمع والتأنيث، وأما في المفرد فلا فرق نحو: ضربني أكرمني زيد، فإنه لا يعلم أن فاعل الفعل الأول محذوف أو مضمّر، والشارح اكتفى بمثال الثنية لحصول المقصود به. (قوله: وراز؛ أي: إعمال الخ) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء، قال العصام: والوجه في التفسير أن يقال: أي: جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء، فإنه يعملهما إذا كانا متوافقين أو يضمن بعد الظاهر الخ، وإنما أعرض عما فسر به الشارح لما بينه من

أن يعتذر عن البواقي، أما عن مثل ما قام وأكرم إلا أنا فبأنه في عداد المستثنى، وزيه ومن تزيى بزي قوم فهو منهم، وأما عن نحو: ﴿أَتَجِبُكُمْ وَأَنْبِئُكُمْ﴾، فبأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور، وبأنه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله، وأما عن الأخيرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لشد لجزله مسد الكمل. (قال: خلافاً للكسائي) أصله يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافاً. (قال: وجاز) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول

أنه ينبغي أن يقدم حيثنذ قوله: وجاز، ويقول: ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول، خلافاً للفراء معهما. (قوله: خلافاً للفراء؛ فإنه لا يجوز) من التجويز؛ أي: لا يجيزه، والفراء: هو يحيى بن زياد الكوفي تلميذ الكسائي، وأخذ عن عمرو بن العلاء أيضاً، وكان يكتن بأبي زكريا مات سنة ٢٠٧ في طريق مكة. (قوله: عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل) أي: عند طلبه

لما في المفصل أن المحذوف على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل نسبياً منسياً كان فعله من جنس الأفعال الغير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، واعلم أنه لو أريد بالمحذوف ما جعل منسياً في اللفظ ولا يصرح به أصلاً اندفع هذا البحث فإن المحذوف في التنازع لا يظهر أصلاً بخلاف الأمثلة المذكورة فإنه يجوز الإظهار، أما في المثالين الأولين فظاهر، وأما في المثالين الأخيرين فإذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً. (قوله: في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد) أي: في صورة يكون ما بعد إلا اسماً ظاهراً؛ فإنه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياساً على ما مر إلا أن الاستعمال على الحذف، فلو كان المحذوف فيه نسبياً لزم وجود الفعل الأول والثاني بلا فاعل، واعلم أن هذا البحث إنما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع، أما لو جعله من قبيل ما ضرب وأكرم إلا أنا في أن كلاً منهما من باب تقدير الفاعل على ما في الرضي من أن المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعيين بعد إلا لا يجوز أن يكونا من باب التنازع على الوجه الذي التزم أحد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله: والأقرب إشارة إلى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين. (قوله: فبأنه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الأولين أن المراد بقولنا: والفاعل لا يجوز حذفه إن الفاعل إذا كان باقياً على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفي المثالين مشابهة للفضلة، أما في الأول فلكونه في زي المستثنى ولباسه، وأما في الثاني فلكونه مدخول الجار لزوماً وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الأخيرين أنهما داخلان في سد شيء مسده. (قوله: أصله يخالف قول الإضمار) برفع الأول ونصب الثاني؛ إذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل، فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية الممل في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من أحوال الإضمار الذي فيه الكلام صريحاً واللام داخلة على الفضلة كما هو الأصل فحذف الفعل مع الفاعل للإيجاز وأقيم المصدر مقامه وزيدت اللام في المفعول لتقوية العمل فصار خلافاً لقول الكسائي، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز أن يقال: أصله تخالف الكسائي على صيغة الخطاب خلافاً على أن تكون الجملة حالاً من فاعل أضمرت ولم يرضه المحشي رحمه الله وإن كان أقل تقديراً؛ لأن المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعاً.

على تقدير إعماله^(١): إما^(٢) الإضمار قبل^(٣) الذكر^(٤) كما هو مذهب الجمهور^(٥)، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل^(٦) يجب عنده^(٧) إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته^(٨)، وإن اقتضى المفعول^(٩) حذفته^(١٠) أو أضمرته، تقول: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَانِ، أو ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَانِ ولا يلزم حينئذ^(١١) محذور وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وقيل^(١٢): روي عنه^(١٣) تشريك الرافعين^(١٤)، أو إضماره بعد الظاهر كما^(١٥) في صورة تأخير الناصب، تقول: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا^(١٦) هُوَ. ورواية^(١٧) المتن غير مشهورة عنه^(١٨) وَحَدَفْتُ الْمَفْعُولَ^(١٩)، تحرزاً عن التكرار لو ذكر^(٢٠)، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة^(٢١) لو أضمر^(٢٢) إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ^(٢٣) وَإِلَّا^(٢٤)

(١) أي فعل الثاني. (٢) عط. فاعل يلزم. (٣) بل يجب إعمال الفعل الأول. (٤) لفظاً ورتبة. (٥) من البصريين. (٦) عطف على الحالية لا يجوز تقديره فإنه يجب أنه. (٧) أي الفراء. (٨) في الفعل الثاني. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) لأنه فضلة. ب- تقول ضربني وأكرمت زيداً بإعمال وحذف المفعول. (١١) أي وجب إعمال الأول. (١٢) قاله. هندی. (١٣) أي: عن الفراء. (١٤) أي: العاملين على سبيل البدل. (١٥) هو. (١٦) مثال لتأخير الناصب. (١٧) أي: نقل المتن. (١٨) عطف على قوله أضمرت. (١٩) إذا اقتضى المفعول. (٢٠) أي: المفعول. (٢١) بأن يكون العامل في غير أفعال. (٢٢) نائب فاعل استغنى.

وَحَدَفْتُ الْمَفْعُولَ^(١) إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ^(٢) وَإِلَّا^(٣)

(١) أي: في الفعل الأول تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر ج.
(٢) أي: ذكر المفعول.
(٣) أي: وإن لم يستغن عن ذكر المفعول أظهرت المفعول.

الفراء. (قوله: روي عنه تشريك الرافعين) فيلزم توارد العلتين على مملول واحد؛ وذلك غير جائز وذلك لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم. (قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه) قال الشيخ الرضي: الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن، وهي ما ذكره قدس سره، ولك أن تجعله موافقاً للرواية الصحيحة بأن تقول: معنى إضمار الفاعل في الأول اتصاله به ويكون معنى قوله: جاز أنه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافاً للفراء، فإنه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه، أو بأن تقول جاز إعمال الفصل الثاني فقط في جميع المواد خلافاً للفراء، فإنه لا يجوز ذلك فيما إذا اتفقا في طلب الفاعل فإنه يشترك. (قال: إن استغنى عنه) شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه.

(قوله: بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) في دوران وجود الإعراب معها كدوران وجود الأثر مع المؤثر الحقيقي، وإنما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الأثر إلى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة. (قوله: اتصاله به) بقرينة قوله في الأول: فإنه ظاهر في أن الإضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك؛ لأنه قد يكون بطريق الإبراز؛ نحو: أكرمني وضربني الزيدان فيراد منه الاتصال الذي هو قريب منه. (قوله: بل يقول بما نقل عنه) من التشريك أو بانفصال الضمير عن الأول بإيثاره بعد الظاهر. (قوله: أو بأن يقول جاز إعمال الثاني فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء؛ أعني: أضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من إطلاقه. (قوله: شرط استغنى الخ) على رأي البصريين وأما عند

الفاعل وأما عند اقتضاءه المفعول فيجوز عند الفراء إعمال الفعل الثاني؛ لأنه يحذف حينئذ المفعول من الأول وهو جائز. (قوله: أما الإضمار قبل الذكر) أي: لفظاً ورتبة كما هو مذهب جمهور البصرية والكوفية، أو حذف الفاعل؛ أي: وكلاهما غير جائز عند الفراء. (قال المصنف: حذفته) أي: إن استغنى عنه، أو أضمرته إن لم يستغن فلا يلزم أحد المحذورين، فإن قلت: ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني وأكرمني زيد؛ أعني: ضربني زيد وأكرمني حتى لزهم الإضمار الذي يقبح، أو الحذف أو التكرار؟ قلت: لهم دواعٍ لفظية من وزن أو سجع، ومعنوية من تقرير أو بيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد، وقوله: وقيل: روى عنه؛ أي: عن الفراء، والقائل الشارح الهندي. (قوله: تشريك الرافعين) أي: وتشريك الناصبين أيضاً كما نقل عن بعض شراح الرسالة، إلا أنه غير مشهور عنه كاشتعار تشريك الرافعين، فلذا أنكره بعضهم، وقوله: أو إضماره؛ يعني: روى عنه أيضاً عنه اقتضائهما الفاعل إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر. (قوله: كما في صورة تأخير الناصب) يعني: أن اقتضى الفعل الثاني المفعول، والأول الفاعل روى أيضاً عنه إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر فشبّه الصورة الأولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه أيضاً، وقوله: تقول: ضربني الخ، تمثيل لصورتَي إعمال الثاني، وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر بالمثالين. (قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه) أي: الرواية التي حمل الشارح عبارة المتن عليها، فلا يرد ما أورد في بعض الحواش من أن عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه. (قال المصنف: إن استغنى عنه) أي: عن ذكر المفعول لا عن ذات المفعول، فلا يرد أن الاستغناء في الفعل المتعدي عن المفعول لا يتصور مثل: ضربني وأكرمني زيد، لا تقول: ضربته وأكرمني زيد، وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة، وقال ابن عقيل: إنه قد جاء في الشعر كقوله:

أي: وإن لم يستغن^(١) عنه «أَظْهَرْتَ»^(٢) أي: المفعول، نحو: حسبي^(٣) منطلقاً^(٤)، وحسبت زيداً منطلقاً، لأنه^(٥) لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت، ولا يجوز إضماره^(٦)، لثلاث^(٧) يلزم الإضمار قبل^(٨) الذكر^(٩) في الفضلة. «وإن أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ» كما هو^(١٠) غتار الكوفيين «أَضْمَرْتَ»^(١١) الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي لو^(١٢) اقتضاه نحو: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي^(١٣) زَيْدٌ، إذا جعلت (زَيْدًا) فاعل (ضَرَبَنِي) وأضمرت^(١٤) في أَكْرَمَنِي ضميراً^(١٥) راجعاً^(١٦) إلى زَيْدٍ،

(١) بأن يكون العامل في أفعال القلوب. (٢) جزء الشرط. (٣) حسب فاعله مستتر. وفي بعض النسخ حسبتني بالخطاب في مفعول أول. (٤) مفعول ثاني. (٥) شأن، حلة إظهار. (٦) أي: المفعول. (٧) حلة عدم الجواز. (٨) لفظاً ورتبة. (٩) مثال الإضمار قبل الذكر حسبي إياه وحسبت زيداً منطلقاً م. (١٠) أي: إعمال الأول. (١١) جزء الشرط. (١٢) لتلا بصير الفعل الثاني عن الفاعل. (١٣) بإضمار هو في أكرماني. (١٤) أي: الفاعل. (١٥) حال من أضمرت. (١٦) وصفة لضميراً.

أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ (١) أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي (٢) الثَّانِي

(١) كما هو غتار الكوفيين.

(٢) أي: في الفعل الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ففيه اكتفاء بما سبق.

(قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت)؛ لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف أحد مفعولي لم يلزم حذف بعض الأجزاء لمفعول واحد واعتراض عليه بأنه يجوز في السمة وغيرها وإن كان قليلاً؛ لأن كلاً منهما في الظاهر مفعول برأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ بِالْيَاءِ يَبْخُلُونَ يَمَّا ءَاتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِّمِمَّا يَخْلُفُونَ﴾، أي: بخلهم هو خيراً لهم. (قوله: لثلاث يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة) اعتراض عليه بأن العلة المجوزة للإضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع أن امتناع الإضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الإضمار مطلقاً لجواز الإضمار بعد الذكر، لكن فيه أنه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر

الكوفيين فالعقد هو الجزء. (قوله: بالياء) أي: على أن يكون الفاعل الذين يبخلون؛ إذ على تقدير أن يكون فيه ضمير راجع إلى الرسول ﷺ يكون المفعول الأول الذين يبخلون على حذف المضاف؛ أي: بخل الذين كما هي تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بأنه يجوز أن يكون المفعول الأول ضمير هو راجع إلى البخل بإقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء أنه تكلف يناقض الاستدلال بظاهر الآية. (قوله: هي امتناع حذفه) ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف، بل مع كونه عمدة؛ فإنه حينئذ ينساق الذهن إلى كونه مفسراً بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق إلى ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون ما بعدها لمحض التفسير لجواز الإضمار بعد الذكر؛ نحو:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَخْفَظَ لِلنُّوْذِ
(قال المصنف: وحذفت المفعول إن استغنى الخ) والحذف في المفعول ليس منسياً، وإلا يلزم تنزيل المتعدي منزلة اللازم فلا يتحقق التنازع بين الفعلين، وفي الوافية؛ وإنما لم تضمنه هرباً عن الإضمار قبل الذكر، وإنما لم يهربوا منه في الفاعل؛ لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل؛ لوجوب ذكره الإضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة، ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة، وقوله: أي: وإن لم يستغن عنه، ولك أن تريد بعدم الاستغناء ما في حذفه التباس؛ نحو: استعنت واستعان عليّ زيد به؛ إذ لو حذف قوله: به، لزم التباس. (قوله: أظهرت؛ أي: المفعول) أي: جعلته اسماً ظاهراً مذكوراً يكون عين الاسم الظاهر أو مرادفه، وفي الامتحان: أريد بالإظهار خلاف الحذف بقرينة المقابلة، فإن قلت: الإظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمّر، وهو ضعيف في جملة واحدة إلا إذا قصد التفتيح نحو: ﴿أَلْقَارِعَةُ ۚ مَا الْقَارِعَةُ ۚ﴾، وأما في الجملتين فكثير نحو: ﴿أَوْفَى رُسُلُ اللَّهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ ۚ﴾، قلت: كان الجملتين في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة، ولذا يفصل بين أحد الفعلين ومعمولهما بالجملة المشتبهة على الفعل المتنازع (عصام). (قوله: نحو: حسبي منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً) فإن حسبي وحسبت تنازعاً في منطلقاً الأخير، وأعمل فيه حسبت، فوجب إظهار معمول حسبي وهو منطلقاً الأول. (قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد معمولي الخ) يعني: إذا كان المفعول الآخر مذكوراً على ما هو المشهور؛ وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي؛ لأن المعلوم في قولك: علمت زيداً قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى المفعول الأول؛ أي: علمت قيام زيد، وجوز بعضهم حذف أحد مفعولي باب علمت قيام قرينة؛ لأن كل واحد منهما في الظاهر مفعول منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب أعطيت، وقد جاء في القرآن والشعر قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ يَمَّا ءَاتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِّمِمَّا يَخْلُفُونَ﴾، أي: بخلهم هو خيراً لهم فحذف أولهما، وقال الشاعر:

لتقدمه رتبة^(١)، فلا^(٢) محذور فيه^(٣)، حيثئذ، لا حذف الفاعل^(٤) ولا الإضمار قبل^(٥) الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً^(٦) فقط، وهو^(٧) جائز «وَأَضْمَرْتُ الْمَفْعُولَ^(٨) فِي الْفِعْلِ^(٩)» «الثَّانِي» لو اقتضاه «عَلَى»^(١٠) المذهب «الْمُخْتَارِ» ولم تحذفه وإن جاز حذفه^(١١)، لثلاثاً^(١٢) يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور^(١٣)، ويكون الضمير حيثئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، «إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ» من الإضمار^(١٤) كما هو القول^(١٥) المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير^(١٦) المختار «فَتُظْهِرُ»^(١٧) المفعول فإنه^(١٨) إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبني^(١٩) وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، حيث^(٢٠)

(١) لأن رتبة قبل أكرماني. (٢) جواب إذا. (٣) أي: في رجوع الضمير في هذا المثال. (٤) كما هو مذهب الكسائي. (٥) كما هو مذهب الجمهور. (٦) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً. (٧) أي: الإضمار في اللفظ. (٨) فقط. (٩) متعلق بأضمرت. (١٠) من الكوفيين لأن منهم لم يضر بل يحذف. (١١) بكونه فضلة. أي المفعول. (١٢) علة لعدم الحذف. (١٣) عطف على قوله لم يحذف. (١٤) أي: إضمار المفعول في الثاني. (١٥) أي: غثار الكوفيين. (١٦) وهو مذهب الكسائي. (١٧) أي: إذا كان مانع من الإضمار أو الحذف. (١٨) شأن. (١٩) فإن حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقاً. متوسط. (٢٠) علة للتثنية.

وَالْمَفْعُولُ عَلَى الْمُخْتَارِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرُ

بالأجنبي وهو قبيح. (قال: على مذهب المختار) أي: أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهاً مرجوحاً حمل قوله تعالى: «مَّا تَوْفَّيْتُمَا أُكْرِمْتُمَا أُكْرِمْتُمَا أُكْرِمْتُمَا» على إعمال الثاني، ولا لزم حمل أقصص الكلام على الوجه المرجوح. (قال: إلا أن يمنع مانع) أي: أضمرت في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع.

حسبني وحسبت زيداً منطلقاً إياه. (قوله: وهو قبيح) ولا سيما إذا صاراً في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونها مفعولاً في الحقيقة لباب علمت. (قوله: على المذهب المختار) ولا يجوز أن يقال على الاستعمال المختار: لأن إعمال الثاني إذا كان مختاراً كثير الاستعمال كيف يصح أن يقال: فإن أعملت الأول أضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال في المختار. (قوله: على اتفاق الطائفتين) أي: البصريون والكوفيون متفقون على كون إضمار المفعول على تقدير إعمال الأول مختاراً؛ لأن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه وأنه موجه إلى غيره. (قوله: ولا لزم الخ) أي: إن لم يحمل على إعمال الثاني بأن يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف المفعول في الثاني؛ أعني: أفراداً فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقاً فهذه الآية دليل البصرية على اختيار إعمال الثاني، وكذلك قوله تعالى: «مَّا تَوْفَّيْتُمَا أُكْرِمْتُمَا أُكْرِمْتُمَا أُكْرِمْتُمَا» (قوله: أي أضمرت الخ) يعني أن قوله: إلا أن يمنع مستثنى بحذف المضاف أو بجعل المصدر حسناً كما في: آتيك خفوق النجم.

لَا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الْأَغْدَاءُ
أي: لا تخلنا أذلاءً فحذف ثانيهما (نعمه). (قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الثاني) أي: على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ففيه اكتفاء بما سبق، وقال العصام: لم يقل على وفق الظاهر؛ لأنه لم يكن مظنة لزوم الأفراد والتذكير، وقال: وإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الثالث؛ أي: وهكذا فتذكر. (قوله: لا حذف الفاعل ولا الإضمار) تفصيل للمحذور المنفي، وقوله: بل لفظاً فقط؛ أي: لأن الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبة؛ لكونه مستحقاً لأن يذكر بجنب الفعل الأول (عصام). وقوله: وأضمرت المفعول؛ أي: أيضاً في الفعل الثاني، والأولى ههنا أيضاً أن يقول: للثاني فتذكر، وقوله: لو اقتضاه بأن يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية كما في مثال الشرح، أو في المفعولية فقط؛ نحو: ضربت وأكرمته زيداً، ومرجع الضمير هنا مع كونه مفعولاً متقدماً على الضمير رتبة، بل على الفعل الثاني؛ لكونه معمول الفعل الأول، وقوله: على المذهب المختار متعلق بأضمرت بالمقدر؛ أي: وأضمرت المفعول على الاستعمال المختار باتفاق الفريقين فافهم. (قوله: وإن جاز حذفه) وإنما اختير الإضمار على الحذف مطلقاً مع أن فيه إيجازاً؛ لأن إعمال الأول مع بعده إنما يصفو إذا ظهر تفرغ الفعل الأقرب عن النزاع، وظهور تفرغه بذكر مطلوبه، وفي الرضي: أن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يخلفه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه هذا، وقوله: ويكون الضمير حيثئذ الخ، الواو: للاستئناف لا للعطف؛ يعني: يكون ضمير المفعول حين إعمال الأول، وإضماره للثاني راجعاً إلى متقدم رتبة. (قال المصنف: أن يمنع مانع) استثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى كما في قرأت إلا يوم كذا؛ أي: أضمرت المفعول أو حذفته في جميع الأوقات، إلا وقت أن يمنع مانع عنهما كما في باب علمت، فحيثئذ تظهر المفعول للفعل الثاني على

أعمل (حَسْبَنِي) فجعل (الرَّيْدَانُ) فاعلاً له و(مُنْطَلِقاً) مفعولاً له^(١)، وأضمر المفعول الأول^(٢) في حسبهما وأظهر المفعول^(٣) الثاني وهو (مُنْطَلِقَيْنِ) لمانع وهو أنه^(٤) لو أضمر^(٥) مفرداً خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثني خالف المرجع وهو قوله: منطلقاً، ولا يخفى أنه^(٦) لا يتصور^(٧) التنازع في هذه الصورة إلا إذا لاحظت المفعول الثاني^(٨) اسماً دالاً على اتصاف ذات ما^(٩) بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا^(١٠) فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين^(١١) في المفعول الثاني، لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً^(١٢) والثاني مفعولاً مثني، فلا يتوجهان^(١٣)

(١) لأن الضمير يعود إلى المفرد فيجب أن يكون مفرداً. (٢) أعني: لفظ ما. (٣) على خلاف القياس. (٤) شأن. (٥) أي: في صورة المنع من الإضمار ومن الحذف. (٦) شأن. (٧) تحقيق لتصوير التنازع في مثل هذه الصورة. (٨) وهو منطلقاً. (٩) من الأفراد والتثنية والجمع. (١٠) أي: وإن لم يلاحظ اسماً وإلا. (١١) أي: حسب وحسب. (١٢) يكون مفعوله الأول كذلك. (١٣) أي: الفعلين.

المختار؛ أي: تجعله ظاهراً مذكوراً، فاعلم أن ههنا أربع احتمالات على ما ذكره عصمت: (١) جواز الإضمار والحذف والإظهار، فحينئذ يختار الإضمار؛ نحو: ضربني وأكرمته زيد، (٢) تعين الإضمار؛ نحو: حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً، (٣) تعين الحذف؛ كما في: سرت ورجعت راكباً، (٤) تعين الإظهار؛ نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً. (قوله: فجعل الزيدان الخ) الفاء لتفصيل المعجم كما في تَوْضُحاً وغسل وجهه ويديه، وقوله: لمانع وهو الخ، علة لقوله: أظهر؛ أي: إنما أظهر لمانع من الإضمار والحذف لما مر إذا امتنعنا فالسبيل إلى الإظهار، وقوله: لو أضمر مفرداً؛ أي: لو أضمر ثاني الثاني مفرداً بأن يقال: إياه خالف المفعول الأول مع أن مفعوليهما في الأصل مبتدأ وخبر لا يجوز المخالفة بينهما، بل يجب تطابقهما إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، وأما تأويل المفعول الأول بكل واحد فبعد كما سيأتي. (قوله: خالف المرجع)؛ لأن المعاد مفرد، والمائد يجب أن يكون عبارة عنه ومطابقاً له؛ أي: والحذف لا سبيل إليه لما مر أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في باب حسبت، فوجب إظهاره ولم يذكر الشارح هنا عدم جواز الاقتصار اكتفاء بما ذكره في سابق الكلام. (قوله: في هذه الصورة) أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعولية اسم ظاهر مثني والآخر مفعولية اسم ظاهر مفرد كمثال الشرح؛ يعني: لا يتصور تنازع حسبهما في منطلقاً؛ لإفراده، مع كون حسبهما طالباً للمثنى، وهذا مبني على ما مر آنفاً من كون تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيداً لا يعتد به. (قوله: من غير ملاحظة تثنيته وإفراده) أي: بقطع النظر عن كونه مثني أو مفرداً؛ إذ كل من الفعلين يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول إفراداً أو تثنية، فإذا طابقت به أول مفعولي أحد الفعلين انقطع طلب الفعل الآخر له، ألا ترى أن العاملين إذا كان أحدهما يطلب الاسم الظاهر مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً فتنازعهما صحيح، لكن مع قطع النظر علة الإعراب، فإذا رفعته بطل طلب الناصب له، وإن نصبته بطل طلب الرفع له (سجاعي)، والى هذا أشار السيلكتي فيما حققه ههنا بقوله: والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول؛ لعدم تعدد متعلقهما فيه لا في التصور الثاني ولا في

(قوله: وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (قوله: ولو أضمر مثني خالف المرجع) قال الشيخ الرضي: جاز مخالفة الضمير للمرجع، إذا لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾، وقبله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾، والضمير للأولاد فيجوز حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً، وفي التفريع بحث للفرق البين بين الأصل والفرع. (قوله: ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع الخ) مبني على أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعيب به.

(قوله: إذا لم تلبس) من التلبس. (قوله: والضمير للأولاد) أي: هي كن وكانت للأولاد فهي كانت إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع. (قوله: للفرق البين بين الأصل والفرع) فإن في الأصل: أعني: الآية إرجاع الضمير المفرد إلى الجمع، ولا شك في جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفي الأصل: أعني: ما نحن فيه إرجاع ضمير التثنية إلى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية.

إلى أمر^(١) واحد فلا تنازع فيه. ولما استدل^(٢) الكوفيون على أولوية إعمال الفعل^(٣) الأول بقول امرئ القيس:
 وَلَوْ أَنَّما^(٤) أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ^(٥) كَفَّانِي وَلَمْ^(٦) أَطْلُبْ^(٧) قَلِيْلًا^(٨) مِنْ الْمَالِ
 حيث^(٩) قالوا: قد توجه الفعلان، أعني: (كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ) إلى اسم واحد وهو قليل من المال، فاقضى^(١٠)
 الأول رفعه بالفاعلية، والثاني^(١١) نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء^(١٢) العرب أعمل
 الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى^(١٣) لما^(١٤) اختاره،

(١) لأن شرط التنازع التوجه إلى أمر واحد. (٢) واستدل إشارة إلى ضعف دليل. (٣) لكونه (أسبق) الطالبين وعدم الإضمار قبل الذكر م. (٤) ما مصدرية اسم
 إن. (٥) خبر إن. (٦) عطف على جواب لو وهو كفاني. (٧) فعل مجزوم بلم فاعله مستتر وهو أنا. (٨) فاعل كفاني. (٩) علة استدلال. (١٠) أي: الفعل الأول وهو
 كفاني. (١١) أي: اطلب. (١٢) وزوجة امرؤ القيس لما غلبته في الشعر طلقها. قاموس. (١٣) خبر يكن. من إعمال الثاني. (١٤) نافية.

(قوله: ولما استدل) لا يقال لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب
 إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
 المفعول، لأننا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. (قال: لأدنى
 معيشة) المعيشة: زند كافي وأتجه زند كافي كند، والمراد هو هذا.

(قوله: لا يقال لقائل أن يقول) في نقض دليل الكوفيين: يعني: أن
 استدلالكم بالبيت على اختيار إعمال الأول إنما يصح إذا جاز إعمال
 الأول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول
 الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر، ولذا استدلال
 البصريون بقوله تعالى: ﴿مَا زِلُمْ أَقْرَبًا كِتَابًا﴾ على اختيار إعمال الثاني
 حيث لم يقل أفراد فما قيل: إن إعمال الأول مختار عند من يدعيه
 سواء حذف المفعول من الثاني أو أضمر ليس بشيء أو معارضة في
 المقدمة: أعني قوله: وامرؤ القيس أعمل الأول: يعني: دليلك وإن دل
 على إعمال الأول: أعني: رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم
 العمل على الوجه المرجوح بالاتفاق. (قوله: لأننا نقول الخ)
 حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله: وإلا لزم حمل كلامه الخ؛
 يعني: على تقدير إعمال الأول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه
 المرجوح؛ لأن الحذف إنما يكون مرجوحاً إذا لم تكن الضرورة داعية
 إليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الإضمار داعية إلى الحذف فما
 قيل: إنه إذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية
 إلى حذف المفعول ليس بشيء؛ لأن منعه على تقدير توجه الفعلين
 وإعمال الأول كما يدل عليه قضية الملازمة. (قوله: هذا) أي: لزوم
 الفساد.

التعبير؛ لتعدد متعلقهما في الحالين انتهى. (قوله: وإلا
 فالظاهر أنه لا تنازع الخ) إنما قال هكذا لاحتمال أن يأول
 المفعول الأول بكل واحد كما عرفته، لكنه خلاف الظاهر،
 وفي شرح العصام ما ملخصه: أن في العبارة إشكالاً استصعب
 في دفعه، وهو أنه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقاً؛ لإفراده
 وكون حسبتهما طالباً للمثنى، ودفعه بأن يتمحل فيقال: إن
 النزاع ليس في منطلقاً، بل في اسم فاعل من الانطلاق،
 والإفراد إنما جاء بعد قطع النزاع، وله دفع أسهل وهو أن
 التنازع في منطلقاً؛ ليصير بإفراده مفعول الفعل الأول،
 ويجعله مثنى مفعول الثاني، وإنما يمنع إفراده التنازع لو كان
 ملزوماً للإفراد، وفي الرضي: يلزم على إعمال الأول، قبح
 فصل الأجنبي بين المسند إليه والمسند هذا، ويلزم أيضاً قبح
 العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه، وكأنه لم يستقبح؛ لتتزيل
 الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما
 بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل، أو وقعا على ذلك المفعول أو وقع
 هذان الأمران. (قوله: ولما استدل الكوفيون الخ) توطئة لما
 ذكره المصنف في المتن بقوله: وقول امرئ القيس الخ وإشارة
 إلى أنه جواب للكوفيين من طرف البصريين عن استدلالهم
 بهذا البيت على مدعاهم؛ أعني: كون إعمال الأول هو
 المختار، ولا يخفى أنه أراد بهذا أن هذا القول من جملة
 استدلالاتهم فلا ينافي لوجود أدلة أخرى لهم لإثبات
 دعواهم. (قوله: وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء
 العرب): وهو سليمان بن حجر^(١) بن الحارث الكندي من
 شعراء الجاهلية الذي قال في حقه النبي عليه الصلاة والسلام:
 ؟ امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار؟؛ لأنه أول من أحكم
 قوافيها، وقيل: أول شعر كان علق في الجاهلية شعر امرئ
 القيس، علق على ركن من أركان الكعبة أيام الموسم حتى نظر
 إليه ثم أحدر، فعلقت الشعراء بعده وكان ذلك فخراً للعرب في
 الجاهلية، وعدد من علق شعره سبعة أنفار، وأشعار الجاهلية
 تجب معرفتها على ما قالوا، وسيأتي عند قوله:

وَلَوْ أَنَّ الشُّعْرَ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي

وفي حاشية الدر المختار: أن بلغاء العرب في الشعر ست

(١) بجاء مهمة مضمومة بعد ما جيم ساكنة، والد امرؤ القيس، قتله بنو أسد.

إِذْ^(١) لَا قَائِلَ بِنِسَاوِي^(٢) الْإِعْمَالَيْنِ، فَأَجَابَ^(٣) الْمُصَنِّفُ عَنْ طَرَفِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَالَ^(٤): «وَقَوْلُ^(٥) أَمْرِئِ الْقَيْسِ
(كَفَّانِي^(٦) وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ لَيْسَ^(٧) مِنْهُ أَي: مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ

(١) يعني: أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولوية. وجيه الدين. (٢) متعلق بقائل. (٣) جواب لما في قوله لا استدلال. (٤) مصنف. (٥) أي: مقول وهو مبتدأ. (٦) وهذا المصراع، بدل من قول امرئ القيس. (٧) خبر؛ أي: قول امرئ القيس.

وَقَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ لَيْسَ مِنْهُ^(١)

(١) أي: ليس من باب التنازع وإذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم أطلب محذوف تقديره: لم أطلب الملك، ويدل على هذا قوله الآتي من أنه ولكن ما أسعى لمجد مؤثّل.

(قوله: وقول امرئ القيس) صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه، وقوله: كفاني بدل أو بيان لقول.

طبقات؛ (١) الجاهلية الأولى: من عاد وقحطان، (٢) الْمُحَضَّرُونَ: وهم من أدرك الجاهلية والإسلام، (٣) الإسلاميون، (٤) المولّدون، (٥) المحدثون المتأخرون، (٦) من ألحق بهم من المصريين. والثلاثة الأول على البلاغة والجزالة في معرفة شعرهم رواية ودراية فرض كفاية؛ لأنه به ثبت قواعدهم التي يعرف بها الكتاب والسنة، فإن كلامهم وإن جاز فيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب المباني انتهى. (قوله: وامرئ القيس إلى قوله أعمل الأول) أي: مع أن في إعمال الأول حذف مفعول الثاني على غير المختار، قيل: هذا إشارة إلى بطلان التالي، وتقرير القياس الاستثنائي هكذا لو كان إعمال الثاني أولى لا اختاره امرئ القيس الذي هو من أفصح الشعراء لكان التالي باطلاً؛ أي: لأنه اختار إعمال الأول، فالمقدم مثله فثبت أنه لم يكن إعمال الثاني أولى، وقوله: إذ لا قائل الخ، إثبات للملازمة؛ يعني: كلما كان الشاعر أعمل الفعل الأول لزم أن يكون إعمال الأول مختار عند الفصحاء؛ لأنه لم يكن هناك شق ثالث؛ إذ لا قائل الخ، وقال الرضي: إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة حسن فيما اختاره على الآخر. (قوله: فأجاب المصنف الخ) جواب لما وإتيان الفاء في جوابه الماضي لفظاً واقع قليلاً كذا فهم من الرضي في بحث الظروف. (قال المصنف: كفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ الخ) البيت من البحر الطويل من عروضه الأولى المقبوضة وضربه الأول السالم، ومفردات البيتين، كلمة لو: حرف شرط يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وكلمة ما، في إنما: كافة أو موصولة، وأسعى: مضارع متكلم من السعي، والجملة من تاويل المفرد فاعل فعل محذوف وجوباً؛ أي: لو ثبت سعي كما في قوله: لو أن ذات سوار لطمتني، وأدنى من الدنائة الخساسة والقلة، والمعيشة: مصدر ميمي من عاش يعيش؛ أي: زندكاني كرد، والمراد هنا: ما يعاش به من المال، وكفاني جواب لو، والواو في ولم أطلب: للعطف على الجزاء عند الجمهور، وخلافاً لأبي علي الفارسي، ومفعول لم أطلب محذوف بدلالة البيت المتأخر كما قاله الشارح؛ أي: ولم أطلب الملك والمجد والعز، وقيل: فاعل كفاني، ومن المال: بيان للقليل وصفته؛ لما تقرر أن من إذا كانت مبنية للمعرفة فهي مع مجرورها حال منها، وإن كانت مبنية للنكرة فصفة لها، ولكنما: ما كافة، ولكن: للاستدراك أو التأكيد، والمجد: السؤدد والشرف، وتنوينه للتعظيم، والمؤثّل: اسم مفعول من التأثّل؛ بمعنى:

«لِفَسَادِ الْمَعْنَى» على تقدير: توجه كُلٌّ من كفاي ولم أطلب إلى^(١) (قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ) لاستلزامه^(٢) عدم السعي لأدنى^(٣) معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال،

(١) متعلق بتوجه. (٢) علة للفساد. (٣) متعلق بالسعي.

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

(قوله: على تقدير توجه كل من كفاي) الخ إن قلت: هذا إذا كان لم أطلب معطوفاً على كفاي، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد. قلنا: لا يجوز الأول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الأخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع أن واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك؛ وذلك لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، إن قلت: السعي الطلب البليغ فيكون أخص من الطلب، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام. قلنا: المراد بالسعي هنا الطلب مطلقاً؛ لأن الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ. (قوله: لاستلزامه عدم السعي) وجعل نقيض الشرط جزءاً له.

(قوله: حالية) من فاعل كفاي. (قوله: أو معترضة) بين كفاي وفاعله لبيان حال الشاعر. (قوله: أو معطوفة على الشرطية) أي: مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَرْجِعُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ﴾. (قوله: فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتاً فيلزم ثبوت الطلب المنافي لعدم السعي، وفيه أنه على التقديرين الأخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لا بد من ارتباطهما إما بماطف أو عمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَيْفَهُ﴾، أو كون ثانيهما جواباً للأول ونحو ذلك، ولا يجوز قام قعد زيد. (قوله: للزوم تقييد الخ) هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على أن الشرط أيضاً قيد كالحال. (قوله: ينبو عن ذلك) أما واو العطف؛ فلأنه يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، وأما الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء كلامين متصلين بجملة سوى دفع الإبهام ففي نبؤه بحث؛ لأنه صرح في المطول بأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، اعتراض لا محل له من الإعراب فائدته تأكيد وجوب اتباع ملته المدلول بقوله: قبله واتبع ملة إبراهيم حنيفاً إلا أن يقال: إن الأكثر في الاعتراض أن يجيء لغير التأكيد. (قوله: وذلك) أي: لزوم حمل الكلام على التأكيد. (قوله: لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب) لم يقل: لأنه عينه كما يدل عليه آخر كلامه؛ لأن الاستلزام كاف في إثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة. (قوله: لأن الكفاية) أي: كفاية قليل من المال موقوف على أن يكون الطلب لأدنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى.

المؤصل، يقال: مجد أثيل؛ أي: شديد محكم له أصل وثبات، وفي الرضي: أي: مؤصل مدخر لنفسه ولعقبه يرجع إليه عند التفاخر، وقد يدرك الواو للحال والإدراك الوصول، وحاصل المعنى: لو ثبت أن سعي لأدنى معيشة؛ أي: لأقل ما يعاش به من المال لكفاي قليل منه، ولم أطلب المجد والملك، ولكن سعي لأجل مجد ذي أصل ثابت، وقد أدركه أمثالي من أشرف القوم، وهذا^(١) توجه عدم كونه من باب التنازع، وفيه أن البيت وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى، إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ؛ وهو الفصل بين كفاي ومعموله بأجنبي، إلا أن يجوز ذلك في الشعر، ولعل لهذا قال الرضي: والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسباً كما في قوله تعالى: ﴿يَقِصُّ وَيَرْحُطُ﴾. (قوله: لفساد المعنى على تقدير توجه كل الخ) وهو؛ أي: الفساد، التناقض في المفاد؛ وذلك لأن لو، لامتناع الشيء لامتناع غيره كما عرفته، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيًا، والمنفي فيهما مثبتاً؛ إذ امتناع النفي إثبات وامتناع الإثبات نفي، فعلى هذا يكون السعي لأدنى معيشة منفيًا؛ لكونه مثبتاً في سياق لو وكذا جوابها، فلو توجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتاً؛ إذ هو منفي في سياق جوابها، وهما؛ أي: أسعى لأدنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهذا هو التناقض، فإن قيل: إن أبا علي الفارسي كما أشرنا إليه أجاب عن طرف الكوفية بحمل الواو في ولم أطلب على الحالية فتكون الجملة حالاً من فاعل كفاي فيثبت لم يلزم ثبوت الطلب للقليل؛ إذ التقدير حينئذ ولو كنت ساعياً لمعيشة دنية كفاي قليل من المال مع أي غير طالب له فيصير من باب التنازع بلا لزوم الفساد ويتم استدلالهم بلا إشكال، قلنا: هذا الجواب ليس بمرضي لدى أولي الأبواب لوجوه من الصعاب، منها: ما في الرضي من أن الراجح في الواو العطف والمرجوح لا يصلح للاستدلال به، وقد قالوا: إذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال؛ أي: على إثبات شيء متنازع فيه، ومنها: ما في شرح العصام من أنه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والإخبار بعدم الطلب؛ يعني: أن الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة، فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به الوجدان، وحمل بعضهم الواو على الاعتراض، وفيه أنه يلزم حينئذ أن لا يوجد بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لا بد من ارتباطهما إما بالمعطف أو عمل

(١) أي: ما ذكرنا من أن مفعول لم أطلب محذوف بقرينة ما بعده.

وثبت طلبه^(١) المنافي^(٢) لكل منهما^(٣)، وذلك^(٤) (لأنَّ لَفْظَ لَوْ) يجعل مدخوله المثبت شرطاً^(٥) كان أو^(٦) جزءاً أو معطوفاً على أحدهما^(٧) منفيّاً^(٨) والمنفي من ذلك مثبتاً، فعلى^(٩) هذا ينبغي أن يكون مفعول (لَمْ أَطْلُبْ) محذوفاً، أي: لم أطلب العِزَّ والمجد، كما يدل عليه^(١٠) البيت المتأخر، أعني قوله^(١١):
وَلَكِنَّمَا^(١٢) أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْتَالِي^(١٣)

وحينئذٍ^(١٤) يستقيم المعنى، يعني: أنا لا أسمى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكنني أطلب المجد الأصل الثابت وأسمى له. «مَفْعُولُ^(١٥) مَا^(١٦) لَمْ يُسَمَّ^(١٧) فَاعِلُهُ^(١٨) أي: مفعول فعل^(١٩) أو^(٢٠) شبه

(١) أي: أطلب قليل من المال. (٢) صفة ثبوت. (٣) أي: من عدم السمي والافتقار. (٤) أي: الاستلزام. (٥) مثل السمي. (٦) وهو كفاي. (٧) أي: الشرط والجزاء. (٨) مفعول ثانٍ يجعل. (٩) أي: على تقدير قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى. (١٠) أي: على حذف المفعول. (١١) أي: قول امرئ القيس. (١٢) ما مصدرية وما بعده في تأويل المفرد. (١٣) فاعل يذرك. (١٤) أي: حين حذف مفعول لم أطلب. (١٥) مبتدأ. (١٦) وإثما قدم على سائر الملحقات لأنه فاعل عند الجمهور. (١٧) أي: فعل. (١٨) أي: لم يذكر. (١٩) كقوله تعالى: «خلق الإنسان ضعيفاً». (٢٠) مثل: زيد مغروب غلامه.

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

(قوله: وثبت طلبه المنافي لكل منهما) أما منافاته لعدم السمي فلما مر من أن المراد من السمي الطلب، وأما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية. (قوله: فعلى هذا ينبغي أن يكون) إن قلت: يلزم حينئذٍ عدم صحة الاستدراك بقوله: ولكنما أسمى. قلنا: لا نسلم أنه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم يطلب في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجداً لكنه يطلب في الحال، والأزمة الآتية المجد المؤتَل، ولو سلم فنقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤتَل أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمنة الآتية وبيان ذلك أنه لما قال: طلبت المجد كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجداً ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن الماثل القناعة، وعدم الانكباب على طلب ما يغني فدفعه بقوله: ولكنما أسمى إلى آخره، لكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول بأن القرينة على اعتبار المجد البيت الاتي وهو مقيد

(قوله: وجعل نقيض الخ) أي: لاستلزامه جعل نقيض الشرط جزءاً بناءً على أن المعطوف على الجزاء جزء فيكون التقدير: لوإنما أسمى لأدنى معيشة لم أطلب قليل من المال. (قوله: فلما يدل عليه صريح الشرطية) فإن مفادها لزوم الكفاية للسمي الذي هو عبارة عن الطلب. (قوله: يلزم حينئذٍ) أي: إذا قدر مفعول لم أطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك؛ لأنه عبارة عن حفظ حكم البيان فنياً كان أو إثباتاً عن أن يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين إثباتاً أو نفيّاً وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم أطلب بعينه مضمون لكنما أسمى؛ أعني: ثبوت طلب المجد. (قوله: قلنا: لا نسلم الخ) يعني: عدم صحة الاستدراك إنما يلزم إذا كان لم أطلب معطوفاً على الجزاء داخلاً تحت لو، فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع، لم لا يجوز أن يكون جملة حالية من فاعل كفاي مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد، أو معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، أو معطوفة على مجموع الشرطية، وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب

أولهما في ثانيهما نحو: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَيِّئَةً» الآية، أو نحو ذلك فلا يجوز: قام قعد زيد هذا، وقال العصام في آخر الكلام: إن الحق مع الكوفيين ولا تناقض؛ لأن المعنى أنه لو كان سعي المشاهد لأدنى معيشة كفاي قليل من المال، ولم أطلبه؛ لأن القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة^(١) بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الأشراف معي وإنعامهم في حقّي، ولكنما أسمى لمجد مؤتَل فصار الناس خصمائي، واحتجت إلى طلب قليل من المال، فرد استدلّاهم بأن اختبار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام، وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه؛ لأن الأول ينبئ عن الشرف، والثاني عن الدناءة انتهى. (قوله: وذلك لأن لو الخ) إشارة إلى ما ذكر من الاستلزام للأمور الثلاثة؛ يعني: أن ذلك الاستلزام ثابت بناءً على أن لو لدلالته على امتناع شيء لا امتناع غيره، ويجعل مدخوله المثبت منفيّاً نحو قوله تعالى: «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِكَ»، ويجعل المنفي من مدخوله مثبتاً؛ نحو: لو لم يفر زيد لم يخلص والفرار والخلاص مثبتان؛ لأن نفي النفي إثبات. (قوله: فعلى هذا ينبغي الخ) أي: إذا كان المعنى فاسداً على تقدير توجه كل من الفعلين إلى قليل ينبغي الخ؛ أي: يلزم أو يليق فتبصر فإنه دقيق، وقوله وحينئذٍ يستقيم؛ أي: وحين إذ كان مفعول لم أطلب محذوفاً ولم يتوجه إلى قليل يستقيم معنى قول الشاعر، إلا أنه لا يكون من قبيل التنازع فليس للكوفيين أن يتمسكوا به في ترجيح مذهبهم. (قال المصنف: مفعول ما لم يسم فاعله) التعبير عن مرفوع الفعل المجهول بهذا قول الجمهور وسماء ابن مالك وابن هشام بنائب الفاعل وتبعهما البركي في كتبه؛ لكونه أخصر وأظهر، قال في قواعد الإعراب: ينبغي للمعرب أن يختار من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فنقول في مرفوع المجهول: نائب الفاعل، لا مفعول ما لم يسم فاعله؛ أي: لطول ذلك وخفائه؛ أي: ولصدقه على

(١) كما قيل: إذا قنعت نفسي بأيسر بلغة، من المال تكفيني إلى يوم تكفيني.

فعل لم يذكر فاعله، وإنما^(١) لم يفصله عن الفاعل ولم يقل^(٢): ومنه^(٣) كما فصل المبتدأ حيث قال^(٤):
و^(٥) منها^(٦) المبتدأ، لشدة^(٧) اتصاله بالفاعل^(٨) حتى سماه بعض النحاة^(٩) فاعلاً. «كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ^(١٠)
فَاعِلُهُ^(١١)»، أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول للملازمة كونه^(١٢) فاعلاً لفعل متعلق^(١٣) به.
«وَأَقِيمَ^(١٤) هُوَ^(١٥) أي: المفعول «مَقَامَهُ^(١٥)»، أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو

(١) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر. (٢) مصنف. (٣) أي: من المرفوع. (٤) المصنف. (٥) خبره. (٦) أي: من المرفوعات. (٧) حلة عدم الفصل. (٨) لقيامه مقام. (٩) كالزغشري وصاحب اللباب. (١٠) صفة مفعول. (١١) أي: فاعل النحوي لئلا يشكل. (١٢) الإضافة اليبانية. (١٣) صفة فعل. (١٤) حذف. (١٥) اسم مكان.

كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ

بالمؤثّل، فالمناسب تقدير المجد المؤثّل لا تقدير المجد مطلقاً.
(قوله: لشدة اتصاله بالفاعل) لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الأحكام. (قال: كل مفعول) فيه أن المنظور في التعرف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فاعله أقحم للأشعار بالطرد. (قال: حذف فاعله) بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي، فلا يرد النقض بأنبت الربيع البقل، لأن الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف. (قال: وأقيم هو) أكد الضمير المستكن، لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير.

مفيدة لعدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله: لكنما استدراكاً وحفظاً لدخول زمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي. (قوله: ولو سلم الخ) أي: لو سلم كونه معطوفاً على الجزاء مفيداً لثبوت طلب المجد فتقول: إن الاستدراك ليس باعتبار أصل الفعل؛ أعني: طلب المجد، بل بالنظر إلى الوصف بالمؤثّل، أو الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع؛ أعني: ولكنما أسمى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل: إنه لما ذكر في البيت السابق أنه لو كان يسمى في تحصيل المال لأدنى معيشة لكفى قليل من المال، ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم أن سعيه ليس لمجرد أدنى معيشة، بل له وللمجد، فاستدرك بجعله لمجرد المجد، والأظهر أن يقال: إن لكن ههنا لمجرد التأكيد كما في لوجاءني زيد أكرمه لكنه لم يجيء فأكدت ما أفادته لو من الامتناع كذا في معنى اللبيب والإتيان. (قوله: المنظور)؛ لأنه بيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الأفراد. (قوله: أقحم للأشعار بالطرد) أي: يكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمناً واحتياطاً بناءً على أنه قد يكون التعريف بالأعم والأخص إذا كان

المنصوب من نحو: أعطى زيد ديناراً بخلاف نائب الفاعل، وفيه أنه أيضاً يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في يوم يقوم الحساب؛ أي: أهله فتدبر^(١). (قوله: أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ) هذا معناه الإضافي اللغوي، وفي هذا التعميم تعريض للرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، فكأنه حمل الفعل على العامل أو أنه ذكر الأقوى (نعمه)، وإنما لم يقل: أو شبهه بالضمير؛ لدفع توهم رجوعه إلى المفعول فيفسد المعنى، ولك أن تقول: وإنما قال: أو شبه فعل بالإظهار؛ ليتأتى له التوصيف بقوله: لم يذكر فاعله، وأراد بشبه الفعل: ما يشبهه في العمل، فيشمل اسم المنسوب لا ما يعمل عمله، وهو من تركيبه؛ إذ هو بهذا المعنى لا يشمل مع أن مرفوعه داخل في نائب الفاعل، وكذا لا يشمل بهذا المعنى لمعنى الفعل بخلافه بالمعنى الأول المراد هنا، فإنه عام متناول له، وقوله: لم يذكر فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير؛ أي: لغرض من الأغراض المذكورة في كتب المعاني كالجهل به وعدم مساعدة الوقت أو لتعينه إلى غير ذلك. (قوله: ولم يقل: ومنه) فيه إشارة إلى أن المراد من الفصل في قوله: لم يفصله، الفصل بلفظ منه، لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني، وقوله: بعض النحاة؛ هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصاحب المفصل ومن تبعهما. (قال المصنف: كل مفعول) إيراد لفظ كل في التعريفات مع دلالة على الأفراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم، إلا أن الأدباء والأصوليين لم يتحاشوا من ذلك، وقال السيلكوتي: فائدة إقحام لفظة كل الأشعار بالطرد؛ أي: يكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود، ثم إن كل مفعول متناول لجميع المفاعيل في قولنا: ضُرب زيد وعمراً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تأديباً مع أن غير زيد ليس من المحدود فأخرجها بقوله: وأقيم الخ (عصام). (قوله: وإنما أضيف إلى المفعول الخ) أي: أضيف في قوله: فاعله إلى المفعول، مع أن الفاعل إنما يضاف إلى الفعل كما سبق لملازمة كونه الخ؛ يعني: فلأجل هذه المناسبة أضيف الفاعل

(١) إشارة إلى أن صدق نائب الفاعل على مثل الحساب في الآية باعتبار معناه الإضافي مع أنه غير مراد، بل هو علم مثل: عبد الله لمرفوع المجهول.

شبهه إليه^(١) «وَشَرَطُهُ»^(٢) أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله^(٣) في حذف فاعله^(٤)، وإقامته^(٥) مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلاً^(٦). «أَنْ تُغَيِّرَ صِيغَةَ»^(٧) الفعل إلى فِعْلٍ أي: إلى الماضي المجهول «أَوْ يُفَعَّلَ» أي: إلى المضارع المجهول فيتناول^(٨) مثل: (اِفْعَلْ وَاسْتَفْعِلْ، وَيُفَعَّلْ وَيُسْتَفْعَلْ) وغيرها^(٩) من^(١٠) الأفعال^(١١) المجهولة المزيد^(١٢) فيها. «وَلَا يَقَعُ» موقع الفاعل «المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ» مفعولي «بَابِ»^(١٤) عَلِمْتُ^(١٥) لأنه^(١٥) مسند إلى المفعول^(١٦) الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه^(١٧) «وَلَا»^(١٨) يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً^(١٩) ومسنداً^(٢٠) إليه معاً^(٢١)، مع كون كل من الإسنادين^(٢٢) تاماً، بخلاف: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ^(٢٣)، لأن^(٢٤) أحد الإسنادين - وهو^(٢٥) إسناد المصدر - غير تام «وَلَا»^(٢٦) المفعول

مفعول فيه لأقيم. (١) أي: المفعول. (٢) مبتدأ. (٣) متعلق بشرط. (٤) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٥) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٦) خبر كان. (٧) خبر بعد التأويل. (٨) أي: التمرين. (٩) ولم يرد بالغير أفعال القلوب. (١٠) بيانية. (١١) أي: المذكورات. (١٢) صفة الأفعال. (١٣) أي: لا يصح وقوعه. (١٤) هذا مذهب القدماء. (١٥) حلة لعدم الوقوع. (١٦) لكونهما مبتدأ وخبراً في الأصل. (١٧) حاله. (١٨) لا يقال علم فاضل زيد في مثل علمت زيداً فاضلاً. (١٩) باعتبار إسناده إلى المفعول الأول. (٢٠) باعتبار كون الفعل مسنداً إليه. م. (٢١) في حالة واحدة وهو غير. (٢٢) أي: إسناد المفعول الثاني إلى الأول. (٢٣) فاعل ضرب. (٢٤) حلة الخلاف. (٢٥) أحد الإسنادين. (٢٦) يقع موقع الفاعل.

إلى المفعول، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة ككوكب الخرقاء، ولك أن تقدر المضاف وتبقي الإضافة على ظاهره؛ أي: حذف فاعل فعله. (قوله: وأقيم هو أي: المفعول) لفظ هو تأكيد للفاعل المستتر ولذا انفصل كما في: «أَتَكُنْ أَنتَ»، وإنما أكد تنبيهاً على مكانه (عصام)، ولا يتنقص التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام وأقيم النهار مقامه؛ لأن فاعل صام لم يحذف؛ إذ المراد بحذف الفاعل أن لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية، ثم إنه لا بد في إقامة المفعول مقام الفاعل من عدم الخروج عن المفعولية بحسب المعنى، فلذا لم يجر إقامة المفعول له بلا لام مقام الفاعل؛ لفوات الإشعار بالفعلية، والفرق بين المقام والمقام المذكور في المعرب في هذا المقام نقلاً عن أبي السعود مفتي الأنام. (قوله: وشرطه؛ أي: وشرط مفعول الخ) أو شرط حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وقدر نظيره، وقوله: إذا كان عامله فعلاً قيد به، فقريته قوله: إن تغير صيغة الفعل، فترك ما كان عامله شبه فعل للعلم به بالمقايضة فشرطه إذا كان شبه فعل: أن تغير صيغة الفعل إلى اسم المفعول من ذلك الباب، ففي قوله: صيغة فعل اكتفاء. (قوله: أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم الوصف المشتهر به كما يراد بالحاتم الجواد، وبأبي حنيفة المتبحر في العلم، أو أنه محمول على التمثيل، وعلى التقديرين يشمل قوله: فعل ويفعل مثل افتعل الخ. (قوله: ولا يقع موقع الفاعل) يشير إلى أن معمول لا يقع محذوف الكلام، وفي الامتحان لا يقع؛ أي: لا يصير وخبره محذوف وفيه شيء، وقيل: إنه بمعنى لا يصح وقوعه، أو بمعنى لا يوجد مقام الفاعل المفعول الثاني الخ، ثم إن هذا الكلام استئناف جواب عما يقال: أي من معمولات يصح وقوعه موقع الفاعل، وقيل: عطف على وشرطه إن تغير عطف الفعلية على الاسمية، والتوافق بين المعطوفين في الفعلية والاسمية ليس بشرط في صحة العطف

وَشَرَطُهُ^(١) : أَنْ تُغَيِّرَ صِيغَةَ الْفِعْلِ إِلَى فِعْلٍ أَوْ يُفَعَّلَ، وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَلَا

(١) ثم إن لفظ المقام بالضم والمقام بالفتح جائزان لكن الأولى هنا بالفتح على فهم من المعرب مع الفرق بينهما.

(قوله: إلى فعل؛ أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم أشهر أوصافه أو أراد بالشخص جنسه، ويجوز تقدير معطوف؛ أي: إلى فعل ونحوه. (قال: ولا يقع) أي: لا يصح وقوعه لا أنه لا يقع في الاستعمال، ولا كان الأنسب أن يقول: لم يقع وأن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضاً لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل. (قال: المفعول الثاني) نقل أن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسنداً إليه شيء آخر، نعم لا يجوز أن يكون مسنداً إليه لذلك الأمر.

(قوله: أراد بالعلم أشهر أوصافه) يعني: أن المراد بفعل لفظه فإن قلنا: بوضع الألفاظ لأنفسها وضماً ضمناً يكون علماً لنفسه والمراد منه أشهر أوصافه؛ أي: ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين أوصافه فأفضل التفضيل هنا للزيادة مطلقاً كما في قولك: الناقص والأشج أعدلا بني مروان. فلا يرد أن الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقاً. (قوله: أو أراد الخ) أي: على تقدير عدم القول بالوضع الضمني. (قوله: وقالوا الخ) وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين.

«الثَّالِثُ مِنْ» مفاعيل «بَابِ (أَعْلَمْتُ)» إذ حكمة حكم المفعول الثاني من^(١) «بَابِ (عَلِمْتُ)» في كونه مسنداً «وَالْمَفْعُولُ»^(٢) لَهُ «بَلَا»^(٣) لَام، لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو أسند^(٤) إليه^(٥) فات^(٦) النصب، والأشعار بخلاف ما^(٧) إذا كان مع اللام، نحو: ضَرَبَ لِلتَّادِيْبِ. «وَالْمَفْعُولُ»^(٨) مَعَهُ^(٩) كَذَلِكَ أَي: كل^(١٠) من^(١١) المفعول له والمفعول معه كذلك أي:

(١) فإن للثاني. (٢) عطف على قوله المفعول ثاني تقديره لا يقع موقع الفاعل أيضاً. (٣) حال كونه. (٤) أي: الفعل. (٥) أي: إلى المفعول له. (٦) جواب لو. (٧) أي: المفعول له. (٨) أي: ولا يقع آه. (٩) نحو: استوى الماء والخشب. (١٠) مبتدأ. (١١) بيان للثاني.

الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ

(قال، والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني، والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين، وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جواز قيامهما مقام الفاعل. (قوله: بلا لام) قيل باللام أيضاً لا يقع؛ لأنه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبهه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه. (قوله: لأن النصب فيه مشعر بالعلية) لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي أن لا يقع الظرف أيضاً مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالظرفية؛ لأننا نقول، ربما يحصل الإشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز إشعار القرينة بالعلية، وقيل: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم، ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب، والقول بأن المنسوب جواب لم دون المجزوء تحكم، ولقائل أن يقول أيضاً أنه ليس جواباً عن سؤال نشأ عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور، فمعنى قولهم: إن المفعول له جواب لم أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللية، فإذا قيل لك: لم ضربت قلت: ضربت أو ضرب للتأديب. (قال، تعيين) خلافاً للكوفيين وبعض المتأخرين فإنهم ذهبوا إلى أنه أولى استدلالاً بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: «لولا نزل عليه القرآن» بالنصب، وقراءة أبي جعفر المدني: «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون»، وقراءة عاصم: «وكذلك ننجي المؤمنين» على إضمار المصدر.

(قوله: مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ إلى قوله: كذلك. (قوله: للتنبيه على صحة الخ) بناء على أن المشبه به في الأغلب يكون أقوى من المشبه في وجه الشبه. (قوله: وإن اتفق الكل) أي: كل النحاة في امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل أو كل المفاعيل الأربعة المذكورة في الامتناع. (قوله: ليس من ضروريات الفعل) أذرب فعل بلا غرض لكونه عبثاً كذا في الرضي وفيه بحث حكمي. (قوله: وكذا المفعول معه) أي: ليس من ضروريات الفعل؛ إذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب. (قوله: ولا يصح السؤال الخ) يعني: لو أقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاماً به وكونه جواب لما يقتضي تقدير السؤال قبله، فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح. (قوله: أنه ليس جواباً الخ) حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحدود. (قوله: بالنصب) أي: بنصب القرآن وإقامة عليه مقام الفاعل. (قوله: وقراءة أبي جعفر) بنصب قوماً وإقامة بما كانوا يكسبون

وإن كان حسناً، وقال العصام: ولا يبعد أن يجعل تحت الشرط؛ أي: وشرطه أن لا يقع الخ، وفيه أن جزالة المعنى يمنع عن هذا. (قوله: من مفعولي باب علمت) أراد بالبَاب كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند إلى الأول، لا أفعال القلوب بخصوصها كما هو المتبادر فيشمل لملحقاتها، واحترز به عن باب أعطيت، فإن له حكماً آخر سيجيء، وقوله: إسناداً تاماً فيه تعريض للرضي، وفيه أنه لا إسناد تاماً بين المفعولين حال المفعولية؛ لأنه يمنع الربط بالغير، فيلزم أن لا يكون لما له الإسناد إعراب، كذا في الامتحان، ولعل لهذا جوزه المتأخرون بشرط عدم الالتباس؛ نحو: علم منطلق زيداً، بخلاف علم أخوك زيداً كما سيأتي. (قوله: بخلاف أعجبي ضرب زيد الخ) قال الجزائري: وهذا جواب عن مقدر تقديره: إن كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائز وواقع في مثل: أعجبي ضرب زيد، فإن المصدر بالنسبة إلى الفعل مسند إليه؛ لأنه فاعله، وبالنسبة إلى المضاف إليه مسند؛ لأن المضاف إليه فاعله معنى، فهو من باب إسناد المصدر إلى فاعله، وحاصل الجواب: أن الممتنع إذا كانا تامين وههنا إسناد المصدر إلى ما بعده غير تام؛ لأن الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله، فرد الرضي تعليل القدماء بامتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل، وهو التعليل الذي ذكره الشارح بهذا المثال مردود، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظن زيد قائماً؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه الخبر في الأصل، وقال الرضي: والذي أراد أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع بإلزام كل من المفعولين مركزه الخ، والذي اختاره أنا ما اختاره الرضي، ومنعهم كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه ممكن ومعارض بجواز كون الشيء مضافاً ومضافاً إليه كغلام في قولك: فرس غلام زيد انتهى، وهذا مبني على ما ذكرناه آنفاً نقلاً عن الامتحان من منع كون الإسناد بين المفعولين تاماً حال المفعولية. (قوله: إذ حكمه حكم المفعول الثاني)؛ وذلك لأن الثالث من باب أعلمت نفس الشيء من باب علمت؛ لأن همزة الأفعال تزيد المفعول الأول الذي هو فاعل في باب علمت. وقوله: والمفعول له مبتدأ خبره قوله: كذلك، فهو من عطف الاسمية على الفعلية لا عطف مفرد على مفرد، وإلا لقال: ولا المفعول له والمفعول معه، ففيه تفتن مع الإشارة إلى ما ذكره

كالمفعول الثاني والثالث من باب (عَلِمْتُ وأَعْلَمْتُ) في أنهما لا يقعان^(١) موقع الفاعل^(٢). أمّا المفعول له فلما عرفت^(٣)، وأمّا المفعول^(٤) معه فلأنه^(٥) لا يجوز إقامته مقام الفاعل^(٦) مع الواو التي^(٧) أصلها العطف - وهي^(٨) دليل الانفصال، والفاعل^(٩) كالجُزء^(١٠) من الفعل - ولا^(١١) بدون الواو فإنه^(١٢) لم يعرف حيثئذ^(١٣) كونه مفعولاً معه. «وَأِذَا^(١٤) وَجَدَ الْمَفْعُولُ^(١٥) بِهِ^(١٦)» في الكلام مع غيره^(١٧) من المفاعيل التي^(١٨) يجوز وقوعها^(١٩) موقع الفاعل «تَعَيَّنَ^(٢٠)» أي: المفعول به. «لَهُ^(٢١)» أي: لوقوعه موقع الفاعل، لشدة شبهه بالفاعل في^(٢٢) توقف^(٢٣) تعقل الفعل^(٢٤) عليهما^(٢٥)، فإن^(٢٦) الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك^(٢٧) لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه^(٢٨) الصفة. «تَقُولُ^(٢٩)» ضَرِبَ^(٣٠) زَيْدٌ، بإقامة المفعول^(٣١) به مقام الفاعل^(٣٢). «يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ظرف^(٣٣) زمان. «أَمَامَ الْأَمِيرِ» ظرف مكان. «ضَرْباً شَدِيداً» مفعول مطلق^(٣٤) للنوع باعتبار^(٣٥) الصفة وفائدة^(٣٦) وصف الضرب بالشدة التنبيه^(٣٨) على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا^(٣٩) قيد مخصص^(٤٠)،

(١) أي: المفعول له والمفعول معه. (٢) لأن الواو يمنع الإسناد وتركها بغير ما هي المفعول. (٣) من أن النصب مشعر بالعلية. (٤) أي: عدم وقوعه موقع الفاعل. (٥) شأن. (٦) متعلق بإقامته. (٧) صفة الواو. (٨) أي: موضوع للعطف. حال. (٩) حال. (١٠) من الفعل. (١١) يجوز إقامته مقامه. (١٢) تعليل لعدم الجواز. (١٣) أي: حين أقيم. (١٤) ظرفية. (١٥) نائب فاعل. (١٦) أي: الصريح. (١٧) بيان لغیر. (١٨) صفة. (١٩) مفاعيل. (٢٠) جواب إذا. (٢١) متعلق بتعين. (٢٢) متعلق لشدة شبهه. (٢٣) أي: في توقف حصول الفعل. (٢٤) المتعدي. (٢٥) أي: على الثمانين والمفعول. (٢٦) تعليل للتوقف. (٢٧) يعني: كما أن الحال في الضرب... هكذا كذلك. (٢٨) أي: لا يتوقف حصول الفعل عليها. (٢٩) جملة معلقة. (٣٠) كثيراً ما يستأنف. (٣١) الذي هو زيد. (٣٢) المحدث. (٣٣) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وفس عليه الباقي. (٣٤) هو. (٣٥) أي: ضرب شديد نوع من مطلق الضرب. (٣٦) ونوعية. (٣٧) المبتدأ. (٣٨) خبره. (٣٩) متعلق بلا يقوم. (٤٠) وهو شديد هذا إذا كان للتأكيد وأما إذا كان للنوع أو للمدد فجاز بلا صفة نحو: ضرب ضربته وضربتان. سعد الله.

وَأِذَا وَجَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ^(١) تَعَيَّنَ لَهُ تَقُولُ؛
ضَرِبَ^(٢) زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٣) أَمَامَ
الْأَمِيرِ^(٤) ضَرْباً شَدِيداً

(١) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل.
(٢) بإقامة المفعول الذي هو زيد مقام الفاعل الذي هو ضرب.
(٣) ظرف زمان.
(٤) ظرف مكان.

(قوله: لشدة شبهه بالفاعل) وقيل لبناء الفعل المجهول له وكون إسناده إليه حقيقة وإلى غيره مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها وفيه أن معنى قولهم: لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة أن الكلام إذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا لأن المتكلم بالحقيقة متعين مع إمكان التكلم بالمجاز، والأظهر أن يقال:

مقام الفاعل. (قوله: على إضمار المصدر) أي: تنجي المؤمنين تنجية. (قوله: لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكر الشارح الرضي رحمه الله في بحث المصدر: أن صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث، وصيغة المجهول مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك، وكون إسناده إليه مجازاً إنما هو على تقدير قصد النسبة الإيقاعية إلى غيره كما صرح به في المطول من أن يقاع الفعل على غير ما حقه أن يوقع عليه مجاز وفي إقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد إيقاع الفعل عليه، بل قد تكون النسبة باقية

اللازي، وقوله مشعر بالعلية؛ إذ النصب دال على تقدير اللام الدالة على العلية. (قوله: فات النصب والإشعار) أي: فات النصب بسبب جعله مستنداً إليه ومرفوعاً، وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية، فلا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك. (قوله: بخلاف ما إذا كان مع اللام) فإن المشعر بعليته وكونه مفعولاً له هو اللام وهو لم يتغير. (قوله: أي: كالمفعول التالي النخ) لا يخفى أن المفعول له والمفعول معه أوضح في هذا الحكم من ثاني باب علمت، وثالث باب أعلمت، فالأحق أن يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس (عصام)؛ إذ قاعدة التشبيه نقصان ما يحكى، وكونه من قبيل التشبيه المقلوب لا يناسب المقام، فلعل النكتة فيه الإدعاء والمبالغة في الرد على المتأخرين على ما يفهم من اللازي. (قوله: في أنهما لا يقعان موقع الفاعل) في الرضي ما ملخصه أنه لا يقع أيضاً موقع الفاعل المستثنى والتميز؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل، وأجاز الكسائي نيابة التميز؛ لكونه في الأصل فاعلاً فقال: في طاب زيد نفساً طيب نفس زيد، وكذا لا يقع الحال؛ لأنها وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه وكذا لا يقع خبر كان خلافاً للفرأ مطلقاً^(١) وللکسائي في الخبر الجملة؛ إذ هو أجاز كيّن يقوم لا كيّن قائم هذا والمصنف مستغني عن التعرض لها بقوله: في التعريف كل مفعول لحذف فاعله في شرح العصام ما يدافع هذا الكلام. (قوله: وهو دليل الانفصال والفاعل النخ) فيه أنه منقوص بالجار والمجرور، بل الوجه أن يقال: إن

(١) أي: سواء كان الخبر مفرداً أو جملة.

في واو المفعول معه شائبة العطف على شيء، فيلزم عند حذف الفاعل نسباً وإنابته منابة شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسباً^(١). (قوله: تعين؛ أي: المفعول به له) أي: تعين وجوب عند البصريين، وأولوية عند الكوفيين؛ وذلك لأن الأخفش والكوفية أجازوا إقامة غير المفعول به مع وجوده، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وقرئ في الشاذة: (لولا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ) بالنصب ومثلها قول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جَرَوُ كَلْبٍ

لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابُ

فأقيم قوله: بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به؛ أعني: الكلابا (رضي ونعمه)، واحتجوا أيضاً بقوله:

وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

حيث جعل بذكر: نائب فاعل لقوله: معنئياً، مع وجود الأولى منه بالنيابة وهو المفعول به؛ أعني قوله: قلبه، يريد أن المنيب إلى الله ينبغي أن يعتني بذكره حتى يرضيه. (قوله: بخلاف سائر المفاعيل) فإن قيل: إن المفعول المطلق أيضاً مما يتوقف عليه تعقل الفعل؛ لكونه جزء من مدلوله، قلنا: ستعلم

(١) قيد به؛ لجواز حذفه مقداراً مترياً.

إن الإسناد إلى ما سواه مجاز عقلي، ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له إن قلت: بأي علاقة ينسب إلى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة. قلنا: النسبة إلى الأخير ظاهرة، وأما النسبة إلى الأولين؛ فلأن هذا الفعل لما كان موضوعاً، لأن ينسب إلى ما هو محل للفعل، وقابل له وكان الأولان محلين للأفعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها كأننا شبهيين بالمحل القابل، وأما النسبة إلى المصدر؛ فلأنه أثر الفعل؛ وذلك لأن قولك سير سير شديد في قوة فعل سير شديد إن قلت: هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل، وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر؛ نحو: ضرب في الدار، فإن النسبة حينئذ ليست إلا ما استفيد من حرف الجر، فمعنى ضرب في الدار أن الدار مضروب فيها لا أنها مضروبة مجازاً. قلنا: هذا النقل في المفعول بلا واسطة، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك؛ لأن الربط المستفاد من الواسطة رباط حقيقي لا مجازي بقي هنا هيئنا؛

بعد الإقامة كما كانت قبلها كما في إقامة المفعول به مقام الفاعل، فيكون الإسناد حقيقياً وقد لا تكون باقية على حالها فيكون الإسناد مجازياً، وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الأظهر أيضاً وإن ما سماه تحقيقاً له ليس له حقيقة. (قوله: إذا دار بين الحقيقة والمجاز) أي: يمكن حمله على المعنى الحقيقي والمجازي. (قوله: فالحمل الخ)؛ لأن المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع إلى الخلف إنما هو عند تمذر الأصل. (قوله: لا لأن التكلم الخ) حتى يفيد في إثبات تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره. (قوله: والأظهر الخ) إنما قال ذلك؛ لأنه يجوز حمل قوله: والأبصار الخ على هذا بأن يقال: مراده أنه لا يمكن الصيرورة إلى المجاز العقلي عند إمكان الحقيقة العقلية لوجود ما هو له. (قوله: ولا يمكن المجاز العقلي لوجود ما هو له) ينتقض بقوله تعالى: ﴿نَبِّئْ فِي رَسُولٍ رَأَيْتَ﴾ فإنه مجاز عقلي مع وجود ما هو له، والجواب: أن المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فإن المفروض أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولاً به. (قوله: قلنا: النسبة الخ) لا يخفى أن المعتبر في المجاز العقلي مشابهة الغير لما هو له في ملاسة الفعل حيث فسروه بإسناد الفعل إلى غير ما هو له للملاسة؛ أي: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملاسة الفعل، وأما مشابهته إياه في نوع الملاسة كما يشعر به بيان المحشي رحمه الله فغير معتبر فيه، ولذا لم يترضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي. (قوله: وأما النسبة إلى الأولين الخ) أي: نسبة الفعل إلى الزمان والمكان كائن لأجل هذه العلاقة؛ وهي كونهما شبهيين بالمفعول به في المحلية وتأثير الفعل، وإن اختلفت جهة المحلية والتأثير فإن محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه، وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو أيضاً نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الأفعال فيقال: زمان الضرب ومكان الضرب. (قوله: لأنه أثر الفعل) أي: يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولاً به لمطلق الفعل. (قوله: هذا التحقيق) أي: تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر. (قوله: يقتضي نقل النسبة الإيقاعية الخ) فيه بحث؛ لأن اللازم من التحقيق المذكور أن نسبة الفعل المجهول إلى سائر المفاعيل بملاسة كونها شبهة بالمفعول به لا كون النسبة إليها إيقاعية، وإن ذلك إنما هو على تقدير قصد التجوز في الإسناد. (قوله: هذا النقل الخ) أي: نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل فيما إذا كان مفعولاً بلا واسطة حرف الجر، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل؛ لأن حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزاً فالربط هنا حقيقي كما كان قبل الإقامة لا مجازي، لا يخفى أن المحشي رحمه الله اعترف هنا بأن إسناد الفعل إلى غير المفعول به قد يكون حقيقياً فقد انهدم ما سبق من أن إسناده إلى غيره مطلقاً مجاز عقلي، وبأن نسبة الفعل إليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل واقعاً عليه تجوزاً، بل كونه من ملاسات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور، والقول بأن نسبة الفعل إلى غير المفعول به إذا كان مفعولاً بلا واسطة تقتضي نقل النسبة الإيقاعية وجعله مفعولاً به

إذ^(١) لا فائدة فيه^(٢) لدلالة الفعل عليه «في داره»^(٣) جار ومجرور شبيه بالمفاعيل^(٤) أقيم^(٥) مقام الفاعل مثلها^(٦)، «فَتَعَيَّنَ (زيد) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ»، أي: وإن لم يوجد في الكلام مفعول^(٨) به «فَالْجَمِيعُ»^(٩) أي: جمع^(١٠) ما^(١١) سوى المفعول به «سَوَاءٌ»^(١٢) في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول «الأَوَّلُ: مِنْ»^(١٣) بَابِ^(١٤) «أَعْطَيْتُ» أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين. ثانيهما غير^(١٥) الأول «أَوَّلَى» بأن يقام مقام الفاعل «مِنْ»^(١٦) المفعول «الثَّانِي» لأن^(١٧) فيه^(١٨) معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني^(١٩)، لأنه^(٢٠) عايط، أي: أخذ نحو: أعطيت زيداً درهماً، مع جواز (أعطي درهماً زيداً) وذلك عند الأمن

(١) علة لا يقوم. (٢) أي: في إقامة المصدر مقام الفاعل. (٣) أي: في دار زيد. (٤) لكونه فضلة. (٥) خبر بعد خبر. (٦) حال من نائب أقيم. أي المفاعيل. (٧) المفعول به. (٨) نائب فاعل لم يوجد. (٩) مبتدأ. (١٠) إشارة إلى حذف المضاف إليه. (١١) مفعول. (١٢) خبره. أي: منسوبة الاستواء. (١٣) الكائن. (١٤) أراد بالباب كل فعل متعد إلى مفعولين. (١٥) أي: عبارة عن الأول. (١٦) مفضل عليه. (١٧) تعليل للأولوية. (١٨) أي: في الأول. (١٩) المفعول. (٢٠) مفعول أول.

فِي دَارِهِ فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءً، وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ^(١) أَوَّلَى^(٢) مِنَ الثَّانِي.

(١) أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول.
(٢) بأن يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني.

أن وقوعه نائباً لا يصح إلا بزائد فلذا وصف الضرب بالشديد، فحينئذ لا يتوقف تعقله عليه؛ لأن ما هو جزء منه إنما هو مدلول المطلق لا المقيد، وقوله: إذ لا فائدة فيه؛ أي: في ذلك القيام، وأما ما جوزه سيبويه من الإسناد إلى المصدر المدلول بالفعل؛ نحو: قُعيدٌ وقيم مع أنه مجرد عن الزائد؛ أي: الوصف المخصص فالإسناد فيه إلى مصدره المعهود مثل أن يقال: هذا الكلام لمتوقع القعود والقيام، فالزائد المخصص في التقدير موجود وإن لم يوجد في اللفظ. (قوله: شبيه بالمفاعيل) يعني: أن المجرور شبيه لفظاً ومعنى بالمفاعيل بلا واسطة، فأقيم في استعمال الفصحاء مقام الفاعل، فيندفع ما أورده الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة أو مفعول به فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه شبيه بالمفعول بلا واسطة لا أنه مفعول فيه. (قوله: فالجميع سواء في جواز وقوعها الخ) يعني: إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، وفي المنافع يجوز أن يقوم مقام الفاعل المفعول به بلا واسطة وبها يكون الإسناد إليه حقيقة عقلية، والمفعول به بغيره على أن يكون الإسناد حقيقة عقلية ويحذفها فيكون الإسناد مجازاً عقلياً، والمفعول له باللام فالإسناد حقيقة، والمفعول المطلق النوعي والعدي فالإسناد مجاز عقلي بخلاف المفعول له بلا لام، وقيل: مطلقاً، وأما المفعول المطلق التأكيد والمفعول معه والحال والمستثنى والتمييز؛ فإنها لا تقوم مقام الفاعل عند الجمهور كما مر، وكتب على قوله فالجميع سواء ما نصه: أن الأكثر على أنه إذا فقد المفعول به فالبواقي متساوية الأقدام في النيابة، ورجح بعضهم الجار والمجرور وبعضهم الظرفين والمصدر، فإنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر (رضي)، وقوله: لأنه عايط؛ أي: من جهة المعنى، وهذا محمول على التمثيل بالنسبة إلى مثال: أعطيت زيداً درهماً، فنقول: أو أنه لابس بالنسبة إلى مثال: كسوت زيداً جبة، وهكذا كما نيه عليه رضي، فلا يرد أن التقريب غير تام. (قوله: وذلك عند الأمن) يعني: أن أولوية أعطى زيد درهماً مع جواز عكسه إنما هو عند الأمن عن الالتباس وقد مر

أحدهما: أن ما ذكرته يقتضي أن يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف إلى المفعول بالواسطة نسبة إلى ما هو له فينبغي أن يتمين لقيامه مقام الفاعل إذا وجد؛ نحو: مر بزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه، وثانيهما: أن نسبته إلى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم أجد في ذلك نقلاً. (قوله: إذ لا فائدة فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل

تجوزاً بخلاف ما إذا كان مفعولاً بواسطة تحكم. (قوله: ما ذكرته) من نقل النسبة الإيقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغي أن يتمين الخ لكون النسبة إلى ما هو له وإلى غيره مجازية، ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث؛ لأن مدار الإقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصوداً كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة حقيقية، أو مجازية قال الشارح رضي رحمه الله: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك مفوض إلى اختياره. (قوله: والتصريح بخلافه) فالأكثر على أنه إذا فقد المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن، وبعضهم رجح الجار والمجرور؛ لأنه مفعول به لكن بالواسطة، وبعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه أكثر، وبالجمله لم يقل أحد بتعيين المفعول بالواسطة. (قوله: وجب في قيامها الخ) كيلا يحتاج إلى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الإيقاعية، وفيه أنه إذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق

عليهما، فعلى هذا وجب تقييد قوله: فالجميع سواء بما سيذكره. (قوله: شبهه بالمفاعيل) بلا واسطة، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه. (قال: وإن لم يكن فالجميع سواء) قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر؛ يعني: أن البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه، وفيه أن حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به، وإنما المجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برّد من قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح برّد من قال: إن المفعول به إذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال: وإذا وجد إلى آخره. (قوله: أي، جميع ما سوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة، إن قلت: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيناً لأن يقع مقام الفاعل؛ لأنه مفعول به. قلنا: صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل؛ أعني: الرفع منعه أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة. (قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل) لا يخفى أن هذا القيد مما ينساق إليه الذهن بلا شبهة؛ يعني: أنه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن يكون لترتب الجزاء على قوله: وإن لم يكن معنى. (قوله: لأن فيه معنى الفاعلية) لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون الأول من باب أعلمت أولى من ثانيه؛ لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام فاعل للعلم.

المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخل الواسطة عليها. (قوله: في ذلك) أي: في دخول الواسطة عليها عند الإقامة. (قوله: ولذا لا يقع الخ) في شرح الرضي: تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال: ضرب شيء ولا جلس مكاناً أو زماناً أو في موضع؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجددة في ذكرها. (قوله: بما سيذكره) من قوله: وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به أو بما يؤدي مؤداه كأن يقال: فالجميع سواء إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، أو إذا صح نيابته. (قوله: بلا واسطة) هذا على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَصْرُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وأيده بأن القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله: شبهه بالمفاعيل مجروره شبهه بها، وكذا قوله: أقيم، وأما على القول بأن القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشف حيث قال: عليهم في محل الرفع، وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال أبو علي في الحجة: إن الإعراب المحلي مشروط بأن لا يكون لذلك المعرب إعراب لفظي، فلا يجوز أن يقال في نحو: مررت بزيد وعمراً أن عمرأ معطوف على محل زيد، بل على محل بزيد فلا حاجة إلى هذا القيد؛ لأن مقصود الشارح رحمه الله أن مجموع الجار والمجرور شبهه بالمفاعيل لفظاً في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل، ومعنى في أدائه معناها؛ لأن المجرور إما مفعول به أو فيه أوله، ثم المحشي لم يتمرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع أنه أهم بالذكر، ولعل غرضه دفع ما أورد الفاضل الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بالواسطة، وخلاصة الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه جار ومجرور شبهه بالمفاعيل باعتبار أنه مفعول فيه، ومعنى قوله: أقيم مقام الفاعل مثلاً أنه أقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل. والتصيص لكون إقامته مختلفاً فيها، ويحتمل أن يكون معنى قوله: مثلاً أنه إذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للإقامة، وإن لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولاً به في الحقيقة واقتضاء الفعل إياه أشد اقتضاء تقول: مررت بزيد في يوم الجمعة في أسماح الأمير كمرور البريد هذا على طريق القياس ولم أجد فيه نقلاً. (قوله: فلا يظهر الخ)؛ لأنه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه، وإنما قال: لا يظهر لإمكان أن يقال: أن التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور. (قوله: لكان أخصر) لعدم ذكر الشرائط، وأظهر للاحتياج إلى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه. (قوله: وفيه أن الخ) هذا الاستدراك إنما يلزم إذا قيد البواقي مما يصح بناؤه، وفسر قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفعل بجواز وقوعها موقعه إذا لم يوجد المفعول به، وبامتناع وقوعها موقعه إذا وجد المفعول به، أما إذا أجرى البواقي والجواز والامتناع على إطلاقه كما هو الظاهر، ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشيء منها في النيابة، وما يمتنع نيابته لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى. (قوله: مع أنه أراد التصريح الخ) فذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله: وإذا وجد المفعول به الخ، وإلا فالأخصر والمفعول به متعين والبواقي سواء. (قوله: صورة الجر الخ) فالمفعول بالواسطة أكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولاً به، والمفعول بلا واسطة أتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه. (قوله: حتى يلزم ألا يكون الخ)؛ لأن استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الأوقات سواء وجد المفعول به في الكلام أو لم يوجد.

من اللبس، وأما عند عدمه^(١) فيجب^(٢) إقامة المفعول الأول^(٣) نحو: أُعطيَ زيدٌ عمراً. و^(٤) منها: «الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ» وفي بعض النسخ، (وَمِنْهُ) يعني: من^(٥) جملة^(٦) المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر. جمعهما في فصل واحد، للتلازم^(٧) الواقع بينهما على ما هو الأصل^(٨) فيهما، واشتراكهما^(٩) في العامل^(١٠) المعنوي. فالمبتدأ «وَهُوَ الْأِسْمُ» لفظاً^(١١) وتقديراً^(١٢)، ليتناول^(١٣) نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ»^(١٤). المجرّد^(١٥) عَنِ الْعَوَامِلِ^(١٦) اللَّفْظِيَّةِ

(١) أي: إلا من. (٢) جواب وإما. (٣) لأنك لو أقت بكل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ. (٤) إشارة إلى أن من للتبويض. (٥) عاطفة. (٦) إن كان منها. (٧) إذا وجد أحدهما وجد الآخر لا تنفك أحدهما عن الآخر. (٨) لأن الأصل المبتدأ وجود خبر له فنحو: أقام الزيدان على خلاف الأصل. (٩) أي: المبتدأ والخبر. (١٠) أي: عامل واحد هو المعنوي على المذهب الأصح. (١١) تمييز. (١٢) نفس المجرد. (١٣) وإنما قال: أو تقديراً ليتناول آه. (١٤) خبره. (١٥) صفة الاسم. (١٦) فإن الألف واللام يبطل معنى الجمعية.

وَمِنْهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ

(قوله: وأما عند عدمه الخ) إن قلت: يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه. قلنا: خوف الالتباس باق؛ لأن التأخير وإن دل على أنه مفعول ثان، لكنه لما كان مع ذلك صالحاً لأن يكون مفعولاً أول، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن تقع الحيرة والاشتباه وكثيراً ما يحترز عن خوف اللبس. (قال: ومنها المبتدأ) عطف على قوله فمنه الفاعل. (قوله: أو من جملة المرفوع) بيان لحاصل المعنى لا أن من للتبويض، ويحتمل أن يريد التبويض بتقدير المضاف؛ أي: من جملة أفراد. (قوله: على ما هو الأصل فيهما) أي: في باب المبتدأ والخبر، وهو أن يكون المبتدأ مسنداً إليه دون ما إذا كان مسنداً، فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة فهذا لم يكن قائم في أقام أبوه زيد مبتدأ لاحتمال أن يكون خبراً لزيد، وليس لهذا القسم من المبتدأ خير؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند إليه كما تكلفه كثير من النحاة. (قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي) وهو هنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ أي: إسناد إلى شيء أو إسناد

(قوله: يجوز) بأن يقال: أعطى زيداً عمرو فلا يمتنع إقامة الأول مقام الفاعل. (قوله: أمكن وقوع الحيرة الخ) بسبب ممارسة الصلاحية مع الأولوية للتأخير. (قوله: عطف على قوله الخ) للتناسب بين الجملتين في المسند إليه والمسند لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله الخ، فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه. (قوله: بيان لحاصل المعنى) أي: من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا فمن ابتدائية لمجرد كون المجزور بها موضعاً انفصل منه الشيء وخرج عنه. (قوله: لا أن من للتبويض)؛ لأنه يستلزم أن يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع، وكذلك قوله - أي: في باب المبتدأ والخبر - دفع لما يرد من أن كونه مسنداً إليه أصل في المبتدأ، ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب إفراد الضمير، وحاصل الدفع: أن الكلام على حذف المضاف؛ أي: الأصل في هذا النوع من الكلام أن يكون المبتدأ مسنداً إليه وكونه مسنداً يصار إليه للضرورة، وإنما لم يحمل على أن الأصل فيهما أن يكونا مذكورين مع ظهوره؛ لأن التلازم متحقق على تقدير حذف أحدهما أيضاً لكونه مقدراً في الكلام.

ما يتعلق بذلك، وقوله نحو: أعطى زيد عمراً؛ يعني: إذا كان عمرو أسيراً أو أجيراً أو ظهيراً، فيكون زيد مفعولاً أول وآخذاً في قصد المتكلم وعمرو مفعولاً ثانياً ومأخوذاً، اعترض بعضهم بأن في مثال الشارح نظراً؛ لأنه لو قيل: أعطى زيداً عمرو لا يلزم الالتباس؛ لأن المقدم بمفعول أول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب أولى، فالمثال المناسب أعطى: موسى عيسى، فإنه لا يعلم ما أقيم مقامه إلا بالتقدم، فيجب في هذه الصورة تقديم المفعول الأول فهو متعين؛ لكونه قائماً مقامه، وقد يجاب بأن خوف الالتباس باقٍ على ما قرره اللاري. (قال المصنف: ومنها المبتدأ والخبر) في اسم المبتدأ تنبيه على أن حقه التقدم، وأما الخبر فمناطق الفائدة حتى كأنه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب، ثم إن المصنف فصلهما عن الفاعل ونائبه بقوله: منها مع أن دأبه في أقسام المرفوع والمنصوب عدم الفصل؛ للتنبيه على بعدهما عنهما في أنهما معمولاً عاملاً معنوي بخلاف الفاعل ونائبه، وهذه الجملة عطف على جملة فمنه الفاعل للتناسب بين الجملتين لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله، بل هو اعتراض بين المعطوفين. (قوله: جمعهما في فصل واحد) أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: ومنها الخبر، مع أن كلا منهما نوع مستقل من المرفوع؛ للتلازم بينهما، وهو كون الشيء مقتضياً للآخر وبالعكس؛ يعني: تنبيهاً على شدة اتصالهما، وقد فات المصنف هذا المعنى في أول المرفوعات، وإلا لقال: ومنه الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، كيف واتصالهما أكثر حتى عُدَّ واحداً على ما سبق؟ (قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي) وهو الابتداء، فإنه لما كان اقتضاها عمل فيهما وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد يكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني؛ أعني: الصفة تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء، والاعتراض بأن التجريد أمر عديم لا يؤثر مدفوع بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات، وهذا المذهب؛ أعني: كون الابتداء عاملاً فيهما مذهب

الزمخشري والجزولي، وذهب سيبويه إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان إلى غير ذلك من المذاهب. (قوله: هو الاسم المجرد الخ) أراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة، وإلا لخرج عن التعريف ضارب زيد^(١) قائم، إلا أن يقال: لا صفة إلا وهي جارية على موصوف محقق أو مقدر، فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد، فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر، والتباين بين قسمي المبتدأ أظهر. (قوله: أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي) إشارة إلى أن حقيقة التجريد غير مرادة هنا بأن وجد عامل لفظي فيه ثم جرد عنه؛ فإنه غير لازم، لكن لما كان اللاتق في المعربات وجود عامل لفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد، وإلى أن المراد عدم وجود عامل لفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع

(١) ضارب مبتدأ أو زيد مضاف إليه وقائم خبره.

شيء إليه. (قال: هو) قيل: أتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع أن الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه؛ إما لأنه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء، أو لأنه أراد التصريح بالحصر؛ ليكون رداً على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفيه نظر؛ لأن صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند إليه، ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الحصر؛ لأن المسند إليه إذا عرّف باللام يفيد حصره على المسند، ولو سلم أنها لأصل الحصر فنقول: إن اسم الفعل مبتدأ عند المصنف، فكيف يصح الحصر على زعمه؟ اللهم إلا أن يقال: أراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه، ومن الواجب أن يحمل عليه؛ ليصح التعريف، ولا يخفى أن الحصر حينئذ ليس للرد. (قال: الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل: ضارب في زيد ضارب محمول على زيد. (قوله: أو تقتضياً) وتأييلاً، وذلك فيما يصح اسم موضعه. (قوله: نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾) و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾. (قال: المجرد) قيل: إنما يصح لفظ التجريد مع أنه يقتضي سبق الوجود؛ لأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك: ضيق قم الركبة. (قال: اللفظية) من قبيل نسبة الجزئي إلى الكلي.

(قوله: لاحتمال) بمعنى التحمل أو الجواز المقابل للامتناع المجامع للوجوب. (قوله: ههنا) إنما قال: ههنا؛ لأن العامل المعنوي في المضارع تجرده عن الناصب والجازم أو وقوعه موقع الاسم. (قوله: مع أن الحصر) أي: حصر الحد في المحدود والمحدود في الحد. (قوله: للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود؛ أي: كلما وجد الحد وجد المحدود، والانكاس التلازم في الامتناع؛ أي: كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما تتحقق المساواة المستلزما لحصر كل منهما في الآخر. (قوله: لأنه اكتفى الخ) وأما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الإرادة على ما هو مذهب أهل السنة من تخصيص الإرادة بنفسها من غير حاجة إلى داع. (قوله: بدلالة صورة التصريح) أي: التصريح بالحصر ففيه إشارة إلى الجواب عن قوله: أنفاً مع أن الحصر مستفاد الخ وهو أن الحصر وإن كان مستفاداً من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة، لكنه ليس صريحاً فيه لجواز التعريف بالأعم والأخص إذا أريد التمييز عن بعض ما عدا المعرف فأورد ضمير الفصل للتصريح. (قوله: لأن صيغة الفصل الخ) كما نص عليه في المطوّل فقيماً نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابتداء لا حصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداً على من جوّز قسمياً آخر؛ أعني: اسم الفعل. (قوله: ولو سلم) أي: كونها لحصر المسند إليه بناء على ما زعم العلامة من أنها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند إليه. (قوله: فهي لتأكيد) أي: ههنا لتأكيد الحصر بناء على ما قالوا: من أن الحصر إذا كان مستفاداً من شيء آخر يكون الفصل لمجرد التأكيد، وههنا كذلك؛ لأن المسند إليه - أعني: المبتدأ - معرف باللام، فيفيد حصره في القسمين؛ نحو: الحسب هو المال؛ أي: لا حسب إلا المال. (قوله: ولو سلم أنها لأصل الحصر) أي: فيما نحن فيه. (قوله: فنقول الخ) زاد نقول؛ لأن هذا البحث من نتائج أفكاره بخلاف الوجهين السابقين؛ فإنهما من الفاضل الهندي. (قوله: مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الإيضاح: وهذه الأسماء كلها؛ أعني: أسماء الأفعال اختلف فيها هل لها محل من الإعراب أو لا، فقال قوم: لا موضع لها من الإعراب؛ لأن معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب ولذلك تبني، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وقال غيره: بل لها موضع من الإعراب؛ لأنها أسماء مركبة، وكل اسم مركب فلا بد له من الإعراب؛ إذ علة الإعراب التركيب، وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب أن لا يكون له موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنية فإننا نحكم بأن لها موضعاً من الإعراب وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه الإعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء؛ لأنه وما بعده اسمان مجردان من الموامل اللفظية أسند أولهما إلى الآخر كقولك: أقائم الزيدان، وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى أقائم فإنه وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء، نعم بني لوقوعه موقع المبني وهذا هو الوجه انتهى. (قوله: فكيف يصح الحصر) أي: حصر المبتدأ في القسمين. (قوله: ليصح التعريف) أي: لا يكون التعريف بالأخص. (قوله: ولا يخفى) إذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل، أو التعريف للرد على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ؛ لأن المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك. (قوله: لم يرد الخ) بل أراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسنداً إليه والصفة بكونها راقعة لظاهر. (قوله: مثل ضارب الخ) فإنه لم يرد به لفظ ضارب كما في ضرب فل ماض حتى يقال: إنه اسم لكونه علماً لنفسه؛ إذ المحمول على زيد ضارب من حيث دلالة على معناه الوضعي فهو صفة مجردة عن الموامل اللفظية مسند إليه وإنما وقع المبتدأ نكرة لتخصيصه بالصفة. (قوله: وتأييلاً) أي: ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون محدوفاً. (قوله: ﴿رَوَّاهُ عَلَيْهِمْ﴾) فإنه بتأويل إنذارك وعدمه

أي: الاسم الذي لم يوجد فيه ^(١) عامل ^(٢) لفظي أصلاً، واحترز به ^(٣) عن الاسم الذي فيه عامل لفظي، كاسمي (إِنَّ وَكَانَ) وكأنه ^(٤) أراد بالعامل اللفظي: ما ^(٥) يكون مؤثراً ^(٦) في المعنى، لثلاث ^(٧) يخرج عنه ^(٨) مثل: بحسبك ^(٩) درهم، «مُسْنَداً» ^(١٠) إِلَيْهِ، واحترز به عن الخبر، وثاني قسمي ^(١١) المبتدأ الخارج ^(١٢) عن هذا القسم، فإنهما ^(١٣) لا يكونان إلا مسندين. «أو» ^(١٤) الصِّفَةُ سواء ^(١٥) كانت مشتقة كضارب ^(١٦) ومضروب وحسن، أو جارية جراها كقرشي ^(١٧) «الوَاقِعَةُ»

- (١) أي: في الاسم. (٢) نائب فاعل يوجد. (٣) أي: بال مجرد. (٤) أي: المصنف. (٥) أي: عامل. (٦) خبر يكون. (٧) صلة أراد. (٨) أي: عن حد المبتدأ. (٩) مبتدأ. فإن الباء زائدة ليست مؤثرة في المعنى. (١٠) حال عن ضمير المستتر في المجرد. (١١) فهو الصفة. (١٢) صفة قسم. (١٣) أي: الخبر والقسم الثالث. (١٤) عطف على الاسم. (١٥) خبر مقدم. (١٦) كاسم الفاعل. (١٧) فإنه في خبره منسوب إلى قریش.

مُسْنَداً إِلَيْهِ أَوِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ

(قوله: أي، الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً) يعني: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب، إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية فصار الجنس متفياً، أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقريئة المقام، وأما القول بأن العبارة إن حملت على العدول أفاد عموم السلب فغير ظاهر، وإنما أكد النفي بقوله: أصلاً رداً على من زعم أن المراد بالموامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب إن وأضرابه؛ لثلاث ينتفض التعريف بقولك: بحسبك درهم؛ وذلك لأن الذهن لا ينتقل من الموامل اللفظية إلى خصوص النواسخ. (قوله: وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى)؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً هو مؤثر

سيان. (قوله: يعني أن العبارة الخ) أي قوله: المجرد عن الموامل اللفظية وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ أي: السلب داخل على الإيجاب الكلي بناء على أن التجريد عدم الوجود والجمع المعرف لذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد، فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي. (قوله: لكن المراد عموم السلب) أي: لا يوجد فيه شيء من الموامل اللفظية. (قوله: أن اللام أبطلت معنى الجمعية الخ) بناء على أن الجمع المعرف إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازاً عن الجنس كما في قوله تعالى: «لَا يَلْكَ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ» وهذا كذلك؛ إذ لا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم إمكانه. (قوله: وإن كان أعم)؛ لأنه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الإيجاب لبعض والسلب عن بعض. (قوله: بقريئة المقام) فإن المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظي أصلاً. (قوله: وأما القول الخ) أي: القول في بيان إرادة عموم السلب من قوله المجرد عن الموامل بأن عبارة المتن إن حملت على العدول بأن جعل النفي المستفاد من قوله: المجرد جزء من المحمول ويكون الحكم بطريق الإيجاب أفاد عموم السلب؛ لعدم دخول العموم تحت النفي، ويكون كل فرد فرد من الموامل اللفظية محكوماً عليه بالمحمول المدعي كما في قولنا: كل إنسان لم يقم، بخلاف ما إذا حملت على السلب فإنه حينئذ يكون العموم داخلاً تحت النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا: لم يقم كل إنسان. (قوله: فغير ظاهر)؛

الإيجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع؛ أعني: العوامل كما في قوله تعالى: «لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ»؛ أي: لا يدركه بصر أصلاً، وقوله: أصلاً؛ أي: لا لفظاً ولا تقديرًا ولا ناسخاً ولا غيره ولا واحداً ولا أكثر. (قوله: وكأنه أراد بالعامل اللفظي الخ)؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل: بحسبك درهم، فإن تأثير عامله ليس إلا في اللفظ؛ فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف حذف أن مثلاً من قولك: أن زيداً قائم؛ لفوات التأكيد المدلول عليه بأن، وأشار بقوله: وكأنه الخ، إلى بعده، وقوله: عن الخبر؛ أي: وعن الأسماء المعدودة، وقوله: ثاني قسمي المبتدأ قيل: المبتدأ؛ أما مشترك لفظي بين القسمين كالعين، أو معنوي كالحيوان. (قوله: أو الصفة سواء كانت الخ) يشير إلى أن المراد بالصفة اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل المنسوب والمستعار، ثم إن التجريد عن العامل اللفظي في هذا النوع أيضاً لازم وبيان المصنف عنه قاصر، والاكتفاء بالأول غير ملائم لمقام التعريب، فلو قال: أو صفة واقعة الخ عطفاً على مسند إليه لكان أسلم. (قوله: كقرشي) فإنك إذا قلت: أقرشي عندكم، كان معناه أالمنسوب إلى قریش عندكم أم لا. (قال المصنف: الواقعة بعد الخ) أي: يحصل الاعتماد الذي هو شرط عمل تلك الصفة، ولو قال: بعد النفي لكان أفيد لشموله للفظ غير كما في قول أبي نواس ^(١) الحكمي:

عَبِيرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ

يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ

أي: على وجه فإن فيه وجوهاً حتى قال في مغني اللبيب: إن هذا القول من مشكل التراكيب، ففي شرح العصام: أن لفظ غير مرفوع على الابتداء ولا يصدق عليه شيء من المبتدأين، وأجيب: بأن إعراب غير مستعار من المبتدأ؛ لأن الصفة التي هي مبتدأ بعده لما انجز بإضافته إليه تحمل إعراب المبتدأ نظيره غير في المستثنى حيث أعرب بإعراب المستثنى لانجرار

معنى، ولك أن تقول أيضاً: إن الحرف الزائد كالمعدوم وإن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكماً، إن قلت: ينبغي أن لا يجوز العطف على محل اسم إن بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء. قلنا: لعل جواز ذلك مبني على توهم أن اسمها كان مبتدأ، ولا يجب أن لا تغير معنى الجملة، فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد، أما أولاً فلدخول اسمها في حد المبتدأ، وأما ثانياً فلأنه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع أنها مفيرة لمعنى الجملة، ولا يصح الجواب عنه بأن العطف ليس على محل اسم لا، بل على المجموع المركب من لا واسمها؛ لأن القضية سالبة لا معدولة الموضوع. (قوله: وثاني قسمي المبتدأ) قد أشار به إلى أن المبتدأ مشترك معنوي لا أن لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب إليه الشيخ الرضي، ولا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنييه. (قال: أو الصفة) لفظة أو للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء، واعتراض عليه بأن التعريف ينتقض بقائم في أقام أبوه زيد لصديق التعريف عليه مع أنه ليس مبتدأ كما ذكرناه، وأجيب عنه بتقييد الصفة أيضاً بكون غيرها لم يكن صالحاً لكونه مبتدأ لها، ولا يخفى أن التعريف لا يدل على ذلك. (قوله: وجارية مجراها كقرشي) فإنه في قوة منسوب إلى قرشي.

لأن الحمل على العدول في صورة تقديم النفي على المسؤر بكل وما يؤدي معناه بعيد، ولذا فرق ابن مالك في كل إنسان لم يقم ولم يقم كل إنسان بأن الأول لموم السلب والثاني لسلب الموم. (قوله: لأن الذهن الخ) فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف. (قوله: لأن الظاهر الخ)؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل. (قوله: كالمعدوم) لعدم إفادته معنى زائداً. (قوله: أعم من أن يكون الخ) فتح: بحسبك مجرد حكماً وإن لم يكن مجرداً حقيقة. (قوله: إن قلت ينبغي الخ) أي: ينبغي على هذا التعريف أن لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم أن؛ نحو: إن زيداً منطلق وعمرو مع أن المصنف رحمه الله جوزه؛ وذلك لأن الجواز المذكور مبني على كون اسم إن مرفوعاً بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية، نعم يصح ذلك على رأي من قال: إنه معطوف على محل إن مع اسمها. (قوله: لعل ذلك الجواز) يعني: أنه مبني على توهم رفع اسم إن باعتبار أنه كان مبتدأ قبل دخول إن، ولا يخفى أنه تكلف ولو كان مجرد توهم أنه كان مبتدأ كافياً لجواز العطف على محل اسم إن المفتوحة أيضاً. (قوله: ولا يجب الخ) هذا الجواب من الشارح الرضي، وحاصله: أن إن لعدم تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخل إن كلا دخول فبقي مرفوعاً كما كان لكن محلاً لا اشتغال لفظه بالنصب. (قوله: فلدخول اسمها الخ) فيه بحث؛ لأنه إن أراد دخولها فيه باعتبار المحل فمسلم، وإن أراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع؛ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظاً مع أنها مفيرة لمعنى الجملة بالنفي، فلا يكون اسمها مجرداً عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكماً، فلا يكون اسمها مرفوعاً بالابتداء محلاً. (قوله: لأن القضية سالبة) أي: القضية المركبة من اسم لا وخبرها؛ نحو: لا غلام رجل في دار، قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها، وليس كلمة لا جزء من مدخولها مخبراً عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء، وأيضاً يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسماً. (قوله: أشار به الخ) أي: بالتعبير بالقسم فإن القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. (قوله: مشترك معنوي) يدل على هذا جعلهم الابتداء عاملاً في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لإسناد شيء إليه، أو لإسناده إلى شيء، إن قلت: فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما؟ قلت: تبييناً للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما بأحكام مختلفة. (قوله: كما ذهب إليه الخ) حيث قال: المبتدأ اسم مشترك بين هيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد ولا لزم استعمال اللفظ المشترك، وهو لفظة المبتدأ في قوله: فالمبتدأ هو الاسم المجرد. (قوله: ومن قال إنها لمنع الخلو الخ) قال القاضي في حواشيه: كلمة أو لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد، وهو قوله: الاسم كلا القسمين مانعة الخلو دون الجمع فليست للشك أو التشكيك، فلا ينافي التعريف انتهى، مقصوده دفع سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان الاسم متناولاً للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة أو بأنه لمنع الخلو دون الجمع؛ يعني: أن كلمة أو بالنظر إلى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية منها لمنع الخلو، فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته، وهذا لا ينافي كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله. (قوله: لأن استحالة الخ)؛ لأن القسم الأول يكون أبداً مسنداً إليه والثاني مسنداً، والشئ الواحد بالنسبة إلى الشئ الواحد يتمتع أن يكون مسنداً ومسنداً إليه. (قوله: فلو ثبت) أشار بكلمة لو إلى عدم ثبوته قطعاً لما ذهب إليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ. (قوله: كان بالاستقراء) أي: تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مسنداً سوى هذين القسمين. (قوله: لصدق التعريف عليه) فإنه صفة واقعة بعد ألف الاستفهام راضة لظاهر. (قوله: كما ذكرناه) من أن هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال. (قوله: على ذلك) أي: التقييد المذكور.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ، كَمَا ^(١) وَلَا «وَأَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ» ^(٢)، وَنَحْوَهُ كَ (هَلْ وَمَا وَمَنْ). وَنَقَلَ عَنْ سَيَّبِيهِ ^(٣): جَوَازُ الْإِبْتِدَاءِ ^(٤) بِهَا ^(٥) مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ وَنَفْيٍ مَعَ ^(٦) قَبِيحٍ، وَالْأَخْفَشُ ^(٧) يَرَى ذَلِكَ حَسَنًا، وَعَلَيْهِ ^(٨) قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَخَيْرٌ ^(٩) نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ^(١٠)

فَخَيْرٌ ^(١١): مَبْتَدَأٌ، وَنَحْنُ: فَاعِلُهُ ^(١٢)، وَلَوْ ^(١٣) جَعَلَ (خَيْرٌ) ^(١٤) خَبَرًا عَنْ (نَحْنُ) ^(١٥) لِفَصْلِ ^(١٦) بَيْنَ اسْمِ التَّفْضِيلِ ^(١٧) وَمَعْمُولِهِ ^(١٨)

(١) تمثيل لحرف النفي. (٢) ليحصل الاعتماد. (٣) أي: روي عنه. (٤) يعني: جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ. (٥) بالصفة. (٦) من غير اعتماد على شيء ولكن جواز. (٧) والكوفيون. (٨) أي: على قول الأخفش. (٩) خبر مفضل مرفوع مجازاً. (١٠) مفضل عليه. (١١) لفظ. (١٢) ساد مسد الخبر. (١٣) نحن. (١٤) مقدماً. (١٥) ونحن مبتدأ مؤخر. (١٦) جواب لو. (١٧) وهو خير. (١٨) نحن.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ^(١) وَأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ ^(٢)

(١) كما ولا.

(٢) وإنما شرط كون الصفة واقعة بعدها ليحصل الاعتماد ولم يعتمد لم يعمل.

المستثنى به هذا، وفي الجزائري هنا تفصيل آخذاً من المغني فليراجع. (قوله: بعد حرف النفي) كقوله:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنَّمَا

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنَ أَقَاطِعُ
وَالنَّفْيِ أَعَمُّ مِنَ الْحَكْمِيِّ؛ نَحْوُ: إِنَّمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَقَوْلُهُ: كَمَا وَلَا؛ أَي: وَكَذَا أَنَّ النَّافِيَةَ؛ نَحْوُ: أَنَّ ضَارِبَ إِلَّا زَيْدًا؛ أَي: مَا ضَارِبَ إِلَّا زَيْدًا، فَضَارِبٌ: مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ: فَاعِلُهُ سَادَ مَسَدِ الْخَبَرِ. (قوله: وألف الاستفهام) كقوله:

أَقَاطِرُنْ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوْرًا ظَلَمْنَا

وفي قوله: ونحوه، إشارة إلى تقدير المعطوف، فالأولى ^(١) هنا أيضاً التعبير العام لأدوات الاستفهام؛ نَحْوُ: مَا ضَارِبَ زَيْدًا، وَمَنْ ضَارِبَ زَيْدًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا وَمَنْ اسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ مَفْعُولَيْنِ لِمَضَارِبٍ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ سَادَ مَسَدِ الْخَبَرِ. (قوله: وعن سيبويه جواز الابتداء بالخ) لعل المصنف لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل للرد، وقوله: يرى ذلك؛ أَي: ذَلِكَ الْإِبْتِدَاءُ حَسَنًا، وَيَقُولُ: إِنَّ الصِّفَةَ مُشَابِهَةً بِالْفِعْلِ فَتَعْمَلُ بِهَا شَرْطٌ، وَعَلَى هَذَا الْجَوَازِ وَرَدَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَخَيْرٌ نَحْنُ الْخ، مِنَ الْبَحْرِ الْوَاقِرِ وَعَرُوضُهُ وَضَرْبُهُ مَقْطُوفَانِ، وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ شَاذٌ نَادِرٌ وَالَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ عَمَلُهُ فِيمَا بَعْدَهُ، وَفِي الْبَيْتِ شَذُوزٌ آخَرٌ؛ وَهُوَ رَفْعُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ اسْمًا ظَاهِرًا فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكَحْلِ. (قوله: وعليه قول الشاعر: فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ) آخِرُهُ،

إِذَا الدَّاعِي الْمُسْتَوْبِ قَالَ يَا لَا

والشاعر: هو زهير بن مسعود الضبي، فقوله: خير: اسم تفضيل أصله أخير؛ بمعنى: أفضل وأحسن، وعند: ظرف مكان متعلق بالخبر، وكذا منكم، والداعي المنادي الطالب للإقبال: فاعل لمحذوف يفسره ما بعده؛ أَي: إِذَا قَالَ الدَّاعِي، وَالْمُسْتَوْبِ: صِفَةُ الدَّاعِي اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ التَّوْبِيحِ؛ وَهُوَ الَّذِي يَصَوِّتُ بِنداءٍ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ عِنْدَ النَّدَاءِ وَيَحْرَكُهُ لِأَجْلِ أَنْ يَرَى، أَوْ الَّذِي يَرُدُّ النَّدَاءَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَقَوْلُهُ: يَا لَا؛

(قال: الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام) الأولى حذف الحرف والألف ليكون أخصر وأشمل، فيدخل إنما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام. (قوله: ونحوه) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (قوله: كهل الخ) وأين ومتى وكيف وكَمَ وأَيَّانَ التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر، وأما التمثيل بمن فلا يصح بأن يقول: مَنْ قَائِمٌ أَبَوُهُ، لِأَنَّ قَائِمَ صِفَةٍ صَالِحَةٍ لِأَنَّهُ تَكُونُ خَبَرًا لِمَنْ، وَمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَلَعَلَّ تَمَثِيلَهُ بِقَوْلِكَ مَنْ ضَارِبٌ زَيْدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ مَفْعُولٌ لِمَضَارِبٍ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا.

(قوله: فيدخل إنما وغير) نَحْوُ: إِنَّمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى حَذْفِ الْحَرْفِ وَهَلْ وَغَيْرِهَا بِالنَّظَرِ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ. (قوله: من كلمات الاستفهام) نَحْوُ: أَيْنَ جَالِسٌ أَخُوكَ، وَمَتَى ذَاهِبٌ زَيْدٌ، وَكَيْفَ مَصْبُوحٌ أَنْتَ، وَكَمَ جَالِسٌ زَيْدٌ أَيْنَ ذَاهِبٌ عَمْرُو. (قوله: للأصالة) أَي: لِكُونِهِ أَصْلًا فِي الْاسْتِفْهَامِ. (قوله: لا يناسب مقام التعريف)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ كَشْفُ الْمَاهِيَةِ وَإِبْضَاحُهَا حَيْثُ لَا يَوْجِبُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ، نَعَمْ ذَلِكَ الْاِكْتِفَاءُ صَحِيحٌ فِي الْخُطَابَاتِ وَالْمَحَاوِرَاتِ. (قوله: على أن من مفعول لمضارب) وَحَيْثُ يُشَدُّ يَصِحُّ كَوْنُهُ مَبْتَدَأً وَزَيْدٌ فَاعِلُهُ سَادًا مَسَدَ الْخَبَرِ وَمِنْ مَفْعُولِهِ قَدَمٌ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ.

(١) وكأنه إنما ذكر الألف؛ لأنه الأصل في باب الاستفهام، وما عداها ملحق بها وليس الحال في حرف النفي كذلك؛ إذ ليس لنا حرف هو الأصل في النفي وما عدله محمول عليه.

الذي هو (مِنْكُمْ) بأجنبي^(١)، وهو غير جائز، لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلاً^(٢)، لكونه كالجزء^(٣).
 «رَافِعَةً»^(٤) لظَاهِرٍ،^(٥) أو ما^(٦) يجري مجراه، وهو الضمير المنفصل، لتلا يخرج عنه^(٧) نحو: قوله تعالى:
 ﴿وَأَرَاغِبْ^(٨) أَنْتَ عَنْ آلِ الْهَيْثِ يَكُونُ هَيْثُ﴾. واحترز^(٩) به عن نحو: (أَقَاتِمَانِ^(١٠) الزَّيْدَانِ^(١١)) لأن^(١٢) (أَقَاتِمَانِ) رافع
 لمضمر^(١٣) عائد إلى (الزَّيْدَانِ)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر^(١٤) لم يجز تثنيته^(١٥) «مِثْلُ: زَيْدٌ قَاتِمٌ» مثال^(١٦) للقسم
 الأول من المبتدأ «وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ» مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي «وَأَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ؟» مثال

(١) متعلق بقوله لفصل. (٢) ساد مسد الخبر. (٣) عند. (٤) حال من المستكن في قوله الواقعة. (٥) أي: بارزاً سواء ظاهراً أو مضمراً منفصلاً. (٦) أي: الاسم. (٧) أي: عن حد المبتدأ. (٨) الهزمة للاستفهام راغب مبتدأ نكرة لا حاجة إلى التعريف. (٩) مصنف. (١٠) خبر. (١١) مبتدأ. (١٢) حلة الاحتراز. (١٣) وهو ما. (١٤) أي: الزيدان. (١٥) على اللغة المشهورة. (١٦) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو شأن آه.

رَافِعَةً^(١) لظَاهِرٍ مِثْلُ: زَيْدٌ قَاتِمٌ وَمَا^(٢) قَاتِمُ الزَّيْدَانِ وَأَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ^(٣)

- (١) حال من المستكن في الواقعة.
 (٢) مثال للقسم الأول من المبتدأ.
 (٣) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي.
 (٤) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

(قوله: أو ما يجري مجراه) بتقدير المعطوف أو من باب عموم المجاز، ولك أن تريد بالظاهر معناه اللغوي، أي: البارز. (قوله: لم يجز تثنيته) على اللغة المشهورة.

(قوله: أو من باب عموم المجاز) وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلاً فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهراً أو مضمراً. (قوله: ولك أن تريد الخ) لا يخفى أن المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة إلى أهل الاصطلاح فهو أيضاً إرادة للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي إلا أن طريقة الإرادة مختلفة فإن عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي الشامل له سواء كان معنى لغوياً أو لا، والثاني موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي أو لا.

أي: يالفلان مقول القول، فحذف المستغاث به ووقف على لأمه بآلف الإطلاق؛ يعني: فنحن أفضل وأحسن منكم عند الناس إذا قال المنادي المستغاث الذي يصوت بنداؤه ويردده مرة بعد أخرى يالفلان تعالوا إليّ وأغيثوني؛ وذلك لأننا نبادر إلى إجابة دعوته، ونسعى إلى إسعاف إغاثته، وأما أنتم فلستم بهذه المثابة، والذي في المصباح عند البأس: بالباء الموحدة لا بالنون؛ يعني: إنا عند الحرب أشجع منكم. (قوله: وهو غير جائز) أي: الفصل بينهما بالأجنبي^(١) غير جائز لضعف عمله؛ ولأن أفعل التفضيل ومعموله كمضاف ومضاف إليه، بخلاف الفاعل الذي سد مسد الخبر، فإنه يجوز الفصل بينه وبين المبتدأ؛ لأنهما ليسا كمضاف ومضاف إليه فافهم (شواهد)، وقوله: أو ما يجري مجراه وهذا أيضاً إشارة إلى تقدير المعطوف مع العاطف كما في قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلٌ نَقِيكُمْ آلَّحَرِّ﴾؛ أي: والبرد. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرَاغِبْ أَنْتَ عَنْ آلِ الْهَيْثِ﴾) هذه الآية في سورة مريم ووجه إبراز الضمير ههنا مع أنه لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل أنه يلزم من الاستتار الالتباس، ولرفع الالتباس يصار إلى الإبراز والانفصال كما يأتي، وقال العصام: ولا يشكل قاعدة فإن طابقت مفرد الخ بقوله تعالى: ﴿وَأَرَاغِبْ أَنْتَ﴾ الخ بناءً على أن الصفة تتعين فيه للابتداء، وإلا لزم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وهو المبتدأ؛ لأنه جَوَزَ صاحب الكشف كون أنت: مبتدأ يجعل عن آلهتي متعلقاً بفعل محذوف؛ أي: ترغب عن آلهتي نعم كون الصفة مبتدأ أرجع لإغناءه عن الحذف. (قوله: لم يجز تثنيته) أي: على اللغة المشهورة دون لغة: «يتعاقبون فيكم الملائكة» فاعرفه. (قوله: وأقائم الزيدان) أورد عليه بأنه يلزم فيه القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة، والقول بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول، بل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه وكلها ظاهرة الفساد، وكان المحقق الشريف يزيّف المذهب المذكور، ويقول: إن هذا بالحقيقة

(١) وهو المبتدأ اللهم إلا على القول بأن المبتدأ مرفوع بالخبر، فلا يكون حيث بدأ أجنبياً وإلى هذا أشار بقوله: فافهم.

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام «فَإِنْ» طَابَقَتْ^(١) أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام اسماً «مُفْرَدًا»^(٢) مذكوراً بعدها^(٣)، نحو: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ وَأَقَائِمٌ زَيْدٌ؟ واحترز^(٤) به^(٥) عما^(٦) إذا طابقت مثنى^(٧) نحو: أَقَائِمَانِ^(٨) الزَّيْدَانِ؟ أو مجموعاً نحو: أَقَائِمُونَ^(٩) الزَّيْدُونَ^(١٠)؟ فإنها^(١١) حيثن^(١٢) خبر ليس إلا. «جَارَ الْأَمْرَانِ». كون الصفة وما بعدها فاعلها يسد مسد^(١٣) الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه. فههنا^(١٤) ثلاث صور^(١٥): إحداها: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟ ويتعين حيثن^(١٦) أن يكون (الزَّيْدَانِ) مبتدأ و(أَقَائِمَانِ) خبراً مقدماً عليه. ثانيها: أَقَائِمُ^(١٧) الزَّيْدَانِ^(١٨)؟ ويتعين^(١٩) حيثن^(٢٠) أن يكون (الزَّيْدَانِ) فاعلاً^(٢١) للصفة^(٢٢) قائماً^(٢٣) مقام الخبر. وثالثها: أَقَائِمُ^(٢٤) زَيْدٌ^(٢٥)؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت. «وَالْخَبَرُ»^(٢٦): هُوَ^(٢٧) المجرّد^(٢٨) أي: هو^(٢٩) الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، لأن^(٣٠) الكلام في مرفوعات الاسم، فلا^(٣١) يصدق^(٣٢) على (يَضْرِبُ زَيْدٌ)، أنه المجرّد المسند به، المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه^(٣٣) ليس باسم «المُسْنَدُ»^(٣٤) به^(٣٥) أي: ما يوقع به الإسناد. واحترز^(٣٦) به عن القسم الأول من المبتدأ، لأنه مسند إليه لا مسند^(٣٧) به. «الْمُغَايِرُ»^(٣٨) لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٣٩) في تعريف المبتدأ. واحترز به^(٤٠) عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك^(٤١) أن تقول: المراد^(٤٢) بالمسند^(٤٣) به: المسند به إلى المبتدأ، أو يجعل الباء^(٤٤) في (به) بمعنى (إلى)، والضمير المجرور راجعاً إلى^(٤٥) المبتدأ، وعلى^(٤٦) التقديرين يخرج به^(٤٧) القسم الثاني^(٤٨) من المبتدأ ويكون قوله^(٤٩): (الْمُغَايِرُ

(١) أي: وإن كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين. هندي. الفاء للتفصيل. (٢) مفعول به لطابقت. (٣) أي: الصفة. (٤) مصنف. (٥) أي: بقوله مفرداً. (٦) أي: عن الصفة. (٧) حال من فاعل طابقت. (٨) خبر. (٩) خبر. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: الصفة. (١٢) أي: طابقت مثنى أو مجموعاً. (١٣) على معنى أن الكلام ينتم بهذه الصفة مع الفاعل كما أقيم المبتدأ مع الخبر. (١٤) أي: في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام. (١٥) عند البصرة. (١٦) أي: حين طابقت الصفة مثنى. (١٧) خبر. (١٨) مبتدأ. (١٩) الزيدان فاعل سد مسد الخبر. (٢٠) وجوباً. (٢١) أي: حين كون الصفة مفرداً. (٢٢) قد يحمل المبتدأ لعدم مطابقة. (٢٣) صفة فاعلاً. (٢٤) حال كونه قائماً. (٢٥) خبر. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) عطف على المبتدأ. (٢٨) ضمير فصل. (٢٩) خبر. (٣٠) أشار بهذا التفسير إلى أن الخبر هو من أقسامه. (٣١) علة للمقدّر وإنما قيدنا بالاسم. (٣٢) جواب للشرط المحذوف أي إذا كان الأمر كذلك. (٣٣) أي: الحد. (٣٤) علة لا يصدق. (٣٥) إلى المبتدأ، فهو. (٣٦) أي: بالمسند. (٣٧) فيجب الاحتراز لتلايدخل في تعريف الخبر. (٣٨) صفة بعد صفة مجرد. (٣٩) صفة الصفة. (٤٠) أي: بقوله المغاير للصفة المذكورة. (٤١) أي: جاز لك. (٤٢) من قوله. (٤٣) في التعريف. (٤٤) في قوله به. (٤٥) وعلى الأول إلى الخبر. (٤٦) متعلق بقوله الآتي يخرج. (٤٧) أي: بالمسند به. (٤٨) لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ. (٤٩) مصنف.

فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا جَارَ الْأَمْرَانِ. وَالْخَبَرُ هُوَ^(١)، الْمَجْرَدُ الْمُسْنَدُ^(٢) بِهِ الْمَغَايِرُ^(٣) لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٤).

(١) أي: اسم المجرد. (٢) صفة بعد صفة للاسم المقدّر. (٣) صفة بعد صفة للاسم المقدّر. (٤) في تعريف المبتدأ.

(قوله: كون الصفة مبتدأ الخ) قيل، لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: أقائم زيد، واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: زيد قام، فلم يجوزوا تأخير المبتدأ؛ فأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما إذا كان كل من الوجهين مخالفاً للأصل كما نحن فيه فإن في جعل زيد في أقائم زيد فاعلاً خلافاً لأصل وهو جعل المبتدأ مسنداً، وفي جملة مبتدأ خلافاً لأصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ، والالتباس المحذور ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقاً للأصل،

(قوله: لو لم يجتنبوا الخ) فجزّوا كون زيد مبتدأ مع تأخيره ولم يمينوا كونه فاعلاً، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل: إنه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به إذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه؛ لأن كون تقديم قائم

قول بوجود المبتدأ بدون الخبر، وإنما ألجأهم إليه الاضطراب (نعمه)؛ يعني: أن القسم الثاني من المبتدأ إنما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لإعراجه سوى الابتداء. (قوله: فإن طابقت الصفة الواقعة الخ) يعني: مرجع الضمير الصفة المذكورة بدون اعتبار قيد رافعة لظاهر، ثم إنه لا ينحصر جواز الأمرين في هذه الصورة، فإنه يجوز الأمران في: أجريح هند؛ لاستواء المذكر والمؤنث (عصام) وفيه ما فيه. (قوله: ليس إلا) أي: ليس الصفة إلا خبراً، فتذكير ليس المسند إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، قال في المغني: إن ذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس يقال: قبضت عشرة ليس إلا. (قال المصنف: جاز الأمران) خلافاً للكوفيين؛ لأنهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر، وقوله: هو المجرد؛ أي: المعهود؛ أعني: المجرد عن العوامل فيخرج نحو: الفاعل. (قوله: أي: هو الاسم المجرد الخ) بقرينة أن الكلام في أقسام الاسم، فيخرج يضرب في يضرب زيد كما قاله، ولا يرد على المصنف أنه يخرج الخبر الجملة؛ لأنه في تأويل الاسم عنده. (قوله: أي ما يوقع به الإسناد) يشير إلى أن الباء متعلق بالإسناد بتضمين معنى الإيقاع في

التاج الإيقاع: أفكندن، وهذا يعدى بالباء، وقال العصام: أي الذي ألصق الإسناد به، فالباء للإلصاق فتنبه، على أن تعلق الإسناد بالخبر أشد منه بالمبتدأ، وقيل: الباء للسببية انتهى، وكون الخبر ما به يوقع الإسناد ينبي عن كون المقصود بالذات في الكلام الخبر؛ لأنه محط الفائدة وقد مر، وقوله: المغاير للصفة وجه المغايرة: أن الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف ما ههنا فإنها رافعة لظاهر ومضمر وأيضاً تلك واقعة بعد النفي والاستفهام بخلاف هذه (نعمه). (قوله: المسند به إلى المبتدأ) بخلاف الصلة؛ أي: بقرينة أنهما متلازمان كما مر في العنوان فتخرج الصفة السابقة؛ لأنها هي المبتدأ، لكنها مسندة إلى فاعلها الساد مسد خبرها ولا يرد أيضاً النقض بيضرب في يضرب زيد؛ لأنه وإن كان مجرداً مسنداً به لكنه ليس مسنداً إلى المبتدأ، وقوله: أو تجعل الباء؛ أي: في به بمعنى إلى كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّنَاتٍ﴾؛ أي: إلي والنكتة في تغيير العبارة أن لا يلتبس بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، فعلى هذا لا حاجة إلى التأويل بما يوقع به الإسناد. (قوله: يخرج به) أي: بقوله المسند به القسم الثاني؛ لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ كما يخرج القسم الأول، وقوله: تأكيداً؛ يعني: لمجرد التوضيح ومزيد الكشف والبيان، وقوله: ليسند إلى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ، وقوله: أو يسند إليه كما في القسم الأول منه، وهذا القيد لإخراج تجرد الأسماء المعدودة؛ لأنه للعد لا للإسناد. (قوله: فقال بعضهم) وهو سبويه وقد سبق، وقوله: وقال

فيسبق الذهن إلى ما هو الأصل من غير معارض فيورث التشوش والالتباس. (قوله: أي، هو الاسم المجرد) ولك أن تقول: أي هو المرفوع المجرد إلى آخره؛ لأنه ذكر أقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور، وهذا الوجه أسلم من تقدير الاسم؛ لأن المراد به إن كان الاسم حقيقة خرج منه بعض الأخبار، وهو ما إذا كان مركباً أو لفظاً يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وإن كان الاسم حقيقة أو حكماً دخل فيه المثال المذكور والجملة أيضاً مع أنه مصرح بخلافه، وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم، ويمكن أن يقال: إن المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه، فإن ربط يضرب إلى زيد ليس بمعنى هو هو، وربط الاسم الذي أقيم مقامه إلى زيد بمعنى هو هو، نعم بقي أمر الجملة اللهم إلا أن يراد

ضرورياً يقتضي تجويز كون زيد مبتدأ ولم يعين كونه فاعلاً. (قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ) فإنه حينئذ لا يلتبس أحد الوجهين بالآخر ولا يختفي به. (قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ) فإن أحد الوجهين لتبادره إلى الذهن يوجب التباس الوجه الآخر واختفاء المخ لفهمة، أقول: ما ذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الأمرين منقوض بنحو امرؤ ونفسه؛ فإنه جواز فيه الأمران مع أن الأصل في الواو العطف وبالجوه المذكورة في التفاسير؛ فإنهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجعة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها، فالوجه إن جواز الأمرين فيما إذا كان مؤدى الوجهين واحداً والالتباس فيما إذا كان مؤدى الوجهين مختلفاً. (قوله: لأنه ليس مرفوعاً الخ) فإن المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية، بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن رد، وفيه أن المرفوع صفة مهمة يحتاج إلى اعتبار الموصوف ليكون الجنس المذكوراً، ولذا فسر الشارح رحمه الله أوجه في قوله: ما اشتمل بالأسلم، وما قيل: إن المرفوع من أحكام الخبر، وإنما يعرف الخبر ليعرف فيرفع ففي تعريفه دور فمدفوع بأن هذا الحكم معلوم من قوله: فمنها المبتدأ أو الخبر قبل التعريف، فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف. (قوله: وهذا الوجه أسلم) أي: تقدير المرفوع أسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه، لكن تقدير الاسم أظهر لاطراده قال الرضي في قوله: فالعرب المركب الذي الخ هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب؛ لأنه في قسمة الأسماء فلا تذكر إلا أقسامها فكانه قال: الاسم المعرب من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. (قوله: وهو ما إذا كان مركباً) امتزاجياً إما من حرف واسم؛ نحو: زيد لا عادل ولا جائر، أو من فعل وحرف؛ نحو: زيد ما أكل وما شرب، أو من اسمين؛ نحو: هذا خمسة عشر؛ لأن المركب الإضافي؛ نحو: هذا غلام زيد، أو التوصيفي؛ نحو: زيد رجل فاضل، الخبر فيه هو الجزء الأول وهو اسم والمركب الإسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به. (قوله: أو لفظاً الخ) فإنه حينئذ ليس اسماً لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى، ولذا أورد المثال بالمهملة. (قوله: أو حكماً) بأن يصلح وضع الاسم موضعه. (قوله: المثال المذكور) أي: يضرب في يضرب زيد مع أن الشارح رحمه الله أخرجه بقيد الاسم. (قوله: والجملة أيضاً) فإن قلنا: زيد يضرب في قوة زيد ضارب،

بالاسم الحكمي لفظ يعدّ واحداً ويصح التعبير عنه بالاسم. (قوله: فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب. (قوله: أي، ما يوقع به الإسناد) قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة إلى الباء. (قوله: ولك أن تقول، المراد به المسند به إلى المبتدأ) بقرينة أنهما ركان متلازمان كما أشار إليه بذكرهما معاً في العنوان. (قوله: أو تجعل الباء بمعنى إلى) قال قدس سره في الحاشية: وكان النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحيث يظهر لقوله به فائدة ولا فلا حاجة إليه انتهى، قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. (قوله: وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ) كما يخرج به يضرب في يضرب زيد، لكن فيه أن ضارباً في زيد ضارب وفي زيد ضارب أبوه يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر اللهم إلا أن يقال: إن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده، لكن لما لم يكن المجموع قابلاً

(قوله: مع أنه مصرح بخلافه) أي: الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجيء في شرح قوله: والخبر قد يكون جملة. (قوله: ليس بمعنى هو هو) بل بمعنى القيام والاتصاف. (قوله: وربط الاسم الذي أقيم مقامه) نحو: ضارب زيد على أن يكون ضارب خبر زيد. (قوله: إلى زيد بمعنى هو هو) فإن الضارب هو زيد في الوجود. (قوله: نعم بقي أمر الجملة) فإن إسناد الجملة إلى المبتدأ في نحو: زيد يضرب ليس كإسناد الفعل إلى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو بتأويل ضارب؛ إذ الإسناد منحصر في القسمين. (قوله: لفظ يعدّ واحداً) والجملة لا تمد لفظاً واحداً وإن صح التعبير عنه بالاسم. (قوله: متعلقة بالإيقاع المضمن الخ) التضمن في الاصطلاح: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من تعلقات الآخر أو بحذف تعلقات الأول، ولا يخفى عدم صحته هنا؛ إذ لم يعتبر مع الإسناد معنى الإيقاع، بل جعل الإيقاع مسنداً إلى الإسناد؛ ولأنه لم يدل على الإيقاع بذكر شيء من متعلقاته فإن الإيقاع المتعدي إلى المفعول الثاني بالباء معناه الحمل، وفي شمس العلوم يقال: أوقع فلان بفلان ما يكره؛ أي: حمله عليه، وفي التاج: الإيقاع: أفكندن وشبى خون كردن، وهذا يعدى بالباء فالمراد بالتضمن معناه اللغوي؛ يعني: أن الضمير المستتر في قوله: المسند راجع إلى مصدره بتأويله بما يوقع كما في قولهم: قَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ، والباء متعلقة بالإيقاع المفهوم ضمناً على أنها للسببية وكون الخبر سبباً لإيقاع الإسناد بناء على أنه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة. (قوله: لأنه بنفسه يتعلق بالمسند) أي: الإسناد لكونه متمدياً يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به؛ أعني: المسند فلا حاجة في تعلقه به إلى الباء، بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع إلى الموصول. (قوله: إن لا يشبه الخ) أي: بحسب اللفظ وإن كان المعنى مختلفاً فإن المذكور في تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير، بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل؛ أي: الذي أسند إليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع إلى الألف واللام الموصول؛ أي: الذي أسند إلى المبتدأ. (قوله: وحيث يظهر) أي: حين جعل الباء بمعنى إلى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو إخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب. (قوله: قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه) وهو أن المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور. (قوله: لكن فيه الخ) يعني: باعتبار الإسناد إلى المبتدأ، وإن صار التعريف مانعاً لكنه صار غير جامع.

لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) تأكيداً^(١). واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي: تجريد^(٢) الاسم عن العوامل اللفظية، ليستند^(٣) إلى شيء أو ليستند إليه شيء. فمعنى^(٤) الابتداء^(٥) عامل في المبتدأ، والخبر رافع لهما عند^(٦) البصريين^(٧). وأما عند غيرهم، فقال بعضهم^(٨): الابتداء عامل^(٩) في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر. وقال آخرون^(١٠): كل^(١١) واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا^(١٢) لا يكونان مجردين^(١٣) عن العوامل اللفظية. «وَأَصْلُ^(١٤) الْمُبْتَدَأِ^(١٥)» أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ^(١٦) عليه^(١٧) إذا لم يمنع^(١٨) مانع^(١٩) «التَّقْدِيمِ»^(٢٠)، على الخبر لفظاً، لأن^(٢١) المبتدأ ذات^(٢٢) والخبر حال من أحوالها^(٢٣)، والذات متقدمة على أحوالها «وَمِنْ^(٢٤) ثُمَّ

(١) لغوياً لا تأسيساً. (٢) مصدر مضاف إلى المفعول تقديره تجريدك الاسم. ب- الأولى تجريد المبتدأ. (٣) وهو القسم الثاني من المبتدأ. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: التجريد. (٦) ظرف رافع. (٧) أي: المتأخرين. (٨) أي: المتقدمون كسيبويه. (٩) خبر بعد خبر أو عطف بيان. (١٠) أي: الكوفيون. (١١) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي. (١٢) أي: على ما قاله الآخرون. (١٣) أي: المبتدأ والخبر. (١٤) استئناف أو عطف على جملة الخبر. (١٥) مبتدأ. (١٦) في المرتبة. (١٧) مقدماً. (١٨) أي: على الخبر. (١٩) أي: إذا لم يوجب موجب. (٢٠) خبره. (٢١) حلة التقديم. (٢٢) غالباً. (٢٣) غالباً فلا يرد النقض بقولك المطلق زيد. (٢٤) متعلق بالفعلين الآتي.

وَأَصْلُ^(١) الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ وَمِنْ ثُمَّ^(٢)

(١) الأصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء.
(٢) أي: ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً على الخبر.

للإعراب أجري الإعراب على الجزء القابل للإعراب أو يقال: المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم أو إلى ضميره أو إلى متعلقه وفيه نظر؛ لأن ضارباً لم يستند إلى شيء

(قوله: لا إلى المبتدأ)؛ إذ الشيء الواحد لا يستند إلى شيئين.
(قوله: مع أنه خبر) ولذا أعرب بالرفع على الخبرية. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) أي: لا نسلم أن ضارب خبر حتى يخل، بل الخبر المجموع كما في زيد قام. (قوله: لكن لما لم يكن الخ) دفع للتوهم الثاني من السابق؛ أي: إذا كان الخبر هو المجموع، فلم أعرب ضارب بالرفع، وإنما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب لكون الجزء الثاني الذي هو آخر المجموع مشغولاً بإعراب الفاعلية. (قوله: أجرى الإعراب على الجزء القابل) للإعراب بخلاف ما إذا كان الخبر جملة فإنه لا يمكن إجراء الإعراب على شيء من جزئيه لاشتغالهما بالحركة الإعرابية أو البنائية، فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع أن فاعل الصفة في حكم المدم تشبيهاً بالخالي لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب والقبية: نحو: أنا ضارب وأنت ضارب وزيد ضارب. (قوله: أو يقال: المراد الخ) منع لقوله: لا إلى المبتدأ يعني: لا نسلم أن ضارباً ليس مسنداً إلى المبتدأ؛ لأن المراد بالإسناد في قولنا: المسند إلى المبتدأ المعنى الأعم الشامل للأقسام الثلاثة فيكون الإسناد إلى الفاعل الذي هو ضمير المبتدأ أو متعلقه إسناداً إلى المبتدأ. (قوله: وفيه نظر الخ) ليس المقصود من النظر إيراد النقض على التعريف بضارب بعد تميم الإسناد بأن يقال: ضارب خبر مع أنه ليس مسنداً إلى شيء أصلاً، أما إلى المبتدأ فظاهر لانتقاء النسبة إليه، وأما إلى فاعله فلمع كونه النسبة تامة؛ لأنه حينئذ لا اختصاص للنقض بإرادة الإسناد إلى المبتدأ، بل هو وارد على قيد المسند في التعريف، بل مقصوده تزييف

الآخرون، وهم الكسائي والفراء ومن معهما، قيل: هذا الوجه قوي عند الرضي، وفيه أن هذا يؤدي إلى الدور بناءً على أن العامل يجب تقدمه على المعمول فيلزم تقدم كل من المبتدأ والخبر على الآخر، والتفصيل في الرضي في بحث الإعراب. (قوله: وعلى هذا لا يكونان الخ) هذا إشارة إلى مذهب غير البصريين فيشمل القولين الآخرين، وقوله: لا يكونان رفع إيجاب كلي؛ أي: وعلى كل من القولين لا يكون المبتدأ والخبر كلاهما مجردين عنها سواء لم يتجرد كل واحد منهما كما هو القول الثاني أو واحد منهما؛ أعني: الخبر كما هو القول الأول. (قال المصنف: وأصل المبتدأ) أي: الأصل في المبتدأ المسند إليه، فإنه المشتهر فيتبادر عند الإطلاق. (قوله: أي: ما ينبغي أن يكون) سواء تحقق هذا؛ أي: الأصالة في ضمن الوجوب أو بالأولوية، فعلى هذا يجوز أن يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملاً لقسميه، فإن القسم الثاني يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر؛ أعني: الاسم الظاهر، ويجوز أن يراد القسم الأول فقط إذا كانت الأصالة بمعنى الأولوية البالغة إلى حد الوجوب (نعمه)، وعلى هذا الأخير نص العصام. (قوله: إذا لم يمنع مانع) عما^(١) يكون المبتدأ عليه كمتضمن الخبر ما له صدر الكلام، فإنه يتمتع التقديم حينئذ فضلاً عن الأولوية، فالمراد بالأصالة الأولوية بالنظر إلى نفسه لا لعارض. (قوله: التقديم على الخبر) والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون: أقائم زيد وفي الدار زيد فاعلاً. (قوله: لأن المبتدأ ذات) أي: وحق الذات في الذكر أن يتقدم على الصفة؛ ليكون ذكر الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، وعن السيد قدس سره: أن الذات قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به ما قام بذاته، وقد يراد به المستقل بالمفهومية، ولا شك في عدم صحة إرادة الآخرين ههنا، فالمراد به المعنى الأول، فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً، وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الحكم في الغالب على الحقائق الموجودة

(١) أي: أصل.

أصلاً؛ لأن الإسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة؛ ولأنه يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه ويضرب في زيد يضرب في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء. قلنا؛ المواميل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات؛ والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة مع أن ما جعله أولى أمر اعتباري فلا يصح أن يكون مؤثراً. (قوله؛ ليسند إلى شيء) كما في القسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ؛ وإنما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للمعد. (قوله؛ فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) لطلبه لهما على السواء. (قوله؛ وقال آخرون) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما. (قوله؛ لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها) غالباً فلا يرد النقض بقولك؛ المنطلق زيد إن قيل؛ هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أجيح بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبته العامل قبل مرتبة المفعول؛ وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي؛ لأن الأمر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطروق عليه؛ وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا في الجملة المركبة منها تميم الناقص بالكامل. (قال؛ ومن ثم) أشار بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان.

الجواب الثاني فإن فيه اعترافاً بأن ضارباً مسند إلى المبتدأ باعتبار الإسناد إلى فاعله وذلك فاسد إذ ضارب لم يسند إلى شيء أصلاً؛ فالجواب منع كونه خبراً؛ ولا نسلم إسناده إلى الفاعل وجعل إسناده إلى المبتدأ. (قوله؛ لأن الإسناد هو النسبة التامة) قيل؛ جمل الإسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقاً؛ وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف؛ والجواب؛ أن الإسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف؛ وفي تعريف الفاعل عطف أو شبهه صارف عنه؛ فلذا حمل على المعنى المجازي. (قوله؛ عدمي) أي؛ معدوم لدخول السبب في مفهومه. (قوله؛ فلا يؤثر)؛ لأن التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به المعدمي؛ أو لا يؤثر في الوجودي الذي هو الإعراب؛ إذ الوجودي لا يكون أثر المعدمي. (قوله؛ أو تقدير) كما في صورة المبتدأ لفظاً. (قوله؛ علامات لتأثير المتكلم) فالمتأثر في الإعراب هو المتكلم والمواميل علامات يفهم منها تأثيره في الإعراب المخصوص. (قوله؛ يجوز أن يكون علامة) لشيء بخصوصه. (قوله؛ أمر اختياري) أي؛ غير موجود في الخارج. (قوله؛ كما في القسم الثاني من المبتدأ) الظاهر ترك كما في الموضعين لانحصاره فيهما فإن قيل؛ تعريف الابتداء يوجد في الخبر أيضاً قلت؛ لا؛ لأن قولنا؛ تجريد الاسم ليسند إلى شيء أو يسند إليه شيء يشترط تقدم ذلك الاسم على الشيء المسند والمُسند إليه حيث جعل إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه غاية للتجريد؛ ولذلك قال أبو علي الفارسي في دفع لزوم كون المعدمي مؤثراً؛ إن المراد من التجريد كونه أولاً لثان؛ وذلك الثاني حديث عنه كما في الباب؛ والأظهر تجريد الاسم عن المواميل اللفظية ليسند إلى فاعله أو ليسند الخبر إليه كما في الباب. (قوله؛ ليخرج) عنه التجريد للمعد؛ فإن الأسماء المعدودة مجردة عن المواميل اللفظية لكن لا للإسناد. (قوله؛ لطلبه لهما على السواء) فإن التجريد للإسناد يقتضي المسند إليه والمُسند؛ وفيه أنه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم أن يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعاً بالعامل المعنوي على الخبرية مع أنه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية؛ ولذا قالوا؛ إنه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه. (قوله؛ هذا الوجه قوي الخ) وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه؛ إذ لا يكون أحدهما كلاماً بدون انضمام الآخر إليه؛ وقالوا؛ ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً لكثرة نظائره؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا اللَّهَ أَلِئْسَ لِلنَّارِ بَنُوبٌ﴾ ينصب أياً بدعوا وجزم تدعوا بأياً. (قوله؛ وهناك قولان آخران) في الرضي؛ قال بمضهم؛ المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل؛ وقال بعض الكوفيين؛ المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً. (قوله؛ غالباً) متعلق بقوله؛ والخبر حال من أحوالها. وقيد الحيثية معتبر في الحكمين؛ أي؛ المبتدأ من حيث إنه مبتدأ ذات؛ والخبر من حيث إنه خبر حال من أحوالها؛ لأن المبتدأ في كلام يصير خبراً في كلام آخر؛ وأعلم أنه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل إن الذات قد يراد به الحقيقة؛ وقد يراد به ما قام بذاته؛ وقد يراد به المستقل بالمفهومية؛ ولا شك في عدم صحة إرادة الممنيين الآخرين ههنا؛ فالمراد به المعنى الأول؛ فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً؛ وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الغالب الحكم على الحقائق الخارجية. (قوله؛ فلا يرد النقض الخ) فإن الخبر ههنا ذات شخصية كما أن المبتدأ كذلك؛ إذ المقصود الحكم باتحاد المنطق الممهود بالذات المشخصة المسماة بزيد؛ فما قيل؛ إن الخبر ههنا مأوّل المسمى بزيد فيكون حالاً غفولاً عن المقصود من الكلام. (قوله؛ أجيح الخ) خلاصته؛ أن الدليل المذكور وإن كان مقتضياً أصالة التقديم في الفاعل؛ لكن عارضه دليل آخر أقوى منه وهو كونه عاملاً أو احتياج الفعل إلى الاسم. (قوله؛ وإنما اعتبر الأمر اللفظي) وهو كونه عاملاً دون الأمر المعنوي؛ أعني؛ كونه ذاتاً. (قوله؛ والاعتبار بالطرائ الخ)؛ لأن المطرود عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس إلى الطرائ؛ والطرائ كالتناسخ له. (قوله؛ أشار بطريق الاستعارة) أي؛ أشار بكلمة ثم الموضوعة للمكان المشار إليه إلى الحكم السابق؛ وهو أن الأصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء

أي: ومن^(١) أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً^(٢) «جَارَ» قولهم «فِي دَارِهِ زَيْدٌ»^(٣) مع كون الضمير^(٤) عائداً^(٥) إلى (زَيْدٍ)، المتأخر^(٦) لفظاً^(٧)، لتقدمه^(٨) رتبة، لأصالة التقديم^(٩) «وَأَمْتَنَعَ» قولهم^(١٠): «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» لعود^(١١) الضمير إلى (الدَّارِ)، وهو^(١٢) في حيز^(١٣) الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو^(١٤) غير^(١٥) جائز. «وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً»^(١٦) وإن^(١٧) كان الأصل فيه أن^(١٨) يكون معرفة^(١٩) لأن للمعرفة معنى معيناً^(٢٠)، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه^(٢١) لا يقع نكرة على الإطلاق بل^(٢٢) «إِذَا تَخَصَّصَتْ»^(٢٣) تلك النكرة «بِوَجْهِ»^(٢٤) ما^(٢٥)

(١) أشار بهذا التفسير إلى أن من بمعنى لام الألفية. (٢) علم فيما سبق فائدة لفظاً. (٣) يتقدم الخبر على المبتدأ. (٤) المجرور. (٥) خبر كون. (٦) صفة زيد. (٧) منصوب بقرع الخافض. (٨) صلة جاز. (٩) في المبتدأ. (١٠) أي: قول العرب. (١١) صلة الامتناع. (١٢) لفظ دار. (١٣) أي: مكان الخبر. (١٤) أي: عود الضمير إلى دار المتأخر لفظاً ورتبة م، مبتدأ. (١٥) خبر. (١٦) خبر يكون. (١٧) الواو للحال وإن للوصلية. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبر يكون. (٢٠) هو كون المحكوم عليه معيناً مثل: زيد قائم. (٢١) مبتدأ. (٢٢) على شيوعها. (٢٣) والتخصيص يجعله في حكم المعرفة. (٢٤) أي: الوجه المخصصة أي المقربة النكرة إلى المعرفة. (٢٥) رجل على الباب وغلام على السطح.

جَارَ: فِي دَارِهِ زَيْدٌ، وَأَمْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ
وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ^(١)
بِوَجْهِ مَا

(١) أي: تلك النكرة.

(قال، جاز في داره زيد) إنما لم يقل: في داره رجل، إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه لوجوب تأخيره، اعلم أنهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد، منعه بعضهم؛ لأن ما أضيف إليه المبتدأ ليس له التقديم، وجوزه الأخفش؛ لأن المضاف إليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ، وقد جاء في أكتافه درج الميت. (قال، وقد يكون المبتدأ نكرة) إنما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أنه المناسب للأصل الذي مهده آنفاً؛ لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الأصليين الآخرين وهما تعريف المبتدأ وإفراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله: قد يكون المبتدأ نكرة، وفي قوله: والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتدأ عليه كما يظهر عند التفصيل. (قوله، والمطلوب المهم) القول بأن الحكم على الطبيعة الاستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها إذا

من المكان. (قوله: لوجوب تأخيره) لكون تقديم الخبر مصححاً للابتدائية. (قوله: اختلفوا الخ) في المعنى لم يجوزه الكوفيون وأجازوه البصريون، وما ذكره المحشي من تخصيص الأخفش موافق لما في التسهيل، وظاهره أن بقية البصريين يمتنعون ذلك. (قوله: في جواز في داره قيام زيد) أي: في مثال يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ. (قوله: وفيه جاء الخ) يعني: أن السماع شاهد لما جوزه الأخفش، ودرج الميت طيه وتلفينه بدال مهمة مفتوحة وراء ساكنة فجيم. (قوله: مع أنه المناسب الخ) يعني: أن المناسب للنظم أن يذكر مواضع لزوم التقديم. (قوله: لئلا يلزم الانتشار الخ) أي: لرعاية المناسبة بين الأصول الثلاثة، قيل: عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير؛ أي:

هذا الأصل عن الأصليين الآخرين وذكر مواضع لزوم

كذا في السيلكوتي، واعلم أن المراد بالمبتدأ الأفراد^(١) في الأكثر؛ أي: في القضايا المتعارفة في العلوم، وبالخبر المفهوم بخلاف الطبيعية والمنحرفة فإن الحكم في الطبيعة على المفهوم بالاتفاق، وأما المحصورة والمهملة فعند المتأخرين الحكم على الأفراد أولاً بالذات، وعند المتقدمين الحكم فيهما على المفهوم أولاً ثم يسري إلى الأفراد، وفي الشخصية على الأفراد هذا، وقوله: والخبر حال؛ أي: صفة؛ ولأن الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكر المبتدأ فتقدمه على الخبر موجب لتقديم العامل على الخبر، والأصل في العامل التقديم، وقوله: التقديم لفظاً، وأما التقديم رتبة: فهو أمر لازم للمبتدأ لا ينفك عنه. (قوله: وجاز قولهم: في داره زيد) خلافاً للكوفيين، فإن في داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد. (قوله: وهو غير جائز) في الرضي ينبغي أن يخالف في امتناع هذا المثال ابن جني والأخفش، وهذا إذا كان مذهبهما تجويز الإضمار قبل الذكر، وأما لو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كأنه يجنب الفعل أينما وقع فلا كما مر في باب التنازع؛ إذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وإن كان أقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول إلا أنها لا تقتضي تقديمه؛ أي: الخبر على المبتدأ، بل اتصاله به ولا يلزم من هذا كونه مقدماً رتبة على الضمير (عصام)، وأما نحو: في داره قيام زيد مما يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ، فمنهم من جوزه، ومنهم من منعه وينصر الجواز ما ورد في كلامهم: في أكتافه درج الميت. (قوله: وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة حتى يستحق التقدم) ولئلا يلتبس الخبر بالصفة؛ ولأن للمعرفة معنى معيناً الخ، وعدل عن التعليل بأنه المحكوم عليه، والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنه منقوض بالفاعل (رضي)، وبالمحكوم به (عصام). (قال المصنف: إذا تخصصت) أي: حقيقة أو حكماً^(٢) ليشمل نحو: ما أحد خير

(١) أي: والأفراد أشرف؛ لأنها قد تكون من الموجودات الخارجية بخلاف المفهوم.

من وجوه التخصيص، إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، فتقرب^(١) من المعرفة «مِثْلُ» قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ فإن^(٢) العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث^(٣) وصف^(٤) بالمؤمن تخصص^(٥) بالصفة، فجعل^(٦) مبتدأ (وَحَيْرٌ) خبره «وَ» مثل^(٧) قولك: «أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ؟» فإن

(١) لأن الشيء إذا قرب إلى شيء يأخذ حكمه. (٢) اللام للابتداء وهي ثاني للتأكيد، مبتدأ. (٣) صفة. (٤) حلة لتطبيق المثال للممثل له تقديره وهذا المثال مطابق للممثل له. (٥) حلة. (٦) أي: عبد. (٧) عبد. (٨) أي: عبيد. (٩) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل قولك.

مِثْلُ^(١) : وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ^(٢) وَ: أَرْجُلٌ^(٣) فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ،

(١) قوله تعالى. (٢) لعبد. (٣) مثل قولك.

منك فإنه وإن لم يحصل فيه تقليل الاشتراك، لكنه في حكم ما قل اشتراكه في التعيين، أو يقال: فيه اكتفاء والمراد إذا تخصصت أو تعينت. (قال المصنف: بوجه ما) اختلف في كلمة ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتأكيد التنكير فقليل اسم فمعنى قوله تعالى: «مِثْلًا مَّا بَوَّضَهُ فَمَا فَوْقَهَا» مثلاً أيّ مثل، وقيل: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحرف أولي وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: «فِيمَا رَحِمَهُ»، و«عَمَّا قَلِيلٍ»، وفائدته هنا التنويع؛ نحو: أضربه ضرباً ما؛ أي: نوعاً من أنواعه أي نوع كان، وقد يكون الفائدة التحقير أو التعظيم؛ نحو: لأمر ما جلع قصير أنفه؛ أي: لأمر عظيم، وقصير: اسم رجل وهو قصير بن سعد اللخمي صاحب جذيمة الأبرش، وقصته مع الزباء معروفة. (قوله: من وجوه التخصيص) أي: الستة على ما ذكره، واعترض بقولهم: كوكب انقضى الساعة، وبقرة تكلم، و﴿يَوْمَ يُنْفَخُ أَصْفَرُ﴾، فيقال: ضبط المصنف استقراء ناقص، فإذا وجدت سابعاً فعليك أن تزيده على ما ذكره، ولا نزاع للمصنف معك، فبعض المتأخرين عدّها عشرة وفي التسهيل أنها تسعة عشر، وفي حواشي الألفية أنها أربعة وعشرون، والحاصل: أن العبرة بصحة الإفادة؛ وهي قد توجد بدون التخصيص كما سيصرح به الشارح، ومنه قولهم: رجل أكل سمّاً ولم يضره، مما اشتمل الخبر على الندرة والغرابة. (قوله: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ الخ) والآية في سورة البقرة، وأراد بالممثل كل ما قيد بقيد سواء كان صفة كالأية أو مضافاً إليه؛ نحو: صوت بلبل شغلني، أو غيرهما نحو: أفضل منك، أفضل مني، لا يقال: أن لفظ مؤمن صفة مخصصة، مع أنه يصدق عليه أنه المجرد عن العوامل اللفظية المسند إلى المبتدأ، فيلزم أن يكون خبراً؛ لأننا نقول إسناداً الخبر إلى المبتدأ تام بخلاف هذا، ثم إن الخير بمعنى: النفع والحسن، ومعنى^(١) الآية: أن المشرك لو كان ثابتاً في المال والجمال والنسب، فالعبد المؤمن خير منه؛ لأن الإيمان متعلق بالدين، والمال والجمال متعلقان بالدنيا، والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء، والإسلام جماع كل خير على التمام، ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا. (قوله: أرجل في الدار أم امرأة) كلمة أم متصلة والهمزة لطلب التصور، وجوابها

كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر. (قال: بوجه ما) لفظه ما زائدة، أو صفة لما كان التخصيص منحصراً في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل، ولعبد مؤمن إلى آخره؛ لأن لفظه ما تنبئ عن عدم الانحصار. (قوله: يقل اشتراكها) واحتمالاتها أو يرتفع (قوله: وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) التخصيص الضدي بالصفة مصحح، وأما التخصيص النومي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححاً مناقشة؛ لأنه لو كان مصححاً لزم صحة الابتداء بإنسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق ويأعم منه؛ أعني: جسماً نامياً اللهم إلا أن يفرق بين التخصيص الراجع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه، إن قلت: إذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن أي باب هو. قلنا: من باب التخصيص بالعموم؛ إذ لا يشترط ما عن هذا الحكم، فالعموم فيه أظهر من عموم: ثمرة خير من جرادة؛ لاحتمال خروج المدود عنه، إن قلت: لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم. قلنا: فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء، فإن الحكم بأن الأربعة نصف الاثنين سقيم،

التقديم بعده، والجواب: أن أصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معاً أحق أن يذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وإفراد الخبر، ولئلا يلزم تقديم المبتدأ على الخبر عليه؛ لأن من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر أن يكون مصححاً له؛ نحو: في الدار رجل؛ فإنه مبني على أن المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة. (قوله: ابتناء ما) وهو ابتناء الحكم على الدليل؛ فإنه لاستفادته منه كأنه مبتنى عليه. (قوله: القول الخ) يعني: الحصر المستفاد من قوله: إنما هو الحكم على الأمور المعينة يقتضي القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرفة بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكرة مع أن الفرق غير ظاهر؛ لأن الفرق بينهما ليس إلا اعتبار الحضور في ذهن السامع في الأول دون الثاني، وهذا لا يؤثر في الفرق المذكور. (قوله: إذا كانت مستفادة من المنكر) ولو مجازاً، فلا يرد أن المنكر موضوع للفرد المنتشر، فكيف تستفاد الطبيعة منه على أنه نص في المفتاح على أن المصادر لا تدل إلا على الحقيقة المتحدة، والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها. (قوله:

(١) بأن ينزل منزلة المخصص في الفائدة، فلذا استعمل التخصيص المنبئ عن التكلف. (٢) أي: معنى قوله: خير من مشرك.

والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار، إن قلت: فرق بينهما فإن العموم في كل رجل جاء من قبل كل، وعموم المثال المفروض إنما جاء من قبل الصفة؛ لأن النكرة الموصوفة تعم. قلنا: الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح. (قوله: فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم) فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب، وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف في مثل أرجل في الدار،

بالتعيين، والمراد بالمثل كل نكرة وقعت بعد همزة الاستفهام المقارنة لكلمة أم المتصلة، وهذا المثال يوهم أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة التي لطلب التصور، واللازم من ذلك عدم جواز أرجل في الدار، وهل رجل في الدار وغيرهما، وما قيل: إن جواز الثاني من جهة كون الاستفهام إنكارياً، فيكون مثل ما أحد خير منك، غفلة وذهول، بل إنما المسوغ مطلق الاستفهام المفيد للعموم البدلي، كما أن النفي يفيد العموم الشمولي؛ وذلك نوع من التخصيص، ويقرب النكرة به من المعرف بلام الاستغراق، وذلك هو العلة لقول بعضهم بأن من وما الاستفهاميتين معرفتين لا ما توهمه بعض القاصرين من أنهما لطلب التعيين، وكون مدلولهما معلوماً للمخاطب؛ لأن المدلول من مثلاً هو العام الشامل لزيد

لفظة ما زائدة (الخ) اختلف في ما التي تلي النكرة لإفادة الإيهام وتأكيد التكرير، قال بعضهم: اسم، فمعنى قوله: مثلاً ما مثل أي مثل، وقال بعضهم: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء، وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: فيما رسمه، ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس أولى كذا في الرضي، وفائدتها هنا التنويع: نحو: أضرب ضرباً ما. (قوله: لما كان التخصيص منحصراً (الخ) كما يشعر به كلام المتن حيث أورد من كل نوع من التخصيص مثلاً، ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد، اللهم إلا أن يقال: نكر أمثلة الأنواع الغالبة الوقوع. (قوله: واحتمالاتها) فصر اشتراك النكرة بالاحتمال؛ إذ لا اشتراك فيها لفظياً لا معنوياً، بل لكونها موضوعة لفرد ما تحتل على سبيل البديل لكل واحد من الأفراد. (قوله: أو يرتفع) فقوله: يقل ذكر لما هو الواجب. (قوله: التخصيص الفردي) أي: ما يصير به النوع فرداً مصححاً للابتدائية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين. (قوله: وأما التخصيص) أي: ما يصير به الجنس نوعاً كالعبد صار بسبب صفة الإيمان نوعاً. (قوله: إلا أن يفرق (الخ) بأن الأول مصحح لكون المخصص به حاضراً في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه، فيكون الحكم مقيد بخلاف الثاني؛ فإنه لا يحضر به التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع، وإن كان ثابتاً للمفهوم في نفسه. (قوله: إذا لم يكن) أي: المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على أن التخصيص النوعي غير مصحح، فمن أي باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة. (قوله: إذ لا يشذ فرد (الخ) على أن النكرة الموصوفة تعم على ما بين في الأصول. (قوله: المدور عنه) على صيغة اسم المفعول من التدوير كرم أفتادن در طمام. (قوله: إن قلت) إثبات لكون التخصيص المصحح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم؛ فإنه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالحرية عن المشترك. (قوله: قلنا: فرق (الخ) يعني: لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقيق الافتراق بينهما في قولنا: الأربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم؛ لأن الأربعة ضعف الاثنين، والسر: أن صحة الابتداء مبني على الإفادة صادقاً كان الكلام أو كاذباً، وصحة الحكم مبني على الصدق. (قوله: فيكون نظير (الخ) في أن مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة. (قوله: إن قلت فرق بينهما) أي: لا نسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر. (قوله: إنما جاء من قبل الصفة) فهي المصححة للحكم والابتداء، فصح أن التخصيص بالصفة مصحح فيه. (قوله: الصفة (الخ) يعني: أن العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح؛ فإنه إذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححاً كانت الصفة للتصحيح. (قوله: فيه أن هذا التخصيص (الخ) هذا الاعتراض أورده الشارح الرضي، وهو إنما يرد على عبارته حيث قال: إن التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون أحدهما في الدار، والشارح رحمه الله وقدر سره تصرف في الاستدلال فزاد أن النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه قيل: أي من هذين الأمرين المعلوم للمتكلم كون أحدهما في الدار كائن فيها، فلا وجه لإيراده على عبارة الشارح رحمه الله. (قوله: وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف بمثل أرجل في الدار) أي: فيما وقع نكرة بمد الاستفهام بدون

المتكلم بهذا الكلام يعلم^(١) أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال: أي^(٢) من^(٣) الأمرين المعلوم^(٤) كون^(٥) أحدهما في الدار كائن^(٦) فيها؟ فكل واحد منهما^(٧) تخصص بهذه الصفة^(٨)، فجعل^(٩) (الرَّجُلَ) مبتدأ (وَفِي الدَّارِ) خبره «وَ» مثل قولك: «مَا^(١٠) أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» فَإِنَّ النِّكَرَةَ فِيهِ وَقَعَتْ^(١١) فِي حَيْزِ^(١٢) النفي، فأفادت عموم الأفراد^(١٣) وشمولها، فتعينت وتخصصت، فإنه^(١٤) لا تعدد في جميع الأفراد، بل

(١) قبل التكلم. (٢) مبتدأ استفهام. (٣) متعلق بالكائن المؤخر. (٤) صفة الأمرين صفة جرت على غير من هي له. (٥) فاعل المعلوم. (٦) خبر أي. (٧) أي: من الرجل والمرأة. (٨) أ- أي: المقدرة، ب- العلم. (٩) أي: ذلك المقدر وهو رجل. (١٠) نافية بمعنى ليس والتشليل به مبني على مذهب بني تميم. (١١) خبر إن. (١٢) أي: بعد النفي. (١٣) لما ثبت في كلامهم أن حرف النفي إذا دخل النكرة أفاد العموم. كامله. (١٤) شأن.

وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ

وعمره وغيرهما، وليس هذا المدلول معلوماً للمخاطب إلا بعنوان العموم هذا، وقول الشارح في وجه التخصص لا يغني من جوع؛ لأن التخصص هو ما يوجب التقليل، ولا تقليل على هذا التقرير. (قوله: يعلم أن أحدهما الخ) أي: لا على التعيين فالإضافة للعهد الذهني وهذا؛ لأن أم المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم، فلولم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه، بل يقول: أفي الدار أحد، وقوله: عن تعيينه؛ أي: ذلك الأحد، ولذا كان الجواب بالتعيين لا بنعم أو لا. (قوله: تخصص بهذه الصفة) أي: تخصص عند المخاطب بحسب المعنى بمعلومية كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال. (قوله: وما أحد خير منك) تمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم، فإن غيرهم يجعلون ما عاملاً فلا يلائم المقام، فالمثال المتفق عليه: ثمرة خير من جرادة، ثم إنه أراد بمثل ما أحد الخ كل نكرة وقعت في سياق النفي، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو: «كُلُّ لَهْ قَيْنُونٌ»، ومن يقيم أقم معه، ومن عندك. (قوله: فأفادت عموم الأفراد) أي: فأفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم. (قوله: فإنه لا تعدد في جميع الأفراد الخ) الغرض من هذا دفع اعتراض الرضي، وحاصله: أنه لا تخصيص هنا؛ لأن معنى العموم ضد معنى الخصوص، فكيف يحصل الخصوص مع العموم؟ وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعاً؟ وحاصل الجواب: أنه إنما يلزم الجمع بين الضدين لو أريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول، وليس كذلك، بل المراد تقليل الشيوخ والإيهام الحاصل في النكرات، وهنا كذلك؛ لأنه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب، لم يبق للسامع اشتباه أن ذلك الواحد من هو، فالتخصص هنا يحصل في العموم من هذا الطريق، فلا يلزم الجمع بين الضدين، وقوله: قصد بها العموم؛ أي: بمعونة القرائن كقول الحريري:

يَا أَهْلَ الْحَرِيرِ وَقَيْتُمْ شَرًّا

وَلَا لَقَيْتُمْ مَا بَقِيْتُمْ شَرًّا

(قوله: ثمرة خير من جرادة) يعني: أي ثمرة كانت، والحكم ليس مقتصرًا بثمره دون ثمرة، وهذا القول نقل عن ابن عباس

فينبغي أن يمتنع الابتداء به مع أنه صحيح. (قوله: فتعينت وتخصصت) يعني: أن المراد بالتخصص هنا التعيين بقطع الاحتمالات أو تقليلها، فلا يرد ما قيل: من أن لا تخصيص هنا؛ لأن التخصص أن يجعل لبعض من الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله. (قوله: فإنه لا تعدد في جميع الأفراد) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة،

أم الدالة على حصول الخبر لأحدهما عند المتكلم. (قوله: فينبغي أن يمتنع الابتداء) لعدم شيء آخر من المخصصات المذكورة، فلا يرد أن انتفاء هذا التخصص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص آخر فإن كوكب عظيم أنقض الساعة جائز جواز كوكب أنقض الساعة، والأوجه أن يقال: تخصيص النكرة هنا بوقوعها بعد الاستفهام؛ لأنه يكون المقصود منه إعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كأنه قيل: استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود إفادة الحكم بل استفادته. (قوله: لأن التخصص أن يجعل) ومهنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص. (قوله: فيما إذا

أريد بالنكرة نفس الطبيعة)

هو أمر واحد^(١)، وكذا^(٢) كل^(٣) نكرة في الإثبات^(٤) قصد بها العموم، نحو^(٥): ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ «و» مثل قولهم: «شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ»^(٦) ناب يتخصص به الفاعل، لشبهه به إذ^(٨) يستعمل في موضع^(٩) ما^(١٠) أَهَرٍّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ. وما^(١١) يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما^(١٢) أسند إليه^(١٣) فإنك إذا قلت: قام، علم منه أن ما يذكر بعده أمر^(١٤) يصح أن يحكم^(١٥) عليه بالقيام، فإذا قلت: رجل، فهو في قوة قولنا: رجل موصوف^(١٦) بصحة الحكم عليه بالقيام. وإعلام أن المهرَّ^(١٧) للكلب بالنباح^(١٨) المعتاد^(١٩) قد يكون خيراً^(٢٠)، كما إذا كان^(٢١) مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون^(٢٢) شراً، كما إذا كان مجيء^(٢٣) عدوه، والمهرَّ له^(٢٤) نباح غير معتاد^(٢٥) يُنشأ^(٢٦) به يكون^(٢٧) شراً لا خيراً. فعلى^(٢٨) الأول يصح القصر^(٢٩) بالنسبة إلى الخير، فمعناه شَرٌّ لا خَيْرٌ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ، وعلى الثاني لا يصح القصر، فيقدر وصف حتى يصح القصر^(٣٠)، فيكون المعنى: شَرٌّ عَظِيمٌ^(٣١) لا حَقِيرٌ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ،

(١) صفة أمر. (٢) خبر مقدم. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) وقعت. (٥) أي: كل واحد مما يقال، مبتدأ نكرة تخصصت بالعموم. (٦) ما ضمت من هر من باب ضرب. (٧) أي: بالسند به وهو الفعل. (٨) هذا القول حلة لشبهه. (٩) يعني: بأن الكلام محمول على التقديم والتأخير. (١٠) تانية. (١١) أي: المعنى الذي. (١٢) أي: الفعل. (١٣) أي: بالفعل المسند. (١٤) لا الأمر المطلق. خبر إن. (١٥) بالحكم نفسه حتى يلزم الدور. (١٦) لا مطلق الرجل. (١٧) أي: الصوت. (١٨) بالضم أو بالكسر صوت كلب. (١٩) كعم عم عم. (٢٠) لا بالنسبة إلى الكلب بل بالنسبة إليه فسر. (٢١) الإهرار للكلب بالنباح. (٢٢) أي: المهر. (٢٣) وقت. (٢٤) أي: للكلب. (٢٥) كمو عو عوا. (٢٦) صفة. (٢٧) أي: المهر. (٢٨) أي: على أن يكون النباح منقسماً إلى قسمين خيراً أو شراً. (٢٩) وعليه يحمل كلام عبد القاهر. (٣٠) على الشر بالصفة. (٣١) وقد جعل التنوين للتعظيم.

و: شَرُّ أَهَرٍّ^(١) ذَا نَابٍ،

(١) بمعنى جا غير مق

فإنه لا تعدد فيها بل هي أمر واحد. (قوله: نحو، ثمرة خير من جرادة) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة التمرية تقتضي التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد، أو لأن فرداً من جنس إذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم أن التفضيل بينهما اعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل، أو لأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجميع حذراً عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي. (قوله: لتخصصه بما يتخصص به الفاعل) لا يخفى ما فيه من التكلف؛ لأنه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء. (قوله: إذ يستعمل في موضع، ما أهر ذا ناب إلا شر) يعني: أن الكلام

ولو مجازاً. (قوله: لأن الطبيعة الخ) حاصل الأول: أن النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة، ولا شك في أنه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتعم كل فرد، وحاصل الثاني: أن الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه، بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم، وحاصل الثالث: أن الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم؛ لأن إرادة البعض ترجيح بلا مرجح. (قوله: كما قالوا في لام الاستغراق) فإنهم قالوا: إنه لام الجنس إلا أنه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق أفاد العموم؛ لأن إرادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح. (قوله: يعني أن الكلام محمول على التقديم الخ) يعني: يريد الشارح رحمه الله بقوله: إذ تستعمل الخ أن هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من أداة

الحصر غير موجود فيه، فهو محمول على التقديم

في تعيين فدية الجرادة إذا قتله محرم؛ يعني: أن فديته؛ أي: ثمرة كانت (نعمه). (قوله: ومثل قولهم: شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ) أراد بالمثل: كل نكرة وقعت في المعنى فاعلاً، فحينئذ يتخصص بما يتخصص به الفاعل، ومنه: شيء جاء بك؛ أي: ما جاء بك إلا شيء، فنقول: ههنا؛ أي: ما صوت وأفزع الكلب إلا شَرٌّ، فذو الناب: الكلب، والهرير: صوته عند عجزه عن دفع ما يؤذيه. (قوله: في موضع ما أهر الخ) يعني: أن هذا القول مستعمل في مقام الحصر، فإن تقديم السند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر كما في: أنا سعت في حاجتك، فيكون فاعلاً في المعنى، وقد سبق في بحث الفاعل أنه إذا وقع بعد إلا المتوسطة بينهما وجب تأخيرها؛ نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد؛ لثلاثا يتقلب الحصر المطلوب، فلو قدمت الفاعل لانعكس المعنى كما في: ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ؛ لأن المطلوب حصر مَهْرِيَّة الكلب في الشر، لا حصر الشر في المَهْرِيَّة؛ لاحتمال أن يكون الشر سبباً لشيء آخر غير هرير الكلب، فلو قدم وقيل: ما أهر شرٍّ إلا ذا ناب، فأت الحصر المطلوب، وقوله: المهرَّ للكلب بضم الميم وكسر الهاء وتشديد الراء اسم فاعل من الإهرار؛ بمعنى: الإنباح وتصويت الكلب، وهذا مأخوذ من الهندي. (قوله: فعلى الأول يصح القصر) أي: قصر الأهرار على الشر بحيث لا يتجاوز إلى الخير فهو قصر الصفة على الموصوف من الإضافي قصر أفراد، لرد اعتقاد المخاطب أن المهرَّ قد يكون خيراً. (قوله: فيكون المعنى شر عظيم) أي: يكون معنى قولهم: شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ، بتخصصه بصفة مقدرة شر عظيم أهر الخ، على ما في المغني؛ إذ التخصص

وهذا ^(١) مَثَلٌ يضرب لرجل قوي ^(٢) أدركه العجز في حادثة ^(٣). «و» مثل ^(٤) قولك: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» لتخصيصه بتقديم الخبر ^(٥)، لأنه ^(٦) إذا قيل: في الدار، علم أن ما ^(٧) يذكر بعده ^(٨) موصوف ^(٩) بصحة استقراره في الدار، فهو ^(١٠) في قوّة التخصيص بالصفة ^(١١). «و» مثل قولك: «سَلَامٌ عَلَيْكَ» ^(١٢) لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم ^(١٣) إذ أصله: سَلَّمْتُ سَلَاماً عَلَيْكَ، فحذف الفعل ^(١٤) وعدل ^(١٥) إلى الرفع ^(١٦)، لقصد الدوام والاستمرار ^(١٧)، فكأنه قال: سَلَامِي، أي: سَلَامٌ مِنْ قِبَلِي عَلَيْكَ، هذا ^(١٨) هو المشهور فيما بين النحاة. وقال بعض المحققين ^(١٩) منهم: مدار ^(٢٠) صحة الأخبار عن النكرة على ^(٢١) الفائدة ^(٢٢) لا على ما ذكروه من ^(٢٣) التخصيصات التي ^(٢٤) يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكاليف الركيكة ^(٢٥) الواهية ^(٢٦)، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب ^(٢٧) انقضى ^(٢٨) الساعة، لحصول ^(٢٩) الفائدة ولا يجوز أن ^(٣٠) يُقَالَ: رَجُلٌ قَائِمٌ، لعدمها، وهذا ^(٣١) القول أقرب إلى الصواب. ولما كان الخبر المعرف - فيما سبق ^(٣٢) - مختصاً ^(٣٣) بالمفرد، لكونه قسماً من الاسم ^(٣٤)، فلم تكن الجملة داخلة فيه، أراد ^(٣٥) أن يشير ^(٣٦) إلى أن خبر المبتدأ قد يقع

(١) أي: شر أمره. (٢) بأي: وجه كان. (٣) أي: واقعة. (٤) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل آه. (٥) وهو الظرف. (٦) حلة التخصيص بالتقديم. (٧) أي: الذي. (٨) أي: بعد الدار. (٩) خبر إن. (١٠) أي: هذا القول. (١١) تقديمه في الدار رجل موصوف بصحة استقراره. (١٢) مبتدأ. (١٣) الجار مع المحرور في عمل الرفع على أنه خبر المبتدأ. (١٤) يعني: من صدر هذا الكلام منه. (١٥) مع فاعله. (١٦) من النصب. (١٧) بأن قال: سلام عليك. (١٨) والجملة الاسمية إنما تفيد. (١٩) إشارة إلى جواز المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه من الوجوه ليصح الخبر عنه. حلبي. (٢٠) المراد به فاضل ابن الدهان. (٢١) أي: سبب. مبتدأ. (٢٢) مبني. (٢٣) خبره. (٢٤) بيان لما. (٢٥) كما عرفت في الأمثال المذكورة. (٢٦) أي: الضعيفة. (٢٧) أي: الساقطة عطف تفسير. (٢٨) مبتدأ. (٢٩) أي: سقط. خبره. (٣٠) حلة يجوز. (٣١) فاعل لا يجوز بعد التأويل. (٣٢) أي: قول البعض. (٣٣) والخبر هو الاسم المجرد. (٣٤) خبر كان. (٣٥) تفسير لقوله هو الاسم المجرد. (٣٦) مصنف. جواب لما. (٣٧) مصنف.

وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَ سَلَامٌ عَلَيْكَ.

(١) خبر النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها وتعين وتخصصت بأن يراد منه أنك خير من جميع أفراد خير الناس.
(٢) مثل قولك. فإنه تخصص بتقديم حكمه عليه فكانه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قائم رجل وإن كان الخبر مقدماً.

محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في أنا عرفت. (قوله: وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره) قيل، معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم أن الفاعل يصير في حكم المعرفة، وحالها بمعنى أن السامع كما لا يتنفر عن إصغاء الكلام إذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الفرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الإصغاء إذا كان الحكم مقدماً، فلا تخل النكرة بالإفهام. (قوله: قد يكون خيراً) لا بالنسبة إلى الكلب أما بالنسبة إليه فشر. (قوله: فيقدر وصف) فيجوز حينئذ أن يكون من باب التخصيص بالصفة، ولك أن تقول: إن التثنية للتعظيم فلا حاجة إلى التقديم. (قوله: علم) جزمًا بخلاف ما إذا قيل: قائم رجل، فإن قائماً يحتمل أن يكون مبتدأ، ولذلك خص بالظرف، وفيه بحث؛ إذ قائم لا

والتأخير؛ أي: كان في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى، ثم قدم للحصر، وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في إفاضة تقديم المسند إليه للحصر تقدير كونه مؤخراً على أنه فاعل معنى؛ أي: بدل أو تأكيد. كما قالوا في «وَأَسْرَأُ النَّجْرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»، وأما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير، فالأظهر أن تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين، ويقال: إن هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلاً في المعنى كأنه

قد يكون بصفة مقدرة؛ نحو: السمن منوان بدرهم: أي: منوان منه، ولك أن تقول: التثنية للتعظيم. (قوله: وهذا مثل يضرب) أي: يذكر، والمثل بفتحيتين ما شبه مضربه بمورده كقولهم: ضيعت اللين في الصيف. (قوله: أدركه العجز في حادثة) أي: بسبب حادثة حتى أنه يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه على أموره مثل الكلب الذي ينبج من طارق الشر، وقيل: إن هذا القول إنما يتكلم به العرب إذا سمعوا هدير كلب في وقت لا يهز في مثله إلا لسوء، فكان مورده هريراً يتشام ويخشى منه، وبالجمل: أن هذا مثل، والأمثال لا تتغير، فلذا صح وقوعه مبتدأ. (قوله: ومثل قولك في الدار رجل الخ) والمراد كل نكرة قدم عليها خبرها بالظرف، واعلم أن النكرة الصرفية للمسند إليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناطاً بخلاف قائم رجل، فإن الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ، فإذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبراً بلا ضرورة لم يكن مهتماً به بخلاف الظرف؛ فإنه يمتنع جعله مبتدأ (عصام). وقيل: إنما جاز في الدار رجل؛ لأن المبتدأ فيه تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف، لا يقال: هذا موجود في قائم رجل مع أنه ممتنع؛ لأننا نقول أنهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها؛ أو لأن المقدم إذا كان ظرفاً تعين للخبرية بخلاف قائم رجل (سجاعي). (قوله: ومثل قولك: سلام عليك) والمراد كل نكرة كان مصدراً ووقع في مقام الدعاء سواء كان من لفظه فعل كما في مثال المصنف أو لا؛ نحو: ويل لك وسواء كان الدعاء بالمنفعة أو بالمضرة، وقوله: بالنسبة إلى

المتكلم هذا بالنسبة إلى خصوص هذا المثل وأراد بها النسبة إلى فاعل الفعل المقدر، وقوله: هذا الذي الخ، إشارة إلى اشتراط التخصيص بوجه ما في صحة وقوع النكرة مبتدأ، وقوله: بعض المحققين؛ وهو ابن الدهان بتشديد الهاء. (قوله: فعلى هذا) أي: على ما قاله بعض المحققين، وهذا القول - أي: قول هذا البعض - أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين الجمهور؛ لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا

وَيَوْمٌ نُسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرَّ

وكقول الآخر:

فَأَقْبَلْتُ رَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ

فَنُؤِبٌ لِيَسْتُ، وَنُؤِبٌ أَجْرٌ

وقوله: مختصاً بالمفرد الباء داخل على المقصور عليه، والمفرد بمعنى: ما يقابل الجملة فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه. (قال المصنف: والخبر قد يكون جملة) غير الأسلوب حيث أتى بجملة اسمية على خلاف قوله: وقد يكون المبتدأ نكرة؛ تنبيهاً على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الإخبار عنه إلى تأكيد، أو قصداً إلى جعل عبارة الحكم مثلاً له، ولم يقيد الجملة بالخبرية رداً على الأنباري وبعض الكوفيين؛ لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا: للتنافي بين الخبر والإنشاء، فتوهموا خبر المبتدأ قسم

يحتمل أن يكون شيئاً من قسمي المبتدأ، ولك أن تقول: التخصيص بالظرف لسمته. (قوله: لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم) فيه أن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن الويل هو الهلاك، ولا ويلك لك لعدم الفائدة، بل معناه الهلاك لك، والقول بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب على السبب، فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالأولى أن يقال: تنكير سلام لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، وإنما أخر الجار والمجرور لتقديم الأهم، وللتيادير إلى المراد؛ إذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم إلى اللعنة. (قوله: إذ أصله سلمت سلاماً) قيل فيه أنه لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلمت؛ لأن سلمت مشتق من سلام عليك، كسبحت من سبحان الله، فمعنى سلمت قلت سلام عليك، فمعنى مصدره قلتي سلام عليك، فإذاً يكون معنى سلام عليك قلتي سلام عليك، بل بمعنى مصدر سلمك الله، أي: جعلك الله سالماً، فالأصل سلمك الله سلاماً فلم يكن تخصيصه بالمتكلم، بل بالغالب، إن قلت: يرد على اختياره أيضاً أن لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله. قلنا: التقدير بحسب الأصل سلمك الله من دون ذكر عليك، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك، نعم يرد على تزييفه إننا لا نسلم بطلان قلتي سلام عليك عليك؛ لأن قلتي مبتدأ وسلام عليك بيان أو بدل أو مقول، وعليك خبر، وهذا المعنى مستقيم، إن قلت: فيه تكرار الخطاب. قلنا: الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالإرادة من اللفظ الصالح لأن يراد به كل من خاطب، فلا يكون تكراراً، نعم له أن يقول: إن هذا

قيل: ما أهر ذا ناب إلا شر، إلا أنه لما كان شبهه بالفاعل أظهر على طريقة السكاكي خص المحشي البيان بها. (قوله: كما قالوا: في أنا عرفت) أن أصله عرفت أنا على أنه تأكيد، ثم قدم لإفادة الحصر. (قوله: فلا تخل النكرة بالإفهام) إنما يتم ذلك لو كان إخلال النكرة بالإفهام لأجل عدم إصفاء السامع إلى الحكم عليه أما لو كان لأجل عدم الإفادة فالنكرة مخلة قدمت أو أخرت. (قوله: لا بالنسبة إلى الكلب)؛ إذ المراد بالحبیب والعدو في عبارة الشارح رحمه الله حبیب غير الكلب وعدوه وإليه أشير بقوله: يتشام به فإن المتشائم غير الكلب. (قوله: أما بالنسبة إليه فشر)؛ لأنه لا ينبغ إلا عند التأذي كما هو الممتد، وأما ما قيل: إنه ينبغ عند مجيء حبیب له لما رآه غير أجنبي فخلاف الواقع، إنما الواقع تملقه له وإظهار المحبة إليه. (قوله: يجوز حينئذ أن يكون) أي: إذا قدر الصفة يجوز أن يقال: إن النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلاً في المعنى محمولاً على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر أولاً، فيكون موافقاً لما قاله القوم من أن معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر، بناء على ما قيل: إن التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها. (قوله: فلا حاجة إلى التقدير) لو حمل التقدير في عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم. (قوله: قائم الخ) قد سبق في كلام المحشي رحمه الله أن القسم الأول من المبتدأ يجوز أن يكون صفة فقبل ذكر زيد يجوز أن يكون قائم مبتدأ، قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة: إن المقدم إذا كان ظرفاً تمين للخبرية بخلاف قائم رجل فإنه لا يمين للخبرية عند قولك: قائم لجواز أن يقول القائل: قائم في الدار فيكون مبتدأ. (قوله: التخصيص الخ) أي: تخصيص كون تقديم الخبر مصححاً بالظرف لسمته فما هو كثير الاستعمال أحق بأن يتسع فيه. (قوله: فيه أنه لا يجري الخ) يعني: أن وقوع النكرة مبتدأ في الدعاء شائع؛ نحو: ويل لك، وذبح لك، وخسة لك، وهذا الوجه لا يجري فيها. (قوله: لأن الويل هو الهلاك) ولا يمكن أن يكون هلاك شخص لآخر. (قوله: لعدم الفائدة) أي: لعدم الفائدة في هذا الدعاء؛ لأن هلاكه يكون له البتة. (قوله: الهلاك لك) فلا يكون فيه نسبة إلى المتكلم. (قوله: والقول بأن المراد بالويل الخ) أي: القول في تصحيح النسبة إلى المتكلم في ويل لك. (قوله: إطلاقاً الخ) دعاء الشر غاية مترتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن، فيصح أن يقال: إنه إطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس؛ فلذلك اختلفت النسخ ههنا، ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب، وفي بعضها بالعكس. (قوله: تنكير سلام لرعاية أصله الخ) فهو في الرفع على ذلك المعنى، وقد

المعنى غير مراد، لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل: وهو لزوم أخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر محتاج إلى التفسير مرة أخرى وهكذا فيتسلسل، وأجيب عنه بأن معنى سلمت قلت السلام عليك، وهو ليس عين المفسر ولم يحتج إلى التفسير؛ لأنه معرفة وبأن سلمت معناه قد سلمك الله؛ أي: جعلك الله سالماً، ولك أن تقول أيضاً: إن السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما أن سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت؛ بمعنى: قلت سبحان الله، مصدر سبح بمعنى نزه. (قوله: وعدل إلى الرفع لقصد الدوام)؛ لأن النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث. (قوله: أي سلام من قبلي) في التفسير تأمل (قوله: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة) الضابط في تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فإن كان جاهلاً بها صح الإخبار، وإن كان المخبر عنه نكرة وإن كان عالماً بها يصح الإخبار، وإن كان المخبر عنه معرفة (قوله: وهذا القول أقرب إلى الصواب) لظهور وجهه ورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿رُبُّهُ رَبُّكَ رَبُّ رَبُّهُ﴾ (١٦) ﴿وَهَلْ مِنْ رَبِّهِ﴾ وقوله: ﴿فَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ عَلَيْنَا﴾ إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف. (قوله: ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصاً بالمفرد) قد عرفت أن الخبر المعروف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: والخبر قد يكون جملة للإشارة إلى تقسيمه وكون إفراده أصلاً.

كان حين كونه مصدراً منصوباً مختصاً بأنه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع أيضاً يتخصص بنسبته إليه، ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك؛ أعني: كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء، وإنما قال: فالأولى؛ إذ يمكن أن يقال: إن ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل، والمراد نسبته إلى فاعل الفعل المقدر. (قوله: وإنما آخر الجار والمجرور) يعني: كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفاً والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل. (قوله: لتقديم الأهم) فإنه لدلالته على معنى السلام أهم من عليك، وقد يكون أحد جزئي الجملة أهم من الآخر، وإن كان كل منهما ركناً. (قوله: إذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد عليك اللعنة، ولذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاء على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال: «على مثلها من أربع وملاعب» = فمارضه شخص كان حاضراً فقال: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. (لا يجوز أن الخ) أي: لا يجوز أن يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت. (قوله: لأن سلمت الخ) في شرح الرضي للشافعية ويجيء مفعول للدعاء على المفعول بأصل الفعل: نحو: جدعته وعقرته؛ أي: قلت له جدعاً وعقراً لك، أو الدعاء له نحو: سقيته؛ أي: قلت له سقياً لك. (قوله: فإذاً يكون الخ) أي: إذا كان معنى سلام قول سلام عليك فبعد اعتبار نسبته إلى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه قول سلام عليك عليك، وإنه هذر لتكرار عليك من غير فائدة. (قوله: بل بمعنى الخ) عطف على قوله: بمعنى مصدر سلمت؛ أي: سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالماً. (قوله: بل بالفانجب) أي: ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة. (قوله: يرد على اختياره) وهو كونه مصدر سلمك الله أن يكون عليك مستدركاً لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب. (قوله: زيد لفظه عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت. (قوله: وسلام عليك بدل الخ) إن كان القول بمعنى المقول فهو بدل أو بيان وإن كان بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الأول جزء من القول والثاني خبراً عنه. (قوله: فيه تكرار الخطاب) يعني: واندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب. (قوله: الخطاب الثاني الخ) خلاصته أن الخطاب الأول عام والثاني مخصص له بالمخاطب المعين، فلا تكرار في الخطاب أيضاً. (قوله: غير مراد)؛ لأن المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الإخبار بأن قولي: سلام عليك كائن عليك. (قوله: لكن يمكن الخ) أي: فلا يترتب للزوم التكرار لكن يمكن الخ. (قوله: لزوم أخذ الخ) حيث فسر سلام عليك بقولي: سلام عليك عليك، فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر. (قوله: وهو في المفسر محتاج الخ) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بنسبته إلى المتكلم، وهكذا يحتاج كل مفسر إلى التفسير. (قوله: فيتسلسل) أي: يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية. (قوله: بأن معنى سلمت الخ) يعني: يعتبر في المبتدأ في التفسير أن يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل. (قوله: وبأن سلمت الخ) أجيب: أي لا نسلم أن معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك، بل معناه قلت سلمك الله؛ أي: بمعنى جعلك سالماً فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى أن الأولى تأخير الجواب السابق عنه لكونه مبنياً على تسليم إن سلمت بمعنى قلت: سلام عليك. (قوله: إن السلام المأخوذ الخ) يعني: أن سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى: سلمك الله، فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى ما في الجواب من تطويل المسافة. (قوله: مصدر سبح الخ) في الصحاح سبحان الله معناها تزييه الله نصب على المصدر كأنه قيل: برأ الله من السوء براءة. (قوله: والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث ما يقارنه. (قوله: في التفسير تأمل)؛ لأنه إذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، يكون التقدير: قولي سلام عليك عليك، فلا معنى لتقدير من قبلي، والجواب: أنه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم، فإن معنى قولي سلام عليك عليك إن هذا الدعاء من قبلي عليك. (قوله: بالنسبة) أي: بنسبة الخبر إلى المبتدأ. (قوله: وهل من مزيد) فإن من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لي. (قوله: فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر. (قوله: تكلف) بأن يقال في الأول: التثوين للتعظيم، أو تقدّر الصفة بدلالة سياق الآية؛ أي: وجوه من الوجوه الحاضرة في الموقف، وفي الثاني: بأن مزيد ليس بمصدر، بل اسم مفعول والمفعول محذوف؛ أي: هل من شيء مزيداً والخبر المقدر مقدم؛ أي: هل لي من زيادة، وفي الثالث: أن التقدير فيوم من الأيام الماضية علينا ويوم منها لنا.

جملة أيضاً^(١)، فقال^(٢): «وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً، اِسْمِيَّةً^(٣)، «مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«فَعْلِيَّةٌ مِثْلُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، ولم^(٤) يذكر^(٥) الظرفية^(٦) لأنها راجعة إلى الفعلية^(٧). وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها، لا تقتضي

(١) كالمفرد. (٢) مصنف. (٣) وإنما أتى بقدر لقلته بالنسبة إلى المفرد. (٤) صفة. (٥) جواب سؤال مقدر تقديره معلوم. (٦) مصنف. (٧) وكذا لم يذكر الشرطية. (٨) إذا كان المقدر فيها فعلاً وإن كان اسم فاعل فهو قسم من المفرد.

وَالْخَبَرُ^(١) قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ: زَيْدٌ^(٢) أَبُوهُ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ^(٣) أَبُوهُ؛

(١) واعلم أن الأصل في الخبر المبتدأ مفرد لكن قد يكون الخ.
(٢) مثال للجملة الاسمية.
(٣) مثال للجملة الفعلية.

(قال: والخبر قد يكون جملة) لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في أن الإنشائية ولو كانت قسمية صح أن تكون خبراً للمبتدأ، ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته، وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكاً بأن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالاً من أحواله إلا بتأويل مثلاً إذا قلت: زيد أضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه ذلك. (قوله: ولم يذكر الظرفية) لم يذكر الشرطية أيضاً؛ لأن الشرط عند أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية ولو بالآخرة. (قوله: والجملة مستقلة) لاشتغالها على الفائدة ومحلها، فإذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة

(قوله: إن الخبر المعروف يجوز الخ) بأن يقدر المرفوع دون الاسم. (للبشارة الخ) فإن كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثير أو الكثرة دليل الأصالة. (قوله: ولو كانت قسمية) إنما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال: ثلث أنه لا يجوز أن تكون قسمية؛ نحو: زيد والله لأضربنه. (قوله: متمسكين بما لا طائل تحته) قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم، وإنما أتوا به من إيهام لفظة الخبر، وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب. (قوله: والإنشاء ليس حالاً من أحواله)؛ لأن الإنشاء إعلام من حالة عرضت للمتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك. (قوله: بأن الخبر يجب الخ) أي: مدلول الخبر يجب أن يكون حالاً من حال المبتدأ فيه أنه إن أراد أنه يجب أن يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبراً في نحو: زيد قائم أبوه؛ لأن قيام الأب ليس حالاً من أحوال زيد، وقد اعترف السيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به، وإن أراد أعم من مدلوله الصريح والضماني، فلا يخفى أن قولنا: زيد أضربه يدل على كون زيد بعينه يتعلق به طلب الضرب كما أن زيد قام أبوه يدل على كون زيد بعينه قام أبوه فتدبر. (قوله: واستحقاقه الخ) عطف تفسيري لكونه مقولاً في حقه لدفع ما يتوهم من أن التأويل بمقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه، فلا يصح زيد أضربه إلا بعد تقدم أضربه. (قوله: ولو بالآخرة) أي: بالتقدير كما في قوله تعالى: «مَنْ لَمْ يَجِدْ صِيَامًا تَنَزَّاهُ»؛ أي: فعليه صيام ثلاثة أيام، أو فيجب في الصباح جاء فلان بأخيرة بفتح الخاء؛ أي: أخيراً. (قوله: لاشتغالها على الفائدة) أي: المسند؛ لأنه المقصود بالفائدة ومحلها؛ أي: ما يقوم به وهو المسند إليه.

الإنشاء، ولا بغير القسمية رداً على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لأضربنه، وفي التنزيل: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» (عصام). (قوله: والخبر قد يكون جملة اسمية وفعلية) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كالخبر المفرد، وإنما خص هذا الحكم بالخبر مع أن المبتدأ أيضاً يكون جملة مأولة بمفرد؛ نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ لاختصاص ما فرع عليه بقوله: فلا بد من عائد بالخبر، واعلم أنه كما أن الأصل في الخبر الأفراد، كذلك الأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأن المطلوب به في الأغلب ثبوت الوصف الذي هو مبدأ الخبر؛ نحو: زيد قائم؛ إذ المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر، وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه، وبشرط أحد الأمور الثلاثة عند تعريفه أو كونه متضمناً للاستفهام؛ نحو: من أبوك، أو أفعل تفضيل هو مبتدأ جملة كانت صفة لنكرة؛ نحو: مررت برجل خير منه أبوه، فإن خيراً عند سيبويه مبتدأ خلافاً لغيره، ولغة الفارسي يساعد غيره حيث يجيء فيها، كيست بذرته، وبهترست ازويدراو، وقوله: وإذا كان الخبر الخ، يشير إلى أن قوله: فلا بد الخ، تفريع على كون الخبر جملة. (قوله: والجملة مستقلة الخ) أي: أنها من حيث هي مع قطع النظر عن إرادة معنى مصدري بها وعن إرادة لفظها مستقلة بنفسها؛ لاشتغالها على المسند والمسند إليه، فلا يرد نحوه: «لا إله إلا الله أفضل الذكر»، ولا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، لكن ينتقض بطلب الأسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها، ومن ثم كان المفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدأ إلا فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث، ومثله المصدر المأول بالصفة، فالأوجه أن يقال: أن سبب ربط الخبر؛ إما اتحاده

الارتباط بغيرها، «فَلَا بُدَّ» في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ «مِنْ عَائِدٍ» يربطها^(١) به^(٢)، «وَذَلِكَ» العائد: إما ضمير، كما في المثالين المذكورين^(٣)، أو غيره، كاللام في^(٤): نَعَمْ الرجل^(٥) زيد. ووضع المظهر في موضع^(٦) المضمر في نحو: ﴿لَمَّا تَ﴾ ما^(٧) لَمَّا تَ ﴿١﴾ وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ^(٨) في نحو: ﴿قُلْ هُوَ﴾ الله أَحَدٌ ﴿١﴾. «وَقَدْ يُحَذَفُ» العائد إذا كان ضميراً^(٩).

(١) أي: الجملة. (٢) مبتدأ. (٣) في المتن. (٤) أي: العائد. (٥) فعل المدح والرجل فاعله والجملة خبر مقدم. (٦) وكذا كل مبتدأ فيه معنى الاستفهام لا يجب أن يكون مصدر ضمير نحو: من أبوك ومن ربك ونحوهما. محمد. (٧) استفهام. (٨) اللام للوقت. (٩) شأن. (١٠) استئناف أو اعتراض أو عطف على لابد. (١١) خبر كان.

فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَقَدْ يُحَذَفُ،

أصلاً، فكان ذكره لغواً بخلاف ما إذا كان فيها رابط، فإنه وإن لم يكن محلاً لتلك الفائدة لكنه يصير محلاً للفائدة التي تضمنها الرابط، فإن الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحاً أو ذماً وغير ذلك. (قوله: فلا بد هي الجملة) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤولاً بتأويل المشتق، نحو: هذا القاع عرّج كله، القاع، المكان المستوي، والعرّج: شجر ينبت في السهل، والمعنى: هذا المكان المستوي غليظ، وكله تأكيد للخبر، قال الكسائي: لا بد في الخبر مطلقاً من عائد، واستدل بالإجماع على أن في خبر كان ضميراً حتى قالوا: معنى قولهم: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو، ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان، وأجيب عنه بأن في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان، ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل، فلم يكن بد من الضمير. (قال: من عائد) خبر لا وليس متعلقاً باسم لا، ولا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف. (قوله: كاللام في

(قوله: أصلاً) لا باعتبار الفائدة التي اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالاً من أحواله ولا باعتبار ما تضمنها الرابطة لعدم التضمن. (قوله: فإنه وإن لم يكن الخ) أي: وإن لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة التي اشتملت عليها الجملة، لكنه محل للفائدة التي تضمنها الجملة باعتبار الرابطة، فإن قولنا: زيد أبوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وهذا أولى مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك؛ لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة وإطراده في كل مسند سببي. (قوله: وكذا لا بد الخ) أما في المشتق المسند إلى متعلق المبتدأ فلاجل أن يصير المبتدأ محلاً للفائدة، وأما في المسند إلى المبتدأ فلاجل يبقى بلا فاعل. (قوله: والعرّج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم، واحدة عرّجة السهل زمين نرم والغليظ ستر. (قوله: وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ ولا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد. (قوله: فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو. (قوله: ولا لنصب الخ) أي: لو كان من عائد متعلقاً بالاسم والخبر محذوفاً؛ أي: لا بد من عائد لها لكان منصوباً منوناً لكونه حينئذ مشابهاً بالمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق، واسم لا إذا كان مضافاً أو

مع المبتدأ، أو مع ما يتعلق به، فما اختلف فيه الاتحاد بأن يكون تارة مع المبتدأ وتارة مع متعلقه كالمشتقات والجمل، فلا بد له من عائد؛ ليكون علامة الاتحاد، وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج إلى العائد (اطه وي). (قوله فلا بد في الجملة الواقعة خبراً) والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى أنه جعله مستتراً في هذا أسد، وكان منشؤه عدم تنبّه لكون قولهم: هذا عرّج كله مأولاً، وقوله: إما ضمير؛ أي: مطلقاً وهو الأصل؛ لأنه الموضوع لهذا الغرض، فلذا يرتبط به مذكوراً ومحذوفاً. (قوله: كاللام في نعم الرجل) على رأي فإنها؛ إما لاستغراق الجنس كما ذهب إليه البعض، والجنس: مشتمل على المخصوص وغيره؛ لأن زيدا من أفراد الرجل المراد به الجنس فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي، وإما للتعريف العهدي كما ذهب إليه الآخر، والمعهود هو المخصوص فلا حاجة إلى الضمير، وأورد أن الجملة إنشائية فلا بد فيها من التأويل بمقول في حقه نعم الرجل، فيكون الخبر مفرداً إلا أن يكون هذا على قول من جوّز وقوع الإنشائية خبراً بلا تأويل، وأيضاً إن هذا يستلزم جواز: نحو: زيد مات الناس، إلا أن يقال: إن في زيد نعم الرجل، ارتباطاً لما قبله بخلاف هذا المثال. (قوله: ووضع المظهر الخ) أي: الذي مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتخيم في السعة، وفي الشعر مطلقاً (عصام)، فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه، وقوله: ﴿مَّا لَمَّا تَ﴾؛ أي: ما هي؛ يعني: أي شيء هي، ونحو: زيد قام أبو طاهر. (قوله: نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) قيل: ومن هذا القليل قولهم: نطقي حسبي الله، وقوليك لا إله إلا الله، ومقولي: زيد قائم، وفيه أن هذا ليس من باب الإخبار بالجملة، بل بالمفرد؛ لأنها قصد لفظها إلا أن يقال أنها جملة باعتبار الأصل وغايتها التجوز وهو جائز فافهم. (قوله: وقد يحذف العائد إذا كان ضميراً) من الخبر الجملة، وقال سيبويه بضعفه، والكوفيون لا يجوّزون ذلك في غير الشعر ويردّه القرآن، ثم إن هذا الحذف إما قياساً إذا كان الضمير مجروراً بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الأول؛ نحو: البر الكريستين، وإما سماعاً في غيره نحو: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، ونحو: كله لم أصنع،

نعم الرجل، لأنه للمهد. (قوله: ووضع المظهر موضع المضمير) إن كان في معرض التخصيم جاز قياساً، وإلا فمند سبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز مطلقاً وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾؛ أي: لا نضيع أجرهم. (قوله: وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) قيل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور، وقولك: مقولي زيد قائم. (قوله: إذا كان ضميراً) وذلك الحذف قياسي إذا كان الضمير مجزوراً بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة إن كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم، وكذا إن كان معرفاً باللام؛ نحو: البئر الكر بستين درهماً؛ لأن التعريف غير مقصود كما في قوله: وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يُسَبِّحُنِي، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، فالعامل فيه الخير، حينئذ ينبغي أن يقدر منه مؤخراً؛ لئلا يحتاج إلى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً، وسماعي إن كان غير ذلك، وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع، قال قدس سره في الحاشية: الكز: دوازه شتر دواز مهدب، انتهى، الكز: اثنا عشر وسقاً،

مشابهاً ينصب، وفي الاكتفاء على المانع اللفظي إشارة إلى أنه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فإن البد في اللغة الفراق، في الصحاح قولهم: لا بد منه لا فراق منه، ولا تفاوت بين أن يقال: لا فراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد في إفادة كل منهما اشتراط العائد ولزومه إياها. (قوله: لأنه للعهد) اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة جميع أفراد الرجل مبالغة أو بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة، أو بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا؛ لأن الإبهام يناسب الكمال والتعظيم، ويؤيده تثنيته وجمعه؛ نحو: نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائداً فقد قيل على الأولين لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقتها له، وزيفه الرضي بأنه لا يجوز زيد ضرب رجل مع أن رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمير على ما توهم، كيف وقد صرح في شرح التلخيص بأن من وضع المضمير قولهم: نعم رجلاً مكان نعم الرجل فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه. (قوله: جاز قياساً) في الخبر وغيره كقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَلَوَّكُمُ الْمَاءَ لَمَّا تَلَوَّكُمُ الْمَاءَ﴾؛ أي: ما هي. (قوله: وعند الأخفش يجوز مطلقاً) أي: في الشعر وغيره، ولفظ الأول وغيره والآية مثال لهما. (قوله: لا حاجة إلى العائد الخ) يعني: أنه يحتاج إلى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التي يكون محلها المبتدأ وإذا كان الخبر تفسيراً للمبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التي يشملها من غير حاجة إلى الرابط. (قوله: عين المبتدأ) أي: معنى. (قوله: وهو صفة) أي: مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر مقدماً على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي. (قوله: معرفاً باللام) أي: بلام العهد الذهني؛ لأنه في المعنى كالنكرة. (قوله: وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يُسَبِّحُنِي) آخره:

فَمَسَّبَيْتُ لُثْمَةً قُلْتُ لَا يَمْنِينِي

فإن يسبني صفة فإن يسبني صفة اللثيم وليس حالاً؛ لعدم إفادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى: استمر مني المرور على لثيم حاله وصفته السب لي فمضيت عنه وما تعرضت له، ثم قلت: إنه لا يقصدني بل غيري، وكلمة: لثمة هي العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل. (قوله: والعامل فيه الخبر) أي: البئر الكر كائن بستين كائناً منه. (قوله: إذا كان ظرفاً) أي: إذا كان الحال ظرفاً أو العامل ظرفاً. (قوله: وسماعي إن كان غير ذلك) أما في المجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَبَّحْتَ وَقَفَّرْتَ﴾؛ فإن ذلك من عزم الأمور؛ أي: منه، وأما في المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً أو بصفة محلاً؛ نحو: زيد أنا ضارب ولا يختص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين كذا في الرضي. (قوله: لا في الضمير المرفوع) لكونه عمدة. (قوله: الكر اثنا عشر الخ) لما كان ما في الحاشية غير مراد بتفسير

لقيام قرينة نحو: (البرُّ) (١) الكُرُّ (٢) يَسْتَيْن (٣) دِرْهَمًا (٤) و(السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدْرَهَم (٥) أي: الكُرُّ مِنْهُ (٦) وَمَنَوَانٍ مِنْهُ (٧)، بقرينة (٨) أَنَّ بَائِعَ الْبُرِّ وَالسَّمْنِ لَا (٩) يَسْعُرُ (١٠) غَيْرُهُمَا. «وَمَا (١١) وَقَعَ ظَرْفًا (١٢)» أي: الخبر (١٣) الذي وقع ظرف زمان (١٤) أو مكان أو جاراً ومجروراً (١٥) «فَالْأَكْثَرُ (١٦)» من النحاة، وهم البصريون (١٧) «عَلَى أَنَّهُ (١٨) أي: الخبر الواقع ظرفاً (١٩) مُقَدَّرٌ (٢٠)» أي: مؤول (٢١) بِجُمْلَةٍ (٢٢) بتقدير الفعل فيه (٢٣)، لأنه إذا قدر فيه (٢٣) الظرف.

(١) أي: الخطئة. مبتدأ أول. (٢) مبتدأ ثان. (٣) خبره. (٤) تمييز. (٥) تخصصه بالصفة المحذوفة وهو منه. (٦) صفة الكر. (٧) صفة منوان. (٨) متعلق بيحذف. (٩) أي: لا يبين. (١٠) بايع. (١١) مبتدأ. (١٢) أو جارياً مجرأ وهو الجار والمجرور. (١٣) إشارة لا موصولة ما. (١٤) نحو: القتال يوم الجمعة. (١٥) نحو: الكُرُّ يستين. (١٦) مبتدأ ثان. (١٧) أي: كانوا. (١٨) زمان أو مكان. (١٩) خبر إن. (٢٠) بفعل مع فاعله. (٢١) الباء للسمية. (٢٢) أي: في الخبر الظرف. (٢٣) أي: في الخبر الظرف.

وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ (١) عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ (٢) بِجُمْلَةٍ

(١) أي: أكثر النحاة من البصريين خبره كائنون على أن ذلك الخبر الواقع ظرفاً مقدر. (٢) أي: مؤول بتقدير الفعل وهذا تفسير باللائم فيه.

والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمد: المن. (قال، وما وقع ظرفاً) أو جارياً مجرأ وهو الجار والمجرور؛ لأنه يوافقه في الأحكام، ولهذا جعل بعضهم الظرف اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً، فيجوز أن يراد هذا الإطلاق كما هو ظاهر الشرح. (قوله، أي: الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان) ههنا فوائد أولها: أنهم قالوا: إن ظرف الزمان لا يقع جارياً على اسم العین؛ أي: ما يقوم بنفسه، ويعبر عنها

الكر بينه المحشي رحمه الله، فالوسق بالواو وسكون السين المهمة والقاف على هذا: حمل البعير على ما في الصحاح نقلاً عن الخليل. (قوله: والمد) بضم الميم وتشديد الدال المهمة كيل يسع فيه المن، والمن: رطلان، والرطل: اثنتا عشرة أوقية، والأوقية: أربعون درهماً كذا في القاموس. (قالوا: إن ظرف الزمان الخ) في شرح أنفية الشيخ السيوطي لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور، وأجازه قوم إن كان فيه معنى الشرط: نحو: الرطب إذا جاء الجر وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت؛ نحو: الليلة الهلال والرطب شهري ربيع، أو يضاف إليه اسم معنى عام؛ نحو: أكل يوم ثوب؛ أي: لبسه، أو يعم الزمان خاص؛ نحو: نحن في شهر كذا أو مسؤول به عن خاص؛ نحو: في أي الفصول نحن، ويجوز الإخبار عن اسم المعنى مطلقاً سواء وقع في جميمة؛ نحو: حملة وفصالة ثلاثون شهراً أو أكثره؛ نحو: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ»، أو بعضه؛ نحو: الزيارة يوم الجمعة انتهى، وفي شرح التسهيل: مذهب الجمهور أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أم جر يفي من غير تفصيل، وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف، وفي العباب: ظرف الزمان لا يكون خبراً إلا عن حدث غير مستمر؛ أي: لا يكون خبراً عن اسم عين أو عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة، ولا يجوز طلوع الشمس

ثم إن الكر: اثنا عشر وسقاً، والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمد: المن، وقوله: منوان، ثنية منا بوزن عصا، وهو الأفصح، وقد يقال: من بالتشديد كما ترى، والمن: رطلان، والرطل: مئة وثلاثون درهماً. (قوله: أي: الكر منه) الجار والمجرور حال من ضمير يستين، والظرف في قوله: السمن منوان منه الخ، صفة منوان، فلذا صح الابتداء به، وقوله: لا يسعر من التسعير، وفي لغة قباده زاده السعر نرخ، والتسعير نرخ نهادن. (قال المصنف: وما وقع ظرفاً الخ) لما بين فيما سبق أن خبر المبتدأ قسمان خبر مفرد وهو الأصل الأكثر، وخبر جملة وهو الأقل، والحال أن الخبر قد يكون ظرفاً، أراد أن يبين أن الخبر الظرف هل هو من القسم الأول أم من الثاني؟ فقال: وما وقع الخ؛ أي: خبر وقع منصوباً بتقدير في أو جاراً ومجروراً فالأكثر الخ، وحاصله: أن فيه اختلافاً بينهم وهو ناشئ من الاختلاف في تقدير متعلق الظرف. (قوله: أي: الخبر الذي الخ) خص لفظ ما بالخبر مع أن الحكم غير مختص به، بل يجري في الصفة والحال والصلة؛ لأن الكلام في خير المبتدأ، وقوله، وقع ظرف زمان؛ أي: وقع جزؤه؛ لأن الخبر هو الظرف مع فاعله فيه مسامحة. (قوله: أو جاراً ومجروراً) واعلم أن الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان، وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف ههنا، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المجاز فاعرفه، وقوله: على أنه كلمة على لم يوجد في بعض نسخ المتن، وإنما قدره الشارح؛ لتصحيح الحمل. (قوله: مقدر؛ أي: مأول) الغرض من هذا التفسير دفع ما اعترض به الفاضل الهندي، وحاصله: أن المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف، وظاهر العبارة أن الخبر مقدر بها، وحاصل الدفع: أن التقدير بمعنى التأويل والفرض، فمعناه أن الظرف مأول ومفروض حال كونه ملتصقاً بجملة، ثم إنهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم: الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده، وقال بعضهم: هو الظرف، وقيل: هو الفعل مع الظرف، وخير الأمور أوسطها، والدليل عليه أن الكلام تام المعنى بلا احتياج إلى ذلك الفعل المقدر، وما اتفقوا عليه من تقدير

بالجنة أيضاً، قيل: لأن العين لا تعلق لها بالزمان، وفيه أن الظرف مطلقاً متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى، وأن المعنى؛ أي: ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان إلا باعتبار معنى الحدث، فالوجه أن يقال: إن الزمان لا يتعلق بحصول العين، واستقرارها لعدم الفائدة؛ إذ الأزمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الأمكنة، فإنها ليست ظرفاً إلا لبعضها، وفيه أن كون الأزمنة ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلاً بكونها معها، مثلاً يفيد قولك: الزمان في الخريف سامعاً لم يعرف كونه في الخريف، وثانيتهما، ما قاله الشيخ الرضي وهو أن ظرف الزمان إن كان خيراً من معنى باعتبار حدوثه فإن استغرق ذلك المعنى جميع الأزمنة أو أكثره وكان اسم زمان نكرة رفع غالباً؛ نحو: الصوم يوم والسير شهر؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية، ويجوز نصبه وجره بفي خلافاً للكوفيين، فإن في عندهم للتبعض، وإن كان معرفة لم يكن الرفع حثافاً كالأول وإن لم يستغرق فالأغلب نصبه أو جره بالاتفاق، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ فللتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر، وثالثها، ما قاله وهو أن ظرف المكان إذا كان خيراً عن اسم عين فإن كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح؛ نحو: أنت مني مكان قريب؛ أي: مكانك مني مكان قريب أو أنت مني ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، ورابعها، ما قاله أيضاً وهو أن كلاً من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه إذا كان متصرفاً وموقتاً محدوداً وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة؛ نحو: دارك مني فرسخ، ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين؛ أي: ذات مسافة فرسخ، وذو مسافة سري ليلة، ومني متعلق بمداول الخبر؛ أي: بعيدة أو بعيد هذا القدر، وأما انتصاب؛ نحو: داري خلفك أو من خلفك فرسخين وميلاً ويوماً وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة؛ أي: بعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء في امتلاء الإناء ماء مائى، وقيل: انتصابه على الحالية

يوم الجمعة، لعدم الفائدة؛ وذلك لأن زيداً لا يقع يوماً لأن زيداً يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت، وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى، فعلم أن ما نقله المحشي من إطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذي ذكره الشارح الرضي موافقاً لابن مالك مذهبه لما قيل: ومن المجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقاً وعمله بأن الإخبار عن الجنة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجنة دون جنة بخلاف المكان، ثم اعترض على نفسه بأن قولنا: الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف أن الرمان يحدث في الخريف، ولا يخفى أن الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة، فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشيء. (قوله: لا يقع جارياً الخ) أي لا يقع خيراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً. (قوله: لأن العين الخ)؛ وذلك لأن الزمان باعتبار تجدد ظرف للأمر المتجدد. (قوله: وفيه أن الظرف مطلقاً) سواء كان زماناً أو مكاناً متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقاً لا يقع جارياً على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان. (قوله: وإن المعنى الخ)؛ إذ اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته، بل باعتبار حدوثه مقارناً وهذا التعلق حاصل لاسم العين أيضاً، فلا وجه لتخصيص اسم العين بأنه لا يقع ظرف الزمان جارياً عليه فإن قيل: مراد القائل أن اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الإخبار به لحصوله في جميع الأوقات قلت: فلا يكون الدليل مثبتاً للحكم المطلق لعدم جريانه في الأعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة. (قوله: لأن الأزمنة الجزئية) أي: المميّنة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى؛ لأن المخلوقات شاملة للمعاني أيضاً فالقول بأن مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم إنما يجري فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز على اسم المعنى؛ لأنهم صرحوا بأن ظرف الزمان يقع جارياً على اسم المعنى. (قوله: بعضها بها) أي: بعض المخلوقات بالأزمنة الجزئية. (قوله: إلا لبعضها)؛ لأن ظرفية المكان على الحقيقة هو شغلها إياه. (قوله: خلافاً للكوفيين) في شرح التسهيل: منع الكوفيون النصب والجر بفي ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعض فيما يقصد به الاستغراق، وفي الرضي خلافاً للكوفيين؛ لأن في عندهم يوجب التبعض، فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف في الجر بفي. (قوله: وإن لم يستغرق) أي: إن لم يستغرق ذلك جميع الأزمنة أو أكثرها، بل وقع الفعل لأقل الزمان. (قوله: فالأغلب نصبه أو جره) سواء كان الزمان معرفة أو منكر؛ نحو: الخروج يوماً، أو في يوم والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة وربما رفع. (قوله: بالاتفاق) أي: بين البصريين والكوفيين. (قوله: وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾) لم تستغرق أفعال الحج لجميع أزمنة الأشهر؛ أعني: شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة ولا أكثرها. (قوله: مستغرقة لجميع الأشهر) وليست تلك الأشهر محلاً لما سوى أفعال الحج. (قوله: فإن كان غير

ويجوز انتصابه على المصدرية؛ أي: بعد فرسخين. (قال: فالأكثر) الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فإن ما في ما وقع موصولة أو موصوفة. (قال: على أنه) أي: كائنون واقعون عليه. (قال: مقدر: أي: مؤول بجملة) جمل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الظرف وذكر الباء في الجملة، قيل: في توجيهه أن الباء زائدة دخلت على التمييز؛ نحو: زيد طيب باب؛ أي: أباه، والمعنى: أن الظرف مقدر من حيث إن له جملة أو من حيث إنه جملة؛ أي: مفروضة أنه جملة لنيابته عن الجملة، أو أن الباء للإلتصاق والمعنى: أن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الإلحاق، يقال: قدرت هذا بذلك؛ أي: ألحقته به، والمعنى: أن الظرف ملحق بالجملة إلحاق الجزئي بالكلّي، وأحسن التوجيهات ما في الشرح. (قوله: بتقدير الضم) وهو من الأفعال العامة الشاملة للأفعال غالباً كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا انشاق الذهن إليها بحسب المقام، ولا يجوز إظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ فمعناه ساكناً غير متحرك. (قوله: لا بد له من متعلق) اتفق النحاة على ذلك، وفيه بحث؛ لأن في مثل زيد في الدار للظرفية، وهي نسبة لا تقتضي إلا ظرفاً ومظروفاً، أما الظرف فمدخولها، وأما المظروف فهو زيد ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر، إن قيل: هذا إنما يصح إذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو، والحكم فيه ليس إلا بهو هو. قلنا: لا نسلم أن الحكم ليس إلا بهو هو، ولا بد

متصرف) وهو ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير في أو مجروراً بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه بمعنى في أو انجراره بمن كذا في الرضي. (قوله: فلا كلام الخ) أي: بل يجب نصبه إجماعاً؛ نحو: زيد عندك إلا إذا كان خبراً عن المكان؛ نحو: داري خلفك ومنزلي أمامك، فإنهم جوّزوا رفعه في السمة. (قوله: أي مكانك الخ) يعني: أنه باق على الظرفية، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أو من الخبر وهذا عند البصريين، وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف. (قوله: فالرفع مرجوح) نحو: زيد خلفك وداري أمامك؛ لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر. (قوله: متصرفاً) احتراز من غير المتصرف؛ نحو: ضحوة معينة؛ نحو: مجيئك ضحوة، فإنه يلزمه النسب على الظرفية إجماعاً. (قوله: وموقتاً محدوداً) الموقت الممين واحتراز به عن المبهم، والمحدود ما ضرب له حد واحتراز به عما إذا كان غير محدود؛ أي: مختصاً فإنه لا يجوز الرفع ولا النصب؛ نحو: زيد دارك وشأنك إلا فيما سمع؛ نحو: زيد جنبك، ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه وكذا في شرح التسهيل، وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسري. (قوله: وأما انتصاب؛ نحو: داري الخ) أي: انتصاب فرسخين وميلاً ويوماً وليلة مع كونه محدوداً مخبراً به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة، ويجوز رفعه، وخلف ظرف للخبر؛ أي: ذات مسافة فرسخين خلف دارك أو هما خبران. (قوله: فالفرسخان مبعدان) يعني: أن التمييز في الأصل فاعل بعدت إذا جعلته متمدياً كما أن الماء فاعل امتلأت إذا جعلته متمدياً. (قوله: وقيل الخ) قال المبرد: أنه حال من الضمير في الظرف؛ أي: ذات مسافة فرسخين. (قوله: لم يصح نسبة التقدير الخ)؛ لأن الظرف مذكور لا مقدر. (قوله: وذكر الباء في الجملة) أي: أن الجملة مقدرة لا مقدر بها. (قوله: من حيث أن له جملة) فيكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه. (قوله: أو من حيث إنه جملة) فالتمييز لما انتصب عنه. (قوله: أي: مفروض الخ) كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة. (قوله: إن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة) والفرض راجع إلى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة، ولا يخفى تكلفه. (قوله: إلحاق الجزئي بالكلّي) يعني: أن الظرف فرد من أفراد الجملة لا إلحاق الجزء بالكل؛ إذ ركنا الجملة المسند إليه والمسند. (قوله: وأحسن التوجيهات الخ)؛ إذ لا يخفى ركابة ما سواه. (قوله: غالباً) وإن اشتهر بينهم إن الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفاً من الأفعال العامة، والتحقيق ما حذف واستقر مكان عمله. (قوله: فمعناه ساكناً غير متحرك) لا حاصلًا وكائنًا فالعامل من الأفعال الخاصة فلذا جاز إظهاره. (قوله: اتفق النحاة على ذلك) ذكر في شرح التسهيل: قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أربعة مذاهب: أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل، والثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلاً؛ نحو: كان واستقر وهو اختيار البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد، وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين، والرابع: أنهما قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

الفعل يصير جملة فعلية^(١) بخلاف ما^(٢) إذا قدر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه^(٣) يصير حيثئذ^(٤) مفرداً. ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له^(٥) من متعلق عامل^(٦) فيه^(٧)، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى^(٨). ووجه الأقل أنه^(٩) خبر، والأصل في الخبر الإفراد^(١٠). ثم^(١١) إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز^(١٢) تأخيرها، لكنه^(١٣) قد يجب لعارض كما أشار إليه^(١٤) بقوله^(١٥): «وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا^(١٦) عَلَى مَا^(١٧) لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ»

(١) صفة جملة. (٢) أي: الصورة التي حصلت بتقدير اسم الفاعل. (٣) أي: خبر. (٤) أي: حين إذا قدر اسم الفاعل. (٥) أي: الفعل. (٦) صفة متعلق. (٧) حالية. (٨) من الفرع وهو الاسم. (٩) أي: الظرف. (١٠) لتوقف الركنان. (١١) معطوف على مقدر أي: فرغنا من المبتدأ والخبر. (١٢) ثم إن آه. (١٣) إلا. (١٤) أي: إلى وجوب التقديم. (١٥) مصنف. (١٦) اشتمال الدال على المدلول. (١٧) موصولة.

وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا^(١) عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ

(١) على صحت.

لذلك من دليل مع أن تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو إلا بتأويل. (قوله: والأصل في العمل هو الفعل) وللقياس على نحو الذي في الدار، وكل رجل في الدار، إن قيل: تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه. قلنا: المتبادر إلى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فإذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل. (قوله: والأصل في الخبر الإفراد) ليتوافق الركنان ولا يخفى أن عدم إفادة الزمان والتقوي يقوي الإفراد. (قوله: وجاز تأخيرها) للتوسع وعدم التضيق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لفهم أوسع اللغات. (قوله: لكنه قد يجب) الأحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره.

(قوله: ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر): لأن ذات زيد مظهر للدار من غير اعتبار أمر آخر فما قيل: الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو حصوله، فلا بد من تقدير ليس بشيء. (قوله: بتأويل) بأن يقال: معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار. (قوله: والقياس على نحو الخ) فإن المتعلق هنا فعل بالاتفاق؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة وكذا المبتدأ التكررة المصدرة بكل إذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته إلا جملة. (قوله: المتبادر إلى الذهن الخ) التبادر محل تردد فإن المتبادر من الظرف الواقع خبراً معنى المفرد؛ لأنه أسهل ارتباطاً بالمبتدأ. (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن عدم إفادة الظرف الواقع خبراً للزمان وعدم إفادته تقوي الحكم يقوي كون متعلقه مفرداً، إذ لو كان متعلقه الفعل لأفاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولأفاد التقوي باعتبار تكرر الإسناد الحاصل من إسناده إلى الضمير المستتر الراجع إلى المبتدأ، ولا يخفى أن هذا يقوي عدم تحمل الظرف للضمير وإلا لأفاد التقوي. (قوله: الأحكام الخمسة الخ) أي:

الوجوب والندب

المتعلق فالظاهر أنه لرعاية أمر لفظي حيث إن الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى، فهو معمول فلا بد له من عامل، لا أن المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر، فإن العربي القح يقول: زيد في الدار، ويفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياج إلى تقدير، وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف، أو محذوف مع الفعل، وقال أبو علي ومن تبعه: أنه منتقل وإليه يشير كلام المصنف، وقوله: بتقدير الفعل؛ أي: بسبب تقدير متعلق الظرف فعلاً عاماً شاملاً للأفعال غالباً كالحصول والاستقرار للدلالة الظرف عليه، فلذا سمي مستقراً، والأظهر أنه سمي مستقراً؛ لأنه استقر فيه الضمير، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا دلت القرينة على تقديرها؛ نحو: من لك بالمهذب، من يضمن لك، ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، خلافاً لابن جني ولا شاهد له، وفي ابن عقيل وقد صرح به شذوذاً في قوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ

وَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

ومما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر في الظرف المستقر كائن أو كان، فهو من كان التامة بمعنى: ثبت، لا من كان الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع الخبر، فيقدر كان، ويتسلسل التقديرات (حواشي الألفية). (قوله: وجه الأكثر الخ) أي: حجتهم ودليلهم على كون الجملة مأولة بجملة أن الظرف الخ، وقد يقال: إن الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملاً قوياً، فملاحظة كونه خبراً أولى، والأصل في الخبر الإفراد؛ أي: ليتوافق الركنان؛ أعني: المبتدأ والخبر، وفيه أن الظرف بنفسه خبر، وتقدير العامل رعاية لأمر لفظي وسد لخرم قاعدتهم، فرعاية ما دعى إلى تقديره أولى من رعاية كونه خبراً (عصام) فليراجع. (قال المصنف: على ماله صدر الكلام) أي: على دال ماله، ففيه مسامحة بإطلاق وصف الدال على المدلول، والاشتمال أيضاً: من اشتمال الدال، وفي الهندي ولا يرد زيد من أبوه؛ لتصدر من على جملة،

أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فإنه^(١) يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته^(٢) «مِثْلُ: مَنْ أَبُوكَ؟» فَإِنَّ (مَنْ)^(٣) مبتدأ مشتمل^(٤) على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام فَإِنَّ معناه^(٥) أَهَذَا أَبُوكَ أَمْ ذَاكَ، وَأَبُوكَ خبره^(٦)، وهذا^(٧) مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة إلى أَنَّ (أَبُوكَ) مبتدأ^(٨) لكونه معرفة^(٩) و(مَنْ) خبره الواجب^(١٠) تقديمه^(١١) على المبتدأ، لتضمنه^(١٢) معنى الاستفهام. «أَوْ»^(١٣) كَأَنَّ أي: المبتدأ والخبر «مَعْرِفَتَيْنِ»^(١٤) متساويين^(١٥) في التعريف أو غير متساويين^(١٦)، ولا^(١٧) قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً نحو: زيد المنطلق^(١٨).

(١) علة لتفسير قوله ما له صدر الكلام بقوله هل معنى. (٢) علة وجوب. (٣) خبر إن. (٤) صفة مبتدأ. (٥) أي: معنى من أبوك. (٦) أي: خبر من. (٧) أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره. (٨) مؤخر. (٩) بالإضافة. (١٠) صفة الخبر. (١١) لتلا يظل صدارته. فاعل وجب. (١٢) علة وجوب التقديم. (١٣) عطف على جملة كان مشتملاً. (١٤) خبر كان. (١٥) نحو: أنت أنت وشعري. (١٦) نحو: الرجل غلام زيد فإنهما غير متساويين في التعريف. (١٧) حاله. (١٨) مثال ما لم يكن قرينة.

مِثْلُ: مَنْ أَبُوكَ، أَوْ كَأَنَّ مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ

وقوله: كالاستفهام تمثيل للمعنى، قيل: والمعنى الذي يقتضي صدر الكلام ستة:

(شعر فارسي)

شش جيز بود مقتضى صدر كلام
در طبع فصيح شده أين نظم تمام
شرط وقسم وتعجب استفهام

نفي ولام الابتداء كشت تمام
والأمثلة غير خافية، وقوله: حفظاً لصدارته؛ أي: الاستفهام، وليعلم السامع من أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواعه. (قوله: فَإِنَّ معناه أَهَذَا أَبُوكَ الخ) فأقيم من مقام أَهَذَا أم ذاك للاختصار، وقوله: لكونه معرفة؛ أي: ولكون من نكرة، والمسوّغ للابتداء به العموم كما مر؛ أي: ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وسيبويه يجوز في مبتدأ كان متضمناً لمعنى الاستفهام، ولا يخفى أن لفظ مَنْ وإن كان نكرة لفظاً إلا أنه معرفة من حيث المعنى كما أشار بقوله: فَإِنَّ معناه أَهَذَا أَبُوكَ الخ، والمصنف مال إلى هذا، وأما في الجملة الخبرية فلا يكون النكرة مبتدأ مع كون الخبر معرفة بالاتفاق؛ ولهذا حكموا في قوله:

وَلَا يَكُ مَرْقُوفٌ مِثْلُكَ الْوَدَاعَا

بالقلب. (قال المصنف: أَوْ كَأَنَّ معرفتين) أي: معلومين للسامع، ولا يلزم من هذا عدم الإفادة؛ لجواز أن يكون النسبة بينهما مجهولة. (قوله: متساويين في التعريف أو غير متساويين) كقوله:

أَنَا أَبُو السَّخْمِ وَسُغَرِي سِغَرِي

يعني: شعري^(١) الآن شعري في الماضي في الفصاحة، ثم إن مراتب التعريف عند سيبويه هكذا: المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارات، ثم المعرف باللام والموصولات، وعليه الجمهور وسيأتي. (قوله: ولا قرينة على كون أحدهما

(قال، مشتمل) اشتغال الدال على مدلوله سواء كانت دلالاته بنفسه أو بما يجاوره من أمر متقدم عليه؛ نحو: أزيد قائم، أو أمر متأخر عنه؛ نحو: غلام من جاءك. (قوله: على معنى وجب له صدر الكلام) أي: صدر داله أو صدر نفسه مسامحة. (قوله: كالاستفهام) وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتي في فله درهم، وبالجمله ما يغير أصل الكلام ويجمله نوعاً آخر وإنما اقتضى التصدير؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جُوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه. (قوله: وهذا مذهب سيبويه) للإشارة إلى أنه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه؛ نحو: من جاءك. (قوله: وذهب

والحرمة والكراهة والإباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الترك أو رجحان أحدهما أو تساويهما تكون في النحو بالاعتبارات الواقعة عن أصحاب تلك العلوم، إلا أنهم يميزون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالأولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الإباحة بجواز الأمرين. (قوله: اشتغال الدال على مدلوله) بقرينة أن المبتدأ لفظ وما له صدر الكلام معنى. (قوله: نحو: غلام من جاءك) فإن استفهام المضاف إليه يسري إلى المضاف، ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف في منهياته في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنْ الْجَارِجِ﴾، أن تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية؛ لأن المضاف إلى الاسم العامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه فتقول: غلام من ضرب أضرب، كما تقول: من تضرب أضرب. (قوله: مسامحة) إجراء لصفة الدال على المدلول. (قوله: ولو بنوع تضمن) أي: ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذكور فإن تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده. (قوله: وبالجمله ما يغير أصل الكلام الخ) فإن قيل: هذا الدليل لا يجري

(١) وقيل: يعني لا أقول: شعري الدر ولا السحر، ولكن أقول: شعري شعري الذي عرف بالفصاحة؛ أي: لا نظير له فيها.

(الخ) وإلا فلا يجب التقديم نحو قوله :
لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ
إذ المقصود تشبيه مداد الممدوح بالسّم في حق الأعداء ، ومنه
قوله :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَنَنَاثِنَا

بَنُونُهُنَّ أَبْنَاءُ الرُّجَالِ الْأَبَاعِدِ
فبنونا : خبر مقدم ، وبنو أبنائنا : مبتدأ مؤخر ؛ إذ مراد الشاعر
تشبيه أبناء الأبناء بالولد الصليبي له ؛ يعني : أن أولاد البنات لا
يتنسبون إليهم ، بل إلى آبائهم بخلاف أولاد البنين . (قوله :
نحو : زيد المنطلق) مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين
أو لا ، فإن في أعرافية الأعلام من المعروف باللام أو تساويهما
خلافاً ، والحق أعرافية الأعلام ، وقال بعضهم : لا التباس
هنا سواء قلنا : زيد المنطلق أو المنطلق زيد ، فإن الاسم
متعين للابتداء به ؛ لكونه ذاتاً جامدة ، والصفة متعينة للخبر ؛
لكونها صفة ومشتقة ، ولكن هذا ليس بسديد ؛ لأن الخبر يصبح
اشتقاقه وجموده في الأصح ، ولصحة وقوع الاسم خبراً
بمعنى المسمى بكذا ، والصفة : مبتدأ بمعنى : الذات التي
اتصفت بكذا ، فلا قرينة حيثئذ ، وأما إذا وجدت القرينة

بعض النحاة) بل غير سبويه ، قيل : لأن من زيد معناه النجار أو الخياط
مثلاً ، والوصف متعين للخبرية والمقدمة الأولى ممنوعة لصحة الإخبار
بالكنى في الجواب ، وكذا الثانية لصحة الإخبار عن الخياط بزيد .
(قوله ، لكونه معرفة) ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل
عن ابن الحاجب في دفعه أن من معرفة ؛ لأنه في قوة أزيد أم عمرو أم
خالد ، وتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً
ولا يخفى ضعفه ، ونقل عن سبويه جواز كون المبتدأ تكرة والخبر معرفة
إذا كانت التكرة متضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل مقدماً على خبره ،
والجملة صفة لما قبلها ؛ نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . (قال ، أو
كانا معرفتين) الضابط في جعل إحداهما مبتدأ والآخرى خبراً إن ما
زعمت أن السامع يطلب العلم بكونه وصفاً للآخرى تجعله خبراً . (قوله ،
ولا قرينة) فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل أبو
حنيفة أبو يوسف ؛ إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول ، ومنه : «لعابُ الأفاعي
القاتلات لعابه» .

في ضمير الشأن ولام الابتداء قلت : معنى التغير أن يحدث في الكلام معنى زائداً على أصله ، ولا شك أن ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه
مفسراً ولام الابتداء تحدث معنى التأكيد فيما بعدها . (قوله : أنه المختار) أي : كون من مبتدأ وأبوك خبره . (قوله : بالمثل المتفق
عليه) أي : على كون من مبتدأ فيه . (قوله : بل غير سبويه) على ما صرح في الرضي قائله ملا عصام الدين قال : لم يقل ، وذهب غير
سبويه لئلا يدخل فيه تابعه لم يأت بشيء ؛ لأن الكلام في أصحاب المذاهب دون التابعين . (قوله : لأن من زيد معناه النجار الخ) أي :
الذات المشخصة بهذا الوصف ؛ لأن من سؤال عن العارض المشخص لذوي العلم فإذا قيل : من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنه
ملك كذا وكذا . (قوله : والمقدمة الأولى) أي : معناه النجار أم الخياط غير مسلمة لصحة الإخبار بالكنى والألقاب في الجواب عن قولك :
من زيد بأن يقال هو ابن عمرو أو بطة مع عدم كونها أوصافاً ؛ لأنها من أقسام العلم ، والجواب : أنه إنما يجاب في السؤال بمن بالألقاب والكنى ؛
لأنها في معنى الذات المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح من أنه إنما يجاب بزيد مثلاً ؛ لأن معنى زيد
هو البشر المتصف بصفات معينة . (قوله : وكذا الثانية) أي : الوصف متعين للخبرية أيضاً ممنوعة ؛ لأنه لما كان المراد به الذات المتعينة
الموصوفة بهذا الوصف يصح الإخبار عنه بزيد سواء أريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما أو يأوّل بما يسمى بزيد ، والجواب : أن المراد
الوصف متعين للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص ، وتأويل الوصف بالذات ، والذات بالوصف بعيد .
(قوله : وتطرق الإبهام) أي : تطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً ؛ لأنه إنما نشأ من قبل جهل المتكلم لا من
حيث الوضع . (قوله : ولا يخفى ضعفه) ؛ لأن كلمة من دالة على واحد مبهم من ذوي العلم صالحة لكل واحد منهم على سبيل البدل كرجل ،
وكون كل واحد من المسميات التي هي لمدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة . (قوله : الضابط الخ) فيه إشارة إلى أن كونهما معرفتين ؛ أي :
معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيداً لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين في الخارج
فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج . (قوله : بكونه وصفاً) أي : أمراً قائماً بالآخر . (قوله : تجعله خبراً) مثلاً إذا عرف السامع
زيداً بعينه وعلم أنه كان من إنسان انطلق ولم يعرف اتصاف زيد بأنه المنطلق المعبود وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد المنطلق وإن كان
طالباً لتعيين ذلك المنطلق ، ويقول : من المنطلق ، قلت : المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق . (قوله : ومنه لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه)
أي : لعابه مثل لعاب الأفاعي جمع أفعى آخره ، وأرى الجني شارته أيدي عوامل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيه قلم الممدوح بالسّم في حق
الأعداء وبالعسل في حق الأولياء ، والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الأرى العسل والجني ما يجتنى ويؤخذ طرياً شارته ؛ أي : جنته
وأخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة ؛ إذ لم يمسه إلا أيدي من اجتناه كذا في شرح المفتاح الشريفي .

(أَوْ) كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ^(١) في أصل التخصيص لا في قَدْرِهِ حتى لو قيل: غلامٌ رجل صالح خيرٌ منك، لوجب تقديمه^(٢) أيضاً^(٣) أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي، دفْعاً للاشتباه^(٤). (أَوْ كَانَ الْخَيْرُ^(٥) فِعْلاً^(٦) لَهُ أَي: للمبتدأ، احتراز عما لا يكون فعلاً له^(٧) كما في قولك: زيدٌ قامَ أبوه، فإنه^(٨) لا يجب فيه^(٩) تقديم المبتدأ على الخبر، لجواز أن يقال: قامَ أبوه^(١٠) زَيْدٌ^(١١)، لعدم^(١٢) الالتباس^(١٣) مثل (زَيْدٌ قامَ، وَجَبَ^(١٤) تَقْدِيمُهُ أَي: تقديم المبتدأ على^(١٥) الخبر في^(١٦) هذه الصور^(١٧) أمّا في الصورة الأولى، فلما ذكرنا. وأمّا^(١٨) في الصورة الأخيرة^(١٩) فلثلا يلتبس المبتدأ^(٢٠) بالفاعل إذا كان الفعل^(٢١) مفرداً، مثل: زَيْدٌ قامَ، فإنه^(٢٢) إذا قيل: قامَ زَيْدٌ، التبس المبتدأ في الفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا^(٢٣) كان مثني^(٢٤) أو مجموعاً^(٢٥)، فإنه^(٢٦) إذا قيل في مثل: الزَّيْدَانِ قامَا،

(١) أي: المبتدأ والخبر. (٢) أي: المبتدأ. (٣) كالتساويين في التخصيص والقدرة. (٤) وعملاً بالأصل. (٥) أي: في الخبر ضمير مستكن راجع إلى المبتدأ. (٦) أي: حدثاً. فاعله ضمير المبتدأ. (٧) أي: للمبتدأ. (٨) شأن. (٩) أي: في هذا المثال. (١٠) فاعل. (١١) عطف بيان. (١٢) حلة جواز. (١٣) أي: المبتدأ بالفاعل. (١٤) جزء الشرط. (١٥) للصدر واللبس. (١٦) متعلق لوجوب التقديم. (١٧) الأربعة. (١٨) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. (١٩) أي: إذا كان الخبر فعلاً. (٢٠) فاعل يلتبس. (٢١) أي: الواقع خبر عنه. (٢٢) حلة اللبس. شأن. (٢٣) أي: بالفعل. (٢٤) نحو: الزيدان قاما. (٢٥) الزيدون قاموا. (٢٦) تعليل لالتباس البدل. شأن.

مثل: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي^(١)، أَوْ كَانَ الْخَيْرُ فِعْلاً^(٢) لَهُ مِثْلُ: زَيْدٌ قامَ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ،

(١) التخصيص لدفع الاشتباه.

(٢) أي: للمبتدأ وهذا احتراز عما لا يكون فعلاً له كما في قولك: زيد قام أبوه فإنه لا يجب فيه التقديم.

المفيدة للمراد فلم يجب التقديم، مثل قوله: بنونا بنو أبنائنا الخ، وقوله: في أصل التخصيص؛ أي: المجوز لكون المبتدأ نكرة، فإن تخصيص غلام بواسطة، وتخصيص خبره بلا واسطة، فإن اسم التفضيل مشابه للمعارف مشابهة تامة، حتى ألحقه بعضهم بها من جهة أن اللام لا تدخل عليها كالمعارف. (قوله: لوجب تقديمه) مع أن الخبر ههنا أنقص تعريفاً من المبتدأ، وقوله: أيضاً؛ أي: كما وجب تقديمه إذا كانا متساويين في قدر التخصيص، وقوله: مثل أفضل منك، أفضل مني، مثال استوائهما في التنكير؛ لأن لكل من النكرتين مسوغاً وهو عمل النصب في محل المجرور فهما متساويتان في التخصيص. (قوله: دفْعاً للاشتباه) أي: إنما وجب التقديم في هاتين الصورتين؛ لدفع الاشتباه والالتباس مع رعاية الأصل. (قال المصنف: أَوْ كَانَ الْخَيْرُ فِعْلاً لَهُ) أراد بكون الخبر فعلاً له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلاً له، بل جملة، وعبرة اللب أو كان خبره فعله؛ أي: دالاً على فعل المبتدأ وحاله، فيشمل نحو: زيد قام، ووجوب التقديم في هذه الصورة؛ لثلا يلتبس بالفاعل، وفي نحو: أنا قمت؛ لثلا يلتبس بالتأكيد، وفي نحو: الزيدان قاما؛ لثلا يلتبس بالبدل والفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفاً كما ورد على هذه اللغة: «يتعاقبون عليكم الملائكة»^(١)، وقال السيوطي: ولفظ كثير في قوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ» مبتدأ، وما قبله خبره، ولم يلتفتوا إلى الالتباس بالبدل والفاعل؛ لأنه مندفع بلزوم إرجاع الضمير قبل الذكر على تقدير البدل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل كون الألف والواو ضميري الفاعل. (قوله: لعدم

(قال: أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ) قيل: لو أريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله: أَوْ كانا معرفتين، لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم إلى التساوي في درجة التعريف، وفيه أن مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوتيه في التساوي في التخصيص فالأولى أن يقال: لم يكتف به لثبوت التفصيل. (قال: أَوْ كَانَ الْخَيْرُ فِعْلاً لَهُ) فيه أن الخبر لا يكون فعلاً، بل فعلاً مع فاعله وهي جملة، ودفع بأن المراد فعل صورة كما جعل أين في أين زيد مفرداً باعتبار الصورة، ثم قال: فلا يرد؛ نحو: ما قاما الزيدان؛ لأن الخبر جملة صورة، وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى لفظة له للاحتراز من نحو: زيد قام أبوه مع أنه احتراز بها عنه في شرحه

(قوله: وفيه أن مثل هذا الوهم) لا يخفى أن القائل بما مر الفاضل الهندي وهو فسر التساوي بكونهما متساويين في رواية التخصيص، فلا يرد عليه ما ذكره المحشي رحمه الله، ولعل مسألة التساوي في التخصيص مختلفة ففي شرح التسهيل للفاضل المصري المعتبر المساواة في أصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح رحمه الله، وفي العباب أَوْ كانا متساويين؛ نحو: أفضل منك أفضل مني؛ فإنهما مخصصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود. (قوله: لثبوت التفصيل) المطلوب في المقام. (قوله: فيه أن الخبر لا يكون فعلاً الخ) أي: المراد بالفعل الاصطلاحي، ومعنى قوله: له أن يكون مسنداً إليه متحلاً لضميره فيرد أن الخبر لا يكون فعلاً صرفاً، بل جملة، وليس الفعل ههنا بالمعنى

وَالزَّيْدُونَ قَامُوا: قَامَا الزَّيْدَانِ، وَقَامُوا الزَّيْدُونَ، يَحْتَمِلُ ^(١) أَنْ ^(٢) يَكُونَ (الزَّيْدَانِ ^(٣)) وَ (الزَّيْدُونَ ^(٤)) بَدَلًا ^(٥) عَنِ الْفَاعِلِ ^(٦)، فَالْتَبَسَ الْمَبْتَدَأُ بِهِ ^(٧) أَوْ بِالْفَاعِلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ^(٨)، أَيْضًا عَلَى قَوْلِ ^(٩) مِنْ ^(١٠) يَجُوزُ كَوْنُ الْأَلْفِ ^(١١) وَالْوَاوِ ^(١٢) حَرْفًا دَالًّا عَلَى تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ وَجَمْعِهِ كَالْتَاءِ فِي (ضَرَبَتْ هُنْدُ). وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمَفْرَدَ الَّذِي لَيْسَ بِجُمْلَةٍ صَوْرَةٍ ^(١٣)، سِوَاءَ كَانَ ^(١٤) بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ ^(١٥) جُمْلَةً ^(١٦) أَوْ غَيْرَ ^(١٧) جُمْلَةً ^(١٨) مَا ^(١٩) لَهُ صَدْرُ ^(٢٠) الْكَلَامِ، أَيْ: مَعْنَى وَجِبَ لَهُ صَدْرُ ^(٢١) الْكَلَامِ كَالِاسْتِفْهَامِ ^(٢٢) «مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ؟» فَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ ^(٢٣) وَ (أَيْنَ) الْفَاعِلُ ^(٢٤) خَبَرُ إِنْ. (٢) فاعل محتمل. (٣) في قاما الزيدان. (٤) في قاموا الزيدون. (٥) خبر يكون. بدل الكل من الكل مع أنه غير مراد. (٦) وهو الألف في الأول والواو في الثاني. (٧) أي: بالبدل. (٨) أي: على تقدير كون الفعل مثنى أو مجموعاً كما ذكرناه. (٩) وهو الشيخ الرضي. (١٠) سيويه. (١١) في التثنية. (١٢) في الجمع. (١٣) أي: لفظاً. (١٤) أي: الخبر. (١٥) أي: المعنى. (١٦) إذا قدر يحصل. (١٧) إذا قدر حاصل. (١٨) موصولة أو موصوفة مفعول به لتضمن. (١٩) فاعل الظرف لا اعتياده على الموصول. (٢٠) فاعل وجب. (٢١) فالكاف استفهامية. (٢٢) مرفوع لفظاً.

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمَفْرَدَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ،

فَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ، سَمِيَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فِعْلًا تَسْمِيَةً لِلْكَلِّ بِاسْمِ جَزْئِهِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، إِنْ قُلْتَ: يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَيْضًا، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ بَعْدَ إِلا أَوْ مَعْنَاهَا: نَحْوُ، مَا زَيْدٌ إِلا قَائِمٌ لَوْجُوبِ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ حِينَئِذٍ. قُلْنَا، ذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى النَّفْيِ، أَوْ مَعْلُومِ حَالِهِ بِالْمُقَايَسَةِ عَلَى مَا سَبَقَ لَتَكَرُّرِ الْعِلْمِ بِحَالِ مَا بَعْدَ إِلا أَوْ مَعْنَاهَا. (قَوْلُهُ، أَوْ بِالْبَدَلِ) مَنْ لَمْ يَقُلْ بِوَجُوبِ التَّقْدِيمِ فِي مِثْلِ الزَّيْدَانِ قَامَا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْإِلْتِبَاسِ بِالْبَدَلِ أَوْ الْفَاعِلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّامِعَ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ لَاسْتِزَامَ عَوْدِ الضَّمِيرِ قَبْلَ ذِكْرِ مَرْجِعِهِ وَخِلَافَ الْأَصْلِ. (قَالَ: وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمَفْرَدَ) أَيْ: نَفْسَهُ، إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَتَعْلَقَهُ لَا يَجِبُ إِلا تَقْدِيمُ مَتَعْلَقِهِ، نَحْوُ، غُلَامٌ زَيْدٌ رَاكِبٌ تَفَنَّنَ فِي الْمَبَارَةِ حَيْثُ قَالَ، تَضَمَّنَ، وَلَمْ يَقُلْ اشْتَمَلَ. (قَوْلُهُ، كَالِاسْتِفْهَامِ) قِيلَ: الْمَوْجِبُ لِتَصَدُّرِ الْخَبَرِ مُنْحَصَرٌ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَكَانِ النَّفْيِ، نَحْوُ: مَا قَائِمٌ

لَهُ، وَيَنْتَفِضُ بِمِثْلِ: أَقَائِمُ زَيْدٌ، فَإِنَّ الْخَبَرَ فِعْلٌ لِلْمَبْتَدَأِ بِهَذَا الْمَعْنَى مَعَ عَدَمِ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ. (قَوْلُهُ: بَأَنَّ الْمُرَادَ فِعْلٌ صَوْرَةٌ) وَالْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلٌ صَوْرَةٌ لِاسْتِزَامِ الْفَاعِلِ وَكَوْنِهِ أَمْرًا مَنُوعِيًّا. (قَوْلُهُ: وَفِيهِ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ إِلَى لَفْظِ لَهُ الْخَبَرِ) يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الْفِعْلَ صَوْرَةً خَرَجَ: نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ عَنِ الْفِعْلِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظِ لَهُ مَعَ أَنَّ الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَرَحَ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْهُ. (قَوْلُهُ: لَوْجُوبِ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ) لِأَنَّهُ إِنْ قَدِمَتْ الْخَبَرُ مَعَ إِلا انْعَكَسَ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ فِي تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرِهِ، وَإِنْ قَدِمَتْهُ بَدُونَ إِلا يُلْزَمُ حَصْرُ الْحُكْمِ قَبْلَ تَمَامِهِ. (قَوْلُهُ: ذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ اشْتَمَلَ الْخَبَرَ) فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: وَإِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمَلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ. (قَوْلُهُ: لِتَكَرُّرِ الْعِلْمِ) فِي وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرِهِ. (قَوْلُهُ: مَنْ لَمْ يَقُلْ الْخَبَرَ) يَعْنِي: أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ بَارِزًا حَتَّى قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَكَفَرُوا كَكَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، إِنْ كَثُرَ وَالَّذِينَ مَبْتَدَأُ أَنْ مَقْدَمًا الْخَبَرِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْإِلْتِبَاسِ بِالْبَدَلِ وَالْفَاعِلِ: لِأَنَّهُ مُنْدَفِعٌ بِأَدْنَى

الِإِلْتِبَاسِ) أَيْ: لِعَدَمِ التَّبَاسِ الْمَبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ وَلَا بِالْبَدَلِ كَمَا عَرَفْتَ فَتَذَكَّرْ، وَقَوْلُهُ: وَجِبَ تَقْدِيمُهُ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. (قَوْلُهُ: أَمَا فِي الصُّورِ الْأَوَّلِ) أَيْ: أَمَا وَجُوبُ التَّقْدِيمِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ؛ فَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حِفْظِ الصَّدَارَةِ وَدَفْعِ الْإِشْتِبَاهِ، فَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ مَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لِلْمَبْتَدَأِ مُتَحَمِّلًا لَضَمِيرِهِ. (قَوْلُهُ: أَوْ بِالْبَدَلِ عَنِ الْفَاعِلِ) عَطَفَ عَلَى الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ: فَلَمَّا يَلْتَبَسُ الْمَبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ؛ أَيْ: أَوْ لَمَّا يَلْتَبَسُ بِالْبَدَلِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ، وَالْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ جَائِزٌ إِذَا كَانَ مَرْجِعُهُ بَدَلًا عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: أَوْ بِالْفَاعِلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضًا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالْبَدَلِ فِي أَوْ بِالْبَدَلِ عَنِ الْفَاعِلِ؛ أَيْ: أَوْ لَمَّا يَلْتَبَسُ الْمَبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْفِعْلِ مَثْنًى أَوْ جَمْعًا أَيْضًا؛ أَيْ: كَمَا يُلْزَمُ الْإِلْتِبَاسُ بِالْفَاعِلِ عَلَى كَوْنِ الْفِعْلِ مَفْرَدًا فَلَا تَغْفَلَ، وَقَوْلُهُ: كَالْتَاءِ فِي ضَرَبَتْ هُنْدٌ؛ فَإِنَّهَا حَرْفٌ، وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ. (قَالَ الْمَصْنُفُ: وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمَفْرَدَ) أَيْ: إِذَا اشْتَمَلَ فَتَغْيِيرِ التَّعْيِيرِ لِلتَّفَنُّنِ وَالِاخْتِصَارِ مَعَ أَنَّ الْإِشْتِمَالَ خَيْرٌ مِنَ التَّضَمُّنِ، وَأَرَادَ بِالْمَفْرَدِ مَا كَانَ مَفْرَدًا صَوْرَةً وَظَاهِرًا وَكَوْنُ أَيْنَ جُمْلَةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ التَّأْوِيلُ، وَفِي التَّفْسِيرِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَفْرَدَ مَا يَقَابِلُ الْجُمْلَةَ، وَقِيدَ الْجُمْلَةُ بِقَوْلِهِ: صَوْرَةٌ وَأَرَادَ بِهَا مَا كَانَ جُمْلَةً بَلَا تَأْوِيلَ، فَلَا يَرُدُّ عَدَمَ صِحَّةِ زَيْدٍ أَقَامَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَفْرَدٌ صَوْرَةٌ؛ إِذِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرُّ اعْتِبَارِيٌّ. (قَوْلُهُ: أَيْ: الَّذِي لَيْسَ بِجُمْلَةٍ صَوْرَةٍ) قِيلَ: أَشَارَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ إِلَى دَفْعِ مَا أَوْرَدَ أَنَّ الْخَبَرَ فِي أَيْنَ زَيْدٌ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ وَمَا وَقَعَ ظَرَفًا فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ فَكَيْفَ قَالَ أَنَّهُ خَبَرٌ مَفْرَدٌ؟ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفْرَدِ مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ صَوْرَةٍ، وَأَيْنَ: مَفْرَدٌ صَوْرَةٌ؛ إِذِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرُّ كَمَا عَرَفْتَهُ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ. (قَوْلُهُ: كَالِاسْتِفْهَامِ) وَالْمُضَافُ إِلَى مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ فِي حُكْمِهِ فِي وَجُوبِ التَّقْدِيمِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: صُبِّحَةَ أَيَّ يَوْمٍ سَفَرُكَ (امْتِحَانٌ). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَتَضَمَّنُ الْخَبَرُ مِنْ مَوْجِبَاتِ التَّقْدِيمِ إِلا الْاسْتِفْهَامَ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ النَّفْيُ نَحْوُ: مَا قَائِمُ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ لِتَضَمُّنِهِ النَّفْيِ. (قَوْلُهُ: فَزَيْدٌ مَبْتَدَأُ الْخَبَرِ) أَيْ: عِنْدَ الْبَصِيرَيْنِ؛ لِعَدَمِ

اسم متضمن للاستفهام: خبره^(١) وهو ظرف. فإن قدر^(٢) بفعل^(٣) كان الخبر جملة حقيقة^(٤) مفرداً صورة^(٥)، وإن قُدِّرَ^(٦) باسم^(٧) الفاعل كان الخبر مفرداً صورة^(٨) وحقيقة^(٩)، وعلى التقديرين^(١٠) ليس^(١١) بجملة صورة^(١٢)، واحترز به^(١٣) عن نحو: زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ؟ إذ لا يبطل بتأخير^(١٤) صدارة^(١٥) ما له صدر الكلام لتصدره^(١٦) في^(١٧) جملة. «أَوْ كَانَ» الخبر بتقديمه^(١٨) «مُصَحَّحاً»^(١٩) له^(٢٠) أي: للمبتدأ^(٢١) من حيث إنه^(٢٢) مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ^(٢٣) «مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ» فإن^(٢٤) خبر^(٢٥) بخصيص^(٢٦) المبتدأ بتقديمه^(٢٧) كما عرفت^(٢٨)، فلو أخر بقي المبتدأ^(٢٩) نكرة غير مخصصة^(٣٠) «أَوْ كَانَ لِمُتَعَلِّقِهِ» بكسر اللام- أي: كان لمتعلِّق^(٣١) الخبر التابع^(٣٢) له تبعية^(٣٣) يمتنع معها تقديمه^(٣٤) على الخبر، فلا^(٣٥) يرد نحو: (وَعَلَى^(٣٦) اللُّو عِبْدُهُ^(٣٧) مُتَوَكِّلٌ^(٣٨)) «ضَمِيرٌ» كائن

(١) يقال: أين حاصل زيد. (٢) حامل الظرف. (٣) أي: بأن يقال: أين حصل زيد. (٤) أي: في المعنى. (٥) لفظاً. (٦) حامل الظرف. (٧) كما هو عند الكوفيين. (٨) لفظاً. (٩) معنى. (١٠) أي: على تقدير الفعل واسم الفاعل. (١١) خبر. (١٢) لفظاً. (١٣) أي: بالمفرد. (١٤) أي: الخبر. (١٥) فاعل يبطل. (١٦) أين. (١٧) ولا يجب أن يكون له صدر كل كلام. (١٨) متعلق مؤخر مصححاً. (١٩) أي: يجوز. (٢٠) خبر كان. (٢١) والمبتدأ غير المصدر. (٢٢) لا من حيث إنه فاعل. (٢٣) لا من حيث إنه ذات. (٢٤) قوله. (٢٥) مقدم. (٢٦) صفة خبر. (٢٧) أي: الخبر. (٢٨) فيما سبق وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما. (٢٩) فلا يصح وقوعه مبتدأ. (٣٠) حال. (٣١) صفة. (٣٢) ظرف مستقر. (٣٣) أي: جزء الخبر مثلاً على النمرة. (٣٤) صفة لمتعلق. (٣٥) مفعول لفعل محذوف. (٣٦) أي: التمرة. (٣٧) لجواز التقديم. (٣٨) مفعول متوكل. (٣٩) مبتدأ. (٤٠) خبره.

أَوْ كَانَ مُصَحَّحاً لَهُ مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ

زيد. (قوله: لتصدره في جملة) أعلم أن ما يقتضي صدر الكلام يكفي أن يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها، فلا يقال: إن من تضربه أضربه، وأما جواز قولك الذي إن تضربه يضريك، فلأن الموصول لا يؤثر في صلته معنى. (قوله: تبعية يمتنع معها تقديمه) إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة، فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور.

تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البديل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل أن يكون الألف والواو ضميرين لا مجرد علامتين. (قوله: نحو: غلام زيد راكب) أي: على ما فإن الجار والمجرور متعلق براكب متضمن للمعنى الاستفهام، واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر. (قوله: منحصر في الاستفهام) سواء كان الخبر كلمة الاستفهام؛ نحو: ابن زيد أم مضافاً إليها؛ نحو: غلام من زيد. (قوله: وأما جواز الخ) مع أن الموصول مع صلته كلمة واحدة. (قوله: لا يؤثر في صلته معنى) فلم تختل صدارته بوقوعه صلة.

اعتماد الظرف على أحد الأمور الستة، وعند الكوفيين فاعل الظرف؛ لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصرية لفظ أين: خبر قدم على المبتدأ وجوباً للمحافظة على صدارة الاستفهام، فإن قلت: كيف جاز تقديم الخبر في أين زيد، والمبتدأ يلتبس بالفاعل؟ قلت: الضرورات تبيح المحظورات، ولا ضرورة في التقديم في زيد قام، بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد، وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام، قاله العصام في شرحه، وقال في الحاشية: أقول لا ضرورة في تقديم الخبر حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي: أقائم زيد يجب تقديم قائم؛ لتضمنه الاستفهام، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، لا تقول فالضرورة قائمة في أقام زيد؛ لأننا نقول لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقائم تأمل انتهى، ولعل وجه التأمل إن أقام في زيد أقام جائز؛ لأن الفعل مع فاعله جملة بخلاف: أقائم في زيد؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، بل مركب ناقص فلا يكون الاستفهام في صدر الكلام، بل في صدر المفرد فلا يجوز فافهم. (قوله: وهو ظرف) أي: وأين: ظرف من الظروف المكانية، وللزمان أيضاً، بني على الحركة للساكنتين، وفي قوله: وعلى التقديرين لطافة فلا تغفل، وقوله: واحترز به؛ أي: بقيد المفرد احتراز عن الخبر الجملة المتضمنة للاستفهام؛ نحو: زيد أين أبوه؛ إذ لا يجب فيه التقديم؛ إذ لا يبطل الخ. (قوله: لتصدره في جملة) أي: لوقوعه في صدر جملة وجملة ما يغيره. (قال المصنف: أو كان مصححاً) بمعنى: جعل المبتدأ مبتدأ صحيحاً، وقوله: من حيث إنه مبتدأ؛ أي: لا من حيث ذاته، بل من حيث وصف كونه مبتدأ،

«في» جانب «المبتدأ» راجع^(١) إلى ذلك المتعلق^(٢)، إذ^(٣) لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً^(٤) ومعنى «مثل»:
عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا^(٥) زُبْدًا^(٦) فقولُه: (مِثْلَهَا) أي: مثل التمرة، مبتدأ^(٨) وفيه ضمير^(٩) لمتعلق الخبر^(١٠) وهو
التمرّة لأن الخبر هو قوله: على التمرة، و(التَّمْرَةُ)^(١١) متعلق^(١٢) به مثل تعلق الجزء بالكل^(١٣). «أو» كان الخبر
«خبراً عن (أن)» المفتوحة^(١٤) الواقعة مع اسمها وخبرها المأول^(١٥) بالمفرد، مبتدأ^(١٦)، إذ^(١٧) في تأخيرها^(١٨)
خوف لبس (أن) المفتوحة بالمكسورة^(١٩) في التلغظ لإمكان الذهول^(٢٠) عن الفتحة، لخفائها، أو في الكتابة^(٢١)
«مِثْلُ: عِنْدِي»^(٢٢) أَنْكَ^(٢٣) قَائِمٌ، وَجَبَ^(٢٤) تَقْدِيمُهُ أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، لما^(٢٥)
ذكرنا. «وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ»^(٢٦) من غير تعدد الخبر^(٢٧) عنه فيكون^(٢٨) اثنين فصاعداً،

(١) صفة الضمير. (٢) فقط. (٣) علة لوجوب التقديم. (٤) وهو غير جائز. (٥) خبر مقدم. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) كناية عن الكثرة. (٨) خبر مقدم. أي في
المثل. (٩) مؤخر مبتدأ. (١٠) أي: جزء الخبر. (١١) فقط. (١٢) أي: يعلى التمرة. (١٣) لأن تقديم المجرور على الجار ممتنع. (١٤) احتراز عن المكسورة. (١٥)
صفة لمجموع الاسم والخبر. (١٦) مفعول واقعة. (١٧) علة لمقدّر إما وجب تقديمه. (١٨) خبر. (١٩) إن المكسورة. (٢٠) أي: الغفلة. (٢١) وإذا وجدت
مكتوباً. (٢٢) خبر مقدم. (٢٣) مبتدأ مؤخر. (٢٤) جواب إذا والجملة الشرطية لا عمل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة. (٢٥) علة كل واحد منها. (٢٦)
أي: خبر المبتدأ. (٢٧) وهو المبتدأ. (٢٨) أي: التعدد في اللفظ والمعنى.

فِي الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا، أَوْ
كَانَ خَبَرًا عَنْ أَنْ مِثْلُ: عِنْدِي أَنْكَ قَائِمٌ،
وَجَبَ تَقْدِيمُهُ^(١). وَقَدْ يَتَعَدَّدُ^(٢) الْخَبَرُ

(١) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور.
(٢) لأنه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده.

(قال: في المبتدأ) نفسه أما إذا كان في صفته فلا يجب التقديم؛ نحو:
على التمرة زيد مثلاً لجواز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وصفته
لجواز الفصل بين الصفة والموصوف. (قوله: مثل تعلق الجزء
بالكل) إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول
بعامله لعدم اطراد في مثل: غلام رجل مثله إذا جعلت مثله مبتدأ.
(قال: أو خبراً عن أن) بشرط أن لا يكون أن بعد أما نحو: أما أنك
خارج فلا أصدقه؛ فإنه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس؛ لأن
الجملة التامة لا تقع بين أما وفالها. (قوله: إذ في تأخيرها خوف
لبس) دون تقديمه فإنه حينئذ متعين؛ لأن يكون خبراً عن المفتوحة مع
اسمها وخبرها، إذ لا يجوز أن يكون مما في حيز إن المكسورة معنى
لصدارتها، ولا مما في حيز أن المفتوحة معنى لأنها موصولة، ولا يجوز
تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين أن يكون خبراً، إما لأن المفتوحة

(قوله: بسبب الجر الخ) أي: حرف الجر لكون الفعل قاصراً عن
الوصول إلى المجرور. (قوله: ليس إلا في الظرف المستقر) فإن
في الظرف الملقى يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم
الخبر؛ نحو: على الله عبده متوكل. (قوله: بأن يتوسط الخ) بأن
يقال: زيد على التمرة مثلاً. (قوله: لعدم طرده في مثل غلام
رجل مثله الخ) فإن تقديم الخبر هنا واجب لكون المبتدأ متحماً
لضمير راجع إلى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافاً إليه مع أنه ليس
تعلق رجل بفلام تعلق المعمول بالعامل بناء على أن العامل في

المضاف إليه هو حرف الجر المقدر، وأما من قال: إن

العامل في المضاف إليه هو المضاف فطرده ظاهر.

وقيد الحيثية للتقيد وإن كان عين المحيث، وقال الجزائري:
إنما قيد بالحيثية؛ لأن تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ؛
أعني: كونه اسماً مجرد عن العوامل اللفظية، فإنك لو قدمت
الرجل لصدق عليه هذا التعريف، إلا أن شرط كونه مبتدأ وهو
التخصيص مفقود، فالتقديم مصحح للوصف لا للذات،
وقوله: كما عرفت؛ أي: في مثال في الدار رجل عند بيان
وجوه التخصيص، وقوله: غير مخصصة بخلاف؛ نحو:
عندي رجل ظريف، فلا يجب التقديم. (قال المصنف: أو
كان لمتعلقه) أي: لملابسة، وقوله: بكسر اللام كذا في
الرضي والعصام، فالمراد بالخبر لفظاً: الجار والمجرور،
وبالمتعلق: المجرور فقط، ويجوز فتح اللام، وحينئذ يكون
المراد بالمتعلق: مجموع ما وقع خبراً لفظاً وتقديراً، فإن
الخبر في الحقيقة هو المقدر (حلي). (قوله: أي: المتعلق
الخبر الخ) أي: تعلق الجزء بالكل كما سيصرح فيشمل؛
نحو: قرين كل رجل ضيعته لا تعلق العامل بالمعمول، فلا
يدخل: على الله عبده متوكل. (قوله: بتبعيته يمتنع معها)
وإنما امتنع تقديمه؛ لأنه جزء فلو قدم عليه لزم تقدم الشيء
على نفسه. (قوله: فلا يرد؛ نحو: على الله عبده متوكل) فإن
عبده: مبتدأ، ومتوكل: خبره، وعلى الله: متعلق بالخبر، في
المبتدأ ضمير راجع إليه مع كون المبتدأ مقدماً على الخبر،
ولكن المتعلق هنا ليس تابِعاً له بتبعيته يمتنع معها التقديم، فإن
المتعلق هنا ليس جزءاً للخبر. (قال المصنف: مثل على التمرة
مثلاً زبداً) أي: مثل قولهم: هذا عند كنايتهم عن كثرة زبد
خلط بالتمر، لا يقال الظاهر على التمر بدون التاء؛ لأنه
تعريف للتمر لا لتمر واحدة؛ لأننا نقول: هو تعريف للتمر بأنه
على كل تمر منه مثلاً زبداً، وفي حاشية الامتحان: الظاهر
على التمر؛ إذ ليس فوق كل تمر زبد مثلاً، بل فوق الجميع

مع اسمها وخبرها أو لأن المكسورة مهمما، والثاني باطل، لأنها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الأول. (قوله: بالمكسورة) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها أو ظرفاً لخبرها. (قوله: لإمكان الذهول عن الفتحة) وجواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع إن المكسورة. (قوله: أو هي الكتابة) لم يمهّد رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يمهّد بالزيادة نحو: عمرو. (قال، وقد يتعدد) لفظة قد للتقليل أو التحقيق.

إلا أنه قصد المبالغة في الكثرة حتى كأنه على كل ثمرة منه زيد مثلها، والزيد: بضم فسكون وزان قفل، ما يستخرج بالمخض من لبن البقر والغنم، وأما الزيد: بفتحيتين فمن البحر وغيره كالرغوة، يقال: قذف البحر بزیده كذا في المصباح المنير. وقوله: زيداً منصوب على التمييز، ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأ أو فاعلاً للظرف، وعليهما فمثلها نصب على الحال من التكرة. (قوله: لأن الخبر هو قوله: على الثمرة) ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر؛ لأن الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله؛ لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل كذا في الرضي، وما اختاره الشارح أولى؛ لأنه على هذا لا فرق بين المثالين (نعمه). (قوله: الواقعة مع اسمها وخبرها الخ) لما لم يكن خبر المبتدأ خبر أن اصطلاحاً أشار إلى المسامحة في عبارة المصنف، فالمراد أنه خبر عما يتركب من أن أو أنه مجاز بذكر الجزء وإرادة الكل، وقوله: المأول صفة اسمها وخبرها بتأويل المجموع. (قوله: خوف ليس أن المفتوحة) وهذا إذا لم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر؛ نحو: لولا أنك حقيق بالإحسان لأهنتك؛ وذلك لأن لولا قرينة على الفتح لما تقرر: أن ما بعد لولا من مواضع المفرد، ولا تقع المكسورة فيها، وقوله: لإمكان الذهول؛ أي: غفلة السامع؛ ولجواز حمله على سبق اللسان. (قال المصنف: وقد يتعدد الخبر) كلمة قد: لتقليل الحدث الفعلي، والقلة بالنسبة إلى صور عدم التعدد؛ أي: يتعدد خبر المبتدأ كما هو المتبادر، أو يقال: سواء كان الخبر في الحال أو في الأصل فيعم الكل، وقوله: من غير تعدد المخبر عنه؛ أي: من غير تعدد المبتدأ في كلام واحد. (قوله: وذلك التعدد؛ إما بحسب الخ) وذلك التعدد قد يجب لكونه خبراً عن متعدد معنى نحو: هما فاضل وعادل، ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ؛ لأن ضميره لا يرجع على المبتدأ، بل يرجع ضمير كل إلى موصوفه، أو لكون المجموع حالاً واحداً للمبتدأ الذي هو أمر واحد، وذلك قسماً؛

(قوله: إذا جعلت مثله مبتدأ) بأن نصبت قرينة على كونه مبتدأ، وإلا ففلام رجل متعين للابتدائية لكونهما متساويين في التخصيص بالإضافة. (قوله: بشرط أن لا يكون أن بعد أما) قيل: إذا لم يكن إن فيما يتعين موقفاً للمبتدأ ليشمل؛ نحو: لولا أنك خارج وخرجت فإذا إن للسبب حاضر. (قوله: لصدارتها) أي: صدارة إن فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه. (قوله: لأنها موصولة) أي: حرف موصول؛ لأنها لا تتم جزء من الكلام إلا بصلتها؛ أعني: الجملة التي بعدها. (قوله: لأنها جملة تامة) أي: أن المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين أن يكون مفرداً لفظاً أو تأويلاً. (قوله: لجواز الخ) أي: لا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر إن اللبس؛ إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر؛ لأن المكسورة أو يظن بالظرف تعلقه بخبر إن. (قوله: وجواز الخ) أي: لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على أن صدر الكلام موقع إن المكسورة لا المفتوحة. (قوله: للتقليل) أي: مع التحقيق؛ لأن التحقيق لا يزول عن قد أصلاً كما سيجيء بناء على أنه الأغلب إذا دخل قد على المضارع، والتقليل بالنسبة إلى مواضع عدم التعدد وإن كان التعدد كثيراً في نفسه. (قوله: أو التحقيق) أي: لمجرد التحقيق نظر إلى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله تعالى: ﴿وَدَّ زَيْنٌ تَكَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾. (قوله: أما غير واجب) بأن يصح كل واحد منهما خبر للمبتدأ بدون الآخر. (قوله: أو واجب الخ)؛ لأنه لا يصح الإخبار عن ضمير التثنية بمالم دون ضم جاهل. (قوله: وحيثنن يجب العطف)؛ لأن ترك العطف يوهم كون كل واحد خبراً برأسه. (قوله: وتوجيهه) دفع لما يرد من أن العطف يقتضي شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر إلى ما قبله بالواو وتفيد شركة جاهل بمالم في كون كل واحد خبراً لما قبله وهو فاسد؛ أي: توجيه العطف أن يعتبر العطف سابقاً على الحمل، ثم يجعل المجموع خبراً عن المبتدأ على إرادة التفصيل بين جزئي المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بأن يكون أحد الخبرين لأحدهما والآخر للآخر اعتماداً على فهم السامع؛ يعني: أن السامع يفهم أن الخبرين متضادان، فلا يمكن الإخبار عنهما إلا باعتبار التعدد والتفصيل بين أجزاء المبتدأ. (قوله: وليس في المعطوفين الخ) وإلا لكان كل واحد

وذلك التعدد^(١) إمّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً^(٢)، ويستعمل ذلك على وجهين^(٣): بالعطف، مثل: زَيْدٌ^(٤) عَالِمٌ^(٥) وَعَاقِلٌ^(٦). وبغير^(٧) العطف «مِثْلُ: زَيْدٌ^(٨) عَالِمٌ^(٩) عَاقِلٌ^(١٠)». وإمّا^(١١) بحسب اللفظ فقط^(١٢)، نحو: (هَذَا^(١٣) حُلُوٌ^(١٤) حَامِضٌ^(١٥))، فإنهما في الحقيقة^(١٦) خبر واحد، أي: (مُزٌّ) وفي هذه الصّورة^(١٧) ترك العطف أولى^(١٨). ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوّز العطف. ولا^(١٩) يبعد أن يقال^(٢٠): إن مراد المصنف بتعدد الخبر ما^(٢١) يكون بغير عاطف لأن^(٢٢) التعدد بالمعطف لا خفاء فيه لا في^(٢٣) الخبر ولا في المبتدأ^(٢٤)، ولا في غيرهما^(٢٥)، وأيضاً^(٢٦) المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه، ولهذا أورد^(٢٧) في المثال^(٢٨) الخبر^(٢٩) المتعدد^(٣٠) بغير عاطف، ولو جعل^(٣١) التعدد^(٣٢) أعم^(٣٣) فالأقتصار عليه^(٣٤) لذلك. وقد^(٣٥) يتضمّن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول للثاني

(١) أي: تعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه. (٢) حال في اللفظ وتأكيده في المعنى. (٣) أحدهما يستعمل بالعطف. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) خبره. (٧) وثانيهما. (٨) مبتدأ. (٩) خبره. (١٠) خبره. (١١) وذلك التعدد. (١٢) دون المعنى. (١٣) مبتدأ. (١٤) خبره. (١٥) خبر بالنظر إلى ما قبله لا خبر بعد خبر. (١٦) أي: المعنى. (١٧) أي: في صورة التعدد بحسب اللفظ. (١٨) لأنه يفهم من الواو المفاصلة في الجملة. (١٩) يؤيد ما قالوا من اعتناء تعدد الفاعل. (٢٠) في توجيه عبارة المصنف. (٢١) أي: التعدد الذي. (٢٢) متعلق بغير. (٢٣) تعدد. (٢٤) تعدد. (٢٥) كما أن التعدد بالمعطف لا خفاء فيه. حلة أخرى. (٢٦) المصنف. (٢٧) وهو زيد عالم عاقل بلا عاطف. (٢٨) مفعول أول. (٢٩) متعلق بأورد. (٣٠) مفعول أول. (٣١) مفعول ثانٍ. (٣٢) مفعول ثانٍ. (٣٣) مفعول ثانٍ. (٣٤) مفعول ثانٍ. (٣٥) أي: على التعدد بلا عاطف. (٣٦) عطف على مصدر لا يتضمن المبتدأ معنى الشرط كثيراً.

مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ، وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ

(قوله، وذلك التعدد إمّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً) ذلك التعدد إمّا غير واجب كما في مثال المتن أو واجب كقولك: هما عالم وجاهل، وحينئذ يجب المعطف وتوجيهه أن يعطف أولاً ثم يجعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل اعتماداً على فهم السامع، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ؛ لأن المبتدأ مفكوك تقديرًا، فكأنك قلت في المثال المذكور: أحدهما عالم والآخر جاهل، ولهذا جاز أن لا يجعله مما نحن فيه؛ لأن المخبر عنه متعدد حقيقة، فعلى هذا جاز أن يكون قوله قدس سره: من غير تعدد المخبر عنه احترازاً عنه، ويؤيده قوله

منهما مرتبطاً برأسه. (قوله: لأن المبتدأ) أي: هما مفكوك تقديرًا؛ إذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما إذا لم يكن المبتدأ مفكوكاً تقديرًا بأن يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك: للأبلى هذا أسود وأبيض فإن في كل من الجزئين ضميراً راجعاً إلى المبتدأ؛ لأنه إذا جاز إرجاع الضمير إليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما في قوله: زيد حسن الفلام فباعتبار أجزائه المتصلة بطريق الأولى كما يقال: الفارنج أصفر؛ أي: قشره وسيجيء تفصيله. (قوله: جاز أن يكون قوله الخ) بأن يراد من غير تعدد المخبر عنه. (قوله: ويؤيده الخ) فإنه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلًا في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقاً بالوجهين إذ استعماله بالمعطف واجب، وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال مراده بقوله: ويستعمل على وجهين أعم من جواز الوجهين أو تعيين أحدهما. (قوله: لأن المقصود) أي: مقصود المتكلم بقوله: هذا حلو حامض إثبات الكيفية المتوسطة بين

الطعمين في جميع أجزائه؛ لأنه الطعم الظاهر المدرك

فيه لا إثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من إثبات

أحدهما: أن يقوم كل من الخبرين بجزء من المبتدأ؛ لتنافيهما؛ نحو: هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وثانيهما: أن يقوم كل واحد بمجموع المبتدأ؛ نحو: هذا حلو حامض، ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه، والتفصيل في الرضي. (قوله: وبغير العطف مثل: زيد عالم عاقل) اقتصر المصنف في التمثيل على ما هو بغير العطف لما سيذكره الشارح من أنه لا خفاء في التعدد بالعطف، وقوله: أي: مزٌّ وهو بالضم وتشديد الزاي: الطعم الجامع بين الحلاوة والحموضة، ومثله قولهم هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وقوله: وفي هذه الصورة؛ أي: في صورة تعدد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى؛ لشدة الاتصال بينهما. (قوله: ونظر بعض النحاة): وهو أبو علي الفارسي وتبعه الرضي، وقوله: وجوز العطف؛ أي: في هذه الصورة باعتبار تقدم العطف على الربط، وقوله: لاخفاء فيه؛ أي: في جوازه ففي تمثيل المصنف إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر، وقوله: بل هو من توابعه إلا أن المعطوف على الخبر في حكمه. (قوله: ولو جعل التعدد الخ) يعني: ولو جعلنا التعدد في عبارة المصنف أعم من أن يكون بعاطف أم لا فاقصر المصنف على الإتيان بمثال المتعدد من غير عطف لذلك؛ أي: لأن التعدد بالعطف لا خفاء فيه كما مر، والإضافة في قوله: معنى الشرط، بيانية إن كان الشرط بمعناه المصدرى، ولامية إن كان بمعنى أداة الشرط. (قوله: وهو سببية الأول للثاني الخ) أي: معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بأن يكون الأول سبباً لتحقيق الثاني، أو للحكم بتحقيق الثاني، فالأول؛ نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، فإن التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى، مع أن النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى، بل الأمر بالعكس؛ لأن

فيما بعد، ويستعمل ذلك على وجهين. (قوله: فإنهما في الحقيقة خبر واحد): لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل بناء على أن الطعمين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير، إن قلت: فيلزم خلو الصفة عن الضمير، قلنا: جاز إذا لم تستند الصفة إلى شيء، إن قلت: فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيته، قلنا: إجراء تلك الأحوال على الجزئين لإجراء الإعراب عليهما فإن حق الإعراب إجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أجرى إعرابه على أجزائه، فقس عليه سائر الأحوال، اعلم أنك إذا أخبرت عن شيء بأحوال أجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك: للأبيض هذا أبيض أسود فإنه في قوة هذا أبيض، فحكمه حكم هذا حلو حامض، وجاز أن تجعل كلاً منهما خبراً مستقلاً بإجراء وصف الجزء على الكل، وحينئذ يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل: هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتها للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وفيه بحث؛ لأن مطابقتها يجوز أن تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً؛ ولأن الضمير يجوز أن يكون راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل لا إلى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل، ويدفع الأخير بأنه لو كان كذلك لزم أن يجوز مع إفراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الأبعاض. (قوله: أي: من) قال قدس سره في الحاشية: المزج الجامع بين الحلاوة والحموضة. (قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى) إن قلت: لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف أصلاً مثل هذا جائع نالغ، قال ابن الأعرابي قلنا: إنه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر. (قوله: وجوز العطف) باعتبار تقدم العطف على ما حققناه. (قوله: ولا يبعد الخ) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. (قال: معنى الشرط) الإضافة بيانية أو لامية. (قوله: وهو سببية الأول للثاني)

الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم. (قوله: بناء على أن الطعمين امتزجا) واختلطا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة. (قوله: فعلى هذا القول) أي: على القول بكون المقصود إثبات الطعمين، وعلى ما قلناه: من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة. (قوله: قلنا: جاز الخ) يعني: إنما يلزم الضمير في الصفة إذا كانت مسندة إلى شيء تربط به أما إذا لم تكن مسندة إلى شيء كما فيما نحن فيه فإن المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا، لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة إلى شيء ممنوع لا بد له من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الإضافة بأنه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر أن الأنسب بقواعد المربية أن في كل منهما ضميراً يعود إلى المبتدأ وإن كان الأنسب من حيث المعنى ما ذهب إليه المحشي رحمه الله فتدبر، وقال ابن يمش: إن في كل منهما ضميراً من حيث أنهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث إن المجموع خبر، ولا يخفى ما فيه من التعسف. (قوله: إن قلت: فينبغي الخ) أي إذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيته مع أن الاستعمال على خلاف ذلك يقال: هما حلوان حامضان، وهن حلوات حامضات، وهي حلوة حامضة. (قوله: لكن لما لم يكن المجموع الخ): وذلك لأن المجموع إنما يقبل الإعراب اللفظي والمحلي إذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا، أما الإنشائي والإضافي والتوصيفي فظاهر، وأما الامتزاجي: فلأن المركب الامتزاجي من اسمين إما يتضمن حرف العطف: نحو: خمسة عشر أو حرف الجر: نحو: بيت بيت أو لا يتضمن الحرف، وهو لا يكون إلا علماً. (قوله: اعلم أنك الخ) لما بين أحوال الخبرين فيما إذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام إلى بيان أحوال الخبرين فيما إذا اتصف جزء من المبتدأ بأحدهما وجزء آخر بآخر والجزآن متصلان لتشاركهما في الأحكام، فقال: اعلم. (قوله: فحكمه حكم هذا حلو حامض) في جواز العطف وتركه وكون الترك أولى وخلو الخبر عن ضمير المبتدأ. (قوله: قيل: هذا الوجه الخ) قائله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد المربية. (قوله: شهادة مطابقتها الخ) يقال: هما أبيضان وأسودان وهم سود وببيض. (قوله: كالمطابقة في المثال المذكور) أي: هذا حلو حامض في أنه لما أجرى الإعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الأحوال. (قوله: ولأن الضمير الخ) هذا البحث مما أورده السيد السند قدس سره في حواشي الرضي، وحاصله: أن الحكم في قولنا: هذا أسود وأبيض إنما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسود وبعضه بالبياض، فيجوز أن يكون الضمير في كل من الخبرين راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل، فإذا كان بعض من شيء واحد أسود وبعض منه أبيض يفرد الضمير فيهما، وإذا كان البعض كذلك يثنى وإذا كان الأبعاض كذلك يجمع وإذا كان البعض مؤنثاً يؤنث. (قوله: لا إلى نفسه) أي: لا يكون راجعاً إلى الكل نفسه حتى تكون مطابقتها له دليلاً على أن في كل منهما ضمير المبتدأ. (قوله: فيكون من قبيل هما عالم جاهل) في أن المبتدأ متعدد في الحقيقة: أعني: جزئين إلا أن الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفكوكان في هذا المثال. (قوله: ويدفع الأخير الخ) أي: يدفع البحث الأخير بأنه لو كان الضمير في كل منهما راجعاً إلى الأبعاض لزم أن يجوز تثنية الضمير وجمعه في الخبرين مع أفراد المبتدأ بحسب تعدد الأبعاض بأن يتصف البعض أو الأبعاض منه بالسود، والبعض الآخران أو الأبعاض منه بالبياض. (قوله: المزج الجامع بين الحلاوة والحموضة) لا يخفى: أن المناسب لما اختاره من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة أن يعبر عن المزج بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب مز وورمان مزيين الحلو والحامض. (قوله: وفي هذه الصورة) أي: ما يكون التمدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى. (قوله: لا يجوز العطف فيه أصلاً) فكيف يصح إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. (قوله: مثل هذا جائع نالغ) على أن يكون النائع إتباع الجائع، وأما على ما زعم بعضهم من أن النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظاً،

أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: «وَمَا يَكُمُ^(٢) مِّن يَّمَعُرَ فَمِنْ^(٣) اللَّهِ» فيشبه المبتدأ الشرط في سببته للخبر سببية^(٤) الشرط للجزاء. «فَيَصِحُّ^(٥) دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ^(٦)» ويصح عدم دخوله فيه نظراً إلى مجرد تضمن^(٧) المبتدأ معنى الشرط. وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه^(٨)، «وَذَلِكَ^(٩) المبتدأ المتضمن

(١) موصولة. (٢) صلة ظرف مستقر مبتدأ. (٣) خبر المبتدأ. (٤) مفعول مطلق للسببية الأول. (٥) إشارة إلى إمكان العام. (٦) ظرف دخول. (٧) دلالة المبتدأ من قبل إضافة الصفة إلى الموصوف. (٨) استئناف أو اعتراض. (٩) مبتدأ.

فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ^(١) وَذَلِكَ

(١) أي: في خبر ذلك المبتدأ.

قال الشيخ الرضي: ليس معنى الشرط سببية الأول للثاني، بل لزوم الثاني للأول كما في جميع الشرط والجزاء، فلا يرد نحو قوله تعالى: «وَمَا يَكُمُ مِّن يَّمَعُرَ فَمِنْ^(٢) اللَّهِ»، لكن الشارح قدس سره فسر بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة. (قوله: أو للحكم به) فإن الجمل الخبرية كثيراً ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الإخبار بها. (قوله: فلا يرد نحو: «وَمَا يَكُمُ مِّن يَّمَعُرَ فَمِنْ^(٣) اللَّهِ») توجيه الورد أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سبباً لكونها من الله؛ وذلك ظاهر إن قيل: بل الأمر بالعكس؛ لأن كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا: فيه بحث؛ لأن من المعلوم إسناد اللصوق إلى إيجاد الله النعمة وإعطائه، أما استناده إلى كونه صادراً منه ومعلولاً له فغير معلوم. (قوله: فيشبه المبتدأ الشرط) لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز

صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم، لكنها سبب للحكم به والإخبار عنه؛ أي: وما حصل بكم من نعمة فيحكم؛ أي: فيخبر أنها صادرة من الله تعالى ولا شك أن النعمة التي حصلت لهم سبب للحكم والإخبار بكونها صادرة من الله تعالى، والرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للأول فلا يرد: «وَمَا يَكُمُ مِّن يَّمَعُرَ فَمِنْ^(٤) اللَّهِ» إلا أنه يخالف تفسير المصنف في كلم المجازاة، فلذا عدل عنه الشارح، وقوله: فلا يرد عليه؛ أي: على هذا الأصل، والقاعدة: أنه يخرج نحو: «وَمَا يَكُمُ مِّن يَّمَعُرَ^(٥) الخ. (قوله: فيشبه المبتدأ الشرط) أي: والخبر الجزاء فيه اكتفاء، وقوله: فيصح دخول الفاء؛ أي: إيداناً بما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط، وفي قوله: ويصح عدم دخوله إشارة إلى أن الصحة في المتن بمعنى الإمكان الخاص؛ أعني: سلب الضرورة عن الطرفين. (قوله: نظراً إلى مجرد الخ) تعليل لصحة الدخول وعدمه؛ أي: إنما جاز الوجهان بالنظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وإنما لم يجب دخول الفاء؛ لأنه لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى غير عريق خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره، وقوله: مجرد تضمن؛ أي: تضمن مجرد عن الدلالة على معنى الشرط. (قوله: وأما إذا قصد الدلالة الخ) وهذا ما ذكره الزمخشري، وأما عند الرضي فهو أنه مع القصد إن شئت أدخلت الفاء للمشابهة، وإن شئت تركته لعدم كونه جزءاً، وأورد عليه أنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وإن يقصد وجوب عدم دخول الفاء فيه إنما يكون في الاحتمال الثاني لا الأول، فقوله: إذا لم يقصد الخ، على الإطلاق ليس على ما ينبغي، وأجيب: بأنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وأن يقصد: ولما كان المراد في فيصح دخول الفاء في الخبر هو الاحتمال الأول تعين أن يكون المراد من قوله: إذا لم يقصد هو الاحتمال الثاني؛ لأن العام إذا قيل بالخاص يراد به ما وراء ذلك الخاص، وقوله: الدلالة على ذلك المعنى؛ أي: دلالة المبتدأ على سببية الأول للثاني في اللفظ والعبارة كان يقال في قولك: الذي يأتيني فله درهم، إن الذي يأتيني إن أتاني فله درهم، فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ. (قوله: وأما إذا لم يقصد الخ) أي: إذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجباً، ولا في المعنى حتى يجوز الأمران، وإن كان في اللفظ موافقاً للمبتدأ المتضمن له إلا أنه لم يقصد ذلك المعنى فيجب حيث لا بد من دخول الفاء، وقوله: وذلك المبتدأ المتضمن؛ أي: الذي

ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الأمران من غير أولوية. (قوله: أنه من باب التأكيد حقيقة) قال الشارح الرضي: التأكيد اللفظي على ضربين؛ لأنك إما أن تعيد اللفظ الأول بعينه؛ نحو: جاءني زيد زيد، أو تقويه بموازنة مع اتصافهما في الحرف الأخير ويسمى إتباعاً. (قوله: ليس من باب تعدد الخبر) فهو خارج من المقسم فلا إشكال في صحة إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. (قوله: من امتناع تعدد الفاعل) فإن المراد منه بغير العطف؛ إذ لا شك في جوازه مع العطف. (قوله: بالإضافة ببيان) إن كان المراد بالشرط المعنى المصدرية؛ أعني: الاشتراط ولامية إن أريد به حرف الشرط. (قوله: ليس معنى الشرط الخ) الشرط قد يكون مسبباً من الجزاء؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، وقد يكونان مسببين لأمر ثالث؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالأرض مضطربة. (قوله: فلا يراد الخ) لأن لصوق النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله. (قوله: يوافق كلام المتن الخ) حيث قال: وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول وسببية الثاني. (قوله: فإن الجمل الجزائية الخ) دفع لما يتوهم من أن مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة الخبرية مسبباً عما قبلها لا لإخبار به، وحاصله: أن الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيتها لا لإخبار بها كما في قولك: إن أكرمتني اليوم فقد

أكرمتك أمس؛ أي: إن أكرمتني اليوم فقد أعلمتك بأني

أكرمتك أمس، في المطول: إن الجملة الخبرية كثيراً ما

معنى الشرط. إمّا (١) «الاسم» (٢) «الموصول» (٣) «يفعل» (٤) «أو ظرف» (٥)، أي: الذي (٦) جعلت صلته جملة (٧) فعلية أو ظرفية مؤولة (٨) بجملة فعلية ههنا (٩) بالاتفاق. وإنما اشترط (١٠) أن تكون صلته (١١) فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل، ليتأكد (١٢) مشابهته (١٣) الشرط، لأن (١٤) الشرط لا يكون (١٥) إلا فعلاً (١٦). وفي (١٧) حكم الاسم الموصول المذكور الاسم (١٨) الموصوف به (١٩) «أو النكرة الموصوفة» (٢٠) «بهما» (٢١)، أي: بأحدهما (٢٢). وفي حكمها الاسم المضاف

(١) أحدهما. (٢) خبره. (٣) صفة الاسم. (٤) مع فاعله. (٥) مع فاعله. (٦) من لطافة كما لا يخفى. (٧) مفعول جملة. (٨) قيد للظرفية. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي مؤولة. (٩) أي: إذا كان صلته ظرفاً فإن الظرف مقدر. (١٠) مصنف. (١١) أي: الموصول. (١٢) حلة اشترط. (١٣) أي: المبتدأ. (١٤) حلة ليتأكد. (١٥) شيئاً من الأشياء. (١٦) عند البصريين. (١٧) مقدم خبر. (١٨) أي: الموصوف الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل أو ظرف. مؤخر مبتدأ. (١٩) أي: بالاسم الذي وصف بالموصوف المذكور م. (٢٠) التي وضعت. (٢١) أي: بفعل أو ظرف. (٢٢) إشارة إلى حلف المضاف.

الاسم الموصول (١) بفعل أو ظرف. أو النكرة الموصوفة بهما

(١) قال مولانا سيد سيلكوني قول الشارح بإحدهما بيان المراد المصنف لا لبيان تقدير المضاف لكن لما فهم من أين يستفاد هذا من غير تقدير المضاف.

ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها الماضي، لكنه قليل، وفي جواز كون الظرف صلة أو صفة له. (قال، وذلك الاسم الموصول) قيل: تعريف الجزئين يقتضي الحصر؛ يعني: حصر المسند إليه في المسند، وذلك لا يستقيم؛ لأن المبتدأ الداخل عليه أما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب، ولأحد أن يناقش فيه بأن التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الإشارة، ولو سلم أنه كالتعريف بلام الجنس إذا أُشير به إلى الجنس فنقول: أنه لا يقتضي الحصر مطلقاً، ولو سلم

تؤدي لأغراض آخر سوى فائدة الحكم ولازمها، وفيما نحن فيه كذلك، فإن المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سبباً للإخبار بصدورها منه تعالى. (قوله: وذلك ظاهر الخ)؛ إذ اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سبباً له. (قوله: لأن من المعلوم الخ) من المعلوم استناد اللصوق إلى ما هو صفته تعالى؛ أعني: الإيجاد والإعطاء، وأما كونه مستنداً إلى الصدور والمعلولية التي هي صفة النعم فغير معلوم، وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ من أن الفهم صفة المعنى أو السامع ولا يصير بالتقييد بقوله: منه صفة له تعالى، وهو بعينه معنى الإيجاد والإعطاء، إلا أنه مركب لا يشتق منه بخلاف الإيجاد والإعطاء كما ذهب إليه المحقق التفتازاني. (قوله: دخيلاً في هذا المعنى) أي: معنى السببية؛ لأنه ليس من كلمات الشرط كمن وما. (قوله: خالف الشرط الخ) مع كون خبره كالجاء الذي يجب فيه الفاء؛ أعني: الجزء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط، فلا يرد أن الشرط أيضاً قد يجوز ترك الفاء في جزائه بأن كان الجزء مضارعاً مجرداً عن لم أو مصدرراً بلا. (قوله: في جواز ترك الفاء في خبره) وإن قصد السببية على ما نص عليه الشارح الرضي فما قيل: إن قصد السببية لازم

يصح دخول الفاء في خبره. (قوله: الموصول بفعل) أي: الكائن مع فعل صريح؛ وذلك إذا كانت صلته جملة فعلية (عصام)، ففيه ذكر الجزء وإرادة الكل كما أشار بالتفسير، ويمكن إدراج مثل قوله تعالى: ﴿وَالنَّارُ وَالسَّارِقُ﴾ فيه بجعل الفعل أعم من الفعل حقيقة أو حكماً، لما قيل أن اسم الفاعل فعل أبرز في صورة الاسم حفظاً للفعل عن أن يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف، وقوله: أو ظرف أراد به الزمان والمكان والجار والمجرور، وإنما ذكر الظرف مع أن الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل؛ لأنه مقدر بفعل لا محالة إذا كان صلة كما ذكره في الشرح؛ لأن دخول الفاء لمشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفاً، فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلا يتناول، وإنما قيد الجملة في قوله جملة فعلية؛ لأن الصلة قد يكون جملة اسمية نحو: الذي أبوه قائم رجل فاضل، وقوله: بالاتفاق؛ أي: باتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين. (قوله: الاسم الموصوف به) نحو: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَتِ أَلَّذِي نَفَرْتُمْ﴾ الآية فهو ملحق به؛ لأنهما في حكم لفظ واحد من حيث الاتحاد في الصدق، فلا ينتقض الحصر به، وقوله: أو النكرة الموصوفة أراد بالموصوفة أعم من الموصوفة لفظاً أو معنى فلا يرد المناقشة بمثل كل رجل يأتيني فله درهم؛ إذ لفظ كل عبارة عما أضيف إليه فما هو صفة لما أضيف إليه صفة له معنى. (قوله: وفي حكمها الاسم المضاف) نحو: غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم؛ لأنهما أيضاً في حكم لفظ واحد من حيث إنه من تمة المضاف، والحاصل: أن الأقسام أربعة عشر. (قوله: أي: بأحدهما) يعني: بحذف المضاف كما يدل عليه المثال لا أن الرجاء إلى المعطوفين بأو يستدعي الأفراد كما توهمه الهندي؛ لأنه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول: جاءني زيد أو عمر وهما في البلد (عصام)، وقوله: هذا مثال الخ؛ أي: تمثيل بما هو الغالب في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولاً عاماً مبهماً ككلمات الشرط ومن كون فعله مستقبل المعنى كما يجب ذلك

فنقول: الكلام محمول على التمثيل فكأنه قال: كالأسم الموصول، والحق أن التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتميين، فالجواب الحق: أن المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها أو أن قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء، ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر. (قال: بفعل) أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعيين صلة للام الموصولة. (قوله: وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به): لأنهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه. (قال: أو التكررة الموصوفة بهما) ينبغي أن يقول: به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بأو يفرد.

للشرط؛ إذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ؛ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها، فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء. (قوله: وفي جواز كون الظرف) يعني: أنه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده صريحاً في الفعلية، بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وكذا في جواز أن لا يكون مبهماً، وأن لا يكون ما بعده مستقبل المعنى كأسماء الشرط: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية. (قوله: تعريف الجزئين الخ) أي: لا دخل لتعريف الجزء الثاني في حصر المسند إليه في المسند؛ لأن تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر فكان اللائق أن يقول: تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر وكلا العصريين غير مستقيم، أما حصر المسند في المسند إليه فظاهر؛ لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا ينحصر في المبتدأ المتضمن، وأما حصر المسند إليه في المسند؛ فلأن المبتدأ الداخل الخ، وبما ذكرنا ظهر لك أن تعريف الجزئين ليس للحصر. (قوله: من هذا الباب) أي: من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط. (قوله: لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيداً للحصر. (قوله: فنقول إنه) أي: التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقاً في جميع الموارد، بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول. (قوله: الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا: زيد الأسد. (قوله: والحق أن التعريف الخ) أي: تعريف اسم الإشارة إذا أشير به إلى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين وإلا لم يحصل الضبط. (قوله: أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل تخالفهما في الأحكام فإن التضمن الذي بواسطة كلمات الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعاً وجزم الجزاء إذا كان مضارعاً وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا. (قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ) أي: لفظ ذلك إشارة إلى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء؛ أعني: المبتدأ المتضمن. (قوله: ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة الخ) أما على توجيه الأول؛ فلأن التضمن في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط، وأما على التوجيه الثاني فلا انتفاء تقرير صحة دخول الفاء في حيز المواد؛ لأن دخول الفاء واجب فيهما. (قوله: كاسمي الفاعل والمفعول) فإنهما في الحقيقة فعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة خبرية غير إلى صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف. (قوله: لأنهما في حكم لفظ واحد) لاتحادهما في الصدق. (قوله: وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه) أي: المضاف إلى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف إليه من تنمة المضاف. (قوله: ينبغي أن يقول به الخ) إنما قال ينبغي لما في الرضي من أنه لا يستتكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وإن كان المراد أحدهما؛ لأنه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين: نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو فنقول الشارح رحمه الله: أي بأحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يتراءى.

إليها «مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي»^(١) هذا مثال للاسم الموصول بفعل «أَوْ» الذي «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصول بظرف «فَلَهُ دِرْهَمٌ»^(٢) وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور^(٤) فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَمُرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَيْقِكُمْ﴾ «و» مثل: «كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي» هذا مثال للاسم الموصوف بفعل «أَوْ» كل رجل «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصوف بظرف «فَلَهُ دِرْهَمٌ»^(٥). وأما مثال الاسم المضاف^(١٠) إلى النكرة الموصوفة بأحدهما^(١١) فقولك: «كُلُّ غُلَامٍ رَجُلٍ يَأْتِينِي»^(١٢)، أو «فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ»^(١٣).

(١) مبتدأ يتضمن معنى الشرط. (٢) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية. (٣) أي: الذي. جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط. (٤) صلته فعل أو ظرف. (٥) صفة الموت مع الصلة. (٦) فإن الفراق. صلة الذي. (٧) ألفا زائدة. جلال. (٨) أي: للرجل. (٩) فاعل الظرف المستقر كما مر. (١٠) صفة الاسم. (١١) أي: بالفعل والظرف. (١٢) صفة رجل. (١٣) فاعل الظرف.

مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي^(١)، أَوْ: فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ^(٢) وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي^(٣) أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ.

(١) أي والذي في الدار آه.
(٢) يقول فله درهم مربوط لكلا القولين.
(٣) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف.
(٤) أي: وكل رجل في الدار آه.

(قال، الذي يأتيني) الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال أيضاً وهو غير نادر. (قال، أو في الدار) ليست لفظة أو للترديد، بل للتخيير بين العبارتين. (قوله، فقوله تعالى: ﴿إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَمُرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَيْقِكُمْ﴾) إن قيل: الموصول ليس عاماً؛ إذ لا يريد أن كل موت تفزون منه يلقاكم؛ إذ رب موت فز منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس، وصحة دخول الفاء مبنية على العموم؛ إذ به يصير مشبهاً بأسماء الشرط في العموم والإبهام، فتكون الفاء فيه زائدة أو يكون الموصول خبراً، قلنا: قال الشيخ الرضي: لا يجب العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في

(قوله، وهو غير نادر) بخلاف الماضي الباقي على مضيه فإنه نادر كما مر. (قوله، ليست لفظة أو للترديد) أي: لأحد الأمرين مبهماً على ما هو أصل وضعه لعدم التردد في وقوعها صلة أو صفة. (قوله، بل للتخيير) فإن قلت: كلمة وإنما تجيء للتخيير إذا كان في الأمر نص عليه في الرضي، قلنا: مهنا واقعة في الأمر تقديرها: أي: كلما يأتيني أو في الدار كما في خصال الكفارة. (قوله، فالمراد الجنس) وهو أمر متعين لا عموم ولا إبهام فيه. (قوله، فتكون الفاء فيه) أي: في «فَإِنَّهُ مُلَيْقِكُمْ» زائدة كما ذهب إليه الأخفش من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ؛ نحو: زيد فوجد. (قوله، أو يكون الموصول خبراً) أي: يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبراً؛ لأن فحينئذ يكون الضميران في منه وأنه للذي بخلاف ما إذا كان صفة للموت والخبر: «فَإِنَّهُ مُلَيْقِكُمْ»

فإن الضميرين راجعان إلى الموت.

في كلمات الشرط، وفي قوله: أو الذي في الدار الخ، تعريض بأن الأولى للمصنف أن يذكر لفظ الذي؛ لثلا يتوهم التردد في الصلة دون التمثيل. (قوله: فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَمُرُّونَ مِنْهُ﴾ الخ) هذه الآية في سورة الجمعة والخطاب لليهود كما هو الظاهر من السياق، فهذا رد عليهم؛ إذ ظنوا أن الفرار ينجيهم وينفعهم وليس كذلك قال الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا تَنَالَهُ
وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يَسْلَمَ
ويقال: تفرون؛ أي: تكرهونه طبعاً لا الفرار بالبدن، فإننا أمرنا بالفرار من التهلكة، وقال العصام: معنى الشرط في الآية خفي كخفاءه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّمَعٍ قَيْنَ اللَّهِ﴾؛ إذ الفرار ليس سبباً للملاقاة؛ إذ رب موت قر منه شخص فما لاقاه، والجواب: الأقرب أن يقال: الفرار من الموت سبب للملاقاة؛ بمعنى: أن الفرار يصير سبباً للبلوغ إلى موضع قدر فيه الموت كما قال الشاعر:

إذا ما حمام^(١) المرء كانت ببلدة
دعته إليها حاجة فيطير
أي: حتى يموت فيها. (قوله: ومثل كل رجل يأتيني الخ) والوجه في دخول الفاء في خبر كل المضاف إلى النكرة الموصوفة أن لفظ كل إذا أضيف إلى نكرة شابه لكلمات الشرط في الإبهام ولا دخل في دخول الفاء لتوصيف تلك النكرة بمفرد أو جملة، فعلى هذا لا حاجة في دفع المناقشة في هذا المثال إلى ما ذكرناه آنفاً من تعميم الموصوفة عن الوصف لفظاً أو معنى فافهم. (قوله: فقولك: كل غلام رجل يأتيني الخ) ونحو قوله عليه السلام: «ألا أن كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين»، وقوله: مانعان عن دخوله عليه، قال المصنف في وجه امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل: إنه يلزم التناقض؛ لأن ما بعد فاء الجزائية لا يكون إلا خبراً محتملاً للصدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك وليس بشيء؛ لانتقاضه بمثل قوله تعالى: ﴿إِذَا

«وَلَيْتَ^(١) وَلَعَلَّ^(٢) من الحروف المشبهة بالفعل، إذا^(٣) دخلاً^(٤) على المبتدأ الذي^(٥) يصح دخول الفاء على خبره - «مَانِعَانِ^(٦)» عن^(٧) دخوله^(٨) عليه^(٩)، لأن صحة دخوله عليه إنما كانت^(١٠) لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط^(١١) والجزء^(١٢)، (وَلَيْتَ وَلَعَلَّ^(١٣)) يزيلان تلك المشابهة^(١٤)، لأنهما^(١٥) يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية^(١٦) والشرط والجزء من قبيل الأخبار^(١٧). وذلك المنع إنما هو^(١٨) «بِالِاتِّفَاقِ» من النحاة فلا يقال: لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ الذي يَأْتِيْنِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ ذَرْهَمٌ^(١٩). فإن قيل: (بَابُ كَانَ، وَبَابُ عَلِمْتُ) أيضاً^(٢٠) مانعان بالاتفاق^(٢١) فما وجه تخصيص^(٢٢) (لَيْتَ وَلَعَلَّ) قيل^(٢٣): تخصيصهما^(٢٤) ببيان^(٢٥) الاتفاق إنما هو من^(٢٦) بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاهتمام^(٢٧) ببيان الاختلاف الواقع^(٢٨) فيها. «وَالْحَقُّ^(٢٩)» بَعْضُهُمْ^(٣٠) قيل: هو سيبويه^(٣١) «إِنَّ» المكسورة «بِهَمَّا» أي: بـ (لَيْتَ وَلَعَلَّ) في المنع عن^(٣٢) دخول الفاء على الخبر. والأصح أنها^(٣٣) لا تمنع عنه^(٣٤) لأنها^(٣٥) لا تخرج الكلام

(١) لفظ مراد تقديراً مرفوع مبتدأ، واو استئناف أو اعتراض. (٢) صفة ليت ولعل بتقدير الكائن. (٣) حلة المنع. (٤) أي: ليت ولعل. (٥) صفة المبتدأ. (٦) خبره. (٧) في المبتدأ. (٨) أي: الفاء. (٩) أي: على الخبر. حال. (١٠) أي: الصحة. (١١) في الدلالة. (١٢) أي: في الخبر. (١٣) على السببية. (١٤) أي: مشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزء. (١٥) حلة يزيلان. (١٦) حالية. (١٧) دون الإنشاء. (١٨) كائن. (١٩) فاعل الظرف المستقر. (٢٠) كليت ولعل. (٢١) من النحاة. (٢٢) من بين النواسخ. (٢٣) جواب. (٢٤) أي: تخصص ليت ولعل. (٢٥) الباء داخلة على المقصود. (٢٦) متعلق بتخصيص. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) صفة الاختلاف. (٢٩) استئناف أو اعتراض. (٣٠) ماض. (٣١) أو في بعض النسخ: وألحق سيبويه. (٣٢) متعلق بمنع. (٣٣) أي: عن دخول الفاء على الخبر. (٣٤) إن المكسورة.

وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بِالِاتِّفَاقِ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ إِنَّ بِهِمَا،

قُتِمَتْ إِلَى الْمَكْرُوهَةِ فَأَعْسَلُوا، وَإِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ يَكَلِّفُونَ اللَّهَ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ بَأْمُرِهِمْ بِالْقِسْطِ رِبًّا أَلْبَاسٍ فَيُبْذَرُهُمْ بِكَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ (رضى وعصام).

(قوله: وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة)؛ وذلك لأن الشرط والجزء يحتملان الصدق والكذب؛ لكونهما خبراً، أو الكلام الذي فيه شيء من ليت ولعل لا يحتملها؛ لكونه إنشأً، وقوله: والشرط والجزء؛ أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزء قد يكون إنشأً. (قوله: فإن قيل: باب كان الخ) نقض إجمالي وحاصله: أن جميع النواسخ سوى إن وأن ولكن مانعة بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل، وحاصل الجواب: أنه خصصه بهذا الحكم من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً؛ يعني: أن الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافي بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبهة، لا حقيقي بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتى يبطل الحصر بباب كان وعلمت. (قوله: أيضاً مانعان بالاتفاق)؛ لأنهما وإن لم يخرجوا الكلام من الخبرية إلى الإنشائية إلا أن العلم والكون ينافيان الشرط حيث أنهما يدلان على تحقيق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه، وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا مطلق النواسخ حتى يرد ما ذكر. (قوله: ووجه ذلك التخصيص) أي: تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها غير ليت ولعل، ولو لم يذكر قوله: بالاتفاق لم يعلم أن في بقية الحروف المشبهة

وجه المخالفة، نعم الأغلب على الموم. (قوله: لأن صحة دخوله عليه)؛ ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها التصدير ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقاً عليه وإنما جاز دخول إن؛ لأنها لا تغير معنى الكلام. (قوله: والشرط والجزء من قبيل الأخبار) هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزء فلا يرد ما قيل: من أن الجزء قد يكون إنشأً. (قوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية) لا بد وأن يدعي أن ليس هنأ مانع آخر.

(قوله: لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلاً في معنى الشرط. (قوله: ومقتضاه امتناع الخ) فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في حيزه. (قوله: لأنها لا تغير معنى الكلام) بل تؤكد وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة. (قوله: هذا مبني الخ) أي: المراد بقوله: والشرط والجزء مجموع الشرط والجزء كما هو المناسب لما قبله من أن ليت ولعل يخرجان الكلام، وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين الشرط والجزء على ما حققه السيد السند في حواشي المطول، وليس الحكم في الجزء أو الشرط قيداً له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني، ولا شك أن مجموع الشرط والجزء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الأخبار وإن كان الجزء في بعض الصور إنشأً، وليس مراده أن كل واحد من الشرط والجزء من قبيل الأخبار حتى يرد ما قيل: إن الجزء قد يكون إنشأً؛ نحو: إن جاءك زيد فاضربه، وهذا الإيراد مبني على أن الإنشاء يقع جزء من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازاني وذهب إليه الشارح الرضي، وأما على ما حققه السيد السند رحمه الله من أنه لا بد من التأويل فلا إيراد. (قوله: لا بد وأن يدعي الخ) يجوز أن يكون تنميماً لكلام

الشارح رحمه الله ويجوز أن يكون إيراداً على الدليل الذي نقله عن القوم.

عن الخبرية إلى الإنشائية يؤيده^(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا^(٢) وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ^(٣)﴾.
 فإن قيل: قد^(٤) ألحق بعضهم^(٥) (أَنَّ) المفتوحة^(٦) و(لكن) بليت^(٧) ولعل، فما^(٨) وجه تخصيص^(٩) (إِنَّ) (لكن) بالمكسورة بالإلحاق. قيل: بعضهم الذي^(١٠) ألحق (إِنَّ) - المكسورة بهما^(١١) هو سيبويه، فاعتد^(١٢) بقوله^(١٣) (١٤) وذكره ولم يعتد بقول من سواه^(١٥) فلم يذكره^(١٦) مع أن كلا القولين^(١٧) لا يساعدهما^(١٨) القرآن^(١٩) وكلام الفصحاء. فما^(٢٠) يدل على^(٢١) عدم منع (إِنَّ) المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق^(٢٢) وما^(٢٣) يدل^(٢٤) على عدم منع (أَنَّ) المفتوحة و(لكن) عن^(٢٥) دخول الفاء قوله^(٢٦) تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا^(٢٧) غَنِمْتُمْ^(٢٨) مِنْ^(٢٩) شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ^(٣٠)﴾ وقول الشاعر:
 قَوْ اللَّهِ مَا^(٣١) فَارَقْتُكُمْ^(٣٢) قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا^(٣٣) يَقْضَى^(٣٤) فَسَوْفَ يَكُونُ^(٣٥)

وَقَدْ يُحَذَفُ^(٣٦) الْمُبْتَدَأُ، لِقِيَامِ قَرِينَتِهِ

(١) ما هو الأصح من أنها تنع عنه. (٢) موصول. (٣) بلا توبة. (٤) الواو للحال. (٥) وهذا قول ابن يعيش. (٦) أي: المالك. (٧) صفة إن. (٨) متعلق بالحق. (٩) استفهام. (١٠) سيبويه. (١١) صفة بعض. (١٢) بليت ولعل. (١٣) أي: اعتبر المصنف. (١٤) أي: يقول سيبويه، لأنه أمام البصرة أي لم يذكر الموثوق له. (١٥) بمعنى غير. (١٦) مصنف. (١٧) أي: قول سيبويه وغيره. (١٨) أي: لا يوافقهما. (١٩) فاعل لا يساعده. (٢٠) الفاء للتفسير وما مبتدأ موصولة. (٢١) متعلق ببذل. (٢٢) خبره. (٢٣) موصولة. (٢٤) صلته. (٢٥) متعلق بعدم المنع. (٢٦) خبره. (٢٧) موصولة. (٢٨) صلة. (٢٩) بيانية. لأن البيان إذا وقع بعد المعرفة يكون حالاً. (٣٠) الفاء عاطفة والواو للقسمة. (٣١) نافية. (٣٢) جوابه. (٣٣) موصولة. (٣٤) من القضاء أي: حكم الله عليه. (٣٥) أي: بوجه. (٣٦) لا نسيا لكونه ركناً من الكلام.

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَتِهِ

(قوله، قيل، بعضهم الذي ألحق أن بهما هو سيبويه) نقل عن المصنف أنه قال في الإيضاح: منع سيبويه من دخول الفاء في خبر أن بعيد من جهة النقل والفق، أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَمْوَالَهُمْ﴾، وأما الفقه فبيعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. (قوله، هو الله ما فارقتكم قالياً لكم) القلاء بالمد والفتح: دشمني ودشمن داشتن. (قال، لقيام قرينة) اللام للوقوع لا للأجل؛ لأنه مصحح لا مقتض دواعي والدواعي

(قوله: نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند في حواشي الرضي. (قوله: منع سيبويه) أي: ما نقله الزمخشري من منع سيبويه. (قوله: فقد استشهد الخ) أي: استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَمْوَالَهُمْ﴾ الآية، فكيف يمنع صحة الدخول؟. (قوله: في مخالفة الواضحات) يعني: مجيء الفاء في خبر إن واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء، فبيعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. (قوله: القلاء بالفتح والمد الخ) في تاج البيهقي: القلي والقلية والقلاء: دشمني داشتن، وفي الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه: القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد: البفض، فتخصيصه بالفتح والمد تفسيره بدشمني ليس بسديد. (قوله: والدواعي مذكورة في علم المبالغة) في تعيينه أو ادعاء تعيينه أو تعظيمه أوتحقيره أوتأني الإنكار لدى الحاجة وغير ذلك.

خلافاً (نعمه). (قال المصنف: والحق بعضهم الخ) ماض من الإلحاق، والمراد بالبعض: هو سيبويه على ما قاله عبد القاهر والأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، فلعدم تعيين من الحق عنده عبر بالبعض، ولو قلنا: إنه تعيين عنده، فالإبهام لتزييف الإلحاق (عصام). (قوله: في المنع عن دخول الفاء الخ) واحتج هذا البعض بأن صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ له ضعيفاً، وأجيب: بأنه وإن تحقق سقوط اعتبار الصدارة إلا أنه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم، وقوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية الخ هذا كلام غير جيد، فإن علة المنع غير منحصرة فيما ذكر، ألا ترى إن علمت وكان يمنعان من دخوله مع أنهما لا يخرجان الكلام، فلذا قال بعضهم: ولا بد أن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر عن دخول الفاء هذا، فنقول: بل العلة في المنع ما سمعت آنفاً (نعمه). (قوله: ويؤيده قوله تعالى) أي: يؤيد هذا المنع قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ﴾ الخ، وإنما قال: يؤيد؛ لأن لسبويه أن يجيب عن مثل هذه الآية بأن الفاء ليست بجزائية، بل هي زائدة أو هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع إن في بعض الآيات مثل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ﴾، وقوله: قد ألحق بعضهم؛ وهو ابن مالك الإمام في العربية واللغة، وكفاه شرفاً أخذ الإمام النووي عنه، توفي بدمشق الشام لسنة ٦٧٢ (سجاعي). وقوله: بالإلحاق؛ أي: بليت ولعل والباء داخل على المقصور. (قوله: فاعتد بقوله الخ) أي: اعتبر بقول سيبويه؛ لأنه الإمام في الفن، وأما من سواه فتابع مقتد به

لفظية^(١) أو عقلية^(٢) «جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً لا واجباً. وقد يجب حذفه إذا قَطَعَ النعت^(٣) بالرفع^(٤)، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلٌ»^(٥) الحَمْدُ، أي: هُوَ أَهْلُ الْحَمْدِ. وإنما وجب حذفه^(٦)، ليعلم^(٧) أنه^(٨) كان في الأصل صفة^(٩)، فقطع، لقصد إنشاء المدح أو^(١٠) الذم أو غير ذلك، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك^(١١) القصد وقد يجب حذفه^(١٢) أيضاً^(١٣) عند من قال في: (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ): إنَّ تقديره^(١٤): (هُوَ زَيْدٌ) «كَقَوْلِ الْمُسْتَهْلِ»^(١٥). أي: المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر^(١٦) للهِلال الرفع^(١٧) صوته عند إِبصاره «الهِلَالُ»^(١٨) وَاللَّهُ، أي: هَذَا الْهِلَالُ وَاللَّهُ بِالْقَرِينَةِ^(١٩) الحالية وليس^(٢٠) من باب حذف الخبر، بتقدير: الهِلَالُ هَذَا، لأن مقصود المستهل تعيين شيء^(٢١) بالإشارة^(٢٢)، والحكم عليه بالهلائية، ليتوجه إليه^(٢٣) الناظرون

(١) مقالية. (٢) حالية. (٣) من النعتية يجعله خبر المبتدأ. (٤) أي: بسبب الرفع. (٥) ونحو: مرتت يزيد المسكين أي: هو المسكين. (٦) مبتدأ. (٧) من وجود الشرط المذكور وهو القطع. (٨) أي: الخبر. (٩) لشيء مرفوع أو ضده، خبر كان. (١٠) أي: زيادتهما. (١١) أي: كونه صفة في الأصل. (١٢) مبتدأ. (١٣) أي: كما يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع. (١٤) أي: تقدير هذا الكلام. (١٥) أي: المبصر. (١٦) صفة المستهل. (١٧) صفة بعد صفة. (١٨) إما أتى بالمسم ليتوهم نصب الهلال عند الوقف. (١٩) متعلق بمقدر ليعلم الحذف. (٢٠) مقول المستهل. (٢١) أي: الهلال وليس المقصود نفس الهلال. (٢٢) متعلق بتعيين. (٢٣) أي: إلى ما عينته بالإشارة وحكم عليه بالهلائية.

جَوَازاً كَقَوْلِ الْمُسْتَهْلِ: الْهِلَالُ وَاللَّهُ،

مذكورة في علم البلاغة. (قوله: وقد يجب حذفه) قيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، ونحو: الحمد لله أهل الحمد محمول على حذف الخبر؛ أي: أهل الحمد هو، والقول بأن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مما لا يعتد به. (قوله: ليعلم الخ) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتتان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به، وشدة الاهتمام بمدح أو ذم أو ترحم يعنى به زيادة اعتناء، فكانه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف، فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (قوله: هي مقول المستهل المبصر الخ) قيل: الاستهلال: ما هو ديدن وبانك كردن، وكلامهما مستقيم. (قال: الهلال)، ما هو نواته شب، وبعده القمر. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين شيء الخ) لا تعيين الهلال بالإشارة.

(قوله: لأنه ركن) بخلاف الفضلة فإنه قد يجب حذفها. (قوله: أصيل) أي: مقصود لذاته بخلاف الخبر فإنه مقصود لأجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقاً بين الأصلي والدخيل في الركنية. (قوله: مما لا يعتد به) في الرضي دخول نواسخ المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم؛ نحو: كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ. (قوله: لأن في الافتتان) في القاموس: افتن أخذ في فتن من القول، والفتن الضرب من الشيء والتزيين وتغيير المألوف؛ أي: الإعراب المألوف. (قوله: زيادة تنبيه) لتوجه الخواطر إلى الحوادث. (قوله: وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه) متعلق بالإيقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض، ويجوز أن يكون على حذف المضاف؛ أي: لصاحب الإصغاء. (قوله: وذلك) أي: زيادة التنبيه. (قوله: يعتني به زيادة اعتناء) إنما قيد بذلك؛ لأن أصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير أجرائه على موصوفه. (قوله: فكانه أراد) أي: القاطع للوصف أنه؛ أي: الوصف امتاز من بين صفات الممدوح. (قوله: فلم

وراجل في طريقه ومشيه وفيه ما فيه، وقوله: ما سبق؛ أي: من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا﴾ الخ، ﴿وَأَطَعُوا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ قياسه أن ما غنمتم بالانفصال والآية في سورة الأنفال، والمفهوم من الامتحان: أن دخول الفاء في خبر كان أيضاً اختلافي، والصحيح: الجواز، ولم يذكروا على هذا الجواز دليلاً نقلياً، فلعله مجيئه للتحقيق في بعض الأوقات مثل: إن، كما في قوله:

كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أي: لأن الأرض. (قوله: وقول الشاعر: فوالله ما الخ) من البحر الطويل من ضربه الثالث المحذوف، ولم يسم قائله في الشواهد، وقال بعضهم: إنه وجد قبل هذا البيت قوله:

وَأَمَّا الْوِدَادُ فِي الْقُلُوبِ قَرَابِخٌ

وَإِنْ كَانَ مَا بَيْنَ الْجُسُومِ قَرَابِخٌ

ولكن لي في هذا تردداً فلا تغفل، قوله: فوالله، الواو: للقسم، وما فارقتكم: جواب القسم؛ إذ قد يؤتى في جوابه بما النافية كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ في جواب: والضحى، وقالياً: حال من فاعل فارقت؛ أي: حال كونه مبغضاً لكم، فهو من القلى بمعنى بغض والعداوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا قَلَى﴾، ومن القالين وبابه ضرب ولكن بالتشديد وما يقضى اسمه، وقوله: فسوف، يكون خبره بالفاء؛ أي: يوجد، والشاهد: أن كلمة لكن لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي كان موصولاً بجملته فعلية وهو ظاهر. (قوله: لقيام قرينة) أي: وقت حصول قرينة دالة على أن المحذوف ما هو، فالحذف منوي لا منسي؛ لأنه ركن من الكلام، وقوله: وقد يجب حذفه؛ أي: مع القرينة، وقال بعضهم: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام؛ ونحو: الحمد لله أهل الحمد، ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام واو، فإن حذف الفاعل وأضرابه مسلّم الثبوت (نعمه)، وقوله: إذا قطع النعت بالرفع؛ أي: بجعل إعرابه مخالفاً لإعراب المنعوت.

ويرويه^(١) كما يراه^(٢). وإنما أتى^(٣) بالقسم جرياً^(٤) على عادة المستهلين^(٥) غالباً ولئلا يتوهم نصب (الهلال) عند الوقف. «و» قد يحذف «الخبر»^(٦) جوازاً أي: حذفاً جائزاً، لقيام قرينة من^(٧) غير إقامة شيء مقامه «مثل:»
الخبر المحذوف جوازاً في قولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا^(٨) السَّبْعُ^(٩)» فَإِنَّ^(١٠) تقديره^(١١) على المذهب الصحيح كما نص^(١٢)
عليه^(١٣) (صاحب اللباب): خرجت^(١٤) فإذا السَّبْعُ^(١٥) واقف^(١٦)، على أن^(١٧) يكون (إذا) ظرف^(١٨)
زمان^(١٩) للخبر المحذوف غير^(٢٠) سادة^(٢١) مسده أي: ففي^(٢٢) خروجي السَّبْعِ واقف. «و» قد يحذف الخبر
لقيام قرينة «وَجُوباً» أي^(٢٣): حذفاً واجباً «فِيَمَّا التَّرَمُّ» أي: في التركيب الذي التَّرَمُّ^(٢٤) «فِي مَوْضِعِهِ» أي: في
موضع الخبر «غَيْرُهُ»^(٢٥) أي: غير الخبر، وذلك^(٢٦) في^(٢٧) أربعة أبواب على ما ذكره المصنف. أولها^(٢٨):
المبتدأ^(٢٩) الذي^(٣٠) بعد^(٣١) (لولا) «مِثْلُ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ^(٣٢) كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، لأن^(٣٣)
(لَوْلَا)^(٣٤) لا امتناع الشيء^(٣٥) لوجود غيره^(٣٦)، فيدل على الوجود^(٣٧). وقد التَّرَمُّ في موضع الخبر جواب

(١) الهلال. (٢) أي: المستهل. (٣) مصنف. (٤) حلة أتى. (٥) في الأكثر. (٦) ولم يذكر القرينة استثناءً بذكرها في حذف المبتدأ. (٧) متعلق جائزاً. (٨) (٩) السبع واحد السباع. (١٠) أي: القول. (١١) أي: صرح. (١٢) أي: على تقديره وعلى صحته. (١٣) خبر إن. (١٤) مبتدأ. (١٥) خبره. (١٦) بالباب. (١٧) تقدير. (١٨) خبر يكون. (١٩) يخالف ما يأتي منه في بحث الظروف ظاهراً. (٢٠) صفة ظرف. (٢١) قائم. (٢٢) وقت صحيح. (٢٣) عطف على جوازاً. (٢٤) تقدم إعرابه أنفاً تأمل. مثل. (٢٥) أي: أقيم. (٢٦) نائب فاعل التزم. (٢٧) أي: وجوب حذف الخبر. (٢٨) كائن. (٢٩) مبتدأ. (٣٠) خبره. (٣١) صفة المبتدأ. (٣٢) كلمة. (٣٣) فزيد مبتدأ وخبره محذوف. (٣٤) جواب لولا. (٣٥) حلة مقدر وإنما وجب حذفه. (٣٦) موضوع. (٣٧) أي: جواب لولا. (٣٨) وهو الخبر. لوجود زيد.

وَالْخَبَرُ^(١) جَوَازاً^(٢) مِثْلُ: خَرَجْتُ فَإِذَا
السَّبْعُ، وَوُجُوباً^(٣) فِيمَا التَّرَمُّ فِي مَوْضِعِهِ
غَيْرُهُ مِثْلُ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا^(٤)،

(١) أي: وقد يحذف الخبر.

(٢) أي: حذف جائز القيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه.

(٣) أي: وقد يحذف الخبر لقيام قرينة.

(٤) أي: لولا زيد موجود لأن لولا موجود لا امتناع الشيء لوجود غيره.

(قوله: وإنما وجب حذفه ليعلم الخ) حاصله: أنه أهل الحمد مثلاً كان مجزوراً صفة لما قبله فغير إعرابه قصداً للمبالغة في المدح؛ وذلك لأن في تغيير المألوف المعروف زيادة إيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ ولأن الكلام الذي به المدح صار حينئذ جملتين بعدما كان جملة واحدة، وكلما ازداد الكلام في المقام ازداد المدح، ولو ذكر هذا المبتدأ؛ لتوهم أن الكلام جملتين في الحال والأصل، وقس عليه غيره كالقطع للذم والترحم وغيرهما (نعمه)، وقوله: عند من قال: وهو بعض الكوفيين، وقوله: أن تقديره هو زيد؛ أي: فحذف للعلم به وسد غيره مسده لذكره في السؤال المقدر، كأنه لما قال: نعم الرجل، قيل له: من هو، فقال: زيد، وسيأتي الكلام فيه. (قوله: المبصر للهلال) صفة كاشفة لقوله: المستهل؛ لأن معناه الطالب لرؤية الهلال، والإبصار: الرؤية، ومن هذا القليل: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ»؛ أي: فعمله لنفسه، وقوله: بالقرينة الحالية، وهي حالة كون القائل مبصراً للهلال. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين الخ) يعني: أن مقصوده

تعيين ذلك الشيء المرئي بالإشارة والحكم عليه بأنه هلال لينظره الناظرون، وليس المقصود أن الهلال المعروف هو هذا، وتحقيق ذلك على ما ذكره أرباب العربية من أن المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ، والمجهول عنده يقع خبراً، مثلاً إذا عرف مخاطبك زيداً باسمه، ولم يعرف أنه أخوه أم لا تقول له: زيد أخوك، وبالعكس تقول: أخوك زيد، فإذا تحقق هذا فنقول في مثال المتن: إن المعروف عند المخاطب إنما هو شيء مشار إليه بلفظ هذا، غير معروف بأنه هلال، فنقول له: الذي هو معلوم لك بالإشارة الهلال لا غير.

(قوله: ولئلا يتوهم نصب الهلال) برأيت أو أرى؛ وذلك لأن الأصل في المفردات الوقف. (قال: خرجت فإذا السبع) الغاء للمطف حملاً على المعنى؛ أي: خرجت ففاجأت كذا، وقيل: جواب الشرط، ولعله أراد أنها للزوم ما بعدها لما قبلها؛ أي: مفاجأة السبع لازمة لخروجي، وقيل: زائدة وفيه أنه لا يجوز حذفها. (قوله: على المذهب الصحيح) إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافاً؛ قيل: إن إذا ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرده في مثل فإذا السبع بالباب، وجعله بدلاً تسمف، وقيل: ظرف زمان

يتبين الخ) فلا يطلب نكتة التغيير، ويمكن أن يقال: إن في المقطع دلالة على أنه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من أجزائه على الموصوف بخلاف ما إذا ذكر الموصوف، فإنه يفهم حينئذ كونه تابعاً مقطوعاً عن التابعية. (قوله: وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين إشارة إلى بيان المعنى اللغوي، وإن كل واحد منهما تصح إرادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين. (قوله: لا تعيين الخ) قد عرفت فيما سبق أن المبتدأ والخبر إذا كان معرفتين فأيهما كان مطلوب الثبوت

(قوله : ليتوجه إليه الناظرون) علة للتعين والحكم ؛ أي : تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ؛ ليتوجه إليه الناظرون ؛ لأنهم لا يعرفون أنه هلال إلا بالنظر ، وأما لو قال : الهلال هذا ، فكأنه قال : الهلال المعروف لكم هو هذا المشار إليه ، فلا يلتفت إليه السامعون ؛ لأنه معروف عندهم (نعمه) ، وقوله : على عادة المستهلين ؛ أي : بالكلام إنكاري فأعرفه . (قوله : ولئلا يتوهم نصب الهلال) أي : بتقدير مثل رأيت ، قال الجزائري : أي لئلا يتوهم أن آخر الهلال ساكن لأجل الوقف ، وحيث لا يتعين أن يكون مرفوعاً ، بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير أبصر مثلاً ، وقوله : لقيام قرينة ؛ إذ لا يحذف نسباً فلا بد منها ، ولم يذكره اكتفاء بما سبق . (قوله : على المذهب الصحيح) قيد به ؛ لأن فيه مذاهب أخر غير صحيحة مشتملة على تعسفات مع عدم الاطراد في مثل : فإذا السبع بالباب ؛ أي : واقف به أو حاضر أو نحوه من الأفعال العامة ، فإن المصادفة فجأة تدل على الوقوف والحضور ، وأما إذا كان الخبر خاصاً فلا يحذف لعدم دلالتها^(١) عليه مثل قوله : ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ كذا قيل . (قوله : على أن يكون إذا الخ) أي : هذا التقدير مبني على أن يكون إذا بمعنى الوقت ، وقال بعضهم : اتفق الشراح على تقدير الخبر عاماً مستدلين بأن إذا المفاجئة ظرف ، وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف ؛ لأنه لا يجوز إلا بالقرينة ، ولا قرينة ههنا ؛ إذ الظرف لا دلالة له على فعل خاص ، وظني أن ما قدره الشارح في محله ، والقرينة على تقديره لفظ خرجت ، فإن مفاجأة السبع وقت الخروج يناسبه الخبر الخاص (نعمه) . (قوله : غير ساد مسده) ؛ إذ لو ساد مسده لكان الحذف واجباً لا جائزاً ، فإن الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع سد شيء مسده ، وقوله : أي في التركيب ، الأولى في تركيب^(٢) ، فعلى هذا تكون كلمة ما : موصولة ، أو موصوفة ، والظرفية من قبيل ظرفية الكل ، ولك أن تجعلها مصدرية ؛ أي : في وقت التزام غيره موضعه ، فعليه فلا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف الوجه الأول ؛ إذ التقدير حينئذ في تركيب التزم في موضع الخبر منه ؛ أي : من ذلك التركيب غيره فكلام المتن من قبيل : البر الكر بستين ، وقوله : وذلك في أربعة أبواب ؛ أي : الحذف المذكور في أربعة أنواع من التركيب . (قوله : أولها المبتدأ) أي : أول الأبواب باب المبتدأ الذي وقع بعد لولا الامتناعية ، فإن خبره يجب حذفه لسد شيء مسده ، وفي شرح الألفية : أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلاً ، فاحترز عما ورد ذكره فيه شذوذاً كقوله :

لولا يابوك ولولا قبله عمر

أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ

فافهم ، وقوله : وهذا إذا كان الخ ، وجوب الحذف في باب

(١) أي : إذا . (٢) كما وقع هكذا في بعض النسخ .

خبر عما بعده بتقدير مضاف ؛ أي : في وقت خروجي حصول السبع ، وإنما قدر المضاف ؛ لأن الزمان لا يقع خبراً عن الجنة ، وقيل : ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله محذوف ؛ أي : ففاجأت وقت وجود السبع ، وفيه أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية ؛ لأنه مفعول به ففاجأت اللهم إلا أن يقال : إن فاجأت ينزل منزلة اللازم ، ولو قيل : إن الظرف غير مضاف إلى الجملة كما هي الوجوه الأخر ، والعامل فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية ؛ لجواز أن يقال : معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج . (قال ، فيما التزم) يقال : أئتمته الشيء فالتزمه ؛ أي : قبل ملازمته . (قوله ، أي ، في التركيب) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال : أي : في خبر وإلا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر ؛ لأن ضمير في موضعه وغيره راجع إلى الخبر ، وإنما قلنا : بحسب الظاهر ؛ لأن الذهن ينساق من الخبر إلى كونه واقعاً في التركيب فيفني غناء الضمير . (قوله ، وذلك في أربعة أبواب) لا يقال : هناك قسم آخر وهو ما إذا كان الخبر ظرفاً فإن متعلقه خبر وهو واجب الحذف ؛ لأننا نقول : الخبر بحسب الظاهر ، بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف ، والتقدير ليس إلا لرعاية أمر لفظي فليس هو

يجعل خبراً وههنا المطلوب إثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال بالإشارة وإثبات كونه مشاراً إليه . (قوله : وذلك) أي : الوقف عند ذكر القسم ثابت ؛ لأن الأصل في المفردات ؛ أي : الكلمات التي لا تتركب مع ما بعدها الوقف . (قوله : الفاء للعطف) في الرضي وهو قريب . (قوله : حملاً على المعنى) فإن في إذا معنى المفاجأة . (قوله : ولعله أراد الخ) أي : وإلا فلا شرط ههنا فلا جواب . (قوله : وفيه أنه لا يجوز حذفها) قال السيد قدس سره : جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مفتي اللبيب . (قوله : خبر عن السبع) أي : فبالمكان السبع ، ولا يجوز على هذا القول أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث كذا وكذا في الرضي . (قوله : وفيه أنه لا يطرد الخ) ؛ إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب . (قوله : وجعله بدلاً تعسف) أي : جعل بالباب بدلاً من إذا تعسف ، أما معنى فلمدم انسياق الذهن إليه ، وأما لفظاً ؛ فلأنه يكون بدلاً بإعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظاً . (قوله : لأن الزمان الخ) قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه . (قوله : وفيه أنه يلزم الخ) وفيه تكلف ؛ لأن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح . (قوله : إن فاجأت الخ) فالمعنى خرجت فعصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي . (قوله : ولو قيل الخ) أي : على تقدير جعله ظرف زمان . (قوله : كما في الوجوه الأخر) وهي الوجوه الثلاثة المذكورة واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية . (قوله : أي قبل ملازمته) فالمعنى في ما التزم العرب ؛ أي : قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه . (قوله : الأظهر الخ) إنما قال بحسب اللفظ ؛ لأن ما ذكره الشارح رحمه الله أظهر من حيث المعنى ؛ إذ المعنى هو ؛ أي : الخبر المحذوف وجوباً في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله : جوازاً في خرجت فإذا السبع ، فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو أظهر وأشيع ، بخلاف ما إذا فسر ما يخبر فإنه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقاً يمحذف وجوباً ، فتكون ظرفية الموصوف للصفة ، فاندفع ما قيل : لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر .

(لَوْلَا) فيجب^(١) حذفه^(٢)، لقيام قرينة^(٣) والتزام قائم^(٤) مقامه^(٥)، هذا^(٦) إذا كان الخبر عاماً وأما إذا^(٧) كان الخبر خاصاً^(٨) فلا يجب كما^(٩) في قوله:
 وَلَوْلَا الشَّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ^(١٠) يُزْرِي^(١١) لَكُنْتُ^(١٢) الْيَوْمَ أَشْعَرُ^(١٣) مِنْ لَبِيدٍ^(١٤)

(١) جواب شرط محذوف. (٢) أي: حذف الخبر. (٣) دالة على المحذوف وهي لولا. (٤) أي: جواب لولا. (٥) خبر. (٦) أي: وجوب حذف الخبر. (٧) أي: الخبر. (٨) كالقيام والجلوس والقمود والمبوب والألوان مثلاً. (٩) مر. (١٠) متعلق بيروي. (١١) جواب لولا. (١٢) أي: أكثر. (١٣) اسم شاعر مشهور.

المبتدأ الذي وقع بعد لولا إذا كان الخ. (قوله: وأما إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه) أي: لعدم دلالة لولا على الخبر الخاص، فلو دلَّ على الخبر الخاص بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: أغويتونا، وكقول الشاعر:

فَلَوْلَا الْفُحْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

وأما إذا لم يدلَّ عليه شيء من القرائن فيجب ذكره كقوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين»؛ يعني: لبنيتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، وهذا مذهب بعض النحاة القائلين بأن الخبر؛ إما أن يكون كوناً مطلقاً، أو كوناً مقيداً، فإن كان الأول وجب الحذف، وإن كان الثاني؛ فإما أن يدلَّ عليه دليل أو لا، فإن كان الثاني وجب ذكره، وإن كان الأول جاز إثباته، وقال الشهاب السندوبي: هذا هو الحق، وأما مذهب الجمهور: فالخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا ورد ما يخالف ذلك يؤولون بجعل الكون الخاص مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، ومذهبهم مزيف، والتفصيل في المغني والرضي وغيرهما. (قوله: كما في قوله: ولولا الشعر) هذا البيت من البحر الوافر من عوضه الأولى وضربه الأول وقيله:

وَلَوْلَا خَشْيَةُ الرَّحْمَنِ عِنْدِي

جَعَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ عَبِيدِي

والمشهور أن قائل هذا الشعر هو الإمام الشافعي رحمه الله ثالث الأئمة المجتهدين الأربعة: وهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعي ولد بمدينة غزة أو عسقلان أو يمن سنة مئة وخمسين، وحمل إلى مكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأذن له مالك بالفتوى وهو ابن خمس عشرة ومناقبه كثيرة، قالوا: المراد من حديث: «لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً» هو الشافعي، وقيل: ابن عباس، وهو - أي: الشافعي - مجدد المائة الثالثة، مات بمصر سنة ٢٠٤، وكان يختم القرآن في كل يوم مرة رحمه الله تعالى، قوله: يزري من الإزراء؛ بمعنى: التهاون بالشيء والاحتقار له؛ يعني: خوارد أشتن، والمعنى: لو لم يكن الشعر يحقر مرتبة العلماء ويدخل عليهم عيباً لكنت، أشعر: اسم تفضيل من الشعر؛ أي: أكثر وأشهر من جهة إنشاد الشعر ونظمه من

من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده. (قوله: فلا يجب حذفه) لعدم دلالة لولا عليه، ولو دلَّ بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب. (قوله: ولولا الشعر الخ) الإزراء، خوارمندی نمودن.

(قوله: لأن الذهن ينساق الخ) فكأنه قيل في تركيب التزام في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر. (قوله: فيفني غناء الضمير) أي: ينفع كونه واقعاً في التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال: ما يفني عنك هذا من باب الأفعال؛ أي: ما ينفعك والفناء بالفتح النفع كذا في الصحاح. (قوله: ليس إلا الظرف)؛ لأن المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله. (قوله: والتقدير الخ) وهو أن الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل أو شبهه. (قوله: الأزراء خوارمندی نمودن) لا يظهر لإدخال الياء فائدة، والأظهر ما في التاج: وخواردشتن ويمدى بالياء، وفي القاموس: أزرى بأخيه أدخل عليه عيباً.

ليبد: وهو شاعر فصيح مشهور، أبو عقيل ليبد بن ربيعة شاعر بني جعفر، وكان يقول: الشعر وهو صغير حتى روي أن بني جعفر بن كلاب وفدوا على نعمان بن المنذر مع جماعة فيهم ليبد ودخلوا على نعمان لطلب عطائه، وكان ربيع بن زياد العبسي يجالسه ويناديه ويأكل معه من قصعة، وكان عدواً لهم فسعى بهم عند نعمان فأروا منه جفوة، وكان رئيسهم عامر بن مالك عم ليبد المزبور، وهو - أي: ليبد - إذ ذاك غلام فأخبروه، فقال: هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه فأرجزه^(١) بكلام لا يلتفت إليه نعمان بعده، فقالوا: نعم فكسوه حلة وغدوا به على نعمان، فلما دخلوا وجدوا الربيع يأكل معه من قصعة واحدة فقال ليبد:

يَا وَهَبَ الْخَيْرَ الْجَزِيلَ مِنْ سَعَةِ
نَحْنُ بَنِي أُمِّ الْبَنَيْنِ الْأَرْبَعِ
سُيُوفٌ حَقٌّ وَجِفَانٌ مُتَرَعَةٍ
وَنَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بْنِ صَمَصَعَةٍ
إِلَيْكَ جَاوِزْنَا بِلَاداً مُسَيِّغَةٍ
نَخْبِرُ عَنْ هَذَا خَبيراً قَاسِمَةٍ
مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ^(٢) لَا تَأْكُلْ مَعَهُ
إِنَّ إِسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلْتَمِعَةٍ
وَأِنَّهُ يُوَلِّجُ فِيهَا إِصْبَعَهُ
يُوَلِّجُهَا حَتَّى يُوَارِي أَشْجَعَهُ
كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئاً أَوْدَعَهُ

فالتفت نعمان إلى الربيع وقال إذ ذاك: أنت يا ربيع، فقال: لا والله لقد كذب ابن اللثيم، فقال نعمان: أفت لهذا طعاماً لقد خبث علي، انصرف عني يا ربيع فلهق بأهله، ويروى أنه ترك مؤاكلته وقال: عُذْ إِلَى قَوْمِكَ وَلَكَ عِنْدِي مَا تَرِيدُ مِنَ الْحَوَائِجِ، فمضى الربيع إلى قبة فتجرد وأحضر من يشاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فأخبروا نعمان بذلك فقال جواباً:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقَ وَإِنْ كَذِباً
فَمَا اغْتِذَاؤُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ

يريد به افتراء ليبد عليه، واعلم أن هذا صدر من ليبد وقت الصباوة والجاهلية، وإلا فهو قد كان أسلم وصار من جملة الصحابة، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام حتى قال في حقه النبي عليه السلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليبد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»

ثم إن هذا البيت المروي عن الشافعي يشعر بدم الشعر والشعراء وأن تأليفه والاشتغال به لا يليق بزمرة العلماء، لكن ذلك ليس على الإطلاق، بل محمول على ما فيه ذم أو هجاء وهناك لستر الناس واشتمال على الغيبة والافتراء، ومن المذموم القبيح الاقتباس المحرم كقوله:

وَرَدَفَهُ يَنْطِقُ مَنْ خَلَفَهُ

لممثل ذا فليعمل العامِلونَ

فإنه إساءة أدب وإخلال للإجلال وفي مثله ورد قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾، وقوله عليه السلام: «لأن يمتلئ بطن أحدكم قيحاً خيراً من أن يمتلئ شعراً»، وإلا فالإتيان بالشعر والنطق به مندوب مستحسن، وعن بعض السلف عنه عليه السلام: «إن الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبحه كقبحه» كذا في الجامع الصغير، وقد كان بعض الصحابة شعراء كحسان بن ثابت وغيره، وورد: «إن من الشعر لحكمة»، وعن بعض الصحابة أنه قال: ردت النبي عليه السلام يوماً فقال: «هل معك من شعر أمية بن الصلت»، قلت: نعم، فقال: «هيه»، فأنشدته، فقال: «هيه»؛ أي: زدني، فأنشدته إلى مئة بيت، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا، قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم، وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا حرف من القرآن المنزل بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، وكان الصحابة والتابعون كثيرون الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وبالجملية أشعار الجاهلية تجب معرفتها، وقد صح أنه عليه السلام كان يسمعه وأصحابه يتناشدون، وروي أن بعض العرب أنشد عنده عليه السلام شعراً من قول عنترة بن شداد العبسي صاحب المعلقة، فقال عليه السلام: «ما وصف لي أعرابي فأحببت أن أراه إلا عنترة»، ومن فوائد الشعر أنه يورث طلاقة اللسان، وشجاعة الجنان، وفي الحديث: «علموا صبيانكم الشعر؛ فإنه يطلق اللسان ويورث الشجاعة»، وفيه أيضاً لو كان

(١) يريد أني سأفترى على الربيع حتى يزجره نعمان من ساحة الحضور ومؤاكلته معه من الطعام وقوله: مسبعة؛ أي: ذات صباح، وقوله: ملمعة بمعنى متفجرة اللون، والأشجع أصول الأصابع، والمواراة التفتية. (٢) دعاء له.

وَلَوْلَا خَشْيَةُ الرَّحْمَنِ عِنْدِي جَعَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِبْدِي

هذا^(١) على مذهب البصريين. وقال الكسائي: الاسم الذي بعدها^(٢) فاعل لفعل مقدر^(٣) أي: لَوْلَا وَجَدَ زَيْدٌ^(٤). وقال الفراء: (لولا) هي الرافعة للاسم^(٥) الذي بعدها. وثانيها^(٦): كل مبتدأ كان^(٧) مصدراً^(٨) صورة^(٩) أو بتأويله منسوباً^(١٠) إلى الفاعل^(١١) أو المفعول^(١٢) أو كليهما، وبعده^(١٣) حال،

(١) أي: المذكور وهو لولا زيد مبتدأ وخبره محذوف وجوباً. (٢) أي: بعد لولا. (٣) صفة لفعل. (٤) فاعل. (٥) لاختصاصها بالأسماء وكسائر العوامل. (٦) أي: الثاني من الأبواب الأربعة. (٧) في الأصل. (٨) خبر كان. (٩) مثل ضربت. (١٠) صفة مصدر. (١١) بأن يضاف إليه وحده. (١٢) نحو: ضربني زيداً. (١٣) أي: بعد النسب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

نزل الوحي بعد الأنبياء لنزل على الشعراء، ألا ترى أن المتنبي الشاعر كيف تنبى بقوة شعره، وقد ورد: أن لله تعالى كنزاً تحت العرش مفاتيحه ألسنة الشعراء، حتى سئل عن واحد من الشافعية هل يجوز النكاح على تعليم الشعر، فقال: يجوز إذا كان مثل هذا القول (شعر):

يُرِيدُ الْمَرْءُ أَنْ يُعْطَى مُنَاهُ

وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا مَا أَرَادَا

يَقُولُ الْمَرْءُ فَأَيْدِي وَمَالِي

وَتَقْضَى اللَّهُ أَفْضَلَ مَا اسْتَفَادَا

وعد الحكماء الشعر من قبيل خارق العادة (بيت فارسي):

جون كرامات بلند اولياء

أولاً شعر ست وآخر كيميا

وقيل: إن شيخاً صادف الخضر عليه السلام، وسأل منه هدية فقال الخضر: إذا سافر أحدكم فليقرأ هذا البيت يعود إلى وطنه سالمًا:

وَحَيْثُ أَتَيْتُمْ سَاعِدَتْكُمْ سَلَامَةٌ

وَيَرْعَاكُمْ الرَّحْمَنُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

هذا إنجاز ما وعدناه في بحث التنازع فاغتنمه. (قوله: هذا

مذهب البصريين) أي: كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر وجوباً مبني على مذهب البصرية القائلين أن لولا غير مركبة من كلمتين. (قوله: وثانيها كل مبتدأ) الكلام في مبتدأ محذوف الخبر، وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر

هو مصدر الخ، فلا يتنقض الضابطة ببعض الأمثلة، وقوله:

كان مصدراً صورة؛ أي: صريحاً لا تأويلاً بقرينة المقابلة،

فليس المراد بالصورة ما يقابل الحقيقة. (قوله: منسوباً إلى

الفاعل أو المفعول) كلمة أو: لمنع الخلو؛ أي: متعلقاً إلى

أحدهما أو كليهما سواء كان مضافاً أو لا، ولم يقل مضافاً كما

قاله الرضي؛ لأنه لا يمكن الإضافة في مثل: تضاربنا، إلى

الفاعل والمفعول معاً، بل إلى الفاعل فقط؛ لأن التضارب

لازم وفيه: أن التقريب ليس بتام، على أن المضاف في كلام

الراضي يجوز أن يحمل على المعنى اللغوي فيرجع إلى ما قاله

الشارح. (قوله: وبعده حال الخ) أي: من أحدهما أو من

كليهما كما أشار إليه في الأمثلة مفردة كانت أو جملة اسمية؛

(قوله: هذا على مذهب البصريين) فإن لولا عندهم كلمة غير ملتبسة من كلمتين كما يتراءى، وإليه ذهب الكسائي؛ لأن لولا لو كانت مركبة من لَوِ والامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها إلا إذا أتى بمفسره كما هو شأن الأفعال الواقعة بعد أدوات الشرط، ووجب تكرار لا؛ لأن لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب. (وقال: الفراء لولا هي الرافعة) لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره. (قوله: منسوباً إلى الفاعل الخ) قال الرضي: بدل منسوباً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو إلى الفاعل والمفعول؛ نحو: تضاربنا. (قوله: وبعده حال) مفردة كانت أو جملة اسمية كانت أو فعلية.

(قوله: كما يتراءى) أي: التثاماً مثل التثام يتراءى ويظهر في بادئ الرأي في الرضي أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا ومعناها مع لا باقي على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي في مثل قولك: لو لم تشمتني لشتمتك.

(قوله: وإليه ذهب الكسائي) أي: إلى كونها مركبة من لَوِ الشرطية ولا النافية ولذا أوجب تقدير فعل بعدها. (قوله: هي الرافعة) في

شرح التسهيل للفاضل المصري قال الفراء: لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل، وبهذا ظهر ركابة ما قيل: لا يخفى

أنه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام، فحينئذ إن كان خبراً يلزم كون المسند إليه معمولاً لعامل لفظي دون الخبر. (قوله: ولا

يخفى قصوره) في شرح التسهيل يبطل قول: الفراء أن لولا لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع؛ لأن القاعدة إن كل حرف اختص

بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل الجر. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في تسهيل ابن

مالك حيث قال: وقيل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك؛ فإنه اعتبر مجرد كون المصدر

عاملاً، وما قاله الرضي: موافق لما في شرحه حيث قال: والمحفوظ أن يكون المبتدأ مصدراً أو مؤولاً بمصدر أو فعل تفضيل مضافاً إلى

مصدر أو مؤول بمصدر، اعلم أن الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس إلا باعتبار أن ضربي زيداً قائماً داخل فيما نسب إلى كليهما عند

الشارح، وفيما أضيف إلى أحدهما عند الرضي، وما قيل: إن ما ذكره الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عمراً قائماً ليس

بشيء؛ لأن المصدر المذكور لا بد أن يكون مضافاً

أو كان اسم التفضيل^(١) مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك^(٢) مثل ذهابي^(٣) راجلاً، وضرب زيد قائماً، إذا كان (زيد) مفعولاً^(٤) به «و» مثل: «ضربي» زيداً قائماً، أو قائمين، وأن ضربت زيداً قائماً، وأكثر^(٥) شربي السويق ملتوتاً^(٦)، وأخطب ما^(٨) يكون الأمير قائماً. فذهب البصريون إلى أن تقديره^(٩): «ضربي» زيداً حاصلاً^(١٠) إذا كان^(١١) قائماً، فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف^(١٢)، نحو: زيد^(١٣) عندك، فبقي (إذا كان^(١٤))، قائماً ثم حذف (إذا) مع شرطه^(١٥) العامل^(١٦) في الحال^(١٧)، وأقيم الحال مقام^(١٨) الظرف، لأن^(١٩) في الحال معنى

(١) تفضيل. نسخة. (٢) أي: المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما. (٣) مصدر مضاف إلى فاعله. (٤) قيد به لئلا يتكرر مثل المضاف إلى الفاعل. (٥) مبتدأ مضاف إلى الفاعل والمفعول. (٦) مثال أفضل التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور صورة. (٧) أي: مخلوطاً بالماء. (٨) مصدرية. (٩) أي: تقدير مثل: ضربي زيداً قائماً. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره المحذوف. (١٢) أي: جـد. (١٣) العامة نحو: الحاصل والكائن والوجود. (١٤) أي: حاصل عندك. (١٥) أي: لفظة. (١٦) أي: مع جملة. (١٧) وهو كان. (١٨) وهو قائم. (١٩) بضم الميم. (٢٠) علة أقيم.

وَمِثْلُ: ضَرْبِي^(١) زَيْدًا قَائِمًا،

(١) تقدير العبارة ضرب زيد حاصل إذا كان قائماً.

والاسمية يجب معها الواو على الأصح. (قوله: وأكثر شربي السويق ملتوتاً) السويق: بست، قال قدس سره في الحاشية: لت السويق لتأبله، صحاح. (قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً) أي: أخطب كون الأمير قائماً لا أخطب أوقات كونه، وإن كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا: من أن هذا المبتدأ يجب أن يكون مصدر أو عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير أيضاً كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال: يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون لا من المصدر الصريح، فلا

لأحدهما ليصح وقوعه مبتدأ. (قوله: نحو: تضاربنا) فإن باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول من وجه يكون إضافة التضارب إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة إلى الفاعل والمفعول معاً، ولا يخفى أن تضارب لازم لما تقرر أن تفاعل إذا بني من متعد إلى مفعول لم يتعد فهو مضاف إلى معموله الذي هو فاعل في الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله. (قوله: اسمية كانت) نحو قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». (قوله: أو فعلية) نحو: علمي يزيد كان ذا مال، ويقال: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول كذا، وفيه خلاف الفراء. (قوله: على الأصح): إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العدة فيجب معها علامة الحالية؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول: ضربي زيداً أبوه قائم كما في كلمته فوه إلي في. (قوله: لت السويق) من حد نصر وكذا بل. (قوله: صحاح) في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه. (قوله: لما قالوا الخ): ولأن إذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون أخطب بعضاً منه فيلزم كون الزمان محلاً للزمان. (قوله: أو عبارة عنه) أي: يكون بمعنى المصدر وهو أفعل

نحو قوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، أو فعلية؛ نحو: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول ذلك. (قوله: أو كان اسم تفضيل) عطف على قوله: كان مصدر أو أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل حال كونه مضافاً إلى المصدر الصريح أو المأول المنسوب إلى أحدهما أو كليهما؛ لأن لاسم التفضيل حكم ما أضيف إليه، ثم شرع في بيان الأمثلة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله: وذلك مثل الخ، وإرجاع كل مثال إلى ممثله محول إلى فطانة الطالب، وقوله: إذا كان مفعولاً به؛ أي: لا فاعلاً، وإلا يلزم التكرار في المثال. (قال المصنف: ومثل: ضربي زيداً قائماً) مثال للمصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، ويعد حال من أحدهما أو كليهما، فلذا قال: أو قائمين فالمصدر منسوب إلى صاحب الحال (نعمه). وتوضيحه ما قاله ابن عقيل: إن من مواضع حذف الخبر وجوباً ما كان المبتدأ فيه مصدر أو بعده حال سد مسد الخبر، وهي - أي: الحال - لا تصلح^(١) بالنظر إلى ذاتها أو إلى قصد المتكلم أن تكون خبراً؛ نحو: ضربي العبد مسيئاً، فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول له، ومسيئاً: حال سد مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذا كان: ظرف نائب عن الخبر كما ستعرفه، وقوله: ملتوتاً؛ أي: مخلوطاً بالماء من لت السويق لتاً إذا بله، والسويق بالفارسية: بست (لاري)، وهذا مثال لاسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح منسوب إلى فاعل ومفعول، ويعد حال من المفعول، ومنه قولهم: أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم. (قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً) كلمة ما: مصدرية، فاسم التفضيل مضاف إلى المصدر المأول؛ أي: أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً،

(١) احتراز عن نحو: ما حكى الأخفش من قوله: زيد قائماً؛ أي: زيد ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح خبراً فلا يكون الحذف واجباً، وفيه أن المبتدأ ليس بمصدر فلا تدخل في الضابطة فافهم.

جعل وجوده لا نفسه خطيباً مبالغاً، فالكون بمعنى: الأكوان؛ لأن أفعل للزوم كونه بعض المضاف إليه لا يضاف إلا إلى المتعدد، فكان كل كون منه خطيب، لكن كونه قائماً أخطب. (قوله: فذهب البصريون الخ) قال الهندي: وفي ضربي زيداً قائماً، مذاهب؛ أي: أربعة، فمذهب البصريين الخ، وقوله: إذا كان قائماً؛ أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائماً. (قوله: فحذف حاصل الخ) والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عندهم هي ^(١) الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد، إلا بعد حصوله، واللفظ الساذ مسدّ الخبر هو الحال، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف، وقوله: مقام الطرف؛ أي: القائم مقام الخبر، فالمقام بضم الميم فتبصر.

(١) فالقرينة على (بقيد) المحذوف عقلية.

تقول: ضربي زيداً قائم؛ وذلك لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز في أول الكلام، والمجاز يؤنس بالمجاز، ويجوز أن يقدر زمان مضاف إلى ما لشيوخ تقدير الزمان معها وشيوع الإسناد إلى الطرف مجازاً؛ نحو: نهاره صائم، ويؤيده أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. (قوله: فذهب البصريون إلى أن تقديره ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً)؛ لأن الإخبار عن ضرب زيد بكونه متقيداً بقيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد، وإنما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان؛ لأن قائماً يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر فإن كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه، وإن كان عامله حاصلًا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد، وإذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك؛ لأن قائماً حال من ضميره الراجع إلى زيد ومن تنمة الخبر، وقد نوقش في لزوم الاتحاد فنبت على هذا وجه آخر. (قوله: ثم حذف إذا مع شرطه) سمى مدخولها شرطاً، وإن كانت إذا ظرفية لralحة معنى الشرط، وإذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾.

كذا في الرضي. (قوله: وفي شرح التسهيل) ناقلاً عن الإفصاح هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيها أضيف إليه إضافة بعض للكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف مصدراً في المعنى؛ نحو: أكثر شربي وأقل شربي وأيسر شربي السوق ملتوتاً، وكل ركوبي الفرس عادياً. (قوله: ثور رفع قائم الخ) فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن فيه لكونه مشروطاً بوقوع الحال بعد المصدر. (قوله: جاز هذا التقدير) أي: تقدير الزمان مع ما المصدرية أيضاً كما جاز عدم التقدير فقول الرضي: ويجوز رفع الحال إلى قوله: ويجوز أن يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير، وقوله: ويجوز تقدير الزمان إلى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم، وذلك منصوص في الرضي، فما قيل جوّز الرضي جعل المصدر في أخطب ما يكون الأمير قائماً حينئذ؛ أي: أخطب أوقات كونه، فالمراد بأفعل المضاف إلى المصدر أعم من المضاف إليه بلا واسطة أو بواسطة ليس بشيء، كيف وقد نص الرضي بكون أفعل التفضيل المضاف إلى المصدر بمعنى المصدر كما مر. (قوله: فلا يقول: ضربي زيداً قائم) وكذا لا تقول: أكثر شربي السوق ملتوت؛ إذ لا مجاز في أول الكلام حتى يؤنس به في الآخر. (قوله: لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز)؛ لأن المعنى أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز لكونه خطيباً حال تلبسه بتلك الأكوان. (قوله: والمجاز يؤنس بالمجاز) في شمس العلوم أنه تقيض أوحشه؛ أي: المجاز في إسناد قائم إلى أخطب الذي هو بعض الأكوان يؤنس بالمجاز الذي هو في أول الكلام وهو جعل الكون أخطب وإنما كان إسناد قائم إلى أخطب مجازاً؛ لأن الخطابة صفة الأعيان دون المعاني. (قوله: ويجوز أن يقدر زمان الخ) أي: على تقدير رفع قائم يجوز أن يقدر زمان مضاف؛ لأنه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدراً؛ يعني: حينئذ يكون التقدير أخطب أوقات كون الأمير قائم فيكون أخطب بعض أوقات كون الأمير؛ لأن أفعل التفضيل يكون بمضاً مما أضيف إليه ويكون إسناد قائم إلى أخطب إسناد إلى الطرف مجازاً. (قوله: نحو: نهاره صائم) أي: جعل زمان كون الأمير أخطب وقائماً لكون الأمير خطيباً وقائماً فيه كما جعل النهار صائماً لكونه صائماً فيه، فتقوله: لشيوخ تقدير الزمان مع ما عطف عليه تمليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من إسناد قائم إلى الزمان الذي هو أخطب. (قوله: ويؤيده) أي: يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذي هو يوم الجمعة خبراً عن أخطب؛ فإنه صريح في كون أخطب عبارة عن الزمان. (قوله: لأن الإخبار عن ضرب زيد) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف. (قوله: يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر) أي: عن ياء المتكلم أو عن زيد لا عن ضمير حاصل؛ لأنه عائد إلى ضربي وهو ليس بقائم. (قوله: فإن كان عامله) أي: عامل قائماً كان بعينه مذهب الكوفيين؛ لأنه حينئذ يكون قائماً قيد للمبتدأ والخبر الحصول مطلقاً لا فرق بينهما إلا باعتبار تقدير حاصل مقدماً على قائماً في هذا الوجه مؤخراً على مذهب الكوفيين. (قوله: لزم اختلاف عامل الخ)؛ لأن عامل ذي الحال هو المصدر. (قوله: لم يلزم شيء) من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل. (قوله: حال من ضميره) أي: ضمير كان الراجع إلى زيد فيكون العامل فيهما كان. (قوله: ومن تنمة الخبر) فيكون الحال قيداً للخبر للمبتدأ. (قوله: وقد نوقش في لزوم الاتحاد) أي: اتحاد عاملهما ليس بلازم وإليه ذهب ابن مالك. (قوله: فنبت على هذا وجه آخر) أي: ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله، وهو: أن يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير إذا كان ويكون عاملاً في الحال مع كونه حالاً من فاعل ضربي أو مفعوله.

الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم^(١) مقام الخبر^(٢) فيكون الحال قائماً مقام الخبر.
قال الرضي: «هَذَا^(٣) مَا قِيلَ فِيهِ^(٤)، وَفِيهِ^(٥) تَكْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ» وهي حذف (إذا) مع الجملة المضاف^(٦) إليها، ولم يثبت^(٧) في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر^(٨) معنى (كان) الناقصة إلى^(٩) معنى^(١٠) كان التامة.
والذي يظهر لي أن^(١١) تقديره بنحو: ضَرَبَ زَيْدًا يُلَابِسُ قَائِمًا، إذا أردت: الحال عن المفعول^(١٢)، وضَرَبَ^(١٣) زَيْدًا يُلَابِسُ قَائِمًا، إذا كان^(١٤) عن الفاعل^(١٥) أولى^(١٦)، ثم نقول^(١٧): حُذِفَ المفعول^(١٨) الذي^(١٩) هو ذو الحال، فَبَقِيَ^(٢٠) ضَرَبَ زَيْدًا يُلَابِسُ قَائِمًا، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة^(٢١) كما^(٢٢) تقول: الذي^(٢٣) ضَرَبْتُ قَائِمًا زَيْدًا أَي: ضَرَبْتُهُ، ثم حذف^(٢٤) (يُلَابِسُ) الذي هو خبر المبتدأ، والعامل في الحال، وقام الحال^(٢٥) مقامه^(٢٦)، كما تقول: راشداً^(٢٧) مهدياً^(٢٨)، أي: سر راشداً مهدياً فعل هذا يكونون^(٢٩) مستريحين^(٣٠) من تلك التكاليف البعيدة^(٣١). وقال الكوفيون: تقديره^(٣٢): ضَرَبَ زَيْدًا^(٣٣) قَائِمًا^(٣٤) حاصل، يجعل^(٣٥) (قَائِمًا^(٣٦)) من متعلقات المبتدأ^(٣٧)، فيلزمهم^(٣٨) حذف الخبر من غير سد شيء مسدده^(٣٩) وتقييد^(٤٠) المبتدأ المقصود^(٤١) عمومته^(٤٢) بدليل الاستعمال. وذهب^(٤٣) الأخفش:

(١) صفة الظرف. (٢) وهو حاصل. (٣) بتحليل البصريين وهو ضرب زيدا حاصل إذا كان. (٤) أي: في حذف الخبر. (٥) أي: ما قيل فيه. (٦) صفة لإذا. (٧) كأنه في إذا. (٨) إضافة بيانية. (٩) متعلق بالعدول. (١٠) وهو قليل وتادر. (١١) بعد التأويل خبر الذي. (١٢) في المعنى. (١٣) عطف على وجرى الأول. (١٤) وفي هذا التقدير ليس تلك التكاليف. أي قال حالاً. (١٥) في المعنى. (١٦) من تقدير البصريين. (١٧) خبر إن. (١٨) قول رضي. (١٩) في المتأخرين. (٢٠) صفة المفعول. (٢١) بعد الحذف. (٢٢) والقرينة كون الفعل متيناً. (٢٣) عند حذفه. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) بعد حذف ذي الحال. (٢٦) كالفعل الذي يلابس. (٢٧) بعد حذف أي الحال أو عامله. (٢٨) أي: الخبر. (٢٩) فيما كنت تعرفه. (٣٠) فيما كنت لا تعرفه. (٣١) أي: البصريون. (٣٢) أي: متخلصين. (٣٣) إلى هنا كلام الرضي. (٣٤) أي: المثال المذكور. (٣٥) والعامل المصدر. (٣٦) حال من ضرب. (٣٧) متعلق بقال. (٣٨) أي: الحال. (٣٩) لا من متعلقات الخبر. (٤٠) أي: الكوفيون. (٤١) لأن مقام الخبر عندهم؟ (٤٢) والمراد من التقييد قوله قائماً. (٤٣) صفة المبتدأ. (٤٤) نائب فاعل مقصود. (٤٥) عطف على وقال الكوفيون.

(قوله: وفيه تكاليف كثيرة) قال قدس سره في الحاشية، من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة، لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى، إنما عدلوا عنه؛ لأن مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته إلا نكرة، ولو كان خبراً لسمع تعريفه مرة؛ ولأن الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبراً لها لم يلزم الواو؛ لأن

(قوله: لوالحة معنى الشرط) وهو كون ضربتي معلقاً بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط. (قوله: وإذا هذه للاستمرار) لا للاستقبال فلا حاجة إلى ما قيل: إنه يقدر إذا أريد الاستقبال ويقدر إذا أريد الماضي. (قوله: مع الجملة المضاف إليها) قيل: الواجب المضاف هو إليها لكونه صفة جرت على غير من هي له وليس بشيء؛ لأن المضاف مسند إلى الجار والمجرور لا إلى إذا. (قوله: ولم يثبت في غير هذا المكان) أي: حذف إذا الظرفية الحالية عن معنى الشرط مع المضاف إليه لم يثبت في غير هذا المكان، فلا يرد ما قيل: إن في مواضع الفاء الفصيحة تحذف إذا مع المضاف إليه وهو كثير. (قوله: ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظير له وإن كان الحال مؤدياً لمعنى الظرف؛ إذ معنى جاءني زيد راكباً جاء وقت ركوبه. (قوله: إنما عدلوا عنه) أي: عن معنى الناقصة إلى التامة. (قوله: لأن مثل هذا المنصوب) أي: الذي يجيء

بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة.

(قوله: فيكون الحال قائماً مقام الخبر) أي: فيوجد شرط وجوب الحذف، وهو إقامة الغير مقام الخبر، وقوله: هذا ما قيل؛ أي: هذا التقدير ما قاله البصريون في هذا التركيب. (قوله: وهي حذف الخ) هذه العبارة إلى قوله: والذي يظهر لي، ليس من أصل الشرح، بل مما كتبه في الهامش؛ لكنه أدرجه في الأصل بعض الناسخين كذا قيل، وقوله: وقيام الحال مقام الظرف؛ أي: ولا نظير له، وإن كان الحال مؤدياً معنى الظرف. (قوله: والذي يظهر لي الخ) من كلام الرضي؛ أي: والوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب ذلك، فإنه أولى لعدم التكلف كما تعرف، وقوله: ثم نقول: وهذا أيضاً من كلام الرضي. (قوله: ثم حذف يلابس) عطف على قوله حذف المفعول، وقوله: ويجوز الخ، جملة معترضة بين المعطوفين، وتقول: استثناء، ونظير هذا القول قولهم: ويجوز الصلاة قاعداً الخ؛ أي: صلاة المصلي بحذف ذي الحال. (قوله: وقام الحال مقامه) أي: مقام العامل، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام الظرف في التكلف؛ لأنه أكثر وقوعاً بخلاف الأول، فإنه لم يرد في غير هذا المحل فلذا كان تكلفاً. (قوله: ويلزمهم حذف الخبر) أي: وجوباً من غير سد شيء مسدده؛ لأن الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف، فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نيابة المتقدم عن المتأخر؛ أي: فلا يكون الحذف واجباً، بل جائز للقرينة الدالة عليه مع أنه داخل فيما وجب حذفه عندهم (نعمه).

إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر^(١) مضاف^(٢) إلى صاحب الحال، أي: ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبُهُ قَائِمًا. وذهب^(٣) بعضهم^(٤) إلى^(٥) أن هذا المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أَضْرَبَ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا^(٦). وثالثها^(٧): كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى^(٨) المقارنة وعطف عليه شيء بالواو^(٩) التي^(١٠) بمعنى (مع)

(١) خبر إن. (٢) صفة مصدر. (٣) عطف على القريب والبعيد. (٤) ابن درستويه وابن باشاذ. (٥) أشار ببعض إلى ضعف قوله. (٦) وضعفها ظاهر. (٧) أي: من الأبواب الأربعة. (٨) الإضافة بيانية. (٩) نص في المعية. (١٠) صفة الواو.

(قوله: المقصود عمومه بدليل الاستعمال) تحقيقه أن المصادر إذا أضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال؛ أي: إذا لم يوجد قرينة الخصوص فيكون ضربي زيداً قائماً إخباراً عن جميع الضربات في حال القيام، فيلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام، وأنه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وأما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فيبانه أن قائماً لما كان متعلقاً بقوله: ضربي زيداً، كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه، فإنه حاصل ولا يلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام؛ ليكون مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان (نعمه)، وتلخيص ما في الرضي: أن اسم الجنس بلفظ الواحد كالضرب مثلاً إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه من الأفراد، فهو في الظاهر للاستغراق الجنسي؛ نحو: التراب يابس؛ أي: كل ما فيه هذه الماهية حاله كذا، وأما إذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص؛ نحو: اشرب الماء؛ أي: بعضه؛ لأن شرب الجميع ممتنع، إذا عرفت هذا فالجنس الذي هو مصدر - أعني: الضرب - غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه؛ أعني: ما أضرب زيداً إلا قائماً، وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال مخصص له فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه هذا. (قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً) أي: ما ضربني إياه إلا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف؛ لأن حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته؛ ولأن الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة (نعمه)، ثم إن هذا التفسير إذا أريد الحال عن المفعول، وأما إذا أريد الحال عن الفاعل فتقديره: ضربي زيداً ضربي قائماً وقس عليه، والحاصل: أن الخبر المحذوف عند الأخفش هو المصدر المذكور بعينه، لكن مقيداً بالحال، ولا يلزمه ما يلزم الكوفيين من المحذور؛ أعني: حذف الخبر بلا سد شيء مسدّه، وتقييد المبتدأ، فإن الحال على مذهبه يكون من تنمة الخبر ومتأخراً عنه، فيصلح للقيام مقامه ويبقى المبتدأ على عمومه. (قوله:

دخول الواو في إخبار الأفعال الناقصة ليست إلا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم. (قوله: وتقييد المبتدأ المقصود عمومه) اتفاقاً؛ وذلك لأن اسم الجنس المعرف باللام إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعاً للترجيح بلا مرجح. (قوله: وذهب الأخفش) يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته. (قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً) أي: ما ضربني إياه إلا هذا الضرب المقيد. (قوله: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له) كما في القسم الثاني من المبتدأ. (قوله: لكونه بمعنى الفعل) يؤيده امتناع تأكيده بكل أمثاله وامتناع توصيفه. (قوله: إذ المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً) لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة. (قوله: وثالثها كل مبتدأ الخ) قال الشيخ الرضي: الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، قال الكوفيون: إن الواو مع ما بعدها خبر؛ لأنها بمعنى مع ولو أتى بمع كان خبراً، فكذا ما هو بمعناه وفيه أن المعطوف لا يصح أن يكون خبراً، ولا

(قوله: وذلك) أي: كون المقصود عموم المبتدأ ثابت. (قوله: لأن اسم الجنس المعرف باللام) أو بالإضافة فمعنى ضربي زيداً قائماً جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائماً. (قوله: دفعاً للترجيح بلا مرجح) من إرادة بعض ما يقع عليه دون بعض. (قوله: ولا يجوز حذف الموصول الخ) إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه: إن تقدير مالك وزيداً مالك وملاستك زيداً. (قوله: أي: ما ضربني إياه الخ) وكذا أكثر شربي السوق شربه ملتوتاً؛ أي: ما أكثر شربي إياه إلا شربه ملتوتاً. (قوله: امتناع تأكيده الخ) جوز الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول: ضربي زيداً كله وضربي زيداً الشديد قائماً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا في الرضي. (قوله: لا يخفى أن استفادة الخ) بيان لضعف ما ذهب إليه البعض؛ لأنه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب؛ إذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر. (قوله: قال الشارح الرضي) وتمسك عليه بما في نهج البلاغة وأنتم والساعة في قرن. (قوله: ولو أتى بمع) بأن يقال: كل رجل مع ضيعته كان مع ما بعدها خبراً فكذا الواو التي هي بمعنى مع أي تكون خبراً مع ما بعدها. (قوله: وفيه أن المعطوف الخ) يعني: أن الواو وإن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فإذا كان صيغته معطوفاً على المبتدأ لم يكن خبراً.

«و» ذلك ^(١) مثل: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» ^(٢) أي: كل رجل مقرون مع ضيعته ^(٣)

(١) مثال قسم الثالث. (٢) بالرفع عطف على الخبر المحذوف. (٣) أي: هو مقرون بضيعته وعطفه مقرونة به.

و: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ،

يجوز أن يقال: إعرابه منقول عن الواو؛ لأن مع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً. (قال: وكل رجل وضيعته) قال قدس سره في الحاشية: الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وهنا كناية عن مصحفها؛ أعني: الصنعة انتهى، الصنعة: كار وبیشه كردن صراخ؛ إن قلت: لا يجوز رجوع الضمير في ضيعته إلى كل لظهور فساد المعنى، ولا إلى رجل؛ لأنه ليس مقصوداً، قلنا: المقصود واضح فإن المعنى أن كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل، قيل في توجيهه: التقدير كل رجل

(قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: لا يصح أبداً للمانع المعنوي من كون الواو مع ما بعدها خبراً، وحاصله: أنه حيثئذ لا بد من القول بأن الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بأن يقال: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عنها لعدم قابليتها له لكونها في الأصل حرفاً كما قيل في نصب المفعول معه إن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدها عارية كما أعطى ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، وذلك القول لا يصح؛ لأن مع أداة. (قوله: لا يستحق الرفع لفظاً) قيد بذلك؛ لأنه يستحق الرفع محلاً لنائبته عن عامله في نحو: زيد مع عمرو. (قوله: حتى ينقل الخ) يعني: نقل الإعراب إلى ما بعده لعدم القابلية فرع استحقاق الإعراب لفظاً؛ إذ لا معنى لنقل الإعراب المحلي لعدم تمذره ومع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه إلى ما بعدها. (قوله: بل يكون الخ) عطف على لا يستحق؛ أي: مع إذا وقع خبراً يكون منصوباً لكونه ظرفاً عادم التصرف لازم النصب وفي قوله: منصوباً اختيار لما ذكره الرضي من أن مع معرب لدخول التثنية في نحو: كنا معاً وانجراره بمن وإن كان شاذاً في نحو: خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه أنه مبني. (قوله: الضيعة في اللغة: العقار) في الصحاح: الضيعة: العقار، والعقار بالفتح الأرض والنخل، ويقال أيضاً: في البيت عقار حسن؛ أي: متاع وأداة فقول: والمتاع عطف على الأرض. (قوله: وهنا كناية عن مصحفها) كلامه صريح في أنها مستعملة بمعنى الصنعة؛ أعني: الحرفة بطريق الكناية لكن في الأساس أنها الحرفة في الحقيقة، وفي شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة إلا الحرفة وفي القاموس: الضيعة: العقار والأرض المغلة وحرفة الرجل وصناعاته وتجارته، ولم توجه الكناية أن حصول العقار في الأغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها. (قوله: عن

وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لثم الكلام بضريبي أو بضريبي زيدا، بدون ذكر الحال، وقوله: إن هذا المبتدأ لا خبر له؛ أي: على طبق أقائم الزيدان، فإنه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله (عصام). (قوله: وعطف عليه شيء) الضمير إما راجع إلى المبتدأ، وهو الذي فهمه الفاضل المحشي من ظاهر العبارة، ولك أن تقول: أنه راجع إلى الخبر؛ أي وعطف على ذلك الخبر المحذوف شيء؛ أعني: ضيعته مثلاً بواو هي نص في المعية، وهي المسماة بواو المصاحبة. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع الخ) واعلم أن البصريين قدروا الخبر مثني بعد المعطوف - أي: مقتربان - لزعمهم أن المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج إلى خبر، فيرد عليهم: أن الخبر المحذوف حيثئذ خبر مبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني - أعني: وضيعته - مسدّه؛ إذ المبتدأ لا يسد مسد الخبر فلا يكون حذفه واجباً، بل غالباً كما اعترف به الرضي، وأجيب: بأن لهذا الخبر جهتين؛ جهة كونه خبراً عن كل رجل، وجهة كونه خبراً عن ضيعته، ف باعتبار الجهة الأولى يعتبر مقدماً وإن كان باعتبار الجهة الثانية ليس كذلك، والجهة الواحدة تكفي في صحة النيابة هذا، والشارح قدر الخبر مفرداً وعطف وضيعته على ضميره، فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج إلى خبر، وزعم الكوفية أن هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعماً منهم أن الخبر هو قوله: وضيعته؛ لأن الواو بمعنى مع، ولو قيل: كل رجل مع ضيعته، لم يحتج إلى التقدير فكذا وهنا، والجواب: أن جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي، وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً؛ لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته، فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه، وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، وقيل: إن الحذف في مثله أغلبي لا واجب، بدليل إثباته في نهج البلاغة: أنتم والساعة في قرن ^(١)، وأجيب: بأن الحذف مشروط بكون الواو دالاً على معنى المصاحبة صراحة، ولا كذلك قول علي رضي الله عنه (نعمه). (قوله: مع ضيعته) كناية عن الحرفة والصنعة بالفارسية: بيشه، سميت ضيعة؛ لأنه إذا تركها ضاعت أوضاع، وفي الحاشية الضيعة: العقار التي هي الأرض والنخل، والمتاع: أي الثوب، والكل صحيح هنا. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعته) وعن الشريف قدس سره التقدير: كل رجل مقرون بضيعته وضيعته؛ أي: مقرونة بذلك الرجل على أن يكون وضيعته مبتدأ محذوف الخبر كما في زيد

(١) القرن ألعوبة وحبل يشد به بعيران.

قائم وعمرو؛ أي: وعمرو قائم، ورد بأنه يلزم حينئذ حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساذ شيء مسده، وأجيب: بأنه يجوز أن يقال: أن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره كما في الرضي.

مقرون هو وضيعة على أن يكون ضيعة معطوفة على ضمير الخبر، فيجوز سدها مسد الخبر، وفيه أنه يلزم ثلاثة أمور: حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعة كما في جئت أنا وزيداً، وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة، لأن ضيعة ليست معطوفة على المبتدأ، ويمكن أن يجاب: إما عن الأول فيأن حذف المؤكد مع المؤكد جائز، وأما عن الثاني فيأن المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو، وأما عن الثالث فيأن المراد المعطف على المبتدأ نظراً إلى الصورة. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعة) كما تقول: زيد قائم وعمرو وإنما لم يقل: كل رجل وضيعة مقرونان كما هو الظاهر؛ لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر، ولا يجوز أن يجعل المعطوف ساذ مسد الخبر؛ لأنه من تنمة المبتدأ، قيل: لهذا الخبر حيثتان حيثية كونه خبراً عن رجل، وحيثية كونه خبراً عن ضيعة، فهو من حيث إنه خبر عن رجل جاز أن يقال: وضيعة ساذ مسد الخبر، ويكفي في النيابة حيثية واحدة.

مصحفاً) على صيغة اسم المفعول في الأساس وهو لعانة مصحف وصحف الكلمة إذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها لمجرد لطف الأداة لا دخل له في المقصود. (قوله: لظهور فساد المعنى)؛ إذ ليس واحد من الرجال مقروناً بضيعة كل رجل. (قوله: لأنه ليس مقصوداً) يعني: أن المعنى وإن كان صحيحاً؛ لأن كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلاً فيصدق أن كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها. (قوله: المقصود واضح الخ) يعني: أن الضمير راجع إلى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل إما بأن يكون أي واحد يفرض مقروناً بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن إرادته، وأما بأن يكون هذا مقروناً بضيعة وذلك وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبالوا بإيهام العبارة معنى ظاهر إفساده بأدنى تأمل. (قوله: قيل في توجيه التقدير) أي: تقديراً لخبر كان اللائق بإيراده تحت قوله: إن كل رجل مقرون مع ضيعة. (قوله: فيجوز سدها مسد الخبر) لكونه من معمولاته بخلاف ما إذا جعل معطوفاً على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فإنه حينئذ يكون من تنمة المبتدأ متقدماً على الخبر لا اشتراكهما فيه. ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجيء. (قوله: حذف المؤكد) على صيغة اسم الفاعل، وإذا لا يجوز كما سيجيء لفوات الفرض من التأكيد. (قوله: وجواز النصب الخ) لما تقرر أن عامل المفعول معه إذا كان لفظاً وجاز المعطف فالوجهان يمكن أن يقال: ذلك مختص بما إذا كان المعطوف عليه مذكوراً. (قوله: لأن ضيعة الخ) مع أن وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بأن يعطف عليه اسم الواو. (قوله: فيأن حذف المؤكد الخ) فما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيد. (قوله: لا بد له من فعل الخ) ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعة المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولاً معه فلا يجوز النصب الخ؛ أي: صورة الكلام حيث حذف الخبر وأقيم المعطوف على ضميره مقامه. (قوله: كما تقول زيد قائم وعمرو) التشبيه في أن الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وإن اختلفا في كونه مقدراً في أحدهما مذكوراً في الآخر وفي أن خبر المعطوف محذوف بقرينة غير المعطوف عليه، والأصل كل رجل مقرون مع ضيعة وضيعة مقرونة معه، ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده إلا أن يقال: أجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره. (قوله: كما هو الظاهر) إما لئلا الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فإن فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى. (قوله: ولا يجوز الخ) ولو جاز نيابة المتقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائماً في ضرب زيد قائماً عن الخبر المقدر متأخراً كما هو مذهب الكوفية، ولا يصح إبطاله بأن فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده. (قوله: لأنه من تنمة المبتدأ) لا اشتراكهما في الخبر لا لكونه معطوفاً على المبتدأ على ما وهم. (قوله: لهذا الخبر حيثتان الخ) هذا بناء على أن المثنى في حكم تكرير الواحد فله حيثتان؛ لأنه خبر عن كل واحد منهما.

فهذا الخبر واجب^(١) حذفه، لأن الواو^(٢) يدل على الخبر الذي هو (مَقْرُونٌ) وأقيم المعطوف^(٣) في موضعه. ورابعها^(٤): كل مبتدأ يكون مُقَسِّمًا^(٥) به، وخبره^(٦) القَسَمَ (وَ) ذلك مثل: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ^(٧) كَذَا» أي: لعمرك^(٨) وبقاؤك قسمي^(٩)، أي: ما^(١٠) أقسم به، فلا شك أن (لَعَمْرُكَ) يدل على القسم المحذوف^(١١)، وجواب القسم قائم مقامه^(١٢)، فيجب حذفه^(١٣) و(الْعَمْرُ وَالْعُمَرُ) بمعنى واحد^(١٤)، ولا يستعمل^(١٥) مع اللام إلا المفتوح^(١٦) لأن القسم موضع^(١٧) التخفيف لكثرة استعماله. ومنها: «خَبَرٌ (إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا^(١٨)»

(١) وعند الرضي غالب لا واجب حذفه. (٢) فإذا لم تكن الواو نص في المية لم يحذف وجوباً. (٣) أي: ضيمته. (٤) أي: من الأبواب الأربعة. (٥) في استعمال العرب. (٦) وإيمن الله فإن تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (٧) اللام جواب قسم. بنون المشددة. (٨) مبتدأ. (٩) خبر. (١٠) وليس من اليمين الشرعي. (١١) لأن المقسم به لا يكون بدون القسم. (١٢) أي: الخبر المحذوف. (١٣) أي: الخبر. ولا يجوز التصريح به. (١٤) وهو البقاء. (١٥) أي: لعمرك. (١٦) أي: مفتوح العين. (١٧) أي: محل. (١٨) بتأويل الكلمة.

و(١)، لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، خَبَرٌ (٢) إِنْ وَأَخَوَاتُهَا

(١) وذلك مثل.

(٢) أي: فمن المرفوعات خبر إن وأخواتها.

(قوله، ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به) ومتعيناً للقسم فإن تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو: أمانة الله لأفعلن كذا لا يجب حذف خبره. (قوله، لعمرك لأفعلن كذا) قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال، نحو: لعمرك لأفعلن.

(قوله، ومتعيناً للقسم) بأن لا يستعمل إلا للقسم على تعيين الخبر وهو قسمي؛ أي: ما أقسم به. (قوله، فنحو: أمانة الله) من عهد الله ويمين الله والمراد بأمانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كان أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها. (قوله، لا يجب حذف خبره) بل يجوز أن يحذف كما في المثال المذكور وأن يذكر فيقال: على أمانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله. (قوله، في قسم السؤال) أي: في قسم يكون جوابه أمراً أو نهياً أو استفهاماً.

(قوله: وهذا الخبر واجب حذفه) أي: لوجود كلا شرطيه؛ أعني: القرينة وقيام مقامه، ففيه رد على الرضي بأن الحذف في مثله أغلبي، وقوله: وخبره: القسم؛ أي: وخبره المحذوف عبارة عن لفظ القسم. (قوله: مثل لعمرك الخ) وفي التنزيل: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَمْتَهُونَ» ، واعلم أن مثل هذا ليس بقسم حقيقة، بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام وترويج جرياً على العادة، أو قسم على حذف المضاف؛ أي: لواهب حياتك وبقاءك مثلاً، فلا يرد أن القسم بغير الله تعالى منهي عنه. (قوله: أي: لعمرك وبقاءك قسمي) جزم كثير من النحويين في نحو: لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه مبتدأ فلذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده، وقال: والتقدير إما قسمي أيمن الله أو أيمن الله قسمي كذا في المغني. (قوله: أي: ما أقسم به) إشارة إلى أن الحمل مجاز؛ لأن العمر ليس بقسم، بل مقسم به إذا القسم معنى مصدري لا يصح الحمل حقيقة، وقوله: فيجب حذفه؛ أي: لوجود الأمرين كما مر، وقوله: بمعنى واحد وهو البقاء كما أشار إليه من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زماناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة والبقاء. (قوله: ولا يستعمل مع اللام الخ) واعلم أن استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وبالإلام فإن لم تأت باللام نصبت نصب المصادر، وقلت: لعمرك لأفعلن كذا، ومعنى عمرك أحلف ببقائك، وإذا أدخلت عليه اللام رفعت بالابتداء، فاللام فيه ابتدائية وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب إليه بعضهم (نعمه). (قوله: خبر إن وأخواتها) أي: خبر واحدة من إن وأمثالها، والتعير بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف، ومن قال: لأن الحرف مؤنث سماعي انحرف؛ لأن المؤنث حرف الهجاء، وهذا الاشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ، ثم في عد هذا الخبر من المرفوعات بعد عدّ خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصرية من أن رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف الفراء من أن خبر ليت قد يكون منصوباً كما في قوله:

أي: من المرفوعات^(١) خبر (إن) وأخواتها، أي: أشباهها من الحروف الخمس الباقية، وهي: (أن) وكان ولكن ولعل وليت). وهو^(٢) مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء^(٣) على المذهب الأصح^(٤)، لأنها^(٥) لما شابهت الفعل المتعدي^(٦) - كما^(٧) يجيء - عملت^(٨) رفعا ونصباً مثله «هو» أي: خبر إن وأخواتها «المُسند»^(٩) إلى شيء^(١٠) آخر «بَعْدَ دُخُولِ» أحد «هَذِهِ الحُرُوفِ» عليهما. فقلوه^(١١): (المُسندُ) شامل^(١٢) لخبر كان وخبر المبتدأ، وخبر (لا) التي لنفي^(١٣) الجنس وغيرها. و^(١٤) بقوله^(١٥): (بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ) أخرج جميعها^(١٦) عنه. والمراد^(١٧) بـ (دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ عَلَيْهِمَا^(١٨)) ورودها عليهما^(١٩) لإراث^(٢٠) أثر^(٢١) فيهما^(٢٢) لفظاً أو معنى، فلا ينتقض التعريف^(٢٣) بمثل: (يَقُومُ)^(٢٤)

(١) أشار بها إلى أن وأخواتها وخبره محذوف بقرينة السياق. (٢) أي: الخبر. (٣) أي: عامل المعنوي. (٤) وهو مذهب البصريين. (٥) متعلق بمرفوع. (٦) في احتياجها إلى الاسمين. (٧) أي: في بحث الحروف. (٨) جواب لما. (٩) أي: به. (١٠) أي: إلى اسم. (١١) أي: المصنف. (١٢) أي: جنس. (١٣) صفة إن. (١٤) متعلق بخرج المؤخر. (١٥) مصنف. (١٦) أي: جميع إضمار هذه الكلمات المذكورة. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. (١٨) أي: على المسند وشيء آخر. (١٩) أي: على الاسم والخبر. (٢٠) أي: إثبات. (٢١) وهو العمل. (٢٢) أي: في المسند وشيء آخر. (٢٣) تعريف إن وأخواتها. (٢٤) كائن صفة يقوم.

هُوَ^(١) الْمُسْنَدُ^(٢) بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ

(١) أي: خبر إن وأخواتها.

(٢) إلى شيء آخر.

يَأْلَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعاً

وقيل: جاء النصب في كل خبر وهي لغة رديئة، قال الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتِ وَلْتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافاً إِنْ خُرَّاسَنَا أَسْدَأُ

والجمهور يقدرون الخبر أي: يشبهون أسداً (عصام).

(قوله: أي: من المرفوعات الخ) أشار إلى أن قوله خبر إن

وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، وقوله:

أي أشباهها من الحروف الخ، فالمراد بأمثال إن وأشباهها ما

ينصب الاسم ويرفع الخبر؛ لمساواة الفعل فلا يدخل فيه لا؛

لأن لا لاتعمل لمساواة الفعل، بل لمساواة إن من هذه

الحروف في التحقيق وإن تفاوتتا في أن لا لتحقيق النفي وإن

لتحقيق الإثبات. (قوله: على المذهب الأصح) أي: خلافاً

للكوفيين لضعف تلك عن عمليين، وقوله: وهو أي: خبر إن

الخ، ابتداء كلام، وقول العصام: بعيد عن الإفهام. (قوله:

المسند إلى شيء آخر)؛ إذ المتبادر من المسند المسند

المطلق أي: إلى شيء ما لا المسند إلى أسماء هذه الحروف

وإن كان متحققاً في ضمنه في الخارج، ولعل غرضه من هذا

التقدير دفع لزوم استدراك قوله: بعد دخول هذه الحروف كما

يستفاد من لاحق كلامه الذي ساقه للرد على الهندي هذا،

وقال العصام: اللام للعهد التقديري؛ أي: مسند الكلام الذي

دخلت إحدى تلك الحروف عليه والمراد المسند إسناداً تاماً

فيخرج حسناً في أن رجلاً حسناً قائم (امتحان). (قوله: بعد

دخول هذه الحروف) الأولى^(١) بعد دخولها وفيه تنبيه على أن

هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها،

وقوله: عليهما أي: على المسند وشيء آخر فتبصر، وكلمة

أو في قوله: لفظاً أو معنى؛ لمنع الخلط لا الجمع، إما لفظاً:

فبالعمل، وإما معنى^(٢): فلانجرار معانيها إلى معانيهما،

(قوله: أي: من المرفوعات) أشار به إلى أن قوله: خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، فقلوه: هو المسند ابتداء كلام، ويحتمل أن يكون المسند خبره، وقوله: هو صيغة الفصل، وإنما لم يقل، ومنها؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه باباً على حدة. (قوله: أي: أشباهها) استعير الأخوات للأشياء والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الأخوات. (قوله: لا بالابتداء) كما ذهب إليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمليين. (قوله: لأنها لما شابهت)؛ ولأن اقتضاءها للجزئين على السواء فالأولى أن تعمل فيهما. (قال: بعد دخول أحد هذه الحروف) زاد لفظ أحد ليصدق التعريف على كل واحد من أفراد المعرف، إن قلت: المعرف إن كان مجموع

(قوله: أشار به الخ) أي: أشار بإيراد كلمة أي المفسرة إلى أن من المرفوعات مقدر في المتن على أنه خبر إن وفي جعله من المرفوعات برأسه إشارة إلى أنه ليس داخلاً في خبر المبتدأ كما ذهب إليه الكوفية. (قوله: بقرينة ما سبق) وهو قوله: ومنها المبتدأ والخبر. (قوله: ابتداء كلام) أي: جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب سيق لتعريفه. (قوله: وإنما لم يقل) أي: غير الأسلوب السابق مهنا سواء قلنا: أنه مبتدأ محذوف الخبر أو قلنا المسند خبره. (قوله: فلم يفصل بما هو مشعر الخ) وهو التصريح بقوله: منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل. (قوله: لضعف الخ) دليل الكوفية؛ يعني: أنها حروف ضعيفة فلا تعمل عمليين النصب والرفع، والجواب: أن عملها لمساواة الفعل المتعدي فتعمل عمل ما تشبهه. (قوله: ولأن اقتضاءها الخ)؛ وذلك لأن معانيها من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء. (قوله: إن قلت الخ) أي: لا نسلم صدق

(١) إذ لا يظهر داع لوضع المظهر موضع المضمهر.

(٢) قيل: أراد بقوله: معنى تقديراً أو محلاً.

فلفظ إن مثلاً يفيد التأكيد؛ وهو حاصل في المبتدأ والخبر، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف منعاً بمثل يقوم بأن يقال: إنه مسند إلى شيء آخر وهو أبوه بعد دخول أن، فينبغي أن يكون خبراً وليس كذلك، بل الجملة الخبر، وذلك؛ أي: عدم الانتقاض؛ لأن كلاً من معنى الدخول؛ أعني: التأثير لفظاً أو معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع، فإن الرفع المحلي للجملة، وكذا التأكيد فيكون هي الخبر لا الفعل وحده.

أخبار تلك الحروف، فلا خفاء في عدم صدقه عليها؛ لأنها ليست بعد دخول أحدها وإن كان كلاً من خبر إن وأخواتها، فلا يصدق على مجموع أخبار أخواتها أنها بعد دخول أحدها. قلنا: المعرف حقيقة خبر هذا الباب، وذلك إما بتقدير المضاف؛ أي: خبر باب إن وأخواتها أو يجعل قوله: إن وأخواتها مجازاً عن هذا المعنى، وإنما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد؛ لأن المقام مقام التعريف، وإن المناسب للتوزيع أخبار إن وأخواتها بصيغة الجمع. (قوله: لا يراث أثر فيهما لفظاً أو معنى) أما لفظاً فبالعمل وأما معنى فلا نسحاب معانيها إلى معانيهما فإن تأكيد الحكم مثلاً ينسحب إلى المحكوم به، وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف. (قوله: يمثل يقوم) ويخبر المبتدأ الذي بعد أن المكشوفة بما أو بعد أن المخففة الملفاة.

التعريف بعد زيادة لفظ أحد على كل فرد من أفراد المعرف؛ لأنه إن اعتبر العطف في قوله: خبر إن وأخواتها مقدماً على الحكم فيكون المعرف مجموع أخبار إن وأخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع، بل بعد دخول مجموعها وإن اعتبر الحكم مقدماً على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر إن وخبر أخواتها والتعريف وإن كان صادقاً على خبر إن لا يصدق على أخبار أخواتها؛ لأنها ليست مسندة بعد دخول أحدها. (قوله: قلنا المعرف حقيقة الخ) جواب باختيار الشق الثالث. (قوله: وإنما لم يحمل الخ) أي: لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الأخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف، فلا يحتاج إلى زيادة لفظه أحد وذلك بأن تجعل إضافة لفظه خبر إلى إن وأخواتها للاستفراق فيكون التقدير جميع أخبار إن وأخواتها وهي التي أسندت بعد دخولها على معنى إن كل خبر لعرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف. (قوله: لأن المقام مقام التعريف) والتعريف إنما يكون بالماهية دون الأفراد فالتعرض للأفراد غير ملائم له. (قوله: وأن المناسب الخ) يعني: أن المشهور فيما بينهم أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وهنا خبران مفرد، وإن حملت الإضافة على الاستفراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع. (قوله: فبالعمل فيها) بالنصب والرفع لفظاً أو تقريراً أو محلاً. (قوله: فلا نسحاب الانسحاب: كشيد مشدن كذا في التاج. (قوله: ينسحب إلى المحكوم به وعليه) بمعنى أن الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك المتعلق به ينجر إلى الطرفين ويتعلق بهما بالنتج. (قوله: وعلى كل تقدير) سواء كان أريد بالإيراث إيراثها فيها لفظاً أو أريد إيراث أثر فيها معنى، وفيه إشارة إلى أن كلمة أو للتخيير لا للتعميم وإلا لكان الواجب أن يقول: وعلى هذا لا ينقض، وإنما حمل على التخيير إشارة إلى أنه لا حاجة في دفع النقض إلى إرادتهما معاً لانتفاء كل واحد من الأثرين في مواد النقض. (قوله: ويخبر المبتدأ) أي: لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد أن المفتوحة أو المكشورة المكشوفة عن العمل بما إذ ليس دخوله لا يراث أثر أصلاً، أما اللفظي فظاهر لبطان عمله، وأما المعنوي؛ فلأنه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذي كانت موضوعة له؛ أعني: التأكيد بل أفادت معنى جديداً؛ أعني: الحصر، في القاموس: المفتوحة فرع عن المكشورة، فصح أن إنما يفيد الحصر كأنما واجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَهُكَ أَنْتُمْ إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَجِدْ﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بعكسه وفي الرضي روى أبو الحسن وحده في إنما وأنما الأعمال والإلغاء، لكن الأعمال قل فيهما؛ لأن التأكيد الذي هو معناه تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد إن المكشورة المخففة الملفاة عن العمل؛ وذلك لأن المثقلة كانت مفيدة لأثر لفظي ومعنوي فلما قصد إبقاء الأثر المعنوي وإبطال اللفظي خففت فدخول المخففة الملفاة لإبطال اللفظي وإبقاء المعنوي لا لإيراث الأثر المعنوي فتدبر، وكذا الجواب في ليمتا ولعلمنا ولكنما وكأنما المكشوفة الملفاة عن العمل فإن دخولها لإبقاء المعنى الذي كان قبل الكف وإبطال الأثر اللفظي لا لإيراث أثر لفظي أو معنوي هكذا حقق المقال، ودع القيل والقال.

في قولنا: **إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ**، فإنَّ (١) **(يَقُومُ)** (٢) ههنا (٣) من حيث إسناده إلى **(أَبُوهُ)** ليس (٤) مما (٥) يدخل عليه (أنَّ) (٦) بهذا المعنى (٧)، بل إنما دخل (٨) على جملة هي **(يَقُومُ أَبُوهُ)** فلا (٩) يحتاج (١٠) إلى أن يجاب (١١) عنه: بأن المراد بالمسند (١٢) المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم (١٣) منه استدراك قوله (١٤): بعد (١٥) دخول هذه الحروف، ولا إلى أن (١٦) يجاب عنه: بأن المراد بالمسند: الاسم المسند، فيحتاج (١٧) إلى تأويل الجملة بالاسم، حيث (١٨) يكون خبرها (١٩) جملة، مثل: **إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ**، فإنه مؤوَّل (٢٠) **(بقائم)** «مثل:» **قَائِمٌ** في **«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»** فإنه المسند بعد دخول (٢١) هذه الحروف (٢٢) **«وَأَمْرُهُ»** (٢٣) **كَأَمْرِ** (٢٤) **خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ** أي: حكمه (٢٥) كحكم خبر المبتدأ في (٢٦) أقسامه، من كونه مفرداً، وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه (٢٨) من (٢٩) كونه (٣٠) واحداً، ومتعدداً (٣١)، ومثبتاً، ومنفياً، ومحذوفاً (٣٢)، وفي شرائطه (٣٣) من أنه (٣٤) إذا كان (٣٥) جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا (٣٦) علم. والمراد: أن أمره (٣٧) كأمره (٣٨) بعد أن صح كونه (٣٩) خبراً بوجود شرائطه (٤٠) وانتفاء موانعه (٤١)، فلا يلزم من ذلك (٤٢) أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب (إنَّ) (٤٣) حتى يرد أنه (٤٤) يجوز أن يقال: **أَيُّنَ زَيْدٌ؟ وَمَنْ أَبُوكَ؟** ولا يجوز أن يقال: **إِنَّ أَيْنَ زَيْدًا، وَإِنَّ مَنْ أَبَاكَ؟** **إِلَّا** (٤٥) في تقديمه

(١) علة عدم الانتفاص. (٢) أي: لفظ. (٣) أي: في هذا المثال بدون. (٤) خبر إن. لفظ يقوم. (٥) أي: وليس في يقوم أثر إلا مع فاعله. (٦) أي: لفظ. (٧) أي: لإبراث الأثر فيهما لفظاً ومعنى. (٨) لفظ إن. (٩) الفاء للجزاء. (١٠) أي: فإذا لم يتقضى. (١١) والجهب صاحب التوسط في الهندي. (١٢) في المتن. (١٣) أي: من المراد. (١٤) مصنف. (١٥) بدل من القول. (١٦) والجهب سيد الشريف الجرجاني. (١٧) حتى يحتاج. (١٨) ظرف يحتاج. (١٩) أي: خبر حروف المشبهة بالفعل. (٢٠) خبر إن. (٢١) أحد. (٢٢) متبقي هذه. (٢٣) استثنائية. (٢٤) أي: أمر خبر إن وأخواتها. (٢٥) ظرف مستقر خبر مقدم. والأمر بمعنى الشأن أي شأن خبر إن كشأن خبر المبتدأ. (٢٦) أي: حكم خبر إن وأخواتها. (٢٧) متعلق بالكاف أي: مثله. (٢٨) أي: خبر إن وخبر المبتدأ. (٢٩) بيانية. (٣٠) خبر إن. (٣١) لفظاً ومعنى أولاً. (٣٢) نحو: البر إنه لستين درهماً. (٣٣) أي: خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٤) خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٥) خبر. (٣٦) أي: وجد قرينة تدل على حذفه. (٣٧) خبر إن. (٣٨) خبر المبتدأ. (٣٩) خبر إن. (٤٠) أي: شرائط كونه خبراً. (٤١) أي: خبر إن. (٤٢) أي: من قول المصنف وأمره كأمر خبر المبتدأ إذا كان بعد أن صح كونه خبراً لأن. (٤٣) علة المنفى. إنكارية. (٤٤) شأن. (٤٥) ولو قال: إلا في التقديم لكان أصوب.

مِثْلُ: (١) **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَأَمْرُهُ** (٢) **كَأَمْرِ** **خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا** (٣) **فِي تَقْدِيمِهِ**

(١) فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف.
(٢) إلا إذا كان ظرفاً آه.
(٣) أي: حاله وشأنه.
(٤) أي: ليس أمره كان خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم.

(قوله: فإن يقوم هنا) أي: فإن الفعل بدون الفاعل في هذا المثال من حيث الخ، وقوله: بهذا المعنى؛ أعني: ورودها لإبراث أثر فيهما لفظاً أو معنى، وفي قوله: فلا يحتاج الخ، تعريض للفاضل الهندي. (قوله: ويلزم منه استدراك الخ) عطف على قوله: ويجاب، وحاصله: أنه يلزم على هذا المجيب أن يكون قول المصنف بعد دخول هذه الحروف مستدرَكاً فإنه إذا حمل الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسماً لها إلا بعد دخولها يلزم المحذور (نعمه). إلا أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمناً؛ لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات على أنه لو قدر قوله إلى أسماء هذه الحروف بعد قوله: بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك، وقوله: فيحتاج إلى تأويل الخ؛ أي: بأن يعمم الاسم من الحكمي مع أن الأصل عدم التأويل. (قال المصنف: وأمره) أي: أمر خبر باب أن في أقسامه؛ أي: في جميع ما يتعلق به إلا في تقديمه، فلا استثناء في المتن عن هذا المحذوف، وهو استثناء مفرغ في الإثبات لصحة المعنى. (قوله: بعد أن صح كونه خبراً) بوجود شرائطه، واعلم أن هذه الحروف تنصب المبتدأ اسماً لها اتفاقاً بشروط أن يكون مذكوراً وغير واجب الابتداء كأيمن، وغير واجب التصدير مثل: أين وكم، إلا ضمير الشأن، فلو لم يوجد هذه الشروط لم تنصبه، وترفع الخبر عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبياً فلو كان طلبياً؛ نحو: زيداً ضربه، لم

(قوله: حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد) أضربه ولا يجوز أن يقال: أن زيداً أضربه. (قوله: ولا يجوز أن يقال أن أين زيداً)، لأن الاستفهام ينافي التحقيق. (قال: إلا في تقديمه) حق العبارة أن يقال: **إلا في التقديم؛ لأنه استثناء من وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، والقول يرجع الضمير إلى المتكلم بعيد.**

(قوله: وأن يقال: زيداً ضربه الخ) في الرضي: وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والمرض والتمني؛ ونحو: ذلك فلا أرى منماً من وقوعها خبراً لأن المكسورة، ولكن في شرح التسهيل وحكى ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافاً في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبراً لأن، وصحح الجواز انتهى، ولعل الشارح لأجل الاختلاف لم يذكره. (قوله: لأنه استثناء الخ) يعني: أنه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كأنه قيل: وأمره كأمر المبتدأ في جميع

أي: ليس^(١) أمره^(٢) كأمر خبر المبتدأ في تقديمه^(٣) فإنه^(٤) لا يجوز تقديمه^(٥) على الاسم^(٦).
وقد^(٧) جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك^(٨) لأن^(٩) هذه الحروف فروع^(١٠) على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها^(١١) فرعياً^(١٢) أيضاً، والعمل^(١٣) الفرعي^(١٤) للفعل أن يتقدم^(١٥) المنصوب على المرفوع، والأصل^(١٦) أن يتقدم المرفوع على^(١٧) المنصوب^(١٨). فلما أعملت^(١٩) العمل الفرعي^(٢٠) لم يتصرف في معمولها^(٢١) بتقديم ثانيهما^(٢٢) على الأول^(٢٣) كما يتصرف في معمولي^(٢٤) الفعل لنقصانها^(٢٥) عن درجة الفعل^(٢٦) إلا^(٢٧) إذا كان الخبر ظرفاً^(٢٨) أي: ليس أمره^(٢٩) كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه^(٣٠) إذن حكمه^(٣١) في جواز التقديم^(٣٢) إذا كان الاسم معرفة نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَإِنَّا إِيَّاكُمْ﴾. وفي وجوبه^(٣٣) إذا كان الاسم نكرة

(١) لأن الاستثناء من الموجب يكون منفياً. (٢) أي: خبر باب إن. (٣) خبر. (٤) شأن. (٥) خبر إن. (٦) فلا يقال. (٧) جازته، بل وقد يجب كما مر. (٨) أي: عدم جواز تقديمه على اسمه وجواز تقديم الخبر على المبتدأ. (٩) ثابت. (١٠) خبر إن. (١١) أي: الحروف. (١٢) خبر يكون. (١٣) مبتدأ. (١٤) صفة العمل، هو الحروف. (١٥) خبره. (١٦) مع الفعل. (١٧) متعلق بلم يتصرف. (١٨) كما مر والأصل أن يلي آء. (١٩) أي: هذه الحروف. (٢٠) صفة العمل. (٢١) أي: الحروف. (٢٢) وهو الجر. (٢٣) أي: الاسم. (٢٤) أي: الفاعل والمفعول تأخر وتقدم بعضاً. (٢٥) أي: الحروف. (٢٦) مفعول فيه يتقدم الاستفادة من السياق. (٢٧) أي: خبر باب إن. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر المبتدأ. باب إن. (٣٠) كما يجوز زيد. (٣١) خبر مقدم. (٣٢) اسم مؤخر. (٣٣) كما وجب في خبر المبتدأ في مثل وفي الدار رجل.

إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا^(١)

(١) أي: الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه عليه.

(قوله، والأصلي أن يتقدم) كما مر في قوله: والأصل أن يلي. (قال، إلا إذا كان ظرفاً) استثناء مفرغ، والتقدير إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل، أن أخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً.

الأحكام إلا في التقديم، فيجب أن يكون مشتركاً بينهما فلا معنى لإضافته إلى أحدهما، وما قيل من أنه المراد: أي: من تقديم خبر إن فإن حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فإنما يصح لو قيل: إلا تقديمه بدون في بأن يكون استثناء من أمر، وأما مع كلمة في فلا لأنها صريحة في كون وجه الشبه كما لا يخفى. (قوله: استثناء مفرغ) أي: استثناء من الحكم السابق بمد تقيده بالاستثناء الأول، فيكون الكلام جملة واحدة كأنه قيل: وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في تقديمه في جميع أحوال الخبر إلا حال كونه ظرفاً. (قوله: ويجوز أن يكون الخ) بأن يأول قوله: إلا في تقديمه بجملة مستقلة؛ أي: يخالف أمره أمر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً. (قوله: والحاصل) أي: على كلا التوجيهين.

ترفعه (سجاعي). (قوله: فلا يلزم من ذلك) أي: من كون أمره كأمره أن كل ما الخ، وهذا تعريض لنجم الأئمة الرضي حيث قال: وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره المصنف أيضاً وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً ما له صدر الكلام، وحاصل كلامه الاعتراض على المصنف بأنه ينبغي أن يقول: إلا في تقديمه وإلا في تضمنه استفهاماً، وحاصل الجواب: أن المراد حكمه كحكم خبر المبتدأ إذا صح كونه خبراً لها وههنا لا يصح؛ إما لأن التحقيق ينافي الاستفهام، وإما لأنه يفوت صدارته. (قال المصنف: إلا في تقديمه) قال العصام: لا بد من استثناء أمور آخر، وهو أن خبره لا يتضمن ما له صدر الكلام، وأنه يجوز أن يكون خبره معرفة واسمه نكرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ ونحو: إن قريباً منك زيد، وأنه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ، وأنه لا يصح كون خبره طلبياً إلا النهي عن قلة وأنه يكثر الحذف في إن مالا وإن ولداً؛ أي: إذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفاً، وأنه يجب حذف الخبر في ليت شعري أزيد قائم؛ لكثرة الاستعمال هذا فتدبر. (قوله: أي: ليس أمره كأمر الخ) الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام، وهذا لا ينافي ما قدمناه نقلاً عن العصام من أن الاستثناء مفرغ عن محذوف عام. (قوله: وقد جاز تقديم الخبر) ليس الجواز بمعنى الإمكان الخاص، بل الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فحاصل ما أفاد بالاستثناء: أن شأن تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب، وشأن تقديمه؛ أي: خبر إن وأخواته الامتناع. (قوله: وذلك لأن هذه الحروف الخ) أي: وعدم جواز التقديم أضعف العمل بالحرفية، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أن ذوات هذه

نحو: «إِنَّ^(١) مِنْ^(٢) الْبَيَانِ لَسِحْرًا^(٣)، أَوْ «إِنَّ مِنْ الشَّعْرِ^(٤) لِحِكْمَةً^(٥)». وذلك^(٦) لتوسعهم^(٧) في الظروف ما لا يتوسع^(٨) في غيرها. «خَبَرٌ^(٩) (لَا) الْكَائِنَةُ لِنَفْيِ الْجِنْسِ^(١٠)»

(١) خبر مقدم. (٢) أي: من الفصاحة. (٣) اسم مؤخر. اللام للابتداء مع التأكيد. (٤) خبر إن. (٥) اسم إن. (٦) أي: جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديم عند كونه نكرة. م. (٧) أي: النحاة. (٨) أي: لا يفعل على التجريد. (٩) مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر لا. (١٠) إذا دخل على النكرة.

خَبَرٌ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ

(قوله: وذلك لتوسعهم)؛ وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجانب، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. (قال: خبر لا لنفي الجنس) إذا دخلت على النكرة وإنما عملت عمل إن؛ لأنها تشابه أن في إفادة المبالغة، فإن لا لمبالغة النفي، وإن لمبالغة الإثبات، فيكون من باب حمل النظير على النظير، وقيل: لأن لا نقيض أن فيكون من باب حمل النقيض على النقيض.

(قوله: وأجرى الجار والمجرور) وإن لم يكن ظرفاً مجرى الظرف في التوسع. (قوله: إذا دخلت على النكرة) لا إذا دخلت على المعرفة فإنها تفيد نفي مدلول تلك المعرفة أو لما يفهم من قوله: خبر لا التي لنفي الجنس؛ أي: خبر لا معدود عن المرفوعات برأسه إذا دخلت على النكرة بخلاف ما إذا دخلت على المعرفة فإن لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بأنه خبر المبتدأ، فإن قلت: لا بد من التقييد بأن لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها؛ لأنه حينئذ أيضاً خبر المبتدأ، قلت: المراد بالدخول الورود لإيراث أثر فيها، فلا حاجة إلى التقييد، ثم اعلم أن ارتضاع خبر لا بها متفق عليه إذا لم يكن اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المضافة، وأما إذا كان اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار ففيه خلاف سبويه فإنه قال: ارتضاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء؛ لأنه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً مع قرينه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً فيبقى على أصله من الرفع بالابتداء، ولا يخفى ضعفه؛ لأنها عاملة في الاسم إلا أن نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحاً وذلك مفقود في الخبر. (قوله: وقيل: لأن لا نقيض إن) فإن لا للنفي على وجه المبالغة وإن للإثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر؛ لأنه إذا كان حمل النظير على النظير ممكناً لا يصار إلى حمل النقيض على النقيض فإن في اعتبار التفاضل وجه التشابه.

الحروف فروع على الفعل والاستثناء في قوله: إلا إذا كان الخبر ظرفاً، مفرغ من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الأول، ولا بد من قيد آخر؛ وهو أن لا يكون الاسم ضميراً متصلاً، فإنه لا يصح التقديم في أنك في الدار. (قوله: فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم) وما أحسن قول ابن عنين الشاعر المصري حيث قال يشكو عن تأخره:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارٍ إِنَّ وَلَمْ يُجَزْ
لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ نَدَاكُم يَجُرُّنِي
فَأُضَيِّحُ مَجْرُوراً إِلَيْكُم مُقَدِّمًا
ولا يخفى ما فيه من التورية، وقد أحسن أيضاً من أجابه بقوله:
فَلَوْ كُنْتُ ظَرْفًا يَا ابْنَ عَنِينَ أَوْجَبْتُ
لَكَ النَّاسُ تَقْدِيمًا عَلَيْهِمْ مُحْتَمًا

أي: لو كنت واسع اليد والخلق لأوجب الناس لك التقديم، ولا يخفى ما فيه من الإيهام (مشهدي على القطر). (قوله: إذا كان الاسم نكرة) أو كان في المبتدأ ضمير لمتعلق الخبر؛ نحو: ليت في الدار صاحبها؛ لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وفي دلائل الإعجاز أن من خصائص إن: تصحيح تنكير المسند إليه، فالمثال الصحيح لوجوب التقديم: إن في الدار صاحبها، فافهم. (قوله: نحو؟ إن من البيان لسحراً الخ؟) هذا من كلام النبي عليه السلام، ومعنى الفقرة الأولى: أن بعض البيانات الصادرة من بعض النفوس تؤثر في القلوب تأثير السحر، ومعنى الفقرة الثانية: أن بعض الشعر حكمه؛ أي: كلام حق، وأنفع على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب إلى علي رضي الله عنه، وفي شرح المشارق: أن هذا الحديث قاله عليه السلام حين قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغة ومحسنات ألفاظ، فعجب الناس من بيانهما؛ يعني: أن بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب، أو في العجز عن الإتيان بمثله.

(غريبة): روي أنه عرض لواحد من الصحابة رعا فعجزوا عن إسكانه، وكانت بنت امرئ القيس هناك حاضرة فقالت: شموه الكافور، ولما شموه سكن بإذن الله تعالى، فقال لها النبي عليه السلام: ما أعرفك بذلك؟، فقالت: عرفت ذلك يا رسول الله بشعر أبي فقرأت هذين البيتين:

أَفْكَرْتُ لَيْلَةً هَجَرَهَا فِي وَصْلِهَا
فَجَرْتُ مَدَامِعَ مُفْلَتِي كَالْعَنْدَمِ

أي: لنفي^(١) صفته، إذ^(٢)، (لَا رَجُلَ قَائِمٌ) مثلاً لنفي^(٣) القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه.
 «هُوَ الْمُسْتَنَدُ»^(٤) إلى شيء آخر^(٥)، هذا^(٦) شامل^(٧) لخبر المبتدأ وخبر (إِنَّ، وَكَأَنَّ) وغيرها^(٨) «بَعْدَ دُخُولِهَا»^(٩)
 أي: بعد دخول (لا)، فخرج به سائر الأخبار. والمراد^(١٠) بدخولها: ما عرفت في خبر (إِنَّ) فلا يرد نحو^(١١)
 : (يَضْرِبُ) في (لَا رَجُلَ يَضْرِبُ أَبُوهُ).

(١) إشارة إلى حذف. (٢) علة التفسير. (٣) ملفوظ. (٤) استئناف وقوله هو فصل. (٥) خبره. (٦) هو الاسم. (٧) أي: قوله المستند. (٨) أي: جنس. (٩) كالفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعطيت والمبتدأ في أقام زيد. (١٠) لا. (١١) جواب سؤال. (١٢) وهو محال لعدم الاطلاع عليها.

هُوَ الْمُسْتَنَدُ^(١) بَعْدَ دُخُولِهَا

(١) أي: إلى شيء.

فَجَعَلْتُ أَمْسَحُ نَاطِرِي بِخَدِّهَا

وَمِنْ عَادَةِ الْكَافُورِ إِمْسَاكَ الدَّمِّ

فعند ذلك قال عليه السلام: «إن من الشعر لحكمة». (قوله: وذلك لتوسعهم في الظروف)؛ لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخله غيره، والجار والمجرور أجري مجراه للمناسبة؛ إذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير (نعمه). (قوله: خبر لا الكائنة لنفي الجنس) أي: التي مفيدة للتنصيص على نفي الخبر عن جنس الاسم؛ أي: مفهومه الكلي المستلزم نفيه نفي كل فرد من أفرادها، فهي مفيدة للاستغراق نصاً بخلاف لا العاملة عمل ليس، فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الظهور لا التنصيص، ونسبة النفي إلى الجنس مجاز؛ لأن النفي في الحقيقة إنما هو لحكم الجنس لا له؛ لتعلقه بالنسب دون الذات، ثم إن في عده أيضاً من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رداً على الكوفي حيث يجعل مطلقاً مرفوعاً بما كان مرفوعاً قبل، وقال ابن مالك: إن خبر لا مرفوع بها إذا كان اسمها معرباً، وإن كان مبنياً فهو مرفوع بكونه خبر المبتدأ، وقال سيبويه أيضاً بكونه موضع اسم^(١) لا وخبرها رفعاً بالابتداء، لكن ذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون عاملة في الجزئين، وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة كذا في حواشي الألفية وغيرها، وكتب على قوله الكائنة الخ ما نصه: لا يقال قدر الشارح متعلق الظرف معرفاً باللام، ولا دليل عليه إذا الظرف إنما يدل على أصل المتعلق لا المتعلق المعرف؛ لأننا نقول: أن غرض الشارح بيان حاصل المعنى لا بيان تقدير المتعلق، أو لأن جزالة المعنى تقتضي تقدير المتعلق المعرف؛ لأنها تقتضي كون المتعلق صفة لا وهذا يوجب كونه معرفة بناء على أن لا ههنا علم لنفسه، فهي معرفة فلا يكون تقدير المعرف بلا دليل، لكن يلزم حينئذ حذف الموصول مع بعض صلته، وهو لا يجوز في سعة الكلام؛ وذلك لأن اللام في اسم الفاعل بمعنى الموصول، واسم الفاعل بمعنى الفعل، وإذا حذف متعلق الظرف نقل ضميره منه إلى الظرف، وأجيب: بأن غرض الشارح ليس بيان التقدير ولو سلم فكون اللام على اسم الفاعل ههنا موصولاً بمعنى التي مم لجواز أن يكون دالاً على الدوام والثبوت لا على التجدد والحدوث، فيكون اللام حرف تعريف. (قوله: أي: لنفي صفته) فالإضافة لأدنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة لكن قدر الشارح الصفة فيكون التسمية باعتبار بعض الأفراد، ويخالفه ما في الجزائرية من أن الصفة يلزم من نفيها نفي الجنس؛ نحو: لا رجل موجود فالتسمية مطردة إلا أن يقال: أن المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود تدبر^(٢)، وكتب بعض الناطرين ما خلاصته أنه لما كان المتبادر من كلام المصنف أن لا لنفي الموضوع الذي هو الجنس وهو مخالف لما في كتب الميزان من أن النفي متعلق بالمحمول لا بالموضوع أوله بقوله: أي لنفي صفة الخ؛ يعني: أن لا لنفي صفة المحمول لا الموضوع، فلا رجل قائم مثلاً لنفي المحمول الذي هو القيام لا لنفي الموضوع الذي هو الرجل نفسه، وقوله: لنفي القيام عن الرجل، فهي لنفي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر (شرح ألفيه). (قوله: ما عرفت في خبر إن) أي: من الدخول لا يراث أثر فيهما لفظاً^(٣) أو معنى، وقوله: فلا يرد يضرب الخ؛ أي: لا يرد الفعل وحده بدون الفاعل، ووجه الورود أن يقال: يلزم على ظاهر التعريف أن يكون يضرب بدون فاعل خبر لا، وليس كذلك، بل مجموع الجملة خبرها، والجواب ظاهر مما سبق.

(١) أي: المفرد.

(٢) إشارة إلى أن الأسلم أن يفسر بقوله: أي لنفي الحكم عن الجنس.

(٣) لنوع الخلو.

نَحْوُ: (لا غَلامَ) ^(١) رَجُلٍ ^(٢) ظَرِيفٌ ^(٣)، وإنما عدل ^(٤) عن المثال المشهور وهو قولهم ^(٥): (لَا رَجُلٌ ^(٦) فِي الدَّارِ) لاحتمال حذف الخبر، وجعل ^(٧) (فِي الدَّارِ) صفة، بخلاف ما ^(٨) ذكره، لأن ^(٩) (غَلامَ رَجُلٍ) معرب ^(١٠) منصوب ^(١١) لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر ^(١٢). «فِيهَا» ^(١٣) أي: في الداء خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف ^(١٤) ولا حال، لأن ^(١٥) الظرافة ^(١٦) لا تتقيد بالظرف ونحوه ^(١٧)، وإنما ^(١٨) أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل ^(١٩) غلام رجل، وليكون مثلاً لنوعي خبرها ^(٢٠)، الظرف وغيره. «وَيُحَدِّفُ» ^(٢١) خبر «لَا» هذه حذفاً «كَثِيراً» إذا كان الخبر ^(٢٢) عامّاً كالموجود والحاصل للدلالة ^(٢٣) النفي عليه نحو ^(٢٤): «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي: لا إله موجود إلا الله. «وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَثْبُتُونَهُ» ^(٢٥)، أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ ^(٢٦)، لأن ^(٢٧) الحذف عندهم واجب، أو ^(٢٨) المراد: أنهم لا يثبتونه ^(٢٩) أصلاً ^(٣٠)، لا لفظاً ولا تقديراً، فيقولون معنى قولهم ^(٣١): لا أهل ولا مال، انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

(١) اسم لا. (٢) مضاف إليه غلام. (٣) أي: عاقل. الظريف الكياسة من الكيس وهو ضد الأحمق. (٤) مصنف. (٥) نحاة. (٦) وهو مبني على الفتح ومنصوب محلاً على أنه اسم لا. (٧) والواو بمعنى مع. (٨) عبارة عن المثال في المتن. (٩) حلة الخلاف. (١٠) بالاسمية. (١١) لكونه نكرة مضافاً وواقعاً بعد لا بلا فصل. (١٢) في اللفظ. (١٣) ظرف مستقر من قبيل خلوها مصنف. (١٤) بأن يتعلق في إليه. (١٥) علة لا ظرف ولا حال. (١٦) المستفاد من ظريف. (١٧) من الحال. (١٨) سؤال ورد على تعدد الخبر وأجاب بما ترى. (١٩) فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. (٢٠) أي: لا. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: خبر لا. (٢٣) علة محذوف. (٢٤) فإن ما بعد إلا مستثنى فيجب أن يكون ما قبله كلاماً تاماً. (٢٥) مبتداً. (٢٦) والجملتان استئناف أو اعتراض. (٢٧) ويظهرونه في التقدير إلا إذا كان ظرفاً. (٢٨) علة عدم الإظهار. (٢٩) عطف على قوله: لا يظهرون بحسب المعنى. (٣٠) خبر لا. (٣١) سواء كان عاماً أو خاصاً بخلاف الأول لأنه مقيد بالعموم، فتكون في لفظ لا من أسماء الأفعال وزيد المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على متن هذه الصفة. (٣٢) أي: قول العرب.

مَثَلٌ: لَا غَلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا، وَيُحَدِّفُ كَثِيراً ^(١)، وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَثْبُتُونَهُ ^(٢).

(١) وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه. محرر.
(٢) أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب.

(قوله: إنما عدل عن المثال المشهور) قال العصام: لو مثل بلا رجل في الدار لكان أفيد؛ إذ فيه الرد على سبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعاً إلا أن مثال المتن ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفاً؛ إذ يحذف كثيراً، وقوله: واحتمال حذف الخ؛ أي: مع أن المثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما يمثل له. (قوله: وجعل في الدار صفة) أي: صفة اسم لا كما يحتمل أن يكون خبراً فلا يكون مثالهم نصاً في المقصود، وهو غير حسن، وإنما قال على ما هو الظاهر لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل لمشابهتها؛ لأن في إفادة المبالغة فإن لا لمبالغة النفي، وأن لمبالغة الإثبات، وهذا هو الوجه في عملها فكما أن صفة اسم أن يجوز رفعها على المحل فكذا ما يشابهها، إلا أنه خلاف الظاهر، بل منعه قوم (نعمه). (قوله: لأن الظرافة لا تتقيد) بناء على أنها عبارة عن كلام خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحو وهذا لا يتقيد بكونه في الدار (نعمه)، وفيه أن الظرافة بمعنى: الملكة لا تتقيد، وأما بمعنى: أثر الملكة فتقيد (عصام)، وقال مولانا سعيد: الظرافة: ملكة ثابتة في النفس يكون مبدأ لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة، وقد تطلق على نفس الأفعال، والمراد ههنا الأول كما يدل عليه سياق كلامه، وقوله: فهي لا تتقيد بالظرف ناظر إلى قوله لا ظرف ظريف، ونحوه ناظر إلى قوله: ولا حال، فهو نشر على ترتيب اللف. (قوله: وإنما أتى به) أي: بلفظ فيها؛ يعني: قيد الخبر بالظرف دفعاً للكذب في الحكم؛ لأنه لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل،

(قوله: إنما عدل) قال المصنف: ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسناً، لأن ظريف في الظاهر صفة اسم لا لأن خبر لا يحذف كثيراً، والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فما يمثل له، وفي مثالنا لا يحتمل ظريف إلا الخبر، لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا بمنصوب، واعتراض عليه بأن ذلك مذهب جماعة منهم، وأما الآخرون فقد جؤزوا الرفع حملاً على المحل كما في توابع اسم إن. (قوله: على ما هو الظاهر) إنما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل. (قوله: لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه) من الحال بدون سماحة. (قوله: لئلا يلزم الكذب)

(قوله: والمثال ينبغي الخ) ويستقيم إذا كان فيه احتمال ما مثله واحتمال غيره على السواء، وأقبح إذا كان احتمال غيره أظهر كما في مثالهم. (قوله: كما في توابع اسم إن) يعني: كما يجوز في توابع اسم إن إن كان معرباً الحمل على المحل فكذلك يجوز في توابع اسم لا معرباً أو مبنياً لأنها مشبهة بأن. (قوله: إنما قال ذلك الخ) يعني في قوله: كما هو الظاهر دفع للاعتراض السابق بأن ما ذكره المصنف رحمه الله مبني على الظاهر، فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من العمل على المحل. (قوله: بدون سماحة) يعني: يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف في الدار، وهذا المعنى سمح، وما قيل: إنه لو لم يقبل

لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعينة، وقوله: وليكون مثلاً الخ؛ أي: وتنبهاً على تعدد خبر لا كتعدد خبر المبتدأ فأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا أنه اكتفى بالتنبيه في خبر أول النواسخ لظهور عدم الفرق. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل (نعمه)؛ أي: ولتشارك اللفظ والمعنى في النفي في مقام المبالغة. (قال المصنف: لا يشتونه) أي: يحذفونه وجوباً إذا علم هذا هو المعنى الصحيح، وأما قول الشارح: والمراد أنهم لا يشتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرًا؛ لجعل لا بمنزلة انتفى فمما لا يُهتدى إليه، بل امتناع تركيب الكلام من حرف واسم يهدي إلى خلافه.

وإنما لا يلزم الكذب حينئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك: للأبلىق هذا أبيض أسود، والحاصل: نفي كون غلام رجل جامعاً للظرافة وكونه في الدار، إن قلت: جعل الخبر من هذا القبيل ليس إلا إذا امتنع الاختصار على أحدهما، ولا يمتنع الاختصار ههنا على فيها، قلنا: امتناع الاختصار على الأول كاف في ذلك. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل أو لأن النفي رفع الوجود، وفيه أن النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرباطي سواء كان الظرف الوجود أو غيره. (قوله: أي لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل، والحق أنه يجب إثباته اتفاقاً إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز. (قوله: أو المراد الأصح هو الأول. (قوله: فيقولون معنى قولهم الخ) فيكون حينئذ لا من أسماء الأفعال وزيفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضاً على فساد هذا القول.

التقييد لم يصح صار زيد ظريفاً فليس بشيء؛ لأن اتصافها بالحدث والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضي صحة تقييد نفسها بالظرف؛ فإنه يقتضي انقسامها إلى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به. (قوله: جعل الخبر من هذا القبيل) أي: جعل الخبر الممتد خبراً واحداً بتأويل المجموع. (قوله: إلا إذا امتنع الخ) كما في قوله: وهي اسم وفعل وحرف. (قوله: الاختصار ههنا على فيها) وإن كان يمتنع الاختصار على ظريف للزوم الكذب. (قوله: حمل على أمر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق، بل بحسب التحقيق فإن نفي الوجود يستلزم في جميع الصفات. (قوله: النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرباطي) أي: النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذي هو رابط بين المسند والمسند إليه سواء ظرف ذلك الوجود الرباطي الوجود المحمولى كما في لا إله موجود أو غيره كما في لا رجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص، فلا يكون قرينة على تقدير موجود. (قوله: قال الأندلسي رحمه الله) في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً كالتزم مخشري، أو بشرط أن يكون الخبر ظرفاً كالجزولي فليس بمصيب. (قوله: يجوز) والحذف عندهم أكثر من الإثبات. (قوله: فيكون لا حينئذ من أسماء الأفعال) أي: إذا كان لا أهل ولا مال بمعنى انتفى الأهل والمال يكون لا من أسماء الأفعال لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاماً مستقلاً، ورد عليه أن يجوز أن يكون لا حرفاً نائباً مناب الفعل كحرف النداء، وليس بشيء؛ لأن حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده؛ لأن أصل يا زيد ادعوزيداً صرح به في شرح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس النفي مقدراً بعد لا، ولذا من ذهب إلى أن المنادى مفعول لحرف النداء ذهب إلى أنها من أسماء الأفعال. (قوله: زيفه المصنف رحمه الله) ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى ردّاً على من ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة، وهي حرف واحد وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي؛ إذ لا قائل بالفصل انتهى، ولا يخفى أن هذا التزييف لا يجري في أولوية هذه العبارة بأن جميع أسماء الأفعال منقولة من المصادر الأصلية أو من المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو من الظرف أو من الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجهاً، لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به. (قوله: إن نصب الاسم الخ)؛ لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا، وما أورد عليه أنه يجوز أن يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشيء، أما أولاً؛ فلأنه ذكر الشارح الرضي في بحث المضمرات أن مجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نم رجلاً، أو قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما في ضمير الشأن والثلاثة ههنا معدومة؛ أعني: قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، وأما ثانياً؛ فلأنه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز، بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك إجحاف.

وعلى تقديرين يحملون ما يرى خبراً في مثل: لَا رَجُلَ قَائِمٌ، على^(١) الصفة دون الخبر^(٢). «إِسْمٌ»^(٣) (مَا) وَ (لَا) الْمُشَبَّهَتَيْنِ^(٤) بِـ (لَيْسَ) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا^(٥) يعملان^(٦) عملها^(٧). «هُوَ الْمُسْتَدُّ»^(٨) إِلَيْهِ هذا شامل^(٩) للمبتدأ^(١٠) ولكل مسند^(١١) إليه. «بَعْدَ دُخُولِهِمَا» خرج به غير اسم (مَا وَلَا) وبما^(١٢) عرفت من معنى^(١٣) الدخول، لا يرد (أَبُوهُ)^(١٤) في مثل: (مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ). «مِثْلُ (مَا زَيْدٌ)»^(١٥) قَائِمًا^(١٦)، وَلَا^(١٧) رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» وإنما أتى^(١٨) بالنكرة بعد (لَا)^(١٩) لَأَنَّ (لَا) لا تعمل^(٢٠) إلا في النكرة^(٢١)، بخلاف (مَا)^(٢٢) فإنه يعمل في النكرة والمعرفة. هذه^(٢٣) لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلا يشتون لهما^(٢٤) العمل ويقولون^(٢٥): الاسم^(٢٦) والخبر^(٢٧) بعد دخولهما^(٢٨) مرفوعان^(٢٩) بالابتداء كما كانا^(٣٠) قبل دخولهما^(٣١). وعلى^(٣٢) لغة أهل الحجاز ورد^(٣٣) القرآن^(٣٤) نحو: ﴿وَمَا هَذَا﴾^(٣٥) بَشَرًا^(٣٦). «وَهُوَ»^(٣٧) أي: عمل (لَيْسَ)

(١) متعلق به يحملون. (٢) أي: يحملون النحاة على الصفة ما يرى خبراً في كلامهم. (٣) مبتدأ محذوف الخبر أي منه اسم ما ولا. (٤) من التشبيه. (٥) أي: لأجل هذه المشابهة. (٦) أي: ما ولا. (٧) أي: ليس. (٨) اسم ما. (٩) أي: جنس. (١٠) لكونه المسند إليه والمراد القسم الأول. (١١) كاسم إن وكان واسم لا لنفي الجنس. (١٢) متعلق بلا يرد الآتي. (١٣) أي: إيرات الأثر لفظاً ومعنى. (١٤) بعد دخول ما ولا. (١٥) اسم ما. (١٦) خبر ما. (١٧) ولا يكون اسم لا وخبره إلا نكرتين لا غير. (١٨) مصنف. (١٩) أي: لفظ لا. (٢٠) شيء من الأشياء. (٢١) نكرات. نسخة. (٢٢) أي: لفظ ما. (٢٣) عمل ما ولا لمشابهتهما بليس. (٢٤) أي: ما ولا. (٢٥) بني تميم. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) ما يقال عند الحجازيين اسم وخبر. (٢٨) ما ولا. (٢٩) خبره. (٣٠) أي: الاسم والخبر. (٣١) ما ولا. (٣٢) متعلق بورد الآتي. (٣٣) أي: نزل. (٣٤) الفصح المسمى. (٣٥) اسم ما. (٣٦) خبره. (٣٧) استئناف أو اعتراض.

إِسْمٌ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسٍ هُوَ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ
بَعْدَ دُخُولِهِمَا مِثْلُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَ لَا
رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَهُوَ فِي

(قوله: وأما بنو تميم الخ) وذلك لدخولهما على القبيلتين للاسم والفعل. (قوله: أي عمل ليس) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بليس؛ لأن تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة إجراء حكمها عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل ليس.

(قوله: لدخولهما على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله في شرح المفصل: النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس، ويقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما، وما ولا تدخلان على القسمين، فالقياس أن لا تعمل في أحدهما قلت: لا خلاف في إعمال لا التي لنفي الجنس، وإذا صح إعمال لا بالاتفاق، فلا بعد في إعمال ما فإن زعم أن لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له: فما المانع من أن تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل. (قوله: المفهوم الخ) يعني: أن مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق. (قوله: وبصحة الخ) أي: يشعر بصحة إجراء حكم ليس عليهما؛ لأن حكم المشبه به يصح إجراؤه على المشبه. (قوله: الضمير راجع الخ) لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله؛ لأنه حينئذ يكون إعمال لا مفهوماً ضمناً وإن كان فهم المرجع أظهر مما ذكره الشارح رحمه الله، وفي قوله: الموجب لعمل ليس إشارة إلى أن معنى كون التشبيه شاذاً إنه قيل: اعتباره في الاستعمال حتى لا يعملون إلا بسببه، أو هو على خلاف

(تذييل): لا يجوز حذف خبر لا مع اسمها، بل أحدهما فقط وإنه يجب تأخير خبرها ولو كان ظرفاً؛ لضعفها وأنه لو فصل بينهما الغيث كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، وأنه إذا كررت لا، جاز الرفع والبناء؛ نحو: لا لغو ولا تأثيم فيها كما سيأتي في المنصوبات. (قوله: في معنى النفي والدخول الخ) وكذا في دخول الباء في الخبر، فاعلم أنه تزايد الباء كثيراً في خبر ليس؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾، وورد دخولها على اسم ليس أيضاً إذا كان مؤخراً كقراءة: ﴿ليس البر بان تولوا وجوهكم﴾، وقال الشاعر:

أَلَيْسَ عَجَباً بِأَنَّ الْقَتْلَى

يُضَابُ بِبَغْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
وأنه تدخل الباء في خبر ما أيضاً؛ نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْيَبِيدِ﴾، ولا تختص زيادة الباء بكون ما حجازية خلافاً فالقوم، وأما ما المشبهة بليس فقد وردت زيادة الباء في خبرها قليلاً كقوله^(١):

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُورَ شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
(مغني وغيره). (قوله: وإنما أتى بالنكرة بعد لا) أي: كما في قوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْبَا

وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا
(قوله: لأن لا لا يعمل إلا في النكرة) ومن ثم غلطوا المتنبى في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بِأَقْبَا

«فِي لَا^(١)» دون (مَا) «شَاذٌ قَلِيلٌ^(٢)»، لنقصان^(٣) مشابهة (لَا) بِ (لَيْسَ)^(٤) لأن (لَيْسَ) لنفي الحال، و(لَا)^(٥) ليس^(٦) كذلك، فإنه للنفي^(٧) مطلقاً^(٨)، بخلاف (مَا) فإنه أيضاً لنفي الحال فيقتصر^(٩) عمل (لَا) على مورد السماع نحو قوله^(١٠):

مَنْ صَدَّ^(١١) عَنْ نِيرَانِهَا^(١٢) فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^(١٣)

أي^(١٤): لَا بَرَّاحٌ لي، ولا يجوز أن يكون^(١٥) لنفي الجنس، لأنه^(١٦) إذا كان لنفي الجنس، لا يجوز^(١٧) فيما بعدها^(١٨) الرفع^(١٩) ما لم يتكرر^(٢٠) ولا تكرر في البيت. اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات^(٢١) ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة^(٢٢) ذكر التوابع فيما بعد^(٢٣)، فلا ينتقض^(٢٤) بالتوابع^(٢٥). ولما فرغ من المرفوعات شرع^(٢٦) في المنصوبات^(٢٧)،

(١) ظرف لقوله الآتي شاذ. (٢) خبر بعد خبر اسم فاعل. (٣) علة شاذ. (٤) متعلق بنقصان. (٥) أي: لفظ لا. (٦) أي: ليس لنفي الحال. (٧) موضوع. (٨) سواء كان لنفي الحال أو للاستقبال. (٩) تفريع على قول المصنف شاذ. (١٠) أي: الشاعر. (١١) أي: أعرض. (١٢) أي: عن شدة الحرب. (١٣) أي: لا إعراض. (١٤) أشار إلى حذف الخبر في البيت. (١٥) لفظ لا في لا براح. (١٦) علة عدم الجواز. (١٧) رد على الرضي حيث قال: الظاهر أن لا لا يعمل عمل ليس. لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم منصوباً كخبر فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعد الرفع مع ترك التكرار لكنه مسند التكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها مع المعرفة. ندب. (١٨) أي: بعد لا التي لنفي الجنس. (١٩) فاعل لا يجوز. (٢٠) لا. (٢١) سواء كان عاملها متنوياً أو لفظياً. من قوله المراد. (٢٢) يعلم بقرينة. (٢٣) مبني على الضم. (٢٤) تعريف كل واحد منهما. (٢٥) لأنها مسنداً ومسند إليهما. (٢٦) جواب لما. (٢٧) أصولاً وفروعاً.

لَا (١) شَاذٌ.

(١) فوجب حل لا على ليس في العمل. دون ما.

(قوله، قليل) أو على خلاف القياس. (قوله، على مورد السماع) قالوا، وهو الشعر. (قوله، من صد) قال قدس سره في الحاشية: الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في نيرانها للحرب؛ أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بإعراضها عنها. (قوله، أي، لا إبراح له) لقاتل أن يقول: هب أن لا ليست لنفي الجنس، لكن لم لا يجوز أن يكون براح مبتدأ لا يقال: يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة، ولا حاجة لاسم لا إلى التخصيص، فإنه كاسم ليس؛ لأننا نقول: يجوز أن يتخصص بتقديم الخبر، فإن لنا أن نقدر الخبر مقدماً أو بالعموم؛ نحو: ما أحد خير منك، ولا يخفى أن المعنى على العموم، قال الشيخ الرضي: النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا أو ما

القياس، فلا يرد ما قيل: إنه لا شذوذ في التشبيه إنما الشذوذ في نتيجته، وما قيل: إن الضمير راجع إلى عمل لا المفهوم من إضافة الاسم إلى ما ولا، فلا يخفى ركاكته؛ لأن لا لا تعمل لأجل مشابهتها بما حتى يقال: عمل ما في لا شاذ. (قوله، قالوا وهو الشعر) صرح به في الرضي فمن عمم، وقال: وهو النكرة وإن التخصيص بالشعر محل لا بد له من شاهد. (قوله، للحرب) المذكورة في الآيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في الحرب إذا فر الأقران، ولا براح في موضع الحال المؤكدة كما يقول: أنا فلان بطلاً شجاعاً كذا في بعض الشروح. (قوله، فإنه كاسم ليس) بمعنى إن اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا. (قوله، فإن لنا أن نقدر الخ) على قولنا: نقل عن المبرد أن التقدير لا لي براح. (قوله،

أن المعنى على العموم) فإن المقصود عموم نفي

أي: خسر صاحبه فجواب إذا محذوف، لكن في هذا خلاف ابن جني وابن الشجري، وعليه قول المتنبي: فلا، غلط على ما في المغني. (قوله: هذه لغة أهل الخ) أي: عملهما المذكور لغة أهل الحجاز والتهامة والنجد، قوله: ويقولون الاسم والخبر؛ أي: اللذان في لغة الحجازيين مرفوعان بالابتداء لكن هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى بني تميم مجاز عقلي؛ يعني: أنهم يتلفظون الاسم والخبر بحيث يكون سبباً لقول النحاة ذلك، وقوله: على لغة أهل الحجاز، كلمة على متعلقة بقوله: وَرَدَ قدم عليه للحصر. (قوله: «مَا هَذَا بَرَّاحٌ»^(١)) هذا في سورة يوسف ونحو: «وَمَا هُمْ أَكْهَنُهُمْ» في سورة المجادلة، وعن عاصم رفع أمهاتهم على التيمية، وعلى لغة أهل الحجاز أيضاً قوله:

تَعَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَاً

الميت كما مر، وقوله: قليل يريد أن الشاذ بمعنى نادر الاستعمال، ولك أن تجعله بمعنى الخارج عن القياس. (قوله: نحو قوله: مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا الخ) قائله سعد بن مالك والبيت من البحر الكامل، وقبلة:

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا

جِهَا التَّحْيِيلُ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّ

فقوله: صد بمعنى أعرض، وضمير نيرانها للحرب في البيت السابق، والنيران: جمع نار، وأراد بها شدائد الحرب وآلامها، والحرب مؤنث سماعي كنار ودار، وقوله: لا براح؛ أي: لا زوال لي عن الحرب، ومآله الافتخار بشجاعته

(١) فإذا عمل في الثاني عمل في الأول؛ لاستوائهما في الاقتضاء.

وقدمها على المجرورات، لكثرتها^(١) ولخفة النصب، فقال^(٢): «الْمَنْصُوبَاتُ»^(٣) «هُوَ مَا»^(٤) اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ^(٥)، قد تبين^(٦) شرحه^(٧) بما ذكر في المرفوعات. والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة^(٨) أو حكماً^(٩)، وهي^(١٠): أربع^(١١)، الفتحة والكسرة^(١٢) والألف والياء^(١٣)، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَمُسْلِمَاتٍ^(١٤)، وَأَبَاكَ^(١٥)، وَمُسْلِمِينَ^(١٦)، وَمُسْلِمِينَ^(١٧) «فَمِنْهُ» أي: من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية. «الْمَفْعُولُ»^(١٨) الْمُطْلَقُ

(١) مع كل منهما فضلة في الكلام. (٢) مصنف. (٣) مبتدأ ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف أي: هذا باب المنصوبات. (٤) كناية عن الاسم. (٥) وخبر لمبتدأ ثان. أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول. (٦) أي: ظهر. (٧) أي: شرح في هذا الكلام. (٨) كالمفاعيل الخمسة. (٩) كالملاحقات السبعة. (١٠) أي: تلك العلامة (١١) الحصر مستفاد مما سبق. (١٢) في الجمع المصحح. (١٣) في التثنية والجمع المذكور. (١٤) جمع مؤنث السالم. (١٥) أسماء السنة. (١٦) التثنية. (١٧) جمع سالم. (١٨) إما مبتدأ أو خبر.

الْمَنْصُوبَاتُ^(١) هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ، فَمِنْهُ^(٢)، الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

(١) قدم المصنف المنصوب على المجرور لكثرة المنصوب ولخفة النصب.
(٢) أي: فمن المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية.

في الحروب إذا فرّ الأقران. (قوله: أي: لا براح لي) برفع براح مع التثنية بقرينة قافية البيت السابق:
يَأْبُؤُنَ لِلْحَرَبِ الْتَمِي

وَضَعْتَ أَرَاهِمَ فَلِاسْتِرَاحُوا

(قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) ردّ على الرضي حيث قال: إنه لنفي الجنس، ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا، فإن التكرار إنما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها، وفي المعنى: وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر فافهم. (قوله: اعلم أن المراد بالمسند الخ) ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها هنا فلعلة للتذكير فتذكر ولا تنس؛ فإن آفة العلم النسيان الناشئ من العصبان. (قوله: فلا يتقضى بالتواضع) أي: لا يتقضى كل من هذه التعريفات بالتواضع كالبديل مثلاً فإن أخوك في: ما زيد أخوك قائماً، يصدق عليه أنه مسند إليه مع أنه ليس باسم ما، والجواب: أنه مسند إليه بالتبعية (نعمه). (قوله: ولما فرغ من المرفوعات الخ) جرت عادتهم على إيراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ عن بحث وعند الشروع في آخر؛ تنشيطاً للمتعلم، وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصل قدراً معتدلاً من مسائل الفن، وتنبهها على أنه إذا ذكر مسألة مما تقدم فيما تأخر فهو بطريق الاستطراد، وفي الكشف ما نصه: أن المؤلفين اعتادوا أن ييؤبوا لكل فن من كتبهم أبواباً ويفصلوا فصولاً؛ لأن القارئ إذا ختم باباً من الأبواب أو فصلاً من الفصول المشتمل عليها الكتاب ثم شرع في آخر كان أنشط على التحصيل؛ لأن في كل جديد لذة، ولتغيير الأسلوب نشطة بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله بلا فصول ولا أبواب، المسافر إذا قطع ميلاً أو طوى فرسخاً أو انتهى إلى رأس يريد نفس ذلك عنه ونشط للمسير، ومن ثم كان القرآن سوراً وأجزاء، وقوله: شرع؛ أي: أراد أن يشرع فاعرفه. (قوله: لكثرتها)؛ لأن كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم^(١) (نعمه)،

أو ليس أو مع الاستفهام أو النفي، ويحتمل أن يصرف عن الاستفراق بالقرينة فتقول: لا رجل بل رجلان، هذا إذا لم ينتصب الاسم؛ أما إذا انتصب أو انفتح فإنه حينئذ نص في العموم فلا تقول: لا رجل بل رجلان. (قوله: ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس) قال الشيخ الرضي: الظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما، فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس، ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ، والتكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

البراح وشموله لكل فرد من أفرادهم. (قوله: قال الشارح الخ) تأييد لإفادة لا بمعنى ليس عموم النفي ردّاً على من زعم أن العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستفراقية. (قوله: فإنه حينئذ نص في العموم) لتضمنها من الاستفراقية، ولذا قال صاحب الكشف: أن قراءة لا ريب فيه بالفتح أبلغ من قراءة لا ريب بالرفع. (قوله: أي: من حيث الخ) والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم أن قيد الحيثية معتبر في تعريفات الأمور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة والمجاز. (قوله: طرد التعريف) أي: منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث صدق الأول بدون اعتبار الحيثية على جر بمسلمات، والثاني على بمسلمات.

(١) وللقلة أيضاً وجه للتقديم وهو أن القليل مقدم في الوجود، فلذا تراهم يجعلون كلاً من الكثرة والقلة وجهاً للتقديم بالاعتبارين.

سُمي به، لصحة^(١) إطلاق صيغة^(٢) المفعول عليه^(٣) من غير^(٤) تقييده^(٥) بالياء، أو في، أو مع، أو اللام، بخلاف
المفاعيل^(٦) الأربعة الباقية^(٧)، فإنه^(٨) لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها^(٩).
فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له. «وَهُوَ»^(١٠) أي: المفعول المطلق: «اسْمُ»^(١١) مَا^(١٢) فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ،
والمراد^(١٣) بفعل^(١٤) الفاعل إيّاه: قيامه به بحيث^(١٥) يصح إسناده^(١٦) إليه، لا أن^(١٧) يكون مؤثراً^(١٨) فيه^(١٩)
موجداً إيّاه^(٢٠) فلا يرد عليه^(٢١): مثل: مَاتَ مَوْتًا، وَجَسَمَ جَسَامَةً، وَشَرَفَ شَرْفًا، وإنما زيدَ لفظ (الاسم)^(٢٢)
لأن ما فعله الفاعل

(١) إما مبتدأ أو خبر. (٢) الإضافة لامية. (٣) الإضافة لبيان. (٤) أي: على المدلول. (٥) بيان للإطلاق. (٦) مفعول. (٧) أي: به وفيه زماناً أو مكاناً وله
ومعه. (٨) شأن. (٩) أي: من به وفيه وله ومعه. (١٠) استئناف. أي مبتدأ. (١١) عبارة عن الحدث. (١٢) موصول. (١٣) مبتدأ. (١٤) مصدر مضاف إلى
فاعله. (١٥) أي: بمكان. (١٦) أي: الحدث. (١٧) أي: إيجاباً أو سلباً. (١٨) أي: الفاعل. (١٩) أي: في الحدث. (٢٠) هو اعتبار لفظ. (٢١) أي: على
التعريف. (٢٢) حيث قال اسم ما آه.

وَهُوَ: اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ^(١) فِعْلٍ

(١) والمراد بالفعل الفعل اللغوي حقيقة أو حكماً فيدخل فيه ضرب ضرباً على
صيغة المجهول. عبد الغفور.

(قوله: والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً) أي:
من حيث أنها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت
بمسلمات. (قوله: أو حكماً) كما في المشبه بالمفعول فإن المشبه
بشيء ملحق به ومن عداه.

(قوله: أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي) المفعول
مشتق من الفعل وهو الإحداث والإيقاع ويمبر عنه بالفارسية بکردن؛
بمعنى: أن المفعول الشيء المحدث؛ أي: الأثر الحاصل بالإحداث،
ويمبر عنه بكرده شده. (قوله: لفظ الصيغة) الصيغة والبناء
والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة
وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في
موضع، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد ههنا، ولا
شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فإن المادة والهيئة
المذكورتين إنما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة. (قوله:
لنقال أن يقول: إن المفعول المطلق الخ) أي: مدلوله لا يجوز أن
يكون مفعولاً بالمعنى اللغوي؛ لأنه لو كان كذلك لكان أثراً للفاعل
صادراً عنه بواسطة فعل من أفعاله، فلا يخلو من أن يكون بواسطة
عين ذلك الفعل الذي وقع معمولاً له؛ أي: بواسطة الحدث الذي هو
جزء مدلول ذلك الفعل أو لغيره مما يلزمه مثلاً ضرباً في قولنا:
ضربت ضرباً لو كان مفعولاً لغوياً للمتكلم، فلا يخلو من أن يكون
مفعولاً له وصادراً منه بعين ضرب؛ أي: بمدلوله الذي هو الحدث أو
بفعل آخر كأحدث. (قوله: ويتجه على الأول) أي: على كونه مفعولاً
بعين ذلك الفعل أن الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة أن
المعاني المصدرية أمور نسبية بين فاعل الفعل والآثار الصادرة منه،
والنسبة لا تكون عين أحد النسبتين بالضرورة، فلو كان مفعولاً بعين

ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب
الفاعل، بل المتعلم منتظر لمعرفة أقسامه لتوقف إيضاح كثير
مما سمع في المرفوع من أحكامه. (قال المصنف: هو ما
اشتمل على علم الخ) والأصل في هذا الاشتمال المفاعيل
عند النحاة كما نبه عليها بقوله: علم المفعولية؛ أي: علامة هي
في الأصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطلقاً، واعلم أن أصالة
الشيء في الإعراب دائر على كثرة الاهتمام ببيانه في
المحاورات كما هو الظاهر لا على شدة اقتضاء الفعل له في
نفس الأمر، فلا يرد ما في الرضي: أن اقتضاء الفعل للحال
أشد منه لبعض المفاعيل، فيلزم جعل الإعراب أصلاً في
الحال وتطفلاً في المفعول معه مثلاً، وبالجمل: المفاعيل
تستحق عندهم التقديم (عصام)، وقيل: إنما كانت المفاعيل
أصولاً؛ لأن عواملها أفعال حقيقية بخلاف باقي
المنصوبات؛ لأن عواملها إما حرف أو أفعال غير حقيقية.
(قوله: بما ذكر في المرفوعات) أي: من أنه جمع مرفوع، وأن
ضمير هو راجع إلى المرفوع الدال عليه المرفوعات، ومن أن
المراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو
تقديراً أو محلاً الخ. (قوله: علامة كون الاسم مفعولاً) أي:
من حيث كونها علامة لذلك فلا يرد نقض حد المنصوب؛
أي: منعاً بنحو: مسلمات في قولك: مررت بمسلمات. (قال
المصنف: فمنه المفعول المطلق) قدمه^(١) للاهتمام به
للحصر؛ إذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل،
والفاء للتعقيب؛ إذ التفصيل بعد الإجمال، وأما تقديم
المفعول المطلق على سائر المفاعيل؛ فلأن له شدة اتصال
بالعمدة؛ لأنه عين الفعل وينوب مناب الفاعل، فله اتصال
بالعمدين، وأراد بالمفعول المطلق: الأثر الحاصل بالمصدر
لا نفس المصدر، وتعامه في اللاري، وبالإطلاق: الماهية
بشرط لا شيء وتسمى الماهية المجردة، وتفصيله في رسالة
أوزون على أفندي. (قوله: سمي به الخ) أي: سمي ما صدق
عليه مفهوم المفعول المطلق به؛ أي: باللفظ لصحة إطلاق

(١) أي: لفظ منه.

(قوله: لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه) أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب إليه جمهور النحاة، لقائل أن يقول: إن المفعول المطلق لو كان مفعولاً لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولاً إما بعين ذلك الفعل أو بغيره، ويتجه على الأول، أن المذكور نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين أحد المنتسبين، وعلى الثاني: أن المصدر حينئذ يكون محلاً لذلك الفعل فيكون مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة، وإن لذلك الفعل مصدراً فيكون مفعولاً لفعل آخر، وهكذا فيلزم التسلسل، وإن فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلاً محضاً بالنسبة إلى ذلك الفعل كما في مات موتاً، وطال الفلام طولاً، فالظاهر أن يقال: إنه ليس مفعولاً بحسب اللغة كما قاله الفراء، بل هو مفعول بحسب الاصطلاح، وهو اسم قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً، وأما وصفه بكونه مطلقاً فلتعريفه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه، ولا يخفى أنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود، فالأولى أن يقال: إننا نختار الشق الأول، ونقول: إن المفعول المطلق هو الحاصل

صيغة المفعول لغة على كل فرد منه بلا تقييد الخ، فهذه الصحة بالنظر إلى اللغة، وأما بالنظر إلى الاصطلاح فيصح الإطلاق على كل من الخمسة؛ فإن مفهومه اصطلاحاً: ما قرن لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً (نعمه)، لا يقال: المفعول المطلق أيضاً مقيد بلفظ المطلق فلا يصح قوله: من غير تقييد؛ لأننا نقول: أن لفظ المطلق هنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد، ومن ثم قلنا: آنفاً إن الإطلاق بمعنى الماهية بشرط لا شيء فافهم. (قوله: صيغة المفعول) في لفظ الصيغة إيحاء إلى أن المراد المفعول بالمعنى اللغوي كما مر، والصيغة حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد هنا، وقوله: من غير تقييده بالباء الخ؛ يعني: لتعريفه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه. (قال المصنف: اسم ما فعله) لفظ ما عبارة عن الحدث؛ لأن ما فعله فاعل فعل ليس إلا الحدث، والمراد ما فعله بحسب دلالة اللفظ أو بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد مصدر الفعل المنفي؛ نحو: ما ضربت فعلاً ولا ضربت ضرباً كاذباً، كما أن المراد بالفاعل هو المعنوي بقرينة إضافته إلى فعل بمعنى الحدث؛ ليشمل مشابهاة الفعل الخ (عصام)، وقيل: إن الفاعل أعم من الحكمي أو مما في الحال، وفي الأصل فيدخل نائب الفاعل؛ نحو: ضُربَ ضرباً، ونحو^(١): أعجني ضرب الأمير، فاعرفه. (قوله: بحيث يصح إسناده إليه) أي: انتسابه إلى الفاعل مطلقاً سواء كان مؤثراً فيه أو لا، كما تقول: ضرب زيد ومات زيد وغير ذلك، وقوله: لا أن يكون مؤثراً فيه؛ أي: كما ذهب إليه بعض الشارحين نظراً إلى ظاهر اللفظ، فيخرج الأمثلة الآتية؛ وذلك لأن المؤثر والموجد في الحقيقة هو الله تعالى كما حقق في محله. (قوله: فلا يرد عليه الخ) تفريع على قوله: والمراد الخ؛ أي: لا يرد على التعريف أنه غير جامع، ففيه رد للفاضل الهندي. (قوله: وإنما زيد لفظ الاسم الخ) لما كان تعريفات

(١) ونحو: أعجني ضربك ضرباً، على تقدير الإضافة إلى المفعول.

المطلق عين ذلك الفعل. (قوله: وعلى الثاني) أي: يتجه على الثاني؛ أي: كونه مفعولاً للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل إن المفعول المطلق حينئذ يكون محلاً واقعاً ذلك الفعل عليه، مثلاً إذا قلنا: أن الضرب مفعول للفاعل بواسطة الإحداث كان الضرب محلاً للإحداث، فيكون المفعول المطلق مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة؛ أي: أثراً من آثار الفاعل هذا خلف. (قوله: وإن لذلك الفعل الخ) أي: يرد على الثاني أن للفعل الذي هو عين الفعل العامل في المفعول مصدراً وكل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولاً لفعل آخر بأن يكون إحداث الضرب مفعولاً لفعل آخر كإحداث الثاني المتعلق بإحداث الضرب؛ ولذلك الفعل الثاني أيضاً مصدر هو مفعول لفعل ثالث كإحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل؛ أي: صدور أفعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه، وذلك بين البطلان، ولا يمكن أن يقال: إنه تسلسل في الأمور الاعتبارية وإن إحداث الأحداث عين ذلك الأحداث؛ لأن المفروض أن كل مصدر مفعول لغير فعله. (قوله: وإن فاعل الخ) بكسر الهمزة عطف على قوله: إن المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفاً على قوله: إن المصدر؛ إذ لا اختصاص لهذا الإيراد بالثاني؛ إذ حاصله أن فاعل الفعل المذكور؛ أي: ما يكون عاملاً في المفعول المطلق قد يكون قابلاً محضاً ليس فيه جهة التأثير أصلاً فمصدره لا يكون مفعولاً لعين ذلك الفعل ولا لغيره، ولا يخفى أن هذا الإيراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله؛ لأنه ادّعى صحة إطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة إطلاقه باعتبار بعض أفراده بخلاف المفاعيل الباقية، فإنه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوي أصلاً. (قوله: فالظاهر الخ) أي: إذا لم يصح إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظاهر. (قوله: اسم

بالمصدر لا المصدر نفسه، وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضي بأن إطلاق المصدر والفعل على الآخر؛ يعني: المفعول المطلق بضرب من المسامحة، وعدم التمييز بين الآخر وبين الفعل والمصدر، وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً كان أو تأثراً، ولا يعني بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور، وقد يشير إليه الشارح قدس سره حيث يقول: والمراد بفعل الفاعل الخ. (قوله: بخلاف المفاعيل الأربعة) حصر النحاة المفاعيل في الخمسة، وقال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل الحال داخلية في المفاعيل، فقال: الحال مفعول مع قيد مضمونه؛ إذ المجيء في جاءني زيد راكباً فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً، ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجهم وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى، ولا يبعد أن يقال: أن المفعول ما يتعلق به الفعل أولاً وبالذات والحال ليست كذلك؛ لأن تعلقها به بواسطة أنها مبنية لهيئة فاعله أو مفعوله، وكذا المستثنى؛ لأن تعلقه به بواسطة أنه مخرج عن أمر يقع معموله على سبيل الاتفاق، ومن هنا: أعني: من أن تعلق المفاعيل بالفعل بالذات، وتعلق غيرها بواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها تبعاً. (قوله: فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها) أي: لا يصح إطلاق المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العرفي على الخمسة، إن قلت: من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق، فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق؟ قلنا: مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام. (قال: اسم ما فعله فاعل) حقيقة أو حكماً فدخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول. (قوله: بحيث يصح إسناده إليه) أي: على تقدير أن كان مثبتاً أو سواء كان بطريق النفي أو الإثبات، فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً. (قوله: لا أن يكون مؤثراً فيه) كما ذهب إليه بعضهم فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. (قوله: وإنما زيد لفظ الاسم) قيل: إنما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت؛ لأنه شيء فعله المتكلم، ثم اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الاسم؛ لأنه ذكر أحوال الاسم فلو قال: ما فعله كان في قوة اسم ما فعله، وبأنه إن أريد بفعل ضربت قوله: والتكلم به اتجه عليه أن الفعل لا يتناول القول، بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم، ولما لم يكن داخلًا فيما فعله لم يحتج إلى إخراج بقوله: اسم ولو سلم التناول، فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به، وإن أريد به فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه أن فعل مضمونه لا يصح أن ينسب إليه؛

قرن بفعل الخ) المراد بالفعل أعم من الحقيقي والحكمي. (قوله: ولم يسند إليه الفعل) لإخراج ما لم يسم فاعله؛ لأنه ليس مفعولاً اصطلاحياً وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان، وقوله: وتعلق به تعلقاً مخصوصاً من كونه جزء مدلوله أو محله أو ظرفه أو علته أو مصاحب معموله لإخراج الحال والمستثنى والتمييز. (قوله: إنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) أي: إذا كان إطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول؛ لأن وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في نقل اللفظ منه إليه، وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف المفعول الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت. (قوله: فالأولى) إنما قال: فالأولى؛ لأن رعاية وجه التسمية أمر استحساني فيجوز أن يكون من الأسماء المرتجلة. (قوله: إنا نختار الشق الأول) وهو أنه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم: يلزم أن يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو أحد النسبتين، قلنا: إنما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المصدر في الفعل العامل فيه وليس كذلك؛ فإن المفعول المطلق الآخر الحاصل بالمصدر لا المصدر؛ أي: معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الآخر والفعل الذي هو نسبة هو المعنى المصدر، مثلاً الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربة؛ أي: إحداث الضرب. (قوله: وقد صرح الخ) تأييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر. (قوله: وعدم التمييز الخ) عطف تفسيري للمسامحة. (قوله: وصيغة المفعول) عطف على قوله: إنا نختار الشق الأول جواب عن قوله: وإن فاعل الفعل قد يكون قابلاً الخ. (قوله: من الفعل الذي هو المصدر) أعني: اسم الحدث الجاري على الفعل؛ أي: المعنى المنسوب إلى الفاعل سواء كان صادراً عنه أو لا فيشمل التأثير والتأثر. (قوله: إلا أنه حاصل بمصدر ذلك الفعل) سواء كان أثراً للفاعل أو معنى قائماً به فيصدق في طال طولاً مثلاً أن الطول الذي يعبر عنه بدراسي أثر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدراسدن، وإن لم يكن مفعولاً بمعنى المحدث والموجد. (قوله: وقد يشير الخ) حيث اعتبر في كونه فعل الفاعل إسناده على جهة القيام سواء كان صادراً عنه أو لا. (قوله: يجوز أن يجعل الخ) حاصل كلامه كما أنه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى أنه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط إخراجهم. (قوله: وكأنهم آثروا الخ) أي: اختاروا التخفيف في التسمية فسموها باسم أخف فإن الحال والمستثنى أخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط إخراجهم. (قوله: أولاً وبالذات) أي: يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء آخر. (قوله: بواسطة أنها مبنية الخ) فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بها أصلاً. (قوله: معموله على سبيل الاتفاق) أي: جرى العادة إنما قاله؛ لأن معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى في الرضي أن المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً منسوب إلى القوم مع إلا زيداً، كما أن نسبة الفعل في جاءني غلامي زيد ورأيت غلاماً ظريفاً، وكذا سائر المتبوعات مع توابعها إلى الجزئين لكنه جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزئين أو أجزاء قابل كل منهما للإعراب أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع

لأن ذلك المضمون مدلول تضمني، وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها، نعم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال: إن ضرباً في ضربت ضرباً، مما فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال: إنا نختار الشق الأول، ونقول: الفعل متناول للقول قطعاً، وألا يخرج مثل: قلت قولاً، ولفظ ضربت باعتبار أنه مقول ليس اسماً؛ لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره، فاحتيج إلى إخراجها بقيد الاسم. (قوله: لأن ما فعله الفاعل هو المعنى) لقائل أن يقول: لو لم يزد لصح أيضاً؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود المقاصيل.

الخمسـة وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع. (قوله: يظهر توجيه الخ) وهو أنه لما كان تعلقها به بالذات كان تأثيره فيها أصالة فيستحق الأثر أصالة، وأما غيرها فإن تعلقها به بالواسطة فالتأثير واستحقاق الأثر أيضاً بالواسطة. (قوله: إطلاق المفعول العرفي) أي: المفعول بالمعنى المنسوب إلى عرف النحاة؛ وهو ما نقله سابقاً عن الفراء. (قوله: من ضرورات صدق المقيد الخ)؛ لأن المقيد هو المطلق مع القيد. (قوله: فكيف يصح القول الخ) أي: كيف يصح ما قاله الشارح رحمه الله بأنه يصح إطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الأربعة وعدم صحة صدق المفعول عليها. (قوله: معنى يشمل به الخ) وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدر في الجملة سواء كان أثراً لها أو محلاً أو ظرفاً أو علة أو مصاحباً لمعموله. (قوله: لا المفعول) أي: ليس مطلق هذه المقيدات المفعول؛ فإنه مختص بالأثر؛ لأن الضمير الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى الألف واللام؛ أي: الذي فعل بخلاف المقيدات فإنها مستندة إلى الجار والمجرور. (قوله: كما في زيد حسن الفلام) فإن الحسن المقيد بالإضافة إلى الفلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند إلى زيد والمسند إلى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الإضافة إلى الفلام؛ لأنه مسند إلى زيد. (قوله: حقيقة أو حكماً الخ) يعني: أن الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام القابل للوقوع، فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما أسند إليه الفعل على جهة قيامه به، والمحكي وهو ما يكون نائباً عنه لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسماً لما فعله الفاعل الحقيقي. (قوله: فلا يبطل الطرد الخ) الطرد ههنا بالمعنى اللغوي؛ أي: الشمول لا بالمعنى المصطلح؛ أعني: المنع وهو ظاهر. (قوله: فيشكل عليهم) أي: على البعض تفريع على ما ذهب، وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه؛ أي: على المصنف رحمه الله فيكون تنهياً على التنفي في قوله: لا أن يكون الخ. (قوله: قيل الخ) ما قيل نقل عن المصنف رحمه الله كما نص عليه في الرضي فالمناسب التعبير يقال. (قوله: شيء فعله المتكلم) الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الأول بمعناه لاتحادهما في المعنى، وأما تفسيره بمعناه بأن يكون مشتملاً عليه احتمال الكل على الجزء فيقرينة زيادة الاسم، وإلا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبساً بمعنى ما فعله سواء كان عينه أو مشتملاً عليه. (قوله: بفعل) على صيغة المصدر؛ أي: إن أريد بفعل ضربت المستفاد من قوله: لأنه شيء فعله المتكلم. (قوله: بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعوله. (قوله: وإن سلم التناول) بأن يحمل الفعل على خلاف المصطلح. (قوله: اسم)؛ لأن كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها وإذا أريد بها نفسها فيصدق عليها أنها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (قوله: كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على إطلاق الفعل على مقابل القول. (قوله: إن جعل الخ) أي: الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح أن ينسب إلى ضربت، فلا يصح أنه شيء فعله المتكلم باعتبار أنه فعل مضمونه؛ أعني: الحدث، فلا يصدق على ضربت، الثاني أنه مما فعله فاعل فعل الخ؛ لأن ذلك المضمون؛ أعني: الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان أيضاً. (قوله: الفعل متناول الخ) أي: الفعل المدلول عليه بقوله: ما فعله متناول للقول والتكلم أيضاً، بل لفعل الجنان أيضاً قطعاً ولو مجازاً كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علماً فاندفع أن الفعل يتناول القول. (قوله: لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها) تحليل لما مر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم لكونه قسم الكلم فلا يكون ضربت حين أريد به نفسه اسماً فاندفع أنه باعتبار أنه مقول اسم.

هو المعنى^(١). والمفعول^(٢) المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه^(٣) المصادر كلها. «مَذْكُورٌ»^(٤) صفة^(٥) للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكوراً^(٦) حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه^(٧)، نحو: ضربت ضرباً، أو حكماً كما، إذا كان مقدراً نحو: «فَضَرَبَ^(٨) الرِّقَابَ»، أو اسماً فيه^(٩) معنى الفعل، نحو: ضاربٌ ضرباً، وخرج به^(١٠) المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا^(١١) حكماً، نحو: الضَّرْبُ واقعٌ على زيد.

(١) أي: الحدث وهو الضرب في ضربت ضرباً. (٢) فلو لم يرد الاسم يلزم تعريف اللفظ بالمعنى. (٣) أي: في التعريف. (٤) نائبه راجع إلى الفعل أو الفاعل. (٥) خبر لبتداً محذوف تقديره هو صفة. (٦) أي: ملفوظاً. (٧) أي: لفظاً. (٨) مفعول مطلق لـ ضربوا. (٩) صفة اسماً. (١٠) أي: بقوله مذكوراً. (١١) كضرب الرقاب.

مَذْكُورٌ

(قوله، ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى: الهلاك، أراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وإنما سمي به؛ لأنه من صدر إذا رجع وهو محل رجوع الفعل إليه لأخذه منه على مذهب البصرية، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية، وقد يطلق على المفعول المطلق؛ لأنه في الغالب مصدر، وإنما قلنا: في الغالب؛ لأنه قد لا يكون مصدراً، وحينئذ إما أن يدل على الحدث، نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنوعاً ورأيته ألفاً. (قوله، وهو أهم الخ) يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور أعم وذلك التعميم إما باعتبار كونه مذكوراً وهو ظاهر، أو باعتبار كونه فعلاً كما أفاد بقوله: أو اسماً معطوفاً على قوله: مقدراً، فالفعل المذكور حكماً يشمل المقدّر والاسم الذي فيه معنى الفعل.

(قوله: الجاري على الفعل) أي: يكون له فعل يصح أن يكون جارياً عليه ومذكوراً بعده، فيخرج؛ نحو: الويل مما لا فعل له. (قوله: ضربته أنوعاً الخ) فإن الضرب والرؤية يصدق على أنواع الضرب ومرات الرؤية. (قوله: يعني: أن الفعل الخ) أي: ضمير هـ وليس برافع إلى المذكور فقط؛ إذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله: بمعناه فالاسم الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا ينفع في إدخاله، بل هو راجع إلى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد، إما باعتبار التعميم المذكور فيشمل المحذوف؛ فإنه في حكم المذكور، وإما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله. (قوله: معطوفاً على قوله: مقدراً) فيكون داخلاً تحت قوله: أو حكماً قسماً منه؛ أي: الفعل المذكور حكماً نوعان ما يكون مذكوراً حكماً وهو المقدّر، وما يكون فعلاً حكماً وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة في تعميم المذكور، وما ذكره المحشي إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً، ويكون التقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو فعلاً مذكوراً حكماً ويكون حقيقة أو حكماً متعلقاً بالقيّد والقيّد معاً فيفيد قوله: حكماً التعميم في الفعل المذكور بعد ارتكاب ذلك يرد عليه أن الضمير في قوله: إذا كان مقدراً راجع إلى الفعل الحقيقي، وأن الفعل الحقيقي كما يكون مذكوراً حقيقة

سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم كان الأصل والأسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله: زيد لفظ الاسم، وحاصل ما أفاده: أن الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى (نعمه)، وقال العصام: إنما صرح بالاسم في تعريفه دون به، وله تنبيهاً على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في تعريف الخبر حيث قال: المسند به. (قوله: ويدخل فيه المصادر) يعني أن قوله: ما فعله، بمنزلة الجنس فيدخل فيه المصادر وغيرها كلها؛ أي: سواء وقعت مفعولاً مطلقاً أو لا، والمصادر: جمع مصدر بمعنى اسم الحدث الجاري على الفعل، وأعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا من وجه، يجتمعان في ضربت ضرباً، وينفردان في أعجبتني ذهباك وضربت سوطاً، فافهم. (قوله: صفة للفعل) قال العصام: وصف الفعل بمذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر، فلا يرد: أن الفاعل غير مذكور في مثل: مات موتاً هذا، ولا يخفى أنه مبني على أن المراد بالفاعل هو الحقيقي فلا تغفل. (قوله: وهو أهم) أي: الفعل الاصطلاحي المذكور أعم من أن يكون الخ، وتعميم هذا القيد؛ إما بتعميم المذكور فيشمل المحذوف، وإما بتعميم الفعل فيشمل الاسم الذي بمعنى الفعل، وقال العصام: المذكور يعم المقدّر؛ إذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ، بل قصد تفهيمه ولو بقرينة، والذكر: أيضاً يعم الذكر مطابقة وتضمناً والتزاماً الخ. (قوله: مذكوراً بعينه) أي: بشخصه وصورته لا بصورة الاسم، وقوله: كما إذا كان مقدوراً؛ يعني: إذا كان الفعل الاصطلاحي محذوفاً، إما جوازاً؛ كقوله تعالى: «فَضَرَبَ^(٨) الرِّقَابَ»؛ أي: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف اضربوا جوازاً ثم أضيف الضرب إلى الرقاب، وإما وجوباً؛ مثل: شكراً وعجباً، وسيأتي. (قوله: أو اسماً فيه معنى الفعل) أي: التضميني، قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً الأول؛ يعني: أن الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدّر والاسم؛ لأن الفعل أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، وفيه أن هذا العطف يقتضي عدم مذكورية ذلك الاسم أصلاً وهو باطل، بل هو عطف على قوله: مقدراً، فيكون

«بِمَعْنَاهُ»^(١) صفة ثانية للفعل^(٢)، وليس المراد به^(٣) أنَّ الفعل^(٤) كائن^(٥) بمعنى ذلك الاسم^(٦)، فإن^(٧) معنى ذلك الاسم^(٨) جزء^(٩) معناه، بل المراد^(١٠) به أنَّ معنى الفعل مشتمل^(١١) عليه اشتمال^(١٢) الكل على الجزء، فخرج به^(١٣) مثل: (تَأْدِيْبًا)^(١٤) في قولك: ضَرَبْتُهُ

(١) ظرف مستقر. سواء كان بلفظ أو لا. الضمير إلى الاسم أو إلى ما. (٢) كضربت ضرباً. (٣) أي: بمعناه. (٤) وهو عام المفعول المطلق. (٥) خبر إن. (٦) أي: المفعول المطلق. (٧) كلمة النفي. (٨) أي: الحدث. (٩) خبر إن. (١٠) أي: بقوله بمعناه. (١١) خبر إن. (١٢) من قبيل تشبيه البلخ حلف الكاف التشبيه. (١٣) أي: بقوله بمعناه. (١٤) لأن التأديب ليس يميز من الفعل.

بِمَعْنَاهُ^(١)

(١) صفة ثانية للفعل.

(قوله: بل المراد به أنَّ معنى المفعول مشتمل عليه الخ) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، ولا لخرج مثل: جلست جلسة وضربت شيئاً إذا كنى به عن الضرب، بل أراد أنَّ تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم، وأنه ذكر من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه، ولا يخفى حيثل دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي؛ لأن الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر بينهما، وكذا يخرج ضربته تأديباً؛ لأن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له لا يقال: قيد الاتحاد أيضاً يخرج

أو حكماً كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل، فما وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي، فلو كان قوله: أو اسماً عطفاً على قوله: مقدراً لكان التقدير كما إذا كان الفعل الحقيقي اسماً فيه بمعنى الفعل، ولا يخفى بطلانه فالصواب: أن تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو أن يحذف من الأول بقرينة الثاني، ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَمَعَ لَكُمْ آيَاتٍ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَآلَتَكُمْ بُيُوتَكُمْ﴾ أي: لتبتغوا فيه والتقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو حكماً أو اسماً فيه معنى الفعل الحقيقي مذكوراً حقيقة أو حكماً، وما قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً أولاً بمعنى أنَّ الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه فيه أنه يقتضي أن يكون ذلك الاسم مقابلاً للمذكور مطلقاً، فلا يكون مذكوراً أصلاً وهو باطل. (قوله: ولا يخرج الخ) أي: لخرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتأكيد إذا عبر به؛ لأن لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقيق. (قوله: بل أراد الخ) أي: أراد أنَّ معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بأن يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم، والقرينة على هذه الإرادة أنَّ قوله: اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل، فلا يمكن أن يراد من قوله: بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم بأن يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم، فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق، وما قيل: إن الفعل إن كان مصدراً يكون مفهومه

داخلاً تحت قوله: حكماً؛ يعني: أنَّ الفعل الاصطلاحي المذكور حكماً له نوعان؛ ما يكون مذكوراً حكماً، وما يكون فعلاً حكماً، وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل مثل: ضارب ضرباً، فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروجه، لكن قال بعض الفضلاء: إن هذا العطف إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً بأن يكون التقدير هكذا وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة، أو فعلاً مذكوراً حكماً، فيكون حقيقة متعلقاً بالقيد والمقيد معاً، ويكون حكماً متعلقاً بالمقيد أو القيد أو كليهما، فقوله: كما إذا كان؛ أي: الفعل الاصطلاحي مقدراً؛ أي: فعلاً حقيقياً مقدراً ناظر إلى تعلق قوله: حكماً بالقيد، وقوله: أو اسماً؛ أي: كما إذا كان الفعل الاصطلاحي اسماً فيه معنى الفعل مذكوراً ناظراً إلى تعلقه بالمقيد، وههنا قسم رابع؛ وهو كون الفعل الاصطلاحي فعلاً حكماً ومذكوراً حكماً بأن يكون اسماً بمعنى الفعل محذوفاً، فتركه الشارح؛ لظهوره وكونه مستفاداً مما ذكره هذا فإنه دقيق، ثم اعلم أنه استثنى من اسم فيه معنى الفعل الصفة المشبهة واسم التفضيل فلا يقال: زيد حسن وجهه حسناً ولا أقوم منك قواماً، وأما قوله:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمَّهُمْ

لَوْ مَا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

فلو ما منصوب بمحذوف، وبالجمله أنَّ المصدر يتنصب بمثله؛ أي: بالمصدر نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً، وبالوصف؛ نحو: أنا ضارب زيداً ضرباً، وبالفعل؛ نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقيد الفعل بغير أفعال التعجب والناقص والملغى عن العمل فلا يقال: ما أحسن زيد حسناً، ولا كان زيد قائماً كوناً، ولا زيد قائم ظننت ظناً. (قوله: بمعناه صفة ثانية) أي: احترازية خرج بها نحو: كرهت قيامي كما ستعرفه. (قوله: بل المراد به أنَّ معنى الفعل الخ) وقال العصام: بل الفعل دال عليه مطابقة؛ نحو: جلست جلوساً أو تضمناً؛ نحو: جلست جلسة أو التزاماً؛ نحو: ضربت ضرباً؛ بمعنى: قتلاً، أو قتلت؛ بمعنى: ضرباً شديداً. (قوله: اشتمال الكل الخ) أراد بالاشتمال الاتحاد من حيث التحقق، فلا يرد أنه يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعدي عن تعريفه؛ لأنهما يدلان على أمر زائد على معنى الفعل، فلم

تأديباً، فإنه^(١) وإن كان مما^(٢) فَعَلَهُ فاعِلُ فعلٍ مذكورٍ لكنه ليس مما يشتمل^(٣) عليه معنى الفعل^(٤). وكذلك^(٥) خرج به^(٦) مثل: (كَرَاهَتِي)^(٧) في نحو: كَرِهْتُ^(٨) كراهتي، فإن^(٩) للكرهية^(١٠) اعتبارين: أحدهما: كونها بحيث^(١١) قامت بفاعل الفعل المذكور^(١٢) واشتقَّ منها^(١٣) فعل أُسند^(١٤) إليه، ولا شك أن معنى الفعل^(١٥) المذكور مشتمل عليها حيث^(١٦). وثانيهما^(١٧): كونها بحيث وقع عليها فعل^(١٨) الكراهة فإذا ذكرت^(١٩) بعد الفعل^(٢٠) بالاعتبار الأول كما في قولك: كَرِهْتُ كراهةً، فهو^(٢١) مفعول مطلق وإذا ذكرت^(٢٢) بعده^(٢٣) بالاعتبار^(٢٤) الثاني كما في قولك: كَرِهْتُ كراهتي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق، إذ^(٢٥) ليس ذلك الفعل^(٢٦) مشتملاً عليه^(٢٧) بهذا الاعتبار^(٢٨)، بل هو واقع عليه^(٢٩) وقوع^(٣٠) الفعل على^(٣١) المفعول به. فخرج^(٣٢) بهذا الاعتبار^(٣٣) عن الحد^(٣٤)، وانطبق الحد على الحدود جامعا^(٣٥) ومانعا^(٣٦). «وَيَكُونُ» المفعول المطلق «لِلتَّأَكُّيدِ»^(٣٧)، إذ لم يكن في مفهومه^(٣٨) زيادة^(٣٩) على ما^(٤٠) يفهم من الفعل^(٤١). «وَالنُّوعُ»^(٤٢)، إن دلَّ على بعض أنواعه^(٤٣).

(١) علة خروج. (٢) أي: من اسم ما. (٣) ليس يهزم من الفعل. (٤) كالحادث والزمان. يعني ليس جزم لمعنى الفعل (٥) أي كما خرج تأديباً. (٦) معناه. (٧) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٨) من الباب الرابع. (٩) الفاء للتفسير. (١٠) في هذا المثال. (١١) أي: بمكان. (١٢) والواو للحال. (١٣) وهو كرهت. (١٤) صفة فعل. (١٥) أي: كرهت. (١٦) أي: حين إذا كان الكراهة قامت بفاعل الفعل واشتق. (١٧) من الاعتبارين. (١٨) الإضافة بيانية. (١٩) كراهة. (٢٠) المسند إلى الفاعل. (٢١) والتذكير باعتبار الخبر. (٢٢) كراهة. (٢٣) أي: بعد الفعل. (٢٤) اعتبار كونها بحيث وقع. (٢٥) علة. (٢٦) أي: كرهت. (٢٧) أي: على كراهتي. (٢٨) أي: باعتبار كونها بحيث وقع آه. (٢٩) أي: على كراهتي. (٣٠) أي: كوقوع. (٣١) متعلق بوقوع. (٣٢) أي: قوله كرهت كراهتي. (٣٣) أي: باعتبار الثاني. (٣٤) أي: اسم ما فعل. (٣٥) لأفراده. (٣٦) لا بجياره. (٣٧) ظرف مستقر منصوب المحل خبر يكون. (٣٨) أي: في معناه. (٣٩) من الوصف والعدد. (٤٠) معنى. (٤١) أي: المعنوي والشبهة. (٤٢) وهو ما يزيد معناه على معنى عامله. ونسخة الواو بمعنى أو. (٤٣) أوكلها.

وَيَكُونُ^(١): لِلتَّأَكُّيدِ، وَالنُّوعِ،

(١) أي: المفعول المطلق.

كرهت كراهتي، فلا حاجة في إخراجها إلى اعتبار القيد السابق، لأننا نقول: قيد الاتحاد من تئمة السابق، وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار أصله. (قال: للتأكيّد) أي: لتأكيد ما هو المسند حقيقة: نحو: ضربت ضرباً، فإنه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا تأكيد الإسناد والزمان أيضاً، فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل كان مسامحة، وفائدته دفع توهم السهو، أو دفع توهم التجوز، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَوَكَّلْهُمُ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْوِيماً﴾ أي: كلمة بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكلم لموسى عليه السلام. (قوله: إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

يكن الفعل مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن معنى الفعل المطلق هو ذات الحدث الذي دل عليه اللفظ، وكون ذلك الحدث من نوع كذا أو معدود كذا من عوارض ذلك المعنى وأوصافه. (قوله: ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل) هذا إذا لم يقصد من التأديب الضرب كما ذهب إليه الزجاج. (قوله: نحو: كرهت كراهتي لزيد) وأحببت محبتي له، وفيه تعريض للشيخ الرضي حيث قال: ويبطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي؛ فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل الجواب: أن لقوله: كراهتي. اعتبارين؛ أحدهما: كونها بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد، وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك: كرهت قيامي، فالفعل ليس مشتملاً عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله: بمعناه. (قوله: وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني الخ) ويظهر الفرق بين الاعتبارين من قولنا بالفارسية: كراهت داشتم كراهت داشتن، وقولنا: كراهت داشتم كراهت داشتن خود. (قوله: فهو مفعول به لا مفعول مطلق) أي: فالكراهة التي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلّقها في التحقق لتقدم وتأخر، فإن الكراهة التي هي المفعول به متقدمة في التحقق على الكراهية المتعلّقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل، والنسبة متأخرة عن

عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من أن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر نفسه. (قوله: وذكر الخ) الواو للحال، وفي بعض النسخ: وأنه ذكر فهو للعطف على قوله: إن تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم أن قيد الحيثية مراد في تعريفات الأمور الاعتبارية، وإن لم تذكر فالمراد من حيث أنه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدّر؛ يعني: ذكر المفعول المطلق من حيث أن الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق، فيؤول إلى أنه

بيان لجزئه ومتحد به. (قوله: ولا يخفى الخ) لوجود الاتحاد بينهما. (قوله: لتقدم وتأخر) فإن الكراهة

المتنسبين في التحقق، وقوله: جامعاً ومانعاً، حالان من الحد، ولا يرد: جوامد تقام مقام المفعول المطلق مثل: ترباً وجندلاً؛ لأنهما ليسا مفعولاً مطلقاً، بل جارينتان مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف أو جار مجراه، فحينئذ تحتاج إلى أن تريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه. (قوله: ويكون للتأكيد) أي: لتأكيد مصدر تضمنه الفعل، ومنه سبحانه الله؛ أي: أسبح الله سبحانه، وليس من قبيل النوعي كما يترأى من ظاهره (عصام)، لكنه ينافي لما قالوا: أن عامل المصدر المؤكد لا يحذف؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك فتبصر، ثم إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون للتأكيد فعلى هذا كان الأولى أن يقول: في أخويه، وقد يكون للنوع والعدد هذا، وأراد بالتأكيد مجرده وإلا فالنوعي والعددي أيضاً يفيدان التأكيد فضربة مثلاً في ضربت ضربة، يفيد كمية مرات الفعل؛ أي: عدد الضربات زيادة على التأكيد، واعلم أنه قد يجتمع النوع والعدد فيما إذا بين عدد النوع.

الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس إن كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال: بدل قوله: على بعض أنواعه على الزيادة غير العدد. (قوله: إن دل على بعض أنواعه) أو كلها سواء كان النوع مفهوماً بخصوصه أو بعمومه، وسواء كان مفهوماً من الصفة مع ذكر موصوفها، نحو: عمل عملاً صالحاً أو بدونه، نحو: عمل صالحاً، أو من لام العهد أو من الصيغة، نحو: ضربة وضربتني، أو من المادة الدالة على الحدث، نحو: القهقري، أو غير الدالة عليه مع الصديق عليه، نحو: ضربته أنواعاً، أو كل الضرب أو بعضه ونحو: ضربت أي الضرب، وقدمت خير مقدم، فإن أياً واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ولك أن تقول: إنهما صفتان لمصدر مقدر، أي: قدوماً خير مقدم، والضرب؛ أي: الضرب أي: الذي ينبغي أن يسأل عنه بأنه؛ أي: ضرب هو. (قوله: إن دل على عدده) أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها سواء كان العدد مفهوماً من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة، نحو: ضربين أو مجازاً، نحو: ضربته سوطين أو أسواطاً، أي: ضربت ضربين أو ضربوا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية، ولا يخفى أنه للنوع أيضاً، أو مفهوماً من الصفة، نحو: ضرباً كثيراً، أو من العدد الصريح مع ذكر تمييزه، نحو: ثلاث ضربات، ونحو قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً﴾، أو بدونه نحو: رأيته ألفاً؛ أي: ألف رؤية، ولك

التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين في التحقق. (قوله: وإن كان هو التأديب بحسب التحقق الخ) فإن المعنى المخصوص الذي يعبر عنه يزدن من حيث إنه مؤلم يقال له: الضرب، ومن حيث إنه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال: له التأديب، فيصدق على التأديب أنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقق. (قوله: لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب) بل ذكر من حيث إنه بيان له ومتحد معه. (قوله: إلى اعتبار القيد السابق) وهو أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم. (قوله: قيد الاتحاد من تنمة السابق): لأن مفهوم الحيثية المستفادة من قوله: بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق. (قوله: فلو قيل الخ) الصواب: فما قيل في الرضي لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً. (قوله: كان مسامحة) بإطلاق اسم الكل على الجزء. (قوله: دفع توهم السهو): وذلك لأنه تأكيد لفظي في الحقيقة كأنه قيل: أحدثت ضرباً ضربياً والتأكيد اللفظي يدفع توهم السهو؛ أي: توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على أن العاقل لا يسهو مرتين، وأما دفع توهم التجويز في المسند بأن يراد بضربت مثلاً الشتم؛ فلأن ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي. (قوله: بأن أمر الخ) يعني: ذكر توكيماً دفع أن يكون مجازاً عن الأمر بالتكليم، فيفيد أنه تعالى كلمه بذاته لا أنه يدفع التجويز في الإسناد كما يوهمه التفسير بقوله: أي كلمة بذاته. (قوله: المصدر المعرف بلام الجنس) نحو: رجعت الرجعى. (قوله: إن كان للتأكيد) بناء على دلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف أو عدد (قوله: وجب تخصيص الزيادة الخ) كما وقع في الرضي فالمراد بالتأكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد. (قوله: وإن كان للنوع) بناء على دلالة على كونه معلوماً للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكأنه قيل: رجعت الرجعى المعلومة. (قوله: وجب أن يقال الخ) فيه بحث: لأنه ذكر في الرضي إنما يعني بالنوع المصدر الموصوف، إما بأن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقهقري الخ، ولا شك أن المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب. (قوله: أو كلها) نحو: ضربت أنواع الضرب. (قوله: مفهوماً بخصوصه) نحو: جلست القرفصاء؛ أي: قعود المحتبى باليد أو بعمومه؛ نحو: ضربت نوعاً من الضرب. (قوله: أو مفهوماً من لام العهد) نحو: ضربت الضرب إذا أريد نوع مهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره. (قوله: نحو: ضربة) فإن صيغة الفعلة للنوع؛ نحو: جلسة وركبة. (قوله: وضربتني) أي: فيما يشئ المصدر أو يجمع لبيان اختلاف الأنواع. (قوله: أو من المادة) أي: يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك. (قوله: نحو: القهقري) فإنه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط، وإلا لشاركها في ذلك ما يكون على هيئة. (قوله: أو غير الدالة الخ) أي: من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه؛ فإن أنواع الضرب ضرب، وكذا كله وبعضه. (قوله: ولك أن تقول: الخ) فيكون داخلاً فيما مر من قوله: أو بدونه. (قوله: أي: وحدته) فإن الواحد عدد عند العامة. (قوله: بمعمومها أو

وَالْعَدَدُ إِنَّ دَلَّ^(١) عَلَى عَدَدِهِ^(٢) «مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً» للتأكيد^(٣)، «وَجِلْسَةً»^(٤) - بكسر الجيم - للنوع «وَجِلْسَةً» - بفتحها - للعدد^(٥). «فَالأَوَّلُ»^(٦)، أي: الذي للتأكيد، لا يثنى ولا يجمع^(٧) لأنه^(٨) دال على الماهية المعرّاة^(٩) عن الدلالة على التعدد. والتثنية والجمع يستلزمان التعدد^(١٠)، فلا يقال^(١١): جلست جلوسين، أو جلوسات، إلا^(١٢) إذا قصد^(١٣) به النوع^(١٤) أو العدد «بِخِلَافِ»^(١٥) أَخَوِيهِ^(١٦)، أي: اللذين هما^(١٧) للنوع والعدد، نحو: جلست جلستين، أو جلسات بكسر الجيم وفتحها. «وَقَدْ يَكُونُ» يكون المفعول المطلق «يَغْيِرُ»^(١٨) لَفْظُهُ^(١٩)، أي: مغايراً^(٢٠) للفظ فعله، إمّا^(٢١) بحسب المادة «مِثْلُ: قَعَدْتُ»^(٢٢) جُلُوساً^(٢٣)، «أَوْ بِحَسَبِ الْبَابِ

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها. أي الفعل. (٣) مثال. (٤) يدل على الجلوس المفهوم من جلست. (٥) كجلوس واحد. (٦) والفاء للتفصيل. (٧) لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما مفهوم مفهومه. (٨) أي: الحدث للتأكيد. (٩) أي: الحالية. اسم مفعول يكون من التفعيل. (١٠) وتعدد الماهية حال بخلاف المفهوم. (١١) في الأول بناء على أنه دال على الماهية المذكورة م. (١٢) وقت قصد. (١٣) المفعول المطلق. (١٤) يحمل التثنية للتكثير. (١٥) أي: هو أو حال كون الأول ملتصقاً بخلاف. (١٦) أي: الأول. (١٧) يكون. (١٨) ويحتدّ كان أبلغ وأؤكد مما كان بلفظه. (١٩) مجازاً. (٢٠) أشار بهذا إلى أن الباء زائدة. (٢١) أن يكون مغايراً للفظ فعله. (٢٢) من باب نصر ينصر. مثال للمغايرة بحسب الباب. (٢٣) من باب ضرب يضرب.

وَالْعَدَدُ^(١)، مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً، وَ: جِلْسَةً^(٢)، وَ: جِلْسَةً^(٣)، فَالْأَوَّلُ^(٤) لَا يِثْنَى وَلَا يَجْمَعُ بِخِلَافِ أَخَوِيهِ^(٥)، وَقَدْ يَكُونُ^(٦) بِغْيَرِ لَفْظِهِ^(٧)، نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوساً^(٨)،

(١) ويكون العددان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل على عده. (٢) مثال للنوع. (٣) مثال للعدد. (٤) أي: الذي للتأكيد. (٥) أي: اللذين هما للنوع والعدد. (٦) أي: المفعول المطلق والأول وهو المرجح. (٧) ويحتدّ كان أوله وأؤكد مما كان بلفظه. عبد الغفور. (٨) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للناثم.

أن تقول: إنه صفة مصدر محذوف؛ أي: رأيته رؤية ألفاً. (قوله: لأنه دال الخ) هكذا قيل، والأظهر في العبارة أن يقال: لأنه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصياً كان أو نوعياً، فإنه قابل لذلك، ولهذا جاز تثنية أخويه وجمعهما لإرادة الفرد منهما. (قوله: أو العدد) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فهو قام زيد دائماً ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياماً واحداً. (قال: وقد يكون) قد ههنا للتقليل، لأنه وإن كان كثيراً في نفسه قليل بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظه أو للتكثير مجازاً كما في قوله تعالى: «قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهًا».

ضربته ضربتين. (قوله: بالسوط) أشار بإفراده إلى أن تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه؛ لأنك ربما قلت: ضربته سوطين أو أسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد. (قوله: إلا ظهر في العبارة الخ): لأنه يرد على عبارة الشارح رحمه الله أن دلالة على الماهية المعرّاة؛ أي: الحالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالة عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع، فلا بد من تفسير المعرّاة بالمقيدة بالتعمية، فيؤول إلى معنى غير القابلة، فلو بدل المعرّاة بغير القابلة لكان أظهر. (قوله: شخصياً كان) كما إذا كان للعدد. (قوله: فإنه قابل لذلك) أي: المنفرد قابل للتعدد. (قوله: أو للتكثير مجازاً) بملاقة

(قوله: جلست جلوساً للتأكيد) الظاهر أنه تأكيد اسمي لغوي لا صناعي؛ لأنه لم يعهد في النحو أن المصدر تأكيد لفظي أو معنوي لفعله، وأيضاً التأكيد الاصطلاحي من التوابع والإعراب في المصدر ليس على التبع لكن في العصام، ولا يتقدم المصدر التأكيد على الفعل؛ إذ لا يتقدم التأكيد على المؤكد هذا والله أعلم، وقوله: بكسر الجيم؛ أي: لتكون الأمثلة على ترتيب الممثلات. (قوله: للنوع) أي: للنوع المبهم؛ فإنه بمعنى: جلوس موصوف بصفة ما، أو للنوع المعين؛ فإنه بمعنى: جلوس هو معتاد المتكلم. (قوله: لأنه دال على الماهية المعرّاة) أي: المجردة الخالية عن الدلالة على التعدد، حاصله: أن المصدر إن أريد به نفس الحدث - أعني: الماهية المطلقة - لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يشمل القليل والكثير، لكونه جنساً مشتركاً بين الكل والجزء كالماء والتراب، وإن أريد به النوع أو العدد أو معنى اسم الفاعل أو المفعول فيثنى ويجمع، وعن أبي البقاء يجوز تثنية المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات، ومنها السُّكَّرَاتُ والعَمَرَاتُ، أو يأول المصدر بالحاصل به فتجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسيّجات انتهى، وقوله: إلا إذا قصد به النوع كقوله تعالى: «وَيُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا». (قوله: أو جلسات بكسر الجيم أو فتحها) وأعلم أنه إن كان الجيم مفتوحاً فعين الفعل مفتوح كنصرات بفتح الصاد: جمع نصرة بفتح النون، وإن كان مكسوراً فعين الفعل مفتوح أو مكسور؛ لأن باب تمره إذا جمع جمع الصحيح قيل: تمرات بفتح العين وإن كان لامه معتلاً؛ للفرق بين الاسم والصفة، والإسكان ضرورة كقوله:

وَمَا لِي بِزُقَرَاتِ الْحَشِيِّ يَدَانِ

وإن باب كسرة يجمع على كسرات بفتح العين أو كسرها للاتباع، وتامه في الشافية، وقوله: بغير لفظه؛ أي: بغير لفظ مصدره فيتناول المغايرة باباً ومادة، قال العصام: يعني أن

الأول - أي: التأكيد - يكون بغير لفظه، ولا يلزم أن يكون بلفظ عامله كما يجب كون التأكيد اللفظي بلفظ المؤكد فتذكر.
(قوله: أما بحسب المادة) تفضيل للمغايرة والمادة جوهر الحروف، وقوله: قعدت جلوساً، إنما يصح إذا كان الجلوس والقعود مترادفين، وقوله: أو بحسب الباب، كلمة أو: لمنع الخلط، فقد يكون من غير لفظ فعله مادة وباباً جميعاً كقوله: تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَبَرْدُني إلى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ (من قطر الندي).

(قال: بغير لفظه) وحينئذ كان أبلغ وأؤكد مما كان بلفظه. (قوله: أي: مغايراً للفظ فعله) وهو إما مصدر أو غير مصدر، وقد مر أمثلته، ومنها الضمير الراجع إلى مضمون عامله أو غير عامله؛ نحو: يدرسه؛ أي: المدرس، وأعجبني الضرب الذي ضربته، ومنها اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله؛ نحو: أعجبني ضربتي فضريت ذلك. (قال: مثل قعدت جلوساً) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم. (قوله: نحو: أنبته الله ثباتاً) فإنه مصدر ثبت فجعل منصوباً بأنبت؛ إما لأنه في ضمنه لأن معنى أنبت: جعله ينبت وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات.

التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى﴾) قال الزمخشري: معناه كثير الرؤية؛ أي: كثيراً ما نرى تردّد وجهك في السماء تطلعاً نزول الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكونها قبلة آبائه. (قوله: وحينئذ كان أبلغ) لكونه أدل على دفع توهم السهو والتجوّز؛ لأن تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى أدل على عدم السهو والتجوّز. (قوله: وقد مر أمثلته) أي: غير المصدر حيث قال حينئذ: إما أن يدل على الحدث؛ نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً ورأيته ألفاً. (قوله: نحو: يدرسه) في قول الشاعر:

مَدَا سَرَاةً لِّلْمُرَّانِ يَدْرُسُهُ

والمَرَّةُ عِنْدَ الرُّشَى إِن يَلْقَاهَا ذُبُّ

سراقة اسم صحابي، ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درساً ودراسة قرأه، والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكوراً وهو للقرآن إلا أنه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية، بل مفعول مطلق؛ أي: يدرس الدرس ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَعْذِبُوا أَنْفُسَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾. (قوله: قد يفرق الخ) في القاموس القعود الجلوس أو هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود. (قوله: لأنه في ضمنه) أي: مفهوم منه تبعاً إما بدلالة التضمن؛ لأن أنبته جملة ينبت أو بدلالة الالتزام؛ لأن ثبت مطاوع أنبت. (قوله: أو لأنه الخ) عدل لقوله: إما لأنه في ضمنه. (قوله: وفيه تأمل): لأن مجيء المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له. (قوله: وقيل: إنه بمعنى الخ) عدل لقوله: فإنه مصدر ثبت، وكذا قيل الثاني؛ أي: جعل مصدر أنبت؛ لأنه بمعنى التثبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والإعطاء.

نَحْوُ: ﴿وَأَنْبَتَهَا﴾^(١) نَبَاتًا^(٢) حَسَنًا^(٣). وسيبويه يقدر له^(٣) عاملاً من^(٤) بابه أي: قعدت وجلست جلوساً، وأنبتته الله فنبت نباتاً. «وَقَدْ»^(٥) يُحَذِّفُ الْفِعْلُ^(٦)، الناصب للمفعول المطلق «لِقِيَامِ»^(٧) قَرِينَةٍ جَوَازٍ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ^(٨)، من سفره «خَيْرٌ مَقْدَمٍ»^(٩)، أي: قدمت^(١٠) قدوماً^(١١) خير^(١٢) مقدّم، فخير اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف^(١٣) والمضاف^(١٤) إليه، لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه^(١٥). «وَوُجُوباً»^(١٦)، أي: حذفاً واجباً «سَمَاعاً»^(١٧)، أي: سماعياً موقوف على السماع

(١) من أفعال. (٢) من دخل. (٣) أي: لغير لفظه. (٤) أي: من باب مفعول المطلق بغير لفظه. (٥) للتحقيق مع التقليل. (٦) أو شبهه. (٧) ظرف يحذف إذ اللام وقتية. (٨) من باب علم وزناً. أي جاء. (٩) مصدر ميمي بمعنى القُدوم. (١٠) أي: جئت. (١١) موصوفاً. (١٢) أو مقدماً. (١٣) وهو قدوماً. (١٤) وهو مقدم وهو مصدر ميمي والمضاف إلى المصدر يجوز نصبه كالمصدر. (١٥) لأنه يكون بمعنى ما أضيف إليه. (١٦) عطف على جوازاً. (١٧) صفة لوجوباً أو حال عنه أو مفعول مطلق بتقدير سمع سماعاً.

وَقَدْ يُحَذِّفُ الْفِعْلُ^(١) لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً^(٢) كَقَوْلِكَ^(٣) لِمَنْ قَدِمَ: خَيْرٌ مَقْدَمٍ. وَوُجُوباً سَمَاعاً

(١) أي: الناصب للمفعول المطلق صبيح لا يرد ما إذا كان ناصبه اسماً عصمت. (٢) أي: حذفاً جائزاً. (٣) لمن قدم من سفره.

(قوله: وسيبويه يقدر له عاملاً) الأصل عدم التقدير وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿كُنْ يَمْزُرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾؛ أي: ضراً قليلاً. (قال: كقولك لمن قدم: خير مقدم) وحينئذ يكون خبراً أو دعاء وكذا إذا قيل: لمن يمضي إلى السفر وحينئذ يكون دعاء. (قوله: له حكم ما أضيف إليه) لما ذكرنا من أنه بعض ما أضيف إليه. (قوله: أي: سماعياً موقوفاً) يعني: أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسياً استدلالياً، قيل: سماعاً مصدر فعل محذوف؛ أي: يسمع حذفه وجوباً سماعاً، وكذا قياساً؛ أي: يقاس على حذفه وجوباً قياساً، وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف.

(قوله: ليس من هذا الباب) أي: من باب المفعول المطلق بغير لفظه. (قوله: لأنه مغير إثبات) بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل. (قوله: في مثل الخ) أي: فيما لا فعل له؛ نحو: حلفت يميناً. (قوله: وحينئذ يكون خبراً) والمقصود منه إظهار السرور بقدمه لا الإخبار لمعلم القادماً بذلك. (قوله: أو دعاء) بأن جعل الله قدمه مباركاً. (قوله: يعني أن العلم الخ) يريد أن الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى أنه لولا السماع لما جاز الحذف، وانقسامه إلى السماعي والقياسي باعتبار العلم فما لا يكون العلم بوجوب حذفه إلا بالسماع فهو سماعي، وما كان العلم به بطريق الاستدلال بأن يقال: هذا مصدر ووقع مثبتاً بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، وكل مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسي. (قوله: استدلالياً) عطف بيان لقياسي أشار به إلى أن القياس حينئذ بمعنى الاستدلال. (قوله: سمع حذفه وجوباً سماعاً) لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع. (قوله: أي: يقاس الخ)

(قوله: وسيبويه يقدر) ففي كلام المتن رد على سيبويه (عصام)، ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي حيث يجعلون الناصب الفعل المذكور، والظاهر معهم في: جلست جلوساً، دون: أنبتكم الله نباتاً، فلا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو: ضربت أنواعاً، وأعطيته عطاءً. (قوله: الفعل الناصب) فاللام للمهد الخارجي، وقوله: جوازاً؛ أي: حذفاً جائزاً، وقوله: لمن قدم؛ أي: جاء، وبابه علم، يقال: قدم من سفره قدوماً ومقدماً بفتح الدال، وقوله: أي قدمت الخ، بيان لحاصل المعنى، والخطاب قرينة لتقدير قدمت فهي حالية. (قولك) ومصدرية باعتبار الموصوف) أي: كونه مفعولاً مطلقاً بالاعتبار المذكور، وهذا جواب عما يقال: إن خيراً ليس بمصدر، وقد جعله المصنف مثلاً له فأجاب بأن مصدريته مجازية اكتسبها من غيره؛ إما: من الموصوف المقدر؛ أعني: قدوماً، أو من المضاف إليه؛ أعني: مقدماً؛ لأن اسم التفضيل لكونه بعض ما أضيف إليه له حكمه. (قوله: أي: حذفاً واجباً) وقد يحذف الفعل نسباً لا لقرينة، لكن لا يبقى مفعولاً مطلقاً، بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عارياً عن الإعراب ويسمى اسم فعل، ويبنى في الأغلب على الفتح ويذكر معمول الفعل بعده ومنه: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوَعَّدُونَ﴾، وفي قوله: أي سماعياً، إشارة إلى أن سماعاً صفة وجوب بحذف ياء النسبة، وفيه ما فيه، وقال العصام: أي: حذف سماع. (قوله: لا قاعدة له) واعلم أن السماعي ربما يصير قياسياً لاستخراج قاعدة تعرف بها، ومنه هذه المصادر حيث ضبطها الرضي بأن كل مصدر ذكر فاعل فعله، أو مفعوله بعده لا لبيان النوع، بل لرفع إبهام حادث من حذف فعله يجب حذف عامله، ومنه حمداً له وحمده وعجلاً له ونحو ذلك، ويدخل في هذه الضابطة لييك وسعديك، وأما إذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه، فالسماعي على هذا لفظة أيضاً ومرحاً وغيرهما لا ما ذكره المصنف بقوله: نحو سقيا الخ (عصام).

لا قاعدة^(١) له يعرف بها «نحو: سَقِيَا» أي: سقاك^(٢) الله سقياً، «وَرَعِيَا» أي: رعاك^(٣) الله رعيًا، «وَحَيِّبَا» أي: خاب^(٤) خيبة، من خاب الرجل خيبة، إذا لم ينل^(٥) ما طلبه، «وَجَدَعَا» أي: جُدَعَ جدعاً^(٦)، والجُدْعُ: قَطْعُ^(٧) الأنفِ والشفة واليد. «وَتَحَدَّأَا» أي: حَدَثُ حدأ، «وَشَكَرَا» أي: شَكَرْتُ شكرًا، «وَعَجَبَا» أي: عَجِبْتُ عَجَبًا. فإنه^(٨) لم يوجد في كلامهم^(٩) استعمال الأفعال العاملة^(١٠) في هذه المصادر^(١١)، وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل^(١٢) عليه^(١٣): قد قالوا: حَدَّثَ اللَّهُ تَحَدَّأَ وَشَكَرْتُهُ شُكْرًا، وَعَجِبْتُ عُجْبًا، فأجاب بعضهم^(١٤): بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء^(١٥)، وبعضهم^(١٦): بأن وجوب الحذف إنما هو فيما^(١٧) استعمل باللام نحو: تَحَدَّأَ لَهُ، وَشَكَرَا لَهُ، وَعُجِبَا لَهُ. «و» قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً «قياساً»^(١٨) أي: حذفاً قياسياً، يعلم له

(١) صفة كاشفة لموقوفاً. (٢) أي: أحسنتك الله إحساناً. (٣) أي: حماك الله حماية. (٤) دعاء بالذل. (٥) أي: يصل. (٦) وهو الدعاء بالذل وتبجيل الحال. (٧) أحد الأعضاء. (٨) علا لتطبيق المثال للمثل له. شأن. (٩) أي: العرب. (١٠) صيغة الأفعال. (١١) ولا قاعدة يعرف بها خبره. (١٢) أي: اعترض عليه لأن القول إذا تعدى يمل يكون بمعنى الاعتراض. رضا. (١٣) مصنف. (١٤) من الاعتراض، أي الشراح. (١٥) بل من كلام المؤلفين. (١٦) الصواب جواب للاعتراض. (١٧) أي: المفعول المطلق. (١٨) بكسر القاف. عطف على سماعاً.

مِثْلُ^(١) سَقِيَا، وَرَعِيَا، وَحَيِّبَا^(٢)، وَجَدَعَا^(٣)، وَحَمَدَا^(٤)، وَشَكَرَا^(٥)، وَعَجَبَا. وَقياساً^(٦)؛

(١) أي: سقاك الله سقياً. (٢) أي: خاب خيبة يقال إذا لم ينل ما طلب. (٣) أي: جدع جدعاً. (٤) أي: حدث حدأ. (٥) أي: شكرت شكرًا. (٦) أي: يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً في مواضع منها.

(قال: مثل سقيا الخ) كلها دعاء دالماً، ويلام التعريف أيضاً كذلك إلا الحمد لله، فإنه يكون خبراً. (قال: وجدعاً) دعاء عليه بالذل وتبجيل الحال، والجدع بالذل المهمة: قطع واحدة من المذكورات، فلو كان بدل الواو لفظاً أو كما في الرضي لكان أظهر. (قوله: وبعضهم بأن وجوب الحذف الخ) قال الشيخ الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا بين فاعلها أو مفعولها بالإضافة أو بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها؛ يعني: قياساً، وإذا لم يبين لم يجب، وذلك مثل: ﴿وَسَبِّحْهُ اللَّهَ﴾، ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾، وسبحان الله، ولبيك وسعديك، وسحقاً له - أي: يبدأ له -، وحمداً لك، وأما انتصاب مثل قولهم: حمدت حمده، فليس على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، ويجوز أن تكون الإضافة في حمده لبيان النوع، أي: الحمد الذي ينفي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكْرُؤًا مَكَرَهُمْ﴾.

فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه إليهما باعتبار الممل. (قوله: خبراً) فإن الإخبار عن الحمد أيضاً حمد. (قوله: لكان أظهر) إنما قال ذلك: لأن الواو تفيد اشتراك الأعضاء المذكورة في كون النسبة إليها مأخوذة في مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه، ولذا وقع في الصحاح بالواو. (قوله: قال الشيخ الرضي) فمنه وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل أو المفعول مطلقاً وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض؛ فإنهم اشترطوا لكونه باللام ولم يقيده بعدم قصد النوعية. (قوله: مثل قولهم الخ) كتصدت قصده ونحوه. (قوله: بمعنى المفعول) فإنك إذا حمدت محمود شخص

حمداً قلت: حمدت حمد ذلك الشخص.

(قوله: أي: سقاك الله سقياً) أي: أحسنتك الله إحساناً، ويستعمل باللام نحو: سقيا لك، واللام فيه متعلق بأعني محذوفاً، وقيل: بمحذوف صفة سقيا، ورد بأنه أقيم مقام الفعل فلا يوصف كالفعل، وقيل أنها لا تتعلق بشيء (سجاعي)، ومعنى قوله: رعاك الله رعيًا، حماك الله حماية وهذا وأخواته مستعمل في الإنشاء في مقام الدعاء له أو عليه فاعرفه. (قوله: والجدع قطع الأنف) ومنه قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، وقوله: والأذن؛ أي: كلاً أو بعضاً، ثم أظهر فيه وفيما بعده كلمة أو بدل الواو. (قوله: وعجبا؛ أي: عجت عجباً) خبر أو إنشاء كقرينه السابقين فافهم، وقال الشاعر:

عَجَباً لِرَيْلِكَ قَضِيَّتِي وَإِقَامَتِي

فيكم على تلك القضية أعجب (قوله: فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة الخ) أي: ولا قاعدة له يعرف بها، تركه لانفهامه مما سبق، ومن هذا القبيل: مرجباً كما أو ماناً، فإنه منصوب بعامل مضمرة معناه: صادفت رجباً؛ أي: سعة، ومنه فضلاً، فاعلم أنه يورد بعد نفي صريح؛ نحو: فلان لا ينظر إلى الفقير فضلاً عن أن يعطيه، أو بعد نفي ضمني؛ نحو: فلان يعرض عن الفقير فضلاً عن أن يعطيه، فإنه في معنى لا يلتفت إليه، والمقصود الدلالة على أن ما بعده أولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين أو مستبعدين، أو الأول مستبعد أو الثاني مستحيلاً، والفضل: ضد النقص، والضمير في فضل إلى المنفي؛ يعني: فضل النظر في الوقوع على العطاء، وبعد عنه فضلاً، وحيث يلزم من نفي النظر نفي العطاء بالطريق الأولى. (قوله: وهذا معنى وجوب الخ) أي: عدم وجود استعمالها في كلامهم معنى الحذف وجوباً سماعاً كما قاله الهندي، لكن قيل على هذا - أي: على كون المعنى ما ذكر - أنه قد قالت العرب حمدت الله حمداً الخ. (قوله: فأجاب بعضهم) وهو

ضابط^(١) كلّي يجذف معه الفعل لزوماً^(٢) «في مَوَاضِعٍ متعددة^(٤) مِنْهَا» أي: من هذه المواضع موضع^(٥) «مَا وَقَعَ» أي: المفعول المطلق وقع فيه «مُثَبَّتاً» أي: أريد إثباته لا^(٧) نفيه، فإنه لو أريد نفيه، نحو: مَا زَيْدٌ سَيِّراً لا يجب^(٨) حذفه. «بَعْدَ نَفْيٍ» داخل^(١٠) على اسم^(١١) الذي لا يكون^(١٢) المفعول المطلق خبراً عنه^(١٣) «أَوْ» بعد «مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ»^(١٤) عَلَى اسْمٍ لَا يَكُونُ^(١٥) المفعول المطلق «خَبَرًا عَنْهُ» أي: عن ذلك^(١٦) الاسم، وإنما قال^(١٧): على اسم، لأنه^(١٨) لو دَخَلَ^(١٩) على فعل نحو: ما سرت إلا سيراً، وإنما سرت سيراً^(٢٠)، لا يكون^(٢١) منه، وإنما وُصِفَ^(٢٢) الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه، لأنه لو كان خبراً عنه^(٢٣) نحو: ما سيري إلا سيراً شديداً،

(١) صفة كاشفة للقياس، تفسير القياس لأن هذا معنى القياس في اللغة عندنا. (٢) أي: وجوباً. (٣) متعلق بعامل قياساً. (٤) صفة موضع. إشارة إلى أن. (٥) قدر الموضع المضاف ليصبح ارتباطه بقوله منها. (٦) موصولة. (٧) لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. (٨) بل يجوز. (٩) ظرف وقع. (١٠) وهو مقدر هنا. (١١) أي: المبتدأ. (١٢) صفة الاسم. (١٣) لأنه لا يجزى بالنفي عن الملبث. (١٤) صفة نفي. أي النفي ومعناه. (١٥) أي: لا يكون اسم عين. (١٦) لكونه ذاتاً والمفعول المطلق حدثاً. (١٧) مصنف. (١٨) شأن. (١٩) حرف النفي أو معناه. (٢٠) والتونين للتحقير. (٢١) لا فعله مذكور. (٢٢) مصنف. (٢٣) لصحة الحمل عليه.

فِي مَوَاضِعٍ مِنْهَا مَا^(١) وَقَعَ مُثَبَّتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ^(٢) عَلَى اسْمٍ^(٣) لَا يَكُونُ^(٤) خَبَرًا عَنْهُ^(٥)

(١) كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق.
(٢) أي: النفي أو بمعنى النفي. (٣) متعلق بداخل.
(٤) أي: المفعول المطلق. (٥) بلا تأويل أو مبالغة.

(قال، منها) لم يقل هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ؛ نحو: أقوداً والناس قيام، وقد تنوب الصفة مقامه، نحو: أقاعداً والناس قيام. (قال، ما وقع مثبتاً الخ) إنما اشترط كون المصدر مثبتاً بعد نفي أو كونه مكرراً؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد، فينافيه وضماً وإن لم ينافه استعمالاً، فإن المضارع قد يستعمل للدوام، وإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً؛ نحو: ما زيد إلا سير وزيد سير لينمى عن الكلام معنى الحدث رأساً؛ لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه، ولهذا المعنى؛ أعني: لزيادة المبالغة رفهوا بعض المصادر التي يجب

الهندي حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل؛ نحو: حمدت حمداً ليس بصحيح، وقوله: وبعضهم؛ هو الشيخ الرضي، لكن الأوفق بكلام المتن حيث لم يقيد باللام هو الجواب الأول، اللهم إلا أن يقال بتقدير له فتنبه، وقوله: وقياساً؛ أي: حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع من العرب، بل يعرف بضابطة، فقول: الشارح يعلم له ضابط كلي صفة كاشفة وإشارة إلى تعريف الحذف القياسي. (قوله: ضابط كلي) الضابطة: قضية كلية، فقوله: كلي صفة مؤكدة، ونبه بصيغة الكثرة في قوله: في مواضع على أنه لا ينحصر فيما ذكره، فمنها مصدر قصد به التوبيخ؛ نحو:

أَتَوَانِيَاً وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشْيِبُ

أي: أتوانى وقد ظهر مشيبك، ومنها مصدر وقع بدلاً من الفعل، وهو مقيس في الأمر والنهي؛ نحو: قياماً لا قعوداً؛ أي: قم لا تقعد، وقوله: متعددة تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدد. (قوله: موضع ما وقع) قدر المضاف؛ لتصحيح الحمل فافهم. (قوله: أي: أريد إثباته) يعني: في قصد المتكلم وكون الشيء مقصود الإثبات بعد النفي إنما يكون بتوسط إلا بينه وبين النفي لفظاً أو معنى الداخل على اسم بخلاف: ما ضربت إلا ضرباً. (قوله: بعد نفي) أي: صريح أو ضمني، فقوله: أو معنى نفي تصريح بما علم ضمناً صرحه بناء على أن المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه، وقوله: داخل على اسم؛ أي: لا فعل هذا صفة لأحد الأمرين فلذا أفرد؛ أي: بعد واحد منهما داخل الخ، وأراد بالاسم اسم عين فهو احتراز عن اسم معنى؛ نحو: ما أمرك إلا سير وأمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية ههنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل بخلاف اسم عين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً؛ نحو: قائماً هي إقبال وإدبار؛ أي: ذات إقبال وإدبار (سجاعي). (قوله: لا يكون؛ أي: المفعول المطلق خبر الخ)

(قوله: لأن المواضع) يعني: لو لم يصرح بمن التبعية لأفادت الحصر بناء على أن المقام مقام البيان. (قوله: لأن المقصود الخ) قصد كون الدوام واللزوم مقصوداً من التكرير ظاهر؛ لأنه يدل على ثبوته مرة بعد أخرى، وأما كونه مقصوداً من الحصر؛ فلأنه ادعائي للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائماً كأنه ليس موصوفاً بفعل آخر أصلاً. (قوله: على التجدد) أي: حدوث معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (قوله: يستعمل للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر. (قوله: وإن أرادوا الخ) عطف على قوله: إنما اشترط جعلوا المصدر نفسه خبراً فيفيد أنه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كأنه

نفسه. (قوله: قيل: صفة لنفي الخ) عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في أنه صفة لمعنى نفي حيث قدر

لكن المناسب إرجاعه إلى المصدر فإن قوله: سير شديد، في المثال ليس مفعولاً مطلقاً وإن كان صالحاً له في مثال آخر كذا في حاشية المتوسط، إلا أن يقال: المراد بالمفعول المطلق المفسر به كلمة ما في القاعدة أعم مما هو بالقوة؛ يعني: أنه لا يكون خبراً في قصد المتكلم عن ذلك الاسم؛ لعدم صحة الحمل إلا مجازاً كما عرفته، والخبر أعم مما في الحال أو في الأصل؛ ليخرج عنه نحو: ما وجدت سيري إلا سيراً شديداً. (قوله: ما سرت إلا سيراً) أي: كاملاً أو عظيماً أو غير ذلك على حمل التنوين فيه على التنوين ونحوه كالتحقير والتعظيم والتكثير، ولا بد من ذلك الحمل في كل مصدر وقع بعد إلا نحو: ﴿إِنْ تَطْنُ إِلَّا طَنًا﴾؛ أي: ظناً حقيراً، حتى لا يرد أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر سرت متحماً غير السير حتى يخرج السير من بينه (مطلوب).

حذف عاملها؛ نحو: الحمد لله وسلام عليك. (قوله: فإنه لو أريد نفيه الخ) وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال إذا كان مثبتاً لكن لم يكن بعد نفي. (قال: داخل) قيل: صفة لنفي، والأظهر أن يقال: صفة لكل من نفي ومعنى نفي. (قال: على اسم) مبتدأ أو منسوخ ابتدأه بالعامل، قال الشيخ الرضي: دخول النفي على الاسم المذكور ليس بشرط لجواز أن يكون في نحو: ما كان زيد إلا سيراً وما وجدتكم إلا سير البريد انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوباً بكان، أو وجد فالشرط أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أي: المصدر خبراً عنه. (قال: لا يكون خبراً عنه) بلا تأويل أو مبالغة. (قوله: لأنه لو كان خبراً عنه الخ) إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً، إن قلت: فتفتوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا فتوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر هذه الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم من تلك الشبهة، لكن ما ذكره قدس سره أنسب بالمقام.

الصفة لنفي بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو؛ فإنه إذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت، ومن جملة صفة لنفي، فلملح راعى أن معنى النفي تابع للنفي في الأحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفي، وإنما شاع تقدم المعطوف على النعت؛ لأن المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكأنه ليس منأيراً له. (قوله: والأظهر الخ) لعدم الاحتياج إلى التقدير، لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التنبيه؛ لأن المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد أحدهما، في الرضي: أفراد الضمير ومطابقته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وجب أفراد الضمير، وإن قصدت كليهما وجبت المطابقة، فلا بد من القول برجوعه إلى كل منهما. (قوله: أو منسوخ) نحو: إن زيداً سيراً سيراً. (قوله: ليس شرطاً) أي: لوجوب الحذف. (قوله: انتصاب المصدر الخ) مع أن ناصبه حينئذ واجب الحذف لما مر من أن المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافي الفرض. (قوله: كما جاز أن يكون منصوباً الخ) بالتأويل أو المبالغة. (قوله: فالشرط الخ) واجب أن يقال: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي، ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح أن يكون هو خبراً عنه. (قوله: بلا تأويل ومبالغة) إنما تقييد بذلك؛ لأنه يصح جعل المصدر خبراً عن الذات بتأويله باسم الفاعل أو تقديره أو المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا: رجل عدل، وما قيل: إنه بعد التقييد يصدق على ما زيداً إلا سير مع أنه ليس محذوف الفعل، فمدفوع بأنه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق. (قوله: هو ليس الخ) فهو خارج بقوله: ما وقع؛ لأنه عبارة عن المفعول المطلق، فلا حاجة إلى قوله: لا يكون خبراً عنه، وقد يكون مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل على ما مر. (قوله: فيفتوت الخ) فإن فائدته معرفة أحوال آخر الكلام إعراباً وبناءً وإذا جاز كون المفعول مرفوعاً لم تحصل هذه الفائدة. (قوله: ولو اعتبر هذه الشرائط في المصدر) بأن يفسر كلمة ما بالمصدر. (قوله: من تلك الشبهة المذكورة) بقوله إن قلت: هو ليس مفعولاً.

لكان^(١) مرفوعاً على^(٢) الخبرية. «أَوْقَعَ» المفعول المطلق «مُكْرَرًا»^(٣) أي: في موضع الخبر عن اسم^(٤) لا يصلح وقوعه^(٥) خبراً عنه، فلا يرد^(٦) نحو: «إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا»^(٧) «وَأَمَّا جَمَعَ»^(٨) بين الضابطين^(٩)، لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه «نَحْوُ: مَا أَنْتَ»^(١٠) «إِلَّا سَيْرًا»^(١١)، أي: تسير سيراً، «وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ»^(١٢) البريد^(١٣)» أي: تسير سَيْرَ البريد. هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإمّا أورد^(١٤) مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر^(١٥) ينقسم إلى النكرة^(١٦) والمعرفة^(١٧)، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ^(١٨)، وإلى ما^(١٩) يشبه به فعله، أو إلى مفرد^(٢٠) ومضاف. «وَأَمَّا أَنْتَ سَيْرًا» أي: تسير سيراً، مثال لما^(٢١) وقع بعد معنى النفي «وَزَيْدٌ»^(٢٢) سَيْرًا سَيْرًا أي: يسير سيراً، مثال لما^(٢٣) وقع مكرراً. «وَمِنْهَا»^(٢٤) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل^(٢٥) الناصب للمفعول المطلق قياساً فيها «مَا وَقَعَ» أي^(٢٦): موضع مفعول مطلق وقع «تَفْصِيلاً»^(٢٧)

(١) جواب لو. (٢) فلا يكون المفعول المطلق مما يحذف ناصبه. (٣) حال من ضمير وقع. (٤) طالب للخبر. (٥) مفعول مطلق. (٦) إذا كان المراد وقوعه في موضع. (٧) أي: مفعول مطلق. (٨) مصنف. (٩) أحدهما ما وقع منفياً والآخر ما وقع مكرراً. (١٠) منصوب مفعول مطلق لفعل مقدر. (١١) بتقدير العامل بعد إلا. (١٢) للنوع. (١٣) إلا مثل سير البريد. (١٤) مصنف. (١٥) خبر إن. (١٦) نحو: ما أنت إلا سيراً. (١٧) بالإضافة. نحو: ما أنت إلا سير البريد. (١٨) مفعول مطلق كما في الأول. (١٩) مفعول مطلق. (٢٠) نحو: ما أنت إلا سيراً. (٢١) مفعول مطلق. (٢٢) فزيد مبتدأ قرينة خبر وسير الأول يقوم مقامه. (٢٣) مفعول مطلق. (٢٤) عطف على جملة ومنها ما وقع مثبت. مقدم خبر. (٢٥) قياساً. (٢٦) تفسير لما. (٢٧) أي: مفصلاً حال من ضمير وقع إن كان بمعنى ثبت أو خبر إن كان بمعنى صار.

أَوْقَعَ^(١) مُكْرَرًا نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا^(٢)،
وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ^(٣) الْبَرِيدِ^(٤)، وَأَمَّا أَنْتَ
سَيْرًا^(٥)، وَزَيْدٌ سَيْرًا^(٦) سَيْرًا، وَمِنْهَا^(٧)
مَا^(٨) وَقَعَ^(٩) تَفْصِيلاً^(١٠)

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: لا تسير سيراً.
(٣) أي: ما أنت إلا تسير سير البريد. (٤) أي: البريديك. لاري.
(٥) تسير سير أمثال لما وقع بعد معنى النفي.
(٦) أي: يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً، أي لا فائدة.
(٧) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها.
(٨) موضع. (٩) مفعول المطلق. (١٠) بياناً.

(قوله: أي: في موضع الخبر) لا يخفى أن العبارة لا تفيد هذا القيد
إلا بتكلف. (قوله: نحو: دكت الدك: شكسته شذن. (قوله: وإنما
جمع بين الضابطين) لا يخفى أنهما قد يجتمعان؛ نحو: ما زيد إلا
سيراً سيراً، وحينئذ ينبغي أن يقال: إن الحذف أوجب. (قال: إلا سير
البريد) البريد: بيلك. (قال: ومنها ما وقع تفصيلاً) إنما وجب حذف
الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه

(قوله: أنسب بالمقام) أي: مقام البحث عن المفعول المطلق
والمصدر أعم منه من وجه. (قوله: إلا بتكلف) وهو ما تشير إليه
عبارة الشارح رحمه الله من أن الجمع بين الضابطين يشير إلى
اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصلح لذلك إلا قوله: ولا يكون خبراً
عنه، وأما ما قيل: من أن المصنف رحمه الله جعل ضمير وقع راجعاً
إلى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبراً عنه؛ لأنه مما ذكر ضمناً فلا
تخفى ركاكته؛ لأن وقع الثاني معطوف على وقع الأول فضميره راجع
إلى ما وتفسيره بما ذكره باطل. (قوله: إنما وجب الخ) يعني: أن

وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين

(قال المصنف: أو وقع مكرراً) كلمة أو هنا لمنع الخلو،
ومعنى التكرار: الذكر مرتين فأكثر، وقوله: فلا يرد عليه؛
نحو: دكت الخ، فإنه وإن كان مكرراً إلا أنه لم يقع في موضع
الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ. (قوله: وإنما جمع بين الضابطين)
يعني: لم يفصل الضابطة الثانية عن الأولى بقوله: منها؛
لاشتراكهما في بعض القيود، وإنما وجب الحذف في
الضابطين لوجود القرينة، والساد مسد المحذوف، أما
القرينة في الضابطة الأولى فما الثانية فإنها تقتضي خبراً ولا
يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد مسد المحذوف
فهو إلا الاستثنائية؛ لأن في الحصر من التأكيد ما يقوم مقام
التكرير، وأما القرينة في الضابطة الثانية فهو المبتدأ، فإنه
يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الأول، فإذا تحققت علة وجوب
الحذف ظهر لك عدم وجوب الحذف في الأمثلة التي احتراز
عنها (نعمه). (قوله: أي: إلا تسير سيراً) قيل: قدّر الفعل بعد
إلا؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه وفيه ما فيه فتذكر ما نقلناه
لك أنفأ من المطول، وقوله: سير البريد معرب: بريده دم،
سمي به بغل يرتب في كل اثني عشر ميلاً لرسول السلطان،
ويقطع رأس ذنبه علامة له، وقال الجزائري البريد البغلة
المربوطة في الرباط سمي به الرسول المحمول عليها، ثم
استعمل في اثني عشر ميلاً، وكان من عادة الملوك أنهم يبنون
الرباط، ويقفون البغال فيها ويقطعون أذنانها، وكانت موقوفة
فيها لأجل أصحاب الحاجات، والمراد بالبريد هنا: حامل
الرسالة بالفارسية: بيلك، وقوله: وإلى ما يشبه به فإن سير
البريد ليس فعل الفاعل كالأول، بل فعل الفاعل يشبه به؛ أي:
ما أنت إلا تسير مثل سير البريد (نعمه). (قوله: وزيد سيراً
سيراً) يراد بهذا أن زيدا سيرا بعد سير؛ يعني: أنه ليس سيراً،

لأثر^(١) مضمون جملة^(٢) متقدمة^(٣)، والمراد بمضمون^(٤) الجملة مصدرها المضاف^(٥) إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره: غرضه^(٦) المطلوب^(٧) منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة^(٨)، نحو قوله تعالى^(٩): ﴿فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِذَا مَتَّ بَعْدُ أَي: بَعْدَ شَدِّ الرِّبَاطِ^(١٠)﴾ ﴿وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾ فقولُه: (شُدُّوا الرِّبَاطَ) جملة^(١١) مضمونها شد^(١٢) الرِّبَاطَ، والغرض^(١٣) المطلوب^(١٤) من شد الرِّبَاطِ إمَّا^(١٥) المن أو الفداء^(١٦)، ففَصَّلَ الله سبحانه هذا الغرض المطلوب^(١٨) بقوله: ﴿وَأَمَّا مَتَّ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ^(١٩)﴾، أي: إمَّا تمنون^(٢٠) مَتَّ بَعْدَ الشَّدِّ وإمَّا تفدون فِدَاءً. «ومِنْهَا» أي: ومن تلك المواضع «مَا وَقَعَ»

(١) أي: الفاتية. (٢) طلبية أو خبرية. (٣) صفة جملة. (٤) أي: بأثر المضمون. (٥) صفة المصدر. (٦) أي: الفائدة المقصودة من ذلك المضمون. (٧) إمَّا سمي الأثر. (٨) أي: المن والفداء والقتل والاسترقاق، صفة أنواعه. (٩) في سورة محمد. (١٠) إمَّا القتال وإمَّا الاسترقاق. (١١) أي: الإطلاق مجازاً. (١٢) فعلية طلبية. (١٣) الإضافة إلى الفاعل. (١٤) مبتدأ. (١٥) وأثره المن والاسترقاق وغير ذلك. (١٦) خبره. (١٧) من خبر أخذ مال. (١٨) من شد الرِّبَاط. (١٩) بأخذ المال. (٢٠) بالخطاب أي الإطلاق مجازاً منة عظيمة لهم.

الثاني: تأكيد للأول كما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَأَلَا إِذَا دُكِّيَ الرِّبَاطُ دَكًّا دَكًّا﴾؛ أي: دكاً بعد دك، ونظيره من الحال: جاءني القوم رجلاً رجلاً (عصام). قوله: وقع تفصيلاً (الخ) يعني: أن له دخلاً في التفصيل؛ لأن المفصل هو وما عطف فهو بعض المفصل ففيه مسامحة، وأراد بالتفصيل تبين متعدد فيخرج عن الضابطة: ﴿فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِذَا مَتَّ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ لا يجب الحذف فيه فلو قال: لأثر بصيغة الجمع لكان خروجه أظهر، وأراد بالأثر ما يترتب على التفصيل والبيان من الزائد، وعبر عنه بعضهم بالعاقبة. (قال المصنف: مضمون جملة (الخ) احتراز بالأثر عما يكون تفصيلاً لا لأثر جملة، بل نوعه؛ نحو: له سفر سقراً قريباً أو بعيداً كذا قيل، وفيه أنه ينافي قوله: فيما بعد من أن المراد بتفصيل الأثر بيان الأنواع، وقوله: مضمون جملة احتراز عما يكون لتفصيل مضمون مفرد؛ نحو: لزيد ضرب إمَّا تأديباً أو ظلماً، حيث لا يجب فيه الحذف، وقوله: متقدمة احتراز عما إذا قدم التفصيل؛ نحو: إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً فيجوز فيه الإظهار، فالقيود ثلاثة فتبصر، ثم الجملة أعم من الطلب والخبر، ومن الثاني قوله:

لَأَجْهَدَنَّ فَلِإِذَا ذَرَّةً وَإِقَمَّةً

تُخْشَى وَإِذَا بُلُوعُ السُّوْلِ وَالْأَمَلِ (عصام). وقوله: والمراد بمضمون الجملة مصدرها يستفاد منه وجوب اشتغال الجملة على ماله مصدر، وفي حاشية عصمت هنا كلام فليراجع. (قوله: وبأثره غرضه (الخ) أطلق الأثر على الغرض؛ لأن تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الأثر بعد المؤثر، وإضافة الأثر إلى المضمون كإسناد الفعل إلى السبب (عصام). ويجوز الرفع سماعاً في هذا الموضع؛ أعني: الذي وقع للتفصيل المذكور. (قوله: بيان أنواعه المحتملة) فيه أنه يفهم من ظاهره أن المفعول المطلق إذا وقع بياناً لأشخاص الأفراد أو أنواعه التي هي بعض أنواعه المحتملة عند المتكلم ولم تكن محتملة في نفس الأمر لم يكن فعله الناصب له واجب الحذف وليس الأمر كذلك، فالأولى أن يفسر تفصيل الأثر ببيان أفراد الأثر أعم من أن يكون بيان

لأثر مضمون جملة متقدمة^(١) مثل: ﴿فَشُدُّوا الرِّبَاطَ^(٢) فَإِذَا مَتَّ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

(١) هذا القول بيان للواقع أو احتراز إذ جوز بتقديم التفصيل نحو: إمَّا تمنون منا أو تفدون فداء شدوا. (٢) بالفتح والكسر عهد تبين معنا شد.

إلى غاياته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها. (قال، لأثر مضمون جملة) إنشائية أو خبرية؛ نحو: زيد يكتب، فقراءة بعد أو بيعاً ويشترى طعاماً، إمَّا بيعاً وإمَّا أكلاً، وإمَّا قال: مضمون جملة ليخرج نحو: له سفر يصح صحة، أو يقتنم اغتناماً، لا ليخرج؛ نحو: له سفر سقراً قريباً أو سقراً بعيداً، لأن السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر، بل من أنواعه. (قال، متقدمة) بيان للواقع أو احتراز إذا جوز تقديم التفصيل؛ نحو: إمَّا تمنون منا أو تفدون فداء شدوا. (قوله، مصدرها) أي: المصدر المفهوم منها. (قوله، وبأثره غرضه) أي: غايته، وإنما سمي غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الأمرين متحقق في مسألتنا، أما الأول؛ فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها، ومنه ينتقل إلى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها، وأما الثاني؛ فلقيام الجملة مقام العوامل فإنه لما تكررت المصادر استقلوا ذكر عواملها قبلها، فالتزموا إقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستقلال على سبيل اللزوم، وما قيل: إنه لو كان الانتقال منه إلى آثاره لم يحتج إلى ذكرها مع أن الحاجة ماسة، بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه؛ لأنه يمتين أن يكون بمعناه فمدفوع بأن الانتقال من شيء إلى شيء لا يستلزم عدم الاحتياج إلى ذكر الشيء الثاني فإن التخصيص قد يكون مطلوباً في المقام للمتكلم كيف والتصريح بما علم ضمناً طريق شائع، وأن المفعول المطلق نفسه إنما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولاً مطلقاً وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ إذ يجوز أن يكون مَتَّ وفداء مفعولاً به؛ أي: تفعلون مَتَّ أو تأخذون فداء وأن

أي: موضع مفعول مطلق وقع «للتشبيه»^(١) أي: لأن يشبه^(٢) به^(٣) أمر آخر^(٤)، واحترز به^(٥) عن نحو:

(١) أي: للدلالة على مشاركة أمر في المعنى. (٢) أي: يكون مشبهاً به والآخر مشبه. (٣) أي: مفعول مطلق. (٤) وهو زيد في المثال الأول. (٥) أي: بالتشبيه.

لِلتَّشْبِيهِ

(قوله، أي: لأن يشبه به أمر) أي: لأن يشبه بما ناب منابه أمر فإنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق، لا يقال: فإذا يخرج عن الضابطة إذا ذكر المفعول المطلق نفسه؛ لأننا نقول: قد جرت عاداتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه، فعلى هذا لو فسر قوله: ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع؛ لأن يشبه به أمر لسلم عن المناقشة.

يكون حالاً؛ أي: مائتين وآخذين فداء ولذا قال الرضي: إن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وإذا ذكرت الفوائد بالفاظ مصادر منصوية على أنها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها انتهى، وكذا ما قيل: إن الظاهر أن يجعل مثل: «نَشْتُو الْوَكَاةَ فَإِنَّا مَتَّ بَدْرًا فَإِنَّا قَتَلْنَا» مفعولاً له فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بأن المفعول له يجب أن يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه في الذهن، ولم يذكر متاً وفداء ههنا كذلك، بل باعتبار أنها معلومات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفتة بعد. (قوله: ليخرج نحو: له سفر) فإن صحة واغتناماً مفعول مطلق وقع تفصيلاً لأثر السفر من غير اعتبار نسبة إلى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها؛ إذ يقال: يصح صحة ويفتق اغتناماً بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ما هو أثر لمضمون مفرد. (قوله: أي: المصدر المفهوم منها) يعني: أن الإضافة ليست لنسبة المصدر إلى ما يشق منه كما هو المتبادر، بل بأدنى ملاسة. (قوله: أي: غايته الخ) يعني: أن المراد بالفرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملاً للفاعل. (قوله: أي: لأنه يشبه بما ناب الخ) لم يرد أن ضمير به عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله: فإنه الواقع بعد الجملة، بل أراد أن ضمير به عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقي؛ لأن مرجعه؛ أعني: كلمة ما عبارة عنه بدليل أنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقي، فلا يرد أن الواجب أن يقول الشارح رحمه الله: لأن تشبيه شيء بشيء؛ لأن المفعول المطلق في مسألتنا مشبه لا مشبه به، وإنما لم يقله؛ لأنه يستلزم حمل الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق، وكذا ما قيل: الأولى أن يجعل قوله: للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته؛ أي: وقع في الكلام لأجل التشبيه سواء كان مشبهاً به كما في مثال المتن أو أداة التشبيه كما في له صوت مثل صوت حماراً ومشبهاً كما في له صوت صوتاً مثل صوت حمار. (قوله: بحسب الظاهر) قيد بذلك؛ لأن الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف. (قوله: فإذا يخرج) أي: إذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما إذا فسر بأن يشبه بشيء.

(قوله: إذا ذكر المفعول المطلق نفسه) نحو: له

جميع الأشخاص أو بعضها أو جميع الأنواع أو بعضها أو بعض الأشخاص وبعض الأنواع، وأعم من أن يكون تلك الأفراد أفراداً في نفس الأمر أو في اعتقاد المتكلم (ظهيره). (قوله: نحو: قوله تعالى) أي: في سورة محمد: «فَإِذَا لَيْتُهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَتَرَبَّ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَغْتَتُّوهُمْ»؛ أي: أكثرتم في الذين كفروا القتل فشدوا الوثاق بالفتح، ويكسر ما يشد به؛ أي: فأمسكوا عن القتل وأسروهم، وشدوا ما يوثق به الأسرى، فإما متاً؛ أي: فإما أن تمنوا عليهم متاً بإطلاقهم من غير شيء، وإما فداء بالكسر ويفتح، وقد يقصر إعطاء الشيء وإنقاذ الأسير؛ أي: تغادوهم بمال أو بأسرى المسلمين (جلالين). قيل: عليه بأن كلاً من قوله: متاً وفداء مفعول مطلق وجب حذف عامله قياساً وليس كل منهما تفصيلاً لأثر مضمون جملة فلا يصح التمثيل به، وأجيب عنه بأن المثال مجموع متاً وفداء لا كل واحد منهما، وإطلاق المفعول المطلق على مجموعهما صحيح أو بأن التفصيل أعم من أن يكون بنفسه للتفصيل أو وقع بانضمام أمر آخر (ظهيره)، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة؛ لأن ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة تتضمن مصدراً تطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الأفعال؛ لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح أن تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الأغراض؛ أي: الأفعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر أفعالها قبلها، فالتزم قيام الجملة مقامها، وبعبارة أخصر: أنه إنما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة أنه تفصيل لأثر مضمونها (نعمه)، ويريد بقوله: أي: تمنون متاً أن الأصل في التركيب أن يكون هكذا فلا يرد أنه جمع بين الفعل والمصدر وذا غير جائز. (قوله: أي: موضع مفعول مطلق) أي: موضع المصدر الذي يصلح في الجملة أن يجعل مفعولاً مطلقاً، وإنما قلنا في الجملة؛ إذ ربما لم يصلح لذلك في الموضع المذكور هو فيه كما في بعض المحترزات (متوسط). (قال المصنف: وقع للتشبيه علاجاً) أي: وقع المصدر في التركيب لغرض التشبيه حال كونه علاجاً ومشعراً بالحدوث؛ ليتحقق قرينة على الفعل المحذوف، وإنما وجب حذف الفعل في هذه الصورة؛ لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الأوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور، وظاهر كلام سيويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بالفعل المقدر؛ لأن الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت؛ لأنها تدل على المصدر الحادث على ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث؛ أعني: الحال الماضية؛ أعني: لفظ مررت في مثالنا فالمجموع كالفعل والفاعل، وقال بعضهم: العامل في المصدر المنصوب

لَزِيدٍ^(١) صَوْتُ^(٢) صَوْتُ^(٣) حَسَنٌ، لأنه لم يقع للتشبيه، «عِلَاجًا»^(٤) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: لَزِيدٌ زُهْدٌ زُهْدٌ^(٥) الصِّلَحَاءِ، لأن الزهد ليس من^(٦) أفعال الجوارح. «بَعْدَ»^(٧) جُمْلَةٍ واحترز^(٨) به^(٩) عن نحو: صَوْتُ زَيْدٍ^(١٠) صَوْتُ حِمَارٍ. «مُشْتَمِلَةً»^(١١) أي: تلك الجملة «عَلَى اسْمٍ» كائن «بِمَعْنَاهُ»^(١٢) أي:

(١) خبر مقدم. (٢) مبتدأ مؤخر. (٣) بدل بعض من الكل لكون الأول مطلق والثاني مقيد. (٤) وهو فعل يتوقف. (٥) الزهد ترك الدنيا. (٦) بل يحصل بملاحظة القلب كما أن العلم يحصل كذا. (٧) ظرف وقع أو حال بعد حال. (٨) مصنف. (٩) بقوله: بعد جملة. (١٠) كان علاجاً لم يقع بعد جملة. (١١) صفة جملة. (١٢) صفة اسم.

عِلَاجًا بَعْدَ^(١) جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ^(٢)

(١) ظرف وقع. (٢) أي بمعنى المفعول المطلق.

الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة؛ لأن المعنى فإذا له تصويت، وهو مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهي كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير؛ أي: من أن ضربت ضرب الأمير، تدبر. (قوله: لزيد صوت صوت حسن) بالرفع على أنه بدل أو وصف أو عطف بيان، واعلم أنه قد أجاز الخليل في هذا التركيب النصب أيضاً إما على المصدرية أو على الحال، وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة فلا يرد أن ما وقع على ما فسرهُ الشارح عبارة عن المفعول المطلق، والأمثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة إلى الاحتراز عنها، وقوله: علاجاً لم يوجد في نسخة الرضي فاعترض بأنه لا بد من قيد آخر وهو الإشعار بالحدوث؛ ليخرج نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولك أن تقول: قوله بعد جملة مشتملة الخ يعني عن قيد العلاج؛ لأن ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث؛ لأنه للحدوث فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج (عصام). (قوله: دالاً على فعل من أفعال الجوارح) إشارة إلى تفسير العلاج فإنه ما يزاول من الأفعال بالآلات الظاهرة من الجوارح، والمقصود: أن يكون دالاً على الحدث دون الاستمرار؛ ليناسب تقدير الفعل الدال على الحدث؛ لأن الغالب فيما يفعل بالجراحة الحدث بخلاف ما يصدر عن الباطن فإن الغالب فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيات النفسانية، وقوله: زهد الصلحاء بالرفع على البدل أو عطف بيان أو الوصف على ما في الامتحان، لكن الأخير بتقدير المثل أو بتأويله بكامل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدث مع أن المراد الاستمرار، والزهد: هو بغض الدنيا والإعراض عنها. (قوله: لأن الزهد ليس من أفعال الخ) أي: ليس المفعول مشعراً بالحدوث فلا يجوز فيه الحذف لعدم القرينة. (قال المصنف: بعد جملة) هي قوله: له صوت، واحترز به عن المقدم على الجملة وعلى المفرد، وقوله: مشتملة الخ؛ أي: منطبعة حاوية على معنى المفعول المطلق فإذا كانت الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاعلة موضعه ويجب الحذف وإلا فلا. (قوله: فإذا له ضرب صوت حمار) أن رفع صوت حمار يحتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف وأن يكون بدل غلط، وأن نصب كان مفعولاً مطلقاً بلا وجوب حذف حرف فعله؛ أي: يصوت بصوت حمار، ويجوز النصب على الحال من ضمير الظرف؛ أعني: له أي مثل صوت الحمار. (قال المصنف: وعلى صاحبه) أي: مشتملة تلك الجملة على

(قوله: عن نحو، لزيد صوت صوت حسن) قال سيبويه: يجب في مثله الرفع على أنه بدل أو وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالاً؛ لأن في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً؛ لأنه يفيد ما لم يفده الأول قال الشيخ الرضي: لا منع عندي من أن يكون تأكيداً، وإذا ترك المصدر وأتى بالوصف؛ نحو: له صوت حسن فالأولى الاتباع، ويجوز النصب على حذف الموصوف. (قال: علاجاً) ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي؛ ولذا قال: ولا بد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم عارضاً غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر؛ أعني: الحدث فيخرج: نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولا يخفى أنه لا يخرج؛ نحو: له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً، فإنه أيضاً يخرج. (قال: مشتملة على اسم) إنما اشترط ذلك لتدل على الفعل المقدر فإن الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل، وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه؛ أعني: الفاعل، قال سيبويه: هذه الدلالة تفني غناء التقدير، وحسنه الشيخ الرضي، إن قيل: لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً كما قال بعضهم، أجب: بأن المصدر عندهم لا يعمل إلا إذا صح

صوت صوتاً مثل صوت حمار؛ فإنه لا يصدق عليه أنه ما وقع؛ لأن يشبه بما ناب منابه أجزأ لعدم النية. (قوله: قد جرت عادتهم الخ) يعني: جرت عادتهم على أنهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام، ولا يذكرونه أصلاً ومادة النقص لا بد أن تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشي رحمه الله على ما وهم. (قوله: فعلى هذا) أي: على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بأن المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبهاً به. (قوله: قال سيبويه: يجب في مثله الرفع) أي: فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً، وأجاز الخليل فيه النصب أيضاً إما على المصدر أو على الحال، وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة الآتية، فإنها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ما قيل: إن ما وقع كما فسرهُ الشارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق والأمثلة المذكورة

بمعنى المفعول المطلق واحترز^(١) به^(٢) عن نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَرْبٌ^(٣) صَوْتُ حِمَارٍ. «و» على «صَاحِبِهِ» أي: على صاحب ذلك الاسم^(٤) - أي^(٥): الذي قام به معناه - واحترز به عن نحو: مَرَرْتُ^(٦) بِالْبَلَدِ فَإِذَا بِهِ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ. «نَحْوُ: مَرَرْتُ^(٧) بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ^(٨) صَوْتُ حِمَارٍ» أي^(٩): يَصُوتُ صوت حمارٍ، من^(١٠) صات الشيء صوتاً، بمعنى صَوَّتْ تصويته. (فصوت^(١١) حمار) مصدر وقع للتشبيه^(١٢) علاجاً بعد جملة هي قوله^(١٣): (له صوت)^(١٤) وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو (صوت) ومشتملة^(١٥) على صاحب ذلك الاسم^(١٦)، وهو الضمير^(١٧) المجرور في (له). «و» نحو: مَرَرْتُ^(١٨) بِهِ فَإِذَا لَهُ^(١٩) «صُرَاخٌ صُرَاخٌ^(٢٠) الثَّكْلَى^(٢١)» أي: يَصْرُخُ صُرَاخٌ الثَّكْلَى، وهي امرأة مات^(٢٢) ولدها. «وَمِنْهَا^(٢٣)» أي: من تلك المواضع «مَا وَقَعَ» أي: موضع مفعول

(١) مصنف. (٢) أي: بقوله مشتملة. (٣) أي: نوع. (٤) وهو الاسم الذي اشتمل تلك الجملة. (٥) تفسير لصاحب. (٦) لأن البلد ليس صاحب صوت. (٧) لا مدخل له في المقصود وإنما ذكر لارتباط المعنى. (٨) مقدم خبر. (٩) موخر مبتدأ. (١٠) فسر الفعل المحذوف والجملة المحذوفة حال. (١١) مشتق. (١٢) الفاء للتفصيل. م. مضاف لها فاعل. (١٣) يعني: كان مشبهاً به وصوت زيد مشبه. (١٤) مصنف. (١٥) حال. (١٦) لأنه يعود إليه صاحب المصدر وهو المستتر في يصوت. (١٧) القام به ذلك الحدث. (١٨) أي: معناه. (١٩) أي: زيد. (٢٠) أي: زيد. (٢١) فوجب الحذف لسد الجملة السابقة مسد المحذوف. الصراخ رفع الصوت وهو اسم بمعنى المصدر. (٢٢) صفة امرأة. (٢٣) عطف على القريب أو البعيد.

وَصَاحِبُهُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَصُرَاخٌ صُرَاخٌ الثَّكْلَى، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

تقديره بأن وفعل منه، ويسمى ذلك في مررت به فإذا له صوت؛ لأنه قطع بوقوع الصوت، وأن يصوت له ليس قطعاً بوقوعه. (قوله: واحترز به عن نحو: مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار) قال الشيخ الرضي: الأولى في مثله الاتباع بأن يكون وصفاً أو بدلاً، وضعف نصبه؛ لأن الجملة المتقدمة ليست إذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه، وقد أجازوا النصب فيه على الحال أو المصدر لكن لا يجب حذف العامل. (قال: فإذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على الحال على أحد تأويلي الوصف كما سنذكره، وذو الحال الضمير المستكن في له وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل أو عطف بيان أو وصف؛ إما على حذف مضاف: أي: مثل صوت حمار كما ذهب إليه الخليل، ويجوز التعريف بأن يقول: صوت الحمار، لأن مثلاً لا يتعرف بالإضافة ورد عليه سيبويه بأنه

ليست منه، فلا حاجة في الاحتراز عنها إلى القيود المذكورة. (قوله: بدل) بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرَىٰ﴾ (٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٦) (قوله: لكونه مع وصفه الخ) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جملة وصفاً لعدم معنى الوصف فيه. (قوله: كما جعلوا الحال الموصوفة) نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَرْهَفْتَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾. (قوله: ولذلك) أي: لكونه مع الوصف كاسم واحد. (قوله: من أن يكون تأكيداً) إلا أنه موصوف. (قوله: فالأولى الاتباع) أي: جملة تابها على أنه صفة. (قوله: ويجوز النصب على حذف الموصوف) أي: صوتاً حسناً على أنه مفعول مطلق: أي: يصوت صوتاً حسناً لكن لا يجب حذف عامله، أو على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما إذا ذكر الموصوف؛ فإنه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ

الأول، ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول حتى

يكون تابع الثاني كأنه تابع الأول. (قوله: وهو أن

صاحب^(١) ذاك الاسم، والمراد صاحب نوعه لا شخصه؛ أي: فإذا لم تشتمل الجملة على ذلك الصاحب لا تنوب عن الفعل المحذوف؛ لعدم اشتماله على ما لا بد منه للفعل من الفاعل، وقوله: عن نحو: مررت بالبلد الخ؛ لأن الصوت لا يقوم بالبلد، بل بمن يكون فيه من أهل البلد، فيجب رفع صوت حمار على أنه بدل أو صفة، وجوز الرضي كونه تأكيداً. (قوله: مررت يزيد فإذا له الخ) الفاء للمفاجأة، ولا دخل لجملة مررت بزيد في حذف الفعل، إنما هو لتعيين مرجع الضمير في الجملة التي بعدها، وقوله: من صات الشيء الخ، في الصحاح أن الصوت: مصدر بمعنى التصويت؛ أعني: بأنك كردن، وفي الرضي: أنه اسم مصدر كالعطاء بمعنى: أواز، والأول: هو الظاهر؛ لأن الصوت بمعنى أواز، لا يكون مفعولاً مطلقاً فاعرفه. (قوله: فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً الخ) فيه أن صوت حمار ليس مما فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل المذكور يصوت، وفاعله ضمير راجع إلى مرجع ضمير به في قوله: مررت به، وصوت الحمار يصدر عن الحمار لا عن فاعل يصوت، بل الصادر عنه هو الصوت المشبه فافهم. (قوله: ونحو: مررت به، فإذا له صراخ الخ) يشير إلى أنه عطف على المثال السابق لا على المستند إليه فيه، وإنما أتى بمثالين تنبيهاً على أن وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير^(٢) وفي الألفية:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ

كَلِي بُكَاءٍ بُكَاءٍ ذَاتِ عَضْلَةٍ
أي: يبكي بكاءها. (قوله: صراخ الثكلى) الصراخ: الصوت، أو الصوت الشديد، والثكلى: بفتح الثاء والقصر بوزن سكرى من ثكلت ولدها؛ أي: فقدت، وبابه تعب، وفي

(١) أعني: ضمير له الراجع إلى زيد الذي هو فاعل الفعل المقدر.

(٢) أو لأن الأول فيه لفظ جاء بمعنى المصدر، والثاني لم يجيء فيه اللفظ بمعناه، لكن استعمل في معناه مجازاً.

مطلق وقع مضمون^(١) جملة لا^(٢) محتمل^(٣) لها^(٤) أي: لهذه الجملة. «غَيْرُهُ»^(٥) أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ»^(٦) له^(٧) عَلَى أَلْفٍ^(٨) وَرَهْمِ اعْتِرَافًا^(٩) أي: اعترفت اعترافاً ف (اعترافاً)^(٨) مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله^(٩):
(لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَرَهْمِ)،

(١) حال من فاعل وقع. (٢) لا لنفي الجنس ليفيد العموم. (٣) بفتح الميم. صفة جملة احتراز عما سباني في الضابطة الآتية. (٤) للفصل في القسم الذي يأتي بعده. (٥) خبر مقدم. (٦) أي: لفلان. (٧) مبتدأ مؤخر وحل متعلق به لأنه في معنى الفعل. (٨) مصدر من الأفعال، بالفارسية: إقرار كردم يیزی وهنا إقرار كردم يیزا رور م. (٩) مصنف.

مَضْمُونٌ جُمْلَةٌ لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا^(١) غَيْرُهُ^(٢) نَحْوُ: لَهُ^(٣) عَلَى أَلْفٍ وَرَهْمِ اعْتِرَافًا^(٤)

(١) أي: مصدرهما المضاف إلى الفاعل أو المفعول.
(٢) صفة محتمل أي: لا محتمل فإنها لها غيره عصام.
(٣) أي: غير المفعول المطلق. (٤) أي: لفلان.

لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي: مثل الطويل، وأما على أنه جامد مأول بالمشتق، أي: منكر فإذا عرفت كان بدلاً أو عطف بيان لا غير. (قوله: من صات) إلى آخره؛ يعني: أن صوتاً جاء مصدراً بمعنى التصويت؛ يعني: بانك كردن، فلا حاجة إلى القول بأنه اسم بمعنى: أواز وأنه استعمل استعمال المصدر كالمطاء بمعنى الإعطاء، وإن عامله يصوت من التصويت. (قال: وصراخ الخ) بانك كردن، قيل: هو اسم استعمل استعمال المصدر. (قال: ما وقع مضمون جملة) حال أو خبر لوقع على أنه بمعنى كان وهذا أظهر معنى. (قال: ولا محتمل لها غيره) أي: لا

يكون الاسم الخ) أي: يكون معنى الاسم عارضاً لصاحبه؛ أي: حادثاً غير لازم. (قوله: فيخرج؛ نحو: لزيد زاهد الخ) فإن المعنى على الثبوت دون الحدث ويتعين الرفع على البدل أو عطف البيان. (قوله: هذه الدلالة الخ) أي: دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تفني غناء التقدير؛ أي: تنفع نفع تقدير الفعل، فالجملة لكونها بمعنى يصوت تنصب المصدر من غير حاجة إلى تقدير الفعل، وحسنه الرضي حيث قال: وهذا وجه قوي. (قوله: ثم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً) فإنه مصدر والمصدر يعمل عمله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير. (قوله: ويسمج ذلك الخ) بأن يقال: مررت به فإذا له أن يصوت صوت حمار. (قوله: لأنه قطع الخ) أي: مررت فإذا له صوت، قطع وجزم بوقوع الصوت، وأن يصوت ليس قطعاً أو جزماً بوقوع الصوت؛ لأن معنى أن مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع. (قوله: لخلوها عما لا بد للفعل منه) أعني: الفعل. (قوله: على الحال من الضمير المستتر فيه. (قوله: أو المصدر الخ) وبهذا الاعتبار احتراز عنه بقيد وعلى صاحبه. (قوله: على أحد تأويلي الوصف) أي: تقدير المضاف أو جملة بمعنى منكر. (قوله: ويجيز التعريف) أي: يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفاً للنكرة بناء على تقدير المثل. (قوله: لو جاز هذا) أي: وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع أنه باطل. (قوله: وأما على أنه جامد الخ) عطف على قوله:

السجاعي الشكلي: الحزينة. وقال العصام: الشكل فقد الحبيب والولد.

(تنبيه): يجوز الرفع على البديلة أو الوصف في جميع ما استوفى الشروط فهل هو مرجوح أو مساويان؟ قولان. قوله: أي يصرخ من الباب الأول. (قال المصنف: وقع مضمون جملة) أي: مذكورة فلا يرد؛ نحو: اعترفت اعترافاً غير عاملة في المصدر فلا يرد؛ نحو: زيد يجلس جلوساً، ومتقدمة بقرينة قوله: تأكيداً لنفسه واحتراز بالجملة عما وقع مضمون مفرد؛ نحو: ضربت ضرباً، ورجع القهقري. (قال المصنف: لا محتمل لها) مصدر ميمي؛ أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمون من المصادر، بل هي نص فيه كالمصدر المذكور والأخضر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا أو بدل من محتمل، وغير للاستثناء مثل: لا إله غير الله، وكتب أيضاً على قوله ما وقع مضمون جملة الخ؛ أي: مفعولاً مطلق كان مدلوله الذي دلّ عليه نصاً ومطابقة مفهوماً من الجملة السابقة وحاصلاً منها؛ أي: يكون جزء مدلولها المطابقي أو الالتزامي، فإن مدلول المصدر، لكونه مدلول مفرد لا بد أن يكون جزء مدلول جملة بإحدى الدالتين، فمعنى الاعتراف الذي هو مدلول اعترافاً نصاً ومطابقة؛ هو جزء مدلول جملة له على ألف درهم الالتزامي، فإن تمام مدلولها الالتزامي هو اعتراف المتكلم عليه بثبوت ألف لزيد مثلاً، فالاعتراف المجرد نفسه جزء من ذلك ولا يحتمل تلك الجملة غير الاعتراف؛ أعني: الإنكار، وعدم الاعتراف وإن كان محتملاً لغيره في الجملة؛ إذا من جملة إلا ولها احتمال الصدق والكذب، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة والصورة الآتية؛ لكون الجملتين فيهما كالتابيتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه (رضي)، ولم يقل ومنها ما وقع تأكيداً لمضمون جملة وتأكيذاً لغيره؛ لأن لكل من القسمين خصوصية؛ أي: اسماً خاصاً. (قوله: فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة) أي: كان مستفاداً منها وجزءاً من مدلولها الالتزامي كما مر، وفي حاشية المتوسط، فإن قلت مضمون الجملة ثبوت ألف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق، قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو أيضاً مضمون، وقال فتح الله: المراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما أريد به في قوله: تفصيلاً لأثر مضمون جملة، بل ما

لأن مضمونها^(١) الاعتراف^(٢)، ولا^(٣) محتمل لها^(٤) سواء. «ويُسَمَّى»^(٥) هذا النوع من المفعول المطلق «تَأْكِيداً لِنَفْسِهِ»^(٦) أي: نفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته، لا أمراً يغيره^(٧) ولو بالاعتبار^(٨). «وَمِنْهَا»^(٩) «مَا»^(١٠) وَقَعَ مَضْمُونٌ^(١١) جُمْلَةً لَهَا^(١٢)، أي: لهذه الجملة «مُحْتَمَلٌ»^(١٣) غَيْرُهُ^(١٤)، أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا»^(١٥)، أي^(١٦): حَقٌّ حَقًّا مِنْ^(١٧) حَقٍّ يَحَقُّ^(١٨)، إذا ثبت ووجب. فـ (حَقًّا)^(١٩) مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله^(٢٠): (زَيْدٌ قَائِمٌ) ولها مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ لأنها^(٢١) تحتل الصدق^(٢٢) والكذب^(٢٣)، والحق والباطل. «ويُسَمَّى»^(٢٤) هذا النوع من^(٢٥) المفعول المطلق «تَأْكِيداً لِغَيْرِهِ»^(٢٦)،

(١) أي: مضمون له علي ألف درهم. (٢) ألف درهم. (٣) حال. (٤) أي: له علي ألف درهم. (٥) استئناف أو اعتراض. (٦) لكونه مؤكداً للمضمون الذي هو عين المفعول المطلق كالاقرار مثلاً. (٧) صفة أمراً. (٨) كان المغايرة. (٩) أي: موضع مفعول مطلق. (١٠) حال. (١١) صفة جملة. (١٢) فاعل الطرف. (١٣) صفة محتمل لأن غير لا يتعرف. (١٤) أي: هذا الكلام حقاً. (١٥) أي: قيام زيد، تفسير لعامل حقاً. (١٦) مأخوذ. (١٧) من باب الثاني. (١٨) فيكون حقاً مضمون هذه الجملة باعتبار كونه وصفاً لمضمونها وهي قيام زيد. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: الحق. (٢١) وهو ما يطابق الواقع مثل: السما فوقنا والأرض تحتنا. (٢٢) نظر إلى اللفظ. (٢٣) أي: يسميه التحويلين من المتأخرين. (٢٤) بيان النوع. (٢٥) والضمير إلى المستكن في يسمي وهو مفعول به أوله.

وَيُسَمَّى تَوْكِيداً لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةً لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا ، وَيُسَمَّى تَأْكِيداً لِغَيْرِهِ،

احتمال للجملة من المصادر غيره، فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله. (قال، نحو، له علي ألف درهم) له خبر وعلي متعلق به، أو بالعكس، ولكل وجه لفظي أو معنوي، ومن هذا القبيل قول المجيب، الله أكبر دموع الحق، أي: دعاء إلى الحق؛ لأنه دعاء إلى الصلاة، ومنه أيضاً أن زيدا لقائم قسماً؛ لأن قسماً بمعنى التأكيد، وهو حاصل في الكلام السابق بسبب أن واللام. (قوله، أي، اعترفت اعترافاً) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل. (قال، ويسمى) هذه التسمية من المتأخرين. (قوله، لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته) كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه، إلا أن المؤكد هنا

يتصف به معنى الجملة كالاقرار، والحق فإن كل واحد منهما مما يتصف به معنى الجملة المذكورة قبله، وقوله: لأن مضمونها الاعتراف يعني استعمالها أهل الشرع فيه بطريق الإنشاء فصار مضمونها في عرف الفقهاء بناء على أن على للجواب بالوضع الشرعي، وتحقيقه في الأصول. (قال المصنف: ويسمى تأكيداً لنفسه) أي: مع أن الجملة تغاير المصدر تنزيلاً للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه فيكونان لفظين وسيبويه يسميه التأكيد الخاص، وعن البعض سمي بذلك؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها فقولك له على ألف نص في الاعتراف لا يتطرق عليها احتمال غيره البتة، فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافاً مؤكداً للاقرار الذي تضمنته الجملة، وهو مؤكداً لنفسه، كما أن المصدر في ضربت ضرباً مؤكداً لنفسه، وقوله: ولو بالاعتبار؛ أي: ولو كانت المغايرة بالاعتبار^(١) لا بحسب الحقيقة، وقيل: أي: ولو كان تأكيداً لنفسه اعتباراً لا حقيقة، فعلى الأول متعلق بقوله: يعيره، وعلى هذا يتعلق بقوله: إنما يؤكد نفسه وذاته. (قال المصنف: نحو: زيد قائم حقاً) أي: صدقاً مطابقاً للواقع، ومثل أنت ابني حقاً، وقوله: فحقاً مصدر وقع مضمون جملة؛ لأن الثبوت ومطابقة الحكم للواقع - أعني: الصدق - يستفاد من الجملة فإنه مدلولها الوضعي، والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها وسيأتي. (قوله: الصدق والكذب) بكسر فسكون للازدواج والمشكلة، فاعلم أن المطابقة تعتبر في الصدق من جانب الحكم وفي الحق من جانب الواقع، وأما الفرق بين الباطل والكاذب فعموم مطلق؛ لأن الباطل يستعمل في القول والاعتقاد والكاذب في القول فقط. (قال المصنف: ويسمى تأكيداً لغيره) أي: تأكيداً لمضمون الجملة لدفع احتمال غيره ويسميه سيبويه التأكيد العام كذا في الرضي، وفيها ما

إما على حذف مضاف. (قوله: فإذا عرف) أي: إذا عرّف المصدر المذكور كان بدلاً أو عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما؛ أعني: الوصف. (قوله: فلا حاجة إلى القول الخ) كما ذهب إليه الرضي: الأصل له صوت يصوت صوت حمار؛ أي: تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء وكلم كلاماً. (قوله: قيل: هو اسم الخ) في القاموس: صراخ كغراب الصوت أو شديده. (قوله: على أنه بمعنى كان) بناء على أن الأفعال الناقصة غير محصورة (قوله: وهذا أظهر معنى) لأن الأول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركائته. (قوله: فمحتمل مصدر ميمي) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره. (قوله: ولكل وجه لفظي أو معنوي) أي: لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له إما لفظي أو معنوي، فالاحتمال الأول: له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الأصل، فإن فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني؛ فإن فيه تقديم المفعول على العامل أيضاً، والاحتمال الثاني: له وجه معنوي وهو دلالة حيثئذ على لزوم الألف على المتكلم قصداً، فيكون مؤدياً لمعنى

لأنه من حيث هو منصوب^(١) عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو^(٢) محتمل^(٣) الجملة^(٤). فالموكّد - اسم مفعول - من حيث اعتبار وصف^(٥) الاحتمال فيه يغيّر المؤكّد^(٦) - اسم فاعل - من حيث إنه^(٧) منصوب^(٨) عليه بالمصدر^(٩). ويَحْتَمَلُ^(١٠) أن يكون المراد: أنه تأكيد لأجل^(١١) غيره، ليندفع الاحتمال، وعلى هذا^(١٢) ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه^(١٣) أنه^(١٤) تأكيد لأجل نفسه^(١٥)، ليتكرر^(١٦) ويتقرر حتى يحسن^(١٧)

(١) أي: مقطوع بواحد من الاحتمالين. (٢) نفسه. (٣) أي: نفس المصدر وهو حقاً. (٤) وهو حق قيام زيد. (٥) وهو القيام. (٦) يعني: حقاً في اللفظ. (٧) موكّد اسم فاعل. (٨) أي: مصرح عليه. (٩) بأن يقال حقاً. (١٠) هذا جواب الثاني. (١١) واللام للتقليل على حذف المضاف أي لأجل دفع احتمال الغير ليفيد أنه غير مقصود. (١٢) أي: الاحتمال. (١٣) لتحصيل نفسه. (١٤) مفعول مطلق. (١٥) قلنا هذا هو الحق. (١٦) في الذهن. (١٧) أي: يحصل.

ملخصه: أن المؤكّد لغيره في الحقيقة موكّد لنفسه وإلا فليس بموكّد؛ وذلك أن جميع الأمثلة الموردة للتأكيد لغيره إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول فالتقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع، فالحقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقاً مطابقاً للخارج، وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ؛ إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل؛ أي: لا يتمتع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً فظهر أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي أن يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها، فإذا ثبت هذا فنقول إنما قيل: لمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنص غير المحتمل فلذلك قيل موكّد لغيره انتهى. (قوله: من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر) وهذا مبني على أن المؤكّد والمؤكّد المفهوم دون اللفظ، لكن الأنسب بالفرن جعلهما اللفظين، وقيل عليه أن معنى المفعول المطلق كما أنه ليس منصوباً عليه في الجملة كذلك ليس منصوباً عليه بلفظ المصدر؛ لأن المصدر أيضاً محتمل للصدق والكذب، وأجيب بأن دعوى كونه منصوباً عليه بلفظ المصدر ادعاء والمراد كونه كالمنصوب عليه بلفظ المصدر لما فيه من التأكيد فافهم^(١) (فتح الله). وقوله: يغيّر المؤكّد اسم فاعل؛ إذ المحكم يغيّر المحتمل وإن اتحدا مراداً. (قوله: ويحتمل

مضمون المفرد؛ أعني: الفعل وفي مسألتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية. (قال، ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احتراز به عما إذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره؛ نحو: القهقري في رجع القهقري، فإن الرجوع يحتمل القهقري وغيره، وهو مضمون مفرد. (قوله، من حق يحق إذا ثبت) يجوز أيضاً أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه وكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك؛ فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف؛ أي: قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضي من أن جميع الأمثلة الموردة للموكّد بغيره إما صريح القول أو ما في معنى القول قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾، ونحو: لا فعلته البتة؛ أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث أجزم به ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر، وكذا قولهم: أفعله البتة؛ أي: جزمت بأن أفعله وقطعت به قطعة قابلية؛ بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الأصل للمهد؛ أي: القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول: التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت بياناً للنوع، فالحقول، الناصب

عامل المفعول المطلق قصداً فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائباً منابه بخلاف الاحتمال الأول، فإن مدلوله حينئذ ثبوت الألف للمقر له مقيداً بكونه على المتكلم فتكون دلالة على معنى اعترفت تبعاً. (قوله: ومن هذا التقييل الخ) أشار إلى أن المؤكّد لنفسه وإن كثر فيه النكرة يجيء معرفة أيضاً كما أن المؤكّد لغيره بالعكس. (قوله: لأنه دعاء إلى الصلاة)؛ لأن الله أكبر أول أذان الصلاة فهو دعاء إلى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق. (قوله: عاملة الخ) فلا يكون من المنصوب اللازم إضمار عاملة. (قوله: هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه سمى الأول تأكيد الخاص والثاني تأكيد العام؛ ولذلك زاد المصنف رحمه الله لفظ يسمى تنبيهاً على كون التسمية في الاستقبال بالنظر إلى ما قيل؛ أعني: ذات القسمين؛ إذ لا يصح إرادة الاستقبال بالنظر إلى زمان المتكلم. (قوله: كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه) مع تفايرهما في اللفظ فتسمية المؤكّد لنفسه على القسم الأول لا يحتاج إلى تأويل كما ذهب إليه شارح التسهيل حيث قال: سمى الأول موكّداً لنفسه؛ لأنه

بمنزلة تكرر الجملة فكأنه نفس الجملة. (قوله: أعني: الفعل) بدون الفاعل؛ لأن الفعل يدل وحده على

(١) إشارة إلى ما يقال أن المراد بكونه منصوباً بلفظ المصدر كونه مصرحاً به وهذا لا يقتضي عدم احتمال الكذب في المفعول المطلق.

التقابل^(١). «وَمِنْهَا»^(٢) مَا^(٣) وَقَعَ^(٤) مُثْنًى^(٥)، أي: على صيغة التثنية وإن لم^(٦) يكن للتثنية بل^(٧) للتكرير والتكثير، ولا^(٨) بد في تسميم هذه القاعدة من قيد الإضافة^(٩)، أي: مثنى مضافاً إلى الفاعل^(١٠) أو المفعول^(١١) لثلاث^(١٢) يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرُ كَرَّتَيْنِ﴾^(١٣)، أي: رجعا^(١٤) مكرراً كثيراً^(١٥)، وفي جعل^(١٦) المثالين من تنمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف^(١٧). «مِثْلُ لَبَيْكَ» أصله:

(١) أي: التضاد. (٢) عطف على القريب أو البعيد. (٣) يميز موضع. (٤) مفعول مطلق. (٥) حال. (٦) أي المراد من تلك الصيغة التثنية. (٧) مراد. (٨) جواب لسؤال مقدر تقديره غير خفي على الزكي. (٩) الإضافة بيانية، لأن الاستعمال ورد هكذا. (١٠) أي فاعل الفعل. (١١) كذا لبيك. (١٢) علة للزوم قيد الإضافة. (١٣) مفعول مطلق من قبيل قدمت جلوساً. (١٤) «ارجع البصر». (١٥) متتابعاً. (١٦) خبر لنوع. (١٧) مبتدأ مؤخر.

وَمِنْهَا^(١) مَا وَقَعَ مُثْنًى مِثْلُ، لَبَيْكَ

(١) أي: من المواضع التي يجب حذف فعل الناصب للمفعول المطلق قياساً موضع ما وقع المفعول المطلق مثنى آه.

مدلول الجملة المتقدمة: لأن المتكلم إذا تكلم بجملة فهي مقولة. (قال، ويسمى) هذا أيضاً من المتأخرين. (قوله، ويحتمل) إليه ذهب المصنف وزيّف لفوات حسن التقابل: لأن اللام في تأكيداً لنفسه للصلة لا للأجل اللهم إلا أن يصرف الكلام من الظاهر وتجعل للأجل كما قال قدس سره: وعلى هذا ينبغي إلى آخره. (قوله، أصله ألب) لا ألبى من التلبية؛ لأنها مأخوذة من لبيك.

الضرب والزمان. (قوله: مضمون الجملة الاسمية) بكما لا مضمون أحد جزئها. (قوله: وهو مضمون المفرد) أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل. (قوله: من حق الأمر) بنصب الأمر؛ أي: من حق المتعدي. (قوله: يعني تحقّقه) في القاموس: والأمر تحقّقه وتيقّنه، فقوله: وكان على يقين عطف التفسير لتحقّقه والضمير أن راجعان إلى فاعل حق الأمر. (قوله: فإنه من محتملات الجملة) إذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله: كما أن الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث؛ لأن الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها، فيصح أن يقال: إن حقاً مؤكداً لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فإنه ليس مدلول الجملة وضعاً، ولذا سمو كون المتكلم عالمياً بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم إلا أن يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون أيضاً. (قوله: قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَكَ آتَيْنَاهُ﴾) مثال لما هو صريح القول؛ أي: قلته قول الحق. (قوله: ونحو: لا فعلته البتة) مثال ما هو في معنى القول، والبيت والبتة مصدر بتت الأمر قطعته، في المنهل: البتة بوصل الهمزة على القياس، وحكى صاحب اللباب: أن القطع فيها مسموع، بل ادعى شارحه أنه المسموع، ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما. (قوله: قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة. (قوله: ثم يبدؤني) في الصحاح بدا له في الأمر بداء ممدود؛ أي: نشأ له فيه رأي وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد إن لم يعلم. (قوله: بل هو قطعة واحدة) الأولى تركه.

أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره) هذا الاحتمال ذكره المصنف، وحاصله: أن اللام ليس صلة للتأكيد حتى يحتاج إلى التكلفات المذكورة، بل للتعليل فالمعنى حينئذ أن حقاً تأكيد لأجل أن يندفع الغير وهو احتمال الآخر؛ أعني: الباطل، ورده الفاضل الرضي بفوت حسن المقابلة بينه وبين ما سبق، فأجاب الشارح بحمل ما سبق عليه حيث قال: وعلى هذا ينبغي الخ. (قوله: أي: على صيغة التثنية) أي: على صورته، وليس بها لعدم كون المقصود منه عدد الاثنین هذا إشارة إلى دفع انتقاض القاعدة بمثل: ضربت ضربين وأمثاله، وحاصل الدفع: أن ليس المراد بالمثنى ما كان مثنى لفظاً ومعنى، بل المثنى صورة فقط بأن يكون المراد به التكثير والتكرير مجازاً فلا تنتقض بما ذكر لكن يرد بعد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرُ كَرَّتَيْنِ﴾، فلذا قال: ولا بد في تسميم الخ، لا يقال لا حاجة في التسميم إلى قيد الإضافة؛ لأن كرّتين في الآية ليس مفعولاً مطلقاً حقيقة، بل صفة مفعول مطلق هو رجعتين، لانا نقول أن المصنف صرح شرحه أن المراد بالمفعول ههنا أعم من أن يكون حقيقة أو مجازاً (ظهيره). (قوله: لئلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرُ كَرَّتَيْنِ﴾) منصوب على المصدرية للفعل السابق، فإنه بمعنى: ارجع البصر رجعتين كرّتين؛ أي: آخرين وليس المراد رجعتين اثنتين، بل المراد أن يكرر النظر إلى السماوات مراراً كثيرة، وقال العصام: ويمكن دفع ألا يراد المذكور بأن مراده كونه للتكثير فقط وكرّتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره، ثم إن جعل هذا القسم سماعياً أحق من جملة قياسياً؛ إذ المثنى الذي لا يكون إلا للتكثير، بل ما يكون للتكثير سماعي صرحوا به، ومن ثم قال نجم الدين: وهذا النوع سماعي من جهة أن هذا المعنى على خلاف القياس ولا يقاس عليه ما لم يسمع، وقياسي من جهة أن كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوباً من غير أن يحتاج إلى سماع انتهى، وإنما وجب الحذف ههنا؛ لأنه أغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيراً سيراً، وقوله: تكلف؛ إذ الشائع تسميم التعريف بدون المثال، ولكن اختار هذا الجمل^(١) المدقق العصام فقال: فنقول قوله: مثل لبيك

(١) أي: جعل المثال من تمام التعريف.

أَلْبَ لَكَ الْبَابَيْنِ، أَي: ^(١) أَقِيمْ لخدمتك وامثال ^(٢) أَمْرِكَ ^(٣)، وَلَا أَبْرَحْ ^(٤) عَنْ مَكَانِي إِقَامَةً ^(٥) كَثِيرَةً مُتَالِيَةً ^(٦)، فَحَذَفَ الْفِعْلَ ^(٧) وَأَقِيمَ الْمَصْدَرَ مَقَامَهُ ^(٨) وَرَدَّ إِلَى الثَّلَاثِي بِحَذَفِ زَوَائِدِهِ ^(٩)، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ^(١٠) مِنَ الْمَفْعُولِ ^(١١)، وَأَضْيَفَ ^(١٢) الْمَصْدَرَ إِلَيْهِ، فَصَارَ (لَبَّيْكَ). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ^(١٣) مِنْ ^(١٤) (لَبَّ بِالْمَكَانِ ^(١٥)) بِمَعْنَى: أَلَبَّ ^(١٦)، فَلَا يَكُونُ ^(١٧) مَحْذُوفَ الزَوَائِدِ ^(١٨) «وَا» عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ «سَعْدَيْكَ» أَي: أَسْعَدَكَ إِسْعَاداً ^(١٩) بَعْدَ إِسْعَادٍ. بِمَعْنَى أَعَيْتُكَ، إِلَّا ^(٢٠) أَنْ (أَسْعَدَ) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ^(٢١) بِخِلَافِ (أَلَبَّ) فَإِنَّهُ ^(٢٢) يَتَعَدَّى بِاللَّامِ. «الْمَفْعُولُ بِهِ» ^(٢٣) «هُوَ مَا وَقَعَ» ^(٢٤)

(١) معنى أَلَبَّ. (٢) أي: قبول وانقياد. (٣) أي: مأمورك. (٤) أي: لا أزل. (٥) مفعول أقيم. (٦) والتثنية للتكرير المعنى هذا. (٧) أي: ألب مع فاعله وجوباً في كلامهم المحبب. (٨) أي: فعل المحذوف. (٩) وهو الهزءة والف المصدر. (١٠) وهو اللام. (١١) وهو لك. (١٢) بعد الحذف. (١٣) أي: ليك. (١٤) مأخوذ. (١٥) أي: قام. (١٦) أي: أقام به. (١٧) ليك. (١٨) إذ لب ثلاثي. (١٩) والمصدر في هذا الباب سماه وإن كان المحذوف قياساً. (٢٠) استثناء من قوله وحل هذا القياس. (٢١) مثل أسعدك وألب لك. (٢٢) لازم. (٢٣) من أنواع المنصوبات. (٢٤) عبارة عن اللغات.

وَسَعْدَيْكَ. الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ: مَا ^(١) وَقَعَ

(١) أي: اسم ما وتركب الاسم هنا للاختصار أو الاكتفاء بما سبق.

(قوله: فحذف الفعل) إلى آخره كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله. (قوله: ويجوز) قيل: أصله لباً، وهو مفرد أضيف إلى الضمير فقلب ألفه ياء كلدى وليس بشيء لبقاء يائه مضافاً إلى المظهر. (قال: المفعول به) قال المصنف: إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به ولك أن تقول أيضاً: لأنه

(قوله: في الأصل) أي: أصل الوضع، وأما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس. (قوله: مفعولاً به لقلت) بياناً للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ، والصواب: ما في شرح الرضي ومفعولاً به لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع. (قوله: فالتقول الناصب) أي: المقول الذي ينصب حقاً مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه، فيكون حذفه واجباً. (قوله: فهي مقولة) أي: الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولاً التزامياً للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها. (قوله: لا أنبئ) على صيغة المتكلم من التفعيل. (قوله: لأنها مأخوذة الخ) في الرضي، وأما في قولهم: لبي يلبى فهو مشتق من لبيك؛ لأن معنى لبي قال: لبيك كما في معنى سبح قال: سبحان الله. (قوله: كل ذلك) أي: من حذف الفعل وحذف الزوائد والإضافة إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. (قوله: وهو مفرد) أي: ليس بمثنى، وإليه ذهب إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. (قوله: وهو مفرد) أي: ليس بمثنى وإليه ذهب يونس. (قوله: لبقاء يائه مضافاً إلى المضممر) فلو كان مفرداً لعاد إلى الألف كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُوراً

فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسُوراً

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل، والمعنى دعوت

مسوراً لما نابني؛ أي: أصابني من الحاجة فلباني

فأجابني، ثم قال: فلبى؛ أي: أقيم في إطاعته إقامة

وسعديك منصوب صفة لمثنى؛ أي: ما وقع مثني مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير؛ أي: وفي الإضافة إلى المفعول ويؤيد كون المراد التقييد دون التمثيل أن معرفة المثنى لا تحتاج إلى التوضيح هذا. (قال المصنف: مثل لبيك) مثني عند سيبويه ومفرد عند يونس وأصله؛ أي: على الأول ليين سقط النون بالإضافة من لبَّ بالمكان وألبَّ أقام؛ أي: أقيم في مكاني بطاعتك ولا أبرح عنه، وقالوا: أصله البابين فصار ليين بحذف ^(١) الزوائد كما في سعديك، فإنه في الأصل أسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في لبيك بعد مجيء لبَّ كما عرفت، والأظهر أن يقال: الحذف في سعديك للازدواج بين لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج. (قوله: فحذف الفعل) أي: وجوباً؛ لأن تثنية المصدر تقوم مقامه، أو ليفرغ المجيب بالسرعة عن التلبية، وقوله: من لبَّ بالمكان؛ أي: من الباب الأول فيكون الثلاثي وباب الأفعال في هذه المادة بمعنى واحد كما أشير آنفاً. (قوله: إلا أن أسعد الخ) استثناء من قوله: وعلى هذا القياس سعديك، وإشارة إلى الفرق بينهما من هذا الوجه قال بعض الأفاضل: إذا فرغت من معرفة أقيسه المصنف فاستمع ثلاثة أقيسة أخرى فتكون تلك عشرة، الأول: كل مصدر كان في الأصل صوتاً؛ نحو: آهأ؛ أي: توجعاً، وواهأ؛ أي: طيباً، فيقدر للجميع أفعال بمعناها، الثاني: كل ما كان توبيخاً مع استفهام أو بدونه كقوله:

حَمُولاً وَاهْمَالاً وَغَيْرِكَ مَوْلِع

بتشبيبت أسباب السَّيَادَةِ وَالْمَجْدِ

الثالث: كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيداً للمعطوف عليه كقول المجيب: نعم ونعمة عين؛ أي: أنعم وأقر عينك إنعاماً (قال المصنف: المفعول به) أي: ومنه المفعول به فحذف منه اختصاراً لانسحاق الذهن إليه ولا ضمير في المفعول به وضميره المجرور إلى اللام، وكذا في أخواته،

(١) كما قالوا: في رويد أن أصله أرواداً فحذف حذف ترخيم.

أي: هو اسم^(١) ما وقع «عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ» ولم يذكره^(٢) اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق. والمراد بوقوع الفاعل عليه^(٣): تعلقه^(٤) به^(٥) بلا واسطة حرف جر، فإنهم^(٦) يقولون في: (صَرَبْتُ زَيْدًا) إن الضرب واقع على زيد^(٧)، ولا يقولون^(٨) في: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) إن المرور واقع عليه^(٩)، بل متلبس^(١٠) به، فخرج به^(١١) المفاعيل الثلاثة الباقية^(١٢). فإنه^(١٣) لا يقال^(١٤) في واحد منها: إن الفعل^(١٥) واقع عليه، بل فيه^(١٦)، أو له^(١٧)، أو معه^(١٨)، والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته^(١٩).

(١) إشارة إلى أن ما خبر بحذف المضاف. (٢) مصنف. (٣) أي: على المفعول. (٤) نفيًا وإثباتًا. (٥) أي: بالمفعول به أولاً فخرج الحال والتمييز والمستثنى. لارى. (٦) أي: أهل اللغة. (٧) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعول به. (٨) أبواب اللغة. (٩) أي: على زيد لكونه بواسطة. (١٠) أي: ملصق بناء. (١١) أي: بما وقع عليه فعل الفاعل. (١٢) المفعول فيه وله ومعه. (١٣) شأن. (١٤) أي: أهل اللغة. (١٥) أي: الصادر من الفاعل. (١٦) يقال. (١٧) يقال. (١٨) يقال. (١٩) أي: المفعول به إضافته إلى الفاعل.

عَلَيْهِ^(١) فِعْلُ^(٢) الْفَاعِلِ

(١) أي: على ذلك. (٢) الاسم.

أنزل الفعل به أو ألصق به، وقيل: لأنه سبب لوجود الفعل، لأن المحل من أسباب وجود الحال. (قوله: ولم يذكره) أي: الاسم، ولك أن تقول: لا حاجة إليه؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكر، وفيه مناقشة؛ لأن أسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة، بل من صفات

وأكون كالشيء الذي يبيده؛ أي: أكون تحت تصرفه وحكمه، وبمضهم يكتبون قلبى الأولى بالألف دفعاً للالتباس، بالثانية التي هي مصدر وإن كان القياس بالياء.

(المفعول به) (قوله: إنما سمي به الخ) أي: إنما سمي هذا المتعلق بهذا الاسم؛ لأن معناه لغة الذي فعل به على أن الجار فيه صلة الفعل يقال: فعلت به فعلاً قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكَ مَا يَقُولُ وَلَا يُحِثُّ﴾ والضمير راجع إلى الموصول مرفوع محلاً بأنه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق الفعل به، والترديد بالنظر إلى أن الوقوع المأخوذ في تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسي عليه على ما قيل: المراد ما وقع عليه، أو ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيداً أو أوجدت ضرباً وأحدثت فعلاً، أو بمعنى التعلق الممنوي على ما اختاره المصنف رحمه الله، وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال: يعني: أن الباء للسببية فيتعلق بالفعل أو للصلة فيتعلق بما في ضمنه من معنى التعلق، فقد خفي عليه مراد المصنف رحمه الله، كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة المتعلق المضمن، فلا بد من اعتبار إسناد لفظ المفعول إلى مصدره؛ أي: أوقع الفعل متعلقاً به على طريقته، وقد جيل بينَ المَعْرِ والنُّزْوَانِ =، فلا يكون أو تعلق به مقابلاً لا وقع به بل مندرجاً تحته فالواجب أن يقال: أوقع الفعل به أو تعلقاً به. (قوله: أوقع الفعل به) أي: الأساس ويقع به السوء وأوقعته به أنزلته به، فالإيقاع يتمدى بالباء كما يتمدى بعلى كالإنزال فما ذكره المحشي رحمه الله بقوله: ولك أن تقول: ليس مغايراً لما ذكره المصنف

ومن قال أن الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل - أي: الذي فعل به - ففيه أن الواجب حينئذ المفعول هو به؛ لأن مسنده صفة جرت على غير من هي له ويتجه على كون الضمير المجرور إلى اللام أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام مع أنه يستعمل مفعول به بلا نكير فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف؛ أي: شيء مفعول به واللام ليس موصولاً؛ لعدم قصد الحدوث بالصفة (عصام)، وإنما قدمه على البواقي؛ لأنه أقرب إلى الفعل بالنسبة إليها إذ الفعل المتعدي له طرفان؛ طرف القيام وهو الفاعل، وطرف الوقوع وهو المفعول به. (قال المصنف: وهو ما وقع) أي: بحسب العبارة، وفي الهندي حقيقة أو عبارة، فيدخل ضرب زيد عمراً مع كذبه، وما ضرب زيد عمراً؛ لأن العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو، وإلا لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع، ثم إنه لا يصح تفسير مطلق^(١) المفعول به بقوله: ما وقع الخ؛ إذ لا يقال في عرف اللغة: وقع الجلوس على الدار، ولا أنه وقع المرور على زيد، ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول؛ لأن ما بواسطة الحرف وإن لم يكن من المنصوبات لفظاً لكنه محلاً؛ إذ التحوي يبحث عن النصب المحلي أيضاً ولا يصح جعله تفسيراً لما بدون حرف الجر بناء على أن المطلق ينصرف إليه كما ذكره الرضي؛ لأن ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في ذهب بزيد، اللهم إلا أن يلتزم أنه مفعول بلا واسطة الحرف، فإن حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الإذهاب فزيد مفعول الإذهاب بلا واسطة (عصام)؛ أي: لأن الباء للتعدي كما في: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، بخلاف الباء في: مررت بزيد؛ فإنه للإلصاق. (قوله: وقع عليه فعل الفاعل) أضاف الفعل إلى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفو إسناد الوقوع إليه عن التجوز، ويسلم شمول التعريف بمفعول غير الفعل الاصطلاحي عن التكلف، وليفيد عموم الفعل؛ إذ التقيد للشيء بما يعم جنسه يفيد العموم نحو: ﴿وَلَا تَلْمِزْ يَلِيزُ يَمْنَانِي﴾، ولا فعل يخلو عن فاعل يقع عليه الفعل أي فعل كان محذوف الفاعل أو ملفوظه؛

(١) أي: بحرف أولاً.

مدلولاتها التضمنية. (قوله: والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفيًا أو إثباتًا، والمراد تعلقه به أو لا، فخرج الحال والتمييز والمستثنى، قال المصنف: المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولا يخفى أن خروج الثلاثة ظاهر لا يقال: يتنفس التعريف بمعمرو في اشتراك زيد وعمرو؛ لأن نسبة الاشتراك إليهما إسناد والإسناد لا يسمى تعلقًا، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل، وعمرو فاعل حقيقة، وإن لم يسم فاعلاً لفظاً، وأما قولك: ضارب زيد عمراً فليس معمرو مما قصد جهة فاعليته، بل قصد جهة مفعوليته؛ أعني: تعلق الفعل به من حيث الوقوع. (قوله: ولا يقولون في مروت يزيد الخ) لا يقال: لا يصح إخراجهم؛ لأنه مفعول به؛ لأننا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المطلق، وقد صرح بذلك الشيخ الرضي.

نحو: ضَرَبَ زيد (عصام). (قوله: تعلقه به بلا واسطة) أي: تعلق الفعل بنفسه بشيء يتوقف تعقل الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحسي فلا يرد؛ نحو: أفعال القلوب؛ لأنه لا وقوع لها على شيء، وقوله: ولا يقولون الخ؛ أي: لا يقول أهل اللغة في مروت يزيد الخ، وإنما صح إخراجهم مع أنه مفعول به؛ لأنه ليس مفعولاً به على الإطلاق في اصطلاحهم، بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق كما عرفت. (قوله: فخرج به الخ) تفريع على قوله: والمراد بالوقوع التعلق بلا واسطة، وأما مثل: ﴿لِلزُّبْيَا سَبْرُوتٌ﴾ من المفاعيل التي دخل عليها لام التقوية فيدخل في التعريف؛ لأن اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر مثل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وقوله: والمفعول المطلق؛ أي: خرج هو أيضاً بما يفهم من مغايرته للفعل؛ أي: بالذات سواء كان بحسب اللفظ أيضاً أو لا؛ نحو: كرهت كراهتي أقول خروجه من قوله: ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر؛ لأنه عين فعل الفاعل فلا يحتاج إلى التكلف المذكور، وكتب على قوله: والمفعول المطلق عين فعله ما

رحمه الله، فالصواب تركه ولعله فهم أن المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقاً بالإنزال أو الإلصاق. (قوله: وقيل: لأنه سبب الخ) أي: قيل إنما سمي به؛ لأن هذا المتعلق سبب لوجود الفعل؛ لأنه محل له، والمحل من أسباب وجود الحال. (قوله: بل من صفات مدلولاتها التضمنية) هذا مبني على كون الاستفهام والشرط مدلولاً تضمنياً لتلك الأسماء، ويؤيده تسميتها بالأسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار أن تمام مدلولاتها ليس معنى في غيرها، بل بعضها في ذاتها وبعضه في غيرها ولخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضي في تعريف الاسم، وأما على ما قيل: إن الاستفهام والشرط عارض لها كما نقل عن سيبويه: إن حرفي الاستفهام والشرط؛ أعني: الهمزة وإن حذفنا وجوباً قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الأصل أيهم ضربت، وإن أيهم ضربت ثم تضمن: أي: معنى الاستفهام والشرط، والمعنيان عارضان فيه، وإن كانا لازمين فلا اعتراض أصلاً. (قوله: تعلقه به) أي: وصول المعنى الحدتي إليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسي كضربت زيداً وقتلت عمراً أو لا نحو: خاطبته وكلمته وشافهته. (قوله: تعلقه به أولاً) أي: لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشيء آخر لولاه لم يتعلق به. (قوله: فخرج الحال الخ)؛ لأن الفعل إنما يتعلق بواسطة أنه مبين لهيئة فاعله، أو مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدتي صفة شيء إليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة أنه رافع لإبهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به، وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره أصلاً، وما قيل: إن تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً قائماً ضربته في حال القيام فليس بشيء؛ إذ لو كان مجرد التعبير كافياً في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً أوقعت الضرب على زيد، وكذا ما قيل: إن خروج المستثنى والتمييز؛ لأنه لم يتعلق الفعل بهما إذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح إطلاق المفعول والمتعلق عليهما. (قوله: بما لا يعقل إلا به) بناء على أن النسبة إلى المفعول به مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي كالنسبة إلى الفاعل. (قوله: ظاهر)؛ إذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة، وإن لم يكن تحققه بدون المفعول فيه. (قوله: لا يقال ينتفض الخ) أي: ينتفض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله، وأما على ما قاله الشارح رحمه الله فلا انتفاض؛ لأن تعلق اشتراك زيد بمعمرو بواسطة حرف العطف، ولذا قال: بلا واسطة حرف، ولم يقل حرف الجر، وما قيل: من أنه خارج بما تقرر من أن المعترف في جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشيء؛ لأن قيد الأصالة المعتبر في جميع التعريفات إنما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه، ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر، وفيما نحن فيه من هذا القبيل فإن عمراً تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به؛ لأن الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه. (قوله: لأن نسبة الخ) تلميح للنفي لا لينتقض. (قوله: لا يسمى تعلقاً) أي: لا يطلق على الإسناد اصطلاحاً. (قوله: وأما قولك الخ) دفع لما لا يرد على إرادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بأنه يلزم خروج عمر، وفي ضارب زيد عمراً عن المفعول لكونه فاعلاً حقيقة؛ لأن المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول، وحاصل الدفع: أن عمراً في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته، بل جهة مفعوليته وإن كان له حقيقة جهة الفاعلية أيضاً. (قوله: مطلقاً) أي: غير مقيد بقيد. (قوله: في اصطلاحهم) خلافاً لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة.

لفعل الفاعل، فإن^(١) المفعول المطلق عين^(٢) فعله. والمراد بفعل الفاعل: فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل^(٣) حقيقة^(٤) أو حكماً^(٥)، فخرج^(٦) به^(٧) مثل: (زَيْدٌ)^(٨) في (ضُرِبَ زَيْدٌ) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله^(٩)، ولا يُشكَلُ^(١٠) بمثل: أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً^(١١)، فإنه^(١٢) يصدق على (دِرْهَمًا)^(١٣) أنه^(١٤) واقع عليه^(١٥) فعل الفاعل^(١٦) الحكمي المعتبر إسناده الفعل إليه، فإن^(١٧) مفعول ما لم يسم فاعله في^(١٨) حكم الفاعل^(١٩). وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر^(٢٠) الفاعل، فلا يرد^(٢١) أنه^(٢٢) لو قال^(٢٣): ما^(٢٤) وقع عليه الفعل، لكان^(٢٥) أخصر. نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)^(٢٦) فإن^(٢٧) (زَيْدًا) وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل^(٢٨) اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم. وَقَدْ^(٢٩) يَتَقَدَّمُ المفعول به «عَلَى» الفعل^(٣٠) العامل^(٣١) فيه، لقوة^(٣٢) الفعل في العمل فيعمل فيه^(٣٣) متقدماً ومتأخراً^(٣٤)، إمّا جوازاً^(٣٥) مثل: (اللَّهُ أَغْبَدُ) و(وَجْهَ الْحَبِيبِ أَتَمَّتِي) وإمّا وجوباً^(٣٦) فيما^(٣٧) تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: (مَنْ رَأَيْتَ؟) و: (مَنْ تُكْرِمُ)^(٣٨) يُكْرِمُكَ^(٣٩) هذا إذا^(٤٠) لم يكن مانع من التقديم كوقوعه^(٤١) في حيِّز^(٤٢) (أَنْ)^(٤٣)

(١) حلة المغيرة. (٢) خبر إن. (٣) لأنه حاصل بالمصدر. (٤) نحو: ضربت زيداً. (٥) مثل أعطى زيد درهماً. (٦) إذا كان الأمر كذلك. (٧) أي: بقوله فعل الفاعل. (٨) من كونه مفعولاً به. (٩) المخلوف. (١٠) أي: الحد. (١١) والأسل أعطى عمرو زيداً درهماً. (١٢) شأن. (١٣) باعتبار الأخذ من زيد. (١٤) فاعل يصدق. (١٥) فأخذ به درهم. (١٦) أي: أخذ به زيد حكمي (١٧) حلة يصدق. (١٨) خبر إن. (١٩) في باب الإطاء. (٢٠) لأن خبر في به مفعول ما لم يسم فاعله. (٢١) عليه. (٢٢) شأن. (٢٣) مصنف. (٢٤) كما قاله الهندي. (٢٥) مقال في ما وقد. (٢٦) حلة التمثيل. (٢٧) فاعل وقع. (٢٨) استئناف أو اعتراض أو عطف على اعتبار أي: لا يتقدم. (٢٩) وقد للتحقيق مع التمثيل. (٣٠) متعلق يتقدم. (٣١) صفة الفعل. (٣٢) حلة التقديم. (٣٣) أي: في المفعول به. (٣٤) عطف على الأول على خلاف الأصل. (٣٥) أن يتقدم عليه تقدماً جوازاً أي: جائز تخصيصاً. (٣٦) أي: تقدماً واجباً. (٣٧) أي: المفعول به. (٣٨) فعل الشرط. (٣٩) جزاءه. (٤٠) أي: تقدم المفعول به على الفعل جوازاً أو وجوباً. (٤١) أي: المفعول به. (٤٢) أي: تحت إن. (٤٣) أي: المصدر.

نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا^(١) وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفعل

(١) وإن زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

(قوله، فإن المفعول المطلق عين فعله) فيه تأمل. (قوله، فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة إخراجها تأمل. (قوله، فلا يرد) لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به لكنه مرفوع.

(قوله، فيه تأمل) لعله إشارة إلى ما سبق من أن المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير وإلى ما نقله عن السيد قدس سره من أنهم لم يفرقوا بين الأثر والتأثير، ولذا جعلوه بمعناه. (قوله، لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ) الظاهر: أن يكتفي على قوله: في صحة إخراجها تأمل، ولعله إنما زاد اهتماماً بما شأنه الخروج؛ لأن المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل، ذكر في بعض الشروح أن المصنف رحمه الله قال في أمالي الكافية: لو اقتصر على قولهم: ما يقع عليه الفعل لكان أولى، وما يتوهم من أن ذكر الفاعل ههنا يفيد إخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين: أحدهما: أن مفعول ما لم يسم فاعله ما وقع عليه فعل الفاعل؛ لأن قولك: ضرب زيد معلوم أنك أردت فعل فاعل، وإنما حذفته بوجه من الوجوه المسوقة لحذفه فقد اشتركا جميعاً في أنهما وقع عليهما فعل الفاعل،

نصه: أن المراد بالعينية ما بحسب الذات في نظر المتكلم وهي مفقودة في كرهت كراحتي؛ إذ ليس في نظر المتكلم به العينية الذاتية، بل المغيرة الاعتبارية. (قوله: فعل اعتبر إسناده) أعم من أن يكون الإسناد إيجاباً أو سلباً كما أن الوقوع والتعلق كذلك، ثم الإسناد إلى ما هو فاعله بأن يكون الفعل مبنياً للفاعل، فإنه يعتبر إسناده إلى الفاعل سواء أسند إليه بالفعل بأن يذكر الفاعل المسند إليه في العبارة أو لم يذكر مثل: أعجبنى ضرب عمراً، فإن المصدر المبني للفاعل معتبر إسناده وملحوظ، فلا يرد أن عمراً في هذا المثال مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل فسقط ما قاله العصام من أنه لا فائدة لا اعتبار الاعتبار، وقوله: ولا يشكل؛ أي: على تقدير تعميم الفاعل بمثل: أعطى زيد درهماً بأن درهماً مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل، فإنه يصدق على درهماً الخ، فمثل درهماً داخل في التعريف بلا إشكال. (قوله: ظهر فائدة ذكر الفاعل) وهي التعميم عن الحكمي ليدخل المفعول الثاني الذي جعل نائب فاعل، ولذا ذكر الفاعل فائدة أخرى قد سبق وهي إرادة الفعل اللغوي فتذكر، وقوله: فلا يرد الخ، المورد هو الفاضل الهندي. (قوله: فإن زيداً قد وقع الخ) أي: فصار منصوباً وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن الالتباس؛ نحو: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ولا يتقاس ذلك، بل مقصور على السماع (سجاعي). (قوله: وقد يتقدم المفعول به الخ) أي: مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل المتعدي لهما وامتناع تقدم الفاعل، فللدفع إيهام امتناع التقدم فيه بناء

(قال: وقد يتقدم المفعول به) وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة أصل الواو؛ فإنها في الأصل للمطف وموضعها أثناء الكلام. (قوله: وأما وجوباً فيما تضمن) وكذا فيما إذا كان معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا آلِيَمَ فَلَا نَهَرٌ ۝﴾. (قوله: كوقوعه في حيز أن) ووقوع فعله مؤكداً بالنون؛ لأن تقديمه دليل في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناظران في الظاهر.

على هذه المشاركة خصّه بالذكر مع أن ما عدا المفعول معه أيضاً يشاركه في التقديم، وفي قوله: على الفعل العامل الخ إشارة إلى أن اللام للعهد وأن المراد بالفعل مطلق العامل، فيدخل فيه شبه الفعل وتخصيص الفعل بالذكر عاداته، لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله؛ نحو: اسم التفضيل والمصدر وكذا إذا كان عامله فعل التعجب. (قوله: إما جوازاً مثل الخ) ولم يفصل المصنف التقدم إلى الجواز والوجوب؛ لأن تقديمه إنما هو لتضمنه ما له صدر الكلام، ومعرفة وجوب تقدم ما يتضمن ذلك مفروغ عنها؛ أي: لسبقها فتذكر، وقوله: في حيز أن بفتح فسكون بأن يكون المفعول بعد الفعل المصدر بأن؛ لأن ما في حيز أن لا يتقدم عليه. (قوله: العامل في المفعول به) ولم يتعرض لحذف المفعول به؛ لأنه علم، جاتزه وواجهه في بحث التنازع، والظاهر أن المراد بالمفعول به أعم مما هو بواسطة حرف الجر؛ إذ الحذف شامل لعامله أيضاً، تقول في السؤال: بمن مررت بزيدا؟ واعلم أنه قد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله وينفسه تقول: مررت زيدا، قال الشاعر:

وإذا اشتراكا لم يخرج ذكر الفاعل أحدهما دون الآخر، والثاني: أن المراد تحديدهما جميعاً؛ ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولاً به على الحقيقة، فلا يستقيم أن يراد لفظ يقصد به إخراج أحدهما مع كونه مراداً، ولذلك يقال: إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول به وجب أن يمدل به عن النصب إلى الرفع وهذا تصريح بأنه مفعولاً به وأن النصب والرفع جائزان يعتوران وهو على حاله من كونه مفعولاً به انتهى، وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشي رحمه الله، لكن في صحة إخراجاه تأمل، وبطلان ما قيل: إن الأرجح الأليق أنه ليس بمفعول قلت: ولو لم يكن ما لم يسم مفاعله داخلاً في المفاعيل لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه والقول بإطلاق المفعول عليه مجازاً باعتبار ما كان مما يأبى عنه مقام التعريف. (قوله: لعل المورد الخ) يدل على ذلك ما نقلناه من أمالي الكافية. (قوله: وكذا فيما إذا كان الخ) لئلا يلزم اتصال أما مع الفاء الجزائية. (قوله: ولم يكن له منصوب سواء) إذ لو كان له منصوب سواء لم يجب تقديمه؛ نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيدا (قوله: لأن تقديمه الخ)؛ لأن عاداتهم تقديم الأهم وإنما قال: في ظاهر الأمر؛ لأن التقديم دليل على كون المقدم أهم بالنسبة إلى ما تأخر من أجزاء الجملة، أما كونه دليلاً على أن الفعل غير مهم فبالنظر إلى الظاهر فيجوز أن يكون الفعل أيضاً مهماً وأهمية المتقدم بالنسبة إلى ما عداه، وما قيل: إنه يجوز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام، فليس بشيء، إما أولاً فلما ذكر في دلائل الإعجاز إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينهني أن يفسر وجه العناية والاهتمام، وإما ثانياً؛ فلأن التخصيص يقتضي أن يكون الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي أن يكون المخاطب متردداً فيه فيتناقض.

نحو: (١) «بِرَّ أَنْ تَكُفَّ» (٢) «لِسَانَكَ». «وَقَدْ» (٣) يُحَذَفُ الْفِعْلُ، العامل في المفعول به. «لِقِيَامٍ» (٤) قَرِينَةٌ «مَقَالِيَّةٌ» (٥) أو حَالِيَّةٌ (٦) «جَوَازاً» (٧) نحو: (زَيْدًا) لَمَنْ قَالَ: (مَنْ أَضْرَبُ؟) (٨) أَي: إَضْرَبَ (٨) زَيْدًا، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال (٩)، ونحو: (مَكَّةَ) (١٠) للمتوجه إليها أي: تُرِيدُ مَكَّةَ (١١)، فحذف الفعل (١٢) للقرينة الحالية «وَوُجُوباً» (١٣) في «أَرْبَعَةِ» (١٤) مَوَاضِعَ، تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب (١٥) الحذف في (بَابِ الْإِغْرَاءِ) (١٦) و(الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ) (١٧) نحو: أَخَاكَ أَخَاكَ، أي: إلْزَمْ بِلْ لِكثْرَةِ مَبَاحِثِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ (١٨). «الأول» من تلك المواضع الأربعة «سماعي» أي: مقصور على السماع، لا يتجاوز

(١) خبر مقدم. (٢) مبتدأ مؤخر. (٣) عطف على جملة قد يتقدم. (٤) أي: وقت حصول قرينة. (٥) أي: لفظة. (٦) أي: معنوية دالة على تعيين المحذوف. (٧) أي: حذفاً جائزاً. (٨) أي: إن شئت أظهرت وإن شئت حذف. (٩) وهو من أضرب. (١٠) مشهورة. (١١) الأولى أنريد مكة بالاستفهام. (١٢) وهو تريد. (١٣) عطف على جوازاً. (١٤) وفي بعض النسخ أربعة أبواب وهو صحيح أيضاً. (١٥) علة ليس. (١٦) من أغربت الكلب محل الصيد أي: أحرصته عليه. (١٧) نحو مررت بزيد المسكين أي: أعني المسكين. (١٨) التعبير بالباب إشارة إلى أنها قياسية.

وَقَدْ يُحَذَفُ (١) الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ (٢)
جَوَازاً نَحْوُ: زَيْدًا لَمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرَبُ؟ (٣)
وَوُجُوباً (٤) فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الْأَوَّلُ سَمَاعِي

(١) فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال نحو قولك: مكة للمتوجه إليها أي أنريد مكة بتقدير أداة الاستفهام فحذف الفعل للقرينة الحالية.
(٢) سواء كانت القرينة مقالية أو حالية. ح.
(٣) أي: أضرب زيداً.
(٤) عطف على قوله جوازاً أي: يحذف الفعل وقت قيام قرينة.

(قوله: تخصيصها بالذكر إلى آخره) ذكر الجمهور أن ذكر العدد لا يقتضي الحصر. (قوله: لوجوب الحذف في باب الإغراء الخ) أضاف قدس سره في الحاشية إلى تعريف الأمور الأربعة بأمثلتها حيث قال: نحو: أخاك أخاك، أي: ألزمه، ونحو: الحمد لله الحميد، ونحو: أتانني زيد الفاسق الخبيث، ونحو:

(قوله: ذكر الجمهور الخ) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله.
(قوله: نحو: أخاك الخ) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولاً عن النداء. (قوله: أي: ألزمه) وما يؤدي معناه (قوله: ونحو: الحمد لله الحميد الخ) فإن هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمّر لا يظهر أصلاً وهو: أعني أو أخص أو أمدح أو أذم أو أترحم على حسب المواضع كلها بمعنى الإنشاء لا الإخبار. (قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا» (١)
كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ
أي: بالديار، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير إن وأن، بل يقتصر فيه على السماع، وذمب الأخفش الأصغر علي بن سليمان إلى أنه يجوز الحذف في غيرهما قياساً بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف؛ نحو: برت القلم السكين؛ أي: بالسكين، وقوله: لقيام قرينة؛ أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف، قال في الألفية:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا (٢) إِنْ عَلِمَا
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا
فقوله: إن علم؛ أي: بقرينة. (قوله: أي: تريد مكة) يعني: أنريد مكة بتقدير أداة الاستفهام، وكقولك لقاصد الضرب زيداً. (قوله: في باب الإغراء) وهو بالمد مصدر أغريت؛ وهو كل مفعول به أغرى بمذلوله وحرض مكرراً، والمراد تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وقال العصام: وليس الإغراء باباً خامساً؛ لأنه سماعي صرح به المصنف في شرح المفصل، ولا المنصوب على المدح الخ، باباً سادساً؛ لأن كلها في الأصل منادى، وقوله: نحو: أخاك، مثال للإغراء خصه لخفائه، قال الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
(قال المصنف: الأول سماعي) أي: لم يستعمل بإظهار فعله في كلامهم، وليس له ضابط يعرف به علة (٣) الوجوب، وذلك - أي: السماعي - في ضروب الأمثال وأمثالها في كثرة الاستعمال، فلا يجوز ذكره لامتناع التغير في الأمثال؛ نحو: أهلاً، وما سيذكر، والبواقي قياسية لها ضوابط يعرف بها وجه الوجوب فمن أمثلة السماعي: من أنت زيداً؛ أي: تذكر زيداً، ومنها عذيرك من فلان؛ أي: أحضر عذيرك لأجل فلان حيث فعلت به ما يكره فإنك معذور بما فعلت به، ومنها أهلك

(١) أي: لم يميلوا. (٢) أي: الفضلة. (٣) أعني: كثرة الاستعمال.

عن أمثلة محدودة^(١) مسموعة بأن^(٢) يقاس عليها أمثلة^(٣) أخرى^(٤)، «نحو: (أمرأ ونفسه^(٥))». أي: اترك أمرأ ونفسه «انتهاؤ خيراً لكم»، أي: انتهوا^(٦) عن التثليث وأقصدوا خيراً^(٧) لكم، وهو التوحيد «وأهلاً^(٨) وسهلاً، أي: أتيت أهلاً، أي: مكاناً مأهولاً معموراً^(٩)، لا خراباً^(١٠)، أو أهلاً^(١١) لا^(١٢) أجنب، ووطئت^(١٣) سهلاً من البلاد، لا حَزْناً.

(١) أي: معينة. (٢) متعلق بلا يتجاوز. (٣) مفعول يقاس. (٤) صفة. أمثلة. (٥) والواو عاطفة لجمي المطف أو مع المصاحبة. (٦) أي: ارجعوا. (٧) وعند الكوفيون حال دون القراءة. (٨) كلاماً مفعول. (٩) عطف تفسير. (١٠) صفة كاشفة. (١١) فيكون أهلاً اسماً جامداً مقابل بالاجنبي. (١٢) أي: ذا قرابة. (١٣) وضمته القوم.

**نَحْوُ: إِمْرَأً وَنَفْسَهُ وَ: «إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ»،
وَ: أَهْلًا^(١) وَسَهْلًا^(٢).**

(١) أي: مكاناً مأهولاً لا معموراً لا خراباً.

(٢) عطف على قوله أهلاً وإنه مثال آخر.

والليل؛ أي: أدرك أهلك مع الليل لا يسبقك الليل في الإدراك، ومنها كليهما وتمراً؛ أي: أريد كليهما وتمراً، أصله أن شخصاً بين يديه سنام وزُبد وتمر، فقال لآخر: أيّ هذين تريد مشيراً إلى السنام والزبد فقال هذا القول، ومنها كل شيء وشتمه حر؛ أي: أفعل كل شيء ولا تفعل شتمه حرّ (رضي وعصام). (قوله: أي: اترك أمرأ ونفسه) أي: مع نفسه والمقصود من هذا الكلام إما الأمر بالهجر عنه، أو بترك الانتقام عنه، أو بترك الإصلاح له؛ لأنه يكفيه عقله فالقرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المقام، وعلة وجوب الحذف كثرة الاستعمال، ولفظ أمرأ هنا بفتح الراء؛ لأن عينه وعين ابنما تابعان للامهما (عصام)، وهذه إحدى اللغات الثلاث فيه، وثانيها: فتح الراء في الأحوال الثلاث، وثالثها: ضمها في الثلاث، وقد يستعمل بدون الهمزة ومنه: «يَوْمَ يَرَى الْكَرْبُ»، وقوله تعالى: «إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ» بعض آية من سورة النساء أولها: «فَقَامُوا بِأَهْلِهِمْ وَوَسْلَاةٍ وَلَا تَقُولُوا لِنَبِيِّكُمْ أَنَا أَنَا اللَّهُ إِلَهُكُمْ وَجَدَّ» والخطاب للنصارى. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) من كل شيء لا من التثليث؛ إذ لا خير فيه أو أتوا خيراً كما قدره سيبويه، والقرينة على تعيين المحذوف هو ذكر ما يؤمر به بعدما ينهى عنه؛ فإنه يتبادر الذهن حيثئذ إلى أن الفعل المقدر هو فعل اقصدوا وأمثاله. (قوله: أي: أتيت أهلاً) ومنه مرحباً أتيت سعة، قيل: أهلاً؛ أي: ذات^(١) أهل، يعني: مكاناً يتأهل فيه، ولا تبقى فرداً وسهلاً؛ أي: أتيت مكاناً سهلاً عليك لم تتألم فيه قدمك؛ إذ السهل من البلاد ضد الجبل، خلاف الحزن بفتح فسكون؛ وهو ما غلظ من الأرض، والقرينة على تعيين المحذوف هنا أيضاً المقام؛ فإنه يستعمل في مقام إظهار الممنونة وتطبيب المسافر عند مجيئه، وقوله: أو أهلاً لا أجنب؛ أي: فاستأنس فلا تستوحش وفي هذا إشارة إلى أنه كما جاز أن يكون أهلاً صفة مكان بتأويل مأهول أو ذات أهل كما أشرنا يجوز أن يكون بمعنى ما يقابل الأجانب جمع الأجني. (قوله: ووطئت سهلاً) من باب علم والوطء كوفتن راء وهذا عطف على قوله: أي: أتيت أهلاً ففيه رمز إلى أنه^(٢) من عطف مثال على مثال لأمثال واحد مثل أمر أو نفسه.

مررت بزيد المسكين. (قال: ونحو: امرأ ونفسه) الواو إما للمطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه، وإما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) أي: مما أنتم فيه، والقرينة على تقدير الفعل أنك إذا نهيت عن شيء ثم جيء بما لا ينهى عنه، بل هو مما يؤمر به انسلق الذهن إلى نحو: أقصد أو آيت، أو ما يفيد هذا المعنى، وليست هذه الضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها، وإنما يجب إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات؛ نحو: حسبك خيراً لك؛ أي: حسبك ما فعلت من هذا الأمر أيت خيراً لك، ووراءك أوسع لك؛ أي: تنح واقصد مكاناً أوسع لك، ومن هذا القبيل عند الزمخشري، وانته أمرأ قاصداً؛ أي: وسطاً، وأما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله إذا عرفت ذلك، فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر، وغاية التوجيه ما قاله

ومعناه الحث على الفرار عن نفسه): لأن عطف نفسه على أمرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل: اترك أمرأ فيفيد الحث على الفرار منه. (قوله: ومعناه الخ) فإنه حينئذ يكون معناه اترك أمرأ مصاحباً مع نفسه لا تتمرض له، فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه. (قوله: أي: مما أنتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على أن خيراً اسم تفضيل كما هو الشائع، والاشتراك في أصل الفعل إما بالفرض أو بالنظر إلى اعتقاد المخاطب، ويجوز أن يكون خيراً مخفف خير فلا يحتاج إلى التقدير. (قوله: وليست هذه) أي: ليست قرينة الحذف. (قوله: إذا ترك الفعل الخ) فإن إلزامهم الترك دليل على عدم جواز الإظهار فيكون الحذف واجباً. (قوله: ومن هذا القبيل) أي: مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال. (قوله: أي وسطاً) فمعنى قاصداً ذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الإفراط والتقريط، قال كلا طرفي قصد الأمور ذميم. (قوله: وأما عند سيبويه فلا) أي: ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال، وما قيل إن قوله تعالى: «إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ» عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض، نص في الرضي وغيره: أن سيبويه أورد «إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ» مما يجب إضماره. (قوله: لعله سمع ذكر

«و» الموضع «الثاني» من تلك المواضع الأربعة: «الْمُنَادَى» وَهُوَ الْمَطْلُوبُ^(١) إِقْبَالُهُ^(٢)، أي: توجهه^(٣) إليك إما بوجهه^(٤) أو بقلبه، كما إذا ناديت مقبلاً^(٥) عليك بوجهه حقيقة^(٦)، مثل: (يَا زَيْدُ) أَوْ حُكْمًا مِثْلُ: (يَا سَمَاءُ)^(٧) وَيَا جِبَالَ^(٨)

(١) أي: الاسم الذي طلب إقباله من قبيل تسمية اللفظ باسم منادٍ والمطابق. وجب. (٢) نائب فاعل المطلوب. (٣) أي: كان ناديت لمن ليس مقبلاً عليك بوجهه. (٤) إن لم يكن متوجهاً. (٥) حال من مفعول ناديت. (٦) تميز لقوله: بوجهه مفعول مطلق بمطلوب. (٧) أنادي ماءك. (٨) أوبي.

وَالثَّانِي^(١): الْمُنَادَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ

(١) أي: والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة المنادى.

العلامة التفتازاني قدس سره من أن ليس لها من حيث أنها قرآن إلا استعمال واحد بالقياس إلى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها، لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف أمر. (قال: وسهلاً) عطف مثال على مثال. (قوله: أو أهلاً لا أجنب) أي: كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجانب جمع الأجانب فتأكد قلت: أتيت أمك وأقاربك. (قوله: وطئت الوطئ: كوفت راء) قال قدس سره في الحاشية: السهل نقيض الجبل، والحزن: ما غلظ من الأرض. (قوله: بوجهه أو بقلبه) فيه أنه يخرج: نحو: يا الله، قيل: نداء تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلاح النداء ولا يخفى أن القول: بأنه غير صالح للنداء بعيد مع أن القول بالتشبيه غير مناسب، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (قوله: مثل: يا سماء ويا جبال الخ) ولك أن تقول: إن نداء هؤلاء من باب التخيل لتشبيهها بمن له صلاح النداء.

فعله) أي: لعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل في قولهم: انته أمراً قاصداً ولم يسمع إظهار ناصب «أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»، وحسبك خيراً لك، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى. (قوله: ذلك) أي: وجوب الحذف إنما يكون إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات. (قوله: غير ظاهر الخ): إذ مبتنى الاستعمال وجوب الحذف وترك إظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في كلامهم لكون المخاطب فيها معيناً: أعني: النصارى. (قوله: وهي بهذا الاعتبار الخ) أي: باعتبار كونها قرآناً لا يجوز ذكر فعلها؛ لأن القرآن يحذف الفعل فصدق أنه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات. (قوله: لا يستدعي الخ): لأنه يستلزم أن يكون كل ما ورد في القرآن محذوفاً مما يجب حذفه لكونه متروكاً في جميع الاستعمالات من حيث إنه قرآن. (قوله: عطف مثال على مثال) بمعنى أنه ليس من قبيل أمراً ونفسه؛ فإنه مثال واحد لما وجب حذفه سماعاً سواء كان الواو للمطف، أو بمعنى مع لكون المحذوف فعلاً واحداً بخلاف قولهم: أهلاً وسهلاً فإنه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى أن الواو فيه من الحكاية لمطف المثال على المثال لكون الواو وارداً في المحكي. (قوله: السهل) بفتح السين وسكون الهاء، وكذا الحزن بالعاء المهملة والزاي.

(بحث المنادى) (قوله: يخرج الخ): إذ لا يتصور

في ذاته تعالى وجه ولا قلب. (قوله: مجاز) ليس من

(قوله: والموضع الثاني من الخ) وهو الأول من أبواب وجوب الحذف قياساً، وإنما وجب حذف الفعل هنا؛ لأن حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا إذا كان حرف النداء ملفوظاً، ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء؛ لثلاثا يلتبس بالإخبار. (قال المصنف: الثاني المنادى) وهو كل مفعول به سمي منادى في الاصطلاح سواء كان لازم النداء في السعة؛ نحو: بالكاع، أو لا، واعلم أن النداء - بضم النون أو كسرهما -: الصوت أو رفع الصوت؛ وذلك لأن ما كان على وزن فعال يجوز فيه الضم والكسر؛ نحو: نباح، وقال السجاعي: النداء بالمد والقصر لغة: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة، وقال أبو البقاء: الدعاء إحضار الغائب وتنبية الحاضر وتوجيه المعترض وتفرغ المشغول وتهيج الفارغ. (قال المصنف: وهو المطلوب إقباله) أي: إقبال مدلوله^(١) وتوجيهه إلى جانب المتكلم المنادي لا يقال في قولك يا زيد لا تقبل نهى عن الإقبال فليس فيه المنادى مطلوب الإقبال؛ لأننا نقول: زيد في المثال مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومنه من الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان. (قوله: إما بوجهه أو بقلبه) الأول: إذا كان النداء للمدبر عن المنادي، والثاني: للمقبل عليه بوجهه وكلمة أو لمنع الخلو، وقوله: مقبلاً مفعول ناديت، وقيل: الإقبال التوجه مطلقاً؛ أي: بوجه أو بقلب أو غيرهما فيتناول لنداء الباري تعالى وغير ذي الأرواح مما ليس بمنادى حقيقة، بل على سبيل التنزيل. (قوله: حقيقة مثل زيد أو حكماً الخ) أي: تنزيلاً، وهذا تعميم للتوجه بالقلب أو بالوجه، وفائدته ما عرفت آنفاً من إدخال مثل: يا الله ويا جبال في المنادى، وقال العصام: المطلوب إقباله؛ أي: ما وضع لمطلوب إقباله، فدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الإقبال، ومثل: يا طير مما لا يصح فيه طلبه؛ لأن كل ذلك موضوع لطلب الإقبال استعمال في غير موضوعه، وفي الظهيرية ما نصه: فإن قلت: أن أمثال يا سماء ويا جبال ليست بمنادى حقيقة، بل إطلاق المنادى عليه بطريق المجاز، فلا يصدق المعرف عليها؛ لأن المعرف هو المنادى الحقيقي، فيلزم ترك قوله: أو حكماً؛ ليصير التعريف مانعاً، وأجيب: بأن قوله: إن أمثال: يا سماء ليست بمنادى حقيقة ممنوع، ولو

(١) فالسمية من قبيل تسمية الشيء باسم مدلوله.

وَيَا أَرْضُ^(١) فَإِنَّمَا نَزَلْتُ أَوْلاً^(٢) مَثْرَلةً مِّنْ^(٣) لَهُ صَلَاحِيَّةُ النَّدَاءِ^(٤) ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهَا^(٥) حَرْفُ^(٦) النَّدَاءِ وَقَصِدَ^(٧) نِدَاؤَهَا، فهي في حكم مَنْ يُطلب^(٨) إقباله^(٩) بخلاف المندوب، لأنه المتفجع عليه، أدخل^(١٠) عليه حرف النداء لمجرد^(١١) التفجع، لا لتنزيله منزلة المنادي، وقصد^(١٢) نداؤه. فخرج بهذا القيد^(١٣) عن تعريف المنادي، ولهذا^(١٤) أفرد المصنف أحكامه^(١٥) بالذكر^(١٦) فيما^(١٧) بعد^(١٨)، وفيه تحكم^(١٩)، فإن المندوب أيضاً كما قال بعضهم^(٢٠): (مُنَادَى^(٢١) مَطْلُوبٌ^(٢٢) إِقْبَالُهُ حُكْمًا^(٢٣) عَلَى وَجْهِ^(٢٤) التَّفَجُّعِ، فإذا قلت: (يَا مُحَمَّدًا^(٢٥)) فكانت تناديه^(٢٦) وتقول^(٢٧) له: تَعَالَى، فَأَنَا^(٢٨) مُشْتَقٌّ إِلَيْكَ^(٢٩) فالأولى إدخاله^(٣٠) تحت المنادي كما فعله^(٣١) (صَاحِبُ الْمُفَصَّلِ^(٣٢)).

(١) ابلي. (٢) قبل النداء. (٣) أي: الماقل. (٤) وإن لم يتصور. (٥) كما قال تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ ائْمَلِي﴾. (٦) نائب فاعل أدخل. (٧) من قبيل عطف السبب على السبب. (٨) لسرعة امتثال الأمر. (٩) أي: توجهه. (١٠) خبر بعد خبر لأن أو صفة التفجع. (١١) أي: لمجرد إظهار الحزن. (١٢) عطف على تنزيله. (١٣) أي: بقوله المنادي هو المطلوب إقباله. (١٤) أي: خروج المندوب عن تعريف المنادي. (١٥) أي: المندوب. (١٦) متعلق بالفرد. (١٧) أي: مكان. (١٨) أي: بعد المنادي. (١٩) أي: دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجع. فإنه علة لحكم. (٢٠) جرجاني. (٢١) خبر إن. (٢٢) صفة منادى. (٢٣) لكن لا مطلقاً بل حكماً. (٢٤) طريق. (٢٥) بعد موته. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) فيكون المنادي مشتقاً إلى المنادي. (٢٩) أي: إلى لقاك. (٣٠) أي: المندوب. (٣١) أي: الإدخال. (٣٢) وهو الأصل للكافية.

سلم فكلما في المفعول به الذي وجب حذف عامله قياساً، والتراكيب المذكورة مما وجب حذف عامله قياساً فيكون المنادي أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وقوله: مثل يا سماء؛ أي: في قوله تعالى: في سورة هود: ﴿يَا أَيُّهَا آتِي﴾، وقوله: يا جبال في سورة السبا أي: ﴿يَنْجِئَالِ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرِ﴾. (قوله: فإنها نزلت الخ) يعني: أن هذه الأشياء نزلت في سرعة امتثال الأمر منزلة من له صلاحية النداء من أولي العلم، ثم نوديت فيكون استعارة، وحرف النداء تخيلية، وقوله: من له صلاحية النداء؛ أي: من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة فلا يلزم من هذا كون يا جبال ويا سماء ويا أرض منادى حكماً في الاصطلاح؛ لجواز أن يكون الشيء مطلوباً إقباله حكماً، ويكون منادى حقيقة في الاصطلاح (ظهيره). (قوله: بخلاف المندوب) نحو: وازيد؛ فإنه المتوجع عليه؛ أي: المتحزن عليه أو المتوجع منه؛ نحو: واطهراه. وقوله: لمجرد التفجع أي: للتحزن المجرد عن طلب الإقبال ولو تنزيلاً فيخرج عن الحد بقوله: المطلوب إقباله، وفيه؛ أي: في إخراج المندوب وإدخال مثل يا سماء ترجيح بلا مرجع. (قوله: كما قال بعضهم) وهو الجزولي، قال السجاعي: المنادي يكون مستغاثاً ومندوباً وغير ذلك. (قوله: وتقول له تعال) بفتح اللام أمر مخاطب أي: جئ، وأصله أن يقوله مَنْ بالمكان المرتفع لمن في المكان المستوطى، ثم كثر إلى أن استوى استعماله في الأمكنة عالية أو سافلة، فيكون من الخاص الذي جعل عاماً، وقراءته بكسر اللام خطأ، قوله: وقيل الظاهر، القائل هو الرضي، وقوله: أيضاً؛ أي: كما قال بعضهم أو كما فعله صاحب المفصل. (قال المصنف: بحرف نائب الخ) أي: نائب في شغل محله لا في الفعل، وإلا لم يكن المنادي

(قوله: منزلة من له صلاحية النداء) لسرعة امتثال الأمر. (قوله: فإن المندوب أيضاً كما قال بعضهم الخ) هو الجزولي، ويؤيده قولهم في المراني: لا تبعد؛ أي: لا تهلك، كأنهم من ضمنهم بالميت تصويروه حياً ففكروا موته، فقالوا: لا تبعد؛ أي: لا بعدت ولا هلك. (قوله: فالأولى إدخاله) مع أن فيه ضم نشر. (قال: مناب

أفراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد، وإنما أطلقوا عليه المنادي بطريق المجاز. (قوله: بعيد) يدل على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف: أن يا وضع لنداء البعيد، وقد ينادى به القريب تنزيلاً له منزلة البعيد، إما لمظمته كقول الداعي: يا رب ويا الله؛ فإنه صريح في صحة ندائه تعالى، وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد منه الإجابة، وهو المدعو في كل الأحوال والمجيب لدعوة المضطرين في جميع الأحوال، ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الأعرابي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ أن أعرابياً جاء إلى رسول الله (قوله: من) فقال: أربنا قريب فننجاه أم بعيد فنناديه فنزلت. (قوله: غير مناسب)؛ لأنه تشبيه للخالق بالمخلوق؛ ولأن وجه التشبيه إجابة المدعوه وهو أتم وأشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلاً على لسان المباد يقتضي أن يكون أسلوب كلامه أسلوب كلام المباد لا تشبيهه بهم. (قوله: مسؤول الإجابة) أي: إجابته للمنادي له فإنه المقصد من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخييم، والإجابة في اللغة پاسخ كردن، والمراد إعطاء المدعوه إن كان طلباً، والتصديق له إن كان خبراً كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جِيئًا﴾، فاندفع مع ما قيل: إن أريد بالإجابة إنعام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير ادعوى مع أنه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للإجابة فيه، وإن أريد التشبيه فهو لا يكون مطلوباً منه تعالى. (قوله: من باب التخييل) في التاج: كس رادر خيالي وظني أفكندن يقال: خيل إليه كذا؛ أي: من باب تخييل المتكلم للسامع أن هؤلاء منادى وليس

وقيل^(١): الظاهر من كلام سيبويه أيضاً^(٢) أنه^(٣) داخل في المنادى. «يَحْرَفُ»^(٤) نَائِبٌ مَنَابٌ^(٥) أَدْعُو، من^(٦) الحروف الخمسة، وهي (يَا، وَأَيَا، وَهَيَا، وَأَي) والهمزة^(٧). واحترز^(٨) به^(٩) عن نحو: لِيُقْبَلْ زَيْدٌ. «لَفْظاً»^(١٠) أو تَقْدِيرًا تفصيل^(١١) للطلب أي: طلباً لفظياً^(١٢) بأن تكون آلة الطلب^(١٣) لفظية نحو: (يَا زَيْدُ)، أو^(١٤) تقديرًا بأن تكون آله^(١٥) مقدرة نحو: ﴿يُؤَسِّفُ﴾^(١٦) أَعْرِضْ أو للنياية^(١٧) أي: نياية لفظية بأن يكون النائب^(١٨) ملفوظاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً، كما في المثالين المذكورين^(١٩)، أو^(٢٠) للمنادى^(٢١) والمنادى الملفوظ، مثل: يا زيد، والمقدر^(٢٢)، مثل: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ أي: ألا يا قوم اسجدوا. وانتصاب^(٢٣) المنادى

(١) قاله الرضي. (٢) كصاحب المفصل. (٣) مندوب. (٤) متعلق بملفوظ أو بإقبال. (٥) مقام. (٦) بيان للحرف. (٧) الحكم فيها بعد الربط. (٨) مصنف. (٩) أي: بحرف نائب. (١٠) حال من حرف أي: ملفوظاً. (١١) أي: بيان. أ. تفصيل للمنادى أو الحرف. ب. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) فيكون منصوباً على المصدرية بأن يكون صفة للمصدر المحذوف أي: الطلب عامله المطلوب. (١٣) وهي أحد حروف النداء. (١٤) والطلب التقديرية لا يكون إلا آله. (١٥) وهي أحد حروف النداء. (١٦) أي: يا يوسف. (١٧) المفهومية من قوله مناب أدعو. (١٨) أي: حرف نائب مناب أدعو. (١٩) أحدهما: يا زيد، والآخر يوسف أعرض. (٢٠) تفصيل. (٢١) بأن يكون حالاً من ضمير أقواله. (٢٢) أي: المنادى. (٢٣) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً.

يَحْرَفُ نَائِبٌ مَنَابٌ أَدْعُو^(١) لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا

(١) والأنسب بمقام النداء تقديرًا نادى المتبادر منه أن ادعوا مقدر.
(٢) حرف واحد بخلاف اسم الفعل.

ادعوا الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية فالأولى تقدير دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي. (قوله: واحترز به عن نحو، ليقبل زيد) ولم يقل عن نحو؛ اطلب إقبال زيد كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون زيد مطلوباً إقباله، بل مخبراً عن طلب إقباله. (قوله: أو للمنادى) بأن يكون حالاً من ضمير إقباله.

بمنادى حقيقة، فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة إلى تعميم الإقبال لتطبيها بمن له صلوح النداء في حق سرعة الإجابة للمدعوه امتثالها إياه كما أريد منها. (قوله: لا تبعد) من باب علم، والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين، والضن بالضاد الممجة والنون المشددة بخيل كردن من حد ضرب وعلم. (قوله: أي لا بعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب؛ يعني: أن صيغة النهي مستعملة في الدعاء. (قوله: أدعوا لإنشائي) فلا يرد ما قيل: إنه لو كان يا نائباً مناب ادعوا لكانت الجملة الندائية خبرية. (قوله: لأنه ظاهر في الإخبار) وإن جاز استعماله بمعنى إنشاء الطلب.

محذوف الفعل خلافاً للمبرد، وحيث رأى إمالة يا بخلاف سائر الحروف، فجعلها إمارة سدّه مسدّه من كل وجه، وفي قوله: بحرف رد على أبي علي حيث جعل أدوات النداء أسماء أفعال؛ لأنه جاء من أدوات النداء ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل، والباء في قوله: بحرف للاستعانة؛ لدخوله على الآلة ولم يقل بحرف النداء مع أنه أخصر؛ للإشعار بعلّة وجوب حذف العامل في المنادى؛ أعني: النياية عنه. (قال المصنف: مناب أدعو) والأنسب بمقام النداء تقدير أنادي، والمتبادر منه أن أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل، ونقل عن سيبويه أنه قال: أصل يا زيد يا إياك؛ أعني: وكأنه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم الاختصاص، لكن كثيراً ما ينادى المتوحد هذا، واعلم أن المنادى مع كونه مفعولاً به صار كالمعمدة في أنه لا تتم الجملة الندائية بدونه؛ وذلك لأنه في معنى أقبل. (قوله: وهي يا وأيا وهيا الخ) الأول أعم والثاني للبعيد والثلاثة الأخيرة للقريب، وهذه الخمسة سبعة في الحقيقة؛ لأن في الهمزة وأي لغتين؛ أعني: القصر والمد، ويلفظ وا تصير أدوات النداء ثمانية، وإنما لم يذكره ههنا لما سبق أن المندوب عند المصنف غير معدود من المنادى، واعلم أن يا أصل حروف النداء وأكثرها استعمالاً، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله إلا بها. (قال المصنف: لفظاً أو تقديرًا) لما كانت النياية توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج مثل: ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرِضْ﴾ دفعه بقوله: لفظاً الخ، وقد يكون النياية اللفظية لازمة كما في لفظة: الله (عصام)، وقوله: بأن يكون آله مقدرة - أي: محذوفة - لكن لا من النية، بل من اللفظ؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ﴾؛ أي: يا هؤلاء، وقوله: أو للنياية عطف على قوله: للطلب؛ يعني: أنه تفصيل للحرف النائب بأن يكون حالاً منه بتأويل

عند سيبويه^(١) على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر^(٢). وأصل (يَا زَيْدُ): أَدْعُو زَيْدًا، فحذف^(٣) الفعل حذفاً لازماً^(٤)، لكثرة استعماله^(٥)، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته^(٦). وعند^(٧) المبرد: بحرف النداء لسده مسد الفعل^(٨). وقال أبو علي في بعض كلامه: أَنَّ (يَا) وأخواته أسماء أفعال. فعلى هذين المذهبين^(٩) لا يكون من^(١٠) هذا الباب، أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب^(١١) الحذف^(١٢)، وعلى المذهب^(١٣) كلها^(١٤)، مثل (يَا زَيْدُ) جملة^(١٥) وليس^(١٦) المنادى^(١٧) أحد جزئي الجملة. فعند سيبويه كلا جزئي الجملة^(١٨). أي: الفعل والفاعل^(١٩). مقدران^(٢٠). وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي: ^(٢١)الفعل ^(٢٢)، والفاعل مقدر. وعند أبي علي: أحد جزئيهما اسم الفعل والآخر^(٢٣) ضمير مستتر فيه^(٢٤). «ويبنى»^(٢٥)

(١) ومن تبعه. (٢) أي: المحذوف واجب لأن الفعل الأصل في العمل. (٣) وأقيم حرف النداء مقامه تحصيلاً للاختصار ودفعاً لتوهم الأخبار. (٤) أي: وجوباً. (٥) أي: بالقوة لا بالفعل بتوهم استلزام لا مطابقة. (٦) أي: بتوهم استلزام لا مطابقة. (٧) أي: انتصاب المنادى عند المبرد. (٨) أي: حقيقة ومجازاً قائم مقام الفعل كالوارث مقام الموروث. (٩) أي: على المبرد وأبو علي الفارسي. (١٠) أي: المنادى. (١١) صفة عامل. (١٢) فاعل واجب. (١٣) أي: سيبويه ومبرد وأبو علي. (١٤) ثلاثة. (١٥) حال. (١٦) لأن المنادى فضلة والفضلة في الكلام لا يكون جزءاً منه. (١٧) مثل زيد. (١٨) أي: أنا في أدمو. (١٩) أي: أنا في أدمو. (٢٠) والمقدر كالملفوظ. (٢١) تفسير لقوله: أحد في قوله أحد جزئي الجملة. (٢٢) وهو أدمو. (٢٣) أي: جزء الآخر. (٢٤) وينصب علماً. (٢٥) استئناف أو اعتراض.

وَيُبْنَى (١)

(١) أي: يجب بناء المنادى في السمة والضرورة.

الملفوظ والمقدر، وقوله: أو للمنادى، عطف على أحدهما، وهذا بأن يكون حالاً من ضمير إقباله. (قوله: والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا) بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه، ويا حرف نداء؛ أي: يا قوم اسجدوا، وهذا بعض آية في سورة النمل، والقرينة امتناع دخول يا على الفعل، وهذا على قراءة الكسائي حيث يقف على: ألا يا ثم يتبدأ باسجدوا بالأمر، وأما على قراءة: «أَلَا يَسْجُدُوا» بتشديد اللام وصيغة المضارع فلا يكون مما نحن فيه كما يأتي، وتفصيله على ما في المغني: أنه إذا وليّ يا ما ليس بمنادى كالفعل مثل الآية السابقة وكالحرف مثل: «يَنَالِيَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»، ونحو: «رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، وكالجملة الاسمية مثل قوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّوِّ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

والصالحين على سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

ف قيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لثلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها. (قوله: وناصبه الفعل المقدر) وينصب المصدر اتفاقاً؛ نحو: يا زيد دعاء حقاً، والحال أيضاً عند المبرد ونحو: يا زيد قائماً إذا ناديت في حال القيام، وقوله: وأصل يا زيد أدعو الخ، وهو ههنا إنشاء، وإن كان في الأصل إخباراً. (قوله: حذفاً لازماً) أي: واجباً لصيرورة يا بدلاً عنه ولدفع لبس الإنشاء بالإخبار؛ لأن لفظة أدعو كما يحتمل الخبر يحتمل الإنشاء بخلاف يا فإنها معينة للإنشاء (شرح لباب)، بل ذكر الفعل يتبادر منه الإخبار بناء على أصله، وقوله: لكثرة استعماله المقصود، من كثرة الاستعمال فيه أن الواضع قبل الوضع علم أن هذا الباب سيكثر في الاستعمال فوضع بالحذف، لا أنه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال، ثم حذف الفعل للاختصار؛

(قوله: وهو ينصب المصدر الخ) إشارة إلى دفع أن الفعل المقدر محذوف نسبياً منسياً لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى، وإفادة القاعدة نحوية في باب النداء. (قوله: إنفاقاً) وإن جاز أن يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل: الله أكبر دعوة الحق. (قوله: يستدعي بحسب الظاهر الخ)؛ إذ لو كان نسبة المعمل إليه حقيقة لم يكن ساداً، بل عاملاً بنفسه وإنما قال: بحسب الظاهر؛ لأنه لا يمكن أن يقال: مراده أنه ساد مسدّه في إفادة معناه لا في المعمل فيكون عاملاً حقيقة. (قوله: فالظاهر أن سيبويه الخ)؛ إذ لا منع في المجاز بعد تحقق الملاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظياً؛ إذ المامل حقيقة الفعل ومجازاً حرف النداء. (قوله: ما لا يجوز في غيرها) مثل مخالفتها لسائر أسماء الأفعال في البناء. (قوله: ألا ترى إلى الترخيم) فإنه جائز في المنادى في السمة لكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره. (قوله: بأنه قد يستتر الخ) أي:

أي: المنادى^(١): قَدَّمَ^(٢) بيان البناء والخفض^(٣) والفتح على النصب^(٤) لقلتها^(٥) بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار^(٦) في بيان النصب بقوله: (وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا). «على ما^(٧) يرفع^(٨) به، أي: على الضمة أو الألف^(٩) أو الواو^(١٠)» التي^(١١) يرفع بها المنادى في غير صورة النداء. والفعل^(١٢) مسند إلى الجار^(١٣) والمجرور، أعني^(١٤): (به) ولا ضمير فيه^(١٥) وإرجاع^(١٦) الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق^(١٧) الكلام. «إِنْ كَانَ» أي: المنادى مُفْرَداً^(١٨)، أي: لا يكون^(١٩) مضافاً ولا شبه^(٢٠) مضاف^(٢١). وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه. «مَعْرِفَةً»^(٢٢) قبل النداء^(٢٣) أو بعده^(٢٤). وإثما^(٢٥) بني المفرد^(٢٦) المعرفة

(١) إن كان معرباً قبل النداء لفظاً أو تقديرًا. (٢) مصنف. (٣) مثل بالزيد. (٤) مع أنه الأصل. (٥) حلة قدم. (٦) في المفرد والجمع المكرر والمؤنث السالم. (٧) أي: حركة أو حرف. (٨) أي: منادى. (٩) مثل: يا زيدان. (١٠) مثل: يا مسلمون. (١١) والموصول مع الصلة صفة لأحد الثلاثة على سبيل البدل. (١٢) وهو يرفع. (١٣) ومطلق بقوله غير ملائم. (١٤) أي: لفظ به. (١٥) أي: في الفعل. (١٦) المستكن في يرفع. (١٧) حلة للثني. (١٨) أي: غير مجرور باللام فإنه لا يعني على ما يرفع به بالإضافة المعنوية ولا شبه مضاف ويندرج في قيد الإضافة بالإضافة اللفظية. حصص. (١٩) مثل: يا عبد الله. (٢٠) مثل: خبر من زيد. (٢١) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف. (٢٢) خبر بعد خبر لكان. (٢٣) نحو: يا زيد. (٢٤) نحو: يا رجل. (٢٥) مع أن أصل أن يكون معرباً منصوباً لأنه مفعول. (٢٦) متوسط. (٢٧) بعد دخول النداء عليه.

عَلَى مَا يُرْفَعُ^(١) بِهِ إِنْ كَانَ^(٢) مُفْرَداً^(٣) مَعْرِفَةً

(١) أي: المنادى. (٢) أي: المنادى. (٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وشبه المضاف ولذا قال الشارح لا يكون ذلك المنادى مضافاً ولا شبه مضاف.

(قوله، ويبنى على ما يرفع به) أي: بالضرورة لا بالإمكان العام، لا يقال: فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر؛ لأن ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء. (قوله، ثقلتها) باعتبار المحل فإن محلها اثنان مفرد معرفة ومستثناة بخلاف محال النصب، فإنها ثلاثة أو لقلتها بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشة. (قوله، ولطلب الاختصاص)؛ إذ بالقياس إلى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تفصيلها.

ضمير المتكلم قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب إليه بعضهم في أف وأوه بمعنى: أتضرع أو تضرعت وأتوجع أو توجعت. (قوله، كالجملة القسمية والشرطية) فإنهما لمروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاماً تاماً، فيجوز أن تخرج الجملة الندائية أيضاً عن الاستقلال بدون المنادى؛ لأن النداء لا بد له من منادى، وأعلم أن الأجوبة الثلاثة ممنوعة لكون المعترض مستنداً على بطلان كون حرف النداء اسماً، وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحو: أف فسد المنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع أن المنع المجرد كاف في الجواب، فما قيل: هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا ليس بشيء. (قوله: أي: بالضرورة) فإنه الظاهر الكثير في المسائل العلمية. (قوله: لا بالإمكان العام) بأن يكون المراد أن عدم البناء ليس بضروري سواء كان البناء ضرورياً أو لا. (قوله، بمنزلة الاستثناء) فإن الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل. (قوله، فإن محلها اثنان الخ) أي: يعني محل البناء والجر والفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله اثنان حيث قال: ما

لأن ذلك يستلزم إظهار الفعل. (قوله: لسد مسد الفعل) أي: من كل وجه ومن ثم أجاز المبرد إمالة يا دون سائر الحروف كما تقدم، توضيحه ما في الرضي على الشافية من أن الحروف لا تماثل لعدم تصرفها، والإمالة: تصرف إلّا بلى ويا لجواز السكوت على بلى، وتضمنها معنى الجملة وكذا يا؛ لأنها متضمنة معنى الفعل؛ وهو دعوت أو ناديت فصارت كالفعل، ومع ذلك قد يحذف المنادى في نحو: ياليت فيصير كالفعل المضمر فاعله انتهى ملخصاً. (قوله: إن يا وأخواتها الخ) إنما قال هكذا ولم يقل هذه الحروف؛ لأنه على مذهب من يقول أنها أسماء أفعال لا يصدق عليها الحروف، وفي الهندي فكما أن صه من أسماء الأفعال بمعنى: اسكت، فكذا يا وأمثاله أسماء بمعنى: أَدْعُو. (قوله: لا يكون من هذا الباب) قال العصام: اللهم إلّا في اللهم انتهى، فإن العامل فيه على المذهبين لفظ النداء سواء كانت لنيابتها عن الفعل أو لكونها اسم فعل وعلى التقديرين وجب حذفها لوجود عوضها وهي الميم المشددة، وأما قوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا^(١)

أقول يا اللهم يا اللهم فشاذ، قوله: فعند سيوبه الخ، وهو المختار عند الزمخشري والمصنف. (قوله: ويبنى؛ أي: المنادى) أي: يجب بناؤه في السعة والضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب، بل تدفع بالتثنية خلافاً ليونس، وقوله: أقيس؛ لأنه لا مجال لتثنية التمكن في المبني إلّا أن يقال: أن المنادى مبني يشبه المعرب، والمراد أن المنادى المذكور^(٢) يجب بناؤه إن لم يكن مبنيّاً قبل النداء فيقدر بناؤه على الضم بعد النداء إذا كان مبنيّاً قبله؛ نحو: يا هذا؛ أي: فيجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء. (قوله: قدم بيان البناء الخ) قال العصام: لما كان

(١) قوله: حدث ألم، أي: مكروه نزل. (٢) أي: المفرد المعرفة.

(قوله: على الضمة) لفظاً أو تقديرًا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا أنته وجوز أيضاً يا أياك نظراً إلى كونه مفعولاً، وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيَّهَا

وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ

(قوله: التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء) يعني: أنه من قبيل أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (قوله: أو الفعل مسند) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (قوله: وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام)؛ لأن الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجوع الضمير إلى المنادى.

للمنادى أحوال تعرضه بالنداء هي أهم في باب النداء من نصبه الذي هو أمر معلوم من كونه مفعولاً به في المعنى قدمها على بيان النصب، فقال: ويبنى على ما يرفع به؛ أي: ومحل نصبه على المفعولية، وإنما عدل عن قولهم: على الضم، لظهور خلله، وقوله: الذي يرفع بها المنادى؛ أي: لفظاً أو تقديرًا أو محلاً؛ نحو: يا زيد ويا هذا ويا فتى. (قوله: في غير صورة النداء) يعني: لو لم يكن منادى، والمقصود من هذا التحقيق دفع ما أورد على ظاهر هذه العبارة من أن ضمير يرفع راجع إلى المنادى، مع أن المنادى لا يكون مرفوعاً في حالة النداء؛ لأن الرفع من القلب المعرب، فأجاب عنه بأحد ثلاثة أوجه؛ إما بجعل الضمير على حاله، لكن المراد رفعه قبل حالة النداء، وتسميته منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول إليه، وإما بكون الفعل مسنداً إلى الجار والمجرور ولا ضمير فيه، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة أو حرف، وإما بكون الضمير راجعاً إلى الاسم، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم، وهذا الأخير قد رده الشارح بأنه غير ملائم لسوق الكلام؛ لأن ضمير يبنى راجع إلى المنادى، فلو عاد ضمير يرفع إلى الاسم يلزم انتشار الضمير. (قوله: والفعل مسند الخ) عطف على ما قبله بحسب المعنى فإن قوله: يرفع بها المنادى في قوة قوله: أن الفعل مسند إلى ضمير المنادى فكأنه قال: الفعل إما مسند إلى ضمير المنادى أو مسند إلى الجار والمجرور، وقوله: أي: لا يكون مضافاً الخ، فالمراد بالمفرد ما يقابل ذلك مجازاً فاعرفه، والقرينة جعل مثل: يا طالعاً جبلاً، مما ينصب لا مما يبنى ما يرفع به. (قوله: لا يتم معناه) يعني: في اعتباراتهم وتحقيقه في حاشية العصام، وقوله: أو بعده بأن كان التعريف عوضاً بالقصد فهو النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجل. (قوله: وإنما بنى المفرد

سواءهما بضمير التثنية ومحال النصب على ما ذكره ثلاثة حيث أورد ثلاثة أمثلة، فلا يرد ما قيل: إن محال غير المنصوب أيضاً ثلاثة المفرد المعرفة والمستفاد باللام والمستفاد بالأنف. (قوله: يتعين مواضع النصب) في إيراد صيغة الجمع والتثنية بقوله: من غير حاجة إلى تحصيلها؛ أي: تعيينها وإزالة إبهامها إشارة إلى أن مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فإنه واحد متحصل بنفسه غير محتاج إلى التحصيل بالقياس إلى الغير فاندفع ما قيل: لو قال: ويخفض بلام الاستفائة وينصب بألفها، وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة، ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به، فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه. (قوله: وفيه خدشة) نقل عنه: لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى، فإنه يجوز أن يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة، وللقليل مباحث كثيرة، فيكون تقديم الكثير في الذكر أولى ليحصل الفراغ منه، ويتوجه بشرائره إلى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة. (قوله: أو تقديماً) أي: اعتباراً وفرضاً سواء كان باعتبار أصله، أو باعتبار محله ليتناول المبني قبل النداء أيضاً. (قوله: وجوز أيضاً) أي: جوز في نداء ضمير المخاطب إيراد الضمير المرفوع المتصل نظراً إلى وقوعه موقع المنادى المبني على الضم، وإيراد الضمير المنصوب المنفصل نظراً إلى كونه مفعولاً به لأدعو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية التريب أولى. (قوله: وإذا اضطر الخ) أي: إذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموماً، واستشهد ما ذكره المعشي رحمه الله ويونس منصوباً رذاً إلى الأصل، والاستشهاد في شرح المفصل. (قوله: اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز إلى موضع آخر لا ضرورة فيه

(قوله: أي، لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف، لكن أريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف أيضاً، أما إخراج المنادى المجزوء باللام أو المفتوح بالألف بتلك الإرادة فمبني. (قوله: وهو كل اسم لا يتم معناه الخ) قال الشيخ الرضي ما حاصله: يرجع إلى أن شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه، وذلك الأمر ثلاثة ضروب؛ إما معمول له؛ نحو: يا طالعاً جبلاً ويا حسناً وجه ويا خيراً من زيد، وإما معطوف على ذلك الاسم على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد سواء كان علماً له؛ نحو: يا زيدا وعمراً إذا سميت شخصاً بذلك المجموع، أو لم يكن علماً؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛

للتناسب. (قوله: كما قال الخ) فإن سطر الأول متون لضرورة رعاية الوزن، والثاني غير متون لعدم الضرورة، والبيت للأحوص الأنصاري، وبعده فإن يكن النكاح أحل أنثى، فإن نكاحها مطراً حرام قدم البصرة فخطب إلى رجل تيممي ابنة وذكر له نسبة فخرج بها إلى المدينة، وكانت أختها قريباً من طريقهم فقالت: أعدل بي إلى أختي ففعل فذبحت لهم وأكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الإبل والغنم الكثير واسمه مطر، فلما رآه الأحوص اقتحمته عينه وكان دميماً وأخت امرأته من أجمل النساء فقالت: زوجته قم إلى سلفك - سلف الرجل زوج أخت امرأته - فسلم عليه فقال: وأشار إلى امرأته بإصبعه سلام الله يا مطر عليها الخ. (قوله: يعني: أنه من قبيل الخ) يعني: كما أن الفعل في هذا المثال مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف المشار معه بناء على ما تقرر في الأصول من أن الوصف ملغى فيما تعين بالإشارة حتى يحث بدخول الدار الخربة فيما إذا قال: لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير يرفع مسنداً إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك: هذا النائم ضربني بناء على أن الضمير يرجع إلى الذات، ولذا إن أريد اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ عَنْ هُنَّ﴾ لكونه دالاً على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقاً يفهم منه العلمية، ولو أريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه إلى الذوات المذكورة، وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان أو ما يؤول على ما وهم، وإلا لخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء أصلاً؛ نحو: يا مكراً من على ما في شرح التسهيل للعلامة البصري. (قوله: خال عن التكلف الخ) قد عرفت أنه لا تكلف في ذلك. (قوله: أن المفرد الخ) دفع لما يرد من أن إطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت، إنما الثابت إطلاقه على مقابل المثني والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف، وحاصل الدفع: أن المراد به هنا مقابل المضاف، لكن الفرد الكامل منه بناء على أن المطلق منصرف إلى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به. (قوله: أما إخراج الخ) أي: إخراجها من ضابط البناء حتى لا يحتاج إلى اعتبار قيد وأن لا يكون مستثنأً بقرينة ذكره فيما بعد بإرادة الكامل في أفراد اللام بأن لا يكون فيه تركيب أصلاً بميد؛ لأن المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الإضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب. (قوله: اسم) أي: غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف. (قوله: من تمامه) أي: معنى نص عليه في الباب والفالي حيث قال: والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظاً؛ لأن ما يتم به الاسم لفظاً الإضافة والتثوين ونونا التثنية والجمع، ومعنى كونه من تمامه معنى أنه لا يفيد ما قصد منه تاماً بدون ضمه أما بأن لا يفيد بدوره شيئاً كما في الضرب الثاني، أو يفيد معنى ناقصاً كما في الضرب الثالث لكون النسبة إلى المعمول والصفة معتبرة معه، وتلك لا تحصل إلا بذكرهما، ألا ترى أن المقصود بالنداء في يا طالعاً جبلاً ليس مطلق الطالع، بل طالع الجبل، وفي يا حليماً لا يعجل ليس مطلق الحليم، بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب: والذي يدل على أن الصفة من تمام الموصوف أنك إذا قلت: جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها إذا قلت: جاءني رجل؛ لأن الأول مفيد الخصوص دون الثاني، وما قيل: المراد كونه من تمامه في اعتباراتهم لداعي معنوي كما في القسمين الأولين، أو لاضطرار نحوي كما في القسم الثالث، ففيه أن كونه من تمامه في اعتباراتهم لا يخلو من أن يكون من حيث معناه أو من حيث لفظه، والثاني باطل فتبين الأول. (قوله: إما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله إلا أن يكون ملفوظاً به فيقال: يا ذاهب بالبناء على الضم، وإن كان عاملاً في ضميره، فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين؛ نحو: يا ذاهب وزيد ولن عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصيبته؛ نحو: يا ذاهباً وزيداً؛ لأنه عامل في زيد بواسطة حرف المطف، ويا مشتركاً في وزيداً بالتصبي فقط والمطف على الضمير؛ لأن مشتركاً لا يستغني بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري. (قوله: اسماً لشيء واحد) وانتصب الجزء الأول للنداء، والثاني ثابتاً على الحال السابق؛ أعني: متابئة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وإن لم يكن فيه معنى المطف. (قوله: نحو: يا ثلاثة وثلاثين) إذا أريد جملة مبلغة هذا المدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الأندلسي وابن عيش: إنما يضارع المضاف إذا كان علماً وإلا فلا يقال: عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون أو الثلاثين كيازيد والعارث؛ إذ قصد جماعة معينة، وإلا قلت: يا ثلاثة؛ نحو: يا رجلاً وامرأة لغير معين والأول أولى لطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي. (قوله: فهو كخمسة عشر) في أن مجموع اللفظين في كل منهما وقفاً على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة. (قوله: إلا أنه لم يركب) أي: ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيباً امتزاجياً، بل أبقى على حالة المطف. (قوله: بما ذكر) أي: بكونه مع المعطوف اسماً لشيء واحد. (قوله: لو لم يكن كذلك) بأن يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كأن يكون المقصود بالنداء في قولك: يا ثلاثة وثلاثين كل واحد

لأن المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يتركب، وإنما قيد المصنوع بما ذكر؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يكون مشابهاً للمضاف لجواز جعله مفرداً معرفة لاستقلاله؛ نحو: يا رجل وامرأة، وإما نعت له؛ فإنه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه، ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفاً؛ نحو قولك: يا حليماً لا تمجل، وقوله شعر: ألا يا نخلة من ذات جرق. وإنما اشترط ذلك؛ إذ لو كان النعت مفرداً جاز جعله مفرداً معرفة مع جعل النعت المفرد وصفاً له؛ نحو: يا رجل الظريف بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفاً فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى مفرداً معرفة والجملة أو الظرف وصفاً له؛ لأن الجملة والظرف لا يقمان صفة للمعرفة، وفي جعلهما صلة للذي تقويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء، ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السمة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعاً للمضاف، ولهذا لم يجمعه في باب لا مضارعاً للمضاف، فلا يقال: لا ظريفاً في الدار، بل يقال: لا ظريف فيها، ولا يجوز أن يجعل حالاً؛ إذ ليس المعنى على تقييد النداء. (قال: معرفة) قبل النداء لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين، وهو ممتنع؛ لأننا نقول: الممتنع اجتماع آلي التعريف لا يقال: يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف إلى المعرفة؛ لأننا نقول: صورة الإضافة ليست نصاً في التعريف مع أن محل الدخول مختلف.

منهما. (قوله: مفرداً معرفة) على تقدير المعين. (قوله: لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة إلى ما بعده. (قوله: بمنزلة جزئه) في كون مجموعهما اسماً لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البديل وعطف البيان والتأكيد، فلا يجوز أن يكون المنادى المتبوع بها مضارعاً للمضاف، فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف، وباعتبار كونه كالجزم منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف إلى الموصوف على لفظ الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلهم؛ لأن المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بسراية خطاب النداء إليه بخلاف التأكيد، فإنه إنما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال، فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظة الغيبة نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع. (قوله: ويشترط أن يكون) أي: يشترط في كون المنادى المنعوت شبيهاً للمضاف أن يكون جملة أو ظرفاً ليرتفع احتمال كونه مستقلاً كما هو أصله فيتأكد جانب الجزئية، وتحقق المشابهة بلا ريب فإن المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه، ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيهاً بالمضاف في باب المنادى دون باب لا، فلا يقال: لا حليماً لا تمجل، بل لا حليماً لا تمجل؛ لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية في الأول دون الثاني. (قوله: جاز) فيه إشارة إلى جواز جعله مطابقاً للمضاف، في الرضي: صرح الكمائي والفراء بتجوز؛ نحو: يا رجلاً راكباً بالتوین لجمله من قبيل المضارع بالمضاف، وفي كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف إلى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلکم؛ لأن المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد، فإنه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده، فيجوز عود الضمير من التأكيد إليه على لفظ الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظ الغيبة أيضاً نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في الباب، وقال الشارح الرضي: فيما صرحوا به أشكال لاستلزامه جواز لا رجلاً راكباً مع أنه لا قائل به، ويمكن أن يقال: لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد عليه طراً للباب بخلاف اسم لا، فإنه لا موجب لاعتبار الشبه فيه أصلاً، فأجروه على ما هو الأصل من عدم اعتبار الشبه. (قوله: فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى الخ) أي: عند قصد المعين منه. (قوله: وفي جعلهما الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. (قوله: مضارعاً للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفاً. (قوله: ولهذا الخ) أي: لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف إذا كان اسم لا مضارعاً للمضاف فلم ينصبوه، بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفرداً تاماً بنفسه والصفة خارجة عنه؛ لأنه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة. (قوله: ولا يجوز الخ) جواب سؤال مقدر وهو أنه لا اضطرار في باب المنادى أيضاً لجواز جعل الجملة والظرف حالاً، وحاصله: أنه لو كان حالاً لكان قيداً لأدعو، فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك؛ إذ ليس النداء في قولك: يا حليماً لا تمجل مقيداً بحال عدم عجلة، بل المنادى الحليم الموصوف به. (قوله: وهو ممتنع) ونداء العلم بعد تكثيره وإليه ذهب المبرد فيكون يا زيد في تأويل يا مسمى بهذا اللفظ، وعند الأكثرين تعريف العلمية باق، والممتنع اجتماع التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والآلف واللام. (قوله: إنما الممتنع اجتماع آلي التعريف) لحصول الاستغناء بإحداهما. (قوله: يلزم ذلك الاجتماع) أي: اجتماع الآتين الإضافة وحرف النداء. (قوله: صورة الإضافة الخ) أي: صورة الإضافة ليست نعتاً في التعريف، بل قد تكون للتخصيص كما في الإضافة إلى النكرة فأفادت الإضافة إلى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف إليه لا بسبب صورة الإضافة، فلا تكون الإضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له، فلا يلزم اجتماع الآتين بل اجتماع التعريفين. (قوله: مع أن محل الدخول مختلف) فلا يتحقق الاجتماع.

لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة^(١) لفظاً ومعنى^(٢) لكاف الخطاب الحرفية^(٣)، وكونه^(٤) مثلها^(٥) إفراداً و تعريفاً. وذلك^(٦) لأن^(٧) (يَا زَيْدُ) بمنزلة (أَدْعُوكَ) وهذه الكاف^(٨) ككاف^(٩) (ذَلِكَ) لفظاً ومعنى. وإنما قلنا ذلك، لأن الاسم لا يبنى إلا لمشايبته^(١٠) الحرف أو الفعل ولا يبنى^(١١) الاسم المبني. «مثل: (يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ)». مثالان^(١٢) لما هو مبني على الضمة أولهما^(١٣) معرفة^(١٤) قبل النداء^(١٥)، وثانيهما معرفة بعد النداء^(١٦). «وَيَا زَيْدَانُ» مثال المبني على الألف، «وَيَا زَيْدُونُ»^(١٧) مثال المبني على الواو. «وَيُخَفِّضُ»^(١٨)

(١) صفة الكاف. (٢) الخطاب. (٣) في ذلك وإياك. (٤) عطف على قوله لوقوعه. أي: متادى المفرد المعرفة. (٥) أي: الكاف الاسمية. (٦) أي: وقوع المشابهة. (٧) يأت. (٨) أي: كاف أدعوك أي: كاف الاسمية. (٩) فيصدق مشابهة الشيء مشابه للشيء. (١٠) خبر مبتدأ محذوف أي: هذان. (١١) أي: المتادى. لمشايبته. (١٢) أي: للمنادى. (١٣) وهو زيد. (١٤) بكونه علماً. وينصب علماً لأنه مفعول لأدعو المقدر. (١٥) لأن حرف النداء مع قصد التعمين آلة التعريف. (١٦) لكونه نكرة قبل النداء. (١٧) حالة النصب بالياء الهلية. (١٨) عطف على جملة ويبنى على ما يرفع به.

مِثْلُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ^(١)، وَيَا زَيْدُونَ^(٢)، وَيُخَفِّضُ^(٣)
(١) مثال المبني على الألف. (٢) مثال المبني على الواو.
(٣) أي: ينجر المتادى حاله.

(قوله: لوقوعه موقع الكاف الاسمية) اعلم أن الاسماء المظهرة بما لا خطاب فيها: إذ هي كلها غيب إلا أنه لما سرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمير الذي وضع للخطاب وصار في حكمه، وإنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر: لئلا يتسارع إلى فهم كل واحد من الحضر أنه هو المخاطب والمدعو. (قوله: وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً) إنما اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة. (قوله: وإنما قلنا ذلك الخ) إن قلت: مشابه المشابه للشيء لا يلزم أن يكون مشابهاً لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه. قلنا: المشابهة هنا بمعنى المناسبة، والمناسب للمناسبة للشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بالواسطة، ولو قيل: إن المشابهة بمعناها فنقول: المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد، وتقليل ما به الامتياز وجعله كأنه هو الكاف الاسمية، وإذا ثبت أنه كاف اسمية حكماً وهي مبنية لزم

(قوله: اعلم أن الخ) دفع لما يترأى أنه كيف يقع الاسم الظاهر الذي هو غائب موقع كاف الخطاب. (قوله: لئلا يتسارع الخ) بناء على كون ضمير المخاطب صالِحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البديل بخلاف الاسم الظاهر. (قوله: ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى: أي: اعتبر الأفراد والتعريف في المشابهة لمجموع الأمرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الأمور الثلاثة، فإنه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بنؤها أيضاً. (قوله: إن قلت: مشابهة المشابه الخ) هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى. (قوله: لجواز الاختلاف الخ) كما فيما نحن فيه. (قوله: المشابهة ههنا الخ) أي: ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره، بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في أن مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك، ولا أقل من كونه مناسباً لمناسبه. (قوله: فنقول: أن المقصود الخ) يعني: ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية إثبات

المعرفة لوقوعه الخ) وأما قوله عليه السلام: «أنفق بلائاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً»، فأجيب عنه: بأن نصب الأول ليناسب الثاني، ويجوز أن يكون أصله يا بلالي، فقلبت الياء ألفاً كما في يا عبداً، وللمصام جواب آخر سنذكره. (قوله: المشابهة لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلان معناه الخطاب، إلا أنه تضمني في أحدهما ومطابق في الآخر، وقوله: وكونه مثلها عطف على لوقوعه عطف العلة على المعلول؛ أي: ولكون المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية في الإفراد بمعنى عدم الإضافة وفي التعريف، وقوله: وذلك إشارة إلى الوقوع موقع الكاف أو إلى مجموع الوقوع، والكون مثلها بتأويل المذكور. (قوله: لأن يا زيد بمنزلة أدعوك) أي: على الإنشاء، ثم حذف الفعل وعوض عنه يا دفعاً؛ لتوهم الإخبار، فأنفصل الضمير فصار يا إياك، ثم وضع الظاهر موضع الضمير دفعاً للالتباس ببناء غير كذا في السيد على المتوسط، وتوضيحه أنهم إنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر؛ لئلا يتسارع إلى فهم كل أحد من الحضار أنه هو المخاطب والمدعو بناءً على كون ضمير المخاطب صالِحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البديل بخلاف الاسم الظاهر هذا. (قوله: وإنما قلنا ذلك) يعني: جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسمية؛ لأن الاسم لا يبنى الخ، وفي اللاري ههنا كلام فليطالع، وقوله: أو الفعل المعهود^(١) كما في أسماء الأفعال، وقوله: ولا يبنى الخ تصريح للجزء السليبي المستفاد من الحصر للتأكيد، وفي قوله: مثل يا زيد رد على مذهب المبرد من عدم تجويزه نداء العلم لامتناع تعريفين؛ وذلك لأن الممتنع إنما هو اجتماع ذاتي التعريف، وفي حواشي الألفية: أنه استشكل بأن فيه الجمع بين تعريفين يا والعلمية في زيد، فأجاب المبرد: بأن تعريف العلمية سلب وتعرف بالإقبال، وقال ابن السراج: بأن تعريف العلمية باق وإنما زاد إيضاحاً بالنداء، وأما قوله: يا رجل، فتعرف بالإقبال

(١) أي: الذي هو مبني الأصل.

أي: ينجر^(١) المنادى «بِلَامِ الاستِغَاثَةِ» أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام^(٢) التخصيص أدخلت^(٣) على المستغاث دلالة^(٤) على أنه مخصوص^(٥) من بين أمثاله بالدعاء^(٦) «نَحْوُ: (يَا لَزِيدُ)^(٧)» وإنما فتحت لثلاثا يلتبس بالمستغاث له^(٨) إذا حذف المستغاث نحو^(٩): (يَا لَمَظْلُومُ)^(١٠) أي: يَا قَوْمُ^(١١)، فإنه^(١٢) لو لم يُفتح لام الاستغاثة^(١٣) لم يُعلم أن^(١٤) المظلوم في هذا المثال^(١٥) مستغاث^(١٦) أو مستغاث^(١٧) له، ولم يعكس الأمر^(١٨)، لأن المنادى المستغاث واقع^(١٩) موقع كاف الضمير^(٢٠) التي^(٢١) يُفتح لام الجر معها، نحو: (لَكَ) بخلاف المستغاث له، لعدم وقوعه موقع الضمير^(٢٢). فإن عطفت على

(١) أي: يصير مجروراً. (٢) لا لام التعليل وغيره. تقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. (٣) صفة لام التخصيص. (٤) حلة أدخلت. (٥) لأن الفوت عام لكل واحد من الناس. (٦) إذا كان بين الأشخاص. (٧) اللام يتلقى بأدعو المقدر. (٨) الآتي. (٩) هذا مستغاث له. (١٠) اللام الملة. (١١) مستغاث. والظاهر يا لقوم. (١٢) شأن. (١٣) في اليزيد. (١٤) لفظ. (١٥) أي: في حذف المنادى. (١٦) خبر إن. (١٧) فلها فتح. (١٨) بكسر لام الاستغاثة وفتح لام المستغاث له. (١٩) خبر إن. (٢٠) في الخطاب. (٢١) صفة الكاف. (٢٢) أي: كاف أدعوك.

بِلَامِ الاستِغَاثَةِ مِثْلُ: يَا لَزِيدُ^(١)

(١) مثال المبني على الألف.

والقصد، وقيل: بأي محذوفة؛ إذ أصله يا أيها الرجل، وفي المعرب كلام فليراجع. (قوله: مثالان لما هو مبني على الضمة)؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذف ياؤه ولو بني على الفتح لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوف ألفه اكتفاءً بالفتحة في بعض اللغات (عصام)، وفي قوله: يا زيد أن مع ما يليه على أن تثنية العلم وجمعه لا يستلزم اللام في النداء؛ لأن تعريف النداء يغني عن اللام فما اشتهر من أن العلم إذني أو جمع بواو ونون لزمه لام التعريف فقيما سوى المنادى قوله: مثال المبني على الألف، وأعلم أن اثني عشر في حكم المثنى المنادى عند سيبويه، فنقول في نداء: يا اثنا عشر، فلا تقدر الضمة. (قوله: أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة) أشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى ملاسة؛ إذ ليست الاستغاثة معنى اللام، بل معناه هو الاختصاص، وقيل: أي بلام هي علامة الاستغاثة ودالة على أنه ينادي للإغاثة، والإغاثة: فريادر سيدن، والاستغاثة: فريادر خواستن، ويقال: الاستغاثة نداء من يخلص من شدة، أو يعين على مشقة، وقوله: على أنه مخصوص؛ أي: على أن المستغاث ممتاز من بين أقرانه بالنداء، وفيه أشار إلى وجه اختيار اللام من بين الحروف. (قوله: نحو: يا لزيد، وإنما فتحت الخ) أي: لام الاستغاثة فتحت مع أنها لام الجر وهي مكسورة في غير ياء المتكلم؛ لثلاثا يلتبس المنادى المستغاث إذا حذف بالمستغاث له؛ نحو: يا للمظلوم ويا للضعيف بكسر اللام بخلاف المستغاث له الذي تأتي؛ أي: أتت به بعد ذكر المستغاث مكسورة اللام؛ نحو: يا لله للمسلمين، حيث لا التباس فيه لحصول الفرق حينئذ بولي المستغاث حرف النداء، وقال العصام: قوله: يا لزيد بفتح اللام محتمل؛ لأن يكون مثلاً للام الاستغاثة والتعجب والتهديد هذا، ثم إن زيد منصوب بفتحة مقدرة وإنما قدرت؛ لأنه شبيه بالمضاف لتركبه مع اللام، ولهذا بني على

بناؤه. (قال: ويا زيدان ويا زيدون) إن قيل: العلم إذا تثنى أو جمع لزم فيه اللام بدلاً من تعريفه الزائل بالتنكير، فكيف يصح هذان المثالان؟ أجيب عنه: بأن لفظه يا قائمة مقام اللام. (قال: ويخفف بلام) خص لفظه يا بالاستغاثة. (قوله: وهي لام التخصيص) تقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. (قوله: دلالة على أنه مخصوص) هذه الدلالة لا بد أن يكون لأمر يعتنى به وذلك الأمر المعنى به يجوز أن يكون إغاثة أو تعجباً أو تهديداً إلى غير ذلك، لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء إلا مع أحد الثلاثة. (قوله: لثلاثا يلتبس بالمستغاث له) واللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث، وقد يستعمل المستغاث له بمن؛ نحو: يا الله من أثم الفراق، وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام؛ أي: استغثت بالله من أثم الفراق. (قوله: لأن حلة بناؤه الخ) إن قيل دخول الجار على

يحتاج إلى تلك المقدمة، ويرد عليه ما ذكر، بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما حكماً والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى؛ لأن المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلا ريب. (قوله: العلم إذا تثنى الخ) قالوا: إذا تثنى العلم أو جمع، فلا بد من زوال التعريف العلمي؛ لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ المميز والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعاً إلا في أسماء معدودة، وإذا زال التعريف العلمي، وقد قلنا: أن تكثير الأعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائق بأخص أداتي التعريف، وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام المهدية. (قوله: خص لفظه يا بالاستغاثة) الباء داخلة على المقصور؛ أي: لا تتجاوز الاستغاثة من يا إلى حرف آخر من حروف النداء لكونها أشهر حروف النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمتعجب والمتهدد. (قوله: معدية لأدعو المقدر) عند سيبويه أو حرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول. (قوله: لضعفه بالإضمار) أي: إنما جاز تعديته باللام مع أن أدعو متعدد بنفسه لضعفه بسبب الإضمار، فاللام لتقوية العمل عند سيبويه، أو لضعف النائب منابه عند المبرد كما في قولك: ضربي لزيد حسن وأنا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد. (قوله:

المستغاث بغير (يا) نحو: يَا لَزِيدٌ^(١) ولعمرو، كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه^(٢) وبين المستغاث له حاصل^(٣) بعطفه^(٤) على المستغاث. وإن عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام^(٥) المعطوف أيضاً^(٦)، نحو: يَا لَزِيدٌ وَيَا لَعَمْرُو. وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام^(٨) الاستغاثة، لأن^(٩) علة بنائه كانت مشابهة^(١٠) للحرف^(١١)، واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه^(١٢). قيل: قد يُخَفِّضُ المنادى بلامي التعجب والتهديد^(١٣) أيضاً^(١٤)، فلام التعجب نحو: (يَا لِلْمَاءِ) و(يَا لِلدَّوَاهِي)^(١٥)، ولام التهديد نحو: (يَا لَزِيدٍ لَأَقْتُلَنَّكَ)، فَلِمَ أهمل المصنف ذكرهما^(١٧)؟ وكيف^(١٨) يصدق^(١٩) قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلياً؟، وأجيب^(٢٠) بأن كلا^(٢١) من هاتين اللامين^(٢٢) لام^(٢٣) الاستغاثة، كأن المهْدَد - اسم فاعل -

(١) كلاهما مستغاثان. (٢) لام مستغاث. (٣) لأن اللبس قد زال لوجود ظرف العطف لأن المستغاث له لا يعطف به. (٤) للدفع الالتباس لعلم الفرق. (٥) كما يفتح لام معطوف عليه. (٦) كلاهما مستغاثان. (٧) أي: لام الجارة. (٨) علة إعراب. (٩) أي: مناسبه. (١٠) أي: لخطاب. (١١) أي: الاسم. (١٢) أي: التخويف. (١٣) كلام المستغاث. (١٤) اللامية أمر عظيم. (١٥) في مقام تحريف المنادى ولذا قال الفارسي: لأقتلنك. (١٦) أي: ذكر لام التعجب والتهديد. (١٧) اعتراض آخر. (١٨) استفهام للانكار. (١٩) من الاعتراض. (٢٠) اسم إن. (٢١) أي: لام التعجب ولام التهديد. (٢٢) خبر إن.

غير المنصرف لا يوجب صرفه، فكيف يوجب إعراب الميني؟ أجيب عنه بأن علة بنائه في غاية الضعف، وبأنه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار الضمة، وهو يا وخارجاً عن الأفراد، وفيه أن البديل يبنى مع بعده، وأن الأفراد هنا في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب مطلقاً، ولا يبعد أن يجاب بأن حرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الضمة للام لقربها كما في متنازع الفعلين. (قوله: وأجيب بأن إلى آخره) أو بأن قوله: مثل: يا عبد الله إلى آخره من تنمة القاعدة، وقد يجاب عن لام التهديد أيضاً بأنه قليل.

لأمر يعتني به (الخ) الاعتناء: يتمارداشتن ويمدى بالباء، والإغاثة: فريادرسیدن، والتعجب: شكفت كرفتن، والتهديد: بيم كردن كذا في التاج. (قوله: متعلقه بما تعلق به لام المستغاث) وهو أدعو المقدر أو النائب منابه بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد. (قوله: إن قيل دخول الخ) يعني: أن دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله؛ نحو: مررت بأحمد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحروف، فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعاً؛ لأن البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الأصل. (قوله: في غاية الضعف؛ لأنها مشابهة للمشابهة للحرف بخلاف علة عدم الصرف فإنها مشابهة للفعل، بلا واسطة؛ ولأنها عارضة بخلاف علة منع الصرف فإنها لازمة، فلذا أوجب إعراب الميني دون صرف غير المنصرف. (قوله: وبأنه بدخول اللام الخ) عطف على لأن علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث. (قوله: وخارجاً عن الأفراد) لتركيبه مع لام الاستغاثة. (قوله: وفيه أن البديل الخ) أي: البديل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه. (قوله: في مقابلة الإضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الأفراد. (قوله: ولا يبعد أن يجاب الخ) أي: عن الاعتراضين المذكورين بقوله: وفيه بتغيير الدليل بأن يقال أن حرف

ضم مقدر في حالة حذفها نحو: يا زيداً، واختلف في متعلق اللام في يا لزيد، وقيل: اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، وقال الكوفي: إن اللام هذه مقطوعة عن آل بمعنى أهل فليست حرف جر، وقوله: أي: يا قوم المناسب؛ أي: يا لقوم، وقوله: مستغاث أو مستغاث له؛ أي: منادى أو ليس بمنادى. (قوله: التي يفتح اللام الجارة معها) أي: إلحاقها بسائر اللامات كلام الابتداء وجواب لو وغير ذلك، وإنما خص الإلحاق بحال الدخول على المضمير؛ لأنها لا يلتبس إذن بغيرها من اللامات؛ إذ الضمير المجزور غير المرفوع فلو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يتم؛ إذ ربما يكون الاسم الظاهر مبنياً أو موقوفاً عليه (رضي)، وقوله: نحو: لك؛ أي: وله بخلاف لي وبخلاف المستغاث له؛ نحو: يا لله للمسلمين. (قوله: كسرت لام المعطوف) نحو: يا للكهول وللشباب للمعجب، وقوله: حاصل بعطفه؛ أي: لأن حرف العطف لا يدخل على المستغاث له. (قوله: فلا بد من فتح لام المعطوف)؛ لأنه صار منادى مستقلاً فلا قرينة فارقة فلو لم تفتح لوقع الالتباس فتفتح اللام في المعطوفين نحو قوله:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمَنَاتٍ قَوْمِي

لأناسٍ عُنُوهُمْ فِي أَرْوَادٍ
قوله: وإنما أعرب المنادى؛ أي: مع أنه مفرد معرفة، وقوله: واللام الجارة من خواص الاسم، وحرف النداء وإن كان من خواصه أيضاً إلا أن فيه توسطاً لبناء مدخوله بخلاف اللام الجارة، وهنا سؤال وجواب في اللاري وأوضحه السيلكوتي. (قوله: بلامي التعجب والتهديد) وهما مفتوحتان وقد تكسران، وقال ابن هشام: إن اللام إما للتعجب والقسم معاً؛ نحو: لله لا يبقى على الأيام ذو وحيد،

يستغيث^(١) بالمهدد^(٢) - اسم مفعول - ليحضر، فيتقم منه، ويستريح من ألم خصومته، وكأنَّ التعجب^(٣) يستغيث بالمتعجب^(٤) منه ليحضر، فيقضي^(٥) منه التعجب، ويتخلص عنه. وأجيب^(٦) عن لام التعجب بوجه^(٧) آخر ذكره المصنف في (الإيضاح) وهو أن المنادى في قولهم^(٨) (يَا لَلْمَاءِ) و(يَا لَلدَّوَاهِي)^(٩) ليس^(١٠) الماء ولا الدواهي^(١١) وإنما المراد: يا قوم، أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي. ولا يخفى^(١٢) عليك أن القول^(١٣) بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر^(١٤)، وأما على تقدير فتحها^(١٥) فمشكل، لانقضاء ما^(١٦) يقتضي فتحها حيث^(١٧) كما هو ظاهر مما سبق. وَيُفْتَحُ^(١٨)، أي: يبنى المنادى على الفتح^(١٩) (لِلْحَاقِ أَيْفَهَا) أي: ألف الاستغاثة بآخره^(٢٠)، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها (وَلَا لَمْ فِيهِ)^(٢١)، حيث^(٢٢)، لأن اللام يقتضي الجر^(٢٣)، والألف الفتح،

(١) أي: يطلب. (٢) ولا معنى لاستغاثة مهنا لا حقيقة ولا مجازاً. (٣) اسم فاعل. (٤) اسم مفعول. (٥) أي: يأخذ. (٦) الجواب التسليمي. (٧) أي: جواب آخر. (٨) أي: قول المرب. (٩) محذوف لا نسب. (١٠) خبر إن أي: المنادى الداخل عليه لام التعجب. (١١) بل محذوف. (١٢) ملأ رد على جواب الثاني (١٣) أي: الحكم. (١٤) خبر إن. لأن كسر اللام يدل على المستغاث له كما في يا للمظلوم. (١٥) أي: اللام. والحال أنه مفتوحة. (١٦) أي: كون المنادى مستغاثاً. (١٧) أي: حين حذف المنادى. (١٨) أي: ينصب محلاً. (١٩) وجوباً. (٢٠) منادى. (٢١) منادى. (٢٢) دخلت إلّا. (٢٣) جر المستغاث.

وَيُفْتَحُ^(١) لِلْحَاقِ أَيْفَهَا^(٢) وَلَا لَمْ فِيهِ^(٣)

(١) أي: يبنى المنادى على الفتح.

(٢) أي: بآخر المنادى - لما بعده.

(٣) أي: والحال لا لام في ذلك المنادى المستغاث حين إلحاق الألف.

(قال، ولا لام) قال الخليل: لأن اللام يدل من الزيادة في آخر المستغاث، فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المنسوب واو، أو ياء، أو ألف.

تتأخر: لأن الأول يقتضي البناء والثاني الإعراب، فأعمل الثاني لقلبيته لقربه من الاسم المذكور كما في تنازع الفملين حيث أعمل الثاني لقربه، وفيه أن اللام يدخل على المبني أيضاً، ويعمل فيه محلاً كما في قوله: فيا لك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملاً بالدليلين بقدر الإمكان فإنه أولى من إلقاء أحدهما. (قوله: أو بأن الخ) هذا الجواب مبني على عدم المنادى المتعجب والمهدد في المستغاث، فلذا عطف بأو قال الرضي: قولهم أن لام التهديد لام الاستغاثة تكلف، ولا معنى للاستغاثة مهنا لا حقيقة ولا مجازاً، فهذا جواب عن قوله: وكيف يصدق قوله: وينصب سواهما، وحاصله: أن الأمثلة المذكورة من تنمة القاعدة فقوله: ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والتكرة الغير المميّنة، وليس المراد به ما سواهما مطلقاً، ثم إن عطف قوله: أو بأن على قول الشارح: بأن لا يقتضي أن يكون الممطوف أيضاً جواباً عن الاعتراضين الممطوف عليه بالمشاركة في أصل الجواب. (قوله: قال الخليل الخ) إشارة إلى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الألف، وهو أنه بدل منه، فلو اجتمع لزم اجتماع البديل والمبدل منه، وقوله: ولا لام بيان لحكم المستغاث بالألف ممطوف على قوله: ويخفض الخ وليس حالاً على ما وهم. (قوله: وتلك الزيادة) تكون مرة وأو مرة أنفاً كزيادة المنسوب كما يجيء عنه.

وإما لمجرد التعجب وتستعمل في النداء؛ نحو: يا للماء ويا للغيث، إذا تعجبوا من كثرتهم، قال الشاعر:
يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ! كَأَنَّ نُجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَمَلُ شُدَّتْ بِبَنَابِلِ
وفي غير النداء كقوله:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَزُرُوءٌ

فلله هذا الدهر كيف تَرَدُّداً

(قوله: نحو: يا للماء) في مقام التعجب عن كثرة كما مر، ويقال أيضاً عند المرور على ماء عظيم لا يظن وجوده في ذلك المكان، والدواهي: جمع داهية، وقد يطلق على الموت، ومعنى يا للدواهي تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجباً من الكثرة. (قوله: فلم أهمل المصنف ذكرهما) أي: ما وجه ترك ذكرهما فلو زاد التعجب والتهديد عطفاً على الاستغاثة أو ترك لفظ الاستغاثة وأطلق اللام أو فسر بلام شائع فيها كما قال العصام تم الكلام واندفع الملام، وحاصل ما أجيب: أنهما من فروع لام الاستغاثة وداخلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما، وقوله: بالمهدد؛ أي: من المهدد فالباء بمعنى من. (قوله: ليحضر فيتقم الخ) أي: ليقترب ولا يفر منه حتى يتقم فكأنه يقول: أغثني بتمكينك إياي من قتلك لأقتلك وأتخلص من عداوتك، وقوله: يستغيث بالمتعجب منه فكأنه يقول: تعال لا تعجب وينتقم تعجبي وأتخلص منه، والعجب بفتحين اسم بمعنى التعجب. (قوله: ليس الماء ولا الدواهي) أي: بل المنادى محذوف؛ إذ المراد يا قوم أعجبوا للماء؛ أي: تعجبوا من كثرتهم، وقوله: ظاهر؛ لأن الكسر يدل على أن المنادى محذوف. (قوله: وأما على تقدير فتحها فمشكل)؛ لأن الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب، وإذا لم يكن المنادى هو الماء، بل كان محذوفاً،

فبين أثريهما^(١) تناف فلا يحسن الجمع^(٢) بينهما^(٣) (مِثْلُ: يَا زَيْدَاهُ^(٤)) بإلحاق الهاء به للوقف^(٥). «وَيَنْصَبُ^(٦) مَا^(٧) سِوَاهُمَا» أي: ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام^(٨) أو الألف لفظاً^(٩) أو تقديرًا^(١٠) إن كان^(١١) معرباً^(١٢) قبل دخول^(١٣) حرف النداء، لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما^(١٤) غيره^(١٥) مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة؛ إمّا ما^(١٦) لا يكون مفرداً^(١٧) بأن يكون مضافاً^(١٨) أو شبه مضاف^(١٩)، وإما ما^(٢٠) يكون مفرداً^(٢١) ولكن لا يكون معرفة^(٢٢)، وإما ما^(٢٣) لا يكون مفرداً ولا معرفة.

(١) أي: اللام والألف. (٢) أي: فلم يجمع العرب بينهما. (٣) أي: الألف واللام. (٤) مبني على الفتح الألف للإشباع والهاء للسكت. (٥) جوازاً لا واجب. (٦) عطف على القريب أو البعيد. (٧) منادى. (٨) وتقدير اللام والألف ليس للاحتراز. (٩) أي: ينصب لفظاً تمييز من فاعل ينصب. (١٠) أي: المنادى. (١١) وإن كان مبنياً قبل دخوله بقي على حاله. (١٢) احتراز عن الجملة الواقعة. (١٣) الواو للحال وما نافية. (١٤) الضمير إلى ما في قوله ما سواهما. (١٥) أي: منادى. (١٦) سواء كان معرفة أو نكرة. (١٧) أي: مطلقاً جليلاً. (١٨) مثل يا طالماً جليلاً. (١٩) أي: منادى. (٢٠) مثل يا رجلاً. (٢١) بل نكرة. (٢٢) أي: منادى.

نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ^(١)، وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا

(١) بإلحاق الهاء المنادى للوقف.

فالمحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير، فلا وجه لفتح اللام إلا أن يقال: إن وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة (نعمه)، وقوله: مما سبق؛ أي: من أن المنادى واقع موقع كاف الخطاب الذي يفتح معه اللام بخلاف المستغاث له. (قال المصنف: ويفتح لإلحاق ألفها) فيه أنه لا يلزم فتح المنادى لإلحاق الألف لم لا يجوز أن يلحق الألف بالمنادى المثني على ما يرفع به؛ نحو: يازيدانه إلا أن يقال: لا يلحق الألف بالمنادى في التثنية، بل النون والنون مقارن لها، ولك أن تقول: أن قوله: مثل يا زيداه فاعل قوله: ويفتح، فيخرج عن الحكم المثني والمجموع (عصام)، واعلم أن مثل لفظ منه إذا جعل علماً يقال: في ندائه وقت الاستغاثة يا منهوه، لكنه داخل في المنادى المفرد المعرفة؛ إذ إلحاق علامة الاستغاثة لا ينافي المبني على الضم المحلي، فلا يرد شيء على قوله: وينصب ما سواهما، فتبصر. (قوله: لاقتضاء الألف فتح ما قبلها) سواء كانت الفتحة إعرابية أو بنائية؛ يعني: أن الفتح ضروري للألف، وقد يقال: إنه لا ضرورة فيه لجواز أن ينقلب الألف ياء بمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة، والجواب يفهم من جعل ولا لام تقيداً لإلحاق الألف، وقوله: ولا لام فيه حيثنذ؛ أي: والحال أنه لا لام في المنادى حين إلحاق الألف، فهذا قيد لإلحاق الألف لا لفتح كما أشرنا آنفاً، وفي قوله: فيه إشارة إلى أن خبر لا محذوف. (قوله: فبين أثريهما تناف) أي: من جهة الحركة أو من جهة الإعراب والبناء، وقيل: لا تنافي في نحو: يا أحمداه، بين مقتضى الألف ولام الجر، وأجيب بأنه لم يدخله اللام طرداً للباب، وقوله: فلا يحسن الجمع الخ، وقيل: في وجه عدم اجتماعهما أن الأصل هو الألف، وأما اللام فبدل عنه فلا يجتمعان قال الشاعر:

يَا زَيْدَا نَأْمُلُ نَيْلَ عِزٍّ

وَعِزِّي بِفَدَاءٍ قَائِلٍ وَهَوَانٍ

أي: أنا أرجوك لهذين الأمرين فحقق رجائي. (قوله: مثل يا زيد الخ) مبني على الفتح منصوب محلاً مفعول به لأدعو المقدر (معرب)، وتحقيقه: أن زيدا منادى مبني على ضم مقدر على الدال منع عن ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (سجاعي)، فإن قلت: كيف يلحق الألف آخر ما فيه ألف؟ قلنا: يحذف الألف الأول عند النحاة، لكن المصنف يكتفي بالألف الذي في الآخر ولا يلحق ألف الاستغاثة، والقياس قلبها واو أو ياء كما هو حكم إلحاق ألف التثنية؛ أي: في نحو عصوان ورحيان. (قوله: مع اللام أو الألف) يعني: مع المستغاث المخفوض والمفتوح إلا أنه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحداً، وكان الأظهر ما سواها، وقوله: لفظاً أو تقديرًا قيدان لقوله: ينصب فالتنصب اللفظي؛ نحو: يا رحمة الله يا خير الناس، والتقدير: يا فتى القوم يا أبا القاسم. (قوله: إن كان معرباً قبل دخول الخ) فإن كان مبنياً قبل دخوله يبقى على حاله كتاباً شراً وخمسة عشر إذا سمي به، وقال الجزائري: أخرج بهذا القيد مثل: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الْقَلْبَيْنِ يَدْفَعُهُمْ» مما هو مضاف إلى الجملة ومبني على الفتح؛ لأنه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظاً أو تقديرًا، بل محلاً هذا. (قوله: وأما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة) وهو شبه المضاف النكرة فالأقسام أربعة والقسم الأخير متروك في المتن، قال في الألفية:

وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافُ

وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

أي: عادماً خلافاً قوياً، فلا ينافي أن ثعلب أجاز رفع المضاف إضافة غير محصنة كذا حسن الوجه. (قوله: لكونه مضافاً) أي: خالياً عن علامة الاستغاثة مثل: يا عبد الله، قال الشاعر:

فالقسم^(١) الأول: وهو ما^(٢) لا يكون مفرداً لكونه^(٣) مضافاً مثل: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» «وَا». القسم الثاني: وهو ما^(٤) لا يكون مفرداً^(٥) لكونه شبه مضاف^(٦) «مِثْلُ: «يَا طَالِعاً جَبَلًا»^(٧)». «وَا» القسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة

(١) الفاء للتفصيل. (٢) أي: منادى. (٣) علة لا يكون. (٤) أي: منادى. (٥) ويكون معرفة. (٦) ومعناه معلوم. (٧) مفعول به لطالماً.

مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَ: يَا طَالِعاً جَبَلًا،

(قال، يا طالعاً جبلاً) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف، لأنه موصوف بمفرد، اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء وهو أن طالماً جبلاً جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يتمتع قصد تعريفه.

(قوله: لم يصح عمله): لأن الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض أنه لم يعتبر. (قوله: وإن اعتبر الخ) أي: إن اعتبر اعتماده على موصوف. مقدر بأن يقال: تقديره يا رجلاً طالماً جبلاً لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعاً للمضاف، أما نفسه فلم يدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشي رحمه الله، وأما موصوفه: فلأنه موصوف بمفرد وهو طالماً؛ لأن شبه المضاف والمضاف بالإضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجيء، وإخراجه فيما سبق يتمحل حمل المفرد على الكامل منه، وبما ذكرنا ظهر أن في كلام المحشي رحمه الله إيجازاً مخلاً؛ لأن الضمائر كلها راجعة إلى طالماً سوى ضمير لأنه فإنه راجع إلى الموصوف المقدر. (قوله: اللهم إلا أن يفرق الخ) ويقال: إن المنعوت إذا كان مذكوراً كطالماً جبلاً مفرد لعدم كونه مضافاً إضافة حقيقية على ما هو معنى المفرد المذكور في التوابع، وإذا كان مقدراً يكون طالماً جبلاً منادى صورة داخلاً في شبه المضاف لعدم كونه مفرداً كاملاً على ما هو المراد بالمفرد ههنا. (قوله: لكن بقي شيء) أي: بقي بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر وإدراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر. (قوله: جاز أن يكون معرفة) إذا قصد به معين، وإنما قال: جاز؛ لأنه إذا لم يقصد به معين يكون نكرة. (قوله: ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال: يا طالماً جبلاً الطريف. (قوله: فكيف يصح الخ): لأنه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفة نكرة واجب ليكون مثلاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ لأن المراد منه وجوب النصب ولا يكون

أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي مُتَيْمِّمٌ

بأحسن مَن صَلَّى وأجملهم فغلا
واعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى المضمَر المخاطب، فلا يقال: يا غلامك لاستلزام اجتماع التقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب؛ لوجوب تغايرهما، وقوله: لكونه شبه مضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء، أو وصف بجمله أو ظرف، والعمل: إما في فاعل أو مفعول أو مجرور؛ نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالماً جبلاً، ويا رؤوفاً بالعباد، والمعطوف؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين غلاماً كان أو لا، والوصف؛ نحو: ألا يا نخلة من ذات عرق. (قوله: يا طالماً جبلاً) فيه رد لشغل حيث جوز في مثله الضم كالنصب ومشابهة هذا المثال بالمضاف من جهة أن طالماً عامل في جبلاً كعمل المضاف في المضاف إليه، وأن جبلاً من تنمة طالماً كما أن المضاف إليه من تنمة المضاف ويمتزلة تنوينه هذا، وهذا المثال من المزالق النحوية ومسابق الرجال العلمية، فإنه لا معتمد لعمل طالماً وتقدير الموصوف مشكل؛ لأنه إذا قدر موصوف منادى مثل: يا كوكباً أو رجلاً طالماً يكون ذلك الموصوف مفرداً معرفة، ويجب تعريف طالماً ولا يكون هناك شبه بالمضاف، والدليل على كون الموصوف معرفة تعريف صفته في نحو: يا طالماً جبلاً الطريف، ويمكن أن يقال: أنه معتمد على موصوف معرف تقديره بدليل تعريف صفته، والتقدير: يا أيها الطالع جبلاً فحذف؛ أي للاختصار ثم اللام؛ لثلا يجتمع التعريفان، ثم نصب طالماً لكونه مضارعاً للمضاف، وعن الهندي أنه ذكر في الإرشاد أن أصله: أي المثال: يا أيها الطالع، فحذف اللام اكتفاء بيا، فاستغنى عن أيها كما قالوا: إن أصل يا رجل ذلك الخ، ويحتمل أن يكون المثال على قول الأخفش والكوفيين الذين يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد، وقال ابن مالك: إن حرف النداء مما تعتمد عليه الصفة، وأجاب اللاري عن الإشكال على اعتبار الاعتماد على موصوف محذوف بالفرق بين المنعوت المذكور والمقدر: بأن يقال: المنعوت إذا كان مذكوراً كان

«مِثْلُ: يَا رَجُلًا» مقولاً «لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ» أي: لرجل^(١) غير معين^(٢). وهذا^(٣) توقيت^(٤) لنصب (رَجُلًا) لا تقييد له لأنه^(٥) منصوباً^(٦) لا يحتمل المعين^(٧). والقسم الرابع: وهو ما^(٨) لا يكون مفرداً^(٩) ولا معرفة^(١٠)، مثل: (يَا حَسَنًا وَجْهَهُ^(١١) ظَرِيفًا^(١٢)). ولم يورد المصنف لهذا القسم مثلاً، إذ حيث^(١٣) اتضح^(١٤) انتفاء كل من القيدين^(١٥) بمثال سهل تصور انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له^(١٦) على انفراده^(١٧) مع أن المثال الثاني

(١) وفيه إن غير صفة لموصوف مقدر. (٢) كما في قول الأعمى. (٣) أي: قوله لغير معين. (٤) أي: بيان وقت، يعني: اللام للوقت. (٥) أي: المنادى المفرد النكرة. (٦) حال من اسم إن. (٧) فلا يحتاج إلى التقييد. (٨) أي: المنادى. (٩) لكونه شبه مضاف. (١٠) لأنه ليس فيه شيء من أنواع المعرفة ولكونه موصوفاً بالنكرة. (١١) فاعله. (١٢) أي: غافلاً. (١٣) مكان. (١٤) فعل الشرط. (١٥) أي: انتفاء المعرفة في يا رجلاً وانتفاء المفرد نحو: يا طالماً جبلاً. (١٦) أي: للقسم الرابع. (١٧) أي: على مستقل.

و: يَا رَجُلًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ^(١).

(١) كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

(قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: يقال يا رجلاً بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلاً لغير معين. (قوله: مثل يا حَسَنًا وَجْهَهُ ظَرِيفًا) قال قدس سره في الحاشية: وإنما قيدناه بقوله: ظريفًا؛ ليكون نصاً في كونه نكرة لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حَسَنًا وَجْهَهُ الظريف انتهى، اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتاً بجملة أو ظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة، فلا يقال: يا حليماً لا يعجل القدوس، بل يقال: قدوساً؛ وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، وإن كان ذلك قبل النداء.

طالماً جبلاً واجب النصب، إلا إذا كان موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه حينئذ يكون تابعاً للفظه بخلاف ما إذا قدر موصوفه معرفة فإنه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعاً للمنادى المفرد المعرفة. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) يعني: أن طالماً قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة، ثم لما وقع موقع الموصوف وبارشه حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في رجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه. (قوله: أي: يقال: يا رجلاً الخ) يعني: أن الجار والمجرور وقع حالاً من يا رجلاً بتقدير يقال أو مقولاً مبين لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب، فيفيد توقيت نصب رجلاً وليس مبيناً لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بأن رجلاً مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد. (قوله: لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء.

المنادى مفرداً نكرة، وإذا كان مقدرًا طالماً جبلاً منادى بحسب الصورة والظاهر داخلاً ففي شبه المضاف، ثم قال ما إيضاحه: إنه بقي ههنا شيء آخر وهو أن طالماً جبلاً جاز أن يكون معرفة إذا قصد به معين ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال: يا طالماً جبلاً الظريف، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؛ لأنه يلزم وصف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفه نكرة واجب؛ ليكون مثلاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ إذ على تقدير المعرفة يجب تعريف الطالع، ويكون جائز النصب والرفع أي: فلا يخلو عن أحد المحذورين، اللهم إلا أن يقال: أن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه فلا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة كما في يا رجل، حيث كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه هذا والله أعلم، وما قيل: إن يا طالماً جبلاً منصوب على نزع الخافض؛ أي: على جبل ليس بشيء يقال: طلع الشمس من باب دخل وطلع الجبل بالكسر طلوياً: أي: علاه فلا تغفل. (قوله: مقولاً لغير معين) فيه تنبيه على أن النداء لا يستلزم التعيين، وفي التمثيل بقوله: يا رجلاً دون يا ضارباً تنصيص على أن نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي، وجعل يا ضارباً في تقدير يا رجلاً ضارباً (عصام). (قوله: أي: لرجل غير معين) كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي، ومنه قول عبد يغوث الحارثي:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ^(١) فَبَلَّغْتَ

نُدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ^(٢) أَنْ لَا تَلَاقِيَا
أي: بلغ إلى أصحابي في مكة والمدينة وحواليهما وأخبرهم بأن لا ملاقات بيننا وبينهم، قاله حين أسريوم الكلب وأيقن أنه مقتول، وقيل: كانوا يطلبونه بدم رجل منهم فعرض عليهم في فداء ألف ناقة فأبوا إلا قتله، وكانوا يشدون لسانه؛ لئلا يهجوهم فرغب أن يخلّوه ليلوم أصحابه وعقد لهم أن لا يهجوهم فخلّوه فقال: قصيدة منها هذا البيت. (قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: بيان لوقت نصبه لا أنه قيد له يذكر معه في قول الأعمى؛ لأنه إذا كان منصوباً كان غير معين فيكون قوله:

(١) من العروض بمعنى مكة. (٢) بلدة باليمن وكان أهلها نصارى.

يَحْتَمِلُهُ^(١)، فَيُمْكِنُ^(٢) أَنْ يَرَادَ بِقَوْلِهِ^(٣): (يَا طَالِعاً جَبَلًا) غَيْرُ^(٤) مَعِينٍ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ^(٥) أَعْمُ^(٦) مِنْ أَنْ يَرَادَ بِهَا مَعِينٌ أَوْ غَيْرُ مَعِينٍ. فَأَمَثَلَةُ^(٧) الْأَقْسَامِ^(٨) بِأَسْرَها^(٩) مَذْكُورَةُ^(١٠)، وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ كُلُّهَا أَمْثَالٌ لِمَا سِوَى الْمُسْتَغَاثِ^(١١) أَيْضًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِيرَادِ^(١٢) مِثَالٍ لَهُ^(١٣) عَلَى^(١٤) حُدَّةٍ. وَ«تَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمُبْنِيِّ^(١٥)» عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ «الْمُفْرَدَةُ^(١٦)» حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا. إِنَّمَا قَيْدُ^(١٧) الْمُنَادَى بِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا، لِأَنَّ تَوَابِعَ الْمُنَادَى الْمَعْرَبِ^(١٨) تَابِعَةٌ^(١٩) لِلْفِظَةِ فَقَط. وَقَيْدُنَا الْمَبْنِيِّ بِكَوْنِهِ^(٢٠) عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ، لِأَنَّ^(٢١) تَوَابِعَ الْمُسْتَغَاثِ. بِالْأَلْفِ^(٢٢). لَا يَجُوزُ فِيهَا^(٢٣) الرِّفْعُ^(٢٤) نَحْوُ: (يَا زَيْدًا وَعَمْرًا) لَا^(٢٥) وَعَمْرُو، لِأَنَّ^(٢٦) الْمَتَّبِعَ^(٢٧) مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ. وَقَيْدُ^(٢٨) التَّوَابِعِ بِكَوْنِهَا مُفْرَدَةٌ لِأَنَّهَا^(٢٩) لَوْ لَمْ تَكُنْ مُفْرَدَةً، لَا حَقِيقَةً وَلَا حَكْمًا كَانَتْ^(٣٠) مُضَافَةً بِالْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ^(٣١)، وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصَبُ^(٣٢). وَإِنَّمَا^(٣٣) جَعَلْنَا (الْمُفْرَدَةَ) أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً حَقِيقَةً بِأَنَّ^(٣٤) لَا^(٣٥) تَكُونُ مُضَافًا^(٣٦) مَعْنَوِيًّا وَلَا لَفْظِيًّا^(٣٧)، وَلَا شَبَهَ^(٣٨) مُضَافٍ، أَوْ حَكْمًا بِأَنْ يَكُونَ^(٣٩) مُضَافًا لَفْظِيًّا^(٤٠) أَوْ مِثْبَتًا بِالْمُضَافِ فَإِنَّهُمَا لَمَّا انْتَفَتَ فِيهِمَا الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ كَانَا^(٤١) فِي حَكْمِ الْمَفْرَدِ^(٤٢)، لِيَدْخُلَ^(٤٣) فِيهَا^(٤٤) الْمُضَافَةُ بِالْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمِثْبَتَةُ بِالْمُضَافِ لِأَنَّهُمَا كَالْتَّوَابِعِ الْمَفْرَدَةِ^(٤٥) فِي جَوَازِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ نَحْوُ: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ^(٤٦) الْوَجْهَ) وَ(الْحَسَنُ الْوَجْهَ) وَ(يَا زَيْدُ الْحَسَنُ^(٤٧) وَجْهَهُ) وَ(الْحَسَنُ^(٤٨) وَجْهَهُ). وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ

(١) أي: للقسم الرابع. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) مصنف. (٤) نائب فاعل. (٥) أعني: عبارة يا طالعاً جبل. (٦) خبر إن. (٧) على هذا الإمكان. (٨) الأربعة. (٩) أي: بجميعها. (١٠) في الكتاب. (١١) مع اللام والألف. (١٢) بل يمكن. (١٣) أي: لما سوى المستغاث. (١٤) أي: استقلالاً. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) صفة المنادى. (١٧) صفة التوابع. (١٨) مصنف. (١٩) صفة المنادى. (٢٠) خبر إن. (٢١) النصب. (٢٢) حلة قيدنا. (٢٣) حال من المستغاث. (٢٤) أي: في أنواع المستغاث. (٢٥) بل. (٢٦) أي: لا يقال يا زيد أو عمرو. (٢٧) حلة لا عمرو. (٢٨) وهو يا زيداً فكيف ترفع توابعه بل تنصب. (٢٩) مصنف. (٣٠) متعلق بقيد. (٣١) جواب لو. (٣٢) يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه. (٣٣) لفظاً أو تقديرًا. (٣٤) جواب سؤال مقدر جوابه حين. (٣٥) بيان لطريق الحقيقة. (٣٦) أي: التوابع. (٣٧) نحو: غلام زيد. (٣٨) نحو: الحسن الوجه. (٣٩) هو غيراً من زيد. (٤٠) عطف على حقيقة. (٤١) أي: التوابع. (٤٢) إذ هو في تقدير الانفصال لأن تقدير الحسن الوجه الحسن وجهه. (٤٣) جواب لا. (٤٤) في عدم إرادة المعنى. (٤٥) حلة إنما جعلت. (٤٦) أي: حقيقة لا إضافة فيها أصلاً. (٤٧) مرفوع محلاً على لفظه. صفة لزيد مثال المضاف بالإضافة اللفظية. (٤٨) مثال لشبه المضاف اللفظي. (٤٩) منصوب محلاً على عمله البعيد.

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى^(١) الْمُبْنِيِّ^(٢) الْمُفْرَدَةُ^(٣)

(١) صورة وصفه.

(٢) هي يرفع به وهذا القيد مستفاد من اللام لكونه للعهد ثم قيد المبنى احترازاً عن المعرب نحو: يا للكهول والشبان فإنه لا يجوز فيه إلا الجر. (٣) سواء كانت المفردة حقيقةً بأن لا يكون مضافاً ولا شبهة أصلاً أو مفرداً حكماً بأن يكون مضافاً بالإضافة اللفظية وإن كان مضافاً لكنه مفرد حكماً.

(قال، وتوابع المنادى المبني) لم يقيد بكونه غير المعرب الذي جيء به للمتوسط اعتماداً على ما سيذكره. (قوله: لأن توابع المنادى المعرب) غير البديل والمعطوف الآتي حكمهما. (قوله: تابعة للفظه فقط) سواء كان منصوباً أو مجروراً، نحو: يا لزيد وعمرو، ولم يحملوا على محله النصب كما في أعجبني ضرب زيد وعمراً.

(قوله: وإن كان الخ) أي: وإن كان الوصف بالنكرة وهي الجملة أو الظرف فإنها في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء. (قوله: اعتماداً على ما سيذكره) فكأنه مستثنى من القاعدة بقريئة الآتي. (قوله: الآتي حكمهما) في قوله: والبديل والمعطوف الغير للمتع: فإنهما كالمنادى الذي يشره حرف النداء سواء كانا مفردين أو لا، وسواء كان متبوعهما مضموماً أولاً، نص عليه سيبويه كذا في الرضي. (قوله: نحو: يا لزيد عمرو) على أن عمرًا عطف بيان لزيد؛ إذ لو كان بدلاً

غير معين مستدرَكاً فحينئذ المعنى نُصِبَ الرجل وقت يقال لغير معين كما في قول الأعمى، والحاصل: أن الجار والمجرور حال من يا رجلاً بتقدير مقولاً مبين لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصبه بكونه لغير معين، ولا يتوهم كون رجلاً مع النصب لمعين في بعض الأوقات كما هو المتبادر من القيد، وقوله: يا حسناً وجهاً ظريفاً أتى بالوصف؛ ليكون نصاً على كون حسناً مراداً به النكرة، وقوله: من القيدين؛ أي: الأفراد والتعريف. (قوله: هذه العبارة) نائب فاعل لقوله: أن يراد، وقوله: أعم حال منها؛ أي: أن يراد بطالعاً جبلاً هذا التركيب سواء أريد به معين أو لا، فإن أريد التعيين فمثال لشبه المضاف، وإن قصد عدمه فمثال للقسم الرابع، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنه مثال لما سوى المفرد المعرفة. (قوله: المبني على ما يرفع به) أشار به إلى أن اللام للعهد وهو المتبادر من الذكر بلفظ البناء، فيخرج المستغاث المفتوح، واحتز بقوله: المبني عن المعرب؛ نحو: يا للكهول والشبان، فإنه لا يجوز فيه إلا الجر. (قوله: المفردة حقيقة أو حكماً) وسيصرح فائدة هذا التعميم، وقال العصام: ودخل في المفردة شبه المضاف؛ لما مر أن المراد بالأفراد عدم الإضافة، فلا حاجة في إدخال شبه المضاف إلى

تكلف التعميم؛ لأن شبه المضاف مفرد حقيقة، وقوله: لا يجوز فيها الرفع؛ أي: لأنه ليس مبنياً على ما يرفع به؛ إذ رفعه قبل النداء بالضمة وبناء حالة النداء بالفتحة فلا يتصور فيها الرفع فبهذا القيد لا يرد النقض على الحكم الآتي فافهم، ولم يلحق الهاء في يا زيداً وعمراً بآخر زيد لعدم الوقف. (قوله: كانت مضافة بالإضافة المعنوية) نحو: يا زيد ذا الخيل ولا يجوز فيه غير النصب؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب فتابعه أولى بالنصب إذا كان مضافاً، وقوله: فإنهما لما انتفت الخ، جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف، أما تناوله للثاني فظاهر؛ لعدم مطلق الإضافة، وأما الأول؛ فلأنه في حكم الانفصال، فترجع إلى المفرد بعده (نعمه). (قوله: كانا في حكم المفرد الخ) يعني: أن لهما شبهين شبيهاً بالمضاف وشبيهاً بالمفرد، فعمل بالشبه الأول إذا كانا مناديين وبالثاني إذا كانا تابعين للمنادى المبني، فيتحقق العمل بالشبهين. (قوله: نحو: يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن أو نصبه وجر الوجه بالإضافة اللفظية، ومثله يا زيد الكريم الأب، فإن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، فكأنه قيل: يا زيد الحسن وجهه، لكن إذا وقع: نحو: يا الحسن الوجه منادى لم يكن في حكم المفرد، بل في حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذي

(قوله: وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به) هذا القيد مستفاد من الحكم فإن الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف، قيل وكذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابتن إذا كان مفتوحاً، ولك أن تقول: إن اللام في المبني للمهد إلى ما فهم من قوله: ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ إلى التقييد. (قوله: أو مشبيهاً بالمضاف) الظاهر أنه لا حاجة في إدراجه في المفرد إلى هذا التعميم؛ لأنه مفرد حقيقة؛ لأنه ليس بمضاف، نعم في إخراج عنه يحتاج إلى تمحل كما أصر إليه. (قوله: فإنهما لما انتفت شيهما) فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف إذا كان منادى. (قوله: ويا زيد الحسن وجهه) ويا هؤلاء المشرون رجلاً.

لكان كالمنادى المستقل. (قوله: ولم يحملوا الخ) أي: لم يحملوا عمراً على محل زيد الذي هو النصب لكونه مفعول أَدْعَوْا؛ لأن الظاهر إنما يترك إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعرابياً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الطريف أو إذا تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء، كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الأمرين مفقودان ههنا. (قوله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً) واعلم أن مسألة الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها مذهب الكوفيون وجماعة من البصريين إلى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبويه، ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز مطلقاً، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبذل ومنع في التثنية والتأكيد، فهذه ثلاثة مذاهب، والصحيح الأول؛ لورود السماع كقراءة الحسن: ﴿أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون﴾، ويأول المانعون على إضمار عامل تأمل، وفيه تكلف كذا في شرح التسهيل، وفي الرضي قال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل أبو بالصفة أو المصدر وإن ما جاء مما يوهم الحمل على المحل أضمر له ناصباً أو رافعاً إما فعلاً أو منوياً من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة، وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق؛ لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعرابياً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الطريف أو إذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في باب الاستثناء، إذا عرفت هذا فقول المحشي رحمه الله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً يحتمل أن يكون للمنفي وأن يكون مثلاً للنفي، وعلى الأول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع، وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب، وبالجمله عبارة المحشي رحمه الله لا تخلو عن إغلاق، والظاهر ما في الرضي، وأما نحو: أعجبني ضرب زيد وعمرو فيأتي الكلام عليه في باب الإضافة، فإنه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى. (قوله: فإن الرفع الخ) يعني: أن الحكم لجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بإمكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه. (قوله: في إدراجه) قيد بذلك؛ لأنه يحتاج إلى التعميم المذكور في إدراج المضاف بالإضافة اللفظية. (قوله: يحتاج في إخراج الخ) كما في قوله: إذا كان مفرداً معرفة فإنه يحتاج في إخراج شبه المضاف عنه إلى تمحل إرادة الكامل منه. (قوله: فاعتبر حكم المفرد الخ) ولم يكس الأمر؛ لأن اعتبار حكم المفرد فيما إذا كان منادى بأن يكون مرفوعاً يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الأولى؛ لأنه إذا لم ينصب حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين؟ فيلزم ترك العمل بالشبه بالإضافة. (قوله: ويا هؤلاء المشرون رجلاً) مثال لشبه المضاف بالإضافة اللفظية.

الحكم^(١) الآتي^(٢) في التوابع كلها بل في بعضها، ولم يميز فيما^(٣) هو جار فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها^(٤) من قيد^(٥)، فصل^(٦) التوابع الجاري هذا^(٧) الحكم فيها^(٨)، وصرح بالقيد فيما^(٩) هو محتاج إليه، فقال^(١٠) «مِنَ التَّأْكِيدِ» أي: المعنوي لأن التأكيد اللفظي، حكمه في الأغلب^(١١) حكم الأول إعراباً^(١٢) وبناءً، نحو: يا زيد زيد، وقد يجوز^(١٣) إعرابه رفعاً ونصباً. وكان المختار عند المصنف ذلك^(١٤)، لذلك^(١٥) لم يقيد^(١٦) التأكيد بالمعنوي «وَالصَّفَةُ» مطلقاً «وَعَطْفُ» البيان^(١٧) كذلك^(١٨) «وَالْمَعْطُوفُ» بحرف «الْمُتَنِعِ»^(١٩) دخول^(٢٠) (يَا) عَلَيْهِ^(٢١)، يعني^(٢٢) المعرف باللام بخلاف^(٢٣) البديل والمعطوف الغير المتنع^(٢٤) دخول (يَا) عليه، فإن حكمهما غير حكمهما^(٢٥) كما سيجيء^(٢٦).

(١) فاعل يميز. (٢) صفة للحكم وهو الرفع غلاً على اللفظ والنصب غلاً على المجل. م. (٣) عبارة عن المعطوف. (٤) وهو المعطوف بحرف. (٥) وهو المتنع. (٦) مصنف. (٧) فاعل جاري. (٨) أي: التوابع. (٩) عبارة عن التابع. (١٠) مصنف. (١١) أي: عند الأكثرين. (١٢) نحو: يا عبد الله عبد الله. (١٣) عند الأقلين. (١٤) أي: جواز الرفع والنصب. (١٥) أي: لجواز الرفع والنصب في التأكيد اللفظي. (١٦) مصنف. (١٧) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه بدل فحكمه حكم البديل عنده. لاري. (١٨) كالصفة مطلقاً. (١٩) صفة للمعطوف. (٢٠) فاعل للمتنع. (٢١) أي: على المعطوف. (٢٢) المراد بقوله المعطوف. (٢٣) من التأكيد. (٢٤) يا زيد. (٢٥) أي: التوابع. (٢٦) أي: التوابع.

مِنَ التَّأْكِيدِ، وَالصَّفَةِ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَالْمَعْطُوفِ الْمُتَنِعِ دُخُولُ يَا عَلَيْهِ^(١)، تَرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ

(١) يعني المعطوف المعرف باللام.

هو أقوى من توابعه، وقوله: ويا زيد الحسن وجهه، شبه مضاف برفع الحسن والوجه معاً أو بنصب الحسن، وأراد بالحكم الآتي الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل. (قوله: بل في بعضها) وهو غير البديل من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ، وقوله: بل لا بد في بعضها؛ أي: في المعطوف فإنه مقيد بقوله: المتنع دخول يا عليه. (قوله: فصل التوابع) جواب لما، والمراد بالتوابع غير البديل بقرينة توصيفه بقوله: الجاري هذا الحكم؛ أي: الآتي فيها، وقوله: أي: المعنوي، أطلقه اعتماداً على اشتهار أمر التأكيد اللفظي، فإن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو (عصام)، فليسبق الفهم إلى هذا سكت عن التقيد لا أنه اختار رأي الأقل وخلاف الأصح، ولعل لذلك أتى الشارح بكأن المفيدة للشك، وقوله: في الأغلب؛ أي: في رأي أغلب النحاة، ومذهب أكثرهم لا في الاستعمال الأغلب ليلائم قوله: ويجوز، وقوله: وكان المختار الخ، فقوله: وقد يجوز؛ أي: في رأي الأقل منهم. (قوله: والصفة مطلقاً) أراد بها النعت النحوي، ومعنى الإطلاق؛ أي: سواء امتنع دخول يا عليها أو لا، وقيل: أي مفردة كانت أو ما في حكمها؛ ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه، وكذا عطف البيان، وفيه رد على الأصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة تشبيهاً بالمضمر، وهذا قياس لكن الاستعمال يرده، ولتأكيد الرد خص المصنف الصفة بالتمثيل. (قال المصنف: دخول يا عليه) اختار على حرف النداء للاختصار فذكر يا مبني على التمثيل، وإلا فجميع حروف النداء كذلك (نعمه)، وقوله: يعني المعرف باللام؛ أي: يريد المصنف بقوله: المتنع دخول يا عليه المعطوف المعرف باللام مثل يا زيد والحارث غير لفظة الجلالة، فإن دخول يا عليها غير متنع فيقال: يا الله كما سيأتي، فلذا لم يقل: والمعطوف مع اللام، مع اختصاره

(قوله، أي: المعنوي) صرح في شرح المفصل. (قوله، لأن التأكيد اللفظي الخ)، وذلك لأن الثاني عين الأول لفظاً ومعنى، فكان حرف النداء باشره كما باشر الأول. (قوله، نحو، يا زيد زيد) نص في التأكيد وفي جعل أبي علي ذلك بدلاً وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظراً لأنهما يفيدان ما لا يفيداه الأول، وإذا وصفت الثاني فأبو عمرو بضم الثاني على أنه توكيد لفظي موصوف أو بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا كَذِبَهُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن العلم لا يوصف به. (قال، والصفة) قال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم تشبهه بالمضمر وارتفاع العالم أو انتصابه في مثل: يا زيد العالم على الاختصاص، وفيه أنه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الأحكام. (قال، وعطف البيان) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه

(قوله: صرح به في شرح المفصل) وترك التصريح به هنا لسبق الفهم من كونه عين الأول إلى أن حكمه حكم الأول. (قوله: لأنهما يفيدان ما لا يفيداه الأول) يعني: أن البديل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيداه الأول وهما ليس كذلك. (قوله: وإذا وصفت الخ) معطوف على مقدر؛ أي: هذا إذا لم تصف الثاني. (قوله: فأبو عمرو يضم الثاني) كما في حال عدم الوصف؛ نحو: يا زيد الطويل وحكي يونس عن رواية أنه كان يقول: يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على أنه تأكيد مثل يا تميم أجمعين فلا يمتنع إذن رفعه. (قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) أي: لا يجوز أن يكون زيد الثاني مع صفته وصفاً للأول؛ وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول؛ نحو: لا ماء ماء بارداً. (قوله: على الاختصاص) أي: اثت العالم أو أعني العالم.

تَرْفَعُ حَمَلًا عَلَى لَفْظِهِ^(١)، الظاهر^(٢) أو المقدر^(٣)، لأن بناء المنادى عرضي^(٤) فيشبهه المعرب^(٥) فيجوز

(١) أي: لفظ المنادى المبني. (٢) إن كان رفعه ملفوظاً. (٣) إن كان رفعه مقدراً. (٤) أي: غير أصلي. (٥) من حيث العروض.

بدل فحكمه حكم البديل عنده. (قوله: والمعطوف يحرف الممتنع دخولاً يا عليه) لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر ليشعر إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه، وليخرج نحو: يا محمد والله لتمين الرفع. (قال: قرفع) ولا تبني الصفة كما في لا رجل ظريف؛ لأن النفي متوجه إلى الصفة دون النداء، والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء. (قوله: الظاهر أو المقدر) مثل: يا فتى ويا هؤلاء فإن ضميتها تقديرية مفروضة كما ذهب إليه الشيخ الرضي، والأظهر أن يقال: أن هؤلاء ضمناً محلياً؛ لأن مفرداً معرفة معرباً لو وقع موقعه لضم كما أن له نصباً محلياً؛ لأن مضافاً لو وقع

(قوله: فحكمه حكم البديل عنده) أي: حكم المنادى المستقل عند الرضي. (قوله: ليشير إلى مانع الاستقلال) فإن تعليق الحكم بالوصف الصالح للملية يشعر بكونه علة له. (قوله: وليخرج عنه الخ) يعني: لو قال: والمعطوف المعرف باللام لدخل في هذه الضابطة لفظ الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة، وجواز مباشرة حرف النداء له. (قوله: لتمين الرفع) أي: الضمة التي هي شبهة الرفع لدخوله فيما سيأتي من قوله: والبديل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل. (قوله: ولا تبني الصفة الخ) بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجز بناء الأولى وجاز بناء الثانية؛ نحو: لا رجل ظريف بالفتح، وحاصله: أن لا النفي في نحو: لا رجل ظريف متوجه إلى الصفة؛ لأن النفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف؛ وذلك لأن معنى لا رجل ظريف في الدار لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة فهو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال، وكأنه قيل: لا ظريف فيها فلتتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناءها بخلاف النداء؛ نحو: يا زيد الظريف فإن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع دون التابع، فلم يباشرها حرف النداء لا لفظاً ولا معنى، فلم يتحقق سبب البناء فيها، وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناءها سيبويه. (قوله: والرافع الخ) لما كان الرفع حركة إعرابية لا بد له من رافع بين ذلك مع الإشارة إلى حل إشكال قوي ههنا، وهو أنه كيف أعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبني مع أن التوابع وضمت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بناءه، فلا تقول: في جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة، ولذا عرف التوابع بكل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، وحاصل كلامه: أن الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مطابقاً للعامل الرافع في كون أثر كل من حرف النداء والعامل الرفع؛ أعني: الضمة والرفع عارضاً؛ أي: يحدث في المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويزول

مما في المتن. (قوله: ترفع حملاً على لفظه الخ) في إدراج هذه التوابع حال رفعها في تعريف التابع إشكال فيقال: إن العاقل في يا زيد العاقل مرفوع حملاً على لفظه بتنزيل ضمته منزلة الإعراب في كونها عارضة بدخول يا كمعرض الإعراب بدخول العامل، والإعراب في تعريف التابع أعم من الحقيقي والتنزيلي، فيصدق على العاقل في المثال أنه تابع بإعراب سابقه من جهة واحدة هذا هو الموافق لما في شرح المصنف، وفي الامتحان رفع العاقل للمشاركة؛ يعني: أن الإشكال إنما يرد إذا قيل حركة التابع حركة إعراب، وأما إذا قيل أنها حركة إتباع ومشكلة لا إعراب ولا بناء لكان حسناً وانحل الإشكال. (قوله: على لفظه الظاهر) أي: كما إذا كان المنادى مبنيّاً على ما يرفع به لفظاً؛ نحو: يا زيد العاقل، وقال العصام: يراد بلفظه ما يشمل المحل القريب والتقدير فافهم، وقوله: أو المقدر بمعنى المفروض فيعم المحلي، وهذا إذا كان مبنيّاً على ما يرفع به تقديرًا مثل: يا فتى العاقل، ويا قاضي الفاضل، أو محلاً قريباً مثل: يا هؤلاء الكرام، وحرر السيروزي على قوله ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله ما ملخصه: أنه قال في الوافية: لو قال المصنف: ترفع حملاً على لفظه أو محله لكان أصوب؛ ليشمل مثل: يا فتى العاقل، ويا هذا الرجل، ويا هؤلاء الكرام، فإن المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظاً حتى يحمل على لفظه، بل تقديرًا في الأول ومحلاً في الآخرين، فالشارح قال في شرحه: الظاهر أو المقدر، لكن قال العصام: إنه قاصر؛ لأنه لا يشمل الحمل على محله في نحو: يا هؤلاء العاقلون، فإن هؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع، أقول: ظن القصور في عبارة الشارح من القصور؛ لأنه أراد ههنا دفع اعتراض الوافية بهذا التعبير الأخص حيث عمم اللفظ^(١) عن الظاهر والمقدر، ولم يُرد معناه الاصطلاحي المقابل للتقدير فيكون المراد من قوله أو المقدر معناه اللغوي المقابل للظاهر فعلى هذا يشمل قوله على لفظه للفظ والمحل والتقدير فلا تغفل. (قوله: لأن بناء المنادى عرضي) يعني: إنما جاز الحمل على اللفظ في المنادى دون سائر المبنيات؛ لأن بناء المنادى عرضي بسبب حرف النداء، فهو مشابه للمعرب في عروض الحالة البنائية بأداة النداء مثل عروض الإعراب بالعامل، والمراد عروضها بالحرف عروض الإعراب بالفاعل، فكما جاز الحمل على اللفظ في المعرب جاز في هذا. (قوله: فيشبهه المعرب) بتقدير

(١) في قوله: حملاً على لفظه.

أن يكون^(١) تابعه^(٢) تابعاً^(٣) للفظه^(٤). «وَتَنْصَبُ^(٥)، حملاً^(٦) عَلَى^(٦) مَحَلِّهِ^(٦)، لأن^(٧) حق تابع المبنى أن يكون^(٨) تابعاً لمحلّه، وهو^(٩) ههنا^(١٠) منصوب المحل بالمفعولية؛ نحو: (يَا تَيْمُّمُ أَجْمَعُونَ^(١١))، وَأَجْمَعِينَ^(١٢)) في التأكيد، «مِثْلُ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ^(١٣) وَالْعَاقِلُ^(١٤)، في الصفة، واقتصر^(١٥) على مثالها، لأنها^(١٦) أكثر وأشهر^(١٧)، و(يَا عَلَامُ^(١٨) يَشْرُ^(١٩) وَيَشْرَأُ^(٢٠)) في عطف البيان، و(يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ) في المعطوف عليه بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه^(٢١) «وَالْخَلِيلُ^(٢٢)» بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه، «فِي^(٢٤) الْمَعْطُوفِ» بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه «يَخْتَارُ^(٢٥) الرِّفْعُ^(٢٦)» مع تجويزه النصب، لأن^(٢٧) المعطوف بحرف^(٢٨) في الحقيقة^(٢٩) منادى^(٣٠) مستقل، فينبغي أن يكون^(٣١) على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة^(٣٢) حرف النداء له وهي^(٣٣) الضمة أو ما يقوم مقامها^(٣٤)، ولكن^(٣٥) لما لم يباشره^(٣٦) حرف النداء^(٣٧) جعلت تلك الحالة^(٣٨) إعراباً فصارت رفعاً. «وَأَبُو عَمْرٍو» بن العلاء النحوي^(٣٩) القارئ^(٤٠) المقدم^(٤١) على الخليل، يختار فيه

(١) بعد تأويل فاعل يجوز. (٢) أي: المنادى. (٣) خبر يكون. (٤) أي: المنادى. (٥) أي: التوابع. (٦) فإن النصب على المفعولية. (٧) حلة تنصب. (٨) بعد التأويل خبر إن. (٩) أي: المنادى المفرد المعرفة. (١٠) أي: حين كونه منادى. (١١) حملاً على لفظه. (١٢) حملاً على محلّه البعيد. (١٣) حملاً على لفظه. (١٤) حملاً على محلّه البعيد. (١٥) مصنف. (١٦) حلة اقتصار. (١٧) عند النحاة. (١٨) مفرداً معرفة بالنداء. (١٩) حملاً على لفظه. (٢٠) حملاً على محلّه. (٢١) أي: على معطوف. (٢٢) الواو استئناف أو اعتراض. (٢٣) وهو أعلى كعباً من سيبويه لم يتقدم عليه أحد في النحو. (٢٤) متعلق بيختار قدم عليه الحصر. (٢٥) أي: يرجع. (٢٦) لأنه مقصود بالنداء كأول. (٢٧) حلة الاختيار. (٢٨) أي: بحرف المعطوف. (٢٩) أي: في المعنى. (٣٠) خبر إن. (٣١) أي: المعطوف. (٣٢) أي: دخول حرف النداء على المعطوف. (٣٣) أي: علامة النداء. (٣٤) كالألف في التشية والواو في الجمع. (٣٥) أي: لا. (٣٦) أي: المعطوف. (٣٧) لاجتماع أداتي التعريف. (٣٨) وهي الضمة وما يقوم مقامها. (٣٩) صفة العلاء. (٤٠) صفة أبو عمرو. (٤١) صفة بعد صفة.

المضاف؛ أي: فيشبه بناؤه إعراب المعرب في العروض، فلعدم مشابهة كسرة مثل هؤلاء بالحركة الإعرابية في العروض لم يجز الجر في القوم في: جاءني هؤلاء القوم، بل يجب الرفع حملاً على محله، وقوله: لأن حق تابع المبنى؛ يعني: مطلقاً منادى أو غيره عارضاً بناؤه أو لازماً، وجه التبعية لمحله أنه الأصل وأن أثر العامل ليس إلا في محل المبنى؛ نحو: جاءني هؤلاء وزيد، (قوله: لأنها أكثر) أي: وللتأكيد في الرد على الأصمعي أيضاً، ومن أمثلة الصفة قوله: يا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ونحو: يا عمر الجواد، ومن أمثلة المعطوف قوله: أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكُ سِينِرَا

وَقَدْ جَاوَزْتُمَا حَمَرَ الطَّرِيقِ

(قوله: والخليل بن أحمد) وكذا سيبويه ومن تبعهما كالمازني، ثم إن الخليل: هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الأزدي البصري أستاذ سيبويه، ومستتب علم العروض، وجامع كتاب العين أملاه على سيبويه، وكان إماماً في النحو معاصر أبي الخطاب الأخفش اللغوي، أخذ النحو عن عيسى بن عمرو الثقفي الذي له كتاب الإكمال والجامع في النحو، مات بالبصرة في سنة ١٧٠، وهو ابن أربع وسبعين سنة، كان رجلاً صالحاً وقوراً وذكياً فطناً لطيفاً شاعراً، ومن كلامه:

وَاعْمَلْ بِعِلْمِي وَلَا تَنْظُرْ إِلَى عَمَلِي

يَنْفَعُكَ عِلْمِي وَلَا يَضُرُّكَ تَقْصِيرِي

(قوله: في المعطوف الممتنع الخ) يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، والجار متعلق بيختار قدم عليه للحصر؛ لأنه محل

وَتَنْصَبُ^(١) عَلَى مَحَلِّهِ^(٢) مِثْلُ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلُ^(٣) فِي الْمَعْطُوفِ^(٤) يَخْتَارُ الرِّفْعُ^(٥)، وَأَبُو عَمْرٍو

(١) توابع. (٢) منادى، أي: لأن حق تابع المبنى أن يكون تابعاً لمحلّه وهو ههنا كون المنادى منصوب المحل بالمفعولية. (٣) ابن أحمد وهو أستاذ سيبويه. (٤) بحرف الممتنع دخول ياء عليه. (٥) مع تجويزه النصب.

موقمه لكان منصوباً. (قال، هي المعطوف الممتنع دخول يا عليه) يعني: أن اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار. (قوله: مع تجويزه النصب)؛ لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية. (قوله: لأن المعطوف بحرف إلى آخره) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تنبيهاً على

بزوالهما مطرداً؛ بمعنى: أنه يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح أن يقال: كل ما دخله الرفع فهو مرفوع فلمشابهة الأثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبني مشابهاً للمعرب، فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب، وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الإشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابهاً للمعرب. (قوله: ولم يظهر الخ) أي: لم يظهر أثر كون حرف النداء مشابهاً للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم. ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف، وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فإن المانع غير متحقق فيه. (قوله: مثل يا فتى ويا هؤلاء) أشار إلى أن المقدر

(١) «النصب» مع تجويزه الرفع؛ فإنه (١) لما امتنع فيه (٢) تقدير حرف (٣) النداء بواسطة اللام (٤) لا يكون (٥) منادى (٦) مستقلاً، فله حكم التبعية، وتابع المبني (٧) تابع لمحلّه وعمله النصب (٨). «وَأَبُو الْعَبَّاسِ» المبرد «إِنْ كَانَ» المعطوف المذكور (٩) «كَالْحَسَنِ» أي: كاسم الحسن (١٠) في جواز نزع اللام عنه. «فَكَالْخَلِيلِ» (١١) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه (١٢)، لإمكان (١٣) جعله (١٤) منادى مستقلاً (١٥)، ينزع اللام عنه (١٦)، «وَالْأَ» (١٧)، أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور، كاسم الحسن في جواز نزع اللام (١٨).

(١) شأن: (٢) أي: في المعطوف. (٣) في المعطوف عليه. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: المعطوف أي: الأولى أن يكون مثله. (٦) أي: فللمعطوف. (٧) مطلقاً. (٨) بالمفعولية. (٩) يعني المتنع دخول يا عليه دون غير. (١٠) بيانية. (١١) جزاء. (١٢) أي: المعطوف المتنع دخول الياء عليه. (١٣) علة لاختيار الرفع. (١٤) معطوف المذكور. (١٥) صفة منادى. (١٦) أي: عن المعطوف الثريا. (١٧) إلا مربة، يشير إلى أن لا هنا مركب من إن لا فيكون الشرط فهذا التأويل جملة فعلية والجزء وهو قوله: فكان عمرو أي: أبي العباس مثل أبي عمرو أو جملة اسمية فتصح الفاء. حلي. (١٨) أن يكون موضوعاً مع اللام.

النَّصَبُ (١)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ (٢) إِنْ كَانَ (٣) كَالْحَسَنِ فَكَالْخَلِيلِ، وَالْأَ

(١) الممكن. مع تجويزه الرفع. (٢) المبرد فصل الأمر فقال أن آء.
(٣) أي: المعطوف المذكور.

الاستقلال، إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم يعين هذا الوجه، أجب عنه: بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً. (قال: إن كان كالحسن) قال الشيخ الرضي: كلام المبرد لا يدل على ما تسبه إليه؛ لأنه قال: إن كانت اللام في العلم اختارت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الأصلية فكانه مجرد عنهما وإن كانت اللام في الجنس اختارت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام في الجنس إذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى، إن قلت: يجوز أن يراد بقوله: كالحسن ما يشبهه في كونه علماً ذا لام، قلنا: كلامه في شرحه يأبى عنه، إذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره. (قوله: أي: كاسم الجنس في جواز نزع اللام منه) علماً كان أو غير

النزاع دون غيره من التوابع المذكورة للاتفاق على اختيار النصب فيها؛ أي: يختار الرفع فيه لا في غيره، ويختار بمعنى يرجح ويحكم بالأولوية بقرينة قوله: مع تجويزه، والمعطوف أعم من أن يكون علماً يجوز نزع اللام عنه أو لا بقرينة المقابلة. (قوله: مع تجويزه النصب) ومنه قوله تعالى في سورة سبأ: (يا جبال أوبي معه والطير) برفع الطير عطفاً على لفظ الجبال، وينصبه وهي قراءة السبعة عطفاً على محله، وقوله: منادى مستقل لكون المعطوف مقصوداً بالنسبة بخلاف ما عداه؛ يعني: أنه في المعنى منادى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له لكون اللام مانعاً، فينبغي للتنبيه على هذا الاستقلال أن يكون على حالة الخ. (قوله: وأبو عمرو بن العلاء) بن عمار النحوي القارئ أي: الإمام في القراءة السابق زماناً لا رتبة على الخليل وهو الذي قال الفرزدق فيه:

مَا زِلْتُ أَنْتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلِقُهَا

حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنِ عَمَّارٍ

مات في طريق مكة في سنة ١٤٥ (عوارف أبي قتيبة). وقوله: يختار فيه النصب لقراءة أكثر القراء: «يَنْجَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ» بالنصب كما مر. (قوله: وأبو العباس المبرد) لقب محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري لقب به؛ لكثرة تكلمه بجملة برّد الله من برّدني، ولد في سنة ٢١٠ وأخذ العلوم عن المازني، وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٤، وهو إمام في الفنون الأدبية، وله كتاب المقتضب والروضة والكمال. (قوله: أي: كاسم الحسن الخ) يعني: مثل لفظ الحسن، وهو عبارة عن العلم الذي مع اللام ويجوز نزاعها عنه فهو عَلم كان في الأصل صفة أو مصدر أو جنساً مشعر المدح كالأسد أو مذمة كالكلب، ولم يصّر علماً بالغلبة، فإنه يصير حينئذ علماً بلا لام، وإنما يدخل عليه اللام للمح الوصفية الأصلية بخلاف ما صار علماً بالغلبة، فإنه لا يصير علماً بها إلا مع اللام كالنجم والصعق، أو مع الإضافة كابن عباس فإنه لا يستعمل في المعين إلا بتعريف عهدي،

بمعنى المفروض فيشمل المحلي أيضاً بالمعنى المشهور المقابل للمحلي، ولما كان هذا الإطلاق غير شائع بأنه ذهب إليه الرضي حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله: يبني على ما يرفع به الخ، والضم مقدر في المنقوص والمقصور؛ نحو: يا قاضي ويا فتى، وفي المبني قبل النداء؛ نحو: يا هذا ويا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل. (قوله: والأظهر)؛ لأنه موافق للمعارف بين النحاة. (قوله: للعهد) أي: الخارجي لتقدم ذكره. (قوله: والجار مع المجرور الخ) بالرفع معطوف على يعني عطف الاسم على الفعلية وليس منصوباً داخلاً تحت يعني؛ إذ لا إشارة في عبارة الشارح رحمه الله إلى بيان التعلق أصلاً والتقديم للحصر؛ أي: يختار في المعطوف دون غيره من التوابع. (قوله: لأن المراد الخ) أي: مراد الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع إذا كان متبوعه منصوباً أيضاً لكونه منادى مستقلاً أيضاً. (قوله: أجب الخ) أي: ليس علة اختيار الرفع

مجرد الاستقلال، بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد إلا حين كون متبوعه مضموماً. (قوله: لا معنى

علم فدخل فيه الرجل وخرج منه الصمق إذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه، فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدرأ كالفعل، وذلك للمح الوصفية وقصد مدح أو ذم بها لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي؛ المحمد وعلي، وكذا إن كان اسماً له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعاً مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه؛ لأنها ك بعض حروف الكلمة، وهو أقسام منها ما يكون في الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ووجب أن يكون معها لام أو إضافة ليفيد الاختصاص، وهو العلم الغالب الاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف بثبوته للمعنى العلمي، ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والديبران والعيوق أسماء لكواكب مخصوصة، ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام أيام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس؛ فإنها لم يثبت فيها معنى الثالث والرابع والخامس، ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت، لكن لم يعرف بثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب، فإنها لا تدري ما معنى الاشتراء فيه، وهذه الأقسام الثلاثة أعلام غالبية عند سيبويه، لكن بحسب التقدير للإلحاق بما هو الغالب، فإن الغالب في الأعلام اللازمة لأمها أن تكون أجناساً صارت أعلاماً بالغلبة.

فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعها عنه (عصام). (قوله: أي: فأبو العباس فكذلك الخليل) إشارة إلى حذف المبتدأ؛ لأن الجزء لا بد أن يكون جملة، وحاصله: أن المعطوف الذي يتمتع دخول يا عليه إن كان من قبيل ما يجوز نزع اللام عنه كحارث وعباس وضحاك، فالمبرد يختار فيه الرفع كالخليل، وقد اتفق الناظر على أن هذا خلاف مذهب المبرد، لكن في الظهيرية قيل عليه إن كان الأمر بالعكس لكان أولى؛ لأن المعرفة باللام الذي جاز نزعها يكون للتعريف، فلم يجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً، وإن لم يجوز نزعها يكون اللام جزء الكلمة، ولا يكون للتعريف فيجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً هذا فليتبّع. (قوله: مثل النجم والصمق) فإن الأول كان في الأصل اسماً لكل كوكب، ثم جعل مع اللام علماً للثريا فنزع اللام منه مظنة زوال العلمية، والثاني: كان اسماً لكل من رُمِيَ بصاعقة سماوية ثم جعل علماً مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بها وقد سبق.

لهما فيه؛ لأن التعريف حاصل بالوضع العلمي على أبلغ وجه. (قوله: فكأنه مجرد منهما) فيختار الرفع كما في المجرد (قوله: يجوز أن يراد الخ) فحينئذ يكون موافقاً لما نقله الرضي عن المبرد (قوله: كلامه في شرحه) أي: كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب يأبى عن أن يراد ذلك. (قوله: علماً كان أو غير علم) بيان لتفاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضي من حيث الصدق فإن مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن؛ ونحو: الصمق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضي فبين التفسيرين عموم من وجه. (قوله: وذلك) أي: دخول اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فإنه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمي. (قوله: إن كان في الأصل صفة الخ) وإن لم يكن في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ إما أن تضيف العلم كزيدنا وزيدكم، أو تعرفه باللام نحو: وليد بن يزيد. (قوله: وقصد مدح أو ذم بها) أي: بالوصفية الأصلية فإن الأعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى. (قوله: لكنه غير مطرد) أي: ليس كل علم كان في الأصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض (قوله: وكذا) أي: يصح دخول اللام. (قوله: له معنى جنسي) أي: كلي في الأصل يقصد به مدح أو ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالأسد بالشجاعة أو بصفة ذم كالكلب بالخصوء. (قوله: ولا خفاء الخ) لكون اللام عارضاً بعد الوضع العلمي. (قوله: ووجب أن يكون معها لام) أي: لا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام المهد كالبيت والكتاب والنجم والإضافة كابن عباس والزيبر؛ ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماً له. (قوله: وهو العلم الغالب) أي: العلم الذي صار علماً بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي. (قوله: كالثريا الخ) فإنه لا يتصور بها معنى سوى المعاني العلمية. (قوله: فإنها) أي: أعلام الأسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ما لزمته اللام من الإعلام التي لم يثبت استعمال أنفائها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والديبران والمشتري ليست من الفوالب؛ لأن العلم الغالب ما كان جنساً، ثم صار بالغلبة علماً، بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها. (قوله: لكن بحسب التقدير) أي: قدر استعمالها أجناساً. (قوله: للإلحاق الخ) تعليل لقوله: أعلام غالبية؛ أي: إنما ارتكب سيبويه ذلك إلحاقاً للقليل الأعم

(١) واللام لازمة فيهما وضعتا معاً. (٢) أي: جعل مثل هذا المعطوف بسبب امتناع ج. اللام. (٣) أي: الضمة أو الألف. (٤) صفة التواضع. (٥) نحو: يا عبد الله. (٦) أي: المعنوية فقط. (٧) أي: التواضع المضافة. حلة تنصب. (٨) لنفسها. (٩) أي: المضافة. (١٠) ليمدحها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء أي: بناء مدخولها. (١١) صفة المعطوف. (١٢) فاعل متمتع. (١٣) إلى غيره بالإضافة. (١٤) لأن تجرده عن حرف النداء واجب. (١٥) مبتدأ أول. عط. (١٦) بأن لم يكن ذا اللام. (١٧) مبتدأ خبره موصول مع صلته. (١٨) مبتدأ ثان. (١٩) أي: من البذل والمعطوف. (٢٠) أي: كحكم المنادى منصوب بقرع الحافض من قبيل: «واختار موسى قومه» الآية م. (٢١) وسبب ذلك أن البذل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل. (٢٢) منادى. (٢٣) أي: دخل عليه حرف النداء. (٢٤) أي: المبدل منه. (٢٥) أي: ساقط في الحكم لا في اللفظ. (٢٦) أي: البذل. (٢٧) أي: المجرى من حرف التعريف. (٢٨) خبره. (٢٩) أي: لا في الظاهر فإنه تابع فيه. (٣٠) كلام التعريف. (٣١) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلاً. (٣٢) أي: من البذل والمعطوف المجرى عنه. (٣٣) وحال كون كل منهما تابعاً لمجرى أو مضاف. (٣٤) أي: في حكم المنادى المستقل. (٣٥) يشر ونسخة. (٣٦) بدل الكل مثال ما كان مفردين. (٣٧) بدل الكل مثال للمضاف.

(١) أي: غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه وذلك الغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا. ج.
(٢) أي: حال كون كل منهما مطلقاً. ج.

الأغلب إجراء لازم لامها مجرى واحد. (قوله: وجوز الشيخ الرضي الخ) لا وجه لتخصيص الرضي بذلك؛ فإنه قاعدة نحوية في التسهيل؛ وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال، وكذا في اللباب. (قوله: صفة) إما باعتبار جمل التعريف في المعطوف للمعد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير، وإما باعتبار كونه

(قال المصنف : والمضافة) أي : بالإضافة المعنوية (تنصب)، وأما اللفظية فيجوز فيها الوجهان كما مر ، وقوله : عطف على المفردة ؛ أي وقوله : تنصب عطف على ترفع فهو من عطف الشيتين على معمولي عامل واحد ؛ إذ العامل في صفة المبتدأ هو العامل في الخبر . (قوله : بالإضافة الحقيقية) أي : المعنوية ، ثم أراد بقوله : تنصب ، التنصب وجوباً ، ففيه رد على ابن الأنباري حيث يسوّي بين المضافة بالإضافة المعنوية وبين المفردة في جواز الرفع والتنصب . (قوله : لأن حرف النداء لا يباشرها) يعني : أنها إذا وقعت منادى وباشرها حرف النداء لا يؤثر الرفع فيها ، فعند عدم وقوعها منادى وعدم مباشرة حرف النداء لا يؤثر الحرف الرفع بالأولى ، واعلم أنه يجوز في قوله : يا تميم كلهم كلكم نظراً إلى الخطاب العارض ، وتغليظاً لجانب المعنى على اللفظ . (قوله : لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف (الخ) أي : بخلاف الإضافة اللفظية ؛ فإنها ليست لإفادة التعريف ، بل للتخفيف فيجامعها اللام ؛ نحو : الحسن الوجه . (قال المصنف : والمعطوف غير ما ذكر) صفة أو بدل فإن غير ههنا أضيف إلى ضده فاكسب التعريف مثل : عليك بالحركة ، غير السكون (هندي) ، ولك

و: (يَا زَيْدُ طَالِعاً^(١) جَبَلًا)، و: (يَا زَيْدُ رَجُلًا صَالِحاً^(٢)). والمعطوف مثل: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو)، و: (يَا زَيْدُ وَأَخَا عَمْرُو)، و: (يَا زَيْدُ وَطَالِعاً جَبَلًا)، و: (يَا زَيْدُ وَرَجُلًا صَالِحاً). «و»^(٣) العلم^(٤)، أي: العلم المنادى^(٥) المبني على الضم، أما كونه منادى، فلأن^(٦) الكلام فيه، وأما كونه مبنياً على الضم فلما^(٧) يفهم من اختيار فتحه المنبئ^(٨) عن جواز^(٩) ضمه، فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم «الموصوف»^(١٠) بـ (ابن) مجرد عن التاء أو^(١١) ملحق بها، أعني: ابنة، بلا تخلل واسطة^(١٢) بين الابن وموصوفه، كما^(١٣) هو المتبادر^(١٤)

(١) بدل الكل مثال للمضارع. (٢) صفة رجلاً. مثال النكرة وهذا وصف رجلاً بصالحاً لأن النكرة إذا أبديت من معرفة وجب النعت كما يجيء في بحث البذل. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٤) مبتدأ خبره جملة يختار. (٥) خرج بالمبني نحو: يا عبد الله وبالعلم نحو: يا رجلاً. (٦) جواب إما. (٧) مصدرية. (٨) صفة اختيار. (٩) أي: عن جواز بقاءه على ضمه الأصلي. (١٠) صفة العلم. (١١) الظاهر الملحق فيها. (١٢) و فاصلة. (١٣) الكاف للملة. (١٤) لأن الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع أن يقع فصل بينهما.

والعلم^(١) الموصوف بابن

(١) أي: العلم المنادى المبني على الضم.

منهما تابعا لمفرد أو مضاف. (قوله، أي، العلم المنادى المبني على الضم) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علماً.

أو معرب كالمستفاد. (قوله: فخرج عبد الله) أي: خرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون. (قوله: إذا جعلتهما علماً): إذ لولم يجملا علمين لخرجا بقيد العلم؛ إذ المثنى والمجموع ليس بعلم إلا أنفاظاً معدودة كابانيين وعمائيتين وعرفات.

أن تقول: اللام في المعطوف للعهد الذهني، فيكون في حكم النكرة، وفي قوله: أي حكم كل واحد الخ، إشارة إلى وجه أفراد الضمير الراجع إلى اثنين. (قال المصنف: حكم المنادى المستقل النخ) وهو البناء على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة النخ، تقول في البدل: يا زيد كرز بالضم، كما تقول: يا كرز، وفيه رد للمازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمراً بالنصب، وقوله: والمعطوف المخصوص؛ أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول يا عليه، وهو المجرد عن حرف التعريف. (قوله: في هذا الحكم) أي: في كونه كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وفيه لطافة، وقوله: مفردين؛ أي: حقيقين معرفتين بقرينة ما بعده. (قوله: فالبدل مثل: يا زيد عمرو) أي: على تقدير أن يكونا اسمين لمسمى واحد، لكن الأولى أن يقال: يا زيد بطة؛ لأنها اسمان لشخص واحد أحدهما لقب والآخر اسم بخلاف زيد وعمرو، فإن الظاهر كونهما اسمين لشخصين، وأما قولهم: يا زيد زيد يحتمل التأكيد اللفظي والبدل؛ لأنه إن أريد بزيد الثاني دفع الغفلة وتقرير الأول في ذهن السامع فهو تأكيد، وإلا فبدل كان الأول في حكم الطرح. (قوله: ويا زيد رجلاً صالحاً) وإنما وصف بصالحاً؛ لأنه شرط في النكرة المبدلة عن المعرفة بدل الكل أن تكون موصوفة؛ نحو: قوله تعالى: ﴿لَنَسْقَىٰ آلَ آمِيَّةٍ نَّاصِيَةً﴾؛ لأن الأصل في الكلام هو البدل، فلو كان نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزية على الأصل، وهذا لا يجوز، وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فطوى بدل أو عطف بيان، وقال أبو البقاء: إن طوى اسم علم للوادي بالشام فهو بدل منه، وقال البيضاوي: إنه عطف بيان، فعلى تقدير عدم كون طوى علماً، بل نكرة فإنما يكون بدلاً على قول أبي علي في الحجة وهو الحق من أنه يجوز ترك الوصف في النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما في قول الشاعر:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جَلَانَ كُلَّهُمْ

كَسَاعِدِ النَّسَبِ لَا طَوْلَ وَلَا قِصَرَ

إلى الفهم، فيخرج عنه^(١) مثل: (بَا زَيْدُ^(٢) الظَّرِيفَ ابْنَ عَمْرٍو). «مُضَافاً^(٣)» أي: حال كون ذلك الابن مضافاً «إِلَى عِلْمٍ^(٤) آخَرَ^(٥)» فكل^(٦) علم يكون كذلك^(٧) يجوز^(٨) فيه الضم^(٩) لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به، لكن «يُخْتَارُ فَتْحُهُ^(١٠)» لكثرة^(١١) وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة^(١٢) مناسبة للتخفيف، فحذفوه^(١٣) بالفتحة التي هي حركته^(١٤) الأصلية، لكونه^(١٥) مفعولاً^(١٦) به

(١) أي: عن العلم الموصوف بلا تحليل. (٢) أي: مثله غير كثير الاستعمال. (٣) حال ومتعلق إلى قوله: والعلم. (٤) احتراز عن يا زيد بن اختنا ويا هند ابن عمتنا. (٥) نحو: يا زيد بن عمرو. (٦) مبتدأ. (٧) يعني: مفرداً. (٨) خبره. (٩) أي: البناء على الضم. (١٠) أي: فتح علم المذكور. (١١) علة اختيار. (١٢) أي: كثرة الاستعمال منه. (١٣) أي: النحاة. (١٤) أي: المنادى. (١٥) أي: المنادى. (١٦) لفعل محذوف وجوباً.

مُضَافاً إِلَى عِلْمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ.

(قوله: فحذفوه بالفتحة) وتحذف الألف خطأ في ابن وابنة، وحذفوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والألف خطأ في ابن. (قوله: التي هي حركته الأصلية) أي: سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل.

(قوله: سهل ذلك الخ) إشارة إلى فائدة توصيف الفتحة بالموصول.

أي: لا ذي طول ولا ذي قصر هذا وفي توصيف رجلاً بصالحاً تنبيص على كون المعطوف نكرة لا للمشاكلة، واحتراز بقوله: المبني على الضم عن مثل: عبد الله علماً، وعن نحو: زيدان إذا جعل علماً. (قوله: أما كونه منادى الخ) فيه إن الكلام في توابع المنادى، فليكن المراد بالعلم التابع وأيضاً اختيار الفتح لا يدل على جواز الضم؛ لجواز أن يكون في المنادى المنصوب بأن يكون البناء على الفتح مختاراً فيه مع جواز الإعراب بالنصب (فتح الله)، ثم إن الظاهر أن ما في قوله: فلما يفهم من اختيار الخ، مصدرية فالجار متعلق بالفهم، والمعنى؛ أي: لكونه مفهوماً من اختيار بنائه على الفتحة المشعر عن جواز بنائه على الضم؛ وذلك لأن جواز الضمة في المنادى لا يتصور إلا في المنادى المبني^(١) دون المعرب، ودون المبني على الألف أو الواو. (قال المصنف: الموصوف بابن) يعني لا مطلقاً كما ذهب إليه الكوفي، بل الموصوف بابن وابنة، ولا حاجة إلى قيد الإفراد؛ لأن المثنى والمجموع لا يكونان علمين؛ إذ لا يثنى العلم إلا بعد التذكير وفيه إشعاراً بأن شرط جواز الأمرين كون الابن صفة، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً لفعل مقدر تعين الضم. (قال المصنف: مضافاً إلى علم) أي لا إلى غيره؛ نحو: يا زيد ابن أخينا، وبعض البصريين يجعل كل منادى موصوف بمضاف إلى لفظ الموصوف كذلك؛ نحو: يا سيد بن سيد، ويا فلان بن فلان، وقوله: آخر يخرج بظاهرة يا محمد بن محمد؛ إذ ليس المضاف إليه علماً آخر، وإلا لم يكن مشتركاً، لكن فيه المغايرة الاعتبارية لتعدد الوضع. (قوله: لكن يختار فتحه) عند الجمهور خلافاً لمن أوجبه كقوله:

يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجِبَتْ
لَكَ الْجَنَانُ وَوُؤِلَّتْ الْمَهْ أَلْوِينَا

(شذور)، وقال السجاعي: الفتح على الإتيان لفتحة ابن؛ إذ الحاجز بينهما غير حصين لسكونه، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً أو على إقحام الابن وإضافة المنادى إلى ما بعده من العلم. (قوله: لكثرة وقوع المنادى الخ)؛ ولأن هذا المنادى في الحقيقة مضاف؛ لأن إضافة الصفة كإضافة الموصوف، وقوله: الجامع لهذه الصفات؛ أي: لهذه الشروط الأربعة، بل الخمسة، بل الستة؛ وهي أن يكون المنادى مفرداً علماً بعده ابن متصلاً به صفة له مضافاً إلى علم آخر، فإن فقد أحد هذه الشروط، فالضم في المنادى واجب على الأصل. (قوله: والكثرة مناسبة للتخفيف) فإن قلت: أن يا زيد أكثر استعمالاً من الموصوف، فلم خففوا الثاني دون الأول؟ قلنا: إن أكثرية الاستعمال وحدها ليست علة لجواز التخفيف واختيار الفتح، بل مع ضم كثرة اللفظ وليس في الأول إلا الأول، وفي الرضي: والعلم الموصوف بابن الجامع لهذه الشرائط في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً، ويحذف ألف ابن خطأ أيضاً؛ نحو: جاءني زيد بن عمرو. (قوله: المعرف باللام) وكذا الموصول المصدر بآل، وإنما لم يقل: ذو اللام؛ ليخرج نحو: الله، فإنه إذا نودي قيل: يا الله، فالمراد باللام ما يكون سبباً لحصول التعريف، ويخرج أيضاً؛ نحو: النجم، فإنه لا يصح قصد ندائه، فلا يقال: يا أيها النجم؛ لأن العلم لا يوصف به، وقوله: أي: إذا أريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف كلامه عن ظاهره بحمله على الإرادة، فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء.

وَإِذَا نُودِيَ الْمُعْرِفُ ^(١) بِاللَّامِ ^(٢)، أي: إِذَا أُرِيدَ نِدَاؤُهُ «قِيلَ» مثلاً: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» بتوسيط (أي) مع (هـ) التنبيه ^(٣)، بين حرف النداء ^(٤) والمنادي ^(٥) المعرف باللام تحزناً ^(٦) عن اجتماع التي ^(٧) التعريف بلا فاصلة (و) ياً هَذَا الرَّجُلُ ^(٨) بتوسط (هَذَا) ^(٩) «وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» ^(١٠) بتوسط الأمرين ^(١١) معاً. «وَالْتَزَمُوا» يعني: العربُ «رَفَعَ الرَّجُلُ» مثلاً وإن كان صفة ^(١٢) وحققها جواز الوجهين، الرفع ^(١٣) والنصب كما مر «لأنه» ^(١٤) أي: الرجل ^(١٥) مثلاً «هُوَ الْمُقْصُودُ» ^(١٦) بالنداء فالتزموا رفعه ^(١٧) لتكون حركته الإعرابية ^(١٨) موافقة للحركة البنائية ^(١٩)

(١) نائب فاعل نودي. (٢) والمراد به واللام سواء كان للمعرفة أو من نفس الكلمة. (٣) لمنااسبة بينها وبين النداء لأن النداء أيضاً تنبيه. (٤) وهو يا. (٥) أي: الرجل. (٦) علة بتوسط. (٧) لفظاً وصورة. (٨) صفة هذا. (٩) أي: لفظ هذا. (١٠) والرجل صفة لهذا. (١١) أي: أي وهذا. (١٢) للمنادي. (١٣) بدل من الوجهين. (١٤) علة التزام. (١٥) اسم جنس. (١٦) لأن أي: أوغلت في الإبهام ولا يقبل النداء. (١٧) الرجل. (١٨) أي: الرفع. (١٩) أي: الضم.

(قوله: قيل: مثلاً الخ) أي: يقال على مذهب البصرية هذا المثال، وإنما ذكر مثلاً لإفادة أن الكلام هنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا أيها ولا الرجل معتبرة بخصوصها، بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم الاجتماع مع اللام والاحتياج إلى الواسطة، وأيضاً سائر الأسماء المبهمة مثل: أي في هذا الاعتبار، وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام مثل: الرجل فيما ذكر نحو: يا هؤلاء الكرام، ويا أيها الثقلان، ويا أيها المؤمنون، ويا أيها النفس، ويا هذه المرأة إلى غير ذلك. (قوله: بتوسط أي) وهي الموصوفة أو الموصولة، وإنما وسطت هذه الأمور المبهمة دون المعينة؛ لأن الأصل في النداء أن يكون معلوماً، فإذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها، فلا يحتاج إلى الاسم المعرف باللام، فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت إلى ما يرفع إبهامها فاشتدت الحاجة إلى ما يرفع الإبهام؛ أعني: ذلك المعرف باللام، ولذا قالوا: إنه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له، فإن قلت إن لفظة أي واسم الإشارة كاف أحدهما في التوصل، فلا فائدة في الجمع بينهما في يا أيها الرجل، قلنا: المقصود من الجمع بينهما هو التدرج في النزول من الإبهام إلى التفسير، ولما كان اسم الإشارة أقل إبهاماً من أي، ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا أي عقب أي به تدريجاً، فيكون أي منادى وهذا صفة له، والرجل صفة لهذا. (قوله: بتوسط هذا) أي: يفصل بين يا والمعرف باللام بلفظ هذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف مقصوداً بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلاً لا صفة، إلا أنه منعهم طلب أي الموصوفة صفة وكون البدل مبنياً، والتزام الرفع في توابعه؛ لأنه يوجب كونه معرباً، وقوله: بتوسط الأمرين؛ أعني: أي وهذا فيجعل ذا لأي، والمقصود بالنداء صفة لهذا، ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي (عصام)، وقد عرفت آنفاً فائدة الجمع بينهما. (قال المصنف: والتزموا رفع الرجل) وهو مذهب الجمهور خلافاً للمازني والزجاج حيث جعلاه كسائر الصفات المفردة المعرفة، وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون أي؛ لجواز كون هذا مقصوداً بالنداء دون أي، ففي كلام

وَإِذَا نُودِيَ الْمُعْرِفُ بِاللَّامِ قِيلَ، يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَالتَّزَمُوا رَفَعَ الرَّجُلُ لِأَنَّهُ الْمُقْصُودُ

(١) وهذا بتوسط أمرين أعني: أي: وهذا فيجعل ذا لأي والمقصود بالنداء صفة لهذا ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي. وفائدة الجمع بينهما عرف مما سبق.

(قال: وإذا نودي المعرف باللام) فيه أن نداء معنى العلم وجمع المعرفين باللام يحذف اللام لا بالتوسيط، فيقال في الزيدان والزيدون، يا زيدان ويا زيدون، وقد يجاب بأن اللام فيهما تجبر نقص التعريف الزائل بالتذكير لا للتعريف فيخرجان بقوله: المعرف باللام. (قوله:

(قوله: لا بالتوسيط) فلا يصدق أن القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن أن مهملات العلوم كليات. (قوله: في الزيدان الخ)؛ لأن حرف النداء يفني غناء اللام. (قوله: وقد يجاب الخ) اعلم أن تحقيق المقام يستدعي مقدمة وهي أن تثنية العلم وجمعه لما كانا خلاف القياس بوجهين؛ أحدهما: أنه لم يوضع إلا مفرداً فإذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية، والثاني: أن التثنية في الأسماء بإلحاق الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثلاً من جنسه، ولا شك أن الإعلام وإن تمددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضماً واحداً حتى تكون تثنيتهما تدل على شيئين من جنس واحد فقال الإمام وابن يعيش: إنه إذا قصد تثنيتهما وجمعهما وجب تنكيرها ثم إن قصد تعريفها عرفت باللام كسائر أسماء الأجناس، وهذا غير مستقيم؛ لأنهم لم يستعملوا الأعلام مثناة ومجموعة تكرات أصلاً؛ ولأن تنكير الأعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير لازماً لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلاً وليس كذلك، وقال المصنف رحمه الله: إن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للإيجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مراراً وإن العلم أحق بذلك لكثرة اغتراف أمر خروجه بالوجهين المتقدمين، ولما قصد الاختصار فيه أجروا اشتراك اللفظ فيه مجرى اشتراك المعنى، والتزموا إدخال لام العهد في التثنية عوضاً عن العلمية الزائلة من مفردة من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس، فجبوا التعريف الزائل بالتثنية بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الأمرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر

أي، إذا أريد نداءه كثيراً ما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد مبدأها؛ أعني: الإرادة. (قوله: قيل مثلاً) إنما قال: مثلاً؛ لأن قصد نداء المعرف باللام على إطلاقه لا يستلزم قول: يا أيها الرجل وأخويه بخصوصها، ولك أيضاً في تصحيح الاستلزام أن تريد بقوله: يا أيها الرجل وأخويه الكلام الذي وسط فيه: أي: أو هذا أو أيها كما قيل: في لكل فرعون موسى أن المراد لكل ظالم عادل. (قوله: يتوسيط أي) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للمنادي، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة ونسبة وقوعها موصوفة، وإنما لم ينتصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنها إذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم. (قوله: مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضاً تنبيه فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات بعمد حرف النداء. (قوله: يتوسيط هذا) ليس نصاً في الوصلة؛ فإنه قد يقصد نداءه بخلاف: أي: فإنه نص فيها؛ ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه فيقال: يا هذا الرجل وعبد الله معطوفاً على هذا، ولا يجوز عطفه على الرجل؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ويمتنع وصف باب هذا إلا بذي اللام، ولا يجوز الاختصار على أيها ولا يؤتى بتابعه، بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح: يا أيها الرجل

وإن كان التعريفان متمايزين؛ لأنه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي إذا تقرر هذا فتقول: اعتراض المحشي رحمه الله ليس مبنياً على مذهب الإمام؛ لأن تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز أن يكون المنادى في يا زيد أن تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء، بل مبناء مختار المصنف رحمه الله فإن اللام إذا كان لازماً لتثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما أورد من أن قصد النداء في يا زيد أن إلى تثنية العلم لا المعرف إلا أن تثنية العلم لا تتصور بدون اللام، فيكون القصد إلى تثنيته باللام وما قيل: إنه لو أريد نداء الزيدان الممهودان لقيل: يا أيها الزيدان فباطل؛ لأن نعت: أي: لا يكون إلا المعرف بلام الجنس صرح به في التسهيل. (قوله: وقد يجاب الخ) خلاصة الجواب: أن التعريف اللامي جبر للتعريف الفاعل بزوال العلمية فالممدول باق على حاله الأول والتمويض بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة، بل تبديل تعريف بتعريف حفظاً للعلم عن التكرار فاندفع ما قيل: إن جبر نقصان التعريف لا يكون إلا بالتعريف فيكون اللام للتعريف. (قوله: بالتثنية) الصواب تركه لما عرفت من أن السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله، وهو لا يقول بتثنيه، كيف ولو كان التعريف باللام بعد التكرار كان كسائر النكرات إذا قصد تعريفها وليس بجبر في الحقيقة. (قوله: فيخرجان بقوله: المعرف باللام)؛ لأن المراد به هنا ما يكون تعريفه حاصلاً بسبب اللام لا ذو اللام وإلا لانتقضت القاعدة بنحو: الرجل قائم إذا سميت بهذه الجملة، فإنك تقول: يا الرجل قائم، نص عليه سيبويه كذا في شرح التسهيل، ونحو: النجم والصمق، فلا يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصمق، واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله: وقالوا: يا الله خاصة صحيح؛ لأن تعريفه في الأصل باللام، ثم صار بالغلبة علماً، قوله: كثيراً ما يطلق الخ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ فَلَسْتَوْذَّيْقُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ إِلَى السَّكَاةِ فَأَقْبِلُوا وَجُوهَكُمْ﴾ الآية، وإنما وجب التأويل بالإرادة؛ لأن نداء المعرف باللام يعينه كقوله: يا أيها الرجل مثلاً، فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، لا لأن نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما يتوهم من أنه إذا لم يصح نداؤه لا تصح إرادة نداءه عند أهل اللسان أيضاً، فتقدير الإرادة لا يسمن ولا يفني من جوع. (قوله: على إطلاقه) أي: أي معرف باللام. (قوله: بخصوصها) فإنه لا يصح أن يقال: إذا أريد نداء الفرس قيل: يا أيها الرجل. (قوله: ولك أيضاً في تصحيح الخ) يعني: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلف يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبة به؛ نحو: لكل فرعون موسى، وقد اشتهرت هذه الأمثلة بين النحاة بتوسط أي وهذا وكليهما، فيجوز أن يراد بها كلام وسط فيه أحد هذه الأمور الثلاثة. (قوله: هي موصوفة) في الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء. (قوله: قال الأخفش) في شرح التسهيل ذهب الأخفش في أحد قوليه: إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف؛ وأي موصولة بالجملة حذف صدر صلتها؛ أي: هو. (قوله: وجوباً) اندفع بذلك ما قيل: أنها لو كانت موصولة لجاز إظهار صدر صلتها ولكان أولى من حذفه مع أنه لم يأت إظهاره. (قوله: ويؤيده الخ) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة إشارة إلى أن مؤيداتها ظاهرة لا تحتاج إلى البيان منها عدم الاحتياج إلى الحذف، ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فإنه موصوف بما بعده، ومنها أنه لو كانت موصولة لجاز أن توصل بجملة فعلية أو ظرف، ومنها لزوم جواز: يا أيها النجم ومنها كونه مقصوداً بالنداء، فإن الوصف أقرب بإفادته، ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعدها فإن المازني جَوَّز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع، ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فإنه إنما يحتاج إليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة. (قوله: كثرة وقوعها موصولة) في غير هذا الموضع. (قوله: وإنما لم ينصب الخ) يعني: لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها. (قوله: يبنى على الضم) أي: الأغلب فيها ذلك كما سيجيء في الموصولات فحرف النداء على هذا يكون داخل على اسم مبني على الضم ولم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف. (قوله: بقرب هاء التنبيه) من المقصود من النداء. (قوله: فإنه نص فيها) أي: في الوصلة؛ لأنه موضع مبهم يزال إبهامه باسم بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا، فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية، فلذا يقتصر على يا هذا، وجَوَّز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف، وأوجب رفع نعت أي. (قوله: ويؤتى بتابعه الخ) أي: لعدم كون هذا نصاً في الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه وصلة. (قوله: لا متنازع وصف هذا) أي: لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس؛ فلأنه هو الدال على الماهية بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار، وأما التعريف باللام؛ فلأن تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من أفرادها فإن علم من اسم الإشارة، فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر آتني التعريف اللام؛ إذ هي أقل من المضاف إليه. (قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: قد يقتصر الخ؛ أي: ولذلك؛ أي: لكون أي نصاً في الوصلة لا يجوز الاختصار على أيها، فلا يقال: يا أيها لعدم

التي ^(١) هي ^(٢) علامة المنادى ^(٣) فيدل ^(٤) على أنه ^(٥) هو المقصود بالنداء. وهذا ^(٦) بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ^(٧)، ولهذا ^(٨) لم يذكر ^(٩) هناك ما ^(١٠) يُخرج صفة الاسم ^(١١) المبهم من تلك القاعدة ^(١٢). «وَتَوَابِعِهِ» ^(١٣) بالجر عطف على الرجل ^(١٤)، أي: ^(١٥)؛ والتزموا رفع توابع الرجل مضافة ^(١٦) أو المفردة نحو: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الظَّرِيفُ) ^(١٧)، و: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ) ^(١٨) «لَأَيُّهَا» ^(١٩) «تَوَابِعُ» منادى «مُعَرَّبٌ» ^(٢٠).

(١) صفة حركة. (٢) أي: الحركة البانية. (٣) المفرد المعرفة. (٤) أي: ذلك لكون الفاء جواب شرط محذوف. (٥) أي: الرجل. (٦) أي: التزموا الرفع. (٧) المفردة. (٨) أي: لكون هذا بمنزلة للمستثنى. (٩) مصنف. (١٠) نفيًا. (١١) منادى. (١٢) أي: جواز الرفع والنصب. (١٣) أي: الرجل. (١٤) الذي هو المضاف إليه. (١٥) إشارة إلى تعيين المخطوف عليه. (١٦) خبر لمقدر كانت تلك التوابع. (١٧) مثال المفرد. (١٨) مثال مضاف. (١٩) أي: لأن هذه التوابع. (٢٠) صفة منادى.

بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعِهِ لِأَيُّهَا ^(١) تَوَابِعُ مُعَرَّبٌ

(١) أي: توابع الرجل.

المصنف رد لمذهب غير الجمهور بأنه لا يساعده استعمال العرب، والدليل على كون حركته رفعاً لا ضمّاً التزام رفع توابعه، فقوله: وتوابعه مع كونه بياناً لحكم التوابع دليل على التزام رفعه، وقوله: مثلاً أي: وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام، وقوله: هو المقصود بالنداء؛ أي: بحسب الواقع لا بحسب اللفظ، فلا ينتقض تعريف البدل؛ أي: فله شبه بالمنادى، فاعتبر حيثية النداء فيه فرفع واعتبر حيثية التبعية فلم يضم فهو كالنعامة، وقال السيد: يعني: أنهم التزموا الرفع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنه المنادى في الحقيقة بآشرف حرف النداء والمبهم وسيلة فقط. (قوله: وهذا بمنزلة الخ) أي: التزام الرفع في صفة المنادى إذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكانه قال: صفة المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان إلا إذا كانت مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم، بل هو أعم منه ومن غيره من أقسام المنادى (نعمه)، وفي كلام الشارح إشعار بأن قوله: والتزموا الخ، جواب عن سؤال مقدر، كما أن قوله: وتوابعه جواب عما يرد على الجواب عن السؤال الأول كأنه قيل: إذا كان هو المقصود بالنداء وهو كالمنادى المضموم، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم، فأجاب بما ترى، فعلى هذا صار الرجل في يا أيها الرجل الظريف مثل النعامة كما أشير، فإذا قيل: لم وجب رفعه، قيل: هو المنادى المفرد المعرفة الذي بآشرف حرف النداء؛ لكونه مقصوداً، وإذا قيل: فيجب على هذا أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل: ليس هو نفس المنادى المضموم، بل مثله (نعمه). (قوله: لم يخرج هناك ما يخرج الخ) بأن يقول: وتوابع المنادى المبني الغير المبهم، وقول: وتوابعه بالجر؛ أي: مطلقاً مفردة أو مضافة. (قوله: منادى معرب الخ) أي: والمنادى المعرب لا تابع إلا للفظه بالاستقراء، وفي تقدير لفظ منادى إشارة إلى رفع ما أورده صاحب المتوسط والرضي على ظاهر عبارة المصنف من أن تابع المعرب يجوز أن يكون تابعاً لمحله إذا غاير إعراب محله إعراب لفظه؛ نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً

وعبد الله لا امتناع وصف أيها إلا بندي اللام. (قوله: بتوسيط الأمرين معاً) السرفي توسيط تلك الأمور أن يقع النداء على ما قصد نداؤه، وبيان ذلك أن النداء لا يقع إلا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال: يا شيء إلا إذا قصد التحقير، فإذا كان المناسب أن لا يكون الواسطة معيناً ولا توقف الذهن عنده، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم طالباً لما يرفع به إبهامه بحسب الوضع لتشتد الحاجة إلى تعيينه، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم مبهماً يكون طالباً لمعرفة باللام فيقع النداء عليه، فلذلك وسط تارة باسم الإشارة؛ لأنه مبهم يطلب بحسب وضعه أن يرفع إبهامه بالمعرف باللام إذا أريد تعيين جنس ما أشير إليه، وتارة بآي إذا قطعت عن الإضافة، وأبدلت مما أضيف إليه هاء التنبيه لما عرفت فإنها حينئذ مبهمة بخلاف ما إذا لم يقطع، أو أبدل مما أضيف إليه التثنية، فإنها معنية بما أضيفت

دلالاته على الماهية بدون ما بعده، ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى، بل يؤتى أبدأ بتابع تابعه؛ لأنه هو المنادى في الحقيقة وأيّ صلة إليه. (قوله: إلا إذا قصد التحقير) بأن يكنى به عن أن المخاطب ليس فيه شيء مما يكون في المقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء، وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة. (قوله: ولا لتوقف الذهن) وتخيل أنه منادى. (قوله: بحسب الوضع) متعلق بطالما، فلفظ شيء وما بمعناه وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أي واسم الإشارة. (قوله: لتشتد الحاجة إلى التعيين) فيكون أدل على عدم كونه مقصوداً بالنداء. (قوله: يكون طالباً لمعرفة باللام)؛ لأن الكلام في التوصل إلى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما في ربه رجلاً والموصول؛ فإنهما وإن طلبا ما يزيل إبهامهما من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرفة باللام. (قوله: إذا أريد تعيين الخ) قيد بذلك؛ لأنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية. (قوله: لما عرفت) من قوله: فانجبر لقرب هاء التنبيه ما فأت بيمد حرف النداء. (قوله: بخلاف ما إذا لم تقطع) نحو: أي رجل في الدار. (قوله: وأبدلت الخ) نحو: «يَا أَيُّهَا تَعَرَّفَ الْآسَاءُ لَكُنْ» (قوله: فإنها معينة الخ) إما في صورة الإضافة فظاهر، وإما في صورة التثنية؛ فلأن التثنية بدل من المضاف إليه مقدر. (قوله:

بالنصب والجبر، وحاصل الدفع: أن هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب، وكتب على قوله: لأنها توابع معرب؛ أي: توابع منادى معرب غالباً، فلا يرد يا أيها الذي أكرمني عمرو، فإن عمراً عطفاً بياناً للموصول، فهو تابع مبني لا معرب.

إليه وهي حينئذ يرفع إبهامها، إما بالمعرف باللام أو بوصفه باسم الإشارة الذي يرفع إبهامه بالمعرف باللام، وإنما وصف أولاً باسم الإشارة لما فيه من التدرج في التعيين، وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق. (قال، لأنه المقصود بالنداء) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. (قال، لأنها توابع منادى معرب) اندفع بتقدير المنادى ما يقال من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان؛ نحو: أن زيداً قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدفع أيضاً بأن التتوين في معرب للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثل المذكور؛ لأن عمراً في المثال المذكور ليس تابعاً لمعرب واحد، فإن زيداً باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرف باللام أيضاً إعرابين؛ إما الرفع فظاهر، وإما النصب؛ فلأنه منادى معنى فيكون منصوب المحل.

وإنما وصف أولاً الخ) فيه إشارة إلى أنه موصوف بالمعرف باللام أيضاً لكن ثانياً؛ وذلك لأنه رافع لإبهامه في الحقيقة، فيكون كلا الأمرين من أي وهذا وصلة لندائه إلا أنه تدرج في إزالة إبهامه بأن أزيل أولاً بجمله مشاراً، ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل: إنه إذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام على ما أوماً إليه المصنف رحمه الله، بل لأجل نداء اسم الإشارة. (قوله: اندفع الخ) يعني: لو أجرى الكلام على إطلاقه بأن يقال: إنها توابع معرب، وتوابع المعرب تابعة للفظه، يرد عليه أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لا أن يكون تابعاً للفظه فقط؛ لأن المنادى المعرب إما منادى مضاف لا محل له، وإما مستغاث، وله محل النصب لا يحمل على محله؛ لأنه على التقديرين مفعول أدمع بواسطة اللام أو بدونه ولا فائدة في ترك الإعراب الظاهر والرجوع إلى المقدر بخلاف العطف على محل اسم إن؛ فإن فيه دلالة على كونه عمدة وركناً من الكلام وإن لا تفيده معنى الجملة. (قوله: للوحدة)؛ لأنه ليس للتكثير؛ إذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة؛ أي: لا يكون فيه تعدد لا ذاتاً ولا إعراباً كما هو المتبادر. فلا ينتقض الحكم الكلي بالمثل المذكور، فاندفع ما قيل: إن هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغاً لا يلتفت إليه إلا من لا يتعاشى من التمسك. (قوله: فلأنه منادى معنى) لأنه المقصود بالنداء وأي وهذا إنما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتى التمرين. (قوله: فيكون منصوب المحل) قيل عليه إن إعراب النصب للمنادى لفظاً لا للمنادى حقيقة، والرجل ليس منادى لفظاً، وإن كان منادى حقيقة أقول: إنهم قالوا: لأجل أن إن المكسورة لا تفيده معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالمدم إذ فائدتها التوكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف أن المفتوحة وهذا الوجه في إثبات المحل جار في الرجل أيضاً؛ لأنه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصوداً بالنداء، وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالمدم، فيكون الرجل في محل النصب وكما أنه لا يشترط في كون اسم إن مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظاً ينبغي أن لا يشترط في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظاً والفرق تحكم.

وجواز الوجهين^(١) إنما يكون في توابع المنادى المبني^(٢). «وَقَالُوا»^(٣) بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً^(٤) عن محذوف^(٥). وثانيهما: لزومها^(٦) للكلمة. «يَا اللَّهُ» لأن أصله (الإِلَه) فحذفت الهمزة^(٧)، وعوضت اللام^(٨) عنها، ولزمت^(٩) الكلمة^(١٠)، فلا يقال في سعة الكلام (لَا)^(١١). ولما لم يجتمع هذان الأمران^(١٢) في موضع آخر اختص هذا الاسم^(١٣) بذلك الجواز ولهذا^(١٤) قال: «خَاصَّةً»^(١٥). وأما مثل: (النَّجْم، والصَّعِق) وإن كانت اللام لازمة^(١٦) فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأما (النَّاسُ)^(١٧) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأن أصله (أَنَاسُ)^(١٨) لكن ليست لازمة للكلمة، لأنه^(١٩) يقال: (نَاسٌ) في سعة

(١) في تابع المفرد ليس مطلقاً بل إنما يكون آه. (٢) على الضم. (٣) أي: العرب. (٤) ليس للتعريف. (٥) أصلي وهو الهمزة. (٦) بأن جعلت علماً مع العوض. اللام. (٧) الثانية المكسورة على خلاف القياس. (٨) أي: جعلت اللام عوضاً عنها. (٩) أي: اللام. (١٠) بسبب العملية. إذا اضمحلت عنه معنى التعريف تحض عوضاً لازماً للكلمة. (١١) إلا نادراً. (١٢) أي: التعميض وال لزوم. (١٣) أي: يا الله. (١٤) أي: الأمر المذكور. (١٥) مصدر على. (١٦) فلا يقال: يا النجم لأنه إنما يقال لو كان عوضاً لكن آه. (١٧) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٨) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٩) بضم الهمزة.

وَقَالُوا: يَا اللَّهُ خَاصَّةً،

(قال، يا الله) اختص هذا اللفظ بأشياء كما اختص مسماء سبحانه بأشياء، منها قطع همزته في النداء وبغيره، وحذف الجار مع بقاء الأثر فيه، وحذف حرف النداء، وتعميض الميمين، وأخرتاً تبركاً باسمه؛ نحو: اللهم، وقد يزداد في آخره ما؛ نحو: اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سببويه، كما لا يوصف الأسماء المختصة بالنداء سماعاً؛ نحو: يا فل ويا نومان؛ أي: يا كثير النوم، ولا يقال: رجل نومان، ونحو: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ محمول عنده على نداء مستأنف. (قوله: وعوضت اللام عنها) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً؛ نحو: قوله:

مَعَادُ إِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَطَبِيَّةٍ

(قوله: فلا يقال في سعة الكلام لا) قد يقال في غيرها؛ نحو قوله: يسمعها لأهمه الكيان بضم الكاف؛ أي: الكبير.

(قوله: في النداء وبغيره) أي: غير النداء وهو القسم إذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء أو صدر بها التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به، في الرضي: منها قطع الهمزة في يا الله وما الله ذا والمراد جواز القطع، فإن في ندائه وجوهاً؛ حذف الهمزة فيلتقي ساكتان على حدهما، وحذف ألف يا مع الهمزة، وقطع الهمزة؛ لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا في ما الله ذا أربعة أوجه وتفصيله في الرضي في باب حروف الجر. (قوله: وحذف حرف الجر) نحو: الله لأفعلن كذا. (قوله: وقد يزداد آخره) في نحو: ماذا عليك أن تقول: كلما سبحت أو صليت يا اللهم أردد علينا شيخنا مسلماً. (قوله: نحو: اللهم) وقال الفراء: أصله يا الله أمناً بالخير مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء. (قوله: الأسماء المختصة بالنداء الخ) أي: لا تستعمل إلا في النداء في التسهيل وهي قل وقلة ومكرمان وملأمان وملام ولومان ونومان والمعدول إلى فعل في سب الذكور؛ نحو: يا خبت وإلى فعال مبنياً على الكسر في سب المؤنث؛ نحو: يا فساق. (قوله: سماعاً) متعلق بلا توصف؛ يعني: لا مانع من

(قوله: وقالوا: بناء على قاعدة النخ) هذا استثناء معنى من القاعدة السابقة؛ أي: قالوا ذلك بناء على تحقيق قاعدة هي تجويز اجتماع أمرين في الجلالة دون غيرها، فلا ينادى بغير وسيلة إلا الله. (قوله: حذفت الهمزة) أما بعد سلب حركتها أو معها، فعلى الأول يكون الحذف قياسياً، والإدغام على غير قياس، وعلى الثاني يكون الحكم بالعكس. (قوله: فلا يقال في سعة الكلام الخ) وقوله:

كَخَلْفَةٍ مِنْ أَبِي زَيْجٍ

يَسْمَعُهَا لِأَهْلِ الْكُبَارِ

فضرورة، وكذا لا يقال: لا هم في السعة بخلاف قوله:

لَا هَمَّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّجَ^(١)

(قوله: في موضع آخر) أي: إلا نادراً شاذاً كقوله:

مَعَادُ إِلَهِ أَنْ تَكُونَ^(٢) كَطَبِيَّةٍ

ولا دُفِيَّةٍ ولا عَقَبِيَّةٍ رَبِّ رَبِّ وقوله: ولهذا قال: خاصة؛ أي: خص هذا الاسم الشريف بهذا الجواز خصوصاً، فهو مصدر كعافية، وقال المعصم: يعني أن نداء الله تعالى مختص بيا، أو نقول: وقالوا يا الله خاصة بقطع همزة الوصل؛ إذ قطعها في النداء مختص به، وحكى أبو علي الوصل أيضاً أو نقول: قالوا يا الله خاصة بدون حذف حرف النداء، واعلم أنه قال الخادمي في الرسالة: إن في لفظة الله سبع خواص؛ أحدها: أن جميع الأسماء ينسب إليه، وهو لا ينسب إلى شيء قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ أَلْمَأَزَّ الزُّنُفَرُ﴾، ثانيها: أنه لم يسم به أحد من الخلق، ثالثها: حذف النداء وتعميض الميم^(٣) عنه؛ نحو: اللهم، وفي الألفية:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ

وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي الْقَرِيضِ

(١) أي: حجتى. (٢) أي: الحبيبة.

(٣) اختيرت الميم دون غيرها للتعويض لمناسبة بينهما فإن يا للتعريف وكذا الميم في لغة حير كقوله: (يرمي ورائي باسمهم واسملة)؛ أي: بالسهم والسلمة.

الكلام، فلا يجوز أن يقال: (يَا النَّجْمُ) و (يَا النَّاسُ) ، ولعدم جريان هذه القاعدة في ^(١) (التي) في قولهم: مِنْ أَجْلِكَ ^(٢) يَا الَّتِي تَيَمَّنَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ ^(٣) بَخِيلَةٌ ^(٤) بِالْوَصْلِ ^(٥) عَنِّي ^(٦) لأن ^(٧) لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا ^(٨) عليه بالشذوذ ^(٩). وفي ^(١٠) (الغلامان) في قولهم: فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا لانتفاء الأمرين

(١) متعلق بقوله الآتي حكموا. (٢) متعلق بجهريان. (٣) حال. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) متعلق بـ بخيلة. (٧) متعلق لعدم جريان. (٨) أي: النحاة. (٩) لأن ما خالف القياس يكون شاذاً. (١٠) متعلق بقوله حكموا.

(قال، خاصة) أي، خص خصوصاً. (قوله، من أجلك الخ)

وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي
(قوله، هي قوله، فَيَا الْغُلَامَانِ) آخره:

إِيَّاكُمَا أَنْ تَبْنِيَا لِي شَرًّا
وهي رواية أن تكسبا لي شراً.

توصيفها قياساً. (قوله: نحو: يا فل الخ) هل وقلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف أصله فلي؛ لأن تصغيره فلي، وقال الكوفيون: إنهما مرخما فلان وفلانة، فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل. (قوله: ونحو: اللهم الخ) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية. (قوله: نحو: معاذ الإله) آخره ولا دمية ولا عقيلة ربرب، يعني: أعوذ بالله من أن تكون الحبيبة كالفطمية والدمية بضم الدال؛ أي: الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب؛ أي: كريمة قطيع بقر الوحش. (قوله: هي غيرها) أي: غير السعة وهو الشعر. (قوله: يسمعا الخ) هي الصحاح:

كَلَّفَتْهُ مِنْ أَبِي زَبَاجٍ
يَسْتَمَعُهَا لِأَهْلِ الْكَبَايُ
(قوله: بضم الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع.

أي: في الشعر، فالأكثر في ندائه تعالى اللهم؛ نحو: ﴿قُلْ أَللَّهُمَّ مَلِكُ أَلْتَمَّ﴾، وإنما أخرت الميم المشددة تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى، وشذ الجمع بين يا والميم في قوله: أقول يا اللهم يا اللهم كما سبق، رابعها: أنهم التزموا تعويض الألف واللام عن همزته، خامسها: أنهم قالوا: يا الله بقطع همزته، سادسها: أنهم جمعوا بين حرف النداء واللام، وقالوا: يا الله، سابعها: أنهم خصوه بالقسم، فليحفظ. (قوله: وأما الناس الخ) اسم جمع؛ إذ لم يثبت فعال من أبنية الجمع، فأصله أناس بالضم من الأنس أو أنس واللام عوض عن الهمزة؛ ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله: إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلُبُ

نَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمْنِيَا شاذ (قاضي)، وقوله: هذه القاعدة وهي اجتماع الأمرين المذكورين. (قوله: في قوله: من أجلك يا التي الخ) من البحر المجتث على ما قالوا: وهو يستعمل مجزواً وجوباً إلا أنه ههنا مستعمل على أصله للضرورة فليتبّع فإن لي في هذا تردداً، فمن متعلقة بمحذوف أي أتحمّل كل مشقة وأكاد أن أهلك من أجل حبك أيتها الحبيبة فالكاف مكسورة وكذا التاء لكون الخطاب مع المؤنث، وتيمت من التفعيل يقال تيمه الحب أي استعبده وذلكه والمفعول مقيم، قال الشاعر: وَارْحَمْ فُؤَادَ مُتَمِّمٍ

حَاشَا مُجِبُّكَ أَنْ يُضَامَ والواو في وأنت للحال، وبخيلة مبعدة يقال: بخله عنه؛ أي أبعده، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَمَّا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ بمعنى: يبعد الخير عن نفسه كذا قيل، لكن الظاهر أن البخل بمعنى الإمساك، وعني متعلقه بالوصل بمعنى إلى؛ أي: ممسكة للوصل إلى، والمعنى: هلكت من عشقك يا من استعبدت قلبي وجعلته منقاداً أسيراً، والحال أنك بعد لا توصليني وتبخلي عن الوصل معي فارحمني؛ فإن فؤادي مقيم، وبالفارسية: من هلاك شدم از عشقت أي أنكه دل مرا جذب کردی وحالاً تو بخیلی در وصل من ذلیل و متیم، ومحل الاستشهاد: أن حرف النداء دخل على ذي اللام في قوله: يا التي وهو غير لفظة الله، وذلك شاذ، ووجه الجواز مع الشذوذ

كليهما حكما بأنه^(١) أشد شذوذاً. «وَلَكَّ»^(٢)، أي: وجاز لك «فِي مِثْلِ (يَا تَيْمَ عَدِيَّ)» أي: في تركيب تكرر^(٣) فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني^(٤) اسم مجرور بالإضافة في^(٥) الأول «الضَّمُّ»^(٦) والنَّصْبُ» وفي^(٧) الثاني النصب فحسب^(٨). أما الضم^(٩) في الأول^(١٠) فلأنه منادى مفرد^(١١) معرفة^(١٢) كما هو الظاهر والنصب على أنه مضاف^(١٣) إلى (عَدِيَّ) المذكور^(١٤). و(تَيْمَ) الثاني: تأكيد لفظي فاصل^(١٥) بين المضاف والمضاف إليه^(١٦) وذلك^(١٧) مذهب سيبويه^(١٨). أو مضاف إلى (عَدِيَّ) المحذوف^(١٩)

(١) أي: هذا القول. (٢) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب. المنادى المكرر بلفظ مضاف إلى اسم آخر. (٣) مادة. (٤) فاعل ولي. (٥) متعلق بـ جاز أي: جاز لك في الاسم الأول في مثل هذا التركيب. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) أي: جاز لك. (٨) الأول متعين. (٩) أي: جواز البناء على الضم. (١٠) أي: في الاسم الأول. (١١) صورة. (١٢) لأنه ليس بمضاف ولا شبهه. (١٣) حقيقة وإن كان مفرداً. (١٤) في المتن. (١٥) صفة تأكيد لفظي. (١٦) إلى عدي المذكور. (١٧) أي: إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور. (١٨) والخليل. (١٩) صفة عدي.

لزوم اللام كذا في الرضي. (قوله):
يَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا

آخره

لِيَاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا
وفي رواية: أَنْ تَغِيَا لِي، وفي أخرى، أَنْ تَعْقِبَانَا، والبيت لم يسم قائله، وهو من البحر الرجز عروضه: مخبونة مقطوعة، وضربه مقطوع، وبعض حشوه مخبون، ومحل الاستشهاد قوله: يَا الْغُلَامَانِ، حيث جمع فيه بين حرف النداء وال في غير اسم الله وذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقوله: قَرَأَا، بصيغة المثني من الفرار وهو الهرب، وإياكما تحذير، وأن تكسبا؛ أي: من أن تكسبانا من أكسبه، فشرأ: مفعول ثان بمعنى: الفساد والسوء والظلم، ونسخة تبغي لي من البغية وهي الطلب، كما أن تعقبانا من الأعقاب بمعنى: الإيراث والإكساب، والمعنى: فيا أيها الغلامان اللذان هربا أحذركما من أن تورثانا شرأ بهربكما، وأن تكسبانا فساداً أو ظلماً. (قوله: أشد شذوذاً) لم يقل: أشد، بالمعجمة للمبالغة فهو من قبيل: «أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً». (قوله: أي: وجاز لك الخ) خطاب عام، والجواز استفاد من اللام ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ أي: لا يمتنع في مثل هذا التركيب النصب سواء كان جاتزاً كما في تيم الأول أو واجباً كما في الثاني فافهم. (قوله: أي: في تركيب تكرر فيه الخ) تفسير للمثل، وقال العصام: أي في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً، ووقع بعد الثاني مضاف إليه كقوله:

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَغْمَلَاتِ الزَّبَلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

وإنما جاز حذف المضاف إليه في مثله؛ لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه (رضي). (قوله: المفرد المعرفة) والتعريف في البيت بالعلمية للقبيلة، وقوله: صورة قيد للمفرد، وإنما قيده به؛ لأن كليهما في الحقيقة مضافان أو الأول مضاف^(١) أو الثاني فقط، وتماه في السيلكوتي، وقوله: في الأول الضم الخ متعلق بجاز على أنه بدل من قوله: في مثل بدل بعض أو كل فافهم. (قوله: فحسب) مبني على الضم؛ أي: وجاز في

(١) إلى المحذوف.

وَلَكَّ فِي مِثْلِ (١)، يَا (٢) تَيْمَ عَدِيَّ الضَّمُّ
وَالنَّصْبُ،

(١) أي: في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً ووقع بعد الثاني مضاف إليه عصام. (٢) أي: في تركيب تكرر فيه المنادى المفردة المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة ج.

(قال، ولك) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب. (قوله: أي، في تركيب) أو فيما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه. (قوله: صورة) إما أن الأول مفرد صورة فظاهر، وإما أن الثاني مفرد صورة؛ فلأنه تكرر الأول بعينه، وإما عدى فحاله مجهولة بحسب الظاهر. (قوله: إما الضم في الأول) قبل نصب الثاني حينئذ ليس على أنه تأكيد؛ لأنه خرج عن العلمية بالإضافة، وإن قصد إلى المضاف يغاير القصد إلى المفرد، وإن المضاف أوضح من المفرد، فلا

(قوله: أو فيما قصد الخ) الفرق بين الوجهين أن المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جاز لك في ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشي رحمه الله إيراد الضم والنصب على طبق إذا نودي المعروف باللام، قيل: يا أيها الرجل، وإن توجيه المحشي رحمه الله لا يحتاج إلى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفرداً صورة فيحتاج في بيانه إلى تكلف. (قوله: إما أن الأول مفرد الخ) في الرضي: يعني: بمثله المنادى المكرر؛ إذ أولى الثاني اسم مجرور بالإضافة ولم كان هذا على إطلاقه غير صحيح؛ إذ لو كان المنادى المكرر نكرة أو مضافاً لا يجوز في الأول الضم قيد الشارح رحمه الله المنادى بكونه معرفة مفرداً وقيد الأفراد بكونه صورة؛ إذ في الحقيقة كلاهما مضاف، أو الأول مضاف وإفراد الأول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح الإضافة إليه بعده، وأما كون الثاني مفرداً صورة؛ فلأنه تكرر الأول بعينه فلا مغايرة بالأفراد والإضافة. (قوله: وأما عدي الخ) يعني: ذكر عدي بعده مجروراً لا يمين كون الثاني مضافاً؛ لأن حاله مجهول لا يدري يقيناً أهو مجرور بإضافة الأول أم بإضافة الثاني وعدم لزوم الفصل إن كان مؤيداً إضافة الثاني، فهو تكرر لأول للآول يؤيد عدم الإضافة وإذا لم تتعين إضافة الثاني كان مفرداً صورة. (قوله: لأنه

بقريئة المذكور^(١)، وذلك^(٢) مذهب المبرد والسيرافي: أجاز^(٣) الفتح^(٤) مكان النصب على أن يكون^(٥) في الأصل: يا تيمم. بالضم. تيمم عدي، ففتح^(٦) إتباعاً لنصب الثاني، كما في: يا زيد بن عمرو. وتعين النصب في الثاني^(٧) لأنه^(٨) إما تابع^(٩) مضاف أو تابع^(١٠) مضاف. وتمام البيت: يا تيمم^(١١) تيمم عدي^(١٢) لا^(١٣) أباً لكُم لا يُلقبَنَّكم في سؤوة عُمَرُ^(١٤)

والبيت^(١٥) لجرير^(١٦) حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجو، فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تركوا عمر أن يهجو، فيلقبنيكم في سوءة، أي: مكروه من قبلي^(١٧)، يعني: مهاجته^(١٨) إياهم^(١٩). «و»^(٢٠) المنادي «المُضَافُ»^(٢١) إلى ياء المتكلم يجوز فيه^(٢٢) وجوه أربعة: فتح^(٢٣) الياء مثل: «يا غلامي»^(٢٤) وسكونها^(٢٥)

(١) في التركيب الثاني. (٢) أي: الإضافة إلى عدي المحذوف. (٣) في الأول. (٤) أي: كونه مبنياً على الفتح. (٥) أي: تيم الأول. (٦) أي: تيم الأول يعني فيبني على الفتح. (٧) أي: في تيم الثاني. (٨) على تعين. (٩) على مذهب سيويه. (١٠) عند الكل في غير حال والنصب الأول فلا تغير. (١١) اسم شخص. (١٢) اسم قبيلة عمر بن جاثي. (١٣) لنفي الجنس. (١٤) فاعل يلقيكم. (١٥) قائله. (١٦) اسم شاعر. (١٧) أي: من جاني. (١٨) إضافة إلى الفاعل. أي: جرير. (١٩) يعني تيم. (٢٠) استئناف أو اعتراض. (٢١) مبتداً. (٢٢) أي: في المضاف إلى ياء المتكلم. (٢٣) الأول. (٢٤) فاعل يجوز. (٢٥) الثاني.

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ^(١) يَا غُلَامِي

(١) أي: فيه أي المنادي وجوه أربعة الأول فتح الياء كما هو المشهور والأكثر السكون مثل: يا غلامي.

يكون عين الأول، فإذا كان الأول توطئة كان الثاني بدلاً، وإذا كان مراداً كان الثاني عطف بيان. (قوله، ويتم الثاني تأكيد لفظي) وإنما جئ بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تتوین معوض عنه ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه، وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكانه لا فصل، ألا ترى أنك تقول: إن إن زيداً قائم مع امتناع الفصل بين إن واسمها إلا بالظرف، وأنه قال: ولا لئلا بهم أبداً دواء مع أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. (قوله، وذلك مذهب سيويه)

خرج عن العلمية بإضافة) فإن العلم إذا نكر يستعمل بالإضافة: نحو: زيدنا خير من زيدكم، وفيه أن العلم قد يضاف مع تعريفه، وذلك إن أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى: نحو: زيد صدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد كذا في الرضي، ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين؛ لأن المغايرة بين القصدين إنما هي على تقديرين إفادة الإضافة للتخصيص أو التعريف، أما إذا كانت العلمية باقية بحالها فلا، وكذلك كون المضاف أوضح من المفرد إنما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الإضافة للتوضيح أما إذا كانت لمجرد المدح أو الذم فلا. (قوله، وإنما جئ بتأكيد المضاف الخ) بيان للمقتضى، وقوله: وجاز الفصل إلى آخره وبيان لانتفاء المانع. (قوله: لئلا يستنكر الخ) يعني: لو ذكر الثاني بعد المضاف إليه لبقى مستعملاً بدون أحد الأمور الثلاثة؛ وذلك مستقبح عند قصد المعنى الإضافي فقدم عليه لتبقى صورة الإضافة بحالها. (قوله: في السعة) وإن لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الأغلب.

تيم الثاني النصب فقط؛ يعني: أن النصب في الثاني واجب، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: فاعتبار الإضافة ارتكاب للكلفة. (قوله: والنصب على أنه) أي: وأما جواز النصب في الأول فبني على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي، وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائز إلا في الضرورة وإلا بالظرف، فجواز هذا الفصل من خواص التأكيد اللفظي (عصام)، وقوله: أو مضاف إلى عدي المحذوف بقريئة المذكور؛ أي: بدلالته عليه فكانه كالمذكور فلذا لم يبدل من المضاف إليه التثنية كما في: «كُلَّا هَذَيْنَا»، وقال السيد في حاشية المتوسط عند الكلام على قوله: وتيم الثاني تأكيد أنه لم ينون^(١) مع كونه معرباً؛ لأنه مضاف قد حذف منه المضاف إليه؛ إذ أصله يا تيم عدي تيم عدي، فحذف المضاف إليه من الثاني وآخر ما أضيف إليه الأول ليكون كالمعوض منه، فيكون الثاني أيضاً مضافاً إلى مذكور صورة هذا، وفي الرضي جواب آخر، وقوله: بقريئة المذكور؛ أي: كما في قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

فعلى هذا لا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (قوله: والسير في الخ) بكسر السين من البصريين والسيراف بلدة من بلاد فارس في ساحل البحر نسب إليه، واسمه أبو علي فإنه أجاز فتح الأول إتباعاً لنصب الثاني، ولعل هذا مبني على أصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب سواء كان لفظ ابن مضاف إلى علم أو لا، وقوله: مكان النصب؛ أي: الذي سبق جوازه من سيويه والمبرد. (قوله: ففتح إتباعاً لنصب الثاني)؛ لأن تيم عدي عطف بيان للأول فهو في التبيين كالصفة في يا زيد بن عمرو، وقوله: وتعين النصب الظاهر أنه مصدر معطوف على قوله: أما الضم في الأول؛ أي: وأما تعين النصب ووجوبه في تيم الثاني؛ فلأنه الخ، ولك أن تقرأ بصيغة الفعل فالواو إما للعطف أو الابتداء. (قوله: إما تابع

مثل: «يَا غُلَامِي» وإسقاط ^(١) الياء ^(٢) اكتفاء بالكسرة، إذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو: (يَا ^(٣) فَتَاي ^(٤))
مثل: «يَا غُلَامِي» و ^(٦) قلبها ألفاً ^(٧)، نحو: «يَا غُلَامًا ^(٨)»، وهذا ^(٩) الوجهان يقمان غالباً في النداء
لأن ^(١٠) النداء موضع التخفيف، لأن ^(١١) المقصود غيره ^(١٢) فيقصد ^(١٣) الفراغ ^(١٤) من النداء بسرعة،
ليتخلص ^(١٥) منه ويتوجه إلى المقصود

(١) الثاني. (٢) المفتوحة أو الساكنة. (٣) إذا لا يقال يا فتا بحذف الياء. (٤) يفتح الياء بلا حذفها. (٥) وهو الأغلب. (٦) الرابع. (٧) للتخفيف. (٨) يا غلاماً
منادى مضاف إلى الثقيلة عن ياء المتكلم ألف ضمير بارز. لمحرره. (٩) إسقاط الياء وقبلها ألفاً (١٠) حلة يقمان. (١١) إنما يكون النداء موضع تخفيف لأن آء.
(١٢) وهو جوابه. (١٣) أي: المتكلم. (١٤) أي: يكون الفراغ مقصوداً. (١٥) أي: يوصل ويدخل المتكلم.

وَيَا غُلَامِي ^(١) وَيَا غُلَام ^(٢) وَيَا غُلَامًا ^(٣)

(١) يسكون الياء.

(٢) والثالث بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبله كسرة احترازاً عن مثل: يا فتاي ويا عصاي؛ يفتح الياء. (٣) والرابع قلب الياء ألفاً.

والخليل. (قوله: أو مضاف إلى عدي المحذوف) لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (قوله: لأنه إما تابع مضاف) بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه، وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركة إعرابية كانت أو بثالية فكما أن الأول محذوف التثوين للإضافة كذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف. (قوله: أو تابع مضاف) بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي. (قوله: يا تيم تيم عدي لا أبالكلم) قال الجوهري: في لا أبالكلم هو مدح، ومعناه: أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه؛ أي: لست بأبن رشدة. (قوله: فتح الياء) وهو الأصل كما هو المشهور. (قوله: وسكونها) وهو الأكثر. (قوله: اكتفاء بالكسرة) وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة: ﴿رَبِّي أَحْكُرُ﴾ بضم الياء. (قوله: وقلبها ألفاً) روماً للخفة ولا امتداد الصوت ورفع المناسبة للنداء، قيل: هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقال: في بقي وفني بقا وفنا،

(قوله: وأنه قال) أي: الشاعر أوله فلا والله لا يلقي لما بي؛ أي: لا يوجد. (قوله: لئلا يلزم الخ) يعني: القول بإضافة الأول إلى عدي يستلزم القول بأن تيم الثاني مؤخر في الأصل قدم وبالفصل بين المضاف والمضاف إليه. (قوله: كذلك الثاني) لموافقة الأول. (قوله: لا تحتاج إلى من ينصرك الخ) فتفي الأب كناية عن نفي من يتولى أمره. (قوله: أي: لست بأبن رشدة) في النهاية يقال: هذا ولد رشدة إذا كان من النكاح كما يقال في ضده: ولد زينة بالكسر فيهما، وقال الأزهري: كلام العرب فلان ابن زينة وابن رشدة، وقد قيل: زينة ورشدة والفتح أصح للفتين. (قوله: وهو الأصل): لأن كل كلمة على حرف واحد أصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وأصل حركتها الفتح؛ لأن الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف، فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل. (قوله: وهو الأكثر في الاستعمال) إذا لم يلزم اجتماع الساكنين؛ وذلك لعدم

مضاف بالإضافة) أي: تابع منادى مضاف كما ذهب إليه سيبويه من أنه تأكيد لفظي؛ أي: فيكون معرباً منصوباً كمتبوعه، وقوله: أو تابع مضاف تركيب توصيفي؛ أي: كما هو مذهب المبرد والسيرافي فيكون معرباً مطلقاً سواء كان تابع المبنى أو المعرب. (قوله: وتمام البيت الخ) والبيت من أبيات المتوسط، ويعد:

أَحْيَنَ كُنْتُ سَهَامًا ^(١) يَا بَنِي لَجَا

وحاضرت لي عن أحسابها مُضَرُّ كذا في شرح المصنف، ثم إن البيت لجبر بن عطية كما قال، وهو من فحول شعراء الإسلام يهجو به عمر بن لجأ شاعر قبيلة تميم، وهذا من البحر البسيط عروضه الأولى وضربه الأول، وأضاف تيم إلى عدي؛ ليميزه عن تيم مرة في قرش، وتيم قيس، وتيم غالب، وتيم شيبان، وتيم ضبة، فهذا التيم تيم بن عبد مناف أخو عدي خاطب القبيلة (عصام)، وهم قوم عمر بن لجأ، وقوله: لا أبالكلم، دعاء عليهم أو لهم، فلا يكون له محل من الإعراب؛ لعدم وقوعه موقع المفرد، قال الجوهري: معنى لا أبالكلم، أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك كالأب، وقال الأزهري: إنه شتم لا شتم فوقه، ومعناه: أنك لست بأبن رشيد، وليس لك أب معين وضاع نسبك، وفي القاموس: أنه دعاء يفقد الأب كذا في الجزائرية، وقال السجاعي: إنه كلام يستعمل كناية عن المدح والذم، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب، ولا نافية للجنس، وأبا لكم منصوب بإثبات الألف اسم لا تشبيهاً له بالمضاف، وقال سيبويه: إنه مضاف إلى ضمير الخطاب واللام زائدة بين المتضافين مؤكدة للام المقدرة في الإضافة اللامية، والأكثر لا أب له ببناء اسم لا على الأصل، ولا يلقيكم من الإلقاء وينون التأكيد الشديدة؛ أي: لا يوقعكم في سوءة؛ أي: في شر وبلية، والخطاب لقوم عمر، يقول لهم: يا أيها القبيلة لا أبالكلم إن وافقتم عمر على سيي، بل انهوه وامنعوه عن شتمي وهجوي ولا تساعدوه على ذلك، فإن لم تطاوعوني ألقاكم في سوءة وفساد من هجوي إياكم بشؤم هجوه إياي، ومحل الاستشهاد قوله: يا تيم تيم عدي حيث تكرر لفظ المنادى في حالة الإضافة، فحيث جاز في الأول: البناء على الضم

من^(١) الكلام. فخفف^(٢) (يَا غُلَامِي) بوجهين: حذف^(٣) الياء وإبقاء^(٤) الكسرة دليلاً عليه^(٥)، وقلب الياء ألفاً^(٦)، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة^(٧). وهما أي: هذان الوجهان^(٨)، وإن كانا واقعين^(٩) في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان^(١٠) في كل منادى كذلك^(١١)، بل^(١٢) فيما^(١٣) غلب^(١٤) عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر^(١٥) بها لتدل الشهرة^(١٦) على الياء المغيرة^(١٧) بالحذف^(١٨) أو القلب فلا يقال^(١٩): (يَا عَدُوًّا^(٢٠)) و: (يَا عَدُوًّا^(٢١)). وقد جاء شاذاً^(٢٢) في المنادى (يَا غُلَامٌ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف^(٢٣). و: (يَا غُلَامِي^(٢٤)) يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم «بِالْهَاءِ» في هذه الوجوه كلها «وَقْفًا» أي: في حالة^(٢٥) الوقف، تقول: (يَا غُلَامِيَّ^(٢٦))، و: (يَا غُلَامِيَّه^(٢٧))، و: (يَا غُلَامِيَّه^(٢٨))، و: (يَا غُلَامَاهُ^(٢٩))، فرقاً^(٣٠) بين الوقف والوصل. «وَقَالُوا» أي: العرب في محاوراتهم^(٣١) «يَا أَبِي^(٣٢)، وَيَا أُمِّي^(٣٣)» على الوجوه الأربعة^(٣٤) كسائر ما^(٣٥) أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها، لكثرة^(٣٦) استعمال نداءيهما في كلامهم

(١) صلة المقصود أو بيان له. (٢) ألفاً لتفصيل التخفيف. (٣) بدل من وجهين. (٤) الواو بمعنى مع. (٥) أي: على الياء. (٦) في الوجه الرابع. (٧) فلما افتتح الميم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٨) أي: إسقاط الياء وقلبها ألفاً. (٩) غالباً. (١٠) أي: الوجهان. (١١) أي: مضاف إلى ياء المتكلم. صفة منادى. (١٢) يقعان. (١٣) أي: في المنادى. (١٤) مثل: يا صاحب. (١٥) أي: المنادى. (١٦) فاعل لتدل. (١٧) اسم مفعول من غير. (١٨) في الوجه الأول. (١٩) لعدم شهرة إضافتها إلى ياء المتكلم. (٢٠) بالحذف والاكفاء بالكسرة. (٢١) بالقلب. (٢٢) حال من فاعل جاء. (٢٣) إلى هنا من قوله لأن المقصود كلام الرضي بعينه. (٢٤) عطف على يجوز من قبيل عطف الظرفية. (٢٥) يعني: إن وقفاً نصب على الظرفية. (٢٦) بالفتح. (٢٧) بالإسكان. (٢٨) بالحذف. (٢٩) بالقلب. (٣٠) حلة تقول. (٣١) أي: في كلامهم. (٣٢) وهو في محل نصب لأنه مفعول قالوا. (٣٣) ويا أب ويا أم ويا أبا ويا أما. (٣٤) في يا غلامِي. (٣٥) أي: المنادى. (٣٦) ورود السماع إلى ذلك.

وَبِالْهَاءِ وَقْفًا^(١)، وَقَالُوا^(٢)، يَا أَبِي وَيَا أُمِّي

(١) أي: في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلامية ويا غلاماه فرقاً بين الوقف والوصل. (٢) أي: العرب محاوراتهم.

وفي جارية وناصية جارية وناصاة. (قوله: وقد جاء شاذاً إلى آخره) قال الشيخ الرضي: إما فتح يا بني والأصل يا بني ليس بشاذ كما شد في يا غلام لا اجتماع يائين. (قوله: ويكون المنادى) يعني: أن الياء في قوله: بالهاء للملابسة، والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبراً، وقوله: وقفاً تاماً حال أو ظرف، ولك أن تقدر فعلاً معطوفاً على الفعلية؛ أي، يوقف بالهاء وقفاً. (قال: وبِالْهَاءِ وَقْفًا) قال الشيخ الرضي: إذا وقفت على يا غلاماً فبِالْهَاءِ لبيان الألف وإذا وقفت على يا غلامِي بسكون الياء

الاحتياج إذن إلى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة. (قوله: وقد يضم) ما قبل الياء المحذوفة. (قوله: للعلم بالمراد) تحليل لقوله: قد يضم. (قوله: روماً للخفة) أي: لكون الألف خفيفة بالنسبة إلى الياء ومده حاصل من افتتاح الضم. (قوله: ليس بشاذ) أي: ليس بقليل. (قوله: والأصل يا بني) بثلاث ياءت مصغر ابن مضافاً إلى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالألف، فصار يا بنيّاً، ثم حذف الألف لاجتماع اليائين؛ يعني: لاجتماع اليائين صارت الكلمة ثقيلة فخففت بقلب الياء ألفاً وحذفها وشاع استعمالها كذلك. (قوله: وبِالْهَاءِ للملابسة) متعلقه من الأفعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص، وما قيل: إن تقدير يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف، والوجوب ليس إلا مع الألف ففيه أن المتعارف في القضايا التي لم يذكر جهتها الإطلاق العام، والجمل في بعض الموارد على

والنصب، وفي الثاني: وجب النصب، وقوله: فتح الياء؛ أي: مع كسر آخر الكلمة، وفي تقديم الفتح إشارة إلى ترجيح قول من قال: الأصل في ياء المتكلم الفتح، ومنهم من قال: الأصل في السكون، وقوله: وإسقاط الياء؛ أي: حذفها مع كسر آخر الكلمة إن أمكن نحو: «يَبْيَاوُ فَتَنْوُنْ». (قوله: احترازاً عن مثل يا فتاي) أي: إنما قيدنا الإسقاط بقولنا: إذا كان الخ، احترازاً عما يكون في آخره حرف لين يلزم السكون؛ إذ فيه إثبات الياء مفتوحة فقط للساكين، وتفصيل هذا مفوض إلى بحث إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. (قوله: وقلبها ألفاً) تخفيفاً؛ يعني: بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة كما يجعل بقي بقا في بعض اللغات، أو بحذف الياء وتعويض الألف ولا يكاد يوجد قلب الياء ألفاً في غير النداء، وأما فيه فكثير ومنه قوله عليه السلام: «أنفق بلائاً؟ على رواية الألف دون التثوين والأصل يا بلالي، ومنهم من دق النظر وقال: هو تكرار النفي؛ أي: أنفق من غير أن تقول: لا، وهذا ما وعدناه فيما مر فتذكر، ومنه أيضاً قوله:

أَيَا عَجَباً كَيْفَ يُعَصَى الْإِلَهَ

حيث قال الحفيد في مجموعته: إن عجباً منادى مضاف إلى ياء المتكلم فكتب بالألف كما يكتب يا غلاماً في قوله: يا غلامي هذا. (قوله: وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء والأولان^(١) أعم، واعترض على ظاهر العبارة بما حاصله: أن قوله: والمضاف إلى ياء المتكلم الخ، يستدعي جواز هذه الوجوه الأربعة في كل مضاف إلى الياء مع أن الوجهين الآخرين لا يجريان في يا عدوي وسيأتي بقوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان الخ، والجواب: أن المصنف لم ينبه على هذا

(١) يعني: أن الفتح والسكون مطردان في كل مادة سواء كانا في النداء أو في غيره.

كما أشار إليها^(١) بقوله^(٢): «وَأَبْتٌ يَا أَبْتُ، وَيَا أُمَّتٌ» معاً^(٤) أي: قالوا^(٥): «يَا أَبْتُ، وَيَا أُمَّتٌ» أيضاً بإبدال الياء بالتاء «فَتَحَا»^(٦) وكسراً^(٧) أي: حال كون التاء مفتوحة^(٨) على وقف حركة الياء، أو^(٩) مكسورة لمناسبة^(١٠) الياء. وقد جاء الضم^(١١) أيضاً نحو: «يَا أَبْتُ، وَيَا أُمَّتٌ» لإجرائه^(١٢) مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره^(١٣) لقلته. «و» قالوا: «يَا أَبْتًا» و«يَا أُمَّتًا» «بِالْأَلِفِ»^(١٤) بعد التاء جمعاً بين العوضين «دُونِ»^(١٥) الياء^(١٦) فقالوا^(١٧): «يَا أَبْتِي» و«يَا أُمَّتِي» احترازاً عن الجمع بين العوض^(١٨) والمعوض^(١٩) عنه فإنه^(٢٠) غير جائز. «و» قالوا^(٢١): «يَا ابْنُ أُمِّ» و«يَا ابْنُ عَمِّ» خَاصَّةً^(٢٢)، هذا الاختصاص بالنظر إلى الأُمِّ والعَمِّ، أي: لا يقال: «يَا ابْنُ»^(٢٣) أُمِّ وَيَا ابْنُ خَالَ بل يقال: «يَا ابْنُ أَخِي»^(٢٤) وَيَا ابْنُ خَالِي» لا^(٢٥) بالنظر إلى الابن أيضاً، فإنهم يقولون: «يَا بِنْتُ أُمِّ»^(٢٦) و«يَا بِنْتُ عَمِّ» على الوجوه الأربعة^(٢٧) «مِثْلُ بَابِ يَا غُلَامِي» فقالوا: «يَا ابْنُ أُمِّي» و«يَا ابْنُ عَمِّي». بفتح الياء وسكونها. «يَا ابْنُ عَمِّ» بجذف الياء والاكْتِفَاء بالكسرة، «يَا ابْنُ أُمِّ» بفتح الياء ألفاً. «وَقَالُوا»^(٢٨) بزيادة وجه آخر^(٢٩) شذ في المضاف^(٣٠) إلى ياء المتكلم «يَا ابْنُ أُمِّ وَيَا ابْنُ عَمِّ» بجذف الألف والاكْتِفَاء بالفتحة لكثرة^(٣١) الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف^(٣٢). ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: «و»^(٣٣). «تَرْخِيمُ»^(٣٤) المُنَادَى^(٣٥)، «جَائِزٌ»^(٣٦) أي: واقع في سعة الكلام

(١) كالوجوه الأربعة. (٢) مصنف. (٣) عطف على وجوه الأول. (٤) بمعنى أيضاً. (٥) في نداء الأب والأم بطريق آخر. (٦) حالان من يا أبْتُ وَيَا أُمَّتٌ باعتبار جزئيهما. (٧) مبذلة. (٨) لكونه بدلاً عن حرف مفتوح في نحو: يا أبي وَيَا أُمِّي بفتح الياء فيهما. (٩) حال كون التاء المبذلة. (١٠) أي: لمناسبة الكسرة للياء. (١١) أي: البناء على الضم. (١٢) منادى. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بإلحاق الألف. عطف على عذوف أي: بغير الألف وبالألف. (١٥) ظرف قالوا. (١٦) نفي. (١٧) عرب. (١٨) أي: التاء. (١٩) أي: الياء. (٢٠) أي: فإن هذا الجمع. (٢١) عرب. عند نداء ابن الأم. (٢٢) لكونهما مبتزجين كأنهما كلمة واحدة. (٢٣) بالفتحة اكْتِفَاء بالفتحة عن الألف. (٢٤) على الوجوه الأربعة المذكورة. (٢٥) أي: ليس هنا. (٢٦) عند النداء. (٢٧) مع زيادة وجه خامس عليها. (٢٨) عرب. (٢٩) صفة وجه. على هذه الوجوه الأربعة والحال أنه قد شذ. (٣٠) المنادى. (٣١) علة بجذف الألف. (٣٢) إلى المقعول. (٣٣) أي: الميم المشددة. (٣٤) استئناف أو اعتراض وقيل: عطف على ما قبلها. (٣٥) مبتداً. (٣٦) خبره.

وَيَا أَبْتُ وَيَا أُمَّتٌ فَتَحَا^(٢) وَكَسَرَا وَبِالْأَلِفِ
دُونِ الْيَاءِ، وَيَا ابْنُ أُمِّ وَيَا ابْنُ عَمِّ
خَاصَّةً^(٤) مِثْلُ بَابِ يَا غُلَامِي وَقَالُوا: يَا
ابْنَ أُمِّ^(٥) وَيَا ابْنَ عَمِّ. وَتَرْخِيمُ الْمُنَادَى جَائِزٌ

(١) أي: قالوا يا أبْتُ وَيَا أُمَّتٌ أيضاً بإبدال التاء بالياء.

(٢) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء. ج.
(٣) أي: وقالوا آه. (٤) أي: للام والعَمِّ. (٥) بجذف الألف وإلا كتباً بالفتحة.

وصلاً، فالوقوف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلاً، وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد، وإذا وقفت على يا غلامِي بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقوف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح. (قوله: بإبدال التاء بالياء): لأنهما متناصبان في أنهما تزدان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلاً من الياء غير متمحضة للتأنيث طوّلت التاء لكنها يوقف عليها

الضرورة لخصوصية المقام. (قوله: حال) من الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ أي: موقوفاً. (قوله: أو ظرف) أي: في حالة الوقف. (قوله: أي: يوقف بالهاء وقفاً) فوقفاً مفعول مطلق وقرينة على تقدير الخاص. (قوله: لبيان الألف) لأن الألف حرف خفي فإذا جئت بعدها بحرف آخر في الوصل تبين النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف

الظهور أن الحذف والتغيير الملبس لا يجوز وأن القرينة لا تخص الاشتهار (عصام)، ثم الأكثر^(١) من هذه الوجوه حذف الياء والاكْتِفَاء بالكسرة؛ نحو: «يَبْيَاوُفَ فَاَنْتَوْنَ»، ورب يسر، ثم ثبوت الياء ساكنة؛ نحو: «يَبْيَاوُفَ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمْ»، ثم ثبوتها مفتوحة؛ نحو: «يَبْيَاوُفَ الَّذِينَ أَتَرَفُوا»، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً؛ نحو: يا حسرتا، أصله يا حسرتي (سجاعي)، وقوله: لأن المقصود غيره - أي: غير النداء - وهو المنادى له من الأمر والنهي وغيرهما، فلذا لا يقتصر على النداء. (قوله: فخفف يا غلامِي) أي: إذا كان النداء موضع التخفيف فخفف الخ، وقوله: بوجهين؛ أي: زائدين على الأولين. (قوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان) أي: الأخيران فسره؛ لتلا يتوهم رجوع ضمير التثنية في أول الوهلة إلى الياء والكسرة؛ لقربهما ثم إن هذا الكلام إما تحقيق للمقام أو اعتراض على المصنف كما أشرنا، وقوله: المغيرة بالحذف؛ أي: كما في الوجه الثالث، أو القلب كما في الرابع وعبارة الرضي المحذوفة فغيرها الشارح إلى المغيرة لنكتة معتبرة. (قوله: وقد جاء شاذاً في المنادى يا غلام) فلشذوذه لم يتعرض له المصنف وإن ذكره المالكي قال الشاعر:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي

بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوِ أُنِّي

أي: بقولي: يا لهف؛ يعني: إذا ذهب الشيء عن يد إنسان،

بالهاء؛ لأنها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي، إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التانيث بالمذكر، أجب عنه: بأن التاء في يا أبت ويا أمت للتخفيف كما في علامة؛ فإنهما مظهرتان للتخفيف، وبأن التاء في يا أبت للحمل على يا أمت مع أن التاء في المذكر غير عزيز؛ نحو: حمامة ذكر، وشاة ذكر. (قوله: لمناسبة الياء) يعني: أن الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فيكون في المبدل شالبة من المبدل منه. (قوله: وقد جاء الضم) وعليه قرئ: «يا أبت» بالضم. (قوله: لإجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة)؛ لأنه اسم في آخره تاء التانيث؛ نحو: ثبة. (قوله: وبالألف) عطف على محذوف؛ أي: بغير الألف وبالألف. (قوله: فإنه غير جائز) قد جمع الفرزدق بينهما في قوله: هما نفا في من هويهما.

خفيت حتى يظن أن آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها. (قوله: لأنها عوض عن زائد) أي: زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلرجحان جانب التانيث جعل هاء حال الوقف. (قوله: بخلاف بنت) فإنه لا يوقف عليها بالهاء. (قوله: عوض عن أصلي)؛ لأن أصل بنت بنو بفتحين فقلب إلى الفعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضاً عنها؛ لأن وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض. (قوله: بالمذكر) أي: يا أبت. (قوله: مناسبة للحرف المبدل منه) ولكونها أصلها ومتولدة من إشباعها. (قوله: وقد جمع الفرزدق بينهما) أي: بين العوض والمعوض عنه في قويمهما في شرح التسهيل، وقد أجاز سيبويه فموان، ولأبي العباس في البيت قولان: أحدهما: أنه لحن؛ لأن الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما، والثاني: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفتها، وهذا إنما قاله أبو العباس بناء على أن الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم أصلية.

فلا يرجعه قوله: يا لهفي على ما فات، ولا قوله: ليته يرجع، أو ليتني فعلت كذا وكذا لم يتعرض لعود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالإضافة لشذوذه، ومنه: (رب احكم)، على قراءة الضم في الشاذ (عصام)، وقوله: بالهاء وقفاً، هذا من خصائص المنادى ولم يدخل فيما يذكر في محله فلذا تعرض له، وقوله: ويا غلاماه، يفرق بينه وبين المستغاث والمندوب الذي زيد في آخرهما الألف والهاء بالقرينة. (قوله: على الوجوه الأربعة) أي: من الحذف والسكون والحذف والقلب الجارية في نحو: يا غلامي، بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء، وقوله: لكثرة استعمال نداءهما؛ أي: الأب والأم وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه، وقوله: يا أبت ويا أمت طولت التاء في الخط كتاء أخت تنبيهاً على أنها ليست بمتحمضة للتانيث، بل مبدلة من ياء الإضافة، لكن يوقف عليها بالهاء لفتح ما قبلها تاء أخت. (قوله: بإبدال التاء بالياء)؛ لأن التاء تناسب الياء في كونهما علامتي التانيث كما في ضربت وضاربة وهذي وتضربين فقلبت تاء فيما هو أكثر استعمالاً للتخفيف، ثم اعلم أن الباء في قوله: بالياء داخلة على الزائل والمتروك كما هو الأصل دون الحاصل كما في قوله تعالى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ بِحَنَّتِهِمْ جَنَّتِينَ﴾ لكن قد تدخل على الحاصل أيضاً كقولهم: بدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً نص عليه الأزهرى، وقال العصام: وإنما عوض التاء عن الياء تفخيماً للأب والأم؛ لأنهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء، فالتاء فيهما كتاء علامة، وقال الكوفيون: إنها للتانيث، وقوله: على وفق حركة الياء وهي الفتحة كما هو المشهور، وقيل: هي السكون. (قوله: أو مكسورة لمناسبة الياء) لكونها متولدة عن الكسرة وكون التاء مكسورة أكثر، وفي التنزيل: ﴿يَتَأْتِي لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾، ﴿يَتَأْتِي أَقْصَلُ مَا تَوَمَّرُ﴾ فكان الأولى تقديمه، وقوله: جمعاً بين العوضين - أي: الألف والتاء -؛ لعدم لزوم اجتماع العوض والمعوض عنه، ويجوز تعويض حرفين عن واحد إذا كانا أخف منه (امتحان). (قال المصنف: وقالوا: يا ابن أم الخ) في التمثيل تنبيه على أن الحذف فيهما أكثر من الإثبات لمزيد ثقل فيهما، وقوله: على الوجوه الأربعة مربوط بقوله: قالوا لا يقولون، فمن تلك الوجوه إثبات الياء كما في قوله:

يا ابن أمي ويا شقيب نفسي

أنت خلفتني لذهر شديد

ومنها إثبات الألف كما في قوله:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

فليس يخلو منك يوماً مضجعي

وهنا فوائد في شرح العصام فليراجع، قوله: والاكتفاء بالفتحة؛ أي: الدالة على الألف وهذا مطرد في الأم والعم المضافين إلى الياء بخلاف سائر المنادى، فإنه غير مطرد فيه، بل شاذ كما تقدم بقوله: وقد جاء شاذاً الخ. (قال المصنف: وترخيم المنادى جائز) أي: الترخيم في المنادى عند وجود الشرائط جائز إن شئت رخصت، فالجواز بمعنى الإمكان

من غير ضرورة شعرية^(١) دعت^(٢) إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. «وَ» هو «فِي غَيْرِهِ» أي: غير
المنادى واقع^(٣) «ضُرُورَةً» أي: لضرورة^(٤) شعرية^(٥) دعت^(٦) إليه، لا في سعة الكلام. «وَهُوَ» أي: ترخيم^(٧)
المنادى.

(١) صفة ضرورة. (٢) أي: اقتضت. (٣) أشار إلى متعلق لام المilder. (٤) ولك أن تجعل اللام للوقت أي: جائز وقت ضرورة. (٥) صفة ضرورة. (٦) أي:
موجبة. (٧) مصدر ترك فاعله ومفعوله أي: حذفك.

وَفِي غَيْرِهِ^(١) ضُرُورَةً وَهُوَ^(٢) حَذَفَ فِي آخِرِهِ

(١) أي: والترخيم في غير المنادى واقع لضرورة شعرية داعية إليه لا في كلام.
(٢) أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر، وفي اللغة تريق الصوت وتلينه.

الخاص، وأما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم إلا
للضرورة، وقوله: أي واقع في سعة الخ، تفسير باللازم
وإشارة إلى أن الجواز وقوعي لا استعادي، والتقييد بالسعة
مستفاد من المقابلة للضرورة، ووجه وقوع الترخيم في السعة
أن المقصود بالنداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى
ما هو المقصود مع ندرة الالتباس فيحذف آخره اعتباراً^(١)
تحصيلاً للسرعة، فلا يحسن الترخيم مع تقديم المنادى له؛
نحو: اضرب يا زيد. (قوله: وهو في غير الخ) عطف على
المنادى بحسب المفهوم لما عرفت أن التقدير الترخيم في
المنادى وضرورة عطف على جاء أو ظرف لفعل مقدر؛ أي:
يرخم؛ أي: يقع الترخيم في غيره ضرورة، والجملة استئناف
أو عطف على ترخيم المنادى جائز أو حال؛ أي: الترخيم
حال كونه في غيره ضرورة. (قوله: أي: لضرورة شعرية)
يعني: أن ضرورة منصوب على أنه مفعول له واللام مقدرة،
لكن يجب على هذا أن يقال: أن عامله فعل الترخيم المفهوم
من فحوى الكلام؛ أي: وهو في غيره يرخم ضرورة، ولا
يجوز أن يكون عامله جائزاً؛ لأن الضرورة صفة الشاعر؛ لأنه
المضطر والجواز صفة الترخيم فلا يحصل شرط حذف اللام،
ولك أن تجعل اللام للوقت؛ أي: جائز وقت الضرورة،
وقوله: لا في سعة الكلام؛ أي: كما^(٢) في قول علي رضي
الله عنه. (قوله: إن افتقاري فاطماً بعد أحمد) أي: إن
احتياجي إلى فاطمة رضي الله عنها بعد النبي عليه السلام.

(قوله: فإن دعت إليه ضرورة) كما في قول ذي الرمة:

وَيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيَّ^(٣) تُسَاعِفُنَا

وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

(وقول المتنبي):

لِلَّهِ مَا قَعَلَ الصَّوَارِمُ وَالْقَنَآ

فِي عَمْرٍو حَابٍ وَضَبَةُ الْأَغْنَامِ

أي: في عمرو بن حابس، وقال الآخر:

طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أي: طريف بن مالك. (قوله: أي: ترخيم المنادى)؛ لأنه
السابق الطالب للبيان؛ أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر
المنادى الخ، فخرج الحذف في غير الآخر، ثم الترخيم في

(قوله: أي: واقع) يعني: أن الجواز وقوعي. (قوله: هي سعة
الكلام) هذا التقيد يتبادر إليه الذهن، ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة،
ولك أن لا تقيد بجعل الجواز شاملاً للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى
في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ
منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان في حال ندائه
أكثر انتباهاً لاسمه منه في غير حال النداء. (قوله: أي: لضرورة
شعرية) إشارة إلى أنه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من
الكلام لا فعل الجواز؛ لأنه صفة الترخيم، والضرورة والاضطرار صفة
المرخم، فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل
على عدم الاشتراط كما ذهب إليه بعضهم بعيد؛ لأنه يخالف مذهب
المصنف ولك أن ترفع: ضرورة على الخبرية؛ أي: الترخيم في غيره أثر
ضرورة؛ نحو قوله: ديار مَيَّةَ إِذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا، الأصل مية. (قال: وهو
حذف) الأظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه لأنه

(قوله: يعني: أن الجواز وقوعي) يعني: فسر الشارح رحمه الله
الجواز بالوقوع؛ لأن المراد منه الجواز الوقوعي، فالوقوع لازم له فذكر
الملزوم وأريد اللازم فاندفع ما قيل: إن كون المراد الجواز الوقوعي
لا يصحح تفسير الجواز بالوقوع. (قوله: يتبادر إليه الذهن) فإذا
قيل: هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام؛ أي:
القصر؛ لأنه الكثير الشائع في المحاورات. (قوله: ويؤيده الخ)؛
لأن الظاهر مقابلة المتباينين. (قوله: وتجعل الجواز شاملاً
للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار الإطلاق والتقييد وليس من مقابلة
العام والخاص حتى يجب تخصيص العام بما عدا الخاص. (قوله:
فيقصد سرعة الفراغ) فيحذف آخره احتياطاً تحصيلاً للسرعة.
(قوله: مع ندرة الالتباس) أي: التباس المنادى بغيره بواسطة
الترخيم. (قوله: أكثر انتباهاً لاسمه الخ) فجاز الترخيم في حالة
النداء؛ لأنه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وإن حذف منه بخلاف غيره
حالة النداء فإنه يلزم التباس. (قوله: فعل الترخيم) أي: يرخم
من غير ضرورة. (قوله: باتحاد الفاعل) أي: كون فاعل الفعل
المعمل واحداً كما سيجيء. (قوله: أثر ضرورة) فحذف المضاف

وأقيم المضاف إليه مقامه. (قوله: ديار مية) آخره
ولا يرى مثلاً عجم ولا عرب، في التاج: المساعفة:

(١) الاعتباط شتررا بي علي كشتن.

(٢) تمثيل للمعنى. (٣) أي: مية.

«حَذَفَ فِي آخِرِهِ» أي: آخر المنادى. «تَخْفِيفاً»^(١) أي: لمجرد التخفيف لا لعل^(٢) أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف. فعلى هذا يكون ذلك^(٣) التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه^(٤) ترخيم غير^(٥) المنادى بالمقايسة^(٦)، ويمكن حمله^(٧) على تعريف الترخيم مطلقاً^(٨) بإرجاع الضمير المرفوع^(٩) إلى الترخيم مطلقاً^(١٠)، والضمير^(١١) المجرور إلى الاسم. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط ترخيم المنادى، على^(١٢) التقدير الأول^(١٣)، أو شرط الترخيم^(١٤) إذا كان واقعاً في المنادى على التقدير^(١٥) الثاني أمور^(١٦) أربعة، ثلاثة منها عدمية وهي: «أَنْ لَا يَكُونُ»^(١٧) مُضَافاً، حقيقة^(١٨)، أو حكماً، فدخل^(١٩) فيه^(٢٠) المشبه بالمضاف أيضاً^(٢١)، إذ لا يمكن الحذف من^(٢٢) الأول، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، ولا من^(٢٣) الثاني، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى^(٢٤) نظراً إلى^(٢٥) اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما^(٢٦) بالكلية. «وَأَنْ لَا»^(٢٧)، «مُسْتَعَاناً» لا^(٢٨) مجروراً^(٢٩) باللام^(٣٠)

(١) مقول له للحذف أو مقول مطلق له بتقدير الموصوف. (٢) وهي قانون تعريفى وسماع لغوي. (٣) وهو حذف في آخره. (٤) أي: من تعريف المنادى ترخيم. م. (٥) فإن الحذف في غيره ليس لمجرد التخفيف بل للضرورة. (٦) يرد عليه تصغير الترخيم. (٧) أي: كل ذلك التعريف. (٨) سواء كان المرخم منادى أو لا ولا يستعمل غيره. (٩) أي: وهو. (١٠) سواء كان منادى أو لا. (١١) إلى ضمير آخره. (١٢) متعلق بمقدر إما فسرنا (١٣) أي: كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى. (١٤) مطلقاً. على تقدير كون التعريف عاماً. (١٥) أي: كونه مطلقاً. (١٦) خبر شرطه. (١٧) أي: المنادى أريد ترخيمه. (١٨) إضافة حقيقة وهي المقولية. (١٩) جواب شرط عذوف. (٢٠) أي: مضافاً. (٢١) كالمضاف الحقيقي. (٢٢) أي: من المضاف. (٢٣) أي: من المضاف إليه. (٢٤) أي: ليس من المنادى لفظاً. (٢٥) ولهذا أحرِب في الجزء الأول. (٢٦) أي: في المضاف والمضاف إليه. وأما نحو: يا صاح في يا صاحي فشاذا. (٢٧) عطف على مضافاً. (٢٨) زائدة لتأكيد النفي. (٢٩) صفة مستعانة. (٣٠) نحو: يا لزيد.

تَخْفِيفاً، وَشَرْطُهُ^(١)، أَنْ لَا يَكُونُ^(٢) مُضَافاً^(٣)، وَلَا مُسْتَعَاناً^(٤)،

(١) أي: شرط الترخيم في المنادى. (٢) أي: المنادى الذي أريد ترخيمه. (٣) ولو كان علماً. (٤) أي: وأن لا يكون مستعاناً.

المقصود. (قوله، أي: ترخيم المتادى) الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى، ويقال: كلام رخيم؛ أي: رقيق، والترخيم: التليين والحذف. (قوله، أي: آخر المتادى) فخرج حذف ياء يا غلامى؛ لأنه ليس آخر المتادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في بعلبك بدليل إجراء الإعراب عليها. (قوله، أي: لمجرد التخفيف) فخرج نحو: قاض؛ لأن حذفه للإعلال، وكذا نحو: يد؛ لأن حذف آخره للزوم أحد الأمرين؛ إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الإعراب على حرف اللة إذا حرك، وذلك ثقيل، وقيل: في إخراجها:

المواتاة والمساعدة. (قوله: أن يقدم الخ): لأن الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح أولى. (قوله: لأنه المقصود) أي: بالذات والتعريف من مبادئ الأحكام.

(قوله: بدليل اعتبار الخ) أي: المضاف إليه ليس آخر الكلمة بدليل تماقب الإعراب على ما قبله والكلمة الأخيرة من بعلبك، وكذا تاء التأنيث آخر الكلمة لإجراء الإعراب عليهما وإن كان بحسب الأصل كل واحدة منهما كلمة برأسها. (قوله: لأن حذف الخ) لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله: تخفيفاً. (قوله: أما تقدير الإعراب) وذلك خلاف الأصل مع كون هذه الأسماء كثيرة الاستعمال. (قوله: في التركيب) أي: في تركيب كلمة بأخرى. (قوله: هذا المعنى) أي:

بلا علة سوى التخفيف. (قوله: ذبح الشاة بلا علة)

لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق في التاج: الاعتباط:

اللغة تريق الصوت وتليينه كما في قوله:
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ

رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْدُ
أي: رقيق الحواشي ولين النواحي في الكلام، وضمير لها راجع إلى مي اسم حبيبة الشاعر، وبعده:
وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُنَا فكَانَتَا

فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلَ الْخَمْرُ
(قال المصنف: حذف في آخره تخفيفاً) وقيل حذف أو آخر الكلم في النداء؛ نحو: ياسعاً في يا سعاد، والترخيم ثلاثة: ترخيم النداء، وترخيم التصغير مثل: رويد، واعلم أنه لا بأس بترخيم الاسم إذا لم يتأذ صاحبه فقد ثبت أنه رخم أسماء جماعة من أصحابه كأي هريرة وعائشة حيث قال: يا عويش، وقوله: أي: لمجرد التخفيف؛ يعني: مع قطع النظر عن الضرورة فيندفع التدافع بين هذا وبين قوله: فإن دعت إليه ضرورة، فاعرفه. (قوله: لا لعل أخرى) أي: غير التخفيف؛ يعني: لا لقاعدة صرفية ولا لسماع، وإلا فكل حذف لا بد له من تخفيف فخرج به الحذف في آخر؛ نحو: يد ودم؛ لأنه لمتابعة الاستعمال فلا حاجة إلى قيد حذفاً جائزاً كما في الرضي، ولا إلى قيد بعد التركيب كما في الهندي، ولكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو: ﴿وَأَكْبَلُ إِنَّا يَسِّرُ﴾، و﴿الْكَبِيرُ الْمَتَّالِ﴾، فإن الحذف فيه لمجرد التخفيف اللهم إلا أن يقال: إن هذا تفسير لأحد جامع مانع على أن القدماء جوزوا التعريف بالأعم، وقوله: فعلى هذا الخ، تفريع على التفسير بقوله: أي ترخيم المنادى، وقوله: بالمقايسة؛ إذ لا

تفاوت إلا بمحل الترخيم، وقوله: مطلقاً؛ أي: منادى أو غيره. (قوله: والضمير المجرور) بالإضافة في قوله: في آخره راجع إلى الاسم الأعم من المنادى وغيره أو راجع إلى كل واحد من المنادى وغيره وإنما قيد بقوله إذا كان واقعاً لأن ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه للضرورة فبدون التقيد لا يستقيم المعنى، وقوله: ثلاثة منها عديمة؛ أي: ورابعها أحد الأمرين الوجوديين كما سيأتي. (قوله: وهي أن لا يكون) أي: المنادى مضافاً ولو كان علماً، وقوله: ليس آخر أجزاء المنادى؛ أي: فيقع الترخيم في وسط الكلمة نظراً إلى المعنى، وفي آخر غير المنادى نظراً إلى^(١) اللفظ بلا ضرورة. (قوله: فدخل فيه المشبه في المضاف) فإنه في حكم المضاف الحقيقي في النداء وإن لم يكن في حكمه في التوابع، وقوله: إذ لا يمكن الخ، أورد عليه بأن الدليل منقوض بالمنادى المنعوت بمفرد وهو ليس بداخل في المضاف ولا في المشبه به، بل الظاهر أنه يجوز فيه الترخيم، وبالجمله إما أن الدليل منقوض أو بيان الشرائط قاصر (فتح الله).

أن الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الإفراد. (قوله: لا لعلة أخرى) من قال إنه حذف في الآخر بلا علة أو على سبيل الاعتبار أراد هذا المعنى، والاعتباط في اللفظ، ذبح الشاة بلا علة. (قوله: يارجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً)؛ لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق. (قوله: والضمير المجرور إلى الاسم)؛ لأن الترخيم لا يوجد في غير الاسم. (قوله: أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى) ولك أن ترجع الضمير إلى قوله: ترخيم المنادى. (قال: أن لا يكون مضافاً) لو قال: أن يكون مفرداً لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ إذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه. (قوله: أو حكماً) قيل: اكتفى بذكر المضاف من المشبه به؛ إذ هما يتحدان حكماً. (قوله: لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى) هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علماً فإن الجزء الأول بمنزلة زاي زيد، وأما إذا لم يكن علماً فبيانه أن المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف إليه. (قوله: ولا من الثاني) خلافاً للكوفيين نحو قوله: خذوا حظكم يا آل عكرم، أي: آل عكرمة. (قوله: لأنه ليس آخر أجزائه) هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علماً أما إذا كان علماً، فلأن المركب الإضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه. (قوله: فامتنع الترخيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى.

(١) لأن كلاً من المضافين مستقل في الدلالة على معناه.

اشترار بي علتى كشتن. (قوله: كان الترخيم) بمعنى: أظن وجه التخصيص بالاسم إن الترخيم لا يوجد في غيره. (قوله: إلى قوله: ترخيم المنادى) وحينئذ يكون قوله: وشرطه معطوفاً على قوله: وترخيم المنادى جائز، وقوله: وهو حذف في آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكك الضمائر. (قوله: إذ سبق منه الخ) في قوله: وينصب ما سواهما فبقريئة ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف بحيث يشمل المشبه به، فإنه قرينة خفية وهي كون المشبه بالمضاف مشاركاً للمضاف في أكثر الأحكام. (قوله: قيل اكتفى الخ) فالمضاف محمول على معناه الحقيقية وحكم المشبه به متروك في الذكر اكتفاء بذكر أصله. (قوله: لا يتم بدون المضاف إليه)؛ لأن المنادى في يا غلام زيد مثلاً الفلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد. (قوله: خذوا حظكم) تمام البيت:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرَمٍ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّخْمُ بِالْعَنِيْبِ تُذَكِّرُ

لأصرة ما عطف على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف، والجمع الأواصر، الرحم القرابة والرحم مثله. (قوله: هذا ظاهر الخ)؛ لأن كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال. (قوله: يراعى حال جزئيه) إلى آخره فيكون كل واحد من جزئي المركب العلمي منفصلاً عن الآخر بالنظر إلى اللفظ. (قوله: بعد رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكليّة والمعنى.

لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم^(١) يرد عليه^(٢) الترقيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا^(٣) مفتوحاً^(٤) بزيادة الألف^(٥)، لأن^(٦) الزيادة تنافي الحذف^(٧). ولم يذكر المصنف المندوب لأنه^(٨) غير داخل في المنادى عنده^(٩)، وما وقع في بعض النسخ (وَلَا مَندُوباً) فكأنه^(١٠) من تصرف الناسخين مع^(١١) أن^(١٢) وجه^(١٣) اشتراطه^(١٤) عند دخوله^(١٥) في المنادى ظاهر^(١٦)، وهو أن الأغلب^(١٧) فيه^(١٨) زيادة^(١٩) الألف^(٢٠) في آخره^(٢١) لمد الصوت لإظهاراً^(٢٢) للتفجع^(٢٣) فلا يناسبه^(٢٤) الترقيم^(٢٥) للتخفيف. «وَأَنْ لَا^(٢٦)» يكون^(٢٧) «جُمْلَةً» لأن الجملة مجازاً^(٢٨) فلا تتغير^(٢٩). والشرط الرابع^(٣٠): أحد الأمرين الوجوديين. «وَأَنْ» هو أن «يَكُونَ» المنادى^(٣١) «إِمَّا عَلَماً^(٣٢) زَائِداً^(٣٣) عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ» لأنه^(٣٤) لعلميته ناسبه^(٣٥) التخفيف^(٣٦) بالترقيم، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته^(٣٧) يكون فيما أبقي^(٣٨) منه دليل^(٣٩) على ما ألقى^(٤٠)، و^(٤١) لزيادته^(٤٢) على الثلاثة لم يلزم^(٤٣) نقص الاسم

(١) أي: لم يجر. (٢) أي: على المنادى المستغاث مطلقاً. (٣) عطف على مجروراً. (٤) نحو: يا زيداً. (٥) أي: الاستغاث. (٦) على الفتح بزيادة الألف. (٧) فيكون بينهما تضاد. (٨) خبر كان. (٩) مصنف. عبارة عن المندوب موصول مبتدأ وقع صلته. (١٠) أي: وقوع المندوب. (١١) متعلق بـ «لم يذكر». (١٢) حلة الثاني على تقدير دخول المندوب. (١٣) سببه. (١٤) أي: اشتراط عدم الترقيم. (١٥) أي: المندوب. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: الأكثر. (١٨) أي: في المندوب. (١٩) خبر إن. (٢٠) أو الياء أو الواو. (٢١) مندوب. (٢٢) حلة لمد. (٢٣) أي: الحزن. (٢٤) أي: المندوب. (٢٥) المستلزم المحذوف المنادى للزيادة. (٢٦) ثالث المندوبية. (٢٧) أي: المنادى الذي أريد ترقيقه. (٢٨) مبقية. (٢٩) قبل العلمية. (٣٠) أي: الوجودي. (٣١) بزيادة ونقصان. (٣٢) خبر يكون. (٣٣) أ. صفة علماً أو خبر بعد خبر ليكون. ب. لتلا يلزم إخلال البينة. (٣٤) حلة زائدة على ثلاثة. (٣٥) أي: للمنادى الذي كان علماً. (٣٦) قائل نائب. (٣٧) حلة بجملة الآتي. (٣٨) خبر مقدم. (٣٩) مبتدأ مؤخر. والجملة خبر إن. (٤٠) أي: الحذف. (٤١) عطف على لأنه لعلمية. (٤٢) أي: حرف المنادى. (٤٣) بالترقيم.

وَلَا جُمْلَةً، وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ،

(قال، ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تابط. (قوله، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو: يد، فالحذف شاذ، والشاذ لا يصبأ به.

(قال، ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تابط. (قوله، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو.

(قوله: لعدم ظهور أثر النداء) فكأن المستغاث ليس بمنادى؛ ولأن المستغاث لا يأمن من نوع تعلق من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم إما حقيقة أو بطريق التجاهل منه بعذر الترقيم، وقال العصام: ولثلا يفرغ من الاستغاث المطلوبة بسرعة، وهذا الوجه من الخصائص، وقوله: من النصب أو البناء بيان للأثر فالأول: إذا كان المنادى مضافاً أو شبهه أو نكرة غير معينة، والثاني: إذا كان مفرداً معرفة، وقوله: من خصائص المنادى؛ لأن النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير وأما في غيره فللاضطرار بلا نكير. (قوله: لأنه غير داخل في المنادى عنده) أي: عند المصنف فيفهم عدم جواز ترقيقه من قوله: وفي غير المنادى ضرورة. (قوله: مع أن وجه اشتراطه) أي: اشتراط كون المنادى المرخم غير المندوب ظاهر لا حاجة إلى ذكره؛ لأن الندبة إنما تكون بعد المناقب والأوصاف فوجه أن يذكر على وجه الكمال، فقوله: لمد الصوت؛ أي: المطلوب في الندبة تشهيراً للمندوب. (قال المصنف: وأن لا يكون جملة) أي: وأن لا يكون مركباً إسنادياً؛ نحو: شاب قرناها، وتابط شراً، وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه فتقول فيمن اسمه معدي كرب: يا معدي، خلافاً لسيبويه فإنه يقول في تابط شراً: يا تابط، قيل: هذا فهم من كلامهم في باب النسبة حيث قال: تقول في نسبة تابط شراً: تابطي؛ لأن من العرب من يقول: يا تابط، وبالجملة جواز ترقيقه قليل لم يعتد به المصنف. (قوله: لأن الجملة محكية) أي: الجملة المنقولة إلى العلمية محكية بحالها التي قبلها قيل: ويستثنى يسلمون من الجملة فإنه يحذف منه في الترقيم حرفان.

عن أقل^(١) أبنية المغرب بلا^(٢) علة موجبة. «وَأَمَّا» اسماً متلبساً^(٣) «بِتَاءِ التَّائِيثِ» وإن لم يكن^(٤) علماً ولا زائداً على الثلاثة، لأن^(٥) وضع التاء^(٦) على^(٧) الزوال^(٨) فيكفيه أدنى مقتضى^(٩) للسقوط، فكيف^(١٠) إذا وقع^(١١) موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا^(١٢) ببقاء نحو: (تُبَّةٌ^(١٣)) و(شَاةٌ) بعد الترخيم^(١٤) على حرفين لأن بقاءه كذلك^(١٥) ليس^(١٦) لأجل الترخيم بل^(١٧) مع^(١٨) التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة^(١٩) إذ^(٢٠) التاء كلمة أخرى^(٢١) برأسها^(٢٢). ولا يرخم لغير ضرورة^(٢٣) منادى لم يستوف الشروط المذكورة^(٢٤) إلا ما شذ من نحو: (يَا صَاحِبْ) في (يَا صَاحِبْ) ومع شذوذه فالوجه^(٢٥) في ترخيمه^(٢٦) كثرة^(٢٧) استعماله منادى^(٢٨). ولما فرغ من بيان شرائط^(٢٩) الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه^(٣٠) فقال: «فَإِنْ»^(٣١) كَانَ فِي آخِرِهِ أَي: في آخر المنادى^(٣٢)

(١) وهو تثنية أخرى. (٢) متعلق بنقص. (٣) أي: متعلقاً. (٤) منادى. (٥) علة. (٦) التي هي التائيث. (٧) مبني. (٨) لأنها ليست من نفس الجملة. (٩) وهو التخفيف. (١٠) استفهام إنكاري يعني فلم لا يكفيه أدنى مقتضى للسقوط. (١١) التاء العارض. (١٢) عرب. (١٣) بضم التاء وسط الحوض. (١٤) أي: بعد ترخيم ذي التاء. (١٥) أي: على حرفين. (١٦) خبر إن. (١٧) بل حرف إضراب. (١٨) متعلق بناقص الآتي. (١٩) أحرف. (٢٠) علة ناقصة. (٢١) وضعت للتائيث. (٢٢) أي: بذاتها. (٢٣) شعرية داعية إلى الترخيم. (٢٤) الأربعة ثلاثة عدمية وواحد وجودي. (٢٥) أي: العلة والسبب. (٢٦) بدون شرط. (٢٧) والكثرة يقتضي التخفيف فحذف بالترخيم. (٢٨) حال أو مفعول المصدر. (٢٩) عدمياً وجودياً. (٣٠) أي: الترخيم. (٣١) تفسير لكمية المحذوف. (٣٢) أي: الاسم الذي أريد ترخيمه.

وَأَمَّا بِتَاءِ التَّائِيثِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ

(قوله: أن يكون المنادى إما علماً) كقوله:
يَا مَرْوُ^(١) إِنَّ مَطِئَتِي مَخْبُوسَةٌ

تَرْجُو الْخُلَاصَ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْسُ

(وقال الآخر):

قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَغْرِفِينَهُ

أَهَذَا الْمُخِيرِي الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ؟

(قال المصنف: زائداً على ثلاثة) قال العصام الشرط عند

الفراء وأتباعه والأخفش إما الزيادة أو تحرك الأوسط،

والكوفيون يشترطون علماً ثلاثياً، وقوله: دليل على ما ألقى؛

أي: على ما حذف؛ يعني: أن المحذوف يفهم من المذكور

لتلازمهما فلا يكون فيه اللبس. (قوله: عن أقل أبنية المغرب)

وهو ثلاثة أحرف؛ لأن اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى

حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافيهما

فاعرفه. (قوله: بلا علة موجبة) أي: وأما بها فجائز؛ إذ

المحذوف لعله في حكم الثابت قال الرضي: وأما نحو: يد

ودم، فقليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به. (قوله: وأما اسماً

متلبساً بتاء) سواء كان علماً؛ نحو: فاطمة أو لا؛ نحو: جارية

فيحذف التاء للترخيم، ولا يحذف بعد شيء آخر، وقوله: ولا

زائداً على الثلاثة؛ فيقال: يائب في يائبة، بمعنى: يا جماعة،

واختلال البنية ونقصها عن أقل الأبنية بلا موجب إنما هو من

الواضح لا من المستعمل، وقوله: على الزوال؛ أي: لعدم

كونها من نفس الكلمة كما مر في باب غير المنصرف، والدليل

على عدم اللزوم حذفه في نحو: عرفات، وتقديره في نحو:

دارونار، وليس ألف التائيث كذلك. (قوله: نحو: تبة وشاة)

الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروف، تقول

العرب: يا شا ادجني؛ أي: يا شاة أقيمي لا تسرحي، وقوله:

(قوله: بلا علة موجبة) إنما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كمصا. (قال: وأما بتاء التائيث) قد كثر الترخيم فيه، ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم؛ أعني: فتح التاء، وإذا وقف على ذلك المرخم ألحق آخره هاء السكت، فيقال: في يا طلع يا طلحه؛ وذلك لأنهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة إعرابية، ولا مشبهة بها، وقليل ما يوقف على السكون، وقد يغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق؛ نحو: قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا شُبَاعَا.

(قوله: شاذ) أي: قليل غير قياسي. (قوله: لا يعبأ به)؛ لأنه بمنزلة المستثنى من القواعد. (قوله: أعني فتح التاء) كما في قوله:

كَلَيْبِنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٌ

وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ

فصار في غير المنادى المرخم إذا كان بالتاء وجهان ضم التاء

وفتحها. (قوله: يلحقون هاء السكت الخ) نحو: رموقه وإنه

وحيله. (قوله: على السكون) أي: سكون الهاء. (قوله: ففي قبل

التفريق الخ) آخره، ولا يك موقف منك الوداعا، ضباغة اسم بنت

صفيرة لممدوح الشاعر؛ أي: من أجل وداعك.

«زِيَادَتَانِ»^(١)، كائنتان «فِي حُكْمٍ»^(٢)، الزيادة «الوَاحِدَةُ»^(٣)، في أنهما زيدتا معاً^(٤)، واحترز^(٥) به^(٦) عن نحو: (تَمَانِيَةٌ). و(مُرْجَانَةٌ) فإن^(٧) الباء والنون فيهما زيدتا أولاً^(٨)، ثم زيدت تاء التانيث، فلم يحذف فيهما إلا الآخر^(٩) «كَ» (أَسْمَاءُ)^(١٠)، إذا جعلتها (فَعْلَاءُ)^(١١) من الوسامة^(١٢)، أي: الحسن^(١٣)، كما هو مذهب سيبويه، لا^(١٤) (أَفْعَالًا) جمع (اسم) على ما هو^(١٥) مذهب غيره، لأنه^(١٦) يكون حبيث^(١٧) من باب (عَمَّارٍ) و(مَرْوَانَ)، «أَوْ» كان في آخره^(١٨) «حَرْفٌ صَحِيحٌ» أي: صحيح أصلي لتبادره^(١٩) إلى اللذهن^(٢٠) لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة فيخرج منه^(٢١) نحو: (سَعْلَاءُ)، لأنه^(٢٢) لا يحذف منه إلا التاء، وهو^(٢٣) أَعَمُّ من أن^(٢٤) يكون حقيقة^(٢٥) أو حكماً، فيشمل^(٢٦) مثل (مَرْمِيٍّ) و (مَدْعُوٍّ) فإن^(٢٧) الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة.

(١) حرفان. اسم كان. (٢) صفة الزيادتان. (٣) أي: في حكم زيادة حرف واحد. (٤) بمعنى واحد. (٥) مصنف. (٦) بقوله: في حكم الواحدة. (٧) علة احتراز. (٨) قبل زيادة الثانية. (٩) يعني: إلا التاء لكونها اسمين بالتانيث كثية. (١٠) يكون مثلاً لا نحن فيه. (١١) مصدر. اسم امرأة. (١٢) أي: أثر الحسن. (١٣) أي: جعلها فعلاً. (١٤) أي: لا يكون. (١٥) أي: جعلها أفعال. (١٦) أي: اسم. (١٧) أي: حين كون الأسماء على وزن أفعال لا فعلاء. (١٨) منادى. (١٩) لتقليد الصحيح بالاصلي. (٢٠) أي: ذهن السامع. (٢١) أي: مما آخره حرف صحيح قبله مدة. (٢٢) علة يخرج. (٢٣) أي: قوله حرف صحيح أن يكون اصيلاً. (٢٤) صحيح. (٢٥) كمنصور وسكون وعمار. (٢٦) قوله حرف صحيح. (٢٧) علة يشمل.

زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَأَسْمَاءَ وَمَرْوَانَ أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ

لم يستوف؛ أي: لم يستكمل الشروط الأربعة السابقة. (قوله: إلا ما شذ) ولا يجعل الشاذ اسماً برأسه كما سيأتي، وقوله: من نحو: يا صاح، لم يوجد فيه الشرط الرابع، قال الشاعر:

صَاحٍ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ

رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْجَلَابِ؟

أي: يا صاحبي هل رأيت ذلك، وقوله: كمية المحذوف؛ أي: مقداره، وهو على ثلاثة أقسام. (قوله: فإن كان في آخره زيادتان) إنما لم يقل: وإن كان قبل الآخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة لا للتنبيه على تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة في القسم الأول، وكون ما قبل الآخر أولى بالحذف؛ لزيادته من الآخر الأصلي في الثاني، بل لتخالفه في كون الثاني مقيداً بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف دون الأول؛ لأنه يحذف حرفان من يدان ودمان وثبون وقلون، وقوله: في آخره؛ أي: في جانب آخر المنادى الذي أريد ترخييمه فلا يلزم ظرفية الأكثر للأقل، ولا ظرفية الشيء لنفسه (عصام)، ولك أن تقول: أي في محل آخره الإضافي. (قوله: زيادتان كائنتان) وقال الرضي:

وهاتان الزيادتان سبعة: زيدان ومسلمون ومسلمان ومروان وكوفي وصحراء وجرباء؛ يعني: به الملحق بألف التانيث، وقوله: في حكم الواحدة يكشف عن وجه حذفهما معاً اللثام قاله العصام. (قوله: زيدتا معاً) أي: دفعة لمعنى فيخرج؛ نحو: عصبص، وقوله: ومرجانة وسعدانة وعريانة، فإن قيل: في آخر مرجانة وسعدانة زائدتان الألف والنون لما مر أن المراد الآخر الإضافي، قلنا: جعلهما التاء في حكم الوسط، وقوله: ثم زيدت تاء التانيث؛ وذلك لأنه يقال ثمانى ومرجان بغير تاء، ثم إذا احتيج إليها أدخلت. (قوله: فعلاء من الوسامة) من باب كرم كرامة بمعنى الحسن والعلامة، فالحمزة

(قال: زيادتان) قيل لا بد وأن يكونا لمعنى، فخرج نحو: عصبص. (قال: في حكم الواحدة) صفة لزيادتان، ومن قبيل فلان في السعادة. (قوله: هي أنهما زيدتا معاً) وإن كان كل واحدة لمعنى يفاير معنى الآخر كزيدتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة أصناف زيادتا التثنية كما مر، وزيادتا جمع المذكر السالم؛ نحو: مسلمون

(قوله: قيل: لا بد الخ) في بعض شروح المتن، قال الإمام الحاشي: احترز بقوله: زيادتان في حكم الواحدة عما لا زيادة في آخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم وعما فيه زيادتان، لكن لا يزداد معاً كما لو جمع زرقم على زراقم، ثم أشبع كسرة القاف حتى يصير زراقم فإن الباء لم يرد مع الميم، بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبص انتهى، فإن الصاد والباء زيدتا معاً لا لمعنى، بل للإلحاق بسفرجل نص عليه في شمس العلوم فإنه إذا رخم يقال: يا عصبص يحذف حرف واحد يقال: يوم عصبص؛ أي: شديد الحر أو شديد كذا في القاموس. (قوله: صفة لزيادتان) أي: زيادتان كائنتان في حكم الواحدة احترازاً من نحو: أرطاة فإن الألف زيدت أولاً للإلحاق، ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال: يا أرط. (قوله: ومن قبيل فلان في السعادة) إشارة إلى دفع ما قيل: إن حكم الواحدة في الزيادتين وليست الزيادتان في حكم الواحدة، فكيف يستقيم الظرفية، وحاصل الدفع: أن الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما

في فلان في السعادة كما أن حصول الصفة في

ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم؛ نحو: مسلمات، وزيادتا؛ نحو: مروان وعمران وعثمان وخسران ويا النسبة، وشبهها؛ نحو: كوفي وكركسي وألفا التانيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها. (قال، أو كان في آخره حرف صحيح؛ أي، صحيح أصلي) لم يقيد الشيخ الرضي به، بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال: كان عليه أن يقول: غير تاء التانيث؛ ليخرج نحو: سعلاة، فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الأول عموماً من وجه لتصادقهما في أسماء واقتراحهما في بصرى ومختار. (قوله: وهو أهم) إنما عزم؛ لأن ترخيم مثل مدعٍ ومرميٍ يحذف الحرف الأخير والمدة السابقة. (قوله: في حكم الصحيح في الأصالة) أو في صحة إجراء الإعراب عليه يوافقه ما قيل من أن مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

في أسماء^(١) منقلبة عن واو مضمومة كما في وجوه وأوجه، أصله: وسماء بالضم فقلبت الواو المضمومة همزة كأناة وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل والألف والهمزة زيدتا معاً في آخره؛ لأنها اسم^(٢) زيدتا عليها فصار أسماء (نعمه)، وقوله: أي الحسن، وقال العصام: أي أثر الحسن، واسم فاعله وسيم، ومنه قوله: قسيم جسيم بسيم وسيم. (قوله: كما هو مذهب سيبويه) وإذا سمي به رجل لم ينصرف على مذهب سيبويه لألف التانيث وينصرف عند غيره، وقوله: من باب عمار؛ أي: من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدة لا من باب حمراء. (قوله: ومروان) بفتح النون اسم رجل أو بكسرهما تننية مرو والأول مشهور. (قال المصنف: حرف صحيح) كأنه أراد الصحة من سقم الزيادة فيخرج؛ نحو: سعلاة، وقوله: لتبادره؛ أي: من بين الأفراد أو من العبارة فيخرج منه - أي: من هذا القسم بقيد الأصالة -؛ نحو: سعلاة؛ لأن التاء فيه وإن كان صحيحاً لكنه غير أصلي، وهذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وكان على المصنف أن يقول: حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لإخراج؛ نحو: سعلاة، والشارح أخرجها من غير تكلف، والسعلاة بكسر السين: الغول أو ساحرة الجن (نعمه)، قوله: وهو أعم؛ أي: الحرف الصحيح شامل للحقيقي والحكمي بأن يكون أصلياً أو بأن يقبل الإعراب فافهم. (قوله: فإن الحرف الأخير منهما) أعني: الياء والواو المدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما أصليين مثله، فإن الأغلب في حرف العلة أن تكون زائدة فإذا وقع منها حرف أصلي كما في هذين المثالين شابه الحروف الصحيحة فيحذف منهما حرفان كالصحيح، وقوله: في الأصالة؛ أي: وفي تحمل الحركات الثلاث. (قال المصنف: قبله مدة) أي: بلا فاصلة كما هو المتبادر سمي مدة؛ لأن مد الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك إلا عند ورش وحده، فإنه يمد

(١) وهو من أعلام النساء. (٢) فيه لطافة.

الموصوف يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على العكس. (قوله: كزيادتي مسلمان الخ) فإن الألف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التثوين في المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع، وزيادتا مروان ونحوه للتذكير، وياء النسبة لمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها، وألف التانيث؛ أي: الممدودة كصحرَاء لمعنى التانيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في علباء وخشاء فإنهما ملحقتان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة، وبهذا اندفع ما يترأى من أن زيادة الهمزة مع الألف إذا كانت للإلحاق لا تكون الزيادتان لمعنى، وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لإخراج؛ نحو: عصبصب. (قوله: لم يقيد الشارح الرضي به) أي: بأصلي لعل وجهه أنه يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعني وأخذ ما لا يعني؛ إذ لا بد من اعتبار أصلي وبعد اعتباره لا حاجة إلى اعتبار صحيح. (قوله: كان عليه الخ) ويمكن أن يقال: إنها خرجت بقوله: حرف فإن المراد به حرف المباني، وتاء التانيث من حروف المعاني. (قوله: ليخرج نحو: سعلاة) فإنه لا يحذف منه إلا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وإن كانت على حرف واحد السعلاة، والسعلاء بكسر السين الغول أو ساحرة الجن كذا في القاموس، وفي الصحاح: أخبت الغيلان. (قوله: فعلى هذا) أي: على اعتبار قيد صحيح سواء قيد بأصلي أو بغير تاء التانيث تكون النسبة بين القسمين عموم من وجه، فلا يكفي ذكر أحدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الأول بأسماء ومروان. (قوله: في أسماء)؛ لأن آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادته في حكم الواحد حيث زيدتا معاً. (قوله: واقتراحهما الخ) فإن آخر بصري ياء النسبة وهي حرف علة، فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادتان لكون الرءاء حرفاً أصلياً، فلا يصدق عليه القسم الأول.

«قَبْلَهُ»^(١) مَدَّةٌ أي: ألف، أو واو، أو ياء ساكنة^(٢)، حركة^(٣) ما قبلها من^(٤) جنسها^(٥). والمراد بها المدة الزائدة، لتبادرها إلى الذهن^(٦)، لغلبتها^(٧) وكثرتها، فيخرج منه نحو^(٨): (تُخْتَارُ) فإنه^(٩) لا يحذف منه إلا الحرف^(١٠) الأخير، «وَهُوَ» أي: والحال أن ما^(١١) في آخره حرف صحيح قبله مدة «أَكْثَرُ»^(١٢) مِنْ أَرْبَعَةٍ من^(١٣) الحروف كمنصور^(١٤)، وعَمَّار^(١٥)، ومسكين، لثلاث^(١٦) يلزم من حذف حرفين منه^(١٧) عدم^(١٨) بقائه^(١٩) على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ^(٢٠) هذا القيد^(٢١) في قوله^(٢٢): (زَيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ) لأن^(٢٣) نحو: (تُبُونُ) و(قُلُونُ) يرخم بحذف زيادته، لأن^(٢٤) بقاء الكلمة فيه^(٢٥) على حرفين^(٢٦) ليس^(٢٧) للترخيم. «حُذِفْنَا» أي: الحرفان الأخيران في^(٢٨) كلا القسمين^(٢٩) أما في الأول^(٣٠): فلما كانتا^(٣١) في حكم الواحدة، فكما زيدتا^(٣٢) معاً، حذفنا^(٣٣) معاً، وأما^(٣٤) في الثاني: فلأنه لما حذف الأخير^(٣٥) مع صحبته وأصلته^(٣٦)، حذفت المدة الزائدة، لثلاث^(٣٧) يرد المثل السائر^(٣٨) (صُلَّتْ^(٣٩) عَلَى الْأَسَدِ

(١) أي: قبل حرف الصحيح. (٢) أي: ساكن كل واحد منها. (٣) مبتدأ. (٤) خبره. (٥) احتراز عن نحو: رُجِل وسنور فإنهما لا يسمى مدة. (٦) أي: إلى ذهن السامع حين سمع. (٧) أي: لملته الزيادة على حرف المد. (٨) فاعل يخرج. (٩) شأن. (١٠) وهو الراء. (١١) أي: اسم المنادى. (١٢) تفصيلاً. (١٣) بيان. (١٤) مثال لكون المد الزائد وواو. (١٥) مثال لكون المد الزائد ألفا. (١٦) إخلال البنية بحذف الحرفين. (١٧) أي: من هذا القسم. (١٨) فاعل يلزم. (١٩) أي: المنادى. (٢٠) مصنف. (٢١) أي: قيد كون حروفه أكثر من أربعة. (٢٢) مصنف. (٢٣) علة عدم الأخذ. (٢٤) علة يرخم. (٢٥) أي: في نحو: بتون وقلون. (٢٦) بعد الترخيم. (٢٧) أي: البقاء. خير إن. (٢٨) ظرف حذفنا. (٢٩) الأول والثاني بالترخيم. (٣٠) حذف الحرفين الأخيرين في القسم. (٣١) زيادتان. (٣٢) حرفان. (٣٣) حرفان. (٣٤) حذف الحرفين الأخيرين وهو في آخره حرف صحيح. (٣٥) أي: حرف الآخر. (٣٦) مع كونه مصححاً أصلياً من شأنه أن لا يحذف بلا علة موجبة. (٣٧) علة حذفت. (٣٨) أي: الجاري على السنة. (٣٩) أصل صوان أي: كلنا وتوجهت.

قَبْلَهُ مَدَّةٌ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ حُذِفْنَا،

(قوله: أو واو أو ياء ساكنة) احتراز عن نحو: كنهور على وزن سفرجل عظيم الشحاب، ومشريف على وزن مدحرج؛ أي: مقطوع شريافه، وهو ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فسادَه فيقطع. (قوله: حركة ما قبلها من جنسها) فخرج نحو: سنور وعليق؛ ثبت يتعلق بالشجر. (قوله: فإنه لا يحذف منه الخ) خلافاً للأخفش فإنه يحذف المدة أيضاً. (قوله: لأن نحو: ثبون) لم يحذف زيادتا ثبون جمع ابن؛ لأنهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كنمود. (قوله: أما في الأول الخ) لما كانت علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني

(قوله: احتراز) فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة وتقويهما بها، والشرياف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء. (قوله: فيخرج؛ نحو: سنور وعليق) فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لمشابهتهما إذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما؛ لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما، السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهرة جمعه سنانير، والعليق بضم العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية: سرنده في الصحاح. (قوله: لم يحذف زيادتا ثبون) مع كون جمع المذكر السالم. (قوله: لأنها غيرتا الخ) بحذف الألف وتحريك الباء. (قوله: كنمود) خبر بعد خبر؛ أي: فكانه مثل ثمود فأعطى حكمه في الترخيم بأن حذف حرف واحد منه. (قوله: فصل هذا التفصيل) أي: جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما عموم، ولم يقل من

عبارة مجملة يحتمل القسمين كما في وقع في التسهيل

الموت والحسين وقفاً، وقوله: أي: ألف أو واو الخ؛ يعني: حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها. (قوله: حركة ما قبلها من جنسها) احتراز به عن نحو: دلو وظبي، فنحو: مصطفون ومصطفين داخل في القسم الأول دون الثاني، وقال الجزائري: احتراز به عن نحو: كنهور بوزن سفرجل عظيم السحاب، ومشريف كمدحرج؛ أي: مقطوع شريافه؛ أي: ورق الزرع إذا طال وكبر حتى يخاف فسادَه ويقطع، وكذا نحو: رجيل وسنور؛ فإنه لا يسمى الحرفان فيهما مدة، وقوله: فإنه لا يحذف منه علة لقوله: فيخرج؛ فإنه لا يحذف من نحو: مختار الذي ليست ألفه زائدة إلا حرفه الأخير خلافاً للأخفش. (قوله: أكثر من أربعة) احتراز بهذا القيد عن نحو: سعيد وعمود وعماد؛ فإنه لا يجب فيه حذف حرفين اتفاقاً، بل حرف واحد كما أنشد سيبويه قوله:

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِيٍّ^(١)

أي: يا لميس، فحذف السين، واللميس بوزن أمير: اسم امرأة هي محبوبة الشاعر. (قوله: وقلون) جمع قلة بالضم والتخفيف أصله قلة، ويجوز في جمعه الوجهان؛ أعني: الكسرة والضمة بخلاف؛ نحو: ثبون فإنه بضم التاء لا غير، والقلة: رأس الجبل وعمود البيت (نعمه)، أو هي الخشبة الصغيرة التي يضر بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى؛ أعني: المقل، فالقلة بالتركي: جليك، والمقل: جوماق، وقوله: ليس للترخيم، بل كان كذلك قبله؛ أي: في أصل الوضع كما مر في ثبة وشاة، وقوله: حذفنا؛ أي: الحرفان أنت الفعل؛ لأن حروف الهجاء مؤنثات سماعية، فيقال: يا اسم ويا مص في أسماء ومنصور. (قوله: حذفت المدة الزائدة) التي هي

(١) آخره: وبعد التصابي والشباب المكرم.

وَبُئِلَتْ عَنِ النَّقْدِ^(١). «وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا» وَيُعْلَمُ مِنْ بَيَانِ شَرْطِ التَّرْخِيمِ أَنَّهُ^(٢) لَا يَكُونُ مُضَافًا وَلَا^(٣) جُمْلَةً مِثْلَ: (بَعْلَبَكْ وَخَمْسَةَ عَشَرَ) عِلْمَيْنِ (حُذِفَ^(٤) الْأِسْمُ الْأَخِيرُ^(٥))، فَيَقَالُ فِي^(٦): (بَعْلَبَكْ^(٧)) (يَا بَعْلَ)، وَفِي^(٨): (خَمْسَةَ عَشَرَ) (يَا^(٩) خَمْسَةَ) لَتَزُولَ^(١٠) مِثْلُهُ تَاءُ التَّائِيثِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِثْمَا^(١١) كَلِمَةً^(١٢) عَلَى حِدَةٍ صَارَتْ^(١٣) بِمِثْلَةِ الْجُزْءِ^(١٤). «وَإِنْ كَانَ^(١٥) غَيْرَ ذَلِكَ» الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ «فَحَرَفٌ^(١٦) وَاحِدٌ» أَيُّ: فَيُحْذَفُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، لِحَصُولِ^(١٧) الْفَائِدَةِ الْمَقْصُودَةِ^(١٨) وَعَدَمِ مَوْجِبِ حَذْفِ الْأَكْثَرِ^(١٩) نَحْوُ: (يَا حَارِ) وَ (يَا مَالِ) فِي: يَا حَارِثُ، وَيَا^(٢٠) مَالِكُ. «وَهُوَ» أَيُّ: الْمُنَادَى الْمُرْخَمُ «فِي حُكْمِ» الْمُنَادَى «الثَّابِتِ^(٢١)» بِمَجْمِيعِ أَجْزَائِهِ^(٢٢) فَيَبْقَى الْحَرْفُ الَّذِي صَارَ آخِرَ الْكَلِمَةِ بَعْدَ التَّرْخِيمِ عَلَى مَا^(٢٣) كَانَ^(٢٤) عَلَيْهِ قَبْلَهُ^(٢٥) «عَلَى» الِاسْتِعْمَالِ «الْأَكْثَرِ فَيَقَالُ» فِي (يَا حَارِثُ^(٢٦)) «يَا حَارِ^(٢٧)» بِكَسْرِ الرَّاءِ عَلَى^(٢٨) مَا كَانَ قَبْلَ التَّرْخِيمِ

(١) صغار الغنم. (٢) نائب فاعل يعلم. (٣) العلة ذكر في عدم ترخيم المضاف والجمله. (٤) جزاء إن كان. (٥) يعني بك وعشرة. صفة الاسم. (٦) ترخيم. (٧) امتزاجاً. (٨) تمداً. (٩) وفي الوقت تقلب التاء هاء. (١٠) حلة لحذف جزء الأخير. (١١) أي: من التاء والاسم الأخير. (١٢) خبر كون. (١٣) صفة كلمة. (١٤) مما قبلها. (١٥) أي: المنادى المرخم. (١٦) إن هنا بالجمله الاسمية لكون هذا القسم كثيراً مستمراً. (١٧) حلة حذف الواحد. (١٨) من الترخيم يحذف واحد وهي التخفيف. (١٩) من واحد. (٢٠) علمين. (٢١) لأنه مراد فقط وإذا كان مراد فبقي حكمه هذا هو القياس. (٢٢) وحروفه. (٢٣) أي: الحركة. (٢٤) ذلك الحرف. (٢٥) أي: قبل الترخيم. (٢٦) بترخيم واحد لأنه من الرابع. (٢٧) نائب فاعل فيقال. (٢٨) حال كونه نائباً.

قبل الحرف الصحيح المحذوف عند الترخيم، وقوله: المثل السائر؛ أي: المثل الشائع المشهور فيما بينهم الجاري على ألسنتهم. (قوله: صلت على الأسد الخ) أي: جمعت وهجمت على الأسد وحاربت معه، وبلت؛ أي: خفت، وقيل^(١): حصل لي خوف من النقد بفتحيتين بمعنى: صغار الغنم شبه الحرف الصحيح؛ لقوته وعدم جواز حذفه غالباً بالأسد، وشبه حرف العلة التي لا تكون في غالب الأمر إلا زائدة بصغار الغنم؛ يعني: كيف يصلون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالأسد، وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم (نعمه)، ثم إن صلت من الصولة، وبلت من البول وبابهما: قال. (قال المصنف: وإن كان مركباً) أراد به ما عدا الإضافي والإسنادي لسبق عدم ترخيمهما، وقال المعصام: وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره ألف أو واو ونون؛ فإن نحو: مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في آخره زيادتان انتهى، وفيه أن هذين المثالين غير داخلين في أقسام المركب المتعارفة فافهم. (قال المصنف: حذف الاسم الأخير) أي: أو ما في حكمه فيشمل؛ نحو: سيبويه؛ إذ الصوت في حكم الاسم، وقوله: يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء (لاري)، وقوله: لتنزله؛ أي: بالنظر إلى الأصل وضمير منهما راجع إلى الاسم الأخير والتاء. (قال المصنف: والأحرف واحد) وفيه خلاف الفراء حيث جوز حذف حرفين من نحو: سعيد وعمار، وقوله: أي فيحذف الخ، قدر صيغة المضارع مع أن ما سبق كان بصيغة الماضي لدخول الفاء؛ فإنها لا يجوز دخولها في الجزاء إذا كان ماضياً خالياً عن قد (نعمه). (قوله: في حكم الثابت) في النية فإذا كان محذوفه منوي الثبوت فلا يغير ما بقي إلا في مواضع، وكتب إنه في حكم الثابت بجميع (١) وفيه ما لا يخفى.

وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ الْأِسْمُ الْأَخِيرُ^(١)، وَإِنْ كَانَ^(٢) غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرَفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ^(٣) عَلَى الْأَكْثَرِ فَيَقَالُ: يَا حَارِ^(٤)،

(١) أي: بالترخيم أو حذف ما في حكمه مثل سيبويه.

(٢) أي: المنادى المذكور. (٣) إذ الصوت في حكم.

(٤) في يا حارث.

كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان فيما قبل آخره مدة. (قوله: وبلت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية: النقد صغار الغنم انتهى، قال في الصراح: نقد بفتحيتين: نومي أركو سفند كوتاه دست وياي زشت روي نقده يكي، يقال له كذلك. (قوله: وفي خمسة عشر) قالوا: إذا رخصت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنين عشر واثنين عشر حذفت عشر مع الألف والياء؛ لأن عشر بمنزلة النون في اثنان، قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (قوله: يا خمسة) وفي الوقف تقلب التاء هاء كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين ورخصت ووقفت قلت: يا مسلمه بالهاء. (قال: فحرف واحد) أي: فالمحذوف حرف واحد أتى

لابن مالك. (قوله: ولم يقل حرفان الخ) فإن قيل: لا يكاد يصح هذا المجمع؛ لأنه لا يخلو إما أن يقيد بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف أو لا، فعلى الأول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج؛ نحو: ثيون وقلون مع أنه يحذف منهما الحرفان، وعلى الثاني يدخل؛ نحو: سعيد وعمار وثمود، قلت: نختار الأول، والمراد من كونه أكثر من أربعة أحرف أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا، فيدخل ثيون وقلون، وأما ما قيل: إنه يرد على هذا المجمع؛ نحو: سعادة فمشترك الورد بين المفصل والمجمع والجواب الجواب. (قوله: قوله: أن الثاني اسم برأسه) ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون، في المنهل: لا معنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب، قال سيبويه: عن الخليل، وأما اثنا عشر فإنك إذا رخصته حذفت عشر مع ألف اثنا عشر عشر بمنزلة نون مسلمين والألف بمنزلة الواو وأمره في

أجزائه مع أن حكم المحذوف بلا علة قياسية أن يجعل منسياً وما بقي اسماً برأسه كما في يد ودم؛ للفرق بين ما حذف الواضع وبين ما حذفه المستعمل بلا علة بجعل الأول منسياً والثاني منوياً (اطه وي). (قوله: على الاستعمال الأكثر)؛ لأنه اللغة العليا؛ ولأنه يتمتع في كثير من المواد اللغة السفلى؛ أي: فيما إذا التبس بغير المرخم نحو: يا قائم في يا قائمة، وفي المرخم الشاذ فإنه ليس فيه هذه اللغة السفلى إلا على سبيل الشذوذ، فلا يقال في ترخيم يا صاحب: يا صاح بالضم. (قوله: فيقال الخ) قيل: الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت ذلك فيقال: في ترخيم يا حارثة يا حار على الأكثر، وقال العصام: الفاء فاء النتيجة، ومن قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة فافهم، قوله: بواو متحركة الخ، وإنما لم يتحاش من عدم قلبها ألفاً مع أنه لم يلزم اجتماع الساكنين بالقلب كما لزم في أصله لما عرفت أن المحذوف فيه كالثابت؛ أي: فيلزم اجتماعهما في التقدير. (قوله: أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل الخ) فإن

هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيراً مستمراً، إن قلت: استمراره تجديدي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية. قلنا: هذا إذا نظر إلى أفراد الحذف، أما إذا نظر إلى نفس الطبيعة فثبوتها والشارح قدس سره نظر إلى الأفراد كما هو المتبادر وإلى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزء في الشق السابق، فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت. (قال: وهو في حكم الثابت) إن قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعل موجهة وليس الحذف هنا لعل موجهة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم، أجيب عنه: بأن المحذوف هنا لعل قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلل الموجهة. (قوله: فيبقى الحرف) إلى آخره إلا في مواضع منها اسم أزال الترخيم ما يوجب حرف ثين منه فيقال: في أعلن وقاضون: أعلى وقاضي، ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف وقبله ألف: نحو: إسحار بكسر الهمزة أو فتحها وهو ثبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسرة أيضاً، وإن لم يكن أصلي السكون يرد إلى أصل حركته إن لزم ساكنان: نحو: يا راد وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكوته: نحو: يا محمر والفراء يرد إلى أصل حركته وهو الكسر. (قال: فيقال) الفاء فصيحة: أي: إذا كان كذلك فيقال: أو عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة

الإضافة والتحقيق كما مر مسلمين فيلحق عشر مع الألف كما تلقى النون مع الواو، هذا نصه وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب، والعللة مناسبة للمسموع، وهذا كاف للعلل النحوية، فلا معنى للاعتراض بأن المنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى له حكم ذلك الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالإضافة النسبة وبالتحقيق التصغير؛ يعني: أن أمر اثنا عشر في النسبة إليه، وفي التصغير له كأم مسلمين إذا نسبت إليه أو صفرته، فكما تقول: مسلمي ومسلم يحذف الواو والنون كذلك تقول: اثني واثني يحذف عشر والألف انتهى، وفيه أن كون ما نصه مقتضياً لسماع ممنوع، كيف وقد ذكر في شرح التسهيل للعلامة المصري إنه قيل: لم يسمع ترخيم المركب تركيب مزج، وعلى هذا فالعلة لا تكون بياناً للمناسبة، بل قياساً مبيناً للحكم وحينئذ يرد ما أورده المصنف رحمة الله بلا شبهة. (قوله: تقلب التاء) هاء ولا تقلب ياء؛ لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر كمسلمتين أي: بصيغة تثنية المؤنث. (قوله: ورخمت) يحذف الزيادتان. (قوله: بالهاء): لأن التاء تطرقت لفظاً ولا يوقف على تاء التانيث إلا في بعض اللغات. (قوله: بقرينة الفاء) فإنها واجبة في الجملة الاسمية فإيراد الفاء مع أن المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ. (قوله: لكون هذا الحذف الخ) يعني: أن الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية؛ لأن مناسبة السابق تقتضي الفعلية والاسمية المعدولة تنيد الاستمرار. (قوله: استمراره) أي: استمرار حذف الحرف الواحد تجديدي بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكور في محاوراتهم والاستمرار التجديدي يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاسمية؛ فإنه دال على الدوام الثبوتي فينبغي أن يقدر المضارع. (قوله: هذا) أي: كون استمرار ذلك الحذف تجديدياً إنما هو بالنظر إلى أفراد الحذف الواقع في محاوراتهم، أما إذا نظر إلى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتي؛ لأنه مستمر ثابت في ضمن أفراد المتجددة بلا ريب. (قوله: فقدر المضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله القامع ملاحظة المناسبة لما سبق، وعند المحشي رحمه الله: القامع دوام الاختصار فتدبر. (قوله: تدخل) أي: يجوز دخولها. (قوله: إنما يجعلون الخ) يعني: أن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعل موجهة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت، وهنا ليس كذلك؛ لأن الترخيم جائز لا واجب. (قوله: أجيب بأن المحذوف الخ) يعني: أن العلة هنا وإن لم تكن موجهة لكنها أجريت مجرى الموجهة لكونها قياسية؛ أي: داخله تحت الضابطة مطردة في جميع الموارد مع أنها قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء أقصى ما يمكن ليصفى المخاطب إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له. (قوله: أعلى وقاضي) برد الألف والياء المحذوفين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء تركيب المزج من العرب، وإنما أجازوه قياساً ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد إذا سمي به وقال: والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب بزوال الواو بالترخيم. (قوله: نحو: أسحار) فإن وضعه بالإدغام، فيكون سكون المدغم أصلياً بفتح الآخر اتباعاً لما قبله. (قوله: يجيز الكسر أيضاً) للساكنين وهو أولى لكونه اسماً. (قوله: وإن لم يكن أصلي السكون) أي: إن لم يكن المدغم الباقي بعد المدغم فيه أصلي السكون، بل عرض له السكون بسبب الإدغام سواء كان قبل الألف أو الياء. (قوله: يا راد) بكسر الدال وتخفيفها في راد اسم فاعل من رد. (قوله: الفاء فصيحة) هي التي تدل على أن ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا في الطبي، وقال القطب: الفاء التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها إن كان ما قبلها محذوفاً فهي الفصيحة، وإلا فهي المبينة، قال الشارح رحمه الله: جمل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطبي، والمحشي على وفق ما قاله القطب، فلو علق المحشي على قول الشارح رحمه الله فبقي على ما كان الخ هكذا أشار قدس سره إلى أن الفاء فصيحة، ولك أن تقدر الشرط لكان أنسب، وأما القول بأنها فاء النتيجة فهو؛ لأن هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له أورد للتوضيح، وليس مقصوداً بالذات أورد القاعدة المذكورة لإثباته. (قوله: المأولة بالفعلية) التأويل لتحصيل شدة المناسبة؛ لأن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل. (قوله: أو المحذوف ثابتاً) مع أن المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد. (قوله: لأن التفسير الخ) فإيراد الأمثلة الثلاثة ههنا توطئة للتبسيطات الثلاثة الآتية فيها عند جملة اسماً برأسه.

«و» في (يَا تَمُودُ) «و(يَا تَمُودُ)» بواو متطرفة^(١) بعد ضمة «و» في (يَا كَرَوَانُ)^(٢) «يَا كَرَوُ» بواو متحركة بعد فتحة. «وَقَدْ يُجْعَلُ» (قَدْ) للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل^(٣) «اسمياً»^(٤) برأسه^(٥) كأنه لم يحذف منه شيء^(٦) فيكون له في بنائه^(٧) وإعلاله^(٨) وتصحيحه حكم^(٩) نفسه لا حكم الأصل، «فَيَقَالُ»^(١٠): (يَا حَارُ)^(١١) بالضم، كأنه اسم مفرد معرفة^(١٢) برأسه فيضم^(١٣) «و(يَا تَمُودُ)» لأنه^(١٤) لما جعل (تَمُودُ) اسماً برأسه صارت^(١٥) الواو طرفاً بعد ضمة، فلا^(١٦) جَرَمَ قلبت^(١٧) ياء وكسر^(١٨) ما قبلها ك (أَذَلِ) في (أَذَلُوا)^(١٩). «وَيَا كَرَا» لأنه^(٢٠) لما جعل (كَرَوُ) اسماً برأسه^(٢١) ارتفع^(٢٢) مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد^(٢٣) الواو فانقلبت الواو ألفاً^(٢٤)، لتحركها^(٢٥) وانفتاح ما قبلها. «وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا»^(٢٦) يعني: العرب «صِيغَةُ النَّدَاءِ»^(٢٧)؛ يعني^(٢٨): (يَا) خاصة^(٢٩) «فِي الْمُنْدُوبِ» لأنه^(٣٠) لا يدخل عليه سواها^(٣١) لكونها أشهر^(٣٢) صيغها^(٣٣) فكانت أولى^(٣٤) بأن يتوسع^(٣٥) فيها باستعمالها في غير النداء. والمندوب^(٣٦) في اللغة: ميت يبيكي عليه أحد^(٣٧)، ويعدُّ محاسنه^(٣٨) ليعلم^(٣٩) الناس^(٤٠) (٤١).

(١) بوقوع الواو في الطرف. (٢) طائر ضعيف طويل المنق. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة هو في حكم الثابت. (٤) بمقابلة ما هو الأكثر استعمالاً. (٥) مفعول ثانٍ ليُجْعَلُ. (٦) لا حرفان ولا. (٧) أي: كونه مبنياً. (٨) أي: كونه معتلاً. (٩) اسم يكون. (١٠) على هذه اللغة القليلة. الفاء للعطف أو الجزاء. (١١) مفعول ما لم يسم فاعله. (١٢) ليس بمضارع ولا شبهه. (١٣) أي: بني على الضم. (١٤) علة يقال يا تَمُودُ. (١٥) جواب لما. (١٦) لنفي الجنس. (١٧) الواو. (١٨) خبر لا. (١٩) جمع دلو. (٢٠) بالألف. (٢١) شأن. (٢٢) اسماً مستقلاً. (٢٣) جواب لما. (٢٤) ظرف الوقوع. (٢٥) منصوب بفتح الخافض أي: إلى الألف. (٢٦) علة انقلبت. (٢٧) للتحقيق مع التقليل. (٢٨) والجملة لا عمل لها استئناف أو اعتراض. (٢٩) لفظة يا. (٣٠) من بين حروف النداء. (٣١) علة الاختصاص. (٣٢) من حروف النداء. (٣٣) الظاهر صيغة. (٣٤) أي: النداء. (٣٥) من غيرها. (٣٦) عند إحدى التوسيع. (٣٧) من باب نصر. (٣٨) فاعل يبيكي. (٣٩) جمع حُسْن بالضم على غير القياس. (٤٠) من أعلم وفاعله التاديب. (٤١) مفعول ليعلم.

قلت: القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه هو الأكثر؛ لأن المحذوف لعله موجه كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعله، بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن، قلنا: إن المنادى لما لم يكن مقصوداً بالذات، بل هو لتنبية المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعمل المرخم في الأغلب معاملة؛ نحو: عصا، وقوله: اسماً برأسه؛ أي: منادى مستقلاً غير مرخم وأراد بتصحيحه سلامته وعدم اعتلاله بإعلال. (قوله: ويا تَمُودُ) أي: ويقال على الاستعمال الأقل: يا تَمُودُ بقلب الواو ياء ويا كرا بقلب الواو ألفاً، وقوله: كأدل في أدلو؛ أي: في جمع دلو فاصل أدل أدلو قلب الواو ياء والضممة كسرة فصار أدلى ثم الضمة على الياء ثقيلة فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لدفعه فصار أدل. (قوله: ارتفع مانع الإعلال الخ) توضيحه أن الواو في كروان لم تقلب ألفاً مع حركتها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فإذا حذفت الألف بعد الترخيم فإن قدرنا أنها ثابتة فمانع الإعلال؛ أي: قلب الواو ألفاً باق بحاله، وإن قلنا: أن ذلك المحذوف صارت نسياً منسياً فالواو متطرفة، وليس بعدها ما يمنع من الإعلال (نعمه)، وقوله: أي: العرب؛ لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب. (قال المصنف: صيغة النداء) أي: ما كان على هيئة المنادى وهو الملائم لقوله في المندوب، وقوله: يعني: يا خاصة، وإنما لم يقل: واستعملوا يا مع أنه أخصر تنبيهاً على أن المندوب من

و، يَا تَمُودُ^(١)، وَيَا كَرَوُ^(٢)، وَقَدْ يُجْعَلُ اسماً بِرَأْسِهِ فَيَقَالُ^(٣)؛ يَا حَارُ، وَ؛ يَا تَمُودُ^(٤)، وَيَا كَرَا، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ^(٥) فِي الْمُنْدُوبِ^(٦)

(١) في يا تَمُودُ. (٢) أي: في يا كروان. (٣) قيل ألفاً فصيحة أي إذا عرفت ذلك فيقال وقال المصام الفاء فاء التثنية والحق مع المصام فافهم. كلمة برأسها ولا حرف واحد. (٤) يعني: العرب لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب. (٥) أي: ما كان على هيئة المنادى وهو اللام يقوله في المندوب وقول الشارح. (٦) أي: المندوب في الاصطلاح.

بالفعلية كأنه قيل يجعل المنادى ثابتاً بجميع أجزائه أو المحذوف ثابتاً فيقال. (قال، يا حار ويا تَمُودُ ويا كرو) مثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التثنية في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. (قوله: وهي يا كروان) قال قدس سره في الحاشية: كروان، طائر ضعيف طويل المنق انتهى، قال في الصراح: هو طائر يقال له الحباري، وأثر شواظ كويند كرى نيروي، كراوين، جمع كروان بالكسر أيضاً جمعت على غير

(قوله: على غير القياس) في الصراح: هو جمع بعذر الزوائد كأنهم جمعوا كرى مثل أخ وأخوان. (قوله: اسم متمكن) قال: اسم لمجيء الفعل كذلك؛ نحو: يدعو ويفزو ويكون إعرابه عارضياً؛ لأن الأصل في الفعل الفاء، وقيد بالتتمكن لمجيء هو. (قوله: التفاضلي والأدلى) أصلهما تفاؤوا ودلوا. (قوله: ويكون إعرابه الخ) أي: إعراب المعمول على وفق ما كان المعمول

أَنَّ موته أمرٌ عظيم، ليعذروه^(١) في البكاء، ويشاركوه^(٢) في التفجع^(٣). وفي الاصطلاح: «هُوَ^(٤) الْمُتَفَجِّعُ^(٥) عَلَيْهِ» وجوداً^(٦) أو عدماً^(٧) «يَا^(٨) أَوْ، وَ» فالمتفجع عليه عدماً: ما يُتَفَجَّعُ على عدمه^(٩) كالميت الذي يبكي عليه النادب. والمتفجع عليه وجوداً: ما يتفجع على وجوده^(٩) عند فقد^(١٠) المتفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل^(١١) اللاحقة^(١٢) للنادب لفقد الميت. فالحد^(١٣) شامل لقسمي المندوب، مثل: يَا زَيْدَاهُ، وَيَا عُمَرَاهُ^(١٤)، مثل: يَا وَيْلَاهُ، وَيَا حَسْرَتَاهُ، وَيَا مُصِيبَتَاهُ^(١٥). «وَاخْتَصَّ^(١٦) المندوب «يَا» ممتازاً به عن المنادي لعدم^(١٧) دخوله عليه، بخلاف (يَا) فإنه

(١) أي: ينسبوه إلى العذر. أي: النادب. علة ليعلم. (٢) أي: النادب. (٣) أي: في إظهار الحزن. (٤) أي: المندوب. (٥) المتفجع. (٦) من حيث الوجود. (٧) متعلق بالتفجع. (٨) أي: اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب. (٩) أي: اللفظ الذي يتفجع على وجود المندوب. (١٠) النادب. (١١) وهو المذاب. (١٢) صفة الثلاثة. (١٣) أي: حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه يا أو وا (١٤) مثال لفقده عدماً حال كون المندوب. (١٥) مثال لفقده وجوداً. (١٦) مبني للمفعول. (١٧) علة ممتاز.

وَهُوَ^(١) الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ^(٢) يَا أَوْ وََا وَاخْتَصَّ بِوََا^(٣)،

(١) أي المندوب في الاصطلاح. (٢) هو صفة للمتفجع والباء للإلصاق وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد. (٣) أي: حكم المنادي.

القياس. (قوله: فلا جرم قلبت ياء): لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة: نحو: التغازي والأدلي والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه. (قال: وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب): لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل إلى المندوب، لما فيه من معنى الاختصاص، وكثيراً ما تحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام، ويكون إعرابه على حسب ما كان عليه، ومن ههنا يظهر وجه إعراب المتفجع عليه بيا، وأما المتفجع عليه بوا فأمره غير ظاهر: لأنه ليس منادى عنده ولا منقولاً منه ولا منصوباً بفعل التفجع: لأنه يتعدى بالحرف اللهم إلا أن يقال: إن المندوب منصوب بأعني أو أخص، ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياساً. (قوله: يعني يا) لما كانت يا أشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق

عليه من الإعراب. (قوله: ومن ههنا) أي: من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب. (قوله: ظهر وجه إعراب الخ) وهو أجرأؤه مجرى المنادي بواسطة دخول حرف النداء عليه وإن لم يكن منادى. (قوله: فأمره غير ظاهر) إنما قال كذلك: لأنه يمكن أن يقال: أنه محمول على المتفجع عليه بيا طرداً لباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء: لأنه حمل على المحمول على شيء. (قوله: ليس منادى عنده) أي: عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولاً لأدعو المقدّر. (قوله: ولا منقولاً منه) أي: من المنادي كباب الاختصاص حتى يقال: أجري المنقول مجرى المنقول منه. (قوله: ولا منصوباً بفعل التفجع) حتى أنه منصوب بالتفجع المقدّر أو بوا على أنه نائب منه. (قوله: لما كانت الخ) بيان لتصحيح التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء، وقوله: وهذا التعبير الخ بيان للمرجح. (قوله: صلته اللام) في التاج: التفجع: أندوهكين شدت ويمدى باللام، كما يقال في المحمود

فروع المنادي وملحقاته، وعلى أن صيغة النداء تنصرف إلى يا؛ لأنه المشهور في النداء ولم يقل: حرف النداء للخلاف السابق حيث قال بعضهم: إنها أسماء أفعال، والظاهر في قوله: أشهر صيغتها تذكير الضمير؛ لرجوعه إلى النداء، إلا أن يقال: إنه بتأويل النداء بالصيغة أو الدعوة. (قوله: والمندوب في اللغة) وهو من باب نصر والتدبة بالضم من كلام النساء غالباً، وليعلم: من العلم أو الإعلام، والتفجع: هو التحزن^(١)، والتوجع بالفارسية: درد مندشدن. (قوله: وفي الاصطلاح هو: أي: المندوب المتفجع عليه) في الصحاح تفجع توجع، وفي القاموس: تفجع توجع للمصيبة فتعلق على به بتضمين معنى البكاء أو جعل على بمعنى لام الأجل، وإنما ذكر المندوب بعد المنادي لزعمه أنه ليس بمنادى، وقد نقل عن الجزولي أنه منادى على وجه التفجع، كأنه قيل: يا محمده تعال إنني مشتاق إليك، والأقرب جعله منادى مستغاثاً كأنك تستغيث بالميت أن يغثك في فراقه، وكذا بالهلاك والحسرة إلا أنه لظهور كون المتكلم مضطراً مستغيثاً لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة (عصام)، وقوله: وجوداً وعدماً؛ أي: فلا حاجة إلى تقدير منه بعد قوله عليه ففيه رد على الرضي فليراجع. (قال المصنف: بيا أو وا) صفة للمتفجع والباء للإلصاق، وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد، وبالجمله لا يندب بغير يا ووا، فمن استعمال^(٢) يا في المندوب قول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز:

حَمَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا وَاضْطَبَّرْتُ لَهُ

وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللّٰهِ يَا عُمَرَا

يعني: أنك حملت نفسك الخلافة وقمت بأعبائها بأمر الله وحكمه، ومن استعمال وا فيه قول المتنبي:

وَاحِرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ

وَمَنْ يَجْسُمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ

(قوله: لقسمي المندوب) أعني: ما يتفجع على وجوده وما

(١) وهذا إذا لم يلتبس بالمنادي الحضر. (٢) أي: بارد.

مشارك بينهما. «وَحُكْمُهُ»^(٢) أي: حكم المندوب^(٣) «فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمٌ»^(٤) المنادى أي: مثل حكمه، يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان^(٥) مفرداً معرفة^(٦)، يضم، وإذا كان^(٧) مضافاً^(٨) أو مشبهاً به ينصب^(٩)، ولا يلزم من ذلك^(١٠) جواز^(١١) وقوعه^(١٢) على صورة جميع أقسام المنادى، ليرد^(١٣) أنه لا يقع^(١٤) نكرة لأنه لا يندب^(١٥) إلا المعرفة^(١٦). «وَجَازَ لَكَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ» أي: في آخر المندوب لمد^(١٧) الصوت^(١٨) في الندبة «فَإِنْ خِفَّتِ اللَّبْسُ»^(١٩) أي: التباس ذلك اللفظ^(٢٠) - عند زيادة الألف^(٢١) - لغيره^(٢٢) عدلت^(٢٣) إلى حرف مد مجانس^(٢٤) لحركة آخر المندوب من^(٢٥) كسرة أو ضمة، كما إذا أردت^(٢٦) ندبة غلام مخاطبة «قُلْتَ»^(٢٧): «وَأَعْلَامَكِيَّةٌ»^(٢٨) لا «عَلَامَكَاهُ»^(٢٩) لالتباسه بندبة (عَلَام) مخاطب^(٣٠). وإذا أردت^(٣١) ندبة غلام جماعة مخاطبين^(٣٢) قلت^(٣٣): «وَأَعْلَامَكُمُوهُ»^(٣٤)، إذ الميم^(٣٥) أصلها الضم (لَا «عَلَامَكُمَاهُ»^(٣٦)) لالتباسه^(٣٧) بندبة (عَلَام) مخاطبين

(١) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٢) مبتدأ. (٣) أي: حاله وشأنه. (٤) خبره. (٥) أي: المندوب. (٦) مثل وزيداه. (٧) أي: مندوب. (٨) نحو: وا عبد المطلباء. (٩) أي: مندوب. (١٠) أي: كون حكمه في الإعراب والبناء حكم المناداة. (١١) فاعل يلزم. (١٢) مندوب. (١٣) علة لا يلزم. (١٤) مندوب. (١٥) أي: لا يجوز. (١٦) قبل النداء أو بعده. (١٧) علة الجواز الزيادة. (١٨) لأن زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى. م. (١٩) في باب ضرب. (٢٠) أي: مندوب. (٢١) أي: التلبس. (٢٢) أي: بغير اللفظ. (٢٣) قدر للشرط جزاء. (٢٤) صفة. (٢٥) بيان الحركة. (٢٦) قدر للجزاء المذكور شرطاً. (٢٧) عند الندبة. (٢٨) جزاء الشرط. (٢٩) في غلامك بإبدال الألف باء. (٣٠) تقول. (٣١) مذكر. (٣٢) أنت. (٣٣) جمع مخاطب. (٣٤) جواب إذا. (٣٥) عطف على إذا أردت ندبة غلام مخاطب. (٣٦) أي: ميم الجمع. (٣٧) تقول. (٣٨) علة لا غلامكاه.

حُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ فَإِنْ خِفَّتِ اللَّبْسُ قُلْتَ، وَأَعْلَامَكِيَّةٌ وَأَعْلَامَكُمُوهُ

صفة النداء إليها، وفي هذا التعبير إشعار بأن يا أصل في هذا الباب. (قال، المتفجع عليه) التفجع: رد مند شدن، صلته اللام، فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الأجل كما يقال في المحمود عليه، أو لتضمن معنى البكاء، وفيه أنه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً. (قوله: بيا أو وا) الباء للإلتصاق صفة للمتفجع وليست للسببية أو الاستعانة. (قوله: ممتازاً به) أشار به إلى أن الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور أصرب من دخوله في المقصور عليه. (قال، وجاز لك) وجاز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا، قال

عليه أنه بمعنى المحمود له. (قوله: لتضمن معنى البكاء) يتعدى بعل والبكاء يتعدى بعل، يقال: بكيت وبكيت عليه. (قوله: لا يشمل الخ)؛ لأن المبكي عليه هو المفقود لا الموجود. (قوله: وليست للسببية الخ)؛ إذ يا أو وا ليست سبباً للمتفجع ولا آلة له وهو ظاهر. (قوله: أشار به إلى أن الخ) وفيه رد على الشارح الرضي فإنه قدر المقصور عليه وجعل الباء في قوله: بوا للسببية حيث قال: يعني: اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة، وأفوا زيد مختص بالندبة، وبيا زيد مشترك بين النداء والندبة. (قوله: لتضمنه معنى الامتياز) فيكون مدخول الباء مقصوراً مختصاً؛ لأن ما به الامتياز يكون مختصاً. (قوله: أعرب الخ) في التاج: العروبة والعروبية: تازي زبان شدن، فمعنى أعرب تازي زبان

يتفجع على عدمه، وفيه تعريض لبعض الشراح حيث قال قد أخل المصنف بأحد أنواع المندوب وهو المتفجع منه نحو: واحزنه و واويلاه (نعمه). (قال المصنف: واختص المندوب بوا ممتازاً به) أشار إلى دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو أن المندوب ليس مخصوصاً بوا؛ لأنه يستعمل فيه يا أيضاً كما مر، بل الأمر بالعكس فإن لا تدخل في غير المندوب، فلذا قال العصام: الظاهر للمصنف أن يقول: واختص به ولكنه بما ترى لما أنه قد يدخل الباء على المقصور كما في نخصك بالعبادة بتضمن معنى التمييز فكانه قيل: واختص به وا ممتازاً به انتهى، وحاصل الجواب: أن الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال: وامتاز المندوب عن غيره من المنادى بوا، والأقرب أن تعتبره بأنه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا؛ إذ الندبة بيا استعارة كما يفيد قوله: وقد استعملوا الخ؛ أي: مجازاً، وما في الرضي من أن معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة وافيه تكلف لا يخفى. (قوله: حكم المنادى؛ أي: مثل حكمه)؛ لأن المندوب منادى عند الجمهور، وأما عند المصنف فمحمول عليه لمشاركتها في كونها مخصوصين بحرف النداء فينبى المفرد والمعرفة منه على ما يرفع به إذا لم يلحقه الألف ولم يكن موصوفاً بابين مضافاً إلى علم آخر، ويفتح وجوباً إذا لحقه الألف، واختياراً إذا وصف بابين مضافاً الخ، وقوله: ولا يلزم من ذلك؛ أي: من كون حكم المندوب مثل حكم المنادى. (قوله: وجاز لك زيادة الألف) فيه رد على الأندلسي حيث

الأنديسي: يجب مع يا لثلا يلتبس بالنداء، قال الشيخ الرضي: الأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع يا أيضاً، وإلا لوجب الإلحاق معها. (قوله: أي آخر المندوب) وقد يلحق في آخر غير المندوب. (قال: فإن غقت اللبس) قال الشيخ الرضي: المتحرك بالحركات الإعرابية لا تلحقه إلا الألف ويقدر الإعراب: نحو: واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل، وكذا المتحرك بالحركات البنائية، إلا عند اللبس والمصنف يتيمها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها، قال سيبويه: تقول في ندبة يا غلام بإسقاط ياء الإضافة: يا غلاما، قال الشيخ الرضي الأولى أن يقال: يا غلامي؛ لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم.

أوجب زيادة الألف في الندبة بكلمة يا لثلا يلتبس بالمنادي، وأراد بالآخر في قوله: أي آخر المندوب أعم من الآخر الحكمي لجعل آخر المضاف إليه في حكم آخره يرشدك إليه قوله: واغلامكيه وكذا آخر الصلة؛ نحو: وامن حفر بئر زمزماه. (قوله: المطلوب في الندبة) بالضم اسم مصدر؛ يعني: أنه لما كان غرضهم تطويل الصوت جوزوا الزيادة لذلك وكانت الألف أولى؛ لأنها أخف وزيادتها أكثر (غجدواني). (قوله: أي: التباس ذلك اللفظ) يعني: أنك بسبب زيادة الألف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الألف وزيادة مدة تناسبها، أو قلب الألف بثلث المدة (عصام)، ثم إن اللبس يفتح فسكون مصدر من باب ضرب بمعنى الالتباس، وأما اللبس بالضم فمن باب علم ومعناه: يوشيدن، وقوله: عدلت إلى حرف مد؛ أي: عدلت عن الألف إليه والعدول الميل وبابه ضرب. (قال المصنف: قلت: واغلامكموه) أي: برد مدة كانت محذوفة فإن أصل غلامكم غلامكمو بضم الميم لمناسبة الواو كما أن أصل ضربتم ضربتمو فضمير الجمع هو الواو فحذف الواو؛ لأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمة إلا كلمة هو فلذا حذفت الواو لكنها مهنا أعيدت. (قوله: إذ الميم أصله الضم) وفي التنزيل:

ترست، قال المحقق التفتازاني في شرح قول الكشاف: والمعنى نخصك بالعبادة؛ أي: نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك، وهذا هو الاستعمال العربي، ولو قيل: نخص العبادة بك لكان استعمالاً عرفياً انتهى، ومن هذا ظهر فساد ما قيل: إن المحقق التفتازاني جعل الباء في تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص، فإن عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد. (قوله: لثلا يلتبس بالنداء) لا يخفى أن الالتباس بالمنادي المستفاد اللاحق به ألف الاستغاثة، وبالمنادي المضاف إلى ياء المتكلم المقلوب يؤه ألفاً باق، فلعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن. (قوله: وقد يلحق الخ) أي: تلحق هذه الألف مع المنادى الغير المندوب، قال ابن السراج تقول: للبعيد يا زيد، أو الهالك في غاية البعد، ومنه قولهم: يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) المقصود من نقله أن ما ذكره المصنف رحمه الله من إطلاق حذف اللبس مخالف لما ذكره الشيخ فإنه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية. (قوله: لا يلحقه الألف)؛ لأن الأصل في باب الندبة الألف؛ لأن المد فيه أكثر والندبة من مواضع مد الصوت إعلاماً بالمصيبة، فلا يمدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في الممر؛ لأنه يجوز فيه تقدير الإعراب وحركاته غير لازمة. (قوله: نحو: واضرب الرجل وواغلام الرجل). (قوله: وكذا المتحرك بالحركات الخ) يلحقه الألف؛ إذ لم يؤد إلى اللبس؛ نحو: قطام وحذام وخبات أعلاماً مشهورة، وأما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته؛ لأن رعاية الأصل لمد الصوت فيه، وهو إلحاق الألف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف الممر. (قوله: والمصنف رحمه الله) أي: المصنف رحمه الله يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقاً ولا يغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند أمنه رعاية للزومها. (قوله: يا غلاماً) أي: بإلحاق الألف وإبدال الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد: يا زيد يا زيدا يبدال الضمة بالفتحة؛ لأن الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية، بل عارضية شبيهة بالحركة الإعرابية. (قوله: والأولى الخ) وذلك أنه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الإعرابية، وما نحن فيه شبيه به لكن الأولى إتباع المدة للحركة الغير الإعرابية واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفماً للبس. (قوله: لاستحالة خطاب المضاف الخ) بالضرورة؛ لأن تعلق الخطاب بالمضاف من حيث إنه مضاف يستدعي انضمام المضاف إليه معه، وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف إليه يستدعي انفراده عنه واستقلاله بنفسه، وليس هذا مبنياً على القاعدة المعتمدة من أنه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف. (قوله: إلى هذا) أي: جواز ندبة المضاف إلى المخاطب. (قوله: ثم يمثل الخ) أي: لم يمثل بالمضاف إلى ضمير الفائب مع صحة التمثيل به فإنه عند إلحاقه الألف يلتبس بالمضاف إلى ضمير الفائبة. (قوله: فيحذف للمساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الألف لاجتماع الساكنين؛ نحو: واغلام زيدا، ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الإنكار في نحو: هذا زيد زيدونه؛ لأن أصل المندوب المنادى الذب هو موضع التخفيف، وأجاز الفراء فيه ثلاثة أوجه؛ فتحها لأجل ألف

اثنتين^(١). «و» جاز «لَكَ الْهَاءُ»^(٢) أي: إلحاق (هـاً)^(٣) بهذه المدات^(٤) «في» حال «الْوَقْفِ» لبيانها. «وَلَا يَنْدُبُ» من قسم المندوب المتفجع^(٥) عليه عَدَمًا «إِلَّا» الاسم «المَعْرُوفُ»^(٦) الذي اشتهر المندوب به، ليعذر^(٧) النادب بمعرفته في ندبته، والتفجع عليه. «فَلَا يُقَالُ: (وَارْجَلَاهُ)»^(٨) إذ^(٩) ما^(١٠) اشتهر بهذا اللفظ^(١١) مندوب خاص^(١٢) انتقل^(١٣) الذهن إليه ويعرف به^(١٤)، ليعذر النادب بالندبة عليه^(١٥). «وَأَمْتَنَعَ» إلحاق الألف^(١٦) بصفة المندوب^(١٧)، بل يجب أن يلحق^(١٨) بالموصوف مثل: «وَأَزِيدَاهُ الطَّوِيلُ» لأن^(١٩) اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف^(٢٠) بالمضاف إليه، لأنه جيء به^(٢١) لتتام المضاف، فهو كالجزم منه^(٢٢) بخلاف الصفة^(٢٣) فإنها^(٢٤) جيء بها^(٢٥) بعد تمام الموصوف للتخصيص^(٢٦) أو التوضيح فلهذا جاز مثل^(٢٧): «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢٨)

(١) احتراز عن الجمع. (٢) ولا يثبت الهاء في الوصل ضرورة. (٣) فيه لطافة. (٤) الواو والياء والألف. (٥) صفة قسم. (٦) مستثنى مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله. (٧) أي: ليقبل عذره بين الناس. (٨) إذا كان الأمر كذلك. (٩) أي: لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين. (١٠) للوقت. (١١) نفي. (١٢) أي: لفظ وأرجلاه. (١٣) صفة مندوب. (١٤) صفة مندوب خاص. (١٥) أي: بهذا اللفظ. (١٦) مندوب. (١٧) أي: ألف الندبة. (١٨) أي: بآخر صفة. (١٩) يعني: بل يجب إلحاقها بأن الموصوف. (٢٠) على وجوب الإلحاق. (٢١) والموصول بالصلة. (٢٢) نائب فاعل يبي. (٢٣) أي: من المضاف. (٢٤) مع الموصوف. (٢٥) على خلاف. (٢٦) نائب فاعل جيء. (٢٧) والنكرة. (٢٨) مثال المضاف. (٢٩) بإلحاق الألف في آخر المضاف إليه.

وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ وَلَا يَنْدُبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ^(١) فَلَا يُقَالُ: وَارْجَلَاهُ وَأَمْتَنَعَ^(٢)

(١) أي: إلحاق الألف بصفة النادى بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل.

«أَلَزِمْتُكُمْهَا»، وهذا جواب عما يقال: أن الواو كيف يجانس حركة الحرف الآخر؛ أعني: الميم أنه ساكن فأشار إلى أنه مضموم في الأصل حتى أن بعض القراء ضموا الميم في أنتم ولكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه: تخفيفاً (نعمه)، وقوله: وجاز لك الهاء؛ أي: هاء السكت لا يرجع إلى شيء كما في سمع الله لمن حمده، وتسمى أيضاً هاء الاستراحة، وفي قوله: أي: إلحاقها إشارة إلى تقدير مضاف. (قوله: في حال الوقف) أي: لا الوصل كما قاله: الكوفيون، وقوله: لبيانها؛ أي: لبيان الألف فإنه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلظظ أنها فتحة. (قال المصنف: ولا يندب إلا المعروف) أي: لا يجعل مندوباً أو لا يبيكي عليه بعد المحاسن إلا شخص معروف، ولا يقال أيضاً: واحسرتاه إلا للمعروف؛ أي: المشهور عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهوراً بين الناس أو لا (عصام)، وفي هذا خلاف الكوفيين استشهداً بقوله: وارجلاً مستجاء وأجاب البصرية بأنه شاذ. (قوله: فلا يقال: وارجلاه)؛ فإنه في معنى وا من لا أعرفه، إلا أن يكون قد اشتهر بالرجولية التي هي الشجاعة فإنه يندب؛ لأن كونه مشهوراً معروفاً كاف في جواز كونه مندوباً، وكونه علماً ليس بشرط فلو كان علماً غير مشهور لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته؛ نحو: وا من قلع باب خيراه؛ ولهذا قال: لا يندب إلا المعروف، ولم يقل: ولا يندب إلا العلم. (قوله: وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب) أي: مع جواز إلحاقها بما أضيف إليه المندوب، وإنما يلحق بالموصوف كما قال: الخليل وسيبويه مثل: وازيداه الطويل وفيه نظر؛ لأنه لا يوقف على الموصوف. (قوله: مثل يا أمير المؤمنين) فيه نظر؛ لأن زيادة المدة في هذه الأحوال لا تكون في آخر المندوب؛ إذ هو المضاف لا المضاف إليه فإن قدر أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فهو فاسد؛ لأنهما إنما

(قال: واغلامك) لما لم يكن المندوب مخاطباً في الحقيقة، بل متفجعاً عليه جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض، يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، وللإشارة إلى هذا لم يمثل بقولك: واغلامهوه. (قال: واغلامكموه) قال الشيخ الرضي: آخر المندوب إن كان ساكناً فذلك الساكن، إما تنوين أو مدة أو ميم جمع أو غيرها؛ أما التنوين فحذف للساكنين، وتزاد الألف وأما المدة فإن كانت ألفاً حذفتها لألف الندبة، نحو: واغلامكمهه خلافاً للمصنف فإنه يقول: استغنى بها عن ألف الندبة وإن كانت واو أو ياء فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح، نحو: يا قاضياه وإذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول: يا غلامياه؛ لأن أصلها عنده الفتح، والمصنف يقول: يا غلاميه وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة،

الندبة، وحذفها، وإتباع المدة حركة ما قبلها؛ نحو: واغلام زيديه، وكسرهما للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، وما ذكره أولاً هو المشهور المستعمل كذا في الرضي. (قوله: حذفتها لألف الندبة)؛ لأن القياس إذا اجتمع ساكنان حذف الأول إذا كان مدأ. (قوله: وإذا ندبت الخ) أي: إذا ندبت المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف في كون أصلها الفتحة بناء على أصل كل بناء على حرف واحد أن يكون متحركاً بالفتح أو السكون بناء على أن الأصل في الممكنات العدم. (قوله: يا غلاميه) إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزداد عليها مدة أخرى، وإما لأن أصلها لاستغنائها عن ألف الندبة بخلاف ألف التثنية

قدرا شيئاً واحداً فيما إذا كان التركيب الإضافي علماً، ويمكن أن يجاب بأن المدة في آخر المندوب لمراعاة جانب المعنى فقط بخلاف المنادى؛ فإنه روعي معه جانب اللفظ والمعنى، فإن قلت: ما النكتة في أنه روعي جانب اللفظ والمعنى هناك؟ قلنا: هي شدة الاحتياج إلى تطويل الصوت في مقام الندبة لغاية الحرقة ونهاية المصيبة بخلاف مقام النداء، فإنه وإن ثبت فيه احتياج، لكن شدة الاحتياج منتفية فيه غالباً كذا حرره^(١) بعض الفضلاء.

(١) وهو الشيخ إبراهيم أفندي زاده رأيته في مجموعة، إلا أن عبارته غير معتمدة فليتدبر.

فإن كانتا مدتين فإنك تكتفي بما فيهما من المد؛ نحو: واغلامهوه ووا أخا غلامه، ووا ضربوا ووا اضربي إذا سمي بهما، وإن لم تكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت، وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة؛ لئلا يلتبس الجمع بالمتنى؛ نحو: واغلامكموه ووا أخا غلامهمي، والواو والياء بعدهما، أما اللتان حذفتا في الجمع للاستئصال ردتا لمد الندبة، وأما ألفا الندبة قلبتا واوً وياء لليس، وأما الساكن غير هذه الأضياء فيفتح ويلحقه ألف؛ نحو: يا منا في المسمى بمن. (قوله: لبيانها) ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلأً وربما ثبتت في الشعر، إما مكسورة أو مضمومة إجراء للوصل مجرى الوقف. (قال: إلا المعروف) وجب أن يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة أو بعدها ووجب أيضاً أن يكون المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم علماً كان أو غير علم؛ نحو: وا من قلع باب خيبراه، وأما ما حكاه الكوفيون من قوله: وارجلا مسحاه، فشاذ.

فإنك تقلب المقصورة ياء نحو: مصطفىان للزوم ألف التثنية في المتنى وعدم لزوم ألف الندبة في المندوب. (قوله: فإن كانت مدتين) أي: حركتهما من جنسهما تكتفي بما فيها من المد عن ألف الندبة بخلاف؛ نحو: يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة فمدها كلامد. (قوله: جئت بألف الندبة الخ) نحو: وأرضوه وأرضياً إذا سمي بهما. (قوله: حذفنا في الجمع الخ)؛ لأن أصل غلامكم غلاموه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ﴾ وعلى قراءة ابن كثير يمكن حذف الواو والضممة استئصالاً. (قوله: لبيانها)؛ لأن الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فإذا جئت بالهاء وقفت عليها ولم ينقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين. (قوله: ولا سيما الألف) أي: وخصوصاً الألف؛ فإنها أشد احتياجاً إلى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها لكونها حرفاً هوائياً ينسل مع النفس، وليس له مخرج يعتمد عليه. (قوله: كما تبين بها الحركة) في يا غلاميه. (قوله: تحذف وصلأً) لمد الاحتياج إليها؛ إذ لا خفاً في تلك المدات عند الوصل. (قوله: إما مكسورة) للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقع بعد الألف والواو وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها. (قوله: وجب أن يكون الخ) لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم يعم المعروف أفاد المحشي رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة. (قوله: فشاذ) فيه شذوذ أو ندبة غير المعروف، وإلحاق ألف الندبة بآخر الصفة. (قوله: وقراءة ابن عامر الخ) جواب سؤال وهو أنه جاء في قراءة ابن عامر الفصل المضافين بغير الطرف حيث قرأ قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بنصب أولادهم على أنه مفعول قتل، وجر شركائهم على أنه مضاف إليه لقتل إضافة المصدر إلى فاعله. (قوله: وإرادة على الشذوذ) ضعف القراءة التي من السبع متابعة للزمخشري والرضي لزمهم أن تواتر القرآت السبع ممنوع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين، وقال المحقق التفتازاني: القراءة مما يستشهد بها لا لها، وقد وقع الفصل بين المضاف إليه بغير الطرف في القراءة، فينبغي أن يحكم بالجواز، وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف إليه من الأول وإضمار المضاف من الثاني، والتقدير: قتل شركائهم أولادهم قتل شركائهم، وذكر صاحب الانتصاف أن إضافة المصدر إلى مفعوله وإن كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاز في الغير الفصل بالطرف فيزوه عن الغير بجواز الفصل بغير الطرف. (قوله: وكذا ليس كاتصال الخ) أي: ليس اتصال المفصول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة؛ لأن الموصول بدون الصلة لا يصير جزء من الكلام بخلاف الموصوف.

ولم يجوز مثل : «وَزَيْدُ الطَّوِيلَةِ»^(١) خِلافًا لِيُونُسَ، فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة^(٢)، فإن^(٣) اتصال الموصوف بالصفة^(٤) وإن كان في اللفظ أنقص^(٥) من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى، لاتحادهما^(٦) بالذات^(٧)، فإن^(٨) الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران^(٩) بالذات^(١٠). وحكى يونس: أن رجلاً ضاع له قدحان، فقال: **وَالْجُمُعَتِي الشَّامِتِيْنَاهُ**. والجمجمة: القدح. **«وَيَجُوزُ لِقِيَامِ»**^(١١) قرينة **«حَذَفُ»**^(١٢) حَرْفِ **«النَّدَاءِ إِلَّا»**^(١٣)، إذا كان^(١٤) مقارناً **«مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ»** يعني^(١٥) به: ما كان نكرة قبل النداء^(١٦)، سواء تعرف بالنداء^(١٧) ك **«يَا رَجُلُ»** أو لم يتعرف^(١٨) مثل: **يَا رَجُلًا**، لأن^(١٩) نداءه^(٢٠) لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه^(٢١) حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه^(٢٢) منادى^(٢٣). **«وَالْإِشَارَةُ»** أي: وإلا مع اسم الإشارة^(٢٤)، لأنه كاسم الجنس في الإجماع. **«وَالْمُسْتَفَاتِ»**^(٢٥) **وَالْمُنْدُوبِ»** لأن^(٢٦) المطلوب فيهما مد^(٢٧) الصوت وتطويل الكلام. والحذف يتألفه، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم^(٢٨) سواء كان^(٢٩) مع بدل عن حرف^(٣٠) النداء كلفظة^(٣١) **«اللَّهُ»** (اللهم^(٣٢)) فإنه^(٣٣) لا يحذف منه^(٣٤) إلا مع إبدال^(٣٥) الميم المشددة منه^(٣٦) نحو: **«اللَّهُمَّ»**، أو بغير بدل نحو: **«يُوسُفُ»** **«عَنْ هَذَا»**^(٣٧) أي: **يَا يُوسُفُ»**

(١) عند سيبويه وغيره من البصريين. (٢) أي: صفة المندوب. (٣) علة تجوز. (٤) علة. (٥) خبر كان. يجوز الانفصال. (٦) حلة أتم. أي: لاتحاد الموصوف والصفة. (٧) أي: ما صدق عليه. (٨) علة اتحاد. (٩) في الجملة مردود. (١٠) أي: لا يطلق اسم المضاف إليه. (١١) اللام للتوكيد. (١٢) قائل يجوز. (١٣) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٤) مستثنى مفرغ حال أي: كائنات على أي حال إلا مقارناً. (١٥) حرف. (١٦) مصنف. (١٧) نوله حرف. (١٨) أي: من قولك يا رجل أو يا رجلاً. (١٩) اسم الجنس. (٢٠) علة لا يجوز المضاد من الاستثناء. (٢١) اسم الجنس. (٢٢) أي: من قولك: يا رجل أو يا رجلاً. (٢٣) اسم جنس. (٢٤) حذف حرف النداء. (٢٥) علة لا يجوز المقدر. (٢٦) لا يجوز حذف حرف النداء مع المستفات. (٢٧) علة لا يجوز المقدر. (٢٨) خبر إن. (٢٩) فاعل بقي. (٣٠) حذف حرف النداء في العلم. (٣١) المحلوف ليكون كالمعوض عنه. (٣٢) الكاف استقصائية. (٣٣) إذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء. (٣٤) شأن أو حرف النداء. (٣٥) من اللام حرف النداء. (٣٦) بقرينة المقام. (٣٧) من حرف النداء في آخره. (٣٨) أصله يا الله. (٣٩) من الإعراض.

وَا زَيْدُ الطَّوِيلَةِ خِلَافًا لِيُونُسَ^(١)، وَيجوزُ حَذْفُ النَّدَاءِ إِلَّا^(٢) مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ^(٣) وَالْمُسْتَفَاتِ وَالْمُنْدُوبِ نَحْوُ: «يُوسُفُ عَنِ هَذَا».

(١) ابن حبيب البصري فإنه أجاز إلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير الصفة هي جملة فالتفق يا رجل حفر بئر زمزماه لأنه مضارع للمضاف.

(٢) أي: إلا إذا كان مقارناً مع آء.

(٣) أي: وإلا إذا كان مقارناً مع المنادى المستفات سواء كان باللام أو بالألف.

(قوله: لأن اتصالة بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه) ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر: **«قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ»** واردة على الشذوذ، وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة.

(قوله: فيه أن الخ) أي: التعليل قاصر عن المطلوب، وما قيل: إنه ألحق ما سوى العلم من المعارف به للمناسبة، ففيه أنه يقتضي جواز الحذف من اسم الإشارة والتخصيص تمسك، والحق أن يسقط من التعليل قوله: كثرة نداء العلم، ويكتفي بقوله: لأن اسم الجنس لم يكثر نداؤه. (قوله: وقد يقال) أي: في تعليل عدم جواز حذف النداء من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء أولاً. (قوله: ولا من المعرفة الخ) عطف على قوله: من النكرة.

(قوله: خلافاً ليونس) ابن حبيب البصري، فإنه أجاز إلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير صفة هي جملة فالتفق: يا رجلاً حفر بئر زمزماه؛ لأنه مضارع للمضاف، وقوله: لاتحادهما بالذات؛ أي: دائماً بخلاف المضافين فإنهما متغايران ولو في الجملة لمكان اتحادهما في الإضافة البيانية.

(قوله: واجمعتي الشاميتيانه) تشبيه الجمجمة وهي القدح من الخشب والقحف، وبالفارسية: جمجمة قال السعدي: (دو يمانه آبست ويك جمجة دوغ). (قوله: ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الخ) قيل: هذه الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون القرينة على حذف حرف النداء في غير اسم الجنس كثرة النداء، فإن ثبت أن القرينة منحصرة فيها تتم الملازمة، وإلا فلا فتدبر، وقوله: مع اسم الجنس الخ، هذا مذهب الكوفيين، وقولهم: في هذا أصح؛ لأن المعروف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس؛ ولأن يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم حذف النائب والمنوب (هندي)، وقوله: أو لم يتعرف مثل يا رجلاً، وقيل: إن غير المعين مثل يا رجلاً أخذ بيدي يلزمه حذف حرف النداء (تسهيل). (قوله: أي: وإلا مع اسم الإشارة الخ) وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: **«ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ»**، ويقول الشاعر:

ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الـ

رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصُّبَا مِنْ سَبِيلِ
والمانع يجعل البيت ضرورة، وأجاب الرضي عن الآية
باحتمال كون هؤلاء خير أنتم وهو بعيد، فالظاهر مع الكوفي
إلا أنه لم يوجد استعمال العرب (عصام)، وقوله: والمندوب
فلا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب في نحو: وازيداه،
وقوله: من المعارف بيان لقوله: العلم الذي هو فاعل بقي.
(قوله: سواء كان مع بدل الخ) أي: سواء كان حذف حرف
النداء مع بدل أو بدونه ففيه تعريض للرضي وفيه ما فيه،
فالأولى أن يقال: إنه اكتفى بكونه معلوماً بقوله: وقالوا: يا
الله خاصة. (قوله: أي: يا يوسف) هو ابن يعقوب بن اسحق
بن إبراهيم ألقى في الجب وهو ابن اثني عشرة سنة، ولقي أباه
بعد الثمانين، وتوفي وله مئة وعشرون، قيل: إنه أعجمي لا
اشتقاق له، والأصح: أنه عبري، وقوله: ولقطة أي الخ عطف
على قوله: العلم؛ أي: وبقي من المعارف لقطة أي الموصوفة
بذي اللام؛ نحو: أيها الرجل، وفي هذا المثال تنبيه على أن
المدار هو المقصود بالنداء، ولذا لم يبال بكون أي اسم
جنس، وقوله: والموصولات؛ أي: وبقي منها الموصولات
الغير المصدرة باللام بقرينة المثال.

(قوله: لأن بداية لم يكثر الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم وليس كذلك، قد يقال: لا يجوز الحذف من النكرة؛ لأن
حرف التنبيه إنما يستقني عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما
تقول له ولا يكون هذا إلا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء؛ إذ هي إذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها
حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير. (قوله: لأنه كاسم الجنس):
ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ويبين كون الاسم مشاراً
إليه وكونه منادى، أي: مخاطباً تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك
الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً، وهي
حرف النداء. (قوله: سواء كان مع بدل) يعني: أن جواز الحذف أعم
من أن يكون مع بدل أو لا، فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من أن المصنف
لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه؛ لأنه لا يحذف
منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره. (قال: نحو، يوسف) عبري،
وقيل: عربي، واعترض عليه بأنه لو كان عربياً لصرف؛ إذ ليس فيه إلا
العلمية، وقد يدفع بأنه يجوز أن يكون معدولاً عن يوسف بكسر السين.

(قوله: لا يحذف مما تعرف بها الخ) ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف؛ إذ هي
مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب. (قوله: لأنه كاسم الجنس) وإن كان قبل النداء. (قوله: لا يشار إليه للمخاطب) أي: لأجل
المخاطب. (قوله: أخرج في النداء عن ذلك الأصل) أي: أخرج عما هو موضوع له؛ أعني: كونه مشاراً إليه للمخاطب وجعل مخاطباً.
(قوله: أعم من أن الخ) فإن المتبادر ومن القضايا المطلقة عن الجهة الإطلاق العام؛ أي: ثبوت الحكم في بعض الأوقات. (قوله: لأنه لا
يحذف الخ) تنمة عبارة الرضي لتعليل لقوله: وهي منه؛ أي: لفظة الله مما لا يحذف منه إلا الحرف، ثم إن قرر التعليل بأنه لا يحذف منه الحرف
إلا مع إبدال الميمين، فلا يدخل تحت قوله: قد يحذف لقيام قرينة؛ لأن المتبادر منه الحذف من غير بدل ليتم رد الشارح رحمه الله بأننا لا نسلم
التبادر المذكور، بل المتبادر الحذف مطلقاً، وإن قرر بأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه، فلا يكون الحذف من لفظ الله، بل من اللهم
لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى.

«و» لفظه (أي) إذا وصفت بذى اللام نحو: «أَيُّهَا الرَّجُلُ» (أي: (٣) يا أيها الرجل، أو (٤) بالموصوف بذى اللام نحو: «أَيُّهَا الرَّجُلُ» أي: يا أيها الرجل، ولا يجوز الحذف (٥) من «أَيُّهَا» من غير أن يَتَّصِفَ (هَذَا) بذى اللام. والمضاف إلى أي (٦) معرفة كانت (٧) نحو: «غُلَامٌ زَيْدٌ أَفْعَلٌ كَذَا». والموصولات نحو: «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنُ» (٨) إلَيَّ. وأما المضممرات فشذ (٩) نداؤها (١٠) نحو «يَا أَنْتَ» و «يَا إِيَّاكَ» (١١). «وَشَذَّ» حذف حرف النداء من (١٢) اسم الجنس في: «أَصْبَحَ» (١٣) لَيْلُ» أي: صر صبحاً يا ليل، حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً (١٤)، قالت (١٥) امرأة امرئ القيس حين (١٦) كرهته. «و» في «افْتَدَى» (١٧) «مَخْنُوقٌ» أي: يا مخنوق. قاله (١٨) شخص (١٩) وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه، وقال: افتد (٢٠) مخنوق حذف حرف النداء عن (٢١) «مَخْنُوقٌ» مع أنه اسم جنس شذوذاً (٢٢). «و» في «أَطْرَقَ» (٢٣) «كَرَا» أي: يا كروان

(١) عطف على العلم أي: فبقي من ذلك المعارف. (٢) بأن صورة أيها يختص بالنداء. (٣) فالخلف هنا أولاً. (٤) إذا وصف. (٥) وهذه أي: أحد هذه الكلمات. (٦) خبر مقدم لكانت. (٧) أي: إضافة. (٨) أمر من الإحسان. (٩) أي: قل. (١٠) لأن يا للتنبية والتنبية للمخاطب استغناء بدون يا فإذا دخل حرف النداء على الشذوذ فلا يخلف. (١١) يا هو أنا يا نحن. (١٢) لكونه مخالفاً بما هو القياس. (١٣) يعني: أسرع في صبحك يا ليل فلما أصبحت أخذت عن زوجها. (١٤) تمييز. (١٥) أصبح ليل. (١٦) متعلق بقالته. (١٧) أمر من الافتداء ناقص ياتي تأمل قاعدة الإعلال. أي: افتد نفسك يا مخنوق. (١٨) أي: هذا القول. (١٩) سارق. (٢٠) أي: خلص يا مخنوق. (٢١) بقرينة اللام. (٢٢) حال من فاعل حذف أو تمييز. (٢٣) أمر من الإطراق وطأطأة الرأس بالترمي باشأياغي أو غن؟

وَأَيُّهَا (١) الرَّجُلُ، وَشَذَّ أَصْبَحَ لَيْلُ (٢)، وَافْتَدَى مَخْنُوقٌ، وَأَطْرَقَ كَرَا.

(١) أي: لفظ أي إذا وصف ؟ باللام نحو يا أيها الرجل أهـ.
(٢) يجب ؟ فيها أي ؟ بالليل هذا مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقع مثل يستعمله العموم.

(قوله: ولفظة: أي، إذا وصف بذى اللام) فإنها وإن كانت اسم جنس متعرفاً بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه. (قوله: والمضاف إلى أي معرفة) عطف على قوله لفظه أي. (قوله: أي صر صبحاً) أو ادخل في الصباح. (قوله: قالت امرأة امرئ القيس) فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، وهو مثل في شدة طلب الشيء، وقيل: مثل يستعمله المقوم. (قوله: قاله شخص) صار مثلاً للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة. (قال: وهي أطرق كرا) الإطراق، خاموش بودن وجشم درپیش

(قوله: وإن كانت اسم جنس الخ) فينبغي أن يكون كسائر أسماء الأجناس المتعرفة بالنداء. (قوله: عطف على قوله الخ) لا على قوله: ذي اللام. (قوله: وأدخل في الصباح) يعني: أصبح إما بمعنى صار أوتامة بمعنى الدخول في الصباح. (قوله: أخذت منه الطلاق) قيل: سألها عن سبب البفض وأخذ الطلاق، فقالت: إنك ثقل الصدر خفيف العجز، قيل سريع الإراقة بطيء الأفاقة. (قوله: في الورطة) في الصباح: الورطة: الهلاك، قال: أبو عبيد، وأصل الورطة أرض مطمئنة.

(قوله: نحو: من لا يزال محسناً الخ) أورد لا يزال بلفظ الغيبة باعتبار اللفظ؛ لأن لفظه من من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضاً من لا تزال بلفظ الخطاب نظراً إلى المعنى؛ لأن معناه مخاطب (سعد الله). (قوله: وأما المضممرات الخ) جواب عن مقدر تقريره ظاهر لمن تدبر؛ أي: وأما المضممرات وإن بقيت أيضاً إلا أن ندائها شاذ كقولهم: يا إياك قد كفيتك، والكلام ليس مع الشواذ حتى يقول المصنف: وإلا مع المضممرات. (قوله: وشذ حذف حرف الخ) يعني: قد جاء الحذف وجوباً على سبيل الشذوذ من اسم جنس كالليل في أصبح ليل، ولعل حذفها فيه لشدة رغبته في ذهاب الليل؛ لأن القاعدة: أن المأمور يشتغل بامثال الأمر عقيب أمره فاختصرت (١) كلامها؛ ليكون امثالها أقرب، وكذا يقال في وافتد مخنوق، وأما في الاستعمال فممثل لا يتغير. (قوله: أي: صر صبحاً) أو ادخل في الصباح فعلى الأول: همزة أفعل للصيرورة، وعلى الثاني: للدخول، وأصبح فعل تام على كلا التقديرين. (قوله: قالت امرأة امرئ القيس) يعني: أنها سألت الليل لإصباحه لتنجي عن مضاجعته، وأصله أنه وقع عليها امرئ القيس وكانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه عسى أن يخلصها عما هي فيه؛ وذلك لأنه كان امرئ القيس قد ارتضع كلبة في طفولته، وكلما عرق تفروح منه رائحة الكلب فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، قيل: هي أم جندب فسألها عن سبب ذلك فقال: أنت ثقل الصدر خفيف العجز سريعة الإراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه. (قوله: وافتد مخنوق) أمر مخاطب من افتدى؛ أي: أعطني فدية يا

وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم^(١). قيل: هي^(٢) رُفْيَةٌ^(٣) يصيدون^(٤) بها الكروان. يقولون^(٥) «أَطْرُقُ^(٦) كَرَا^(٧)»، أَطْرُقُ كَرَا، إِنَّ النِّعَامَةَ فِي الْقَرْيَةِ فيسكن ويُطْرُق حتى يصاد، والمعنى: أَنَّ النِّعَامَ الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تُحْلَى^(٨) أيضاً^(٩). «وَقَدْ يُحَذِّفُ الْمُتَنَادِي^(١٠) لِقِيَامِ^(١١) قَرِينَةٍ جَوَازاً^(١٢)» نحو: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ بتخفيف (الآ) على أنه حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا. والقريئة: امتناع دخول (يا) على^(١٣) الفعل بخلاف قراءته ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام. لأنه^(١٤) ليس من هذا الباب^(١٥)، فإن (أن) حيث^(١٦) ناصبة^(١٧) للمضارع، أدغمت نونها^(١٨) في لام لا، و(يَسْجُدُوا) فعل مضارع سقط نونه^(١٩) بالنصب^(٢٠). «الثَّالِثُ» من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب^(٢١) المفعول به فيها «مَا»^(٢٢) أي: مفعول^(٢٣) «أَضْمِرَ»^(٢٤) أي: قدر

(١) وجعل المرخم اسماً برأسه. (٢) أي: عبارة أطرق كرا. (٣) أي: حيلة. (٤) أي: العرب رأسه امتثالاً لأمرهم. (٥) العرب إذا أرادوا. (٦) أي: أنزل. وهو خفض العنق. (٧) وكرا طائر ضعيف طويل العنق. (٨) أي: لا تترك. (٩) كالنعامة. (١٠) مبنياً أو معرباً. (١١) للتوقيت. (١٢) أي: حذفاً جائزاً. (١٣) لأن النداء من خصائص الاسم. (١٤) أي: لا في قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾. (١٥) أي: من باب حذف المتنادي. (١٦) أي: حين إذا قرأ ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾. بتشديد اللام. (١٧) أصله لا. (١٨) أي: نون أن الناصبة. (١٩) أي: نون الجمع. (٢٠) أي: بحرف النصب وهو أن. (٢١) صفة عامله. فعلا كان أو شبهه. (٢٢) (٢٣) موضع ما. عند غير الكسائي والفراء. (٢٣) أي: موضع مفعول. (٢٤) صفة ما أو صلة.

وَقَدْ يُحَذِّفُ الْمُتَنَادِي لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً
نَحْوُ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾. وَالثَّالِثُ^(١) مَا
أُضْمِرَ

(١) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ج.

افكتندن وسرفرو كردن. (قوله: هي رقية) إذا سمعها تلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصا صر مثلاً لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. (قوله: والمعنى أن النعامة الخ) قيل معناه أن ذكر الحباري يكون طويل العنق فيراد أخفض عنقك للصيد فإن أطول منك أصناً وهي النعامة قد اصطيدت. (قوله: بخلاف قراءة ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام) في قوله تعالى: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ مِنْ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ وَلَا يَسْجُدُوا﴾ والمعنى فهم لا يهتدون؛ لأن يسجدوا ويجوز أن يقال: إنه بدل من السبيل؛ أي: فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين يجوز أن يقال: إنه بدل من أعمالهم؛ أي: وزين

(قوله: تلبد) في التاج: التلبد: سيئه برزمين نهادن مرغ. (قوله: إن ذكر الحباري الخ) هذا مبني على أن كرى ذكر الكروان، وليس مرخم كروان كذا في الرضي. (قوله: وهي النعامة) في الصحاح: النعامة من الطير يذكر ويؤنث، والنعامة جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، ولكونه في معنى الجمع أنث الضمير الراجع إليه. (قوله: لا يهتدون لأن يسجدوا) أي: المعنى أنه متعلق بيهتدون معذوف اللام وحذف حرف الجر عن إن وأن قياسي. (قوله: بدل من السبيل) بدل الكل إن كان اللام للمهد وبدل البعض إن كان للجنس. (قوله: على التقديرين) أي: التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل. (قوله: ويجوز أن يقال الخ) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لا للنفي بدون حذف الجر على الأول

مخنوق وخلص نفسك عن يدي قاله شخص وقع الخ، قيل: إن سليك بن سليكة كان من شجعان العرب وكان نائماً في الليل مستلقياً في الطريق فوق وقع عليه شخص وخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال السليك: الليل طويل وأنت لا تخاف أن تكون عاقبة الأمر مغلوباً فبم استعجالك، ثم عصره سليك من أسفله فضرط ذلك الشخص فقال: أتضرط وأنت الأعلى. (قوله: وفيه شذوذان) بل شذوذات ثلاثة الاثنان ما ذكره وثالثها جعله اسماً برأيه، وأنكر الرضي جعل كرا مرخم كروان على المبرد، وقال: كرا ذكر الكروان، وقد سبقه الجوهر في هذا الإنكار، وهذا إنما يسمع لو لم يكن الخطاب مع كروان. (قوله: قيل: هذه رقية الخ) أي: هذا القول أو هذه العبارة رقية بمعنى: أفسون أو شبكة للاصطياد، قال السجاعي: ومن أمثال العرب: أجبن من كروان؛ لأنه إذا قيل له أطرق كرا إن النعام في القرى التصق بالأرض فيلقى عليه ثياب فيصا، وحكمه أنه يحل أكله، ويحرك الباه تحريكاً عجيباً، ثم إن هذا القول من البحر الكامل كما لا يخفى ومعناه طأطأ رأسك واخفض عنقك إن النعامة بكسر الهمزة وفتحها والنعامة بفتح النون مرغ شتر، وقوله: ويطرق؛ أي: وإذا سمعها يطرق رأسه ويغمض عينيه حتى يصاد. (قوله: الذي هو أكبر منك) وأطول عنقاً ومن أمثالهم لرجل يتكلم في أمر وهناك من هو أكبر منه أطرق كرا الخ؛ أي: أنت لست ممن يتكلم مع ذي الشرف. (قال المصنف: وقد يحذف المتنادي الخ) نه بقدر على أن حذفه لا يكثر مثل حذف حرف النداء، وأشار بقوله: لقيام قريئة إلى أنه لا يحذف نسباً مع كونه مفعولاً به لعروض مزيد مقصودية له؛ أي: المتنادي في الجملة الندائية، وقوله: جوازاً وقد يحذف وجوباً؛ نحو: يا للماء وللدواهي عند المصنف فتذكر.

«عَامِلُهُ» الناصب^(١) له «عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ» الشريطة^(٢) والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناء^(٣) على شرط، وهو تفسيره أي: ^(٤) تفسير العامل^(٥) بما^(٦) بعده. وإنما وجب حذفه حيثنشد^(٧) احترازاً عن الجمع بين المفسر والمفسر. «وَهُوَ» أي: ما^(٨) أضمر عامله على شريطة التفسير «كُلُّ اسْمٍ»^(٩) بَعْدَهُ^(١٠) فِعْلٌ^(١١) أَوْ شِبْهُهُ^(١٢) احترز^(١٣) به^(١٤) عن نحو: (زَيْدٌ أَبوكَ)^(١٥) ولا يريد^(١٦) به^(١٧) أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً^(١٨) به، بل^(١٩) أن يكون الفعل أو شبهه جزء^(٢٠) الكلام^(٢١) الذي بعده^(٢٢) نحو: (زَيْدٌ) عَمَرُو ضَرَبَهُ و: (زَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبُهُ) مُشْتَقِلٌ^(٢٣) ذلك الفعل أو شبهه «عَنْهُ» أي: عن العمل في ذلك الاسم بِضَمِيرِهِ^(٢٤) أي: بالعمل في ضميره

(١) صفة عامله. (٢) في الاصطلاح. (٣) إشارة إلى أن قوله على شريطة التفسير مفعول له. (٤) إشارة إلى أن اللام في التفسير للمهد. (٥) أي: أن يكون العامل الناصب له مفسراً بالفتح. (٦) أي: فعله. (٧) أي: حين نسر العامل بما يمد المفعول. (٨) مفعول. (٩) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) مصنف. (١٣) بقوله: فعل أو شبهه. (١٤) لأنه ليس بعده فعل أو شبهه. (١٥) مصنف. (١٦) بقوله بعده. (١٧) حال من الفعل. (١٨) يريد. (١٩) خبر يكون. (٢٠) اللقوي. (٢١) ليدخل فيه نحو زيداً. (٢٢) واحد منهما. (٢٣) أي: معرض. صفة للفعل أو شبهه على سبيل التنازع وإعمال الأول. ويجوز أن يقدر موصوف. (٢٤) أي: الاسم أي: يرجع إلى ذلك الاسم.

(قوله: بتخفيف إلا الخ) والآية في سورة النمل وقراءة التخفيف للكسائي ويعقوب ومنه قول الشاعر:
وقالت: ألا يا اسمع نِعْظُكَ بخطئ
فقلت: سميعاً فانطقي وأصيبي

وقال الآخر:

أَلَا يَا اسْمَلِمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى

وقد مر (قوله: بتشديد إلا) وقرئ هلا يسجدوا بالهاء. (قوله: ما أي مفعول الخ) لم يقل مفعول به؛ لأن هذه القاعدة تجري في المفعول فيه أيضاً، وقوله: عامله الناصب فالإضافة للعهد الخارجي، وأعلم أنه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون أطبقوا على أن العامل فيه مقدر والكسائي والقراء إلى أن ناصبه هو الفعل المتأخر عنه إما بلفظه إن أمكن نحو: زيداً ضربته وإلا فيمناسية؛ نحو: زيداً مرتت به؛ أي: جاوزت، وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتاً؛ لأن الضمير عبارة عما رجع إليه، ويكون فائدة التسلط على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تأكيداً لإيقاع الفعل عليه، وقال بعض النحاة: وأنا لا أعرف عامل هذا الاسم، والأصح مذهب البصريين، وقوله: على شريطة التفسير؛ أي: على شرط أن يفسر ذلك العامل بما بعده، فالشريطة والشرط واحد؛ أي: بحسب المفهوم، وهي فعلية بمعنى مفعول والتاء للنقل أو للتأنيث؛ أي: العلة الشريطة، وفي القاموس: الشريط إلزام الشيء والتزامه في البيع كالشريطة، فإطلاق الشرط في الاصطلاح على الملتزم بناء على جعل المصدر بمعنى المفعول مجازاً. (قوله: وإضافتها إلى التفسير بيانية) لما عرفت أن الشريطة فاعل بمعنى مفعول، أو مصدر بمعنى اسم المفعول، ولك أن تجعل الإضافة لامية من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: بناء على الخ؛ أي: إضماراً بناءً أو للبناء، فقوله: على شريطة مفعول مطلق ويجوز أن يجعل

عَامِلُهُ^(١) عَلَى^(٢) شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ وَهُوَ^(٣) كُلُّ اسْمٍ^(٤) بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ^(٥) مُشْتَقِلٌ عَنْهُ^(٦) بِضَمِيرِهِ^(٧)

(١) أي: مفعول به. (٢) بمعنى اللام. (٣) أي: ما أضمر عامله. (٤) معرفة أو نكرة. (٥) أي: الفعل. (٦) أي: عن العمل في ذلك الاسم. (٧) بالعمل بضمير الاسم.

لهم الشيطان أن لا يسجدوا، أو تعليل؛ أي: زين لهم الشيطان للثلا يسجدوا، أو فصدهم عن السبيل للثلا يسجدوا. (قوله: أي، مفعول) أي به أو مطلقاً، وعلى الأول يجب تخصيص الاسم في قوله: كل اسم

وبحذفها على الأخيرين. (قوله: أي: به أو مطلقاً) سوى بين التوجيهين؛ لأن الواحد منهما يحتاج إلى تصرف الأول إلى تخصيص الاسم، والثاني إلى اعتبار أن عده من المواضع الأربعة باعتبار بعض الأفراد. (قوله: يجب تخصيص الاسم الخ) بأن يقيد المفعول المتبادر من قوله: لنصبه بكونه مفعولاً به لا أن الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فإنه يخالف العموم المستفاد من كل ويفاضي ما ذكره الشارح رحمه الله من إخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه؛ لأنه حيثنشد خارج من قوله: اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل: إنه كما يتبادر من قوله: لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول، فلا حاجة إلى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر، وإرجاع ضمير هو إلى مطلق المفعول المذكور في ضمن المفعول به المعبر عنه بما تكلف. (قوله: تصدقه على يوم الجمعة) أي: لصدق الجد على المفعول فيه المنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله في المحدود؛ أعني: ما أضمر لكونه عبارة عن المفعول به. (قوله: وعلى الثاني) أي: على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقاً لا تخصيص في قوله: كل اسم الخ، بل يجب إجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير

الجار بمعنى اللام أو مع. (قوله: عن الجمع بين المفسر والمفسر) أي: الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق به فائدة أخرى، وإنما حذف الأول؛ لأن الإجمال أولاً والتفصيل ثانياً أوقع، مع أن المنساق بعد الطلب أعز. (قوله: وهو؛ أي: ما أضمر الخ) أي: منصوب أضمر فيعم المفعول فيه فلذا قال فيما سيأتي^(١) بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير، وكذا يعم خبر كان فلاجل تأكيد العموم المستفاد من الموصول أتى بلفظ كل، وهذه من الفوائد الخاصة لإدخال كل في التعريف (عصام)، وقوله: بعده فعل؛ أي: فعل متعد بنفسه أو غيره مبني للفاعل أو المفعول. (قال المصنف: أو شبهه) بشرط الاعتماد وأراد به اسم الفاعل والمفعول؛ إذ المصدر لا يصح أن يسلط على ما قبله فلذا قيل: شبه الفعل ما يشبه الفعل في العمل فيشمل جميع أفرادها، لكن يستثنى بعضها كالمصدر واسم التفضيل، قوله: ولا يريد به؛ أي: بالكون بعده، وهذا مأخوذ من الرضي، وفي قوله: ذلك الفعل أو شبهه إشارة إلى وجه أفراد الصفة، وهو أنه وصف لأحد الأمرين لكون العطف باو، وقوله: أي عن العمل الخ، إشارة إلى تقدير مضاف وكلمة عن متعلقة بالاشتغال بتضمين معنى الإعراض.

(١) أي: في بحث المفعول فيه.

بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعاً لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه، وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس في التعميم مع عد المحدود، ثالثاً من المواضع الأربعة؛ لأنه بحسب بعض أفرادها منها. (قوله: أي: ما أضمر عامله بناء على شرط) يعني: أن على بنائية، ولك أن تقول، يعني أن على صلة للوقوع؛ أي: أضمر إضماراً واقعاً على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه. (قوله: وإنما وجب حذفه) لا يرد النقض بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَسَدَ عَشَرَ كَوَكِبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد، بل أتت التفسير بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باختيار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك: علمت زيداً علمته كاتباً. (قال: كل اسم) أقحم لفظ كل لبيان المانعية. (قال: بعده فعل) مبتدأ أو فاعل الظرف. (قوله: وزيداً أنت ضاربه) لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه أما قبل الاسم المحدود؛ نحو: زيد هنداً ضاربها وزيداً ضاربه العمران أو بعده كالمثال المذكور، ومثل زيداً ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراً له. (قال: مشتغل) صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة أو، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

كالمحدود. (قوله: ولا بأس الخ) أي: لا بأس في تعميم ما أضمر عامله للمفعول به، وفيه مع عد المحدود موضعاً ثالثاً من المواضع الأربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها؛ لأن عد المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض أفرادها، وهو المفعول به لا باعتبار جميعها. (قوله: يعني: أن على بنائية) أي: يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسير أن كلمة على في عبارة المتن بنائية؛ أي: متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي؛ أعني: ترتب شيء على شيء أضمر إضماراً مبنياً على شرط، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسي كترتب البناء على أساسه، والعقلي كما فيما نحن فيه فإنه من ترتب المطلوب على الشرط. (قوله: يعني: أن على صلة) أي: يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور أن كلمة على في المتن صلة الوقوع المضمن فيما أضمر والتقدير: أي أضمر إضماراً واقعاً على شرط، ولما كان ذلك الوقوع مشبهاً بوقوع البناء على أساسه في الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء، فقوله: بناء حينئذ استعارة تصريحية، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة الاستعمال فيه مجازاً في العقلي. (قوله: لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير الخ) يعني: أن المراد من قوله: لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق بإتيانه قاعدة أخرى كما نحن فيه، فإن إتيانه لمجرد تفسير المقدر، فلو أتى به كان عبثاً بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة: أي: فإن المقصود من إتيانه إيضاح المراد من السابق، ولذا قالوا: إنه عطف بيان لما قبله فيجوز الجمع بينهما فإن قيل: لزوم العبث في نحو قوله: زيداً ضربته ظاهراً، وأما في نحو: زيداً ضربت غلامه فلا؛ لأن المقدر غير المذكور، فالجواب: أنه إذا كان المقصود الأخبار بإهانة زيد وكان ذكر ضرب الفلام بسلوك طريق الكناية التي هي أبغ من التصريح كان المقصود من قوله: ضربت غلامه أهنته، فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر أهنته، فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا: زيد طويل النجاد؛ أي: طويل القامة. (قوله: بل أتى بها الخ) قبل تمامها ظرف لأتى والباء في قوله: باعتبار متعلق بتبيين تمامها على التنازع؛ أي: أتى بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به لتبين الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به في الرضي، ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب بشيئين أولهما ذيل، فيكرر المقضي بمدام تمام ذيل الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ﴿الَّذِينَ يَرْمُونَ﴾ بما أتوا ﴿وَيُحْيُونَ﴾ أن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يُقَالُوا ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء أيضاً ﴿يَمْتَنَزُونَ﴾ مِنَ الْمَدَائِبِ؛ فإنه طال المفعول الأول بصلته، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله على تقدير كون رأيتهم تكريراً للأول، وأما على ما اختاره القاضي في تفسيره من أنه استئناف، فلا ورود للنقض أصلاً. (قوله: ما تعلقت به) الروية المذكورة حلمية فإن أجريت على ظاهرها فساجدين حال، وإن ألحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان، فلذا قال: ما تعلقت به. (قوله: أقحم) لما كان كل واقعاً في غير موقعه؛ لأنه لإحاطة الأفراد والتعريف إنما يكون بالماهية أورد

«أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ» أي: ^(١) متعلق ذلك الاسم ^(٢)، أو ^(٣) متعلق ضميره. وحاصله ^(٤): أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً ^(٥) بالعمل في ضمير ^(٦) ذلك الاسم أو متعلقه فارغاً ^(٧) عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال ^(٨) لا بسبب آخر بحيث ^(٩) «لَوْ سُلِّطَ» ^(١٠) بمجرد رفع ذلك الاشتغال ^(١١) «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم «هُوَ» ^(١٢) أي: أحد الأمرين، الفعل أو شبهه بعينه ^(١٣) «أَوْ» ^(١٤) مُنَاسِبُهُ أي: ما يناسبه بالترادف ^(١٥) أو اللزوم «لِنَصْبِهِ» أي: لنصب أحد هذين الأمرين ^(١٦) الاسم ^(١٧) بالمفعولية ^(١٨) كما هو الظاهر المتبادر. فبقيد ^(١٩) الاشتغال

(١) يعمل ذلك الفعل أو شبهه. (٢) لكونه مضافاً إلى ضمير يرجع إليه. (٣) يعمل أحدهما في متعلق. (٤) أي: حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير أو المتعلق، أي: حاصل قوله كل اسم أو. (٥) كل واحد منهما. (٦) راجع إلى الاسم. (٧) حال من فاعل مشتغل. (٨) ولولا ذلك يعمل فيه. (٩) متعلق بمشتغل. (١٠) أي: الفعل أو شبهه. (١١) لأنه ما دام مشتغلاً. (١٢) تأكيد لضمير سلط لإبراز صحة العطف. (١٣) مثل: زيداً ضربته وزيد عمرو ضاربه. (١٤) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بالمفصل. (١٥) في معناه أو لازم معناه. (١٦) فعل أو شبهه. (١٧) مفعول لنصب. (١٨) لا بالخبرية. (١٩) متعلق به خرج الآتي.

أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لِنَصْبِهِ ^(٢)

(١) في. (٢) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر. أه. ج.

(قوله: أو في متعلقه) أي: توابعه كالمضاف إليه ونحوه مما في اللاري وغيره، وقوله: أو متعلق ضميره ترديد في مرجع الضمير والمآل واحد، فإن غلام في قولك: زيداً ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير؛ لأنه من توابع زيد ومضاف إلى ضميره، وهو المراد من كونه متعلق ضميره إلا أن قرب المرجع يرجح الثاني. (قال المصنف: بحيث لو سلط) إشارة إلى أن قوله: لو سلط صفة بعد صفة لأحد الأمرين، وأورد عليه أمران؛ أحدهما: أنه لا يخرج بقوله: لو سلط الخ شيء؛ إذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه أنه لو سلط عليه لنصبه، ثانيهما: أن لفظة لو تقتضي انقضاء التسليط فلا يصدق التعريف على شيء من المعارف؛ إذ في الكل تحقق التسليط، وأجيب عن الثاني بتقييد التسليط؛ أي: لو سلط عليه لفظاً؛ إذ التسليط في أفراد المعارف إنما هو التسليط تقديرًا، وأشار الشارح بقوله: بمجرد رفع ذلك الاشتغال إلى دفع الأمر الأول، وحاصله: أن المراد بقوله: لو سلط لنصبه أنه لم يكن هناك مانع لفظي أو معنوي غير العمل والاشتغال، بل المانع منحصر فيهما فلولاً ذلك لأمكن عمله فيخرج ما فيه مانع لفظي؛ نحو: زيد أنه ضربته وزيد لعمرو يضربه، أو معنوي كفساد المعنى مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الْزُبُرِ﴾ ^(١) كما سيذكره فلا يرد أنه لا يخرج بقوله: لو سلط شيء إذ كل الخ وبأن قوله: لو سلط يفهم منه عرفاً جواز التسليط فيعلم من ذلك أنه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي كذا في حواشي المتوسط، وقوله: عليه هو أي أحد الأمرين ضمير هو تأكيد للمستتر في قوله: سلط، وإبرازه لمجرد التأكيد لا لصحة عطف قوله: أو مناسبه لمكان الفصل. (قوله: ما يناسبه بالترادف) كما في زيداً مررت به والترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى، وقوله: أو اللزوم؛ أي: أو ما يناسبه بطريق اللزوم كما في زيداً حبست عليه، وقوله: أي: لنصب أحد هذين الأمرين؛ أي: المعبر عنهما بقوله: هو أو مناسبه والنصب إما لفظاً كأمثلة المتن، أو محلاً كما في يزيد مررت به، ثم الظاهر أن قوله: كما هو الظاهر مربوط بقوله: لنصبه بالمفعولية، ويحتمل الرجوع إلى جميع ما ذكره في التعريف. (قوله: فبقيد الاشتغال الخ) شروع في بيان فوائد

(قال: عنه) متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ، أو لأن الاشتغال بمعنى الإعراض. (قوله: أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها: أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه؛ نحو: زيداً ضربت غلامه أو بالتبعية؛ نحو: زيداً ضربت عمرواً وغلامه، ومنها أن يكون المتعلق موصوفاً أو موصوفاً لعامل الضمير أو معطوفاً عليه موصول عامل الضمير، أو موصوفة؛ نحو: زيداً لقيت عمرواً والذي يضربه أو رجلاً

الحد، وذلك يستلزم أن كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية. (قوله: لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل في الضمير أو متعلقه وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فإن المراد من الشبه هنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد، إما على الموصوف أو على حرف الاستفهام أو النفي. (قوله: كالمثال المذكور في الشرح) أي: زيداً أنت ضاربه. (قوله: على أن يكون الخ) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه؛ فإنه لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد، فلا يعمل في عمرو ولا زيد بعد التسليط، بل يتمين الرفع ليحصل الاعتماد. (قوله: صفة لأحد الأمرين الخ) رد لما قيل: إن الصفة فعل بدليل أفراد الضمير؛ وذلك لأن شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه، وحاصل ما في الرضي: أن أفراد الضمير وتثنيته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصد أحدهما أهرد، وإن قصد كلاهما ثني؛ نحو: زيداً وعمرو جاءني، وقد دعوتهما وهما قصد المتكلم متعلق بأحدهما؛ إذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكأنه قيل: كل اسم بعده أحد من الأمرين مشتغل. (قوله: أو لكل من الأمرين) فإن لفظ الشبه لتوغل في الإبهام لا يتعرف بالإضافة فيجوز توصيفه بالنكرة، ومعنى الترديد إن نظر إلى وقوعهما

يضربه. (قال: لو سلط) التسليط: برکماشتن بر چیزی. (قال: أو مناسبة) ليس في أكثر النسخ، بل ليس في شيء من كتبه، وإنما ألحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الأخيرة، ويمكن أن يقال: يعني بتسليطه تسليطه بعينه، أو بلازمه فلا حاجة في دخولها إلى الإلحاق.

القيود المذكورة في الحد، قوله: وبقيد الفراغ الخ لا يخفى أنه يخرج بقيد نفس الفراغ عن العمل فيه بعد الاشتغال بمتعلقه: نحو: زيداً ضربت بسوطه؛ لأن ضربت ليس بفارغ عنه، بل عامل فيه، كما أنه عامل في متعلقه، وأما ما ذكره الشارح من خروج؛ نحو: زيداً ضربته فخرج بهذا القيد باعتبار قوله: بمجرد ذلك الاشتغال.

(قوله: ورفعناه إياه أيضاً مانع عن ذلك)؛ أي: عن عمل ضربته في زيد فلا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل ابتداء فيه، وقوله: وههنا صور الخ؛ أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلية في تعريف ما أضمر عامله، وقوله: ولا يتصور حينئذ؛ أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق لا يتصور إلا تقدير التسليط الخ؛ وذلك لفساد المعنى، وقوله: المناسب باللزوم؛ أي: لا بعينه ولا بمرادفه حتى يكون الأقسام لسته فاعرفه. (قوله: ولهذا أورد) أي: ولتصور صور ثلاث في اشتغال الفعل بالضمير وتصور صورة واحدة في اشتغاله بالمتعلق أورد المصنف أربعة أمثلة مع أن تكثير الأمثلة ليس من دأبه، وقوله: بأقسامه الثلاثة؛ أعني: التسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه، وقوله: والأحسن في ترتيبها

بعد الاسم فهو صفة لأحدهما، وإن نظر إليهما في أنفسهما فهو صفة لكل منهما. (قوله: على سبيل التنازع) اللغوي فيقدر لو أحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذف النعت جائز إذا دلت عليه القرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَزَقُونَهُ أَكُنْ أَنْ يُرْشِدَهُ﴾ فإن الخبر في أحدهما مقدر بقرينة الآخر، وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل، بل متبوعين، والعجب ممن قال: جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله خلاف مذهبه، وهو إعمال الأول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي، وإن شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة. (قوله: لتضمنين معنى الفراغ) هذا على تقدير أن تكون الباء في بضميره صلة الاشتغال، والثاني على تقدير كونها للسببية. (قوله: أو بالتبعية الخ) ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضي اكتفى بالمثالين أحدهما من عطف البيان؛ نحو: زيد ضربت عمراً أخاه، والثاني: من المعطوف بالواو، وفي شرح التسهيل للعلامة المصري: ملابس ضميره هو المضاف؛ نحو: زيداً ضربت غلامه، والمشتغل صفة أو صلة أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو عليه؛ نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت الذي يحبه، وزيداً ضربت رجلاً وأخاه، بخلاف البدل والمعطف بغير الواو، وفي التسهيل: لأن الواو ولمطلق الجمع فالاسمان والأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء، وثم ولو قلت: زيداً ضربت عمراً أخاه جاءت المسئلة إن قدرت التابع بياناً أو بدلاً، وبنيت على أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، وإن جعلته بدلاً وبنيت على أن عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثلاً لثبوت المسئلة. (قوله: أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً بعامل الضمير) لم يورد لهذين القسمين مثلاً؛ لأن المثالين الآتين مثالان لهما بعد إسقاط المعطوف عليه. (قوله: أو رجلاً يضربه) عطف على الذي يضربه فيدخل عليه الواو. (قوله: بل ليس في شيء من كتبه) أي: في شيء من كتب المصنف رحمه الله في هذا الفن. (قوله: ويمكن أن يقال الخ) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال: الحق أنه لا بد من هذه اللفظة، وإلا لخرج؛ نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه.

بضميره أو متعلقه^(١) خرج نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ^(٢)) وبقيد^(٣) الفراغ^(٤) عن العمل فيه^(٥) بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو: (زَيْدٌ^(٦) ضَرَبْتُهُ^(٧)). فإن^(٨) المانع من عمل (ضَرَبْتُ) في (زَيْدٌ) ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن عمل
معنى الابتداء^(٩) فيه^(١٠) ورفع إِيَّاه أيضاً مانع^(١١) عن ذلك. وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في
نحو^(١٢): (زَيْدًا كُنْتُ^(١٣) إِيَّاهُ) وهنا صور أربع: إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه^(١٤)
بعينه^(١٥). والثانية: اشتغاله بالضمير^(١٦) مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف^(١٧). والثالثة: اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزم^(١٨). والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور
حينئذ^(١٩) إلا تقدير^(٢٠) تسليط الفعل المناسب^(٢١) باللزم^(٢٢)، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة^(٢٣)، ثلاثة منها
للمشتغل^(٢٤) بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق. والأحسن في ترتيبها حينئذ^(٢٥) تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى^(٢٦) وجهه «نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُه)» مثال^(٢٧) الفعل المشتغل^(٢٨) بالضمير مع تقدير
تسليطه^(٢٩) بعينه^(٣٠). «و (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)» مثال^(٣١) الفعل المشتغل^(٣٢) بالضمير^(٣٣) مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف، فإن^(٣٤) (مَرَرْتُ^(٣٥)) بعد تعديته بالباء مرادف^(٣٦) بـ (جَاوَزْتُ^(٣٧)). «و (زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)» مثال
الفعلِ الْمُشْتَغِلِ بِالْمُتَعَلِّقِ. «و (زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ)» مثال الفعل المشتغل بالضمير^(٣٨) مع تقدير تسليط ما^(٣٩)
يناسبه باللزم، فإن^(٤٠) حَبَسْتُ^(٤١) على^(٤٢) الشيء^(٤٣) يلزمه^(٤٤) ملابسته^(٤٥) للمحبوس^(٤٦) عليه.
«يُنْصَبُ» (زَيْدٌ^(٤٧)) في^(٤٨) هذه الأمثلة «بِفِعْلِ»^(٤٩) مُضْمَرٍ^(٥٠) يُفْسَرُهُ

(١) اسم. (٢) لأنه ليس من هذا الباب لأنه عامل ظاهر. (٣) متعلق بخرج الآتي. (٤) الإعراض. (٥) اسم. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) الفاء للتعليل. (٩) أي التجرد. (١٠) أي: في زيد. (١١) خبر إن. (١٢) فإن النصب في زيد ليس علم المفعولية. (١٣) تقديره كنت زيدا كنت إياه خبر لكن المفسر. (١٤) على الاسم. (١٥) نحو زيداً ضربته. (١٦) أي: بالعمل في ضميره. (١٧) نحو: زيداً مروت به ومراده جاوزت. (١٨) نحو: زيداً ضربت غلامه أمنت الآن الإهانة لازم بالضرب. (١٩) أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق. (٢٠) نائب فاعل يتصور. (٢١) صفة الفعل. (٢٢) وهو أمنت في المثال. متعلق لمناسب. (٢٣) يدل من أربعة. (٢٤) أي: للفعل المشتغل. (٢٥) أي: حين أورد المصنف أربعة أمثلة. (٢٦) الكاف للتعليل. (٢٧) خبر مبتدأ محذوف أي هذا آه. (٢٨) صفة الفعل. (٢٩) أي: الفعل. (٣٠) إن أمكن وهو أدل على المحذوف. (٣١) المثال تمثيل له. (٣٢) عن الضمير. (٣٣) أي: بسبب العمل في ضميره. (٣٤) علة لتطبيق. (٣٥) لفظ. (٣٦) خبر إن. (٣٧) أي: بلفظ جاوزت. (٣٨) باللزم وهو لا يست. (٣٩) أي: فعل وهو لا يست. (٤٠) علة لصحة تسليط ما يناسبه. (٤١) وهو التاء. (٤٢) زيد. (٤٣) خبر إن. (٤٤) أي: مخالطة. (٤٥) وهو زيد. (٤٦) نائبه. (٤٧) صفة زيد. (٤٨) متعلق بـ ينصب. (٤٩) أي: المحذوف.

مِثْلُ، زَيْدًا ضَرَبْتُه، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ،
وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَزَيْدًا حَبَسْتُ
عَلَيْهِ، يُنْصَبُ^(٣) بِفِعْلِ يُفْسَرُهُ

(١) فزيداً مفعول به لجاوزت المقدّر وجوباً.
(٢) فزيداً مفعول به لأمنت المقدّر وجوباً.
(٣) أي: مقدّر.

مبتدأ خبره قوله: تأخير؛ أي: الأحسن في ترتيب الأمثلة على
تقدير كون ثلاثة منها للمشتغل بالمتعلق تأخير المثال الثالث
عن الرابع كما لا يخفى وجهه، وهو خلوص أقسام المشتغل
بالضمير وسلامتها عن الفصل لما بينها بما ليس منها. (قوله:
مرادف بجاوزت) أي: كما أن المرور والمعدى بعلى يكون
بمعنى المحاذاة كما في قوله:

أَمُرُّ عَلَى الدَّيَّارِ دِيَّارٍ لَيْلَى

أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وقوله: وزيداً ضربت غلامه مثال المشتغل بالمتعلق مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزم، وهو أمنت؛ أي: أمنت زيداً ضربت
غلامه، ولا يقدر ضربت زيداً؛ لأنه لم يقع عليه ضرب، وقوله:
حَبَسْتُ عليه؛ أي: لأجله، ولك أن تقول: لا يست زيداً
بالحبس عليه. (قوله: يلزمه ملازمة المحبوس) بأن يكون رفيقاً
له أو جاسوساً أو غير ذلك. (قال المصنف: ينصب بفعل يفسره
الخ) أي: ينصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة بفعل مقدّر
الخ وهذه الجملة استئناف صرح به رداً على الكسائي والقراء
حيث جعلاه منصوباً بالفعل المذكور كما أسلفناه، وعلى من
جوز خشب قطعته بتقدير انقطع متمسكاً بقوله:

(قوله: وبقيد الفراغ عن العمل) إلى قوله: خرج، وخرج أيضاً اسم
بعده فعل أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله، وذلك بأن يكون اسم فعل أو
مصدراً أو صفة مشبهة أو مصدراً بماله صدر الكلام كان وأخواتها ولازم
الابتداء وما وأن من حروف النفي دون ثم ولن ولا، أو بأن يكون صلة، أو

(قوله: بأن يكون اسم فعل) نحو: زيد هاته، والمصدر؛ نحو: زيد
ضربي إياه، أو صفة مشبهة؛ نحو: زيد حسن وجهه، فإن هؤلاء الثلاثة
لضعفها لا تعمل فيما قبلها، فلا يجوز النصب فيما قبلها ويتمين الرفع،
وكذا الحال في أفعل التفضيل وفعل التمجيد. (قوله: أو مصدرأ بما
له صدر الكلام) كحرف الاستفهام؛ نحو: زيد أهل
ضربته وكم والعرض والتمني وحرف التعضيض وحرف

صفة أو مضافاً إليه، أو واقعاً بعد إلا، أو مؤكداً بنون التأكيد، أو مسنداً إلى ضمير متصل راجع إليه؛ نحو: زيد أظنه منطلقاً أو معطوفاً أو واقعاً بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها، أما إذا كانت زائدة أو غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْعَمَ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ١١، فإن التقدير إما يكن شيء فحدث بنعمة ربك، فجعل ما في حيز الجزاء شرطاً، وجعل جزء الجزاء وحققاً أن تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي، وهنا بحث وهو أن زيداً في زيداً ضربت غلامه يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعاً عن العمل فيه، بل فساد المعنى أيضاً مانع؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة؛ لأننا نقول: يدخل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ٥٧، اللهم إلا أن يعتبر صحة المعنى في التسليط فحينئذ يكون فيه قيد التسليط ضرورياً ولم يكن مأل هذا التقيد وسابقه واحداً كما قاله الشيخ الرضي. (قوله: بالترادف) فيه مساهلة؛ لأن الترادف إنما يكون في المفردات. (قوله: باللزم) ولو بواسطة كما إذا تواترت أسماء منصوبات بمفردات؛ نحو: زيد أخاه غلامه ضربته؛ أي: لا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه. (قوله: ولا يتصور حينئذ إلا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزم) وجوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه، فتقول في زيداً ضربت غلامه: أن التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدر والمعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر، وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيداً مررت بغلامه، وجوز أيضاً فيما عدا الصورة الأولى تقدير فعل الملازمة. (قال: ينصب بفعل يفسره ما بعده) لا بالمضمر كما ذهب إليه بعضهم، لا يخفى أن ما عدا الصورة الأولى يجوز أن يعد ما بعد الاسم المحدود ناصباً بتكلف بأن يقال: أنها سادة مسد أفعال صالحة لأن ينصبها، وفي قولها: أعني: جاوزت وأهنت ولا بست، وأما الصورة الأولى ففيها إشكال؛ إذ لا يجوز تعلق فعل طالب للمفعول واحد

الشرط؛ نحو: زيد إن ضربته يضربك والأسماء المتضمنة معنى الاستفهام؛ نحو: هند من يضربها أضربه كذا في الرضي. (قوله: كان وأخواتها الخ) نحو: زيد إنك ضربته ولام الابتداء؛ نحو: زيد لعمرى يضربه، وإما أن المفتوحة وإن لم يجب تصدراً، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً. (قوله: دون ثم وإن ولن ولا) أما لم فلام متزاجه بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صار كجزئه، وأما لن؛ فلكونها نقيض سوف التي يتخطاها العامل؛ نحو: زيداً سوف أضرب، وأما لا؛ فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله؛ نحو: كنت بلا مال. (قوله: أو بأن يكون صلة) نحو: أيهم أضربه حر، والصفة؛ نحو: رجل لقيته حاضر، فإنه يعمين الرفع فيهما؛ لأن الصلة والصفة لا تعملان في الموصول والموصوف؛ لأن الصلة والصفة تقمان مع الموصول والموصوف في تقدير المفرد، فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاماً فالرفع واجب. (قوله: أو مضافاً إليه) فإن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله؛ نحو: زيد حين تضربه يموت. (قوله: أو واقعاً بعد إلا) نحو: ما رجل إلا أعطيته؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها. (قوله: أو مؤكداً بنون التأكيد) نحو: زيد اضربه أو لا تضربه؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله. (قوله: نحو: زيد أظنه منطلقاً) بمعنى ظن نفسه، فلا يجوز نصب زيد؛ لأنهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته إلى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة، وأما نحو: ضرب زيداً سيده وما ضرب زيداً إلا عمرو فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل، بل للضمير المضاف إليه ولأجل إلا. وأما إذا كان كل واحد منهما ضميراً منفصلاً فيجوز أن يقول: هي الفاعل زيداً لم يضرب إلا هو وفي المفعول إياه ضرب زيد؛ لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضي. (قوله: أو معطوفاً) أي: واقعاً بعد حرف العطف أي حرف كان؛ فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من تنمة ما قبلها، فلو وقع معمولها قبلها انمكس الأمر. (قوله: إما إذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿سَيَحْجُجْ﴾، فإن سيج عامل في إذا على المذهب الصحيح؛ لأن الفاء زائدة فوجودها كعدمها. (قوله: فجعل ما في حيز الجزاء) أعني: ﴿يَنْعَمَ رَبِّكَ﴾ شرطاً؛ أي: واقعاً موقع الشرط. (قوله: وجعل جزء الجزاء الخ) أعني: حدث فوق الفاء بين أجزاء الجزاء، فلا تكون واقعة موقعها؛ إذ حقا أن تدخل على تمام الجزاء، فقوله: إذ حقا علة لمقدمة مطوية. (قوله: وهو أن زيداً الخ) لعل المراد بالفراغ عن الممل فيه أعم من العمل فيه لذات أوليائه على ما قال الكسائي والفراء؛ لأن الناصب لنظير الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح التسليط، وإما لغيره إن لم يصح التسليط. (قوله: كما قاله الرضي) إن قوله: لو سلب عليه لنصبه غير محتاج إليه؛ لأن معنى قوله: مشتغل عنه بضميره أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه، فلم يبق إلا النصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه؛ أي: لو سلب عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه انتهى، ولا يخفى أن الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات، وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو أنه لإخراج؛ نحو: زيداً كنت إياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية، وتفصيله أن المراد بقوله: ما أضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله: الثالث، فإن المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به لولم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيداً كنت إياه، مع أنه غير داخل في المحدود، فاندفع ما قيل: إن المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لإخراجه، وأما ما قيل: من أن المتبادر من كل اسم هو المفعول فخطب؛ لأن كلمة كل نص في عموم ما أضيف إليه، فلا يجوز تخصيصه بالمفعول. (قوله: لأن الترادف إنما يكون في المفردات) والعامل وإن كان مجرد الفعل أو شبهه، لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالسلط ليس الناصب بالترادف، بل المركب من الفعل والفاعل. (قوله: نحو: زيد أخاه غلامه ضربته)؛ فلا ن ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه؛ أعني: أخا زيد، وذلك يستلزم ملازمة زيد والتعلق به من حيث إنه ضرب. (قوله: كما ذهب إليه بعضهم) وهو الكسائي والفراء فإنهما قالوا: ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى بالتسليط، وإما لغيره إن لم يصح، وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب. (قوله: لا يخفى الخ) يعني فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن أن يتكلف، ويقال: إن الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده أما في الصورة الأولى ففيه إشكال؛ لأنه يلزم أن يكون الفعل واحداً؛ إذ الضمير في المعنى هو الظاهر، ولو كان الضمير راجعاً إلى غير المنصوب المقدم لم يجز، وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه، فعلى هذا قوله: لا يجوز تعلق الخ ممنوع عندهما.

مَا^(١) بَعْدَهُ، أَي: ضَرَبْتُ^(٢)، يعني^(٣): الفعل المفسر^(٤) الناصب^(٥) لزيد في: زيدا ضربه (ضَرَبْتُ) المقدّر^(٦). فإن الأصل فيه^(٧) (ضَرَبْتُ^(٨) زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) أضمر (ضَرَبْتُ^(٩) الأول لوجود^(١٠) مفسره، أعني: (ضَرَبْتُ) الثاني «و» على^(١١) هذا القياس^(١٢) «جَاوَزْتُ^(١٣)» فإنه مفسر بما^(١٤) يرادفه، أعني^(١٥): مررت به «وَأَهَنْتُ^(١٦)» فإنه مفسر بما^(١٧) يستلزمه أعني^(١٨): ضربت غلامه، فإن^(١٩) ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده. «وَلَا بَسْتُ» فإنه مفسر بما^(٢٠) يستلزمه أعني: حُشِيت عليه. ثم^(٢١) إن الاسم الواقع في مظان^(٢٢) الإضمار^(٢٣) على شريطة التفسير إما^(٢٤) المختار، أو الواجب فيه الرفع^(٢٥)، أو النصب، أو يستوى فيه الأمران. وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: «وَيُخْتَارُ^(٢٦)» في الاسم المذكور «الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ» أي: بكونه^(٢٧) مبتدأ، لأن^(٢٨) تجرده عن العوامل^(٢٩) اللفظية يصحح^(٣٠) رفعه بالابتداء ويرجح^(٣١) عِنْدَ^(٣٢) عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافَهُ^(٣٣)، أي: قرينة ترجح خلاف الرفع، يعني^(٣٤): النصب^(٣٥)، لأن^(٣٦) قرينتي الصحة فيهما متساويتان^(٣٧)، لأن^(٣٨) وجود ماله^(٣٩) صلاحية التفسير^(٤٠).

(١) فاعل يفسر. (٢) في زيداً ضربته. (٣) مصنف. (٤) صفة الفعل. (٥) صفة بعد صفة. (٦) صفة ضربت. (٧) أي: في زيداً ضربته. (٨) خبر إن. (٩) الناصب للاسم المذكور. (١٠) علة أضمر. (١١) الظرف خبر مقدم. (١٢) صفة هذا. (١٣) الذي جرى في زيداً ضربته. (١٤) زيداً. (١٥) أي: ما يرادفه. (١٦) زيداً. (١٧) في زيداً ضربت غلامه. (١٨) فعل. (١٩) أي: ما يستلزم الإهانة. (٢٠) علة لاستلزام الضرب الإهانة. (٢١) أي: فعل. (٢٢) بعد معرفة التعريف والأقسام. (٢٣) أي: أماكن. (٢٤) أي: إضمار الفعل. (٢٥) للتردد. (٢٦) خبر إن. (٢٧) فاعل لشبهي الفعل على سبيل التنازع. (٢٨) متعلق بأشار الآتي. (٢٩) أي: يجوز النصب بالمفعولية. (٣٠) مجهول مضارع. (٣١) أي: الاسم. (٣٢) المصدر بمعنى المفعول. (٣٣) علة يختار. (٣٤) أي: مكان تجرده. (٣٥) خبر إن. (٣٦) ظرف يختار. (٣٧) أي: خلاف الرفع. (٣٨) من اختلاف الرفع. (٣٩) لا الجر. (٤٠) علة التفسير. (٤١) خبر إن. (٤٢) على التساوي. (٤٣) فعل. (٤٤) بعد الاسم المذكور.

<p>لَا تَجْزِعِي^(١) إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكَهُ فَإِذَا مَلَكَتْ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي على رواية رفع منفس؛ أي: إن هلك^(٢) نفس أهلكته، والمنفس المال الكثير. (قوله: أي ضربت وجاوزت الخ) هذا التفسير عطف بيان لقوله: فعل يفسره، واعلم أنه لو أمكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدّر وإلا فإن أمكن تقدير مرادفه فهو المرام، وإلا فإن أمكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقديره، وإلا فيقدر الملابس التي تعم كل مقام (عصام)؛ يعني: أن معنى لا بست يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو متعلقه (رضي). وقوله: وأهنت أصله أهونت بوزن أكرمت، يقال: أهانه استخف به واستحققه، والاسم الهوان، ولا بست من الملابس؛ وهي التعلق والمناسبة، وقوله: في مظان الخ جمع مظنة بكسر الظاء بطريق الشذوذ لكونه من مضموم العين بمعنى محل الظن ومكانه. (قال المصنف: ويختار الرفع) أي: يختار في الاسم المنصوب المذكور الرفع مع جواز النصب، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء، وقد أنشد قول علقمة من الرمل: وفارساً^(٣) ما غادره ملحماً غَيْرَ زُمَيْلٍ^(٤) وَلَا نَكْسٍ وَكَلٍ</p>	<p>مَا^(١) بَعْدَهُ^(٢) أَي: ضَرَبْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَأَهَنْتُ، وَلَا بَسْتُ^(٣)، وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ^(٤) بِالْإِبْتِدَاءِ^(٥) عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافَهُ^(٦)، (١) فعل. (٢) أي: الاسم. (٣) أي: وعلى هذا القياس هو فإن الاسم مفسر بفعل يستلزمه أعني لبست عليه. (٤) أي: في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير. (٥) أي: بكونه مبتدأ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصح دفعه بالابتداء ويرجح عند أه. (٦) أي: عند عدم ترجيح خلاف الرفع يعني النصب. بمفعولين بالأصالة، فتعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، فإن كان الثاني بدلاً من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلاً من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة. (قوله: في مظان الإضمار) قال قدس سره في الحاشية: أي مواقع يظن في بادي النظر أنه من قبل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم (قوله: بأن يكون بدلاً الخ) لم يتعرض لكونه تأكيداً أو عطف بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي وعدم إفادة الضمير للمعنى بدون المرجع. (قوله: لزم تعلق الفعل الخ) لا يخفى أن تعلق معنى الفعل ليس إلا بالمرجع فقط، وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدماً على تعلقه بالمرجع ممنوع؛ لأن تقدمه بالذكر منصوباً يقتضي تعلق العامل به أولاً. ولما كان الضمير عبارة عنه تعلق ثانياً للتأكيد. (قوله: في زيداً مررت بغلامه) أي: جاوزت زيدا مررت بغلامه فيما عدا الصورة الأولى فإن المقدّر فيه بنفس الفعل. (قوله: تقدير فعل الملابس) ضرورة تحقق الملابس مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى. (قوله: في مواقع يظن الخ)</p>
---	---

قرينة^(١) مصححة^(٢) للنصب، فمتى^(٣) لم ترجح النصب قرينة^(٤) أخرى^(٥) يُرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو: (زَيْدٌ^(٦) صَرَبَتْهُ^(٧)). «أَوْ عِنْدَ^(٨) وَجُودِ القرينة المرجحة^(٩) من الجانبين^(١٠)، ولكن تكون القرينة المرجحة^(١١) للرفع «أَقْوَى مِنْهَا» أي: من القرينة المرجحة للنصب «كَأَمَّا^(١٢)»، الداخلة^(١٣) على ذلك الاسم^(١٤) «مَعَ غَيْرِ^(١٥) الطَّلَبِ» أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه^(١٦) طلباً^(١٧)، كالأمر والنهي، والدعاء نحو^(١٨): (لَقِيتُ الْقَوْمَ وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ) فالعطف^(١٩) على^(٢٠) الفعلية^(٢١) قرينة للنصب، وكلمة (أَمَّا)^(٢٢) قرينة^(٢٣) للرفع وهي^(٢٤)

- (١) خبر إن. (٢) صفة قرينة. (٣) مفرغ على العلة السابقة وهي لأن تجرده آه. (٤) فاعل ترجح. (٥) صفة قرينة. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) يختار الرفع. (٩) صفة القرينة. (١٠) أي: الرفع والنصب. (١١) صفة القرينة. (١٢) الكاف استقصائية. (١٣) صفة إما. (١٤) الواقع على مكان إضمار على شريطة التفسير. (١٥) لم يقل مع الجزء لئلا يتوهم منه خبر المبتدأ. (١٦) أي: من ذلك الاسم بضميره. (١٧) أي: فعلاً يكون فيه معنى الطلب. (١٨) تمثيل لعدم الطلب. (١٩) تقديره: أمّا أكرمت زيداً فأكرمته. (٢٠) الجملة. (٢١) وهي لقيت. (٢٢) تفصيلية. (٢٣) ترجح. (٢٤) قرينة الرفع.

أَوْ عِنْدَ وَجُودِ أَقْوَى^(١) مِنْهَا^(٢)، كَأَمَّا مَعَ^(٣) غَيْرِ الطَّلَبِ

- (١) مجرور بالفتحة تقديراً لكونه غير منصرف.
(٢) أي: من القرينة المرجحة للنصب. (٣) أي: كانتا مع غيره.

يكن منه في الواقع. (قال، ويختار الرفع) ابتداءً به لسلامته عن تكلف تقدير العامل. (قال، بالابتداء) ولئلا يتوهم أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل، وليشير إلى وجه اختيار الرفع. (قوله، أي، قرينة ترجح خلاف الرفع) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه، أو اختياره على الرفع أو مساواته له وقيداً لقرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته؛ ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره، نعم لو

فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه في مقابلة أنه لمثله كذا؛ أي: جدير بأن يقال فيه أنه كذا، والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور. (قوله؛ وإن لم يكن منه في الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع، ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على أن ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل أزيد ذهب به الخ قصدي، والظاهر أنه استطرادي لدفع توهم كونه مما يختار فيه النصب، ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع، فالأولى أن يقال: ثم إن الاسم الواقع فيما يحتمل الإضمار على شريطة التفسير إما المختار فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الأربع إشارة قوله: ابتداءً به وإن كان المناسب للباب أن يبتدئ بما يختار فيه النصب. (قوله؛ لسلامته) يعني: اعتبر الرجحان الذاتي دون المرضي. (قوله؛ رافعه فعل) مقدر مجهول. (قوله؛ وليشير إلى وجه الخ) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله؛ لأن تجرده عن الموامل اللفظية؛ أي: في بادئ الرأي لا تجرده مطلقاً؛ لأنه يوجب الرفع. (قوله؛ أراد بترجيحه تقوية الخ)؛ لأن اختيار الرفع موقوف على انتفاء القرينة بأقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر إلى قرينة صحة النصب لا بالنظر إلى قرينة الرفع. (قوله؛ لم يحتج الخ) فإن انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب الرفع، وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما، فقوله؛ أو عند وجود قرينة

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتْ عَنِّي يَبَلُوتَهَا﴾ بكسر التاء وهي قراءة شاذة. (قوله أي بكونه مبتدأ) احتراز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر؛ نحو: خشب قطعته كما مر، فإنه لا يجوز إلا عند الكوفيين مع أنهم أيضاً لا يرجحونه على النصب، وفي قوله: بالابتداء إشارة إلى جهة اختيار الرفع؛ وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه. (قوله؛ أي: قرينة ترجح خلاف الخ) أي: تقوي ذلك سواء كانت قرينة وجوب النصب أو اختياره على الرفع أو مساواته، فالمراد بالقرينة المرجحة ههنا هي القرينة المقوية الشاملة للقرينة الموجبة والمرجحة والمسوية؛ لأنه يختار الرفع فيما لم يوجد فيه مرجح النصب ولا موجب ولا مسوية بعد أن وجد مصححهما مثل: زيد ضربته. (قوله؛ لأن وجود ماله صلاحية التفسير الخ) فيه أن وجود ذلك عند عدم قرينة الخلاف على إطلاقه غير ظاهر لجواز أن يكون الرفع بالابتداء واجباً، بل تجرد الاسم المذكور عن عامل لفظي في هذه الصورة مطلقاً مم أيضاً إلا أن يراد صحة التجرد، ويراد بالقرينة المرجحة للخلاف أعم من الموجبة، وقوله؛ يعني النصب؛ أي: فالأوضح أن يقول: عند عدم قرينة النصب. (قوله؛ لسلامته عن الحذف) وبكونه عمدة، وبكون العامل محققاً لا مقدراً ويعارضه رجحان العامل اللفظي على المعنوي، والظاهر: أن الكاف في قوله: كأما الداخلة الخ استقصائية، لما أن الأقوى منحصر في أما هذه، وإذا هذه ولا ثالث لهما (عصام). (قوله؛ نحو: لقيت القوم، فأما زيد فأكرمته) فقوله: أكرمته قرينة مصححة للنصب، والتجرد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع، فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب، ووجود أما قرينة مرجحة للرفع أقوى منها، فيلزم من القريتين المرجحتين للنصب والرفع محذور؛ لأن قراءة النصب تستلزم وقوع غير المبتدأ بعد أما وهو قليل، وقراءة الرفع يستلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو كثير الوقوع في كلامهم فعارض الكثرة القلة، وكانت قرينة الرفع أقوى منها. (قوله؛ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية) قال الفاضل مصلح الدين الرومي: هذا متعلق بمفهوم

أقوى^(١) لأنها^(٢) لا يقع بعدها غالباً^(٣) إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع^(٤) في كلامهم مع أنها^(٥) تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً^(٦). وإنما قال^(٧): (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ) احترازاً عما إذا كانت^(٨) مع الطلب نحو^(٩): (أَمَّا زَيْدٌ فَأَضْرِبْهُ) فإن المختار حيث^(١٠) هو^(١١) النصب، فإن^(١٢) الرفع يقتضي وقوع الطلب^(١٣) خبراً، وهو^(١٤) لا يجوز إلا بتأويل^(١٥). ومثل (أَمَّا) مع^(١٦) غير الطلب (إِذَا) الواقع^(١٧) على الاسم المذكور (لِلْمُفَاجَأَةِ)^(١٨) في كونه^(١٩) من أقوى القرائن^(٢٠) مثل: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو) فإن المختار فيه^(٢١) الرفع^(٢٢) فإن^(٢٣) (إِذَا الْمُفَاجَأَةُ) لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً^(٢٤)، وما وقع في بحث الظروف من^(٢٥) أن (إِذَا الْمُفَاجَأَةُ) يلزم بعدها^(٢٦) الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية^(٢٧) غلبة وقوعها بعدها فلا^(٢٨) تناقض^(٢٩). «وَيُخْتَارُ النَّصْبُ» في الاسم المذكور «بِالْعَطْفِ»^(٣١) أي: بسبب^(٣٢) عطف جملة هو فيها «عَلَى»^(٣٣) جُمْلَةً فَعِلِيَّةً^(٣٤)، متقدمة

(١) من قرينة النصب. (٢) حلة أقوى. (٣) حال وقوع الاسم بعد أما واجب وأما وقوعه مبتدأ فغالب. (٤) وبالعكس إذا أريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت. (٥) أي: مع كونها مرجحة للرفع. (٦) أي: كما كانت مرجحة للرفع. (٧) في الاسم المذكور. (٨) أي: كلمة أما. (٩) لقيت القوم. (١٠) أي: حين إذا كان كلمة أما مع الطلب. (١١) مع الطلب. (١٢) حلة النصب. (١٣) أي: الجملة الطلية. (١٤) أي: وقوع الجملة الطلية خبر. (١٥) الستة لما بينهما من المناقضة. (١٦) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها. (١٧) أي: الداخل. (١٨) صفة إذا. (١٩) سيجيء في بحث الظروف. (٢٠) أي: القريتين ولو قال وكذلك لكان أولى. (٢١) أي: في الاسم المذكور بعد إذا. (٢٢) خبر إن. (٢٣) حلة لخيار رتبة الرفع. (٢٤) ولا يقع بعدها الفعل ظاهراً أو مقدراً. (٢٥) بيان لما. (٢٦) فيجب بعدها المبتدأ. (٢٧) أي: الجملة. (٢٨) بين الغالب وللزوم. (٢٩) إذا كان المراد بلزوم الاسمية فلا آه. (٣٠) الثاني من الخمسة. (٣١) ولو ولكن وبيل. (٣٢) من عسنت المطف كما بين في المعاني. (٣٣) متعلق بالمعطف. (٣٤) صفة الجملة.

وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ^(١) وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ^(٢) عَلَى جُمْلَةٍ فَعِلِيَّةٍ

(١) كاتناً للمفاجأة أي مثل أما مع غير الطلب إذا الواقع على الاسم المذكور في كونه أقوى القرائن.
(٢) أي: بسبب عطف جملة هو أي الاسم فيها. ب - ولو ولكن وبيل لا.

جعلت ضمير قوله: عند عدم قرينة خلافه راجعاً إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا التقيد وفيه بعد. (قوله: بسلامته عن الحذف) يعني: الذي يخالف الأصل، إن قلت: على تقدير الرفع أيضاً يلزم خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خبراً أهون

أقوى منها؛ أي: من قرينة خلاف اختيار الرفع؛ أي: في صورة مساواة قرينتي الرفع والنصب فتدبر فإنه مما زل فيه الأقدام. (قوله: وفيه بعد) لفظاً ومعنى لقرب الرفع وانسحاق الذهن إليه. (قوله: يعني الذي يخالف الأصل) قيد بذلك فإن السلامة عن الحذف الذي لا يخالف الأصل بأكثر استعماله لا يوجب الرجحان فإن إتيان الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة. (قوله: هب أنه كذلك الخ) في الرضي ذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أن الأصل في الخبر الأفراد ولما منع أن يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك وأجاب عنه، ومن هذا يعلم أنه ليس مذهب الجمهور، ويؤيده عبارة اللباب، والخبر قد يكون مفرداً خالياً عن ضمير المبتدأ أو متضمناً له ويكون إحدى الجملة الأربع، لكن ذكر في المعنى في بحث المجاب بها القسم الاتفاق على أن أصل الخبر الأفراد، ولعل في قوله: هب الإشارة إلى اختلاف فيه. (قوله: وفيه أنه يلزم الخ) يمكن أن يقال: وقوع الخبر جملة خلاف الأصل من حيث الاستعمال، فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين، ولعل هذا الاختلاف لسببويه. (قوله: قال معها كما تقدم. (قوله: ولا يعارضه الخ) أي: لا

قوله: لا يقع بعدها إلا المبتدأ غالباً، وهو وقوع غير المبتدأ بعد أما قليلاً فيكون تقدير الكلام ما يقع بعد أما إلا المبتدأ غالباً، ويقع بعدها غير المبتدأ قليلاً، فيكون دلالتها على مرفوعة الاسم الواقع بعدها أقوى؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً فكان قائلاً قال كما أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، كذلك عطف غير الفعلية على الفعلية قليل، فيكون القريتان متساويتين لتساوي ضديهما في القلة، فأجاب الشارح بقوله: بخلاف عطف الاسمية الخ؛ يعني: أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، ووقوع عطف غير الفعلية ليس بقليل إلا بالنسبة إلى وقوع الفعلية بعد الفعلية؛ فإنه لا شك في أكثرية فافتراقا، والأظهر أن يقال: بخلاف المعطف على الفعلية، فإن وقوع الفعلية بعد الفعلية ليس كوقوع المبتدأ بعد أما؛ لأن وقوع الاسمية بعد الفعلية كثير بالنسبة إلى وقوع غير المبتدأ بعد أما انتهى ملخصاً. (قوله: لأنها لا يقع بعدها الخ) فيه أن كثرة الوقوع عدم غالبية الخلاف فالظاهر أن يقال في أما لأن وقوع غير المبتدأ بعدها نادر بخلاف عطف الاسمية أو يقال هنا فإن خلافه ليس غالباً عليه، وفيه ما فيه ولذا علل العصام في شرحه بقوله: لأن أما لكونه نائباً عن مهما، وهو اسم التزم بعده اسم لثلا يخلو مقام أصله عن اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده أظهر. (قوله: لا يجوز إلا بتأويل) أي: بتأويل مقول ونحوه؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب كذا قيل وفيه ما فيه، والظاهر أنه لا مانع من وقوع الإنشاء خبراً؛ لأن خبر المبتدأ ما أسند إلى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب، بل الاحتمال إنما هو في الجملة الخبرية التي هي في مقابلة الجملة الإنشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ،

«لِلتَّنَاسُبِ»^(١) أي: لرعاية التناسب^(٢) بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في^(٣) كونهما^(٤) فعليتين نحو: (حَرَجْتُ زَيْدًا^(٥) لَقَيْتُهُ^(٦) وَبَعْدَ^(٧) حَرْفِ النَّفْيِ^(٨) يعني: (مَا وَلَا^(٩) وَإِنْ^(١٠)) وليس^(١١) (لَمْ^(١٢) وَلَئِنْ^(١٣)) من هذه^(١٤) الجملة^(١٥) إذ هي عاملة في المضارع، ولا^(١٦) يقدر^(١٧) معمولها لضعفها في العمل نحو: (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ^(١٨) وَ لَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وَلَا عَمْرًا^(١٩) وَ (إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ^(٢٠) إِلَّا^(٢١) تَأْدِيًّا^(٢٢)). «و» بعد «حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ»^(٢٣)

(١) حلة مختار. (٢) المناسبة. (٣) متعلق بالتناسب. (٤) جملتين. (٥) تقديره: خرجت فلقيت زيدا لقيته. (٦) مختار النصب أيضاً. (٧) نحو: لا زيدا تضربه. (٨) نحو: (إِنْ أَتَيْتَ إِلَّا بِشَرٍّ). (٩) أي: اللفظ. (١٠) اسم ليس. (١١) خبر ليس. (١٢) أي: من باب الإضمار على شريطة. (١٣) أي: لا يجب التقدير. (١٤) وجوباً وجوازاً. (١٥) لـ قيد لا لا لأن كون أن للنفي لا يعلم إلا بيلا. ب. الاستثناء مصروف إلى الثلاثة حذف من الأولين لتلازم التكرار. (١٦) وهي الهمزة.

لِلتَّنَاسُبِ وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ

من حذفها لما فيه من حذف المسند والمُسند إليه، وفيه أنه يلزم حينئذ خروج مثل: زيدا ضربته عن هذه الضابطة والدرجاء في الضابطة التي تليها. (قال، كما) قال الشيخ الرضي: قرينة الرفع التي تجامع قرينة لم يكن من هذا الباب، لامتناع التسلط على الاسم. (قوله، فإن الرفع يقتضي) أو أن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف، لكثرة وقوعه في كلامهم. (قوله، فالمراد بلزوم الاسمية) أو المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا. (قوله، بسبب عطف جملة) ولو ولكن ويل. (قال، على جملة فعلية) حقيقة أو حكماً؛ نحو: مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها، فإن اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه، واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجيبية؛ نحو: أحسن بزيد

يعارض اختصاص الطلب السلامة عن الحذف في الرفع لكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغير الإعراب. (قوله، لورود النصب ههنا) في الرضي عدم سماع النصب بعدها فالأصل منعه بناء على إجماعهم على أنه لا يجر بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر، وفي المفتي قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً، وقيل: يتمتع مطلقاً وهو الظاهر؛ لأن إذا المفاجأة لا يليها إلا الجملة الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: خرجت فإذا زيد قد يضربه عمرو ويتمتع بدون قد، ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية، وإذا قرنت بقدر حصل الفرق؛ إذ لا تقتزن الشرطية بها. (قوله، وتجرده عن العروض)؛ إذ لا يتعجب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه، ولذا قيل: لا يبنى فعل التعجب إلا من فعل مضموم العين في أصل الوضع والمنقول إليه ليدل بذلك على أن التعجب منه كالفريضة. (قوله، اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف؛ أي: واو الجملة الثانية وإلا فالظاهر ممتزعة لا معطوفة. (قوله، وإلا لزم عطف الخ) وهذا لا يجوز فيما لا محل له من الإعراب عند البيانين مطلقاً وعند الأكثرين من النحويين، وأجازه الصفار وجماعة، ونقله أبو حيان عن سيبويه، وقال صاحب المفتي: إنه غلط عليه، ولذا قال:

فالغلط إنما نشأ من اشتراك لفظ الخبر كيف لا، وقد وقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتَ لَا مَرَجًا بِيَوْمِ الْقِتَالِ﴾ «أَنْ لَّيْ هَذَا»، وتقدير مقول في الجميع تكلف وتعسف. (قوله: ومثل أما مع غير الطلب إذا) قد أنكر الرضي جواز النصب بعد إذا لحكمهم في بحث الظروف بلزوم المبتدأ بعده فقول الشارح: وما وقع في بحث الظروف الخ، جواب عن ذلك. (قوله: يلزم بعدها الاسمية) أي: فحينئذ يلزم أن يكون الرفع بعدها واجباً لا مختاراً، وقوله: فلا تناقض؛ أي: بين اختيار الرفع ههنا وبين قولهم: هناك بلزوم الاسمية بعدها. (قوله: قرينة للنصب) مرجحة له رعاية للتناسب بين المعطوفين، وقوله: وهي أقوى؛ أي: من رعاية التناسب التي هي قرينة النصب. (قوله: أما زيدا فاضربه) أو فلا تضربه أو فغفره الله تعالى، قيل: لا يخفى أن الشرط محذوف في أما عوض عنه زيد على تقدير الرفع أيضاً، فالمراد إما السلامة عن الحذف بالنسبة إلى صورة النصب، أو السلامة عن الحذف بلا عوض بناء على أن الحذف مع عوض كلا حذف فافهم. (قوله: فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب الخ) هذا الدليل يقتضي أن يكون المختار في إما مع مطلق الإنشاء هو النصب طلبياً أو غيره كفعل التعجب؛ نحو: لقيت القوم فأما زيد فما أحسنه فتدبر (فتح الله)، وقوله: أي: بسبب عطف الجملة هذا أضعف قرائن النصب، وما يليه أقوى منه. (قوله: على جملة فعلية) وقيد سيبويه الفعلية بغير التعجيبة ليخرج؛ نحو: أحسن بزيد وعمرو يضربه؛ لأنها لجمود فعلها كالأسمية، ورده الرضي بأن الظاهر من الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة؛ أي: لأنه لا يصح عطف الخبر على الإنشاء، وذلك مناقشة في المثال فنجعل المثال أحسن بزيد والله أحسنه، ثم إن من قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه، فيختار النصب؛ لثلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالاً بدون الواو؛ نحو: جاءني زيد عمرو قد ضربه، وقوله: أو ما هو بمنزلة الفعل؛ نحو: زيد ضارب عمراً وبكراً يضربه (عصام). (قوله: للتناسب) مفعول له تحصيلي ولم يحذف اللام؛ لعدم الاتحاد في الفاعل وفي تفسيره بقوله: أي: لرعاية الخ، إشارة إلى أن التناسب بين المعطوفين أمر حسن ينبغي رعايته. (قال المصنف: وبعد حرف النفي) يعني: ويختار النصب إذا وقع الاسم المذكور بعد أداة يغلب أن يليها

نحو: (أَزِيداً ضَرَبْتُهُ؟) وإنما قال ^(١): (حَرَفَ الاستِفْهَامَ) لأنه ^(٢) يختار الرفع ^(٣) في اسم ^(٤) الاستِفْهَام ^(٥) مثل (مَنْ أَكْرَمْتُهُ؟) ولم يقل ^(٦) همزة الاستِفْهَام، ليشمل ^(٧) مثل: (هَلْ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ؟) فإنه يجوز ^(٨) وإن استقبله النحاة لاقتضاء (هَلْ) لفظ الفعل ^(٩)، لأنه ^(١٠) بمعنى (قَدْ ^(١١)) في الأصل ^(١٢)، فلا يكفي فيه تقدير الفعل ^(١٣). (و) بعد ^(١٤) «إِذَا الشَّرْطِيَّةُ» ^(١٥)، الدالة على المجازاة ^(١٦) في الزمان، نحو: (إِذَا عَبْدُ اللَّهِ تَلَقَّا ^(١٧) فَأَكْرَمَهُ ^(١٨)) (و) ^(١٩) بعد «حَيْثُ» ^(٢٠)، الدالة ^(٢١) على المجازاة في المكان، نحو: (حَيْثُ ^(٢٢) زَيْدٌ تَجَدُّ فَأَكْرَمَهُ ^(٢٣)).

(١) مصنف. (٢) شأن. علة لمقدر لم يقل. (٣) بالابتداء. (٤) الواقع بعد هل. (٥) إذا كان هو الاسم المحدود. (٦) المصنف. (٧) علة لم يقل. الاسم الواقع بعد هل. (٨) أي: جواز اختيار يا هل زيداً ضربته. (٩) أي: الفعل الملفوظ. (١٠) هل. (١١) التحقيقية لقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْكَافِرِ نَارُ اللَّهِ﴾ أي: قد أتى. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) بل يشترط أن يكون لفظاً. (١٤) ويختار النصب بعده. (١٥) صفة إذا. النسوية. (١٦) أي: الشرط والجزاء. (١٧) من لقي تقديره: إذا تلقى عبد الله تلقاء فأكرمه. (١٨) من الأفعال. (١٩) يختار النصب. (٢٠) عطف على إذا. (٢١) صفة حيث. (٢٢) لأنه حيث هنا للشرط فيطلب فعلاً. (٢٣) حيث تجد زيداً تجد فأكرمه.

وَإِذَا الشَّرْطِيَّةُ وَحَيْثُ ^(١)

(١) أي: وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو: حيث زيد تجده فأكرمه.

وعصرو يضريه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقاً بالأسماء والظاهر، أن الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة، وإلا لزم عطف الخبرية على الإنشائية. (قوله: ولا يقدر معمولها) في عدم تقدير معمول لما بحث. (قوله: لأنه يختار الرفع في اسم الاستِفْهَام) إذا كان هو الاسم المحدود أما إذا كان الاسم المحدود بعده نحو: متى زيداً ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي، فلو قال: أو بعد كلمة الاستِفْهَام لكان أشمل، نعم لو قال:

المضارع بخلاف ما ولا؛ فإنهما غير عاملتين، وإلا وإن كانت عاملة إلا أنها لقوتها في العمل لجزمها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها. (قوله: في عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجيء في مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم أنه يجوز حذف المنفي بلما في الاختيار دون لم، والجواب: أنه فرق بين حذف المممول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفي، وهو الجملة فجواز الثاني لا يستلزم جواز الأول. (قوله: كان حكمه حكم هل) في أن الرفع والنصب في ذلك الاسم قبيحان؛ لأن النصب أحسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديراً بخلاف الرفع كل ذلك؛ لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن وأصل همزة الاستِفْهَام دخولها على الفعل سريعاً كذا في الرضي، وقال المصنف رحمه الله في شرح المفصل: وليس هل زيداً ضربته مثل أزيداً ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضاءها لفظ الفعل، فلذلك كان شاذاً بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالتنصب في جميع أدوات الاستِفْهَام مختار بالنسبة إلى الرفع عند المصنف رحمه الله، إلا أنه في الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح، ولذا أطلق مهنا وفي شرح المفصل الاستِفْهَام ولم يقيد بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الأخفش كما صرح به في شرح التسهيل للفاضل المصري، وهذا معنى قول المحشي رحمه الله: فلو قال: أو بعد كلمة الاستِفْهَام لكان أشمل لشمول ما وقع بعد الأسماء المتضمنة الاستِفْهَام أيضاً. فاندفع ما قيل: إن بعد الاستِفْهَام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع في التسهيل والألفية، فقوله: لكان أشمل ليس على ما ينبغي فإن ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح

الفعل كحرف النفي والاستِفْهَام الخ، وقوله: من هذه الجملة بمعناها اللغوي؛ أي: من جملة حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها. (قوله: ولا يقدر معمولها) أي: معمول هذه الثلاثة وجوباً فلا يقال: لم زيد يضربه، ولا لن بكرأ يقتله، لكن في منع حذف فعل لما نظر لما في المنفي: أن منفي لما جائز الحذف؛ نحو: شارفت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها فافهم، وقوله: لضعفها في العمل أو لأنه لا يقدر فيها بالاستقراء. (قوله: ولا زيداً ضربته ولا عمراً) وإنما قال: ولا عمراً؛ لأن لا في الأصل لنفي الجنس، فيقتضي أن يدخل على النكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبراً لما فات مما اقتضاه نحو: ﴿فَلَا سَكَنَ وَلَا سَكَلٌ﴾، ومن أمثلة لا قول الشاعر:

فَلَا حَسَباً فَحَسَرْتُ بِهِ لَيْتِي

ولا جَدّاً إذا أزدَحَمَ الجُدودُ وقوله: إلا تأديباً استثناء مصروف للمثال الأخير؛ لأنه قرينة كون أن للنفي، وقيل: مصروف للكل. (قوله: وبعد حرف الاستِفْهَام) أشار بتقدير بعد إلى أنه معطوف على مدخول بعد دون قوله: بالعطف، وأراد بكونه بعدهما أن يكون عقبهما بلا فصل بالظرف ^(١)، فيختار في اليوم زيداً ضربته النصب (عصام)، واحترز بالحرف عن اسم الاستِفْهَام؛ فإنه لا يجوز متى زيد ضربته، بل يجب متى ضربت زيداً ولم يقل: وفي الاستِفْهَام؛ لأنه يختار الرفع في أيهم ضربته، ويجب في زيد أضرته. (قوله: وإنما قال: حرف الاستِفْهَام) أي: ولم يقل في الاستِفْهَام؛ ليشمل الاسم والحرف؛ لأنه يختار الخ، وقال الجزائري: إنما قال: وحرف الاستِفْهَام وعطفه على حرف النفي، فكان المعنى ويختار النصب بعد حرف الاستِفْهَام ولم يقل: ولا بالاستِفْهَام عطفاً على قوله: بالعطف، فيكون المعنى ويختار النصب بسبب الاستِفْهَام أعم من أن يكون الاسم المشتغل عنه معنى الاستِفْهَام، أو وقع بعد الاستِفْهَام؛ لأنه يختار الرفع في الشق الأول مثل: من أكرمه رعاية لمقتضى التصدير، فافهم فيما حررناه انهدم بنيان ما أفاده

(١) الظاهر بغير الظرف؛ إذ الفصل بالظرف كلا فصل.

عصام (نعمه). (قوله: فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة) أي: يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من قبيل الإضمار وإن عده بعض النحاة قبيحاً، ووجه القبح: أن هل في الأصل بمعنى لفظة قد، فإذا قلت: هل زيد قائم؟ فأصله أهل زيد قائم؟ فهل بمعنى قد وأداة الاستفهام فحذفت الهمزة لكثرة الاستفهام، وقد جاء إثبات الهمزة كما في قوله:

سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْثُوعٌ بِسَدَّتِنَا

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ
ثم تطفلت هل على الهمزة في الاستفهام فصارت أداته، فإذا لم تر فعلاً في حيزها؛ نحو: هل زيد قائم غفلت عن طلبه فجاز بلا قبح، وإذا وجدته في حيزها كما في باب الإضمار حنت إلى ألفها وطلبت الاقتران معه؛ لأن أصلها؛ أعني: قد واجبة الدخول عليه فكان تقديره قبيحاً (نعمه)، قوله: لأنه بمعنى قد في الأصل؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْآدَمِيِّ﴾؛ أي: قد أتى قاله ابن عباس رضي الله عنه. (قال المصنف: وبعد إذا) فإن الأكثر بعدها عند سيبويه والأخفش الفعل إما ظاهراً؛ نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، أو مقدراً؛ نحو: ﴿إِذَا التَّيْمَةُ أُنْشِئَتْ﴾. وقيد بالشرطية احترازاً عن إذا المفاجأة والنسبة من قبيل نسبة الدال إلى المدلول. (قوله: الدالة على المجازاة الخ) لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل، ولم يجب النصب كما ذهب إليه المبرد خطأ لمربته، ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها. (قال المصنف: وبعد حيث) أي الشرطية لا المكانية ولا حيثما فلا يختار النصب في اجلس حيث زيداً ضربته. (قال المصنف: وفيما قبل الأمر) يشير إلى أن الأظهر للمصنف أن يقول: وقبل الأمر والنهي، وقال

مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره. (قوله: فلا يكفي فيه تقدير الفعل) مع جواز التلطف به والسز في ذلك على ما ذكره أن هل طالبة للفعل فإذا لم تجد فعلاً تسلت عنه كما في هل زيد خارج، وإذا وجدت فعلاً تذكرت الصحبة القديمة، فلا يرضى إلا بأن تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج. (قال: وإذا الشرطية) كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافاً للكوفيين؛ فإنهم ذهبوا إلى أن حكمها حكم إذ في وقوع الجملتين بعدها، وخلافاً للمبرد؛ فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية. (قوله: الدالة على المجازاة) لكنها قاصرة عن إفادتها؛ إذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول. (قال: وحيث) دون حيثما فإن حكمها حكم متى. (قال: إذ هي مواقع الفعل) فيه أنه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، ويمكن أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك.

التسهيل، وبهذا اندفع التدافع بين عبارتي الرضي حيث قال ههنا: إن نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة أحسن القبيحين والرفع أقبحهما، وفي بحث كلمات المجازاة أنه لا يجوز وقوع الاسم بعدما عدا الهمزة إذا كان بعد ذلك الاسم فعل؛ نحو: متى زيداً تلقاه وهل زيداً ضربته إلا اضطراراً فتدبر، ولا يلتفت إلى ما قيل: القول بقبح هل زيد عرف إنما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه، فهل زيداً ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته، وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيداً ضربته، بل يحسن فلا وجه مع القول بتجوز هل زيداً ضربته للحكم باستقباح هل زيد ضربته فإنه فاسد، أما أولاً: فلأن صاحب المفتاح لم يقل يقبح هل زيد عرف، بل يقبح هل رجل عرف، واعترض عليه صاحب التلخيص بأنه يلزمه أن لا يقبح هل زيد عرف، وأما ثانياً: فلما عرفت من القول بجوازه من الأخفش، وكذا في الكسائي كما في شرح التسهيل، وأما ثالثاً: فلأنك قد عرفت أن الرفع والنصب كلاهما قبيحان، إلا أن النصب أحسن القبيحين فهما

مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه إلا أن أحدهما أقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظاً وتقديراً، فقلوه: فلا وجه مع القول الخ لا وجه له. (قوله: نعم لو قال الخ) يعني: أن ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لا فائدة لفظ حرف حتى لو قال: بعد الاستفهام خرج من أكرمته، ويمكن أن يوجه كلام الشارح رحمه الله بأنه لو قال: بعد الاستفهام لتوهم دخول من أكرمته؛ لأنه بعد الاستفهام تقدير إذا الأصل أزيداً أكرمته أم عمراً إلى غير ذلك، فلو أدخل لفظ حرف لكان نصاً فيه؛ لأن المناسبات للخروج بعث اندفع التوهم المذكور، ثم إن الشارح رحمه الله إنما تمسك بالمثال المستقبح، ولم يقل: ليشمل هل زيداً أنت ضاربه؛ لأنه المناسب لقول المصنف رحمه الله: إذ هي مواقع الفعل على أن كون المختار فيه النصب ممنوع؛ لأن وقوع الجملة الاسمية بعد هل إذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح، وإن علل بأن الاستفهام أليق بالفعل ففيه أنه لو قدر الفعل ضرب يلزم أن يكون فاعل الفائب ضمير المخاطب، وإن قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب. (قوله: إن هل طالبة) لكونها في الأصل بمعنى قد فحذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب. (قوله: إن الرضي أن كل متطفل على شيء الخ. (قوله: فلهذا قبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكي من أن قبح هل زيداً ضربته؛ لأن هل لطلب التصديق والتقديم لإفادته التخصيص يدل على أن الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول؛ لأن ذلك غير جار في هل زيد خرج لعدم إفادته الفعلية التخصيص عند السكاكي. (قوله: كما ذهب إليه الخ) وإنما اختاراً بعدها الفعلية؛ لأن الشرطية بالفعل أولى ولم يوجبها الفعل بعدها؛ لأنها ليست عريضة في الشرط كان ولو. (قوله: في وقوع الجملتين) إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون خبرها فعلاً إلا في الشاذ. (قوله: في لزوم دخولها الخ) فيجب بعدها النصب عنده. (قوله: إذ ليس الخ) ولكثرة دخولها على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقاً؛ نحو: اجلس حيث زيد جالس فإن حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط، قال الشارح رحمه الله: وفيما قبل الأمر والنهي بيان لحاصل المعنى: يعني: أن قوله: وفي الأمر والنهي عطف على قوله: بعد حرف النفي فهو ظرف مستقر كالمعطوف عليه كأنه قيل: كائناً ذلك الاسم بعد حرف النفي وكائناً في الأمر والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق؛ أي: كائناً فيما قبل الأمر والنهي وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله فإن الجمهور لم يجزوا الأول ولا الثاني، وقيل: الأولى تقدير قبل فقط عطفاً على بعد، وفيه أنه يلزم دخول في على قبل والغايات

«وَفِي» ما قبل «الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ» يعني: موضع وقوع الاسم المذكور^(١) قبل^(٢) الأمر والنهي، مثل: (زَيْدًا أَضْرِبْهُ) و (زَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ). وإنما اختير^(٣) في هذه المواضع^(٤). أي: فيما بعد حرف الاستفهام والنهي^(٥) وإذا^(٦) الشرطية وحيث^(٧)، وما قبل الأمر والنهي^(٨). النصب^(٩) في الاسم المذكور «إِذْ»^(١٠) هي: أي: هذه^(١١) المواضع «مَوَاقِعُ الْفِعْلِ» أي: ^(١٢) مواضع وقوع^(١٣) الفعل فيها^(١٤) أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا، وإلا فلا. «وَوَجَدَ»^(١٥) كذلك يُختار النصب في الاسم المذكور «عِنْدَ»^(١٦) خَوْفٍ^(١٧) لَيْسَ الْمُفْسِّرِ أي: ^(١٨) التباس ما^(١٩) هو مفسر في حال النصب،

(١) أي: ما أضر على عامله. (٢) ظرف الوقوع. (٣) أي: وإنما جعل لختار. (٤) الستة. (٥) بعد. (٦) بعد. (٧) بعد. (٨) بعد. (٩) نائب فاعل اختير. (١٠) علة اختيار. للظرف في الأصل واستعمل هنا. (١١) أي: الستة. (١٢) تفسير للواقع. (١٣) الجملة صفة مواضع. (١٤) أي: في هذه المواضع الستة. (١٥) عطف على قوله في الأمر. (١٦) ظرف يختار. (١٧) مضاف إلى المفعول. (١٨) أي: وقت خوفك. (١٩) فعل.

وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذْ^(١) هِيَ مَوَاقِعُ الْفِعْلِ وَجَدَ^(٢) خَوْفٍ لَيْسَ الْمُفْسِّرِ

(١) أي: المواضع المذكورة.
(٢) أي: ويجوز الرفع ويختار النصب عند آه.

العصام: وفي وقت الأمر والنهي على أنهما مصدران وأراد بهما ما يندرج الدعاء والالتماس أيضاً؛ نحو: زيداً رحمه الله، وعبدك اللهم ارحمه، وقوله: يعني موضع الخ، تفسير للموصول في قوله: فيما قبل الأمر، والمراد التركيب؛ أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر الخ، وفي قوله: إنما اختير الخ، إشارة إلى أن قوله: إذ هي الخ، علة لقوله: ويختار النصب بواسطة العطف. (قوله: أي: هذه المواضع مواقع الفعل) وكون هذه الأمور مواقع الفعل ليس لأجل أن معناها طالب للفعل وإلا لانتقض بالتمني؛ بل لأن العرب جرى على هذا الطلب في الأكثر، فهذا موكول على السماع (عصام)، وقوله: أي مواضع وقوع الفعل؛ بمعنى: مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل، فالإضافة لأدنى ملابسة. (قوله: وقوع الفعل فيها أكثر) فيه أن هذا لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، إلا أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك، وعلل في الهندي بأن الاستفهام والنهي في الغالب يلحقان الأفعال لا الدوات، وكذا الشرط إلا أن إذا وحيث لعدم رسوخهما في الشرطية جاز وقوع الاسمية بعدهما، وقوله: وإلا فلا؛ إذ يكون الواقع فيها حينئذ الاسم. (قال المصنف: وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله: وفي الأمر، وقد أفاد بإدراج الخوف أنه عند تعيين اللبس لعدم إمكان نصب القرينة ليس النصب أولى، بل يجب واللبس الذي يرجح النصب ما كان يقوت معه المقصود؛ إذ لو كان أصل المقصود حاصلًا مع جعله صفة لا يحترز عن احتمال ولا يخاف منه، وأعلم أيضاً أن التباس المفسر بالصفة فيما إذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل: الشيء خلقناه بالقدر بجعل اللام للاستغراق لم يلتبس. (قوله: أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب) فلفظ المفسر مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْسِلُ أَعْيُنِي حَمْرًا﴾، أو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَتَوْا آلِيْنَهُمْ﴾ وفي كلامه رد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال: مراد المصنف بالتباس المفسر بالصفة؛ إما الالتباس في حال النصب أو الالتباس في حال الرفع، والأول

(قال، وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله: هي الأمر إنما أتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه، فإن الأول إنما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب، والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه؛ وذلك لأن اللفظ إذا دار بين كونه خبراً وصفة كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة.

حالة الإعراب في الأغلب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضي، وبعضهم قدر الوقت وأرادوا وقت وقوع الاسم قبل الأمر والنهي على التوسعة في الظرفية. (قوله: عند تساوي الاحتمالات) أي: من حيث الإعراب اللفظي فإن تساوت في إفادة المقصود جاز كل واحد منها، وإن تفاوتت فإن قصد إفادة المقصود وجب رفع اللبس وإلا فلا ويكون الكلام مجملًا. (قوله: ورفعه مختار) أي: رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط في إفادة المراد. (قوله: إذا دار بين كونه الخ) أي: لا رجحان لأحدهما على الآخر من حيث اللفظ فما قيل: إنه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله: بقدر خبراً على كونه متعلقاً بخلقنا؛ لأنه يفيد فائدة تامة وهم لأن الراجح يرجح كونه صفة لا كونه معمولاً للفعل المذكور دون المحذوف. (قوله: لما فيه من الفائدة التامة) أي: فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة، والأصل في الكلام الإفادة فاندفع ما قيل: إنه كلما يزداد قيد المسند إليه يكون الحكم عليه أفيد؛ لأن ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة. (قوله: قال، يعني في موضع الخ) فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه؛ أعني: بعد حرف النفي فإنه موضع وقوع الاسم المذكور، وقوله: إذ هي مواقع الفعل، فمن قال لا حاجة إلى تفسير ما بالموضع؛ إذ يصح أن يفسر ما بالاسم كأنه لم يلاحظ السابق واللاحق.

لكن لا^(١) من حيث هو^(٢) مفسر في هذه الحال بل^(٣) من حيث هو^(٤) خبر في حال الرفع «بِالصِّفَةِ»^(٥) فلا يعلم أنه خبر عن الاسم^(٦) المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو^(٧) صفة له مع مخالفته^(٨) للمعنى المقصود. فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما^(٩) هو مفسر على تقدير^(١٠) النصب. ووصفيته^(١١) لا^(١٢) بينه. بوصف التفسير^(١٣). وبين^(١٤) الصفة فإن^(١٥) التركيب^(١٦) لا يحتملها^(١٧) معاً مثل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١٨) بنصب (كل) على الإضمار بشرطة التفسير ولو رفع بالابتداء^(١٩) وجعل^(٢٠) (خَلَقْنَاهُ) خبراً له^(٢١) لكان^(٢٢) موافقاً للنصب في أداء المقصود ولكن^(٢٣) خيف^(٢٤) لَيْسَ^(٢٥) بالصفة لاحتمال كون قوله (يَقْدِرُ)^(٢٦) خبراً^(٢٧) وهو^(٢٨) خلاف المقصود^(٢٩) فإن المقصود الحكم على (كُلِّ شَيْءٍ) بأنه^(٣٠) مخلوق لنا^(٣١) أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء^(٣٢) الموجودة^(٣٣) غير مخلوق لله، كما^(٣٤) هو مذهب

(١) أي: لا يكون التباس. (٢) أي: ذلك الفعل وفي الآية «خلقناه». (٣) ليس التباس إلا من حيث. (٤) خلقناه. (٥) لو رفع للتبس بالصفة من التركيب ومطابقاً له. (٦) إما مبتدأ أو اسم لعامل يقتضي الجزاء. (٧) عطف على خبر. (٨) أي: مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفاً. (٩) أي: ذات الفعل الذي. خلقناه. (١٠) أي: بقضاء. (١١) أي: الفعل. (١٢) أي: لا التباس بين كونه خبر. (١٣) حالة النصب. (١٤) كما يوهم ظاهر متن. (١٥) علة عدم الالتباس. (١٦) أي: الواحد. (١٧) لأن الرفع في الصفة والنصب في التفسير تقيضان. (١٨) أي: شيء مخلوق ليحتز عن ذاته وصفاته تعالى. (١٩) أي: بكونه مبتدأ. (٢٠) أي: الفعل المفسر. (٢١) أي: للمبتدأ. (٢٢) أي: بعد خلقناه خبراً. (٢٣) إلا أنه. (٢٤) على وزن قيل. (٢٥) أي: التباس خلقناه. (٢٦) موافقاً للعلم الأزلي من غير زيادة ولا نقصان. (٢٧) تفسير. (٢٨) معنى. (٢٩) من هذه الآية. هو. (٣٠) أي: بأن كل شيء مخلوق. (٣١) أي: مخلوق بخلق الله. (٣٢) من غير ذاته وصفاته تعالى. (٣٣) كالأفعال الاختيارية للمباد. (٣٤) عطف.

بِالصِّفَةِ مِثْلُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

(١) في سورة القمر.

(قوله، وهو خلاف المقصود) قال الشيخ الرضي ما حاصله: يرجع إلى أن لا فرق بين كونه خبراً وكونه صفة؛ لأن المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة فإذا أريد

(قوله، ما حاصله يرجع) فيه بحث؛ لأن حاصل ما قاله الرضي: كما لا يخفى على الناظر الفطن أن كل شيء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ليس مثل كل شيء في قوله تعالى: ﴿وَرَأَاهُ عَلَى سَكَبٍ مُّبِينٍ﴾ فإن المراد بالأول كل مخلوق؛ أي: ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به أو بالحادث أو بالشيء أو بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن، وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، والخبر قوله: بقدر إلا أنه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شيء كل مخلوق مثلاً بدليل الفعل فيكون التقدير: كل مخلوق مخلوق بقدر، والتقييد بمخلوق مستفاد من قوله: ﴿خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن، والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق، ويكون التقدير: كل شيء مخلوق كائن بقدر، وبما ذكرنا من أن المراد بالأول كل مخلوق ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البعثان الأولان للمحشي رحمه الله وبقي البحث الثالث، وهو الذي ذكره السيد قدس سره في حواشيه من أن المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر، والثاني أعم من الأول مفهوماً عند أهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة فيتفاوت المعنى في التقديرين، ولعل في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى حيث قال: كل مخلوق مخلوق بقدر، وكل شيء مخلوق كائن بقدر، إشارة إلى دفعه بأن

باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟ وكذا الثاني؛ إذ في حال الرفع ليس فيه مفسر، وحاصل الرد والجواب: أن الالتباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع. (قوله: فإن التركيب لا يحتملها الخ) يعني: أن التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معاً^(١)؛ لأن المفسر بالكسر لا محل له من الإعراب كما عرفته، فكيف يلتبس بالصفة؟ (قال المصنف: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾) هذه الآية في سورة القمر، قال المولى أبو السعود: إنا كل شيء من الأشياء خلقناه بقدر ملتبساً بقدر معين اقتضته الحكمة الإلهية التي يدور عليها أمر التكوين، أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه، وكل شيء منصوب بفعل يفسره ما بعده، وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ وخلقناه خبره، وفي الكبير قراءة النصب هو الأصح المشهور كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾، ﴿وَالْقُلُوبِ أَعْدَاهُمْ﴾، والقدر: المقدار أو التقدير، فمنه: ﴿وَنِعَمَ الْقَدِيرِينَ﴾، وقال الشاعر:

وقد قدر الرحمن من هو قادر

أي: قدر من هو مقدر. (قوله: وجعل خلقناه خبر آله) أي وقوله: بقدر خبراً بعد خبر، وحينئذ يحصل المقصود من الآية وهو عمومية القدر في المخلوقات؛ لأنه يكون التقدير: كل شيء خلقناه كل شيء بقدر، وهو صريح في المقصود، ويجوز أن يكون خلقناه خبراً ويقدر حالاً، فيفيد المعنى المقصود أيضاً؛ لأن المعنى حينئذ كل شيء مخلوقنا حال كونه بقدر (فجدواني)، وقوله: لكن خيف لبسه مجهول خاف من باب علم، ولبسه منصوب بنزع الخافض؛ أي: وقع الخوف من التباس بالصفة. (قوله: وهو خلاف المقصود)؛ لأنه يفيد أن

(١) بخلاف الخبرية والوصفية معاً فإنه يحتملها.

(المُعْتَزِلَةُ^(١)) في الأفعال الاختيارية^(٢) للعباد. «وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ» أي: الرفع^(٣) والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا^(٤) تفاوت^(٥) «فِي» مثل: «زَيْدٌ»^(٥) قَامَ وَعَمَرَ أَكْرَمْتُهُ» أي: عنده أو في داره ونحو ذلك^(٦)، وإلا^(٧) لا يصح العطف على الصغرى لعدم^(٨) الضمير أي: يستوي الأمران فيما^(٩) إذا عطف الجملة التي وقع فيها^(١٠) الاسم المذكور على جملة ذات^(١١) وجهين^(١٢) أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح^(١٣) رفعه^(١٤) بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل^(١٥) والوجهان مستويان^(١٦) لحصول التناسب فيهما^(١٧). ففي الرفع تكون اسمية فتعطف

(١) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع. (٢) كالقتل والزنا وغيرهما فإن عندهم أصلح على الله واجب. (٣) بدل من الأمرين. (٤) أي: بلا ترجيح أحدهما على الآخر. (٥) هذا مثال سيبويه. (٦) أي: وإن لم يقيد عنده أو داره. (٧) حلة صحة العطف. (٨) أي: في تركيب. (٩) الواقع في مضاف الإضمار. (١٠) صفة جملة. (١١) وهو زيد قام لأن مجموع زيد قام اسمية وقام وحده فعلية. (١٢) جواب الشرط. (١٣) أي: الاسم المذكور. (١٤) الناصب. (١٥) لا ترجيح أحدهما على الآخر. (١٦) أي: في الرفع والنصب.

وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرَ أَكْرَمْتُهُ،

كل شيء هو مخلوقنا كائن يقدر، وهذا تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى، وقوله: غير مخلوقة لله تعالى؛ أي: إما لعدم قدرته على خلقها وإما لعدم علمه تعالى بها، والأول: يستلزم العجز، والثاني: الجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَكُنِّي شَيْءٌ عَلِيمٌ﴾، ولا خالق له إلا هو. (قوله: كما هو مذهب المعتزلة) من الأفعال الاختيارية للعباد صادرة منهم لا من الله تعالى، ويفهم من ظاهر هذا الكلام أن المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك، بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر والزمخشري والسكاكي الذين هم من أكابر المعتزلة اختيار النصب أيضاً، فالأولى في التعليل أن يقال: كون جملة خلقناه مفسراً لا صفة، أو غيره هو الظاهر المتبادر (نعمه). (قال المصنف: ويستوي الأمران الخ) أي: يستوي في الاختيار لا في أصل الجواز الرفع والنصب من غير فضل أحدهما على الآخر، قيل: ههنا بحث، وهو أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات، والفعلية على التجدد والحدوث، ولكل منهما مقام فكيف يستوي الأمران في المثال المذكور، ولو أريد الاستواء بالنظر إلى مفهوم الكلام مع القطع عن المزايا التي يعتبرها البلغاء كاللادوام والتجدد ونحو ذلك، فيرد عليه أنه لا وجه حينئذ لاختيار النصب للتناسب مثلاً واختيار الرفع لقوة قرينته مثلاً، فإن كلاً من التناسب وقوة القرينة زائد على مفهوم الكلام على قياس التجدد والدوام تدبر (فتح الله). (قال المصنف: في مثل زيد قام وعمراً أكرمته) هذا المثال أورده سيبويه ومثله زيد ضارب عمراً وبكرراً أكرمته فيستوي في بكرراً الوجهان لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل (رضي). (قوله: أي: عنده أو في داره) توضيحه أنه على تقدير النصب تكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى؛ أعني: قام، وفيها ضمير يعود إلى زيد، وقد تقرر أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فينبغي أن يقدر في الجملة الثانية أيضاً ضمير يعود إليه؛ ليصح العطف فأشار إلى تقديره بقوله: عنده أو في داره؛ أي: عند زيد أو في دار زيد (نعمه)، فإن قيل: الاحتياج

بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب إليه أهل السنة، ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز أن يخص بالموجود لا بالمخلوق، وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم أن المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، بل المعنى كل مخلوق لنا مخلوق بالقدر، ولا شبهة في أن المخلوق أعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم، أو بحسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود. (قال: ويستوي الأمران) في الاختيار.

محط الفائدة في الكلام هو القيد الأخير وما سواه كأنه مسلم الثبوت على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر في المطلق. فالمقصود بالإفادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر إما كونه مخلوقاً لله تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تبساً لإفادة كونه بقدر هذا ما عندي والله أعلم بحقيقة الحال. (قوله: لأن المراد بالشيء المخلوق) فهم المحشي رحمه الله منه أن لفظ الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فأورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال. (قوله: كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر) وهو المعنى إذا جعل خلقناه خبراً وقع في الرضي: إن معناه على تقدير الصفة كل شيء خلقناه كائن بقدر، فأقام المحشي رحمه الله هذه المباراة مقام تلك للاتحاد في المؤدي مع كونه أخصراً وأظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر في إفادة المقصود، لكن عبارة الرضي تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق بأنه في الأول عقلي وفي الثاني لفظي. (قوله: وعلى التقديرين) أي: على تقدير عدم تناول الشيء للمعدوم وتقدير تناوله إياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام. (قوله: بما سوى الله وصفاته)؛ لأنها ليست بمخلوقة وإلا كانت حادثة. (قوله: بحسب المفهوم)؛ لأن المطلق أعم من المقيد. (قوله: عند المعتزلة) على أن أفعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود؛ لأن المقصود الحكم على كل

على الجملة الكبرى^(١) وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي^(٢) فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف^(٣) مرجحة الرفع قلنا: هي^(٤) معارضة^(٥) بقرب المعطوف عليه. فإن قلت: لا تفاوت في القرب^(٦) والبعد^(٧) بينهما^(٨) إذ الكبرى أيضاً^(٩) قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا^(١٠) باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى^(١١) أقرب^(١٢). «وَيَجِبُ النَّصْبُ» أي: نصب الاسم المذكور^(١٣) «بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ» والمراد به هنا (إن) و(لو) فإن (أمّا) وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من^(١٤) اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب «و» كذا يجب نصبه^(١٥) بعد «حَرْفِ التَّخْفِيفِ»^(١٦)

(١) أي: زيد قام. (٢) وهو قام. (٣) أي: حلف العامل. (٤) أي: السلامة من الحذف. (٥) معنوعة. (٦) أي: تقدير النصب. (٧) أي: تقدير الرفع. (٨) أي: بين الصغرى والكبرى. (٩) كالصغرى. (١٠) أي: عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما. (١١) قام. (١٢) من الكبرى وهي زيد قام. (١٣) أي: الواقع في مكان الإضمار على شريطة التفسير. (١٤) بيان لما سبق. (١٥) أي: الاسم المذكور. (١٦) أربعة. لأن حرف التخفيف للطلب والطلب لا يتصور إلا في الفعل.

وَيَجِبُ النَّصْبُ^(١) بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ^(٢) وَحَرْفِ

(١) أي: نصب الاسم المذكور.

(قوله، قلنا، هي معارضة بقرب المعطوف عليه) أي: السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع، لأننا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل من باب الاختصار على بعض التركيب اعتماداً على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة ففرضه من هذا المثال، وقد تبع سيبويه في ذلك ليس إلا تبيين جملة اسمية المصدر فعلية المعجز معطوف عليها أو على الخبر. (قوله، قلنا، هذا باعتبار المنتهى) إذا جعل الجملة خبراً، وأما إذا جعل الفعل وحده خبراً واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير. (قال، بعد حروف الشرط) وما في حكمه من الأسماء الراسخة في الشرطية. (قوله، وإلا) بالتشديد، وجوز الخليل فيها

مخلوق بأنه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوق تعالى بأنه كائن بقدر. (قوله، في الاختيار) احتراز عن الاستواء في الجواز فإنه حاصل في صورة اختيار النصب أيضاً. (قوله، ففرضه) أي: غرض الشارح رحمه الله من إيراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس إلا أن يبين صورة عطف جملة ذات وجهين، وأما صحته فمؤكد إلى علم السامع. (قوله، وقد يتبع سيبويه في ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ورد سيبويه لمثال زيد قائم وعمرو كلمته، واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد، وأجاب السيرافي بما ذكره المحشي رحمه الله قال: هي معارضة الخ؛ أي: على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقاً من المرجحات، وأما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطول من أن الحذف إذا كان مما يسبق إليه الفهم لكون المعنى متضاعاً بنصبه بدون اعتبار المحذوف، فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه كثيراً للمعنى بتقليل اللفظ. (قوله، أما إذا جعل الفعل الخ) في الرضي في تعريف الفاعل كل

خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير،

إلى تقدير؛ نحو: عنده في صورة العطف على قام يرجح الرفع المستغني عن هذا التقدير، قلنا: إذا قصد أنه أكرم عمراً في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام أو قام، فالتقدير لم ينشأ من العطف، بل من القصد فافهم. (قوله: وإلا لا يصح العطف) أي: وإلا نُقِلْ بتقدير عنده ونحوه لا يصح على تقدير النصب عطف جملة، وعمراً أكرمته على جملة قام التي هي الصغرى؛ لعدم الضمير حينئذ في الجملة المعطوفة الراجع إلى زيد، وعن بعضهم أنه قال المصنف في شرح المفصل: وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران، فإن تكون الجملة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وفعلية، فيكون الرفع على تأويل الاسمية، والنصب على تأويل الفعلية هذا، والظاهر: أن مراده أن المعطوف عليها على كل من التقديرين هي جملة زيد قام، لكن الرفع باعتبار اسميتها والنصب باعتبار فعليتها؛ لاشتغالها عليهما، لا يقال: فعلى هذا ينبغي أن يرجح الرفع لسلامته عن الحذف لعدم معارضته بأقربية المعطوف عليه لاتحاده على التقديرين، وأيضاً يرجح بأن الاسمية بالنصوصية دون فعليتها، قلنا: نعم لكن في النصب رعاية لجانب المعنى الذي هو الغاية القصوى وإنما جيء اللفظ مقدماً له، وعلى ما قلنا من معنى كلامه فعدم إتيان الرابطة لعدم الضرورة إليها في الصحيحة لا في المثالية والتفهيمية فقط انتهى، وقوله: على جملة ذات وجهتين؛ يعني: جملة صدرها اسم وعجزها فعل مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّجُمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ وَالسَّمَاءُ رُفَعَهَا، فينصب السماء ويرفع. (قوله: السلامة من الحذف) أي: حذف العامل في الاسم المذكور، وقوله: معارضة بفتح الراء اسم مفعول لا مصدر؛ أي: فإذا تعارضتا تساقطا فلا حكم لهما فاستويا وهو المطلوب. (قوله: هذا باعتبار المنتهى) أي: عدم التفاوت متحقق باعتبار الجزء المنتهى؛ أي: منتهى المعطوف عليه، ويقال: أنه بمعنى المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، وفيه أن مثل هذا القرب لم يعتبر في شيء من الكلام والأحكام على أن مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه، بل هو مع خلوص الجملة عن خلاف الأصل. (قوله: وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب) يعني: أنها أقرب إلى أول جملة قام من أول زيد قام (عصام)، توضيحه: أن الجملة

وهو (هَلَا وَالْأَلَا) (١) وَلَوْلَا وَلَوْمَا. وإنما وجب النصب بعدهما (٢) لوجوب دخولهما (٣) على الفعل لفظاً أو تقديرأً (٤) «نحو: (إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُكَ)» مثال لحرف الشرط، «وَالْأَلَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» (٥) مثال لحرف التحضيض (٦). «وَلَيْسَ مِثْلُ: (أَزِيدُ ذُهَبَ)» (٧) بـ؟ (٨) مِنْهُ (٩)، أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فَإِنْ (١٠) (زَيْدًا) فيه وإن كان يُظَنُّ في بادئ النظر أنه (١١) مما (١٢) أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع (١٣) الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه (١٤) ليس منه (١٥) فإنه (١٦) وإن صدق عليه (١٧) أنه (١٨) اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلب هو (١٩) عليه (٢٠) أو مناسبة (٢١) لنصبه (٢٢) لأن (ذُهَبَ) لا يعمل النصب (٢٣) وكذا (٢٤) مناسبه، أعني (أُذْهِبَ). فإن قلت: لا ينحصر المناسِبُ في (أُذْهِبَ) فليُقدَّر (٢٥) مناسِب آخر (٢٦) ينصبه مثل (يُلايِسُ) (٢٧) أو (أُذْهِبَ) على (٢٨) صيغة المعلوم، فيكون تقديره (٢٩): زَيْدًا يلابسه (٣٠) الذهاب (٣١) به، أو يلابسه أحدٌ بالذهاب به، أو: أُذْهِبَ أَحَدٌ. قلنا (٣٢): المراد بالمناسب (٣٣) ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما (٣٤) أسند إليه فالاتحاد (٣٥) فيما (٣٦) ذكرته (٣٧) مفقود وإذا كان

(١) بالتشديد جواز التحليل فيها بالتخفيف. (٢) أي: بعد حرف الشرط وحرف التحضيض. (٣) أي: حرف الشرط والتحضيض. (٤) أي: الفعل متعدي لا مطلق الفعل. (٥) تقديره ألا ضربت زيدا ضربته. (٦) إذا دخل على الماضي فهو للتوبيخ على الترك. (٧) خلافاً للسرياني وابن السراج. (٨) الجار مع المجرور نائب فاعل ذهب. (٩) خبر ليس. (١٠) علة وليس. (١١) مع الاسم والخبر نائب فاعل يظن. (١٢) أي: الاسم. (١٣) علة يظن. (١٤) بعد التأويل فاعل يظهر. (١٥) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير. (١٦) شأن. (١٧) أي: على ذلك المثال. (١٨) زيد. (١٩) أي: الفعل بعينه وهو ذهب به. (٢٠) زيد. (٢١) فعل. (٢٢) أي: فعل. زيد. لا بما يناسب ذهب به. (٢٣) بل يتعدى بحرف الجر فيكون زيد مجروراً بحرف الجر. (٢٤) كما أن ذهب لا يعمل النصب. (٢٥) أمر غالب. (٢٦) غير اذهب. (٢٧) من لايس معلوم. (٢٨) حال من اذهب. (٢٩) أي: تقدير المناسب. (٣٠) زيداً. (٣١) مصدر بالمجهول. (٣٢) جواب بالتحريير. (٣٣) في التمرير. (٣٤) أي: الفاعل. (٣٥) أي: كون الفاعلين متحدين. (٣٦) أي: المثال. (٣٧) أيها السائل.

المعطوف عليها - أعني: جملة قام - أقرب إلى الجملة المعطوفة؛ لعدم الفاصل بين مبدأ جملة قام، وبين جملة وعمراً أكرمه سوى العاطف، بخلاف الكبرى فإن بين مبدئها وبين جملة قام وعمراً أكرمه فاصلاً سوى العاطف، وهو متنهاها؛ أعني: جملة قام كذا حرر. (قوله: بعد حروف التحضيض الخ) واعلم أن حرف التحضيض إذا دخل على الماضي معناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل، ويستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك شيئاً يمكن تداركه في المستقبل وإذا دخل على المضارع معناه الحث والترغيب على الفعل وإتيانه، فهو في المضارع بمعنى الأمر، والتفصيل في المعنى. (قوله: وهو هلا وألا) مشددة وجوز الخليل التخفيف، وأما ألا للعرض فإن وجب بعده النصب على ما قاله الأندلسي لكن المصنف اختار مذهب السرياني من أن حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخولها فعنده ألا للعرض مما يختار بعده النصب، وتخص ألا هذه بالفعلية؛ نحو: «أَلَا تَحْيَوْنَ»، «أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا». (قوله: لوجوب دخولهما على الفعل) وفي وجوب دخول حرف الشرط على الفعل خلاف الأخفش فإنه يجوز دخوله على الاسم بخلاف حرف التحضيض، فإن دخوله على الفعل متفق عليه، وعد قوله:

وَبَشِئْتُ (١) لَيْلَى أَرْسَلْتُ لَشَفَاعَةٍ
إِلَى قَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(٢) أي: خبرت أن ليل أرسلت إلي شخصاً بشفاعه فطلب به جاهاً عندي، فهلا جعلت نفسها شفيعاً.

التَّحْضِيضُ (١) مِثْلُ: إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ
ضَرَبْتُكَ (٢)، وَالْأَلَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَلَيْسَ مِثْلُ
أَزِيدُ ذُهَبَ بِهِ مِنْهُ

(١) وإنما وجب نصب الاسم المذكور إذا كان واقعاً بعد حرف الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديرأً.
(٢) زَيْدًا مفعول لفعل محذوف وجوباً إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ضربك.

التخفيف. (قوله: لوجوب دخولهما على الفعل) قال الشيخ الرضي، لا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتعني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلتين مع أولويتها بالأفعال كهمزة

والمجموع مسند إلى المبتدأ انتهى، ولعل الأول رعاية لجهة المعنى فإن المخبر به بالقيام في قولنا: زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا: زيد أيستاده أست أن زيد، والثاني رعاية لجانب اللفظ فإن اعتبار الضمير لأجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل، ولذا قال الكوفيون: إنه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجوزهم تقديم الفاعل. (قوله: كانت الكبرى مفصولة)؛ لأنها قد تمت بمجرد الفعل والضمير إنما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل، ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية فتكون مفصولة عن

الصغرى بالأجنبي فما قيل: إن الفاعل جزؤ الفعل والفعل جزؤ الجملة الاسمية، فلا تكون مفصولة

شاذاً (عصام). (قوله: إن زيدا ضربته ضربه) أتى بالماضي؛ لأن حق المفسر للشرط أن يكون ماضياً ومن الأمثلة قوله: لا تَجْزَعِي أَنْ تُنْفَسَا أَهْلَكُتُهُ

وقد تقدم فتذكر، وقوله: إنه ليس منه؛ أي: ليس مما أضمر عامله على شريطة التفسير فضلاً عن أن يكون النصب فيه مختاراً، وقوله: أو مناسبة؛ أي بالترادف أو باللزم كما سبق. (قوله: لنصبه)؛ لأن قصد المتكلم بقوله: أزيد ذهب به، أنه أذهب زيد، ولأداء هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد؛ لأنه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر، ولا حرف جر فيه، وقوله: أعني أذهب على صيغة الماضي المجهول الذي لا يعمل النصب، وقوله: مناسب آخر؛ أي: باللزم مثل الملابس، فإنه ينصب زيدا على المفعولية والمصدر في قوله: أزيداً يلبسه الذهاب به؛ بمعنى: المبني للمفعول؛ أي: المذهوية به والملبسة من ملابس الصفة للموصوف. (قوله: قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الخ) لعل هذا بطريق حمل المناسب على الكمال، وقال العصام: إن مناسب الفعل المشتغل لازم أو مرادف مقصود ولا يعد مرادفاً بدون القصد ومراد البصريين أن هذا التركيب ليس منه، نظراً إلى معنى شاع فيه، وإلا فيجوز في هذا التركيب ليس منه نظراً هنالك مناسب ينصبه. (قوله: والاتحاد فيما ذكرته) أيها السائل مفقود؛ لأن الفعل الأول مسند إلى الذهاب أو إلى الأحد على ما عرفت والفعل

الاستفهام، وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالأ للعرض، وكذا إن الشرطية فإن المرفوع هي ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰذَا﴾ يجوز عند الأخفش أن يكون مبتدأ. (قوله: فإنه وإن صدق عليه) إلى آخره قال الشيخ الرضي ما حاصله: أن ليس الفعل الواقع بعده مشتغلاً عنه بضميره، لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل، وتجوز نصبه باعتبار إسناد ذهب إلى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف؛ لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل؛ يعني: ويجب أن يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصاً (قوله: فيكون تقديره زيدا يلبسه الذهاب به) الأظهر أن يقال: يلبس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابس الصفة للموصوف، وفي الثاني ملابس مبدأ الصفة لموصوفها. (قوله: مع اتحاد ما أسند إليه) قال الشيخ الرضي: الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر، ألا ترى أن أحد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر، وزيدا في أن زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع

بالأجنبي؛ لأن جزء الجزء جزؤ فمشتغلاً قلة التدبر. (قوله: باعتبار المنتهي) أي: المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، فلا يرد أن الفصل بالضمير لا باعتباره. (قوله: تليق بالفعل)؛ لأن تلك المعاني إنما تتعلق بالأمور المتجددة، والفعل لدخول النسبة في مفهومه متجدد بخلاف الاسم فإنه يتعلق به تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية عن مفهومه. (قوله: إلا أن بعضها الخ) وهذا الاختصاص موقوف على السماع لا طريق للقياس إليه. (قوله: كحروف التحضيض) أي: في السعة إذ قد جاء بعدها الاسم شاذاً في نحو:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ لَشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ فَهَلَّا نَسَمْتُ لَيْلَى شَفِيعَتَهَا

(قوله: كألا للعرض) فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها، ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها، فليس ذلك من مواقع الوجوب أو الاختيار اتفاقاً، ولذا تركه المصنف رحمه الله وإنما ذكر أن الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الأخفش، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله خلاف ما في الرضي فإنه قال: يجب النصب بعد إلا العرضية؛ نحو: إلا زيد ألا تكرمه وجمل حرفي الشرطية؛ أعني: لو وأن كلاهما مما اختلف في اختصاصه. (قوله: في أن امرؤ هلك) أي: فيما إذا دخل أن على اسم يكون خبره فعلاً. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) إيراد على الشارح رحمه الله بأنه مخالف لما في الرضي حيث جمل قوله: مشتغلاً عنه بغيره مخرجاً له، والجواب: أن الشارح رحمه الله حمل قوله: مشتغلاً عنه بضميره على الإطلاق، ولم يعتبره بكونه مشتغلاً عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلب عليه لنصبه وقد مر تفصيل ذلك. (قوله: لأن معنى الاشتغال الخ)؛ لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد في قولك: أزيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره إذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره. (قوله: وتجوز نصبه الخ) على ما جوز ابن السراج والسيرافي. (قوله: حتى يكون المعنى الخ) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط. (قوله: يعني ويجب الخ) فتقوله: بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص؛ يعني: أن المصدر إنما يقوم مقام الفاعل إذا كان مخصوصاً بصفة أو قيد، والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك، والجواب: أن ذلك الشرط إنما هو في المصدر الذي يكون مفعولاً مطلقاً فإنه لا ينوب مناب الفاعل إلا إذا كان مذكوراً ومخصوصاً، وفيما نحن فيه الفعل مسند إلى ضمير مصدره كما في قولهم: «لَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْمُتَرِّينَ وَالْمُتَرَّانِ»، وقيل: في توجيهه أن قوله: بالفعل متعلق بالاختصاص، والمعنى: أن الذهاب ينتصب بأذهبت فيقال: أذهبت زيد إذهاباً كما يقال: أنبتته الله نباتاً، لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به، بل اختصاص يذهب، والفعل لا يسند إلى مصدر كذلك، وفيه أن المسند إلى الذهاب هو ذهب، وأن الناصب نزيد ملابس؛ أعني: أذهب المسند إلى الإذهاب على أن ذكره لا يدل له من شاهد، وأن عبارة الرضي آية عنه حيث قال: لعدم الاختصاص في المصدر، ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر. (قوله: الأظهر

أن يقال الخ)؛ لأن الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل، وإنما قال: الأظهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إنه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله: لو سلب عليه لنصبه. (قوله: وفي الثاني) أعني: يلبسه أحد بالذهاب.

الأمر^(١) كذلك «فَالرَّفْعُ» أي: رفع (زَيْدٍ) في المثال المذكور واجب^(٢) بالابتداء ونصبه^(٣) غير جائز بالمفعولية. فليس^(٤) من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما^(٥) يختار فيه النصب؟ «وَكَذَا»^(٦) أي: مثل (أَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ) «قوله تعالى»^(٧): ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٨). أي: «في صحائف أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه»^(٩) لو جعل منه لصار^(١٠) التقدير فعلوا^(١١) كل شيء^(١٢) في الزبر^(١٣) فقلوه^(١٤): (في الزُّبُرِ) إِنَّ كَانَ متعلقاً (فَعَلُوا)^(١٥) فسد المعنى، لأن^(١٦) صحائف أعمالهم^(١٧) ليست محلاً لفعلهم^(١٨)، لأنهم^(١٩) لم يوقعوا فيها^(٢٠) فعلاً^(٢١)، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها^(٢٢) كتابة^(٢٣) أفعالهم. وإن^(٢٤) كان صفة لشيء. مع أنه^(٢٥) خلاف ظاهر الآية. فات المعنى المقصود، إذ المقصود أن كل شيء^(٢٦) هو مفعول لهم^(٢٧) كائن^(٢٨) في الزبر^(٢٩) مكتوب فيها^(٣٠) موافقاً^(٣١) لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾^(٣٢) ﴿٥٢﴾ لا أن كل شيء كائن^(٣٣) في صحائف أعمالهم مفعول^(٣٤) لهم^(٣٥)، فالرفع^(٣٦) لازم^(٣٧) على أن يكون

(١) أي: إذا لم يكن مثل زيد ذهب به من هذا الباب للعلّة. (٢) أي: فيجب الرفع. أشار إلى حذف الخبر. (٣) ج س. (٤) أي: إذا كان النصب غير جائز فليس. مثال المذكور. (٥) أي: من القسم. (٦) والظرف مرفوع خبر مقدم والنظم مبتدأ مؤخر. (٧) في سورة اقتربت الساعة. (٨) جمع صحيفة وهي الكتاب وشيء. اكتب عليه. (٩) علّة ليس. (١٠) جواب لو. (١١) الناس أو الخلائق. (١٢) من غير أو شر. (١٣) أو مع الناس. (١٤) تعالى. (١٥) المقدّر الناصب كل. (١٦) علّة فسد. (١٧) أي: الإشباع. (١٨) كل شيء. (١٩) أي: الناس. (٢٠) أي: في كتاب كل شيء. (٢١) خبراً أو شراً. (٢٢) أي: في الصحائف. (٢٣) أي: في كتابة كل شيء. (٢٤) عطف على إن كان متعلقاً. (٢٥) أي: كون في الزبر صفة شيء. (٢٦) اسم إن. (٢٧) ناس. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر بعد خبر. (٣٠) أي: في الصحائف. (٣١) حال من ضمير كائن. (٣٢) مكتوب. (٣٣) صفة شيء. (٣٤) لعدم موافقته لما في الآية الأخرى. خبر إن. (٣٥) متعلق بمفعول. (٣٦) يعني كل شيء. (٣٧) وواجب.

فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ، وَكَذَا^(١) ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٢)

(١) في سورة القمر. (٢) في القاموس: الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر.

الضمير من ضريت المفسر، وأن التقدير في إن زيداً لم يقم إلا هو إن قام زيد لم يقم إلا هو؛ لانتقاض النفي بالإلا وكذا في أن زيداً لم تضرب إلا إياه أن تضرب زيداً لم تضرب إلا إياه، ولا يخفى أن نسبة زيد إلى يلابس وذهب ليست كنسبة به إلى ذهب؛ لأنه مسند إليه وزيداً مفعول. (قال، واجب بالابتداء) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعاً باذهب المقدّر لرعاية الاستفهام، ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل. (قال، وكذا) خبر أو مبتدأ وفيه. (قوله، لقوله تعالى،) ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾^(١)، المستطر: نوشتن.

(قوله: كذا ذكره المصنف رحمه الله) أي: مقيداً بقوله: بالابتداء. (قوله: ويوافق ضابطة الخ) حيث قال: وأما قولهم: زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب؛ إذ ليس مسلطاً على ضمير الأول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية، وما كان كذلك فليس من هذا الباب، وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل، وفاعلاً إن كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار، وفاعلاً على الوجوب إن كان معه ما يوجب تقديره، فالأول كقولك: زيد قام، والثاني كقولك: أزيد قام انتهى. (قوله: وفيه) أي: في كونه مبتدأ بحث؛ لأنه يكون الكاف حينئذ اسماً، ولا يقول سيبويه باسميته إلا عند الضرورة، قال المصنف رحمه الله: كل شيء فعلوه ترك لفظ نحووما يؤدي معناه ههنا، وأورده في السابق واللاحق للدلالة على أنه لم يوجد له نظير، وإن كان لم يمكن أخذ

الثاني؛ أعني: ذهب مسند إلى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل، قال قدس سره في الهامش: الفرق بينه وبين زيداً حبست عليه مع أن كلا منهما مبني للمفعول، إن القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً بخلاف حبست، فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور؛ أعني: عليه، فهو منصوب محلاً، وتحقيقه: أن حبست عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذهب فإنه يقتضي ملابسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها فالأول: يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيداً إذا سلط عليه، والثاني: يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه (نعمه). (قوله: وكذا أي: مثل أزيد ذهب به) يعني: كالمثال المذكور في أنه يتوهم كونه من هذا الباب، وليس منه قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(١)؛ أي: في كتب الحفظة، وأراد بالمثل كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم؛ لأنه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط، بل لعدم إمكانه؛ إذ لو سلط لفات تقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف إلى الإخبار؛ وذلك فاسد (عصام). (قوله: لم يوقعوا فيها فعلاً)؛ أي: أصلاً لا خيراً ولا شراً، فضلاً عن الكلية، والكرام الكاتبون: هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد؛ أعني: رقيباً وعتيداً (نعمه). (قوله: مع أنه خلاف الظاهر الخ)؛ لأنه لو كان صفة لقدم على فعلوه فلما أخر كان الظاهر أن يكون خبراً، وألا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف. (قوله: هو مفعول لهم) أي: الجملة الاسمية صفة لكل شيء وموافقاً حال من المعنى

(كُلُّ شَيْءٍ) مبتدأ^(١) والجملة الفعلية^(٢) صفة لشيء والجار^(٣) والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره^(٤): كل شيء^(٥) هو^(٦) مفعول لهم ثابت^(٧) في الزبر بحيث لا يغادر^(٨) صغيرة ولا كبيرة. واعلم أنه^(٩) قد سبق أن الاسم المذكور إذا^(١٠) كان الفعل المشتغل عنه^(١١) بضميره أو متعلقه أمراً^(١٢) أو نهيًا^(١٣) فاختار^(١٤) فيه النصب^(١٥). فالظاهر أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ داخل^(١٦) تحت هذه القاعدة^(١٧) مع أن القراء^(١٨) اتفقوا فيه على الرفع^(١٩) إلا^(٢٠) في رواية شاذة^(٢١) عن بعضهم^(٢٢)، فاضطر^(٢٣) النحاة إلى أن تمحلوا^(٢٤) لإخراجه عن هذه القاعدة المذكورة^(٢٥) لئلا^(٢٦) يلزم اتفاق القراء على غير المختار^(٢٧). فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه^(٢٨) عنها^(٢٩) فقال: «ونحو^(٣٠): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ الفاء^(٣٢) فيه مرتبط^(٣٣) بِمَعْنَى^(٣٤) الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبْرَدِ^(٣٥) لكون الألف واللام في (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) مبتدأ^(٣٦) موصولاً^(٣٧) فيه معنى^(٣٨) الشرط^(٣٩) واسم الفاعل الذي هو صلته

(١) خبر يكون. (٢) أي: فعلوه. (٣) في قوله: ﴿في الزبر﴾. (٤) أي: تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور. (٥) مبتدأ أول. (٦) مبتدأ ثان. (٧) خبر للمبتدأ الأول. (٨) أي: لا يترك سبقة كبيرة أو صغيرة. (٩) شأن. (١٠) الشرط مع الجزاء خبر إن. (١١) أي: عن الاسم. (١٢) نحو: زيداً اضربه. خبر كان. (١٣) نحو: زيداً لا تقربه. (١٤) جواب إذا. (١٥) وإن قدر إما كما هو مطرد مع الأمر والنهي. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: قاعدة الإضمار على شريطة التفسير لوجود شرائط. (١٨) جمع قارئ من باب فتح. (١٩) ولم يقرأ بالنصب. (٢٠) أي: ينصب. (٢١) والشاذ لا يعاب به. (٢٢) وهو عيسى ابن عمر. (٢٣) أي: احتاجوا. (٢٤) أي: ذهبوا إلى بيان الحيلة. (٢٥) وهي ما أضمر عامله. (٢٦) حلة تمحلوا. (٢٧) ولا يجوز القراءة هل غير المختار. (٢٨) أي: قوله تعالى. (٢٩) عن القاعدة. (٣٠) مبتدأ أول. (٣١) مبتدأ ثان. (٣٢) خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الأول. (٣٣) الباء متعلق بالمربط. (٣٤) فهو عند المبرد جملة واحدة مركبة من المبتدأ والخبر. (٣٥) خبر كون. (٣٦) صفة مبتدأ. (٣٧) فاعل موصولاً. (٣٨) وهو سببية الأول للثاني على ما مر في بحث المبتدأ.

وَنَحْوُ^(١)، «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا^(٢) كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» الفاء بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبْرَدِ

(١) أي: كذا نحو الزانية والزاني الآية لأن الفاء آه.
(٢) أمر حاضر وخطاب للحكام.

(قوله: بحيث لا يغادر) أي: لا يترك سبقة كبيرة ولا صغيرة. (قوله: والظاهر) إلى آخره لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب؛ لأن ما بعدها قد يمل فيما قبلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ ذَكِّرْ﴾. (قوله: عن بعضهم) هو عيسى ابن عمرو. (قال: ونحو: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي») الواو إما للمعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي»، وقوله: الفاء بمعنى الشرط تعليل، وجملة قوله: وجملتان بتقدير المبتدأ؛ أي: هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الأول، وإما للمعطف على قوله: وكذا. (قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾)

ضابطة منه بأن يقال: كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل أن يكون من هذا الباب؛ لأنه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل عليه يصير تركيباً خبرياً ولأجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالآية. (قوله: لا يمنع الخ) دفع لمنع ظهور دخول هذه الآية تحت الضابطة بناء على أن الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها. (قوله: لأن ما بعدها الخ) وذلك إذا كانت غير واقعة موقعها أو زائدة قال الشارح رحمه الله: لا إن كل شيء كائن الخ؛ لأن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب وكون أفعالهم في الزبر غير معلومة له. (قوله: تعليل الخ) للحكم المستفاد من كذا؛ أعني: ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من

المقصود؛ أي: حال كونه مطابقاً لقوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ﴾، وهذه الآية كائنة عقب قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّبْرِ﴾، قال الجزائري: أي: كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الأعمال أو اللوح، والاستطار والسطر بمعنى واحد؛ أعني: نويستن؛ أي: الكتابة. (قوله: لا أن كل شيء الخ) أي: ليس المقصود أن كل شيء كائن الخ، وإن كان هذا المعنى أيضاً صحيحاً، وهو أنه لا يكتب في صحائف أعمالهم كاذب، بل هو مطابق لأعمالهم (عصام)، وقوله: مفعول لهم؛ أي: لأن الشيء الكائن في الزبر هو الكتابة، وهو ليس مفعولاً لهم، ولك أن تقول: إن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب، وكون أفعالهم في الزبر غير معلوم له، وقوله: يبحث لا يغادر بصيغة المجهول؛ أي: يبحث لا يترك من ذلك الشيء سبقة صغيرة ولا كبيرة. (قوله: واعلم أنه الخ) بسط مقدمة لكلام المتن، وإشارة إلى أنه جواب سؤال متكمن، وقوله: إلا في رواية شاذة عن بعضهم حيث اختار النصب، وذهب إلى أن الفاء للمعطف، وهو عيسى بن عمر الثقفي التحوي مات سنة تسع وأربعين ومئة، وله الإكمال والجامع؛ وهما كتابان في النحو، وقد قال في مدح ذلك بعض الشعراء:

بطل النحو جميعاً كله

غير ما أخذت عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع

فهما للناس شمس وقمر

والتحمل؛ بمعنى: حيلة كردن. (قوله: فقال: ونحو: «الزَّانِيَةُ

كالشرط فخير^(١) المبتدأ كالجزاء^(٢) والفاء الداخلة عليه^(٣) مرتبطة بالشرط لدلالته على سببته للجزاء. ومثل هذا الفاء^(٤) لا يعمل ما^(٥) في حيزه^(٦) فيما قبله فامتنع^(٧) تسليط الفعل المذكور بعده على ما^(٨) قبله فتعين^(٩) فيه^(١٠) الرفع. «وَ» الآية^(١١) «جَمَلَتَانِ»^(١٢)، مستقلتان «عِنْدَ»^(١٣) سَيَبُوهُ، إذ^(١٤) «الرَّائِيَةُ» مبتدأ محذوف^(١٥) المضاف^(١٦) و«الرَّائِي» عطف عليه والخبر محذوف^(١٧) أي: حكم الزانية والزاني^(١٨) فيما يتلى عليكم^(١٩) بعد. وقوله تعالى: «فَلْيُذَوِّا» جملة^(٢٠) ثانية لبيان الحكم الموعود^(٢١)، والفاء عنده^(٢٢) أيضاً^(٢٣) للسببية أي: إن ثبت زناها^(٢٤) فاجلدوا. وقيل^(٢٥): زائدة أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط^(٢٦) فلا يدخل^(٢٧) في الضابط^(٢٨) فتعين الرفع. «وَالَا» أي: وإن لم يكن الفاء^(٢٩) بمعنى الشرط^(٣٠) ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي^(٣١) تكون داخلة تحت الضابطة «فَالْخُتَارُ»^(٣٢)، حيثل فيها^(٣٣) «النَّصْبُ» واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا^(٣٤) بد من جعل الفاء بمعنى الشرط^(٣٥) أو جعل الآية جملتين^(٣٦) ليتعين (الرفع). «الرَّابِعُ»^(٣٧) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها: «التَّحْذِيرُ»^(٣٨)، وإنما وجب حذف الفعل^(٣٩) فيه^(٤٠)

(١) هو فاجلدوا. (٢) لأن الزنى سبباً للجزاء وهو الجملة فيكون كالشرط. (٣) أي: على غير المبتدأ. (٤) الذي وقع جواباً للشرط حقيقة أو حكماً. (٥) فعل. (٦) أي: بعد الفاء. (٧) جواب شرط محذوف. (٨) أي: اسم. (٩) أي: وجب. (١٠) أي: الاسم. (١١) مبتدأ. (١٢) خبره عطف على جملة الفاء بمعنى الشرط. (١٣) ظرف لمفهوم الكلام أي: حكم بذلك عند سيبويه. (١٤) حلة الاستقلال. (١٥) صفة مبتدأ. (١٦) أو خبر كذلك. (١٧) جوازاً بالقرينة الحالية. (١٨) موصولة. (١٩) أيها المؤمنون. (٢٠) من الفاعل والفعل. (٢١) في الجملة الأولى. (٢٢) سيبويه. (٢٣) كالمبرد. (٢٤) شرعاً بأربعة شهداء أو بالإقرار. (٢٥) الفاء. (٢٦) قائله فاضل الهندي. (٢٧) أي: تسليط الفعل. (٢٨) هذا القول على كلا التقديرين. (٢٩) أي: ما أضمر عامله. (٣٠) في قوله تعالى فاجلدوا مرتبطة. (٣١) كما هو عند المبرد. (٣٢) أي: هذه الآية. (٣٣) إذا كانت داخلة تحتها فاختار آء. (٣٤) أي: في هذه الآية. (٣٥) جواب شرط. (٣٦) كما هو مذهب المبرد. (٣٧) كما هو مذهب سيبويه. (٣٨) مبتدأ. (٣٩) أي: ما فيه التحذير. (٤٠) الناصب. (٤١) أي: في هذا الباب.

وَجَمَلَتَانِ^(١) عِنْدَ سَيَبُوهِ^(٢)، وَالَا فَاخْتَارَ^(٣) النَّصْبُ. الرَّابِعُ^(٤)، التَّحْذِيرُ

(١) أي: والآية جملتان مستقلتان عند آء. إنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره.

(٢) توجيه المبرد أقوى من توجيه سيبويه لعدم احتياجه إلى إضمار ولذا قدم المصنف لكن فيه أنه يلزم أن يكون إنشاء خبر. لا يرى.

(٣) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها. ج.

وجملة قوله: الفاء بمعنى الشرط المشيرة إلى التعليل خبر لقوله نحو: «الرَّائِيَةُ» بتقدير العائد، وقوله: جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الإعراب. (قوله: مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة، ويجوز أن تكون للسببية. (قال: عند المبرد) قيل: ظرف الإعراب واللام في الفاء للمهد. (قوله: وجملة قوله: جملتان بتقدير المبتدأ الخ) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في بتقدير للسببية، وتعليل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر. (قوله: بتقدير العائد) أي: منه دون فيه: أي: ما سبق إلى الفهم: لأن العائد في الخبر إنما يحذف قياساً إذا كان مجروراً بمن والخبر جملة ابتدائية مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ الأول، وما قيل: إن لام العهد هو العائد فلا حاجة إلى تقدير وهم: لأن العائد في الخبر لا يكون إلا الضمير أو وضع الظاهر موضعه: نحو: ﴿لَلَّاتُ﴾ ﴿لَلَّاتُ﴾ ﴿لَلَّاتُ﴾ كل ذلك منصوب في الرضي. (قوله: فتكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه: لأن الباء فيها للملابسة والربط،

الأول للثاني، أو للحكم به، وإضافة المعنى إلى الشرط إما بيانية أو لامية فتذكر، وإنما قال: ومثل هذا الفاء لا يعمل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (١) جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما مر. (قوله: فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) فيه أن امتناع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله لا يستلزم تعيين الرفع في الاسم المذكور، بل لا بد في ذلك من امتناع تسليط المناسب أيضاً وهذا في حيز المنع (ظهيره). (قال المصنف: جملتان مستقلتان) أي: مختلفتان في المعنى، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما مت فرعاً على حذف الفعل من الأخرى، ولعله أخذ هذا من صرف الإطلاق إلى الفرد الكامل. (قوله: إذ الزانية مبتدأ الخ)؛ لأنه في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله: فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما أضمر، فإن تركيه أيضاً جملتان، لكن بمعنى واحد فلا يرد أن جميع الباب جملتان. (قوله: والفاء عنده أيضاً) أي: كما عند المبرد للسببية، ويقال: لها الفصيحة وليست عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار؛ أي: إن ثبت شرعاً زناهما فاجلدوا؛ لأن الجلد لا يترتب على مجرد الزنا، بل على ثبوته، فإن قيل: إذا كان الفاء عند سيبويه أيضاً بمعنى الشرط كيف يصح التخصيص للمبرد؟ قلنا: ليس مخرج الآية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه، بل كونها جملتين؛ إذ الفاء إنما يعد مانعاً لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله. (قوله: وقيل: زائدة) أي: الفاء زائدة كما في جواب إذا، فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وقوله: أي: وإن لم يكن الخ؛ يعني: إن لم يكن أحد التوجيهين توجيه المبرد وتوجيه سيبويه كانت الآية داخلة تحت الضابطة، والثاني باطل كما أشار فكذلك المقدم، وأراد بالضابطة قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي كما تقدم مع أنها غير داخلة فيها؛ إذ القراء متفقون على قراءة الرفع فلو كان النصب مختاراً لما اتفقوا على غير المختار. (قال المصنف: التحذير) أي: موضع التحذير بتقدير مضاف لتصحيح الحمل فلا تغفل، وقوله: تخويف شيء إلى وتبعيده الخ، يريد أن كلاً من التخويف والتبديد معنى التحذير لا مجموعهما، وإرجاع الضمير إلى التحذير لا يخلو عن استخدام؛ لأن المراد

عامل الطرف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله: عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْيَتِيمَ عِنْدَ اللَّهِ﴾. (قوله: ومثل هذا الفاء) إنما قال مثل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (٢) جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. (قوله: إذ الزانية) توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضمار، ولذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء غيراً. (قوله: مبتدأ محذوف المضاف) أو غير كذلك، والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب. (قوله: إن ثبت زناهما) شرعاً وذلك بأربعة شهداء أو بالإقرار. (قوله: وقيل: زائدة) وما بعدها ابتداء كلام، ولا يخفى أن القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد. (قوله: أو للتفسير)؛ لأن اجلدوا إيجاب والإيجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم. (قوله: وجزء الجملة) إلى آخره يجوز أن يقال: إن ما بعد فاء التفسير أو السببية إذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها. (قوله: واختيار النصب) يعني: أن الشرطية إشارة إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي؛ ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب إليه المبرد أو سيبويه، وإنما حملة على ذلك؛ إذ لو لم يحمله لكان معناه أن اختيار النصب واقع على بعض التقادير، لكنه غير واقع أصلاً فإن الشاذ لا يميأ به.

فلا يرد أنه لا قرينة على حذف الفعل الخاص. (قوله: ظرف لمعامل الطرف المقدر) أي: الجار والمجرور؛ أعني: بمعنى الشرط لكونه ظرفاً مستقراً. (قوله: ولا ظهر الخ)؛ لأن كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار الحكم به فالأظهر أن يتعلق الطرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر على المبتدأ. (قوله: كما أن الخ) فإنه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره. (قوله: يوافق الخ) جملة استثنائية معلقة لكونه أظهر فإن الطرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة؛ أي: هذا الحكم عند الله، وليس متعلقاً بشيء من المبتدأ والخبر لعدم صلاحيتهما. (قوله: إنما قال: مثل الخ) لا يخفى عليك أن ما ذكره فائدة لفظ هذه، لكن لما كان لفظ مثل لبيان أن المشار إليه نوع الفاء المذكورة في الآية دون خصوصها، وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على إرادة نوع الفاء؛ أعني: ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشي الفائدة إلى لفظ مثل. (قوله: كما في قوله تعالى الخ) فإن موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه لئلا تجتمع إما مع الفاء. (قوله: يلزم أن يكون الخ) وهو مما اختلف فيه والعق تأويله بمقول في حقه، فلا ترجيح لقول المبرد. (قوله: والتقدير هذا الخ) لكن التقدير الذي ذكره الشارح رحمه الله أظهر فلذا اقتصر عليه. (قوله: لأن اجلدوا الخ) دفع لتوهم أن المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب،

وقوله: فاجلدوا للإيجاب؛ فإنه طلب الفعل على سبيل اللزوم، فلا يكون تفسيراً له، وحاصله: أنه تفسير له باعتبار ما يتضمنه، ولك أن تقول: إن الحكم نفس الإيجاب عند الشيخ الأشعري أو لوجوب نفس الإيجاب وتحقيقه في شرح المضد إلا أن ما ذكره المحشي رحمه الله أظهر. (قوله: يجوز أن يقال) أي: على مذهب سيبويه. (قوله: إذا كانت الخ) قيد للسببية احتراز به عن نحو: ﴿وَرَبِّكَ نَكِّرٌ﴾ (٣) ولم يتمرض للزائدة؛ لأن الحمل عليها بعيد كما مر. (قوله: أن الشرطية) يعني قوله: وإلا فالمختار النصب. (قوله: قياس استثنائي الخ) تقديره وإن لا يكن أحد التقديرين يكن المختار.

لضيق^(١) الوقت عن ذكره. «وَهُوَ» في اللغة: تخويف^(٢) شيء عن^(٣) شيء، وتبعيده عنه^(٤). وفي اصطلاح النحاة: «مَعْمُولٌ» أي: اسم^(٥) عمل فيه النصب بالمفعولية «بِتَقْدِيرٍ»^(٦): اتَّقِ، تَحْذِيرًا أي: حَذَرُ ذَلِكَ المعمول تحذيراً، فيكون مفعولاً مطلقاً. أو ذكر تحذيراً، فيكون مفعولاً له. «مِمَّا»^(٧) بَعْدَهُ أي: مما بعد ذلك المعمول. «أَوْ ذِكْرُ الْحَذَرِ مِنْهُ مُكْرَرًا»^(٨) على صيغة^(٩) المجهول عطفاً على (حَذَر) أو (ذِكْر) المقدر^(١٠)، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير^(١١) في المعطوف^(١٢) كما في المعطوف عليه

(١) على وجب. (٢) مصدر مضاف إلى مفعول. (٣) يقال للشيء. (٤) أي: الشيء الثاني. (٥) أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه إلخ. (٦) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول. (٧) متعلق بالتحذير. (٨) عطف على جملة حذر أو ذكر المقدر العامل في تحذير. (٩) حال من المحذر منه. (١٠) حال من ذكر. (١١) بالجر صفة لأحدهما على سبيل البدل. (١٢) راجع إلى المعمول. (١٣) مثل أن يقول: أو ذكراً.

وَهُوَ مَعْمُولٌ^(١) بِتَقْدِيرٍ، اتَّقِ تحذيراً^(٢) مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ ذِكْرُ الْمُحَذَرِ مِنْهُ مُكْرَرًا مِثْلُ،

(١) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية. (٢) أي: حذف ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً وذكر تحذيراً ليكون مفعولاً له.

بالتحذير في قوله: الرابع التحذير المعنى الاصطلاحي، وفي صورة إرجاع الضمير إما لفظه أو معناه اللغوي. (قوله: وفي اصطلاح النحاة المعمول بتقدير اتق) قال بعضهم: التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه ليحتمل ويكون التحذير بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وهي إياكما وإياكم وإياكن وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب؛ نحو: نفسك والسيف وبذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد فإن ذكر المحذر بلفظ أيًا فالعامل محذوف وجوباً سواء عطفت عليه أو كررته أو لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر بغير لفظ أيًا، واقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا. (قوله: أي: اسم عمل فيه) يشير إلى أن قوله: معمول بتقدير معمول فيه فهو من قبيل الحذف والإيصال. (قوله: فيكون مفعولاً له) ولك أن تجعله مفعولاً له للتقدير؛ أي: إنما قدر للتحذير؛ إذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير، وقوله: مما بعده؛ أي: مما ذكر بعد ذلك المعمول كالأسد بعد إياك، فلا يجب الحذف في قولك: من الأسد اتق نفسك. (قال المصنف: أو ذكر المحذر منه) قال العصام: مصدر منصوب عطف على تحذيراً كأنه قيل: أو لذكر المحذر منه مكرراً؛ إذ تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير لضيق الوقت عن ذكر العامل. (قوله: على صيغة المجهول الخ) رد لما قاله الرضي وحاصله أن قوله: ذكر إذا كان بصيغة المصدر يكون معطوفاً على معمول، وهو بعيد من حيث المعنى؛ لأن التحذير ليس نفس الذكر، بل المذكور، وإذا كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك؛ لأن أو هنا متصلة من حيث المعنى فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد أو عمرو، وحاصل الجواب: أنه على صيغة المجهول، لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه فافهم. (قوله: فإن قلت: فعلى هذا الخ) أي: على تقدير العطف على أحدهما لا بد الخ، وحاصله: أنه إذا عطف ذكر على حذر لا بد أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف عليه وليس فيه ضمير، وحاصل الجواب: أن ههنا ضميراً أقيم الظاهر مقامه إشعاراً بأن المعمول في هذا القسم هو المحذر منه الذي هو عبارة عن المعمول المذكور وفيما سبق هو المحذر، وقوله:

(قوله: لضيق الوقت) في كلا قسمي التحذير ضيق وقت، وهو أضيق في القسم الثاني منه، ولهذا لا يذكر إلا المحذر منه. (قوله: وفي اصطلاح النحاة معمول) نقل إليه لمتعلق التحذير به لكونه محذراً أو محذراً منه. (قوله: أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية) أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل. (قال: بتقدير اتق) الأنسب بالصناعة أن يقال: باتق بدون التقدير. (قال: تحذيراً مما بعده) هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمير، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب والمضمير لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً وقد يجيء متكلماً؛ نحو: إياي والشر، وسيبويه يقدر بنحو: لا حذر، وغيره يقدر بنحو: حذر خطايا، والأول أولى كذا ذكره الشيخ الرضي. (قال: أو ذكر المحذر منه) هذا القسم يكون ظاهراً ومضمراً سواء كان الظاهر مضافاً أو لا، والمضمير متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. (قوله: على صيغة المجهول) قال الشيخ الرضي في قوله: أو ذكر المحذر منه نظراً؛ إذ ذكر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول بعد من حيث المعنى إلا أن يقدر في الأول مضاف؛ أي: هو ذكر معمول، وفيه نظر أيضاً؛ لأن التحذير من أنواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ: أو ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه؛ لأن أو هنا اتصالية؛ أي: ليست إضرابية فينبغي أن يليها مثل المذكور قبل، والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة، وإنما جازت المخالفة إذا كانت إضرابية واختار قدس سره الاحتمال الأخير وهو المشهور المنساق إلى الفهم، ولم يجعله معطوفاً على قوله: معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور، بل جملة معطوفاً على فعل مقدر ينساق إليه الفهم؛ أعني: حذر أو ذكر ويمكن أو يختار الاحتمال الأول ويجعل معطوفاً على قوله: تحذيراً بتقدير الحين، أو يجعله مفعولاً له للتقدير، والمعنى على أن تقدير اتق دون غيره من الأفعال للتحذير لا أن التقدير لأجل التحذير؛ لأن التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير؛ لأنه لو ذكر لحصل التحذير أو يجعل معطوفاً على قوله: معمول وتكمل الإضافة من باب جرد قطيفة، لا يقال المعطوف بأو في الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متناولاً للمعطوفين؛ ليكون إشارة إلى تقسيم المحدود، وليس

قلنا: نعم^(١)، لكنه وضع في المعطوف المظهر^(٢) موضع المضمّر^(٣)، إذ تقدير الكلام^(٤): أو معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً، إلا أنه^(٥) وضع المحذر^(٦) منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً^(٧) بأنه^(٨) محذر منه لا محذر «مِثْلُ: إِيَّاكَ^(٩) وَالْأَسَدَ^(١٠)، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ^(١١)»، هذان مثالان لأول: نوعي التحذير، ومعناها^(١٢): بَعْدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ، وَالْأَسَدَ^(١٣) مِنْ نَفْسِكَ، وَبَعْدَ نَفْسِكَ عَنْ حَذْفِ الْأَرْنَبِ^(١٤). وهو^(١٥) ضربه بالعصا^(١٦). وَبَعْدَ حَذْفِ الْأَرْنَبِ عَنْ نَفْسِكَ. وعلى التقديرين: المحذر منه هو (الْأَسَدُ^(١٧)) (وَالْحَذْفُ^(١٨)). فإن المراد^(١٩) من تبعيد الأسد^(٢٠) أو الحذف^(٢١)، من نفسك تحذيرها^(٢٢) منها^(٢٣) لا تحذيرها منها^(٢٤). «وَالطَّرِيقُ^(٢٥)» مثال^(٢٦) لثاني نوعيه^(٢٧)، أي: اتق الطريق الطريق. ولا^(٢٨) يخفى عليك^(٢٩) أن تقدير (اتق) في أول النوعين غير^(٣٠) صحيح، لأنه^(٣١) لا يقال: اتقيت زيدا^(٣٢) من الأسد، فينبغي^(٣٣) أن يقدر فيه^(٣٤)

(١) لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه. (٢) وهو المحذر منه. (٣) على خلاف مقتضى المالم. (٤) أي: كلام المصنف. (٥) شأن. (٦) لفظ. (٧) حلة وضع. (٨) أي: بأن الضمير في المعطوف. (٩) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. (١٠) عطف على الضمير في إياك. (١١) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. كافية. (١٢) أي: معنى المثال الأول على قسمين. (١٣) أما أن يكون مؤخرًا. (١٤) وبالفارسية يقال: حركوش. (١٥) أي: الحذف في اللغة. (١٦) لأن ذلك يقتلها فلا يجل أيضاً. (١٧) المثال الثاني. (١٨) في الثاني. (١٩) والمحذر هو النفس. (٢٠) في الأول. (٢١) الثاني. (٢٢) خبر إن. أي: نفسك. (٢٣) أي: من الأسد والحذف. (٢٤) نفسك. (٢٥) تأكيد لفظي. (٢٦) تقديره هو مثال. (٢٧) تحذير. (٢٨) اعتراض على المصنف. (٢٩) أيها الطالب. (٣٠) خبر أن. (٣١) شأن. (٣٢) لأنه فعل لازم بل ولت زيداً من الأسد فانقضى. (٣٣) جواب شرط. (٣٤) أي: في أول النوعية.

إِيَّاكَ^(١) وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ^(٢)،

(١) مفعول به لفعل محذوف وجوباً ١ - بعد نفسك من الأسر.
(٢) مثال لثاني نوعيه فالطريق منصوب مفعول به لفعل محذوف وجوباً أي: اتق الطريق الطريق.

الصدر ههنا متناولاً لهما؛ لأننا نقول: لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله: معمول متناولاً للقسمين. (قوله: قلنا، نعم) أو قلنا بتقدير العائد، والتقدير أو ذكر المحذر منه من نوعيه أو باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلاً منه. (قال، مثل إياك والأسد) قال الشيخ الرضي: قال المصنف، الأصل اتقك، ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحده جازوا بالنفس مضافاً إلى الكاف، فقالوا: اتق نفسك، فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس؛ لعدم الاحتياج إليه، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلاً؛ لأن عامله مقدر فصار منفصلاً، ثم قال: وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك بعد بتأخير العامل، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحده إذا كان أحدهما منفصلاً. (قوله: ولا يخفى) إلى قوله: غير صحيح يمكن أن يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعداً نفسك، ولا يخفى أن في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيداً في التحذير ليس في تقدير بعد. (قوله: لأنه لا يقال، اتقيت زيدا من الأسد)، لأن معنى الالتقاء؛ برهيز يدين

(قوله: التبعيد تأكيد في التحذير) فالمقدر بعد دون اتق حينئذ لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى.

إذ تقدير الكلام الخ دليل على وضع الظاهر موضع المضمّر، فقله: ذكر المحذر منه صفة لقله: معمول، وقوله: إشعاراً بأنه الخ، دليل لمن على الوضع المذكور. (قال المصنف: مثل إياك والأسد الخ) إنما أورد مثالين للقسم الأول إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحذر منه اسماً صريحاً يجوز أن يكون فعلاً في تأويل الاسم، واعلم أن حق التحذير أن يكون للمخاطب مثل: إياك والحسد، وإياك والبول قائماً، وإياك والشر قال الشاعر:

وإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ

ج أَنْ تَفَرِّبَا قَبْلَ الْمَسْجِدِ
وشذ مجيئه للمتكلم في قوله^(١): «إياي، وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، وليذك لكم الأسيل والرماح»، أي: تنحى عن حذف الأرنب، ونحوا أنفسكم عن حذفه، وأشد من هذا مجيؤه للغائب في قول بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين وإياه وإيا الشواب، وفيه شذوذ آخر وهو إضافة إيا إلى الظاهر. (قوله: بعد نفسك من الأسد) وإنما قدر بعد دون اتق؛ لما سيجيء منه أن تقدير اتق غير صحيح هنا وفيه شيء، وقوله: والأسد من نفسك، وهذا بيان لحاصل المعنى وإن هذا المعنى لازم للمعنى السابق. (قوله: وهو ضربه بالعصا) واعلم أن الحذف بحاء مهملة فذال معجمة بمعنى الضرب بالعصا، والحذف بمعجمتين الضرب بالعصا، فاعرفه، ونقل بعض الشارحين هذا التحذير عن عمر رضي الله عنه، وإنما نهى عن ذلك؛ لأن الحذف يقتلها فلا يحل (نعمه)، وقوله: وعلى التقديرين؛ أي: على تقدير الضمير المعطوف عليه والمعطوف المحذر منه هو الأسد دون المخاطب؛ إذ لا خفاء أن المراد من تبعيده عنك تحذيرك عنه لا تحذيره عنك

(١) أي: عمر رضي الله عنه.

مثل: (بَعْدُ^(١))، وَنَحْ^(٢)). وتقدير: (بَعْدُ) في مثال النوع الثاني غير مناسب، لأن^(٣) المعنى^(٤) على الالتقاء^(٥) عن الطريق لا على تبعيده^(٦) عنه. فالصواب أن يقال^(٧) بتقدير: (بَعْدُ أو أَتَى) أو نحوهما^(٨)، فيقدر مثل: (بَعْدُ) في جميع أفراد النوع الأول^(٩)، وفي بعض أفراد النوع الثاني^(١٠) مثل: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ) فإن المعنى على^(١١) هذا: بَعْدُ نفسك مما يؤذيك، كالأسد^(١٢) ونحوه^(١٣)، ويقدر^(١٤) مثل (أَتَى) في بعضها كالمثال المذكور^(١٥).

(١) أمر من التباعد. (٢) يفتح النون وكسر الحاء المشددة بمعنى بعد. (٣) حلة لعدم المناسبة. (٤) أي: معنى قولك الطريق الطريق. (٥) أي: على لقاء المخاطب خير إن. (٦) أي: على تباعد المار السالك في الطريق لأن الطريق لا يمكن أن يبعد. (٧) مصنف. (٨) مثل إياك والأسد، وإياك أن تخلف وغيرهما مما يصلح أن يكون مثلاً. (٩) أي: المحذر منه المكرر. (١٠) أي: على تقدير مثله نفسك نفسك. (١١) تمثيل لما يؤذيك. (١٢) كالحية والحداد. (١٣) عطف على يقدر الأول. (١٤) في المتن أي: الطريق الطريق.

كما ذكره الشارح، ولا محذور في عطفه على المحذر لكفاية المشاركة في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي المفعولية، وقوله: مثال لثاني نوعيه، ومنه قول عمر رضي الله عنه: يا سارية الجبل الجبل، وقال الشاعر:

أَحَاكَ أَحَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَحَا لَهُ

كَسَّاحٍ إِلَى الْهَيْجَا بِتَغْيِيرِ سِلَاحٍ
وقال الآخر: الضيغم الضيغم يا ذا الساري. (قوله: غير صحيح) الظاهر غير ظاهر أو غير مناسب؛ لأنه صحيح ولو بتكلف فتدبر. (قوله: لا يقال اتقيت زيدا)؛ لأن معنى الالتقاء: برهيزيدن لابراهيزانيدين؛ يعني: أنه لازم لا متعدي إلا أن يضمن معنى التباعد، فلو قال: بتقدير نَحْ أو بعد لكان أولى، وقوله: على الالتقاء؛ أي: لقاء المخاطب عن الطريق والاحتراز عن إصابة الضرر فيه بالتيقظ لا على تباعد المخاطب عن الطريق. (قوله: فالصواب أن يقال الخ) إلا أن يقال أراد المصنف تقدير اتق ونحوه كاحذر وباعد إلى غير ذلك، وقوله: مثل نفسك نفسك ويصح تقدير اتق فيه؛ أي: اتق عن نفسك بتبعيده عن الرذائل إلا أن في تقدير بعد استغناء عن حذف الجار - أعني: عن - لكنه كثير في الكلام الفصيح مثل: واتقوا الله على أنه أسلم من لزوم كون النفس محذراً لا محذراً منه. (قوله: فإن المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالأسد ونحوه) قيل: هذا المقام من مزالق الأقدام، حتى أن المحشي عبد الغفور والعصام حاولا دفع ما يرد على هذا الكلام من أن النفس المكررة في المثال محذرة لا محذرة منها كما هو المتفهم من تقدير بعد نفسك، والمحذر منه هو ما يؤذيك فلا يبقى لعدده من أفراد النوع الثاني وجه، فإن النوع الثاني على ما قاله المصنف ما كرر فيه المحذر منه وتكلفا في جعلها محذراً منها ولم يحو ما حول المرام، فنقول: مستعينا بتوفيق الله المنعم مراد الشارح في هذا المقام تضمين الكلام على الاعتراض على المصنف؛ لحصره النوع الثاني فيما كرر فيه المحذور منه، فإن النوع الثاني منه ليس هو فقط، بل ما كرر فيه المحذر من هذا النوع أيضاً على ما صرحوا، كيف وقد قسم ابن هشام في أوضح المسالك التحذير لزوماً سواء عطف عليه؛ نحو: إياك والأسد، أم كررته؛ نحو: إياك إياك، أم لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر المحذر بغير لفظ أياً أو اقتصر على

لا برهيزا انيدن. (قوله: فالصواب أن يقال) يمكن أن يقال: أراد تقدير اتق ونحوه. (قوله: فإن المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل، لأن نفسك محذر منه لا محذر، فكيف يصح القول بأن المعنى بعد نفسك مما يؤذيك؟ اللهم إلا أن يقال: أن لقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس إلا لإيقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر، وهي محذرة بالمآل

(قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) فيه أن كون المحذر منه في الحقيقة وهو الضرر لا يقتضي تقدير بعد في اللفظ وجمل النفس محذراً، ولو سلم فنهاية ما لزم صحة تقدير بعد نظراً إلى الحقيقة لا بعيده.

قيل^(١): لفظ (الأسد) في (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) خارج عن^(٢) النوعين فينبغي أن لا يكون تحذيراً، وليس كذلك، فإنه أيضاً^(٣) تحذير، وأجيب^(٤) بأنه^(٥) تابع للتحذير، والتوابع^(٦) خارجة عن المحدود، بدليل ذكرها فيما بعد^(٧). «وَتَقُولُ»^(٨): في قسمي^(٩) النوع الأول: (إِيَّاكَ)^(١٠) مِنَ الْأَسَدِ، كما كنت تقول: (إِيَّاكَ)^(١١) وَالْأَسَدَ «وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ» كما كنت تقول^(١٢): (إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ). وتقول في المثال الأخير^(١٣): (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ) بتقدير (مِنْ) أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ، لأن^(١٤) حذف حرف الجر عن (أَنْ)^(١٥)، وَأَنْ قياس^(١٦). «وَلَا تَقُولُ» في المثال الأول^(١٧): «(إِيَّاكَ الْأَسَدَ) لامتناع^(١٨) تقدير (مِنْ)» وشذوذه مع غير (أَنْ وَأَنْ). فإن قلت^(١٩): فليكن بتقدير العاطف^(٢٠) قلنا: حذف العاطف أشد شذوذاً^(٢١)؛ لأن حذف حرف الجر^(٢٢) قياس مع (أَنْ وَأَنْ) شاذ^(٢٣) كثير في غيرهما. وأما حذف العاطف^(٢٤) فلم يثبت إلا نادراً. «الْمَفْعُولُ»^(٢٥) فِيهِ «هُوَ: مَا فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ» أي: حدث

(١) قاله هندي أي: اعترض على قول المصنف. (٢) أي: من المحذر والمحرر منه المكرر. (٣) كإياك. (٤) هندي. (٥) لفظ أسد. (٦) حال. (٧) أي: من باب التوابع. (٨) أنت. (٩) إياك والأسد وإياك أن تحذف. (١٠) متعلق بفعل مقدر أي: بعد نفسك من الأسد. بدون المطفوف لأن المطفوف. (١١) بالقصر على ذكر المطفوف. (١٢) أنت. (١٣) من النوع الأول. (١٤) علة لتقدير الأول. (١٥) لأنها حرف موصولة مع الجملة الطويلة والتخفيف مطلوب. (١٦) غير إن. (١٧) من النوع الأول. (١٨) علة لا تقول. (١٩) قولك إياك الأسد. (٢٠) فلذلك امتنع. (٢١) من حذف الجار. (٢٢) خبر إن. (٢٣) خبر بعد خبر لأن. (٢٤) بدون المطفوف تضييماً. (٢٥) مشغول بإعراب الحكاية أو نائب المفعول.

وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ بِتَقْدِيرِ مَنْ وَلَا تَقُولُ: إِيَّاكَ الْأَسَدَ لَامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ مَنْ. الْمَفْعُولُ^(١) فِيهِ: هُوَ مَا فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ

(١) كان قرينة للمحذوف منه ولا حاجة إليها.

فإذا نظر إلى المال صح هذا المعنى. (قوله: لأن حذف حرف الجر) إلى آخره: لأن إن حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها هي تأويل اسم، فلما طال لفظاً ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر. (قال: ولا تقول: إياك الأسد) أما قول الشاعر: إياك إياك المراء فإنه فلضرورة الشعر، أو لأن إياك إياك من باب الأسد الأسد، والمراء منصوب بمثل اترك أو احذر، أو لأن المراء في تأويل أن تملري. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) قال أبو علي في قوله تعالى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلُوبُ» أي: وقلت. (قال: المفعول فيه) أي: ومنه المفعول فيه، أو هذا باب

(قوله: وأما قوله: وإياك إياك المراء فإنه) وآخره إلى الشر دعاء وللشر جالب، المراء: المجادلة، والدعاء: فقال من الدعوة. (قوله: فلضرورة الشعر) والكلام في السعة: ولأن إياك إياك الخ من المحذر منه المكرر، وليس من القسم الأول حتى يحتاج إلى تقدير من، وهذا قول سيبويه. (قوله: أو لأن المراء مصدر الخ) فحمل في جواز حذف من على ما يقدر به، وليس ذلك بقياسي حتى يرد أنه يلزم من ذلك جواز إياك الضرب، وهذا قول الزجاج: وفيه أن تقدير المصدر المعرف بأن مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعرف عند الأكثرين. (قوله: أي: وقلت) بتقدير العاطف، وقيل: هو حال بتقدير قد، وقيل جزء إذا ما، وقوله تعالى: «تَوَلَّوْا» استئناف وجواب

لسؤال نشأ من قبل: أي: فما حالهم وتعام الآية: «تَوَلَّوْا لَا أَحَدٌ مَّا لِحُلُومِكُمْ عَلَيْهِمْ تَوَلَّوْا وَاتَّبِعْتَهُمْ قَبِيلٌ مِنَ النَّاسِ».

ذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد الأسد: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا»، وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا فمثل نفسك نفسك ليس من النوع الأول وكذا: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا»، ولا يمكن عددهما من النوع الثاني على تعريف المصنف ففي كلامه فتور، أراد الشارح التعرض له لكن كلامه أيضاً لا يخلو عن قصور: (هذا الذي ترك الأوهام حائرة) انتهى باختصار، وقوله: في بعضها؛ أي: بعض أفراد النوع الثاني كمثل المتن؛ أعني: الطريق الطريق. (قوله: قيل: لفظ الأسد الخ) هذا الاعتراض لنجم الأئمة وحاصله أن الأسد جزء من التحذير؛ لتوقف إفادة أصل معنى التحذير عليه مع أنه خارج من تعريف المصنف، أما خروجه عن القسم الثاني فظاهر؛ لأن الأسد ليس مكرراً، وأما خروجه عن القسم الأول فكذلك؛ لأنه ليس معمولاً بتقدير اتق تحذيراً مما بعده، بل المفعول إياك، فالصحيح أن يقال: التحذير على ضربين؛ إما لفظ المحذر منه مكرراً، أو لفظ المحذر معه، وحاصل الجواب: أن التحذير عبارة عن المعمول، وأما لفظ الأسد فهو من التوابع وإن توقفت استفادة المعنى عليه (نعمه)، وقوله: وليس كذلك؛ أي: ليس نفس الأمر كما قيل. (قوله: وتقول: إياك من الأسد) أي تقول: إياك والأسد، وتقول بعبارة أخصر في التقدير: إياك من الأسد؛ أي: بعد نفسك من الأسد واتق نفسك منه، لكن ما بالعطف؛ أعني: التعبير الأول أبلغ؛ إذ فيه تكرير التحذير. (قوله: وتقول: في قسمي النوع الأول) مفهومية القسمين للنوع الأول في ضمن مثاليه، فأحدهما: التحذير الذي يكون بعده اسم صريح، وثانيهما: ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقوله: في قسمي النوع الأول في مثالي النوع الأول (ظهيريه)، وقوله: فليكن بتقدير العاطف؛ أي: فلا يلزم امتناع هذا التركيب. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) نحو: «تَوَلَّوْا لَا أَحَدٌ» الآية؛ أي وقلت: قال العصام: لا تقول:

«مَذْكُور»^(١) «تضمناً»^(٢) في ضمن الفعل الملفوظ^(٣) أو المقدّر^(٤) أو شبهه، كذلك أو مطابقه^(٥)، إذا كان العامل مصدراً.

(١) صفة فعل. (٢) أي: مدلوله عليه دلالة في المفعول فيه. (٣) مثل صمت يوم الجمعة. (٤) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى ضربت. (٥) أي: مذكور مطابقة.

مَذْكُورٌ

المفعول فيه أو المفعول فيه هو كذا، وهو فصل على الأخير وصدر استثنائية على الأولين. (قال، ما فعل فيه) أي: في مسماه أو في نفسه مسامحة أو اسم ما فعل فيه. (قوله، أي، حدث) وهو الفعل اللغوي.

مبحث المفعول فيه (قال، مذكور) أي: مؤدى. (قوله، تضمناً) إلى قوله: أو مطابقاً كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة، وبالتضمن ما يقابلها، فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي، وما له لمح إلى معنى. (قوله، إذا كان العامل مصدراً) أو بمعناه.

(قوله، أي منه المفعول فيه) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله: فمنه المفعول المطلق. (قوله، أو هذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ إما على حذف المضاف من الخبر أو على المسامحة. (قوله، وهو فصل) أي: نفس هو أو مرجعه فصل فيه أنه ليس موقع الفصل؛ إذ لم يثبت مجيئه إلا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفضل التفضيل، كما ذكر سيبويه، وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع، وقال: ولا يجوز زيد هو قال كذا في الرضي. (قوله، ومصدر استثنائية الخ) أي: مبتدأ خبره ما بعده والجملة استثنائية لا محل لها من الإعراب. (قوله، أي: في مسماه) على حذف المضاف هنا لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله، مسامحة) بإقامة الدال مقام المدلول. (قوله، أو اسم ما فعل فيه) على حذف المضاف في أول التعريف ليكون مشتقاً على الجنس. (قوله، وهو الفعل اللغوي) لا الفعل الذي هو قسم الاسم والجرف؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم؛ أي: تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مفهومه فعلته أمس، فأمس فعل فيه الضرب لا ضرب. (قوله، ما يقابلها) أي: الدلالة تبعاً سواء كانت تضمناً أو التزاماً. (قوله، المستعمل في المعنى الالتزامي) نحو: قتله يوم الجمعة؛ أي: ضربته ضرباً شديداً. (قوله، وماله لمح إلى معنى) وإن لم يكن مدلولاً التزامياً؛ أي: لازماً ذهنياً؛ نحو: زيد أسد في بيته. (قوله، أو بمعناه) بأن يكون اسم المصدر.

جاء حذف العاطف في التحذير كما في قوله:
وَلِيَّاكَ لِيَّاكَ الْمَرَاءُ^(١) فَلْنَه

إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
لأنه من ضرورة الشعر والكلام في السعة على أنه جعله سبويه من قبيل الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء. (قال المصنف: المفعول فيه) أي: من المنصوبات سواء كان لفظ في مذكور أو مقدراً بقرينة قوله: وشرط نصبه تقدير في ويسمى ظرفاً عند البصريين وهو اسم زمان أو مكان ضمناً معنى في دون لفظها، وفيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المجرور للموصول، وأما عند التنكير فإلى موصوف مقدر فتذكر. (قال المصنف: وهو ما فعل فيه) أي: اسم ما فعل في مدلوله ومسماه أو في نفسه انظر إلى اللاري وحاشيته. (قوله، أي: حدث) يريد أن الفعل بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للاسم؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فالذي فعلته أمس مضمون ضربت لا لفظه، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (رضي)، وفسر في شرح العصام بمدلول الفعل، ثم قال: ففيه اكتفاء عن ذكر شبهه، وكتب على قوله: حدث ما نصه سواء أثر الفاعل في ذلك الحدث أو لا، فدخل فيه نحو: مات زيد يوم الجمعة. (قال المصنف: مذكور) أي: مؤدى فإن الفعل اللغوي الذي هو الحدث من قبيل المعنى، والمذكور هو اللفظ لكن الذكر سبب التأدية فأريد به سببه. (قوله، مذكور تضمناً) أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول فيه كقولك: ضربت زيداً يوم الجمعة، فإن الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة؛ أعني: الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي؛ أعني: ضربت؛ فإنه جزء معناه (نعمة الله)، ثم إن المذكورية أعم من اللفظي والتقديري، وفي الألفية:

فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً

كَانَ وَلَا قَانُوهُ مُقَدِّراً
وعرفه في اللب بما فيه الفعل؛ أي: منصوب وقع في مدلوله الحدث عدل عن تعريف الكافية؛ إذ فيه ما فيه من عموم المجاز مع أن في تعريف اللب الإيجاز. (قوله، في ضمن الفعل) أي: كما إذا كان العامل غير مصدر فلو ذكره لكان أنسب. (قوله، أو المقدّر) مثل يوم الجمعة لمن قال: متى خرجت؛ أي: خرجت يوم الجمعة؛ ونحو أن يقال: كم سرت، فنقول: فرسخين، وهذا جائز الحذف، وأما واجب الحذف فمثل ما وقع الظرف صفة أو صلة؛ نحو: مررت برجل عندك، وجاءني الذي عندك، وقوله: أو شبهه كذلك؛ أي: أو

فقوله^(١): (ما فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ)^(٢) شامل لأسماء الزمان^(٣) والمكان كلها. فإنه^(٤) لا يخلو زمان^(٥) أو مكان^(٦) عن أن يفعل فيهما فعل^(٧)، سواء ذكر الفعل الذي فعل^(٨) فيهما^(٩) أو لا وقوله^(١٠): (مَذْكُورٌ) خرج به مالا^(١١) يُذكر فِعْلٌ فِعْلٌ فيه، نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ)^(١٢)، فإنه وإن كان فِعْلٌ فيه فِعْلٌ^(١٣) لا محالة، لكنه ليس بمذكور^(١٤)، لكن^(١٥) بقي مثل: (شَهِدْتُ^(١٦) يَوْمَ الْجُمُعَةِ) داخلاً^(١٧) فيه، فإن^(١٨) (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) يصدق عليه أنه فِعْلٌ^(١٩) فيه فِعْلٌ مذكور^(٢٠)، فإن شهود يوم^(٢١) الجمعة لا يكون إلّا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد^(٢٢) الحيثية، أي: المفعول فيه، ما فِعْلٌ فيه فِعْلٌ مذكور من حيث إنه فِعْلٌ فيه فِعْلٌ مذكور،

(١) إذا عرفت التعريف. (٢) جنس. (٣) كالיום والليل والشهور والحوادث وغيرها. (٤) شأن. (٥) من الأزمنة. (٦) من الأمكنة. (٧) من الإنس والجن والملائكة وغيرها. (٨) أي: وجد وحدث. (٩) لفظاً أو تقديرًا. (١٠) مصنف. (١١) الأولى ما لم يذكر. (١٢) أي: حسن. (١٣) من صلاة وضرب وأكل وشرب وغيرها. (١٤) لا لفظاً ولا تقديرًا. (١٥) استدراك من قوله خرج به. (١٦) أي: أدركت. (١٧) حال من فاعل أبقي. (١٨) حلة البقاء. (١٩) وهو شهدت. (٢٠) تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ. (٢١) لكون يوم الجمعة مفعولاً فيه ليس كذلك بل مفعول به. (٢٢) الإضافة بيانية. نائب فاعل اعتبر.

مذكوراً في ضمن شبه الفعل الملفوظ أو المقدر؛ نحو: أنا ضارب زيد اليوم عندك. (قوله: أو مطابقة إذا كان الخ) كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة وبالتضمن ما يقابلها؛ أي: الدلالة تبعاً فيشمل الالتزام وما يكون بطريق الملح؛ نحو: زيد أسد في بيته. (قوله: إذا كان العامل مصدرًا) أي: أو ما بمعناه كاسم المصدر، ومثال المصدر: أعجبتني ضرب زيد يوم الجمعة، فإن الضرب فعل يوم الجمعة، وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة، لا يقال: يفهم من العبارة أن العامل إذا كان مصدرًا يكون الحدث مذكوراً بالمطابقة، وليس كذلك؛ لأن العامل إذا كان مصدرًا للتأكيد أو النوع لم يكن الحدث مذكوراً مطابقة بل تضمناً؛ لأننا نقول المراد أن العامل إذا كان مصدرًا يكون الحدث مذكوراً مطابقة في الجملة لا يقال فعلى هذا التقدير خرج المفعول فيه الذي كان العامل مصدرًا إذا كان الحدث مذكوراً في ضمنه؛ لأننا نقول: أمثال هذه المادة من المفعول فيه الذي فعل فيه مذكور تضمناً في ضمن شبه الفعل (ظهيره). (قوله: لأسماء الزمان) أي: لأسماء دالة على الزمان فالمراد المعنى اللغوي الشامل للاصطلاح، وقوله: أن يفعل فيهما الظاهر فيه لكون العطف بأو إلا أن يقال: أن أو ليس على بابه، بل بمعنى الواو الواصلة؛ لأن كلا منهما ظرف لا أحدهما. (قوله: يوم الجمعة يوم طيب) أو يوم مبارك مما جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً مثل يوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد، فإنه لا يسمى ظرفاً، وكذا الكلام فيما نصب منهما مفعولاً به نحو: بنيت الدار وشهدت يوم الجمل^(١)، واعتراض على مثال الشارح بما حاصله: أن المراد بكون الحدث مفعولاً في زمان أو مكان قيامه بالفاعل الحقيقي أو الحكمي في ذلك الزمان أو المكان بحيث يصح إسناده إليه؛ لكلا يرد مثل: مات زيد يوم الجمعة، فحينئذ لا يخرج؛ نحو: يوم الجمعة يوم طيب بقوله: مذكور؛ لأن قيام الطبيب بيوم الجمعة

(قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) إلى آخره فيه تأمل؛ إذ لو أريد من قوله: ما فعل فيه ما نسب إليه الفعل بكلمة في لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية ولو أريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية؛ لأن هذا المعنى يصير قيداً، وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل إليه بكلمة في نعم يصير قريباً من اعتبارها.

(قوله: إذ لو أريد من قوله الخ) مجاز أو كناية لقوله: ولو أريد معناه الحقيقي وذلك فإن وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير أن ينسب الفعل الاصطلاحي إليه بفي. (قوله: ثم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية) لإخراج؛ نحو: نهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوباً إليه بتقديره في، ولا يضره كونه منسوباً إليه بتقديره على تقدير إرادة شهود شيء في يوم الجمعة، فإنه فعل آخر؛ لأنه شهود شيء يوم الجمعة. (قوله: لأن هذا المعنى الخ)؛ إذ مفاد التعريف أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسماً للقيد، ولا يقتضي أن يكون الحدث المذكور منسوباً إليه بفي، إلا أن يقال: أن كونه اسماً لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة، فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوباً إليه بفي لفظاً أو تقديرًا، وهذا معنى قوله: نعم يصير قريباً من اعتبارها ويصير المأل أنه ذكر من هذه الحيثية، وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله: فإن ذكر يوم الجمعة ليس من حيث إنه وقع فيه فعل مذكور، وما ذكره بعض الناظرين في جواب اعتراض المحشي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل.

(١) اسم لوقعة كانت لعملي وعائشة رضي الله عنهما وكانت راكبة على جمل ففرغ ذلك اليوم به.

ليخرج^(١) مثل هذا المثال^(٢) منه^(٣) فإن ذكر يوم الجمعة فيه^(٤) ليس من حيث إنه قيل فيه، فَعَلْ مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه^(٥) على تقدير^(٦) اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله^(٧) (مَذْكُورٌ)^(٨) إلا لزيادة تصوير المعرف^(٩). وقوله^(١٠): «مِنْ زَمَانٍ^(١١) أَوْ مَكَانٍ^(١٢)» بيان لما^(١٣) الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي^(١٤) المفعول فيه، وتمهيد^(١٥) لبيان حكم^(١٦) كل واحد منهما. وهو، أي: ^(١٧) المفعول فيه، ضربان: ما يظهر فيه ^(١٨) (في) وهو مجرور^(١٩) بها. وما^(٢٠) يقدر فيه ^(في) وهو منصوب بتقديرها^(٢١). وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم^(٢٢) لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب، بتقدير ^(في) ^(٢٣) وأما المجرور بها فهو مفعول^(٢٤) به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه. وخالفهم^(٢٥) المصنف، حيث^(٢٦) جعل المجرور^(٢٧) أيضاً^(٢٨) مفعولاً^(٢٩) فيه، ولذلك^(٣٠) قال^(٣١): «وَشَرَطُ نَصْبِهِ» أي: شرط نصب المفعول فيه «تَقْدِيرُ (في)»^(٣٢) إذ^(٣٣) التلطف بها يوجب الجر، وظروف^(٣٤)

(١) جواب لو. (٢) أي: شهدت يوم الجمعة. (٣) أي: من تعريف المفعول فيه. (٤) أي: في المثال المذكور. (٥) شأن. (٦) من قبيل تنابع الإضافة. وقوله على تقدير اعتبار من متعلقات قوله لا حاجة لتقديره. (٧) مصنف. (٨) بدل من قوله. (٩) أي: المفعول فيه. (١٠) مصنف. (١١) كاليدوم والليلة وأجوانهما. (١٢) وهو ما يشغله الجسم. (١٣) في صدر التعريف. (١٤) أي: الزمان والمكان. (١٥) أي: توضيح. (١٦) زمان مكان. (١٧) توطئة لما بعده. (١٨) أي: لفظ في. (١٩) أو مبتدأ. (٢٠) وثانيهما عبارة عن المفعول. (٢١) أي: بتقدير في نحو: سرت يوم الجمعة. (٢٢) لغة. (٢٣) أي: لفظ في. (٢٤) عند القوم. (٢٥) قوم. (٢٦) علة للمخالفة. (٢٧) مفعول. (٢٨) كالمصوب بتقدير في. (٢٩) مفعول ثان. (٣٠) أي: ولأجل أن المجرور يفي بمفعول فيه عند المصنف. (٣١) مصنف. (٣٢) بعد صحة وقوعه مفعولاً فيه. (٣٣) علة لتقدير في. (٣٤) مبتدأ.

مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ فِي

(١) بيان لما الموصولة أو الموصوفة.

(قوله: ولا يخفى) إلى آخره قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح. (قال: من زمان أو مكان) قد يجعل المصدر حيناً بحذف المضاف أو يجعل المصدر مجازاً عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية، وقد يجعل العين مكاناً، نحو: جلست في الشمس، أي: في مكانها إذا أريد بالشمس النور أو في مكان آخرها إذا أريد بها الجرم. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) إشارة إلى أن قوله: من زمان ليس قيداً احترازياً بناء على أن في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور يفي مفعولاً فيه.

(قوله: قد يقصد الخ)؛ وذلك لأن اعتبار الإخراج بالقيد ضمنى قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحاً فتكون الحيثية مخرجة لما بقي من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف. (قوله: قد يجعل الخ) يريد أن الزمان والمكان أعم من أن يكونا حقيقيين أو اعتباريين. (قوله: بناء الخ) تعليل للنفي؛ يعني: المفعول فيها ما ينسب إليه الفعل يفي، وكلمة في محمولة على الظرفية الحقيقية، فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفاً حقيقياً وهو الزمان والمكان، وما هو ظرف مجازي كالمصدر الجنسي، والشمس في المثال المذكور ليس مفعولاً فيه، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، فليس كل مجرور يفي مفعولاً فيه، فلذا قيد بقوله: من زمان أو

مكان.

لا يكون إلا فيه فلا يصح قوله، لكنه ليس بمذكور (ظهيره) وفيه ما فيه. (قوله: لكنه ليس بمذكور) أي: في نظم العبارة، وفي شرح العصام: المراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ، فخرج بقوله: ما فعل فيه؛ نحو: يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت، فإنه وإن فعل فيه الضرب، لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج أيضاً؛ نحو: يوم الجمعة مبارك فقد تم به الحد فقوله: فعل مذكور ليس بمخرج لشيء، بل لإتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد إيضاحه. (قوله: ولكن بقي مثل شهدت الخ) استدراك من قوله: خرج به ما لا يذكر الخ، والشهود بمعنى الحضور ومن الأمثلة: فضل الله يوم الجمعة على سائر الأزمنة، وقوله: داخلاً فيه؛ أي: في الحد مع أنه ليس من الأفراد. (قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) أي: بناء على أن قيد الحيثية معتبرة في تعريفات الأمور الاعتبارية سواء ذكرت أو لا، فيكون مفاد التعريف: أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه فالحيثية للتقيد. (قوله: فعل مذكور من حيث الخ) أي: مأخوذاً من حيث إنه الخ فقيد الحيثية معتبر في التعريف مع متعلقه؛ أعني: مأخوذاً ومذكوراً ويدل عليه قوله: فإن ذكر يوم الجمعة الخ. (قوله: بل من حيث إنه وقع الخ) إضراب عن قوله: ليس من حيث الخ؛ أي: بل ذكره من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور فيكون مفعولاً به لا فيه. (قوله: لا حاجة إلى قوله الخ)؛ لأن مثل يوم الجمعة في يوم الجمعة يوم طيب وإن فعل فيه فعل إلا أن ذكره ليس من هذه الحيثية، بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم طيب فما قصد إخراجاً بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية (نعمة الله). (قوله: إلا لزيادة تصوير الخ) أي: لمزيد إيضاح المحدود، وتحقيق قيود ماهيته بأن يذكر جميع ذاتياته وما يعتبر في ماهيته، ولا يلزم أن

الزمان كلها^(١) مبهماً كان الزمان^(٢) أو محدوداً «تَقْبَلُ ذَلِكَ» أي: تقدير (في)، لأن^(٣) المبهم منها جزء مفهوم الفعل^(٤) فيصبح انتصابه بلا واسطة، كالمصدر^(٥). والمحدود^(٦) منها محمول عليه أي: على المبهم، لاشتراكهما في الزمانية نحو: (صُنْتُ^(٧) دَهْرًا) و(أَفْطَرْتُ^(٨) الْيَوْمَ). «وَضُرُوفُ^(٩) الْمَكَانِ إِنْ كَانَ^(١٠) الْمَكَانُ^(١١) مُبْهَمًا^(١٢) قَبْلَ ذَلِكَ^(١٣)، أي: تقدير (في) حملاً على الزمان المبهم، لاشتراكهما^(١٤) في الإيهام نحو: (جلست خلفك^(١٥)) «وَالَا^(١٦) أي: وإن لم يكن مبهماً، بل^(١٧) يكون محدوداً «فَلَا^(١٨)» يقبل تقدير (في) إذ^(١٩) لم يمكن حملة على الزمان المبهم، لاختلافهما^(٢٠) ذاتاً وصفة^(٢١)، نحو: (جَلَسْتُ فِي الْمَسْجِدِ^(٢٢)). «وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ^(٢٣)» من المكان «بِالْجِهَاتِ السَّتِّ^(٢٤)» وهي: (أَمَامُ وَخَلْفُ وَبَيْنُ

(١) تأكيد للظروف المقيدة بغير الإضافة. (٢) يعني لم يكن مقداره معلوماً كالحين والوقت. (٣) زمان. (٤) فإن مفهوم الفعل ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعلها. (٥) كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل فنصبه بلا واسطة والتي لا تحتاج إلى الواسطة للعمل فهو جزؤه. (٦) زمان. (٧) مثال للمبهم. (٨) مثال للزمان المحدود. (٩) مبتدأ. (١٠) والشريطة خبره. (١١) كالجهايات الست. (١٢) جزء الشرط. (١٣) لانتضاء الفعل مكاناً مبهماً. فاعله راجع إلى ظروف المكان بالتأويل السابق أو إلى المكان. (١٤) حلة الحمل. أي: الزمان والمكان. (١٥) مكان مبهم. (١٦) عطف جملة على جملة وإن لم يكن. (١٧) أي: النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل على المكان المبين. (١٨) حلة عدم القبول. (١٩) أي: الزمان والمكان. (٢٠) لأن الزمان مبهم والمكان معين. (٢١) مثال لمكان محدود. (٢٢) الذي يقبل النصب بتقدير في. (٢٣) صفة جهات.

وَضُرُوفُ الزَّمانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ وَضُرُوفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَمًا قَبْلَ ذَلِكَ وَالْأَمَامُ، وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ بِالْجِهَاتِ^(١) السَّتِّ

(١) وهو المكان لا إلى المضاف وأن الرجوع إلى المضاف . صج .

(قوله، مبهماً كان الزمان أو محدوداً) اتفق القوم على أن المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدٌ ونهاية كالحين، والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كالיום والليلة والشهر والسنة. (قال: وظروف المكان إن كان المكان مبهماً) جمل الضمير راجعاً إلى المكان، وإلا لوجب أن يقول: إن كانت ولما كانت إضافة الظروف إلى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبراً إلى عائد؛ لأن عائد المبين عائد المبين. (قال: وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير أكثر المتقدمين، وأما تفسير غيرهم فمنهم من قال: إن المبهم من المكان هو النكرة، والمعين منه هو المعرفة، وفيه أن نحو: خلفك معرفة مع أنه منصوب اتفاقاً، ويمكن دفعه بأنه ملحق بالنكرة لإبهامه، أو بأنه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الإرشاد من أن الجهات الست لا تتعرف بالإضافة كما لا يتعرف مثل بها، ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان، وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقا، وليس كل مبهم عندهم جائز النصب؛ لأن جانب وما بمعناه من جهة وجه بمعناها وكنت وذري لا

(قوله: اتفق القوم الخ) يعني: أنه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود من الزمان، فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما. (قوله: وإلا لوجب الخ) نظراً إلى ظاهر العبارة من غير تأويل، فلا يرد أنه يجوز رجوعه إلى الظروف بتأويل المكان أو بالجميع أو بالكل أو بالمذكور، وأما ما قيل: إنه يجوز أن يكون التذكير لرعاية الخبر فقير موجه؛ لأن الخبر هنا مشتق يجب مطابقتها للمبتدأ لتحمل ضميره. (قوله: من فسرهما بمثل الخ)

وهو المحصور وغير المحصور. (قوله: ووسط)

بسكون السين. (قوله: وليس كل مبهم عندهم الخ)

يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، وبقي هنا شيء مذكور في شرح العصام. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) يشير إلى أن أول تقسيم المحدود، وإلى أن هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كأخواته، بل هو للبيان والتحقيق، وعمم الهندي الزمان والمكان عن الحقيقي والاعتباري كالمصدر الحيني، وقوله: تمهيداً، في المختار: مهد الفراش؛ أي: بسطه، وتمهيد الأمور تسريتها وإصلاحها. (قوله: وهو أي: المفعول فيه) فسر؛ لثلاث يتوهم رجوعه في أول الوهلة إلى الحكم لقربه، وقوله: وهذا خلاف الخ؛ أي: ما أشار إليه المصنف من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة. (قوله: أي شرط نصب المفعول فيه) يعني: لا شرط كونه مفعولاً فيه كما هو عند الجمهور، ثم المراد نصبه لفظاً لا محلاً فإنه لا يحتاج إلى شرط. (قوله: تقدير في) احتراز عما إذا ذكر في أو ما بمعناه؛ فإنه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر، لا عما قدر فيه الباء بمعنى في؛ فإنه أيضاً منصوب، ولك أن تقول: لا يقدر إلا ما هو الشائع والشائع في الظرفية في كما أن الشائع في التعليل اللام فلا يقدر ما سواهما (عصام)، وقوله: يوجب الجر؛ أي: وإلا لزم كونه معرباً بإعرابين مختلفين لفظاً في حالة واحدة. (قال المصنف: وظروف الزمان الخ) نبه به على أن المفعول فيه يسمى ظرفاً أيضاً كما مر، والإضافة على ما في شرح الهندي من قبيل باب الساج؛ يعني: أنها بيانية، وفيه أن الظرف هنا بمعنى المفعول فيه فهو من أقسام اللفظ، والزمان مدلوله فالإضافة لامية إلا أن يراد بالزمان ما يدل عليه، فيكون بينه وبين الظرف عموم من وجه لكنه تكلف. (قوله: كلها مبهماً كان الخ) يشير إلى أن المراد بالتأكيد الشمول لمبهم الظروف وموقتها بقرينة ما سيأتي من تبعض ظروف المكان باعتبار الإيهام وعدمه، ثم المراد بالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية، والمحدود بخلافه وسيأتي ما يتعلق بذلك، وقوله: أي تقدير في؛ يعني:

وَشِمَالٌ وَفَوْقٌ وَتَحْتُ) وما في معناها^(١)، فإن^(٢) (أَمَامَ زَيْدٍ)، مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون^(٣) مبهماً. ولما لم يتناول هذا التفسير^(٤) بعض الظروف المكانية^(٥) الجائز^(٦) نصبها قال^(٧): «وَحُمِلَ عَلَيْهِ» أي: على المبهم^(٨) المفسر بالجهات الست «عِنْدَ»^(٩) وَلَدَى»^(١٠)، وَشِبْهَهُمَا نحو: دون، وسوى «لِإِبْهَامِهِمَا»^(١١) أي: لإبهام «عِنْدَ»^(١٢) وَلَدَى» ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه^(١٣)، لأن حكمه حكمهما. وفي بعض النسخ^(١٤) «لِإِبْهَامِهِمَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ»^(١٥). وكذا^(١٦) حمل على المبهم من المكان «لَقَطَّ (مَكَانٍ)» وإن كان معيناً^(١٧) نحو: (جَلَسْتُ مَكَانَكَ) «لِكَثْرَتِهِ»^(١٨) في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإبهامه^(١٩). «و» كذا^(٢٠) حمل عليه

(١) أي: المذكورات. (٢) حلة لتطبيق المثال للمثل له. (٣) كل واحد من الجهات. (٤) أي: تفسير المبهم من المكان بالجهات الست. (٥) صفة الظروف. (٦) بعد صفة. (٧) جواب لما. أي: المصنف. (٨) من المكان. (٩) نائب فاعل حمل. (١٠) جلست لدى زيد أي: عند حضوره. (١١) قليل للحمل. (١٢) لكونها مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فييهما. (١٣) أي: على المبهم. (١٤) أي: نسخ الكافية. (١٥) في أداء المراد. (١٦) أي: كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى. (١٧) بالإضافة لأنه لا يستعمل إلا مضافاً. (١٨) أو لأنه مبهم كالجهات الست. (١٩) لأنه معين بالإضافة. (٢٠) أي: كما حملت الأشياء الأول كذلك.

وَحُمِلَ^(١) عَلَيْهِ عِنْدَ وَلَدَى وَشِبْهَهُمَا^(٢) لِإِبْهَامِهِمَا، وَلَقَطَّ^(٣)

(١) أي: وكذا حمل على المبهم من المكان كل مكان.
(٢) أي: شبه عند ولدى وهو دون سوى.
(٣) قوله: ولقط مكان وما بمعناه، كاللقام والموضع والمجلس والشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار.

يقال: فيها مثلاً زيد جانب عمرو، بل يقال: في جانبه أو إلى جانبه وكذا خارج وداخل، وليس أيضاً كل معين مجزئاً عندهم فإن المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة. (قال: وحمل عليه عند) ينبغي أن يذكر أمر المقادير الممسوحة أيضاً فإنها منصوبة اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: ينبغي أن تحمل على الجهات الست لمشابتها لها في الانتقال فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحويل الخلف قدماً واليمين شمالاً. (قال: ولقط مكان) بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي: اسم المكان الذي في أوله ميم

لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان إلى المبهم والمحدود. (قوله: بمعناها) أي: بمعنى الجهة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ مِّن مَّوْجِهَاتٍ﴾ أي: احتراز عن استعمالها مصدر المعنى روى أوردن. (قوله: وذرى) قال الأصمعي: الذري بالفتح كل ما أسترت به يقال: أنا في ظل فلان وفي ذراه؛ أي: في كنفه وستره. (قوله: أن تحمل على الجهات الست) اختلفوا في هذا النوع فقيل: إنه غير داخل في المبهم؛ لأن له مقداراً من المسافة، وقيل: داخل تحته، وقيل: أنه شبه بالمبهم، وقيل: أنه منصوب على المصدرية، واللغة تساعد؛ لأن اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى، فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوات هذه الخطوات، وقيل: على تقدير مضاف كأنه قيل: سير ميل كما في قولك: ضربت سوياً كذا في شرح التسهيل، فلمله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانها، وفي

قوله: ينبغي إشارة إلى ذلك. (قوله: اسم المكان

قياساً، ولك أن تشير بذلك إلى النصب كما هو الملائم فافهم. (قوله: جزء مفهوم الفعل)؛ لأن الفعل موضوع للحدث والزمان، والنسبة إلى الفاعل فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان، فإن دلالة الفعل عليه عقلية لا وضعية والياء في قوله: في الزمانية مصدرية؛ يعني: وإن تغيراً في الوصف؛ لأن وصف أحدهما الإبهام والآخر عدمه، واعلم أن المراد بظروف الزمان مظهرها، وأما مضمهرها فلا يقبل ذلك فلا بد فيه من الإظهار تقول: يوم الجمعة سرت فيه دون سرتي، وأما نحو: يوم الجمعة صمته، فالضمير مفعول به على التوسع لا ظرف (عصام). (قوله: صمت دهر الخ) الأول للمبهم والثاني للمحدود، ففيه لف ونشر مرتب، ثم إن الدهر إن كان معروفاً باللام فهو على العمر وإن منكرأ فلا نية له، فقد توقف فيه الإمام أبو حنيفة رحمه الله، وقالوا: كالزمان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وعن الثاني: أن التعريف والتذكير سواء عند الإمام. (قوله: إن كان المكان مبهماً) أو محمولاً عليه ثم الظاهر أن يقول: إن كانت؛ لأن المرجع جمع إلا أن يقال: التذكير لرعاية جانب الخبر أو بتأويل المرجع بالقسم الثاني، والشارح أشار بتقدير المكان إلى توجيه^(١) ثالث كما لا يخفى. (قوله: إذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم) أي: ولا على المكان المبهم؛ لأنه فرع وتابع، فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير (هندي). (قوله: وفسر المبهم من المكان) إسناد التفسير إلى غيره والإعراض عن ذكر فاعله مع أنه أكثر المتقدمين إشارة إلى ضعفه، وأنه غير مرضي عنده؛ لأن اللائق أن يفسر المبهم بما يتناول الكل، ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض، وإنما ذكره مع هذا؛ لكونه أقرب إلى فهم المبتدئ، وقوله: وفسر المبهم؛ أي: الذي يقبل تقدير في الجهات الست، وقيل: ليس هذا التفسير إلا للعجز عن ضبط الكل،

(١) وهو أن ضمير كان راجع إلى المضاف إليه؛ أعني: المكان لا المضاف وإن كان هذا هو الأصل.

زائدة إن كان مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث، وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت، وإن لم يكن كذلك فلا ينتصب إلا بما ينتصب به المكان المختص. (قال، وما بعد دخلت) وكذا سكنت ونزلت.

الخ) يدخل فيه لفظة المكان أيضاً. (قوله: من حدث) سواء كان الحدث مشتقاً منه الفعل الناصب لذلك الاسم؛ نحو: جلست مجلس فلان أو لا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْمِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَنَاصِرٍ﴾. (قوله: بمعنى الاستقرار) أي: الاستقرار في مكان. (قوله: ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلاً أو اسماً؛ نحو: جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة، وسواء كان ذلك الدال مذكوراً أو لا؛ نحو: هو مني مناط الثريا ومقدماً الإزار ومزجر الكلب بلزوم كلمة في غير المكان، يقال: دخلت في الأمر ولا يقال دخلت الأمر.

وقال الجزائري بعد تعميم الجهات الست عن كونها معارف أو نكرات إن هذا التفسير مذهب الأكثر من القدماء، وههنا تفاسير أخرى؛ أحدها: أن المبهم من المكان ما كان نكرة منها، ويخرج منه خلفك وأمامك مع أنه منصوب على الظرفية بلا خلاف، ثانيها: أن المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل أيضاً؛ لخروج نحو: الفرسخ، فإنه محصور مع أنه منصوب على الظرفية، ثالثها^(١): أنه الذي ثبت له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق، فإن هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلاً بالإضافة إلى التحت وكذا غيره من الجهات، ولا شك أن التحت غير داخل في مسماه، ويندرج في هذا التفسير عند ولدي؛ لأنه لا يطلق باعتبار ذات المكان، بل باعتبار المضاف إليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة إلى الحمل، والمصنف لما فسره بالجهات الست احتاج إلى التقصي عنها فأجاب بأنها محمولة على ما يقبله. (قوله: وما في معناها) من قدام ويسار ووراء ثم إن نحو: ميل وفرسخ يدخلان في قوله: وشبههما؛ لأنهما لتغيرهما وتبدل أولهما وآخرهما غير معينين فلا ينبغي من المصنف هذا الإطلاق، بل عليه أن يعد المحمولات؛ لأن خارج الدار أيضاً مبهم مع أنه وما بمعناه مستثنى عن الحكم، قال العصام: ومنه أرضاً في أو اطرحوه أرضاً؛ أي: مجهولة. (قوله: لإيهامها) أراد الإيهام اللغوي وهو عدم التعيين، وإلا لا يستقيم الحمل^(٢). (قوله: ولفظ مكان) أي: ونحوه من ذوات الميم كلفظ موضع ومقام ومجلس ومثوى إذا كان الفعل موافقاً لها في إفادة معنى الاستقرار (رضي)، وقوله: وإن كان معيناً إشارة إلى جواز كون لفظ مكان غير معين كما إذا أضيف إلى شخص وكانت بالإضافة للمعهد الذهني فلا يكون معيناً، بل مبهماً فعلم أن الإيهام مقابل التعيين لا التعريف (ظهيره). (قوله: لا لإيهامها)؛ لأن مكان زيد مثلاً معين، ولك أن لا تريد بكثرته كثرة استعماله، بل كثرة أمكنة كل شخص، والكثرة تورث الإيهام فيؤول إلى التعليل بالإيهام وأراد بقوله: ما بعد دخلت كل مكان ذكر بعد مادة الدخول وما يقاربه من السكون والنزول فإن هذه الأفعال تنصب على الظرفية كل مكان دخلت هي عليه مبهماً كان أو لا؛ نحو: دخلت الدار وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الخ (رضي).

(١) وهو المرضي عند المصنف، إلا أنه تركه لكون ما ذكره أقرب إلى فهم مبتدئين كما ذكرنا.

(٢) أي: حل لدى وعند وغيرهما على المبهم من المكان.

«مَا بَعْدَ» ^(١) (دَخَلْتُ) وإن كان معيناً «نَحْوُ: (دَخَلْتُ الدَّارَ)» ^(٢) لكثرة ^(٣) في الاستعمال لا لإيهامه ^(٤) «عَلَى الْأَصَحِّ» أي: على المذهب الأصح ^(٥). فإنه ^(٦) ذهب بعض النحاة ^(٧) إلى أنه ^(٨) مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله ^(٩) بحرف الجر، لكنه حذف ^(١٠) لكثرة استعماله، وهذا ^(١١) محل ^(١٢) تأمل ^(١٣)، فإن الفعل ^(١٤) لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ^(١٥)، ولا شك أن معنى الدخول ^(١٦) لا يتم بدون ^(١٧) الدار. وبعد تمام معناه ^(١٨) بها يطلب مفعول ^(١٩) فيه كما ^(٢٠) إذا قلت: (دَخَلْتُ الدَّارَ فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِي) ^(٢١) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، و ^(٢٢) مما ^(٢٣) يؤيد ذلك ^(٢٤) أن كل فعل ^(٢٥) ينسب إلى مكان خاص ^(٢٦) بوقوعه ^(٢٧) فيه يصح ^(٢٨) أن ينسب إلى مكان عام شامل له ^(٢٩) ولغيره، فإنه إذا قلت: (صَرَبْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ) التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن نقول: (صَرَبْتُ زَيْدًا) ^(٣٠) في الدَّارِ ^(٣١) كذلك ^(٣٢) يصح أن نقول: صَرَبْتُهُ فِي الْبَلَدِ. وفعل ^(٣٣) الدخول ^(٣٤) بالنسبة إلى الدار ليس ^(٣٥) كذلك، فإنه إذا قال ^(٣٦) الداخل في البلد: (دَخَلْتُ الدَّارَ) لا يصح أن يقول: (دَخَلْتُ الْبَلَدَ) فنسبة الدخول ^(٣٧) إلى الدار

(١) ظرف مستقر مرفوع المجل صفة ما أو لا محل لها صفة ما. (٢) يعني ينسب الفعل ما بعده على الظرفية مبهماً كان أو لا. (٣) حلة الحمل. (٤) لأن ما بعد دخلت معين. (٥) وهو مذهب سيبويه ومن تابعه. (٦) شأن. (٧) وهو الجرمي. (٨) أي: بعد دخل في المبهم وغيره. (٩) دخلت. (١٠) من اللفظ تحقيراً. (١١) أي: كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه. (١٢) اعتراض على المصنف. (١٣) علة للمقدّر وإلما فسرنا. (١٤) مطلقاً. (١٥) حال. (١٦) الإضافة بيانية. (١٧) لأن دخلت فعل متعد. (١٨) ومعناه لا يتم إلا بالمفعول به. (١٩) لتتمام معنى الدخول بها. (٢٠) الكاف للتشليل. (٢١) فنسبة الدخول إلى الدار نسبة الفعل إلى المفعول به. (٢٢) أي: مما قلت من إن الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٣) خبر مقدم. (٢٤) أي: كون الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٥) لازماً كان أو متطعياً. (٢٦) فالدار مثلاً لأنه يقال هذا الفعل فعل. (٢٧) الباء للتشليل. (٢٨) جملة يصح خبر إن وإن مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مؤخر. (٢٩) وهو العام. (٣٠) وصليت الصلاة في المسجد. (٣١) أي: كنسبة الفعل إلى مكان خاص لوقوعه فيه. (٣٢) أي: مثل هذا. (٣٣) في قولك: وجلست الدار. (٣٤) أي: الدخول الذي ما بعده مفعول فيه على الأصح. (٣٥) بدون في. (٣٦) أي: إذا أراد أن يقول الداخل. (٣٧) في قولك: دخلت الدار.

(قوله: لكثرته في الاستعمال) أو لكمال مشابهة ما بعده بالمفعول به لشدة اقتضائه إياه، حتى ظن الجرمي أنه مفعول به كما سترى. (قوله: ذهب بعض النحاة) وهو الجرمي أستاذ المبرد والزجاج، فذهب إلى أن مدخول؛ نحو: دخلت مفعول به وإن دخلت متعد، والأصح أنه مفعول فيه والفعل لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في كما في دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما يذكر في مع الأمكنة أيضاً بعده كقوله تعالى: ﴿وَسَكَنَ فِي مَسْجِدٍ﴾ (رضي)، وقوله: لكنه حذف؛ أي: ففيه حذف وإيصال لكثرة الاستعمال (قوله: وهذا محل تأمل) أي: كونه مفعولاً فيه هو المذهب الأصح محل بحث فإن الفعل مطلقاً لازماً أو متعدداً لا يطلب الخ. (قوله: لا يتم بدون الدار) يعني: لا يتم فهمه ولا يعقل بدون الدار فيكون مفعولاً به كما قاله بعض النحاة، وتحقيق ما أفاده الشارح: أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية فينبغي أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر، وهو في ثم حذف كما أن ما بعده ضده؛ أعني: الخروج كذلك ^(١) ولا ينبغي أن يكون ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل، بل وجوده، والحاصل: لا يلزم كون كل مجرور بفي ظرفاً، بل إذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل وإلا فهو مفعول به بواسطة حرف الجر كسائر المجرورات بصلات الأفعال، وقوله: ومما يؤيد ذلك الإشارة إلى كون ما بعد دخلت مفعولاً به. (قوله: يصح أن ينسب الخ) أي: ينسب ذلك الفعل المنسوب إلى المكان

(١) أي: مفعول به.

مَكَانٌ يَكْثُرُ فِيهِ وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ الدَّارَ عَلَى الْأَصَحِّ

(قوله: ولا شك أن معنى الدخول لا يتم) فيكون في صلة له كما أن عن صلة لظنه الذي هو الخروج استدلل الشيخ الرضي على أن الدخول لازم يلزم كلمة في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول مفعولاً والفعل من المصادر اللازمة غالباً، ويكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى أن ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة.

(قوله: ودخولها في المكان) نحو: دخلت في المسجد. (قوله: ولا يخفى أن ما ذكره الخ) في شرح التسهيل فيما بعد دخل في الظروف المختصة بثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه والمحقق أنه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال، الثاني: مذهب الفارسي وابن مالك أنه مفعول به بواسطة في ثم حذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، الثالث: مذهب الأخفش وهو أنه مفعول به صريحاً ودخل متعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنها أصلان، ومقصود المحشي رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله؛ إذ لم يدع تعديته بنفسه، بل أراد أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية، فالظاهر أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده.

ليست كنسبة الأفعال إلى أمكتتها التي^(١) فعلت فيها. فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعول^(٢) به. وقيل معناه^(٣) على الاستعمال الأصح، فيكون^(٤) إشارة إلى أن استعمال (دَخَلْتُ) مع (في)^(٥) نحو: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ، صحيح^(٦)، لكن الأصح استعماله بدون (في)^(٧) ونُقِلَ عن سيويه: أن استعماله^(٨) بـ (في) شاذ. «وَيُنْصَبُ» أي: المفعول فيه «بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ»^(٩) بلا شريطة التفسير نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) في جواب من قال: (مَتَى سِرْتُ؟) سرت يوم الجمعة^(١٠)، ويعامل مضمر «عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ» نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُنْتُ فِيهِ) والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به. «الْمَفْعُولُ لَهُ» هُوَ: (١١) مَا (١٢) فُعِلَ لِأَجْلِهِ

(١) صفة أمكتة. (٢) فلا يصح الحمل على الميهم المفسر بالجهات الست. (٣) أي: معنى قوله على الأصح. (٤) على الأصح. (٥) لفظ. (٦) خبر إن. (٧) كما أن الأصح استعمال سائر الأفعال بدون لفظ في للاختصار م. (٨) دخلت. (٩) بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه. محذوف جوازاً. (١٠) أي: ينصب المفعول فيه وجوباً. (١١) في اصطلاح النحاة. (١٢) يحذف المضاف أي: اسم ما فعل.

وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. الْمَفْعُولُ لَهُ هُوَ: مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ

(قوله، والتفصيل فيه الخ) فما يختار رفعه؛ نحو: يوم الجمعة سرت فيه، وما يختار نصبه؛ نحو: أيوم الجمعة سرت، وإذا يوم الجمعة سرت فيه، ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف، وما يستوي فيه الأمران؛ نحو: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه؛ أي: معه وما يجب نصبه؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه. (قال: ما فعل لأجله فعل) أي: ما هو حاصل على الفعل وهو مقدم، إما بحسب التصور أو بحسب التحقيق.

(قوله: كل يوم صمت فيه في الصيف) فإن المقصود صمت كل يوم في الصيف ولورفع التيسر بالصفة وأفاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف. (قوله: أي ما هو حامل على الفعل) بيان لمعنى لأجله وأما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه. (قوله: وإما بحسب التصور) أوبحسب التحقق فالمفعول أعم من الملة الفائية وغير الفائية؛ فإنه بحسب تأخرهما أو بحسب التحقق.

الخاص إلى مكان شامل الخ ضرورة أن ظرفية الجزء للشيء يستلزم ظرفية الكل له. (قوله: وفعل الدخول) أي: الحدث الذي هو عبارة عن الدخول ليس نسبته إلى الدار كنسبة الضرب إلى الدار في صحة النسبة إلى مكان شامل له ولغيره، وقوله: إذا قال الداخل في البلد؛ أي: داخل الدار الكائن في البلد. (قوله: لا يصح أن يقول: دخلت البلد)؛ لأن دخول البلد يقتضي الخروج عنه، والحال: أنه كائن في البلد في فرضنا فقد صح دخلت الدار ممن في البلد دون دخلت البلد. (قوله: وقيل: معناه الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: على المذهب الأصح؛ يعني: معنى قول المصنف على الأصح على المذهب الأصح، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح. (قوله: يعامل مضمر بلا شريطة التفسير) بقرينة المقابلة فيجوز إظهار العامل بخلاف ما إذا كان بشرط التفسير؛ فإنه حينئذ ممتنع، وفي شرح العصام يعامل مضمر؛ أي: محذوف إما جوازاً بقرينة واضحة كمثال الشرح أو خفية كقولهم حينئذ الآن؛ أي: كان حينئذ واسمع الآن، وأما وجوباً وهو في الإضمار على شريطة التفسير. (قوله: ويعامل مضمر على شريطة الخ) يعني: أن قوله: وعلى شريطة التفسير عطف على قوله: يعامل مضمر بتقدير عامل مضمر في جانب المعطوف كما حذف بلا شريطة التفسير من طرف المعطوف عليه، ففي عبارته صنعة الاحتباك كما لا يخفى على أهل البديع. (قوله: والتفصيل فيه بعينه كما مر الخ) فيجب النصب بعد حرف الشرط والتضيض؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه، ويختار بعد إذا الشرطية وحرف النفي والاستفهام وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، وفي العطف على جملة فعلية؛ نحو: أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه، ويستوي الأمران في مثل: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه لأجله، ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها كإذا المفاجأة؛ نحو: لقيت زيدا فإذا يوم الجمعة سار فيه (وجيه الدين). (قال المصنف: ما فعل لأجله) أي: اسم ما فعل لأجل مدلوله وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل، والفعل قد يكون سبباً للمفعول له في

أي: لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده. وخرج به^(١) سائر المفاعيل مما^(٢) فُعلَ مطلقاً أو به أو فيه أو معه. «فُعل»^(٣) أي: حدث «مذكور»^(٤) أي: ملفوظ حقيقة^(٥) أو حكماً^(٦). فلا يخرج عنه^(٧) ما^(٨) كان فعله مقدراً كما إذا قلت: (تأديباً)^(٩) في جواب من^(١٠) قال: (وَلَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا؟). فقلوه^(١١): (مذكور) احتراز عن مثل: (أعجبني التأديب) فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به^(١٢) عنه^(١٣)، و^(١٤) هو^(١٥)، أي: الفعل الذي فعل لأجله^(١٦) المذكور^(١٧) في الجملة^(١٨) كما في (ضربت زيدا). قلنا: المراد^(١٩) المذكور معه.

(١) أي: بقوله لأجل. (٢) بيان لسائر. (٣) نائب فاعل فعل. لغوي لا اصطلاحي. (٤) صفة فعل. (٥) كالمثالين المذكورين. (٦) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له. (٧) أي: من الحد. (٨) أي: المفعول فيه. (٩) وإنما جاز إضمار عامله لأنه فضلة كالمفعول به. (١٠) سائل لك. (١١) مصنف. (١٢) أي: بقوله المذكور. (١٣) أي: عن نحو: أعجبني التأديب. (١٤) الواو حال. (١٥) مبتدأ. (١٦) أي: لقصد تحصيله التأديب. (١٧) خبره. (١٨) مفعول له. (١٩) من قوله المذكور.

فِعْلٌ مَذْكُورٌ

(قوله، إلا أن يراد بذكره معه الخ) لا يقال، يخرج المفعول له المجرور؛ نحو: جئتلك للسمن؛ لأن العامل في المجرور هو الجار لا الفعل؛ لأن التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل وأنه المنصوب محلاً، والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف.

(قوله: لأن التحقيق الخ) متعلق بالنفي، والظاهر أن يقال: لأن الفعل عامل في المجرور فإنه منصوب محلاً به وترك لفظ التحقيق؛ لأن عمل الجار في اللفظ أيضاً تحقيق إلا أن يفسر بالنظر إلى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المنفيدين للحصر؛ إذ لا يتعلق الفرض به إلا أن يقال: إنه من قبيل ووالدك العبد. (قوله: والجار بمنزلة الخ) في إهادة التعدية وإيصال الفعل إليه، وإن كان له معنى زيد فيما سوى التعدية، وحاصل الجواب: أن قيد معه في التركيب الذي هو فيه مراد بقرينة أن التقييد بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه، ولما كان البحث في المنصوبات يفهم منه أن ذكره للعمل فيه إلا أن هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مهجورة في التعريفات أشار إلى منعه بقوله: اللهم وما قيل: إن تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل، فلو توقف معرفته على أنه ينتصب بالفعل، وأورد الفعل لينصبه لدار وأنه يرد عليه بعد أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله، بل أعجبني التأديب أيضاً؛ لأنه يصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتأديب فمدفوع بأن الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقاً ويأن التأديب المذكور في التركيبين لكونه إشارة إلى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره في ضربته تأديباً أو للتأديب، فإن المعرفة غير النكرة أو ما هو في حكم

الخارج؛ نحو: ضربت زيدا تأديباً، وقد لا يكون؛ نحو: قعدت عن الحرب جيناً؛ إذ القعود ليس سبباً للجبن في الخارج، بل بالعكس فلذا ورد مثالين (وافيه)، وأعلم أنه لا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوهِنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ تعلق تعتدوا بتمسكوهن على تقدير جعل ضرراً مفعولاً له، وإنما يتعلق به على جعل ضرراً حالاً (ممع)، وأنه يجوز تقدم المفعول فيه على عامله؛ نحو: يوم الجمعة سرت ويجب لو تضمن المفعول فيه ماله الصدر؛ نحو: كم يوماً صمت، وأي يوم سرت، ومنه قوله:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتُ نَفْسِي بِوَصَالٍ

لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةَ بَصَدُودٍ
وكتب على قوله ما فعل لأجله؛ أي: بحسب دلالة اللفظ فيه ثم الحد فقلوه: فعل مذكور، إتمام لبيان معنى المفعول له لا للاحتراز (عصام)، خلافاً للشارح فلذا أطال على نفسه الأمد؛ أي: فسقط الإيرادات الثلاثة. (قوله: أي: لقصد تحصيله أو الخ) يريد أن المفعول له قسمان تحصيلي وحصولي، وقدم الإشارة إلى التحصيلي في التفسير؛ ليوافق ترتيب المتن في المثالين، وقوله: مذكور؛ أي: ملفوظ؛ يعني: ملفوظ داله تضمناً أو مطابقة فهو من الذكر بكسر الذال، فلا يرد أن تفسير مذكور بملفوظ لا يصح؛ إذ الحدث لم يكن ملفوظاً لا حقيقة ولا حكماً، وتوضيح الدفع أن التفسير مجازي باعتبار الدلالة لشدة الاتصال بينهما^(١)، ثم بتعميم الملفوظ عن الحكمي يشمل المذكور لما كان معتبراً في صورة التقدير فلا يخرج عنه الخ. (قوله: مثل أعجبني التأديب) فإن التأديب قد فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، لكنه ليس بمذكور، والمذكور - أعني: الإعجاب - ليس فعل لأجله، قال البهشتي: محصل ما في المقام وتحرير المرام: أن التأديب في قولنا: أعجبني التأديب، ليس بمفعول له؛ لعدم ذكر فعله الذي فعل التأديب لأجله، وذكره في لفظ شخص آخر لا يفيد؛ إذ المراد ذكره معه ولا معية؛ لأن من قال: أعجبني التأديب شخص، ومن قال: ضربت زيدا شخص آخر، ولو سلم وحدة الشخص لا معية أيضاً؛ إذ

فإن قلت: هو مذكور معه^(١) في (صَرَبْتُ تَأْدِيًّا^(٢)). قلنا: المراد: مذكور^(٣) معه^(٤) في التركيب الذي^(٥) هو^(٦) فيه، ويرد حيث^(٧) نحو: (أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ) الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه^(٨) إيراد^(٩) معه^(١٠) للعمل^(١١) فيه^(١٢) : «مِثْلُ» : (صَرَبْتُهُ^(١٣) تَأْدِيًّا لَهُ) مثال لما^(١٤) فُعلَ لقصد تحصيله فُعلٌ وهو الضرب^(١٥)، فإن^(١٦) التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه. «وَقَعَدْتُ عَنِ^(١٧) الْحَرْبِ جُبْنًا» مثل لما^(١٨) فُعلَ بسبب وجوده فُعلٌ، وهو القعود.

(١) مفعول له. (٢) فإن تأدياً محذوف من هذا كما أن القرب محذوف من ذلك. (٣) أي: الفعل. (٤) أي: مع المفعول له. (٥) صفة التركيب. (٦) مفعول له. (٧) أي: حين كون المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه. (٨) مفعول له. (٩) فاعل أن يراد فعل. (١٠) مفعول له. (١١) أي: يكون الفعل عاملاً فيه. (١٢) مفعول له. (١٣) نظير للملة الغائبة وأنزله. (١٤) أي: المفعول له. (١٥) الصادر عن المتكلم. (١٦) علة التمثيل. (١٧) نظير للملة المؤثرة. (١٨) أي: المفعول له.

مِثْلُ: صَرَبْتُهُ تَأْدِيًّا، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا،

(قوله: فإن التأديب إنما يحصل بالضرب) إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما يتضمنه التأديب: أعني: التأديب، قال الشيخ الرضي: العلة الحاملة للتأديب، وإنما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية، ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحنا بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة. (قال: وقعدت عن الحرب جبناً) قيل: ولو قال: وحاربته شجاعة لكان أحسن؛ أي: أحسن بمقام المنازعة للزجاج وإظهار الجلالة، ويحتمل أن يقال: فيه تعريض عليه وتنبه على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الأمر.

(قوله: مع اتحادهما بحسب الذات): إذ لم يصدر عن الفاعل إلا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل: إن التأديب إحداث التأديب والضرب سبب الإحداث وسيلة إليه فلا يكون عينه. (قوله: أراد ترتب الخ) لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتباري بأن يقال: إن الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار إيجابه التأديب مترتب عليه كما في رماه قتلته؛ لأن الحاصل للمتكلم على الضرب تأديب المضروب لا تأديبه إياه كما صرح في الرضي. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) تأييد للإرادة المذكورة. (قوله: يتضمنه العلة الحقيقية) أعني: التأديب. (قوله: ومشاركته الخ) أي: مجموع الأمرين علة للانتصاب، فلا يرد أنه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح ضربته تأديباً. (قوله: ولو صرحنا بالعلة الحقيقية) أي قلت: ضربته تأديباً لم يجز نصبه عند النحاة؛ لأن شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له. (قوله: عند النحاة)

وأما عند الشارح الرضي فيصح انتصابه لعدم شرط

التأديب في تركيب والضرب في آخر، واجتماعهما في ضربته تأديباً لا يجعل التأديب في أعجبي التأديب مفعولاً؛ لتغاير التركيبين، وأما مثل أعجبي التأديب الذي ضرب لأجله فوارد من حيث إن التأديب والضرب ذكرا في تركيب واحد، والجواب: أنهما وإن ذكرا معاً في تركيب إلا أن الضرب المذكور ليس بعامل في التأديب في هذا التركيب، والمراد من الذكر معاً هو ذكره عاملاً فيه انتهى. (قوله: في الجملة) أي: في بعض التراكيب، وقيل: أي: بطريق اللزوم. (قوله: كما في ضربت زيدا) أي: إذا قال قائل: ضربت زيدا فتقول له: أعجبي التأديب الذي حصل بسبب ضربك. (قوله: قلنا: المراد الخ) حاصله إثبات المقدمة الممنوعة بتحرير المراد أي: المراد بالحدث المذكور هو الذي ذكر مع المفعول له في ذلك التركيب. (قوله: مذكور معه في ضربته تأديباً) يعني: إذا قال قائل ضربت زيدا تأديباً، فتقول له: أعجبي التأديب، فيصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، وهو مذكور معه إلا أنه في تركيب آخر، وظني أن هذه مغالطة فإن التأديب الذي هو محل النزاع ليس مذكوراً مع الضرب، والتأديب المذكور معه مفعول له (نعمة الله). (قوله: هو فيه) أي: المفعول معه في ذلك التركيب، وقوله: إلا أن يراد الخ هذه الإرادة تفهم من كون البحث في المنصوبات، إلا أن هذه لما كانت بطريق الالتزام وكانت الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات أشار إلى ضعفه بقوله: اللهم (قوله: مثال لما فعل لقصد تحصيله الخ) يعني: أن المفعول له قد يكون علة صرفة، وقد يكون علة من وجه ومعلولاً من وجه، وقدم الثاني؛ لأنه أهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته أن المفعول له معلول لعامله، ووجه عليته أن تصوره علة الإقدام على عامله الذي يترتب هو عليه (عصام)، ونوقش على مثال ضربته للتأديب بأن التأديب عين الضرب، فيكون مفعولاً مطلقاً، وأجيب بمنع العينية؛ إذ التأديب تحصيل الأدب، وإنما الضرب سببه فافتراقاً، وعن أمير جلبي أن الحكم بوحدة مسمى الضرب والتأديب مع جريان العلية بينهما بالتغاير الاعتباري في ضربت زيدا للتأديب ليس بأمر غريب فإن فرداً من أفراد الضرب يحدث الألم؛ أولاً في شخص وقع عليه، وبهذا

فإن^(١) القعود إنما وقع بسبب الجبن. والقائل^(٢) يكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير^(٣) داخل في المفعول المطلق، يخالف^(٤) «خِلافاً» ظاهراً «لِلزَّجَاجِ فَإِنَّهُ» أي: المفعول له «عِنْدَهُ» أي: عند الزَّجَاجِ «مَصْدَرٌ»^(٥) من غير لفظ فعله. فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديباً، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً^(٦)، أو ضربته ضرب تأديب^(٧)، وقعدت قعود جبن. وردَّ قول^(٨) الزَّجَاجِ: بأن^(٩) صحة تأويل نوع^(١٠) بنوع^(١١) لا تدخله في حقيقته. ألا يرى^(١٢) إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث أن معنى

(١) علة للتنبيل. (٢) أي: الحاكم. (٣) صفة مفعولاً. (٤) حل صيغة المجهول فسط ما قاله الهندي. (٥) نوحى. (٦) قيد أن القعود متاخر بالذات للجبن فإنه مقدم حل القعود بحسب التحقيق فكيف يصح أن. (٧) حل حذف المضاف. (٨) أي: مقولة وهو أن المفعول له مفعول مطلق معمول مستقل. (٩) متملق برد. (١٠) أي: مفعول له. (١١) أي: مصدر. (١٢) أي: ينظر.

خِلافاً لِلزَّجَاجِ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ

(قوله، والقائل الخ) أو القول يكون المفعول له مفعولاً مستقلاً كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافاً لقول الزجاج. (قال، خلافاً للزجاج) وخلافاً للجرمي فإنه عنده حال فيلزم التذكير. (قال، فإنه عنده مصدر) لما رأى من كون

الاتحاد المذكور. (قوله: قيل) قائله الفاضل الهندي. (قوله: أحسن بمقام الخ) ولك أن تقول: أحسن؛ لأن نسبة الجبن والقعود إلى نفسه، وإن كان المقصود التمثيل غير لائق؛ ولأن وجود الشجاعة أظهر بالنسبة إلى الجبن فيكون في تمثيل النوع الثاني نصاً. (قوله: أن يقال فيه الخ) أي: التمثيل بقعدت عن الحرب جبناً تعريض على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولك: لست أنا بزبان تعريض على المخاطب بكونه زانياً، هذا إذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر، ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار أن الخطاب لمن يتلقى الكلام، والمقصود منه إثبات المقصود من القعود للزجاج كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَتَيْتَ ثَرْغَ لَيْحَتِكَ عَلَيَّ﴾. (قوله: يخالف خلافاً لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف، والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول في المدلول، والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقي والحذف قليلاً، وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم؛ إذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته إلى الزجاج والمخالفة إلى الجانبين فتجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبته صريحاً إلى قول الزجاج: وأمره فيه هين وقدّر الشارح رحمه الله قوله: ظاهراً ليصبح تقديراً لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي من أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة: نحو: سبحانه الله، أو باللام: نحو: حمداً له وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع: نحو: ﴿مَكْرُوراً مَكْرُومًا﴾، ﴿وَسَقَى لَهَا سَعِيَهَا﴾ وترك المحشي رحمه الله؛ لأن مقصوده مجرد تقدير المامل. وقوله: خلافاً للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرين تحيروا في لفظة ظاهراً فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه، وبعضهم تفقهوا بما لا ترضي به الأذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر

الاعتبار يسمى بالضرب، وثانياً بواسطة الألم يحدث الصلاح والتأديب فيه، وبهذا الاعتبار يسمى التأديب، ولما كان موجب الصلاح بالذات هو ذلك الألم الذي كان أثراً متقدماً لذلك الفرد وجدت العملية ههنا على ثلاث صور بين المؤثر وأثره القريب، وبينه وبين أثره^(١) البعيد، وبين الأثرين، وعلى الصورة الأخيرة قد تعتبر في المؤثر، فإنه إن كان فرداً شخصياً، لكنه يمكن اعتباره شئين بحسب الأثرين اللذين أحدهما علة للآخر حقيقة، فيقال: الضرب يوجب التأديب، وضربت زيداً تأديباً، ونظيره قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإن المغايرة فيه بين المفضل والمفضل عليه اعتبارية لا حقيقية كما ذكر في بحثه. (قوله: وقعدت عن الحرب جبناً) الجبن يسكون الموحدة الخوف والفرع، قال الشاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ^(٢)
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

قال الرضي: أتى بمثالين ليعين أنه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في المثال الأول، وقد يتقدم كما في الثاني، ثم إن في هذا المثال تعريضاً على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولهم: لست أنا بزبان، فلا يرد أن إسناد المتكلم القعود لأجل الجبن إلى نفسه غير مناسب؛ إذ لا يعترف شخص بجبانة نفسه، بل اللائق قعدت بالخطاب فافهم. (قوله: والقائل يكون الخ) القائل هم الجمهور، وهذا مبتدأ خبره قوله: يخالف خلافاً ظاهراً، والجملة اعتراضية بين المعطوفين، وفيه إشارة إلى أن نصب خلافاً على أنه مفعول مطلق، ثم المخالفة يتصور من الجانبين كما هو مقتضى باب المفاعلة فيجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبة الخلاف صريحاً إلى الزجاج، ومن ثم قال بعضهم: أي خالف الزجاج خلافاً، حذف الفعل ونقل الفاعل إلى المفعول المطلق بجعله متعلقاً به، وأما قوله: ظاهراً، فقال عبد الحكيم: إنما قدره؛ ليصح تقدير الفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة: نحو: سبحانه الله، أو باللام: نحو: حمداً له، وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع: نحو: ﴿وَسَقَى لَهَا سَعِيَهَا﴾، وأما قرينة التقييد بالظاهر فقوله: فإنه

(جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) جاء زيد وقت الركوب، من غير أن يخرجها عن حقيقتها. «وَشَرَطُ»^(١) نَصْبُهُ^(٢)، أي: شرط انتصاب المفعول^(٣) له لا شرط كون الاسم^(٤) مفعولاً له. فإن^(٥) السَّمْنُ^(٦) والإكرام في قولك: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ^(٧)) و(لِإِكْرَامِكَ الزَّائِرِ) عنده^(٨) مفعول^(٩) له^(١٠) على ما يدل عليه حده^(١١)، وهذا^(١٢) كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (في) وهذا^(١٣) أيضاً^(١٤) خلاف اصطلاح القوم. «تَقْدِيرُ اللَّامِ»، لأنها إذا أظهرت لزم الجر. وخص اللام بالذكر، لأنها الغالب^(١٥) في تعليقات الأفعال فلا يقدر غيرها^(١٦) من^(١٧) (مِنْ) أو (بِأَنَّ) أو (فِي) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَشَعَتِ الْأُصْغَارُ لِلْهِمَامِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَيُظْلَرُ مِنَ الْأَظْلَرِ مَا دَاوُوا حَرَمَنَا﴾ وقوله عليه السلام: (إِنَّ) امرأة دخلت النار في هرة^(١٨) أي: لأجلها.

(١) استئناف أو اعتراض. (٢) ولم يقل وشرطه إظهاراً للمخالفة. (٣) إشارة إلى أن النصب نزل منزلة اللام وأضيف. (٤) والمفعول له عند المصنف نوعان كالمفعول فيه. (٥) علة عدم شرط كون الاسم مفعولاً له. (٦) ما يستخرج من اللبن ومن النباتات يقال له دهن. (٧) أي: لأخذ السمن أو شراؤه. (٨) مصنف. (٩) خبر إن. (١٠) مجروراً باللام. (١١) مصنف. (١٢) أي: ما قاله المصنف ههنا وهو قوله وشرط نصبه. (١٣) أي: وقوله وشرط نصبه. (١٤) كما في المفعول فيه. (١٥) في الاستعمال. أي: الأصل. (١٦) أي: اللام. (١٧) بيان لغير. (١٨) قوله إن خففة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدرة أي إنها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر إن أي عملت عملاً يكون سبباً لدخول النار. حاشية.

وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ

مضمون عامل المفعول له تفضيلاً وبياناً له كما في ضربت تأديباً فإن معناه أدبت بالضرب تأديباً. (قوله: وجبنت في القعود عن الحرب جيناً) فيه أن القعود معايير بالذات للجبين فإنه مقدم على القعود بحسب التحقيق، فكيف يصح أن يكون مصدراً مفاييراً للفظ فعله؟ اللهم إلا أن يراد بالجبين أثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب، كما قد يراد بالشجاعة الأثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الإقدام، ولا يخفى أن في ذلك مخالفة من وجه آخر. (قوله: أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جين) الظاهر: أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور وإطلاق المصدر عليه ثنيابه عن المحذوف كما في ضربته سوطاً؛ أي: ضرب سوطاً فالتقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء. (قوله: ورد قول الزجاج) ورده المصنف أيضاً بأن معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديباً الذي بمعناه.

بقرينة قول المصنف رحمه الله: فإنه عنده مصدر من غير لفظه فإنه يستفاد منه أن القولين على طرفي النقيض. (قوله: لما رأى الخ) فإنه إذا كان تفصيلاً له يمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فإن معنى فادبت مجمل والضرب بيان له.

مصدر عنده من غير لفظه، فإنه يستفاد منه أن القولين^(١) على طرفي النقيض. (قوله: خلافاً للزجاج) بوزن شدداد: هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السري بن سهل النحوي البصري بائع الزجاج، أو صانعه؛ يعني: أنه مع كمال عمله كان صنعته خربت الزجاج والاكتساب بذلك، أخذ من المبرد وثعلب، وحدث عنه أبو محمد بن درستويه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة في جمادى الآخرة وعمره متجاوز عن السبعين، وكان آخر كلامه اللهم احشرنني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنه. (قوله: عنده مصدر) الأوضح مفعول مطلق بياناً لما قصده؛ أي: مفعول مطلق نوعي من غير لفظه مثل: قعدت جلوساً، تيسيراً للضبط، وتقليلاً للأقسام؛ ولأنه علة المصدر فيقام مقامه كآلته في مثل: ضربته سوطاً. (قوله: فالمعنى عنده الخ) يعني: أن حاصل المعنى عند الزجاج ذلك، وهذا بيان لكون ضربت بمعنى أدبت بالضرب، وقوله: أو ضربته ضرب تأديب بيان لكونه للنوع بعد أن ذكر أمثلة كونه للتأكيد؛ أي: ضربته ضرباً مثل الضرب الذي للتأديب، ثم إن ضرب التأديب احتراز عن ضرب الإهانة، وقوله: قعود جين، من قبيل إضافة المسبب إلى سببه. (قوله: من غير أن تخرج عن حقيقتها) أي: الحال فكذا المفعول له لا يدخل في المفعول المطلق بالتأويل، وقوله: وإكرامك الزائر من الزيارة، والتركيب من قبيل عجبت من دق القصار الثوب. (قوله: وهذا كما قاله) يعني: أن قول المصنف ههنا وشرط نصبه كما قاله في المفعول فيه، وما؛ إما مصدرية أو موصولة، وأراد بتقدير اللام تقدير غير مراد كما في الإضافة وإلا لم يصح نصبه. (قوله: كقوله تعالى: ﴿خَشَعَتِ الْأُصْغَارُ لِلْهِمَامِ﴾) هذا آخر سورة الحشر، والشاهد في من خشية الله؛ أي: متفرقاً لأجل ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَرُ مِنَ الْأَظْلَرِ مَا دَاوُوا حَرَمَنَا﴾ ففي سورة النساء، ومحل الاستشهاد كون الباء للتعليل وهي متعلقة بقوله: حرماً؛ أي: حرماً على بني إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم. (وقوله عليه السلام: «إن امرأة الخ» لا

(١) أي: قول الجمهور وقول الزجاج.

ولما كان تقدير اللام^(١) عبارة عن^(٢) حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، و^(٣) كان الأصل^(٤) إبقاءها^(٥) في^(٦) اللفظ والنية^(٧)، فلا^(٨) حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها^(٩) من اللفظ، ولهذا^(١٠) قال^(١١): «وَأِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا^(١٢)» و^(١٤) لم يكتف^(١٥) بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير^(١٦) اللام، فيجوز حذفها، كما يجوز ذكرها «إِذَا^(١٧) كَانَ^(١٨)» المفعول له^(١٩) «فَعَلًا^(٢٠)» احتراز عما إذا^(٢١) كان عيناً، نحو: (جِئْتُكَ لِلْمَسْئِنِ). «لِلْفَاعِلِ^(٢٢)» الفِعْلِ الْمُعْلَلِ بِهِ^(٢٣)، أي: اتَّحَدَ فاعله وفاعل عامله، احتراز به عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: (جِئْتُكَ لِحُجَّتِكَ^(٢٤) إِيَّايَ).

(١) في قوله وشرطه نصبه تقدير اللام. (٢) بمعنى من. (٣) حال. (٤) في تعليلات الأفعال. (٥) خبر كان. (٦) متعلق بإبقاء. (٧) لأن الحذف خلاف الأصل. (٨) جواب لما. (٩) لأن الحذف خلاف الأصل. (١٠) أي: ولحاجته إلى الشرط في حذفها من اللفظ. (١١) مصنف. (١٢) استئناف أو اعتراض. (١٣) أي: اللام. (١٤) عطف على قال. (١٥) مصنف. (١٦) يعني لم يقل وإنما يجوز لا. (١٧) للشرط الأول من الثلاثة. (١٨) أي: مصدر حقيقة. (١٩) أي: دالاً على الحدث خبر كان. (٢٠) أي: مدخول اللام غير فعل. (٢١) والشرط الثاني، ظرف مستقر صفة بفعل. (٢٢) أي: بالحدث. (٢٣) فإن الفعل في مجيئك فعل الخطاب.

وَأِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا^(١) إِذَا كَانَ^(٢) فَعَلًا لِلْفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ بِهِ

(١) أي: اللام.

(٢) أي: المفعول له.

(قوله: ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل) قيل: إنما وضع المظهر موضع المضمهر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير، وقد يفرق بينهما بأن التقدير ترك في اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك في اللفظ والنية. (قوله: أي، اتَّحَدَ فاعله وفاعل عامله) قال الشيخ الرضي: بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على الجواز قول أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة: فأعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخط واستتماماً للبلية، والمستحق إبليس عليه اللعنة، والمعطي النظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون حالاً لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال

(قوله: فكذا تأديباً) الذي بمعناه: أي: متفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضي من أنه أي معنى في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب، ألا ترى أن معنى جئت راكباً جئت وقت الركوب والأول حال والثاني مفعول فيه. (قوله: فأعطاه الله النظرة) هذا من خطبة ذكر علي رضي الله عنه فيها خلق آدم فذكر الأنطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة إليه إلى أن ذكر إباء إبليس من السجدة، وذكر حاله بقوله: وأعطاه الله النظرة بكسر الظاء: أي: التأخير استحقاقاً لسخطه: أي: الغضب الشديد واستتماماً وفي بعض النسخ، وإتماماً للبلية وإنجازاً للوعد فقال: ﴿وَأَنكَ مِنَ النَّظَرَيْنِ﴾ (١٨) ﴿إِنَّ يَوْمَ الْقَوْمِ الْآخِرِ﴾ (١٩). (قوله: لأنه قد يقع معرفة) كما في

قول حاتم:

يخفى ما في بيانه من النشر على ترتيب اللف، ثم إن هذا الحديث ذكره صاحب المغني في مقام الاستشهاد على كون في بمعنى اللام حيث قال: وفي الحديث: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»، وفي الجامع الصغير: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت» حم ق ه عن أبي هريرة، خ عن ابن عمر، وفي شرحه للمناوي قال ابن حجر: لم أقف على اسمها فقيل: حميرية، وقيل: إسرائيلية، (في هرة)؛ أي: لأجلها أو بسببها ذكره الزمخشري، وقال ابن مالك: في ههنا بمعنى التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحاة، وتعقبه الطيبي بأنهم يقدرون المضاف؛ أي: في شأن هرة (ربطتها)، وفي رواية البخاري حبستها، وفي أخرى لمسلم: «عذبت امرأة في هرة أوقتها» الخ (فلم تطعمها) حتى ماتت جوعاً كما في رواية البخاري، (ولم تدعها) لم تركها «تأكل من خشاش الأرض» بفتح الخاء أشهر أي من هوام الأرض وحشرات، ثم الظاهر أنها عذبت بالنار حقيقة أو بالحساب؛ لأن من حوسب عذب، وجزم القرطبي بالأول، وهذه المرأة هي التي رآها المصطفى عليه السلام في النار، وهي امرأة طويلة من بني إسرائيل أو حُمَيْرَ، ويحتمل كونها كافرة كذا ذكره جمع بناء على أن المؤمن أكرم على الله أن يعذبه في هرة، وبالجمله في الحديث تفخيم الذنب ولو صغيراً وإن تعذيب الحيوان حرام (ملخص المناوي). (قوله: ولما كان تقدير اللام الخ) توطئة لكلام الماتن كما لا يخفى على الفاطن، وقوله: ولهذا قال؛ أي: ولأجل أن تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وإن الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط، قال المصنف: وإنما يجوز حذفها الخ، وقوله: ولم يكتف عطف على قال، ومعنى قوله لم يكتف بإرجاع الخ؛ أنه لم يقل: وإنما يجوز بدون ذكر لفظ الحذف وإرجاع الضمير المستتر إلى تقدير اللام؛ لأنه أراد التنبيه على أن الحذف والتقدير متحد المعنى فأقام المظهر مقام الضمير رداً على من فرق بينهما بأن التقدير هو الترك في اللفظ والنية، والحذف هو الترك في اللفظ فقط (نعمه). (قوله: كما يجوز ذكرها) يريد أن الجواز في كلام المصنف بمعنى الإمكان

«وَمُقَارِنًا لَهُ، أَي: للفاعل^(٢) المذكور في^(٣) الوجود^(٤) بأن^(٥) يتحد زمان وجودهما، نحو: (صَرَبَتْهُ تَأْوِيًّا) إذ زمان الضرب^(٥) والتأديب^(٦) واحد إذ^(٧) لا مغايرة بينهما، إلا بالاعتبار^(٨). أو يكون^(٩) زمان وجود أحدهما^(١٠) بعضاً من زمان وجود الآخر نحو: (قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا)^(١١) فإن زمان الفعل - أعني: القعود^(١٢) - بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو^(١٣): (شَهِدْتُ الْحَرْبَ إِيقَاعًا لِلصِّلَحِ)^(١٤) بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فإن زمان المفعول له. أعني: إيقاع الصلح. بعض^(١٥) زمان الفعل، أعني: شهود^(١٦) الحرب. واحترز^(١٧) بذلك القيد^(١٨) عما^(١٩) إذا لم يكن^(٢٠) مقارناً له^(٢١) في الوجود نحو: (أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ لَوْ غَدِي بِذَلِكَ)^(٢٢) أَمْسٍ. وإنما اشترط هذه الشرائط^(٢٣)، لأنه^(٢٤) بهذه الشرائط يشبه المصدر^(٢٥)، فيتعلق^(٢٦) بالفعل بلا واسطة^(٢٧) تعلق^(٢٨) المصدر به، بخلاف ما^(٢٩) إذا اختل^(٣٠) شيء منها^(٣١). «الْمَفْعُولُ مَعَهُ» أَي: الذي

(١) والشرط الثالث. (٢) لأن الأصل في التعليلات أن يقارن الملة المعلوم. (٣) بيان لطريق المقارنة. (٤) الصادر من التكلم. (٥) الصادر عنه أيضاً. (٦) علة واحد. (٧) الضرب باعتبار الصدور والتأديب باعتبار الانفصال. (٨) عطف على أن يتحد. (٩) أي: زمان وجود الفعل الممثل والمفعول له. (١٠) من باب ظرف. (١١) الصادر من التكلم. (١٢) زمان الفعل. (١٣) لأن إيقاع الصلح وشهود الحرب. (١٤) خبر إن. (١٥) لكون زمان الصلح مؤخراً عن زمان شهود الحرب ولكون هذا كان زمانه بعضاً منه. (١٦) مصنف. (١٧) أي: مقارناً في الوجود. (١٨) أي: عن. (١٩) المفعول له. (٢٠) أي: لزمان وجود الفعل. (٢١) أي: الإكراه. (٢٢) الثلاثة. (٢٣) علة الشرط مفعول له. (٢٤) المفعول المطلق الذي لم ينجح في نصبه إلى الواسطة لكونه جزءاً من الفعل. (٢٥) المفعول له. (٢٦) المفعول له. (٢٧) كتمل. (٢٨) أي: المفعول له. (٢٩) أي: إذا نقص لم يخلف اللام. (٣٠) أي: من الشرائط الثلاثة.

وَمُقَارِنًا^(١) لَهُ فِي الوجودِ. الْمَفْعُولُ^(٢) مَعَهُ

(١) أي: للفعل الممثل.
(٢) هذا خامس المفاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: حروفه سماعي واختار قوله.

المفعول وهو الاستحقاق. (قال، ومقارناً له) أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» بالنصب، أي: تصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنها تدل أيضاً على أن اتحاد الفاعل لا يشترط، ولم يشترط أن يكون نكرة كما شرط بعضهم؛ لأنه قد يقع معرفة تكن الغالب فيه التنكر كما أن الغالب في المجبور التمرير. (قوله، أو يكون زمان وجود أحدهما) بأن يكون آخره أول الحدث، أو بالعكس أو بغير ذلك. (قوله، لأنه بهذه الشرائط) قال المصنف: إنما اشترط ذلك؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجن جامعة للشرائط، فحصلها دليل على اللام المقدرة.

وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ الثَّيْمِ تَكْرُماً
في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمْثَلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ يُدَافِعُونَ عَنْهُمُ الْغَوَّاصُونَ لِيَخْلَوْا بِهِمْ ثَبَاطُثًا هُمْ يَحْكُمُونَ﴾

الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين. (قال المصنف: إذا كان فعلاً) أي: إذا كان مدلول المفعول له فعلاً اختيارياً كان أو طبيعياً والمراد بالفعل الحدث وهو ما يقوم بالغير كالتأديب، ومنهم من شرط كونه فعل غير الجوارح كما اشترط بعض آخر التنكير ولم يذكره المصنف تبعاً للجمهور؛ إذ التنكير غالب فيه لا شرط عندهم. (قوله: إذا كان عيناً الخ) أي: غير حدث وهو ما يقوم بنفسه فيشمل^(١) مثل جئتكَ للسواد فيندفع الإيراد، والسمن بوزن فلس عين قائم بنفسه، وبالفارسية: روغن، وأما السمن بوزن غنم فمصدر من باب علم. (قال المصنف: لفاعل الفعل) أراد بالفاعل اللغوي، وبالفعل الاصطلاحي، ففيه اكتفاء عن شبهه أو المراد الدال على الحدث فيشمله؛ نحو: أنا خارج عن هذا البلد خوفاً عن كذا. (قوله: أي: اتحد فاعله) سواء كان الفاعل مذكوراً أو لا، وهذا تفسير باللائم؛ إذ يلزم من كون فاعل المفعول له هو فاعل الفعل الممثل اتحادهما، وفي الرضي أن بعض النحاة لم يشترط تشاركهما في الفاعل وهو المرضي عنده، وقوله: في الوجود؛ أي: الخارجي أو الذهني، والقصر على الأول ليس على ما ينبغي، والمقارنة في الوجود أعم مما في الواقع أو في قصد الفاعل فيشمل مثل شهدت الحرب إيقاعاً للصلح وإن لم يوقعه، ثم إن هذا الشرط خالف فيه أيضاً أبو علي حيث أجاز عدم المقارنة في الزمان متمسكاً بمثال شهدت الخ وقد عرفت الجواب بتعميم المقارنة، والحاصل: اختلفوا في كمية الشروط فقبل خمسة وقد نظم بعضهم فقال:

والمضدُّ القَلْبِيُّ إِنْ قَدِ اتَّحَدَ

وَقَتاً وَفَاعِلاً وَعِلَّةً وَرَدَ

وهذا مبني على اشتراط كون الفعل؛ أي: الحدث من أفعال

فعل بمصاحبه^(١)، بأن يكون الفاعل^(٢) مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول^(٣) في وقوع الفعل عليه. فقله^(٤): (مَعَهُ) مفعول ما لم^(٥) يسم فاعله، أسند إليه المفعول^(٦) كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه وله. والضمير المجرور راجع^(٧) إلى اللام، واعتذر^(٨) عن نصبه (مَعَهُ) بما جوزه بعض^(٩) النحاة من^(١٠) إسناد الفعل^(١١) إلى^(١٢) لازم النصب، وتركه^(١٣) منصوباً^(١٤) جرياً على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب^(١٥) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَّطَ^(١٦) بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب. وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي: ^(١٧) شريف^(١٨) جداً. وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل «وَقَدْ جِئِلَ^(١٩) بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْتَرَوَانِ» فإن مفعول ما لم يُسم فاعله^(٢٠) فيه الضمير^(٢١)

(١) الجار والمجرور مرفوع المثل نائب فاعل. (٢) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه. (٣) عطف على مستتر في مصاحباً. (٤) مصنف. (٥) أي: لم يذكر. (٦) أي: لفظ المفعول. (٧) في الكل. (٨) أي: بين المذر، كان قيل كيف يكون مقام مع أنه من لوازم النصب. (٩) وهو أبو الحسن الأخفش. (١٠) بيان لما. (١١) إلى الطرف الذي يجب نصبه على الطريقة. (١٢) أو شبهه. (١٣) على صورته وإلا فهو مرفوع تقديرأ. (١٤) حال. (١٥) فإلى ما جوزه بعض النحاة. (١٦) التقطع التفرق براكنته شذن. (١٧) فاعل تقطع. (١٨) أي: لو على ما جوزه بعض النحاة. (١٩) أي: مقبول حسن. (٢٠) ماضي مبني للمفعول على وزن عيب وقيل وبابه قال وهو المنع من الوصلة بين الشئين. محمد. (٢١) أي: في قوله وقد جيل. (٢٢) المستكن.

القلوب كما مر وهو مردود بما في الرضي فليراجع، وزاد بعضهم النكارة وقد عرفت أيضاً أنه خلاف مذهب الجمهور، فالشروط ثلاثة: كون المفعول له حدثاً، واتحاد فاعلهما، واتحاد زمانهما، إلا أنه خالف البعض في اشتراط الاتحاد كما سبق آنفاً محتجاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْآيَاتِ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، وأجيب بحذف المضاف؛ أي: إراءة خوف، وجعلهما الزمخشري حالين فتبصر. (قوله: إلا بالاعتبار) بأن يعتبر زمان الضرب أولاً ثم زمان التأديب؛ لأن الضرب سبب في الخارج للتأديب. (قوله: وجود أحدهما) سواء كان ذلك الأحد الفعل المذكور كما في أول المثالين الآتين أو المفعول له كما في الثاني. (قوله: فإن زمان المفعول له؛ أعني: إيقاع الصلح بعض زمان الفعل)؛ لأن زمان شهود الحرب قبل زمان إيقاع الصلح، فزمان إيقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب، فلا يجوز الحذف وإن كان فاعلهما واحداً إلا أنه حذف اللام لما عرفت في سابق الكلام من أن المقارنة أعم عن الواقع وعن قصد الفاعل. (قوله: نحو: أكرمتك اليوم لو عدي الخ) فإن الإكرام والوعد وإن كانا حدثين لشخص واحد لكن زمانيهما مختلفان فلا يكون من هذا الباب. (قوله: يشبه المصدر) في الكون جزء من مفهومه وكون فاعل العامل والمعمول واحداً وكون المستفاد من العامل مقارناً في الوجود للمستفاد من المعمول فيجري حكم المشبه به وهو النصب في المشبه فتنبه. (قوله: تعلق المصدر به) أي: مثل تعلق المفعول المطلق فإن المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة (نعمه). (قال المصنف: المفعول معه) هذا خامس المقاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي؟ فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: إنه سماعي، والمختار قول الأخفش، وأيضاً وصول العامل إليه بواسطة دون غيره. (قوله: فعل بمصاحبه) أي: بمقارنته ومشاركته، والمصدر مضاف إلى الفاعل أو

(قوله: وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جداً) لجعل ما هو محط الفائدة قائماً مقام الفاعل، وخلوه من تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائباً مناب الفاعل من غير تخصيص. (قوله: وَقَدْ جِئِلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْتَرَوَانِ) قال قدس سره في الحاشية، العير: الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان: الوثوب، ومنه قدس سره في تفسير الوثوب: برجستن.

(قوله: وَقَدْ جِئِلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْتَرَوَانِ) أوله: أَهْمُ بِأَقْرَبِ الْخَزَمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ، قال صخر بن عمرو: وقد سئلت امرأته كيف زوجها، فقالت: لا حي فيرجى ولا ميت فينمى، فاستدعي بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت.

الراجع إلى مصدره^(١)، أي: حيل الحيلولة، لأن (بَيَّنَ)^(٢) للزوم ظرفيته^(٣) لا يقام مقام الفاعل. فعل هذا معناه^(٤) الذي فُعِلَ الفعل بمصاحبه^(٥) على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله^(٦) ضميراً^(٧) راجعاً^(٨) إلى مصدره^(٩)، والضمير^(١٠) المجرور للموصول^(١١). «هُوَ»^(١٢): المَذْكُورُ بَعْدَ «الْوَاوِ» احتراز^(١٤) عن المذكور بعد غيره كالفاء «لِمَصَاحِبِهِ»^(١٥) مَعْمُولٌ فِعْلٌ، اللام^(١٦) متعلق بمذكور^(١٧)، أي: يكون ذكره^(١٨) بعد الواو، لأجل مصاحبه^(١٩) معمول فعل، وإفادته إيّاها سواء^(٢٠) كان ذلك المعمول^(٢١) فاعلاً نحو: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ) أو مفعولاً نحو: (كَفَّاكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا). وسواء كان ذلك الفعل^(٢٢) «لَفْظًا»^(٢٣)، أي: لفظياً كالمثالين المذكورين «أَوْ مَعْنًى». أي: معنوياً نحو^(٢٤): «مَالِكٌ»^(٢٥) وَزَيْدًا^(٢٦) أي: ما تصنع وزيداً^(٢٧). والمراد بمصاحبه^(٢٨)

(١) أي: الفعل. (٢) لفظة. (٣) أي: كونه دائماً منصوباً على الظرفية. (٤) أي: معنى المفعول معه. (٥) لقوله المفعول معه. (٦) غير يكون. (٧) صفة ضميراً. (٨) الذي هو الفعل. (٩) في مع. (١٠) راجعاً. (١١) مفعول معه. (١٢) منصوب على الظرفية مفعول فيه المذكور. (١٣) قوله: بعد الواو. (١٤) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٥) في لمصاحبه. (١٦) فيه لطفة ولو قال بالمذكور لكان اللفظ. (١٧) مفعول معه. (١٨) مفعول معه. (١٩) خبر مقدم. (٢٠) أي: المفعول معه. (٢١) التأمل في المفعول معه. (٢٢) حال من فعل وفيه احتمال الآخر فتأمل. (٢٣) استفهام. (٢٤) ومعمول الفعل المحتوي الكاف. (٢٥) وزيداً. (٢٦) مفعول معه.

هُوَ: مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَاوِ^(١) لِمَصَاحِبِهِ مَعْمُولٌ فِعْلٌ لَفْظًا^(٢) أَوْ مَعْنًى^(٣)؛

(١) أي التي بمعنى مع. (٢) أي: لفظياً.
(٣) أي: معنوي نحو مالك وزيداً أي ما تصنع.

(قوله: سواء كان ذلك المعمول) شرط بمضمون كون المعمول فاعلاً نظراً إلى أن صمراً في قوله: ضربت زيداً وصمراً معطوف اتفاقاً لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيداً، فإن الكاف في المعنى مفعول؛ إذ المعنى يكفيك.

(قوله: اتفاقاً) كذا في الرضي وعلله بأن أصل الواو العطف وإنما يدل إلى النصب نصاً على المصاحبة، وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في المطفأ أظهر. فعلى هذا كفاك وزيداً درهم لا يجوز أن يكون مثال المفعول معه، لكن في التسهيل وفي رأسه والحائط وأمرأ ونفسه وشأنك والحج على العمية، والمطفأ بعد إضمار دع في الأول والثاني عليك في الثالث وفي شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط، ف رأسه مفعول به، ويجوز في الحائط النصب على العمية والمطفأ، وكذا التقدير في الثاني دع أمرأ ونفسه، وفي نصبه الوجهان، وأما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك، وفي الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء، وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمره، وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه، وقد تأولوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب أُلْزِمَ الحج وفي تجويز سيبويه في هذا المثل النصب على العمية ردّ على من يقول: إن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل فممنوعوا في ضربت زيداً وعمراً العمية، وقالوا: إذا أريد المفعول معه أتى بالأصل وهو مع انتهى، وهذا يدل على جواز كفاك وزيداً درهم وضربت زيداً وعمراً على المفعول معه عند سيبويه، وأصل كلام الشارح رحمه الله مبني على

المفعول؛ إذ المصاحبة من الطرفين وهذا تفسير بالمعنى اللغوي. (قوله: بأن يكون الفاعل) أي: فاعل الفعل الذي كان عاملاً في المفعول معه مصاحباً في صدور الفعل عنه في زمان واحد؛ نحو: استوى الماء والخشب. (قوله: أو المفعول) يعني: بأن يكون المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك وزيداً درهم، وقوله: فقوله معه الخ، تفريع على التفسير؛ أي: فلفظ معه على هذا نائب الفاعل للفظ المفعول كما في ممروره به. (قوله: واعتذر عن نصبه) أي: عن نصب معه مع أنه معرب قائم مقام الفاعل وحقه الرفع. (قوله: من إسناد الفعل) وكذا ما هو بمعناه إلا لازم النصب كما في بعض الظروف مثل مع وبين، وقوله: وتركه منصوباً؛ أي: فيكون رفعه تقديرية. (قوله: في الأكثر) أي: في الاستعمال الأكثر فإن الأكثر فيه النصب فإذا وقعت موقعاً يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها وقيد بالأكثر لما أنه قد يجيء مجروراً إذا أضيف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «يَكَلِّتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ»، ومعني في الجنة، فاعرفه. (قوله: وإليه ذهب الخ) بصيغة المجهول؛ أي: وإلى ما جوزه بعض النحاة ذهب الخ، فالتركيب من قبيل: «كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا» على ما هو رأي صاحب الكشاف. (قوله في قوله تعالى) أي: في سورة الأنعام: «لَقَدْ نَقَّلَ بَيْنَكُمْ» فإن بينكم فاعل تقطع مع أنه منصوب على قراءة نافع وحفص عن عاصم والكسائي استصحاباً لأكثر أحواله، ورده في الامتحان بأن القاعدة لا تثبت بالاحتمال، وقيل: إن الفاعل ضمير الأمر لتقرره في النفوس؛ أي: تقطع الأمر بينكم. (قوله: وقيل الوجه أن يجعل الخ) أي قوله: المفعول معه من قبيل الخ، بل جزم صاحب الامتحان بهذا الوجه حيث قال: الإسناد إلى المصدر ثابت مقطوع؛ أي: الذي فعل الفعل معه فثائب الفاعل هو المصدر المجهول لا المطلق فيصح أن ينوب عن الفاعل فلا يرد أن الإسناد إلى المصدر التأكيد لا يجوز ولو ملفوظاً؛ لعدم الفائدة؛ فيما ذكرنا علم أن المناسب أن يقال: الذي فعل الفعل بتعريف المصدر فافهم.

(قوله: وقد جِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْتَرَوَانِ) يعني: وقع الحيلولة بين المرء وما طلبه، وأول البيت:

أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَشْتَطِيعُهُ

وهو من البحر الطويل من عروضه الأولى وضربه الثالث، وقائله صخر بن عمرو، وأصله أن صخرأ أخا الحنساء طعنه أبو عور الأسدي طعنه في جنبه فمرض حولا حتى ملّت امرأته وكان يكرمها، فمر بها رجل وكانت ذا خلق وإدراك فقال لها:

إيباع الكفل، فقالت: نعم عما قليل، وكان ذلك يسمعه صخر، فقال أما والله لو قدرت لأقتلنك قبلي، ثم قال لها: ناوليني السيف هل تقلد يدي، فناولته فإذا هو لا تقلد يده من الضعف، فقال عدة أبيات منها هذا البيت، والعير: بفتح فسكون الحمار الوحشي، والنزوان: الثوب وبابه طلب. (قوله: لأن بين للزوم ظرفيته) وأما إذا كان بين اسماً غير ظرف فيعرب في الأحوال الثلاث بإعراب لفظي؛ نحو: كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ

تَلَاقي الخ. (قوله: بعد الواو) أي: التي بمعنى مع والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقاً ليفيد عدم صحة حذف المفعول معه، وقوله: كالفاء؛ أي: وكالباء بمعنى الواو؛ نحو: اشتريت الدابة بسرجهما والدار بالكتها وكلفظ مع. (قال المصنف: لمصاحبة معمول فعل) المراد بالفعل ما يدل على الحدث؛ أعني: الأعم من شبه الفعل واحترز به عن نحو: كل رجل وضيعته، كما احترز بقيد المصاحبة عن الحال بالواو ولم يقل: فاعل فعل؛ ليتناول نحو قولك:

فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

فإن الكاف مفعول في المعنى إذا المعنى يكفيك (هندي). (قوله: لأجل مصاحبة معمول الخ) وعليه فالمصاحبة في المتن مصدر مضاف إلى مفعوله، ومعنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد فافهم وسيأتي. (قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساويا وليس الاستواء بمعنى الاستيلاء كما في:

قَدِ اسْتَوَى بِشَرْ عَلَى الْعِرَاقِ

ولا بمعنى الارتفاع والاستقامة، وقال الجزائري في توضيح المثال: إنه إذا غرز خشبة في نهر فإن نزل الماء بحيث ساوى رأس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة، وقوله: أو مفعولاً؛ يعني: أن المعمول أعم من الفاعل والمفعول لا مخصوص بالفاعل كما زعم. (قوله: أي: معنوياً) والمراد به ما يؤدي مؤداه^(١) من غير أن يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الإشارة، وقال العصام: أراد به ما يستنبط من اللفظ وإنما صرح به اهتماماً؛ لأن بعض أقسامه سماعي.

(قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساوى الماء والخشبة في العلو؛ أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته. (قوله: والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ) فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب إليه الأخفش، ويجوز غيره استدلالاً بقولهم: ما زلت أسير والنيل فإن الماء لا يسير، بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير المعنى المجازي الشامل للسير والجريان.

مذهبه. (قوله: وينتقض الخ) قال الرضي: وفي شرح التسهيل رغم الزمخشري أن زيداً في قولهم: حسبك وزيداً درهم مفعول معه وليس كذلك؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما يجري مجراه، وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل؛ لأنه اسم جامد ومذهب سيبويه أنه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك وزيداً وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه حتى يقول: حسبني وما ادعاء؛ أي: عطية من أن الكاف في موضع النصب لا يصح؛ لأن إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى: ﴿فَارْتَبِحْ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾، وقول العرب بحسبك درهم انتهى، ولعل الشارح رحمه الله لأجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به، وبعد الإحاطة بأطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورده الناظرون من الشكوك في هذا المقام. (قوله: أي تساوى الخ) أي: ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل بل بمعنى تساوى. (قوله: فلا يجوز الخ) لعدم المشاركة في الفعل. (قوله: كما ذهب إليه الأخفش) مراعاة لأصل الواو وهو المطف. (قوله: المعنى المجازي) كالانتقال. (قوله: المشهور الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب، وأورد الشارح السيوطي المثال المذكور في شرحه الألفية، وما قيل: إنه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح؛ لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقة ولدها، فلا يتم أن المقصود المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة، ففيه أن تركهما متعاقبين بحيث يصبحان في

لمعمول^(١) الفعل: مشاركته^(٢) له في ذلك الفعل في زمان واحد^(٣)، نحو: (سِرْتُ وَزَيْدًا) أو مكان^(٤) واحد نحو: (لَوْ تَرَكْتُ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا^(٥)، لَرَضِعَهَا^(٦)). فلا ينتقض^(٧) بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فإنها^(٨) لا تدلّ إلا على المشاركة^(٩) في أصل الفعل دون المصاحبة. اعلم أن مذهب جمهور النحاة^(١٠) أن^(١١) العامل^(١٢) في المفعول معه الفعل^(١٣) أو معناه بتوسط^(١٤) الواو التي^(١٥) بمعنى (مَعَ). وإنما وضعوا الواو موضع (مَعَ) لكونها^(١٦) أخصر^(١٧)، وأصلها^(١٨) واو العطف التي فيها معنى الجمع مناسب معنى المعية. **فَإِنْ^(١٩) كَانَ^(٢٠) أَي: وَجَدَ^(٢١) «الفِعْلُ^(٢٢)» أَي: ما يدل على الحدث، فيعمّ الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها^(٢٣). «لَفْظًا، وَجَارًا» أَي: لم يجب «العطف» ولم يمتنع، فلا ينتقض^(٢٤) بمثل: (صَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)**

(١) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً. (٢) مفعول معه أو المذكور بعد الواو. (٣) بالتركي دشي ده. (٤) مشاركته له في ذلك الفعل. (٥) أي: مع ولدها في مكان. (٦) جواب لو. (٧) أي: حد المفعول معه. (٨) تعليل بعدم الانتقاض. (٩) أي: مشاركة المعطوف للمعطوف عليه. (١٠) أي: أكثر النحاة من البصريين. (١١) يعني الناصب له. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المقدم لازماً أو متدياً، خبر إن الثاني. (١٤) متعلق بالعامل. (١٥) صفة الواو. (١٦) صلة وضع. (١٧) من مع. (١٨) أي: الواو التي بمعنى مع. (١٩) الفاء للتفسير. (٢٠) إشارة إلى أن كان بمعنى فعل التام ويجوز كونه ناقصة ولفظاً خبره. (٢١) الذي قصد معه مصاحبة المفعول معه لمعموله. (٢٢) كالمصدر واسمي الزمان والمكان والجار والمجرور. (٢٣) قوله وجاز العطف.

فَإِنْ كَانَ^(١) الْفِعْلُ لَفْظًا وَجَارَ الْعَظْفُ^(٢)

(١) أي: وجد الفعل اللفظي والمعنوي.
(٢) أي: لم يجب العطف ولم يمتنع يعني بأن الجواز بمعنى الإمكان الخاص.

(قوله، أو مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان. (قوله، نحو، لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) قال قدس سره في الحاشية: الفصيل: بجة شتزاز بازكرده، رضع الصبي: شير خورد كودك. (قوله، اعلم أن مذهب جمهور النحاة) قال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو، وفيه أن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في كل رجل وضيعته، وقال الأخفش: منصوب نصب الظروف؛ لأنها قامت مقام مع لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطى النصب ما بعدها. (قوله، وأصلها واو العطف) ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً ولا على مصاحبه خلافاً

مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له في ذلك نعم ترك أحد بدل الآخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما لا على البدل. (قوله: بنفس الواو) وشبهته أنها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الأول: لأن أولوية رعاية الأصل إنما هي على تقدير أن لا يصرف عنه صارف. (قوله، ولو نصبت الخ) يمكن الجواب بأن عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لإفادته المصاحبة فيه. (قوله: أعطى النصب ما بعدها) كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ نِيَمًا نَائِمًا إِلَّا اللَّهُ فَسَنَآءُ﴾ ارتفع الاسم الشريف؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في إلا النائية عن غير، وههنا مذهبان لم يذكرهما أحدهما مذهب الزجاج: أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وإنما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه أن الواو العاطفة لا تمنع العمل، وثانيهما مذهب الكوفيين: وهو أنه منصوب بالخلاف ورد بأن الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة.

(قوله: أو مكان واحد) كلمة أو لمنع الخلو فوحدة الزمان أيضاً معتبرة في قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فتركت بصيغة المجهول، ورضع من باب علم، والفصيل: ولد الناقة يعني: بجة شتركة أزشير بازكرده، وقوله: دون المصاحبة؛ أي: المقارنة في زمان واحد أو مكان واحد. (قوله: إن العامل في المفعول معه الفعل الخ) اعلم أنه اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال؛ أحدها: ما ذكره في الشرح وهو الحق، وثانيها: ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، والإضمار خلاف الأصل، وثالثها: مذهب الكوفيين وهو أنه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويًا وهو مردود بأن العامل المعنوي لا يحتاج إليه مع وجود العامل اللفظي، ورابعها: مذهب عبد القاهر من أنه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود أقوى منها، وخامسها: ما ذهب إليه الأخفش من أنه منصوب كنصب الظرف؛ وذلك لأن الواو لما أقيمت مقام الظرف المنصوب والواو حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعدها عارية كما في «إلا الخ»، وهو مردود بأنه لو كان كما ذكره لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً؛ نحو: كل رجل وضيعته (جزائري). (قوله: بتوسط الواو الخ) ويعمل في المفعول معه الفعل اللازم لتعديته بالواو فيتعدى إليه كما يتعدى بالهمزة. (قوله: فإن كان أي وجد) جعل كان تامة؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً (سيلكوتي). (قوله: أي: ما يدل على الحدث) يعني: أن المراد من الفعل ما هو أعم من شبهه بقريئة مقابلة المعنوي واتفاق أحكامهما المذكورة ههنا، فيكون من قبيل عموم المجاز (وجيه الدين)، فلا يرد نحو اسم المكان والآلة، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه

لوجوب^(١) العطف فيه^(٢) «فَالْوَجْهَانِ^(٣)»، أي: العطف والنصب على المفعولية^(٤) جائزان، «نَحْوُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ)» «وَزَيْدًا» بالنصب على المفعولية بالرفع على العطف^(٥). «وَأَوْلًا^(٦)»، أي: وإن لم يجر العطف^(٧) بل يمتنع «تَعَيَّنَ^(٨) النَّصْبُ^(٩)»، مثل: (جِئْتُ وَزَيْدًا) فإن العطف فيه^(١٠) ممتنع^(١١) لعدم^(١٢) الفاصلة^(١٣) لا بتأكيد المتصل^(١٤) بالمتفصل^(١٥) ولا بغيره. «وَلِنْ كَانَ^(١٦)» الفعل «مَعْنَى» أي: أمراً معنوياً

(١) بقريئة المطفوف عليه. (٢) أي: في هذا المثال. (٣) والجملة جواب الشرط. (٤) معه. (٥) لجواز إمكان التأكيد. (٦) عطف على جاز. (٧) لا بعد الواو على قبلها. (٨) جزاء الشرط. (٩) حيث لا وجه سواء. (١٠) أي: في المثال المذكور. (١١) خبر إن. (١٢) لفظاً أو معنى. (١٣) بينهما. (١٤) الضمير المرفوع. (١٥) الضمير المرفوع. (١٦) أي: وجد.

فَالْوَجْهَانِ نَحْوُ: جِئْتُ أَنَا وَزَيْدًا وَزَيْدًا، وَإِلَّا
تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ: جِئْتُ وَزَيْدًا^(١)، وَإِنْ
كَانَ^(٢) مَعْنَى

(١) فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمتفصل ولا بغيره.
(٢) أي: الفعل أمراً معنوياً مستتباً من اللفظ.

العامل، فالتغير في الموضعين وضع المظهر موضع المضمير.
(قوله: وجاز؛ أي: لم يجب العطف ولم يمتنع) يريد أن
المراد بالجواز الإمكان الخاص لا ما يشمل الوجوب العطف
فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف، ومن ثم لم يجر تقديمه
على مصاحبه ولا على عامله وإنما يعدل عنه نصاً على المراد
من المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو
الأصل أظهر وأولى، لكن في الامتحان أن ما أشار إليه
الشارح من بيان معنى الجواز فاسد؛ لأن المراد بإمكان
العطف جوازه مع النصب لا غيره مطلقاً فيكون عين الجزاء
ولو زاد يعارض لاستقام؛ أي: لو قال بعد قوله: وجاز
العطف يعارض كالفصل لاستقام كلامه بلا لزوم العينية تدبر،
وقال العصام: الصحيح أن يقال فإن كان الفعل لفظاً
والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان، وحيث يزد
شق آخر في التردد؛ أي: وإن كان المعمول منصوباً يتعين
العطف هذا لكن في قريئة تخصيص المعمول بما عدا
المنصوب خفاء فاعرفه. (قال المصنف: وجاز العطف) أي:

عطف المذكور بعد الواو والجملة حال؛ أي: وقد جاز
العطف أو الواو عاطفة (قوله: أي: العطف والنصب النخ) أما
الأول؛ فلأنه الأصل، وأما الثاني؛ فلأن فيه تكثير الفائدة،
وجعل الشيخ عبد القاهر العطف متعيناً؛ أي: بأن يخرج عن
المفعولية معه، وأيضاً قد يترجح النصب على العطف في
مثل: كن أنت وزيداً كالأخ؛ لأنك إذا عطفت زيداً على
الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن
تأمره، بل تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:
فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكليتين من الطحاح

أبي الفتح، قال الشيخ الرضي: لا أرى منعاً من تقديم المفعول معه على
عامله إذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المطفوف على عامله إذا
تأخر عن المطفوف عليه. (قوله: فتاسب معنى المعية)؛ لأن في
المعية زيادة اجتماع. (قوله: أي وجد) جعل كان تامة فقوله لفظاً تمييز
أو حال ويحتمل أن تكون ناقصة والأول أولى تأمل تعرف. (قوله:
لوجوب العطف) إنما وجب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو
العطف، وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة، وفي المثال
المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في
العطف الذي هو الأصل أظهر، إن قلت: فإذا صرنا في المثال المذكور ليس
مفعولاً معه وكلامنا فيه، فلا حاجة إلى قوله: لم يجب ليخرج. قلنا: كان
الكلام هنا لا يختص به ولا ثم يقل بعد ذلك تمين العطف. (قوله: فإن

(قوله: خلافاً لأبي الفتح) حيث أجاز استوى الماء والخشب؛ لأن
ذلك قد جاز في العاطفة به فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها ولأنه قد
ورد في كلامهم: نحو: جمعت وفحسناً غيبة وغيمة، والجواب: أنه
يحتمل في الأصل لقوته ما لا يحتمل في الفرع، والواو في وفحسناً
عاطفة. (قوله: لا أرى منعاً) أي: فيقال في مررت بزيد وعمر؛ أي:
وعمر مررت. (قوله: جعل كان تامة) وفسر الفعل ههنا بما يدل
على الحدث، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعنى الاصطلاح؛
لكونه العامل، ولتأثير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع
المضمير، ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف أعم مما يتضمن
الحدث ومما يستتبع منه أو الآخر، واكتفى بذكر الفعل الذي هو
الأصل عن ذكر ما يشبهه لاشتراكهما في أكثر الأحكام ولأجل
هذا لم يفسر معنى الفعل أولاً، وتعرض له ثانياً فاندفعت الشكوك التي
عرضت لبعض الناظرين. (قوله: فقوله لفظاً النخ) وكذا قوله:
معنى فمن قال إنه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد سها،
والمراد بما يدل على الحدث المامل، فلا يرد ظرف
الزمان والمكان والآلة على ما وهم. (قوله: تأمل

مستتباً^(١) من اللفظ «وَجَازَ»^(٢)، أي: لم يمتنع^(٣) «العَطْفُ تَعَيَّنَ»^(٤) العَطْفُ، حيث لا يحمل^(٥) على عمل^(٦) العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، «نَحْوُ: (مَا^(٧) لَزِيدَ^(٨) وَعَمْرُو، وَإِلَّا^(٩)) أي: وإن لم يميز العطف، بل امتنع «تَعَيَّنَ النَّصْبُ» حيث لا وجه سواه «نَحْوُ: (مَا لَكَ^(٩) وَزَيْدًا) و: (مَا^(١٠) شَأْنُكَ وَعَمْرًا) فإنه امتنع العطف^(١١) فيها^(١٢)، لأن^(١٣) العطف على الضمير المجزور^(١٤) بلا إعادة الجار^(١٥) غير^(١٦) جائز. ولم يميز عطف (عَمْرًا) على الشأن إذ السؤال عن شأنهما^(١٧) لا عن شأن أحدهما^(١٨)، ونفس^(١٩) الآخر. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة «لأنَّ الْمَعْنَى مَا تَصْنَعُ» وما^(٢٠) بمائله فمعنى (مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا) ما تصنع وزيدًا، ومعنى (مَا لَكَ وَزَيْدًا) ما تصنع وزيدًا، ومعنى (مَا لَزِيدَ وَعَمْرُو) ما يصنع زيد وعمرو. «الْحَالُ»^(٢١) لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها. وهو «مَا^(٢٢) يَبِينُ»^(٢٣) هَيْئَةُ الْفَاعِلِ^(٢٤) أو الْمُفْعُولِ^(٢٥) بِهِ

(١) أي: مستخرجاً كحرف التنبيه وأسماء الإشارة. (٢) عطف على كان أو حال أهم وقد جاز. (٣) بأن لم يمتنع مانع. (٤) جزاء الشرط. (٥) الكلام. (٦) لضمف العامل المعنوي فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه. (٧) استفهام. (٨) أي: أي شيء حصل لزيد. (٩) أي: أي شيء حصل لك. (١٠) أي: أي شيء أمرك. (١١) أي: عطف ما بعد الواو على الضمير المجزور. كما سيجيء في بحث العطف. (١٢) أي: في المثالين المذكورين. (١٣) على امتنع. (١٤) وهو الكاف فيهما. (١٥) عند البصريين. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: الخطاب وعمراً. (١٨) أي: الخطاب وعمراً. (١٩) أي: ذات الآخر. (٢٠) مثل ما تفعل وما يفعل. (٢١) مبتدأ وخبره محذوف أي: ومنها. ب. فهي في اللغة عبارة غير ناسخة ولهذا كان الأصل في بابها المستقل. (٢٢) أي: لفظ. (٢٣) ولم يقل اسم يبين لأن الحال يكون جملة والجملة لا تكون اسماً ولكن في تأويل الاسم واعلم أن الحال مؤنث محامي ولا يكون صفتها وضميرها إلا مؤنث. (٢٤) تقسيم للمحدود. (٢٥) مانعة الخلو دون الجمع.

وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ نَحْوُ: مَا لَزِيدَ^(١) وَعَمْرُو، وَإِلَّا تَعَيَّنَ^(٢) النَّصْبُ مِثْلُ: مَا لَكَ وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ^(٣) وَعَمْرًا، لِأَنَّ^(٤) الْمَعْنَى مَا تَصْنَعُ. الْحَالُ: مَا يُبَيِّنُ

(١) أي: ما تصنع زيد وعمرو وأي شيء حصل لهما.
(٢) أي: وإن لم يميز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه. ج.
(٣) أي: أي شيء أمرك وصفتك.
(٤) اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وهو حكمنا ولذا قال الشارح العلامة: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه.

العطف فيه ممتنع) ذهب الجمهور إلى أن العطف في الصورة المذكورة قبيح؛ ولهذا قالوا فيها أن النصب مختار. (قوله: حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة) قال الشيخ الرضي: الحاجة ثابتة، وهي التنصيص على المصاحبة، ولهذا جَوَزَ القوم النصب مع اختيار

تعريف؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً أو مستتباً من اللفظ. (قوله: وإنما يعدل عنه نصاً الخ) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة، فلا يرد أن ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله: كفاك وزيداً درهم، والأمثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جَوَزَ سيبويه الأمرين فيها، فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة، فلا يصح الحصر المستفاد من إنما؛ لأن القرينة العقلية في جميعها دالة على أن المراد المصاحبة سواء كانت الواو للمطف أو بمعنى مع إلا أنه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون في اللفظ دلالة على المراد، وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية. (قوله: فإذا ن الخ) أي: إذا وجب العطف. (قوله: قلنا الخ) وما قيل؛ إنه حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد،

النصب حيث أنه إزالة احتمال أن يمتنع النصب أيضاً بناء على تفرعه على العطف لما عرفت أن الأصل في هذه الواو العطف. (قوله: فإن العطف فيه ممتنع الخ) يعني: أن المانع من العطف فيه لفظي، وقد يكون معنوياً كما في سرت والتيل، وقوله: ولا بغيره نحو: سرت اليوم وزيداً. (قوله: أي: أمراً معنوياً مستتباً الخ) الظاهر من كلام الشارح أن معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل ابنه، وأشير المفهومين من هذا، ومذهب النحاة أن العامل هو نفس هذا (وجه الدين)، وفي حواشي الامتحان أن العامل ليس أمراً معنوياً، بل هو اللفظ المستتب هو منه، لكن لما كان عامليته باعتباره جعل عاملاً تسامحاً أو تجوزاً وفسره العصام بمعنى الفعل واستثنى بعضهم اسم الفعل؛ نحو: رويد أنت وزيداً، فإنه يجوز فيه الوجهان. (قوله: وراز؛ أي: لم يمتنع) أي: وأمكن العطف إمكاناً عاماً مقيداً بجانب الوجود لا العدم؛ لثلا يشمل الامتناع (امتحان)، وقال السيلكوتي: حمل الشارح الجواز على الإمكان الخاص في الموضعين إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الفحوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع فلا تغفل. (قوله: حيث لا يحمل الخ) تعليل لوجوب تعين العطف فإن النصب يحوج إلى عمل العامل المعنوي الضعيف فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه (نعمه)، وقوله: ما لزيد وعمرو؛ أي: ما يصنع زيد وعمرو، أو أي شيء حصل لهما. (قوله: حيث لا وجه سواه) يعني: وجب اعتبار ذلك العامل الضعيف لأجل الضرورة، وقوله: ما شَأْنُكَ؛ أي: أي شيء أمرك وصفتك. (قوله: بلا إعادة الجار الخ) وقد جوزة الكوفيون في السعة والبصريون في الضرورة. (قوله: إذ السؤال من شأنهما) أي: شأن أحدهما

المعطف. (قال، وإلا) الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. (قوله: لأن المعطف على الضمير المجزوء) قال الشيخ الرضي: الكوفيون يجوزونه في السعة، والبصريون للضرورة، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف؛ وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضمفه قال الأندلسي: يجوز المعطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى مما قاله المصنف؛ لوروده في القرآن كقوله تعالى: «تساءلون به والأرحام» بالجر في قراءة حمزة. (قوله: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل) المشرع بالمعنى الفعلي في المثالين الأولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل، وفي الأخير أيضاً شيئان كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر؛ يعني: الفعل والصفة، فالإشعار على المعنى الفعلي في هذه الأمثلة قوي لتعاوض أمرين بخلاف نحو: هذا لك وإياك، ونحو: ما أنت وزيداً، فإن الإشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الأول، وفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر في المثال الثاني، والمصنف لم يفرق بين هذه الأمثلة في الحكم، والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الأولين والاخيرين وبين الآخرين. (قال: لأن المعنى ما تصنع وما يماثله) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه قدس سره بقوله: وإنما حكمنا؛ وذلك لأن قوله: مثل ما تزيد وعمرو خير محذوف تقديره ذلك، مثل: ما تزيد وعمرو؛ أي: العامل المعنوي مع جواز المعطف مثل ما تزيد وعمرو، وقس عليه حال المثالين الآخرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لإحكام مجملها حكم بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (قال: الحال) من حال الشيء يحول؛ أي: انقلب وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنه لا يخلو عن انقلاب غالباً.

مع الآخر لا عن شأن كل منهما فلا يرد ما قاله العصام. (قوله: وإنما حكمنا الخ) يشير إلى أن اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وجعله العصام تعليلاً لكون المثالين للعامل المعنوي، وقوله: وما يماثله؛ أي: من نحو: ما تفعل وما يصدر منك وغيرهما، فالكلام محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف. (قال المصنف: الحال) لفظ يغلّب فيه التانيث من حال بمعنى تغير ففيه تنبيه على أن الحال لا يكون أمراً خلقياً فلا يجوز: جاءني زيد أحمر أو طويلاً، وقوله: في الملحقات فالحال ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها مع كونها فضلة. (قال المصنف: وهو ما يبين) أي: اسم منصوب ولو محلاً وهو يكون مشتقاً كثيراً مثل ركباً وقد يكون جامداً يدل على صفة مثل بساً، والجملة^(١) في حكم الاسم. (قال المصنف: هيئة الفاعل أو المفعول به) أي: هيئة مدلولهما بتقدير المضاف؛ يعني: صفة الفاعل وقت صدور الفعل عنه وقس عليه

(١) أي: الجملة الاسمية أو اللفظية الواقعة حالاً.

وإنما حملة عليه جعل معمول الفعل أعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيداً، ولا يخفى أنه قد يدخل في التعريف حينئذ ضربت زيداً وعمراً، فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيداً وعمراً خارجاً عن القسم، فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور، فليس بشيء أما أولاً؛ فلأن الشارح رحمه الله حمل الجواز في الموضعين على الإمكان الخاص إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقريئة النجوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع، وإما ثانياً؛ فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيداً وضربت زيداً وعمراً، وأما ثالثاً؛ فلأن التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل عليه. (قوله: الحاجة ثابتة فيه)؛ لأن القرينة الفعلية وهي أن المقصد السؤال عن شأن أحدهما مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية في إفادة المقصود لا حاجة إلى التنصيص على المصاحبة؛ لأن الدلالة الفعلية ليست أقل من اللفظية، فالمراد بقوله: إذ السؤال عن شأنهما؛ أي: شأن أحدهما مع الآخر فلا يرد ما قيل: إنه يجوز أن يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فالنصب إذا يرجح بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي. (قوله: بمعنى الفعل الخ)؛ لأن قولك: شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا في الرضي، وفي القاموس: شأنت شأنه قصدت قصده. (قوله: والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فحكم في كل ما فيه العامل المعنوي بتعين المعطف. (قوله: فرق في الحكم بين الأولين والاخيرين) فقال: المختار المعطف مع جواز النصب من غير ضعف في الأولين؛ أي: فيما يكون في اللفظ مشعر قوي بالعامل عند القوم، وعندي وجوب النصب عند قصد المصاحبة، وإلا فلا وفي الآخرين؛ أي: ما لا يكون في لفظه مشعر قوي بالعامل المعطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة لعدم التناصب وضعف الدال، وإذا نصب مع قلته وضمفه قدر كان لكثرة وقوعه وهنا فكانه منطوق به؛ أي: هذا كان لك وإياك وما كنت زيداً. (قوله: وبين الآخرين) لا يفرق الرضي بين الآخرين، بل بين أنا وإياه في لحاف، وبين ما أنت وزيداً حيث قال: إن الأول أبعد من الثاني لإشعار ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوعه كان بعده، وأما وهذا لك وإياك؛ أي: فيما فيه حرف الجر وما أنت وزيداً؛ أي: فيما فيه الاستفهام، فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاوض الأمرين. (قوله: وقس عليه الخ) فإن التقدير فيهما وذلك؛ أي: العامل المعنوي مع تعيين النصب. (قوله: وكل قضية الخ) أي: من القضايا الثلاث التي تتضمنها الأمثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بأن عامله معنوي وتلك القضايا الثلاث متضمنة لأحكام ثلاثة مجملها الحكم الذي ذكره الشارح رحمه الله، وقيل: الأظهر أن المعلل النصب؛ أي: نصب الاسم في هذين المثالين؛ لأن المعنى ما تصنع، وفيه أن هذا المعنى متحقق في ما تزيد وعمرو ومع تعيين المعطف.

هَيْئَةُ الْفَاعِلِ (١) أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ

(١) كلمة أو لنح الخلو لا الجمع فتكون لتقسيم المحدود.

(قال، ما يبين هيئة الفاعل) الهيئة في الأصل الحالة الظاهرة للمتهم للشيء كذا في المغرب، والمراد هنا الحالة وهي أعم من أن تكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة، أو بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلُوهَا خَالِدِينَ﴾، أي: مقدرين الخلود؛ ونحو: خط هذا الثوب قميصاً؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَزَيِّنُهُ لِمَنِ يَشَاءُ﴾، أي: مقدره ثبوته، وأيضاً هي أعم من أن تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول، أو باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وأبوه قائم، لكن يرد النقض بقولك: أتيتك وزيد قائم، وينسب إلى صاحب المفصل في دفعه أنه قال في بعض حواشيه: أن وزيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل أو المفعول به؛ أعني: زمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم، وذلك بعيد، لأن قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد إلا بتأويل، وإن زمان الإتيان لما كان مبيناً مفارقاً عن فاعل الإتيان وعن مفعوله لم يلازم دعوى الاتحاد بينهما على أن عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة، وقال الشيخ الرضي: الحق أن الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو بما يجري مجراهما، ويقولنا: جزء

(قوله: الهيئة في الأصل الخ) في القاموس: الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفيته ورجل هيء هيئ ككيس وظريف حسنهما، وقد هاء يهاء ويهيء وهيئ ككرم انتهى، ويفهم من تاج البيهقي أنه في الأصل مصدر حيث قال: الهيئة والتهيئة ساختن كاري را. (قوله: للمتهم للشيء) في تاج البيهقي: التهيؤ ساختن شدن. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلُوهَا﴾ الخ) أورد ثلاثة أمثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامداً أو مشتقاً. (قوله: وهي أعم الخ) كالصفة فإنها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه. (قوله: نحو: أتيتك وزيد قائم) فإن قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسيهما ولا باعتبار متعلقهما. (قوله: وقد استمر الخ): لأن الكناية شائعة في كلامهم وهي تمبير عن الملزوم باللازم. (قوله: ليس هيئة لزمان زيد) أي: لزمان إتيانه؛ إذ ليس بينهما إلا المقارنة في الوجود وليس أحدهما حاصلًا للآخر ولعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذي هو مفرد؛ لأنه الأصل والمغرب المنصوب. (قوله: إلا بتأويل) بأن يراد قيام زيد فيه فيكون حالاً له باعتبار متعلقه. (قوله: مفارقاً) أي: في الوجود. (قوله: بوقت حصول مضمونه) يخرج به نحو: رجع القهقري؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه. (قوله: تعلق الحدث) فاعل يتقيد يخرج به النصب؛ فإنه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق، وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لإفادة الخالية تقييد التعلق، وإن لم يدل على هيئتي الفاعل والمفعول. (قوله: أو ما يجري مجراهما) يدخل فيه الحال من الفاعل والمفعول

المفعول، وعن قتالي زاده ما ملخصه: أن الهيئة على ما في المغرب هي الحالة الظاهرة للمتهم للشيء، وفي الصحاح: الهيئة الشارة، وفي القاموس: الهيئة، ويكسر حال الشيء وصفته، وعن البعض: الهيئة الصورة، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر، وحيث يخرج مثل: تكلم صادقاً ومات مسلماً، فإن أراد الصفة فالتعبير بها أولى؛ لإيضاح مقصودهم هذا، أقول: تمسك في كون المراد من الهيئة الصورة والحالة المحسوسة بالمتبادر وهو كذلك، بل هو في أصل اللغة كذلك كما تدل عليه عبارة المغرب والصحاح، وأجيب عن المناقشة بأن المراد بالهيئة الصفة، إلا أنها لكونها شائعة في النعت لم يعبر بها، وكره ذكرها في تعريف الحال الذي هو غير النعت، وأيضاً أكثر الأحوال من الصفات الظاهرة فذكر الهيئة تنبيهاً على ذلك انتهى، ثم إن كلمة أو لمنع الخلو لا الجمع كما سيذكره فتكون لتقسيم المحدود، وأورد بأن الجملة في نحو: جاءني زيد والشمس طالعة ليست تبين هيئة الفاعل، وأجيب: بأن الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس، وتوضيحه أن الحال تدل على الهيئة؛ أي: الصفة ولو تأويلاً فدخل الجملة الحالية فإن قولنا والشمس طالعة في معنى مقارناً لطلوع الشمس، وقيل: الحال هنا يدل على هيئة المجيء؛ أعني: مقارنته لطلوع الشمس، والمجيء هيئة زيد، وهيئة هيئة الشيء هيئة له بالواسطة، ويقال: الحال في مثل أتيتك والجيش قادم إنما هي لبيان هيئة زمان الفاعل أو المفعول الذي (١) هو لازم الفاعل والمفعول، وقد اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم مسامحة وفيه تكلف، وذهب صدر الأفاضل إلى أن الجملة في مثلها مفعول معه والواو بمعنى مع فأثبت كون المفعول معه جملةً وهو غريب، وفي الرضي يخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو الحال كقوله:

وقد أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

إلا أن يأول على أنه يمكن جعل ضمير غائب في أغتدي ذا الحال بالتأويل بمقارناً كما مر، وقال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ في قراءة من رفع البحر هو كقوله:

وقد أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

وكقولك: جئت والجيش مصطف ونحو ذلك من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال انتهى، وفيه إشعار بأن لها ذا الحال وإن عريت هي عن ضميرها، وفي شرح العصام الهيئة أعم من أن تكون هيئة له باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا: جاءني زيد قائماً أبوه، وأعم من أن تكون محققة أو مقدرة بأن يكون قائماً

أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به، كما هو^(١) الظاهر. فبذكر^(٢) الهيئة يخرج ما يبين الذات^(٣)، كالتمييز، وبإضافتها^(٤) إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول^(٥) به كصفة^(٦) المبتدأ نحو: (زَيْدٌ الْعَالَمُ^(٧) أَخُوكَ). وبقيد الحيثية يخرج صفة^(٨) الفاعل أو المفعول به، فإنها^(٩) تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً^(١٠)، لا من^(١١) حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو، لا الجمع^(١٢)، فلا يخرج منه^(١٣) مثل^(١٤): (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا رَاكِبِينَ) «لَفْظًا»

(١) قيد الحيثية أي: الحال ما يبين هيئته من حيث هو فاعل. (٢) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٣) أي: الجنس. (٤) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٥) بواسطة العطف. (٦) تشبيل بغير الفاعل. (٧) صفة زيد. (٨) سواء بلا واسطة نحو: رأيت زيدا العالم وبلا واسطة مررت بزيد العالم. (٩) أي: صفة كل منهما. (١٠) نحو: جاءني زيد الراكب، ورأيت زيدا الراكب لأن الركوب يبين هيئة زيد لا بالنظر إلى كونه فاعل أو مفعولاً به. (١١) بيان مطلقاً. (١٢) أي: لا عتاء في الجمع. (١٣) أي: من حد الحال. (١٤) فاعل يخرج

لَفْظًا

كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوبه غلامه إذا لم تجعلها حالاً، وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مفعولاً لمضمون جملة، وقولنا، غير حدث احتراز عن نحو: رجع رجوعاً. (قوله: أي، من حيث هو فاعل أو مفعول به) في دلالة الحال على أن مدلولها هيئة للفاعل أو المفعول به من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي تأمل، نعم أنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول في زمان تعلق الفعل بهما. (قوله: لا الجمع) إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك: ضربت زيدا ركباً، والجمع كقولك: راكبين وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة وإن لم تكن فالأولى جعل كل واحد منهما بجانب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيدا مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل ليقع أحد الحالين بجانب صاحبه، هكذا قال

المنويين ومن المضاف إليه. (قوله: إذا لم تجعلها حالاً) بل معطوفة على ما قبلها وإما إذا جعلتها حالاً فهي جزء الكلام دالة على التقيد المذكور داخله في الحد. (قوله: في دلالة الحال الخ) يعني: أن اعتباره قيد الحيثية المتعلقة بتبين وإن كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبنية لهيئتها مطلقاً لا من هذه الحيثية، ألا ترى أنهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدأ أو خبراً أو غير ذلك كان بيانها لهيئتها بحاله لكنها تغل بجامعية الحد؛ لأن المراد بالفاعل والمفعول التحوي، وفي دلالة الحال على أن مدلولها مبين لهيئة الفاعل والمفعول؛ أي: مدلولهما من حيث إنه فاعل أو مفعول؛ نحو: تأمل؛ إذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح أنه مبين لهيئة مدلولهما مقيداً بهذه الحيثية، وكون مجيئها مقيداً بحال الفاعلية والمفعولية فإن ركباً حال في جاءني زيد ركباً، ولو قلت: أريد ركباً أخوك لم يجيز إنما يفيد اشتراط تحققهما بها لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية، ومتشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في التحقيق، هذا تحقيق كلام المحشي رحمه الله، وليس مراده أن الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو قام به أو تعلق به على ما وهم، فإن هذا البحث مطرد في سائر التمرينات مندفع بأن الكلام على حذف المضاف أو إقامة الدال مقام

به الفعل بالقوة؛ نحو: ﴿فَأَدْخُلُوهَا خَلِيلِينَ﴾، وكقولك: جاء زيد بصقر صائداً به غداً، ومن أن تدوم أو غالباً وتسمى لازمة، ومنها المؤكدة أو تكون بخلاف ذلك وهو الأكثر وتسمى المتنقلة. (قال المصنف: أو المفعول به) ولك أن تجعل به متعلقاً بقوله: يبين فيتناول الحد حيثن كل مفعول كما هو مقتضى كلام بعض الفحول فلا حاجة حينئذ إلى ما سيذكره الشارح من تعميم المفعول به عن الحكمي لإدخال سائر المفاعيل واستعرفه. (قوله: أي: من حيث إنه الخ) متعلق بيبين، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: من إضافة الهيئة إليهما، والذات في قوله ما يبين الذات أعم من المذكورة والمقدرة، واعلم أن الحال والتمييز يجتمعان في خمسة ويفترقان في سبعة فإن أردت الإطلاع على ذلك فعليك بالمراجعة إلى مغني اللبيب، ثم إن الحال قد تكون للتأكيد من غير تبين الهيئة كقول

ليد العامري في وصف بقرة:

وَتُفْصِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنْبِرَةً

كُجْمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَائِهَا

أي: كدرة الصدف البحري الذي جذب خيطه الذي ينظم به (شواهد قطر)، وقوله: كصفة المبتدأ؛ أي: وكالمصدر النوعي المبين لهيئة الفعل؛ نحو: رجعت الفهقرى. (قوله: وبقيد الحيثية يخرج صفة الخ) فيه أنها تخرج بدون اعتبار الحيثية؛ إذ قد نه هو نفسه فيما سبق أن التوابع خارجة عن التعاريف كلها بقيد الأصالة بقرينة ذكرها فيما بعد. (قوله: لا من حيث هو الخ) بيان لقوله مطلقاً؛ أي: فإن العالم في قولك: جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل، بل مطلقاً حتى لو وقع مبتدأ أو نحوه لكان البيان بحاله. (قوله: على سبيل منع الخلو) فلا يخرج عن الحد عن الفاعل والمفعول معاً إما جمعاً كالمثال المذكور أو تفريقاً؛ نحو: جاء زيد وعمرو سابقاً ومتأخراً والسابق عمرو؛ إذ لا مندوحة عن إيقاع أحد الحالين بجانب صاحبه، وتحقيقه على ما قيل: إن الحال إن كان واحداً فإما أن يتعين كونه من الفاعل مثل: جاء زيد ركباً، أو من المفعول مثل: ضربت زيدا مجرداً من ثيابه، وأما أن لا يتعين فإن كان من الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس؛ نحو: لقيت ركباً زيدا فإن لم

أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي^(١) وقع الحال عنه لفظاً، أي: لفظياً بأن تكون^(٢) فاعلية الفاعل^(٣) أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام^(٤) و^(٥) منطوقه من غير اعتبار معنى^(٦) خارج عنه يفهم^(٧) من فحوى الكلام، سواء كانا^(٨) ملفوظين حقيقة^(٩) أو حكماً^(١٠). «أو معنى» أي: معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى^(١١) يفهم^(١٢) من فحوى الكلام، لا^(١٣) باعتبار لفظه ومنطوقه. والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة^(١٤) أو حكماً، فيدخل فيه^(١٥) الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل^(١٦) أو المفعول^(١٧) وكذا عن المفعول المطلق^(١٨) مثل^(١٩): (صَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيداً) فإنه بمعنى، أحدثت الضرب شديداً،

(١) صفة على سبيل البدل لهما. (٢) يرشدك إلى هذا تفصيل الفاعل. (٣) أي: صدور الفعل عنه. (٤) أي: ما يقصد به التكلم الإخبارية كما سيأتي مثل: ضربت زيداً قائماً. (٥) عطف تفسير. (٦) باعتبار معناه المطابقي. (٧) صفة معنى خارج. (٨) أي: الفاعل والمفعول. (٩) نحو: ضربت زيداً وعمراً راكبين. (١٠) هذا ليدخل في اللفظ زيد في الدار قائماً. (١١) أي: لأجل صحة وقوع الحال عنه. (١٢) صفة معنى. (١٣) يكون فاعلية الفاعل. (١٤) نحو: ضربت زيداً راكباً. (١٥) أي: في حد الحال. (١٦) كما في استوى الماء والخشبة منصوبة. (١٧) نحو: مروت يزيد. (١٨) بشرط أن يكون معرفة. (١٩) لأن تعريف ذي الحال لازم.

أَوْ مَعْنَى

الشيخ الرضي، وقال بعض شراح المفصل: حق الحال المعرفة أن ترتب على حد ترتيب صاحبها. (قال: لفظاً أو معنى) تمييز عن الفاعل والمفعول أو حال عنهما أو خبر لكان المقدر كما أشار إليه في الشرح. (قوله: أي، لفظياً بأن يكون الخ) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل.

المدلول، وبما ذكرنا من أن قيد الحيثية متعلق بيبين اندفع ما قيل: إن الحيثية مقيدة لإضافة الهيئة وثبوتها فهو إما تعليل وإما تنقييد وكلاهما غير صحيح. (قوله: في زمان تعلق الفعل بهما) فيشترط في تحققهما وجودهما فقلوه: نعم الخ بيان لمنشأ الفلظ. (قوله: حق الحال المعرفة) ظاهرة الموم في المختلفة والمتقفة وقيل: في المختلفة. (قوله: على حد ترتيب) أي: تورد على سبيل اللف والنشر المرتب. (قوله: أو خبر لكان المقدر) والجملة استثنائية. (قوله: يرشدك إلى هذا) أي: إلى تفسير لفظياً بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظاً. (قوله: تفصيل العامل) حيث جعل قسمًا من معنى الفعل فإنه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستتبطة من فحوى الكلام. (قوله: علامة اتحادهما) أي: المفهومين ذاتاً؛ أي: فيما صدقا عليه وفيه أن الملة واللحم ليستا عين إبراهيم والأخ والاتحاد لا يحتاج إليه في كونهما مفعولاً حكماً فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فإن إتباع الملة إتباع إبراهيم وأكل اللحم أكل الأخ اللهم إلا أن يراد بقوله: ذاتاً خارجاً من حيث تعلق الفعل.

تقدمه فهو من المفعول، وإن كان متعدداً فإن كانا متفقين في اللفظ فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر؛ نحو: لقيت زيداً راكبين ولا منع من التفريق وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدره إن لم تكن فالأولى جعل كل بجانب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدرًا زيداً مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حل المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل؛ نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدرًا، والمصعد زيد، وهو اختيار ابن الشجري في مثله، وذهب ابن يعيش إلى أن مصعداً حال من ضمير المتكلم ومنحدرًا من زيد فليحفظ. (قوله: أي: سواء كان الخ) يشير إلى أن لفظاً في المتن خبر كان المقدر، وقوله: أي: لفظياً؛ يعني: فاعلاً منسوباً إلى اللفظ وذلك بأن يكون الخ. (قوله: باعتبار لفظ الكلام) أي: بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستنبط يفهم من فحوى الكلام كالإشارة المفهومة من لفظ هذا (وجيه الدين). (قوله: سواء كانا ملفوظين الخ) تعميم للفاعل والمفعول اللفظيين عن الحقيقي والحكمي كما في زيد في الدار قائماً فإن الضمير المستتر ملفوظ حكماً كما مر في صدر الكتاب، وقوله: من فحوى الكلام؛ أي: من معنى الكلام كقوله تعالى: ﴿فَتَأْتِيهِمْ عَنْ أَتْرَافِهِمْ مَّغْرِبِينَ﴾؛ أي: أي شيء حصل لهم. (قوله: لكونه في معنى الفاعل) أي: إذا كان مصاحباً له؛ نحو: جئت أنا وزيد راكبين فإنه في معنى جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى، وقوله أو المفعول أي كما إذا كان المفعول معه مشاركاً للمفعول به في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك زيداً درهم قانعين. (قوله: فإنه بمعنى أحدثت الخ) أي: في قوة أوجدت الضرب شديداً فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى فلا يضر كونه مفعولاً مطلقاً في الظاهر.

وكذا يدخل فيه ^(١) الحال عن المضاف ^(٢) إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصح ^(٣) حذفه ^(٤). ويقام المضاف ^(٥) إليه مقامه ^(٦)، فكانه الفاعل ^(٧) أو المفعول نحو: ﴿بَلْ مَلَأَ مِرْيَتَهُ^(٨) حَنِيفًا﴾ و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ^(٩) فإنه ^(١٠) يصح أن يقال ^(١١): ﴿بَلْ نَتَّبِعُ إِبْرَاهِيمَ﴾ مَقَامَ ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَلَأَ مِرْيَتَهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتًا﴾ مَقَامَ ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾. أو ^(١٢) كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، و ^(١٣) هو جزء ^(١٤) المضاف ^(١٥) إليه، فكان الحال عن المضاف ^(١٦) إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه ^(١٧) مقامه ^(١٨) كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٍ^(١٩) مُصْبِحِينَ^(٢٠)﴾. فقلوه: (مُصْبِحِينَ) حال من (هَؤُلَاءِ) باعتبار أن (دَابِرَ) المضاف إليه ^(٢١) جزءه، فإن دابر الشيء أصله، والدابر: مفعول ما ^(٢٢) لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في (مَقْطُوعٍ) ^(٢٣) فكانه ^(٢٤) حال عن مفعول ما لم يسم فاعله. ولو قرئ (تَبِينَ) ^(٢٥) على صيغة الماضي المعلوم من ^(٢٦) باب التفعّل ^(٢٧)، أو (يَبِينُ)

(١) أي: في تعريف الحال. (٢) الذي أضيف إلى صاحب الحال. (٣) صفة مضاف. (٤) سواء جازأً أو لا. (٥) الذي هو ذو الحال. (٦) مضاف محذوف. (٧) مثال للمفعول الحكمي. (٨) مثال للمفعول الحكمي. (٩) مضاف إليه. (١٠) حال من الأخ. (١١) شأن. (١٢) بحذف ملة وإقامة إبراهيم مقامها. (١٣) عطف على كما إذا كان مضاف. (١٤) حال. (١٥) أو بمنزلة الجزء. (١٦) الذي هو ذو الحال. (١٧) صفة الحال. (١٨) مضاف إليه. (١٩) مضاف. (٢٠) مضاف. (٢١) خبر إن. (٢٢) أي: داخلين في الصبح من باب أصبح. (٢٣) متعلق بالمضاف. صفة دابر. (٢٤) أي: لم يذكر. (٢٥) راجع إلى دابر. (٢٦) أي: مصبحين. (٢٧) في قوله الحال ما يبين. (٢٨) متعلق بقراً. (٢٩) من باب الخماسي.

(قوله: الحال عن المضاف إليه) نحو: أعجبنى ذهابك مسرعاً، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿وَنَرْغَبُ مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْرَاقًا﴾، وفي قوله: يصح حذف الخ تنبيه على أنه لا يجوز الحال عن المضاف إليه، إلا إذا صح وضعه مكان المضاف أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ففي صورتين يكون المضاف كأنه المضاف إليه فافهم. (قوله: بل نتبع ملة الخ) هذا ليس بآية، بل نظم الآية في سورة البقرة هكذا: ﴿قُلْ بَلْ مَلَأَ مِرْيَتَهُ^(١) حَنِيفًا﴾؛ أي: مانئاً إلى الحق مستقيماً، وأما قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، فمن آيات سورة الحجرات، فاعلم أنه اختلف في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الإضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة ثبتت لإبراهيم حنيفاً، والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه لما بينهما من الاتحاد على الوجه المذكور من أن ملة إبراهيم كأنها في المعنى إبراهيم، وأما ضرب زيد ركباً فلا كلام في جوازه فيكون عامله هو المضاف نفسه. (قوله: أو كان المضاف فاعلاً) عطف على قوله كما إذا كان المضاف الخ؛ أي: أو كان فاعلاً ولو حكماً كالنائب أو اعتبار كفاعلية الدابر فإنه باعتبار اتحاده بفاعل مقطوع كما يأتي. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٍ﴾ الخ) وهذه الآية في سورة الحجر أولها: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ﴾؛ أي: القوم، والمراد بهم قوم لوط عليه السلام، والمعنى: أن أثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب، فإن قيل: دابر الشيء أصله، فالمعنى: أن أصل هؤلاء فأى شيء هو أصل هؤلاء حتى يصير جزؤه فيرد عليه القطع، قلت: أجاب عنه شيخ الإسلام محمد

(قوله: فكانه الفاعل أو المفعول) فإن تعلق صحة فعل الشخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً. (قوله: فكان الحال عن المضاف إليه الخ)؛ لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (قوله: ولو قرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوازها الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه.

(قوله: لأن الداخل في الذات الخ) فمبين هيئة الذات مبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه، فلا يرد أن دخوله في الذات لا يستلزم أن تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالاً من الداخل.

على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل^(١)، وجعل الجار^(٢) والمجرور، متعلقاً به، لا بالمفعول، دخل^(٣) فيه^(٤) الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم^(٥) الفاعل أو المفعول^(٦) إلا لدخول ما^(٧) وقع حالاً عن المضاف إليه. «مِثْلُ: (صَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا) مثال^(٨) اللفظي الملفوظ^(٩) حقيقة^(١٠) فإن^(١١) فاعلية تاء المتكلم ومفعولية «زَيْدًا» إنما هي باعتبار لفظ هذا^(١٢) الكلام^(١٣) ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج^(١٤) عنه، وهما^(١٥) ملفوظان^(١٦) حقيقة «و(زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)» مثال اللفظي الملفوظ حكماً

(١) من الرباعي المزيد على الثلاثي. (٢) والمجرور في قوله المفعول به. (٣) جواب لو. (٤) أي: في تعريف الحال. (٥) فينبغي أن يكون عموماً من غير تعميم بقوله المراد أعم أه. (٦) بالحقوقي والحكمي. (٧) أي: لفظ ما. (٨) هذا. (٩) صفة اللفظي. (١٠) تمييز عن نسبة الملفوظ إلى نائيه. (١١) علة لتطبيق المثال للممثل به. (١٢) أي: مثل ضربت زيدا قائماً. (١٣) عطف تفسير. (١٤) صفة معنى. (١٥) أي: الفاعل والمفعول. (١٦) في هذا الكلام.

تَحْوُ: صَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا^(١)، وَزَيْدٌ^(٢) فِي الدَّارِ قَائِمًا،

(١) مثال اللفظي الملفوظ حقيقة.
(٢) مثال اللفظي الملفوظ حكماً.

(قال: وزيد في الدار قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً) هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه مثلاً للفاعل المعنوي، ويتجه عليه أن فاعل الظرف فاعل لفظي، لأن عامله مقدر في نظم الكلام، اللهم إلا أن يقال: إن اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى، ولا يجوز أن يقال: إن قائماً حال عن زيد، وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف؛ لأنه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها، وإذا لا يجوز عند الأكثرين على أنه لا يصير فاعلاً معنوياً على التفسير المذكور.

(قوله: من المفعول فيه) ومن المفعول به أيضاً. (قوله: ويتجه عليه الخ) أي: على ما في شرح المصنف رحمه الله. (قوله: لأن عامله مقدر الخ) وإذا كان العامل مقدرًا كان فاعلية الفاعل مفهوماً من نفس الكلام فيكون العامل لفظياً. (قوله: لما لم يكن لضرورة المعنى) بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية، وهي أن الجار لا بد له من متعلق، ولذا فهم العربي القح المعنى من غير اعتبار التقدير. (قوله: كان في حكم المفهوم من الفحوى) فيكون فاعلية الفاعل أيضاً مفهوماً من الفحوى. (قوله: يلزم اختلاف الخ)؛ لأن عامل ذي الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف؛ إذ المقصود تقييد الحصول في الدار بحال القيام. (قوله: لا يصير الخ)؛ لأن فاعليته حينئذ أيضاً تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه.

البهائي حين استفتى عنه بأن الظاهر أن هذا تمثيل تشبيهاً لحالهم في الاستئصال وعدم بقاء الولد والوالد والحديث، والتالد: بحال شيء ذي أصل كشجرة عالية انمحت أعاليها وأسافلها بورود القطع على أصلها، أو استعارة بالكنية حيث شبهوا بشيء ذي أصل ورد القطع على أصله فيما ذكر من الاستئصال والله أعلم. (قوله: فكأنه حال عن المفعول الخ) فكأنه قيل: هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين. (قوله: ولو قرئ تبين الخ) هذا مبني على أن يبين متعدي كما هو المشهور في استعمال المصنفين، وأما إذا جعل لازماً كما هو ثابت أيضاً في كلام العرب فلا احتياج إلى ما ذكره من القراءة، بل يتم ما أراده على القراءة المشهورة أيضاً (قنالي زاده)، ولك أن تقرأ على صيغة المضارع المعلوم من باب التفعّل محذوف التاء لإسناده إلى ضمير ما هو في المآل حال، وقوله: متعلقاً به؛ أي: بتبين المعلوم أو يبين المجهول فيعم كل مفعول كما هو مقتضى الإطلاق في كلام جار الله وصاحب اللباب والأعم هو الأتم. (قوله: من غير حاجة إلى تعميم) أي: من الحقيقي والحكمي كما عرفت بلا حاجة إليه أصلاً وحينئذ يظهر وجه إستثناء قوله: إلا لدخول الخ، أو المعنى من غير حاجة إلى التعميم لدخول الحال من المفعول معه والمفعول المطلق، وحينئذ يكون قوله: إلا لدخول الخ إستثناءً منطقياً؛ أي: لكن الإحتياج باق لدخول الحال من المضاف إليه. (قوله: إلا لدخول ما وقع حالاً الخ) وعنه أيضاً مندوحة لدخول المضاف إليه في الصورتين السابقتين في الفاعل أو المفعول معنى (عصام). (قوله: مثال للفظي) أي: هذا مثال للحال من الفاعل أو المفعول اللفظي، واعلم أن الحال قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً، وفي الرضي ذهب الجمهور إلى جواز أحوال متعددة لشيء واحد وهو الحق متضادة كانت؛ نحو: اشترت الرمان حلواً حامضاً أو غير متضادة؛ نحو: «أَخْرَجَ يَتِيمًا مَدَّوْمًا مَدَّوْمًا»، وقال الشاعر:

عَلَى إِذَا مَا رُزْتُ لَيْلَى بِحُفْيَةٍ

زِيَارَةً بَيَّنَّتِ اللُّو رَجُلَانِ خَافِيَا

ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر

فإن^(١) فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما^(٢) هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج^(٣) عنه، والضمير المستكن^(٤) ملفوظ حكماً. (وَهَذَا زَيْدٌ قَائِمًا) مثال^(٥) للمعنوي، لأن مفعولية (زَيْدٌ) ليست^(٦) باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار^(٧) معنى الإشارة، أو التنبيه المفهومين^(٨) من لفظ (هَذَا) ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام (أَشِيرُ^(٩) أَوْ أُتْبِه) ويصير (زَيْدٌ) به^(١٠) مفعولاً^(١١) لفظياً^(١٢)، بل مفعوليته^(١٣) إنما هي باعتبار معنى (أَشِيرُ أَوْ أُتْبِه) الخارج^(١٤) عن منطوق الكلام المعبر^(١٥) لصحة وقوع (القائم^(١٦))، حالاً. فهي معنوية لا لفظية. (وَعَامِلُهَا^(١٧)) أي: عامل الحال، (إِنَّمَا الْفِعْلُ) الملفوظ^(١٨) أو المقدر^(١٩) نحو: (صَرَبْتُ^(٢٠) زَيْدًا قَائِمًا) و(زَيْدٌ^(٢١)) في الدار قائماً) إن كان الظرف مقدراً^(٢٢) بالفعل. (أَوْ شِبْهُهُ^(٢٣)) وهو ما يعمل عمل الفعل^(٢٤)، وهو^(٢٥) من تركيبه^(٢٦)، كاسم

(١) علة لتطبيق المثال. (٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار. (٣) صفة معنى. (٤) جائزاً أو واجباً. (٥) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا مثال آه. (٦) خبر إن. (٧) المفعولية ليس إلا باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه. (٨) صفة الإشارة والتنبيه. (٩) مفعول يقدر. (١٠) أي: بتقدير أشير أو أتبه. (١١) خبر يصير. (١٢) صفة مفعولاً. (١٣) أي: زيد. (١٤) صفة المعنى. (١٥) صفة المعنى. (١٦) الكائن في المتن. (١٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما. (١٨) صفة الفعل. (١٩) بأن يكون محذوف. (٢٠) مثال الملفوظ حقيقة. (٢١) مثال الملفوظ تقديره بقرينة الظرف. (٢٢) خبر كان. (٢٣) أي: ما يشبه الفعل. (٢٤) يعني الرفع والنصب. (٢٥) حال. (٢٦) أي: من صيغته.

وَهَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَعَامِلُهَا^(١)، الْفِعْلُ^(٢) أَوْ شِبْهُهُ

(١) أي: الحال. (٢) الملفوظ أو المقدر.

كقولك: لقيت زيدا راكباً وماشيئاً، ويجب تكرير الحال بعد أما ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وكذا بعد كلمة لا؛ لأنها تكرر في الأغلب؛ نحو: جاءني زيد لا خائفاً ولا أسفاً هذا. (قوله: مثال للفظي الملفوظ حكماً) أي: للفاعل اللفظي الحكمي، وفيه^(١) رد للشرح المنسوب إلى المصنف من إن هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه أن ضمير الفعل ينتقل إلى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكماً، لكن هذا الرد على تقدير كون العامل نفس الظرف لا الجار والمجرور، وأما على تقدير كونه معنى الفعل المستقر معناه في الظرف كما هو اختيار المصنف على ما صرح به في شرح المفصل من أن كون قائماً حالاً من الفاعل المعنوي في المثال على ذلك فلا رد، وقد ذكر المصنف أن الفعل المحذوف صار نسياً منسياً فصار في حكم عدم وصار المعاملة للنائب عنه فدل على أن العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ انتهى، والعجب من الرضي والشارح أنهما بعد أن سلما كون الفعل معنى في قولك: ما يزيد وعمرو ونحوه في بحث المفعول معه كيف يدعيان كون فاعلية الضمير في زيد في الدار لفظاً؟ وكان الشارح ظن أن نحو حصل في قولنا زيد في الدار مقدر، والتحقيق على ما سبق أن الفعل صار نسياً منسياً واستقر فحواه، ومضمونه في الظرف وليس بمقدر في النظم فتدبر. (قوله: المستكن في الظرف) أي: جوازاً أو وجوباً ولا يخفى عليك أنه على تفسير الشارح هذا لم يكن قائماً في زيد في الدار قائماً حالاً عن زيد المبتدأ، بل حالاً عن الضمير الذي في الظرف فافهم. (قوله: مثال للمعنوي) أي: للمفعول المعنوي فإن زيدا وإن كان مبتدأ أو خبراً في اللفظ، لكنه مفعول به معنى والتقدير: أتبه على زيد أو أشير إليه كونه قائماً، ومنه: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فإن شياً

(١) وقد سبقه في هذا الرد الشارح الرضي وغيره.

(قوله: بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه) الأول أولى؛ لأن زيدا مشار إليه لا منبه عليه فإن المنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل. (قال: وعاملها الخ) فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتيهما؛ وليكون توطئة لا امتناع تقدم الحال على العامل المعنوي، وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به، وكأنه أراد أن لا يفصل بين مباحث التقديم، ولا لكان المناسب أن يذكر ما هو توطئة له عقب ذلك التفصيل. (قوله: وهو من تركيبه) أي: من صيغته.

(قوله: لأن زيدا مشار إليه الخ) أي: بعد اعتبار اتحادهما بما يعبر عنه بهذا وإنما لم يعتبر معنى الإشارة عاملاً في ذا مع تعلق الإشارة بما يعبر عنه به إذ لا فائدة في قولنا: أشير إلى المشار إليه، وكذا المنبه بزيديته فزيد منبه عليه باعتبار اتحادهما بهذا وإن كان متصلاً بحرف التنبيه، فتدبر فإنه اشتبه على من ادعى التفرد في فهم الدقائق. (قوله: حقيقة) قيد به؛ لأنه منبه عليه تجوزاً باعتبار اتحادهما بهذا. (قوله: مع تقارب الخ) فاستنباط الفعل من الاسم أولى من استنباطه من الحرف. (قوله: فصل العامل ههنا الخ) يعني: أن الشائع والمناسب أن يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله: وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتيهما المأخوذتين في التعريف فكانه من تتمته. (قوله: وكأنه أراد الخ) دفع لما يرد من أنه كان اللائق حينئذ ذكر ما هو توطئة له عقبه يعني: لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي مقدماً على قوله: وشرطها الخ يلزم الفصل بين مباحث التقديم؛ لأن منها إنها تتقدم على ذي الحال النكرة ولك أن تقول: أنه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري التقديم وتتمة التعريف

الفاعل نحو: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ رَاكِباً^(١)) و: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِداً) إن كان الظرف مقدراً باسم^(٢) الفاعل، وكاسم المفعول، نحو: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِماً) والصفة المشبهة نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ صَاحِجاً) «أَوْ مَعْنَاهُ» المستنبط^(٣) من فحوى^(٤) الكلام من^(٥) غير التصريح^(٦) به^(٧) أو تقديره^(٨)، كالإشارة^(٩) والتنبيه في نحو: (هَذَا^(١٠) زَيْدٌ قَائِماً) كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه^(١١) في نحو: (يَا زَيْدٌ قَائِماً) و: (لَيْتَكَ عِنْدَنَا مُقِيماً^(١٢)) و: (لَعَلَّهُ^(١٣) فِي الدَّارِ قَائِماً) و: (كَأَنَّهُ^(١٤) أَسَدٌ صَائِلًا). «و»^(١٥) شَرْطُهَا^(١٦)، أي: شرط الحال «أَنْ تَكُونَ^(١٧) نَكِيرَةً» لأن النكرة أصل والغرض^(١٨) هو تقييد^(١٩) الحديث المنسوب إلى صاحبها^(٢٠). يحصل بها، والتعريف^(٢١) زائد على الغرض. «و»^(٢٢) أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا^(٢٣) مَعْرِفَةً

(١) مكان ذاهب زيد راكباً. (٢) كما هو مذهب الكوفيين لأن الظرف عندهم مقدّر باسم الفاعل. (٣) صفة معنى الفعل. أي: المستخرج. (٤) أي: معنى. (٥) متعلق بـ مستنبط. (٦) كما في ضرب زيد قائماً. (٧) أي: الفعل. (٨) كما في زيد في الدار قائماً. أي: العامل. (٩) تخيل للمعنى. (١٠) أنه أو أشير. (١١) واسم الفعل نحو: عليك زيد راكباً. (١٢) تقديره تخيّل حصولك عندهم مقيماً. (١٣) أي: ترجيت. (١٤) تقديره شبهت. (١٥) عطف على حاملها وقيل: استئناف أو اعتراض. (١٦) عند البصريين. مبتدأ. (١٧) والجملة بعد التأويل خبر المبتدأ. (١٨) مبتدأ خبره يحصل. من الحال. (١٩) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (٢٠) أي: الحال. (٢١) الذي هو خلاف الأصل. (٢٢) شرطها. (٢٣) خبر كان.

أَوْ مَعْنَاهُ^(١)، وَشَرْطُهَا^(٢)، أَنْ تَكُونَ نَكِيرَةً وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً

(١) عطف على قوله وحاملها وقيل استئناف.

(٢) أي: شرط الحال.

(قوله، كالإشارة) دون الاستفهام والنفي وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (قوله، والتمني والترجي) قال الشيخ الرضي، الظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأنهما ليسا مقيدتين، بل المقيد هو الخبر فهو العامل، فيه بحث؛ لأنك إذا قلت: ليت ابني فقيراً راجع، وجعلت فقيراً قيداً للخبر لكان المعنى: ليت ابني راجع وهو فقير، وليس المعنى على ذلك، بل معناه تمنيت ابني وإن كان فقيراً راجعاً. (قوله، وكأنه أسد صائلاً) وزيد كعمرو كاتباً وزيد أسد صائلاً بحذف أداة التشبيه. (قوله، لأن النكرة) قيل: ولأن الحال جواب لكيف والسؤال يناهي المعلومية، وفيه أن المفعول له جواب للم مع أنه يصح أن يكون معلوماً، والحال أن المعلوم باعتبار يجوز أن يكون

فيكون الشرط فيه متصلاً بالتعريف بقدر الإمكان. (قوله، أي: من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع أنه يكون عاملاً في الحال على أن استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالأولى أن يكون ضمير تركيبه للموصول، والمعنى ويكون ذلك مقصوداً من التركيب الذي فيه فيشمل اسم الفعل أيضاً ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق أدخل اسم الفعل في معناه واكتفى في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطاً من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره. (قوله، الظاهر أنهما ليسا الخ) خصهما؛ لأن الظاهر في النداء أن المقيد هو النداء لا المنادى؛ فإنه طلب زيد في حال كونه قائماً، وكذا تشبيهه بالأسد في حال كونه صائلاً والتمني والترجي حصول زيد في الدار حال القيام والتمني والترجي غير مقيد بحال من الأحوال فكانهما داخلتان في الجملة المقيدة بالحال. (قوله، فيه بحث الخ)

مفعول في المعنى لمدلول هذا، وأما مثال الفاعل المعنوي فكما في قولك: مالك قائماً أي ما تصنع قائماً، وما شأنك واقعاً وكقولك:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَقُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَاوٍ

أي: يشبه سفوداً حال كونه خارجاً الخ. (قوله: ويصير زيد به) بالنصب عطف على حتى يقدر؛ أي: وحتى يصير زيد بسبب ذلك التقدير مفعولاً لفظاً، بل غايته أن العامل فيه مقدر، وأشار الشارح بتقدير كلمة أما في قوله: أما الفعل إلى أن أو في المتن للانفصال الحقيقي، وقوله: أو المقدر؛ أي: المحذوف جوازاً أو وجوباً كقولك: راكباً في جواب كيف سرت؟ ومثل ضربي زيدا قائماً فتذكر. (قوله: وهو ما يعمل عمل الفعل الخ) أي: شبه الفعل العامل في الحال أو مطلقاً كل لفظ يعمل مثل عمل الفعل رفعا ونصباً حال كونه من تركيب الفعل وصيغته بأن يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه كذاهب في المثال الأول، فإنه يعمل عمل يذهب، وهو من تركيبه وكائني المقدّر في المثال الثاني، وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه، ولا يخفى أنه لا يدخل في معنى على ما صرح به الشارح فالأولى أن يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل فلذا فسرهم عصام بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملاً، بل ما سمع كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه واسم الإشارة وحروف النداء والتشبيه والمنسوب واسم الفعل؛ نحو: عليك زيدا راكباً، فأمثال ذلك مفوض إلى السماع والاستعمال، وما ذكره القوم إنما هو في معرض المناسبة فلا يتوجه على أبي على حيث قال: لا يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي؛ لأنهما لا يشبهان الفعل لفظاً ما أورد عليه من أن كلامه منقوض باسم الإشارة وحرف التشبيه؛ فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع أنهما يعملان في الحال، وبالجمله من جعل الأقسام ثلاثة^(٣) فجميع ذلك عنده مندرج في معنى الفعل؛ لأنه يصدق

لأنه^(١) محكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه^(٢) التعريف «غَالِباً»^(٣) أي: ليس اشتراطها^(٤) بكون صاحبها^(٥) معرفة في جميع موادها^(٦) بل^(٧) في غالب موادها^(٨)، أي: أكثرها^(٩)، وبيان ذلك^(١٠): أن مواد وقوع الحال على قسمين: أحدهما: ما^(١١) يكون^(١٢) ذو^(١٣) الحال فيه نكرة^(١٤) موصوفة^(١٥)، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ^(١٦) بَنِي ثَمِيمٍ فَارِساً) أو مغنية^(١٧) غناء المعرفة، لاستغراقها^(١٨). نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا^(١٩) يُقَرَّرُ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ^(٢٠)﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴿إِنْ جَعَلْتَ (أَمْرًا^(٢١)) حَالًا مِنْ (كُلِّ^(٢٢) أَمْرٍ)، أو واقعة في حيز الاستفهام نحو: (هَلْ أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِبًا؟) أو بعد^(٢٣) (إِلَّا) نقضاً للنفي^(٢٤)، نحو^(٢٥): (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا رَاكِبًا^(٢٦)) أو مقدماً عليه^(٢٧) الحال نحو: (جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ). وثانيهما^(٢٨): ما^(٢٩) يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور^(٣٠). وغالب مواد

- (١) حلة معرفة. (٢) أي: في المحكوم عليه. (٣) وإنما قال: غالب بجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما في قول لبيد. لحرره. (٤) أي: الحال. (٥) أي: الحال. (٦) أي: أمثلة الحال. (٧) اشتراط أن يكون صاحب الحال معرفة. (٨) أي: أمثلتها. (٩) أي: الحال. (١٠) أي: بيان الغلبة والقلّة. (١١) أي: كلام وتركيب. (١٢) أي: يكون ذو الحال نكرة وهو رجل. (١٣) اسم يكون. (١٤) خبر يكون. أي: نكرة مفيدة فائدة التعريف. (١٥) صفة نكرة. (١٦) بيانية. (١٧) مضرة. (١٨) أي: لإحاطة تلك النكرة. (١٩) أي: في ليلة البراءة في نصف شعبان. (٢٠) أي: ذو حكمة. (٢١) لفظ أمر. (٢٢) وإن جعلته. (٢٣) واقعة بعد إلا. (٢٤) نقل الشارح عبارة اللباب بعينه. (٢٥) نافية. (٢٦) فإنه حيثل بغير الموم قصير كالمعرفة. (٢٧) أي: هل ذي الحال النكرة. (٢٨) من القسمين. (٢٩) أي: كلام. (٣٠) الخمسة المذكورة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة.

غَالِباً^(١)

(١) أي: أكثرها.

مجهولاً باعتبار آخر. (قوله: نكرة موصوفة) لو قيل مخصصة بدل موصوفة ليشمل المخصصة بالإضافة لكان أحسن. (قوله: لاستغراقها) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نهى أو نهي أو ما بمعناه. (قوله: إن جعلت أمراً حالاً) أشار به إلى أنه ليس نصاً في الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو على الحال عن ضمير الفاعل في أنزلناه: أي: أمرين أمراً أو عن ضمير مفعوله لا يخفى أنك لو جعلت حالاً من كل أمر ليس أيضاً نصاً في المقصود؛ لجواز أن يكون حالاً عنه من حيث إنه مخصص بالإضافة أو بالوصف. (قوله: أو واقعة في حيز الاستفهام)؛ لأنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة. (قوله: أو بعد إلا نقضاً للنفي) لم يغير قدس

يعني: ما قاله الشارح رحمه الله والرضي ليس بصحيح على إطلاقه فإنه في المثال المذكور ليس الخبر مفيداً؛ إذ ليس المتمني رجوعه مقيداً بحال فقره، بل المتمني رجوعه مطلقاً فقيراً أو غنياً والقيد بالفقر ليفيد استمرار التمني وثبوته في حال الفنى بطريق الأولى فيكون الحال قيداً للتمني، وهذا معنى قوله: معناه الخ فإن الوصلية تفيد كون نقيض الشرط أولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور صناعي وكونه مستملاً في محاوراتهم ممنوع لا بد له من شاهد. (قوله: والحال الخ) ما مر كان نقضاً والحال في مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهي هنا أن السؤال ينافي المعلوماتية. (قوله: يجوز أن يكون مجهولاً الخ) هنا معلوماً باعتبار نفس المفهوم لا باعتبار إنصاف ذي الحال به. (قوله: لو قيل مخصصة الخ) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما وهم؛ لأن المتبادر من المخصصة المقيدة بقيد. (قوله: أو ما بمعناه) نحو: قلما جاءني رجل راكباً. (قوله: منصوباً على الاختصاص) بتقدير أعني. (قوله: على الحال) أما بجعله بمعنى أمرين أو بنيابته عن عامله المحذوف فقوله: أي: أمرين أمراً

على الكل أنه ما يستنبط منه معنى الفعل وليس من تركيبه وصيغته، والأولى تثليث القسمة لا تربيعها؛ لأن الأصل تقليل الأقسام لتقريب الكلام إلى الإفهام (مصنفك على لباب). وقوله: وهو من تركيبه قيل: احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل، فإنهما لم تكن عاملة في الحال وإن كانت داخلة في شبه الفعل فافهم، وقد تقدم حقيقة الحال. (قوله: أي: شرط الحال أن تكون نكرة) أي: ولو صورة؛ نحو: أخذ المال كلاً؛ أي: كله (عصام)، وهذا عند البصريين (هندي)، خلافاً للبغداديين ويونس حيث جوزوا تعريف الحال بلا تأويل فقول لبيد العامري الآتي على ظاهره، وقوله المنسوب إلى صاحبها؛ أي: المنسوب بطريق الإسناد أو الوقوع إلى الفاعل أو المفعول الذي هو عبارة عن صاحب الحال. (قوله: وأن يكون صاحبها الخ) يشير إلى قوله: وصاحبها عطف على المستكن في تكون بلا تأكيد بالمنفصل لوجود الفصل، وقوله: معرفة عطف على نكرة من قبيل عطف الشئين على معمولي عامل واحد، لكن أكثر الشراح جعلوا هذا الكلام جملة اسمية معطوفة على السابقة ففي شرح العصام: والأظهر أن قوله: وصاحبها معرفة غالباً يدخل تحت الشرط؛ لأن الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالباً كما يفصح عنه تتبعهم، ألا ترى أنه لم يقل أحد أن شرط المبتدأ التقديم غالباً فمن أدخله تحت الشرط فلم يأت بشيء يعتد به، وأجاب الشارح عن هذا بقوله: فقوله غالباً قيد الخ، كما ستعرف. (قوله: محكوم عليه في المعنى)؛ لأن الحال حكم بحسب المعنى والمال على ذي الحال (سيد). (قوله: أو مغنية) عطف على موصوفة؛ أي: أو كان نكرة مغنية غناء المعرفة ومفيدة فائدتها كقوله تعالى في سورة الدخان: ﴿فِيهَا يُقَرَّرُ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ﴾ أَمْرًا؛ أي: حال كونه أمراً (من عندنا)، ويجوز أن يكون الآية من قبيل الصورة الأولى؛ لأن النكرة؛ أعني: أمر

(١) أي: أقسام عامل الحال ثلاثة: فعل وشبهه ومعناه لا أربعة يجعل اسم الفعل قسماً على حدة.

سره في تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال: لا يكون؛ أي، صاحب الحال إلا نكرة موصوفة أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها أو في حيز الاستفهام أو بعد الانقضاء للنفي أو مقدماً عليه الحال انتهى، قال شارحه في قوله: بعد إلا تعسف لا يمكن الخلاص عنه إلا أن يقول: إن بين قوله بعد إلا وبين قوله مقدماً عليه تنازعاً في قوله: الحال؛ يعني: أن فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال أو نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة، ولا يخفى أنه لا بد من اعتبار عائد؛ ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله: نكرة والتقدير بعد إلا الحال عنها، ثم قال: لو قال أو قبل إلا لكان سالماً عن التعسف لا يخفى أنه لو قال، كذلك لوجب أن يقول: أو قبل إلا الداخلة على الحال فيطول الكلام، فلملح له ذلك روماً للاختصار، وإنما قال: نقضاً للنفي؛ لأن الحال لا تقع بعد إلا إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً، والاستثناء المضرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً، قال المصنف: إنما حسن التنكير هنا؛ لأن إلا يقطع ما بعدها عما قبلها، فلا يصح أن تكون الحال صفة لها لا تقطعها عنها، وفيه نظر؛ لجواز وقوع الصفة بعد إلا. (قوله: أو مقدماً عليه الحال) إنما حسن التنكير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن

موصوفة بقوله: حكيم، ومن ثم قيل في هذا المثال مجوزان فلا تغفل. (قوله: إن جعلت أمراً الخ) أما لو جعلت حالاً من المستتر في حكيم فلا يكون مما نحن فيه. (قوله: أو واقعة في حيز الخ) أي: أو كان نكرة واقعة في سياق أداة الاستفهام؛ لأنه في حكم النفي بناء على أن الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي. (قوله: أو بعد إلا الخ) ههنا إشكال؛ لأنه لو عطف هذا على قوله: في حيز الاستفهام كان المعنى أحدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعية بعد إلا مع إن ذا الحال في المثال لم يقع بعد إلا على أن في العطف عليه فوات التقابل بينه وبين الاستغراق إذا المقابل له قوله: أو واقعة لا متعلقة، فلذا قال بعض الناظرين: الأظهر، بل الأصوب أن يقول: أو قبل إلا وإرجاع الضمير إلى الحال بعيد كالعطف على قوله: يكون في قوله: ما يكون ذو الحال بإعتبار متعلقه؛ أي: أحدهما ما يكون الحال فيه بعد إلا فالظاهر أنه معطوف على قوله: واقعة فيكون ظرفاً مستقراً فيعمل في الفاعل كما هو مقتضى سوق الكلام مع عدم فوات التقابل المذكور فيكون فاعله قوله: الحال بعد قوله: أو مقدماً عليه على سبيل التنازع وفيه ما فيه، ومن ثم قال بعضهم: المصحح في هذا المثال كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج إلى هذا التكلف. (قوله: نقضاً للنفي) أي: حال كون إلا ناقضاً للنفي، وما قيل أنه صفة لا لا بعد تنكيرها، والمعنى بعد مسمى إلا ناقض للنفي فتعسف، ثم إن التقييد بالنقض بيان للواقع؛ لأن الحال بعد إلا لا يكون إلا إذا كان الاستثناء مفرغاً، والمفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً كما سيأتي. (قوله: أو مقدماً عليه الحال) أي: أو كان نكرة مقدماً عليه الحال، قيل: لم يقل عليها لتأويل النكرة بالاسم، بل لكونها عبارة عن ذي الحال فاعرفه. (قوله: غير هذه الأمور) وهو شيان؛ أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدم عليها حالها، والثاني: المعرفة. (قوله:

بيان لحاصل المعنى. (قوله: أو عن ضمير مفعوله) الراجع إلى القرآن. (قوله: في المقصود) وهو كون ذي الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز أن يكون حالاً منه لا من حيث استغراقها لما تحته، بل من حيث خصوصيته بالإضافة إلى أمر حكيم أو خصوصيته بالوصف بأن يجعل حكيم صفة لكل، وإن كان الغالب كونه صفة لما يضاف إليه. (قوله: لأنها تشبه الخ) وإن لم تكن مستغرقة. (قوله: تعسف) في التاج التعسف ركوب الأمر من غير تدبير؛ وذلك لأن ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد إلا والمراد وقوع الحال بعدها. (قوله: بمعنى أن فاعل الظرف) وهو ظرف مستقر لكونه معطوفاً على قوله: واقعة في حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله: موصوفة، وما قيل: إنه ظرف لغو لا يعمل فوهم. (قوله: على المذهبين) أي: مذهب البصريين والكوفيين في تنازع الماملين. (قوله: لا ضمير النكرة) كما يتبادر من سوق الكلام. (قوله: والتقدير الخ) ولا

يجوز أن يكون اللام في الحال عائداً بأن يكون للمهد أو عوض المضاف إليه؛ أي: حالها على ما وهم؛ لأن العائد لا يكون إلا ضميراً أو الظاهر القائم مقامه نص عليه في الرضي، وفيه أن حذف العائد المجرور سماعي إلا في مواضع. (قوله: لوجب أن يقول الخ) نحو: ما رأيت رجلاً إلا في الدار ركباً فإنه لا يصح. (قوله: روماً للاختصاص) وليس من باب التقييد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظراً إلى السابق. (قوله: إلا أن يكون الاستثناء مضرغاً)؛ لأنه يكون استثناء من أعم الأحوال، والشائع في ذلك ترك ذكره. (قوله: والاستثناء المضرغ الخ) فقوله: نقضاً للنفي بيان للواقع وليس قيداً احترازياً. (قوله: وإنما حسن التنكير ههنا) أي: تنكير ذي الحال مع أنه ليس معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي إليه، بل إلى المستثنى منه؛ أعني: أعم الأحوال فما قيل: إن المصح فيه عموم النكرة ليس بشيء. (قوله: فلا يصح الخ) يعني: اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة، وههنا لا التباس، في المعنى: الحال متى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة، ولذا جاز منها عند تقدمها، وأما جواز كونه في حكم المعرفة فلحمله على المعرفة. (قوله: لجواز وقوع الصفة بعد إلا) في شرح المفتاح للمحقق التفتازاني: أنه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة؛ نحو: ما جاءني رجل إلا كريمة، لكن لنفي الخلاف سهو ظاهر في المعنى، وأما ﴿وَمَا أَفْلَحَ الَّذِينَ قَرَّبُوا إِلَهُاً وَكَأَنَّ كِتَابَ مَلَكٍ﴾ فاللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحد منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا يفصل بين الموصوف والصفة، فإن قلت: ما جاءني رجل إلا ركباً فالتقدير إلا ركباً ركباً؛ يعني: أن ركباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم؛ يعني: في إيلائك إياها المامل، وقال الفارسي: لا يجوز ما مررت بأحد إلا قائم، فإن قلت: إلا قائماً جاز انتهى، وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشي رحمه الله فإن كلام المصنف رحمه الله مبني على مذهب الجمهور، وفساد ما قيل: إن جواز وقوع الصفة بعد إلا فرية بلا مرية. (قوله: لأن التقديم يؤمن الخ) أي: في حالة النصب؛ نحو: ضربت امرأة رابكة فطرده التقديم رفعاً وجراً كذا في اللباب.

وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم^(١)، ووقوع^(٢) الحال في هذا القسم^(٣) مشروط^(٤) بكون صاحبها^(٥) معرفة^(٦) فقله^(٧) (غالباً) قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها^(٨) معرفة لا لكون^(٩) صاحبها^(١٠) معرفة حتى^(١١) يقال: إن غالبية كون (صاحبها^(١٢) معرفة^(١٣)) المنبئة^(١٤) عن تخلفه^(١٥) في بعض المواد تنافي^(١٦) الشرطية^(١٧) ويحتاج^(١٨) إلى أن يصرف الكلام^(١٩) عن ظاهره، ويجعل قوله^(٢٠): (وصاحبها معرفة^(٢١)) مبتدأ^(٢٢) وخبراً معطوفاً^(٢٣) على قوله^(٢٤): (وشرطها أن تكون نكرة^(٢٥))

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يُذْذَعَا وَلَمْ يُشْفَقْ^(٢٦) عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ^(٢٧)

البيت للبيد،

(١) الثاني. (٢) مبتدأ. (٣) الثاني. (٤) خبره. (٥) أي: الحال. (٦) خبر كون. (٧) مصنف. (٨) أي: الحال. (٩) قيد. (١٠) أي: الحال. (١١) بمعنى كي حلة المنفي. (١٢) أي: الحال. (١٣) أي: الظهيرة. صفة غالبية. (١٤) أي: تخلف وكالحال عن التعريف. (١٥) خبر إن. (١٦) أي: شرطية المعرفة. (١٧) عطف على يقال. (١٨) أي: يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالباً. (١٩) مصنف. (٢٠) مفعول أول يجعل. (٢١) مفعول ثاني. (٢٢) مصنف. (٢٣) استئناف. لفظ مراد المبتدأ ومتأول خبره. (٢٤) الإشفاق الخوف أي: لم يخف. (٢٥) مصدر نقص الرجل من باب ضرب إذا لم يتم مراده.

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ

بالصفة. (قوله: ويجعل قوله وصاحبها الخ) وحينئذ يكون غالباً ظرفاً بالنسبة بين المبتدأ والخبر أو معنى فعل مستفاد من قوله، معرفة، أي: يتعرف غالباً. (قوله: ولم يذذعها) قال قدس سره في الحاشية: الذود: المنع. (قوله: ولم يشفق على نفس الدخال) قال قدس سره في الحاشية: الإشفاق: الخوف، والنقص: بالصاد المهملة والفين المجمة المفتوحة: من نقص الرجل نفساً؛ أي: لم يتم مراده انتهى، في الصراح: نقص الرجل: بمراد تمام ناز سيدن وسيراب ناشدن شتر.

(قوله: ظرفاً للنسبة) أي: ظرف مكان؛ أي: في غالب المواد أو ظرف زمان في غالب الأوقات. (قوله: الذود المنع) بالذال المجمة والمهملة بعد الواو الساكنة، والفعل منه من حد نصر. (قوله: في الصراح الخ) فعلى هذا للنقص معنيان، والثاني أليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الأول إشارة إلى أن المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك.

فقله: غالباً، قيد لإشتراط الخ) بأن يكون ظرفاً لفعل يستفاد من قوله: وشرطها؛ أي: شرط ذلك في غالب موادها، وهذا تفريع على جميع ما سبق وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن حتى صرفوه عن ظاهره وجعلوه جملة اسمية معطوفة على قوله: وشرطها أن تكون نكرة، ويكون قوله: غالباً، حينئذ ظرفاً للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر، وهذا من حيث المعنى أظهر فتبصر، وقوله: المنبئة صفة الغالبية؛ أي: المشعرة بتخلف المذكور في بعض المواضع. (قال المصنف: وأرسلها العراك الخ) جواب سؤال مقدر؛ أي: وقول لبيد العامري ونحوه مما جاء الحال فيه على صورة المعرفة فمصرف عن ظاهره عند الجمهور، وهذا شطر بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول المقطوف أنشدة في الصحاح معزياً إلى اللبيد، ويجوز أن يجعل هذا القول من كلام العرب فالضمير للإبل أو الخيل، والمستتر لصاحبها كما قاله العيني، لكن ما في الشرح هو المشهور فالمستتر في أرسلها إلى الحمار، والبارز إلى الأتني وهو بضمين جمع أتان بالفارسية خر مادة، والحمار حين يرسلها يرتفع على مكان عال ينظر لها خوفاً عن صائد يهجم عليها عند الماء فإذا رأى ذلك نهق لأجل أن تسمع صوته فتتفرق لأجل أن لا يلحقها الصائد، وصلة أرسلها محذوف؛ أي: أرسلها للشرب والعراك بالكسر حال من الهاء أي معاركة ومزدحمة ففيه الشاهد ولم يذدها؛ أي: لم يسبقها من الذود بمعنى السوق، وقيل: أي ولم يمنعها عن ذلك، ولم يشفق قال في شرح شواهد ابن عقيل بفتح الياء والفاء وفيه ما فيه، بل هو من الإشفاق^(١)؛ أي: ولم يخف ولم يبال معطوفان على أرسلها، والنقص: بفتحتين وفي آخره صاد مهملة، من نقص البعير إذا لم يتم شربه لتنقص الماء وتكدره، والدخال: بالكسر مطلق المداخلة والممانعة بذكر المقيد وإرادة ضده، أو المعنى على التشبيه؛ أي: على نقص مثل: نقص الدخال؛ إذ الدخال خاص بالإبل^(٢)، وإضافة النقص إلى الدخال من

(١) وكتب في الحاشية الإشفاق: الخوف انتهى.

يصف^(١) حمار الوحش والأثن^(٢) فيقول: أرسل حمار الوحش الأثن^(٣)، وكان المراد بالإرسال البعث، أو التخلية^(٤) بين المرسل^(٥) وما يريد أي: أرسلها معتركة^(٦) متزاحمة. ولم يذدها، أي: لم يمنعها من العراك^(٧)، ولم يُشْفِق، أي: لم يخف على نفص^(٨) الدخال^(٩)، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها للماء^(١٠) بالداخل^(١١). والداخل: هو أن يشرب البعير^(١٢) ثم يردّ من العطش إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب^(١٣) منه ما عساه لم يكن^(١٤) شرب منه^(١٥) ولعل المراد به^(١٦) ههنا^(١٧): نفس متداخلة بعضها^(١٨) في بعض، أو المعنى^(١٩) على نفص مثل^(٢٠) نفص الدخال. (وَمَرَرْتُ بِهِ وَخَدَهُ وَنَحْوَهُ، مِثْلُ: (فَعَلْتُهُ جَهْدَكَ)^(٢٢))

(١) حال. (٢) جمع أتان وهو الانثى، الواو إما للمطف أو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه. (٣) أي: إلى الحوض. (٤) والمراد هي فالعنى جعلها حالية على حالها. (٥) وهو الأثن. (٦) أي: مجتمعة. إشارة إلى أن المصدر فاعل بمعنى الانتماء. (٧) أي: من التزحم والتجماع. (٨) من قبيل إضافة السبب إلى السبب. (٩) يقال نفص البعير إذا لم يتم شربه. (١٠) اللام بمعنى من. (١١) الباء للسببية. (١٢) إذا كان البعير كرهماً أو شديد العطش. (١٣) ذلك البعير. (١٤) أي: لم يتم شرب الماء. (١٥) أي: من الحوض. (١٦) أي: بالداخل. (١٧) من قبيل الجاهز المرسل. (١٨) أي: الأثن. (١٩) جواب ثان. (٢٠) على حذف المضاف من المشبه به وإقامة المشبه مقامه. (٢١) أي: الشخص. راجع إلى رجل غائب. (٢٢) حال.

وَمَرَرْتُ بِهِ وَخَدَهُ، وَنَحْوَهُ^(١)

(١) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المرة مثل: جاء الجماء الغفير.

(قوله: والأثن) جمع أتان خرماده. (قوله: ثم يرد من العطش) قال قدس سره في الحاشية: المطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، والمبرك: المناخ؛ يعني: جاي شتر خوابا نیدن. (قال: وممرت به وحده) قال قدس سره في الحاشية: الوجد مصدر وحد يحد كوجد يعد وعداً انتهى، قال الشيخ الرضي:

وحده لازم الإفراد والتذكير والإضافة إلى الضمير ولازم النصب إلا في مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال: إن أصله التاء ثم حذفت لقيام المضاف إليه مقامه كما قيل في إقام الصلاة. (قوله: مثل فعلته جهدك) بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية: الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم

(قوله: مصدر وحد الخ) مذهب سيبويه والخليل أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضع موضوع فإذا وقع مع الفعل المتمدي فهو حال من الفاعل؛ أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول فيكون التقدير موحداً وأباه الزجاج، وقال بعضهم: مذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول، وذهب ابن طلائع إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي، وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمتهم من قال: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة، ومنهم من قال: أنه مصدر محذوف الزوائد، قال أبو الفتح: هو من أوحده إيحاداً، ولكن جيء على حذف الزوائد، وحكى الأصمعي عن العرب: وحد يعد، وفي القاموس: وحد كعلم وكرم يحد

فيهما وحادة ووحدوة ووحداً ووحدية بقي منفرداً، وعلى

هذا ينبغي أن يكون مصدر كذا في شرح التسهيل،

إضافة المسبب إلى سببه؛ يعني: أن هذا الحمار الوحشي أرسل الأثن إلى الماء متزاحمة ولم يمنعها عن الورد ولم يخف عليها من عدم تمام الشرب؛ لكثرة المزاحمة بينها ولا من هلاك بعضها؛ لأن الحيوانات إذا وردت الماء عطاشاً تكاد من شدة عطشها أن يقع بعضها على بعض حتى أنها ليهلك منها الواحد أو الإثنان في بعض الأوقات لكثرة المزاحمة، وإنما لم يخف عن نفص الدخال؛ إما لأن حفظ الصياد أهم؛ وإما لأنه قادر على حفظهن وتأديبهن بحيث يمتنعن عن الدخال خوفاً من النكال. (قوله: البعث أو التخلية) يعني: المراد أما معناه الحقيقي وهو البعث أو لازمة وهو التخلية وكل محتمل، لكن لا يصح على الأول إسناده إلى الحمار الوحشي فلا بد من تشبيهه بذئ العقل فيكون استعارة، ووجه الشبه ظاهر على من تأمل معنى البيت، وقوله: بين المرسل الخ بصيغة اسم المفعول وأراد به الأثن كما أراد بقوله: وما يريد العطش؛ أي: موضع شرب الماء. (قوله: أي: أرسلها معتركة) وقيل: أي أرسلها معاركة، ولعل تفسير القائل مبني على قول ابن الخباز وغيره من أن اسم الفاعل من العراك معارك لا معترك فافهم. (قوله: إلى الطعن) بفتحتين ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل كذا في الحاشية. (قوله: ليشرب منه ما عساه الخ) أي: ليشرب البعير من الحوض، وما موصول أو موصوف عبارة عن الماء وضمير عساه منصوب واقع موقع الضمير المرفوع على مذهب الأخفش، وعسى محمول على لعل؛ لتقاربهما في المعنى كما يجيء في بحث المضمر، وقوله: لم يكن شرب منه خبر له، والضمير في عساه ولم يكن وشرب إذا قرئ بالمجهول راجع إلى الموصول أو الموصوف، وأما إذا قرئ على بناء المعلوم فالضمائر كلها راجعة إلى البعير، وضمير ما محذوف، والتقدير: ليشرب البعير من الحوض ما عسى البعير لم يكن يشربه من الحوض. (قوله: ولعل المراد به) أي: المراد بالداخل في البيت نفس مداخلة الخ؛ وذلك لما قدمناه أن الدخال مخصوص بالبعير بناء على أنه يستعمل في الحيوانات الأهلية التي لها صاحب ولا يتصور في الوحشية،

(١) كما يشير إليه الشارح بقوله: ولعل المراد به.

بلفظ الخطاب متأول^(١) بالنكرة، فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها^(٢) نكرة^(٣) وتأويلها^(٤) على وجهين: أحدهما: أنها^(٥) مصادر لأفعال^(٦) محذوفة^(٧)، أي: تَعْتَرِكُ العِرَاكُ، وينفرد وحده، أي: انفراده، وَجَهْدُ جَهْدَكَ. فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً^(٨)، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية^(٩). وثانيهما^(١٠): أنها^(١١) معارف موضوعة موضع النكرات^(١٢)، أي: معتركة^(١٣)، ومنفرداً^(١٤)، ومجتهداً^(١٥). فالصورة^(١٦) وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة، كما أن (حَسَنَ الْوَجْهِ) في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة. «فَإِنْ^(١٧) كَانَ صَاحِبُهَا^(١٨) أي: صاحب الحال^(١٩) نَكْرَةً^(٢٠) محضة لم يكن فيها^(٢١)»

(١) التأويل حذف اللفظ عن وجه الإشكال إلى وجه القياس. (٢) حال. (٣) خبر كون. (٤) أي: تأويل العراك وحده وجهه. (٥) أي: العراك ووحده وجهه. (٦) أو أقيمت المصادر مقامها. (٧) صفة أفعال. (٨) والجملة نكرة. (٩) أي: على المفعول المطلق. (١٠) من الوجهين. (١١) أي: هذه المصادر. (١٢) فيكون أحوالاً بأنفسها، يعني أن اللام للمهد اللعني. (١٣) متزاحة. (١٤) في مرتب به وحده. (١٥) في فعلته جهده. (١٦) أي: صورة كل واحد منها. (١٧) الفاء للتفصيل. (١٨) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً حقيقة أو حكماً. خبر كان. (١٩) صفة نكرة. (٢٠) أي: في تلك النكرة.

مُتَأَوَّلٌ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا^(١) نَكْرَةً

(١) أي: الحال.

المشقة، وبضمها الطاقة. (قال: متأول) أي: كل واحد منها أو نوعها. (قوله: وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضي: الحال المعرفة ظاهراً إن كانت مصدراً كان تعريفها بالإضافة أو باللام وتأويلها على الوجهين، وإن كانت غير مصدر كان تعريفها أيضاً كذلك، وتأويلها أنها في معنى النكرة: نحو: مررت بهم الجم الغفير؛ أي: كثيراً سائراً بكثرتهم وجه الأرض؛ ونحو: دخلوا الأول فالأول؛ أي: أولاً فاولاً؛ ونحو: جاء الرجال ثلاثتهم، وكذا أربعتهم إلى عشرتهم فإن هذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة، أي: مجتمعين في المجيء وتأكيد لما قبلها في تميم.

والشارح رحمه الله اختار الأخير لعدم التكلف. (قوله: إلا في مواضع معدودة) فإنه جاء فيها مجروراً وهي قريع وحده ونسيج وحده وجعش وحده وعبير وحده ورجيل وحده، القريع كأمير فعل الإبل مقترع للفحلة؛ أي: مختار فعيل بمعنى مفعول. وكذلك النسيج وهو في الأصل توب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذي لا نظير له، والجعش تصغير الجعش وهو ولد الحمار، والبير تصغير المير، والرجيل تصغير رجل، والكلمات الثلاث ذم تقال في المعجب برأيه المقيد به. (قوله: إن أصله التاء) أي: أصل وحد وحدة. (قوله: بضم الجيم) أي: من حيث الرواية، ويجوز أن يكون بمعنى الاجتهادي؛ أي: مجتهداً، وبمعنى الطاقة؛ أي: مطيقاً. (قوله: ظاهراً) أي: صورة وفي الحقيقة نكرة. (قوله: كان تعريفها كذلك) أي: لم يَجْزْ غيره. (قوله: أي كثيراً سائراً) فإن الجم هو الكثير قال الله تعالى: ﴿وَيُثْبِتُ كَالْجَبِّ جَبّاً﴾، والفقر: الستر. (قوله: أي: أولاً فاولاً) أي: مترتبين. (قوله: فإن هذه الأسماء الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز ثنيتها، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم. (قوله: منصوبة في الحجاز) ولا يؤكدون بهذه الأعداد بل بكل وأخواتها. (قوله: أي: مجتمعين في المجيء) إشارة إلى أنه لا فرق بين الوجهين قال

وقيل: لأن المراد فعل الراعي، ونحوه فهو متعد لا لازم واستعمل ههنا في معنى اللازم فاحتاج إلى ما ذكره، وبالجمله فالمراد بالمداخلة تداخل بعض النفوس من الأتْن ببعضها كما مر. (قال المصنف: ومررت به وحده) حال من المفعول لما قالوا: أنه إذا قصد الحال من الفاعل يقال: مررت به وحدي كما في قوله:

وَالذُّئْبُ أَخْشَى إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وحدي وأخشى الرِّيحَ والمطرا وكما في قوله: إِذَا مَا لُمْتُ لُمْتُ وَخَيْدِي، ثم إن في وحده الكوفيين حيث جعلوه ظرفاً؛ لأنه في معنى لا مع غيره، كما جعل معاً ظرفاً لا حالاً بمعنى جميعاً، واعلم أن وحده لازم النصب والإضافة إلى المضمر والإفراد، وقد يجيء مضافاً إليه؛ نحو: فلان نسيج وحده وقريع وحده وجعش وحده. (قال المصنف: ونحوه) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المعرفة مثل: جاؤوا الجماء الغفير، وقيل: اللام زائدة أو للعهد الذهني؛ ونحو: كلمته فوه إلى في؛ أي: مشافهاً، ودخل القوم الأول فالأول؛ أي: مترتبين، وفي الحديث: ؟ يذهب الصالحون أسلافاً الأول فالأول؟ أي: مترتبين؛ ونحو: جاءني الرجال ثلاثتهم؛ أي: مجتمعين. (قوله: فعلته جهدك) بلفظ الخطاب كما في بعض النسخ، قال الفراء: الجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة، ومثله أفعله جهدك بصيغة الأمر. (قال المصنف: متأول) أي: كل واحد منها مأول وإلا فالظاهر متأولة لرجوعه إلى الثلاثة، وهذا التأويل بالصرف عن الظاهر، والصورة إنما هو عند الجمهور كما سبق فتذكر. (قوله: وتأويلها الخ) أي: هذه الأمثلة والتأويل طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره، وقوله: أنها مصادر؛ أي: هذه الأحوال مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة وجوباً سماعاً وهذا عند أبي علي الفارسي والمبرد، وقوله: أي: تعترك؛ أي: الأتْن، وقيل: أي: تعارك العراك، ولك أن تجعله مفعولاً مطلقاً للفعل المذكور على حذف

مضاف؛ أي: إرسال العراك. (قوله: وقعت حالاً) أي: وقعت كل منها حالاً وإلا فالظاهر أحوالاً، والجملة وإن لم تكن نكرة ولا معرفة إذ هما من أقسام الاسم إلا أنها مؤولة بالنكرة. (قوله: وثانيهما أنها معارف) أي هذه الأحوال معارف باللام أو الإضافة وضعت موضع صفات نكرات وهذا عند الخليل وسيبويه، وقوله: نكرة محضة؛ أي: مخصصة، والمراد ما لم يكن مجروراً أيضاً بقرينة المقابلة فاعرفه، فاحترز بقوله: نكرة عن المعرفة فلا يجب التقديم في مثل جاءني: زيد ركباً ويقيد المحضة عما فيه شائبة التخصيص فلا يجب في مثل: جاءني رجل من بني هاشم مسرعاً، ويفيد أن لا يكون مجروراً عن مثل: جاءني غلام رجل مسرعاً.

(قوله: ولم تكن الحال مشتركة الخ) فإن صاحبها إذا كان مشتركاً بمعرفة ولا نكرة فقوله: نكرة يخرج الحال المشتركة هذا وينبغي أن يقيد أيضاً بالمفردة بأن لم تكن جملة وإلا وجب

(قوله: أحدهما أنها مصادر لأفعال) أو لصفات، أي: معتركة ومنفرداً والحذف غير واجب في المثال الأول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي. (قوله: معارف موضوعة موضع النكرات) يعني: أن اللام للعد الذهني أو زائدة. (قال: فإن كان صاحبها نكرة) والحال مفرداً؛ إذ لو كانت جملة لوجب الواو لا التقديم.

(قوله: ولم تكن الحال مشتركة) نحو: جاء رجل وزيد راكبين. (قوله: للتخصص) فيه أن الحال إما عن الفاعل أو عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة إلى تخصيص آخر، اللهم إلا أن يقال: الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر. (قوله: وثلاً يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس لو كان محذوراً لوجب التقديم، وإن كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس. (قال: ولا تتقدم على العامل المعنوي) دون اللفظي فإن تقديمها عليه جائز إلا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة أصلها وهو المطف، أو عدم تصرف في الأفعال كفعل التعجب أو تصدير عاملها بحرف المصدر أو لام الموصول دون سائر الموصولات؛ نحو: الذي راكباً جاء.

(قوله: فيما عدا مثل زيد قائماً كمعرو قائداً) اعلم أن الدال على حدثين فصاعداً قد يدل على حدثين معينين؛ نحو: ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو، وقد يدل على غير معينين؛ نحو: زيد كمعرو فإن التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبّه به، لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز

ابن مالك في شرح التسهيل: النصب عن الحجازيين على تقدير جميعها، ورفع التميميون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين إلا من جهة الصناعة، وقيل: إذا نصبت على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال أنهم ثلاثة، فلا يكون معهم غيرهم وإذا جعل تأكيداً فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم. (قوله: وتوكيد الخ) عطف على منصوبة؛ يعني: أن تميماً يَجْمَلُونَهَا تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد، ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه في هذا كمذهبه في وحده في أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت: مثلاً، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالاً بنفسه ورد بأنه لا تكون صفته إلا نكرة، وذهب المبرد إلى أنه مقدر من لفظ الثلاث فعل فتقول: مررت بهم فثلاثتهم كذا في شرح التسهيل، ومنه ظهر أن ما ذكره الرضي من أنها في تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقاً. (قوله: أو لصفات) أي: لصفات مقدرة هي أحوال وإليه ذهب بعضهم رعاية لكون الأصل في الحال الإفراد. (قوله: غير واجب في المثال الأول) أي: أرسلها العراك لعدم كون المصدر مضافاً إلى ضمير الفاعل أو المفعول. (قوله: في الثاني) أي: مررت به وحده لكون المصدر مضافاً مع عدم كونه للنوع، وهذه القاعدة التي ذكرها الشيخ الرضي. (قوله: لوجب الواو) حين وقوعها حالاً من النكرة فرقاً بين الصفة والحال لا التقديم رعاية الأصل الواو؛ أعني: العطف.

(قوله: نحو: جاءني رجل وزيد راكبين) في إشارة إلى أن معنى كونها مشتركة أن تكون حالاً من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فما قيل: الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة، والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة، فيقوله: نكرة يخرج صاحب الحال المشترك، فلا حاجة إلى زيادة قوله: ولم تكن الحال مشتركة وهم محض، ثم إن القيدتين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط. (قوله: الحال حكم آخر) كما يشمر به قول الشارح رحمه الله: لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر. (قوله: فلا يجدي الخ)؛ لأن الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم، وفيه أن ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال: اللهم، وما قيل: إنه تخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدأ فمدفوع؛ لأنه ليس بمبتدأ حقيقة، بل بالتأويل نظراً إلى المعنى فهو شبه المبتدأ ويكتفي لتخصيصه تقدم شبه الظرف، ولا يلزم كون ظرف الزمان خبراً عن الجثة لعدم كونه ظرفاً حقيقياً وعدم كونه خبراً حقيقياً. (قوله: لتحقيق الالتباس) نحو: رأيت رجلاً عالماً راكباً، والجواب: أن الالتباس كلا التباس؛ لأن النكرة المخصوصة إنما تقع ذا الحال لكونها في حكم المعرفة في انتقاء الشيوخ والإبهام، فكانه حال من المعرفة فلا الالتباس، ثم إن التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية، وكل منهما مستقل

شائبة^(١) تخصيص^(٢) بما سوى التقديم^(٣)، ولم تكن الحال مشتركة^(٤) بينها وبين معرفة^(٥) نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ وَزَيْدٌ رَاكِبَيْنِ. وَجَبَ^(٦) تَقْدِيمُهَا أي: تقديم الحال على صاحبها، لتخصص^(٧) النكرة بتقديمها، لأنها^(٨) في المعنى مبتدأ^(٩) وخبر^(١٠)، ولتلا تلتبس^(١١) بالصفة في النصب^(١٢) في مثل قولنا: (صَرَبْتُ رَجُلًا رَاكِبًا) ثم قدمت في سائر المواضع^(١٣). وإن لم تلتبس^(١٤) طرداً للباب^(١٥) «وَلَا تَقْدَمُ» أي: الحال فيما^(١٦) عدا^(١٧) مثل: زَيْدٌ قَائِمًا كَعَمْرٍو^(١٨) قَاعِدًا^(١٩) عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ^(٢٠)، قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي^(٢١)،

(١) اسم يكن. أي: راجحة. (٢) من الوجوه السابقة. (٣) أي: تقديم الحال على صاحبها. (٤) أي: ذو الحال متعددة. (٥) فاعلاً أو مفعولاً. (٦) جزاء الشرط. (٧) علة تقديم الحال. (٨) علة. (٩) خبر إن. (١٠) عطف على التخصص. (١١) أي: الحال من النكرة. (١٢) أي: في نصب صاحب الحال بأن يكون. (١٣) كالرفع والجبر. (١٤) بالصفة. (١٥) على قدمت. (١٦) عبارة من التركيب. (١٧) أي: جاوز. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبره. (٢٠) لضعفه في العمل. (٢١) أي: ما استنبط منه معنى الفعل.

وَجَبَ تَقْدِيمُهَا، وَلَا تَقْدَمُ^(١) عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ

(١) أي: الحال.

اختلاف الحديثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق والحال إلى غير ذلك، وإذا اختلفا بأمر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلاً منهما ما يتعلق به التزموا أن يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به، وإن لزم التقدم على العامل الضميف؛ وذلك لأجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول، زيد قائماً كعمرو قاعداً وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بمرأى أظن منه رطباً.

في إثبات وجوب التقديم، ولذا أورد الشارح اللام في كل منهما. (قوله: اعلم أن الدال) أي: اللفظ الدال على حدثين كبابي فاعل وتفاعل وأفعل التفضيل وأداة التشبيه وغير ذلك، والمقصود منه تبين ما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً ببيان مثله. (قوله: على خصوصية حدث) يشتركان فيه. (قوله: كالمكان؛ نحو: زيد عندي) أحسن منه عندك والزمان؛ نحو: زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم السبت. (قوله: والمتعلق) أي: المفعول به بلا واسطة، وواسطة؛ نحو: زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد، والحال؛ نحو: زيد قائماً أحسن منه قاعداً. (قوله: وهما لم يتميزا الخ) لعدم الدال عليهما لفظاً، والجملة معترضة أو حالية. (قوله: حتى يلي) أي: يتصل كل واحد من الحديثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال. (قوله: التزموا أن يلي ذلك المتعلق) أي: متعلق كل واحد من الحديثين بصاحب ذلك الحدث الذي يكون ذلك المتعلق متعلقاً به، وقوله: المصرح به صفة صاحب ذلك واحتراز به عن الضمير المستكن في أفعل التفضيل وفي أداة التشبيه؛ فإنه وإن كان صاحب ذلك الحدث، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي: ومع ذلك فلا أرى بأساً بأن يقال: وإن لم يسمع زيد أحسن قائماً منه قاعداً. (قوله: دفع الالتباس) بين الحاليين فإنه إذا قيل: زيد كعمرو قائماً قاعداً لا يتعين كون أحدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو.

الواو لا التقديم رعاية للأصل في الواو؛ أعني: العطف؛ نحو: جاءني رجل وهو راكب، ثم اعلم أن القيد اللذين ذكرهما الشارح ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط، فلا يتوجه ما في شرح العصام من أنه لا حاجة إلى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال. (قوله: أي تقديم الحال على صاحبها) كقول ذي الرمة:

لَمَيَّةٌ مَوْجِشاً طَلَّلَ

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

موجشاً حال من خلل قدم عليه لكونه نكرة، واعلم أن وجه وجوب التقديم خفي؛ إذ كل ما ذكره من الوجوه مخدوش ومجروح فلذا ترك بعضهم الترجيح والتجأ إلى شهادة الإستمراء، وأنه قدود صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم في كلامهم، ومن ذلك قولهم: عليه مائة بيضاء بصيغة الجمع أو بيضاء، وأجاز سيويه فيها^(١) رجل قائماً، وفي الحديث: (صلى عليه السلام قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً)، فالأولى أن يترك حديث الوجوب ويقال بالأكثرية، وقوله: لتخصص للنكرة الخ؛ أي: كما يتخصص المبتدأ النكرة بتقديم الخبر الظرف كما مر. (قال المصنف: فيما عدا مثل زيد قائماً الخ) أي: في كل تركيب عدا هذه الصورة وهي ما كان العامل المعنوي فيه دالاً على حدثين، فحينئذ يلزم أن يلي كل منهما متعلقة كمثال الشارح، فإن العامل فيه في الحاليين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به بناء على أن التشبيه نسبة تستدعي طرفين، والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب أن يليه وهو زيد، والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب أن يليه وهو عمرو فصح كونه عاملاً في الحاليين. (قوله: كعمرو قاعداً) فكاف التشبيه يقتضي حدثين أحدهما كونه مشبهاً والآخر كونه مشبهاً به

وَأَنَّ مَا^(١) هُوَ مُقَدَّرٌ بِالْفِعْلِ^(٢) أَوْ اسْمٍ^(٣) الْفَاعِلِ مِثْلَ^(٤): الظرف^(٥) وما يشبهه. أعني: الجار والمجرور. خارج^(٦) عنه^(٧) داخل^(٨) في الفعل أو شبهه^(٩). فعلى هذا معنى الكلام^(١٠) أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً^(١١)

(١) أي: العامل. (٢) عند البصريين. (٣) عند الكوفيين. (٤) تمثيل للمقدر. (٥) كأمام وقدام وخلف ويمين وشمال. (٦) خبر إن. (٧) أي: من حد العامل المعنوي. (٨) عند البصرية. (٩) عند الكوفية. (١٠) وهو لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف. (١١) مقول مطلق يتقدم.

(قوله: فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله: على العامل المعنوي كما أنه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ.

(قوله: حالاً عن قوله الخ) فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم، وأما أن وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه، فقيه إجمال بينه الشارح رحمه الله بأن امتناع التقديم في الأول اتفاقي، وفي الثاني خلافي، فاندفع ما قيل: إن كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والظرف كون أحدهما متفقاً عليه والآخر مختلفاً فيه مما لا تفيد العبارة، والموجب أن هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره حيث قال: فالوجه أنه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف فإنه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال، فيكون البناء على مذهب الأخفش فإنه قد اعتبر في المخالفة أمرين لا تفيدهما العبارة أصلاً، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي، فإن الحال يتقدم عليهما الاشتراك الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً. (قوله: كما أنه الخ) فيفيد أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما إذا كان لنواً كما صرح به الباب في بحث الحال، وقد نص في المطول في بحث التشبيه: أن الجار والمجرور في قول الشاعر:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

متعلق بأسد ونعاماً؛ لتضمنهما معنى شجاع وجبان، وفي المعنى: ومن ذلك؛ أي: من مثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله:

وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا

وَلَكِنْ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عُلُقَمٌ

أي: عليه فعل المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بملقم لتأوله بصعب أو شاق أو شديد فاندفع ما قيل: إن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفاً أو شبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي فإذا لم يدخل في المعامل المعنوي، فلا يصح قول الشارح رحمه الله: هذا إذا لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي.

فامتياز عن سائر العوامل المعنوية بهذا فاستحق أن يخالفها بجواز التقديم، وأراد بالعامل المعنوي ما يستنبط من الفحوى على ما فسر به الشارح سابقاً وعبر عنه بعبارة أو معناه؛ أي: فلا يقال مجردة تلك هند بخلاف ما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو شبهه حيث يجوز التقديم عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصُرُهُمْ يُبْصِرُونَ﴾ (مغنى). (قوله: وإن ما هو مقدر الخ) الموصول اسم أن وخبره قوله: خارج؛ أي: وعرفت أيضاً أن ما هو مقدر بذلك خارج عن العامل المعنوي المفسر بما ذكر، ونحن نقول قد عرفت أيضاً أنه داخل فيه على رأي المصنف؛ لأن الفعل أو الاسم المحذوف في مثل الظرف ليس كسائر المقدر، بل هو محذوف نسباً منسياً ومدرج معناه في الظرف وشبهه وليس معنى العامل المعنوي إلا ما اندرج معنى العامل فيه، وما ذكره من حمل الكلام على خروج الظرف وشبهه عن العامل المعنوي فعلى تقدير صحته في نفسه حمل للكلام على خلاف ما نص عليه صاحب. (قوله: داخل في الفعل) أي: إن كان المتعلق المقدر فعلاً، وقوله: أو شبهه؛ أي: أو في شبه الفعل أن قدر المتعلق اسماً. (قوله: فعلى هذا معنى الكلام الخ) إشارة إلى مضمون قوله: قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وإن ما هو المقدر بالفعل أو الاسم خارج عنه فعلى هذا يكون معنى كلام المصنف؛ أعني قوله: ولا يتقدم على العامل المعنوي أن الحال الخ، فيكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله على العامل المعنوي فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم فإن الامتناع في الأول اتفاقي وفي الثاني خلافي، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي حيث إن الحال يتقدم عليهما لإشتراك العامل المعنوي والظرف في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً، وتوضيحه ما قيل: إن قوة عمل الفعل والمشتق ظاهرة فإذا جاز التقديم على الظرف جاز على الفعل، والمشتق بالطريق الأولى فاستغنى عن التعرض له. (قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً) من النحاة لا يخفى أن محط الفائدة من الكلام حينئذ يكون قيد اتفاقاً؛ إذ يكون حاصله أن الحال

«بِخِلَافِ الظَّرْفِ» أي: بخلاف ما إذا كان العامل ^(١) ظرفاً ^(٢) أو شبهه ^(٣) فإن فيه ^(٤) خلافاً. فسيبويه ^(٥) لا يجوز ^(٦) أصلاً، نظراً ^(٧) إلى ضعف الظرف في العمل. وجوزه ^(٨) الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: (زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ). فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال، فإنه ^(٩) وافق سيبويه في ^(١٠) المنع فلا يجوز: (قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ) ^(١١) ولا (قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ) اتفاقاً ^(١٢). ويحتمل أن يكون معناه ^(١٣) أن الحال ^(١٤) وإن كان مشابهاً للظروف لما ^(١٥) فيه من ^(١٦) معنى الظرفية، إلا ^(١٧) أن الظرف يتقدم على عامله ^(١٨) المعنوي، لتوسعهم ^(١٩) في الظروف.

(١) في الحال. (٢) كالجار والمجرور. (٣) أي: في الظرف. (٤) الفاء للتفسير. (٥) أي: تقدم الحال على عامله الظرف. (٦) علة عدم التجوز. (٧) أي: تقدم الحال على عامله الظرف. (٨) أي: الأخفش. (٩) متعلق بوافق. (١٠) والظرف مؤخر عن المبتدأ. (١١) والظرف مقدم على المبتدأ. (١٢) مفعول مطلق فلا يجوز. (١٣) أي: معنى قول المصنف بخلاف الظرف. (١٤) حال. (١٥) علة مشابهاً. (١٦) بيان لما. (١٧) صفة عامل. (١٨) علة تقدم النحاة.

بِخِلَافِ الظَّرْفِ

لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف؛ فإنه لا اتفاق في منع تقديمه عليه فحذف القيد الذي هو محط الفائدة بلا قرينة تدل عليه فقوت للغرض وجعل للكلام متبادراً في خلاف المراد وهو شنيع من مثل المصنف، وقيل: المراد لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف؛ فإنه يتقدم عليه في الجملة بناءً على ما ذهب إليه الأخفش. (قال المصنف بخلاف الظرف) اعلم أن قولهم بخلاف الفلان إنما يؤتى لبيان المخالفة بين مدخوله وما قبله في الحكم الذي نسب إليه؛ ولدفع توهم نشأ من كلام سابق كالاتثناء المنقطع، فقوله: بخلاف الظرف على تقدير عدم جعل الظرف داخلاً في العامل المعنوي يكون لدفع توهم نشأ إما من إسناد لا يتقدم إلى الحال وهو الاحتمال الثاني، والمعنى أن نسبة عدم التقدم إلى الحال يومهم عدم جواز تقدم الظرف أيضاً بجامع الاشتراك في معنى الظرفية فأزاله فقال: بخلاف الظرف، وأما من تعلقه على العامل المعنوي لإيهامه بأن الحال لا يتقدم على الظرف أيضاً بالاتفاق كأول بجامع الاشتراك في الضعف فاستدرك بقوله: بخلاف الظرف؛ لأن عدم جواز التقدم على الظرف اختلافي، وأما على تقدير جعل الظرف من جملة العوامل المعنوية فيتمشى الاحتمال الأول فقط دون الثاني لعدم صحته؛ لأنه لدفع الوهم والمفهوم التوهمي مع أنه ^(١) يكون حينئذ لدفع الظهور والمعنى المنطوق فيبينهما بون بعيد، فالمقام حينئذ مقام أدوات الاستثناء الاتصالي هذا. (قوله: فإن فيه خلافاً) أي: فإن في تقدم الحال على العامل الظرف خلافاً بين النحاة فذهب سيبويه إلى عدم جوازه مطلقاً سواء قدم المبتدأ على الحال أو لا نظراً إلى أن الظروف ضعيفة في العمل؛ لكون عملها نيابة ولعدم الاشتقاق فيها وعدم الدلالة على الحدث وضعاً. (قوله: فإنه وافق سيبويه في المنع) أي: فإن الأخفش يوافق حينئذ سيبويه في منع جواز التقديم المذكور فلم يجز قائماً في الدار زيد ونحوه بالاتفاق؛ لئلا يلزم تقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضاً وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه؛ أي: المبتدأ. (قوله: ويحتمل أن يكون معناه) عطف بحسب المعنى على قوله: فعلى هذا معنى الكلام أن الحال الخ؛ أي:

(١) إشارة إلى ما في الرضي من أنه كان على المصنف أن يقول: بخلاف الظرف، فإنه يتقدم على الظرف والجار؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه، وغير ذلك بالاتفاق فافهم.

والحال لا يتقدم عليه^(١)، هذا^(٢) إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي^(٣). أما إذا جعلته^(٤) داخلاً في العامل المعنوي. كما^(٥) هو الظاهر^(٦) من كلامهم. فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير. «و» كما لا تتقدم الحال

(١) أي: على العامل المعنوي. (٢) لمعوم حاجة المخلوقات إليه. بل داخلاً في الفعل أو شبهه. (٣) أي: الظرف. (٤) أي: شيء. (٥) لفظ. (٦)

(قوله، وأما إذا جعلته داخلاً) إلى آخره واليه ذهب المصنف في شرحه كما مرّت الإشارة إليه. (قوله، فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة؛ يعني: إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه ومن ذلك القيل البُرُّ الكرُّ يستين أي الكرُّ منه يستين فمنه حال والعامل يستين.

(قوله: يعني: إذا كان العامل المعنوي الخ) سواء كان بعد المبتدأ؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك أو قبله نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، هذا وقد عرفت أن تقديم الظرف للفعول على العامل المعنوي وإن لم يكن ظرفاً جائزاً فلا حاجة إلى التقييد بقوله: يعني، وقد تبع الشيخ الرضي في ذلك، ولعله حمل قوله: بخلاف الظرف على الظرف المستقر؛ لأن الحال أشبه به فإن الظرف أو الجار والمجرور إذا وقع حالاً لا يكون إلا ظرفاً مستقراً، وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الحمل المذكور أن الأمثلة التي أوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر. (قوله: قال الشيخ الرضي) يعني: أن عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور. (قوله: وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿مَتَالِكُ آلِ رَيْثٍ﴾ فإن هنالك ظرف وضع موضع الحال، والولاية مبتدأ أو الخبر لله، وهو العامل في هنالك.

وعلى هذا يحتمل؛ لأن يكون معنى الكلام؛ أعني: قوله: بخلاف الظرف أن الحال وإن كان مشابهاً من حيث المعنى إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف أو شبهه والحال لا يتقدم عليه؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك وأكل عام لك ثوب، ومنه وفي الحروب نعمة، وفي التنزيل: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾؛ وذلك لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها لمعوم حاجة الناس إليها؛ ولأنها كالحميم للعامل، ثم إن قوله بخلاف الظرف يكون على هذا الاحتمال حالاً من فاعل قوله: ولا يتقدم؛ أي: الحال لا من قوله: على العامل المعنوي وإلا فاللازم حينئذ أن يقول: إلا الظرف بأداة الاستثناء كما مرّ التنبيه وسيقرع سمعك التصريح، وقيل: ههنا احتمال آخر وهو كون معنى قوله: بخلاف الظرف بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً، فإنه جاز تقديمه على العامل المعنوي وفيه أن هذا مندرج في الاحتمال الثاني؛ لأن المعنى ويحتمل أن يكون معناه أن الحال التي غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف أعم من أن يكون ظرفاً أو غير الظرف، فإنه يتقدم على العامل المعنوي (ظهيره)، وفي الرضي أن ابن برهان يجوز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه، ومنه: البر الكر يستين؛ أي: الكر منه يستين فمنه حال والعامل يستين (عصام). (قوله: وهذا إذا لم يكن الخ) أي: كون معنى الكلام صالحاً لهذين الاحتمالين إذا لم يكن الخ، قوله: كما هو الظاهر الخ؛ لأنه يستنبط في الظرف أيضاً العامل من الفحوى حتى عرفه الرضي بقوله: ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وهو المختار عند المصنف كما سبق. (قوله: فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة يعني إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه بالاتفاق وإنما انحصر الاحتمال في الثاني على تقدير دخول الظرف في العامل المعنوي؛ إذ لو كان المراد الاحتمال الأول وجب إيراد صيغة الإستثناء بأن يقال إلا الظرف؛ لأن إخراج بعض أفراد المتعدد يكون بالإستثناء؛ إذ لا يقال: جاء القوم بخلاف زيد، ويقال: جاء العلماء بخلاف الجهال فقد انجلى حقيقة الحال.

على العامل المعنوي، كذلك^(١) لا تتقدم «عَلَى»^(٢) ذي الحال «الْمَجْرُورِ» سواء كان مجروراً بالإضافة^(٣) أو بحرف الجر، فإن كان مجروراً بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقاً^(٤) نحو: (جَاءَتْني^(٥) مُجَرِّداً^(٦) عَنِ الثَّيَابِ ضَارِبَةً^(٧) زَيْدٌ) وذلك لأن^(٨) الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف^(٩) إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً. وإن كان^(١٠) مجروراً بحرف الجر ففيه^(١١) خلاف فسيبويه^(١٢) وأكثر البصريين يمنعون تقديمها^(١٣) عليه^(١٤) للعلة المذكورة، وهو^(١٥) المختار عند المصنف، ولهذا^(١٦) قال: «عَلَى الْأَصَحِّ» ونقل عن بعضهم^(١٧): الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً^(١٨) لِلنَّاسِ﴾.

(١) تأكيد لقوله: كما لا يتقدم. (٢) متعلق بلا تتقدم بطريق العطف. (٣) سواء كانت إضافة محضة أو لا. (٤) أي: اتفاق البصرية والكوفية. (٥) هذا ممنوع عند جميع النحويين. (٦) حال من زيد مؤخر. (٧) فاعل جاءت. من إضافة الفاعل إلى المفعول. (٨) علة عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة. (٩) لقيامه مقامها لا يتقدم على المضاف. (١٠) نحو: ذو الحال. (١١) غير مقدم. (١٢) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصوداً إماماً في النحو. (١٣) أي: الحال. (١٤) أي: على ذي الحال. (١٥) منع تقديمها عليه. (١٦) أي: لكون تقدم الحال على ذي الحال المجرور مختاراً عند المصنف قال. (١٧) من بعض البصرية والكوفية وهو أبو علي وابن كيسان وغيرهما. (١٨) أي: جيماً.

وَلَا عَلَى الْمَجْرُورِ^(١) عَلَى الْأَصَحِّ،

(١) أي: مطلقاً.

(قوله: ولا على ذي الحال المجرور) إنما قدر ذي الحال؛ لدفع أن يتوهم كون المراد ولا على العامل المجرور؛ فإنه فاسد، فالأولى للمصنف التصريح، وقيد بالمجرور؛ لأن التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جائز مطلقاً عند البصريين، وممنوع عند الكوفيين، إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال؛ نحو: جاء راكباً زيد بخلاف راكباً جاء زيد. (قوله: فإن كان مجروراً بالإضافة) سواء كانت الإضافة محضة أو لا، وقيل: المراد بالإضافة ما هو المحضة؛ إذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف إليه؛ لكونها في تقدير الانفصال؛ نحو: هذا ملتوتاً شارب السوق الآن أو غداً، وقوله: لم يتقدم عليه الحال اتفاقاً؛ أي: إلا إذا كان المضاف لفظ غير؛ نحو: زيدا راكباً غير ضارب لتأويله بلا ضارب، وقوله: ضاربة زيد مضاف إلى مفعوله فالحال عن المفعول لفظاً، فلا وجه لما يقال: إن الحال من المضاف إليه، إنما يجوز إذا كان مما يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو كان جزءاً منه كما مر، وهذا ليس كذلك فإنه ليس كذلك (بخشائش)، فكانه أراد الرد على من قال: وقوع الحال عن زيد مع كونه مضافاً إليه مفعولاً به في المعنى؛ لأن الضرب واقع عليه انتهى، أقول: الظاهر أن الأمر كما ذكره هذا القائل فاعرفه، ثم إنه لا يقال إذا كان الضرب واقعاً عليه يلزم أن يكون الإضافة في ضاربة زيد إلى معمولها فتكون لفظية؛ لأننا نقول: كونه معمولاً في المعنى ومفعولاً به لا يكفي في كون الإضافة لفظية وإن كفى في صحة الحالية بل لا بد أن يصلح مفعولاً به في اللفظ بوجود شرط العمل وههنا لم يوجد فالإضافة معنوية كما لا يخفى. (قوله: وذلك) أي: عدم التقدم على المجرور بالإضافة، وقوله: للعلة المذكورة، وهو قوله: لأن الحال تابع الخ، وهذا؛ أي: المنع مختار المصنف. (قوله: ونقل عن بعضهم) وهم الكوفية وبعض البصرية كابن كيسان وابن برهان فإنهم ذهبوا إلى جواز

(قال: ولا على المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كما ذهب إليه البصريون، وأما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما إلا في صورة واحدة وهي إذا كان صاحبها مرفوعاً، والحال مؤخراً عن العامل. (قوله: سواء كان مجروراً بالإضافة) استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه أو جاز قيام المضاف إليه مقامه فإنه يجوز التقديم لكن على قلة؛ نحو: يتحرك ماشياً يد زيد، وتنبع

(قوله: فلا يجوزون الخ) أي: في الجملة وهو فيما إذا كان ذو الحال مظهرأ قالوا: لأنه حينئذ يلزم الإضممار قبل الذكر؛ لأن في الحال ضميراً يعود إلى ذي الحال المتأخر بخلاف ما إذا كان مضمراً فإن الضميرين يشتركان في عودهما على مفسريهما. (قوله: إذا كان صاحبها الخ) سواء كان مظهرأ أو مضمراً؛ لأن النسبة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضمماراً قبل الذكر. (قوله: وهي ما إذا كان الخ) نحو: جاء راكباً زيد؛ فإنه لشدة طلب الفعل الفاعل كأنه ولي الفعل والخال ولي الفاعل، فلا يكون إضمماراً قبل الذكر. (قوله: استثنى الخ) استثناء الصورة الأولى ومجيئها على قلة المذكوران في الرضي، وأما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه، بل في شرح التسهيل: أنه إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فلا يجوز تقديم الحال عليه إجماعاً، وكذا في التحقيق، نعم قال ابن مالك: بأنه إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها في نية الانفصال؛ نحو: هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً. (قوله: لا يرد) أي: تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع. (قوله: قولان الفاعل الخ) دليل النفي. (قوله: محله قبل الفعل) لكونه ذاتاً يطلب لأجله المسند. (قوله: وإن امتنع) أي: تقديمه على الفعل بعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم، فلا تقديم للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال. (قوله: قيل: وجه الخ) يعني: أن امتناع التقديم في الصورة

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد^(١) للفعل كالهزمة والتضعيف، فكأنه^(٢) من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: (ذَهَبْتُ رَاكِبَةً^(٣) يَهْنِدُ) فكأنك قلت: أَذْهَبْتُ رَاكِبَةً^(٤) هِنْدًا. فالجرور^(٥) بحسب الحقيقة^(٦) ليس مجروراً^(٧). وأجاب بعضهم^(٨) عن هذا الاستدلال: يجعل^(٩) (كَافَةً) حالاً عن الكاف والتاء^(١٠) للمبالغة. وبعضهم^(١١) يجعلها^(١٢) صفة لمصدر^(١٣) أي: إرسالة كافة^(١٤). وبعضهم يجعلها^(١٥) مصدراً، كالكاذبة، والعاقبة^(١٦) والكل تكلف وتعسف^(١٧) «وَكُلُّ مَا دَلَّ^(١٨) عَلَى هَيْئَةٍ أَي: صفة سواء كان الدال

(١) أي: معد اسم فاعل من عدى يعدي من التفعّل حلف ياءه. (٢) أي: حرف جر. (٣) حال من هند. (٤) حال من هند. (٥) بحرف جر. (٦) أي: الظاهر. (٧) بل منصوب على المفعولية الصريحة. (٨) أي: الزجاج والهندي. من النحاة. (٩) متعلق بأجاب. (١٠) في كافة. (١١) أجاب. من النحاة وهو الزخري. (١٢) متعلق بأجاب. كافة. (١٣) محذوف. (١٤) صفة إرسالة. أي: شاملة لجميع الناس. (١٥) كافة. (١٦) والعاقبة دفع الله من البعد الأسقام والبلايا. (١٧) أي: الخروج عن الطريق المستقيم. (١٨) من الأسماء.

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ

حنيفاً ملة إبراهيم. (قوله: لأن الحال تابعة الخ) قيل: لا يرد عليه؛ نحو: ركباً جاء زيد؛ لأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ، قيل: وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور أنه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع. (قوله: يجعل كافة حالاً عن الكاف) والمعنى ما أرسلناك إلا مانعاً للناس عما يضرهم، إن قلت: أنه عليه السلام كما أرسل مانعاً فاهياً أرسل أمراً، فكيف يصح الحصر؟ قلنا: الحصر إضافي لا حقيقي كما إذ جعلته حالاً من الناس؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث إلى الثقلين، إن قلت: الحال قيد للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال وليس كذلك لتراخيه عنه، قلنا: الحال مقدرة والتقدير لا يلزم أن يكون من صاحب الحال كما مرت الإشارة إليه. (قوله: والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا إلى أن تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعل ومفعول. (قوله: أي: أرسالة كافة) أي: عامة شاملة. (قوله: وبعضهم يجعلها مصدراً) أي: تكف كفاً والجملة حال مقدرة. (قوله: والكل تكلف وتعسف)؛ لأن كافة قاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي، ولا يخفى أن المتبادر منه هذا المعنى.

المذكورة سماعي لا قياسي. (قوله: الحصر إضافي) أي: لا أمراً بما يضرهم فلا ينافي كونه أمراً بما ينفعهم. (قوله: كما إذا جعلته حالاً من الناس) فإن الحصر حينئذٍ إضافي أيضاً؛ أي: لا لبعض الناس كما زعمت اليهود أنه مبعوث إلى العرب خاصة. (قوله: والتقدير الخ) دفع لما يتوهم أنه لا تقدير من الرسول وقت الإرسال كما لا كف منه بأنه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال، فيجوز أن يكون من المتكلم. (قوله: لازمة الحالية) فوقوعها صفة للمصدر أو مصدراً خلاف الاستعمال النصيب، وقد يقع كافة في كلام من لا يولق بمرييته مضافة غير حال، وقد خطئوا فيه كذا في الرضي. (قوله: غير مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة. (قوله: ولا يخفى أن المتبادر منه) أي: من لفظ كافة هذا المعنى؛ أي: معنى قاطبة؛ أي: جميعاً فوقوعها لا بمعنى مانعة خلاف المتبادر.

تقديمها عليه ورجح المصنف خلافه لكن ظاهر الاستدلال بالآية معهم؛ إذ التأويل كما يأتي تكلف. (قوله: استدلالاً بقوله تعالى) في سورة السبا: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ» فإن كافة حال من الناس المجرور بالحرف مقدماً عليه، والمعنى: وما أرسلناك إلا للناس، حال كونهم كافة؛ أي: جميعاً، يعني: ترا بهمه آدميان فرستاديم، لا إلى طائفة مخصوصة ففيه رد على قول كفار العجم أنه إنما أرسل للعرب، ومن شواهدهم قوله:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ الْمَرْءُ نَاشِئاً

فَمَطَّلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

(قوله: ولعل الفرق الخ) أي: الفرق على مذهب هذا البعض بين المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة حيث لم يجزوا التقديم في الثاني وجوزوه في الأول إن حرف الجر معد الخ؛ أي: ولو غالباً فلا تغفل. (قوله: فالمجرور بحسب الحقيقة) يعني: المجرور بحسب الظاهر ليس مجروراً بحسب الحقيقة، بل منصوب كما في قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ يَتُوبُهُمْ»؛ أي: أذهب نورهم. (قوله: وأجاب بعضهم الخ) وهو الزجاج والأخفش ومن معهما فأجابوا عن استدلال المجوزين بصرف النظم المعجز عن الظاهر وجعل كافة حالاً عن الكاف؛ أي: مانعاً للناس عن الضلال والتاء حينئذٍ للمبالغة في الزجر والتبليغ، وقوله: وبعضهم يجعلها الخ، وهو صاحب الكشاف حيث جعل كافة صفة لمصدر مقدراً؛ أي: إرساله كافة شاملة للناس. (قوله: وبعضهم يجعلها مصدراً) وهذا البعض كالسيرافي ومحشي الضوء جعل كافة مصدراً بوزن العافية، فكافة بمعنى: كفاً فيكون مفعولاً مطلقاً؛ أي: تكف كفاً أو مفعولاً له على ما في شرح العصام، يعني: إز براي باز داشتن همه ناس اضلالت فرستاديم ترا، وبالجملة: هذه الاحتمالات في الآية ثابتة، فإذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال، وههنا حكاية ذكرناها في دوحة العنادل نقلاً عن الشمني شارح المغني. (قوله: والكل تكلف وتعسف) أي: كل الأجوبة والتوجيهات خروج عن الصراط

مشتقاً^(١) أو جامداً «صَحَّ أَنْ يَقَعَ^(٢) حَالاً» من غير أن يؤول الجامد المشتق، لأن^(٣) المقصود من الحال^(٤) بيان^(٥) الهيئة، وهو حاصل به، وهذا^(٦) ردّ على جمهور النحاة، حيث^(٧) شرطوا اشتقاق الحال^(٨) وتكلفوا في تأويل الجامد المشتق^(٩) ومع هذا^(١٠) فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق. «(مِثْلُ: «) بُسْرًا وَرُطْبًا^(١١)» في قولهم: «هَذَا بُسْرًا^(١٢)»، وهو ما بقي فيه حوضه. «أَطْيَبُ^(١٣) مِنْهُ رُطْبًا»

(١) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها. (٢) بعد التأويل فاعل صَحَّ والجملة خبر المبتدأ. (٣) علة لصحة وقوع الحال من غير تأويل. (٤) المراد من إيراد الحال. (٥) خبر إن. (٦) أي: قول المصنف كل ما دل على أنه. (٧) حلة. (٨) لأنها في معنى الصفة والصفة مشتق أو في معنى المشتق. (٩) متعلق بتأويل. (١٠) أي: مع كون الحال من المشتق والجامد إشارة إلى أنه لا فرق بينهما في إمكان وقوع حال لكن الفرق بالغلبة وهدمها. (١١) بفتح الباب وقد يضم. حال من ضمير أطيّب. (١٢) خبره.

صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً مِثْلُ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا،

(قوله: سواء كان الدال مشتقاً أو جامداً) قال الشيخ الرضي: من الأحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكان الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، ونحو: جاء زيد رجلاً بهياً، ومنها ما يقصد به التشبيه، نحو: جاء زيد أسداً؛ أي: مثل أسداً وشجاعاً، ومنها الحال في نحو: بعت الشاة شاة ودرهماً، وضابطته أن تقصد التقسيم فتجعل لكل جزء من أجزاء المجزأ قسماً، وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بجزء تابع بواو العطف أو

(قوله: قياساً وسماعاً) قوله تعالى: ﴿تَأْتِرُوا نَارَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَوَدُّونَ﴾، وقول العرب: جاء الخيل بداد، فداد علم جنس وضع مكان متبذرة، ثم القياسي أنواع تسعة قال في التسهيل: ويفني عن اشتقاقه وضعه أو تقدير مضاف أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصلته أو تبرع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ووقع المصطرعان عدلي غير أي مثل عدلي، وكلمته فاه إلى في: أي: مشافهة، وبعت الشاة شاة ودرهماً؛ أي: مسعراً وادخلوا رجلاً رجلاً؛ أي: مرتبين وهذا خاتمك حديداً وهذا حديدك خاتماً وهذا ثمرك سهريراً وهذا بسر أطيّب منه رطباً. والشيخ الرضي ذكر منها خمسة والمحشي منها ثلاثة ولم يظهر لي وجه الاختصار عليها. (قوله: بصفة) أي: بصفة مشتقة. (قوله: هي الحال في الحقيقة) أي: المقصود التقييد بها لا بموصوفها فما قيل: القول بالحال الموطئة إنما يحسن إذا شرط الاشتقاق، وأما إذا لم يشترط فينبغي أن يقال في جاء زيد رجلاً بهياً: إنهما حالان مترادفان ليس بشيء. (قوله: جاء زيد أسداً وشجاعاً) أي: مثل أسداً وشجاعاً؛ أي: فيما يقصد به التشبيه وجهان: أحدهما: أن يقدر مضاف قبله، وثانيهما: أن يأول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما

المستقيم وسلوك في غير المنهج القويم، أما كون الأول تكلفاً؛ فلأن تاء المبالغة مقصور على السماع غير معلوم الوقوع في فاعل، وأما الثاني؛ فلاحتيجه إلى تقدير الموصوف المؤنث، وأما الثالث؛ فلعدم ثبوت مصدرته، وأما كون الثلاثة تعسفاً؛ فلأن كافة مثل قاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً فافهم. (قال المصنف: وكل ما دل على هيئة) أي: كل نكرة دلت على هيئة الفاعل أو المفعول جاز وقوعها حالاً بلا تأويل بالمشتق وإليه ذهب سيويه على خلاف جمهور النحاة المشترطين الاشتقاق في الحال كما في النعت. (قوله: وهذا رد على جمهور النح) أي: قول المصنف هذا رد عليهم في اشتراطهم المذكور بناءً على أن الحال في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فلا جرم أولوا ما يقع من المصادر وأسماء الجوامد موقعها بما هو مشتق، فأولوا هذا زيد أسداً وشجاعاً، و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ﴾ بمعنى: دالة، ومنه قول الشاعر:

فما بالنا أمس أسد العرين

وما بالنا اليوم شاء النجف

فيأول الأسد بالشجعان، والشاء بالضعاف، وأما أدلة من لم يشترط الاشتقاق، فمنها أن الحال خبر في المآل ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً فينبغي أن لا يشترط فيها أيضاً، ومنها أن ما ادعاه الجمهور ينخرم بمثل هذا بسر أطيّب منه رطباً، وبينت حسابه باباً باباً، وجاء البر قفيزين وصاعين، وكلمته فوه إلى في إلى غير ذلك، وتأويل جميع ذلك تكلف مستغنى عنه كما ذكره بقوله: وتكلفوا الخ، قوله: ومع هذا؛ أي: مع صحة وقوع ما دل على هيئة حالاً من غير تأويل بالمشتق فلا شك الخ. (قوله: مثل: بسر ورطباً) أراد بالمثل ما كان العامل فيه ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستر إلا مرة فيذكر أحد الحالين بجنب غير مستر، ولا يذكر الحال الأخرى بجنب المستر لخفاته، فيقدم على العامل إلى العامل إلى جنب مرجع المستر مبالغة في التحرز عن الالتباس، ولا يكره التقديم حيثن على ضعيف العمل معنوياً

بحرف الجر؛ نحو: بعت البرقفيزين بدرهم. (قوله: وهو ما بقي فيه حموضة) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في الصراح: بسر: غورة خرما، أول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلع

كان أو أفعل تفضيل أو غيره فلا حاجة إلى ما قيل^(١): إن أفعل التفضيل وإن كان لا يعمل متقدماً لكنه لما كان يعمل في الظرف المتقدم والحال مفعول فيه لم يبعد أن يعمل في الحال متقدماً. (قوله: في قولهم: هذا بسرأ أطيب منه الخ) فبسرأ: حال من الضمير المرفوع في أطيب العائد إلى المشار إليه، ورطباً: حال من الضمير المجرور في منه العائد إلى المشار إليه أيضاً، والمعنى: تفضيل التمر حال كونه بسرأ عليها في حال كونها رطباً فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك التمر من حيث إنه مفضل غيره من حيث إنه مفضل عليه، وقوله: حموضة؛ أي: نوع منها فالتنوين للتنوين كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ آبَائِهِمْ غَوْرَةٌ﴾؛ أي: نوع منها.

(١) القائل: نجم الدين.

تقدم؛ وذلك لأنهم يجعلون المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى؛ نحو: لكل فرعون موسى؛ أي: لكل جبار قهار. (قوله: التقيسيط) أي: بيان القسط لشيء وهو الحظ والنصيب. (قوله: وينصب ذلك القسط الخ) لا يخفى أن المجزأ في قولك: بعت الشاة بدرهم الشاة كما سيجيء فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والآتي بعده القسط، وكذا في قولك: بعت البرقفيزين بدرهم، نعم يصح ذلك في الأمثلة التي ذكرها الشارح الرضي بعد هذين المثالين من أخذت زكاة ماله درهماً عن كل أربعين وأمرته درهماً في درهم؛ أي: جعلت في مقابل درهم منه درهماً مني ووضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد، ثم إن بيانه يقتضي أن تعمل النكرة في الإثبات على الاستتراق، واستشهد عليه بقولهم: ثمرة خير من جرادة، ويقول تعالى: ﴿وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَذُرْهُ﴾، ومع ذلك لا يدخل في ضابطته؛ نحو: يدأ بيد؛ أي: ذا يد بذى يد؛ أي: النقد بالنقد فالوجه أن يجعل؛ نحو: بعت الشاة بدرهم من ضابطة التسمير؛ أي: مسمر لشاة بدرهم، والأمثلة الباقية داخلة في ضابطة الفاعلية على ما في التسهيل وشرح الألفية للشيخ السيوطي كما هو المنساق إلى الفهم. (قوله: أما مع واو العطف) في اللباب ما حاصله: أن الأصل في هذه الأحوال الجمل فالأصل فوه إلى في، ويده بيدي، وشاة بدرهم؛ أي: كل شاة أو شاة منها بدرهم؛ لأن الهيئة فهمت منها ولذا جُوز الخليل الرفع في تلك الأسماء إلا أنهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة؛ أي: مشافهاً ومصفقاً ومسعرأ ومقابلاً لتبادر الفهم إلى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى تفصيل أجزاء تلك الجمل، فأعربوا القابل منها إعراب الحال، وهو الجزء الأول من الجزئين فيما ليس فيه حرف المطف وكلاهما فيما أبدل فيه الواو العاطفة من أداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع؛ لأنه إذا أبدلت الباء واواً وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها؛ نحو قولهم: كل رجل وضيمته وامراً ونفسه. (قوله: أو يحرف الجر) أو يغيره كما مر من وضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد. (قوله: الأظهر الخ)؛ لأن البسر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة، وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، لكن حمل الشارح رحمه الله التكثير في حموضة على التنوين أو على القلة، ولذا قال المحشي رحمه الله: الأظهر فإن قيل: ما في القاموس من أن البسر التمر قبل أن يربط، وتفسيره في الصراح: غورة خرما يشمر بأنه يستعمل لما فيه حموضة مطلقاً قلت: بعد التسليم هذا المعنى غير مراد في القول المذكور.

وهو ما فيه حلاوة صرفه^(١)، فهما^(٢) مع كونهما^(٣) جامدين^(٤) حالان، لدالتهما^(٥) على صفة البُسرية^(٦) والرطوبة^(٧)، ولا حاجة إلى أن يؤول (البُسْر) بالمبسر^(٨) و(الرُطْب) بالمُرطَب، من^(٩) أَبَسَرَ النخل، إذا صار ما^(١٠) عليه بُسراً، وأرطب إذا صار ما عليه رطباً. والعامل في (رُطْباً) (أَطْيَبُ^(١١)) باتفاق النحاة، وفي^(١٢) (بُسراً) أيضاً^(١٣) عند محققهم^(١٤) وتقدم (بُسراً) على اسم التفضيل^(١٥) مع ضعفه في العمل، لأنه^(١٦) إذا تعلق بشيء^(١٧) واحد حالان^(١٨) باعتبارين^(١٩) مختلفين^(٢٠)، يلزم^(٢١) أن يلي كل واحد منهما^(٢٢) متعلقة^(٢٣) والبسرية تعلقت بالشار^(٢٤) إليه بـ (هَذَا^(٢٥)) من^(٢٦) حيث إنه مفضل وهذه^(٢٧) الحيشية وإن^(٢٨) لم تكن معتبرة فيه إلا^(٢٩) بعد إضماره في (أَطْيَبُ^(٣٠)) لكنه^(٣١) لما كان

(١) صفة حلاوة. (٢) بسراً ورطباً. (٣) بسراً ورطباً. (٤) غير مشتقين. (٥) بسراً ورطباً. (٦) وهي الحموضة. (٧) الثاني على صيغة. وهي الحلاوة الصرفة. (٨) من باب الأفعال والمربط كذا. (٩) بيان اشتقاق. (١٠) عبارة عن نخل. (١١) وهو يكون صاحب الحال وهو الضمير في أطيب وقيل: هو الضمير منه. (١٢) أي: العامل بسراً أطيب. (١٣) كما في رطباً. (١٤) لغة. (١٥) وهو أطيب. (١٦) شأن. (١٧) وهو التمر المشار إليه بهذا. (١٨) فاعل تعلق. (١٩) أي: باعتبار كونه مفضلاً ومفضلاً عليه. (٢٠) في ذلك الشيء الواحد. (٢١) جواب إذا. (٢٢) حالان. (٢٣) يدي الحديثين حالان. أي: صاحبه. (٢٤) وهو التمر. (٢٥) أي: بلفظ هذا. (٢٦) متعلق بتعلقت. (٢٧) أي: كون المشار إليه. (٢٨) حالية. (٢٩) كانت معتبرة. (٣٠) أي: مستكن راجع إليه. (٣١) شأن.

(قوله: حلاوة صرفة) أي: حلاوة محضة ليس فيه شائبة الحموضة، والمراد حلاوة ورطوبة؛ ليخرج التمر. (قوله: إذا صار ما الخ) أي: صار التمر الذي عليه بسراً فبناءً أفعال لصيرورة ذا كذا مثل: اللحم الرجل؛ أي: صار ذا لحم، ولك أن تجعله من أبسر النخل إذا صار ذا ثمرة ذات بسر فيكون من قبيل أجرب الرجل؛ أي: صار ذا إبل ذات جرب فافهم. (قوله: والعامل في رطباً أطيب الخ) أي: باعتبار أصل الطيب، وكذا العامل في بسراً باعتبار زيادة الطيب كأنه قيل: هذا زاد طيبه بسراً على طيبه رطباً، وقوله: وفي البسر أيضاً الخ، وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما قال بعضهم؛ إذ قد يقع الإشارة حال التمرية فيفسد المعنى (امتحان)؛ أي: لانتقاء البسرية حال التمرية فتبصر. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد بالذات) أعني: التمر المشار إليه بهذا، وقيل هو أطيب (حالان) وهما بسراً ورطباً (باعتبارين مختلفين) وهما اعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً واعتبار كونه مفضلاً عليه (يلزم أن يلي) كل من الحالين متعلقة؛ لأنه لما كان ذلك الواحد متعلقاً لإحدى الحالين باعتبار، وللحال الأخرى باعتبار آخر فلو لم يكن كل من الحالين عقيب متعلقة بلا فاصلة التيسر متعلق أحدهما بمتعلق الآخر، فالبسرية لما كانت حالاً عن المشار إليه ومتعلقاً به باعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً، وجب أن يلي بسراً ذلك المشار إليه من حيث كونه مفضلاً، ولكنه لما كان وصف المفضلية للمشار إليه بهذا إنما يتحقق بعد إضمار ذلك المشار إليه في أطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء وعدم الظهور، أقيم المظهر وهو لفظ هذا مقام المضمير وقضي من هذا ما يقضي من المضمير، فأوجب أن يليه بسراً؛ فلاجل ذلك قدم بسراً على أطيب، وما قيل: بأن المظهر القائم مقام المضمير هو لفظ منه وحده ففاسد. (قوله: يلزم أن يلي كل منهما متعلقه) أي: وإن لزم من ذلك التقدم على العامل الضعيف^(١)؛ وذلك لضرورة دفع الالتباس كما مر، وللحرص على البيان كما في زيد قائماً كعمرو قاعداً. (قوله: وهذه

بالتحريك ثم بسراً ثم رطباً ثم تمر. (قوله: وهو ما فيه حلاوة) ولين. (قوله: ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر) هذا إذا كان هذا إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، وأما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر، فتأويلها بالنضج وغير النضج أو المدرك وغير المدرك. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد) قد مر تفصيل ذلك في ذي الحديثين.

(قوله: ولين) ليخرج التمر، والأظهر ما فيه رطوبة؛ لأن اللين يستعمل في مقابلة الصلابة. (قوله: هذا إذا كان الخ) أي: هذا التأويل إذا كان لفظ هذا في القول المذكور إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر بصيغة اسم الفاعل النخل لا ثمرته. (قوله: كما يدل عليه اشتقاقه) أي: في قوله: أبسر النخل إذا صار ما عليه بسراً، وأما ما قيل: إن مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وهذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه، وتفسيره بالمشتق المفروض إنما هو لتصوير المراد به فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة إلى النخل فليس بشيء؛ لأنه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة إنما الخلاف في وجوب اشتقاقه، فلولم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالاً لتضمنه معنى الصفة من غير تأويل بالمشتق لعدمه في محاوراتهم، في التاج: النضج بالفتح والضم: يخته شذن من حد سمع، والإدراك: رسيدن ميوه.

الضمير^(١) بالنسبة إلى^(٢) المظهر كالعدم^(٣) أقيم^(٤) المظهر^(٥) مقامه^(٦)، وأوجبوا^(٧) أن يليه^(٨) والرطبية تعلقت به^(٩) من حيث إنه مفضل^(١٠) عليه، وهو^(١١) ضمير (منه) فيجب أن يليه. قال^(١٢) الرضي: (وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ^(١٣) فِي أَفْعَلٍ فَإِنَّهُ^(١٤) وَإِنْ^(١٥) كَانَ مَفْضُلاً^(١٦) لَكِنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ^(١٧) كَانَ^(١٨) كَالْعَدَمِ، وَمَعَ هَذَا فَلَا^(١٩) أَرَى بِأَسَافاً بَانَ يُقَالُ: وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ^(٢٠) زَيْدٌ^(٢١) أَحْسَنُ قَائِماً مِنْهُ قَاعِداً). وذهب بعضهم^(٢٢) إلى^(٢٣) أَنَّ الْعَامِلَ فِي (بُسْرًا^(٢٤)) اسْمُ الْإِشَارَةِ أَيُّ: أَشِيرُ^(٢٥) إِلَيْهِ^(٢٦) حَالُ كَوْنِهِ^(٢٧) بُسْرًا، وهذا^(٢٨) ليس بصحيح، لأنه^(٢٩) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَشَارُ إِلَى التَّمَرِ الْيَابِسِ، فَلَا تَقْيِيدَ^(٣٠) الْإِشَارَةِ بِحَالَةِ الْبَسْرِيةِ^(٣١) وَلَآئِذَا^(٣٢) يَصْحُحُ حَيْثُ وَقَعَ مَوْقِعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ اسْمٌ لَا يَصْحُحُ^(٣٣) أَعْمَالُهُ فِيهِ، نَحْوُ: (عَمْرُ تَخَلَّيْتُ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا). «وَتَكُونُ» أَيُّ: الْحَالُ (بِجُمْلَةٍ

(١) المستكن في أطيب. (٢) أي: بلفظ هذا. (٣) في مقابلة المظهر. (٤) جواب لا. (٥) وهو هذا. (٦) أي: مقام الضمير وهو المستكن في أطيب. (٧) نحا. (٨) بـ. (٩) أي: بالشارح إليه. (١٠) باعتبار أن الضمير منه راجع إليه. (١١) مفضل عليه. (١٢) رد على قول الشارح وأوجبوا أن يليه. (١٣) الراجع إلى اللفظ هذا. (١٤) بـ. (١٥) حال. (١٦) في الحقيقة. (١٧) حقيقة بل ملفوظاً حكماً. (١٨) جواب. (١٩) أي: مع كون الضمير في أطيب كالعدم. (٢٠) من قبيل تنازع الفعلين. (٢١) أبو علي وأتباعه. (٢٢) متعلق بذهب. (٢٣) وهو الحال الأولى. (٢٤) أي: إلى التمر. (٢٥) المستنبط من اسم الإشارة. (٢٦) أي: التمر. (٢٧) أي: كون العامل في بـ اسم إشارة. (٢٨) حلة عدم الصحة. (٢٩) يعني فلا يصح تقييده. (٣٠) فيه فليكن في حال مقدر. (٣١) حلة الثاني عطف على الأول. (٣٢) فاعل وقع. (٣٣) صفة اسم.

وَتَكُونُ جُمْلَةً (١)

(١) غنمة للصدق والكذب.

(قال: ويكون جملة) قال الشيخ الرضي: قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ الأول منها إعراب الحال، ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال، وفاء إلى في هذا: نحو: بعت يداً بيداً، أي: ذويد يدي يداً، أي: النقد بالنقد، ونحو: بعت الشاة شاة بدرهم، والأصل كل شاة بدرهم، وكذا قولهم: بعت الشاة شاة ودرهماً، والواو بمعنى مع كما هي كل رجل وضيعته؛ أي: شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب، قال الخليل، يجوز أن يأتي به على الأصل، نحو: بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم.

(قوله: قال الشارح الرضي الخ) لا يخفى عن كل جملة وقعت حالاً أقيمت مقام المفرد مع أنه لا يعرب شيء من جزئها، والمقصود أنه لما انمعى منها معنى الجملة وأريد معنى المفرد أعرب الجزء الأول منها ليشعر بأنها هي معنى المفرد، وقد مر تفصيله بما لا مزيد عليه. (قوله: وفاء إلى في) ووجهه أنه لم يجر حذف المضاف إليه لفك لثلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاءنا بفم بحذف المضاف إليه وإبدال الواو سيما لثلا يبقى المعرب على حرف واحد. (قوله: نحو: بعت الشاة شاة بدرهم) إلى كل شاة شاة منها ودرهم مقرونان، والجملة حينئذ استثنائية فلا تحتاج إلى الواو.

الحديثة وإن لم تكن) جواب عن مقدر وهو أن هذه الحيثية إنما تعتبر بعد إضمماره في أطيب، فيجب أن يلي الضمير المستتر في أطيب، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح، وقوله: إلا بعد إضمماره؛ أي: استتاره في أطيب؛ لأنه يجب أن يكون في أفضل التفضل ضمير راجع إلى المفضل كما في زيد أفضل من عمرو. (قوله: كالعدم) أي: لكونه اعتباراً محضاً والمظهر ههنا اسم الإشارة؛ أعني: هذا، وقوله: أقيم المظهر مقامه؛ أي: لفظ هذا مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل فاندفع ما قيل من أن الضمير مستتر في أطيب واسم الإشارة قبله فلا يقام مقامه، وقوله: أن يليه؛ أي: أن يلي قوله: بـ المظهر؛ أعني: هذا. (قوله: قال الرضي الخ) الغرض من هذا النقل تقوية ما سبق من قوله: لكنه لما كان الضمير بالنسبة الخ، وتمهيد لما سيأتي من قوله أي الرضي، ومع هذا لا أرى بأساً الخ؛ أي: ومع كونه كالعدم لا بأس في جواز القول بنحو: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وقوله: وإن لم تسمع جملة معترضة بين القول ومقوله. (قوله: وذهب بعضهم) مربوط بقوله: وفي البسر أيضاً عند محققهم؛ أي: وذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أن العامل في البسر اسم الإشارة أو هاء التنبيه لا أطيب؛ لثلا يلزم تقييد العامل بحالين متناقضين، وقد عرفت الجواب^(١) فتذكر. (قوله: فلا يتقيد الإشارة بحال البسرية) في الرضي فلو كان هذا عاملاً في بـ لتقيدت الإشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية مع أنه يصح أن يقال هذا في غير حال البسرية، وقال السيد: إذ قد يشار إليه قبل كونه بـ وبعده أيضاً، لكن في شرح العصام أنه فليكن الحال مقدرة إلا أن يقال أن جعلها مقدرة كلفة لا يرتكب إلا عند الضرورة، وفيه ما فيه لوقوعها في قوله تعالى: ﴿فَأَذَلُّوْهَا خَتَلَيْنِ﴾ هذا، وقوله: ولأنه يصح الخ علة ثانية لقوله: غير صحيح، وضمير يصح عائد إلى وقوع بـ حالاً. (قوله: لا يصح أعماله فيه) أي: في بـ؛ نحو:

(١) من أن في أطيب شيئين الطيب والزبادة الخ....

لدلالاتها^(١) على الهيئة كالمفردات فصيح إن^(٢) وقعت حالاً مثلها، ولكن^(٣) يجب أن تكون^(٤) الجملة الحالية «خَبَرِيَّةً»^(٥) محتملة^(٦) للصدق والكذب، لأن^(٧) الحال بمنزلة^(٨) الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة التحكم بها عليه، والجملة^(٩) الإنشائية لا تصلح^(١٠) أن يحكم بها على^(١١) شيء. ولما كانت الجملة^(١٢) مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها^(١٣)، والحال^(١٤) مرتبطة بغيرها^(١٥)، فإذا وقعت الجملة^(١٦) حالاً لا بد^(١٧) لها^(١٨) من رابطة تربطها إلى صاحبها^(١٩)، وهي^(٢٠): الضمير، والواو. والجملة الخبرية: إما اسمية أو فعلية، والفعلية: إما أن يكون... فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً مثبتاً منفيّاً، فهذه^(٢١) خمس جل^(٢٢). «فَالْأَسْمِيَّةُ»^(٢٣) أي: الجملة الاسمية الحالية مثلثة^(٢٤) «بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ» معاً لقوة الاسم في الاستقلال^(٢٥)، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو^(٢٦): (جِئْتُ^(٢٧) وَأَنَا رَاكِبٌ) و: (جِئْتُ^(٢٨) وَأَنْتَ رَاكِبٌ) و: (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ) «أَوْ بِالْوَاوِ وَحَدَّهَا»

(١) علة كون الحال جملة. (٢) والجملة فاعل تصح. (٣) إلا أنه. (٤) بعد تأويل فاعل يجب. (٥) صفة جملة. (٦) صفة كاشفة. (٧) علة احتمال. (٨) ظرف مستقل خبر إن. (٩) لا ثبوت بها الآن. مبتدأ. (١٠) خبره. (١١) أي: ذي حال. (١٢) التي وقعت حال أو لا. (١٣) لاستقلاله في الإفادة. (١٤) الحالية. (١٥) لكونها عرضاً غير قائم بنفسه. (١٦) الخبرية. (١٧) جواب إذا. (١٨) أي: الجملة التي وقعت حالاً. (١٩) جملة. (٢٠) اثنان. (٢١) أي: الجملة الخبرية من الاسم والفعلية. (٢٢) جمع جملة. (٢٣) إذا وقعت حالاً. (٢٤) نحو: جاءني زيد وأبوه قائم. (٢٥) لعدم مشابقتها بالفرد فتبعد عن نيج الحال وأسلوبها. (٢٦) مثال لما وقع الحال من التكلم. (٢٧) حال. (٢٨) مثال لما وقع الحال من الخطاب.

خَبَرِيَّةٌ فَالْأَسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِالْوَاوِ وَحَدَّهَا

ثمرة نخلتي بسرائر الخ، قال العصام: هذا مصنوع، ورده الأظهري بأن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، وقيل: إن هذا الدليل لا يثبت المدعي؛ لأن صحة إعمال أطيب في قولنا ثمرة نخلتي بسرائر الخ لا يستلزم صحة إعماله في قولنا: هذا بسرائر الخ؛ لأن في التركيب^(١) الأول ضرورة بخلاف الثاني لوجود أمر آخر فيه يصح إعماله وهو أشير المستنبط من اسم الإشارة (ظهيره)، وقد يقال: يمكن أن يستنبط فعل في المثال؛ أي: الأول أيضاً فتأمل. (قوله: لدلالاتها على الهيئة كالمفردات) هذا لو صح بجميع مقدماته لزم صحة وقوع المعرفة والجمال الإنشائية حالاً هف، وأجيب بتحريك الدليل؛ أي: لدلالاتها على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة أحوالاً وصحة الحكم بها على شيء (ظهيره)، وقوله: أن تقع في بعض النسخ، إن وقعت فلفظة أن مصدرية؛ أي: فيصح وقوعها. (قال المصنف: خبرية) أي: لا إنشائية طلبية كانت أو إيقاعية، وقال العصام: الخبرية والإنشائية سريان في الوقوع حالاً بالتأويل وعدم الوقوع بدونه، فلا وجه لإطلاق الجملة في وقوعها خبراً وتقييدها في الوقوع حالاً بالخبرية إلا أن لا يساعد ذلك الاستقراء، إما بعدم الوقوع حالاً، وإما بقلته جداً بخلاف الوقوع خبراً. (قوله: محتملة للصدق والكذب) هذا في أصلها، وأما في حال الحالية فقد أخرجت عن قبول التصديق والتكذيب فلا حكم في الحال، وقوله: بمنزلة الخبر؛ أي: لصحة حملها على ذي الحال، وقوله: وإجراؤها عليه؛ أي: ربطها به وجعلها حالاً عنه في قوة الحكم بها على ذهاب. (قوله: لا تصلح أن يحكم الخ) أي: من غير تأويل؛ لأن الإنشائية غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها؟ وقوله: مستقلة في الإفادة؛ أي: لاشتغالها على طرفي النسبة. (قوله: والحال مرتبطة بغيرها) هذا إشارة إلى

(قوله: لأن الحال بمنزلة الخبر)؛ ولأن الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه. (قوله: وهي الضمير والواو) لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت إلى زيادة ريب ولهاذا لا يكون الواو رابطة هي الجملة الواقعة خبراً أو وصفاً إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد إلا؛ نحو: ما حسبك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير. (قال:

(قوله: ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه) أي: معناه المصدر الذي يدل عليه بجوهره؛ لأن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء والمقصود من الأولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا. ومن الثانية الإيقاع وهو مناف لتقصّد وقت الوقوع، وهذا التعليل جاري عند من يجوز وقوع الإنشاء خبراً من غير تأويل، وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فإنه مختص بمن لم يجوزه وقوعه خبراً، وفي تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر إشارة إلى أن عدم وقوع الإنشاء حالاً متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً. (قوله: فضلة) يتم الكلام بدونها. (قوله: احتيج إلى زيادة ريب) فصدّر الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط؛ أعني: الواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال. (قوله: ولهذا) أي: لكونها فضلة. (قوله: لا يكون الواو الخ)؛ لأن بالخبر يتم الكلام والصفة لتبنيتهما للموصوف لفظاً وكون المعنى فيه كأنها من تمامه، وكذا الصلة؛ لأنها يتم بها جزؤ الكلام فاحتضى في الثلاثة بالضمير. (قوله: ما حسبك) الحسب: بالتحريك الشرف.

لأنها^(١) تدل على الربط في أول الأمر فاكتفي بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (كُنْتُ نَبِيًّا^(٢) وَأَدَمُ^(٣) بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ^(٤)) وهذا، أي: الربط^(٥) بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنَّما يكون^(٦) في الحال المنتقلة^(٧)، وأما في المؤكدة^(٨)، فلا يجوز بالواو، تقول^(٩): (هُوَ^(١٠) الْحَقُّ لَا^(١١) شَكَّ^(١٢) فِيهِ^(١٣)) وذلك، لأن^(١٤) الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد، لشدة^(١٥) الاتصال بينهما.

(١) علة لوحدة الواو. (٢) أي: أعطى لي النبوة. (٣) حال. (٤) بالواو المفردة أي: الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٥) في الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٦) أي: الربط. (٧) نحو: ضربت زيداً قائماً. (٨) نحو: زيداً أبوك عطوفاً. (٩) بناء الخطاب. (١٠) أي: القرآن. (١١) حال. (١٢) اسم لا. (١٣) خبر لا. (١٤) علة عدم الجواز. (١٥) تعليل لعدم الدخول.

فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس؛ لأنها لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابس؛ نحو: خرجت زيد على الباب وهو قليل. (قوله: لأنها تدل على الربط في أول الأمر)؛ لأنها هي الأصل للجمع مع السابق فهي داعية إلى النظر إلى السابق.

(قوله: الجملة المصدرة بليس) وإن كانت فعلية. (قوله: لأنها) أي: ليس على الأصح احتراز عما قيل: إنه لنفي الحال. (قوله: كحرف نفي داخل على الاسمية) فكانها باقية على اسميها ولذا كان حكمها حكم الاسمية.

قياس وتقريره هكذا الجملة غير مرتبطة بغيرها والحال مرتبطة بغيرها ينتج من الشكل الثاني الجملة غير الحال فافهم. (قوله: لا بد لها من رابطة) وإلا لكانت أجنبية عن صاحبها فلا تقع حالاً منه، وقوله: تربطها من باب نصر وضرب، وهذا التركيب من قبيل: ﴿وَلَا تَكْمُرُ بَيْطِرُ﴾ كما لا يخفى. (قوله: وهو الضمير) أي: مطلقاً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً؛ أي: الضمير^(١) والواو معاً أو أحدهما فقط كما سيأتي، أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها لما قبلها. (قوله: لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركيبتها من اسمين؛ ولأنها لدلالاتها على الثبوت والدوام خارجة عما هو الأصل في الحال؛ أعني: الانتقال وعدم التقرر، وقال الجزائري: ولقوة الاسمية تأبى عن وقوعها حالاً فناسب زيادة الربط. (قال المصنف: أو بالواو وحدها) وتسمى واو الحال وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها؛ نحو: جاء زيد وعمرو قائم؛ أي: إذ عمرو قائم، وفي الكشف أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو في الصحيح استقلالاً لاجتماع حرفي عطف، ففي شرح الألفية الجملة الاسمية تربط بالواو ما لم تقع بعدها عاطف، وإلا تعين الضمير؛ نحو: ﴿فَبَآءَ بِأُسَنتَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾. (قوله: لأنها تدل على الربط) لكونها في الأصل للجمع، وقوله: في أول الأمر؛ أي: لوقوعها في ابتداء الجملة بخلاف الضمير فإنه لا يجب وقوعه فيه. (قوله: وآدم^(٢) بين الماء والطين) أي: التراب فقيه مجاز أولي، والحال منتقلة فاعرفه؛ أي: أعطيت النبوة والحال أن آدم عليه السلام لم يخلق بعد، وقيل: أي وآدم حاصل في أثناء الخلقة لم يفرغ من تصويره وإجراء الروح فيه، ثم إنه أورد بأن الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل أو المفعول، وأجيب بأن هذا الحال باعتبار متعلق ذي الحال، كما أن الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف وبأنها تبين هيئة الفاعل بالتأويل كما في جاءني زيد والشمس طالعة، وقد مر تحقيقه. (قوله: في الحال المنتقلة) وهي التي لا تثبت صاحبها عليها دائماً كراكباً في جاءني زيد راكباً، قوله: وأما المؤكدة؛ أي: المقررة لمضمون الجملة أو عاملها، فاعلم أنهم ذكروا أن المؤكدة قسمان ما أكدت عاملها وما أكدت مضمون جملة فالأولى؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَكَلَّمْتُمُ مَثُورِينَ﴾، والثانية؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً. (قوله: هو الحق لا شك فيه) لك أن ترجع الضمير إلى

(١) نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾.

(٢) أي: غير مخلوق.

«أَوْ بِالضَّمِيرِ» وحده «عَلَى» ^(٢) ضَعِيفٌ، لأن ^(٣) الضمير لا يجب أن يقع ^(٤) في الابتداء، فلا ^(٥) يدل على الربط في أول الأمر نحو: (كَلِمَتُهُ ^(٦) قُوَّةٌ ^(٧) إِلَى فِي) فلا بدّ من الواو على الصحيح: «وَالْمُضَارِعُ ^(٨) الْمَثْبُتُ ^(٩) أَي: الجملة ^(١٠) الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبساً ^(١١) بِالضَّمِيرِ ^(١٢) وَخَدَهُ ^(١٣)»

(١) الجملة الاسمية متلبسة. (٢) متعلق أو بالضمير. (٣) حلة الضمف. (٤) والجملة بمد التأويل فاعل لا يجب. (٥) أي: الضمير. (٦) زيد. (٧) أي: متوجهاً. (٨) عطف على فالاسمية. (٩) مبتدأ. (١٠) صفة المضارع. (١١) إشارة إلى متعلق الباء في قوله بالضمير. (١٢) ظرف مستقر خبر المبتدأ. (١٣) أي: حال كونه منفرداً.

(قال، والمضارع المثبت بالضمير) قد سمع بالواو؛ وذلك لأنها جملة وإن شابهت المفرد، أو لأنه خبر مبتدأ محذوف ويشتد في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين، ولن ونحوهما. (قوله: قد سمع بالواو) في قولهم: قمت وأصك وجهه. (قوله: مبتدأ محذوف) أي: أنا أصك وجهه فتكون اسمية تقديرية. (قوله: ويشترط الخ) لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال وإن كان الحال الذي نحن فيه غير مناقض للاستقبال.

أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ، وَالْمُضَارِعُ الْمَثْبُتُ بِالضَّمِيرِ وَخَدَهُ،

قوله عليه السلام: «كنت نبياً» الخ؛ أي: هو الحق لا شك فيه، ففيه لطافة فقوله: لا شك فيه، قيل: إنه حال مؤكدة من الضمير المستتر في الحق؛ لأن عدم الشك تأكيد للحق، والظاهر: أنه حال من فاعل أحقه أو أثبتته أو من مفعوله تقديره أثبتته أن لا شك فيه والعامل في المؤكدة واجب الحذف فليحفظ. (قوله: لشدة الاتصال بينهما)؛ وذلك لاتحاد الحال المؤكدة لما قبلها فإن قولك: لا شك فيه حال مؤكدة متحدة بما قبلها، فلا مجال لتدخل الواو بينهما ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ على أحد الوجوه، وقيل: إن لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك، والخبر الأول الكتاب، وقيل: ذلك مبتدأ، والكتاب صفة، ولا ريب فيه خبره، وقيل: لا محل لها من الإعراب على أنها جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها (شرح لباب). (قوله: على ضعف) قيد لقوله أو بالضمير وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحال مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الأصل في الحال بخلاف الواو وحدها، فإنها دالة على ارتباط خاص وهو ارتباط الحالية، ثم إن ما هو بالضمير وحده فصيح ليس بضعيف في كل موقع لوقوعه في التنزيل؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهَيُّلُوا بِعَصَاكُمْ لِيَأْتِيَ عَذَابُكُمْ﴾، ﴿وَيَوْمَ الْيَمِّ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَوُفُّهُمْ مَتَّوِّدَةً﴾، بل الضعف فيما إذا كان الضمير في آخر الجملة كما في قول المسيب بن العلس يذكر غائصاً:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَايِمِرُهُ

وَرَفِيْقُهُ بِالْقَيْنِ لَا يَنْدِرِي

كذا في المعني، وفيما إذا كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ نحو: جاءني زيد هو راكب وبالجمله: أن المصنف اقتفى في هذا أثر الزمخشري في مفصله حيث صرح هناك بشذوذ الاكتفاء بالضمير، لكن الأندلسي قال في شرح المفصل: الاسمية الواقعة حالاً يجوز أن يكتفى فيها بإحدى الرابطتين ^(١) بلا شذوذ ولا ضعف، واستدل عليه بأمثلة وثيقة، لكنه اعترف بقلة الاكتفاء بالضمير في الاستعمال. (قوله: لا يجب أن يقع في الابتداء) أي: ابتداء الكلام، بل قد يكون في الآخر؛ نحو قوله:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَايِمِرُهُ

وفي الوسط؛ نحو: ضربته يده مغلولتان. (قوله: نحو: كلمته فوه إلى في) أي: مشافهاً، ومنه قول بشار:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَزَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

قال المعصام: فإذا كان صدر الجملة مشتملاً على الضمير جاء ترك الواو بلا ضعف، وقوله: أي الجملة الفعلية التي الخ إشارة إلى أن قول المصنف: والمضارع تعبير مجازي يذكر الجزء وإرادة الكل. (قوله: متلبسة بالضمير وحده) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَهِزْ شَكَاكُؤُكُمْ﴾، وأما نحو: قمت وأصك وجهه وقوله تعالى: ﴿لَمْ تَوَدُّنِي وَقَدْ تَمَلُّونَ﴾ الآية فمأول بتقدير المبتدأ؛ أي: وأنا أصك وأنتم تعلمون، وقال عبد القاهر في المثال الأول: إن الواو للعطف، أصله قمت وصككت عدل إلى المضارع حكاية للحال الماضية، ومنه قوله:

وَلَمَّا خَشِيْتُ أَظْفَانِي سِرْقُمُ

نَجِزْتُ وَأَزْمَنْتُهُمْ مَالِكَا

ولكن لو جعل هذا الحكم أكثرياً لكان أسلم وأقرب إلى المصلحة (معصام)

لمشابهته لفظاً^(١) ومعنى^(٢) لاسم^(٣) الفاعل المستغني^(٤) عن الواو نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرَعُ). «وَمَا^(٥) سِوَاهُمَا^(٦)» أي: سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة^(٧) المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي «بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعاً أَوْ بِأَحَدِهِمَا» وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرُو). والماضي المثبت، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو). والماضي المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلَامُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو). «وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمَثْبُتِ لَا الْمُنْفِي مِنْ» دخول لفظة «قَدْ» المقرّبة زمان الماضي

(١) في الحركات والسكنات. (٢) في الحدوث والتحدث. (٣) مفعول المشابهة. (٤) صفة اسم الفاعل. (٥) عطف. (٦) مبتدأ. (٧) صفة ما.

وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ^(١) أَوْ بِأَحَدِهِمَا^(٢)، وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمَثْبُتِ^(٣) مِنْ قَدْ^(٤)

- (١) ويشترط في ذلك المضارع الواقع حال كونه حالياً عن معرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما.
(٢) هذا شروع إلى بيان لزوم زيادة كلمة قد في الماضي المثبت الواقع حالاً.
(٣) لا المنفي.
(٤) أي: دخول كلمة قد.

(قوله: المشتملة على المضارع المنفي) وإن كان بلم خلافاً للأندلسي، فإنه قال: لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير، قال الشيخ الرضي: إذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو، وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والأغلب تجرده عن الواو.

(قوله: لا بد فيه من الواو) لكونه ماضياً معنى فكما أن الماضي المثبت احتاج إلى قد المقرّبة له بالحال كذلك المضارع المنفي محتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد؛ لأنه لتحقيق الحصول ولم للنفى. (قوله: ثم يدخله الواو): لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف إذا انضم معه كلمة ما التي هي لنفي الحال فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير. (قوله: لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب إليه النحاة. (قوله: والأغلب الخ) أي: الأكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كالمثبت؛ لأن معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو واقع موقع

المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا أكثر من

مصاحبة المجرد منها.

(قوله: لمشابهته لفظاً ومعنى الخ) أما لفظاً فبالحركات، وأما معنى فلو قورعه مشتركاً ومخصصاً كاسم الفاعل. قال المصنف: بالواو والضمير معاً) وقد نظم بعضهم هذا البحث بقوله:

حال أكر جملة اسمية بود باواو است

وربود جملة فعلية بتفصيل بد أن

كر مضارع بود ومثبت بي واو شناس

وربود فعلية ماضي يجوز أمران

ليك در ماضي مثبت بود جاره ز قد

كر بظاهر نتوان كفت بتقدير توان

(قوله: لعدم استقلالها كالاسمية) تمثيل للمنفي فلا يحتاج إلى قوة الرابط فلا يكون الرابط بالضمير وحده ضعيفاً (وجيه الدين): (قوله: من دخول لفظة قد) أي: إلا إذا كان الحال الماضي تالياً لإلاً أو متلوّاً بأوا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾، وقال الشاعر: كُنْ لِلْحَلِيلِ نَصِيرًا جَارٌ أَوْ عَدُوًّا

وَلَا تَشْخَعْ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخِيلٌ

(قوله: من قد المقرّبة زمان الماضي الخ) في الوافية إن الماضي يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم، والحال الذي يبين هيئة الفاعل أو المفعول قيد لعامله فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى وإن كان حالاً كان حالاً، وإن مستقبلاً فمستقبلاً هذا لكن ما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وبين ما يبين الهيئة، وقال الشريف^(١) رحمه الله: ويمكن أن يقال إن الفعل إذا وقع قيداً لشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك القيد، فإذا قيل: جاءني زيد ركب، يفهم منه أن الركوب

(١) قال في حاشية المطول: إن الأفعال إذا وقعت قيوداً لالة اختصاص بأحد الأزمنة فهم منه استقبالياتها وحالياتها وماضيويتها بالقياس إلى ذلك القيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية الخ.

إلى الحال^(١) لغة^(٢) على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل^(٣) بها^(٤) على قرب زمانه إلى زمان صدور^(٥) الفعل من ذي الحال^(٦)، أو وقوعه^(٧) عليه مجوزاً^(٨)،

(١) زمان. (٢) أي: وضعا. (٣) مجهول من دل يدل. (٤) أي: قد. (٥) لا إلى زمان التكلم. نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو. (٦) إذا كان الحال من الفاعل. (٧) إذا كان الحال من المفعول نحو: ضربت زيدا وقد خرج عمرو. (٨) أي: دلالة مجوز.

(قوله: ليدل) إلى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره، وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري أن لا نذكره.

(قوله: ذكره السيد الشريف) في حواشي المطبوع (قوله: وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو أنه لا بد من قد ظاهرة أو مقدرة في الماضي المثبت إذا كان حالاً مع أن حالته بالنظر إلى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحالان متباينان، لكنهم استنبعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بقدر لظاهر الحالية كما أن التجريد من حرف الاستقبال لذلك.

كان متقدماً على المجيء، فلا بد من قد حتى تقربه إلى زمان المجيء فيقاربه هذا، وإن أردت زيادة تحقيق فاستمع ما حرره بعض الأفاضل من أنهم قالوا: لا بد في الماضي المثبت الواقع حالاً من دخول كلمة قد لتقرب زمان الماضي من الحال فيصح جعله حالاً، فتوجه عليهم أنه إنما حملهم على ذلك اشتراك لفظ الحال بين الحال اللغوية والحال النحوية؛ لأن كلمة قد إنما تقرب الماضي إلى الحال بالمعنى الأول إذا الماضي الواقع حالاً قد يقترن مع خلوه عنها كما إذا كان العامل ماضياً أيضاً، بل هي حيثئذ تكون مؤكدة له وتكلفوا في التقصي عنه بما تمجه الطباع السليمة، وأجاب عنه الشريف بما أخذه من كلام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية حيث قال في مواضع من تأليفاته: إن صيغ الأفعال وإن كانت موضوعة للأزمنة المخصوصة التي هي زمان التكلم وما قبله وما بعده إلا أنها إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان ماضيتها وأختها بالقياس إلى ذلك المقيد وتدل عليها مجازاً، فالماضي الواقع حالاً يعتبر مضيه بالنسبة إلى زمان العامل، وكذا الحالية المستفادة من كلمة قد تعتبر بالنظر إلى ما هو المعتبر فيه، فإذا قلت: جاءني زيد ركب، فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال مع عاملها، وإذا قلت: قد ركب، قربه إلى زمان المجيء فيفهم مقارنته إياه وأن ابتداء الركوب كان مقدماً على المجيء، إلا أنه قارنه في الدوام، والشارح الفاضل ساق الكلام بحيث لا يحوم حوله الأوهام وأشار بقوله: إلى الحال لغة، إلى ما أسلفناه من أن المراد من المقرب منه هو الحال اللغوية لا ما يبين الهيئة، ويقول: تجوزاً، إلى أن اعتبار الزمان المدلول عليه للفعل بالنسبة إلى زمان العامل مجاز، وعلل ذلك الاعتبار بقوله: لأن المتبادر الخ، وفيه أن المشتهر عندهم أن التبادر من إمارات الحقيقة فكيف يكون مجازاً مع تبادره، ويمكن أن يجاب بما أجابوا به عن أمثال ذلك من أن ما هو من إمارات الحقيقة هو التبادر بدون القرينة لا مطلقاً؛ إذ عند القرينة قد يتبادر المعنى المجازي، ووقوعه قيداً قرينة هناك هذا. (قوله: إلى الحال لغة) أعني: زمان التكلم بخلاف الحال النحوي؛ أعني: ما يبين هيئة الخ فإنه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضياً وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالياً، ولفظة قد إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم حقيقة (نعمه)، وربما يقال: أن عامله قد يكون مقترباً بزمان التكلم فاشتراط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طرداً للباب. (وقوله: ليدل بها) بصيغة المجهول أو المعلوم متعلق بالدخول؛ أي: وإنما لزم دخول لفظة قد على الماضي الخ ليدل؛ أي: الماضي المثبت بسبب قد على قرب الخ فاعرفه. (قوله: إلى زمان صدور الفعل) كما إذا كان حالاً عن الفاعل قيل: ولو قال: إلى زمان قيام الفعل لكان اشتمل ليدخل فيه؛ نحو: مات زيد مؤمناً، وقوله: أو وقوعه عليه؛ أي: كما إذا كان الحال عن المفعول. (قوله: تجوزاً) مفعول مطلق مجازي لقوله: ليدل بها؛ أي: دلالة تجوز؛ يعني: بطريق المجاز بعلاقة^(١) الجزئية؛ لأن هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقاً، وقيل: إنما قال: تجوزاً؛ لأن دلالة الماضي المثبت بسبب لفظة قد على قرب الزمان الماضي إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة؛ لأن ما يدل بها عليه حقيقة هو قرب زمان الماضي إلى زمان الحال والتكلم.

لأن المتبادر^(١) من الماضي المثبت إذا وقع حالاً^(٢) أن مضيه إنما هو بالنسبة^(٣) إلى زمان العامل^(٤) فلا بد من (قد) حتى تقربه إليه فيقارنه^(٥)، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين^(٦)، فإنهم لا يوجبون^(٧) (قد) ظاهرة ولا مقدرة^(٨). سواء كانت «ظاهرة»^(٩) في اللفظ، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ رَكِبَ غَلَامُهُ) «أَوْ مُقَدَّرَةً»^(١١)، منوِّية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ﴾^(١٢) صُدُّوهُمْ، أي: قد حَصِرَتْ^(١٣) صدورهم، وهذا^(١٤) بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوزان حذف (قد). فسيبويه: يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ(قوماً)^(١٥) حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ فتكون جملة (حَصِرَتْ) صفة موصوف محذوف^(١٦) هو الحال^(١٧). والمبرد: يجعله جملة دعائية^(١٨) وإنما لم يشترط ذلك^(١٩) في النفي، لاستمرار^(٢٠) النفي بلا قاطع، فيشتمل زمان الفعل^(٢١). «وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ»

(١) تعليل وبيان لقوله لجوزاً. (٢) أي: إلى زمان العامل. (٣) أي: بالقياس. (٤) أي: عامل ذي الحال. (٥) أي: الماضي، زمان العامل. (٦) غير الفراء. (٧) لفظة. (٨) بل يقومون حالاً بغير قد. (٩) خبر كان المقدر أو حال. (١٠) فإن قد تقرب زمان ركوب الغلام إلى زمان مجيء زيد م. (١١) لأن الشيء إذا علم موضعه جاز حذفه. (١٢) حال والحصر بفتحين ضيق الصدر. (١٣) أي: ضاقت. (١٤) أي: كون الماضي المثبت حالاً بقيد مقدر ملتبس. (١٥) متعلق بيؤول. (١٦) والتقدير جاؤكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم. (١٧) هو قوماً. (١٨) فلا يكون له عمل من الإعراب. (١٩) أي: دخول قد. (٢٠) تعليل ل: لم يشترط. (٢١) كالعامل في الحال.

ظَاهِرَةٌ^(١) أَوْ مُقَدَّرَةٌ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ^(٢)

(١) أي: سواء كانت ظاهرة في اللفظ آه.
(٢) في الحال لقيام قرينة حالية وأما حذف الحال نفسه فتأذر.

(قال، ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياساً في مواضع منها ما إذا بين الحال ازدياد ثمن أو غيره مقرونة بالفاء، أو ثم فتقول في الثمن، بعته بدرهم فصاعداً، أو ثم زائداً، أي: فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً، أي: أخذاً في الازدياد، وتقول في غير الثمن، قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً، أي: فذهبت القراءة كل يوم أخذة في الزيادة والصعود.

(قوله: منها) أشار إلى أن لوجوب الحذف القياسي مواضع أخرى منها ما وقع الحال نائباً عن غيره؛ نحو: ضربني زيد قائماً، ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما ينبغي من الثقل في حال؛ نحو: أنميمياً مرة قيسياً بالهمزة وبدونها؛ أي: تتحول تميمياً هذا عند السيرافي والزمخشري، وعند سيبويه أن انتصابه على المصدرية؛ إذ ليس المعنى: أنك تتحول حال كونك تميمياً تتحول هذا التحول، ومنها صفات تضمنت توبيخاً على ما ينبغي من الحال؛ نحو: قائماً وقد قدم الناس مع الهمزة وبدونها تقديره: أنتوم قائماً فهو عند السيرافي حال مؤكدة، وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر؛ أي: أنتوم قياماً، ولكون القسم الأول مذكوراً في بحث حذف الخبر، والقسمين الباقيين اختلف في حالتهم ترك المحشي رحمه الله التصريح بها. (قوله: فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعداً) ويقال: هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي بأكثر.

(قوله: لأن المتبادر من الماضي الخ) هذا دليل على كون الماضي المذكور دالاً على الماضي بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلم، وقوله: أن مضيه مصدر بوزن دخول أصله مضوي فاعل ثم كسر الضاد للياء؛ أي: أن كونه ماضياً إنما هو بالنسبة إلى زمان^(١) العامل في ذلك الحال، فإنك إذا قلت: جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فلا بد من قد للتقريب، فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب مقدماً على المجيء، لكن قارنه دواماً وهذا التحقيق للشرىف المحقق كما مر تفصيله، وقوله: فيقارنه؛ أي: يقارن زمان الحال لزمان العامل بالاستصحاب والدوام على أن المقاربة في حكم المقارنة إذا الجار قد يؤخذ بالجار. (قوله: وهذا بخلاف مذهب الخ) أي: لزوم دخول قد على الماضي المذكور ملابس بخلاف مذهب الكوفية فإنهم إنما اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان كما في قوله:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامَ وَحَمِيرًا

أي: قد حسبنا، وجدام وحمير قبيلتان في اليمن؛ نحو: (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ﴾) أي: قد حَصِرَتْ والآية في سورة النساء؛ يعني: قد خافت؛ لأن الخوف سبب الحصر؛ ونحو: ﴿أَتَوَيْتُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذِلُونَ﴾؛ أي: قد اتبعك. (قوله: والمبرد يجعله جملة دعائية) عليهم أي: جاؤوكم ضيق الله صدورهم، فالجملة إنشائية دعائية. (قوله: لاستمرار النفي بلا قاطع للنفي) وهو الإيجاب فإن النفي عدم فلا يحتاج إلى موجد بخلاف الإثبات فإن إثباته في كل وقت يحتاج إلى موجد فلا يستمر إلى زمان الحال فيحتاج

في الحال^(١)، لقيام^(٢)، قرينة^(٣) حالية^(٤) «كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ^(٥)»، أي: الشارع في السفر، أو المنهي^(٦) له: «رَاشِدًا^(٧) مَهْدِيًا^(٨)»، أي: سر^(٩) راشدًا مهديًا^(١٠) بقرينة^(١١) حال المخاطب^(١٢)، وقوله: (مَهْدِيًا): إما صفة لـ (رَاشِدًا)^(١٣)، أو حال بعد حال. أو مقالية^(١٤)، كقولك: (رَاكِبًا) لمن يقول: كيف جئت^(١٥)؟ أي: جئت راكبًا. بقرينة^(١٦) السؤال، ومنه^(١٧) قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾^(١٨) أي: بلى نجمعها قادرين. «وَيَجِبُ» حذف العامل^(١٩) «في» بعض الأحوال «المؤكدّة»^(٢٠) وهي أي: الحال المؤكدة مطلقاً^(٢١)، هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً^(٢٢) بخلاف^(٢٣) المنتقلة. و^(٢٤) المنتقلة: قيد للعامل

(١) مفرد أو جملة. (٢) اللام للوقت. (٣) على حذفه وتعينه. (٤) أي: لفظية. (٥) أي: لمن يريد السفر. (٦) أي: الحاضر. (٧) أي: ذاهب. (٨) مستقيماً. (٩) على الحذف. (١٠) وهو الشروع أو التهيئة في السفر، الإضافة بيانية. (١١) أمر بمعنى الدعاء. (١٢) أي: عقلية. (١٣) حل أي حال ووصف جئت. (١٤) الإضافة بيانية. (١٥) أي: من حذف الفعل بقرينة مقابلة. (١٦) أيظن. (١٧) لقيام قرينة. (١٨) لا في كلها. (١٩) من غير نظر إلى وجوب حذف العامل أو لم يجب. (٢٠) ظرف لا ينتقل. (٢١) حال. (٢٢) حالية.

كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ^(١)، رَاشِدًا^(٢) مَهْدِيًا، وَيَجِبُ^(٣) فِي الْمَوْكُودَةِ

(١) أي: للشارع في السفر أو المنهي له ج.
(٢) أي: سر راشدًا مهديًا.
(٣) أي: حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة.

(قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة إلى آخره) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو. (قوله: والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فإنها ليست قيداً مخصصاً للعامل فالقول بأن الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح إلا أن يراد أنها قيد له بحسب العبارة والتصور.

(قوله: لتقرير مضمون الخبر) من فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تعظيم؛ نحو: أنت الرجل كاملاً، أو تصاغر؛ نحو: أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء، أو غير ذلك؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً، ﴿وَهَذَا نَأْتِيَهُ اللَّهُ لَكُمْ آيَةً﴾، وهو زيد معروف، وهو الحق مبيناً، ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِثْلَهُ﴾، فقولك: أكلاً ومرحوماً ومصداقاً للاستدلال على مضمون الجملة، وقولك: عطوفاً يحتمل كليهما، وإنما سمي الكل مؤكداً؛ لأن في الاستدلال أيضاً نوع تأكيد للمدلول.

إلى قد المقربة. (قوله: ويجوز حذف العامل (الخ) وأما حذف الحال نفسه فنادر ففي المغني: إن حذف الحال جائز إذا كان قولاً كما في: ﴿وَاللَّيْلُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(١) سَلَّمَ عَلَيْكَ؛ أي: قائلين ذلك، وكذا جاز حذف واو الحال كما في قوله: نَصَفَ النَّهَارُ والماء غامِرُهُ، أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص (مغني). (قوله: أي: الشارع في السفر) أي: بالفعل والمباشرة فيكون حقيقة، وقوله: أو المتها إلى؛ أي: فيكون مجازاً بطريق المشاركة أو الأول أو السببية، فقال ابن هشام: يعبرون بالفعل عن أمور عن وقوعه وهو الأصل وعن مشاركته؛ نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ الخ؛ أي: والذين يشارفون الموت هذا فتنصير الشارح إشارة إلى هذا. (قوله: أي: سر راشدًا) أي: اذهب حال كونك راشدًا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهدياً؛ أي: فيما لا بد له من دليل لكون الطريق مخوفاً أو غير معروف فاعرفه. (قوله: أو حال بعد حال) أي: حال مترادفة أو متداخلة؛ نحو: جاءني زيد راكباً منحرفاً، وأقسام الحال المذكورة في مغني اللبيب وغيره. (قوله: ومنه قوله تعالى) أي في سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾؛ أي: الكافر ﴿أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾^(٢) عَلَىٰ أَنْ شُؤِيَ بِكَ^(٣)؛ أي: أن نعيد أصابعه المتمزقة (جلالين). (قوله: في بعض^(٤) الأحوال المؤكدة) لمضمون الجملة قيد بالبعض لما أن العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا بِالْقِسْطِ﴾^(٥) مذكور، وهو شهد مع أنها مؤكدة على قول كما ستعرفه. (قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة (الخ) قال اللاري: وهي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده أو للاستدلال على مضمونه هذا، والمضمون: إما فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تصاغر؛ نحو: أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير

بخلاف المؤكدة «مِثْلُ» : (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا^(١)) فإن العطفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر^(٢) «أَي: أَحَقُّهُ» بفتح الهمزة أو ضمها من حَقَّقْتُ الأمرَ بمعنى: تَحَقَّقْتُهُ^(٣) وصرت^(٤) منه على يقين أو من يقين أو من أَحَقَّقْتُ^(٥) الأمرَ بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبتته^(٦)، أي: تَحَقَّقْتُ^(٧) أبوته لك، وصرت منها على يقين،

(١) أي: كثير المطف وهو الرحمة والشفقة. حال قيد للجمع على سبيل التنازع. (٢) أي: الحال. (٣) عطف تفسير. (٤) أي: علمت. (٥) على تقدير ضم الهمزة. من قبيل شغله أو اشغله. (٦) من قبيل كرم وأكرم. (٧) والظاهر أحقت لتفسير أحقه في المتن.

مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا^(١) أَي أَحَقُّهُ،

(١) فإن العطفية لا تنتقل عن الابن في غالب الأمر.

(قال، أي: أحقه) وذلك التقدير من سببويه، قال الشيخ الرضي: وفيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفاً فهو مفعول ثان لا حال، ثم قال، والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة فكانه قال: يمطف عليك أبوك عطوفاً، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر إلى المبتدأ فكان العامل فيها معنوياً ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على أحدهما. (قوله: أو بمعنى أثبتته) معطوف على قوله: بهذا المعنى فيكون لاحقاً متشعباً معنيان التحقق والإثبات، ولاحق مجزئاً معنى وهو التحقيق، ولما بين المعنى اللغوي لهما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في صورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الأخيرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته، إذ لا معنى لتيقنه وإثباته فقال: أي: تحققت أبوته لك إلى آخره.

(قوله: وذلك المعنى الخ) فيه بحث؛ لأن التولد من نسبة أبوك إلى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوته لأبوك فيكون المعنى زيد يمطف عليك عطوفاً فيصير عطوفاً مصدراً لا حالاً. (قوله: لهما) للمنشعب والمجرد. (قوله: في صورتين) أي: المنشعب والمجرد. (قوله: من حيث إنه أب) وبهذا اندفع اعتراض الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً؛ لأن ذلك إنما هو على تقدير أن يكون متعلق التعيين والمرهان ذات الأب، وأما إذا كان ذلك متعلقاً باعتبار وصف الأبوة إما باعتبار الحيثية أو بتقدير المضاف: أي: أبوية بعمونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريب ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح.

ذلك من نحو: زيد أبوك عطوفاً، وهَذِهِ نَافَةٌ اللَّهُ لَكُمْ آيَةً، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا فَأَكْلًا وَمَصَدَقًا ومرحوماً للاستدلال على مضمون الخبر، وجوذاً وسفك الدماء وآية لتقرير مضمونه، وعطوفاً يحتملها وفي الاستدلال أيضاً نوع تأكيد (ملخص سيلكوتي). (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان جملة أو مفرداً، وسواء حذف عاملها أو لا، وقوله: لا تنتقل؛ أي: لأنها خلقية فلا تنفك غالباً وضدها المنتقلة، وقوله: بخلاف المؤكدة فإن الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فلا يكون تقييداً. (قوله: عطوفاً) أي: مشفقاً رحيماً وكقوله:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

(قال المصنف: أي: أحقه) إنما عين العامل المحذوف هنا دون قوله: راشداً مهدياً لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير منقول عن سببويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات عندي أن يقدر يعني كما ذكره الشارح، ورجح تقدير المصنف على السكاكي باطراده دونه لعدم جريانه في: «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا»، قال أبو البقاء في معرب القرآن: مصدقاً حال مؤكدة، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل؛ إذ المعنى وهو ثابت مصدقاً، وقال ابن مالك: العامل في الحال المؤكدة مضمون جملة مضمرة بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه. (قوله: بفتح الهمزة أو ضمها) فعلى الأول من الثلاثي وبابه رد قال في المختار: حق الأمر من باب رد؛ أي: تحققه وصار منه على يقين وعلى الثاني باب الأفعال^(١) بهذا المعنى أيضاً (مختار)، ففي قوله: من حَقَّقْتُ أو من أَحَقَّقْتُ لف ونشر مرتب. (قوله: أو بمعنى أثبتته) أي: جعلته ثابتاً فهو على صيغة الماضي المتكلم وعطف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحقاً من باب الأفعال معنيان التحقق والإثبات، ولاحق من الثلاثي معنى واحد وهو التحقق فاضبط ولا تخط. (قوله: أي: تحققت أبوته لك) أشار بهذا التفسير إلى دفع ما أورده الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب حال كونه عطوفاً، نعم يصح أن يكون المعنى: أعلمه عطوفاً، لكن عطوفاً حينئذ مفعول ثان لا حال، وحاصل الدفع: أن أحقه في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف لظهور المقصود وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا يقال في أثبتته؛ يعني: أن أحق يتعلق بالأب باعتبار وصف

(١) لا من باب التضمين وإلا لقل: أحقه بقافين.

أو^(١) أثبتنا كذلك عطوفاً^(٢). وقال صاحب (المفتاح^(٣)): أَحَقُّ التقديرات عندي أن يقدر (يَجِيءُ عَطُوفًا) «وَشَرْطُهَا»^(٤) أي: شرط وجوب حذف عاملها^(٥) «أَنْ تَكُونَ»^(٦) مُقَرَّرَةً أي: مؤكدة (لِمَضْمُونِ) جُمْلَةٍ، احترز^(٧) به عما يؤكد بعض أجزائها^(٨) كالعامل^(٩) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١٠) فإنه^(١١) لا يجب حذفه^(١٢). «إِسْمِيَّةٌ» احترز^(١٣) به عما إذا كانت فعلية، فإنه^(١٤) لا يجب حذف عاملها^(١٥)، كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا بِالْقِسْطِ﴾^(١٦): إِنَّهُ حال مؤكدة^(١٧) من فاعل «شَهِدَ». ولا بد ههنا^(١٨) من قيد آخر^(١٩) وهو: أن يكون

(١) تفسير أو بمعنى: (٢) حال من الأب. (٣) أبو يعقوب السكاكي. (٤) استئناف أو اعتراض. (٥) حال المؤكدة. (٦) أي: عامل المؤكدة. (٧) حال. (٨) أي: لفهؤم. ولا بد أن يكون ذلك التقرير. (٩) مصنف. (١٠) أي: الجملة. (١١) أي: الفعل بلا فاعل. (١٢) حال من كاف أرسلناك. (١٣) شأن. (١٤) بل لا يخلو أصلاً. (١٥) مصنف. (١٦) شأن. (١٧) أي: حال المؤكدة. (١٨) أي: بالمدل. (١٩) بل هي دائمة. (٢٠) أي: في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة. (٢١) صفة قيد.

وَشَرْطُهَا^(١)، أَنْ تَكُونَ^(٢) مُقَرَّرَةً^(٣) لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ.

(١) أي: وجوب حذف عاملها أن تكون.

(٢) أي: الحال.

(٣) مؤكدة.

(قوله، أي: شرط وجوب حذف عاملها) أو شرطها في وجوب حذف عاملها إنما قدرت هذه الأمور الثلاثة؛ لأن الحق أن الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُؤْ فِي الْأَرْضِ مُتْسِدِينَ﴾؛ أي: لا تفسدوا من خصص المؤكدة بالجملة الاسمية بأول أمثاله بالمصادر فيجمل قوله تعالى: ﴿مُتْسِدِينَ﴾ بمعنى الإفساد وكثيراً ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر.

(قوله: وإنما قدرت الخ) وكذا تقدير بعض الأحوال في قوله: ويجب في المؤكدة. (قوله: بأول أمثاله الخ) أو يسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة ويقسم الحال إلى منتقلة ودائمة ومؤكدة. (قوله: وكثيراً ما تجيء صيغة الصفة الخ) كتمت قائماً والله أكبر كبيراً.

الأبوة، إما بتقدير المضاف أو باعتبار الحيثية وليس المراد ذات الأب، وإنما وجب حذف العامل هنا؛ لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن إظهاره؛ إذ لو ذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة، وكتب على قوله: أي: تحققت أبوته لك ما نصه: أنه تفسير لقول المصنف: زيد أبوك عطوفاً دون قول الشارح، وفيه أنه تفسير مخالف للأول وهو أحقه بصيغة المضارع فالظاهر أنه تفسير لخلاصة المعنى وبيان لحاصله بعد بيان المقدر؛ أعني: أحقه دفعاً لاعتراض الرضي كما مر، وتنبئها على أن ذلك المضارع بمعنى الحال لا الاستقبال فتأمل. (قوله: أو أثبتنا كذلك) بصيغة الماضي على قوله: أي: تحققت أبوته لك، وتقديره: أثبت الأبوة لك وصرت منه على يقين، وهذا معنى قوله: كذلك، فيندفع ما قيل، ولعل الظاهر لك بدل ذلك، ثم اعلم أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى قوله: من أحققت الأمر بهذا المعنى، وقوله: أو أثبتنا، ناظر لقوله: أو بمعنى أثبت، على سبيل اللف والنشر المرتب كذا قرره البعض، لكن الأظهر أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى حققت وإلى أحققت، وقوله: أو أثبتنا الخ، ناظر إلى الأخير فقط فلا تخطئ. (قوله: يحني عطوفاً) من باب ضرب؛ أي: يعطف ويشفق ويميل إليك حال كونه عطوفاً، وفي بعض النسخ: يحنك من الحنان. (قوله: أي: شرط وجوب حذف عاملها) بتقدير ثلاثة مضافات؛ لتصحيح الحمل في العبارة وهذا جائز كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾؛ أي: فكان مقدار مسافة قربه كذا قدره الزمخشري، وقوله: أي: مؤكدة تفسير باللازم. (قوله: كالعامل في قوله تعالى) أي: في سورة النساء: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، قال الجزائري: فإن رسولا تأكيد للكاف لا الجملة انتهى، وفيه ما فيه، ففي حواشي الألفية: أنه حال من الكاف مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى. (قوله: احتراز عما إذا كانت الخ) بناء على أن الحال المؤكدة قد تكون مقررمة لجملة فعلية وهو الحق؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُذْرِبِينَ﴾ فلا يجب حذف

عَقْدٌ^(١) تلك الجملة الاسمية من اسمين^(٢) لا يصلحان للعمل فيها^(٣)، وإلا^(٤) لكان عاملها مذكوراً^(٥)، فكيف يكون حذفه واجباً؟ نحو: الله شاهد^(٦) قائماً بالقسط. «التَّمْيِيزُ» (مَا: أي: الاسم الذي يَرَفَعُ الإِبْهَامَ واحترز به

(١) أي: تركيب والجمع. (٢) ويشترط أن يكونا معرفتين جامدين. (٣) أي: في الحال المؤكدة. (٤) أي: ومن لم يجب ذلك الفيد. (٥) خبره. (٦) فإن شاهداً يصلح للعمل في قائماً.

التَّمْيِيزُ، مَا يَرَفَعُ الإِبْهَامَ

(قوله: التَّمْيِيزُ) ويقال له: التَّبْيِينُ والتفسير والمميز بكسر اليا، قيل: وقد يقال بفتحها؛ لأن المتكلم يميزه من بين الأجناس رفع الإبهام. (قال: ما يرفع الإبهام) الأظهر في تفسيره أن يقال: إنه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لأجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والأصل فيه التذكير؛ لأن التعريف زائد على القرض منه، وأجاز الكوفيون تعريفه باللام أو الإضافة؛ نحو: غبن زيد رأيه وألم بطنه وسفه نفسه إلى غير ذلك، وعند البصريين أن غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه، وإن ألم بطنه مضمن فيه شكاً، وإن سفه نفسه بمعنى: سفه في نفسه، أو بمعنى سفه بالتشديد؛ لأن الأصل سفهت نفسه، فلما حول الفعل إلى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد.

(قوله: الأظهر الخ) إنما كان أظهر لعدم احتياجه إلى التصرفات التي يحتاج إليها تعريف المصنف رحمه الله بقوله: جنس؛ أي: اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلي جنس شامل لجميع أسماء الأجناس فتحسوه نفسه، وغبن رأيه غير داخل في التعريف؛ لعدم كونه اسم جنس، ولو قيل: إنه في حكم النكرة؛ لأن المراد نفساً ورأياً كان داخلًا في التعريف كما هو رأي الكوفيين، وقوله: ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع التكررات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم، وكذا أسماء العدد والصنجات إذا أريد بها الأوزان، وقوله: صالح لأجناس مختلفة يخرج التمتع والبدل وعطف البيان فإن كل واحد منها وإن حصل منه تعيين المبهم، لكن ذلك المبهم ليس صالحاً للأجناس المختلفة وبقي فيه نمت أسماء الإشارة؛ نحو: هذا الرجل والمشارك؛ نحو: رأيت عيناً جارية فأخرجه بقوله: متقاض فإن ذكر التمتع فيها يعين المراد منها لا لتقاضى تلك الأسماء التبيين بالذكر؛ لأن الإبهام فيها نشأ من الاستعمال. (قوله: والأصل فيه التذكير الخ): لأن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً. (قوله: تعريفه باللام) نحو: زيد الحسن الوجه بنصب الوجه. (قوله: مضمن فيه معنى شكاً) أي: ألم شاكياً بطنه. (قوله: بمعنى سفه في نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض، وفي تفسير القاضي: أن سفه بالكسر متعمد وبالضم لازم ولا حاجة إلى التكلف المذكور. (قوله: لأن الأصل الخ) في الصحاح: سفه نفسه وأخواته كان الأصل فيها سفهت نفسه ورشد أمره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنه صار في معنى

سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائي،

عامل المؤكدة التي كانت لتقرير جملة فعلية. (قوله: كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى) في سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ أَتَمُّ﴾ إلى قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ إن قائماً حال مؤكدة؛ أي: ولم يحذف عاملها، قال صاحب المغني: إن قائماً بالقسط إذا أعرب حالاً يكون من الحال الملازمة؛ أي: الدائمة، ثم قال: وقول جماعة أنها مؤكدة وهم؛ لأن معناها غير مستفادة^(١) مما قبلها انتهى، ففيه رد لما في الكشاف من أن انتصابه على أنه حال مؤكدة، إن قلت: قد جعلته حالاً من فاعل شهد، فهل يصح أن ينتصب حالاً عن هو في لا إله إلا هو؟ قلت: نعم؛ لأنها حال مؤكدة، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك: أنا عبد الله شجاعاً، وهو أوجه من انتصابه من فاعل شهد وتماه في شروح المغني، وقال العصام: يجوز أن يجعل قائماً بالقسط احترازاً عن قائماً بالظلم؛ لأنه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شيء، و﴿لَا يَسْتَلْ عَنَّا يَفْعَلْ﴾ فما قاله الزمخشري من أن قائماً بالقسط حال مؤكدة فعلى أصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه انتهى فافهم، وقوله: من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع؛ أعني: هو كما عرفته، قوله: وهنا؛ أي: في مقام وجوب حذف عاملها. (قوله: عقد تلك الاسمية) أي: تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا جامدين؛ نحو: أنا حاتم جواداً. (قوله: وإلا لكان الخ) أي: وإن صلح جزءا الاسمية للعمل بأن يكون أحد جزئيهام مشتقاً؛ نحو: الله شاهد قائماً بالقسط فلا يكون حذفه واجباً، وقوله: بالمثال؛ أي: المعهود؛ أعني: زيد أبوك عطوفاً، فإن جزئيهام جامدان، لكن جعل المثال في شرح التسهيل من المؤكد لعامله؛ لأن الأب صالح للعمل فلعل لهذا عبر الشارح بلعل والله أعلم وأجل. (قال المصنف: التمييز) أي: ومنه التمييز مصدر مَيَّزَ إذا خلص شيئاً عن شيء وفرق بين متشابهين، وهنا بمعنى المميز من باب إطلاق المصدر على اسم فاعله فهو مجاز لغوي، ثم صار حقيقة عرفية، وهو من الملحقات بالمفاعيل، فإنه بمنزلة المفعول به من حيث إنه واقع بعد تمام العامل. (قوله: ما؛ أي: الاسم) فسر بالمعرفة تفناً، والأولى؛ أي: نكرة ترفع الخ، واحترز به عن نحو: فعلت؛ أي: قتلت، وقوله: يرفع الإبهام بمعنى: يزيله، جنس شامل للتمييز والحال والصفة،

(١) بأن يكون ما قبلها له دلالة عليها الرضخ.

عن البديل^(١)، فإن^(٢) المبدل منه في حكم التنحية، فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء^(٣)، بل هو ترك مبهم^(٤) وإيراد معين. «المُسْتَقَرَّ»^(٥) أي: الثابت^(٦) الراسخ^(٧) في المعنى الموضوع^(٨) له، من حيث إنه موضوع له^(٩). فإن^(١٠) (المُسْتَقَرَّ) وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً^(١١)، لكن المطلق منصرف إلى الكمال، وهو الوضعي، واحترز به^(١٢) عن نحو: (رَأَيْتُ عَيْنًا^(١٣) جَارِيَةً) فإن^(١٤) قوله (جَارِيَةً)

(١) بأقسامه الأربعة وقيل بديل الاشتغال والبعض. (٢) حلة احتراز. (٣) وهو المبدل منه. (٤) مبدل منه في القصد. (٥) صفة الإبهام. (٦) المتبادر. (٧) أي: المحكم. (٨) في اللفظ الموضوع. (٩) لا بحسب الاستعمال. (١٠) تعليل لمقدر إنما فسرنا. (١١) سواء بحسب اللفظ أو الاستعمال. (١٢) أي: بالاستقراء. (١٣) صفة عيناً. (١٤) تعليل للاحتراز.

المُسْتَقَرَّ

(قوله، في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع النومي المجازي؛ لأن أسماء العدد والوزن والكيل إذا أُريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزاً وإنما تستدعيه إذا أُريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز. (قوله، لكن المطلق منصرف إلى الكامل) دفع لما ذكره الشيخ الرضي من أن لفظ المستقر لا يدل إلا على الثابت المطلق، ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد هنا هو الثاني.

ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد، وقال الفراء: لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفة نفسه فيه، وكان حكمه أن يكون سفة زيد نفساً؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب نصب النكرة تشبيهاً له بها ولا يجوز عنده تقديمه؛ لأن المفسر لا يتقدم. (قوله: لعل الوضع الخ) بأن يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظاً بخصوصه أو بوجه كلي، وعندي لا حاجة إلى هذه العناية؛ لأن الوضع أعم من أن يكون أصلياً أو طارئاً بحسب الاستعمال فإن تلك الأسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها. (قوله: لا يدل الخ)؛ لأنه في اللغة هو الثبات ورب عارض ثابت لازم كالإبهام في المشترك مع عدم القرينة، ولا يدل على كونه وضعياً فلا تجوز إرادته منه. (قوله: ويمكن أن يدفع الخ) الاستقراء في اللغة: آرام كرفتن، ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقاً، وأما استعمال الحصول الذي لا يكون طارئاً فكلاً، ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في أحد معنييه من غير قرينة، وهذا لا يجوز ولو سلم، فلا دلالة على كونه بالوضع.

ثم يخرج الأخيران بما بعده من الفصل، واعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإبهام وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى: ﴿عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ومنه قول أبي طالب: وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنْ يَنْزِلَ مِنْ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَقْبَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا (قوله: احتراز به عن البديل) أي: عن دخوله في الحد مع أنه من أعيان المحدود فإن التمييز وإن كان عبارة عن الاسم لكنه لا عن مطلق الاسم، بل عن اسم رافع للإبهام، والبديل ليس برافعه، فيخرج بقيد الرفع، لكنه لما ورد أنه كيف لا يكون رافعاً والحال أنه معين للنسبة إلى المبدل منه ومذكور بعد مبهم، فالظاهر أن يكون رافع لإبهام المبدل منه دفعه بقوله: فإن المبدل منه الخ، حاصله: أن رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود مع بقاء المقصودية وليس كذلك البديل. (قوله: في حكم التنحية) مصدر بمعنى الترك والإزالة وههنا بمعنى اسم المفعول؛ أي: المنحى والمطروح، وفيه أنه إن أُريد أن جميعه في حكم التنحية فممنوع فإن صاحب الكشف قال في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: إنه مبدل منه مع أنه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، وإن أُريد أن بعضه كذلك فمسلم لكن الدليل لم يفده فليتبته، وقوله: ليس يرفع الإبهام؛ فإنه لو رفع لرفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعدوم فلا رفع. (قوله: بل هو ترك مبهم الخ) قيل: فيه مسامحة؛ إذ البديل ليس ترك مبهم وإيراد معين بدله، بل الترك والإيراد إنما هو الإبدال، فالأولى أن يقال: بل هو مورد معين بعد مبهم متروك، إلا أن يقال: ذكر المصدر وأريد الحاصل بالمصدر انتهى، ولا يخفى أن المراد بهذه العبارة أن الغرض من ذكر البديل ترك مبهم الخ، أو نقول: إن ذكر البديل مستلزم لترك مبهم وإيراد معين، وقوله: أي: الثابت الراسخ تفسير باللازم فهو مجازي والاستقرار آرام كرفتن. (قوله: من حيث إنه موضوع له) أي: من حيث الوضع بأن يضع الواضع اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة مثل: خاتم، في قولنا: خاتم حديد، لا من حيث الاستعمال بأن لا يضع اللفظ لذلك، بل لمعين ثم يضع لمعين آخر ثم وثم ويتعدد الموضوع له المعين الغير الصالح لأجناس فيحصل

يرفع ^(١) الإبهام عن قوله ^(٢): (عَيْنًا)، لكنه ^(٣) غير مستقر بحسب الوضع ^(٤)، بل نشأ ^(٥) في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له. وكذا يقع به ^(٦) الاحتراز عن أوصاف المبهمات، نَحْوُ: (هَذَا ^(٧) الرَّجُلُ) فَإِنْ (هَذَا) ^(٨) مثلاً: إما موضوع لمفهوم كلي ^(٩) بشرط استعماله ^(١٠) في جزئياته، أو لكل ^(١١) جزئي منه. ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا ^(١٢) في واحد من جزئياته بل الإبهام إنما نشأ ^(١٣) من تعدد الموضوع ^(١٤) له أو المستعمل ^(١٥) فيه، فتوصيفه ^(١٦) بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا ^(١٧) الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له. وكذا ^(١٨) يقع ^(١٩) به ^(٢٠) الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ^(٢١): (أَبُو حَفْصٍ ^(٢٢) عُمَرُ) فَإِنْ كل واحد من أبي حفص، وعمر موضوع ^(٢٣) لشخص معين ^(٢٤)، لا إبهام فيه، لكن لما ^(٢٥) كان (عُمَرُ) أشهر منه زال بذكره ^(٢٦) الخفاء الواقع في أبي حفص، لعدم ^(٢٧) الاشتهار ^(٢٨) لا الإبهام ^(٢٩) الوضعي. وَعَنْ ^(٣٠) ذَاتِ ^(٣١)، لا ^(٣٢) عن وصف، واحتراز به ^(٣٣) عن النعت ^(٣٤)، والحال ^(٣٥)، فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف، لا ^(٣٦) في الذات. وتحقيق ذلك ^(٣٧): أَنَّ الواضع ^(٣٨) لما وضع ^(٣٩) (الرَّطْلَ). مثلاً لنصف (مَنْ) ^(٤٠) فلا شك أَنَّ الموضوع له ^(٤١) معنى معين متميز عما هو أقل من النصف ^(٤٢) كالربع ^(٤٣)، وعما هو أكثر منه ^(٤٤)، كَمَنْ، ومَتَيْن، ولا إبهام فيه ^(٤٥) إلا من حيث ذاته أي: جنسه ^(٤٦)، فإنه ^(٤٧) لا يعلم منه ^(٤٨) بحسب الوضع أَنَّهُ ^(٤٩) من ^(٥٠) جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه فإنه ^(٥١) لا يعلم ^(٥٢) منه بحسب الوضع

(١) خبر إن. (٢) متكلم. (٣) إبهام. (٤) إذ لا إبهام فيه وضعاً. (٥) إبهام. (٦) أي: بقوله المستقر. (٧) وهذه المرأة. (٨) أي: لفظ هذا. (٩) حل مذهب سمد الدين. (١٠) أي: استعمال لفظ. (١١) حل مذهب السيد الشريف. (١٢) إبهام أيضاً. (١٣) أي: حصل. (١٤) كما هو مذهب الشريف العلامة. (١٥) كما هو مذهب السمد العلامة. (١٦) أي: توصيف اسم الإشارة. (١٧) يرفع. (١٨) أي: كما احتراز. (١٩) أي: يحصل. (٢٠) أي: بقوله المستقر. (٢١) أقسم بالله. (٢٢) وفي عكسه في قولك جاءني ويعقوب أبو يوسف. (٢٣) خبر إن. (٢٤) يعني قد وقع كل واحد منهما لذات معينة. (٢٥) بيان. (٢٦) بعد ذكر أبي حفص. (٢٧) متعلق بالخفاء. (٢٨) في أبي حفص. (٢٩) فإن الإبهام قيد إنما يكون عند السامع لا الواضع. (٣٠) يزول. (٣١) متعلق بيرفع. (٣٢) أي: عن جنس ذاته. (٣٣) يرفع الإبهام. (٣٤) أي: بذات. (٣٥) خبر الكاشفة. (٣٦) وكذا النوع والمرأة. (٣٧) أي: لا يرفع كل منهما الإبهام الواقع. (٣٨) أي: الفرق بين التمييز والحال والصفة. (٣٩) أي: واضح الألفاظ. (٤٠) بالوضع الطارئ. (٤١) وهو مائة وثلاثون درهماً. (٤٢) أي: المعنى الذي وضع الرطل به. (٤٣) أي: من نصف المن. (٤٤) أي: كربع المن. (٤٥) أي: من نصف المن. (٤٦) أي: في الرطل بالمعنى المذكور. (٤٧) أي: من حيث شبهه. (٤٨) شأن. (٤٩) أي: من نفس الرطل حال كونه بحيث آه. (٥٠) أي: المراد من الرطل. (٥١) كائن. (٥٢) شأن. (٥٣) أي: وضع الرطل لنصف مَنْ.

عَنْ ذَاتِ

(قوله، لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف المشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصّة منها مجاز. (قوله، وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات) قيل: يمكن أن يقال، إن التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة إلى ذكر المستقر؛ لأن صفة المشترك قد خرجت بذلك؛ لأننا نقول: يجوز أن يقال: إن ذكر المستقر لإخراج القرائن الأخر المعينة لما يراد من المشترك. (قوله، ولا إبهام في هذا المفهوم) إن قلت، هذا يقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة مع أن كثيراً منهم ذهبوا إلى أن «مَثَلًا» في قوله تعالى: «مَثَلًا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا»، تمييز عن ذا لا حال عنه، وكذا الحال في رجلاً في حبلاً رجلاً، قلنا: لعل هذا منهم مبني على إرادة مبهم من اسم الإشارة كما في ربه رجلاً ونعم رجلاً.

(قوله: على خصوص حصّة منه) كالثياب والعبيد. (قوله: مجاز): لأن استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز، ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صارت أسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه: أعني: المعدود. (قوله: على إرادة مبهم)

وليس هذا معنى مجازياً لكونه مما يصدق عليه أنه مشار إليه، وللإشارة إلى ذلك أيده بقوله: كما في ربه رجلاً.

الإبهام في الاستعمال كما في المشترك. (قوله: فإن المستقر الخ) تعليل لمقدر وبيان لمصحح التفسير؛ أي: وإنما فسرنا المستقر بالثابت في الموضوع له مع أنه في اللغة بمعنى مطلق الثابت فقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان الثبوت وضعياً أو استعمالياً. (قوله: لكن المطلق منصرف الخ) تعريض للشبّخ الرضي حيث قال: إن لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقاً، وقال العصام: وهذا الانصراف إذا تعذر العمل بإطلاقه والتعذر ^(١) ههنا؛ لأنه لو كان على الإطلاق للغا ذكره. (قوله: وهو الوضعي) أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعاً لا استعمالاً، وقوله: عن نحو: رأيت الخ؛ أي: عن صفة اللفظ المشترك. (قوله: باعتبار تعدد الموضوع له) فإن العين في رأيت العين واحدة معينة، ثم وضعت بوضع آخر لمعنى آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع، والإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له. (قوله: عن أوصاف المبهمات) أي: أسماء الإشارات فإنها مبهمات بقطع النظر عن القرينة، وفيه رد للهندي فليراجع. (قوله: نحو: هذا الرجل) فإن المعروف باللام بعد اسم الإشارة لتعيين الجنس وإزالة إبهام المشار

أنه^(١) بغداديّ أو مكّي، فإذا أُريدَ رفع الإبهام الوصفي^(٢) الثابت فيه^(٣) بحسب الوضع أُتبع^(٤) بصفة^(٥) أو حال. فيقال: رطل بغداديّ^(٦)، وإذا أُريدَ رفع الإبهام الذاتي^(٧) قيل: زيتاً فزيتاً^(٨) يرفع الإبهام المستقر عن الذات^(٩) لا النعت والحال، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف. «مذْكُورَةٌ»^(١٠) أو «مُقَدَّرَةٌ» صفتان^(١١) لـ (ذات) إشارة^(١٢) إلى تقسيم^(١٣) التمييز، فالمذكورة، نحو: (رَطْلٌ زَيْتًا) والمقدرة^(١٤) نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) فإنه^(١٥) في قوة قولنا: (طَابَ شَيْءٌ مَّنْسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ)^(١٦) و(نَفْسًا) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه. «فَالأَوَّلُ»^(١٧) أي: القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات المذكورة، يرفعه «عَنْ مُقَدَّرٍ» يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف «مُقَدَّرًا» صفة^(١٨) لمفرد، وهو ما^(١٩) يُقَدَّرُ به الشيء^(٢٠) أي: يعرف به قدره، ويبين «غَالِبًا»^(٢١) أي: في غالب المواد^(٢٢) وأكثرها أي: رفع الإبهام مطلقاً^(٢٣) يتحقق في^(٢٤) ضمن هذا الرفع الخاص^(٢٥) في أكثر المواد، وذلك لأن^(٢٦) الإبهام في أكثر.

(١) نائب فاعل يعلم. (٢) أي: النسبي. (٣) أي: الرطل. (٤) أي: الرطل. (٥) الباء زائدة. الباء داخلية على التابع. (٦) بالصفة أو بغدادياً في الحال أو مكّي. (٧) أي: الجنس. (٨) في قولك رجل لفلان. (٩) أي: الجنس. (١٠) حال عن الذات. (١١) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) أي: أو درهماً إشارة. (١٣) على سبيل منع الخلط والجمع. (١٤) الذات ناشئة عن النسبة في جملة. (١٥) حلة لرفع الإبهام عن ذات مقدرة. (١٦) وذلك الشيء غير معلوم. (١٧) الفاء للتعليل، اللام للمهدد الخارجي. (١٨) هو. (١٩) أي: العدد والكيل والوزن. (٢٠) يعني: معيار كل شيء. (٢١) أي: رافعاً غالباً أو زماناً. (٢٢) أي: الأمتعة. (٢٣) أي: حال كون الإبهام مغلقاً غير مفيد لكونه في المفرد المقدار أي: في الجملة أو غيرها. (٢٤) من باب ظرفية الجزئي للكل. (٢٥) أي: في الرفع عن مفرد مقدار. (٢٦) ثابت.

مَذْكُورَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ؛ فَالأَوَّلُ عَنْ مُقَدَّرٍ مُقَدَّرٍ (٢) غَالِبًا (٣)

(١) قال: مذكورة أو مقدرة أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة وأراد بالمذكورة المتبرة في نظم التركيب. (٢) صفة لمفرد والمقدر هنا عبارة عما يعرف به قدر الشيء وذلك خمسة عدد ووزن وكيل وذراع ومقياس. (٣) أي: في غالب المواد والاستعمال وإلا فقد يكون غير مقدر نحو: خاتم فضة.

(قوله: ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته) فيه مساهلة؛ إذ ذات الرطل بالمعنى المذكور وهي الصنجة، ولا إبهام فيها إنما الإبهام فيما يوزن بها كما أضربنا إليه وسيشير إليه قدس سره. (قوله: ولا من حيث وصفه) هو بالحقيقة راجع إلى الوزن كما أن الأول راجع بالحقيقة إلى الموزون. (قوله: فإنه في قوة قولنا، طاب شيء منسوب إلى زيد) قال الشيخ الرضي: الذات المقدرة إما مضاف إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه كما في طاب زيد نفساً وعلماً، وإما غير مضاف إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه فتقول: في كفى زيد رجلاً أو شهيداً كفى شيء

(قوله: فيه مساهلة الخ) لا مساهلة إذا أُريدَ بقوله: إن الواضع وضع الرطل مثلاً بالوضع الطارئ نصف من المعدودة. (قوله: هو الصنجة) في الصراح: صنجة الميزان: سنك ترازو ومعرب ولا تقل بالسين. (قوله: وسيشير إليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير لمعناه الأصلي. (قوله: هذا بالحقيقة الخ) أي: هذا الإبهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما أن الإبهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته. (قوله: كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته) لا يخفى أن مقصود الشارح الرضي كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه؛ نحو: كفى زيد شهيداً، وفيما جعل متعلقه؛ نحو: كفى زيد شهادة بأن

إليه، لكن إبهامه ليس بوضعي، بل استعمالية فإن هذا مثلاً موضوع لمفهوم كلي؛ أي: عند المتقدمين، وقوله: أو لكل جزئي منه كما هو مذهب المحققين من المتأخرين فإن هذا عندهم موضوع لكل واحد من أفراد المفهوم الكلي بحيث لا يفاد ولا يفهم، إلا ذلك الواحد بخصوصه دون القدر المشترك، وقد ذكرنا تفصيل البحث في العجالة. (قوله: ولا إبهام) أي: من حيث الوضع في هذا المفهوم الكلي ناظر إلى مذهب القدماء كما أن قوله: ولا واحد الخ ناظر إلى مذهب المتأخرين وكذا يقال في قوله: من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه ففي العبارة لف ونشر مرتب في الموضوعين. (قوله: لا الإبهام الواقع في الموضوع له) فإن الإبهام وإن وقع في الموضوع له؛ أعني: تلك الجزئيات مثلاً فلم يعلم؛ أي: منها مراد عند إطلاق اللفظ، لكن لا من حيث إن اللفظ موضوع له فإنك قد عرفت أنه باعتبار كل وضع حصل معنى معين، بل الإبهام عرض له بحسب الاستعمال. (قوله: لكن لما كان عمر أشهر منه الخ) حاصله: أن في متبوع عطف البيان إبهاماً وأنه يزيله إلا أنه أيضاً ليس بوضعي، بل استعمالية، ولكنه لم ينشأ من التعدد كما في سابقه، بل من عدم الاشتهار وقلة الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأولان. (قوله: عن ذات لا عن وصف) المراد بالذات ما يكون ملحوظاً بنفسه من غير تعلقه بغيره فيشمل علماً ودار أو أبوة وغيرها، وقوله: في الوصف؛ أي: في وصف الموضوع له لا في ذاته وجنسه. (قوله: لما وضع الرطل) أي: بالوضع الطارئ فلا مساهلة فافهم. (قوله: لنصف من) أي: من المعدود، والمن بالتشديد والأنصح منا بالتخفيف والقصر

زيد على أن يكون زيد بدلاً من شيء أو عطف بيان له، قال المحقق السيد الشريف قدس سره: الذات المقدرة في هذين المثالين أيضاً مضافة؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ماذا أهو رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: رجلاً أو شهيداً كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته. (قال: يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق إليه الفهم، وقال الشيخ الرضى: إن عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: فعلت عن أمرك؛ أي: بسبب أمرك فالتمييز صادر عن المفرد؛ أي: المفرد لإبهامه سبب له أو عن نسبة في جملة؛ أي: النسبة سبب له؛ لأنك تنسب شيئاً إلى شيء في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز؛ لأنه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله: بعد، ثم إن كان اسماً يصح جملة لما انتصب منه؛ أي: الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفساً؛ لأنك لو لا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفساً، بل كان يرتفع؛ إذ هو في الأصل فاعل؛ أي: طاب نفس زيد، فزيد هو سبب لانتصاب نفساً وكذا معنى قولهم: ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم؛ يعني: أن تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل، ويجوز أن يقال أيضاً: إن عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ والاول أولى. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وذلك إما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرجل أو مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْأَرْضُ دَهْبًا﴾، والماء؛ قدر ما يملأ به الشيء، وقولك: عندي مثل زيد رجلاً، وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً فمحمول على مثلك بالضدية، ونحو: بطولك رجلاً وبمرضك عرضاً.

الذات المقدرة في الأولى إذا أظهرته صار ما انتصب عنه بدلاً منه، وفي الثانية صار مضافاً إليه، وهذا لا ينافي كون المعنى متحداً في الصورتين. (قوله: تفيد أن ما بعدها مصدر الخ) يعني: أن كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا قُلْتُ عَنْ أَثَرِي﴾، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْزَأَهُمُ اللَّيْلُ عَنْهُمْ﴾، وإنما قال: يفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقياً وكونه معنى مجازياً، والاول أولى لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنها معنى لطيفاً بخلافه إذا كانت بمعنى بعد. (قوله: وعندي مثل زيد رجلاً الخ) أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وأرض بمرضها.

كعصاً مفرد المنوين وهو رطلان، وقوله: معين متميز؛ أي: في نفسه وإن كان مبهماً باعتبار الجنس. (قوله: وإلا من حيث وصفه) عطف على إلا من حيث ذاته، واعلم أن الإبهام من حيث الوصف يتصف به الوزن أولاً، وبالذات والموزون ثانياً وبالواسطة، وأما الإبهام من حيث الجنس فعلى عكس ذلك. (قوله: أنه بغدادى) أي: الرطل بغدادى: وهي ثمانية وعشرون ومئة درهم وأربعة أسباع درهم، والرطل المكي: هو ثمانون وأربعمئة درهم على ما ضبطه البعض، وقوله: لا النعت والحال بالرفع عطف على المستتر في يرفع. (قال المصنف: مذكورة أو مقدرة) أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة، وأراد بالمذكورة المعبرة في نظم التركيب وبالمقدرة ما يخالف ذلك، وكلمة أو لتقسيم المحدود روماً للإيجاز لا للشك أو التشكيك المنافي للإيضاح المقصود من التعريف. (قوله: نحو: طاب زيد نفساً)؛ إذ لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد، وإنما الإبهام في الأمر المقدر، فإن معناه: طاب أمر من أموره، ثم يفسر ذلك الأمر بقوله: نفساً (نعمة)، وتوضيحه: أن زيدا عبارة عن الأشياء المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكون زيد طيباً عبارة عن كون شيء من هذه الأشياء طيباً، فبالتمييز عين ذلك الشيء فزال الإبهام. (قوله: يرفعه عن مفرد) أي: يزيله عن مدلول لفظ مفرد، وأراد به ما يقابل الجملة لكن أعم من الجملة بحسب الحال والمآل. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وهو على ما سيذكره الشارح خمسة: عدد وزن كيل ذراع مقياس، وحاصل ما أفاده: أن المقدار ما يعرف به قدر الشيء، لكن المراد ههنا المقدر به، وقوله: ويتبين عطف تفسير ليعرف، وفائدته بيان كونه من المعرفة لا من التعريف. (قوله: أي: في غالب المواد) يعني: كون ذلك المفرد مقدراً في غالب المواد وإلا فقد يكون غير مقدار؛ نحو خاتم فضة كما يأتي. (قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً يتحقق الخ) واعلم أن رفع الإبهام مطلق له فردان أحدهما: رفع الإبهام عن مفرد، ثانيهما: رفعه عن النسبة، وكل واحد من فرديه مطلق له أفراد، أما الأول: فله فردان؛ الأول: رفع الإبهام عن مفرد مقدار، والثاني: رفعه عن غير مقدار، وأما الثاني: فله أفراد ثلاثة؛ الأول: رفع الإبهام عن نسبة في جملة، والثاني: عن نسبة في شبه جملة، والثالث: عن نسبة في إضافة، فيما ذكرنا يظهر المراد بالمطلق في كلام الشارح؛ أي: يتحقق هذا العام في ضمن هذا الخاص؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة، وقال الجزائري قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً؛ أي: سواء كان مقدراً أو غيره، والغرض بيان حاصل المعنى.

والمقدار: «إِذَا» متحقق في (١) ضمن «عَدَدٍ» نحو: «عِشْرُونَ» (٢) و«زَهْمًا» وسيأتي ذكر تمييز العدد، وبيانه في باب أسماء العدد. «وَأَمَّا» (٣) في «ضمن» «غَيْرُهُ» أي: غير العدد كالوزن «نَحْوُ: رِطْلٌ زَيْتًا» (٤) فإن (٥) الرطل نصف المَن. «و» نحو: «مَنْوَانٍ سَمْنًا» وكالكيل، نحو: «قَفِيزَانِ بُرًّا» (٦) وكالذراع نحو: «ذِرَاعٌ نَوْبًا» (٧) «و» كالمقياس، نحو: «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا» (٨) «زُبْدًا» (٩) والمراد بالمقادير في هذه الصور (١٠): هو المقدرات (١١)، لأن قولك: عندي (عِشْرُونَ ذِرْهَمًا) و(رِطْلٌ زَيْتًا) و(ذِرَاعٌ نَوْبًا) و(عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا) المراد (١٢) بها (١٣) المعداد، والموزون والمذروع والمقيس (١٤) لا غير. وإنما اقتصر (١٥) المصنف على الأمثلة الثلاثة، لأنه (١٦) كان مطمح (١٧) نظره التنبيه (١٨)

(١) الأولى ترك في وكذا في قوله في غيره. (٢) مفرد مقدار باعتبار المعداد. (٣) عطف على ما في العدد. (٤) الزيت دهن والزيتون شجر. قاموس. (٥) نجد. (٦) متا وهو مرادف المَن ما يوازن بالنون. (٧) حنطة. (٨) مبتدأ موخر. (٩) يضم أفراد. (١٠) المذكورة في الأمثلة. (١١) في أكثرها والمقيس من بعضها. (١٢) مبتدأ مع خبره خبر إن. (١٣) أي: بكل واحد منها. (١٤) وهو الزيت. (١٥) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر فقدره. (١٦) شأن. (١٧) أي: مبلغ نظره وغاية أمره. (١٨) خبر كان.

إِذَا (١) فِي عَدَدٍ نَحْوُ: عِشْرُونَ ذِرْهَمًا،
وَسَيَاتِي، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: رِطْلٌ زَيْتًا،
وَمَنْوَانٍ سَمْنًا، وَقَفِيزَانِ بُرًّا، وَعَلَى الثَّمَرَةِ
مِثْلَهَا زُبْدًا،

(١) والمقدر إما متحقق في ضمن عدد آه وإما في ضمن غيره آه.

(قال، ومنوان سمنًا) تنبيه منا بالقصر وهو أفصح من المن بالتشديد.

(قوله: وسيأتي ذكر تمييز العدد) أشار إلى أن في الكلام تقدير مضافين وهذا اعتذار عن تركه ما هو في تمييز أسماء العدد من التفصيل. (قوله: قفيزان برًّا) أعلم أن القفيز مكيال ثمانية مكايك، والمكوك بوزن تنور: مكيال يسع صاعاً ونصفاً، أو نصف رطل إلى ثمانية أواقي ونصف الوية أو ثلاث كيلجات، والكيلجة: منا وسبعة أثمان منا، والمنا: رطلان، والرطل: اثنا عشر أوقية، والأوقية: أستار، والأستار: أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم: ستة دوانيق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوجان والطسوج: حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، والوية: اثنان أو أربعة وعشرون مدأ بمد النبي عليه السلام، والمد بالضم: مكيال؛ وهو رطلان أو رطل وثلاث رطل، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد يده بهما، وبه سمي مدأ، وقد جربت هذا فوجدته صحيحاً نقلت جميع ذلك من قاموس (عصام) بعبارة من محال متعددة). (قوله: كالذراع) وكقدر راحة وقدر شبر؛ نحو: ما في السماء قدر راحة سحاباً، قوله: وكالمقياس؛ أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كملئ الأرض ذهباً، ومثل الشيء المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف؛ نحو: على التمرة مثلها زبدًا. (قوله: وهو المقدرات) أي: بهذه المقادير لا أنفسها كما مر التنبيه عليه وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن. (قوله: وإنما اقتصر المصنف (الخ) أي: في غير العدد على الأمثلة الثلاثة مع أن الظاهر أن يأتي بأربعة أمثلة حتى يحصل التنبيه بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العددي الأربعة، وهذا جواب عما ذكره الفجدواني. (قوله: كان مطمح نظره التنبيه) المطمح في اللغة: الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى، يقال: طمح بصره إلى السماء؛ أي: ارتفع، والمراد: أنه كان غاية نظر المصنف، ونصب عينه: هو التنبيه المذكور والتوفية لجميع أقسام الاسم التام المشهور (١) فلذا لم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهماً.

على بيان ما يتم به المفرد^(١)، وهو^(٢) التنوين^(٣)، كما في (رَظْلٌ زَيْتًا^(٤)) أو النون كما في: (مَتَوَانٍ سَمْنَا^(٥)) أو الإضافة كما في (عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا)، ولهذا لم يستوف^(٦) أقسام المقادير وكرر بعضها. ومعنى تمام الاسم^(٧): أن يكون على حالة^(٨) لا يمكن إضافته معها. و^(٩) الاسم^(١٠) مستحيل الإضافة^(١١) مع التنوين^(١٢) ونوني التثنية والجمع^(١٣) ومع^(١٤) الإضافة، لأن^(١٥) المضاف لا يضاف ثانية. فإذا تم الاسم^(١٦) بهذه الأشياء^(١٧) شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه^(١٨) التمييز الآتي^(١٩) بعده^(٢٠) المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه^(٢١) أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك^(٢٢) الاسم التام^(٢٣) قبله لمشابهته^(٢٤) الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء^(٢٥) إنما قامت^(٢٦) مقام الفاعل لكونها^(٢٧) في آخر الاسم^(٢٨) كما كان الفاعل عقب الفعل. ألا ترى أن لام التعريف الداخلة^(٢٩) على أول الاسم^(٣٠) وإن كان يتم^(٣١) بها الاسم فلا^(٣٢) يضاف معها، ولا ينتصب^(٣٣) التمييز عنه، فلا يقال: (عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلًا^(٣٤)). «فَيَقْرُدُ»^(٣٥) أي: التمييز^(٣٦) وإن كان الاسم التام^(٣٧) مثنى أو مجموعاً. «إِنْ كَانَ» أي: التَّيْمِيزُ «جِنْسًا»،

(١) أي: اسم المفرد. (٢) الأول. (٣) لأن التنوين تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها. (٤) بالثالث. (٥) الثالث. (٦) من الاستيفاء وهو التمام. مصنف. (٧) بأحد الخمسات الأربعة. (٨) وهو النون والتنوين. (٩) حالية. (١٠) أي: التام بأحد الأربعة. (١١) يعني إضافته محالاً. (١٢) بلا عاطف. (١٣) أي: شبه الجمع. (١٤) الاسم أيضاً مستحيل الإضافة. آه. (١٥) تحليل لاتحاد الإضافة مع الإضافة. (١٦) المفرد المقدار. (١٧) أي: الثلاثة. (١٨) جواب شرط محذوف فقره. (١٩) صفة. (٢٠) أي: بعد الاسم التام. (٢١) وإن كان مقدماً لفظاً على الفعل. (٢٢) فاعل ينصب. (٢٣) صفة الاسم. (٢٤) علة فينصب؛ اسم التام. (٢٥) أي: التنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة. (٢٦) كل واحد منها. (٢٧) تحليل لقامت. (٢٨) التام. (٢٩) صفة لام. (٣٠) حال. (٣١) خبر مقدم لكان. (٣٢) الفاء تفسير لمعنى تمام الاسم. (٣٣) خبر إن. (٣٤) بل يقال عندي الراقود من الحل. رضا. (٣٥) أي: إذا وقع التمييز من المفرد والمقدار فيفرد. م ج. الفاء للتفصيل. (٣٦) حال. (٣٧) صفة الاسم.

فَيَقْرُدُ إِنْ كَانَ جِنْسًا

(قوله: وهو التنوين) لفظاً أو تقديرًا كما في خمسة عشر رجلاً وكم رجلاً. (قوله: أو النون) سواء كان في ما وشبهه الجمع؛ نحو: عشرون لا نون الجمع؛ نحو: حسنون وجهاً؛ لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة. (قوله: لأن المضاف لا يضاف ثانية)؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض. (قوله: فإذا تم الاسم بهذه الأشياء) قال الشيخ الرضي: قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز؛ وذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم؛ نحو: نعم رجلاً ويا لها قضية ولله دره فارساً إذا كان الضمير مبهمًا، وثانيهما اسم الإشارة؛ نحو قوله تعالى: «مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مِثْلًا»، والناصب للتمييز في صورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة. (قوله: عندي

(قوله: لا يضاف إلى اسمين الخ) فلا يقال: غلام زيد عمرو، بل وعمرو. (قوله: منه المبالغة والتفخيم) كمواضع التمجيد. (قوله: إذا كان الخ) متعلق بالأمثلة الثلاثة؛ يعني: إن كان الضمير مبهمًا لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد وإن عرف المقصود منه يرجوعه إلى سابق معين، فليس التمييز عن الضمير؛ إذ لا إبهام فيه، بل عن النسبة وعبارة الرضي مشمرة بأن يكون الظرف قيد للمثاليين الآخرين حيث قال: لا ريب في أن التمييز في نعم رجلاً عن المفرد وهو الضمير، ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه، وهو تأخير المخصوص بالمدح، وأما على تقدير تقديمه؛ نحو: زيد

(قوله: ما يتم به المفرد) أي: الاسم المبهم التام المفرد الناصب للتمييز وهو ثلاثة أقسام فلذا أتى بأمثلة ثلاثة، وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم؛ نحو: نعم رجلاً ورب رجلاً، وفي اسم الإشارة المبهم؛ نحو: حبذا رجلاً، والمصنف لكونه في صدد توفية الأقسام لم يقصد إلا توفية ما هو المشهور كما عرفته. (قوله: وهو التنوين) أي: ملفوظاً أو مقدار وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والأعداد المركبة. (قوله: ولهذا لم يستوف الخ) فإن من جملتها الذراع ولم يذكره (نعمه)، أي: الممسوحات؛ نحو: شبر أرضاً، يقال: مسح الأرض؛ أي: ذرعها والاسم المساحة بالكسر، وقوله: وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثالين؛ لأن الاسم قد تم في أحدهما بالتنوين وهو رطل زيتاً وفي الآخر بالنون وهو متوان سمنًا، وقوله: والجمع؛ أي: شبه الجمع لا حقيقته كما هو المتبادر من المقارنة بالتثنية. (قوله: وإن كان يتم بها) يحتمل أن يكون لفظه إن وصلية وأن تكون شرطية فالجملة الشرطية خبر إن في قوله: إن لام التعريف، فعلى هذا يكون الواو زائدة لزيادة الربط، وقوله: فلا يضاف تفسير لمعنى تمام الاسم. (قوله: عندي الراقود خلا) في القاموس: الراقود: الدن الكبير أو الطويل الأسفل يُسَجَّ داخله في القير (نعمه). (قوله: فيفرد؛ أي: التمييز) يريد أن ضمير يفرد وكذا يجمع عائد إلى التمييز لكن لا مطلقاً، بل تمييز المقدار من غير العدد بقرينة الإحالة بقوله: وسيأتي، ولظهور أن هذا الحكم لا يجري في العدد،

وهو ما^(١) تشابه أجزاؤه^(٢)، ويقع مجرداً عن التاء^(٣) على القليل، والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته^(٤) وجمعه^(٥)، كالماء والتمر والزيت والضرب^(٦)، بخلاف (رَجُلٍ وَفَرَسٍ). «إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاءُ»^(٧) أي: ما فوق النوع الواحد، فيشمل^(٨) المثنى أيضاً^(٩) لأنه لا يدل لفظ الجنس^(١٠) مفرداً عليها^(١١)، فلا بد من أن يثنى أو يجمع^(١٢). قيل^(١٣): وفي تخصيص قصد الأنواع^(١٤) بالاستثناء نظر^(١٥)، لأنه كما^(١٦) جاز أن يقال: (طَابَ رَيْدٌ جَلَسْتَيْنِ)^(١٧) للنوع، جاز أيضاً أن يقال: (طَابَ رَيْدٌ جَلَسْتَيْنِ) للعدد ويمكن أن يجاب عنه^(١٨)، بأن المراد بالأنواع خصص^(١٩) الجنس^(٢٠) سواء

(١) أي: يشارك في كونها اسماً واحداً. (٢) لاشتماله على الكثير. (٣) التي تدل على الوحدة. (٤) تميز. (٥) تميز. (٦) والغرب بالتحريك العسل الأبيض. (٧) هذا مبني على قول البعض أن أقل الجمع اثنان، نائب قاعل لقصد. (٨) قوله الأنواع، إذا فسرنا الأنواع بما فوق. (٩) أي: كما يشمل الجمع. (١٠) إذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد. (١١) أي: على الأنواع بخصوصها. (١٢) تميز. (١٣) مندي. (١٤) دون الأعداد. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) نظير لا مثال. (١٧) الظاهر جلوسين في الموضعين. (١٨) أي: عن النظر. (١٩) يقول: الخصص عبارة عن الطيمة. ب- فهو من قبيل عموم الجهاز. (٢٠) أي: إفراده من حيث أنها مقيدة بقيد هو خارج عنها. حلي.

إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاءُ^(١)

(١) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى كما يشمل الجمع.

فيندفع ما قاله مصنفك في شرح اللباب من أن كلام ابن الحاجب مشتمل على خبط وخلل، فإن مقتضى قوله: فيفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع أنه يفرد التمييز عن العدد إن كان جنساً، وأنه إن قصد به الأنواع يجب المطابقة مع أن تمييز العدد يجب إفراده البتة سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا انتهى. (قال المصنف: فيفرد إن كان جنساً) أي: فيجب إفراد التمييز؛ لأنه لا يستقيم فيه جمع؛ لأنه إذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنسه فلا يكون لأجزائه لفظة تخصه لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على المفرد فدلالته على الحقيقة تمنع تثنيته وجمعه؛ إذ يمتنع أن يجتمع مثله معه^(١) (نجم الدين). (قوله: وهو ما يشابه أجزاؤه) الخارجية يعني: ما تشابه أجزاء مدلوله في إطلاق اسم الكل عليها فليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم، بل هو مفسر في باب التمييز بما يشابه أجزاؤه فيقع^(٢) على القليل والكثير منه كالماء والعسل، فإن بعض الماء ماء فإذا قلت: أرتال ماء فيفرد؛ لأن الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود وهو يحصل بالمفرد والجمع مستغني عنه. (قوله: فلا حاجة إلى التثنية) أي: لدلالة لفظ الجنس على ما يدل عليه المثنى والجمع كما عرفته، وقوله: والضرب، قيل: بفتحين بمعنى العسل الأبيض يقال: أكلنا الضرب؛ أي: العسل لكن المتبادر أنه بفتح فسكون بمعنى الإيلام وبالفارسي زدن، ومن ثم قيل: لا يقال ليس للضرب أجزاء؛ لأننا نقول: إن الضرب عبارة عن التأثيرات الممتدة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات الممتدة كذلك يطلق على كل واحد من تلك التأثيرات هذا. (قوله: بخلاف رجل وفرس) فإن كلاهما وإن كان اسم جنس إفرادياً إلا أن إطلاقه على أفرادها على سبيل البدلية فقط فظهر الفرق بين

الراقود خلا) راقود نوعي إز بيمانه وخم فاراندود كرون، قال في الأساس: الراقود: مكيال مخصوص يأخذ أربعة وعشرين صاعاً. (قال: فيفرد) إلى قوله: (ويجمع) ضمير الفعلين راجع إلى التمييز غير العدد بقرينة الإحالة؛ وذلك لأن هذا الحكم لا يجري في العدد مثلاً تمييز عشرين مفرد سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا، وقال الشيخ الرضي: إذا قصد به الأنواع وجب تجريد التمييز عن التاء؛ نحو: عشرين تمراً، وإذا لم يقصد به الأنواع وجب كونه مع التاء. (قوله: ما يشابه أجزاؤه) أي: يتشارك أجزاؤه في اسم الكل؛ أي: إذا كان له جزء، وإنما قلنا ذلك: لأن الأبوة جنس مع أنه ليس لها أجزاء. (قوله: ويمكن أن يجاب عنه) كان جوابه قدس سره مبني على التنزل، والا فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء أو كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فإن الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد أفراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع. (قوله: نحو: عندي عدل ثوبين) عدل: تك بار ومائند

نعم رجلاً فالتمييز عن النسبة. (قوله: هو نفس الضمير الخ) ولا تظن أن الناصب في نعم رجلاً وبئس رجلاً هو الفعل. (قوله: بقرينة الإحالة) أي: إحالة بيان تمييز العدد بقوله: وسيأتي؛ أي: ما سيجيء في مباحث العدد. (قوله: إذا لم يقصد به الأنواع) بل الأحاد. (قوله: كان جوابه مبني الخ) لا يخفى أن تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقتضى تجرده عن التاء، بل وقوعه

حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو: ثمرة

وجلسة يكون جنساً.

(١) كما مر في بحث المفعول المطلق.

(٢) أي: من حيث المجموع لا على سبيل البدل كما في رجل.

كانت ^(١) بالخصوصيات ^(٢) الكلية ^(٣)، أو و الشخصية. «ويُجْمَعُ» أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد ^(٤) جوازاً، حيث ^(٥) لم يقصد الواحد ^(٦) «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير ^(٧) الجنس، نحو: (عِنْدِي ^(٨) عَدْلٌ ثَوْبَيْنِ أَوْ ^(٩) أَثَوَاباً) «ثُمَّ إِنْ كَانَ» أي: المفرد ^(١٠) المقدار تاماً «بِثَنَوَيْنِ» ^(١١) أو بِثَنَوَيْنِ الثَّانِيَةِ

(١) تلك الحصص. (٢) كالنوع والمعد فيتناول الأنواع. (٣) كالإنسان وزيد فإنهما للحيوان لأنهما تحته. (٤) يعني إرادة ما فوق الواحد من الجمع المجاز. (٥) للمكان. (٦) بل قصد الجمع. (٧) إذا كان المراد به جمعاً. (٨) خبر كان. (٩) عند قصد الجمعية يجمع. (١٠) اعلم أن المفرد المقدار إما تام أو لازم. (١١) حال كونه ملتبساً.

وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ ^(١) بِثَنَوَيْنِ أَوْ بِثَنَوَيْنِ الثَّانِيَةِ

(١) أي: المفرد المقدار تاماً بثنوين آه.

الجنس كالماء واسم الجنس كرجل. (قال المصنف: إلا أن يقصد الأنواع) أي: أنواع الجنس الذي هو التمييز فلا يجب حينئذ الأفراد، بل يجب المطابقة لما قصد من المثني والجمع كعندي ^(١) مثله تمرين، ونحو: رطل تمروراً. (قوله: لأنه لا يدل الخ) علة لوجوب المطابقة لما قصد المفهوم من الاستثناء؛ أي: إنما وجب المطابقة للمقصود حينئذ؛ لأن لفظ الجنس بالمعنى المذكور حال أفراده لا يدل على الأنواع والأفراد. (قوله: قيل وفي تخصيص الخ) القائل هو الفاضل الهندي؛ أي: في التخصيص نظر، بل ينبغي أن يقال: ألا يقصد الأنواع أو الآحاد؛ أي: الأفراد والأشخاص، وقوله: جلستين للعدد؛ أي: فردين من الجلوس. (قوله: ويمكن أن يجاب الخ) وأجيب أيضاً بأن حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنه لما جاز الثنية والجمع بقصد الأنواع؛ فلأن يجوز بقصد الأفراد أولى، وقال العصام: ولم يتعرض لقصد الأفراد؛ لأن المقصود من التمييز بيان جنس المبهم، فلا قصد إلى الأفراد ومن لم يتنبه لهذا قال ما قال. (قوله: حصص الجنس) جمع حصة كقصص وقصة؛ أي: أفراد الجنس مطلقاً أنواعاً أو أشخاصاً فيكون مجازاً بذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: سواء كانت بالخصوصيات الكلية) أي: سواء كانت تلك الحصص حاصلة بقيود كلية كالتركي والرومي مثلاً للإنسان، وكالإنسان والفرس للحيوان، أو ملتبسة بقيود شخصية كزيد وعمر مثلاً لهما. (قال المصنف: ويجمع في غيره) أي: يجمع تمييز غير العدد إن لم يكن جنساً في مقام الثنية والجمع لا غير كما في الإيضاح، فسقط ما في شرح اللباب من أن في هذا الكلام أيضاً خطباً فإن معناه أنه يجمع التمييز في غير العدد البتة بلا تفصيل مع أنه إن كان جنساً ولم يقصد به الأنواع فالأفراد واجب؛ نحو: مثله تمرأ، وإن لم يكن جنساً فالمطابقة واجبة؛ نحو: مثله رجلاً أو رجلين أو رجلاً انتهى، فإن هذا مبني على ما في الرضي مع أنه مخالف للرضي عند المصنف فليراجع. (قوله: أي: يورد التمييز على الخ) فيشمل الثنية أيضاً، وقيل: المراد بالجمع بمعناه اللغوي فيتناولها، ولا يخفى عليك أن تفسير الشارح هذا إشارة إلى الجواب عما في الرضي من الإيراد على المصنف بأنه يجب حينئذ المطابقة إفراداً وثنيةً وجمعاً مع أنه توجيه الكلام بما لا يرضي به صاحبه؛ إذ ما قاله الرضي على ما أشرنا آنفاً مخالف لتصريح المصنف في الإيضاح، على أن إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يوجب صحة إيراده ^(٢) بالمعنى المذكور كما قاله العصام. (قوله: حيث لم يقصد الواحد) بل قصد الثنية والجمع فالجواز بمعنى عدم الامتناع المتحقق في ضمن الوجوب أو سواء قصد الثنية أو الجمع أو لم يقصد، فالجواز بمعنى: إمكان العام المقيد بجانب الوجود باقياً على عمومته وكتب على قوله: حيث الخ، ما مفاده أنه مربوط بالمتن ولا بد من هذا القيد وألا يلزم أن يجمع مع قصد المفرد أيضاً لكن قرينته خفية، فلك أن تقول: المراد بيجمع يجعل مطابقتاً لما قصد بذكر الخاص وإرادة العام فلا يحتاج إلى هذا القيد. (قوله: عندي عدل ثوبين) العدل بكسر فسكون بمعنى: المثل واحد جانبي الحمل (لاري). (قوله: تاماً بثنوين الخ) أو ملابساً بذلك ملابسة الموصوف بالصفة ونكر الثنوين؛ لتعدد أنواعه، وعرف نون الثنية لعد تعدد أنواعه، والثنوين أعم من الظاهرة والمقدرة، وفي الرضي: أن ما فيه تنوين مقدرة لا يضاف في الأغلب إلى التمييز وفيه بحث للعصام.

(١) وفي شرح اللباب نقول: رطل زيتاً، ورطلان زيتين، وأرطال زيتوناً.

(٢) أي: يجمع.

أو المعنى: إن وجد التمييز ملتبساً^(١) بتنوين المفرد أو بالنون التي للثنائية فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز. «جَازَتْ»^(٢) الإِصَافَةُ أي: إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط^(٣) التنوين ونون الثنائية^(٤) جوازاً^(٥) شائعاً^(٦) كثيراً، لحصول^(٧) الغرض^(٨)، وهو: رفع الإبهام^(٩) بذلك مع التخفيف^(١٠) نحو:

(١) حال. (٢) جواب إن كان. (٣) متعلق بإضافة. (٤) بسبب الإضافة. (٥) مفعول مطلق لجازت. (٦) لا نادراً. (٧) حلة لكثير شائعاً. (٨) من إيراد التمييز. (٩) في المفرد المقدار. (١٠) بترك النصب والنون.

جَازَتْ الإِصَافَةُ؛

(قوله: أو المعنى إن وجد التمييز) هذا الاحتمال مناسب للسباق.

(قوله: هذا الاحتمال الخ)؛ لأن قوله: ثم إن كان تنوين ممطوف على قوله: فيفرد إن كان جنساً عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع إلى التمييز، نعم لو عطف على قوله: فالأول عن مفرد مقدار غالباً كان الضمير راجعاً إلى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى، ولذا سوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين.

(قوله: أو المعنى إن وجد الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: المفرد الخ، ومآل التوجيهين واحد وهو أن التمييز إن كان مميزه بالفتح يتم بأحدهما جازت الإضافة، وإنما الفرق بإرجاع ضمير كان في التوجيه الثاني إلى التمييز، وفي الأول إلى المفرد المقدار من غير العدد وفيه ما فيه^(١). (قوله: ملتبساً بتنوين المفرد) أي: المفرد المقدار، والملابسة: من ملابسة المسبب بسببه؛ لأن وجود التمييز إنما هو بسبب تمام الاسم المبهم المفرد المقدار بهما، وقوله: أو بنونه، وإذ قد عرفت ما هو المراد بالمفرد فلا خدشة في إضافة النون إليه. (قوله: فإنه لما تم الاسم) أي: المبهم المفرد المقدار وهذا دليل على كون التمييز ملتبساً بتنوين الخ، أو على صحة القول بتلبس التمييز للتنوين فقوله: اقتضى التمييز الخ؛ أي: فيكون التمييز ملتبساً بتنوين مفرد المبهم ونونه لكونهما سبب وجوده. (قال المصنف: جازت الإضافة) أي: إذا روعي شرطها من حذف ما يتم به المقدار، والمراد بالجواز عدم الامتناع فيعم الوجوب كما في مثل: متنا درهم؛ إذ الإضافة فيه واجبة روما للتخفيف لكثرة الاستعمال^(٢)، ثم إنه يرد عليه؛ نحو: خمسة عشر رجلاً؛ فإنه لا يجوز الإضافة في العدد المركب مع أنه تام بالتنوين المقدر إلا أن يحمل الحكم على الأغلب؛ أي: جازت في أغلب المواد المقدار، وتخصيص التنوين بالظاهر يخرج غير المنصرف عن الحكم مع أن الإضافة فيه شائع كثير مثل مثاقيل ذهب ومكاييل بر كذا قيل، ولعل هذا غير وارد لما عرفت أن المراد بالمفرد المقدار ما كان من غير الأعداد^(٣). (قوله: جوازاً شائعاً الخ) قيل: قيد الجواز بذلك تصحيحاً لقوله: وإلا فلا؛ إذ لا يصح في الشق الثاني نفي الجواز؛ بمعنى: الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مطلقاً؛ لأن ما يكون بنون شبه الجمع يجوز الإضافة فيه ولا يمتنع؛ نحو: عشر ودرهم، بخلاف ما إذا قيد الجواز بذلك حيث يتوجه النفي حينئذ إلى المقيد من حيث إنه مقيد، فيكون انتقاؤه تارة بانتقاء أصل الجواز وأخرى بانتقاء قيد الشيوع هذا، ولا يخفى أن هذا كلام على مذاق الشارح حيث قيد قوله: وإلا فلا بقوله: على قلة، وأما على ما ذكره المدقق العصام في شرح

(١) كما لا يخفى على المراجع إلى شرح المصام وحاشيته.

(٢) أي: استعمال العدد.

(٣) وقد رأيت في شرح العصام أن الكلام في غير العدد، فاندفع ما ذكره الرضي فحمدت الله على هذا.

(رِظْلُ رَيْتٍ) و(مَتَوَاتِفَيْنِ) «وَأَلَّا»^(١)، أي: وإن لم يكن بتنين أو بنون التثنية بأن^(٢) يكون بنون الجمع^(٣) أو الإضافة «فَلَا» تجوز^(٤) الإضافة إلا بقلة في نون الجمع^(٥)، نحو: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا). أمّا^(٦) في الإضافة فلتلا يلزم إضافة المضاف^(٧)، وأمّا^(٨) في نون الجمع فلا أنه جاز أن يضاف^(٩) إلى غير المميز، نحو: (عِشْرِيكَ وَعِشْرِي رَمَضَانَ) بالاتفاق^(١٠) لكثرة^(١١) الحاجة إليه^(١٢) فلو أضيف^(١٣) على المميز لزم^(١٤) الالتباس^(١٥) في بعض الصور^(١٦) لأنه لا يعلم، مثلاً عند إضافة (عِشْرَيْنِ)

(١) عطف على قوله إن كان. (٢) أي: المفرد المقدار تاماً. (٣) أراد شبه نون الجمع. (٤) نحو: على التمرة مثلاً زبداً. (٥) فإنه تجوز إضافته إلى ميمه وإن قل. (٦) عدم الجواز. (٧) إن حذف المضاف إليه فسد المعنى. (٨) عدم الجواز إلا بقلة في نون شبه الجمع. (٩) أي: المفرد المقدار بنون الجمع. (١٠) أي: بالإجماع. (١١) حلة جاز. (١٢) أي: إلى أن يضاف إلى الغير. (١٣) مفرد المقدار. (١٤) جواب لو. (١٥) أي: التباس التمييز إلى غير التمييز. (١٦) وهي عشري رمضان.

وَأَلَّا فَلَا

(قوله: بنون الجمع) أراد شبه نون الجمع. (قوله: لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة عشريين) لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً لكان تكة ولو لم يكن تمييزاً لاحتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً.

(قوله: الظاهر أنه علم) على ما في تفسير القاضي: ورمضان مصدر من رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علماً ومنع من الصرف للعلمية والألف والتون، كما منع ابن داية علماً للغراب للعلمية والتأنيث، وقوله **﴿مِنْ صَامِ رَمَضَانَ﴾**: «من صام رمضان»، فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس.

هذا الكلام من أن التمام بنون الجمع في عشرين فمن الأعداد وليس من أعداد ما له نسبة بهذا المقام، فالتقييد بقوله: إلا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرحاً ينشرح به صدور أولي الأفهام. (قوله: أي: وإن لم يكن النخ) يعني: إن لم يكن المفرد المقدار تاماً بهما أو إن لم يوجد التمييز ملاسماً بهما على قياس ما سبق. (قوله: بأن يكون^(١) بنون الجمع) أراد به شبه نون الجمع، وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَيْنِ أَمْثَلًا﴾، و﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ فمن قبيل التمييز عن النسبة لا عن المفرد، وقوله: أو بالإضافة؛ أي: التي لا يتعرف المضاف بها وإلا فلا حاجة إلى التمييز فافهم. (قوله: أما في الإضافة النخ) أي: أما عدم جواز إضافة الاسم التام في صورة تمامه بالإضافة إلى التمييز فلتلا يلزم إضافة المضاف، وفيه أنه إن أريد بقوله: لتلا يلزم إضافة المضاف مع وجود المضاف إليه، فاللزوم ممنوع على تقدير جواز إضافة الاسم التام بالإضافة؛ لجواز إضافته إلى التمييز بإسقاط المضاف إليه، كما جاز إضافة الاسم التام بالتونين ونون التثنية إلى التمييز بإسقاطهما وإن أريد لتلا يلزم إضافة ذات المضاف إلى التمييز، فلزومه مسلم لكن عدم الجواز مم فتدبر. (قوله: فلا أنه جاز النخ) أي: فلان الاسم التام بنون شبه الجمع جاز أن يضاف بحذف النون إلى غير المميز، وأما مع بقاء النون فيمتنع الإضافة، والمراد بغير المميز في المثال صاحب العشرين حقيقة أو حكماً، والمثال الأول للأول والثاني للثاني. (قوله: وعشري رمضان بالاتفاق) فرمضان مضاف إليه ومجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف للألف والنون والعلمية فإنه علم لشهر معين، وعن مجاهد أنه اسم من أسماء الله تعالى، ومن ثم ورد لا تقولوا: جاء رمضان الحديث، وأما قوله عليه السلام: «من صام رمضان» فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس، وعن الخليل أنه مشتق من الرمضاء بسكون الميم؛ وهو مطر يأتي قبل الخريف يظهر وجه الأرض من الغبار، وسمي هذا الشهر برمضان؛ لأنه يغسل أبدان الصائمين من الذنوب ويظهر

إلى (رَمَضَانَ) أنه ^(١) أراد ^(٢) عشرين رمضان، أو أراد اليوم العشرين من رمضان ^(٣). فلا ^(٤) يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً ^(٥) إلا ^(٦) على قلة، ليكون الباب ^(٧) أقرب إلى الاطراد ^(٨) «وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ» عطف ^(٩) على (عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ) أي: الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك ^(١٠) يرفعه عن مفرد غير مقدار، أي: ما ^(١١) ليس بعدد ^(١٢) ولا وزن ^(١٣) ولا ذراع ^(١٤) ولا كيل ^(١٥) ولا مقياس ^(١٦) «نَحْوُ: (خَاتَمٌ حَدِيدٌ)» فإن ^(١٧) الخاتم مبهم ^(١٨) باعتبار الجنس ^(١٩)، تام ^(٢٠) بالتنوين فاقتضى تمييزاً. «وَالْخَفْضُ» أي: خفض ^(٢٢) التمييز بإضافة ^(٢٣) غير المقدار إليه «أَكْثَرُ» ^(٢٤) استعمالاً لحصول الغرض ^(٢٥) مع الخفة.

(١) أي: المتكلم بهذا الكلام. (٢) المتكلم. (٣) ويكون المفرد عشرين شهر منه. (٤) ما تم بنون الجمع نحو عشر درهم. (٥) كما لا يضاف في صورة الالتباس. (٦) أضيف ملائماً على. (٧) أي: باب ما تم بنون الجمع. (٨) في عدم الإضافة. (٩) هو. (١٠) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع. (١١) لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين. (١٢) أي: معدود. (١٣) أي: موزون. (١٤) أي: مدرج. (١٥) أي: مكيل. (١٦) أي: مقيس. (١٧) حلة لتطبيق المثال للممثل له. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: اللات. (٢٠) خبر بعد خبر لأن. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: الجر. (٢٣) متعلق بالخفض. (٢٤) خبره والجملة استئناف أو اعتراض. من النسب يعني خاتم حديداً. (٢٥) من التمييز وهو رفع الإبهام.

وَعَنْ ^(١) غَيْرِ مِقْدَارٍ مِثْلُ: خَاتَمٌ حَدِيدٌ وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ ^(٢).

(١) عطف على مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار. ج. (٢) يعني: إن التميزات المخفوضة أكثر.

(قال، وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضي: هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه؛ نحو: خاتم حديداً وهو ينتصب عنه التمييز، وأما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز؛ نحو: قطعة ذهب.

(قوله: بالتفريع) أي: بجعله فرعاً وفي بعض النسخ بالتنوين وهو تصحيف. (قوله: يليه أصله) صفة بعد صفة لفرع ويكون عطف عليه. (قوله: وهو ينتصب الخ) والأكثر الإضافة للخفة، وعدم اعترافه في الإبهام.

قلوبهم، وقال البيضاوي: إنه من رمض إذا احترق فسمي الشهر به؛ لأنه يرمض الذنوب؛ أي: يحرقها هذا، وقوله: لزم الالتباس؛ أي: بين الإضافة إلى المميز والإضافة إلى غيره في بعض المواد. (قوله: لأنه لا يعلم الخ) يعني: لا يدري السامع أن المتكلم أراد عشرين رمضان أو اليوم العشرين من رمضان واحد، وقد يقال: أن التمييز نكرة ورمضان معرفة؛ لكونه علماً لشهر الصيام كما عرفته فلا التباس إلا على أن لا يكون علماً (نعمه)، توضيحه أن رمضان لو كان تمييزاً لكان رمضاناً بالتنوين لكونه نكرة مصروفة فلا التباس. (قوله: أراد عشرين رمضان أو أراد الخ) فالأول: على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني: إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في عشريك، وجيه. (قوله: فلا يضاف في غير صورة الالتباس) كما في عشر ودرهم؛ إذ لا التباس ههنا حيث لا يكون العشرون من درهم واحد، بل يقال: لو أريد هذا المعنى عشر ودرهم بصيغة الجمع، وقوله: ليكون الباب؛ أي: باب ما تم بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة. (قوله: عن مفرد مقدار) أي: غالباً، وقوله: أي: غير مقدار؛ أي: نادراً، وقوله: أي: ما ليس الخ، تفسير وبيان لغير المقدار، وفسره الرضي بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه مثل: باب ساجاً وثوب خزاً، فيخرج عنه نحو: قطعة ^(١) ذهب فافهم. (قال المصنف: والخفض أكثر) بمعنى أن التميزات المخفوضة في هذا القسم أكثر لا أن الخفض في كل تمييز أكثر والأظهر، والإضافة أكثر إلا أنه لما كان للخفض احتمال سوى الإضافة بتقدير من الجنسية كما ذهب إليه الجمهور في توجيه بكم رجل مررت، عبر بما ترى فله دره نحرياً. (قوله: أي: خفض التمييز الخ) هذا المدعي مركب؛ أي: خفض تمييز غير المقدار بإضافته إليه أكثر

(١) أي: فيجب الخفض.

ولقصور غير المقدار عن طلب^(١) التمييز، لأن الأصل^(٢) في المبهات المقادير^(٣) وغيرها ليس بهذه المثابة^(٤).
«وَالثَّانِي» أي: القسم الثاني من^(٥) التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات^(٦) مقدرة

(١) يكونه غير مقدار وإنما جعل انتصاب التمييز في المقدار. (٢) تعليل المقصود. (٣) خبر إن. لأنها جعلت مقيار المبهات. (٤) أكثر. (٥) إشارة إلى أن اللام للمهد الخارجي. (٦) صفة ذات.

(قوله، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز) وإذا قصر من طلبه

وَالثَّانِي

لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب للتمييز.

استعمالاً بالنسبة إلى نصب تمييز غير المقدار، وبالنسبة إلى خفض تمييز المفرد المقدار فاستدل الشارح على جزئه الأول بقوله: لحصول الغرض مع الخفة وعلى جزئه الثاني بقوله: ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز، ويحتمل حمل العبارة على الجزء الأول وجعل كل من الدليلين دليلاً له كما يحتمل حملها على الجزء الثاني، فعلى هذا لم يكن الدليل الأول مفيداً للمطلوب، ظهيرية. (قوله: لحصول الغرض الخ) وفي الامتحان ما إيضاحه أن هذا التعليل جار في المقدار أيضاً مع أن الحكم متخلف ويمكن أن يقال: أن هذا التعليل لأصل صحة الإضافة، والتعليل الثاني لكثرتها؛ إذ الدعوى مركب منهما فتذكر. (قوله: ولقصور غير المقدار الخ) وذلك لقصوره في الإبهام المقتضي للتمييز؛ أي: فلا حاجة إلى النصب الذي هو للتنصيص على التمييزية. (قوله: والثاني؛ أي: القسم الثاني من التمييز الخ) لما فرغ من المباحث المتعلقة بالقسم الأول؛ أعني: التمييز عن ذات مذكورة، حاول الآن أن يشرع في بيان المباحث المتعلقة بالقسم الثاني؛ وهو التمييز عن ذات مقدرة، وحاصل ما أفاده ههنا: أن هذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: التمييز عن نسبة في جملة حقيقة؛ نحو: طاب زيد أباً، الثاني: التمييز عن نسبة في شبه جملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فإن كلاً منها مع فاعله ليس بجملة اتفاقاً لمشابهته باسم الجنس الخالي عن الضمير في عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة على ما فصل في كتب المعاني فكان شبيهاً بالجملة، الثالث: التمييز عن نسبة واقعة في الإضافة، وقال بعض الأساتذة: إن العامل في هذا القسم من التمييز هو المنسوب بنسبة يرفع التمييز الإبهام عنها، والمنسوب إليه يسمى منتصباً عنه كما سيأتي كما أن العامل في القسم الأول الاسم المبهام التام هذا، وتحقيق المقام وتوضيح المرام أن قانون التمييز وجوب أن يكون منتصباً بالمنتصب عنه؛ أي: أن يكون التمييز موصوفاً بالمنسوب عنه أما التمييز في المفرد فظاهر؛ إذ الأصل في عندي رطل زيتاً رطل، فزيت: تمييز موصوف برطل وهو منتصب عنه وكذا أخواته، وأما التمييز في الجملة؛ فلأنه في المعنى فاعل، والفاعل هو الموصوف بالفعل في الحقيقة؛ إذ المراد بالوصف ما يقوم بغيره فقولهم: طاب زيد نفساً، أصله طاب نفس زيد، فالتمييز ههنا موصوف بالمنتصب عنه؛ أعني: زيد؛ أي: بوصف المنتصب عنه وهو طيبه، وإلى هذا أشار الزمخشري في المفصل حيث قال: إن هذه التمييزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها فإذا رجعت إلى المعنى وجدتها متصفة بما هي منصوبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الإناء وزبد مثل التمر، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طلب نفسه، واشتعل شيب رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل انتهى باختصار، وبهذا البيان يظهر أن قولهم: التمييز متصف بالمنتصب عنه فيه ضرب من الخفاء؛ إذ المنتصب عنه في قولهم: عندي رطل زيتاً هو رطل، وفي قولهمك طاب زيد نفساً هو زيد، وكون التمييز موصوفاً بالمنتصب عنه في الأول صحيح دون الثاني؛ إذ لا يصح أن يقال: طاب نفس زيد، فإن اعتبر في الثاني اتصافه بالمنتصب عنه كما أشرنا ودل عليه أيضاً قول الزمخشري؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل فحينئذ لا ينطبق لفظ المنتصب عنه على القسمين، اللهم إلا أن يراد بالمنتصب عنه في هذا القسم غير ما أريد بالمنتصب عنه في القسم الأول بأن يراد به العامل؛ إذ العامل هو الذي نصب التمييز عنه وبسببه؛ أي: فينطبق على القسمين فإن العامل في القسم الأول: هو الاسم الجامد، وفي الثاني: هو الفعل كما نقلناه فيما مر عن البعض هكذا استفيد من شرح اللباب.

يرفعه «عَنْ نِسْبَةٍ» كان الظاهر أن يقول^(١) عن ذات مقدرة في نسبة في جملة^(٢)، لكن لما كان الإبهام في^(٣) طرف النسبة يستلزم^(٤) الإبهام فيها، ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه^(٥). قال^(٦) (عَنْ نِسْبَةٍ)^(٧) مقتصر^(٨) عليها^(٩) تنبيهاً^(١٠) على أن مقابلة^(١١) ما في^(١٢) هذا القسم^(١٣) للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة لا غير

(١) مصنف. (٢) إلا أن المصنف عدل عنه. (٣) والطرف صفة الإبهام. (٤) الجملة غير كان. (٥) أي: عن ظرف النسبة المقدار. (٦) جواب لما. مصنف. (٧) ولم يقل عن ذات. (٨) حال من فاعل قال. (٩) أي: النسبة. (١٠) حلة قال. (١١) أي: مخالفة. (١٢) عبارة عن تمييز المقدار. (١٣) الثاني.

عَنْ نِسْبَةٍ

(قوله: كان الظاهر أن يقول): لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة التي هي ظرف النسبة تكن لما كان ذلك الإبهام مستلزماً لنوع إبهام في النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع إبهامها التبعي مستلزم لرفع إبهام الطرف صح قوله: عن نسبة، والنكتة فيه التنبيه على أن مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق، ألا ترى أن نعم رجلاً مندرج في القسم الأول مع أن الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره.

(قوله: لنوع إبهام في النسبة) أي: الإبهام التبعي كما يدل عليه قوله: بحسب احتمالات الظرف. (قوله: ورفع أبهامها) عطف على قوله: ذلك الإبهام. (قوله: صح) جواب لما.

(قوله: يرفعه عن نسبة) أي: يزيله عن متعلق نسبة، وهو الذات المقدرة التي هي طرف النسبة كما أوضحه الشارح. (قوله: أن يقول عن ذات الخ)؛ لأن الإبهام بالذات في المنسوب إليه وبواسطته في النسبة (امتحان)، وقوله: لكن لما كان الإبهام الخ؛ يعني: أن إبهام النسبة وتعيينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعيينه لا بحسبها في نفسها فلذا عبر عنه بها، وهذا المذكور مأخوذ من كلام الشارح الحلبي حيث قال: إن التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات، وظاهر أن النسبة ليست بذات، ثم أجاب بأن قوله: عن نسبة ليس متعلقاً بقوله الثاني، بل متعلق بمتعلق الثاني وهو يرفع أي والثاني: يرفع عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة في علم السامع، وإن نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة، ثم إن قوله: لما كان الخ، بيان للعللة المصححة للتعبير لقوله: عن نسبة كما أن قوله: تنبيهاً الخ إشارة إلى النكتة المرجحة له، والأولى: أن يقال في بيان النكتة: أنه أراد التنبيه على أن المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الإبهام عن النسبة، وإن لزم منه رفعه عن ذات مقدرة. (قوله: على أن مقابلة ما في هذا القسم الخ) أي: مقابلة المفرد في هذا القسم الثاني؛ أعني: الذات المقدرة للمفرد والمذكور في الأول لمجرد النسبة؛ إذ ليس هناك نسبة كذلك، وقوله: كائنة في جملة؛ نحو: طاب زيد نفساً، وهيئات زيد أباً، والضارب أباً؛ أي: الذي ضرب.

«في جُمْلَةٍ» أي: نسبة كائنة^(١) في جملة «أَوْ مَا ضَاهَاها»^(٢)، أي: ما^(٣) شابهها، عطف على جملة، وهو^(٤) اسم الفاعل^(٥) نحو: (الْحَوْضُ مُمْتَلِئٌ مَاءً) أو اسم المفعول، نحو: (الْأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عَيُْونًا)^(٦) أو الصفة المشبهة، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا) أو اسم التفضيل^(٨)، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ أَبًا)، أو المصدر^(١٠)، نحو: (أَعْجَبَنِي طَبِيبُهُ)^(١١) أَبًا) وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو: (حَسْبُكَ)^(١٢) زَيْدٌ رَجُلًا) نحو: (طَابَ)^(١٣) زَيْدٌ نَفْسًا)

(١) إشارة إلى أن الظرف صفة النسبة. (٢) أصل ضاهى قلب الياء الفاء. (٣) في طلب الفاعل وغيره. (٤) أي: ما يشبه الجملة. (٥) مع معموله. (٦) أي: ممتلئ بشيء منسوب إلى الحوض ماء. (٧) تغيث عن نسبة التضجر إلى ما استكن فيه. (٨) مع فاعله. (٩) أي: أفضل شيء منسوب إلى زيد أبًا. (١٠) مع فاعله. (١١) مصدر مضاف إلى فاعله، والملة طيب زيداً. (١٢) أي: يكفيك. (١٣) طاب نفس زيد.

فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاها نَحْو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا،

(قوله، أو المصدر) جعله الشيخ الرضي داخلاً في شبه الجملة ولهذا قال، لا حاجة إلى قوله، أو في إضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال، أو في إضافة ولعله أراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الإضافة كذلك. (قوله، نحو، حسبك زيد) أي: يكفيك زيد.

(قوله، جعله الخ) يعني: أن الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضي في إدخاله في الشبه رعاية لما هو الحق، وإن كان المصنف رحمه الله جعله مقابلاً للشبه.

(قوله: أي: ما يشابهها) يشير إلى أن ضاهي من المضاهاة بمعنى المشابهة؛ أي: أو في نسبة كائنة فيما شابه الجملة، وهو ما يكون مشتقاً على نسبة غير تامة بأن يكون مسنده شبه فعل، وقوله: اسم الفاعل؛ أي: مع فاعله ففيه مسامحة مشهورة وكذا البواقي، وقد مر وجه عدم كونه جملة فتذكر. (قولك أو المصدر) تبع في إدخاله في الشبه للشيخ الرضي رعاية لما هو الحق فلا حاجة إلى قوله: أو في إضافة، وإن كان المصنف جعله مقابلاً للشبه، قال اللاري: فلعل المصنف أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من التامة والإضافة ليست كذلك، وفي حاشية المتوسط: النسبة في هذه الأسماء إلى فاعلها أو ما يقوم مقامه داخله في مفهومها فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الإضافة فإنها خارجة عن اسم المضاف. (قوله: وكذا كل ما كان فيه الخ) أي: مثل ما ذكر من اسم الفاعل وأشباهه كل ما فيه معنى الفعل في كونه شبه جملة؛ نحو: حسبك زيد رجلاً؛ أي: يكفيك من جهة كونه رجلاً، ونحو: يا لزيد فارساً؛ أي: أستغث فارساً، ثم إن الشارح رحمه الله تبع في هذا أيضاً للرضي، وقد رده العصام في شرحه بقوله: ليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه؛ لأن كثيراً ما يكون جملة كالمثالين المذكورين وزاد في الحاشية أنه يشكل بأسماء الأفعال. (قال المصنف: نحو: طاب زيد نفسه الخ) شروع في بيان الأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وتكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز حيث يكون اسماً لما انتصب عنه أو لمتعلقه عيناً أو عرضاً إلى غير ذلك، فنفساً يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن مذكورة؛ لأنه ليس في زيد إبهام، بل في ذات أسند إليه الطيب لجواز أن يسند إلى زيد ظاهراً، ويكون مسنداً إلى ذات أخرى حقيقة؛ أي: في ذات هي سبب نسبة الطيب إليه فتذكر تلك الذات ليرفع الإبهام المستقر، وعن مصنفك وتحقيق ذلك أن قولهم: طاب زيد نفساً يشتمل على ثلاثة أمور؛ طاب وزيد والنسبة، ولا إبهام في طاب ولا في زيد ولا في النسبة، وإنما الإبهام في شيء مبهم يتعلق به النسبة الظاهرة؛ إذ لا يخفى أن الطيب في الحقيقة لأمر ما من الأمور المتعلقة بالنسبة بالمفهومة، وذلك الأمر المبهم هو المراد بالذات المقدرة، فقله: نفساً تمييز لذلك الأمر المبهم. (قوله: خاص

مثال^(١) للجملة^(٢) والتمييز فيه خاص بالمنتصب^(٣) عنه (و: زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا^(٤))^(٥) مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب^(٦) عنه، ولمتعلقه^(٧). وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها. فهذان^(٨) المثالان^(٩) في قوة أربعة أمثلة، فكانه^(١٠) قال: طَابَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا وَأَبًا. وقوله: «وَأَبُوَّةٌ وَدَارًا وَعِلْمًا» عطف على (نَفْسًا وَأَبًا) بحسب^(١١) المعنى فهو^(١٢) ناظر إلى كل من المثالين

(١) خبر مبتدأ محذوف هذا مثال. (٢) لأن طاب مع فاعله جملة لا محالة. (٣) وهو زيد. (٤) من جهة كون أباً أو من جهة أبيه. (٥) هذا. (٦) وهو ضمير مستتر في طيب يعني زيد. (٧) بفتح اللام. (٨) إذا لم يكن فرقاً. (٩) في المتن. (١٠) مصنف. (١١) إما بحسب اللفظ عطف على نفساً لكونه أصلاً وإما على أباً لقربه. (١٢) أي: قول المصنف أبوه وداراً وعلماً.

بالمنتصب عنه) أي: غير محتمل لمتعلقه، واعلم أن المنتصب عنه بفتح الصاد اسم مفعول؛ أي: ما انتصب التمييز عنه، قال الرضي: المراد به الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في مثال، فإن الأصل: طاب نفس زيد الخ، وعبرة الشريف: أن زيدا في طاب زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التمييز؛ بمعنى: أن نسبة طاب إلى زيد صار سبباً لانتصاب التمييز لا بمعنى أن زيدا عامل في التمييز؛ إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه وقد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر متاملاً. (قوله: لما انتصب عنه ولمتعلقه) أي: الاسم انتصب التمييز ناشئاً عنه وهو زيد ومتعلقه بكسر اللام هو أبوه فيصح أن تريد أبوة نفسه لأولاده وأن تريد أبوة أبيه له، والمعنى على الأول بالفارسية: خوست زيد أزان روكه أو بدرست، وعلى الثاني: خوشست زيد أزان روكه مراوراً بدرهست (هندي). (قوله: وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان الخ) واعلم أنه لما ورد على ظاهر المتن أن قوله: أبوة وداراً وعلماً إن كان عطفاً على نفساً يلزم أن يكون العطف على البعيد مع صحة العطف على القريب وهو خلاف الأصل، مع أنه يتوهم على هذا أنه لا يجوز مثل: طاب زيد أباً، والحال: أنه يجوز وإن كان عطفاً على قوله: أباكما، هو الأصل يلزم أن يمثل من التمييز الواقع في شبه الجملة أربعة أمثلة، ومن التمييز الواقع في الجملة مثال واحد، مع أن الأولى عكسه، على أنه يتوهم أن لا يصح؛ نحو: زيد طيب نفساً على هذا التقدير، والحال: أنه صحيح فأجاب الشارح عن هذا بقوله: وحيث لا فرق الخ، توضيحه أن قوله: طاب زيد نفساً، وزيد طيب أباً في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، وقوله: وأبوة وداراً وعلماً عطف على نفساً وأباً في قوله: طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، فكانه قال: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، وزيد طيب نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، هذا مراد الشارح فعلى هذا لا يرد على المصنف شيء إلا أنه تكلف (نور الدين). (قوله: عطف على نفساً وأباً بحسب المعنى) لما عرفت أن المثالين السابقين في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فكان كلاهما من طاب وطيب تنازعاً في: نفساً وأباً، فإذا عطف قوله: وأبوة الخ على أي واحد من هذين المتنازع فيهما كان كأنه تنازعاً فيه أيضاً،

وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا، وَأَبُوَّةٌ، وَدَارًا، وَعِلْمًا^(١)،

(١) عطف على قوله في جملة أو ما ضاهاها.

(قوله: فكانه قال، طاب زيد) إلى آخره؛ أي: كأنه مثل بفعل وشبه فعل تنازعاً في نفساً وأباً وكذا فيما عطف؛ أعني: أبوة إلى آخره.

المذكورين^(١) غير مختص بالآخر^(٢). فهو^(٣) بحسب الحقيقة أورد^(٤) لكل من التمييز الواقع^(٥) في^(٦) الجملة أو ما ضاهاها خمسة^(٧) أمثلة^(٨): فالنفس^(٩): عين غير إضافية خاص^(١٠) بالمنتصب^(١١) عنه، والدار: عين^(١٢) إضافية^(١٣) هو متعلق بالمنتصب^(١٤) عنه والأب: عين^(١٥) إضافية محتمل لهما. والأبوة: عرض إضافي. والعلم: عرض^(١٦) غير إضافي، وكل منهما متعلق بالمنتصب^(١٧) عنه «أو»^(١٨) في إضافة عطف على قوله في^(١٩) جملة أو ما ضاهاها «مثل: أعجبتني^(٢٠) طيبة^(٢١) نفساً» وتركه لأنه أظهر التميزات^(٢٢) ولا خفاء به^(٢٣). «وَأَباً وَأَبُوَّةً وَدَاراً وَعِلْماً» أورد^(٢٤) هذه الأمثلة^(٢٥) على وفق ما سبق وزاد^(٢٦) عليه قوله: «وَلِلَّهِ^(٢٧) دَرَّةٌ^(٢٨) فَارِساً^(٢٩)» إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة وأيضاً لما أوردته^(٣٠) صاحب المفصل مثلاً^(٣١) لتمييز المفرد^(٣٢) على^(٣٣) أن يكون الضمير^(٣٤) فيه^(٣٥) مبهماً^(٣٦) كضمير (رَبُّهُ رَجُلًا)^(٣٧) ويكون (فَارِساً) تمييزاً عنه أراد^(٣٨) أن ينبه^(٣٩) على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة^(٤٠) على أن يكون الضمير^(٤١) معيناً معلوماً، والإيهام يكون في نسبة

(١) في المتن وهي طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَزَيْدٌ كَلْبٌ أَبًا. (٢) وهو: زَيْدٌ كَلْبٌ أَبًا. (٣) مصنف. مبتدأ. (٤) خبره. مصنف. (٥) صفة التمييز. (٦) خبر بعد خبر. (٧) مفعول أورد. (٨) كما قاله الهندي. (٩) الفاء تفسير لحكمة باختصاص النفس بالمنتصب عنه. (١٠) خبر بعد خبر. (١١) وهو زيد. (١٢) لأنه قائم بذاته. (١٣) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى شيء. (١٤) تعلق أبوك بالمالك. (١٥) أي: موجود قائم بنفسه. (١٦) لا يوجد بنفسه بل يوجد مع العالم. (١٧) تعلق الوصف بالموصوف. (١٨) أعاد الجار ليعد المعطوف عليه وفصل كثير. (١٩) لأصله. (٢٠) يعجبني نسخة. (٢١) شيء طيب منسوب إلى زيد. (٢٢) لأنه غير إضافي. (٢٣) أي: في كونه تمييز. (٢٤) مصنف. (٢٥) الأربعة. (٢٦) مصنف. (٢٧) والظرف المستقر خبر مقدم. والضمير لرجل غائب. (٢٨) مبتدأ مؤخر. (٢٩) مثال وقوع. (٣٠) أي: قوله وبعد دَرَّةٌ فارساً. (٣١) حال من فاعل أورد أو مفعول له. (٣٢) من القسم الأول. (٣٣) بنائية. (٣٤) الغائب. (٣٥) أي: في دَرَّة. (٣٦) خبر يكون. (٣٧) عطف على يكون الضمير. (٣٨) مصنف. جواب. (٣٩) مصنف. (٤٠) إحدى نسبة الخبر إلى المبتدأ. (٤١) في دَرَّة.

أَوْ فِي إِضَافَةٍ مِثْلُ، أَعْجَبَنِي طَيِّبُهُ أَباً وَأَبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً، وَلِلَّهِ^(١) دَرَّةٌ فَارِساً،

(١) أي: لله ورشية فارساً، وقيل: لله خبره فارساً، والحاصل: أن في الجمل ثم سيبويه أخبر الكثير مجازاً لغوياً لعلاقة السببية أو منقولاً لغة جارية.

فيكون قوله: وأبوة الخ بحسب المعنى عطفاً على نفساً وأباً كليهما، وأما بحسب اللفظ فهو عطف إما على الأول البعيد أو الثاني القريب كما مر عن قريب، فما في الجزائري من أنه بحسب اللفظ معطوف على أباً لا غير فغير ظاهر. (قوله: غير مختص بالآخر) رد على الفاضل الهندي حيث قال: وخص مثال الفرع بذلك؛ ليستدل به على ذلك في الأصل، وقوله خمسة أمثلة؛ أعني: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعِلْماً، وكذا يقال: في طيب فالأمثلة عشرة كاملة. (قوله: فالنفس عين الخ)؛ لأن المراد بالنفس ههنا ذات الشيء فهو عين؛ أي: قائم بذاته غير إضافي لعدم توقف تعقل معناه على شيء آخر، وقوله: والأب عين الخ؛ لأن معناه حيوان خلق من مائة من نوعه. (قوله: والأبوة عرض الخ) أي: كون الشخص أباً من الأعراض النسبية، ومقولة الإضافة لتوقف تعلقه على الأب والابن؛ إذ النسبة تقتضي المتتبيين. (قوله: والعلم غير إضافي) أي: عرض غير إضافي؛ يعني: أنه من الأعراض الغير النسبية وهو^(١) حصول صورة الشيء عند العقل، فاعلم أنهم اختلفوا في أن العلم من أي مقولة هو فمن فسره بالصورة الحاصلة قال: إنه من مقولة الكيف، ومن فسره بقبول الذهن تلك الصورة الفاضلة من المبدأ الفياض قال: إنه من مقولة الانفعال، ومن فسره بإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم قال: إنه من قبيل الإضافة والأول أصح. (قوله: تركه؛ لأنه أظهر) يعنك ترك هذا المثال المذكور فيما قبله مع أنه ذكر هنا جميع الأمثلة المذكورة هناك؛ لأنه أظهر من أن يخفى فإنه عين غير إضافية خاص بالمنتصب عنه بخلاف سائر الأمثلة، فإنه إما محتمل أو خاص بالمتعلق أو للاكتفاء عنه ههنا بقوله: ولله دره فارساً، فإنه خاص بالمنتصب عنه أيضاً، وقوله: على وفق ما سبق؛ أي: موافقة للأمثلة السابقة في الترتيب، وقوله: لتمييز المفرد؛ أي: التمييز عن ذات مذكورة وهو القسم الأول. (قوله: تمييزاً عن نسبة) وهو القسم الثاني؛ أي: عن نسبة كائنة في إضافة والتقدير: لله در شيته فارساً فيكون الإيهام في نسبة الدر إلى الضمير كأعجبني طيبه لا في نفس الضمير بأخذه بلا مرجع كما في ربه رجلاً، فعلى هذا فالأولى ولله در زيد فارساً.

الدَّرَّ إليه^(١) والدَّرَّ في الأصل: اللين، وفيه خير كثير للعرب^(٢)، فأريد به الخير^(٣) أي: لله خَيْرُهُ^(٤) فَارِساً،
والفارِس: اسم فاعل من الفراسة. بالفتح^(٥) - مصدر^(٦) فرس^(٧) - بالضم أي: حذق^(٨) بأمر الخيل، وأما
الفراسة بالكسر. فمن التفرس^(٩). «ثُمَّ إِنْ كَانَ»^(١٠)

(١) أي: إلى خبره مثل أعجبتني طيه أبا. (٢) أي: لموم النفع لأنه دفع الجوع. (٣) مجازاً. (٤) أي: اللان. (٥) أي: بفتح الفاء حل وزن ظرافة. (٦) وهي.
(٧) من باب ظرف. (٨) من باب ضرب أي: مهر وبالكسر لغة. (٩) أي: حلم أخلاق الرجال إمارة الصورة. (١٠) الذي من نسبة.

ثُمَّ إِنْ كَانَ

(قوله، والدَّرَّ في الأصل اللين) قال الشيخ الرضي: الدَّرَّ في الأصل ما
يدرأ أي: ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصداً
للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى لله دره ما أعجب
فعله. (قال،

(قوله: ما يدر) من حد نصر الضرع بستان كذا شتن كذا في
المهذب. (قوله: وهو كناية الخ) في الصحاح: يقال في المدح لله
دره: أي: عمله.

(قوله: وفيه خير كثير للعرب)؛ إذ به معاشهم وكان عليه
السلام إذا شرب اللبن يقول: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه؟،
وقيل: أفضل الألبان لبن النعاج، وأجودها لبن البقر، سيما
إذا شرب من تحت الضرع كما حلب، والحاصل: أنه غذاء
لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبطن خصوصاً لبن الأم فإنه
أول غذاء الطفل وسبب لصلاح بدنه، ومن ثم يعبر بالعلم عند
رؤية اللبن في المنام؛ إذ العلم أول غذاء الروح وسبب
لصلاحه وإيصاله إلى الفتوح، (ق) عن ابن عمر رضي الله عنه
أنه قال عليه السلام: «بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه
حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي
عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولته، قال: العلم» (مشارك).
(قوله: فأريد به الخير؛ أي: لله خيره) أي: أريد باللبن الخير
مجازاً لغوياً بعلاقة السببية أو غيرها أو متقولاً، فيكون لغة
طارية، فيندفع ما قاله العصام من أن تفسير الدر بالخير دون
العمل لا يوافق تحقيق اللغة، ثم إن الفارس راكب الفرس أو
صاحبه فهو مثل لابن وتامر أو الحاذق بركوب الخيل وأمره
والكل ههنا محتمل، ويجمع على فوارس وهو شاذ، وقوله:
أي: حذق من باب ضرب وعلّم. (قوله: وأما الفراسة بالكسر
الخ) يعني: أنه اسم مصدر؛ بمعنى: التفرس والإذعان
والعرفان كأنه شاهده بالعيان^(١)، ومنه الحديث: «انقوا فراسة
المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله؟». (قوله: ثم إن كان اسماً يصح
جعله الخ) لما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس المراد به
بغيره فيحتاج المتكلم إلى نصب القرينة والمخاطب إلى مزيد
احتياط نبه على موضع اللبس وغيره بهذا المقال، وعبارة
اللباب: وآية أنه لمتعلقه صحة إضافة المنتصب عنه الخ؛
يعنيك علامة^(٢) ذلك ما ذكر، وقال المولى مصنفك في شرحه
ما ملخصه: إن التمييز في القسم الثاني قسمان: قسم هو لما
انتصب عنه، وقسم هو لمتعلقه، ولكل من القسمين شرط
يتوقف هو عليه حتى لو انتفى ذلك الشرط انتفى التمييز
بالكلية، أما الأول: فشرطه أنه لو أقيم ذلك المقدر المبهم
الذي سميناه ذاتاً مقدرة مقام المنتصب عنه وصرح به لكان
ذلك المنتصب عنه بدلاً منه، أو عطف بيان له؛ نحو: طاب

(١) كما قال الشاعر في تفسير الأولى: الذي يظن بك الظن كأن قد رأى.

(٢) أراد بالعلامة الشرط المتوقف هو عليه بحيث يلزم من انتفاء انتفاء مشروطة.

ثم إن كان اسماً يصح إلى قوله: وإلا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الأولى بطاب زيد نصاً، فإن نصاً اسم يصح جملة لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه، وأجاب قدس سره: بتقييد مقدمها بكون التمييز بعد ما لم يكن نصاً فيما انتصب عنه، وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك؛ لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نصاً، وأجاب الفاضل الهندي بأن نصاً كما صح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس، صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن له نفساً تعلق به، واستحسن هذا الجواب فقال: إنه حسن بديع، وفيه نظر، أما أولاً: فلأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية، والنقض ليس إلا بالمعنى الأول، ولا يخفى أنه غير صالح للمعلق، وأما ثانياً: فلأن هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلاً لم يجز هذا الجواب، اللهم إلا أن يقال: أنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم الصفة؛ إذ نمني به هنا الكامل في الرجولية، ويمكن أن يجاب عن الشبهة بأن مادة النقص لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك، ولو كانت المثال الأول، قلنا: لو أريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان

زيد أباً، فإن التقدير طاب شيء زيد، وأما الثاني: فشرطه أنه لو صرح بتلك الذات المقدرة أصبح إضافتها إلى المنتصب عنه كما يقال في طاب زيد داراً أن التقدير: طاب شيء زيد هو داره أو علمه أو نحوه، وحقيقته: طاب داره فظهر أن الشرط في القسم الثاني صحة الإضافة إلى المنتصب عنه، وفي الأول عدم صحة الإضافة هذا، وبالجمل: أن التمييز في كلا القسمين تفسير للذات المقدرة غاية الأمر أنها في الثاني مضافة إلى المنتصب عنه المذكور وفي الأول غير مضافة إليه فحينئذ^(٢) كان مقتضى الظاهر أن يصح إقامة التمييز مقام الذات المقدرة في اللفظ والذكر، ولا يفوت إذن إلا المبالغة من حيث الإجمال^(٣) والتفصيل، فإن كانت الذات المقدرة فاعلاً فالتمييز فاعل البتة، وإن مفعولاً فمفعول، فإن قيل: كثير من الأمثلة ليس بهذه المثابة قال الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ويقال: طار عمرو فرحاً وامتلاً الإناء ماءً، فإنه لا يصح: فجرنا الأرض عيون^(٤) الأرض، ولا طار فرح عمرو ولا امتلاً ماء الإناء، قلنا: نعم إلا أنه لا يجب أن تجرى تلك المعاملة في الفعل المذكور بعينه، بل جريانه بينها وبين الفعل الذي يلبس الفعل المذكور في الاشتقاق كافٍ صرح به صاحب المفتاح وغيره، فيصح أن يقال: تفجر عيون الأرض في الأول، وطير الفرح عمرأ في الثاني، وملاً الماء الإناء في الثالث، وبالجمل هذا باب واسع قدر فيه قدر ما أذنوك انتهى فليحفظ. (قوله: أي: التمييز بعدما لم يكن نصاً) أي: إن كان التمييز عن النسبة بعد لم يكن نصاً ومتعيناً في المنتصب عنه وخاصاً به كما^(٥) في طلب زيد نفساً، فإن نصاً: تمييز مختص بما انتصب عنه لا يصح جعله لمتعلقه كما مر، ثم إن القوم أطالوا الكلام على عبارة المصنف في هذا المقام، فمنهم المولى عبد النافع الشيرازي حيث قال: لما ورد على ظاهر قوله المصنف ثم إن كان اسماً يصح جعله الخ إشكالان؛ أحدهما: عدم ترتب أحد الجزاءين على شرطه؛ لأنه إما أن يراد من الصحة الإمكان العام أو الخاص فإن أريد الأول فلا يترتب الجزاء الأول، وإن أريد الثاني فالثاني، وثانيهما: اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الأولى على تقدير أن يكون

(قوله: في هذه العبارة شبهة مشهورة الخ) هذه الشبهة تلقفتها الفحول بالقبول وتمحلوا لدفعها بوجوه، حاصلها: تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة إلا دفع النقص، ومع ذلك يصير المعنى سخيفاً لا يقبله الطبع المستقيم، وعندي أنه لا ورود له؛ لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه، وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد، فيكون التمييز بما انتصب عنه، ويجوز أن تعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه، فيكون تمييزاً لمتعلقه فقولنا: طاب زيد نفساً يجوز أن يكون أصله طاب نفس هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، قال الشيخ الرضي: وإن كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوه زيد وأبوه زيد ودار زيد ونفس زيد، وجعلنا النفس كالمعلق حتى صح إضافتها إليه، وأما كفى زيد رجلاً فهو داخل في الصفة. (قوله: وكذا قيد الخ) يعني: أنه مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد أيضاً، فهو قيد للنفي؛ إذ لو لم يقيد بها به كان النفي المستفاد من قوله: وإلا متوجهاً إلى المقيد والقيد؛ أي: إن لا يكن كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد أن لم يكن نصاً في المنتصب عنه فيجوز أن يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بأن لا يصح جعله لما انتصب عنه، وأما بانتفاء عدم كونه نصاً في المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد نفساً مع أنه ليس متعيناً لمتعلقه، وما قيل: من أنه إن لم يكن نصاً على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن عدم كونه نصاً في المنتصب عنه ليس إلا احتماله لمتعلقه فيكون

(١) أي: حين كونه تفسيراً فيهما للذات المقدرة.

(٢) وهو أوقع في النفس؛ إذ الحاصل بعد الطلب الد من الواصل بلا تعب.

(٣) في هذا المثال ما لا يخفى فليست.

(٤) أي: بعد إن لم يكن إطلاقه غنماً به.

(٥) تمثيل للنفي.

للمتعلق قطعاً، ولو أريد بها الذات لم يصح أن يكون تمييزاً؛ إذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب، إن قلت: المراد جملة الشخص مع جميع صفاته، قلت: فحينئذ كان في حكم رجلاً في المثال المذكور، ولو سلم صلاحية التمييز، قلنا: المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بأنه هو هذا، ولا يخفى صحته هنا كما أشار إليه الفاضل الهندي، والمراد بكونه لمتعلقه صحة الإضافة إليه، ولا يخفى صحة إضافة النفس إلى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى والتقدير، ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه، واعترض عليه بوجهين: أحدهما: لزوم اتحاد المقدم والتالي، وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزاً، وثانيهما: عدم صحة الشرطية الثانية؛ لأن مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الأولى وهو مركب من أمرين، وانقضاء المركب بانتفاء أحد الجزئين أو بانتفاء

هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين، ويحتاج في دفعه إلى ما سيجيء، ولا وجه للعدول عنه فوهم؛ لأنه إن أراد أنها متحدان في المفهوم فممنوع، فإن الأول عديم والثاني وجودي، وإن أراد أنها متلازمان في التحقق فلا يضر؛ إذ كل شرطية شأنها ذلك. (قوله: والقوة المدركة الخ) أي: الجوهر الذي هو مبدأ التعقل والجوهر الذي هو مبدأ الحس والحركة الإرادية فإن القوة تطلق على الجوهر والمرض. (قوله: ولا يخفى أنه غير صالح الخ) فيه إن أراد أنه غير صالح للمتعلق أصلاً فممنوع؛ لأنه صالح له بمعنى آخر، وإن أراد بأنه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم، لكنه لا يضر؛ لأن قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع النظر عن إرادة معنى منه بخصوصه. (قوله: اللهم الخ) لا وجه لإيراد اللهم فإن الشارح رحمه الله وصاحب المباح صرحا بدخوله صفة. (قوله: كان للمتعلق قطعاً) فهو داخل في قوله: وإلا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمتنتصب عنه. (قوله: إذ الذات الخ) يعني: أنه مزال عن الفاعل فيكون الأصل طاب نفس زيد؛ أي: ذاته، والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب، وفيه أنه يقال في التمدح: إن ذاته طيب بادعاء أن الطيب لازم لذاته، وليس لأجل صفة تفايره، ولو سلم فالنقض باق بقولنا: ما طاب زيد نفساً، ولعل هذا وجه التسليم الذي أشار إليه بقوله: ولو سلم. (قوله: صحة الحمل عليه الخ) لا خفاء أن صحة الحمل على ذاته غير كاف في كونه تمييزاً، بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث إنه منتصب عنه؛ وذلك يستدعي كونه مزالاً عنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل إليه. (قوله: قبل جعله تمييزاً) وإيراده في التركيب؛ أي: يكون في نفسه صالحاً؛ لأن يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا بوصفه، ولا يخفى أنه تكلف.

المراد من الصحة الإمكان الخاص، أراد^(١) الشارح أن يرفعهما فقال: بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه في الشرطين وعني منه أن هذا الترديد ليس في الاسم مطلقاً، بل في الاسم الذي لا يكون نصاً في المنتصب عنه فلا يرد الإشكال الأول، ثم لما كان الإشكال الثاني وارداً بعد قال: والمراد بجعله له إطلاقاً عليه الخ، وقال: في بيان قوله: جاز أن يكون له بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه؛ ليندفع هذا السؤال أيضاً؛ يعني: أن هذا المراد من صحة الجعل في جانب الشرط صحح إطلاقه، وفي جانب الجزاء صحة كونه تمييزاً فكان المصنف قال: ثم إن كان اسماً يصح إطلاقه على المنتصب عنه جاز أن يكون تمييزاً له ولمتعلقه، فكما لا اتحاد في هذه العبارة لا اتحاد في كلام المصنف هذا، وفي شرح العصام: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه) مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب أن يكون مما يساعد اللغة إطلاقه على المنتصب عنه (جاز) باعتبار هيأته التمييزية (أن يكون له الخ)، وحاصله: أن المراد ذات المنتصب عنه لا وصفه، ولكنه أيضاً تكلف خلاف المتبادر، (فلذا) قال عبد الحكيم، وتبعه بعض أهل المعرفة: إن هذا المقام مما تحير فيه العقول وتمحلوا لدفعها^(٢) بما ليس له حاصل معقول، مع أن الذي أفاده النظر الدقيق في كلام القوم عدم ورود هذا الإشكال حتى يحتاج إلى ما به الانحلال؛ وذلك لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصديق والاتحاد فيكون تمييزاً لما انتصب عنه، ويجوز أن يعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه فيكون تمييز المتعلقة، فقولنا: طاب زيد نفساً؛ يجوز أن يكون أصله طاب نفس هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، توضيح ذلك أن صحة كون الاسم لما انتصب عنه في اصطلاحهم على ما صرح به الرضي، إما بأن يكون نفس المنتصب عنه كآباء، أو صفة نفسه كأبوة، وليس كذلك نفساً، بل هو من قبيل المتعلق لما انتصب عنه وإن كان خاصاً به، وأشار إليه الرضي أيضاً بقوله: فإن قصدنا أن نرد التمييز إلى أصله والاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز، أو عطف بيان له فنقول: طاب أب زيد وكفى رجل زيد، وإن كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوة زيد ودار زيد ونفس زيد هذا فعلم أن النفس ليس صفة لما انتصب عنه، وكان قد علم مما سبق عدم كونها عينه فإذا لم يطلق عليها إنها مما يصح أن يجعل لما انتصب عنه على ما هو المصطلح

(١) جواب لما.

(٢) أي: الحيرة.

فعلى كل من التقديرين، إذا قُصدَ وحدة التمييز أورد^(١) مفرداً^(٢)، وإذا قصد تثنيته أورد تثنية^(٣)، وإذا قصد جمعيته أورد جمعاً^(٤)، فإن صيغة المفرد لا تصلح^(٥) أن تطلق على المثني والمجموع «إلا^(٦) إذا كان» التمييز «جنساً^(٧)» يقع^(٨) على القليل والكثير^(٩)، فإنه^(١٠) إذا قصد^(١١) تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن^(١٢) يشئ ذلك^(١٣) الجنس أو يجمع بل يكفي أن^(١٤) يؤتى به مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل^(١٥) والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: (طَابَ زَيْدٌ عِلْماً) والزَيْدَانِ عِلْماً «إلا أن^(١٦) يُقصد» بالتمييز الذي هو الجنس «الأنواع» من حيث امتيازاتها النوعية، فإنه^(١٧) لا بد حينئذ^(١٨) من تثنيته أو جمعه^(١٩) نحو: (طَابَ الزَيْدَانِ عِلْمَيْنِ) و(الزَيْدُونَ عُلُوماً)، إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدان أو الزيدون نوع^(٢٠) آخر من العلم، فإن^(٢١) صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى. «وإن^(٢٢) كان» أي: التمييز^(٢٣) «صفةً» مشتقة مثل: (لِلوَدَّهِ^(٢٤) فَارِساً^(٢٥)) أو مؤولة بها، نحو: (كَفَى زَيْدٌ رَجُلًا) فإن^(٢٦) معناه كاملاً في الرجولية^(٢٧) «كَانَتْ^(٢٨)» الصفة «صفةً له^(٢٩)» أي: لما انتصب عنه، لا لمتعلقه،

(١) من الإيراد لا من الوجود. (٢) حال من نائب أورد. (٣) حالا. (٤) حال. (٥) خبر إن. (٦) فطابق. (٧) ما تشابه أجزائه. (٨) صفة كاشفة لجنس. (٩) كالعلم والماء. (١٠) حلة الوقوع، شأن. (١١) من غير قصد الامتياز. (١٢) فاعل لا يلزم، إذا لم يقصد الأنواع المختلفة. (١٣) نائب فاعل يشئ. (١٤) والجملة بعد التأويل فاعل يكفي. (١٥) كالمفرد. (١٦) والجملة منصوب المثل مفعول فيه ل: لا يطابق. (١٧) شأن. (١٨) أي: حين قصد الأنواع. (١٩) أي: الجنس. (٢٠) خبر إن. (٢١) تعليل لقوله فإنه لا بد. (٢٢) عطف على قوله ثم إن كان. (٢٣) الذي يرفع الإجماع عن النسبة. (٢٤) أي: عمله. (٢٥) فإنه مشتق من الفراسة. (٢٦) حلة لقوله مؤولة. (٢٧) يفتح الراء وضهما. (٢٨) جزاء الشرط. (٢٩) خبر كان. أي: هتصة.

إِلَّا إِذَا كَانَ^(١) جِنْسًا^(٢)، إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ^(٣) الْأَنْوَاعُ، وَإِنْ كَانَ^(٤) صِفَةً

(١) أي: التمييز. (٢) يقع القليل والكثير. (٣) بالتمييز الذي هو الجنس. (٤) أي: التمييز.

عنه، وإلا لم يكن الوحدة وأختيها للموافقة، بل لمعنى حاصل في نفسه. (قوله: مثل قولك: طاب زيد أباً) بمعنى طاب أبو زيد فالتمييز لمتعلق ما انتصب عنه. (قوله: إذا أردت أباً له) وهو معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى المقصود، وقوله: فقط؛ أي: دون جمعه بقرينة قوله: إذا أردت أباً وجداً له؛ أي: أردت بالأبوين أباً وجداً، فتثنيته إلا لقصد الأب والجد لا للموافقة، وقيل: أو إذا أردت أباً وأماً له إذا أردت فتدبر، وقوله: وأجداداً له؛ أي: جدين فصاعداً فالمراد ما فوق الواحد؛ إذ يصح الجمع مع إرادة الجدين مع الأب. (قوله: فعلى كل من التقديرين) أعني: تقدير كونها لموافقة المنتصب عنه أو لموافقة معنى حاصل في نفسه. (قوله: أورد تثنية) ويجوز جمع المثني إذا لم يلتبس كقول أبي طالب في حق النبي عليه السلام:

فَاضْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْنِكَ عَفْوَاهُ^(١)

أَبْشُرْ بِذَاكَ وَقَرُّ مِنْكَ عُيُونَا

(قوله: إلا أن يكون التمييز جنساً) أي: فلا يلزم المطابقة لما فسد، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً. (قوله: نحو: طاب زيد علماً) أو أبوة سواء أريد به أبوة أو أبيه، وفي الرضي تقول: طاب زيد علماً مع كثرة علومه إلا أن تقصد الأنواع فتقول: طاب زيد علمين أو علوماً على حسب ما تقصد ومنه قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَنِ أَهْلًا﴾. (قوله: من حيث امتيازاتها النوعية) أعني: خصوصياتها الكلية كالتركي والرومي بالنسبة إلى الإنسان وهذا يتنافى ما سبق: أن تثنية الجنس وجمعه لا يختص بقصد الأنواع، بل هو مشترك بين قصد الأنواع وقصد الأفراد (عصام)، وأجيب: أن ما سبق من الشارح ليس مرضياً عنده حيث أورد السؤال بقليل، والجواب بيمكن، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أنه لا حاجة إلى هذا القيد فافهم. (قوله: لا تفيد ذلك المعنى) أي: الأنواع من حيث امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (قوله: وإن كان؛ أي: التمييز) أي: عن النسبة؛ إذ الكلام فيه وهذا عطف على قوله: ثم إن كان اسماً وعديل له، وقوله: صفة مشتقة كاسم الفاعل والصفة المشبهة ومنه: ﴿وَكُنَّ يَأْتِيَنَّهُ شَهَادَاتٌ﴾. (قوله: ولله دره فارساً) وقال قوم: انتصاب؛ نحو: فارساً في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه المصنف في أمالي المفصل بأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم، فإذا بطل ثبت التمييز كذا ذكره الشمني، وقال الرضي: أنا لا أرى فرقاً بينهما الخ. (قوله: كانت الصفة الخ) قيل: المناسب بقوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه أن يقول: كان حتى يرجع الضمير إلى التمييز ويكون حينئذ قوله: وطبقه على ظاهره.

فإن^(١) هذه الأسماء^(٢) ليست^(٣) نصاً في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها، فهي^(٤) لمتعلق (زَيْدٍ) وهو^(٥) الذات المقدرة، أعني: الشيء المنسوب إلى (زَيْدٍ) «فَيُطَابِقُ»^(٦) التمييز «فِيهِمَا»^(٧) أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصاً^(٨) فيه أو محتملاً له ولمتعلقه^(٩) وفيما^(١٠) تعين لمتعلقه «مَا»^(١١) قُصِدَ^(١٢) من^(١٣) وحدة التمييز، وتثنيته وجمعيته سواء كانت^(١٤) لموافقة ما انتصب^(١٥) عنه، مثل: طَابَ زَيْدٌ أَبَا، وَالزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ وَالزَّيْدُونَ آبَاءً، أو المعنى^(١٦) في^(١٧) نفسه، مثل قولك: طَابَ زَيْدٌ أَبَا، إذا أردت أبا له^(١٨) فقط، و(طَابَ زَيْدٌ أَبَوَيْنِ)، إذا أردت^(١٩) أباً، وجداً له^(٢٠)، و(طَابَ زَيْدٌ آبَاءً) إذا أردت أباً وأجداداً^(٢١) له.

(١) تحليل بقوله خاصة. (٢) أي: الأبوة والدار والعلم. (٣) خبر إن. (٤) كائن. (٥) أي: ذلك المتعلق. (٦) الفاء للتفصيل. (٧) أي: فيما يكون التمييز لما انتصب عنه. (٨) كنفساً، وخاصاً له مثل طاب زيد نفساً. (٩) كالأب في نحو طاب زيد أباً. (١٠) تمييز. (١١) موصول أو موصوف. (١٢) مفعول لطابق. (١٣) بيان ما. (١٤) أي: مطابقة التمييز. (١٥) أعني زيد في الأمور الثلاثة. (١٦) بأن كان متعلقه. (١٧) زيد. (١٨) أي: للمنتصب عنه وهو زيد. (١٩) بصيغة الخطاب. (٢٠) أي: لزيد. (٢١) والمراد بالأجداد ما فوق الواحد.

فَيُطَابِقُ^(١) فِيهِمَا مَا قُصِدَ

(١) أي: التمييز.

التمييز الذي هو لمتعلق ما انتصب عنه مع كون المتعلق جمعاً كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ تَوْصِيَّتِهِ نَسَاءً﴾؛ إذ لا التباس والمقصود حاصل فإن نفساً تمييز لمتعلق المنتصب عنه؛ أعني: ضمير جماعة النساء في قوله: ﴿فَإِنْ طَبْنَ﴾، فالتقدير: فإن طاب أشياء أولاء نفوساً، فإن قيل: أي دليل في الآية على أن التمييز هنا لمتعلق المنتصب عنه لا للمنتصب عنه نفسه، قلنا: إذ المراد من النفس هنا القلب، وهو بعض الإنسان ومتعلق به لا نفسه وعينه، فلا يصح جعله للمنتصب عنه، وهو النساء فتعين كونه لمتعلقه، وبالجمله: مقتضى الظاهر أن يقال: نفوساً إلا أنه وضع لفظ نفساً موضع الجمع لحصول المقصود وأمن الالتباس، وفي الكشف: في توجيه نفساً أن الغرض بيان الجنس والواحد يدل عليه وضمير منه للصادق وهو مهر المرأة. (قوله: وهو الذات المقدرة) أي: المتعلق هو الذات المقدرة المغايرة لزيد بالذات. (قوله: فيهما؛ أي: فيما جاز الخ) لما كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه مهماً تكلف في مرجع الضمير حتى يشمل؛ أي: في صورة جاز فيها أن يكون التمييز الخ، وليس لك أن تجعل ما عبارة عن التمييز تبعاً للرضي وإن كان في ذلك استغناء عن التقدير؛ لأنه يوجب القلق والتشويش في المعنى، وقوله: نصاً فيه؛ نحو: طاب زيد نفساً أو محتملاً له ولمتعلقه؛ نحو: طاب زيد أباً فيراجع إلى القرائن، فقوله: لمتعلقه عطف على الضمير في له. (قوله: ما قصد من وحدة الخ) فيجب المطابقة لما قصد بالتمييز أفراد أو تثنية وجمعاً، وقوله: سواء كانت؛ أي: هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصب عنه حيث كان واحداً أو مثني أو جمعاً، أو لمعنى في نفسه لا لتلك الموافقة حيث لم يكن المنتصب عنه إلا واحداً فلا يتصور الموافقة حينئذ فقوله: أو لمعنى في نفسه عطف على قوله: لموافقة ما فهم. (قوله: أو لمعنى في نفسه) أي: في نفس التمييز من غير أن يعتبر موافقته لما انتصب عنه قوله: مثل طاب زيد أباً الخ تمييز لما انتصب

(قوله: وهو الذات المقدرة؛ أعني: الشيء المنسوب إلى زيد) المغاير لزيد بالذات، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الذات المقدرة مطلقاً هو الشيء المنسوب إلى زيد كما ذكرناه.

(قوله: وإنما قلنا ذلك) أي: المغاير لزيد بالذات. (قوله: مطلقاً) أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب وفيما يكون صفة لمتعلقه هو الشيء المنسوب إلى زيد، فلا بد أن يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغاير لزيد، لكن باعتبار التقاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي: إن طاب زيد نفساً أصله طاب نفس زيد بجملها كالمتمتع حتى صح إضافتها

لأن الصفة^(١) تستدعي موصوفاً^(٢)، والمذكور^(٣) أولى بالموصوفية^(٤). فإذا قيل: (طَابَ زَيْدٌ وَالِدًا^(٥))، كان الوالد (زَيْدًا^(٦)) ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم، نحو (أَبًا). «وَطَبَقَهُ^(٧)» الواو بمعنى (مَعَ)، والطَّبَقُ: مصدر^(٨) بمعنى: المطابقة^(٩) أي: كانت الصفة^(١٠) صفة له مع مطابقتها^(١١) إياه، أو مطابقتها إياها. ويجوز أن يكون^(١٢) بمعنى اسم الفاعل^(١٣)، والواو: للعطف^(١٤) على خبر (كَانَتْ) أي: كانت صفة له^(١٥)، ومطابقة إياه. والمراد بالمطابقة: الاتفاق^(١٦) في الإفراد، والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها^(١٧) حاملة^(١٨) لضميره. «وَاحْتَمَلَتْ^(١٩)» أي: الصفة المذكورة «الْحَالِ^(٢٠)» أيضاً^(٢١) لاستقامة^(٢٢) المعنى^(٢٣) على الحال، نحو: (طَابَ زَيْدٌ قَارِسًا)

(١) لكونها عرضاً لا يقدم بنفسها. (٢) لتقوم هي به. (٣) أي: المنتصب عنه. (٤) الياء للمصدرية. إذا لم يميز لمتعلقه. (٥) تمييز من نسبة الطيب إلى زيد. (٦) لا متعلقاً. (٧) أي: لما انتصب عنه. (٨) طابق بطابق. (٩) يشير إلى أن المطابقة أصل والطبق نوع لها. (١٠) التي تكون تمييزاً. (١١) أشار إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك. (١٢) أي: الطبق. (١٣) كالمعدل بمعنى العادل. (١٤) كما قاله المصام في الشرح. (١٥) أي: للمنتصب عنه. (١٦) أي: موافقة الصفة ما انتصب عنه في واحد الأمور الخمسة. (١٧) حلة الاتفاق. (١٨) أي: مستندة شاملة. نسخة. (١٩) عطف على قوله: كانت صفة. (٢٠) مفعول به. (٢١) كما كان تمييزاً. (٢٢) حلة احتملت. (٢٣) أي: معنى الكلام أو معنى تلك الصفة.

كَانَتْ لَهُ وَطَبَقَهُ، وَاحْتَمَلَتْ الْحَالُ،

(قوله: الواو بمعنى مع) وهي تفيد مشاركة ما بعده لخبر كان من حيث إنه فاعل معنى، ونظيره ما قاله الشيخ الرضي: وهو أن المنتصب في عبارات النجاة في قولهم: شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ، إن شَرًّا مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرًا؛ أي: كائن مبتدأ لفظاً، بمعنى: كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلاً، ومثله كثير في كلامهم.

إليه. (قوله: من حيث إنه فاعل معنى) أي: للفعل المفهوم من نسبة الخبر؛ أعني: صفة له إلى الاسم؛ أعني: الصفة كأنه قيل: ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف المطابقة وفي اعتبار الحيثية إشارة إلى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من أن وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه، والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له، وأما وجه اختياره حيث قدمه وأورد العطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف فلرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما، والمطابقة متفرعة عليه تنمة له، فذكرها ههنا بطريق التقييد أنسب بما تقدم، وأما ما قيل: إنه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت؛ أي: كانت الصفة ومطابقتها له انتصب عنه فوهم. أما لفظاً؛ فلأنه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه، وأما معنى فلأن المقصود إفادة أن الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا إفادة أن تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له، ثم قول الشارح رحمه الله: مع مطابقتها إياه أو مطابقتها إياها إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن تكون مصدرًا محذوف الفاعل أو المفعول وعلى التقديرين مبني للفاعل لا على أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول على ما وهم فإنه ارتكاب تكلف من غير ضرورة، ولذا لم يجعل في العطف إلا مصدر المبني للفاعل. (قوله: تمييز عن النسبة الخ) خبر

إن: أي: تمييز عن نسبة كائن إلى شر الاستفادة من

(قوله: صفة له؛ أي: لما انتصب الخ) أي: صفة قائمة به بأن يكون ضميره راجعاً إليه، وأراد بالمذكور في والمذكور أولى المنتصب عنه، فإنه أولى بالموصوفية من غير المذكور؛ أعني: المتعلق. (قوله: كان الوالد زَيْدًا) وهو مذكور وهذا معنى كون التمييز للمنتصب عنه، وقوله: بخلاف الاسم؛ أي: فإنه لكونه دالاً على الذات لا يقتضي موصوفاً كالأب في طاب زيد أبًا. (قال المصنف: وطبقه) في القاموس هذا طبقه بالكسر؛ أي: مطابقة فهو اسم لا مصدر. (قوله: الواو بمعنى مع الخ) وإنما اختار هذا الوجه حيث قدمه وأراد بالعطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف لرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما، والمطابقة متفرعة عليه وتنمة له، فذكرها بطريق التقييد أنسب. (قوله: أي: إن كانت الصفة صفة له مع مطابقتها الخ) فيجب المطابقة لإفراداً وتثنية وجمعاً؛ إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً، وفي قوله: مع مطابقتها إياه الخ، إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن يكون مصدرًا محذوف الفاعل أو المفعول، وعلى التقديرين مبني للفاعل لا أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول كما وهم. (قوله: بمعنى اسم الفاعل) أو اسم المفعول؛ إذ لا معنى للاقتصار على الأول إلا أن يقال أن أحد هذين المعنيين يعلم من بيان الآخر بالمقايسة، فقوله: ومطابقة إياه بكسر الباء؛ أي: أو مطابقة له بفتحها. (قال المصنف: واحتملت الحال) عن المنتصب عنه في صورة التمييز، وهذا القول منه إشارة إلى أنه لا ينبغي النزاع في كونها حالاً أو تمييزاً كما وقع بينهم؛ لأنه لا يمكن إنكار شيء منهما، ورجح في شرح المفصل التمييز؛ لأن المعنى على مدحه مطلقاً^(١) بالفروسية، فإذا

(١) أي: حال الفروسية أو غيرها.

أي^(١): من حيث إنه فارس أو حال كونه فارساً، لكن زيادة (مِنْ)^(٢) فيها^(٣) نحو: لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ^(٤)، وقولهم^(٥): (عَزَّ^(٦) مِنْ قَائِلٍ) يؤيد التمييز، لأنَّ (مِنْ) تزداد في التمييز لا في الحال. وأيضاً، المقصود^(٧) مدحه بالفروسية^(٨)، لا حال الفروسية، إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات^(٩). وَلَا^(١٠) يَتَقَدَّمُ التمييز^(١١) «عَلَى عَامِلِهِ» إذا كان اسماً^(١٢) تاماً بالاتفاق^(١٣) فلا^(١٤) يقال: (عِنْدِي دِرْهَمَانِ عَشْرُونَ) وَلَا^(١٥) زَيْتاً رِطْلٌ^(١٦) لأنَّ^(١٧) عامله حينئذ اسم^(١٧) جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

(١) كما أن زيادة من ترجع التمييز لا الحال. منا. (٢) أي: لفظ من. (٣) أي: في. (٤) والأصل فارساً بالنصب. (٥) حرب. (٦) أي: فلان. (٧) دليل ثان. (٨) مطلقاً. (٩) أي: الشجاعة وغيرها. (١٠) استئناف أو اعتراض. (١١) في غير الضرورة. (١٢) كما في القسم الأول. (١٣) من غير خلاف لأحد. (١٤) جواب لشرط محذوف إذا لم يتقدم فلا يقال. (١٥) يقال أيضاً. (١٦) تعليل لعدم القول. (١٧) خبر إن.

وَلَا يَتَقَدَّمُ^(١) عَلَى عَامِلِهِ،

(١) أي: التمييز.

جعل حالاً اختص بالمدح وتقيد بحال الفروسية، وقال الرضي: وأنا لا أدري بينهما فرقاً. (قوله: نحو: طاب زيد فارساً) أو والدأ، وكرم زيد ضعيفاً، فإذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم كان تمييزاً، وإن كان زيد هو المضيف احتل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال كلمة من عليه من الأمثلة لله دره فارساً، قال السيد: يقال في المدح لله دره؛ أي: عمله فإذا قلت لأحد: لله دره، لم يعلم بأي شيء مدحته، وإذا قلت: لله دره فارساً، عرف أنك مدحته بكمال الفروسية، وقيل: معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنه لا يقدر عليه إلا هو، وإذا حمل على التعجب فإن جعل تمييزاً كان التعجب من فروسية زيد مطلقاً، وأما إن جعل حالاً كان معناه التعجب منه في حال كونه فارساً، والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الأول، فالتمييز أولى. (قوله: أي: من حيث إنه فارس)

(قوله: لأن من تزداد في التمييز) في قسمه الأول مطلقاً، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل مطلقاً هكذا قال الشيخ الرضي، وقال في المقتبس يقال: لله دره من فارس، ولا يقال عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن

يعني: باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وقوله: أو حال كونه فارساً؛ أي: باعتبار تبين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الإشكال بأن اللفظ الواحد لا يرفع الإبهام عن ذات شيء واحد وصفته. (قوله: لكن الزيادة من فيها) أي: في الصفة المذكورة تؤيد التمييز كما تزداد في مميزات الخبرية والاستفهامية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَفْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾، ﴿وَكَمْ يَنْ مَلَكٍ﴾، وقال الشاعر: وَكَمْ دُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ

قولهم: إن شر مبتدأ فهو تمييز عن الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل إلى فاعلها تقديرأ. (قوله: ومثله كثير في كلامهم) تتمته في كلام الرضي. (قوله: في قسمه الأول) أي: المفرد. (قوله: وقيل مطلقاً) في الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة: نحو: طاب زيد داراً وعلماً وليس بوجه. (قوله: ولا يقال عندي عشرون من درهم) ويفهم منه أن لا تزداد في العدد وهكذا في التسهيل.

واعلم أن من يجوز زيادتها في التمييز عن ذات مذكورة مطلقاً مقداراً أو غيره؛ نحو: خاتم من فضة، وتجوز في التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه فيقال: طاب زيد من فارس لا طاب من دار، وقيل: مطلقاً، وفي الألفية: واجرُرْ بِعَنِّ إِنْ شِئْتُ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ

الخ، فلا تقول: عندي عشرون من درهم، بل عندي شبر من أرض، ثم إن من هذه بيانية عند الرضي، وتبعية عند صاحب التسهيل، وزائدة عند البعض كذا في حواشي المطول. (قوله: وقولهم: عز من قائل) بيان للضمير في قوله: عز؛ أي: عز الله من قائل؛ يعني: غلب الله الذي هو القائل

كما ذكرناه فلا يقوى أن يعمل^(١) فيما قبله. «والأصح» أي: أصح المذاهب «أن لا يتقدم على الفعل» التمييز «على» ما هو عامل فيه^(٢) من «الفعل» الصريح أو غير الصريح^(٣)، لكونه^(٤) من حيث المعنى فاعلاً^(٥) للفعل بنفسه^(٦)، نحو: (طَابَ زَيْدٌ أَبًا)

(١) والجملة في تأويل المفرد فاعل يقوى. رضا. (٢) تأكيد للفعل. (٣) كاسم الفاعل والمفعول. (٤) لتعليل لعدم التقدم. أي: التمييز من النسبة. (٥) عند سبويه. (٦) من غير أن يعمل لازماً أو متعلياً.

وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ^(١)

(١) أي: ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير صريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه.

يخلصه للتمييز. (قوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً) ونفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الإجمال ليكون أوقع، لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى: ﴿فَنَشِيبُهُمْ مِّنَ الْآلِمِ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

على جميع المخلوقين، وقيل: فيه وجهان؛ الأول: أن من: زائدة، وقائل: حال من فاعل عز؛ أي: عز قائلاً، الثاني: أنها زائدة، وقائل: تمييز؛ أي: عز من جهة القائلية، وهو أولى، وأصله حيثئذ عز قائلته؛ لأن التمييز فاعل في المعنى، فهو يرفع الإبهام عن النسبة. (قوله: وأيضاً المقصود مدحه) أي: وكما أن زيادة من تؤيد التمييزية كذلك المقصود المدح مطلقاً بالفروسية الخ، وفي هذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وأنا لا أرى بين التمييز والحال هنا فرقاً؛ لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها وهذا المعنى هو المستفاد من كونه حالاً (نعمه). (قوله: على عامله إذا كان اسماً تاماً) الظرف تقييد للعامل فليس المراد به مطلقه بقرينة قول المصنف الآتي: والأصح أن لا يتقدم على الفعل، وإلا فالمناسب أن يقول: والأصح أن لا يتقدم على عامله، وبما عرفت المراد من الاسم المبهم التام لا يرد إشكال العصام. (قوله: فلا يقوى أن يعمل الخ) فلذا لا يجوز الفصل بين الجامد المبهم وبين التمييز في السعة فقوله:

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

ضرورة، (فائدة): ويجوز حذف التمييز كما في قولك: كم صمت؛ أي: كم يوماً، وفي التنزيل: ﴿عَلَيْهَا ثَمْعَةٌ عَشْرٌ﴾، إلا إنه شاذ في باب نعم كما في حديث: «من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت»؛ أي: بالرخصة أخذت، ونعمت رخصة (معنى). (قوله: أي: أصح المذاهب أن لا يتقدم الخ) وحاصل ما أفاد أن عدم التقدم فيما إذا كان العامل اسماً اتفاقي وفيما إذا كان فعلاً صريحاً، أو غير صريح اختلافي إلا أن الأصح عدم جواز التقدم فيه أيضاً، وأما قوله:

وَمَا أَزْعَوْنْتُ وَرَأَيْسِي شَيْبًا أَشَقَّلاً

وقول الآخر:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى؟

وداعي المَمْنُونُ يُنَادِي جَهَارًا!

فضرورتان. (قوله: أو الغير الصريح) من المشتقات غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر؛ لأن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدمها، وذلك معلوم في أبحاثها، وكذا لا يتقدم على معنى كما يفهم من الاختصار؛ لضعفه نحو: زيد أسد غلاماً، فلا يقال: زيد غلاماً أسداً. (قوله: لكونه من حيث المعنى الخ) والأحسن في التعليل أن التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبين والمبهم، وهو ينافي الغرض من ذكر التمييز؛ أعني: الإبهام أولاً والتفصيل ثانياً؛ لتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن هذا، وحاصل ما ذكره: أن التمييز الذي عامله الفعل فاعل في المعنى حقيقة أو تأويلاً ومجازاً، وهذا عند الجمهور خلافاً لابن عصفور وكثير من المتأخرين؛ فإنهم ذهبوا إلى أنه يجوز أن يكون مزاراً عن المفعول أيضاً، فعلى هذا أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وقوله: للفعل نفسه؛ أي: لا للزامة ولا لمتعدية؛ يعني: فاعل لنفس الفعل بلا تأويل. (قوله: أي: طاب أبوة زيد) هذا إذا كان للمتعلق، وأما إذا كان للمتصّب عنه فنقول: أي: طاب أبو زيد على أن يكون زيد بدلاً أو عطف بيان. (قوله: أو فاعلاً له) أي: للفعل لكن لا لنفسه، بل إذا جعلته لازماً أو في حكمه بجعل العامل مجهولاً؛ أي: فجرت عيونها، وقال العصام: وإتمام الوجه بقصد اطراد الباب أهون وأعذب مما تكفلوه، والتفجير: الشق والإسالة، والعيون ليست بمفجرة، بل منفجرة، فلا بد من التأويل حتى يكون فاعلاً؛ أي: انفجرت عيونها.

أي: طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً^(١)، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أي: انفجرت^(٢) عُيُونُهَا^(٣). وإذا، جعلته^(٤) متعدياً^(٥) نحو: (إِمْتَلَأْ الْإِنَاءَ مَاءً) أي: ملأه الماء. و^(٦) الفاعل لا يتقدم على^(٧) الفعل، فكذا^(٨) ما^(٩) هو بمعنى الفاعل. وههنا بحث؛ هو أن (الماء^(١٠)) في قولهم^(١١): (إِمْتَلَأْ الْإِنَاءَ مَاءً) من حيث المعنى فاعل للفعل^(١٢) المذكور من غير حاجة إلى جعله^(١٣) متعدياً لأن^(١٤) المتكلم^(١٥) لما قصد إسناد الامتلاء^(١٦) إلى بعض متعلقات الإناء، ولو^(١٧) على سبيل التجوز وقدره، وقع الإبهام فيه لا جرم^(١٨) ميزه بقوله (مَاء) فهو^(١٩) في معنى: إِمْتَلَأْ مَاءً^(٢٠) الْإِنَاءُ. فالماء^(٢١) فاعل معنى، وذلك^(٢٢) بعينه مثل قولك: (رَبِحَ^(٢٣) زَيْدٌ تِجَارَةً) فَإِنَّ التِجَارَةَ تَمَيِّزٌ يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ شَيْءٍ مَنْسُوبٍ إِلَى (زَيْدٍ) وهو التجارة. فالفاعل^(٢٤) في قصدك هو التجارة،

(١) من التمدي ينقله إلى باب انكسر. (٢) أي: انكشفت. لازم. (٣) من باب انكسر. (٤) أي: الفعل العامل في التمييز. (٥) من اللازم. (٦) حال. (٧) فلا يلبس بالمتبداً. (٨) لا يتقدم. (٩) أي: التمييز. (١٠) الذي كان تمييزاً. (١١) حرب. (١٢) وهو امتلاء. (١٣) لأن الماء مع فاعل مجازي. (١٤) حلة لقوله: من حيث المعنى فاعل. (١٥) هذا الكلام. (١٦) بأن امتلاء شيء منسوب إلى الإناء. (١٧) كان. (١٨) لا شك. (١٩) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٠) وإضافة الإناء إلى الماء بمعنى في. (٢١) في هذا القول. (٢٢) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٣) بمعنى ربح تجارة كقوله تعالى: ﴿لَمَّا رُبِحَتْ مَحَارِبُهُمْ﴾. (٢٤) فاعل الربح.

(قوله: إذا جعلته لازماً) يتضمنه، لأنه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح، وكذا الحال في العكس؛ لأن مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل. (قوله: نحو: فجّرنا الأرض عيوناً) إنما أتى بالجمع؛ لأن التفجر متنوع إلى ماء عذب وملح وغير ذلك، أو إلى حار وبارد وغير ذلك. (قوله: لأن المتكلم لما قصد) بقرينة دالة على أن الظاهر غير مراد. (قوله: وذلك بعينه مثل قولك: ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى: ﴿كَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾.

(قوله: يتضمن) في شرح التسهيل: وأما امتلاء الكوز ماء فقيل: هو مشبه بالمنقول، وقيل: منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع فأصله ملأ الماء الكوز فماء فاعل ملا الذي طأوعه امتلاء، وما قيل: إنه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا الاعتبار جمل كالفاعل في هذه الجملة، فبعيد غاية البعد؛ إذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلاً في تركيب آخر، ثم اعلم أن التعليل الذي ذكره الشارح رحمه الله إنما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع في شرح التسهيل، وأما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز، وأنكره الشلوبين وتلميذاه الأبدى وابن الربيع، وحمل الشلوبين عيوناً على الحال، وحمله أبو الحسن على البدل، أو على إسقاط حرف الجر وإن ما أورده الشارح الرضي على هذا التعليل من أنه ليس بمرضي؛ لأنه ربما يخرج الشيء عن أصله كمفعول ما لم يسم فاعله كان جائز التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع؛ إذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقديم التمييز لا لعدم جوازه. (قوله: إنما أتى بالجمع الخ) يعني: أن التمييز اسم جنس لقصد جميع الأنواع. (قوله: بقرينة دالة الخ)؛ لأنه شرط في المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولاً على الإسناد الحقيقي.

(قوله: نحو: امتلأ الإناء ماء)؛ إذ الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه؛ لأنه ليس بممتلئ، بل مالى فلا بد من التأويل. (قوله: والفاعل لا يتقدم الخ) مربوط بقوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً وإشارة إلى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول هكذا التمييز لا يتقدم على الفعل؛ لأنه فاعل معنى، والفاعل لا يتقدم على الفعل ينتج المطلوب. (قوله: وههنا بحث) يعني: في ردهم الفعل المذكور في المثال الأخير إلى المتعدي؛ ليكون الماء فيه فاعلاً في المعنى بحث، وحاصله: ألا يراد عليهم بأن الرد المذكور لحفظ القاعدة المشهورة خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازاً كما فصله، فالظاهر في دفع الانتقاض بمثل الماء تعميم الفاعل في تلك القاعدة عن الفاعل المجازي، وأجاب العصام عن هذا البحث بما حاصله: أنهم لم يقصروا الفاعل في القاعدة على الحقيقي كما يتوهم من تعرضهم للرد في المثال المذكور، بل التعرض لذلك لمجرد الخفاء هنالك، قوله: فاعل للفعل المذكور؛ أعني: الامتلاء نفسه إلا أنه فاعل مجازي بعلاقة المجاورة أو الحلول كما في جرى النهر فافهم. (قوله: لأن المتكلم لما قصد الخ) أي: للقرينة الدالة على أن الظاهر غير مراد، وقوله: إلى بعض متعلقات الإناء؛ أي: ملابساته كالخل والعسل والدبس والدهن واللبن والتراب وغيرها. (قوله: وقدره) أي: في الكلام؛ ليكون فيه إبهام، وقوله: ميزه؛ أي: رفعه جواب لما. (قوله: فالماء فاعل معنى) أي: فاعل مجازي للامتلاء نفسه مثل: هزم الأمير الجند. (قوله: ربح زيد تجارة) مغير عن ربح تجارة زيد كما في آية سورة البقرة، قال المولى أبو السعود التجارة صناعة التجار، وهو التصدي للبيع والشراء؛ لتحصيل الربح؛ أعني: الفضل على رأس المال يقال ربح في تجارته؛ أي: أصاب فيها الربح والفائدة وبالفارسية سود. (قوله: عن شيء)

لا زيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة^(١) وإليها^(٢) مجازاً، وبهذا^(٣) يندفع ما^(٤) يُورَدُ على قاعدتهم^(٥) المشهورة^(٦)، وهي أن التمييز عن النسبة إمّا فاعل^(٧) في المعنى أو مفعول^(٨)، من^(٩) أن التمييز في هذا المثال^(١٠)، وأمثاله^(١١) لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة. «خِلَافاً»^(١٢) لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ^(١٣)، فإنهما يجوزان^(١٤) تقديم^(١٥) التمييز على الفعل الصريح^(١٦)، وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً^(١٧) إلى قوة^(١٨) العامل، بخلاف الصفة المشبهة، واسم التفضيل والمصدر، وما فيه معنى الفعل^(١٩)، لضعفها في العمل. و متمسكهما في هذا التجويز^(٢٠) قول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ^(٢١) سَلَمَى^(٢٢) بِالْفِرَاقِ^(٢٣) حَبِيبَهَا وَمَا^(٢٤) كَادَ نَفْساً^(٢٥) بِالْفِرَاقِ^(٢٦) تَطِيبُ

على^(٢٧) تقدير تأنيث

(١) لأن الربح ليس صفة التجارة. (٢) أي: إلى التجارة. (٣) أي: بهذا البحث. (٤) الذي. (٥) أي: النحاة. (٦) صفة القاعدة. (٧) إذا كان تمييزاً عن النسبة الإسنادية. (٨) إن كان التمييز من النسبة الإيقاعية. (٩) بيان ما يورد. (١٠) أي: ربح زيد تجارة. (١١) نحو: «أولئك شر مكاناً وأضل سبيلاً» وأمثل. (١٢) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له. (١٣) وهو تلميذ المازني. (١٤) والكسائي معهما. (١٥) قياساً على ما الفضلات كالحال وغيرها. (١٦) مثل طاب وغيره. (١٧) مفعول له يجوزان. (١٨) قال سيويه كلام العرب استقراراً لا قياساً. نوري. (١٩) كأسماء الأفعال والجار والمجرور والظرف. (٢٠) أي: تقديم التمييز على عامله. (٢١) أي: اتنعم. (٢٢) اسم محبوب. (٢٣) الباء بمعنى في. (٢٤) نافية. (٢٥) أي: الروح والذات، تميز عن نسبة تطيب إلى سلمى. (٢٦) متعلق بتطيب. (٢٧) بناء. متعلق.

خِلَافاً لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ^(١).

(١) فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل آه.

منسوب إلى زيد) أي: منسوب إليه في التقدير؛ لأن تقديره ربح شيء زيد، وذلك الشيء مهم؛ لأنه لا يعلم أنه غنم أو بعير أو غيرهما، فإذا قيل: تجارة، علم أن ذلك الشيء هو تجارة زيد. (قوله: وإن كان إسناد الربح إليه النخ)؛ لأن الربح قائم بزيد حقيقة؛ إذ الرابع هو زيد فإسناده إلى التجارة مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب؛ لأن التجارة سبب الربح، فقوله: مجاز؛ أي: عقلي أو لغوي بعلاقة السببية. (قوله: وبهذا يندفع النخ) أي: بما ذكرنا من أن الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان مجازيان في المعنى يندفع ما يورد نقضاً على القاعدة المشهورة، وقوله: في هذا المثال؛ أي: في مثل ربح زيد تجارة. (قوله: خلافاً للمازني والمبرد) أي: وللغراء والكسائي والجرمي، فإنهم جوزوا تقديم التمييز على الفعل النخ، بناءً على أن المؤول بشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه، والمازني هو أبو عثمان تلميذ الأخفش أستاذ المبرد منسوب إلى مازن^(١) اسم قبيلة. (قوله: وعلى اسمي الفاعل والمفعول) يشير إلى أن كلام المصنف قاصر؛ لأنه إن أريد بالفعل مجردة يفيد أن خلافاً في مجردة وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيدان الخلاف في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك، إلا أن يقال: أحيل عدم جواز تقدم التمييز على الصفة المشبهة ونحوها على بيان أن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدم كما مر. (قوله: نظراً إلى قوة العامل) وقياساً على سائر الفضلات المنصوية بفعل متصرف، وأجاب سيويه بأن كلام العرب استقرار لا قياس. (قوله: لضعفها في العمل) أي: فعدم التقدم في هذه المذكورات اتفاقي بين النحاة. (قوله: قول الشاعر) أي: من

(قال، خلافاً للمازني) أستاذ المبرد وتلميذ الأخفش. (قوله، نظراً إلى قوة العامل) قال سيويه، كلام العرب استقرار لا قياس. (قول، الشاعر) هو من مجيدي الشعراء. (قوله، أتهجر سلمى النخ) قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك. (قوله، بالفراق) في بعض الروايات بالعراق.

(قوله: قال سيويه) جواب لاستدلالهم. (قوله: من مجيدي الشعراء) إجاداتي بالجيد، ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس، لكن ينبغي أن يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين. (قوله: وهو الصرف) أي: الثاني بفتح الثاء وسكون النون الصرف في تاج البهقي: الثاني: دوتا كردن وواد اشتن وواك دانیدن انتهى، فالمناسبة على الأول ذكر المستثنى مرتين مرة في ضمن المستثنى منه، ومرة صريحاً، وعلى الثاني كونه منعاً.

فهرست المباحث المهمة من حاشية الجامي المسماة بالعقد النامي للرحمى الأكيني سلمة الغنى

٧	مباحث الحمد
٨	مبحث الصلاة على النبي وبيان الفرق بينه وبين الرسول
٩	في اشتقاق الأدب وتقسيمه وفي بيان العلوم الأدبية
١٠	في المشار إليه بهذه وفي لفظة الفائدة واشتقاقها من الفيد أو الفؤاد
١١	في توجيه جمع المشار والمغارب وفي ترجمة حال ابن الحاجب رحمه الله
١٢	في بيان جموع لفظ الشيخ وفي معنى التحرير والتقرير
١٣	في الفرق بين السلك والسمط وفي بيان النسبة إلى المركب الإضافي
١٤	مبحث في أن أسامي الكتب ونحوها من أي قبيل هي
١٥	في أسباب نيل العلم وفي عطف وهو حسبي ونعم الوكيل
١٦	وعن البعض أن الكافية كانت مشتملة على خطبة
١٧	في تعريف علم النحو وغايته وموضوعه وما يتعلق بذلك
١٨	في وجوه تقديم الكلمة على الكلام وفي أن في الكلمة ثلاث لغات
١٩	الاشتقاق نزع لفظ من آخر وشروطه أربعة
٢٠	فيما يتعلق بقوله جراحات السنان لها التيام إلخ وفي أن الكلم اسم جنس أم لا
٢٢	في بيان أن الوحدة نوعان فردية وجنسية إلخ
٢٣	اللفظ في اللفظ يطلق على ثلاثة ممان إلخ
٢٤	ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوص أم
٢٦	في الدوال الأربع وفي شروط مطابقة الخبر للمبتدأ وهي ثلاثة
٢٨	في أن الفعل الواقع في التعريفات يراد به الاستمرار وفي تعريف الوضع
٢٢	في بيان سبب ذكر إلا أو لكن بعد كلمة أن الوصلية
٢٤	صدق المعنى السلبي لا يتوقف على تحقق شيء من قيوده
٢٥	ذهب المحقق البركي إلى أنه لا تجوز في حديث من قتل قتيلاً وكذا في نحوه
٢٦	في أن تقدم الوصف المفرد على الجملة أكثر في بيان معنى النكته وقاعدة الخط
٢٧	في جمل الأفراد قيماً للمعنى ثلاثة أقوال
٢٨	اعلم أن لفظ المفرد مشترك بين المعاني الأربعة إلخ
٢٩	في مدح كتاب المفصل وبيان حال صاحبه وهو الزمخشري
٤٠	مبحث في تعريف الدلالة وبيان أقسامها
٤١	في ذكر أن في التفسير بقوله أي منقسمة أم فوائده أربعة إلخ
٤٢	في أن حصر الكلمة في الثلاثة استقرائي أو عقلي وفي السر في تثليث القسمة
٤١	فرق بين المصدر الصريح والفعل المؤول به
٤٤	في الكلام على قوله أحد الأزمنة الثلاثة
٤٥	الفعل ثلاثة أقسام عند الجمهور وقيل اثنان إلخ
٤٦	في معنى الحد لفة واصطلاحاً
٤٧	في بيان معنى قولهم لله درّه
٤٨	واعلم أن العقول متفاوتة إلخ وفي تعريف الكلام
٥٢	في أن صاحب اللباب هو الإمام العلامة تاج الدين إلخ وفي معنى الأمالي
٥٥	قال المصنف الاسم ما دل أنه وفيه أن للتذكير والتأنيث ثلاثة أقسام
٥٨	إذا نظرت إلى امرأة شاهدت فيه صورة فلك هناك حالتان أم
٦١	في بيان أن الكينونة أصلها الكينونة بتشديد الياء
٦٢	في الفرق بين الحروف وبين مثل ذو وفوق من لازم الإضافة
٦٣	مبحث في أن الفعل موضوع للنسبة إلى فاعل ما أو إلى فاعل معين
٦٤	في بيان قيد الاقتران وعدم الاقتران في التعريفين
٦٨	في أن الإرادة ليست بشرط في الدلالة وبيان الفرق بين الخاصة والعلامة

٧٠	في بيان ميم التعريف وفي حديث ليس من أمبر امصيام في امسفر
٧٠	في ترجمة حال سيبويه والخليل رحمهما الله تعالى
٧٢	في بيان ترجمة حال الإمام المبرد إجمالاً
٧٣	اختلف في عامل المضاف إليه على ثلاثة أقوال
٧٤	في بيان أقسام التنوين وفيه نظم متعلق بذلك
٧٥	في تعليلات وتحريرات على قول الهندي والإسناد إليه أي إلى الاسم والحكم عليه إلخ
٧٨	في قوله معرب ومبني وفيه وجه تقديم المعرب وبيان معنى الإعراب
٨١	استعمال المشترك في التعريف معيب إذا كان بلا قرينة
٨٢	في المناسبة المؤثرة في منع الإعراب وقد ضبطها المصنف في أربعة
٨٦	الفرض الأهم من تدوين النحو أن يعرف به إلخ
٨٨	قال المصنف وحكمه أن يختلف آخره وفيه أن إضافة الحكم للجنس الغير المشهور
٨٩	فإن قيل لم وضع الإعراب في آخر الكلمة إلخ
٩٣	اعلم أنهم اختلفوا في أن الإعراب أمر لفظي أو معنوي آه
٩٦	توضيحه أن العامل سبب قريب آه وفيه تعلية على قوله نحو غلامي
١٠٢	واعلم أن التضمين في العرف إلخ وفيه معنى لفظ المداولة
١٠٣	في معنى الإعراب لغة وفي أن همزته للإزالة على وجه
١٠٤	قال المصنف وأنواعه رفع آه وفيه أن مطلق الإعراب جنس تحته الأنواع
١٠٨	واعلم أن في علم الفضلات اختلافاً آه وفيه معنى فاء القصيدة ومثالها
١١١	والنقير في جمع المكسر إما محقق أو مقدر فالأول آه
١١٥	نحو مسلمات إذا جعل علماً كعرفات اختلف فيه إلخ
١١٦	واعلم أن في إعراب الأسماء الستة المعتلة مذاهب آه
١١٨	جميع الأسماء الستة تضاف إلى مضممر ومظهر إلا كلمة ذو إلخ
١٢٠	في الموشح أن كلا موحد اللفظ مثني المعنى وإنما لم يجعل مثني لفظاً آه
١٢٣	في إيراد النقص على جمع المذكر السالم بنحو سنين وأرضين
١٢٦	في بيان الفرق بين الفرق والتفريق وفي كلمة بين
١٢٩	فإن قيل التنوين تتبع حركة الآخر فلم لم تحذف مع حذف الآخر قلنا آه
١٣١	قد ذهب بعض إلى أن نحو غلامي ليس بمعرف ولا مبني
١٣٣	رأيت بخط البعض أن مجموع ما قدر فيه الإعراب
١٣٤	مبحث غير المنصرف وفيه معنى الانصراف
١٣٨	واعلم أن ابن النحاس نظم مواعن الصرف فقال آه
١٣٩	في توجيه قوله وهذا القول تقريب
١٤٢	في معدي كرب ثلاث لغات وفيه لطيفة وهي أنه جاء رجل إلخ
١٤٣	فإن قيل لم اختص الجز والتنوين بالمنع عن غير المنصرف آه
١٤٥	اعلم أن الأشياء منحصرة في ثلاثة واجب وجائز وممتنع
١٤٦	في أمثلة الصرف للضرورة وأن هذا الصرف ليس مطلقاً بل آه
١٤٧	واعلم أن الشعر كلام موزون إلخ وفيه نظم ضرورات الشعر
١٤٨	واعلم أن علم القافية علم بأصول آه وفيه نظم بحور علم العروض
١٤٨	في معنى الزحاف لغة واصطلاحاً وأنه مختص بثواني الأسباب
١٥٠	في قوله أعد ذكر نعمان لنا آه وفيه سؤال وجواب
١٥١	في معنى حروف الروي وأن كل حرف يصلح له سوى حروف الإطلاق آه
١٥٢	الهمزة الممدودة في الأصل كانت مقصورة إلخ
١٥٥	قال المصنف فالعدل خروجه آه وفيه فوائد
١٥٨	في المغيرات الشاذة
١٦٣	والحق مجيء ما وراء هذه الأسماء أيضاً على فعال ومفعول
١٦٤	من ثمة لعنوا على أبي النواس في قوله كأن صغرى وكبرى إلخ
١٦٧	في جمع نحو صحراء وعذراء ثلاث لغات
١٦٨	الفرق بين العدل والشاذ إلخ وأن العدل على ضربين

١٦٩	في لفظ سحر بفتحتين وأمس
١٧١	واعلم أن لغات العرب على أنواع سبعة إلخ
١٧٣	في قوله الوصف شرطه آه وفيه أن الوصف يطلق على معنيين
١٧٣	ثم إن النسوة جمع امرأة من غير لفظه إلخ
١٧٥	واعلم أن الغلبة استعمال اللفظ العام في بعض أفراده إلخ وفيه القياس على قوله فلذلك
١٧٩	ثم إن عدم التصرف في الأعلام إنما هو في الأعلام العربية
١٨١	في لفظ عقرب وفي إبدائها وفي ذلك أبيات
١٨٢	قال المصنف المعرفة أي التعريف إلخ
١٨٤	اعلم أن أصول اللغات سبعة آه
١٨٨	أسماء الأنبياء لا تنصرف آه وفيه الجمع شرطه آه
١٨٩	في الوزن العروضي والتصريفي والتصفيدي
١٩٣	الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كأسد وأسامة آه
١٩٥	في لفظ سروايل وفيه لطيفة عن الصفدي
٢٠١	في قول المصنف التركيب شرطه آه وأن أقسام التركيب ستة
٢٠١	تعليقة على قوله فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضافه إلخ
٢٠٣	حكاية تأبط شرا وفيه أن المركب من المبنيات سبعة أقسام
٢٠٥	قال المصنف الألف والنون إن كانا آه
٢٠٨	استطرد جاء رجل إلى ملك إلخ
٢٠٩	لا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد بحسب عرف الشرع
٢١٠	إذا قابلت لفظا منصرفا بوزن ففي الوزن وجهان آه
٢١٥	قال المصنف وما فيه علمية مؤثرة إلخ
٢١٦	في بيان أن فرعون في قولهم لكل فرعون موسى لقب وليد ابن مصعب
٢١٨	لا يجوز استثناء الكل من الكل إذا كان إلخ
٢٢٠	في الإقلايد أن لفظ اصمت اسم صحراء بعينها
٢٢١	في بيان الأخافش وفي لفظ تلميز وفي حكاية عن أبي حنيفة
٢٢٦	قال المصنف ولا يلزمه باب حاتم آه وهو حاتم بن عبد الله الطائي السخي المشهور
٢٢٨	مبحث في قول المصنف وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر إلخ
٢٣٠	مبحث المرفوعات هو ما اشتمل إلخ
٢٣١	في أن التعريف للماهية وتمييز الأفراد من قبيل الثمرات
٢٣٣	اعلم أن في رافع الفاعل مذاهب إلخ
٢٣٤	علامة كون أو لتقسيم المحدود آه
٢٣٩	الأولى جواز الإضمار قبل الذكر لوروده في كلامهم وحصر بمضهم ذلك في سبعة
٢٤٠	ابن جني كنية الإمام أبي عثمان إلخ وفيه عدي بن حاتم
٢٤٨	في قوله لبيلك يزيد ضارع آه وفيه لفظ المرئية بوزن المحمدة
٢٥٠	اعلم أن حق الفعل المفسر أن يكون ماضياً آه
٢٥١	حذف الفاعل وحده لم يثبت إلا عند الكسائي وفيه ذكر الفرق بين بلى ونعم
٢٥٢	مبحث تنازع الفعلين وأنه قد يتنازع ثلاثة
٢٥٩	البصريون هم الخليل وسيبويه آه والكوفيون هم المبرد إلخ
٢٦١	في ترجمة حال الكسائي والقراء
٢٦٣	فإن قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء آه
٢٦٤	ويجوز حذف أحد مفعولي علمت بقرينة كما في الآية والشعر
٢٦٧	في امرئ القيس وبيان أن البلغاء في الشعر ست طبقات
٢٦٨	في شرح قوله كفاني ولم أطلب قليل من المال
٢٧٠	قال المصنف مفعول ما لم يسم فاعله إلخ
٢٧١	فائدة إيراد لفظة كل في التعريف إلخ وفيه أنه لا ينتقض التعريف بصام نهاره
٢٧٦	في تفضيل ما يقوم مقام الفاعل من المفاعيل
٢٧٨	مبحث قول المصنف ومنها المبتدأ والخبر

٢٨٧	لفظ الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد إلخ
٢٨٩	اعلم أن المراد بالمبتدأ الأفراد في القضايا المتعارفة آه
٢٩٠	مبحث في أن وجوه التخصيص ستة وقيل عشرة وقيل إلخ
٢٩٧	اعلم أن الأصل في خبر المبتدأ الأفراد والتذكير
٢٩٨	يجوز حذف العائد إلى المبتدأ إما قياساً وإما سماعاً
٣٠٤	الأشياء المقتضية للصدارة ستة
٣٠٩	مبحث قول المصنف وعلى التمرة مثلها زبدأ
٣١١	معنى الشرط عبارة عن سببية الأول للثاني آه
٣١٦	في قوله تعالى قل إن الموت الذي تضرون منه آه
٣١٨	في قوله وألحق بعضهم أن بهما وهو ابن المالك الإمام في العربية إلخ
٣٢٠	وتحقيق ذلك أن المعلوم عند المخاطب يقع مبتدأ آه
٣٢٢	في ترجمة الإمام الشافعي والشاعر اللبيد وفيه حكاية
٣٢٣	في أن الشعر بمنزلة الكلام وأن أشعار الجاهلية تجب معرفتها
٣٢٤	وقيل إن شيخاً صادف الخضر عليه السلام آه
٣٣١	واعلم أن مثل قوله لعمرك ليس بقسم حقيقة إلخ
٣٣٦	قال ابن عنين المصري يشكو عن تأخره
٣٣٦	في حديث إن من البيان لسحرا وفيه غريبة عن بنت امرئ القيس
٣٤٠	تذييل في أنه لا يجوز حذف خبر لا مع اسمها آه وفيه الباء المزيدة على خبر ليس
٣٤٢	جرت عادتهم على إيراد قضية لما فرغ شرع آه
٣٤٣	مبحث المنصوبات وفيه أن الأصالة في الإعراب دائر على كثرة الاهتمام
٣٤٤	في تعريف المفعول المطلق
٣٥١	مبحث أن المصدر متى يثنى أو يجمع
٣٥٣	اعلم أن السماعي ربما يصير قياسياً آه
٣٥٤	في حل إعراب كلمة فضلاً ومعناه
٣٥٧	في بيان أن البريد معرب بريده كم إلخ
٣٦٣	في أن المطابقة في الصدق تعتبر من جانب الحكم آه
٣٦٤	جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق إلخ
٣٦٦	في بيان مواضع ثلاثة أخرى حذف فيه عامل المصدر قياساً وفيه المفعول به هو آه
٣٧١	اعلم أنه قد يحذف حرف الجر فيوصل إلى مفعوله وهو سماعي آه
٣٧٢	مبحث في أن في لفظة امرئ ثلاث لغات
٣٧٢	قال المصنف الثاني المنادى وفيه النداء بالضم والكسر
٣٧٤	تعال بفتح اللام أمر المخاطب من إلخ
٣٧٧	لا إمالة في الحروف إلا في بلى ويا على ما في شروح الشافعية
٣٨٣	في لام التعجب والقسم والتهديد
٣٨٦	جميع الأسماء المضافة يجوز أن يكون منادى إلا كاف الخطاب إلخ وفيه مبحث يا طالماً جبلاً وهو من المزالق النحوية
٣٩٣	في ترجمة حال أبو عمرو بن العلاء والمبرد
٤٠٢	اعلم أن في لفظة الله سبع خواص إلخ
٤٠٥	السيرافي من البصريين آه
٤٠٧	في قوله عليه السلام أنفق بلالا أي يا بلالي
٤٠٩	الأصل في الباء أن تدخل على المتروك وفيه بحث ترخيم المنادى
٤١١	ثم الترخيم في اللغة ترقيق الصوت إلخ
٤١٥	لفظة أسماء فعلاء من الوسامة بمعنى الحسن وبابه كرم
٤١٨	في قولهم صلت على الأسد وبلت إلخ
٤٢١	ومن أمثلة المندوب قول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز آه
٤٢٧	ألقي يوسف عليه السلام في البئر وهو ابن اثنتي عشرة سنة آه
٤٢٨	في سبب ورود أصبح ليل واقتد مخنوق

فهرست مُلا جامي

الكلمة	١٨	ومنها ما وقع متنى	٣٦٥
الاسم ما دل	٥٥	المفعول به هو ما وقع	٣٦٦
ومن خواصه	٦٨	وقد يحذف الفعل وجوباً في أربعة مواضع	٣٧١
فالمعرب	٨٠	الموضع الثاني المنادى	٣٧٣
فالرفع علم الفاعلية	١٠٥	ويبنى المنادى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة ..	٣٧٦
جمع المذكر السالم	١٢٣	وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة	٣٨٣
التقدير فيما تعذر	١٢٧	ويفتح المنادى لإلحاق ألف الاستغاثة	٣٨٤
غير المنصرف	١٣٦	وتوابع المنادى المفردة	٣٨٨
فالمعدل خروجه	١٥٥	والبدل والمعطوف حكمه حكم المنادى المستقل	٣٩٥
الوصف شرطه	١٧٢	والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٤٠٥
التأنيث بالتاء شرط العلمية	١٧٨	يا أبت ويا أمت معاً	٤٠٨
المعرفة شرطها أن تكون علمية	١٨٢	وترخيم المنادى جائز	٤٠٨
المعجمة شرطها أن تكون علمية	١٨٤	وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب	٤٢٠
والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع	١٨٨	واختص المندوب بواو حكم المندوب	٤٢١
التركيب شرطه العلمية	٢٠٠	ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس	٤٢٦
الألف والتثنية إذا كانا في اسم	٢٠٤	قد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً	٤٢٩
وزن الفعل شرطه	٢١٠	ويختار الرفع بالابتداء	٤٣٦
وخالف سيبويه الأخفش	٢٢٠	ويختار النصب بالعطف	٤٣٨
وجميع الباب باللام	٢٢٧	ويستوي الأمران أي الرفع والنصب	٤٤٤
المرفوعات	٢٢٩	ويجب النصب بعد حرف الشرط	٤٤٦
وإذا انتفى الإعراب	٢٤١	والآية جملتان عند سيبويه	٤٥٠
وجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور ..	٢٤٣	الرابع التحذير	٤٥٢
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً	٢٤٦	المفعول فيه	٤٥٥
وقد يحذفان معاً في مثل نعم	٢٥١	وشرط نصبه تقدير في وفسر	٤٥٨
وإذا تنازع الفعلان	٢٥٢	المبهم بالجهات الست	٤٥٩
مطلب عدم التنازع في ضمير الفصل	٢٥٤	المفعول له	٤٦٣
مفعول ما لم يسم فاعله	٢٧٠	وشرط نصبه تقدير اللام	٤٦٧
ومنها المبتدأ والخبر	٢٧٨	وإنما يجوز حذف اللام إذا كان فعلاً	٤٦٨
فإن طابقت مفرداً جاز الأمران	٢٨٤	المفعول معه	٤٦٩
وأصل المبتدأ التقديم	٢٨٧	الحال ما يبين هيئة الفاعل	٤٧٥
شر أمرٌ ذا ناب	٢٩٣	وشرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة	٤٨٣
والخبر قد يكون جملة	٢٩٧	وجب تقديم الحال على صاحبها	٤٩٠
وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام	٣٠٣	وتكون الحال جملة	٤٩٩
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط	٣١١	فالاسمية بالواو والضمير معاً	٥٠٠
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً	٣١٨	ولا بد في الماضي المثبت من قد	٥٠٣
خبر إن وإخواتها	٣٣١	ويجوز حذف العامل في الحال	٥٠١
خبر لا التي لفي الجنس	٣٣٦	التمييز ما يرفع الإبهام	٥٠٩
اسم ما ولا المشبهتين بليس	٣٤٠	ولا يتقدم التمييز على عامله	٥٣٣
المنصوبات	٣٤٢		
وقد يكون للتأكيد	٣٤٩		
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه	٣٥١		
وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق قياساً	٣٥٣		
ويسمى تأكيداً لغيره	٣٦٣		

٤٢٩	في لفظ كروان وفي حل أكله وفيه مبحث الإضمار على شريطة التفسير وعامله
٤٣٤	المرور المستعمل بعلی بمعنى المحاذاة إلخ
٤٤٠	كلمة لا إذا دخلت على المعرفة أو على الماضي لزم التكرار آه
٤٤١	هل في الأصل بمعنى قد وأصله أهل بالهمزة كما في قوله إلخ
٤٤٣	في قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر وهو في سورة القمر
٤٤٩	في ترجمة حال عيسى بن عمر النحوي
٤٥٢	قال المصنف التحذير معمول بتقدير اتق آه
٤٥٤	قيل هذا المقام من مزالق الإقدام إلخ
٤٥٦	مبحث المفعول فيه ويسمى ظرفاً عند البصريين
٤٦٠	في أن ظرف الزمان جزء معنى الفعل إلخ
٤٦٠	في تفسير المكان المبهم وجوه عديدة
٤٦٣	مطلب المفعول له وهو ما فعل لأجله آه ولا يجوز تعدده إلخ
٤٦٤	في بيان أن المفعول له قسمان آه
٤٦٧	في ترجمة حال الإمام الزجاج النحوي
٤٦٨	في حديث عذبت امرأة في هرة نقلاً عن الجامع الصغير
٤٦٨	في بيان شروط حذف اللام من المفعول له وفي شروط الحذف اختلاف
٤٧٠	مبحث المفعول معه وهو خامس المضاعيل
٤٧١	في قوله وقد حيل بين المير والنزوان إلخ
٤٧٣	اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال
٤٧٦	قال المصنف الحال ما يبين هيئة الفاعل إلخ
٤٧٧	الهيئة عبارة عن الحالة الظاهرة وفي الصحاح إلخ
٤٧٨	الحال والتمييز يجتمعان في خمسة ويفترقان في سبعة آه
٤٨٠	اختلف في عامل الحال عن المضاف إليه
٤٨١	اعلم أن الحال قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً
٤٨٣	في تعريف شبه الفعل
٤٨٦	في شرح قوله وأرسلها المراك البيت
٤٩٠	في ورود الحال من النكرة بدون التقديم عليه كقولهم إلخ
٤٩٢	اعلم أن قولهم بخلاف الفلان إنما يؤتى إلخ
٥٠١	في حديث كنت نبياً وأدم بين الماء والطين
٥٠٣	شعر فارسي متعلق بمبحث الحال وفيه توجيه لزوم قد للماضي آه
٥٠٦	في بيان جواز حذف الحال نفسه وحذف واو الحال
٥١٠	التمييز ما يرفع الإبهام آه وقد جاء لمجرد التأكيد إلخ
٥١٣	في الرطل البغدادي والمكي وفيه، اعلم أن رفع الإبهام إلخ
٥١٤	اعلم أن الفقير مكيال ثمانية مكايك إلخ
٥١٦	قال المصنف فيفرد إن كان جنساً إلخ
٥١٩	لفظ رمضان علم شهر الصوم وعن مجاهد أنه من أسماء الله تعالى إلخ
٥٢١	وتوضيح المرام أن قانون التمييز وجوب أن يكون آه
٥٢٣	تحقيق ذلك أن قولهم طاب زيد نفساً يشتمل على ثلاثة أمور إلخ
٥٢٥	اعلم أنهم اختلفوا في أن العلم من أي مقولة هو
٥٢٥	فيما يتعلق بقوله لله دَرَه وفي بيان مدح اللين
٥٢٧	ثم إن القول أطالوا الكلام ههنا على عبارة المصنف آه
٥٣٠	قد يوضع لفظ الواحد موضع الجمع في التمييز إلخ
٥٣٣	يجوز زيادة كلمة من في التمييز آه
٥٣٤	فائدة في بيان أنه يجوز حذف التمييز آه
٥٣٧	واعلم أن كل شاعر يجيد ويحسن شعره في فن إلخ

فهرست حاشية عبد الغفور

الكلمة	١٧	وإذا تضمن الخبر المفرد	٣٠٧
واللام فيها للجنس	٢١	فذهب البصريون	٣٢٦
والتاء للوحدة	٢٢	أي من المرفوعات	٣٣٢
اللفظ في اللغة الرمي	٢٣	خبر لا لنفي الجنس	٣٣٦
واللفظ الحقيقي	٢٥	أي لا براح لي	٣٤١
وكلمات الله داخلة فيه	٢٦	والمراد يعلم المفعولية	٣٤٣
الوضع في اللغة	٢٨	إن دل على بعض أنواعه	٣٥٠
الثاني الحرف	٤٣	على اسم مبتدأ	٣٥٦
وقد علم	٤٦	فإذا له صوت	٣٦١
الكلام	٤٨	المفعول به	٣٦٦
خرجت المهملات	٥٠	بوجهه أو بقلبه	٣٧٣
اعلم أن كلام المصنف	٥٢	مع تجويزه النصب	٣٩٢
أو في ضمن اسم	٥٤	لأنه المقصود بالنداء	٤٠١
ولا يمكن أن يتعقل	٦٠	أي ترخيم المنادى	٤١١
لكن لما جرت العادات	٦٢	قال وحيث	٤٤١
بأحد الأزمنة الثلاثة	٦٣	لضيق الوقت	٤٥٢
فدخل فيه	٦٧	المفعول فيه	٤٥٥
وخاصة الشيء	٦٩	ما فعل لأجله	٤٦٣
إنها أل كهل	٧١	ومقارنا	٤٦٩
لأنه أثر حرف الجر	٧٤	بحث الحال	٤٧٦
لأن الفعل	٧٦	ومررت به وحده	٤٨٧
وهو معرب	٧٨	يجعل كافة حالا	٤٩٥
الذي ركب	٨١	بحث التمييز	٥٠٩
اختلف آخره	٩٥		
العامل احتيج إلى بيانه	١٠٨		
غير المنصرف	١٣٥		
فالعديل	١٥٥		
الوصف	١٧٢		
التأنيث	١٧٨		
أي التعريف	١٨٢		
الجمع	١٨٨		
وهو صيرورة كلمتين	٢٠٠		
الألف والنون	٢٠٥		
وزن الفعل	٢١٣		
أي المرفوع الدال عليه	٢٣٠		
جزى ربه	٢٤١		
وإذا تنازع الفعلان	٢٥٢		
على المذهب المختار	٢٦٥		
حذف فاعله	٢٧١		
ومنها المبتدأ	٢٧٨		
أي هو الاسم المجرد	٢٨٥		
وحيث وصف بالمؤمن	٢٩٠		
والأصل في العمل هو الفعل	٣٠٣		